



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمر الکرمان

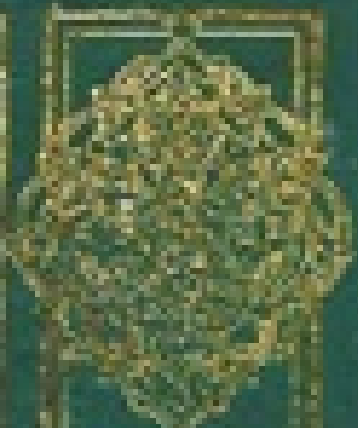
www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مكتبة المصطفى

مكتبة المصطفى
التي هي مكتبة
المصطفى
التي هي مكتبة
المصطفى

مكتبة المصطفى

مكتبة المصطفى



مكتبة المصطفى



كلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مباني تكمله المنهاج

كاتب:

ابوالقاسم خوئي

نشرت في الطباعة:

جامعه بغداد

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

- ٥ الفهرس
- ٤٥ مبانى تكملة المنهاج
- ٤٥ اشارة
- ٤٥ الجزء الحادى و الأربعون
- ٤٥ اشارة
- ٤٥ كتاب القضاء
- ٤٦ اشارة
- ٤٦ [مسائل]
- ٤٦ [مسألة ١]: القضاء واجب كفايى]
- ٤٦ [مسألة ٢]: هل يجوز أخذ الأجرة على القضاء من المتخاصمين أو غيرهما؟]
- ٤٧ [مسألة ٣]: بناءً على عدم جواز أخذ الأجرة على القضاء]
- ٤٧ [مسألة ٤]: تحرم الرشوة على القضاء]
- ٤٧ [مسألة ٥]: القاضى على نوعين: القاضى المنصوب، و قاضى التحكيم]
- ٥٠ [مسألة ٦]: هل يكون تعيين القاضى بيد المدعى أو بيده و المدعى عليه معاً؟]
- ٥٠ [مسألة ٧]: يعتبر فى القاضى أموراً]
- ٥١ [مسألة ٨]: كما أن للحاكم أن يحكم بين المتخاصمين بالبينه و بالإقرار و باليمين]
- ٥١ [مسألة ٩]: يعتبر فى سماع الدعوى أن تكون على نحو الجزم]
- ٥٢ [مسألة ١٠]: إذا ادعى شخص مالاً على آخر]
- ٥٤ [مسألة ١١]: لا تسمع بينه المدعى على دعواه بعد حلف المنكر و حكم الحاكم له]
- ٥٥ [مسألة ١٢]: إذا امتنع المنكر عن الحلف و رده على المدعى]
- ٥٥ [مسألة ١٣]: لو نكل المنكر بمعنى أنه لم يحلف و لم يرد الحلف]
- ٥٥ [مسألة ١٤]: ليس للحاكم إحلاف المدعى بعد إقامة البينه]
- ٥٥ [مسألة ١٥]: الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالدين]

- ٥٧ [مسألة ١٦: لا فرق في الدعوى على الميت]
- ٥٧ [مسألة ١٧: لو ثبت دين الميت بغير بينة]
- ٥٧ [مسألة ١٨: لو أقام المدعى على الميت شاهداً واحداً و حلف]
- ٥٨ [مسألة ١٩: لو قامت البينة بدين على صبي أو مجنون أو غائب]
- ٥٨ [مسألة ٢٠: لا يجوز الترافع إلى حاكم آخر بعد حكم الحاكم الأول]
- ٥٨ [مسألة ٢١: إذا طالب المدعى حقه، و كان المدعى عليه غائباً]
- ٥٩ [مسألة ٢٢: إذا كان الموكل غائباً، و طالب وكيله الغريم بأداء ما عليه من حق]
- ٥٩ [مسألة ٢٣: إذا حكم الحاكم بثبوت دين على شخص و امتنع المحكوم عليه عن الوفاء]
- ٦٠ [أحكام اليمين]
- ٦٠ إشارة
- ٦٠ [مسألة ٢٤: لا يصح الحلف إلا بالله و بأسمائه تعالى]
- ٦٠ [مسألة ٢٥: يجوز للحاكم أن يحلف أهل الكتاب بما يعتقدون به]
- ٦١ [مسألة ٢٦: هل يعتبر في الحلف المباشرة]
- ٦٢ [مسألة ٢٧: إذا علم أن الحالف قد ورى في حلفه و قصد به شيئاً آخر]
- ٦٢ [مسألة ٢٨: لو كان الكافر غير الكتابي المحترم ماله]
- ٦٣ [مسألة ٢٩: المشهور عدم جواز إحلاف الحاكم أحداً إلا في مجلس قضاة]
- ٦٣ [مسألة ٣٠: لو حلف شخص على أن لا يحلف أبداً]
- ٦٣ [مسألة ٣١: إذا ادعى شخص مالا على ميت]
- ٦٣ [مسألة ٣٢: لو علم أن لزيد حقا على شخص، و ادعى علم الورثة بموته]
- ٦٤ [مسألة ٣٣: إذا ادعى شخص على مملوك فالغريم مولاه]
- ٦٤ [مسألة ٣٤: لا تثبت الدعوى في الحدود إلا بالبينة أو الإقرار]
- ٦٤ [مسألة ٣٥: يحلف المنكر للسرقة مع عدم البينة]
- ٦٤ [مسألة ٣٦: إذا كان على الميت دين، و ادعى الدائن أن له في ذمة شخص آخر ديناً]
- ٦٥ [حكم اليمين مع الشاهد الواحد]

- ٦٥ اشارة
- ٦٥ [مسألة ٣٧: تثبت الدعوى فى الأموال بشهادة عدل واحد و يمين المدعى]
- ٦٦ [مسألة ٣٨: الظاهر ثبوت المال المدعى به بهما مطلقاً]
- ٦٨ [مسألة ٣٩: إذا ادعى جماعة مالاً لمورثهم، و أقاموا شاهداً واحداً]
- ٦٨ [مسألة ٤٠: لو كان بين الجماعة المدعين مالاً لمورثهم صغيراً]
- ٦٨ [مسألة ٤١: إذا ادعى بعض الورثة أن الميت قد أوقف عليهم داره]
- ٦٩ [مسألة ٤٢: إذا امتنع بعض الورثة عن الحلف ثم مات قبل حكم الحاكم]
- ٦٩ [فصل فى القسمة]
- ٦٩ اشارة
- ٦٩ [مسألة ٤٣: تجرى القسمة فى الأعيان المشتركة المتساوية الأجزاء]
- ٦٩ [مسألة ٤٤: تتصور القسمة فى الأعيان المشتركة غير المتساوية الأجزاء]
- ٧٠ [مسألة ٤٥: إذا طلب أحد الشريكين القسمة لزمته إجابته]
- ٧١ [مسألة ٤٦: لو كان المال المشترك بين شخصين غير قابل للقسمة خارجاً]
- ٧١ [مسألة ٤٧: إذا كان المال غير قابل للقسمة بالإفراز أو التعديل]
- ٧١ [مسألة ٤٨: القسمة عقد لازم]
- ٧٢ [مسألة ٤٩: إذا ظهر بعض المال مستحقاً للغير بعد القسمة]
- ٧٢ [مسألة ٥٠: إذا قسّم الورثة تركة الميت بينهم]
- ٧٢ [فصل فى أحكام الدعوى]
- ٧٢ اشارة
- ٧٢ [مسألة ٥١: المدعى هو الذى يدعى شيئاً على آخر و يكون ملزماً بإثباته عند العقلاء]
- ٧٣ [مسألة ٥٢: يعتبر فى سماع دعوى المدعى أن تكون دعواه لنفسه]
- ٧٣ [مسألة ٥٣: إذا كان المدعى غير من له الحق]
- ٧٤ [مسألة ٥٤: إذا كان مال شخص فى يد غيره جاز له أخذه منه بدون إذنه]
- ٧٥ [مسألة ٥٥: تجوز المقاضة من غير جنس المال الثابت فى ذمته]

- ٧٥ [مسألة ٥٦: الأظهر جواز المقاضة من الوديعه على كراهة]
- ٧٦ [مسألة ٥٧: لا يختص جواز المقاضة بمباشرة من له الحق]
- ٧٦ [فصل فى دعوى الأملاك]
- ٧٦ اشارة
- ٧٦ [مسألة ٥٨: لو ادعى شخص مالاً لا يد لأحد عليه حكم به له]
- ٧٦ [مسألة ٥٩: إذا تنازع شخصان فى مال ففيه صوراً]
- ٧٦ اشارة
- ٧٧ [أما الصورة الأولى]
- ٧٩ [و أما الصورة الثانية]
- ٨٠ [و أما الصورة الثالثة]
- ٨٠ [و أما الصورة الرابعة]
- ٨٢ [مسألة ٦٠: إذا ادعى شخص مالاً فى يد آخر، و هو يعترف بأن المال لغيره]
- ٨٢ [مسألة ٦١: إذا ادعى شخص مالاً على آخر و هو فى يده فعلاً]
- ٨٣ [فصل فى الاختلاف فى العقود]
- ٨٣ اشارة
- ٨٣ [مسألة ٦٢: إذا اختلف الزوج و الزوجة فى العقد]
- ٨٤ [مسألة ٦٣: إذا ثبتت الزوجية باعتراف كل من الرجل و المرأة]
- ٨٤ [مسألة ٦٤: إذا ادعى رجل زوجية امرأة و هى غير معترفة بها]
- ٨٤ [مسألة ٦٥: إذا اختلفا فى عقد، فكان الناقل للمال مدعيًا البيع]
- ٨٥ [مسألة ٦٦: إذا ادعى المالك الإجارة]
- ٨٥ [مسألة ٦٧: إذا اختلفا فادعى المالك أن المال التالف كان قرضاً]
- ٨٦ [مسألة ٦٨: إذا اختلفا فادعى المالك أن المال كان وديعاً]
- ٨٧ [مسألة ٦٩: إذا اتفقا فى الرهن و ادعى المرتهن أنه رهن بألف درهم]
- ٨٧ [(مسألة ٧٠): إذا اختلفا فى البيع و الإجارة، فادعى القابض البيع]

- ٨٧ [مسألة ٧١]: إذا اختلف البائع و المشتري في الثمن زيادةً و نقيصةً]
- ٨٨ [مسألة ٧٢]: إذا ادعى المشتري على البائع شرطاً]
- ٨٨ [مسألة ٧٣]: إذا اختلفا في مقدار المبيع مع الاتفاق على مقدار الثمن]
- ٨٨ [مسألة ٧٤]: إذا اتفقا في الإجارة و اختلفا في الأجرة زيادةً و نقيصةً]
- ٨٩ [مسألة ٧٥]: إذا اختلفا في مالٍ معين]
- ٨٩ [مسألة ٧٦]: إذا ادعى أحد رقيّة الطفل المجهول النسب في يده حكم بها له]
- ٩٠ [مسألة ٧٧]: إذا تداعى شخصان على طفل، فادعى أحدهما أنه مملوك له]
- ٩١ [مسألة ٧٨]: لو ادعى كل من شخصين مالاً في يد الآخر، و أقام كل منهما البيّنة]
- ٩١ [مسألة ٧٩]: إذا اختلف الزوج و الزوجة في ملكية شيء]
- ٩٢ [مسألة ٨٠]: إذا ماتت المرأة و ادعى أبوها أن بعض ما عندها من الأموال عارية]
- ٩٣ [فصل في دعوى الموارث]
- ٩٣ اشارة
- ٩٣ [مسألة ٨١]: إذا مات المسلم عن ولدين مسبوقين بالكفر و اتفقا على تقدّم إسلام أحدهما]
- ٩٤ [مسألة ٨٢]: لو كان للميت ولد كافر و وارث مسلم]
- ٩٤ [مسألة ٨٣]: إذا كان مال في يد شخص، و ادعى آخر أن المال لمورثه الميت]
- ٩٤ [مسألة ٨٤]: إذا كان لامرأة ولد واحد و ماتت المرأة و ولدها، و ادعى أخ المرأة]
- ٩٤ [مسألة ٨٥]: حكم الحاكم إنما يؤثّر في رفع النزاع و لزوم ترتيب الآثار]
- ٩٥ كتاب الشّهادات
- ٩٥ اشارة
- ٩٥ [فصل في شرائط الشهادة]
- ٩٥ اشارة
- ٩٥ [الأول: البلوغ]
- ٩٧ [الثاني: العقل]
- ٩٧ [الثالث: الإيمان]

- ١٠٢ [الرابع: العدالة فلا تُقبل شهادة غير العادل]
- ١٠٥ [الخامس: أن لا يكون الشاهد ممن له نصيب فيما يشهد به]
- ١٠٧ [مسائل]
- ١٠٧ [مسألة ٨٦: إذا تبين فسق الشهود أو ما يمنع عن قبول شهادتهم بعد حكم الحاكم]
- ١٠٨ [مسألة ٨٧: لا تمنع العداوة الدينية عن قبول الشهادة]
- ١٠٨ [مسألة ٨٨: لا تمنع القرابة من جهة النسب عن قبول الشهادة]
- ١١٠ [مسألة ٨٩: تقبل شهادة الزوج لزوجته وعليةا]
- ١١١ [مسألة ٩١: إذا تحمّل الكافر و الفاسق و الصغير الشهادة و أقاموها بعد زوال المانع قبلت]
- ١١٢ [مسألة ٩٢: تُقبل شهادة الضيف و إن كان له ميل إلى المشهود له]
- ١١٣ [مسألة ٩٣: تقبل شهادة المملوك لمولاه و لغيره و على غيره]
- ١١٧ [مسألة ٩٤: لا يبعد قبول شهادة المتبرّع بها إذا كانت واجدة للشرائط]
- ١١٩ [مسألة ٩٥: لا تقبل شهادة ولد الزنا مطلقاً]
- ١٢٠ [مسألة ٩٦: لا تجوز الشهادة إلاّ بالمشاهدة أو السماع أو ما شاكل ذلك]
- ١٢٣ [مسألة ٩٧: لا تجوز الشهادة بمضمون ورقة لا يذكره بمجرد رؤية خطّه فيها]
- ١٢٤ [مسألة ٩٨: يثبت النسب بالاستفاضة المفيدة للعلم عادةً]
- ١٢٥ [مسألة ٩٩: يثبت الزنا و اللواط و السحق بشهادة أربعة رجال]
- ١٢٧ [مسألة ١٠٠: لا يثبت الطلاق و الخلع و الحدود و الوصية إليه]
- ١٣١ [مسألة ١٠٢: تثبت الأموال من الديون و الأعيان بشاهد و يمين]
- ١٣٢ [مسألة ١٠٣: تثبت العذرة و عيوب النساء الباطنة]
- ١٣٣ [مسألة ١٠٤: المرأة تُصدّق في دعواها أنّها خلية]
- ١٣٤ [مسألة ١٠٥: يثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع الموصى به للموصى له]
- ١٣٧ [مسألة ١٠٦: لا يعتبر الإشهاد في شيء من العقود و الإيقاعات]
- ١٣٩ [مسألة ١٠٧: لا خلاف في وجوب أداء الشهادة بعد تحمّلها مع الطلب]
- ١٤٠ [مسألة ١٠٨: الظاهر أنّ أداء الشهادة واجب عيني]

- مسألة ١٠٩: يختصّ وجوب أداء الشهادة بما إذا أشهد] ١٤٠
- مسألة ١١٠: إذا دُعي من له أهلية التحمل ففي وجوبه عليه خلاف] ١٤١
- مسألة ١١١: تقبل الشهادة على الشهادة في حقوق الناس] ١٤١
- مسألة ١١٣: لو شهد رجلان عادلان على شهادة عدول أربعة بالزنا] ١٤٢
- مسألة ١١٤: تثبت الشهادة بشهادة رجلين عدلين] ١٤٣
- مسألة ١١٥: لا تقبل شهادة الفرع الشهادة على الشهادة] ١٤٣
- مسألة ١١٦: إذا شهد الفرع فأنكر الأصل شهادته] ١٤٤
- مسألة ١١٧: يعتبر في قبول شهادة الشاهدين تواريخها على شيء واحد] ١٤٥
- مسألة ١١٨: إذا شهد شاهدان عادلان عند الحاكم ثمّ ماتا حكم بشهادتهما] ١٤٥
- مسألة ١١٩: لو رجع الشاهدان عن شهادتهما في حقّ مالي و أبرزوا خطأهما فيها قبل الحكم] ١٤٧
- مسألة ١٢٠: إذا رجع الشاهدان أو أحدهما عن الشهادة في الحدود خطأً] ١٤٨
- مسألة ١٢١: لو أعاد الشاهدان شهادتهما بعد الرجوع عنها] ١٤٩
- مسألة ١٢٢: إذا رجع الشهود أو بعضهم عن الشهادة في الزنا خطأً] ١٥٠
- مسألة ١٢٣: تحرم الشهادة بغير حقّ] ١٥٠
- مسألة ١٢٤: إذا أنكر الزوج طلاق زوجته، و هي مدّعية له] ١٥٢
- مسألة ١٢٥: إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة زوراً فاعتدّت المرأة و تزوّجت] ١٥٢
- مسألة ١٢٦: إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة، فاعتدّت المرأة، فتزوّجت رجلاً آخر] ١٥٣
- مسألة ١٢٧: إذا حكم الحاكم بثبوت حقّ مالي مستنداً إلى شهادة رجلين عادلين] ١٥٣
- مسألة ١٢٨: إذا كان الشهود أكثر ممّا تثبت به الدعوى] ١٥٤
- مسألة ١٢٩: إذا ثبت الحقّ بشهادة واحد و يمين المدّعي] ١٥٤
- مسألة ١٣٠: إذا شهد شاهدان و حكم الحاكم بشهادتهما ثمّ انكشف فسقهما] ١٥٥
- مسألة ١٣١: إذا شهد شاهدان بوصيّة أحد لزيد بمال] ١٥٥
- مسألة ١٣٢: إذا شهد شاهدان لزيد بالوصيّة، و شهد شاهد واحد بالرجوع عنها] ١٥٦
- مسألة ١٣٣: إذا أوصى شخص بوصيتين منفردتين فشهد شاهدان بأنّه رجع عن إحداهما] ١٥٦

- ١٥٦ كتاب الحدود
- ١٥٦ اشارة
- ١٥٦ [الحدود و أسبابها و هي ستة عشر]
- ١٥٦ اشارة
- ١٥٧ [الأول: الزنا]
- ١٥٧ اشارة
- ١٥٧ [إثبات الزنا]
- ١٥٧ اشارة
- ١٥٨ مسألة ١٣٤: المراد بالشبهة الموجبة لسقوط الحدّ هو الجهل عن قصور أو تقصير في المقدمات]
- ١٥٩ مسألة ١٣٥: يشترط في ثبوت الحدّ أمور]
- ١٦٠ مسألة ١٣٦: إذا ادعت المرأة الإكراه على الزنا قبلت]
- ١٦١ مسألة ١٣٧: يثبت الزنا بالإقرار و بالبينة]
- ١٦١ مسألة ١٣٨: لا يثبت حدّ الزنا إلّا بالإقرار أربع مّرات]
- ١٦٣ مسألة ١٣٩: لو أقرّ شخص بما يوجب رجمه ثمّ جحد سقط عنه الرجم دون الحدّ]
- ١٦٤ مسألة ١٤٠: لو أقرّ بما يوجب الحدّ من رجم أو جلد كان للإمام (عليه السلام) العفو]
- ١٦٥ مسألة ١٤١: إذا حملت المرأة و ليس لها بعل لم تحدّ]
- ١٦٥ مسألة ١٤٣: يعتبر في قبول الشهادة على الزنا أن تكون الشهادة شهادة حسّ و مشاهدة]
- ١٦٧ مسألة ١٤٤: إذا شهد أربعة رجال على امرأة بكر بالزنا قبلاً]
- ١٦٧ مسألة ١٤٥: إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا، و كان أحدهم زوجها]
- ١٦٩ مسألة ١٤٦: لا فرق في قبول شهادة أربعة رجال بالزنا]
- ١٦٩ مسألة ١٤٧: يجب التعجيل في إقامة الحدود بعد أداء الشهادة]
- ١٦٩ مسألة ١٤٨: لو تاب المشهود عليه قبل قيام البينة فالمشهور سقوط الحدّ عنه]
- ١٧٠ مسألة ١٤٩: لو شهد ثلاثة رجال بالزنا أو ما دونهم حدّوا حدّ القذف]
- ١٧١ مسألة ١٥٠: لا فرق في الأحكام المتقدمة بين كون الزاني مسلماً أو كافراً]

- ١٧٢ [حدّ الزانى]
- ١٧٢ اشارة
- ١٧٢ [مسألة ١٥١: من زنى بذات محرم له كالأمّ و البنت و الأخت]
- ١٧٥ [مسألة ١٥٢: إذا زنى الذمى بمسلمة قتل]
- ١٧٥ [مسألة ١٥٣: إذا أكره شخص امرأة على الزنا فزنى بها قُتِل]
- ١٧٦ [مسألة ١٥٤: الزانى إذا كان شيخاً و كان محصناً يجلد ثم يرحم]
- ١٧٩ [مسألة ١٥٥: هل يختص الحكم فيما ثبت فيه الرجم بما إذا كانت المزنى بها عاقلة بالغة]
- ١٧٩ [مسألة ١٥٦: إذا زنت المرأة المحصنة و كان الزانى بها بالغاً رُجِمَت]
- ١٧٩ [مسألة ١٥٧: قد عرفت أن الزانى إذا لم يكن محصناً يضرب مائة جلدة]
- ١٨١ [مسألة ١٥٨: يعتبر فى إحصان الرجل أمران]
- ١٨٤ [مسألة ١٥٩: يعتبر فى إحصان المرأة: الحرّية]
- ١٨٦ [مسألة ١٦٠: المطلقة رجعية زوجة ما دامت فى العدة]
- ١٨٦ [مسألة ١٦١: لو طلق شخص زوجته خلعاً، فرجعت الزوجة بالبذل]
- ١٨٧ [مسألة ١٦٢: إذا زنى المملوك جلد خمسين جلدة]
- ١٨٨ [مسألة ١٦٣: لا تجلد المستحاضة ما لم ينقطع عنها الدم]
- ١٨٨ [مسألة ١٦٤: لا يجلد المريض الذى يخاف عليه الموت حتى يبرأ]
- ١٨٩ [مسألة ١٦٥: لو زنى شخص مراراً و ثبت ذلك بالإقرار أو البيّنة]
- ١٨٩ [مسألة ١٦٦: لو أقيم الحدّ على الزانى ثلاث مرّات قتل فى الرابعة]
- ١٩١ [مسألة ١٦٧: إذا كانت المزنى بها حاملاً]
- ١٩٢ [مسألة ١٦٨: إذا وجب الحدّ على شخص ثم جنّ لم يسقط عنه]
- ١٩٢ [مسألة ١٦٩: لا تجوز إقامة الحدّ على أحد فى أرض العدو]
- ١٩٢ [مسألة ١٧٠: إذا جنى شخص فى غير الحرم ثم لجأ إليه لم يجز أن يقام عليه الحدّ]
- ١٩٣ [مسألة ١٧١: لو اجتمعت على رجل حدود بُدئ بالحدّ الذى لا يفوت معه الآخر]
- ١٩٣ [مسألة ١٧٢: يُدفن الرجل عند رجمه إلى حقويه]

- ١٩٤ [مسألة ١٧٣: لو هرب المرجوم أو المرجومة من الحفيرة]
- ١٩٥ [مسألة ١٧٤: ينبغي إعلام الناس لحضور إقامة الحد]
- ١٩٦ [مسألة ١٧٥: هل يجوز تصدى الرجم لمن كان عليه حد من حدود الله أم لا؟]
- ١٩٧ [مسألة ١٧٦: لو وجد الزانى عارياً جلد عارياً]
- ١٩٨ [مسألة ١٧٧: يجوز للحاكم الجامع للشرائط إقامة الحدود على الأظهر]
- ١٩٩ [مسألة ١٧٨: على الحاكم أن يقيم الحدود بعلمه فى حقوق الله]
- ٢٠٠ [مسألة ١٧٩: لا فرق فيما ذكرناه من الأحكام المترتبة على الزنا بين الحى و الميت]
- ٢٠١ [الثانى: اللواط]
- ٢٠١ اشارة
- ٢٠١ [مسائل]
- ٢٠١ [مسألة ١٨٠: المراد باللواط: وطء الذكران]
- ٢٠٢ [مسألة ١٨١: يقتل اللواط المحصن]
- ٢٠٤ [مسألة ١٨٢: إذا لاط البالغ العاقل بالمجنون حد اللواط دون الملوط]
- ٢٠٤ [مسألة ١٨٣: إذا لاط الرجل بصبى حد الرجل و أدب الصبى]
- ٢٠٤ [مسألة ١٨٤: إذا لاط بعبده حدًا]
- ٢٠٥ [مسألة ١٨٥: إذا لاط ذمى بمسلم]
- ٢٠٥ [مسألة ١٨٦: إذا تاب اللواط قبل قيام البيئة]
- ٢٠٥ [مسألة ١٨٧: إذا لاط بميت كان حكمه حكم من لاط بحي]
- ٢٠٦ [كيفية قتل اللواط]
- ٢٠٧ [الثالث: التفخيذ]
- ٢٠٨ اشارة
- ٢٠٨ [مسألة ١٨٩: حد التفخيذ إذا لم يكن إيقاب مائة جلدة]
- ٢٠٩ [مسألة ١٩٠: لو تكرر التفخيذ]
- ٢٠٩ [مسألة ١٩١: إذا وجد رجلان تحت لحاف واحد مجردين]

- ٢١٣ [الرابع: تزويج ذمّية على مسلمة بغير إذنها]
- ٢١٣ اشارة
- ٢١٣ [مسألة ١٩٢: من تزوّج ذمّية على مسلمة فجامعها عالماً بالتحريم قبل إجازة المرأة المسلمة كان عليه ثمن حدّ الزاني]
- ٢١٣ [الخامس: تقبيل المحرم غلاماً بشهوة]
- ٢١٣ اشارة
- ٢١٤ [مسألة ١٩٣: من قتل غلاماً بشهوة]
- ٢١٤ [السادس: السحق]
- ٢١٤ اشارة
- ٢١٤ [مسألة ١٩٤: حدّ السحق إذا كانت غير محصنة مائة جلدة]
- ٢١٦ [مسألة ١٩٥: لو تكررت المساحقة]
- ٢١٦ [مسألة ١٩٦: إذا تابت المساحقة قبل قيام البيّنة]
- ٢١٧ [مسألة ١٩٧: لو جامع الرجل زوجته فقامت الزوجة فوقعت على جارية بكر]
- ٢١٧ [السابع: القيادة]
- ٢١٧ اشارة
- ٢١٧ [مسألة ١٩٨: تثبت القيادة بشهادة رجلين عادلين]
- ٢١٨ [مسألة ١٩٩: إذا كان القواد رجلاً]
- ٢١٩ [الثامن: القذف]
- ٢١٩ اشارة
- ٢١٩ [مسألة ٢٠٠: لا يقام حدّ القذف إلّا بمطالبة المقذوف ذلك]
- ٢١٩ [مسألة ٢٠١: يعتبر في القاذف البلوغ و العقل]
- ٢٢١ [مسألة ٢٠٢: يعتبر في المقذوف البلوغ و العقل]
- ٢٢٤ [مسألة ٢٠٤: إذا عفا المقذوف حدّ القذف عن القاذف]
- ٢٢٥ [مسألة ٢٠٥: إذا مات المقذوف قبل أن يطالب بحقه أو يعفو]
- ٢٢٦ [مسألة ٢٠٦: إذا قذف أحد ابن شخص أو ابنته]

- ٢٢٦ [مسألة ٢٠٧: إذا تكرر الحد بتكرر القذف قتل القاذف في الثالثة]
- ٢٢٦ [مسألة ٢٠٨: إذا تكرر القذف من شخص واحد لواحد قبل أن يقام عليه الحد]
- ٢٢٦ [مسألة ٢٠٩: لا يسقط الحد عن القاذف إلا بالبينة المصدقة]
- ٢٢٧ [مسألة ٢١٠: لو شهد أربعة بالزنا ثم رجع أحدهم حدّ الراجع]
- ٢٢٧ [مسألة ٢١١: حدّ القذف ثمانون جلدة]
- ٢٢٨ [مسألة ٢١٢: يثبت القذف بشهادة عدلين]
- ٢٢٨ [مسألة ٢١٣: لو تقاذف شخصان درى عنهما الحدّ]
- ٢٢٩ [التاسع: سبّ النبي (صلّى الله عليه وآله)]
- ٢٢٩ [إشارة]
- ٢٢٩ [مسألة ٢١٤: يجب قتل من سبّ النبي (صلّى الله عليه وآله) على سامعه]
- ٢٢٩ [العاشر: دعوى النبوة]
- ٢٣٠ [الحادى عشر: السحر]
- ٢٣١ [الثانى عشر: شرب المسكر]
- ٢٣١ [إشارة]
- ٢٣١ [إثبات الشرب]
- ٢٣١ [مسألة ٢١٧: من شرب المسكر أو الفقاع عالماً بالتحريم]
- ٢٣٣ [مسألة ٢١٨: لا فرق في ثبوت الحد بين شرب الخمر و إدخاله في الجوف]
- ٢٣٤ [مسألة ٢١٩: لا يلحق العصير العنبى قبل ذهاب ثلثيه بالمسكر فى إيجابه الحد]
- ٢٣٥ [مسألة ٢٢٠: يثبت شرب المسكر بشهادة عدلين و بالإقرار مرّة واحدة]
- ٢٣٥ [الحدّ فى الشرب و كيفيته]
- ٢٣٥ [إشارة]
- ٢٣٦ [مسألة ٢٢١: يضرب الرجل الشارب للمسكر من خمر أو غيرها مجرداً عن الثياب]
- ٢٣٧ [مسألة ٢٢٢: إذا شرب الخمر مرتين و حدّ بعد كلّ منهما قتل فى الثالثة]
- ٢٣٧ [مسألة ٢٢٣: لو شهد رجل واحد على شرب الخمر و شهد آخر بقيئها لزم الحدّ]

- ٢٣٨ [مسألة ٢٢٤: من شرب الخمر مستحلاً]
- ٢٣٩ [مسألة ٢٢٥: إذا تاب شارب الخمر قبل قيام البيئة فالمشهور سقوط الحد عنه]
- ٢٤٠ [مسألة ٢٢٦: إن أقرّ شارب الخمر بذلك و لم تكن بيئة]
- ٢٤٠ [الثالث عشر: السرقة]
- ٢٤٠ اشارة
- ٢٤٠ [يعتبر في السارق أموراً]
- ٢٤٠ اشارة
- ٢٤٠ [الأول: البلوغ]
- ٢٤٣ [الثاني: العقل]
- ٢٤٣ [الثالث: ارتفاع الشبهة]
- ٢٤٣ [الرابع: أن لا يكون المال مشتركاً بينه و بين غيره]
- ٢٤٤ [الخامس: أن يكون المال في مكان محرز و لم يكن مأذوناً في دخوله]
- ٢٤٤ اشارة
- ٢٤٦ [مسألة ٢٢٧: من سرق طعاماً في عام المجاعة لم يقطع]
- ٢٤٦ [مسألة ٢٢٨: لا يعتبر في المحرز أن يكون ملكاً لصاحب المال]
- ٢٤٦ [مسألة ٢٢٩: إذا سرق باب الحرز أو شيئاً من أبنيته المثبتة فيه قطع]
- ٢٤٦ [مسألة ٢٣٠: إذا سرق الأجير من مال المستأجر]
- ٢٤٧ [مسألة ٢٣١: إذا كان المال في محرز، فهتكه أحد شخصين]
- ٢٤٨ [مسألة ٢٣٢: لا فرق في ثبوت الحد على السارق المخرج للمتاع من حرز]
- ٢٤٨ [السادس: أن لا يكون السارق والدأ لصاحب المتاع]
- ٢٤٨ [السابع: أن يأخذ المال سراً]
- ٢٤٨ [الثامن: أن يكون المال ملك غيره]
- ٢٤٩ [التاسع: أن لا يكون السارق عبداً للإنسان]
- ٢٤٩ اشارة

- ٢٤٩ [مسألة ٢٢٣: لا قطع في الطير و حجارة الرخام و أشباه ذلك على الأظهر]
- ٢٥٠ [مقدار المسروق]
- ٢٥٠ اشارة
- ٢٥٣ [مسألة ٢٣٤: من نبش قبراً و سرق الكفن قطع]
- ٢٥٥ [ما يثبت به حدّ السرقة]
- ٢٥٥ اشارة
- ٢٥٥ [مسألة ٢٣٥: لا يثبت حدّ السرقة إلاّ بشهادة رجلين عدلين]
- ٢٥٥ [مسألة ٢٣٦: المعروف بين الأصحاب أنه يعتبر في ثبوت حدّ السرقة الإقرار مرتين]
- ٢٥٦ [مسألة ٢٣٧: إذا أخرج المال من حرز شخص و ادّعى أنّ صاحبه أعطاه إياه]
- ٢٥٧ [مسألة ٢٣٨: يعتبر في المقرّ البلوغ و العقل]
- ٢٥٨ [حد القطع]
- ٢٥٨ اشارة
- ٢٥٨ [مسألة ٢٣٩: تقطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى]
- ٢٦٠ [مسألة ٢٤٠: لو تكررت السرقة و لم يظفر به ثمّ ظفر به فعليه حدّ واحد]
- ٢٦٠ [مسألة ٢٤١: تقطع اليد اليمنى في السرقة و لا تقطع اليسرى]
- ٢٦٠ [مسألة ٢٤٢: المشهور بين الأصحاب أنه تقطع يمينه]
- ٢٦١ [مسألة ٢٤٣: لو كانت للسارق يمين حين السرقة فذهبت قبل إجراء الحدّ عليه]
- ٢٦١ [مسألة ٢٤٤: لو سرق من لا يمين له سقط عنه القطع]
- ٢٦٢ [مسألة ٢٤٥: يسقط الحدّ بالتوبة قبل ثبوته]
- ٢٦٣ [مسألة ٢٤٦: لو قطع الحدّ يد السارق مع علمه بأنّها يساره]
- ٢٦٣ [مسألة ٢٤٧: إذا قطعت يد السارق ينبغي معالجتها و القيام بشؤونه]
- ٢٦٤ [مسألة ٢٤٨: إذا مات السارق بقطع يده فلا ضمان على أحد]
- ٢٦٤ [مسألة ٢٤٩: يجب على السارق ردّ العين المسروقة إلى مالكها]
- ٢٦٤ [مسألة ٢٥٠: إذا سرق اثنان مالاً لم يبلغ نصيب كلّ منهما نصاباً]

- مسألة ٢٥١: إذا عفا المسروق منه عن السارق قبل رفع أمره إلى الإمام] ٢٦٥
- مسألة ٢٥٢: إذا ثبتت السرقة بإقرار أو بينة] ٢٦٦
- مسألة ٢٥٣: لو ملك السارق العين المسروقة] ٢٦٦
- مسألة ٢٥٤: لو أخرج المال من حرز شخص ثم رده إلى حرزه] ٢٦٦
- مسألة ٢٥٥: إذا هتك الحرز جماعة و أخرج المال منه واحد منهم] ٢٦٦
- مسألة ٢٥٦: لو أخرج المال من الحرز بقدر النصاب مراراً متعدّدة] ٢٦٧
- مسألة ٢٥٧: إذا نقب فأخذ من المال بقدر النصاب] ٢٦٧
- مسألة ٢٥٨: إذا ابتلع السارق داخل الحرز ما هو بقدر النصاب] ٢٦٧
- [الرابع عشر: بيع الحرز] ٢٦٨
- [الخامس عشر: المحاربة] ٢٦٨
- إشارة ٢٦٩
- مسألة ٢٦٠: من شهر السلاح لإخافة الناس نفى من البلد] ٢٦٩
- مسألة ٢٦١: لا فرق في المال الذي يأخذه المحارب] ٢٧٠
- مسألة ٢٦٢: لو قتل المحارب أحداً طلباً للمال] ٢٧٠
- مسألة ٢٦٣: يجوز للولي أخذ الدية بدلاً عن القصاص] ٢٧١
- مسألة ٢٦٤: لو جرح المحارب أحداً] ٢٧١
- مسألة ٢٦٥: إذا تاب المحارب قبل أن يقدر عليه سقط عنه الحد] ٢٧١
- مسألة ٢٦٦: لا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام] ٢٧١
- مسألة ٢٦٧: ينفي المحارب من مصر إلى مصر و من بلد إلى آخر] ٢٧١
- [السادس عشر: الارتداد] ٢٧٢
- إشارة ٢٧٣
- مسألة ٢٦٨: يشترط في تحقق الارتداد: البلوغ و كمال العقل و الاختيار] ٢٧٦
- مسألة ٢٦٩: لو قتل المرتد الملى أو مات كانت تركته لورثته المسلمين] ٢٧٦
- مسألة ٢٧٠: إذا كان للمرتد ولد صغير فهو محكوم بالإسلام] ٢٧٧

- مسألة ٢٧١: إذا ارتدت المرأة و لو عن فطرة لم تقتل] ٢٧٧
- مسألة ٢٧٢: إذا تكرر الارتداد في الملى أو في المرأة] ٢٧٨
- مسألة ٢٧٣: غير الكتابي إذا أظهر الشهادتين حكم بإسلامه] ٢٧٩
- مسألة ٢٧٤: إذا صلى المرتد أو الكافر الأصلي في دار الحرب] ٢٨٠
- مسألة ٢٧٥: لو جن المرتد الملى بعد رده و قبل توبته لم يقتل] ٢٨٠
- مسألة ٢٧٦: لا يجوز تزويج المرتد بالمسلمة] ٢٨١
- مسألة ٢٧٧: لا ولاية للأب أو الجد المرتد على بنته المسلمة] ٢٨١
- مسألة ٢٧٨: يتحقق رجوع المرتد عن ارتداده باعترافه بالشهادتين] ٢٨١
- مسألة ٢٧٩: إذا قتل المرتد عن فطرة أو ملة مسلماً عمداً] ٢٨١
- مسألة ٢٨٠: إذا قتل أحد المرتد عن ملة بعد توبته] ٢٨٢
- مسألة ٢٨١: إذا تاب المرتد عن فطرة لم تقبل توبته] ٢٨٢
- [التعزيرات] ٢٨٢
- إشارة ٢٨٢
- مسألة ٢٨٢: من فعل محرماً أو ترك واجباً إلهياً عالماً عمداً] ٢٨٢
- مسألة ٢٨٣: إذا أقر بالزنا أو باللواط دون الأربع لم يحد] ٢٨٤
- مسألة ٢٨٤: من اقتضى بكرة غير الزوجة و المملوكة بإصبع أو نحوها] ٢٨٤
- مسألة ٢٨٥: لا بأس بضرب الصبي تأديباً خمسة أو ستة مع رفق] ٢٨٥
- مسألة ٢٨٦: من باع الخمر عالماً بحرمة غير مستحل عزراً] ٢٨٦
- مسألة ٢٨٧: لو نيش قيراً و لم يسرق الكفن عزراً] ٢٨٦
- مسألة ٢٨٨: لو سرق و لا يمين له أو سرق ثانياً] ٢٨٧
- مسألة ٢٨٩: قد تقدم اختصاص قطع اليد بمن سرق من حرز] ٢٨٧
- مسألة ٢٩٠: من وطئ بهيمة مأكولة اللحم أو غيرها فلا حد عليه] ٢٨٧
- مسألة ٢٩١: من بال أو تعوط في الكعبة متعمداً أخرج منها و من الحرم] ٢٨٩
- مسألة ٢٩٢: من استمنى بيده أو بغيرها] ٢٩٠

- مسألة ٢٩٣: من شهد شهادة زور جلده الإمام حسبما يراه] ٢٩٠
- مسألة ٢٩٤: إذا دخل رجل تحت فراش امرأة أجنبية عَزْرًا] ٢٩٠
- مسألة ٢٩٥: من أراد الزنا بامرأة جاز لها قتله] ٢٩١
- مسألة ٢٩٦: إذا دخل اللصّ دار شخص بالقهر و الغلبة جاز لصاحب الدار محاربتة] ٢٩١
- مسألة ٢٩٧: لو ضرب اللصّ فعضل] ٢٩٢
- مسألة ٢٩٨: من اعتدى على زوجة رجل أو مملوكته أو غلامه أو نحو ذلك] ٢٩٢
- مسألة ٢٩٩: من اطّلع على قوم في دارهم لينظر عوراتهم فلهم زجره] ٢٩٢
- مسألة ٣٠٠: لو قتل رجلاً في منزله و ادّعى أنّه دخله بقصد التعدي] ٢٩٣
- مسألة ٣٠١: يجوز للإنسان أن يدفع عن نفسه] ٢٩٤
- مسألة ٣٠٢: لو عضّ يد إنسان ظلماً فانتزع يده] ٢٩٤
- مسألة ٣٠٣: لو تعدّى كلّ من رجلين على آخر] ٢٩٤
- مسألة ٣٠٤: لو تجارح اثنان، و ادّعى كلّ منهما أنّه قصد الدفع عن نفسه] ٢٩٤
- مسألة ٣٠٥: اجرة من يقيم الحدود من بيت المال] ٢٩٥
- الجزء الثاني و الأربعون] ٢٩٥
- مقدمة المؤلف] ٢٩٥
- كتاب القصاص] ٢٩٦
- إشارة] ٢٩٦
- [الفصل الأوّل] ٢٩٦
- إشارة] ٢٩٦
- [في قصاص النفس] ٢٩٦
- إشارة] ٢٩٦
- مسألة ١: يثبت القصاص بقتل النفس المحترمة المكافئة عمداً و عدواناً] ٢٩٦
- [(مسألة ٢): تحقّق القتل العمدى إذا ترتّب من دون أن يتوسّطه فعل اختياري من شخص آخر] ٢٩٧
- مسألة ٣: لو ألقي شخصاً في النار أو البحر متعمداً فمات] ٢٩٨

- مسألة ٤: لو أحرقه بالنار قاصداً به قتله أو جرحه] ٢٩٨
- مسألة ٥: إذا جنى عمداً و لم تكن الجناية مما تقتل غالباً] ٢٩٨
- مسألة ٦: لو ألقى نفسه من شاهق على إنسان عمداً قاصداً به قتله] ٢٩٨
- مسألة ٧: ليس للسحر حقيقة موضوعية] ٢٩٩
- مسألة ٨: لو أطعمه عمداً طعاماً مسموماً يقتل عادةً] ٢٩٩
- مسألة ٩: لو حفر بئراً عميقة في معرض مرور الناس متعمداً] ٣٠٠
- مسألة ١٠: إذا جرح شخصاً قاصداً به قتله] ٣٠٠
- مسألة ١١: لو ألقاه من شاهق قاصداً به القتل] ٣٠٠
- مسألة ١٢: لو أغرى به كلباً عقوراً قاصداً به قتله] ٣٠٠
- مسألة ١٣: لو جرحه بقصد القتل ثم عَضَ الأسد مثلاً] ٣٠١
- مسألة ١٤: لو كتفه ثم ألقاه في أرض مسبعة مطنة للافتراس عادةً] ٣٠١
- مسألة ١٥: لو حفر بئراً فسقط فيها آخر بدفع ثالث] ٣٠١
- مسألة ١٦: لو أمسكه و قتله آخر، قتل القاتل، و حبس الممسك مؤبداً] ٣٠١
- مسألة ١٧: لو أمر غيره بقتل أحد، فقتله، فعلى القاتل القود] ٣٠٢
- مسألة ١٨: المشهور جريان الحكم المذكور فيما لو أمر السيد عبده بقتل شخص] ٣٠٣
- مسألة ١٩: لو قال: اقتلني، فقتله] ٣٠٥
- مسألة ٢٠: لو أمر شخص غيره بأن يقتل نفسه، فقتل نفسه] ٣٠٥
- مسألة ٢١: لو أكره شخصاً على قطع يد ثالث] ٣٠٦
- مسألة ٢٢: لو أكرهه على صعود جبل أو شجرة أو نزول بئر فزلت قدمه] ٣٠٧
- مسألة ٢٣: إذا شهدت بينة بما يوجب القتل] ٣٠٧
- مسألة ٢٤: لو جنى على شخص فجعله في حكم المذبوح و لم تبق له حياة مستقرة] ٣٠٧
- مسألة ٢٥: إذا قطع يد شخص و قطع آخر رجله] ٣٠٧
- مسألة ٢٦: لو جرح اثنان شخصاً جرحين بقصد القتل فمات المجرع بالسراية] ٣٠٨
- مسألة ٢٧: إذا قطع اثنان يد شخص] ٣٠٨

- مسألة ٢٨: لو كان الجارح و القاتل واحداً] ٣٠٩
- مسألة ٢٩: إذا قتل رجلان رجلاً] ٣١٠
- مسألة ٣٠: تتحقق الشركة في القتل بفعل شخصين معاً] ٣١٢
- مسألة ٣١: لو اشترك إنسان مع حيوان بلا إغراء في قتل مسلم] ٣١٢
- مسألة ٣٢: إذا اشترك الأب مع أجنبي في قتل ابنه] ٣١٣
- مسألة ٣٣: يقتص من الجماعة المشتركين في جناية الأطراف] ٣١٤
- مسألة ٣٤: لو اشتركت امرأتان في قتل رجل كان لولي المقتول قتلها معاً بلا رد] ٣١٤
- مسألة ٣٥: إذا اشترك رجل و امرأة في قتل رجل] ٣١٥
- مسألة ٣٦: كل موضع وجب فيه الرد على الولي عند إرادته القصاص] ٣١٥
- مسألة ٣٧: لو قتل رجلان رجلاً و كان القتل من أحدهما خطأ] ٣١٦
- مسألة ٣٨: لو اشترك حرّ و عبد في قتل حرّ عمداً] ٣١٦
- مسألة ٣٩: إذا اشترك عبد و امرأة في قتل حرّ] ٣١٧
- [شروط القصاص] ٣١٨
- إشارة ٣١٨
- [الأول: التساوى في الحرّية و العبودية] ٣١٨
- إشارة ٣١٨
- مسألة ٤٠: إذا قتل الحرّ الحرّ عمداً قُتل به] ٣١٨
- مسألة ٤١: إذا قتلت الحرّة الحرّة قُتلت بها] ٣١٨
- مسألة ٤٢: إذا قتل الحرّ الحرّ أو الحرّة خطأ محضاً أو شبيهه عمداً] ٣١٩
- مسألة ٤٣: إذا قتل الحرّ أو الحرّة العبد عمداً فلا قصاص] ٣١٩
- مسألة ٤٤: إذا اختلف الجاني و مولى العبد في قيمته يوم القتل] ٣٢٢
- مسألة ٤٥: لو قتل المولى عبده متعمداً] ٣٢٢
- مسألة ٤٦: إذا قتل الحرّ أو الحرّة متعمداً مكاتباً] ٣٢٣
- مسألة ٤٧: لو قتل العبد حرّاً عمداً قُتل به] ٣٢٥

- مسألة ٤٨: إذا قتل المملوك أو المملوكه مولاة عمداً ٣٢٥
- مسألة ٤٩: لو قتل المكاتب حراً متعمداً قُتِلَ به مطلقاً ٣٢٦
- مسألة ٥٠: لو قتل العبد أو الأمة الحرّ خطأً ٣٢٧
- مسألة ٥١: لو قتل المكاتب الذى تحرّر مقدار منه الحرّ أو العبد خطأً ٣٢٨
- مسألة ٥٢: لو قتل العبد عبداً متعمداً قُتِلَ به ٣٢٩
- مسألة ٥٣: لو قتل العبد مكاتباً عمداً ٣٣٠
- مسألة ٥٤: لو قتلت الأمة أمة قُتِلتَ بها ٣٣١
- مسألة ٥٥: لو قتل المكاتب عبداً عمداً ٣٣١
- مسألة ٥٦: لو قتل المكاتب الذى تحرّر مقدار منه مكاتباً مثله عمداً ٣٣٢
- مسألة ٥٧: إذا قتل عبد عبداً خطأً، كان مولى القاتل بالخيار ٣٣٢
- مسألة ٥٨: لو كان للحرّ عبدان قتل أحدهما الآخر ٣٣٣
- مسألة ٥٩: لو قتل حرّ حرّين فصاعداً فليس لأوليائهما إلا قتله ٣٣٣
- مسألة ٦٠: لو قتل عبد حرّين معاً ٣٣٤
- مسألة ٦١: لو قتل عبد عبيدين عمداً ٣٣٥
- مسألة ٦٢: لو قتل عبد عبداً لشخصين عمداً ٣٣٦
- مسألة ٦٣: لو قتل عبدان أو أكثر عبداً عمداً ٣٣٦
- مسألة ٦٤: لو قتل العبد حراً عمداً ثمّ أعتقه مولاة ٣٣٦
- مسألة ٦٥: لو قتل العبد حراً خطأً ثمّ أعتقه مولاة صح ٣٣٧
- الشرط الثانى: التساوى فى الدين ٣٣٧
- اشارة ٣٣٧
- مسألة ٦٦: يُقتل الذمى بالذمى ٣٣٩
- مسألة ٦٧: لو قتل الذمى مسلماً عمداً ٣٤٠
- مسألة ٦٨: لو قتل الكافر كافراً ثمّ أسلم لم يُقتل به ٣٤٠
- مسألة ٦٩: لو قتل ولد الحلال ولد الزنا، قُتِلَ به ٣٤١

- مسألة ٧٠: الضابط في ثبوت القصاص و عدمه] ٣٤١
- مسألة ٧١: لو جنى الصبى بقتلٍ أو بغيره] ٣٤١
- مسألة ٧٢: لو رمى سهماً و قصد به ذمياً أو كافراً حربياً أو مرتدّاً] ٣٤١
- مسألة ٧٣: لو رمى عبداً بسهم، فأعتق، ثم أصابه السهم فمات] ٣٤٢
- مسألة ٧٤: إذا قطع يد مسلم قاصداً به قتله ثم ارتد المجنى عليه فمات] ٣٤٢
- مسألة ٧٥: لو قتل المرتد ذمياً، فهل يقتل المرتد أم لا؟] ٣٤٢
- مسألة ٧٦: لو جنى مسلم على ذمى قاصداً قتله] ٣٤٣
- مسألة ٧٧: لو قتل ذمى مرتدّاً قُتل به] ٣٤٣
- مسألة ٧٨: إذا كان على مسلم قصاص، فقتله غير الولي بدون إذنه] ٣٤٣
- مسألة ٧٩: لو وجب قتل شخص بزناً أو لواط أو نحو ذلك، غير سب النبي] ٣٤٣
- مسألة ٨٠: لا فرق في المجنى عليه المسلم بين الأقارب و الأجانب] ٣٤٤
- الشرط الثالث: أن لا يكون القاتل أباً للمقتول] ٣٤٥
- إشارة ٣٤٦
- مسألة ٨١: لو قتل شخصاً، و ادعى أنه ابنه، لم تسمع دعواه ما لم تثبت ببينة أو نحوها] ٣٤٦
- مسألة ٨٢: لو قتل الرجل زوجته، و كان له ولد منها، فهل يثبت حق القصاص لولدها؟] ٣٤٧
- مسألة ٨٣: لو قتل أحد الأخوين أباهما، و الآخر أمهما] ٣٤٧
- الشرط الرابع: أن يكون القاتل عاقلاً بالغاً] ٣٤٨
- إشارة ٣٤٨
- مسألة ٨٤: لو اختلف الولي و الجاني في البلوغ و عدمه حال الجناية] ٣٥٠
- مسألة ٨٥: لو قتل العاقل مجنوناً، لم يُقتل به] ٣٥١
- مسألة ٨٦: لو أراد المجنون عاقلاً فقتله العاقل دفاعاً عن نفسه] ٣٥١
- مسألة ٨٧: لو كان القاتل سكراناً، فهل عليه القود أم لا؟] ٣٥٢
- [مسألة ٨٨]: إذا كان القاتل أعمى، فهل عليه القود أم لا؟] ٣٥٣
- الشرط الخامس: أن يكون المقتول محقون الدم] ٣٥٤

- اشارة ٣٥٤
- مسألة ٨٩: المشهور على أن من رأى زوجته يزنى بها رجل و هي مطاوعة] ٣٥٥
- الفصل الثاني في دعوى القتل و ما يثبت به] ٣٥٧
- اشارة ٣٥٧
- مسألة ٩٠: يشترط في المدعى: العقل، و البلوغ] ٣٥٧
- مسألة ٩١: لو ادعى على شخص أنه قتل أباه مثلاً مع جماعة لا يعرفهم] ٣٥٧
- مسألة ٩٢: لو ادعى القتل و لم يبين أنه كان عمداً أو خطأ] ٣٥٨
- مسألة ٩٣: لو ادعى على شخص أنه القاتل منفرداً] ٣٥٩
- مسألة ٩٤: لو ادعى القتل العمدى على أحد و فسره بالخطأ] ٣٥٩
- [يثبت القتل بأمر:] ٣٥٩
- اشارة ٣٥٩
- [الأول: الإقرار] ٣٥٩
- اشارة ٣٥٩
- مسألة ٩٦: لو أقر أحد بقتل شخص عمداً، و أقر آخر بقتله خطأ] ٣٦١
- مسألة ٩٧: لو أقر أحد بقتل شخص عمداً، و أقر آخر أنه هو الذى قتله] ٣٦١
- [الثانى: البيئنة] ٣٦٣
- اشارة ٣٦٣
- مسألة ٩٨: لا يثبت القتل بشاهد و امرأتين] ٣٦٣
- مسألة ٩٩: يعتبر فى الشهادة على القتل أن تكون عن حس أو ما يقرب منه] ٣٦٣
- مسألة ١٠٠: لو شهد شاهدان بما يكون سبباً للموت عادة] ٣٦٤
- مسألة ١٠١: يعتبر فى قبول شهادة الشاهدين توارد شهادتهما على أمر واحد] ٣٦٤
- مسألة ١٠٢: لو شهد أحدهما بالقتل، و شهد الآخر بإقراره به] ٣٦٤
- مسألة ١٠٣: لو شهد أحدهما بالإقرار بالقتل من دون تعيين العمد و الخطأ] ٣٦٤
- مسألة ١٠٤: لو ادعى شخص القتل على شخصين و أقام على ذلك بيئنة] ٣٦٥

- مسألة ١٠٥: لو شهد شخصان لمن يرتانه بأن زيدا جرحه و كانت الشهادة بعد الاندمال]----- ٣٦٥
- مسألة ١٠٦: لو شهد شاهدان من العاقله بفسق شاهدى القتل]----- ٣٦٥
- مسألة ١٠٧: لو قامت بينه على أن زيدا قتل شخصاً منفرداً]----- ٣٦٥
- مسألة ١٠٨: لو قامت بينه على أن شخصاً قتل زيدا عمداً، و أقرّ آخر]----- ٣٦٦
- مسألة ١٠٩: لو ادعى الولي أن القتل الواقع فى الخارج عمدى]----- ٣٦٨
- [الفصل الثالث فى القسامه]----- ٣٦٨
- اشاره----- ٣٦٨
- [تعريف القسامه]----- ٣٦٨
- مسألة ١١٠: لو ادعى الولي القتل على واحد أو جماعه]----- ٣٦٨
- مسألة ١١١: إذا كان المدعى أو المدعى عليه امرأة، فهل تثبت القسامه؟]----- ٣٧١
- [كمية القسامه]----- ٣٧٢
- اشاره----- ٣٧٢
- مسألة ١١٢: فى القتل العمدى خمسون يمينا]----- ٣٧٢
- مسألة ١١٣: إذا كان المدعون جماعه أقل من عدد القسامه]----- ٣٧٤
- مسألة ١١٤: المشهور أن المدعى عليه إذا كان واحداً]----- ٣٧٤
- مسألة ١١٦: تثبت بالقسامه الدعوى فى الجروح]----- ٣٧٦
- مسألة ١١٧: إذا كان القتل كافراً فادعى وليه القتل على المسلم]----- ٣٧٧
- مسألة ١١٨: إذا قتل رجل فى قرية أو فى قريب منها اغرم]----- ٣٧٨
- مسألة ١١٩: إذا وجد قتيل فى زحام الناس]----- ٣٧٩
- مسألة ١٢٠: يعتبر فى اليمين أن تكون مطابقه للدعوى]----- ٣٧٩
- مسألة ١٢١: لو ادعى أن أحد هذين الشخصين قاتل و لكته لا يعلم به تفصيلاً]----- ٣٨٠
- مسألة ١٢٢: لو ادعى القتل على اثنين بنحو الاشتراك و لم تكن له بينه]----- ٣٨٠
- [مسألة ١٢٣]: لو ادعى القتل على اثنين]----- ٣٨١
- مسألة ١٢٤: لو كان للمقتول وليان و كان أحدهما غائباً]----- ٣٨١

- ٣٨٢ [مسألة ١٢٥: إذا كان للقتيل وليان، و ادعى أحدهما القتل على شخص]
- ٣٨٣ [مسألة ١٢٦: إذا مات الولي قام وارثه مقامه]
- ٣٨٣ [مسألة ١٢٧: لو حلف المدعى على أن القاتل زيد]
- ٣٨٣ [مسألة ١٢٨: إذا حلف المدعى و استوفى حقه من الدية]
- ٣٨٤ [مسألة ١٢٩: لو آتهم رجل بالقتل حبس ستة أيام]
- ٣٨٤ [الفصل الرابع في أحكام القصاص]
- ٣٨٤ [إشارة]
- ٣٨٤ [مسألة ١٣٠: الثابت في القتل العمدى القود دون الدية]
- ٣٨٤ [مسألة ١٣١: لو تعدد القصاص لهرب القاتل أو موته]
- ٣٨٧ [مسألة ١٣٢: لو أراد أولياء المقتول القصاص من القاتل فخلصه قوم من أيديهم]
- ٣٨٧ [مسألة ١٣٣: يتولى القصاص من يرث المال من الرجال دون الزوج]
- ٣٨٨ [مسألة ١٣٤: إذا كان ولي المقتول واحداً جازت له المبادرة إلى القصاص]
- ٣٨٨ [مسألة ١٣٥: إذا كان للمقتول أولياء متعددون]
- ٣٩٠ [مسألة ١٣٦: إذا اقتص بعض الأولياء فإن رضى الباقون بالقصاص فهو]
- ٣٩١ [مسألة ١٣٧: إذا كان المقتول مسلماً و لم يكن له أولياء من المسلمين]
- ٣٩١ [مسألة ١٣٩: الاقتصاص حق ثابت للولي]
- ٣٩١ [مسألة ١٤٠: لو كان بعض أولياء المقتول حاضراً دون بعض جاز الاقتصاص مع ضمان حصة الباقي من الدية]
- ٣٩٢ [مسألة ١٤١: إذا كان ولي الميت صغيراً أو مجنوناً]
- ٣٩٢ [مسألة ١٤٢: إذا كان للميت وليان، فادعى أحدهما أن شريكه عفا]
- ٣٩٢ [مسألة ١٤٣: إذا كان ولي المقتول محجوراً عليه لفسل أو سفه]
- ٣٩٢ [مسألة ١٤٤: لو قتل شخص و عليه دين و ليس له مال]
- ٣٩٣ [مسألة ١٤٥: إذا قتل شخص و عليه دين و ليس له مال]
- ٣٩٤ [مسألة ١٤٦: إذا قتل واحد اثنين على التعاقب أو دفعه واحده]
- ٣٩٤ [مسألة ١٤٧: لو وكل ولي المقتول من يستوفى القصاص ثم عزله قبل الاستيفاء]

- مسألة ١٤٨: لا يقتص من المرأة الحامل حتى تضع [٣٩٤
- مسألة ١٤٩: لو قتلت المرأة قصاصاً فبانت حاملاً فلا شيء على المقتص [٣٩٥
- مسألة ١٥٠: لو قطع يد شخص، ثم قتل شخصاً آخر [٣٩٦
- مسألة ١٥١: إذا قطع يد رجل ثم قتل شخصاً آخر فاقص منه بقطع يده [٣٩٦
- مسألة ١٥٢: إذا قطع يد شخص ثم اقتص المجنى عليه من الجاني فسرت الجنيتان [٣٩٦
- مسألة ١٥٣: حق القصاص من الجاني إنما يثبت للولي بعد موت المجنى عليه [٣٩٨
- مسألة ١٥٤: لو قتل شخصاً مقطوع اليد [٣٩٨
- مسألة ١٥٥: لو ضرب ولي الدم الجاني قصاصاً [٣٩٩
- [الفصل الخامس في قصاص الأطراف] ٣٩٩
- إشارة ٣٩٩
- مسألة ١٥٦: يثبت القصاص في الأطراف بالجناية عليها عمداً [٤٠٠
- مسألة ١٥٧: يشترط في جواز القصاص فيها: البلوغ، و العقل [٤٠٠
- مسألة ١٥٨: لو جرح العبد حرًا كان للمجروح الاقتصاص منه [٤٠١
- مسألة ١٥٩: إذا جنى حرّ على مملوك فلا قصاص و عليه قيمة الجناية [٤٠١
- مسألة ١٦٠: لو قطع حرّ يد عبد قاصداً قتله فأعتق [٤٠٢
- مسألة ١٦١: لو قطع حرّ يد عبد، ثم قطع رجله بعد عتقه [٤٠٢
- مسألة ١٦٢: إذا جنت المرأة على الرجل اقتص الرجل من المرأة من دون أخذ شيء منها [٤٠٣
- مسألة ١٦٣: المشهور اعتبار التساوى في السلامة من الشلل في الاقتصاص [٤٠٤
- مسألة ١٦٤: لو قطع يمين رجل قطعت يمينه إن كانت له يمين [٤٠٦
- مسألة ١٦٥: لو قطع أيدي جماعة على التعاقب كان حكمه في الاقتصاص [٤٠٧
- مسألة ١٦٦: لو قطع اثنان يد واحد [٤٠٧
- مسألة ١٦٧: يثبت القصاص في الشجاج [٤٠٧
- مسألة ١٦٨: يثبت القصاص في الجروح فيما إذا كان مضبوطاً [٤٠٨
- مسألة ١٦٩: يجوز الاقتصاص قبل الاندمال و إن احتمل عدمه [٤٠٩

- مسألة ١٧٠: كيفة القصاص فى الجروح] ٤١٠
- مسألة ١٧١: يجب تأخير القصاص فى الأطراف عن شدة البرد أو الحر] ٤١٠
- مسألة ١٧٢: المشهور اعتبار كون آلة القصاص من الحديد] ٤١٠
- مسألة ١٧٣: إذا كانت مساحة الجراحة فى عضو المجنى عليه تستوعب عضو الجانى] ٤١٠
- مسألة ١٧٤: لو قطع عضواً من شخص كالاذن] ٤١١
- مسألة ١٧٥: لو قطعت اذن شخص] ٤١١
- مسألة ١٧٦: لو قلع رجل أعور عين رجل صحيح] ٤١٢
- مسألة ١٧٧: لو قلع صحيح العينين العين الصحيحة من رجل أعور] ٤١٢
- مسألة ١٧٨: لو أذهب ضوء عين آخر دون الحدقة] ٤١٣
- مسألة ١٧٩: يثبت القصاص فى الحاجبين و اللحية و شعر الرأس] ٤١٣
- مسألة ١٨٠: يثبت القصاص فى قطع الذكر] ٤١٥
- مسألة ١٨١: ذهب جماعة إلى أنه لا يقاد الصحيح بذكر العتین] ٤١٥
- مسألة ١٨٢: يثبت القصاص فى الخصيتين] ٤١٥
- مسألة ١٨٣: يثبت القصاص فى قطع الشفرين] ٤١٦
- مسألة ١٨٤: لا يعتبر التساوى بين العضو المقطوع و عضو الجانى] ٤١٧
- مسألة ١٨٥: لو قطع بعض الأنف نسب المقطوع إلى أصله] ٤١٧
- مسألة ١٨٦: يثبت القصاص فى السن] ٤١٨
- مسألة ١٨٧: لا قصاص فى سنّ الصبى الذى لم يثغر إذا عادت] ٤١٨
- مسألة ١٨٨: لو اقتصّ المجنى عليه من الجانى و قلع سنّه ثم عادت] ٤١٩
- مسألة ١٨٩: المشهور اشتراط التساوى فى المحلّ و الموضع فى قصاص الأسنان] ٤١٩
- مسألة ١٩٠: لا تقلع السنّ الأصلية بالزائدة] ٤٢٠
- مسألة ١٩١: كلّ عضو يقتصّ منه مع وجوده تؤخذ الدية بدله مع فقده] ٤٢٠
- مسألة ١٩٢: ذهب جماعة إلى أنه لو قطع كفاً تامّة من ليس له أصابع أصلاً] ٤٢١
- مسألة ١٩٣: المشهور أنه لو قطع إصبع شخص، و سرت الجناية إلى كفه اتفاقاً] ٤٢٢

- مسألة ١٩٤: لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص] ٤٢٣
- مسألة ١٩٥: لو كانت للقاطع إصبع زائدة، و للمقطوع كذلك، ثبت القصاص] ٤٢٣
- مسألة ١٩٦: لو قطع يمين شخص، فبذل الجاني شماله فقطعها المجنى عليه جاهلاً بالحال] ٤٢٥
- مسألة ١٩٧: لو قطع يد رجل فمات، و ادعى الولي الموت بالسراية] ٤٢٥
- مسألة ١٩٨: لو قطع إصبع شخص من يده اليمنى] ٤٢٦
- مسألة ١٩٩: إذا قطع إصبع رجل عمداً فعفا المجنى عليه قبل الاندمال] ٤٢٦
- مسألة ٢٠٠: لو عفا المجنى عليه عن قصاص النفس لم يسقط] ٤٢٦
- مسألة ٢٠١: إذا اقتص من الجاني فسرت الجناية اتفاقاً] ٤٢٦
- مسألة ٢٠٢: لا يقتص من الجاني عمداً إذا التجأ إلى حرم الله تعالى] ٤٢٧
- [كتاب الديات] ٤٢٨
- إشارة ٤٢٨
- [الدية] ٤٢٨
- إشارة ٤٢٨
- مسألة ٢٠٣: تثبت الدية في موارد الخطأ المحض أو الشبيه بالعمد] ٤٢٨
- مسألة ٢٠٤: دية قتل المسلم متعمداً مائة بغير فحل من مسان الإبل] ٤٢٩
- مسألة ٢٠٥: تستوفى دية العمد في سنة واحدة (٢) من مال الجاني] ٤٣١
- مسألة ٢٠٦: دية شبه العمد أيضاً أحد الأمور الستة] ٤٣١
- مسألة ٢٠٧: المشهور بين الأصحاب أن دية شبه العمد تستوفى في سنتين] ٤٣٥
- مسألة ٢٠٨: إذا هرب القاتل فيما يشبه العمد فلم يقدر عليه أو مات] ٤٣٦
- مسألة ٢٠٩: دية الخطأ المحض أيضاً أحد الأمور الستة المذكورة] ٤٣٦
- مسألة ٢١٠: إذا أرادت العاقلة أداء الدية من الإبل] ٤٣٧
- مسألة ٢١١: يستثنى من ثبوت الدية في القتل الخطائي] ٤٣٨
- مسألة ٢١٢: دية القتل في الأشهر الحرم عمداً أو خطأ دية كاملة و ثلثها] ٤٣٩
- مسألة ٢١٣: دية المرأة الحرة المسلمة نصف دية الرجل الحر المسلم] ٤٤٣

- ٤٤٤ [مسألة ٢١٤: المشهور بين الأصحاب أنّ دية ولد الزنا إذا كان محكوماً بالإسلام دية المسلم]
- ٤٤٥ [مسألة ٢١٥: دية الذمي من اليهود والنصارى والمجوس ثمانمائة درهم]
- ٤٤٧ [مسألة ٢١٦: دية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر]
- ٤٤٧ [مسألة ٢١٧: لو جنى على عبد بما فيه قيمته]
- ٤٤٨ [مسألة ٢١٨: كلّ جناية لا مقدّر فيها شرعاً ففيها الأرش]
- ٤٤٨ [مسألة ٢١٩: لا دية لمن قتله الحدّ أو التعزير]
- ٤٤٩ [مسألة ٢٢٠: إذا بان فسق الشاهدين أو الشهود بعد قتل المشهود عليه]
- ٤٤٩ [مسألة ٢٢١: من اقتضى بكرةً أجنبيّةً]
- ٤٥١ [مسألة ٢٢٢: من أكره امرأة أجنبيّة غير بكر فجامعها فعليه مهر المثل]
- ٤٥٣ [مسألة ٢٢٣: لو أدب الزوج زوجته تأديباً مشروعاً فأدى إلى موتها اتّفاقاً]
- ٤٥٣ [مسألة ٢٢٤: إذا أمر شخصاً بقطع عقده في رأسه مثلاً]
- ٤٥٣ [مسألة ٢٢٥: لو قطع عدّة أعضاء شخص خطأ]
- ٤٥٤ [موجبات الضمان]
- ٤٥٤ اشارة
- ٤٥٥ [المباشرة]
- ٤٥٥ اشارة
- ٤٥٥ [مسألة ٢٢٦: من قتل نفساً من دون قصد إليه]
- ٤٥٥ [مسألة ٢٢٧: يضمن الطبيب ما يتلف بعلاجه مباشرةً إذا عالج المجنون أو الصبيّ بدون إذن وليّه]
- ٤٥٥ [مسألة ٢٢٨: إذا انقلب النائم غير الظئر فأتلف نفساً أو طرفاً منها]
- ٤٥٧ [مسألة ٢٢٩: لو أتلفت الظئر طفلاً و هي نائمة بانقلابها عليه]
- ٤٥٨ [مسألة ٢٣٠: إذا أعنف الرجل بزوجه جماعاً في قبل أو دبر]
- ٤٥٩ [مسألة ٢٣١: من حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فعليه ديبته في ماله]
- ٤٦٠ [مسألة ٢٣٢: من صاح على أحدٍ فمات]
- ٤٦٠ [مسألة ٢٣٣: لو صدم شخصاً عمدًا غير قاصدٍ لقتله]

- ٤٦١ [مسألة ٢٣٤: لو اصطدم حرّان بالغان عاقلان قاصدان ذلك]
- ٤٦١ [مسألة ٢٣٥: لو تصادم فارسان فمات الفرسان أو تعيبا]
- ٤٦٢ [مسألة ٢٣٦: إذا اصطدم صبيّان راكبان بأنفسهما أو بإذن وليّهما]
- ٤٦٢ [مسألة ٢٣٧: لو اصطدم عبدان بالغان عاقلان]
- ٤٦٢ [مسألة ٢٣٨: إذا اصطدم عبد و حرّ فماتا اتفاقاً فلا شيء على مولى العبد]
- ٤٦٢ [مسألة ٢٣٩: إذا اصطدم فارسان فمات أحدهما دون الآخر]
- ٤٦٣ [مسألة ٢٤٠: إذا اصطدمت امرأتان إحداهما حامل والأخرى غير حامل فماتتا]
- ٤٦٣ [مسألة ٢٤١: لو رمى إلى طرف قد يمرّ فيه إنسان فأصاب عبيراً اتفاقاً]
- ٤٦٤ [مسألة ٢٤٢: إذا أخطأ الختان فقطع حشفة غلام ضمن]
- ٤٦٤ [مسألة ٢٤٣: من سقط من شاهق على غيره اختياراً فقتله]
- ٤٦٥ [مسألة ٢٤٤: إذا سقط من شاهق على شخص بغير اختياره]
- ٤٦٥ [مسألة ٢٤٥: لو دفع شخصاً على آخر، فإن أصاب المدفوع شيء]
- ٤٦٦ [مسألة ٢٤٦: لو ركبت جارية جارية أخرى فنخستها جارية ثالثة]
- ٤٦٧ [فروع]
- ٤٦٧ اشارة
- ٤٦٧ [الأول: من دعا غيره ليلاً فأخرجه من منزله]
- ٤٦٨ [الثاني: أن الظئر إذا جاءت بالولد فأنكره أهله صدّقت]
- ٤٦٩ [الثالث: لو استأجرت الظئر امرأة أخرى و دفعت الولد إليها]
- ٤٧٠ [فروع التسييب]
- ٤٧٠ اشارة
- ٤٧٠ [مسألة ٢٤٧: إذا أدخلت المرأة أجنبياً في بيت زوجها]
- ٤٧١ [مسألة ٢٤٩: لو حفر في طريق المسلمين ما فيه مصلحة العابرين]
- ٤٧٢ [مسألة ٢٥٠: لو كان يعلم صبيّاً السباحة فغرق الصبيّ اتفاقاً]
- ٤٧٢ [مسألة ٢٥١: إذا اشترك جماعة في قتل واحد منهم خطأ]

- مسألة ٢٥٢: لو أراد إصلاح سفينة حال سيرها فغرقت بفعله] ٤٧٣
- مسألة ٢٥٣: لا يضمن مالك الجدار ما يتلف من إنسان أو حيوان بوقوع جداره عليه] ٤٧٣
- مسألة ٢٥٤: يجوز نصب الميازيب و توجيهها نحو الطرق النافذة] ٤٧٣
- مسألة ٢٥٥: لو أجاج ناراً في ملكه فسرت إلى ملك غيره اتفاقاً] ٤٧٤
- مسألة ٢٥٦: لو ألقى قشر بطيخ أو موز و نحوه في الطريق] ٤٧٤
- مسألة ٢٥٧: لو وضع إناء على حائط و كان في معرض السقوط] ٤٧٥
- مسألة ٢٥٨: يجب على صاحب الدابة حفظ دابته الصائلاً] ٤٧٥
- مسألة ٢٥٩: إذا كان حفظ الزرع على صاحبه في النهار] ٤٧٧
- مسألة ٢٦٠: لو هجمت دابة على اخرى فجنت الداخلة] ٤٧٧
- مسألة ٢٦١: إذا دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا جنايته] ٤٧٨
- مسألة ٢٦٢: إذا أتلقت الهرة المملوكة مال أحد] ٤٧٨
- مسألة ٢٦٣: يضمن راكب الدابة و قائدها ما تجنيه بيديها] ٤٧٨
- مسألة ٢٦٤: المشهور أن من وقف بدابته فعليه ضمان ما تصيبه بيدها] ٤٨١
- مسألة ٢٦٥: لو ركب الدابة رديفان، فوطئت شخصاً فمات أو جرح] ٤٨١
- مسألة ٢٦٦: إذا ألتقت الدابة راكبها فمات أو جرح] ٤٨٢
- مسألة ٢٦٧: لو حمل المولى عبده على دابته فوطئت رجلاً] ٤٨٢
- مسألة ٢٦٨: لو شهر سلاحه في وجه إنسان] ٤٨٣
- مسألة ٢٦٩: لو أركب صبيّاً بدون إذن الولي على دابة] ٤٨٣
- [فروع تراحم الموجبات] ٤٨٤
- اشارة ٤٨٤
- مسألة ٢٧٠: إذا كان أحد شخصين مباشراً للقتل و الآخر سبباً] ٤٨٤
- مسألة ٢٧١: لو حفر بئراً في ملكه و غطاها و دعا غيره فسقط فيها] ٤٨٥
- مسألة ٢٧٢: لو اجتمع سببان لموت شخص] ٤٨٥
- مسألة ٢٧٣: إذا حفر بئراً في الطريق عدواناً فسقط شخصان فيها] ٤٨٦

- ٤٨٦ [مسألة ٢٧٤: لو قال لآخر: ألق متاعك في البحر لتسلم السفينة من الغرق و الخطر]
- ٤٨٦ [مسألة ٢٧٥: لو أمر شخصاً بإلقاء متاعه في البحر]
- ٤٨٧ [مسألة ٢٧٦: إذا وقع من شاهق أو في بئر أو ما شاكل ذلك فتعلق بآخر]
- ٤٨٨ [مسألة ٢٧٧: لو جذب غيره إلى بئر مثلاً فسقط المجذوب]
- ٤٨٩ [مسألة ٢٧٨: لو سقط في بئر مثلاً فجذب ثانياً، و الثاني ثالثاً]
- ٤٨٩ [ديات الأعضاء]
- ٤٨٩ اشارة
- ٤٩٠ [الفصل الأول في دية القطع]
- ٤٩٠ اشارة
- ٤٩٠ [الأول: ما ليس فيه مقدر خاص في الشرع]
- ٤٩٠ [و أما الثاني]
- ٤٩٠ اشارة
- ٤٩١ [الأول: الشعر]
- ٤٩٤ [الثاني: العينان]
- ٤٩٤ اشارة
- ٤٩٦ [مسألة ٢٨٠: لو قلع الأجران مع العينين لم تتداخل ديتاهما]
- ٤٩٦ [مسألة ٢٨١: إذا قلع العين الصحيحة من الأعور]
- ٤٩٨ [مسألة ٢٨٢: لو قلع عين شخص و ادعى أنها كانت قائمة لا تبصر]
- ٤٩٩ [الثالث: الأنف]
- ٤٩٩ اشارة
- ٥٠٠ [مسألة ٢٨٣: في دية قطع إحدى المنخرين خلاف]
- ٥٠٢ [الرابع: الأذنان]
- ٥٠٢ [الخامس: الشفتان]
- ٥٠٥ [السادس: اللسان]

- اشارة ----- ٥٠٥
- مسألة ٢٨٤: المشهور بين الأصحاب أن حروف المعجم ثمانية و عشرون حرفاً] ----- ٥٠٧
- مسألة ٢٨٥: لا اعتبار بالمساحة في المقدار المقطوع من اللسان الصحيح] ----- ٥٠٨
- مسألة ٢٨٦: لو جنى على شخص فذهب بعض كلامه بقطع بعض لسانه] ----- ٥٠٨
- مسألة ٢٨٧: لو كان اللسان ذا طرفين كالمشقوق] ----- ٥٠٨
- مسألة ٢٨٨: في قطع لسان الطفل الدية كاملة] ----- ٥٠٩
- [السابع: الأسنان] ----- ٥٠٩
- اشارة ----- ٥٠٩
- مسألة ٢٨٩: إذا ضربت السنّ انتظر بها سنة واحدة] ----- ٥١١
- مسألة ٢٩٠: لا فرق في ثبوت الدية بين قلع السنّ من أصلها الثابت في اللثة] ----- ٥١٣
- مسألة ٢٩١: المشهور بين الأصحاب أنه لو قلع سنّ الصغير أو كسرت تماماً ينتظر بها سنة] ----- ٥١٤
- مسألة ٢٩٢: لو زرع الإنسان في موضع السنّ المقلوعه عظماً فثبت فيه] ----- ٥١٤
- [الثامن: اللحيان] ----- ٥١٤
- [التاسع: اليدان] ----- ٥١٥
- اشارة ----- ٥١٥
- مسألة ٢٩٣: لا ريب في ثبوت الدية بقطع اليد من الزند] ----- ٥١٦
- مسألة ٢٩٤: إذا كان لشخص يدان على زند إحداهما أصلياً و الأخرى زائدة] ----- ٥١٦
- مسألة ٢٩٥: لو اشتبهت اليد الأصليّة بالزائدة] ----- ٥١٦
- مسألة ٢٩٦: لو قطع ذراع لا كفّ لها ففيه نصف الدية] ----- ٥١٧
- [العاشر: الأصابع] ----- ٥١٧
- اشارة ----- ٥١٧
- مسألة ٢٩٧: دية كلّ إصبع مقسومة على ثلاث أنامل] ----- ٥١٨
- مسألة ٢٩٨: في فصل الظفر من كلّ إصبع من أصابع اليد خمسة دنانير] ----- ٥١٩
- مسألة ٢٩٩: في فصل ظفر الإبهام من القدم ثلاثون ديناراً] ----- ٥١٩

- ٥٢٠ [مسألة ٣٠٠: في الإصبع الزائدة في اليد أو الرجل ثلث دية الإصبع الصحيحة]
- ٥٢١ [الحادى عشر: النخاع]
- ٥٢١ [الثانى عشر: الثديان]
- ٥٢١ اشارة
- ٥٢٢ [مسألة ٣٠١: في كل واحد من الحلمتين من الرجل ثمن الدية]
- ٥٢٢ [الثالث عشر: الذكر]
- ٥٢٢ اشارة
- ٥٢٣ [مسألة ٣٠٢: في قطع بعض الحشفة الدية بنسبة دية المقطوع من الكمره]
- ٥٢٣ [مسألة ٣٠٣: إذا قطع حشفة شخص، و قطع آخر ما بقى من ذكره]
- ٥٢٤ [مسألة ٣٠٤: المشهور أنّ في قطع ذكر العتّين ثلث الدية]
- ٥٢٤ [مسألة ٣٠٥: في قطع الخصيتين الدية كاملة]
- ٥٢٥ [الرابع عشر: الشفران]
- ٥٢٥ [الخامس عشر: الأليتان]
- ٥٢٦ [السادس عشر: الرجلان]
- ٥٢٦ اشارة
- ٥٢٦ [مسألة ٣٠٦: في قطع أصابع الرجلين دية كاملة]
- ٥٢٦ [مسألة ٣٠٧: في قطع الساقين الدية كاملة]
- ٥٢٦ [مسألة ٣٠٨: كلّ ما كان من أعضاء الرّجل فيه دية كاملة]
- ٥٢٨ [مسألة ٣٠٩: كلّ جناية كانت فيها دية مقدّرة شرعاً]
- ٥٣٠ [الفصل الثانى فى ديات الكسر و الصدع و الرضّ و النقل و النقب]
- ٥٣٠ اشارة
- ٥٣٠ [مسألة ٣١٠: المشهور أنّ فى كسر العظم من كلّ عضو]
- ٥٣١ [مسألة ٣١١: فى كسر الظهر دية كاملة]
- ٥٣١ [مسألة ٣١٢: إذا كسر الظهر فجبر على غير عثم و لا عيب]

- ٥٣٢ [مسألة ٣١٣: إذا كسر الظهر فشلت الرجلان]
- ٥٣٢ [مسألة ٣١٤: إذا كسر الصلب فذهب به جماعه ففيه ديتان]
- ٥٣٢ [مسألة ٣١٥: في موضحة الظهر خمسة و عشرون ديناراً]
- ٥٣٣ [مسألة ٣١٦: في كسر الترقوة إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٤ [مسألة ٣١٧: في كسر كل ضلع من الأضلاع التي خالط القلب خمسة و عشرون ديناراً]
- ٥٣٤ [مسألة ٣١٨: في كسر كل ضلع من الأضلاع التي تلي العضدين عشرة دنانير]
- ٥٣٥ [مسألة ٣١٩: في رض الصدر إذا اثنى شقاه نصف الدية]
- ٥٣٥ [مسألة ٣٢٠: في كسر المنكب إذا جبر على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٥ [مسألة ٣٢١: في كسر العضد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٦ [مسألة ٣٢٢: في كسر الساعد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٦ [مسألة ٣٢٣: في كسر المرفق إذا جبر على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٧ [مسألة ٣٢٤: في كسر كلا الزندين إذا جبرا على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٧ [مسألة ٣٢٥: في رض أحد الزندين إذا جبر على غير عيب]
- ٥٣٨ [مسألة ٣٢٦: في كسر الكف إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٨ [مسألة ٣٢٧: في كسر قصبه إبهام الكف إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٣٩ [مسألة ٣٢٨: في كسر كل قصبه من قصب أصابع الكف دون الإبهام]
- ٥٣٩ [مسألة ٣٢٩: في كسر المفصل الذي فيه الظفر من الإبهام في الكف]
- ٥٤٠ [مسألة ٣٣٠: في كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف]
- ٥٤٠ [مسألة ٣٣١: في كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع أحد عشر]
- ٥٤٠ [مسألة ٣٣٢: في كسر المفصل الأعلى من الأصابع الأربع]
- ٥٤١ [مسألة ٣٣٣: في الورك إذا كسر فجبر على غير عثم و لا عيب خمس دية الرجل]
- ٥٤٢ [مسألة ٣٣٤: في الفخذ إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٤٢ [مسألة ٣٣٥: في كسر الركبة إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]
- ٥٤٣ [مسألة ٣٣٦: في كسر الساق إذا جبرت على غير عثم و لا عيب مائة دينار]

- ٥٤٣ [مسألة ٣٣٧: فى رض الكعبين إذا جبرتا على غير عثم و لا عيب ثلث دية النفس]
- ٥٤٤ [(مسألة ٣٣٨: فى القدم إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا عيب مائة دينار]
- ٥٤٤ [مسألة ٣٣٩: دية كسر قصبه الإبهام التى تلى القدم كديه قصبه الإبهام من اليد]
- ٥٤٥ [مسألة ٣٤٠: فى كسر المفصل الأخير من كل من الأصابع الأربع من القدم غير الإبهام ستة عشر ديناراً و ثلث دينار]
- ٥٤٦ [مسألة ٣٤١: لو نفذت نافذة من رمح أو خنجر فى شىء من أطراف البدن فديتها مائة دينار]
- ٥٤٧ [مسألة ٣٤٢: فى قرحة كل عضو إذا لم تبرأ ثلث دية ذلك العضو]
- ٥٤٨ [مسألة ٣٤٣: إذا اجتمع بعض ما فيه الدية المقدره شرعاً مع بعضها الآخر]
- ٥٤٨ [الفصل الثالث دية الجنایة على منافع الأعضاء]
- ٥٤٨ [اشارة]
- ٥٤٨ [الأول: العقل]
- ٥٤٨ [اشارة]
- ٥٤٩ [مسألة ٣٤٤: إذا جنى على شخص بما أوجب نقصان عقله]
- ٥٥٠ [مسألة ٣٤٥: لو شج شخصاً شجة فذهب بها عقله]
- ٥٥٠ [الثانى: السمع]
- ٥٥٠ [اشارة]
- ٥٥١ [مسألة ٣٤٦: لو ادعى المجنى عليه النقص فى سمع كلتا الأذنين]
- ٥٥٣ [مسألة ٣٤٧: إذا أوجب قطع الأذنين ذهاب السمع ففیه ديتان]
- ٥٥٣ [الثالث: ضوء العينين]
- ٥٥٣ [اشارة]
- ٥٥٥ [مسألة ٣٤٨: إذا اختلف الجانى و المجنى عليه فى العود و عدمه]
- ٥٥٥ [مسألة ٣٤٩: لو ادعى المجنى عليه النقصان فى إحدى عينيه و أنكره الجانى]
- ٥٥٧ [مسألة ٣٥٠: لا تقاس العين فى يوم غيم]
- ٥٥٧ [الرابع: الشم]
- ٥٥٧ [اشارة]

- ٥٥٨ [مسألة ٣٥١: إذا ادعى المجنى عليه النقص في الشمّ]
- ٥٥٨ [مسألة ٣٥٢: إذا أخذ المجنى عليه الدية ثم عاد الشمّ]
- ٥٥٨ [مسألة ٣٥٣: لو قطع أنف شخص فذهب به الشمّ أيضاً فعليه ديتان]
- ٥٥٩ [الخامس: النطق]
- ٥٥٩ [اشارة]
- ٥٥٩ [مسألة ٣٥٤: لو ادعى المجنى عليه ذهاب نطقه]
- ٥٦٠ [مسألة ٣٥٥: إذا أوجبت الجنابة ثقلاً في اللسان]
- ٥٦١ [مسألة ٣٥٧: لو جنى على شخص فذهب كلامه كله ثم قطع هو]
- ٥٦١ [السادس: صعر العنق]
- ٥٦١ [السابع: كسر البعوص]
- ٥٦٢ [الثامن: سلس البول]
- ٥٦٢ [التاسع: الصوت]
- ٥٦٣ [العاشر: أدرة الخصيتين]
- ٥٦٣ [الحادى عشر: تعذر الإنزال]
- ٥٦٤ [الثانى عشر: دوس البطن]
- ٥٦٥ [الثالث عشر: خرق مائة البكر]
- ٥٦٥ [الرابع عشر: الإفضاء]
- ٥٦٥ [اشارة]
- ٥٦٥ [مسألة ٣٥٨: فى إفضاء المرأة دية كاملة]
- ٥٦٧ [مسألة ٣٥٩: إذا أكره امرأة فجامعها فأفضاها]
- ٥٦٨ [الخامس عشر: تقلص الشفتين]
- ٥٦٨ [السادس عشر: شلل الأعضاء]
- ٥٦٩ [مسألة ٣٦٠: المشهور أن فى انصداع السنّ ثلثى ديتها]
- ٥٧١ [دية الشجاج و الجراح]

- ٥٧١ اشارة
- ٥٧١ هو على أقسام:
- ٥٧١ [الأول: الخارصة]
- ٥٧٢ [الثاني: الدامية]
- ٥٧٢ [الثالث: الباضعة]
- ٥٧٢ [الرابع: السمحاق]
- ٥٧٢ [الخامس: الموضحة]
- ٥٧٣ [السادس: الهاشمة]
- ٥٧٣ [السابع: المنقلة]
- ٥٧٤ [الثامن: المأمومة]
- ٥٧٤ [مسائل]
- ٥٧٤ [مسألة ٣٦١: في ما ذكرناه من المراتب تدخل المرتبة الدانية في المرتبة العالية]
- ٥٧٤ [مسألة ٣٦٢: لو أوضح موضحتين فلكلّ منهما ديتهما]
- ٥٧٥ [مسألة ٣٦٣: إذا اختلفت مقادير الشجة في الضربة الواحدة]
- ٥٧٦ [مسألة ٣٦٤: إذا جرح عضوين مختلفين لشخص]
- ٥٧٦ [مسألة ٣٦٥: لو جنى شخص بموضحة فجنى آخر بجعلها هاشمة]
- ٥٧٧ [مسألة ٣٦٦: الجائفة ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار]
- ٥٧٨ [مسألة ٣٦٧: لو جرح عضواً ثم أجافه]
- ٥٧٨ [مسألة ٣٦٨: لو أجافه كان عليه دية الجائفة]
- ٥٧٨ [مسألة ٣٦٩: لو كانت الجائفة مخطئة ففتقها شخص]
- ٥٧٩ [مسألة ٣٧٠: لو طعنه في صدره فخرج من ظهره]
- ٥٨٠ [مسألة ٣٧١: في دية خرم الاذن خلاف]
- ٥٨٠ [مسألة ٣٧٢: لو كسر الأنف ففسد]
- ٥٨١ [مسألة ٣٧٣: إذا كسر الأنف فجبر على غير عيب و لا عثم]

- ٥٨٢ [مسألة ٣٧٤: إذا نفذت في الأنف نافذة]
- ٥٨٢ [مسألة ٣٧٥: إذا انشقت الشفة العليا أو السفلى حتى يبدو منها الأسنان]
- ٥٨٢ [مسألة ٣٧٦: في احمرار الوجه باللطمة دينار و نصف]
- ٥٨٤ [مسألة ٣٧٧: إذا نفذت في الخد نافذة يرى منها جوف الفم]
- ٥٨٤ [مسألة ٣٧٨: دية الشجاج في الرأس و الوجه سواء]
- ٥٨٥ [فصل في دية الحمل]
- ٥٨٥ [إشارة]
- ٥٨٥ [مسألة ٣٧٩: إذا كان الحمل نطفة فديته عشرون ديناراً]
- ٥٨٩ [مسألة ٣٨٠: في تحديد المراتب المذكورة خلاف]
- ٥٩١ [مسألة ٣٨١: المشهور أن دية الجنين الذمي عشر دية أبيه]
- ٥٩٢ [مسألة ٣٨٢: المشهور أن دية الجنين المملوك عشر قيمة امه المملوكة]
- ٥٩٣ [مسألة ٣٨٣: لو كان الحمل أكثر من واحد فلكل ديته]
- ٥٩٣ [مسألة ٣٨٤: لو أسقط الجنين قبل ولوج الروح]
- ٥٩٣ [مسألة ٣٨٥: لو قتل امرأة و هي حبلية فمات ولدها]
- ٥٩٤ [مسألة ٣٨٦: لو تصدّت المرأة لإسقاط حملها]
- ٥٩٥ [مسألة ٣٨٧: في قطع أعضاء الجنين قبل ولوج الروح و جراحاته دية على نسبة ديته]
- ٥٩٥ [مسألة ٣٨٨: لو أفزع شخصاً حال الجماع فعزل منه المنى]
- ٥٩٦ [مسألة ٣٨٩: في إسقاط الجنين المتكوّن من زنا إذا تمّت خلقته قبل أن تلجه الروح عشر دية ولد الزنا]
- ٥٩٧ [مسألة ٣٩٠: لو ضرب المرأة الذمّية و هي حبلية فأسلمت]
- ٥٩٧ [مسألة ٣٩١: لو ضرب الأمة و هي حبلية فأعتقت ثمّ أسقطت حملها]
- ٥٩٨ [مسألة ٣٩٢: لو ضرب حاملاً خطأً فأسقطت جنينها]
- ٥٩٩ [مسألة ٣٩٣: لو ضرب حاملاً فأسقطت حملها فمات حين سقوطه فالضارب قاتل]
- ٥٩٩ [مسألة ٣٩٤: لو أسقطت حملها حيناً فقطع آخر رأسه]
- ٦٠٠ [مسألة ٣٩٥: لو وطئ مسلم و ذمّي امرأةً شبهةً في طهر واحد]

- ٦٠١ [مسألة ٣٩٦: إذا كانت الجناية على الجنين عمداً أو شبه عمد فديته في مال الجاني]
- ٦٠١ [مسألة ٣٩٧: الميت كالجنين]
- ٦٠٤ [الجناية على الحيوان]
- ٦٠٤ اشارة
- ٦٠٤ [مسألة ٣٩٨: كل حيوان قابل للتذكية]
- ٦٠٦ [مسألة ٣٩٩: في الجناية على ما لا يقبل التذكية]
- ٦١٠ [كفارة القتل]
- ٦١٠ اشارة
- ٦١٠ [مسألة ٤٠٠: تقدم في أوائل كتاب الديات ثبوت الكفارة في قتل المؤمن]
- ٦١٠ [مسألة ٤٠١: لا فرق في وجوب الكفارة بقتل المسلم بين البالغ وغيره]
- ٦١١ [مسألة ٤٠٢: لو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كل منهم كفارة]
- ٦١١ [مسألة ٤٠٣: لا إشكال في ثبوت الكفارة على القاتل العمدي]
- ٦١٢ [مسألة ٤٠٤: لو قتل صبي أو مجنون مسلماً، فهل عليهما كفارة؟]
- ٦١٣ [فصل في العاقلة]
- ٦١٣ اشارة
- ٦١٣ [مسألة ٤٠٥: عاقلة الجاني عصبته]
- ٦١٦ [مسألة ٤٠٦: هل يعتبر الغنى في العاقلة؟]
- ٦١٦ [مسألة ٤٠٧: لا يدخل أهل البلد في العاقلة]
- ٦١٦ [مسألة ٤٠٨: المشهور أن المتقرب بالأبوين يتقدم على المتقرب بالأب خاصة]
- ٦١٦ [مسألة ٤٠٩: يعقل المولى جناية العبد المعتق]
- ٦١٧ [مسألة ٤١٠: إذا لم تكن للقاتل أو الجاني عصبه و لا من له ولاء العتق]
- ٦١٧ [مسألة ٤١١: تحمل العاقلة دية الموضحة]
- ٦١٨ [مسألة ٤١٢: قد تقدم أن عمد الأعمى خطأ فلا قود عليه]
- ٦١٩ [مسألة ٤١٣: تؤدى العاقلة دية الخطأ في ثلاث سنين]

- مسألة ٤١٤: الأظهر عدم اختصاص التأجيل بموارد ثبوت الدية المقدرة] ٦١٩
- مسألة ٤١٥: دية جناية الذمي وإن كانت خطأ محضاً في ماله] ٦٢١
- مسألة ٤١٦: لا تعقل العاقلة إقراراً و لا صلحاً] ٦٢١
- مسألة ٤١٧: تتحمل العاقلة الخطأ المحض دون العمد و شبيهه العمد] ٦٢١
- مسألة ٤١٨: لو جرح أو قتل نفسه خطأ لم يضمه العاقلة] ٦٢٢
- مسألة ٤١٩: المملوك جنايته على رقبتة و لا يعقلها المولى] ٦٢٢
- مسألة ٤٢٠: تجب الدية على العاقلة في القتل الخطائي] ٦٢٢
- مسألة ٤٢١: المشهور أنه إذا مات بعض العاقلة] ٦٢٤
- مسألة ٤٢٢: في كيفية تقسيم الدية على العاقلة خلاف] ٦٢٤
- مسألة ٤٢٣: هل يجمع في العاقلة بين القريب و البعيد أو يعتبر الترتيب بينهم؟] ٦٢٥
- مسألة ٤٢٤: إذا كان بعض أفراد العاقلة عاجزاً عن الدية] ٦٢٥
- مسألة ٤٢٥: لو كان بعض العاقلة غائباً لم يختص الحاضر بالدية] ٦٢٦
- مسألة ٤٢٦: ابتداء زمان التأجيل في دية الخطأ من حين استقرارها] ٦٢٦
- مسألة ٤٢٧: لا يعقل الدية إلا من علم أنه من عصبه القاتل] ٦٢٦
- مسألة ٤٢٨: القاتل عمداً و ظلماً لا يرث من الدية] ٦٢٦
- مسألة ٤٢٩: لا يضمن العاقلة عبداً و لا بهيمة] ٦٢٧
- مسألة ٤٣٠: لو جرح ذمي مسلماً خطأ ثم أسلم فسرت الجناية] ٦٢٨
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية ٦٢٩

مباني تكملة المنهاج

إشارة

پدید آورنده (شخص) خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۷۸-۱۳۷۱

عنوان مباني تكمله المنهاج

تكرار نام پدید آور تالیف ابوالقاسم الموسوی الخوئی

مشخصات نشر بغداد: بابل، [۱۳ ؟] -.

مندرجات ج. ۱. كتاب القضاء -- ج. ۲. كتاب القصاص --.

یادداشت ج. ۴۲ (۱۴۲۲ ق. = ۱۳۸۰) (ج. ۷-۱۸-۷۳۳۶-۹۶۴-۴۲ ISBN

یادداشت کتابنامه به صورت زیر نویس

موضوع فتواهای شیعه -- قرن ۱۴

موضوع فقه جعفری -- رساله عملیه

رده کنگره ۱۸۳/۹، BP، خ ۹/م ۱۳۰۰، ۸۰۹۵۳ ی

رده دیوئی ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره مدرک م ۷۴-۷۸۹۷

الجزء الحادی والأربعون

إشارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنار للمؤمنين سبل دينه ووفق الصالحين للسير على منهاج شريعته، و الصلاة والسلام على أفضل سفرائه و خاتم أنبيائه و أشرف برّيته محمّد و عترته الطاهرين، و اللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

و بعد، فيقول المفتقر إلى رحمة ربّه السائل إياه تسديد الخطي و مغفرة الخطايا أبو القاسم ابن العلامة الجليل المرحوم السيّد علي أكبر الموسوي الخوئي تغمّده الله برحمته: إنّي لمّا رأيت مسائل القضاء و الشهادات و الحدود و القصاص و الديات يكثر الابتلاء بها و السؤال عنها أحببت أن أدونها و أتعرض لها لتكون تكملة ل: «منهاج الصالحين»، و أشكر الله تعالى و أحمده على توفيقه إياي لإتمامها، و إياه أسأل أن ينفع بها المؤمنين و يجعلها ذخراً لي ليوم الدين، إنّه سميع مجيب.

مباني تكملة المنهاج، ج ۴۱ موسوعه، ص: ۲

بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد و الصلاة، لما فرغت من تأليف تكملة المنهاج رأيت أنّ التعرّض لمبانيها أمر مفيد لأهل العلم و الفضل و هم بحاجة لمراجعتها، فقمّت بذلك، و قد منّ الله تبارك و تعالى عليّ بالتوفيق له رغم كثرة الأعمال و تشويش البال و ضعف البدن و تراكم المحن، فله الحمد على نعمه و آلائه، و الشكر له على مننه، إنّه وليّ الحمد و التوفيق و السداد.

مباني تكملة المنهاج، ج ۴۱ موسوعه، ص: ۳

كتاب القضاء

إشارة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥
 كتاب القضاء القضاء هو فصل الخصومة بين المتخاصمين، والحكم بثبوت دعوى المدعى أو بعدم حق له على المدعى عليه.
 والفرق بينه وبين الفتوى:
 أن الفتوى: عبارة عن بيان الأحكام الكليّة من دون نظر إلى تطبيقها على مواردّها، وهى أى الفتوى لا تكون حجّة إلّا على من يجب عليه تقليد المفتى بها، والعبرة فى التطبيق إنّما هى بنظره دون نظر المفتى.
 وأمّا القضاء: فهو الحكم بالقضايا الشخصية التى هى مورد الترافع والتشاجر، فيحكم القاضى بأنّ المال الفلانى لزيد، أو أنّ المرأة الفلانية زوجة فلان، وما شاكل ذلك، وهو نافذ على كلّ أحد حتى إذا كان أحد المتخاصمين أو كلاهما مجتهداً.
 نعم، قد يكون منشأ الترافع الاختلاف فى الفتوى، كما إذا تنازع الورثة فى الأراضى، فادّعت الزوجة ذات الولد الإرث منها، وادّعى الباقى حرمانها فتحا كما لدى القاضى، فإنّ حكمه يكون نافذاً عليهما وإن كان مخالفاً لفتوى من يرجع إليه المحكوم عليه.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦

[مسائل]

[مسألة ١]: القضاء واجب كفايى]

(مسألة ١): القضاء واجب كفايى (١).

[مسألة ٢]: هل يجوز أخذ الأجرة على القضاء من المتخاصمين أو غيرهما؟]

(مسألة ٢): هل يجوز أخذ الأجرة على القضاء من المتخاصمين أو غيرهما؟ فيه إشكال. والأظهر الجواز (٢).

(١) وذلك لتوقّف حفظ النظام المادى والمعنوى عليه، ولا فرق فى ذلك بين القاضى المنسوب، وقاضى التحكيم.
 (٢) وذلك لما حقّقناه فى محلّه من أنّ الوجوب لا يمنع عن أخذ الأجرة على الواجبات «١»، وكذا قصد القرية إذا كانت تعبدية. و على ذلك قلنا: إنّ فى كلّ مورد دلّ دليل على عدم جواز أخذ الأجرة عليها وأنّه لا بدّ من الإتيان بها مجّاناً فهو، وإلّا فلا مانع من أخذها، وبما أنّ فى المقام لا دليل على عدم جواز أخذ الأجرة من المتخاصمين أو من غيرهما على القضاء ما عدا دعوى الإجماع على ذلك وهو غير ثابت فالأقوى جوازه.

وقد يستدلّ على عدم جواز أخذ الأجرة على القضاء بصحيفة عمّار بن مروان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كلّ شىء غلّ من الإمام فهو سحت، والسحت أنواع كثيرة، منها: ما أصيب من أعمال الولاية الظلمة، ومنها: أجور القضاء وأجور الفواجر، و ثمن الخمر والنيبذ المسكر، والربا بعد البيئته، فأما الرشايّا عمّار فى الأحكام فإنّ ذلك الكفر بالله العظيم و برسوله (صلّى الله عليه وآله وسلم)» (٢).

ولكنّ الظاهر أنّها نازرة إلى الأجور التى كان القضاء يأخذونها من الولاية

(١) كتاب الإجارة (مستند العروة الوثقى: ٣٨١).

(٢) الوسائل ١٧: ٩٥/ أبواب ما يكتسب به ب ٥ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧

.....

الظلمة، و ذلك بقريته أن كلمة: «منها» لم تتكرر في أجور الفواجر و ثمن الخمر و ما بعد ذلك فالظاهر أن الضمير في قوله: «و منها أجور القضاء» يرجع إلى الموصول في جملة: «ما أصيب من الأعمال الولاية»، و معنى ذلك: أن الأموال التي تصاب من أعمال الولاية التي منها أجور القضاء سحت، فلا دلالة فيها على أن الأجر على القضاء محرّم مطلقاً حتى إذا لم يكن القاضي من عمال ولاية الجور و كان قضاؤه حقاً.

ثم إنه لا إشكال في جواز ارتزاق القاضي من بيت مال المسلمين، لأنه معدّ لمصالحهم، و من الظاهر أن منها القضاء فيما بينهم، حيث يتوقف انتظام أمورهم عليه. □
و أما ما في صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سُئِلَ أبو عبد الله (عليه السلام) عن قاضٍ بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق «فقال: ذلك السحت» (١).

فهو أجنبي عن المقام، فإن الظاهر منها هو أنه منصوب من قبل السلطان الجائر، فلا يكون قضاؤه مشروعاً. و يدلّ على ذلك مضافاً إلى ما ذكر قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشر: «و أكثر تعاقد قضاؤه (القاضي)، و افسح له في البذل ما يزيح علته و تقلّ معه حاجته إلى الناس» (٢)، و طريق الشيخ إلى عهده (عليه السلام) إلى مالك الأشر معتبر (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٢١/ أبواب آداب القاضي ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٢٣/ أبواب آداب القاضي ب ٨ ح ٩.

(٣) الفهرست: ٣٧/ ١١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨

[مسألة ٣: بناءً على عدم جواز أخذ الأجرة على القضاء]

(مسألة ٣): بناءً على عدم جواز أخذ الأجرة على القضاء هل يجوز أخذ الأجرة على الكتابة؟ الظاهر ذلك (١).

[مسألة ٤: تحريم الرشوة على القضاء]

(مسألة ٤): تحريم الرشوة على القضاء. و لا فرق بين الآخذ و الباذل (٢).

[مسألة ٥: القاضي على نوعين: القاضي المنصوب، و قاضي التحكيم]

(مسألة ٥): القاضي على نوعين: القاضي المنصوب، و قاضي التحكيم (٣).

(١) و ذلك لأن الكتابة عمل محترم، فلا مانع من أخذ الأجرة عليها بعد فرض عدم الدليل على المنع.
(٢) الرشوة: هي ما يبذل للقاضي ليحكم للباذل بالباطل، أو ليحكم له حقاً كان أو باطلاً. و يدلّ على حرمتها مضافاً إلى إجماع

المسلمين قوله تعالى «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (١).

وقد نصّ على حرمة الرشوة في عدّة من الروايات، منها: معتبرة سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الرشا في الحكم هو الكفر بالله» (٢)، ومنها صحيحه عمّار بن مروان المتقدمه.

(٣) أمّا القاضى المنصب: فيعتبر فيه الاجتهاد بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وذلك لأنّ القضاء كما عرفت واجب كفاي، لتوقف حفظ النظام عليه، ولا شكّ في أنّ نفوذ حكم أحد على غيره إنّما هو على خلاف الأصل، والقدر المتيقّن من ذلك هو نفوذ حكم المجتهد، فيكفي في عدم نفوذ حكم غيره الأصل، بعد عدم وجود دليل لفظي يدلّ على نصب القاضى ابتداءً ليمسك

(١) البقرة ٢: ١٨٨.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٢٢ / أبواب آداب القاضى ب ٨ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٩

.....

بإطلاقه.

وما استدللّ به على ذلك من الروايات التي منها ما رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) بإسناده عن إسحاق بن يعقوب من التوقيع: «أما ما سألت عنه أرشدك الله و ثبتك إلى أن قال: و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنهم حجّتي عليكم، و أنا حجّة الله» الحديث (١).

فهي على تقدير تماميتها والإغماض عن ضعف إسناده لا تعمّ غير العالم المتمكّن من استنباط الأحكام من الكتب والسنة. هذا، وقد استدللّ على نصب القاضى ابتداءً ولزوم كونه مجتهداً بمقبولة عمر ابن حنظلة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ «قال: من تحاكم إليهم في حقّ أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، و ما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً و إن كان حقّاً ثابتاً له، لأنّه أخذ به بحكم الطاغوت، و ما أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَّحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» (٢)، قلت: فكيف يصنعان؟ «قال: ينظران من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، و نظر في حالنا و حرامنا، و عرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخفّ بحكم الله، و علينا ردّ، و الرادّ علينا الرادّ على الله، و هو على حدّ الشرك بالله» الحديث (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ١٤٠ / أبواب صفات القاضى ب ١١ ح ٩، إكمال الدين: ٤٨٤ / ٤.

(٢) النساء ٤: ٦٠.

(٣) الوسائل ٢٧: ١٣٦ / أبواب صفات القاضى ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٠

.....

بيان: أنّ قوله (عليه السلام) فيها: «فليرضوا به حكماً» بعد قوله: «ينظران من كان منكم» يدلّ على أنّهم ملزمون بالرضا به حكماً، نظراً

إلى أنه (عليه السلام) قد جعله حاكماً عليهم بمقتضى قوله: «فإني قد جعلته»، حيث إنه تعليل لإلزامهم بذلك. فالنتيجة: أن الرواية تأييداً من حيث الدلالة على نصب القاضى ابتداءً، إلا أنها قاصرة من ناحية السند، فإن عمر بن حنظلة لم يثبت توثيقه، و ما ورد من الرواية فى توثيقه لم يثبت، فإن راويها يزيد بن خليفة و لم تثبت وثاقته. □
 و قد يستدل على ذلك أيضاً بمعتبره أبى خديجة سالم بن مكرم الجمال، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإننى قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه» (٢)، و الرواية صحيحة، فإن أبا خديجة ثقة على الأظهر.
 بتقريب: أن الرواية ظاهرة فى جعل منصب القضاء لمن يعلم شيئاً من قضاياهم (عليه السلام) فيجب الرجوع إليه فى موارد الترافع و التشاجر. ثم إن قوله (عليه السلام): «يعلم شيئاً من قضايانا» لا يراد به العلم بشىء ما، فإن علومهم (عليهم السلام) لا يمكن لأحد الإحاطة بها، فالعالم بالأحكام مهما بلغ علمه فهو لا يعلم إلا شيئاً من قضاياهم، فلا بد من أن يكون ذلك الشىء مقداراً معتدلاً به حتى يصدق عليه أنه يعلم شيئاً من قضاياهم. و المراد به هو المجتهد العالم بالأحكام من الكتاب و السنة.

(٢) الوسائل ٢٧: ١٣ / أبواب صفات القاضى ب ١ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١

.....

و لكن الصحيح: أن الرواية غير ناظرة إلى نصب القاضى ابتداءً، و ذلك لأن قوله (عليه السلام): «فإني قد جعلته قاضياً» متفرع على قوله (عليه السلام): «فاجعلوه بينكم»، و هو القاضى المجمعول من قبل المتخصصين.
 فالنتيجة: أن الاستفادة منها أن من جعله المتخصصان بينهما حكماً هو الذى جعله الإمام (عليه السلام) قاضياً، فلا دلالة فيها على نصب القاضى ابتداءً.

و يؤكد ذلك أن قوله (عليه السلام): «يعلم شيئاً من قضايانا» لا دلالة فيه بوجه على اعتبار الاجتهاد، فإن علومهم (عليهم السلام) و إن لم تكن قابلة للإحاطة بها إلا أن قضاياهم و أحكامهم فى موارد الخصومات قابلة للإحاطة بها، و لا سيما لمن كان فى عهدهم (عليهم السلام). و عليه، فمن كان يعلم شيئاً من قضاياهم (عليهم السلام) يجوز للمترافعين أن يتحاكما إليه و ينفذ حكمه فيه و إن لم يكن مجتهداً و عارفاً بمعظم الأحكام.

ثم إنه هل تعتبر الأعلمية فى القاضى المنصوب؟

لا ريب و لا إشكال فى عدم اعتبار الأعلمية المطلقة، فإن الأعلم فى كل عصر منحصر بشخص واحد، و لا يمكن تصديده للقضاء بين جميع الناس.

و إنما الإشكال فى اعتبار الأعلمية فى البلد، فليل باعتبارها، و هو غير بعيد، و ذلك لما عرفت من أنه لا دليل فى المسألة إلا الأصل، و مقتضاه عدم نفوذ حكم من كان الأعلم منه موجوداً فى البلد.

و يؤكد ذلك قول على (عليه السلام) فى عهده إلى مالك الأشتر: «اختر للحكم بين الناس أفضل رعتيك» (١).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٢٣ / أبواب آداب القاضى ب ٨ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢

[مسألة ٦: هل يكون تعيين القاضى بيد المدعى أو بيده و المدعى عليه معاً؟]

(مسألة ٦): هل يكون تعيين القاضى بيد المدعى أو بيده و المدعى عليه معاً؟ فيه تفصيل، فإن كان القاضى قاضى التحكيم فالتعيين بيدهما معاً، و إن كان قاضياً منصوباً فالتعيين بيد المدعى (١).

و أما قاضى التحكيم: فالصحيح أنه لا يعتبر فيه الاجتهاد خلافاً للمشهور، و ذلك لإطلاق عدّة من الآيات: منها قوله تعالى «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذْ كَحَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» (١). و لإطلاق الصحيحة المتقدمة، و إطلاق صحيحة الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ربّما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعة فى الشىء فيتراضيان برجلٍ منا، «فقال: ليس هو ذاك، إنّما هو الذى يجبر الناس على حكمه بالسيف و السوط» (٢)، و غير ذلك من الروايات.

(١) أمّا الأول: فلما عرفت من أنّ حكمه غير نافذ إلّا بعد اختيار المتخاصمين إياه و تراضيهما به. و أمّا الثانى: فهو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع، و يدلّ عليه أنّ المدعى هو الملزم بإثبات دعواه بأى طريق شاء و أراد، و ليس للمدعى عليه أى حقّ فى تعيين الطريق له أو منعه عن إثبات دعواه بطريق خاصّ كما تشير إلى ذلك عدّة من الآيات. فالنتيجة: أنّ تعيين القاضى بيد المدعى، سواء أراضى به المدعى عليه أم لا.

(١) النساء ٤: ٥٨.

(٢) الوسائل ٢٧: ١٥ / أبواب صفات القاضى ب ١ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣

و أمّا إذا تداعيا فالمرجع فى تعيين القاضى عند الاختلاف هو القرعة (١).

[مسألة ٧: يعتبر فى القاضى أمور]

(مسألة ٧): يعتبر فى القاضى أمور، الأول: البلوغ (٢)، الثانى: العقل (٣)، الثالث: الذكورة (٤)، الرابع: الإيمان (٥)، الخامس: طهارة المولد (٦)،

(١) و ذلك حيث إنّ كلّاً منهما مدّعٍ فلكلّ منهما الحقّ فى تعيين الطريق لإثبات دعواه و ليس للآخر منعه عنه، فلو عيّن أحدهما حاكماً و الآخر حاكماً آخر و لا يمكن الجمع بينهما فالمرجع فى تعيين الحاكم هو القرعة.

(٢) بلا إشكال و لا خلاف، و تدلّ على ذلك صحيحة أبى خديجة سالم بن مكرم الجمال المتقدمة.

(٣) بلا خلاف و لا إشكال، لانصراف ما دلّ على نفوذ الحكم عن المجنون.

(٤) بلا خلاف و لا إشكال، و تشهد على ذلك صحيحة الجمال المتقدمة، و يؤيدها ما رواه الصدوق (قدس سره) بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمّد، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه (عليهم السلام): فى وصية النبي (صلّى الله عليه و آله و سلم) لعلى (عليه السلام) «قال: يا على، ليس على المرأة جمعة إلى أن قال: و لا تولّى القضاء» الحديث (١).

(٥) بلا خلاف و لا إشكال، و تشهد به عدّة روايات، منها صحيحة الجمال المتقدمة.

(٦) بلا خلاف و لا إشكال، و يدلّ عليه: أنّ ولد الزنا ليس له أن يؤمّ الناس فى الصلاة و لا تقبل شهادته كما يأتى (٢)، فليس له أن

يتصدى القضاء بين الناس

(١) الوسائل ٢٧: ١٦ / أبواب صفات القاضي ب ٢ ح ١، الفقيه ٤: ٢٦٣ / ٨٢١.
(٢) في ص ١٣٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٤
السادس: العدالة (١)، السابع: الرشد (٢)، الثامن: الاجتهاد (٣)، بل الضبط على وجه (٤). ولا تعتبر فيه الحرّية (٥)، كما لا تعتبر فيه الكتابة ولا البصر، فإن العبرة بالبصيرة.

بطريق أولى.

هذا، مضافاً إلى أن قوله (عليه السلام) في صحيحه الجمال المتقدم: «و لكن انظروا إلى رجل منكم» ينصرف إلى غير ولد الزنا جزماً، وليس هنا ما يدل على نفوذ حكمه.

(١) من دون خلاف وإشكال، لأن الفاسق غير قابل للإمامة ولا تقبل شهادته، فلا يسمح له بالتصدى للقضاء بطريق أولى، على أن الركون إليه في حكمه ركون إلى الظالم وهو منهي عنه.
(٢) لما تقدّم في المجنون، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه.
(٣) هذا في القاضي المنسوب ابتداءً على ما عرفت.
(٤) لانصراف الدليل عن غير الضابط، كما عليه جماعة، وهو غير بعيد.

(٥) هذا مبني على ما علم من عدم الفرق بين الحرّ والعبد في أمثال ذلك من المناصب الإلهية، وأما إذا لم يثبت ذلك فقد عرفت أنه لا دليل لفظي على جعل منصب القضاء في غير موارد التحكيم ليمسك بإطلاقه، فلا بد من الاقتصار على القدر المتيقن وهو غير العبد، ولعله لذلك ذهب الشيخ (قدس سره) في المبسوط إلى اعتبار الحرّية «١»، ونسبه صاحب المسالك إلى الأكثر «٢». وبذلك

(١) المبسوط ٨: ١٠١.

(٢) المسالك ١٣: ٣٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٥

[مسألة ٨: كما أن للحاكم أن يحكم بين المتخاصمين بالبينّة والإقرار وباليمين]

(مسألة ٨): كما أن للحاكم أن يحكم بين المتخاصمين بالبينّة والإقرار وباليمين، كذلك له أن يحكم بينهما بعلمه (١)، ولا فرق في ذلك بين حقّ الله وحقّ الناس. نعم، لا يجوز إقامة الحدّ قبل مطالبته صاحب الحقّ وإن كان قد علم الحاكم بموجبه، على ما يأتي.

[مسألة ٩: يعتبر في سماع الدعوى أن تكون على نحو الجزم]

(مسألة ٩): يعتبر في سماع الدعوى أن تكون على نحو الجزم، ولا تسمع إذا كانت على نحو الظنّ أو الاحتمال (٢).

يظهر الحال في اعتبار الكتابة وعدمه.

نعم، لا يعتبر شيء من ذلك في قاضي التحكيم، لإطلاق الدليل.

(١) لأنه من الحكم بالعدل المأمور به في غير واحد من الآيات و الروايات.

(٢) لأن قول المدعى عليه مطابق لأمانة أو أصل من الأصول العملية، و مقتضى إطلاق دليل الحجية فيها لزوم ترتيب الأثر على المدعى أيضاً، فلا يجوز له إلزام المدعى عليه بشيء.

نعم، يستثنى من ذلك ما إذا كان صاحب المال قد اتهم من أعطاه المال لعمل فيه أو أعطاه إياه وديعة أو عارية فادعى من يده المال تلفه، فإن لصاحب المال حينئذ مطالبته بالبيئة، فإن لم يقم البيئة على التلف فهو ضامن، و تدل على ذلك عدة نصوص: منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يضمن القصار و الصائغ احتياطاً للناس، و كان أبي يتطوّل عليه إذا كان مأموناً» (١).

(١) الوسائل ١٩: ١٤٢/ أبواب أحكام الإجارة ب ٢٩ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٦

[(مسألة ١٠): إذا ادعى شخص مالاً على آخر]

(مسألة ١٠): إذا ادعى شخص مالاً على آخر، فالآخر لا يخلو من أن يعترف له، أو ينكر عليه، أو يسكت، بمعنى: أنه لا يعترف ولا ينكر، فهنا صور ثلاث:

الاولى: اعتراف المدعى عليه، فيحكم الحاكم على طبقه و يؤخذ به (١).

الثانية: إنكار المدعى عليه، فيطالب المدعى بالبيئة (٢)، فإن أقامها حكم على طبقها و إلّا حلف المنكر، فإن حلف سقطت الدعوى، و لا يحل للمدعى

ومنها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن قصار دفعت إليه ثوباً فزعم أنه سرق من بين متاعه «قال: فعليه أن يقيم البيئة أنه سرق من بين متاعه» الحديث (١).

ومنها: صحيحة جعفر بن عثمان، قال: حمل أبي متاعاً إلى الشام مع جمال، فذكر أن حملاً منه ضاع، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) «فقال: أتتهمه؟» قلت: لا «قال: فلا تضمنه» (٢).

(١) و ذلك لاستقرار السيرة العقلية على نفوذ إقرار المقر على نفسه، و قد أمضى الشارع هذه السيرة، كما يستفاد ذلك من عدة روايات في أبواب الإقرار و العتق و الوصية و القضاء و الحدود و ثبوت النسب و غيرها.

(٢) و ذلك لعدة روايات:

ومنها: صحيحة بريد بن معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن القسامة؟ «فقال: الحقوق كلها، البيئة على المدعى و اليمين على المدعى عليه،

(١) الوسائل ١٩: ١٤٢/ أبواب أحكام الإجارة ب ٢٩ ح ٥.

(٢) الوسائل ١٩: ١٥٠/ أبواب أحكام الإجارة ب ٣٠ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧

بعد حكم الحاكم التقاض من مال الحالف (١).

إلّا في الدم خاصّة» (١).

(١) و ذلك لجملة من الروايات:

منها: معتبره ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا رضى صاحب الحقّ بيمين المنكر لحقّه فاستحلفه، فحلف أن لا حقّ له قبله، ذهب اليمين بحقّ المدعى، فلا دعوى له» قلت له: وإن كانت عليه بينة عادلة؟ «قال: نعم، وإن أقام بعد ما استحلفه بالله خمسين قسامه ما كان له، و كانت اليمين قد أبطلت كلّ ما ادّعاه قبله ممّا قد استحلفه عليه» (٢).

و منها: صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وقع لى عنده مال، فكابرنى عليه و حلف، ثم وقع له عندى مال، آخذه لمكان مالى الذى أخذه و أجحده و أحلف عليه كما صنع؟ «قال: إن خانك فلا تخنه، و لا تدخل فيما عبته عليه» (٣).

و هذه الصحيحة و إن كانت تعارضها معتبره أبى بكر، قال: قلت له: رجل لى عليه دراهم فجحذنى و حلف عليها، أيجوز لى إن وقع له قبلى دراهم أن آخذ منه بقدر حقى؟ قال: «فقال: نعم» الحديث (٤).

إلّا أن المعتبرة الاولى تقتضى حمل صحيحة سليمان بن خالد على مورد الاستحلاف و الرضى بحلف المنكر، و حمل معتبره أبى بكر على مورد عدم

(١) الوسائل ٢٧: ٢٣٣ / أبواب كيفية الحكم ب ٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٤٤ / أبواب كيفية الحكم ب ٩ ح ١.

(٣) الوسائل ١٧: ٢٧٤ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ٧.

(٤) الوسائل ١٧: ٢٧٣ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨

نعم، لو كذب الحالف نفسه جاز للمدعى مطالبته بالمال، فإن امتنع حلت له المقاصة من أمواله (١).

الثالثة: سكوت المدعى عليه، فيطالب المدعى بالبيّنة، فإن لم يقدّمها أزم الحاكم المدعى عليه بالحلف إذا رضى به المدعى و طلبه (٢)، فإن حلف فهو،

الاستحلاف و صدور الحلف من المنكر عفواً، و بذلك يرتفع التعارض بينهما.

(١) و ذلك فإنّ الإقرار يبطل اليمين بلا خلاف ظاهر، بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه.

و ما دلّ من الأخبار على أنّ اليمين تذهب بحقّ المدعى منصرف عن صورة تكذيب الحالف نفسه جزماً، فيكون الإقرار حجة على المقرّ.

و يدلّ على ذلك صريحاً ما رواه الصدوق بإسناده عن مسمع أبى سيار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إننى كنت استودعت رجلاً مالاً فجحذنيه، و حلف لى عليه، ثمّ إنّه جاءنى بعد ذلك بستين بالمال الذى أودعته إياه، فقال: هذا مالك فخذ، و هذه أربعة آلاف درهم ربحتها، فهى لك مع مالك، و اجعلنى فى حلّ، فأخذت منه المال و أبيت أن آخذ الربح منه، و رفعت المال الذى كنت استودعته و أبيت أخذه حتى أستطلع رأيك، فما ترى؟ «فقال: خذ نصف الربح، و أعطه النصف، و حلّه، فإنّ هذا رجل تائب، و الله يحبّ التوابين» (١). و الرواية صحيحة و إن كان فى طريقها القاسم بن محمّد، فإنّه ثقة على الأظهر.

(٢) فإنّ الحلف وظيفه المدعى عليه، و لا يكون القضاء إلّا بالبيّنة أو الحلف.

نعم، إذا لم يرض المدعى بحلف المدعى عليه و أراد تأجيل الدعوى لغرضٍ

(١) الوسائل ٢٣: ٢٨٦ / كتاب الأيمان ب ٤٨ ح ٣، الفقيه ٣: ١٩٤ / ٨٨٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩.

و إلّا فيردّ الحاكم الحلف على المدعى (١).

ما فله ذلك، و ليس للحاكم حينئذٍ إحلاف المدعى عليه، بل تبقى الدعوى مؤجلة، و لعلّ المدعى يتمكّن بعد ذلك من إقامة البيّنة، أو أنّه يتمكّن من إقناع المدعى عليه بأن يقّر له، أو نحو ذلك.

(١) ذهب جماعة إلى أنّ الحاكم يلزم المدعى عليه حينئذٍ بالحلف أو ردّه، و إلّا اعتبره ناكلاً و حكم عليه.

و نسب إلى المشهور أنّ الحاكم يردّ الحلف على المدعى، بل ادّعى عليه الإجماع في كلام بعضهم.

و استدلّ على القول الأوّل بصحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الأخرس كيف يحلف إذا ادّعى عليه

دين و أنكره و لم تكن للمدعى بيّنة؟ «فقال: إنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى بأخرس إلى أن قال: ثمّ كتب أمير المؤمنين (عليه

السلام): و الله الذي لا إله إلّا هو إلى أن قال: ثمّ غسله، و أمر الأخرس أن يشربه، فامتنع، فألزمه الدين» (١).

و بصحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يدّعى عليه الحقّ و لا بيّنة للمدعى؟ «قال: يستحلف أو يردّ اليمين

على صاحب الحقّ، فإن لم يفعل فلا حقّ له» (٢).

فإنّ مقتضى هاتين الصحيحتين أنّ دعوى المدعى تثبت بامتناع المدعى عليه عن الحلف و الردّ.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٠٢ / أبواب كيفية الحكم ب ٣٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٤١ / أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٠.

و أمّا إذا ادّعى المدعى عليه الجهل بالحال، فإن لم يكذبه المدعى فليس له إحلافه (١)، و إلّا أحلفه على عدم العلم.

[مسألة (١١): لا تسمع بيّنة المدعى على دعواه بعد حلف المنكر و حكم الحاكم له]

(مسألة ١١): لا تسمع بيّنة المدعى على دعواه بعد حلف المنكر و حكم الحاكم له (٢).

و لكنّ الظاهر لزوم الردّ إلى المدعى من قبل الحاكم، فإنّ الصحيحة الأولى قضية في واقعه، فلعلّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قد

أحلف المدعى. و أمّا الصحيحة الثانية فإنّ دلالتها على عدم لزوم الردّ إنّما هي بالإطلاق، و هي معارضة بإطلاق صحيحة هشام عن

أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تردّ اليمين على المدعى» (١).

فإنّها تقتضى لزوم ردّ اليمين على المدعى و لو لم يكن الراذ هو المدعى عليه. و مع المعارضة فالمرجع هو ما دلّ من الروايات على أنّ

القضاء إنّما يكون بالأيمان و البيّنات، على أنّ الأصل يقتضى عدم جواز الحكم بمجرد النكول.

(١) فإنّه لا يمكن إحلافه على الواقع، لأنّه يدّعى الجهل به، و لا يمكن إحلافه على عدم العلم إن صدّقه المدعى و هو واضح، و

كذلك إن لم يصدّقه و لم يكذبه، فإنّه لا يجوز الإحلاف حينئذٍ أيضاً، لعدم كون المدعى جازماً، و قد مرّ اعتبار الجزم في سماع

الدعوى (٢). و أمّا إذا كذبه و ادّعى علم المدعى عليه بالحال فله إحلافه.

(٢) تشهد له معتبرة عبد الله ابن أبي يعفور المتقدمة «٣».

(١) الوسائل ٢٧: ٢٤١/ أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ٣.

(٢) في ص ١٥ مسألة ٩.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٤٤/ أبواب كيفية الحكم ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١

[مسألة (١٢): إذا امتنع المنكر عن الحلف و رده على المدعى]

(مسألة ١٢): إذا امتنع المنكر عن الحلف و رده على المدعى، فإن حلف المدعى ثبت له مدعاه، وإن نكل سقطت دعواه (١).

[مسألة (١٣): لو نكل المنكر بمعنى أنه لم يحلف و لم يرد الحلف]

(مسألة ١٣): لو نكل المنكر بمعنى أنه لم يحلف و لم يرد الحلف، فالحاكم يرد الحلف على المدعى، فإن حلف حكم له (٢).

[مسألة (١٤): ليس للحاكم إحلاف المدعى بعد إقامة البيئته]

(مسألة ١٤): ليس للحاكم إحلاف المدعى بعد إقامة البيئته (٣) إلما إذا كانت دعواه على الميت، فعندئذٍ للحاكم مطالبة باليمين على بقاء حقه في ذمته زائداً على بينته (٤).

[مسألة (١٥): الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالدين]

(مسألة ١٥): الظاهر اختصاص الحكم المذكور بالدين،

(١) تدل عليه عدة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): في الرجل يدعى ولا بيئته له «قال: يستحلفه، فإن رد اليمين على صاحب الحق فلم يحلف فلا حق له» «١».

(٢) تقدم وجهه في المسألة العاشرة.

(٣) تدل عليه عدة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يقيم البيئته على حقه، هل عليه أن يستحلف؟ «قال: لا» «٢».

(٤) بلا خلاف ظاهر، بل ادعى عليه الإجماع.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٤١/ أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٤٣/ أبواب كيفية الحكم ب ٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢

.....

و تدلّ عليه صحيحة محمد بن يحيى، قال: كتب محمد بن الحسن يعنى: الصّفار إلى أبي محمد (عليه السلام): هل تقبل شهادة الوصى للميت بدين له على رجل مع شاهد آخر عدل؟ فوقّع (عليه السلام): «إذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعى يمين» إلى أن قال: أو تقبل شهادة الوصى على الميت (بدين) مع شاهد آخر عدل؟ فوقّع (عليه السلام): «نعم، من بعد يمين» «١»، والمراد يمين المدعى كما يظهر من صدر الرواية.

و لا تعارضها صحيحة الصّفار الثانية، قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام): رجل أوصى إلى ولده و فيهم كبار قد أدركوا، و فيهم صغار، أ يجوز للكبار أن ينفذوا وصيته و يقضوا دينه لمن صحّ على الميت بشهود عدول قبل أن يدرك الأوصياء الصغار؟ فوقّع (عليه السلام): «نعم، على الأكبر من الولد أن يقضوا دين أبيهم و لا يحبسوه بذلك» «٢»، فإنها مطلقة و تقتيد بصحيحته الاولى. ثم إن الظاهر من الصحيحة أن يمين المدعى متممة للبيّنة بإثبات الحقّ بها. و عليه، فإن حلف فهو، و إلّا طالبه الحاكم، فإن لم يحلف فلا حقّ له.

و تؤيّد رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قلت للشيخ يعنى: موسى ابن جعفر (عليه السلام) خبرنى عن الرجل يدعى قبل الرجل الحقّ فلم تكن له بيّنة بماله «قال: فيمين المدعى عليه إلى أن قال: و إن كان المطلوب بالحقّ قد مات فأقيمت عليه البيّنة فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا إله إلا هو لقد مات فلان و أنّ حقّه لعله، فإن حلف و إلّا فلا حقّ له، لأننا لا ندرى لعله قد أوفاه

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧١ / كتاب الشهادات ب ٢٨ ح ١، الكافي ٧: ٣٩٤ / ٣، الفقيه ٣: ٤٣ / ١٤٧، التهذيب ٦: ٢٤٧ / ٦٢٦.

(٢) الوسائل ١٩: ٣٧٥ / كتاب الوصايا ب ٥٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣

فلو ادعى عيناً كانت بيد الميت و أقام بيّنة على ذلك قبلت منه بلا حاجة إلى ضمّ يمين (١).

بيّنة لا نعلم موضعها أو غير بيّنة قبل الموت» الحديث «١».

(١) و ذلك لأنّ الحاجة إلى ضمّ اليمين على خلاف الإطلاقات الدالّة على ثبوت الدعوى بالبيّنة، و التقييد يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه فيما إذا كانت الدعوى متعلّقة بالعين، فإن دليل التقييد غير شامل لغير الدين.

أمّا الصحيحة: فلأنها إذا كانت مشتملة على كلمة «بدين» كما فى نسخة الفقيه فالأمر ظاهر، و أمّا إذا لم تكن مشتملة عليها كما فى نسختي الكافي و التهذيب فلأنّ الظاهر منها هو أن تكون الدعوى على الميت، و أمّا الدعوى على العين فلا تكون دعوى عليه، بل هى دعوى على الوارث و الميت أجنبى عنها، فلو فرضنا أنّ المدعى يدعى أنّ العين كانت عارية عند الميت فالميت بموته يكون أجنبياً عن العين و تبطل العارية و يطلبها المدعى من الوارث.

و أمّا رواية عبد الرحمن: فهى مع الغضّ عن ضعف سندها لا دلالة فيها على الإطلاق، لأنّ الظاهر من قوله: «و إن كان المطلوب بالحقّ قد مات» هو أنّ المدعى يدعى الدين على الميت، فلا يشمل الدعوى على العين، و يشهد على ذلك ما فى ذيل الرواية من قوله: «لأننا لا ندرى لعله قد أوفاه»، فإنّه نصّ فى أنّه دعوى على الدين.

فالتنتيجة: أنّه لا دليل على ضمّ اليمين فى غير الدين.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٣٦ / أبواب كيفية الحكم ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤

[مسألة ١٦: لا فرق في الدعوى على الميت]

(مسألة ١٦): لا فرق في الدعوى على الميت بين أن يدعى المدعى ديناً على الميت لنفسه أو لموكله أو لمن هو ولي عليه، ففي جميع ذلك لا بد في ثبوت الدعوى من ضم اليمين إلى البيئته، كما أنه لا فرق بين كون المدعى وارثاً أو وصياً أو أجنبياً (١).

[مسألة ١٧: لو ثبت دين الميت بغير بيئته]

(مسألة ١٧): لو ثبت دين الميت بغير بيئته، كما إذا اعترف الورثة بذلك، أو ثبت ذلك بعلم الحاكم، أو بشياع مفيد للعلم، واحتمل أن الميت قد أوفى دينه، فهل يحتاج في مثل ذلك إلى ضم اليمين أم لا؟ وجهان، الأقرب هو الثاني (٢).

[مسألة ١٨: لو أقام المدعى على الميت شاهداً واحداً وحلف]

(مسألة ١٨): لو أقام المدعى على الميت شاهداً واحداً وحلف، فالمعروف ثبوت الدين بذلك، و هل يحتاج إلى يمين آخر؟

(١) الدليل على ذلك كله: إطلاق الصحيحة المتقدمة، و عدم وجود مقيد في البين.
(٢) هذان الوجهان يبتنيان على أن دليل الحكم و لزوم ضم اليمين إلى البيئته إذا كان هو صحيحة الصفار، فموردها ثبوت الدين بالبيئته، و لا موجب للتعدى من موردها إلى غيره، فعليه يحكم ببقاء دين الميت و عدم وفائه بالاستصحاب.
و أما إذا كان الدليل هو رواية عبد الرحمن فالظاهر جريان الحكم في جميع هذه الموارد، لسقوط الاستصحاب بمقتضى النص، و عموم التعليل يقتضى عموم الحكم، و لكن الرواية ضعيفة كما يأتي، فعدم الحاجة إلى ضم اليمين هو الأقرب.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥

فيه خلاف، قيل بعدم الحاجة، و قيل بلزومها، و لكن في ثبوت الحق على الميت بشاهد و يمين إشكال بل منع (١).

(١) وجه الإشكال: أن اليمين المعتبرة في الدعوى على الميت إن كانت يمين استظهار لاحتمال أن الميت قد وفى الدين، أو أنه أبرأه كما هو مقتضى رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله فلا ينبغي الشك في ثبوت الدين بشاهد و يمين، للإطلاقات، و حينئذ كان للتزاع في الحاجة إلى اليمين الأخرى و عدمها مجال، و الصحيح عندئذ لزومها، فإن اليمين الأولى إنما يثبت بها أصل الحق و حدوثه، فلا بد من يمين أخرى لإثبات بقاءه، كما هو مقتضى التعليل في الرواية المتقدمة، و لكن الرواية ضعيفة، لأن في سندها يس الضرير، و لم يرد فيه توثيق و لا مدح، فالعمدة حينئذ في لزوم ضم اليمين هو صحيحة محمد بن يحيى المتقدمة «١»، و مقتضاها أن اليمين إنما تعتبر لأجل ثبوت الحق لا لبقائه، فهو تخصيص في أدلة حجية البيئته، فمقتضى الصحيحة أن قبول شهادة الوصى مع شاهد آخر عدل يتوقف على ضم اليمين، فلو كان الحق ثابتاً بشاهد واحد مع يمين المدعى لكانت شهادة الوصى في مورد السؤال بلا أثر، إذ لو كان الوصى فاسقاً لحكم أيضاً بثبوت الحق لوجود شاهد آخر عدل، كما هو مورد الرواية.

نعم، لو كانت اليمين من المدعى منزلة منزلة الشاهد الواحد في لسان الدليل الدال على ثبوت الحق بشاهد و يمين لأمكن أن يقال بثبوت الدعوى على الميت بشاهد واحد و يمين، لأنها بمنزلة البيئته، و لكان للخلاف حينئذ في الحاجة إلى يمين أخرى و عدمها مجال، و لكن لم يثبت ذلك.

(١) في ص ٢٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٦

[مسألة ١٩: لو قامت البينة بدين على صبي أو مجنون أو غائب]

(مسألة ١٩): لو قامت البينة بدين على صبي أو مجنون أو غائب، فهل يحتاج إلى ضمّ اليمين؟ فيه تردد و خلاف، و الأظهر عدم الحاجة إليه (١).

[مسألة ٢٠: لا يجوز الترافع إلى حاكم آخر بعد حكم الحاكم الأول]

(مسألة ٢٠): لا- يجوز الترافع إلى حاكم آخر بعد حكم الحاكم الأول، و لا يجوز للآخر نقض حكم الأول (٢) إلّا إذا لم يكن الحاكم الأول واجداً

و من هنا يظهر أنّ الدعوى تثبت بشهادة رجل و امرأتين، فإنّ شهادتهما بمنزلة شهادة رجل واحد، فإذا حلف المدعى حينئذٍ تثبت الدعوى.

(١) و ذلك لأنّ الدليل على ضمّ اليمين إن كان صحيحه الصفار المتقدمة فهي خاصية بالميّت، و لا يمكن التعدي عن موردها إلى غيره، نظراً إلى أنّ الحكم على خلاف القاعدة. □

و إن كان الدليل رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله فقد يقال: إنّ مقتضى التعليل في ذيلها عموم الحكم للغائب و الصبي و المجنون، إلّا أنّ الأمر ليس كذلك، و السبب فيه هو أنّ الغائب حيث إنّه يتمكن من الدفاع عن نفسه فهو على حجته متى قدم، كما صرح به في صحيحه جميل الآتية قريباً، فلا يشمل حينئذٍ التعليل المزبور.

و أما في الصبي و المجنون فالدعوى متوجهة حقيقةً إلى وليهما و هو المدافع عنهما، على أنّه لا أثر لوفائهما. و عليه، فالتعليل أجنبي عنهما تماماً.

أضف إلى ذلك ما تقدم من أنّ الرواية من جهة ضعفها سنداً لا تصلح أن تكون مدركاً في المسألة.

فالتيجة: أنّ ما نسب إلى الأكثر من إلحاق هؤلاء بالميّت لا يمكن المساعدة عليه، فالصحيح ما ذكرناه و هو عدم الإلحاق.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، فإنّ حكم الحاكم نافذ على الجميع، سواء في

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٧

للسرائط، أو كان حكمه مخالفاً لما ثبت قطعاً من الكتاب و السنّة (١).

[مسألة ٢١: إذا طالب المدعى حقه، و كان المدعى عليه غائباً]

(مسألة ٢١): إذا طالب المدعى حقه، و كان المدعى عليه غائباً، و لم يمكن إحضاره فعلاً، فعندئذٍ إن أقام البينة على مدّعه حكم الحاكم له بالبينة و أخذ حقه من أموال المدعى عليه و دفعه له و أخذ منه كفيلاً بالمال. و الغائب إذا قدم فهو على حجته، فإن أثبت عدم استحقاق المدعى شيئاً عليه استرجع الحاكم ما دفعه للمدعى و دفعه للمدعى عليه (٢).

ذلك الحاكم الآخر وغيره.

(١) فإنَّ الحكم الأول عندئذٍ بحكم العدم، لأنه غير نافذ شرعاً.

(٢) بلا خلاف ظاهر، و تدل عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة جميل، عن جماعة من أصحابنا، عنهما (عليهما السلام) «قال: الغائب يقضى عليه إذا قامت عليه البيّنة و يباع ماله و يقضى عنه دينه و هو غائب، و يكون الغائب على حجّته إذا قدم. قال: و لا يدفع المال إلى الذي أقام البيّنة إلّا بكفلاء» «١»، رواها جميل عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) نحوه و زاد: «إذا لم يكن مليّاً». و أمّا ما رواه أبو البختری، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليه السلام) «قال: لا يقضى على غائب» «٢». فهو غير قابل للمعارضة، لضعف سنده، و لأنه مطلق يمكن تقييده بالصحيحة المتقدّمة.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٩٤ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٩٦ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٦ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٨

[مسألة ٢٢: إذا كان الموكل غائباً، و طالب وكيله الغريم بأداء ما عليه من حقّ]

(مسألة ٢٢): إذا كان الموكل غائباً، و طالب وكيله الغريم بأداء ما عليه من حقّ، و ادّعى الغريم التسليم إلى الموكل أو الإبراء، فإن أقام البيّنة على ذلك فهو، و إلّا فعليه أن يدفعه إلى الوكيل (١).

[مسألة ٢٣: إذا حكم الحاكم بثبوت دين على شخص و امتنع المحكوم عليه عن الوفاء]

(مسألة ٢٣): إذا حكم الحاكم بثبوت دين على شخص و امتنع المحكوم عليه عن الوفاء جاز للحاكم حبسه و إجباره على الأداء. نعم، إذا كان المحكوم عليه معسراً لم يجز حبسه، بل ينظره الحاكم حتى يتمكن من الأداء (٢).

(١) و ليس له إحلاف الوكيل بعدم التسليم أو الإبراء.

نعم، إذا ادّعى عليه العلم بالتسليم أو الإبراء جاز له إحلافه.

هذا فيما إذا ثبت الحقّ بالبيّنة و كذلك إذا ثبت بالإقرار و كانت دعوى الإبراء أو التسليم منفصلة عن الإقرار.

و أمّا إذا كانت متّصلة به فقد يدّعى أنّه لا حقّ للوكيل حينئذٍ في مطالبه حقّ الموكل، لأنّها لا تعدّ دعوى اخرى، بل هي جزء الدعوى الاولى فيوقف الدعوى.

و لكنّ الصحيح أنّه لا فرق بين الاتّصال و الانفصال، و ذلك لأنّ الكلام و إن كان في صورة الاتّصال إلّا أنّه ينحلّ إلى إقرار و دعوى، و الإقرار نافذ في حقّه، و الدعوى تحتاج إلى الإثبات، و لو لا ذلك لم يكن أثر لإيقاف الدعوى، فإنّ الإقرار على ما ذكر لا أثر له حتى بالإضافة إلى الموكل، و هو واضح البطلان.

(٢) تدلّ على ذلك عدّة نصوص:

منها: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «أنّ عليّاً (عليه السلام) كان يحبس في الدين، فإذا تبين له حاجة و إفلاس خلى سبيله

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩

.....

حتى يستفيد مالاً» (١).

و منها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «أن علياً (عليه السلام) كان يحبس في الدين ثم ينظر فإن كان له مال أعطى الغرماء و إن لم يكن له مال دفعه إلى الغرماء فيقول لهم: اصنعوا به ما شئتم، إن شئتم واجروه و إن شئتم استعملوه» (٢).
و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) لا يحبس في الدين إلا ثلاثة: الغاصب، و من أكل مال اليتيم ظلماً، و من ائتمن على أمانة فذهب بها، و إن وجد له شيئاً باعه، غائباً كان أو شاهداً» (٣).

(١) الوسائل ١٨: ٤١٨ / كتاب الحجر ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ١٨: ٤١٨ / كتاب الحجر ب ٧ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٤٨ / أبواب كيفية الحكم ب ١١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠

[أحكام اليمين]

إشارة

أحكام اليمين

[مسألة ٢٤: لا يصح الحلف إلا بالله و بأسمائه تعالى]

(مسألة ٢٤): لا يصح الحلف إلا بالله و بأسمائه تعالى (١)، و لا يعتبر فيه أن يكون بلفظ عربي، بل يصح بكل ما يكون ترجمه لأسمائه سبحانه (٢).

[مسألة ٢٥: يجوز للحاكم أن يحلف أهل الكتاب بما يعتقدون به]

(مسألة ٢٥): يجوز للحاكم أن يحلف أهل الكتاب بما يعتقدون به (٣)، و لا يجب إلزامهم بالحلف بأسمائه تعالى الخاصة.

(١) بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: قول أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في صحيحة علي بن مهزيار: «إن الله عزّ و جلّ يقسم من خلقه بما شاء، و ليس لخلقه أن يقسموا إلا به عزّ و جلّ» (١)، و مثلها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢).

(٢) و ذلك لإطلاق الصحيحين المتقدمين.

(٣) خلافاً لجماعة ذهبوا إلى عدم جواز ذلك. و تدلّ على الجواز عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألت عن الأحكام «فقال: في كلّ دين ما يستحلفون به» (٣).

- (١) الوسائل ٢٣: ٢٥٩ / كتاب الأيمان ب ٣٠ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٣: ٢٥٩ / كتاب الأيمان ب ٣٠ ح ٣.
 (٣) الوسائل ٢٣: ٢٦٧ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٧.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١

.....

و منها: صحيحته الثانية، قال: سألته عن الأحكام «فقال: تجوز على كل دين بما يستحلفون» (١).
 و منها: صحيحه محمد بن قيس، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «قضى عليّ (عليه السلام) في من استحلف أهل الكتاب بيمين صبر أن يستحلفه بكتابه و ملته» (٢).
 و منها: معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) استحلف يهودياً بالتوراة التي أنزلت على موسى (عليه السلام)» (٣)، و غير ذلك.
 و ربّما يقال: إن هذه الروايات مضافاً إلى أن بعضها قضية في واقعه معارضة بروايات صحيحة قد دلت على خلاف ذلك، و الترجيح مع الروايات المعارضة.

منها: صحيحتا عليّ بن مهزيار و محمد بن مسلم المتقدمتان.

و منها: صحيحه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا يحلف الرجل اليهودي و لا النصراني و لا المجوسي بغير الله، إن الله عزّ و جلّ يقول «فأحکم بينهم بما أنزل الله» (٤).
 و منها: صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أهل الملل يستحلفون؟ «فقال: لا تحلفوهم إلّا بالله عزّ و جلّ» (٥).

- (١) الوسائل ٢٣: ٢٦٨ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٩.
 (٢) الوسائل ٢٣: ٢٦٧ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٨.
 (٣) الوسائل ٢٣: ٢٦٦ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٤.
 (٤) الوسائل ٢٣: ٢٦٥ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ١، و الآية في المائدة ٥: ٤٨.
 (٥) الوسائل ٢٣: ٢٦٦ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٣.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢

[مسألة ٢٦: هل يعتبر في الحلف المباشرة]

(مسألة ٢٦): هل يعتبر في الحلف المباشرة، أو يجوز فيه التوكيل فيحلف الوكيل نيابةً عن الموكل؟ الظاهر هو اعتبار المباشرة (١).

و منها: معتبره سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته هل يصلح لأحد أن يحلف أحداً من اليهود و النصراني و المجوس بآلهتهم؟ «قال: لا يصلح لأحد أن يحلف أحداً إلّا بالله عزّ و جلّ» (١).

و لكنّه يندفع بعدم المعارضة بين الطائفتين من الروايات، فإن النسبة بينهما نسبة الإطلاق و التقييد، فإن المنع عن الحلف بغير الله يعمّ الحلف بما يستحلفون به في دينهم و غيره، فيرفع اليد عن المطلق بقريته المقيّد.

فالتنتيجة: هي جواز الحلف بغير الله في كل دين بما يستحلفون به، ولا يجوز بغير ذلك.

على أنه لو سلمت المعارضة فهي من قبيل المعارضة بين النص والظاهر، فيرفع اليد عن ظهور الظاهر بقريته النص، فيحمل النهي على الكراهة، بمعنى: أن القاضي يكره له أن يحلفهم بغير الله.

أضف إلى ذلك: أننا لو سلمنا المعارضة بينهما فلا ترجيح للطائفة الثانية، بل يتساقطان، فالمرجع هو إطلاقات أدلة القضاء بالآيمان. (١) وذلك لأن الحلف وظيفته المدعى عليه فلا بد من صدوره منه مباشرة، ولا يكون الحلف الصادر من غيره مستنداً إليه، فإن الوكالة إنما تجرى في الأمور الاعتبارية من العقود والإيقاعات وفي بعض الأمور التكوينية التي جرت عليها السيرة العقلية كالقبض والإحياء وما شاكل ذلك. و أما في غيرها فالفعل

(١) الوسائل ٢٣: ٢٤٧ / كتاب الأيمان ب ٣٢ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣

[مسألة ٢٧: إذا علم أن الحالف قد ورى في حلفه و قصد به شيئاً آخر]

(مسألة ٢٧): إذا علم أن الحالف قد ورى في حلفه و قصد به شيئاً آخر ففي كفايته و عدمها خلاف، و الأظهر عدم الكفاية (١).

الصادر من أحد لا يكون مستنداً إلى الآخر إلا بنحو العناية و المجاز.

و على الجملة: أن ظاهر أدلة القضاء هو اعتبار صدور الحلف من المدعى عليه، و قيام حلف شخص آخر مقامه يحتاج إلى دليل.

(١) الوجه في ذلك: أن الحلف المتوجه إلى المدعى عليه لا بد من أن يكون حلفاً حقيقياً على نفي ما يدعى المدعى، فإذا علم أنه ورى في حلفه فلم يصدر منه حلف على نفي ذلك واقعاً فلا يجوز القضاء به.

و تدل على ذلك مضافاً إلى ما ذكرناه صحيحة إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل حلف و ضميره على غير ما حلف «قال: اليمين على الضمير» (١)، و رواها الصدوق بإسناده عن إسماعيل بن سعد و زاد: «يعنى على ضمير المظلوم».

أقول: الظاهر أن الجملة الأخيرة من كلام الصدوق، فلا حجية فيها. على أن طريق الصدوق إلى إسماعيل بن سعد مجهول، فلا تكون الرواية على طريقه معتبرة.

و تدل على ما ذكرناه صحيحة صفوان بن يحيى أيضاً، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يحلف و ضميره على غير ما حلف عليه «قال: اليمين على الضمير» (١).

(١) الوسائل ٢٣: ٢٤٥ / كتاب الأيمان ب ٢١ ح ١، الفقيه ٣: ٢٣٣ / ١٠٩٩.

(١) الوسائل ٢٣: ٢٤٦ / كتاب الأيمان ب ٢١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤

[مسألة ٢٨: لو كان الكافر غير الكتابي المحترم ماله]

(مسألة ٢٨): لو كان الكافر غير الكتابي المحترم ماله، كالكافر الحربى أو المشرك أو الملحّد و نحو ذلك، فقد ذكر بعض أنّهم

يستحلفون بالله، و ذكر بعض أنهم يستحلفون بما يعتقدون به على الخلاف المتقدم، و لكن الظاهر أنهم لا يستحلفون بشيء و لا تجرى عليهم أحكام القضاء (١).

[مسألة ٢٩: المشهور عدم جواز إحلاف الحاكم أحداً إلّا في مجلس قضائه]

(مسألة ٢٩): المشهور عدم جواز إحلاف الحاكم أحداً إلّا في مجلس قضائه، و لكن لا دليل عليه، فالأظهر الجواز (٢).

[مسألة ٣٠: لو حلف شخص على أن لا يحلف أبداً]

(مسألة ٣٠): لو حلف شخص على أن لا يحلف أبداً، و لكن اتفق توقّف إثبات حقه على الحلف جاز له ذلك (٣).

(١) و ذلك لأنّ القضاء إنّما هو لتمييز المحقّ عن المبطل و إعطاء المحقّ حقه، و الكافر المذكور بما أنّه لا احترام له لا مالاً و لا نفساً فليس له حقّ الدعوى على أحد و مطالبته بشيء من مال أو غيره، و بما أنّه مهدور المال و الدم فيجوز لغيره أخذ ماله و قتل نفسه بلا ثبوت شيء عليه. فإذا ن يجوز للمدعى عليه أن يأخذ ما يدعيه منه من دون حاجة إلى الإثبات بإقامة بينة أو حلف، فلا موضوع للقضاء و الحكومة حينئذٍ أصلاً.

و من ذلك يظهر أنّه لا موجب لاستحلافه بالله و بما يعتقد به.

نعم، إذا لم يتمكّن المدعى من أخذ ما يدعيه إلّا بالاستحلاف جاز له استحلافه بكلّ ما يمتنع من الحلف به مقدّمةً للتوصّل إلى أخذ ما يدعيه.

(٢) و ذلك لإطلاق الدليل و عدم الدليل على التقييد.

(٣) لقاعدة نفى الضرر، و لأنّ ترك الحلف قد يكون مرجوحاً حينئذٍ فتتحلّ اليمين.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥

[مسألة ٣١: إذا ادعى شخص مالاً على ميت]

(مسألة ٣١): إذا ادعى شخص مالاً على ميت، فإن ادعى علم الوارث به و الوارث ينكره فله إحلافه بعدم العلم (١)، و إلّا فلا يتوجّه الحلف على الوارث (٢).

[مسألة ٣٢: لو علم أن لزيد حقاً على شخص، و ادعى علم الورثة بموته]

(مسألة ٣٢): لو علم أن لزيد حقاً على شخص، و ادعى علم الورثة بموته، و أنّه ترك مالاً عندهم، فإن اعترف الورثة بذلك لزهم الوفاء، و إلّا فعليهم الحلف إمّا على نفى العلم بالموت أو نفى وجود مال للميت عندهم (٣).

و قد يقال: إنّ الحلف إذا تعلّق بعدم الحلف حتى فيما إذا ادعى عليه لم يجز له الحلف حينئذٍ، لأنّ قاعدة نفى الضرر لا تشمل موارد الإقدام على الضرر.

و يردّه: أنّ الحالف لم يقدم على الضرر، و الضرر إنّما نشأ من إلزام الشارع بعدم الحلف، و المفروض أنّه منفي بقاعدة نفى الضرر. و مثل ذلك: ما إذا حلف الإنسان أن يعتسل من الجنابة حتى في موارد الضرر، فإنّ ذلك لا يوجب وجوب الغسل بتوهم أنّ الإقدام على

الضرر من ناحية الحالف نفسه و تفصيله موكول إلى محلّه.
 (١) كما يقتضيه عموم ما دلّ على لزوم الحلف على المنكر.
 (٢) لأنّ المدعى لا يدعى عليه شيئاً حتى يتوجه الحلف إليه.
 (٣) فإنّ ثبوت حقّ المدعى يتوقّف على أمرين: علم الوارث بالموت، و وجود مال للميت عنده، فإذا حلف الورثة على نفى العلم بالموت أو نفى مال له عندهم لم يثبت له حقّ.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٦

[مسألة ٣٣: إذا ادعى شخص على مملوك فالغريم مولاه]

(مسألة ٣٣): إذا ادعى شخص على مملوك فالغريم مولاه (١) و لا- أثر لإقرار المملوك في ثبوت الدعوى، بلا- فرق في ذلك بين دعوى المال و الجنايه (٢). نعم، إذا كانت الدعوى أجنبيّة عن المولى، كما إذا ادعى على العبد إتلاف مال و اعترف العبد به، ثبت ذلك (٣) و يتبع به بعد العتق، و بذلك يظهر حكم ما إذا كانت الدعوى مشتركة بين العبد و مولاه، كما إذا ادعى على العبد القتل عمداً أو خطأً و اعترف العبد به فإنّه لا أثر له بالنسبة إلى المولى، و لكنّه يتبع به بعد العتق.

[مسألة ٣٤: لا تثبت الدعوى في الحدود إلّا بالبيّنة أو الإقرار]

(مسألة ٣٤): لا تثبت الدعوى في الحدود إلّا بالبيّنة أو الإقرار، و لا يتوجه اليمين فيها على المنكر (٤).

(١) هذا فيما إذا كانت الدعوى متوجهة إلى المولى حقيقةً، فالأثر حينئذٍ مترتب على إقراره و إنكاره.
 (٢) لأنّه إقرار في حقّ الغير، فلا يكون مسموعاً.
 (٣) لنفوذ الإقرار في حقّه.
 (٤) و ذلك لعدّه روايات:

منها: معتبره غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) في حديث «قال: لا يستحلف صاحب الحدّ» (١).
 و منها: معتبره إسحاق بن عمّار، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه (عليهما السلام) «أنّ رجلاً استعدى علياً (عليه السلام) على رجل، فقال: إنّه افتري عليّ، فقال علي (عليه السلام) للرجل: أ فعلت ما فعلت؟ فقال: لا، ثمّ قال علي (عليه السلام)

(١) الوسائل ٢٨: ٤٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٧

[مسألة ٣٥: يحلف المنكر للسرقة مع عدم البيّنة]

(مسألة ٣٥): يحلف المنكر للسرقة مع عدم البيّنة، فإنّ حلف سقط عنه الغرم، و لو أقام المدعى شاهداً و حلف غرم المنكر (١)، و أمّا الحدّ فلا يثبت إلّا بالبيّنة أو الإقرار و لا يسقط بالحلف (٢)، فإذا قامت البيّنة بعد الحلف جرى عليه الحدّ.

[مسألة ٣٦: إذا كان على الميت دين، و ادعى الدائن أن له في ذمّة شخص آخر ديناً]

(مسألة ٣٦): إذا كان على الميت دين، و ادعى الدائن أن له في ذمته شخص آخر ديناً، فإن كان الدين مستغرقاً رجع الدائن إلى المدعى عليه و طالبه بالدين (٣)، فإن أقام البيئته على ذلك فهو، وإلا حلف المدعى عليه،

- للمستعدي: أ لك بيئته؟ قال: فقال: ما لي بيئته، فأحلفه لي، قال على (عليه السلام): ما عليه يمين «١».
- فهما يدلان صريحاً على أنه لا يمين في الحدود على المنكر، و سيأتي في محله أن الحدود تثبت بكل من البيئته والإقرار «٢».
- (١) لما سيجيء في محله أن الحقوق المائتة تثبت بشهادة شاهد واحد و يمين «٣».
- (٢) فإن الحلف لا يذهب إلا بحق المدعى، و لا يترتب عليه إلا سقوط الغرم عن الحالف، و أما الحد فلا موجب لسقوطه به.
- (٣) و ذلك لأنه لا موضوع للإرث عندئذ، و ما كان للميت على تقدير ثبوته باقٍ على ملكه، و الورثة أجنبيته عنه.

(١) الوسائل ٢٨: ٤٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢٤ ح ٣.

(٢) في ص ٢١٠.

(٣) في ص ٣٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٨

و إن لم يكن مستغرقاً فإن كان عند الورثة مال للميت غير المال المدعى به في ذمته غيره رجع الدائن إلى الورثة و طالبهم بالدين (١)، و إن لم يكن له مال عندهم فتارةً: يدعى الورثة عدم العلم بالدين للميت على ذمته آخر، و أخرى: يعترفون به، فعلى الأول: يرجع الدائن إلى المدعى عليه (٢)، فإن أقام البيئته على ذلك فهو، و إنما حلف المدعى عليه، و على الثاني: يرجع إلى الورثة (٣) و هم يرجعون إلى المدعى عليه و يطالبونه بدين الميت، فإن أقاموا البيئته على ذلك حكم بها لهم، و إلا فعلى المدعى عليه الحلف. نعم، لو امتنع الورثة من الرجوع إليه فللدائن أن يرجع إليه و يطالبه بالدين (٤) على ما عرفت.

(١) فإن التركة عندئذٍ تنتقل إلى الوارث، و الميت إنما يملك مقدار الدين على نحو الكلي في المعين، و للورثة أداء الدين من أى مال شاءوا.

(٢) و ليس له أن يرجع إلى الورثة، لأن الورثة لا تعترف على مال الميت، فلا مناص من الرجوع إلى المدعى عليه.

(٣) لما عرفت من انتقال المال إليهم، و الميت لا يملك إلا مقداراً على نحو الكلي في المعين.

(٤) و ذلك لأن للدائن استيفاء حقه من الميت، فإذا امتنع الورثة من تحصيله جاز له التصدي لذلك بنفسه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩

[حكم اليمين مع الشاهد الواحد]

إشارة

حكم اليمين مع الشاهد الواحد

[مسألة ٣٧: تثبت الدعوى في الأموال بشهادة عدل واحد و يمين المدعى]

(مسألة ٣٧): تثبت الدعوى في الأموال بشهادة عدل واحد و يمين المدعى (١)، و المشهور على أنه يعتبر في ذلك تقديم الشهادة على

اليمين، فلو عكس لم

(١) بلا خلاف و لا إشكال في الجملة، و تشهد بذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقضى بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق» (١).

و منها: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقضى بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق» (٢).

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لو كان الأمر إلينا أجزنا شهادة الرجل الواحد إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله عزّ و جلّ أو رؤية الهلال فلا» (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٦٤ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٦٧ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٦٨ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠

ثبت. و فيه إشكال و إن كان لا يخلو من وجه (١). هذا كلّ في الدعوى على غير الميت. و أمّا الدعوى عليه فقد تقدّم الكلام فيها.

(١) فإنّه لم يرد في شيء من الروايات اعتبار تقديم الشهادة على اليمين، و إنّما المذكور فيها اعتبار الأمرين في ثبوت الحقّ، و التقديم اللفظي لا يدلّ على اعتباره، بل في عدّة من الروايات تقديم اليمين على الشهادة ذكرًا، كرواية العباس بن هلال عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) «قال: إنّ جعفر بن محمد (عليه السلام) قال له أبو حنيفة: كيف تقضون باليمين مع الشاهد الواحد؟ فقال جعفر (عليه السلام): قضى به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) و قضى به عليّ (عليه السلام) عندكم» الحديث (١)، و رواية عباد بن صهيب (٢)، و مرسله ابن إدريس عن كتاب السيارى (٣).

إلّا أنّ هذه الروايات لضعفها لا يمكن الاعتماد عليها. على أنّ الوارد في قضيه أبي حنيفة في صحيحة البنظي تقديم الشهادة على اليمين (٤).

هذا، و يمكن أن يقال: إنّ الترتيب الذكرى في الروايات و إن كان لا يدلّ على اعتبار تقديم الشهادة على اليمين، إلّا أنّه لا إطلاق في هذه الروايات، بل القدر المتيقّن إنّما هو ثبوت الحقّ باليمين مع تقدم الشهادة عليها، دون العكس.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٦٨ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٦٩ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١٥.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٧٠ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٢٠، السرائر ٣: ٥٧٠.

(٤) الوسائل ٢٧: ٢٦٩ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١

[مسألة ٣٨: الظاهر ثبوت المال المدعى به بهما مطلقاً]

(مسألة ٣٨): الظاهر ثبوت المال المدعى به بهما مطلقاً، عيناً كان أو ديناً. و أما ثبوت غير المال من الحقوق الأخر بهما ففيه إشكال، و الثبوت أقرب (١).

(١) الأقوال فى المسألة ثلاثة:

الأول: أن ثبوت الحقّ بشاهد و يمين يختصّ بالدين و لا يثبت بهما شىء غير الدين. و نسب هذا القول إلى جماعة من القدماء، بل عن الغنية: دعوى الإجماع عليه «٢».

الثانى: أنه يختصّ بالمال مطلقاً، أعم من الدين و غيره. و نسب ذلك إلى المشهور، بل ادعى عليه الإجماع.

الثالث: أنه يثبت بهما مطلق حقوق الناس، سواء أ كانت من قبيل الأموال أم كانت من غيرها، كالطلاق و العتق و الخلع و التدبير و ما شاكل ذلك. و مال إلى هذا القول السبزواري و صاحب الجواهر (قدس سرهما) إلّا فيما ثبت الإجماع على عدم ثبوته بهما «١». و الذى ينبغى أن يقال: إن الروايات بين ما يستفاد منه الاختصاص بالدين.

كمعتبره أبو بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون له عند الرجل الحقّ، و له شاهد واحد، قال: «فقال: كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) يقضى بشاهد واحد و يمين صاحب الحقّ، و ذلك فى الدين» «٢».

(٢) الغنية ٢: ٤٣٩.

(١) كفاية الأحكام: ٢٧٢، الجواهر ٤٠: ٢٧٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٦٥ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢

.....

و معتبره حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان على (عليه السلام) يجيز فى الدين شهادة رجل و يمين المدعى» «١».

و معتبره محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) يجيز فى الدين شهادة رجل واحد و يمين صاحب الدين، و لم يجز فى الإلهال إلّا شاهدى عدل» «٢».

و معتبره قاسم بن سليمان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «قضى رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) بشهادة رجل مع يمين الطالب فى الدين وحده» «٣».

و بين ما يدلّ على ثبوت مطلق حقوق الناس بهما، كصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة.

و بذلك يظهر أن ما ذهب إليه المشهور من ثبوت الحقّ المالى فقط بهما ممّا لا يساعده شىء من روايات الباب، و الإجماع غير محقق. فإذن يدور الأمر بين القول الأول و الثالث، و القول الأول و إن كان له وجه من جهة الروايات المتقدمة و عمدتها معتبره أبو بصير، إلّا أن معتبره محمد بن مسلم قد صرّحت بثبوت مطلق حقوق الناس بهما، و بها نرفع اليد عن ظهور تلك الروايات و نحملها على أن قضاء رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) كان فى الدين، لا أن ثبوت الحقّ بشاهد و يمين يختصّ بالدين.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٦٥ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٦٤ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٦٨ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٣

[مسألة ٣٩: إذا ادعى جماعة مالاً لمورثهم، وأقاموا شاهداً واحداً]

(مسألة ٣٩): إذا ادعى جماعة مالاً لمورثهم، وأقاموا شاهداً واحداً، فإن حلفوا جميعاً قسّم المال بينهم بالنسبة، وإن حلف بعضهم و امتنع الآخرون ثبت حقّ الحالف دون الممتنع (١)، فإن كان المدعى به ديناً أخذ الحالف حصته ولا يشاركه فيها غيره، وإن كان عيناً شاركه فيها غيره (٢)، وكذلك الحال في دعوى الوصية بالمال لجماعة، فإنهم إذا أقاموا شاهداً واحداً ثبت حقّ الحالف منهم دون الممتنع.

[مسألة ٤٠: لو كان بين الجماعة المدّعين مالاً لمورثهم صغير]

(مسألة ٤٠): لو كان بين الجماعة المدّعين مالاً لمورثهم صغير فالمشهور أنه ليس لوليّه الحلف لإثبات حقه (٣)، بل تبقى حصته إلى أن يبلغ، وفيه إشكال، والأقرب أن لوليّه الحلف، فإن لم يحلف ومات الصبي قبل بلوغه

(١) فإن ثبوت الدعوى يتوقف على ضمّ يمينه بشهادة واحد، والمفروض عدمه بالنسبة إلى الممتنع.

(٢) الوجه في ذلك: أن المدعى به إن كان ديناً فهو كلى في الذمّة، وكلّ واحد من الورثة يستحقّ مقداراً منه لو كانت الدعوى صادقة، فللحالف أن يأخذ حقه ولا يشاركه فيه غيره. وأمّا إن كان عيناً فما يأخذه الحالف مال مشترك فيه بمقتضى إقراره، فلا يجوز أن يختصّ بما أخذه، بل يجب عليه ردّ حصّة الآخرين عليهم.

نعم، يمكنه أن يتوصّل إلى أخذ تمام حصّته ببيع ما يستحقّه من الحصّة المشاعة في العين على المدعى عليه أو على غيره، فيأخذ تمام الثمن ولا يشترك فيه غيره. والوجه فيه ظاهر.

و يجرى ما ذكرناه في دعوى الوصية بالمال أيضاً.

(٣) بل لم ينقل الخلاف فيه، لعدم الدليل على قيام حلف الولي مقام حلف

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٤

قام وارثه مقامه، فإن حلف فهو، وإلا فلا حقّ له (١).

[مسألة ٤١: إذا ادعى بعض الورثة أن الميّت قد أوقف عليهم داره]

(مسألة ٤١): إذا ادعى بعض الورثة أن الميّت قد أوقف عليهم داره مثلاً نسلاً بعد نسل وأنكره الآخرون، فإن أقام المدّعون البيّنة ثبتت الوقفية، وكذلك إذا كان لهم شاهد واحد وحلفوا جميعاً، وإن امتنع الجميع لم تثبت الوقفية وقسّم المدعى به بين الورثة بعد إخراج الديون والوصايا إن كان على الميّت دين أو كانت له وصية، وبعد ذلك يحكم بوقفية حصّة المدعى للوقفية أخذاً بإقراره، ولو حلف بعض المدّعين دون بعض ثبتت الوقفية في حصّة الحالف (٢)، فلو كانت للميّت وصية أو كان عليه دين أُخرج من الباقي، ثم قسّم بين سائر الورثة.

صاحب الحقّ أو صاحب الدين المذكورين في جملة من الروايات.

و لكن يمكن المناقشة فيه: بأن جملة من الروايات مطلقة، و هي تدلّ على ثبوت المدعى به بشاهد واحد و يمين المدعى، و لا موجب لتقيدها بأن يكون المدعى صاحب الحقّ، لعدم ثبوت المفهوم في الروايات. و عليه، فإن تمّ إجماع في المقام فهو، و إلّا فالظاهر ثبوت دعوى الولي بشاهد و يمين، فإذا فرضنا أنّ الولي باع مال اليتيم أو أقرضه من شخص فأنكره المشتري أو المقترض ثبتت دعوى الولي بشاهد و يمينه، و كيف يمكن تأجيل القضاء في مثل الفرض إلى بلوغ الصبي مع أنّ الصبي لا يعلم بالحال غالباً؟! و ذلك يوجب تضييع حقّه.

(١) الوجه في ذلك واضح.

(٢) يظهر وجهه ممّا تقدّم.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٥

[مسألة ٤٢: إذا امتنع بعض الورثة عن الحلف ثم مات قبل حكم الحاكم]

(مسألة ٤٢): إذا امتنع بعض الورثة عن الحلف ثم مات قبل حكم الحاكم، قام وارثه مقامه، فإن حلف ثبت الوقف في حصّته، و إلّا فلا (١).

(٣) الوجه فيه ظاهر.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٦

[فصل في القسمة]

إشارة

فصل في القسمة

[مسألة ٤٣: تجرى القسمة في الأعيان المشتركة المتساوية الأجزاء]

(مسألة ٤٣): تجرى القسمة في الأعيان المشتركة المتساوية الأجزاء، و للشريك أن يطالب شريكه بقسمة العين، فإن امتنع اجبر عليها (١).

[مسألة ٤٤: تتصور القسمة في الأعيان المشتركة غير المتساوية الأجزاء]

(مسألة ٤٤): تتصور القسمة في الأعيان المشتركة غير المتساوية الأجزاء على صور:

الاولى: أن يتضرّر الكلّ بها.

الثانية: أن يتضرّر البعض دون بعض.

(١) بلا خلاف و لا إشكال،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٧

.....

و الدليل عليه السيرة القطعية العقلانية الجارية على أن للمالك حق إفراز ماله عن مال شريكه و ليس له الامتناع عن ذلك، فلو امتنع أجبره الحاكم الشرعى أو وكيله على ذلك، فإن لم يمكن قسمة الحاكم أو وكيله فإنه ولي الممتنع. هذا فى موارد عدم تضرر الممتنع كما هو الغالب، فلو فرض تضرره جرى عليه حكم ما إذا لم تكن الأجزاء متساوية و يأتى. الثالثة: أن لا يتضرر الكل.

فعلى الاولى: لا تجوز القسمة بالإجبار (١) و تجوز بالتراضى.

و على الثانية: فإن رضى المتضرر بالقسمة فهو، و إلا فلا يجوز إجباره عليها (٢).

و على الثالثة: يجوز إجبار الممتنع عليها (٣).

[مسألة ٤٥: إذا طلب أحد الشريكين القسمة لزمته إجابته]

(مسألة ٤٥): إذا طلب أحد الشريكين القسمة لزمته إجابته (٤)، سواء أ كانت القسمة قسمة إفراز أم كانت قسمة تعديل. و الأول: كما إذا كانت العين المشتركة متساوية الأجزاء من حيث القيمة، كالجوب و الأدهان و النقود و ما شاكل ذلك. و الثانى: كما إذا كانت العين المشتركة غير متساوية الأجزاء من جهة القيمة، كالثياب و الدور و الدكاكين و البساتين و الحيوانات و ما شاكلها. ففى مثل ذلك لا بد أولًا من تعديل السهام من حيث القيمة، كأن كان ثوب يسوى ديناراً، و ثوبان يسوى كل واحد نصف دينار، فيجعل الأول سهماً و الآخران سهماً، ثم تقسم بين الشريكين. و أياً إذا لم يمكن القسمة إلا بالرد، كما إذا كان المال المشترك بينهما سيارتين تسوى إحداهما ألف دينار مثلاً و الأخرى ألفاً و خمسمائة دينار، ففى مثل ذلك لا يمكن التقسيم إلا بالرد، بأن يرد من يأخذ الأعلى منهما إلى الآخر مائتين و خمسين ديناراً، فإن تراضيا بذلك فهو، و إلا بأن طلب كل منهما الأعلى منهما مثلاً عيّنت حصّة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٨

.....

(١) لقاعدة نفى الضرر.

(٢) لقاعدة نفى الضرر.

(٣) لما أشرنا إليه من جريان السيرة على جواز مطالبته لقسمة العين.

(٤) لعموم السيرة المتقدمة.

كلّ منهما بالقرعة (٥).

(٥) و ذلك لأنّ القرعة لكلّ أمر مشكل.

و قد يقال: بأنّ القرعة تختصّ بما إذا كان هناك واقع مجهول، و أما فى غير ذلك فلا وجه للرجوع إلى القرعة فيه.

و لكنّه يندفع بأنّ بعض روايات القرعة و إن اختصت بما إذا كان هناك واقع مجهول إلا أنّ بعضها عام:

منها: صحيحة إبراهيم بن عمر عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حرّ، فورث ثلاثة «قال: يقرع بينهم، فمن أصابه القرعة أعتق. قال: و القرعة سنّة» (١).

و منها: صحيحة منصور بن حازم، قال: سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسألة «فقال: هذه تخرج فى القرعة. ثم قال:

فأى قضية أعدل من القرعة إذا فوضوا أمرهم إلى الله عزّ و جلّ، أليس الله يقول «فَلْيَاخُذْ بَعِثُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا تَصِفُونَ» (٢) «(٣).

فإن الرواية الأولى التي ورد الأمر بالقرعة فيها فيما لا واقع له قد جعل الإمام (عليه السلام) الرجوع إلى القرعة في موردها صغرى لكبرى كليته، وهي أن القرعة سنّه. □
و أما الصحيحة الثانية: فلا استدلاله سلام الله عليه لمشروعية القرعة بالآية

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٧/ أبواب كيفية الحكم ب ١٣ ح ٢.

(٢) الصفات ٣٧: ١٤١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٦١/ أبواب كيفية الحكم ب ١٣ ح ١٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٩

[مسألة ٤٦: لو كان المال المشترك بين شخصين غير قابل للقسمة خارجاً]

(مسألة ٤٦): لو كان المال المشترك بين شخصين غير قابل للقسمة خارجاً، و طلب أحدهما القسمة و لم يتراضيا على أن يتقبله أحدهما و يعطى الآخر حصته من القيمة، أُجبرا على البيع و قسّم الثمن بينهما (١).

[مسألة ٤٧: إذا كان المال غير قابل للقسمة بالإفراز أو التعديل]

(مسألة ٤٧): إذا كان المال غير قابل للقسمة بالإفراز أو التعديل، و طلب أحد الشريكين القسمة بالردّ و امتنع الآخر عنها، اجبر الممتنع عليها، فإن لم يمكن جبره عليها اجبر على البيع و قسّم ثمنه بينهما، و إن لم يمكن ذلك أيضاً باعه الحاكم الشرعى أو وكيله و قسّم ثمنه بينهما (٢).

المباركة، فإن موردها ما ليس له واقع مجهول، فتدلّ الصحيحتان على مشروعية القرعة حتى فيما ليس له واقع مجهول. و قد يقال: إن القرعة في مورد الآيه المباركة كان لها واقع، فإنّ الحوت إنّما كان يطلب خصوص يونس على نبينا و آله و عليه السلام، فلا تكون الرواية دالّة على مشروعية القرعة فيما إذا لم يكن هناك واقع مجهول. □

و لكنّه يندفع بأنّ المطلوب للحوت و إن كان هو خصوص يونس (عليه السلام) بأمر الله سبحانه إلّا أنّ ذلك لم يكن معلوماً لأهل السفينة، و إلّا أخذوه و ألقوه في البحر بلا قرعة، و أنّ أهل السفينة اعتقدوا أنّ الحوت إنّما يطلب شخصاً لا بعينه فأقرعوا بينهم لتعيين من يختارونه من أهل السفينة، فالقرعة إنّما كانت لتعيين ما ليس له واقع عندهم. و الإمام (عليه السلام) استدلّ بالآيه المباركة على مشروعية القرعة في مثل هذا المورد.

(١) و ذلك أيضاً للسيرة العقلية الجارية بينهم على ذلك.

(٢) يظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٠

[مسألة ٤٨: القسمة عقد لازم]

(مسألة ٤٨): القسمة عقد لازم فلا يجوز لأحد الشريكين فسخه (١) و لو ادعى وقوع الغلط و الاشتباه فيها، فإن أثبت ذلك بالبيّنة فهو، و إلّا فلا تسمع دعواه (٢). نعم، لو ادعى علم شريكه بوقوع الغلط فله إحلافه على عدم العلم (٣).

[مسألة ٤٩: إذا ظهر بعض المال مستحقاً للغير بعد القسمة]

(مسألة ٤٩): إذا ظهر بعض المال مستحقاً للغير بعد القسمة، فإن كان في حصّة أحدهما دون الآخر بطلت القسمة، وإن كان في حصّة تهما معاً فإن كانت النسبة متساوية صحّت القسمة ووجب على كلّ منهما ردّ ما أخذه من مال الغير إلى صاحبه، وإن لم تكن النسبة متساوية، كما إذا كان لثلاث من حصّة أحدهما وثلث منه في حصّة الآخر، بطلت القسمة أيضاً (٤).

[مسألة ٥٠: إذا قسم الورثة تركه الميّت بينهم]

(مسألة ٥٠): إذا قسم الورثة تركه الميّت بينهم، ثمّ ظهر دين على الميّت، فإن أدى الورثة دينه أو أبرأ الدائن ذمته أو تبرّع به متبرّع صحّت القسمة (٥)، وإلا بطلت (٦)، فلا بدّ أولاً من أداء دينه منها ثمّ تقسيم الباقي بينهم.

(١) وذلك لأصالة الزوم في كلّ عقد، فالفسخ يحتاج إلى دليل، فما لم يدلّ عليه دليل حكم بلزومه.

(٢) وذلك لأصالة الصحّة في كلّ عقد لم يثبت فساد.

(٣) وذلك لأنّه منكر والحلف وظيفته.

(٤) وذلك لانكشاف عدم التساوي في الحصّتين، ولأجله فسدت القسمة.

(٥) وذلك لأنّ التركة عندئذٍ تنتقل إليهم.

(٦) فإنّ التركة حينئذٍ مشتركة بين الورثة والميّت، حيث إنّهُ يملك بمقدار الدين على الفرض.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥١

[فصل في أحكام الدعاوى]**إشارة****فصل في أحكام الدعاوى****[مسألة ٥١: المدعى هو الذى يدعى شيئاً على آخر و يكون ملزماً بإثباته عند العقلاء]**

(مسألة ٥١): المدعى هو الذى يدعى شيئاً على آخر و يكون ملزماً بإثباته عند العقلاء، كأن يدعى عليه شيئاً من مال أو حقّ أو غيرهما أو يدعى وفاء دين أو أداء عين كان واجباً عليه و نحو ذلك (١). و يعتبر فيه: البلوغ والعقل (٢).

(١) وقع الخلاف بين الأصحاب في تعريف المدعى:

ف قيل: إنّهُ هو الذى يكون قوله على خلاف الأصل.

وقيل: إنّهُ هو الذى يكون قوله خلاف الظاهر.

و الصحيح هو ما ذكرناه، و مستند الصحّة: أنّ الوارد في الروايات: أنّ البيّنة على المدعى و اليمين على المدعى عليه، و ليس لهذين اللفظين حقيقة شرعيّة و لا متشعبيّة، فالمرجع فيهما هو العرف. و المفهوم العرفى منه المدعى هو ما ذكرناه.

(٢) أما المجنون: فالأمر فيه ظاهر.

و أما الصبي: ففيه تفصيل، فإن سماع الدعوى من المدعى و تصدى القضاء

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٥٢

و قيل: يعتبر فيه الرشد أيضاً، و لكن الأظهر عدم اعتباره (١).

إن كان لأجل فصل الخصومة بين المترافعين فلا ريب في أن ذلك لا يتحقق في دعوى الصبي، إذ لا عبرة باعترافه، كما أنه ليس له إحلاف المنكر، إذ لا أثر لحلفه بإحلافه، كما أنه لا أثر لحلف الصبي إذا ردّ عليه الحلف.

و أما إذا كان لغير ذلك فقد يكون وليّ الصبي قادراً على إقامة الدعوى بإقامة البيّنة أو إحلاف المنكر أو بحلفه إذا ردّ عليه، ففي مثل ذلك لا يجب على الحاكم التصدى للقضاء، لعدم الدليل عليه. و يكفي في عدم سماع دعوى الصبي عدم الدليل على وجوب ذلك.

و أما إذا لم يكن الولي متمكناً من إقامة البيّنة، كما إذا ادعى الصبي أن زيداً فقاً عينيه أو إحداهما و لا يعلم الولي به، ففي مثل ذلك لا يبعد وجوب السماع، حفظاً للنظام، فإن أمكن الصبي إقامة البيّنة فعلى الحاكم أن يحكم له و إلّا سقطت الدعوى، إذ ليس للصبي إحلاف المنكر و ليس لوليّه ذلك، لما تقدّم من اعتبار الجزم في المدعى، فتؤجل الدعوى إلى أن يبلغ الصبي.

(١) نسب اعتبار ذلك إلى المحقق الأردبيلي (قدس سره) «١» و جماعة.

و لكن الظاهر عدم اعتباره، فإنّ الدليل قد دلّ على حجر السفية في تصرّفاته المائيّة، فإن كان مورد الدعوى هو التصرف المالي فلا شكّ في اعتبار الرشد في المدعى، فإنّ السفية ممنوع من التصرف فلا أثر لدعواه. و أما إذا كان متعلّق الدعوى أمراً آخر غير مربوط بالتصرف المالي كدعوى القتل أو الجرح أو الغصب أو ما شاكل ذلك فلا دليل على اعتبار الرشد في مدّعيها، فتسمع الدعوى من السفية كما تسمع من غيره.

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ١١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٥٣

[مسألة ٥٢: يعتبر في سماع دعوى المدعى أن تكون دعواه لنفسه]

(مسألة ٥٢): يعتبر في سماع دعوى المدعى أن تكون دعواه لنفسه أو لمن له ولاية الدعوى عنه، فلا تسمع دعواه مالاً لغيره إلّا أن يكون وليّه أو وكيله أو وصيّته (١)، كما يعتبر في سماع الدعوى أن يكون متعلّقها أمراً سائغاً و مشروعاً، فلا تسمع دعوى المسلم على آخر في ذمّته خمراً أو خنزيراً أو ما شاكلهما (٢)، و أيضاً يعتبر في ذلك أن يكون متعلّق دعواه ذا أثر شرعي، فلا تسمع دعوى الهبة أو الوقف من دون إقباض (٣).

[مسألة ٥٣: إذا كان المدعى غير من له الحق]

(مسألة ٥٣): إذا كان المدعى غير من له الحق، كالولي أو الوصي أو الوكيل المفوض، فإن تمكّن من إثبات مدّعاه بإقامة البيّنة فهو، و إلّا فله إحلاف المنكر (٤)، فإن حلف سقطت الدعوى (٥)، و إن ردّ المنكر الحلف على المدعى فإن حلف ثبت الحق (٦)، و إن لم يحلف سقطت الدعوى من قبله فحسب،

(١) وذلك لأنه في غير هذه الموارد يكون أجنبيًا فلا أثر لدعواه.

(٢) فإنه لا يحكم له بتملكه تلك الأمور شرعاً ولا بألوبيته لها، و معه لا موضوع لدعواه.

(٣) إذ لا أثر لثبوت ما يدعيه عندئذ.

(٤) فإن الإحلاف حق المدعى ولا دليل على اختصاصه بصاحب الحق، فيعم من له حق الدعوى وإن لم يكن صاحب حق.

(٥) فإن حلف المنكر بعد إحلافه يذهب بحق المدعى، فإحلاف الولي أو الوكيل المفوض أو الوصي بمنزلة إحلاف صاحب الحق.

(٦) لعموم ما دل على ثبوت الدعوى بحلف المدعى إذا ردّ عليه الحلف، كصحيحة هشام عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تردّ اليمين على المدعى» (١).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٤١/ أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٤

و لصاحب الحق تجديد الدعوى بعد ذلك (١).

[مسألة ٥٤: إذا كان مال شخص في يد غيره جاز له أخذه منه بدون إذنه]

(مسألة ٥٤): إذا كان مال شخص في يد غيره جاز له أخذه منه بدون إذنه (٢)، و أمّا إن كان ديناً في ذمته فإن كان المدعى عليه معترفاً بذلك و باذلاً له فلا يجوز له أخذه من ماله بدون إذنه (٣)، و كذلك الحال إذا امتنع و كان امتناعه عن حق (٤)، كما إذا لم يعلم بثبوت مال له في ذمته، فعندئذ يترافعان عند الحاكم، و أمّا إذا كان امتناعه عن ظلم، سواء أ كان معترفاً به أم جاحداً، جاز لمن له الحقّ المقاضية من أمواله (٥)،

و عليه، فدعوى الاختصاص بحلف صاحب الحقّ كما نسب إلى المشهور لا وجه لها، كيف يكون ذلك و قد لا يكون المولى عليه أو الموكل عالماً بالحال كى يتمكن من الحلف و يطالب به؟! فإذا لم يجز حلف الوكيل أو الولي بطلت الدعوى و ذهب حقّ المولى عليه أو الموكل.

و دعوى إلزام المنكر بالحلف هنا فإن لم يحلف اعتبر ناكلاً.

لم تثبت أيضاً، فإنه ينافيها ما دلّ على تخيير المنكر بين الحلف و الردّ.

(١) و ذلك لعدم الدليل على أنّ ترك حلف الولي أو الوكيل يوجب سقوط الدعوى عن صاحب الحقّ.

(٢) و ذلك لقاعدة سلطنة الناس على أموالهم.

(٣) و ذلك لأنّ ماله في ذمّة الغير كلّى و لا ولاية للدائن في تطبيقه على شخص مال من أموال المدين حتى يكون مالاً له.

(٤) لعين ما تقدّم.

(٥) و ذلك لعدّة روايات:

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٥

و الظاهر أنّه لا يتوقّف على إذن الحاكم الشرعى أو وكيله (١) و إن كان تحصيل الإذن أحوط (٢)، و أحوط منه التوصل في أخذ حقه إلى حكم الحاكم بالترافع

منها: صحيحة داود بن زربي، قال: قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام): إنني أعامل قوماً و ربّما أرسلوا إليّ فأخذوا مني الجارية و

الدابة فذهبوا بها مني، ثم يدور لهم المال عندي فأخذ منه بقدر ما أخذوا مني؟ «فقال: خذ منهم بقدر ما أخذوا منك ولا تزد عليه» (١).

ومنها: معتبرة أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل كان له على رجل مال فجحده إياه وذهب به، ثم صار بعد ذلك للرجل الذي ذهب بماله مال قبله، يأخذه مكان ماله الذي ذهب به منه ذلك الرجل؟ «قال: نعم» الحديث (٢).
(١) وذلك لإطلاق الدليل و ثبوت الإذن في أصل الشرع.

(٢) لما نسب إلى جماعة منهم: المحقق (قدس سره) في النافع (٣) من وجوب الاستئذان، معللاً بأن الحاكم بمنزلة المالك، فإنه ولي الممتنع، فإذا لم يمكن الاستئذان من المالك لزم الاستئذان من وليه.
و لكنه يندفع بما عرفت من إطلاق الدليل، إذ بعد ثبوت الإذن من الشارع بالمقاصة لا حاجة إلى إذن المالك.

(١) الوسائل ١٧: ٢٧٢ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ١، و المتن مطابق لما في الفقيه ٣: ١١٥ / ٤٨٩.

(٢) الوسائل ١٧: ٢٧٤ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ٥.

(٣) المختصر النافع: ٢٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٦

عنده (١)، و كذا تجوز المقاصة من أمواله عوضاً عن ماله الشخصي إن لم يتمكن من أخذه منه (٢).

[مسألة ٥٥: تجوز المقاصة من غير جنس المال الثابت في ذمته]

(مسألة ٥٥): تجوز المقاصة من غير جنس المال الثابت في ذمته، و لكن مع تعديل القيمة، فلا يجوز أخذ الزائد (٣).

[مسألة ٥٦: الأظهر جواز المقاصة من الوديعة على كراهة]

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٦

(مسألة ٥٦): الأظهر جواز المقاصة من الوديعة على كراهة (٤).

(١) فإن المسألة خلافية، فذهب بعضهم إلى أن التقاص حيث إنه على خلاف الأصل فيقتصر في جوازه، على المورد المتيقن، و هو ما إذا لم يمكنه التوصل إلى أخذ حقه بالترايع عند الحاكم، و لكن الظاهر جوازه مطلقاً، لما مر من إطلاق الدليل، فلا وجه للاقتصار على المورد المتيقن.

(٢) فإن مورد بعض الروايات و إن كان هو الدين إلماً أن بعضها الآخر ورد في مورد المال الشخصي، كصحيحة البقباق الآتية و صحيحة داود المتقدمة، فجواز المقاصة يثبت في كلا الموردين.

(٣) كما تدل عليه صحيحة داود بن زربي المتقدمة.

(٤) هذا هو المشهور، و تدل عليه صحيحة أبي العباس البقباق: إن شهاباً ماراه في رجل ذهب له بألف درهم و استودعه بعد ذلك

ألف درهم، قال أبو العباس: فقلت له: خذها مكان الألف التي أخذ منك، فأبى شهاب، قال: فدخل شهاب على أبي عبد الله (عليه السلام) فذكر له ذلك «فقال: أما أنا فأحب أن تأخذ و تحلف» (١).

(١) الوسائل ١٧: ٢٧٢ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٧

[مسألة ٥٧: لا يختص جواز المقاصة بمباشرة من له الحق]

(مسألة ٥٧): لا- يختص جواز المقاصة بمباشرة من له الحق، فيجوز له أن يوكل غيره فيها (١)، بل يجوز ذلك للولي أيضاً، فلو كان للصغير أو المجنون مال عند آخر فجدده جاز لوليها المقاصة منه (٢)، و على ذلك يجوز للحاكم الشرعي أن يقتص من أموال من يتمتع عن أداء الحقوق الشرعية من خمس أو زكاة.

و أما صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: الرجل يكون لى عليه حق فيجدنيه، ثم يستودعنى مالاً، أ لى أن آخذ ما لى عنده؟ «قال: لا، هذه الخيانة» (١).

فهى و إن كانت ظاهرة فى عدم الجواز إلا أنه لا بد من رفع اليد عن ظهورها و حملها على الكراهة، لصراحة صحيحة البقباق فى الجواز، و لو سلمت المعارضة بينهما فالمرجع هو إطلاق ما دل على جواز المقاصة.

(١) فإن فعل الوكيل فعل الموكل و منسوب إليه، فهو المقاص حقيقةً.

(٢) فإن كل فعل لا يمكن أن يقوم به المولى عليه قام به وليه.

(١) الوسائل ١٧: ٢٧٥ / أبواب ما يكتسب به ب ٨٣ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٨

[فصل فى دعوى الأملاك]

إشارة

فصل فى دعوى الأملاك

[مسألة ٥٨: لو ادعى شخص مالاً لا يد لأحد عليه حكم به له]

(مسألة ٥٨): لو ادعى شخص مالاً لا يد لأحد عليه حكم به له، فلو كان كيس بين جماعة و ادعاه واحد منهم دون الباقيين قضى له (١).

[مسألة ٥٩: إذا تنازع شخصان فى مال ففيه صور]

إشارة

(مسألة ٥٩): إذا تنازع شخصان في مال ففيه صور:

الأولى: أن يكون المال في يد أحدهما.

الثانية: أن يكون في يد كليهما.

الثالثة: أن يكون في يد ثالث.

الرابعة: أن لا تكون عليه يد.

□

(١) و تدلّ عليه صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: عشرة كانوا جلوساً وسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضاً: ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا، و قال واحد منهم: هو لي، فلمن هو؟ «قال: للذي ادّعه» «١».

(١) الوسائل ٢٧: ٢٧٣ / أبواب كيفية الحكم ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٥٩

[أما الصورة الأولى]

أما الصورة الأولى: فتارةً: تكون لكلّ منهما البيّنة على أن المال له، و أخرى: تكون لأحدهما دون الآخر، و ثالثة: لا تكون بيّنة أصلاً. فعلى الأول: إن كان ذو اليد منكرًا لما ادّعه الآخر حكم بأنّ المال له مع حلفه (١)، و أما إذا لم يكن منكرًا بل ادّعى الجهل بالحال و أنّ المال انتقل إليه من غيره يارثٍ أو نحوه فعندئذٍ يتوجّه الحلف إلى من كانت بيّنته أكثر عدداً، فإذا

□

(١) تدلّ عليه معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنّ رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) في دابّة في أيديهما و أقام كلّ واحد منهما البيّنة أنّها نتجت عنده، فأحلفهما علىّ (عليه السلام) فحلف أحدهما و أبي الآخر أن يحلف، فقضى بها للحالف، فقيل له: فلو لم تكن في يد واحد منهما و أقاما البيّنة؟ فقال: أحلفهما فأيهما حلف و نكل الآخر جعلتها للحالف، فإن حلفا جميعاً جعلتها بينهما نصفين، قيل: فإن كانت في يد أحدهما و أقاما جميعاً البيّنة؟ قال: أقضى بها للحالف الذي هي في يده» «١».

و لا ينافيها ما دلّ على أن البيّنة على المدّعى و اليمين على المدّعى عليه، فإنّه لا يدلّ إلّا على أنّ المطالب بالبيّنة هو المدّعى لا المنكر، و لا يدلّ على عدم حجّية بيّنته إن كانت.

□

نعم، ينافيها ما رواه إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن منصور، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل في يده شاة فجاء رجل فادّعاها، فأقام البيّنة العدول أنّها ولدت عنده، و لم يهب و لم يبع، و جاء الذي في يده بالبيّنة مثلهم عدول أنّها ولدت عنده و لم يبع، و لم يهب، فقال أبو عبد الله (عليه السلام)

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٠ / أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٠

.....

□

«حقّها للمدّعى، و لا أقبل من الذي في يده بيّنة، لأنّ الله عزّ و جلّ إنّما أمر أن تطلب البيّنة من المدّعى، فإن كانت له بيّنة، و إلّا فيمين

الذى هو فى يده، هكذا أمر الله عزّ وجلّ «١».

فإنّ هذه الرواية وإن كانت واضحة الدلالة على اختصاص الحجية بينة المدعى، وأن لا أثر لبينة المنكر أصلاً، إلّا أنّها ضعيفة سنداً وغير قابلة لمعارضة المعبرة المتقدمة، فإنّ محمّد بن حفص الواقع فى سند هذه الرواية ليس هو محمّد بن حفص العمرى وكيل الناحية الذى كان يدور عليه الأمر، كما توهمه الأردبيلي فى جامعه «٢»، فإنّ محمّد بن حفص هذا من أصحاب العسكرى (عليه السلام)، فكيف يمكن أن يروى عنه إبراهيم بن هاشم الذى كان قد لقي الرضا (عليه السلام) و أدرك الجواد (عليه السلام)؟! وكيف يروى هو عن منصور الذى هو من أصحاب الصادق (عليه السلام) و أدرك الكاظم (عليه السلام)؟! فمحمّد بن حفص الذى هو فى سند الرواية رجل آخر مجهول. فالرواية ضعيفة غير قابلة للاعتماد عليها.

فتبقى معتبرة إسحاق بن عمار سليمة عن المعارض، و بها يقيد إطلاق معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) اختصم إليه رجلان فى دابة و كلاهما أقاما البينة أنّه أنتجها، ففضى بها للذى فى يده، و قال: لو لم تكن فى يده جعلتها بينهما نصفين» «٣»، فإنّها تقيد بما إذا حلف ذو اليد.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٥/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ١٤.

(٢) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٢٣٥.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٥٠/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦١

حلف حكم بأنّ المال له (١) و إذا تساوت البيّتان فى العدد أقرع بينهما فمن أصابته القرعة حلف و أخذ المال (٢). نعم، إذا صدّق المدعى صاحب اليد فى

(١) تدلّ على ذلك صحيحة أبى بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتى القوم فيدعى داراً فى أيديهم و يقيم البينة، و يقيم الذى فى يده الدار البينة أنّه ورثها عن أبيه، و لا يدرى كيف كان أمرها «قال (عليه السلام): أكثرهم بينة يستحلف و تدفع إليه. و ذكر: أنّ علياً (عليه السلام) أتاه قوم يختصمون فى بغلة فقامت البينة لهؤلاء أنّهم أنتجوها على مذودهم و لم يبيعوا و لم يهبوا، و قامت البينة لهؤلاء بمثل ذلك، ففضى (عليه السلام) بها لأكثرهم بينة و استحلفهم» قال: فسألته حينئذٍ فقلت: أ رأيت إن كان الذى ادعى الدار قال: إنّ أبا هذا الذى هو فيها أخذها بغير ثمن، و لم يقم الذى هو فيها بينة، إلّا أنّه ورثها عن أبيه «قال: إذا كان الأمر هكذا فهى للذى ادعاه و أقام البينة عليها» «١».

(٢) تدلّ عليه معتبرة عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: كان على (عليه السلام) إذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدلهم سواء و عددهم، أقرع بينهم على أيّهما تصير اليمين إلى أن قال: يجعل الحقّ للذى يصير عليه اليمين إذا حلف» «٢».

فإنّ هذه الرواية تدلّ على أنّ فى كلّ مورد كانت إحدى البيّتين تتقدّم على الأخرى بالأكثرية لا بدّ من الرجوع إلى القرعة فيه إذا تساوت البيّتان.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٤٩/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٥١/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٢

دعواه الجهل بالحال، و لكنّه ادّعى أنّ من انتقل منه المال إليه قد غصبه، أو كان المال عارية عنده أو نحو ذلك، فعندئذٍ إن أقام البيّنة على ذلك حكم بها له (١)، وإلا فهو لذى اليد.

و على الثاني: فإن كانت البيّنة للمدّعى حكم بها له (٢)، وإن كانت لذى اليد حكم له مع حلفه، و أمّا الحكم له بدون حلفه ففيه إشكال، و الأظهر العدم (٣).

(١) يدلّ عليه ذيل صحيحة أبي بصير المتقدمة آنفاً.

(٢) لما تقدّم من أنّ البيّنة على المدّعى.

(٣) الوجه في ذلك: أنّ دليل حجّية البيّنة وإن كان في نفسه شاملاً للمقام إلا أنّ ما دلّ من الروايات على أنّ وظيفة المنكر هي الحلف يدلّ على أنّ القضاء لا يكون إلا بحلف المنكر، فيقتيد بذلك إطلاق دليل حجّية البيّنة بغير ذلك. و قد ادّعى الإجماع على أنّه لا أثر لبيّنة المنكر، و لا بدّ من إحلافه.

و أمّا ما في صحيحة حمّاد بن عثمان، قال: بينما موسى بن عيسى في داره التي في المسعى يشرف على المسعى إذ رأى أبا الحسن موسى (عليه السلام) مقبلاً من المروءة على بغلة، فأمر ابن هياج رجلاً من همدان منقطعاً إليه أن يتعلّق بلجامه و يدّعى البغلة، فأناه فتعلّق باللجام و ادّعى البغلة، فثنى أبو الحسن (عليه السلام) رجله و نزل عنها و قال لغلمانه: «خذوا سرجها و ادفعوا إليه» فقال: و السرج أيضاً لى «فقال: كذبت، عندنا البيّنة بأنّه سرج محمّد بن على، و أمّا البغلة فإنّا اشتريناها منذ قريب و أنت أعلم و ما قلت» (١).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٩١/ أبواب كيفية الحكم ب ٢٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٣

و على الثالث: كان على ذى اليد الحلف، فإن حلف حكم له، و إن نكل و ردّ الحلف على المدّعى فإن حلف حكم له، و إلا فالمال لذى اليد (١).

[و أمّا الصورة الثانية]

و أمّا الصورة الثانية: ففيها أيضاً قد تكون لكلّ منهما البيّنة، و أخرى تكون لأحدهما دون الآخر، و ثالثة لا بيّنة أصلاً. فعلى الأوّل: إن حلف كلاهما أو لم يحلفا معاً قسّم المال بينهما بالسويّة، و إن حلف أحدهما دون الآخر حكم بأنّ المال له (٢).

فهو أجنبي عن محلّ الكلام، فإنّ الإمام (عليه السلام) إنّما استند إلى البيّنة في تكذيب المدّعى، فأين هذا من جواز الاكتفاء ببيّنة المنكر في مقام الترافع؟!

(١) لعدّة روايات:

منها: صحيحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (عليه السلام): في الرجل يدّعى و لا بيّنة له «قال: يستحلفه، فإن ردّ اليمين على صاحب الحقّ فلم يحلف فلا حقّ له» (١).

و منها: صحيحة جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا أقام المدّعى البيّنة فليس عليه يمين، و إن لم يقم البيّنة فردّ عليه الذي ادّعى عليه اليمين فأبى فلا حقّ له» (٢).

(٢) الدليل على ذلك معتبرة إسحاق بن عمار المتقدمة «٣»، فإنّه يظهر من قوله: «فأحلفهما على (عليه السلام)» بضميمة قوله (عليه

السلام): «فقضى بها

(١) الوسائل ٢٧: ٢٤١ / أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٤٢ / أبواب كيفية الحكم ب ٧ ح ٦.

(٣) في ص ٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٤

و على الثاني: كان المال لمن عنده بينه مع يمينه، و في جواز الاكتفاء بالبينه وحدها إشكال، و الأظهر عدمه (١).

للحالف» أنه مع حلفهما أو عدم حلفهما جميعاً كانت الدائبة بينهما نصفين، على أن الحكم في هذه الصورة أي صورة حلفهما معاً أو عدم حلفهما كذلك على طبق القاعدة، فإن مقتضى اليد هو الاشتراك، فما لم يثبت الاختصاص بحجة شرعية كان مقتضى القاعدة هو الاشتراك.

وقد يتوهم معارضة هذه المعبرة بصحيفة عبد الرحمن بن أبي عبد الله المتقدمة «١» الدالة على أن اليمين إذا تساوت الشهود عدلاً و عدداً تتعين بالقرعة، من دون فرق بين كون المدعى به في يد أحدهما أو في يد كليهما أو لا يد لأحدٍ عليه.

و لكنه يندفع بأن مورد الصحيحة ليس خصوص دعوى المال، فتكون معتبرة إسحاق أخص منها، لاختصاصها بدعوى المال.

نعم، نلتزم بالقرعة في دعوى المال في مورد واحد على ما تقدم.

(١) وجهه: أن المال إذا كان في يدهما معاً فمقتضى اليد أنه لهما بالاشتراك. و معنى ذلك: أن لكل منهما نصفاً من المال، و لازم هذا أن كليهما مدع من جهة و منكر من جهة أخرى، فإن كانت لأحدهما بينه دون الآخر فدليل حجية البينة و إن كان يشمل بينه المنكر أيضاً إلا أن ما دل على أن وظيفة المنكر هي اليمين يقضى بعدم الاكتفاء بالبينة وحدها، فلا بد من حلفه أيضاً في القضاء له على ما تقدم.

(١) في ص ٦١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٥

و على الثالث: حلفا، فإن حلفا حكم بتنصيب المال بينهما، و كذلك الحال فيما إذا لم يحلفا جميعاً، و إن حلف أحدهما دون الآخر حكم له (١).

[و أما الصورة الثالثة]

و أما الصورة الثالثة: فإن صدق من بيده المال أحدهما دون الآخر فتدخل في الصورة الأولى و تجرى عليها أحكامها بجميع شقوقها (٢)، و إن اعترف ذو اليد بأن المال لهما معاً جرى عليها أحكام الصورة الثانية (٣)، و إن لم يعترف بأنه لهما كان حكمها حكم الصورة الرابعة.

[و أما الصورة الرابعة]

و أما الصورة الرابعة: ففيها أيضاً قد تكون لكل منهما بيئته على أن المال له، و اخرى تكون لأحدهما، و ثالثة لا تكون بيئته أصلاً. فعلى الأول: إن حلفا جميعاً أو نكلاً جميعاً كان المال بينهما نصفين، و إن حلف أحدهما و نكل الآخر كان المال للحالف (٤).

(١) يظهر حكم جميع ذلك مما تقدم.

(٢) فإن اعتراف ذي اليد حجة، فتكون يده يد المعترف له.

(٣) إذ المال حينئذ يكون بمنزله ما إذا كان في يدهما معاً.

(٤) تدل على ذلك في فرض حلّفهما معاً أو حلف أحدهما معتبره إسحاق ابن عمار المتقدم

و أمّا مع نكول كل منهما فالدليل على التنصيف معتبره غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) اختصم إليه رجلان في دابته و كلاهما أقاما البيئته أنه أنتجها، فقضى بها للذي في يده، و قال: لو لم تكن في يده جعلتها بينهما نصفين» (١).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٠/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٦

و على الثاني: فالمال لمن كانت عنده البيئته (١). و على الثالث: فإن حلف أحدهما دون الآخر فالمال له (٢)، و إن حلفا معاً كان المال بينهما نصفين (٣)،

فإن هذه المعتبرة تدل على التنصيف عند تعارض البيئتين مطلقاً، لكننا نقيدها بما إذا لم يحلف أحدهما و حلف الآخر، فإنه يحكم حينئذ بكونه للحالف بمقتضى معتبره إسحاق المتقدم.

(١) لأنّ كلّاً منهما مدّع، فأيهما أقام البيئته كان المال له.

(٢) لأنّ القضاء إنّما يكون بالحلف فيما إذا لم تكن بيئته، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في كتاب علي (عليه السلام): أن نبياً من الأنبياء شكّا إلى ربّه فقال: يا رب، كيف أفضى فيما لم أر و لم أشهد؟ قال: فأوحى الله إليه أ حكم بينهم بكتابي و أضفهم إلى اسمي فحلّفهم به، و قال: هذا لمن لم تقم له بيئته» (١).

(٣) لأنّ حكم الحلف حكم البيئته مع عدمها.

بقي هنا شيء: و هو أنّ في معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجلين ادّعى بغلة فأقام أحدهما شاهدين و الآخر خمسة فقضى لصاحب الشهود الخمسة خمسة أسهم و لصاحب الشاهدين سهمين» (٢).

و هذه الرواية شاذة و معارضة لجميع الروايات المتقدمة، و لم نجد عاملاً

(١) الوسائل ٢٧: ٢٢٩/ أبواب كيفية الحكم ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٥٣/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٧

و إن لم يحلّفا كذلك أقرع بينهما (١).

ثم إن المراد بالبيئته في هذه المسألة هو شهادة رجلين عدلين أو رجل و امرأتين، و أمّا شهادة رجل واحد و يمين المدّعى فهي لا

تكون بينه و إن كانت يثبت بها الحق على ما تقدم (٢).

[مسألة ٦٠: إذا ادعى شخص مالاً في يد آخر، و هو يعترف بأن المال لغيره]

(مسألة ٦٠): إذا ادعى شخص مالاً في يد آخر، و هو يعترف بأن المال لغيره و ليس له، ارتفعت عنه المخاصمة، فعندئذٍ إن أقام المدعى بينة على أن المال له حكم بها له، و لكن بكفالة الغير على ما مرّ في الدعوى على الغائب (٣).

بظاها، فلا مناص من طرحها و ردّ علمها إلى أهلها، و لعلها كانت قضية في واقعه خاصاً.

(١) و ذلك لعموم دليل القرعة و عدم الترجيح في البين، و قاعدة العدل و الإنصاف لم تثبت مطلقاً.

(٢) و ذلك لأن المنصرف إليه من البينة في هذه الروايات هو شهادة رجلين عدلين أو شهادة رجل و امرأتين، فلا تشمل شهادة رجل واحد و يمين المدعى. و على ذلك، فلو أقام أحد المتخاصمين البينة و أقام الآخر شاهداً واحداً مع يمينه فلا أثر للثاني، فيحكم على طبق البينة مع الحلف أو بدونه على اختلاف موارد.

(٣) فإن المدعى عليه حينئذٍ إما أنه غائب أو في حكم الغائب.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٨

[مسألة ٦١: إذا ادعى شخص مالاً على آخر و هو في يده فعلاً]

(مسألة ٦١): إذا ادعى شخص مالاً على آخر و هو في يده فعلاً، فإن أقام البينة على أنه كان في يده سابقاً أو كان ملكاً له كذلك فلا أثر لها، و لا تثبت بها ملكيته فعلاً، بل مقتضى اليد أن المال ملك لصاحب اليد (١). نعم، للمدعى أن يطالبه بالحلف (٢). و إن أقام البينة على أن يد صاحب اليد على هذا المال يد أمانة له أو إجارة منه أو غضب عنه حكم بها له و سقطت اليد الفعلية عن الاعتبار (٣). نعم، إذا أقام ذو اليد أيضاً البينة على أن المال له فعلاً، حكم له مع يمينه (٤). و لو أقرّ ذو اليد بأن المال كان سابقاً ملكاً للمدعى و ادعى انتقاله إليه ببيع أو نحوه، فإن أقام البينة على مدّعه فهو، و إلّا فالقول قول ذي اليد السابقة مع يمينه (٥).

(١) و لا يعارضها استصحاب الملكية.

(٢) لأنه وظيفة المنكر إذا لم تكن للمدعى بينة.

(٣) فإن اليد إنما تكون أمانة الملكية فيما إذا كانت مجهولة الحال، و أمّا فيما إذا ثبت بينة أنها يد أمانة أو إجارة أو غضب فلا أثر لها.

(٤) لما تقدم من أن بينة ذي اليد حجة مع يمينه.

(٥) و ذلك فإنه بإقراره يكون مدّعياً للانتقال إليه، فعليه إقامة البينة، فإن لم تكن توجه اليمين إلى المقرّ له.

و قد يقال بأن مصب الدعوى إذا كان هو الملكية السابقة فادعى غير ذي اليد أن ما في يد غيره كان ملكاً له سابقاً و اعترف ذو اليد بذلك، فإن هذا الاعتراف لا يقلب المنكر مدّعياً، و ذلك لأن الملكية السابقة لا أثر لها فعلاً، و الاستصحاب لا يكون حجة مع اليد الفعلية، فيحكم بأن المال لذى اليد مع يمينه ما لم يقم المدعى البينة على أن المال له فعلاً.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٦٩

.....

و أما إذا كان مصبّ الدعوى هو انتقال المال من المالك السابق إلى ذى اليد، فادعى ذو اليد أنّ المالك السابق قد ملكه ببيع أو صلح أو نحو ذلك، ففي مثل ذلك يكون صاحب اليد مدّعياً و المالك السابق منكرًا.

و لكنّ الظاهر أنّه لا- فرق بين الصورتين، فإنّ الإقرار بالملكيّة السابقة مع دعوى الملكيّة فعلاً لا ينفكّ عن دعوى الانتقال. و معنى ذلك: أنّ صاحب اليد يدعى أنّ ملكيته إنّما هي من جهة الانتقال ممّن اعترف بملكيته سابقاً. و عليه، فالملزوم بالإثبات و إقامة البيّنة إنّما هو صاحب اليد و هو المدّعى.

بقي هنا شيء: و هو أنّه قد يتوهم أنّ ما ذكرناه منافٍ لما ورد في حديث الفدك، فقد روى عثمان بن عيسى و حماد بن عثمان جميعاً في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث فدك: «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال لأبي بكر: أ تحكم فينا بخلاف حكم الله في المسلمين؟ قال: لا، قال (عليه السلام): فإن كان في يد المسلمين شيء يملكونه ادّعت أنا فيه من تسأل البيّنة؟ قال: إيّاك كنت أسأل البيّنة على ما تدّعيه على المسلمين، قال: فإذا كان في يدى شيء فادّعى فيه المسلمون تسألنى البيّنة على ما فى يدى و قد ملكته فى حياة رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) و بعده و لم تسأل المؤمنين البيّنة على ما ادّعوا علىّ كما سألتنى البيّنة على ما ادّعت عليهم؟» الحديث (١).

و لكنّه يندفع أوّلاً: بأنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قد ادّعى ملكيته و لم يعترف بانتقاله إليه من رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم)، و لا تنقلب الدعوى ما لم يعترف ذو اليد بالانتقال، و مجرد العلم بالملكيّة السابقة لا أثر له، لعدم حجّية الاستصحاب مع اليد كما مرّ.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٩٣ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٥ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٠

.....

و ثانياً: بأنّ الانقلاب إنّما يكون فيما إذا كان طرف الدعوى هو المالك السابق أو من يقوم مقامه و يدعى عدم الانتقال، و المقام ليس كذلك، فإنّ المدّعى إنّما كان هم المسلمون، و من جعلوه ولياً لهم، و على كلا التقديرين فليس هناك من يدعى عدم الانتقال، غاية الأمر أنّهم لم يكونوا يعلمون بذلك فليس لهم مطالبة البيّنة من أمير المؤمنين (عليه السلام) مع كون المال فى يده.

فالتيجة: أنّ الرواية أجنبيّة عن مورد الكلام تماماً.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧١

[فصل فى الاختلاف فى العقود]

إشارة

فصل فى الاختلاف فى العقود

[مسألة ٦٢: إذا اختلف الزوج و الزوجة فى العقد]

(مسألة ٦٢): إذا اختلف الزوج و الزوجة فى العقد، بأن ادّعى الزوج الانقطاع، و ادّعت الزوجة الدوام، أو بالعكس، فالظاهر أنّ القول

قول مدعى الانقطاع (١) و على مدعى الدوام إقامة البينة على مدعاه، فإن لم يمكن حكم بالانقطاع مع يمين مدعيه، و كذلك الحال إذا وقع الاختلاف بين ورثة الزوج و الزوجة.

(١) و ذلك لأنّ الزوجية إنّما تثبت باعتبار الزوجين و إنشائهما، و القدر المتيقن إنّما هو اعتبار الزوجية فيما اتفقا عليه، و أمّا الزائد عليه فاعتباره مشكوك فيه، فالأصل عدمه.

و قد يتخيل أنّ مقتضى الاستصحاب ثبوت الزوجية الدائمة، فعلى من يدعى خلاف ذلك الإثبات بالبينة. و لكنّه يندفع بأنّ أصالة عدم اعتبار الزوجية الدائمة ترفع هذا الشكّ و بها يحرز عدم الزوجية في الزائد على المقدار المتفق عليه. و لو تنزلنا و فرضنا أنّ الاستصحابيين متعارضان، فالأمر أيضاً كذلك، فإنّ مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٢

[مسألة ٦٣: إذا ثبتت الزوجية باعتراف كل من الرجل و المرأة]

(مسألة ٦٣): إذا ثبتت الزوجية باعتراف كل من الرجل و المرأة، و ادعى شخص آخر زوجيتها له، فإن أقام البينة على ذلك فهو، و إلّا فله إحلاف أيّهما شاء (١).

[مسألة ٦٤: إذا ادعى رجل زوجية امرأة و هي غير معترفة بها]

(مسألة ٦٤): إذا ادعى رجل زوجية امرأة و هي غير معترفة بها و لو لجهلها بالحال، و ادعى رجل آخر زوجيتها كذلك، و أقام كل منهما البينة على مدعاه، حلف أكثرهما عدداً في الشهود، فإن تساويا أقرع بينهما، فأيهما أصابته القرعة كان الحلف له (٢)، و إذا لم يحلف أكثرهما عدداً أو من أصابته القرعة لم تثبت الزوجية، لسقوط البينتين بالتعارض.

مدعى الدوام هو الذى يطالب الآخر بشيء ما، فهو المدعى على ما ذكرناه من أنّ المدعى هو الذى يطالب الآخر بشيء. نعم، إن قلنا بأنّ ترك ذكر الأجل مطلقاً حال العقد و لو كان عن نسيان أو غفلة مع كون العاقد قاصداً التمتع يوجب انقلابه دائماً كما هو أحد القولين في المسألة، كان القول عند الاختلاف قول مدعى الدوام، لأنّ الأصل عدم ذكر الأجل في حال العقد، و على مدعى الانقطاع و ذكر الأجل إثبات ذلك.

و لكنّ الصحيح هو عدم الانقلاب، بل يحكم بعدم وقوع العقد مطلقاً لا متعته و لا دواماً.

و عليه، فالصحيح ما ذكرناه من أنّ مدعى الدوام هو المدعى فعليه الإثبات.

(١) لأنّ كلّاً منهما منكر، فإذا حلف أحدهما سقطت الدعوى، و إن نكلا معاً ردّ الحلف إلى المدعى، فإن لم يحلف سقطت دعواه.

(٢) تدلّ عليه عدّة روايات:

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٣

[مسألة ٦٥: إذا اختلفا في عقد، فكان الناقل للمال مدعياً البيع]

(مسألة ٦٥): إذا اختلفا في عقد، فكان الناقل للمال مدعياً البيع، و كان المنقول إليه المال مدعياً الهبة، فالقول قول مدعى الهبة، و على مدعى البيع الإثبات (١)، و أمّا إذا انعكس الأمر، فادعى الناقل الهبة، و ادعى المنقول إليه البيع، فالقول قول مدعى البيع، و على مدعى

الهيئة الإثبات (٢).

[مسألة ٦٦: إذا ادعى المالك الإجارة]

(مسألة ٦٦): إذا ادعى المالك الإجارة، و ادعى الآخر العارية، فالقول قول مدعى العارية (٣)،

□ □

منها: معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان على (عليه السلام) إذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدلهم سواء و عددهم أقرع بينهم على أيهما تصير اليمين إلى أن قال: ثم يجعل الحق للذي يصير عليه اليمين إذا حلف» (١).

(١) و ذلك لأنه يدعى اشتغال ذمة المنقول إليه بالثمن، فإن أقام البيئته على ذلك فهو، و إلا فله إحلاف المنقول إليه.

هذا إذا لم تكن العين باقية، و كان المنقول إليه ذا رحم.

و أما في غير ذلك فله استرجاع المال من دون مرافعة، لأن العقد إذا كان بيعاً واقعاً فيما أن المشتري لم يرد الثمن فله خيار الفسخ، و إذا كان هبة واقعاً فهي جائزة.

(٢) و ذلك لأنه يدعى زوال ملكية المنقول إليه برجوعه، فإن أقام البيئته على ذلك فهو، و إلا فالمال له مع يمينه.

(٣) لأن المالك يدعى اشتغال ذمة القابض بالأجرة، فعليه الإثبات.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥١ / أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٤

و لو انعكس الأمر كان القول قول المالك (١).

[مسألة ٦٧: إذا اختلفا فادعى المالك أن المال التالف كان قرضاً]

(مسألة ٦٧): إذا اختلفا فادعى المالك أن المال التالف كان قرضاً و ادعى القابض أنه كان وديعة، فالقول قول المالك مع يمينه (٢)،

و أما ما قد يقال من أن القول قول من يدعى الإجارة لأن الأصل في الأموال هو الضمان، فإن ثبتت دعواه فهو، و إلا لزم اجرة المثل، فهو لم يثبت، إذ لا دليل على الضمان على الإطلاق، و إنما يثبت بأحد أمرين:

أحدهما: الاستيلاء على مال الغير بغير إذنه.

و ثانيهما: بالالتزام به بعقد.

و الأول مفروض العدم في المقام. و الثاني لم يثبت على الفرض. فالقول قول مدعى العارية.

(١) لأن الآخر يدعى على المالك ملكية المنفعة و أنه يستحق عليه إبقاء العين عنده إلى انقضاء المدّة فعليه الإثبات.

(٢) تدلّ على ذلك معتبره إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل استودع رجلاً ألف درهم فضاعت فقال

الرجل: كانت عندي وديعة، و قال الآخر: إنما كانت لي عليك قرضاً «فقال: المال لازم له، إلا أن يقيم البيئته أنها كانت وديعة» (١).

و معتبرته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قال لرجل: لي عليك ألف درهم، فقال الرجل: لا، و لكنّها وديعة، فقال أبو

عبد الله (عليه السلام): «القول قول صاحب المال مع يمينه» (٢).

(١) الوسائل ١٩: ٨٥ / كتاب الوديعة ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ١٨: ٤٠٤ / كتاب الرهن ب ١٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٥

و أما إذا كان المال موجوداً و كان قيمياً فالقول قول من يدعى الوديعة (١).

[مسألة ٦٨: إذا اختلفا فادعى المالك أن المال كان وديعة]

(مسألة ٦٨): إذا اختلفا فادعى المالك أن المال كان وديعة، و ادعى القابض أنه كان رهناً، فإن كان الدين ثابتاً فالقول قول القابض مع يمينه (٢)،

فإن هذه المعبرة لا بد من حملها على مورد تلف المال، حيث إن الدرهم مثلي، فلو كانت الدراهم موجودة لم يكن أثر يترتب على الدعوى.

(١) و ذلك لأن من يدعى القرض حيث إنه يدعى الضمان و اشتغال ذمته الآخر بالقيمة فعليه الإثبات بإقامة البيئته، و إلا فالقول قول من يدعى الوديعة مع يمينه.

و أما المعبرتان المتقدمتان عن إسحاق بن عمار فهما لا تشملان هذه الصورة، لاختصاصهما بضياح المال و تلفه، فلا يمكن التعدي عن موردهما إلى غيره من الموارد.

نعم، إذا كان المال المفروض مثلياً فلا أثر للدعوى في المقام، حيث إنه ليس لمدعى القرض الامتناع عن قبول المال الموجود.

(٢) تدلّ على ذلك معبرة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال في حديث: «فإن كان الرهن أقلّ ممّا رهن به أو أكثر و اختلفا فقال أحدهما: هو رهن، و قال الآخر: هو وديعة، قال (عليه السلام): على صاحب الوديعة البيئته، فإن لم يكن بينه حلف صاحب الرهن» (١).

و معبرة عباد بن صهيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن متاع في يد رجلين أحدهما يقول: استودعتك، و الآخر يقول: هو رهن، قال: «فقال:

(١) الوسائل ١٨: ٤٠١ / كتاب الرهن ب ١٦ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٦

و إلا فالقول قول المالك (١).

القول قول الذي يقول هو أنه رهن، إلا أن يأتي الذي ادعى أنه أودعه بشهود» (١).

(١) فإنّ تقديم قول مدعى الرهن يختصّ بما إذا ثبت الدين أو نحوه ممّا يصحّ عليه الرهن كما هو مورد الرواية الأولى. و أما إذا لم يثبت ذلك فيدعى من بيده المال أنه رهن على دين لم يثبت و لم يعترف به المالك و يدعى أنه وديعة، فالقول قول مدعى الوديعة، حيث إنه لا موضوع للرهن إلا في مورد ثبوت الدين أو ما في حكمه، فمن يدعيه فعليه الإثبات.

و على ذلك تحمل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام)، أنه قال في رجل رهن عند صاحبه رهناً، فقال الذي عنده الرهن: ارتهنته عندي بكذا و كذا، و قال الآخر: إنّما هو عندك وديعة «فقال: البيئته على الذي عنده الرهن أنه بكذا و كذا، فإن لم يكن له بينة فعلى الذي له الرهن اليمين» (٢).

فإنَّ الصحيحة لو لم تكن ظاهرة في عدم الاعتراف بالدين فلا أقلَّ من الإطلاق فتقيد بمعتبرة ابن أبي يعفور.
و تدلُّ على ما ذكرناه معتبرة سليمان بن حفص المروزي: أنه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام): في رجل مات و له ورثة فجاء رجل فادّعى عليه مالاً و أنّ عنده رهناً، فكتب (عليه السلام): «إن كان له على الميت مال و لا بينة له عليه فليأخذ ماله بما في يده و ليرد الباقي على ورثته، و متى أقرَّ بما عنده أخذ به و طولب بالبينه على دعواه و أوفى حقه بعد اليمين، و متى لم يقم البينة و الورثة

(١) الوسائل ١٨: ٤٠١ / كتاب الرهن ب ١٦ ح ٣.

(٢) الوسائل ١٨: ٤٠٠ / كتاب الرهن ب ١٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٧

[مسألة ٦٩: إذا اتفقا في الرهن و ادّعى المرتهن أنه رهن بألف درهم]

(مسألة ٦٩): إذا اتفقا في الرهن و ادّعى المرتهن أنه رهن بألف درهم مثلاً و ادّعى الراهن أنه رهن بمائة درهم، فالقول قول الراهن مع يمينه (١).

[مسألة ٧٠: إذا اختلفا في البيع و الإجارة، فادّعى القابض البيع]

(مسألة ٧٠): إذا اختلفا في البيع و الإجارة، فادّعى القابض البيع، و المالك الإجارة، فالظاهر أنّ القول قول مدّعى الإجارة، و على مدّعى البيع إثبات مدّعه (٢). هذا إذا اتفقا في مقدار العوض أو كان الثمن على تقدير البيع أكثر، و إلما كان المورد من موارد التداعي، فيحكم بالانفساخ مع التحالف (٣).

ينكرون فله عليهم يمين علم يحلفون بالله ما يعلمون أنّ له على ميتهم حقاً» (١).

(١) تدلُّ على ذلك مضافاً إلى أنّه مقتضى القاعدة عدّة روايات، منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل يرهن عند صاحبه رهناً لا بينة بينهما فيه، فادّعى الذي عنده الرهن أنّه بألف، فقال صاحب الرهن: أنّه بمائة «قال: البينة على الذي عنده الرهن أنّه بألف، و إن لم يكن له بينة فعلى الراهن اليمين» (٢).

(٢) لأنّ ملكية المنفعة متفق عليها، و مورد النزاع إنّما هو ملكية العين فلا بدّ لمدّعيها من الإثبات.

(٣) فإنّ ملكية المنفعة لمدّعى البيع و إن كانت متفقاً عليها إلّا أنّ ما يملكه مدّعى الإجارة على مدّعى البيع مجهول، فكلّ منهما يدّعى على الآخر شيئاً و هو ينكره، فإنّ مدّعى البيع يدّعى ملكية العين و الآخر ينكرها، و مدّعى الإجارة يدّعى اجرة على مدّعى البيع و هو ينكرها، فإن لم يثبت شيء من

(١) الوسائل ١٨: ٤٠٦ / كتاب الرهن ب ٢٠ ح ١.

(٢) الوسائل ١٨: ٤٠٢ / كتاب الرهن ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٨

[مسألة ٧١: إذا اختلف البائع و المشتري في الثمن زيادةً و نقصاً]

(مسألة ٧١): إذا اختلف البائع و المشتري في الثمن زيادةً و نقيصةً، فإن كان المبيع تالفًا، فالقول قول المشتري مع يمينه (١)، و إن كان المبيع باقياً لم يبعد تقديم قول البائع مع يمينه، كما هو المشهور (٢).

الدعويين بينه أو حلف حكم بالانفساخ.

(١) لأن البائع مدّع للزيادة و المشتري ينكرها.

(٢) بل ادعى عليه الإجماع في كلمات بعضهم و إن نسب الخلاف إلى ابن إدريس في بعض كلماته و موافقته للمشهور في موضع آخر «١».

و استدلل على المشهور بما رواه البنزطي، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري: هو بكذا و كذا، بأقل مما قال البائع «فقال: القول قول البائع مع يمينه إذا كان الشيء قائماً بعينه» «٢».

و الاستدلال بهذه الرواية مبني على أحد أمرين:

الأول: دعوى أن البنزطي لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقة.

الثاني: دعوى أن الرواية الضعيفة تنجبر بعمل المشهور.

و لكن كلاً من الدعويين لم تثبت على ما أوضحناه في محلّه، و لكنّه مع ذلك لا يبعد القول بما ذهب إليه المشهور، فإنّه مضافاً إلى التسالم عليه بين الفقهاء يمكن الاستدلال عليه بمعتبرة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): إذا التاجران صدقا بورك لهما، فإذا كذبا و خانا لم يبارك لهما، و هما بالخيار ما لم يفترقا، فإن اختلفا فالقول قول

(١) السرائر ٢: ٢٨١ ٢٨٢.

(٢) الوسائل ١٨: ٥٩ / أبواب أحكام العقود ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٧٩

[مسألة ٧٢: إذا ادعى المشتري على البائع شرطاً]

(مسألة ٧٢): إذا ادعى المشتري على البائع شرطاً، كتأجيل الثمن أو اشتراط الرهن على الدرك أو غير ذلك، كان القول قول البائع مع يمينه (١)، و كذلك إذا اختلفا في مقدار الأجل و ادعى المشتري الزيادة.

[مسألة ٧٣: إذا اختلفا في مقدار المبيع مع الاتفاق على مقدار الثمن]

(مسألة ٧٣): إذا اختلفا في مقدار المبيع مع الاتفاق على مقدار الثمن، فادعى المشتري أن المبيع ثوبان مثلاً و قال البائع: أنه ثوب واحد، فالقول قول البائع مع يمينه (٢)، و إذا اختلفا في جنس المبيع أو جنس الثمن كان من موارد التداعي (٣).

[مسألة ٧٤: إذا اتفقا في الإجارة و اختلفا في الأجرة زيادةً و نقيصةً]

(مسألة ٧٤): إذا اتفقا في الإجارة و اختلفا في الأجرة زيادةً و نقيصةً، فالقول قول مدعى النقيصة، و على مدعى الزيادة الإثبات، و كذلك الحال فيما إذا كان الاختلاف في العين المستأجرة زيادةً و نقيصةً مع الاتفاق في الأجرة، أو كان الاختلاف في المدّة زيادةً و نقيصةً مع الاتفاق في العين و مقدار الأجرة (٤).

ربّ السلعة أو يتتاركا» (١).

فإنّ الظاهر من الرواية أنّ العين كانت باقية فما لم يفسخ العقد يقدم قول البائع.

(١) وذلك لأنّ المشتري مدّع للاشتراط و البائع ينكره.

(٢) لأنّ المشتري مدّع فعليه الإثبات و البائع منكر.

(٣) فإن لم تثبت دعوى أحدهما بيّنة أو حلف حكم بالانفساخ.

(٤) الوجه في جميع ذلك يظهر ممّا تقدّم.

(١) الوسائل ١٨: ٥٩/ أبواب أحكام العقود ب ١١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٨٠

[مسألة ٧٥: إذا اختلفا في مال معين]

(مسألة ٧٥): إذا اختلفا في مال معين، فادّعى كلّ منهما أنّه اشتراه من زيد و أقبضه الثمن، فإن اعترف البائع لأحدهما دون الآخر فالمال للمقرّ له، و للآخر إحلاف البائع على ما يأتي، سواء أقام كلّ منهما البيّنة على مدّعه أم لم يقيما جميعاً (١). نعم، إذا أقام غير المقرّ له البيّنة على مدّعه سقط اعتراف البائع عن الاعتبار و حكم له بالمال (٢)، و على البائع حينئذٍ أن يردّ إلى المقرّ له ما قبضه منه باعترافه (٣). و إن لم يعترف البائع أصلاً، فإن أقام أحدهما البيّنة على مدّعه حكم له، و للآخر إحلاف البائع، فإن حلف سقط حقه، و إن ردّ الحلف إليه فإن نكل سقط حقه أيضاً، و إن حلف ثبت حقه في أخذ الثمن منه (٤). و إن أقام كلّ منهما البيّنة على مدّعه، أو لم يقيما جميعاً، توجه الحلف إلى البائع (٥)، فإن حلف على عدم البيع من كلّ منهما سقط حقهما،

(١) فإنّ اعتراف صاحب المال نافذ ما لم يثبت خلافه، فإن لم تكن بيّنة على خلافه أو كانت البيّتان متعارضتين كان الاعتراف حجّة.

(٢) و ذلك لأنّ البيّنة تكشف عن أنّ الإقرار كان إقراراً على مال الغير لا على مال المقرّ نفسه.

(٣) لنفوذ إقراره عليه.

(٤) و الوجه في ذلك: أنّ كلّاً منهما مدّع و صاحب المال مدّعى عليه، فمن عنده البيّنة تثبت دعواه، و من ليس له بيّنة ينتهي أمره إلى الحلف.

(٥) فإنّه المدّعى عليه فيتوجه إليه الحلف إذا لم تكن بيّنة أو كانت متعارضة.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٨١

و إن حلف على عدم البيع من أحدهما سقط حقه خاصّة، و إن نكل و ردّ الحلف إليهما فإن حلفاً معاً قسم المال بينهما نصفين (١)، و إن لم يحلفا جميعاً سقط حقهما، و إن حلف أحدهما دون الآخر كان المال للحالف. و إن اعترف البائع بالبيع من أحدهما لا على التعيين جرى عليه حكم دعويين على مال لا يد لأحد عليه (٢).

[مسألة ٧٦: إذا ادّعى أحد رقيّة الطفل المجهول النسب في يده حكم بها له]

(مسألة ٧٦): إذا ادّعى أحد رقيّة الطفل المجهول النسب في يده حكم بها له، و إذا ادّعى الحرّيّة بعد البلوغ لم تسمع إلّا إذا أقام البيّنة

عليها. وكذلك الحال في البالغ المملوك في يد أحد إذا ادعى الحرّية (٣).

(١) فإنه إذا كان لكل منهما بينة كان التنصيف بمقتضى تعارض البيتين على ما تقدّم، وإن لم تكن لهما بينة كان التنصيف من جهة الحلف، فإنه يقوم مقام البينة على ما تقدّم (١).

(٢) قد تقدّم وجهه (٢).

(٣) هذا هو المشهور، وتدلّ عليه صحيحة العيص بن القاسم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن مملوك ادعى أنه حرّ ولم يأت بينة على ذلك، أشتريه؟ قال: «نعم» (٣).

و تؤيّد ذلك رواية حمزة بن حرمان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أدخل السوق وأريد أشتري جارية، فتقول: إنّي حرّة؟ فقال: «اشترها، إلّا أن

(١) في ص ٦٦.

(٢) في ص ٦٥.

(٣) الوسائل ١٨: ٢٥٠ / أبواب بيع الحيوان ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٢

نعم، لو ادعى أحد أنه مملوك له، وليس بيده، وأنكره المدعى عليه، لم تسمع دعوى المدعى إلّا ببينة (١).

[مسألة ٧٧: إذا تداعى شخصان على طفل، فادعى أحدهما أنه مملوك له]

(مسألة ٧٧): إذا تداعى شخصان على طفل، فادعى أحدهما أنه مملوك له، وادعى الآخر أنه ولده، فإن أقام مدعى الملكية البينة على ما ادّعاؤه ولم تكن للآخر بينة حكم بملكيتته له، وإن كانت للآخر بينة على أنه ولده حكم به له، سواء أكانت للأول بينة أم لم تكن، وإن لم تكن لهما بينة خلى سبيل الطفل يذهب حيث شاء (٢).

يكون لها بينة» (١).

(١) تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) يقول: الناس كلّهم أحرار إلّا من أقرّ على نفسه بالعبودية وهو مدرّك من عبد أو أمّة، ومن شهد عليه بالرقّ صغيراً كان أو كبيراً» (٢)، وتدلّ عليه أيضاً صحيحة حرمان الآتية.

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة حرمان بن أعين، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن جارية لم تدرك بنت سبع سنين مع رجل وامرأة ادعى الرجل أنها مملوكه له، وادّعت المرأة أنها ابنتها «فقال: قد قضى في هذا على (عليه السلام)» قلت: وما قضى في هذا؟ قال: كان يقول: الناس كلّهم أحرار إلّا من أقرّ على نفسه بالرقّ وهو مدرّك، ومن أقام بينة على من ادعى من عبد أو أمّة فإنه يدفع إليه ويكون له رقاً» قلت: فما ترى أنت؟ قال: أرى أن أسأل الذي ادعى

(١) الوسائل ١٨: ٢٥٠ / أبواب بيع الحيوان ب ٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٣: ٥٤ / كتاب العتق ب ٢٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٣

[مسألة ٧٨: لو ادعى كل من شخصين مالاً في يد الآخر، وأقام كل منهما البيئته]

(مسألة ٧٨): لو ادعى كل من شخصين مالاً في يد الآخر، وأقام كل منهما البيئته على أن كلا المالكين له، حكم بملكيته كل منهما ما في يده مع يمينه (١).

[مسألة ٧٩: إذا اختلف الزوج و الزوجة في ملكية شيء]

(مسألة ٧٩): إذا اختلف الزوج و الزوجة في ملكية شيء، فما كان من مختصات أحدهما فهو له و على الآخر الإثبات، و ما كان مشتركاً بينهما كأمتعة البيت و أثاثه، فإن علم أو قامت البيئته على أن المرأة جاءت بها فهي لها، و على الزوج إثبات مدعاه من الزيادة، فإن أقام البيئته على ذلك فهو، و إلا فله إحصاف الزوجة (٢).

أنها مملوكة له بينة على ما ادعى، فإن أحضر شهوداً يشهدون أنها مملوكة لا يعلمونه باع و لا وهب دفعت الجارية إليه، حتى تقيم المرأة من يشهد لها أن الجارية ابنتها حرّة مثلها فلتدفع إليها و تخرج من يد الرجل» قلت: فإن لم يقيم الرجل شهوداً أنها مملوكة له؟ «قال: تخرج من يده، فإن أقامت المرأة البيئته على أنها ابنتها دفعت إليها، فإن لم يقيم الرجل البيئته على ما ادعى و لم تقم المرأة البيئته على ما ادعت خلى سبيل الجارية تذهب حيث شاءت» (١).

(١) يدل على ذلك ما في ذيل معتبرة إسحاق بن عمار المتقدمه (٢).

(٢) تدل على ذلك عدّه روايات:

منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألتني: «هل يقضى ابن أبي ليلى بالقضاء ثم يرجع عنه؟» فقلت له: بلغني أنه قضى في متاع الرجل و المرأة إذا مات أحدهما فادعاه ورثه الحي و ورثه الميت

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٢/ أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٩.

(٢) في ص ٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٤

و إن لم يعلم ذلك قسم المال بينهما (١)،

أو طلقها فادعاه الرجل و ادعته المرأة بأربع قضايا «فقال: و ما ذاك؟» قلت: أمّا أولهنّ: فقضى فيه بقول إبراهيم النخعي، كان يجعل متاع المرأة الذي لا يصلح للرجل للمرأة، و متاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل، و ما كان للرجال و النساء بينهما نصفين، ثم بلغني: أنه قال: أنهما مدعيان جميعاً فالذي بأيديهما جميعاً يدعيان جميعاً بينهما نصفان، ثم قال: الرجل صاحب البيت و المرأة الداخلة عليه و هي المدعية، فالمتاع كله للرجل، إلا متاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة. ثم قضى بقضاء بعد ذلك لولا أنني شهدته لم أروه عنه: ماتت امرأة منا و لها زوج و تركت متاعاً فرفعته إليه، فقال: اكتبوا المتاع، فلما قرأه قال للزوج: هذا يكون للرجال و المرأة فقد جعلناه للمرأة إلا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك، فقال (عليه السلام) لي: «فعلى أي شيء هو اليوم؟» فقلت: رجعت إلى أن قال بقول إبراهيم النخعي أن جعل البيت للرجل، ثم سألته (عليه السلام) عن ذلك فقلت: ما تقول أنت فيه؟ «فقال: القول الذي أخبرتني أنك شهدته و إن كان قد رجعت عنه» فقلت: يكون المتاع للمرأة؟ «فقال: أ رأيت إن قامت بينة إلى كم كانت تحتاج؟» فقلت: شاهدين

«فقال: لو سألت من بين لا بيتها يعني: الجبلين، و نحن يومئذ بمكة لأخبروك أن الجهاز و المتاع يهدى علائقة من بيت المرأة إلى بيت زوجها، فهي التي جاءت به، و هذا المدعى، فإن زعم أنه أحدث فيه شيئاً فليأت عليه البينة» (١).
 (١) تدلّ عليه صحیحته رفاعه النخاس عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا طلق الرجل امرأته و في بيتها متاع فلها ما يكون للنساء، و ما يكون للرجال

(١) الوسائل ٢٦: ٢١٣ / أبواب ميراث الأزواج ب ٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٥

و كذلك الحال فيما إذا كان الاختلاف بين ورثة أحدهما مع الآخر أو بين ورثة كليهما (١).

[مسألة ٨٠: إذا ماتت المرأة و ادعى أبوها أن بعض ما عندها من الأموال عارية]

(مسألة ٨٠): إذا ماتت المرأة و ادعى أبوها أن بعض ما عندها من الأموال عارية، فالأظهر قبول دعواه (٢)،

و النساء قسّم بينهما. قال: و إذا طلق الرجل المرأة فادعت أن المتاع لها و ادعى الرجل أن المتاع له كان له ما للرجال و لها ما يكون للنساء، و ما يكون للرجال و النساء قسّم بينهما» (١).

و هذه الرواية و إن كانت مطلقة إلا أنه لا بدّ من تقييدها بصحیحته عبد الرحمن بن الحجاج، فتحمل على غير موردها.

(١) تدلّ عليه معتبرة يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله (عليه السلام): في امرأة تموت قبل الرجل أو رجل قبل المرأة «قال: ما كان من متاع النساء فهو للمرأة، و ما كان من متاع الرجال و النساء فهو بينهما، و من استولى على شيء منه فهو له» (٢).

و هذه الرواية أيضاً يقتيد إطلاقها بصحیحته عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم، فتحمل على غير موردها.

(٢) خلافاً للمشهور، فقالوا: إن الأب مدّع و لا بدّ له من إقامة البينة.

و تدلّ على ما ذكرناه معتبرة جعفر بن عيسى، قال: كتبت إلى أبي الحسن

(١) الوسائل ٢٦: ٢١٦ / أبواب ميراث الأزواج ب ٨ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٦: ٢١٦ / أبواب ميراث الأزواج ب ٨ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٦

.....

يعنى: على بن محمد (عليه السلام):- المرأة تموت فيدعى أبوها أنه كان أعارها بعض ما كان عندها من متاع و خدم، أتقبل دعواه بلا بينة أم لا تقبل دعواه بلا بينة؟ فكتب إليه: «يجوز بلا بينة» قال: و كتبت إليه: إن ادعى زوج المرأة الميتة أو أبو زوجها أو أم زوجها في متاعها و خدمها مثل الذي ادعى أبوها من عارية بعض المتاع و الخدم، أي يكون في ذلك بمنزلة الأب في الدعوى؟ فكتب: «لا» (١).
 و الرواية واضحة الدلالة على قبول دعوى الأب بلا بينة.

و قد يقال: إن الرواية تسقط عن الحجية، لإعراض المشهور عنها.

و لكننا قد ذكرنا في محله: أن إعراض المشهور لا يسقط الرواية عن الحجية.

و ذكر المحقق في الشرائع: أن الرواية ضعيفة (٢).

و لكن الأمر ليس كذلك، فإنّ توهم ضعف الرواية إن كان من جهة محمد بن جعفر الكوفى الأسدى الواقع فى طريق الكلىنى فدفعه أنّه هو محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدى و هو ثقة، على أنّه غير موجود فى طريق الصدوق (قدس سره). و إن كان من جهة محمد بن عيسى الواقع فى طريق الصدوق فالصحيح أنّه ثقة و إن توقّف فيه ابن الوليد كما تبّه عليه غير واحد من علماء الرجال. و إن كان من جهة جعفر بن عيسى الواقع فى كلا الطريقين فهو ممدوح مدحاً لا يقلّ عن التوثيق، على أنّه وارد فى أسناد كامل الزيارات. فالظاهر أنّه لا مانع من العمل بالرواية.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٩٠ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٣ ح ١.

(٢) الشرائع ٤: ١٢٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٧

و أمّا إذا كان المدعى غيره فعليه الإثبات بالبينة، و إلّا فهى لوارث المرأة مع اليمين (١). نعم، إذا اعترف الوارث بأنّ المال كان للمدعى و ادعى أنّه وهبه للمرأة المتوفاه انقلبت الدعوى، فعلى الوارث إثبات ما يدّعيه بالبينة أو استحلاف منكر الهبة (٢).

(١) و ذلك لأنّ البينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه.

(٢) ظهر وجهه مما تقدّم.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٨

[فصل فى دعوى الموارث]

إشارة

فصل فى دعوى الموارث

[مسألة ٨١: إذا مات المسلم عن ولدين مسوقين بالكفر و اتفقا على تقدّم إسلام أحدهما]

(مسألة ٨١): إذا مات المسلم عن ولدين مسوقين بالكفر و اتفقا على تقدّم إسلام أحدهما على موت الأب و اختلفا فى الآخر، فعلى مدعى التقدّم الإثبات (١)، و إلّا كان القول قول أخيه مع حلفه إذا كان منكرًا للتقدّم،

(١) وجه ذلك: أنّ استصحاب بقاء كفره إلى زمان موت أبيه يترتب عليه عدم إرثه منه. و أمّا استصحاب عدم موت أبيه قبل إسلامه فلا يثبت به تأخر موت الأب عن إسلام ابنه ليرتّب عليه إرثه منه.

و لا يفرق فى ذلك بين ما إذا كان الإسلام و الموت مجهولى التاريخ، أو كان تأريخ أحدهما معلوماً و الآخر مجهولاً على ما بيناه فى محلّه، و إن كان المعروف أنّ التركة تكون بينهما نصفين فيما إذا كان تأريخ إسلام الابن معلوماً و كان الاختلاف فى تقدّم موت الأب على إسلام ابنه و تأخره عنه، فإنّهم بنوا على أصالة تأخر الحادث، فإذا كان إسلام أحدهما فى شهر شعبان مثلاً و كان إسلام الآخر فى شهر رمضان و شكّ فى أنّ الأب مات قبل دخول شهر رمضان أو بعده، فقالوا: إنّ الاستصحاب لا يجرى فى معلوم التاريخ و يجرى فى المجهول فيحكم بذلك بتأخر الموت عن الإسلام. و لكننا قد ذكرنا فى محلّه بطلان ذلك بصورة مفصّلة.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٨٩

و أما إذا ادعى الجهل بالحال فلمدعى التقدم إحلافه على عدم العلم بتقدم إسلامه على موت أبيه إن ادعى عليه علمه به (١).

[مسألة ٨٢: لو كان للميت ولد كافر و وارث مسلم]

(مسألة ٨٢): لو كان للميت ولد كافر و وارث مسلم، فمات الأب و أسلم الولد و ادعى الإسلام قبل موت والده و أنكره الوارث المسلم، فعلى الولد إثبات تقدم إسلامه على موت والده، فإن لم يثبت لم يرث (٢).

[مسألة ٨٣: إذا كان مال في يد شخص، و ادعى آخر أن المال لمورثه الميت]

(مسألة ٨٣): إذا كان مال في يد شخص، و ادعى آخر أن المال لمورثه الميت، فإن أقام البيئته على ذلك و أنه الوارث له دفع تمام المال له، و إن علم أن له وارثاً غيره دفعت له حصته، و تحفظ على حصّة الغائب و بحث عنه، فإن وجد دفعت له، و إلّا عوملت معاملة مجهول المالك إن كان مجهولاً أو معلوماً لا يمكن إيصال المال إليه، و إلّا عوملت معاملة المفقود خبره (٣).

[مسألة ٨٤: إذا كان لامرأة ولد واحد و ماتت المرأة و ولدها، و ادعى أخ المرأة]

(مسألة ٨٤): إذا كان لامرأة ولد واحد و ماتت المرأة و ولدها، و ادعى أخ المرأة أن الولد مات قبل المرأة، و ادعى زوجها أن المرأة ماتت أولاً ثم ولدها، فالنزاع بين الأخ و الزوج إنما يكون في نصف مال المرأة و سدس مال الولد (٤)،

(١) و أما إذا اعترف مدعى التقدم عدم علم أخيه بإسلامه أو جهل ذلك فليس له حق الإحلاف على شيء.

(٢) يظهر حاله مما تقدم.

(٣) الوجه في جميع ذلك ظاهر.

(٤) بيان ذلك: أن المرأة إذا كان موتها قبل موت ولدها فليس لأخيها شيء من تركتها، و إذا كان موتها بعد موت ولدها فينتقل إليها ثلث مال ولدها، و ينتقل منها إلى أخيها نصف مالها و نصف ما انتقل إليها من مال ولدها و هو السدس،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٠

و أما النصف الآخر من مال المرأة و خمسة أسداس مال الولد فللزوج على كلا التقديرين، فعندئذ إن أقام كل منهما البيئته على مدّعه حكم بالتصيف بينهما مع حلفهما (١)، و كذلك الحال إذا لم تكن بيئته و قد حلفا معاً، و إن أقام أحدهما البيئته دون الآخر فالمال له، و كذلك إن حلف أحدهما دون الآخر، و إن لم يحلفا جميعاً أفرع بينهما (٢).

[مسألة ٨٥: حكم الحاكم إنما يؤثر في رفع النزاع و لزوم ترتيب الآثار]

(مسألة ٨٥): حكم الحاكم إنما يؤثر في رفع النزاع و لزوم ترتيب الآثار عليه ظاهراً، و أما بالنسبة إلى الواقع فلا أثر له أصلاً، فلو علم المدعى أنه لا يستحق على المدعى عليه شيئاً و مع ذلك أخذه بحكم الحاكم لم يجز له التصرف فيه (٣)، بل يجب رده إلى مالكه، و كذلك إذا علم الوارث أن مورثه أخذ المال من المدعى عليه بغير حق.

فالنزاع إنما هو في نصف مال المرأة و سدس مال الولد.

(١) و ذلك لمعتبرة إسحاق بن عمار المتقدمة «١».

(٢) يظهر الوجه في جميع ذلك مما تقدم.

(٣) فإن حكم الحاكم إنما هو لرفع النزاع، و الواقع بحاله، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في مال أحد إلا بإذنه.

و في صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إنما أفضى بينكم بالبينات و الايمان، و بعضكم ألحن بحجته من بعض، فأئما رجل قطع له من مال أخيه شيئاً فإنما قطعت له به قطعة من النار» «٢».

(١) في ص ٥٩.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٣٢ / أبواب كيفية الحكم ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩١

كتاب الشهادات

إشارة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٣

[فصل في شرائط الشهادة]

إشارة

فصل في شرائط الشهادة

[الأول: البلوغ]

الأول: البلوغ، فلا تقبل شهادة الصبيان (١).

(١) بلا خلاف و لا إشكال في غير المميّز منهم، و كذلك في المميّز على المشهور شهرة عظيمة، بل لم يعرف الخلاف من أحد، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: قال: في الصبي يشهد على الشهادة «فقال: إن عقله حين يدرك أنه حقّ جازت شهادته» «١».

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن شهادة الصبيان إذا أشهدوهم و هم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها» «٢»، و مثلها معتبرته الثانية «٣».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٢ / كتاب الشهادات ب ٢١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٢ / كتاب الشهادات ب ٢١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٤٣ / كتاب الشهادات ب ٢١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٤

نعم، تُقبل شهادتهم في القتل إذا كانت واجدة لشرائطها،

□
ومنها: صحيحة محمد بن حمران، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة الصبي، قال: «فقال: لا، إلا في القتل، يؤخذ بأول كلامه ولا يؤخذ بالثاني» (١)، و قريب منها صحيحة جميل (٢).

ثم إن هناك عدّة روايات تدلّ على قبول شهادة الصبي:

منها: صحيحة أبي أيوب الخزاز، قال: سألت إسماعيل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام؟ «فقال: إذا بلغ عشر سنين» قلت: ويجوز أمره؟ قال: «فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دخل بعائشة وهي بنت عشر سنين، وليس يدخل بالجارية حتى تكون امرأة، فإذا كان للغلام عشر سنين جاز أمره و جازت شهادته» (٣).

ومنها: معتبرة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة الصبي والمملوك «فقال: على قدرها يوم اشهد تجوز في الأمر الدون، ولا تجوز في الأمر الكبير» (٤).

ومنها: معتبرة طلحة بن زيد، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام)، عن علي (عليه السلام) «قال: شهادة الصبيان جائزة بينهم ما لم يتفرقوا أو يرجعوا إلى أهلهم» (٥).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٣ كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٣ كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٤٤ كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٤٤ كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٧: ٣٤٥ كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٥

و يؤخذ بأول كلامهم (١)،

ولكن شيئاً من ذلك غير قابل لمعارضه الروايات المتقدمة:

أما صحيحة أبي أيوب الخزاز: فهي ليست رواية عن المعصوم (عليه السلام) فلا حجّة فيها. على أن الاستدلال بها على جواز شهادة الصبي بدخول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعائشة وهي بنت عشر سنين واضح البطلان.

وأما معتبرة عبيد بن زرارة فهي رواية شاذة مهجورة و مشتملة على ما هو مقطوع البطلان من عدم جواز شهادة المملوك في الكبير، فلا بعد في ورودها مورد التقيّة، على أن متنها مجمل، فإنّ الكبير والصغير أمران متضايقان و ليس لهما واقع معلوم، فالشيء الواحد كبير بالإضافة إلى شيء، و صغير بالإضافة إلى شيء آخر.

وأما معتبرة طلحة بن زيد: فهي تدلّ على جواز شهادة الصبيان بينهم ما لم يتفرقوا، ولا دلالة فيها على جواز شهادتهم على غيرهم. على أنّها لو كانت مطلقة للزم تقيدها بموارد الشهادة على القتل على ما سنّيته إن شاء الله تعالى.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن حمران المتقدمة.

□
ومنها: صحيحة جميل، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): تجوز شهادة الصبيان؟ «قال: نعم، في القتل، يؤخذ بأول كلامه ولا يؤخذ بالثاني منه» (١).

و اشتراط بعضهم في قبول شهادة الصبي بلوغه عشر سنين.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٣ / كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٦

و في قبول شهادتهم في الجرح إشكال (١).

و لا يعرف له وجه ظاهر إلا أن يستند في ذلك إلى صحيحة أبي أيوب الخزاز المتقدمة، و قد عرفت أنها ليست بحجة. و منهم من اشترط في قبول شهادة الصبيان أن لا يتفرقوا، و استندوا في ذلك إلى معتبرة طلحة بن زيد المتقدمة. و لكنك عرفت أن موردها شهادة الصبيان فيما بينهم لا مطلقاً، فالظاهر قبول شهادتهم في القتل مطلقاً. و اشترط في النهاية في قبول شهادتهم أن يكون إجماعهم على أمر مباح «١»، و تبعه على ذلك جماعة ممن تأخر عنه. و لم يعرف له أي وجه، فإن الصبي قد رفع عنه القلم، فلا فرق بين أن يكون اجتماعهم على أمر مباح أم على غيره. (١) وجه الإشكال: أن النصوص خاصية بالقتل، فالتعدى عن موردها إلى غيرها يحتاج إلى دليل، فإن تم الإجماع كما عن الخلاف و الانتصار و الغنية «٢» فهو، و إلا فلا موجب للتعدى، و الظاهر أن الإجماع غير تام، لمخالفة فخر المحققين في المسألة صريحاً «٣»، و عن الأردبيلي (رحمه الله) نسبة الخلاف إلى غيره أيضاً «٤».

(١) لاحظ النهاية: ٣٣١ و راجع الخلاف ٦: ٢٧٠.

(٢) الخلاف ٦: ٢٧٠، الانتصار: ٥٠٥ ٥٠٦، الغنية: ٤٤٠.

(٣) الشرائع ٤: ١٢٧ ١٢٨.

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٢٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٧

[الثاني: العقل]

الثاني: العقل، فلا عبرة بشهادة المجنون حال جنونه (١) و تُقبل حال إفاقته (٢).

[الثالث: الإيمان]

الثالث: الإيمان، فلا تُقبل شهادة غير المؤمن (٣)، و أمّا المؤمن فُتقبل شهادته

و من الغريب ذهاب المحقق (قدس سره) إلى اختصاص قبول شهادة الصبي بالجرح «١». و ما عن الدروس و الشهيد الثاني في الروضة من اشتراط قبول شهادة الصبي بما إذا لم يبلغ الجرح النفس «٢».

فإن النصوص خاصة بالقتل فكيف يمكن دعوى اختصاص قبول شهادة الصبيان بغير ذلك؟! ثم إن الإجماع لو سلمت تماميته فإنما هو فيما إذا بلغ الصبي العشر، و أمّا إذا لم يبلغ العشر فلا إجماع فيه جزماً.

(١) بلا خلاف فيه بين المسلمين و عليه جرت السيرة العقلية.

(٢) إذا كان واجداً لسائر الشرائط، وذلك لإطلاق الأدلة.

(٣) بلا خلاف، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد، بل في الجواهر: أن ذلك لعله من ضروري المذهب «٣». فإن تم الإجماع فهو، وإلا ففي إطلاق الحكم إشكال.
فإن غير المؤمن إذا كان مقصراً فيما اختاره من المذهب فلا إشكال في أنه فاسق أشد الفسق و تارك لأهم الواجبات الإلهية بغير عذر، فلا يكون خيراً

(١) الشرائط ٤: ١٢٨.

(٢) الدروس: ٢: ١٢٣، الروضة ٣: ١٢٥.

(٣) الجواهر ٤١: ١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٨

.....

و مرضياً و عادلاً كي تقبل شهادته، بل هو مخزى في دينه.

ففي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان لا يقبل شهادة فحاش ولا ذي مخزبة في الدين» «٢»، و قريب منها روايته الثانية «٣».

و أما إذا كان قاصراً، كما إذا كان مستضعفاً، فمقتضى إطلاقات عدة روايات قبول شهادته:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس» «١».

و منها: صحيحة الأخرى، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الذمي و العبد يشهدان على شهادة، ثم يسلم الذمي و يعتق العبد، أ تجوز شهادتهما على ما كانا شهدا عليه؟ «قال: نعم، إذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما» «٢».

ثم إن ما ذكرناه من عدم قبول شهادة غير المؤمن إذا لم يكن معذوراً يختص بما إذا كان المشهود عليه مؤمناً، و أما إذا كان غير مؤمن فالظاهر قبول شهادته في حقه بقاعدة الإلزام، و لعله على ذلك كانت سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) في قضاياها. و من المظمأن به أن الإجماع على اعتبار الإيمان في الشاهد لو تم لا يشمل المقام.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٧ كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٥.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٩٤ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٨.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨٧ كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٩٩

و إن كان مخالفاً في الفروع (١)، و تقبل شهادة المسلم على غير المسلم، و لا تقبل شهادة غير المسلم على المسلم (٢). نعم، تقبل شهادة الذمي على المسلم في الوصية إذا لم يوجد شاهدان عادلان من المسلمين (٣)،

(١) بلا خلاف و لا إشكال، لإطلاق الأدلة.

(٢) من دون خلاف و إشكال في المسألة، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تجوز شهادة المسلمين على جميع أهل الملل، و لا تجوز شهادة أهل الذمّة على المسلمين» «١».

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب» «٢».

(٣) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب في الجملة، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة أحمد بن عمر، قال: سألته عن قول الله عزّ و جلّ «ذُوْا اَعْدَالٍ مِّنْكُمْ اَوْ اٰخْرَانٍ مِّنْ غَيْرِكُمْ» «٣» قال: اللذان منكم مسلمان و اللذان من غيركم من أهل الكتاب، فإن لم يجد من أهل الكتاب فمن المجوس، لأنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) قال: سنّوا بهم سنّة أهل الكتاب، و ذلك إذا مات الرجل بأرض غربه فلم يجد مسلمين يشهدهما فرجلان من أهل الكتاب» «٤».

و منها: صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في قوله

(١) الوسائل ٢٧: ٣٨٦ / كتاب الشهادات ب ٣٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨٧ / كتاب الشهادات ب ٣٨ ح ٣.

(٣) المائدة ٥: ١٠٦.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٩٠ / كتاب الشهادات ب ٤٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٠

.....

عزّ و جلّ «أَوْ اٰخْرَانٍ مِّنْ غَيْرِكُمْ» «فقال: إذا كان الرجل في أرض غربه لا يوجد فيها مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصيّة» «١».

و منها: موثقة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة أهل الممّة، قال: «فقال: لا تجوز إلّا على أهل ملّتهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصيّة، لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» «٢».

إنّما الإشكال في موارد:

الأول: أنّ جماعة منهم الشهيد (قدس سره) في المسالك «٣» خصّوا الحكم بالوصيّة بالمال. و أمّا الوصيّة بالولاية المعبر عنها بالوصاية فلا تثبت بشهادة غير المسلم، و قوفاً فيما خالف الأصل على المتيقّن.

و عن الأردبيلي (قدس سره): أنّه يشعر بذلك بعض الروايات «٤».

و الصحيح هو أنّ الحكم يعمّ الوصاية أيضاً، لإطلاق الأدلّة، و لم نظفر برواية مشعرة بالاختصاص، و لعلّ الأردبيلي (قدس سره) أراد بها ما في بعض الروايات، كموثقة سماعة، من تعليل الحكم بأنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد. و لكن من الظاهر أنّ حقّ الوصاية من حقوق الميّت، فلا يصلح ذهابه.

الثاني: أنّ المذكور في كلمات غير واحد من الفقهاء اعتبار كون الشاهد ذميّاً، بل ادعى عليه الإجماع، و لم نعرف له وجهاً ظاهراً، فإنّ الإجماع لم يتحقّق، و عنوان الذمّي لم يذكر إلّا في روايتين

(١) الوسائل ١٩: ٣١٠ / كتاب الوصايا ب ٢٠ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٩٠ / كتاب الشهادات ب ٤٠ ح ٤.

(٣) المسالك ١٤: ١٦٣.

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٣٠٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠١

.....

إحدهما: صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): هل تجوز شهادة أهل الذمّة على غير أهل ملتهم؟ قال: نعم، إن لم يوجد من أهل ملتهم جازت شهادة غيرهم، إنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» (١).

ثانيتها: رواية حمزة بن حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ «ذُوٓا۟ اِلۡهَادٍ مِّنۡكُمۡ اَوْ۟ اٰخَرَانِ مِّنۡ غَيْرِكُمْ» قال: «فقال: اللذان منكم مسلمان و اللذان من غيركم من أهل الكتاب، فقال: إذا مات الرجل المسلم بأرض غربه فطلب رجلين مسلمين يشهدهما على وصيته فلم يجد مسلمين فليشهد على وصيته رجلين ذمّيين من أهل الكتاب مرضيين عند أصحابهما» (٢).

و هاتان الروايتان لا يمكن الاستدلال بهما على اعتبار كون الشاهد ذمّياً:

أما الأولى: فهي غير واردة في الشهادة على المسلم في الوصية، وإنما وردت في جواز شهادة الذمّي على غير أهل ملتهم و لو في غير الوصية، فهي أجنبية عن محلّ الكلام، و تدلّ بمقتضى إطلاق الجواب على قبول شهادة غير أهل الملّة مطلقاً ذمّياً كان أم لم يكن إذا لم يوجد شاهد من أهل الملّة على أنه لا دلالة فيها على الحصر، فإنّ السؤال إنّما ورد عن حكم أهل الذمّة و لا تعرّض فيه لحكم غيرهم نفيّاً أو إثباتاً.

و أما الثانية: فدلالتها على اعتبار كون الشاهد ذمّياً و إن كانت ظاهرة إلّا أنّها ضعيفة سنداً، فإنّ حمزة بن حمران لم يرد فيه توثيق و لا مدح، فلا تصلح لتقييد إطلاق الآية المباركة و إطلاق ما ورد في تفسيرها من أنّ المراد من غير المسلمين

(١) الوسائل ٢٧: ٣٨٩ كتاب الشهادات ب ٤٠ ح ١.

(٢) الوسائل ١٩: ٣١٢ كتاب الوصايا ب ٢٠ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٢

.....

هو أهل الكتاب، بل المجوس أيضاً، فالأقوى عدم اعتبار الذمّي في الشاهد.

الثالث: ذهب أكثر الفقهاء إلى عدم اختصاص الحكم بما إذا كان المسلم بأرض غربه. و ذهب جماعة إلى الاشتراط، منهم: الشيخ (قدس سره) في المبسوط و ابن الجنيد و أبو الصلاح «١»، و هو الصحيح، و تدلّ على ذلك صحيحة أحمد بن عمر و صحيحة هشام بن الحكم المتقدمتان المؤيدتان برواية حمزة بن حمران المتقدمّة.

و بذلك يقيد إطلاق ما دلّ على قبول شهادة أهل الكتاب للمسلم في الوصية مطلقاً، كصحيح ضريس الكناسي، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن شهادة أهل الملل هل تجوز على رجل مسلم من غير أهل ملتهم؟ «فقال: لا، إلّا أن لا يوجد في تلك الحال غيرهم، و إن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية، لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم و لا تبطل وصيته» (٢)، و موثّق سماعة المتقدم.

و قد يقال: إنّ التعليل الوارد في الصحيحة من أنّه لا يصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم و الوارد في الموثّقة من أنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد يقتضى عموم الحكم و عدم اختصاصه بما إذا كان المسلم بأرض غربه، و ليس من البعيد أن يكون التقييد في الآية الكريمة و في

الروايات من جهة وروده مورد الغالب، و بذلك يعمّ الحكم ما إذا لم يكن الموصى بأرض غربه. و لكنه يندفع بأنه لا يمكن الأخذ بإطلاق التعليل، و ذلك للجزم بعدم قبول

(١) المبسوط ٨: ١٨٧، حكاة عن ابن الجنيدي في الجواهر ٤١: ٢٠، الكافي في الفقه: ٤٣٦.

(٢) الوسائل ١٩: ٣٠٩ / كتاب الوصايا ب ٢٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٠٣

.....

شهادة غير المسلم على المسلم في غير الوصية مطلقاً، فالحكم لا يكون دائراً مدار العلة قطعاً، فلا موجب لرفع اليد عن ظهور الآية المباركة و الروايات في اشتراط قبول الشهادة بما إذا كان الموصى بأرض غربه.

قال المحقق (قدس سره) في الشرائع: و لا يشترط كون الموصى في غربه و باشرطه رواية مطرحة «١».

و هذا من غرائب الكلام، إذ كيف يمكن طرح رواية صحيحة قد عمل بها جماعة من الفقهاء و هي موافقة لظاهر الكتاب؟! و مع ذلك فهو أعلم بما قال.

الرابع: اختلفت كلمات الأصحاب في قبول شهادة أهل الكتاب، فهل يعتبر فيه عدم وجود شاهدين مسلمين عادلين، أو يعتبر فيه عدم وجود شاهدين مسلمين و إن لم يكونا عادلين، أو يعتبر فيه عدم وجود مسلم مطلقاً و إن كان واحداً؟

الأظهر هو الأول، و الوجه فيه: هو أن أكثر الروايات و إن ادّعى أن إطلاقها يدلّ على اعتبار عدم وجود مسلم مطلقاً، و لا دليل على التقييد، إلّا أن الظاهر أنه لا إطلاق لها من هذه الناحية، فإنّ جملة منها وردت في مقام تفسير الآية المباركة و بيان المراد من كلمة «مِنْكُمْ» و جملة «أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»، و من الظاهر أن المذكور في الآية المباركة أن شهادة غير المسلمين إنّما يعتمد عليها عند عدم وجود شاهدين عادلين من المسلمين، فلا عبرة بوجود شاهد واحد من المسلمين أو شاهدين غير عادلين منهم. و بعضها الآخر ناظر إلى إلغاء اعتبار الإسلام في الشاهد في هذا الفرض فحسب، و ليس له نظر إلى كفاية شهادة مسلم واحد أو مسلمين غير عادلين.

(١) الشرائع ٤: ١٢٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٠٤

.....

الخامس: هل يعتبر في قبول شهادة أهل الكتاب للمسلم في الوصية ما يعتبر في قبول شهادتهم على أهل ملتهم من الشرائط المعتمدة فيه؟

الظاهر ذلك، لأن الروايات الدالة على قبول شهادتهم إنّما هي ناظرة إلى إلغاء اعتبار الإسلام في الشاهد في هذه الصورة فحسب، و ليست ناظرة إلى قبول شهادتهم و إن لم يكونوا واجدين لشرائطها، و تؤيد ذلك رواية حمزة بن حمران المتقدمة.

السادس: حكى عن التذكرة اعتبار أن يحلف الذميّان الشاهدان بالصورة المذكورة في الآية الكريمة، و هي أن يكون بعد صلاة الظهر «١». و في المسالك جعل ذلك أولى، لدلالة الآية عليه و عدم منافاة عمومات النصوص له «٢».

و فيه: أن الآية لا تدلّ على حلفهما مطلقاً في الصورة المذكورة، و إنّما تدلّ على ذلك في صورة الارتياح فحسب، فلا دليل عليه مطلقاً و إن لم يكونا محللاً للشبهة و الارتياح.

السابع: هل تقبل شهادة مسلم واحد عدل مع واحد عدل من أهل الكتاب؟
 فعن المستند: عدم القبول، بدعوى الاقتصار فيما خالف الأصل على مورد النص. و دعوى الأولوية ممنوعة، لعدم العلم بالعلّة «٣».
 ولكن لا يبعد القبول، وذلك لعدم احتمال أن تكون شهادة المسلم أقل من شهادة الكافر، فالأولوية ثابتة جزماً.

(١) لم نعر عليه في التذكرة بل وجدناه في التحرير ٢: ٢٠٨ (حجری).

(٢) المسالك ١٤: ١٦٣.

(٣) المستند ١٨: ٤٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٥

و قد تقدّم ذلك في كتاب الوصية، و لا يبعد قبول شهادة أهل كلّ ملة على ملّتهم (١).

(١) كما ذهب إليه جماعة، منهم: القاضي و ابن إدريس و الشهيد في المسالك «٢»، بل في المختلف: نسب ذلك إلى الأصحاب «٣»،
 خلافاً للمشهور على ما في الجواهر «٤».

و تدلّ على ما ذكرناه موثقة سماعاً، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة أهل الملة؟ قال: «فقال: لا تجوز إلّا على أهل
 ملّتهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصية، لأنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» «٥».

بل يظهر من بعض الروايات نفوذ شهادة أهل ملة على ملة أخرى إذا لم يوجد الشاهد منهم، كصحيحة الحلبي و محمد بن مسلم عن
 أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت هل تجوز شهادة أهل ملة من غير أهل ملّتهم؟ «قال: نعم، إذا لم يوجد من أهل ملّتهم جازت
 شهادة غيرهم، إنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» «١».

و صحيحة الحلبي الأخرى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل تجوز شهادة أهل الذمة على غير أهل ملّتهم؟ «قال: نعم، إن لم
 يوجد من أهل ملّتهم جازت شهادة غيرهم، إنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد» «٢».

(٢) المهذب ٢: ٥٥٧، لاحظ السرائر ٢: ١٣٩ ١٤٠، لاحظ المسالك ٢: ٣٢١ (حجری).

(٣) المختلف ٨: ٥٠٤.

(٤) الجواهر ٤١: ٢٤.

(٥) الوسائل ٢٧: ٣٩٠ / كتاب الشهادات ب ٤٠ ح ٤.

(١) الوسائل ١٩: ٣١٠ / كتاب الوصايا ب ٢٠ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨٩ / كتاب الشهادات ب ٤٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٦

[الرابع: العدالة فلا تقبل شهادة غير العادل]

الرابع: العدالة فلا تقبل شهادة غير العادل (١)،

ولكنّه لا بدّ من رفع اليد عن إطلاق هاتين الصحيحتين و تقيدهما بمورد الوصية لموثقة سماعاً.

(١) بلا خلاف و لا إشكال، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد منهم.

و تدلّ عليه الآية الكريمة الواردة في الوصية، قال عزّ وجلّ «... إِذِ احْضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذُو عَدْلٍ مِنْكُمْ...» (١). فإنّ اعتبار العدالة في الشاهد على الوصية المبني أمرها على التوسعة فتقبل فيها شهادة المرأة و شهادة غير المسلم إذا لم يوجد مسلم يقتضى اعتبارها في غير الوصية جزماً، و كيف يمكن الالتزام بعدم ثبوت الوصية بشهادة رجلين غير عدلين و ثبوت الزواج و القتل و دعوى المال و ما شاكل ذلك بشهادتهما؟! و يؤيد هذا اعتبار العدالة في الآية المباركة في شاهدى الطلاق.

و تدلّ عليه أيضاً عدّة من الروايات:

منها: صحیحہ عبد اللہ بن أبی یعفر، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ «فقال: أن تعرفوه بالستر و العفاف و كفّ البطن و الفرج و اليد و اللسان، و يعرف باجتناّب الكبائر التي أوعد الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك، و الدلالة على ذلك كله أن يكون ساتراً لجميع

(١) المائدة ٥: ١٠٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٧

.....

عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه و تفتيش ما وراء ذلك، و يجب عليهم تزكيتهم إلى أن قال: فإذا سُئِلَ عنه في قبيلته و محلّته قالوا: ما رأينا منه إلّا خيراً مواظباً على الصلوات متعاهداً لأوقاتها في مصلاه، فإنّ ذلك يجيز شهادته و عدالته بين المسلمين» الحديث (١).

و يظهر من ذيل الرواية كفاية حسن الظاهر في ثبوت العدالة.

و منها: صحیحہ محمّد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال: لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس» (٢).

و منها: معتبره أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائماً» (٣).

و منها: صحیحہ عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما يردّ من الشهود؟ قال: «فقال: الظنين و المتهم» قال: قلت: فالفاسق و الخائن؟ «قال: ذلك يدخل في الظنين» (٤).

و منها: صحیحہ عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عادلاً» (٥).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٩١ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٩٤ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٩٥ كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٠.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٧٣ كتاب الشهادات ب ٣٠ ح ١.

(٥) الوسائل ٢٧: ٣٤٥ كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٨

.....

و منها: صحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد الله عن أبی عبد الله (عليه السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) إذا أتاه رجلان يختصمان بشهود عدلهم سواء و عددهم أقرع بينهم علياً بينهما تصير اليمين» الحديث «١».

و منها: معتبرة العلاء بن سيابة عن أبی عبد الله (عليه السلام): «أن أبا جعفر (عليه السلام) قال: «لا تقبل شهادة سابق الحاج، لأنه قتل راحلته و أفنى زاده و أتعب نفسه و استخف بصلاته» قلت: فالمكارى و الجمّال و الملاح؟ «فقال: و ما بأس بهم تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء» «٢».

و منها: صحیحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الذمى و العبد يشهدان على شهادة ثم يسلم الذمى و يعتق العبد، أ تجوز شهادتهما على ما كانا أشهدا عليه؟ «قال: نعم، إذا علم منهما بعد ذلك خيراً جازت شهادتهما» «٣».

و منها: معتبرة محمد بن قيس عن أبی جعفر (عليه السلام) فى حديث: «أن علياً (عليه السلام) قال: لا أقبل شهادة الفاسق إلّا على نفسه» «٤».

و منها: صحیحة عمار بن مروان عن أبی عبد الله (عليه السلام): فى الرجل يشهد لابنه و الابن لأبيه و الرجل لامرأته «فقال: لا بأس بذلك إذا كان خيراً» «٥».

و منها: صحیحة محمد بن مسلم عن أبی جعفر (عليه السلام) «قال: ردّ

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥١ / أبواب كيفية الحكم ب ١٢ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨١ / كتاب الشهادات ب ٣٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٨٧ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٩٤ / كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٧.

(٥) الوسائل ٢٧: ٣٩٤ / كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٠٩

.....

رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) شهادة السائل الذى يسأل فى كفه. قال أبو جعفر (عليه السلام): لأنه لا يؤمن على الشهادة، و ذلك لأنه إن اعطى رضى و إن منع سخط» «١».

فإنها تدلّ على أنّ الشاهد لا بدّ من أن يكون مأموناً على شهادته و الفاسق غير مأمون عليها و غير ذلك.

بقى هنا شيء: و هو أنّه قد يستفاد من بعض الروايات عدم اعتبار العدالة فى الشاهد و نفوذ شهادة المسلم و إن كان فاسقاً، كصحیحة حريز عن أبی عبد الله (عليه السلام): فى أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان، و لم يعدل الآخران «فقال: إذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أُجيزت شهادتهم جميعاً و أُقيم الحدّ على الذى شهدوا عليه، إنّما عليهم أن يشهدوا بما أبصروا و علموا و على الوالى أن يجيز شهادتهم، إلّا أن يكونوا معروفين بالفسق» «٢».

و لكن هذه الصحیحة شاذّة و غير قابلة لمعارضه الروايات المشهورة المعروفة التى تقدّمت جملة منها، على أنّها مطلقه فتقيد بالروايات الآنفه الذكر.

و بذلك يظهر الجواب عن معتبرة العلاء بن سيابة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة من يلعب بالحمام «قال: لا بأس إذا كان لا يعرف بفسق» «٣».

- (١) الوسائل ٢٧: ٣٨٢ / كتاب الشهادات ب ٣٥ ح ٢.
 (٢) الوسائل ٢٧: ٣٩٧ / كتاب الشهادات ب ٤١ ح ١٨.
 (٣) الوسائل ٢٧: ٣٩٤ / كتاب الشهادات ب ٤١ ح ٦.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٠
 و لا بأس بقبول شهادة أرباب الصنائع المكروهة و الدينئة (١).

[الخامس: أن لا يكون الشاهد مَمَّن له نصيب فيما يشهد به]

الخامس: أن لا يكون الشاهد مَمَّن له نصيب فيما يشهد به، فلا تقبل شهادة الشريك في المال المشترك (٢)،

- (١) بلا خلاف، و تدلّ عليه الإطلاقات المتقدّمة.
 (٢) بلا خلاف ظاهر في المسألة.
 و تدلّ على ذلك معتبرة سماعه، قال: سألته عمّا يردّ من الشهود «قال: المريب و الخصم و الشريك و دافع مغرم و الأجير و العبد و التابع و المتهم، كلّ هؤلاء تردّ شهاداتهم» (١).
 أقول: الظاهر من هذه الرواية أنّ شهادة الشريك لا تقبل بما هو شريك، فإنّ ذلك هو المنصرف إليه الإطلاق و لا سيّما بقريته ما تقدّمه و ما تأخّره مَمَّن تردّ شهادته، فلا مانع من قبول شهادة الشريك في غير مال الشركة، كما صرح به في صحیحه أبان على طريق الصدوق، و مرسلته على طريق الشيخ، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن شريكين شهد أحدهما لصاحبه «قال: تجوز شهادته إلّا في شيء له فيه نصيب» (٢).
 و أمّا ما دلّ على قبول شهادة الشريك في المال المشترك فيه، كصحیحه عبد الرحمن، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ثلاثة شركاء ادّعى واحد و شهد اثنان «قال: يجوز» (٣).

- (١) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٣.
 (٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٠ / كتاب الشهادات ب ٢٧ ح ٣، الفقيه ٣: ٢٧ / ٧٨، التهذيب ٦: ٢٤٦ / ٦٢٣، و الاستبصار ٣: ١٥ / ٤٠.
 (٣) الوسائل ٢٧: ٣٧٠ / كتاب الشهادات ب ٢٧ ح ٤.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١١
 و لا شهادة صاحب الدين إذا شهد للمحجور عليه بمال (١)، و لا شهادة السيّد لعبد المأذون (٢)،

- فهو لم يثبت، فإنّ الرواية و إن كانت معتبرة عندنا، إلّا أنّ محمّد بن يعقوب روى بطريق صحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ثلاثة شركاء شهد اثنان على واحد «قال: لا تجوز شهادتهما» (١).
 و الراوى عن عبد الرحمن في كلتا الروايتين هو أبان فلم تثبت روايته الاولى.
 فالنتيجة: أنّ شهادة الشريك لا مانع من قبولها في غير مال الشركة و إنّما لا تقبل شهادته فيما هو شريك فيه.
 (١) يدلّ عليه ما دلّ من الروايات على عدم الاعتبار بشهادة الخصم، منها: صحیحه عبيد الله بن على الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عمّا يردّ من الشهود «فقال: الظنين و المتهم و الخصم» الحديث (٢).
 (٢) الدليل على ذلك ما تقدّم، لأنّ مال العبد للمولى، و كذلك الحال فيما بعده.

و تدلّ عليه أيضاً صحیحته محمّد بن يحيى، قال: كتب محمّد بن الحسن يعنى: الصّفار إلى أبى محمّد (عليه السلام): هل تقبل شهادة الوصى للميت بدین له على رجل مع شاهد آخر عدل؟ فوقع (عليه السلام): «إذا شهد معه آخر عدل فعلى المدعى يمين» الحديث «٣».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٩ كتاب الشهادات ب ٢٧ ح ١، الكافي ٧: ٣٩٤ / ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٤ كتاب الشهادات ب ٣٠ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٧١ كتاب الشهادات ب ٢٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٢

و لا شهادة الوصى فيما هو وصى فيه، و لا شهادة من يريد دفع ضرر عن نفسه، كشهادة أحد العاقلة بجرح شهود الجنایة (١)، و لا شهادة الوكيل أو الوصى بجرح شهود المدعى على الموكل أو الموصى (٢)،

فإنها ظاهرة في عدم الاعتداد بشهادة الوصى، و إلا فلا حاجة إلى ضمّ اليمين إلى شهادة رجل آخر.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٢

فالمحصّل من الرواية: أنّ شهادة الوصى ساقطة، و إنّما يثبت حقّ الميت بشاهد و يمين.

(١) لأنّ شهادته من شهادة الخصم حقيقة، و مقتضى الصحیحة المتقدمة عدم قبولها، و تدلّ عليه أيضاً موثقة سماعة المتقدمة.

(٢) لأنّ الوكيل أو الوصى لهما حقّ التصرف في المال الموصى به و الموكل فيه، فهما بشهادتهما يثبتان لأنفسهما حقاً، فيكون ذلك من شهادة الخصم التي لا تسمع بمقتضى الصحیحة المذكورة. و بذلك يظهر الوجه فيما بعده.

بقي هنا شيء: و هو أنّ جماعة من الفقهاء منهم المحقق في الشرائع «١» قد اعتبروا في قبول شهادة الشاهد أن لا يكون متهماً. و رتب المحقق عليه عدم قبول شهادة جملة ممّن ذكرناهم.

و قد استدّلوا على ذلك بعدة روايات:

منها: صحیحة عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما يردّ من الشهود؟ قال: «فقال: الظنين و المتهم» قال: قلت: فالفاسق و الخائن؟ «قال: ذلك يدخل في الظنين» «٢».

(١) الشرائع ٤: ١٣٠ و ١٣١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٣ كتاب الشهادات ب ٣٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٣

و لا شهادة الشريك لبيع الشقص الذى فيه حقّ الشفعة. و أمّا إذا شهد شاهدان لمن يرثانه فمات قبل حكم الحاكم فالمشهور عدم الاعتداد بشهادتهما، و لكنّه مشكل (١)، و الأقرب هو القبول.

و منها: صحیحة عبد الله بن على الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عمّا يردّ من الشهود «فقال: الظنين و المتهم و الخصم» قال قلت: فالفاسق و الخائن؟ «فقال: هذا يدخل في الظنين» «١».

أقول: الظاهر أن المراد بالمتهم في هذه الروايات من لم تثبت عدالته و كانت شهادته في معرض شهادة الزور، في قبال من كان عفيفاً صائناً ثابت العدالة، فإن ذلك هو المتفاهم العرفي من لفظ المتهم، كما يستفاد ذلك من رواية يحيى بن خالد الصيرفي عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام)، قال: كتبت إليه في رجل مات و له أمٌ ولد و قد جعل لها سيدها شيئاً في حياته ثم مات، فكتب (عليه السلام) «لها ما أثابها به سيدها في حياته معروف لها ذلك، تقبل على ذلك شهادة الرجل و المرأة و الخدم غير المتهمين» «٢».

فإنه من الظاهر أن المراد من المتهمين في هذه الرواية هو ما ذكرناه.

و لو تنزلنا عن ذلك فلا- أقل من الإجمال، فإن من المقطوع به أنه ليس مطلق التهمة لشخص لاحتمال أنه يريد بشهادته إثبات أمر يرجع نفعه إليه بوجه يوجب ردّ شهادته كشهادة المرأة لزوجها و بالعكس، و شهادة الولد لأبيه أو أخيه أو سائر أقاربه و بالعكس، و شهادة الصديق لصديقه و نحو ذلك.

(١) وجه الإشكال: أن الحكم المزبور و إن كان مشهوراً بل ادعى عليه

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٤ / كتاب الشهادات ب ٣٠ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٦٤ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٤

[مسائل]

[مسألة ٨٦: إذا تبين فسق الشهود أو ما يمنع عن قبول شهادتهم بعد حكم الحاكم]

(مسألة ٨٦): إذا تبين فسق الشهود أو ما يمنع عن قبول شهادتهم بعد حكم الحاكم، فإن كان ذلك حادثاً بعد الشهادة لم يضرّ بالحكم (١)، و إن علم أنه كان موجوداً من قبل و قد خفي على الحاكم بطل حكمه (٢).

الإجماع، إلا أن الإجماع لم يثبت، و ناقش فيه السيزواري (قدس سره) في الكفاية «١»، و خدش فيه المحقق الأردبيلي (قدس سره) «٢»، و قال في المستند: إنهما في محلّهما إلا أن يثبت الإجماع على القدر «٣»، انتهى.

و استدلل لذلك بأن المدعى و الشاهد حال الحكم واحد، فلا عبرة بشهادته.

و لكنّه مع ذلك الأظهر هو القبول، فإن العبرة إنما هي بحال الشهادة لا بحال الحكم، و لذلك لو مات الشاهدان قبل الحكم لم تسقط شهادتهما و حكم الحاكم استناداً إليهما، بل و كذلك إذا طرأ الفسق على الشاهدين بعد أداء شهادتهما، و من الظاهر أن الشاهدين حين شهادتهما لم يكونا مدّعين، فلا وجه لسقوط شهادتهما حينئذٍ.

(١) فإن الحاكم إنما استند في حكمه إلى البيّنة، فينفذ حكمه.

(٢) لأنه يستكشف حينئذٍ بطلان مستند حكمه، و أن الشهادة لم تكن معتبرة شرعاً، و أن الحاكم قد أخطأ في التطبيق.

(١) الكفاية: ٢٨٧ (حجری).

(٢) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٥٢٤.

(٣) المستند ١٨: ٤١٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٥

[مسألة ٨٧: لا تمنع العداوة الدينيّة عن قبول الشهادة]

(مسألة ٨٧): لا تمنع العداوة الدينيّة عن قبول الشهادة، فتقبل شهادة المسلم على الكافر (١)، و أمّا العداوة الدينيّة فهي تمنع عن قبول الشهادة، فلا تسمع شهادة العدو على أخيه المسلم و إن لم توجب الفسق (٢).

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات، و قد تقدّمت جملة منها.

(٢) على المشهور بل ادعى عليه الإجماع.

و تدلّ عليه معتبرة إسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) «قال: لا تقبل شهادة ذى شحناء أو ذى مخزيّة فى الدين» (١).

و يمكن الاستدلال عليه بموثقة سماعة، قال: سألته عمّا يردّ من الشهود «قال: المريب و الخصم» الحديث (٢).

حيث لا يبعد شمول مفهوم الخصم للعدو، كما فسره به بعضهم.

ثمّ إنّ محمّد بن يعقوب روى بسنده المعتبر عن السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كان لا يقبل شهادة فحاش و لا ذى مخزيّة فى الدين» (٣).

و من هنا قد يتوهم أنّ الرواية الأولى و هى رواية الصدوق لم تثبت، إذ لم يعلم أنّ ما رواه السكونى كان فيه كلمة «فحاش» أو كلمة «ذى شحناء».

و لكنّه يندفع بأنّ رواية الكلينى رواية فعل أمير المؤمنين (عليه السلام)،

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٥، الفقيه ٣: ٢٧ / ٧٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٧٧ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ١، الكافي ٧: ٣٩٦ / ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٦

[مسألة ٨٨: لا تمنع القرابة من جهة النسب عن قبول الشهادة]

(مسألة ٨٨): لا تمنع القرابة من جهة النسب عن قبول الشهادة، فتسمع شهادة الأب لولده و على ولده و الولد لوالده و الأخ لأخيه و عليه (١)، و أمّا قبول شهادة الولد على الوالد ففيه خلاف،

و رواية الصدوق رواية قول الصادق عن آبائه (عليهم السلام)، و لأننا فى بين الروايتين و لا دليل على وحدتهما فالظاهر أنّ الصادق (عليه السلام) نقل تارةً فعل أمير المؤمنين (عليه السلام)، و اخرى قول آبائه (عليهم السلام)، فتصحّ كلتا الروايتين.

ثمّ إنّ قد يقال: إنّ العداوة الدينيّة للأخ المسلم لا تجتمع مع العدالة، فلا حاجة إلى اعتبار عدمها بعد اعتبار العدالة فى الشهادة، و لكنّ الصحيح أنّها لا تضرّ بالعدالة أحياناً، إذ قد يمكن حصول العداوة لسبب ما، فيغض الإنسان مثلاً قاتل ابنه خطأً بحيث لا يحبّ أن يراه، و لكن لا يرتكب عملاً ينافى عدالته من هتك أو سبّ أو غير ذلك، فمثل هذه العداوة تجتمع مع العدالة.

(١) بلا-خلاف و لا-إشكال، و تدلّ عليه مضافاً إلى الإطلاقات عدّة نصوص خاصّة، منها: صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن شهادة الوالد لولده و الولد لوالده و الأخ لأخيه، «فقال: تجوز» (١).

و مورد هذه النصوص و إن كان الشهادة للقريب لا عليه إلا أنه يفهم منها حكم الشهادة عليه بالأولوية القطعية. ثم إنه نسب إلى الشيخ في قبول شهادة القريب للقريب اعتبار انضمام شاهد أجنبي إليه «٢»، و قد استدلل عليه بمعتبرة إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٨ / كتاب الشهادات ب ٢٦ ح ٣.

(٢) النهاية: ٣٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٧
و الأظهر القبول (١).

جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أن شهادة الأخ لأخيه تجوز إذا كان مرضياً و معه شاهد آخر» (١).
و لكن من الظاهر أن الرواية في مقام بيان أنه لا اعتبار بشهادة الواحد، بل لا بد من أن ينضم إليه شاهد آخر. و ليس فيها دلالة و لا إشعار بأن الشاهد الآخر لا بد أن يكون أجنبياً، فلا موجب لتقييد المطلقات، فلو شهد أخوان عادلان لأخ لهما أو كان أحد الشاهدين أباً للمشهد له و الآخر أخاً له قبلت شهادتهما.

(١) و إن كان المشهور بين الأصحاب عدم القبول، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد.
و استدلل على ذلك مضافاً إلى الإجماع بأن الشهادة على الوالد تكذيب و إيذاء له، فيكون بذلك عاقاً.
و بما رواه الصدوق مرسلًا: «أنه لا تقبل شهادة الولد على والده» (٢).
أقول: أما الإجماع فهو غير تام، فإنه قد نسب إلى السيد المرتضى (قدس سره) الخلاف «٣»، و تردد في ذلك العلامة في التحرير «٤»، و اختار الشهيد القبول في الدروس «٥»، و مال إلى ذلك بعض المتأخرين. و مما يوهن دعوى الإجماع أن

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٨ / كتاب الشهادات ب ٢٦ ح ٥، التهذيب ٦: ٢٨٦ / ٧٩٠.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٦٩ / كتاب الشهادات ب ٢٦ ح ٦، الفقيه ٣: ٢٦ / ٧١.

(٣) حكاة في الجواهر ٤١: ٧٥، و راجع الانتصار: ٤٩٦.

(٤) التحرير ٢: ٢٠٩ (حجری).

(٥) الدروس ٢: ١٣٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٨

.....

أكثر المتقدمين كابن الجنيد و ابن أبي عقيل لم يتعرضوا لهذه المسألة لا نفيًا و لا إثباتًا.
و أما دعوى أن الشهادة على الوالد عقوق و تكذيب له فهي واضحة البطلان، إذ لا ملازمة بين الشهادة و التكذيب، إذ قد يكون الوالد مشتبهاً و مخطئاً في اعتقاده فلا تكون الشهادة عليه تكذيباً له، على أن تكذيبه إذا كان لإقامة الحق فهو إحسان في حقه و تفرغ لذمته، فكيف يكون ذلك عقوقاً؟! و لو صح ذلك لما جازت الشهادة على الوالدة أيضاً، مع أنه لا خلاف في جوازها عليها.
و أما مرسله الصدوق فليست بحجة، مضافاً إلى معارضتها بما يأتي.

و يدل على جواز القبول مضافاً إلى الإطلاقات قوله تعالى «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ

«...» (١). و ما يقال: من أن الأمر بالإقامة لا يستلزم القبول واضح البطلان.

و صحيحة داود بن الحصين، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: أقيموا الشهادة على الوالدين و الولد» الحديث «٢». و تؤيد ذلك رواية على بن سويد عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث قال: كتب إلى أبي في رسالته إلى و سألت عن الشهادة لهم: فأقم الشهادة لله و لو على نفسك أو الوالدين و الأقربين فيما بينك و بينهم، فإن خفت على أخيك ضيماً فلا» «٣».

(١) النساء ٤: ١٣٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٠ كتاب الشهادات ب ١٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣١٥ كتاب الشهادات ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١١٩.

[مسألة ٨٩: تقبل شهادة الزوج لزوجته و عليها]

(مسألة ٨٩): تقبل شهادة الزوج لزوجته و عليها، و أما شهادة الزوجة لزوجها أو عليه فتقبل إذا كان معها غيرها (١)،

ثم إنه لا فرق في قبول شهادة الولد على الوالدين أن تكون الشهادة بمالٍ أو بقصاصٍ أو حدٍّ أو نحو ذلك، لإطلاق الدليل. و لا يعتد بما عن بعض العامة من المنع عن قبول شهادته في القصاص و الحد، محتجاً بأنه لا يجوز أن يكون الولد سبباً لعقوبة الوالد، كما لا يقتض به و لا يحد بقذفه.

و ذلك لأنه قياسٌ صرف، على أنه مع الفارق، كما هو ظاهر.

(١) تدل على ذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: تجوز شهادة الرجل لامرأته و المرأة لزوجها إذا كان معها غيرها» «١».

و موثقة سماعه في حديث قال سألته عن شهادة الرجل لامرأته؟ «قال: نعم» و المرأة لزوجها؟ «قال: لا، إلا أن يكون معها غيرها» «٢». أقول: مورد الروايتين شهادة الرجل لامرأته و شهادتها له، و أما شهادتها عليه و شهادته عليها فيعلم حكمهما بالأولوية كما تقدم. على أن الحكم على طبق العمومات و الإطلاقات، فلا حاجة إلى دليل خاص.

ثم إن اعتبار الضميمة في قبول شهادة الزوجة ليس لخصوصية فيها، وإنما هو باعتبار أن شهادة المرأة وحدها لا يثبت بها المشهود به حتى مع ضميمة اليمين كما سبق. و على ذلك، فلو شهدت الزوجة على وصية زوجها لشخص و لم

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٦ كتاب الشهادات ب ٢٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٦٧ كتاب الشهادات ب ٢٥ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٠.

و كذا تقبل شهادة الصديق لصديقه و إن تأكدت بينهما الصداقة و الصحبة (١).

(مسألة ٩٠): لا تسمع شهادة السائل بالكف المتخذ ذلك حرفة له (٢).

يكن معها غيرها يثبت بها الربع، لإطلاق ما دل على ثبوت الربع بشهادة المرأة الواحدة في الوصية.

(١) بلا- خلاف بيننا، خلافاً لبعض الشافعية، حيث ذهب إلى عدم قبول شهادته إذا كانت بينهما ملاطفة و هدية، و العمومات حجة

عليه، و أما احتمال أن الشهادة شهادة زور فيدفعه إحراز عدالته.

(٢) من دون خلاف ظاهر في المسألة.

و تدلّ عليه صحيحة علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألت عن السائل الذي يسأل بكفّه هل تقبل شهادته؟ «فقال: كان أبي لا يقبل شهادته إذا سأل في كفّه» (١).

و معتبرة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: ردّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) شهادة السائل الذي يسأل في كفّه. قال أبو جعفر (عليه السلام): لأنه لا يؤمن على الشهادة، و ذلك لأنه إن اعطى رضى و إن منع سخط» (٢).
ثم إنّ المراد من السائل بالكفّ هو الذي اتّخذ ذلك حرفه له، لأنه المنصرف إليه من هذا اللفظ، و لا يعمّ من دعت الضرورة إلى ذلك أحياناً، كما ربّما يستفاد ذلك من التعليل الوارد في المعتمدة.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٨٢ / كتاب الشهادات ب ٣٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨٢ / كتاب الشهادات ب ٣٥ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٢١

[مسألة ٩١: إذا تحمّل الكافر و الفاسق و الصغير الشهادة و أقاموها بعد زوال المانع قبلت]

(مسألة ٩١): إذا تحمّل الكافر و الفاسق و الصغير الشهادة و أقاموها بعد زوال المانع قبلت (١)،

(١) لأنّ العبرة إنّما هي باجتماع الشرائط عند أداء الشهادة دون حال التحمّل على ما تقتضيه الإطلاقات و العمومات، مضافاً إلى عدّة نصوص خاصّة:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الذمّي و العبد يشهدان على شهادة ثمّ يسلم الذمّي و يعتق العبد، أ تجوز شهادتهما على ما كانا شهدا عليه؟ «قال: نعم، إذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما» (١).

و صحيحة الأخرى عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألت عن نصراني اشهد على شهادة ثمّ أسلم بعد، أ تجوز شهادته؟ «قال: نعم، هو على موضع شهادته» (٢).

و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): اليهودي و النصراني إذا شهدوا ثمّ أسلموا جازت شهادتهم» (٣).

و معتبرته الأخرى عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «إنّ شهادة الصبيان إذا شهدوا و هم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها، و كذلك اليهود و النصارى إذا أسلموا جازت شهادتهم» (٤).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٨٧ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٨٨ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٨٨ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٨٩ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٢٢

و أما ما في صحيحة جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نصراني شهدا على شهادة ثم أسلم بعد، أ تجوز شهادته؟ قال: لا «١».

فهي محمولة على التقيّة، لموافقها لمذهب بعض العامّة، على أن في دلالتها قصوراً، لاحتمال أن يكون المراد أنه لا تجوز شهادته السابقة، لا شهادته بعد إسلامه. و على تقدير تسليم المعارضة فالترجيح مع الروايات الاولى، لموافقها للكتاب و السنّة. ثم إن الفاسق المعلن بفسقه إذا تاب و اجتمعت فيه شروط قبول الشهادة قبلت شهادته و إن كان تحمّلها حال فسقه، للإطلاقات و العمومات و الأولويّة القطعيّة بالنسبة إلى اليهودي و النصراني.

و أما الفاسق المستتر بفسقه إذا ردّ الحاكم شهادته بجرح مثلاً ثم تاب و أعاد شهادته ففي قبول شهادته إشكال ينشأ من كونه مورد التهمة و حرصه على رفع الشبهة عنه و اهتمامه بإصلاح ظاهره، و لكنّ الظاهر قبول شهادته بعد إحراز عدالته، لعدم الدليل على تقييد إطلاق قبول شهادة العادل الثابت بالكتاب و السنّة. و قد مرّ الكلام في التهمة المانع من قبول الشهادة و أنها لا تشمل أمثال ذلك «٢». و بذلك يعلم الحال في الكافر المستتر بكفره إذا أسلم و كان واجداً لشرائط قبول الشهادة. و كذلك يظهر حال ما إذا كان فاقداً لسائر شروط الشهادة حين التحمّل و كان واجداً لها حين الأداء.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٨٩ / كتاب الشهادات ب ٣٩ ح ٧.

(٢) في ص ١١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٢٣

و أما إذا أقاموها قبل زوال المانع ردّت، و لكن إذا أعادوها بعد زواله قبلت (١).

[مسألة ٩٢: تُقبل شهادة الضيف و إن كان له ميل إلى المشهود له]

(مسألة ٩٢): تُقبل شهادة الضيف و إن كان له ميل إلى المشهود له (٢)، و كذلك الأجير بعد مفارقتة لصاحبه (٣)، و أما شهادته لصاحبه قبل مفارقتة ففي جوازها إشكال، و الأظهر عدم القبول (٤).

(١) و ذلك لأنها شهادة غير الشهادة الأولى و إن اتحدتا في المشهود به، فردّ الشهادة الاولى لا- يستلزم ردّ الشهادة الثانية بعد اجتماعها لشرائط القبول.

(٢) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ عليه مضافاً إلى العمومات معتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفاً صائناً. قال: و يكره شهادة الأجير لصاحبه، و لا بأس بشهادته لغيره، و لا بأس به له بعد مفارقتة» «١».

(٣) للعمومات و الإطلاقات و معتبرة أبي بصير المتقدمه، و صحيحة صفوان عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه، أ تجوز شهادته بعد أن يفارقه؟ قال (عليه السلام): نعم «الحديث «٢»».

(٤) بيان ذلك: أنه اختلفت كلمات الأصحاب في قبول شهادة الأجير لصاحبه، فقد نسب عدم القبول إلى أكثر المتقدمين، منهم: الشيخ في النهاية «٣»، كما أنه نسب القبول إلى المشهور بين المتأخرين.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٢ / كتاب الشهادات ب ٢٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧١ / كتاب الشهادات ب ٢٩ ح ١.

(٣) النهاية: ٣٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٤

[مسألة ٩٣: تقبل شهادة المملوك لمولاه و لغيره و على غيره]

(مسألة ٩٣): تقبل شهادة المملوك لمولاه و لغيره و على غيره (١)،

و استدلل على القبول بالعمومات و خصوص موثقة أبي بصير المتقدمة، بناءً على إرادة المعنى المصطلح عليه من الكراهة. و استدلل على عدم القبول بعدة روايات، عمدتها موثقة سماعه، قال: سألته عما يرد من الشهود «قال: المريب و الخصم و الشريك و دافع مغرم و الأجير» الحديث «١». بعد تقييدها بما قبل المفارقة لما تقدم، و موثقة أبي بصير الآنفه الذكر، بناءً على إرادة الحرمة من الكراهة، و حملها على المعنى اللغوي.

أقول: إن العمومات إنما يصح التمسك بها فيما إذا لم يتم الاستدلال بالنصوص الخاصة، فإن تمت دلالتها فلا مجال للرجوع إلى العمومات. و لا ريب في أن موثقة سماعه ظاهرة في عدم قبول شهادة الأجير، كما أن موثقة أبي بصير ظاهرة في ذلك، فإن الكراهة بالمعنى المصطلح لا- يمكن إرادتها في المقام، إذ لو كانت شهادة الأجير مقبولة لوجب عليه الشهادة، لما سيأتي من وجوب أداء الشهادة عند طلبها عيناً «٢»، فكيف يمكن الحكم بكراهتها؟! و حمل الشهادة على الإشهاد خلاف الظاهر جداً، بل ينافيه سياق الموثقة، فحينئذ لا مناص من تقييد العمومات و المطلقات بهما، و الالتزام بعدم قبول شهادة الأجير لصاحبه قبل مفارقتها.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، خلافاً لجماعة، فقيل: لا تقبل شهادته أصلاً، و هو مختار العماني «٣»، و نسبه في المسالك إلى أكثر العامة «٤»، و عن الشيخ: أنه

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٣.

(٢) في ص ١٧٠.

(٣) فتاوى ابن أبي عقيل (ضمن رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين): ١٥٣.

(٤) المسالك ١٤: ٢٠٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٥

.....

مذهب عامتهم «١»، و عن كنز العرفان: أنه مذهب الفقهاء الأربعة «٢».

وقيل: لا تقبل على الحر المسلم خاصة دون غيره، و هو مختار الإسكافي «٣».

و منشأ الخلاف هو اختلاف الروايات، و هي على طوائف:

الطائفة الأولى: ما تدل على قبول شهادة العبد مطلقاً: □

منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً» «٤».

و منها: صحيحة الأخرى، قال: دخل الحكم بن عتيبة و سلمه بن كهيل على أبي جعفر (عليه السلام) فسألاه عن شاهد و يمين «فقال: قضى به رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) إلى أن قال: إن علياً (عليه السلام) كان قاعداً في مسجد الكوفة، فمر به عبد الله بن

قفل التميمي و معه درع طلحه، فقال على (عليه السلام): هذه درع طلحه أخذت غلواً يوم البصرة، فقال له عبد الله ابن قفل: اجعل بيني وبينك قاضيك الذي رضيته للمسلمين، فجعل بينه وبينه شريحاً، فقال على (عليه السلام): هذه درع طلحه أخذت غلواً يوم البصرة، فقال له شريح: هات على ما تقول بينة إلى أن قال: فدعا قنبراً فشهد أنها درع طلحه أخذت غلواً يوم البصرة، فقال شريح: هذا مملوك و لا أقضى بشهادة مملوك، قال: فغضب على (عليه السلام) و قال: خذها، فإن هذا قضى بجور ثلاث مرات إلى أن قال: ثم أتيتك بقنبر فشهد أنها درع طلحه أخذت غلواً يوم البصرة، فقلت: هذا مملوك و ما بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً»

(١) حكاة عنه في الرياض (حجرى) ٢: ٤٣٧.

(٢) كنز العرفان ٢: ٥٣.

(٣) حكاة في الجواهر ٤١: ٩١.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٤٥ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٦

.....

الحديث. و روى محمد بن قيس في الصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) قصة على (عليه السلام) مع شريح و زاد في آخرها «ثم قال: إن أول من ردّ شهادة المملوك رمع» (١) و تؤيد ذلك رواية بريد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن المملوك تجوز شهادته؟ «قال: نعم، إن أول من ردّ شهادة المملوك لفلان» (٢)، و قريب منها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣).

الطائفة الثانية: ما تدلّ على عدم قبول شهادته مطلقاً.

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن شهادة ولد الزنا «فقال: لا و لا عبد» (٤).

و منها: معتبرة سماعه، قال: سألت عمّا يردّ من الشهود «فقال: المريب و الخصم و الشريك و دافع مغرم و الأجير و العبد» (١).

و منها: معتبرة إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن على (عليهم السلام) «قال: إن شهادة الصبيان إذا شهدوا و هم صغار جازت إذا كبروا ما لم ينسوها، و كذلك اليهود و النصارى إذا أسلموا جازت شهادتهم، و العبد إذا شهد بشهادة ثم أعتق جازت شهادته إذا لم يردّها الحاكم قبل أن يعتق. و قال على (عليه السلام): و إن أعتق لموضع الشهادة لم تجز شهادته» (٢).

(١) الوسائل ٢٧: ٢٦٥ / أبواب كيفية الحكم ب ١٤ ح ٦، الفقيه ٣: ٦٣ / ٢١٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٥ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٤٥ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٧٦ / كتاب الشهادات ب ٣١ ح ٦.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٨ / كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٩ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٧

.....

و منها: صحيحة أبي بصير، قال: سألته عن شهادة المكاتب كيف تقول فيها؟ قال: «فقال: تجوز على قدر ما أعتق منه إن لم يكن اشترط عليه أنك إن عجزت رد دناك، فإن كان اشترط عليه ذلك لم تجز شهادته حتى يؤدى» الحديث «١».

أقول: هذه الطائفة معارضة بالطائفة الأولى بالتباين، و لا شك في تقدم الطائفة الأولى على الثانية، لموافقتها للكتاب، و موافقة الثانية للعامة، كما يظهر ذلك من نفس صحيحة محمد بن قيس أيضاً.

و أما ما في التفسير المنسوب إلى العسكري (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: كنا عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) و هو يذاكرنا بقوله تعالى «وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» قال: أحراركم دون عبيدكم» الحديث «٢».

فهو لعدم ثبوته غير قابل للاستدلال به.

بقي الكلام في الطائفة الثالثة: و هي ما دلت على اختصاص قبول شهادة العبد بموارد خاصة، فهي إن تمت كانت شاهد جمع بين الطائفتين المتقدمتين، و لكنها لا تتم، و هي عدة روايات:

الأولى: معتبرة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل المملوك المسلم تجوز شهادته لغير مواليه؟ «قال: تجوز في الدين و الشيء اليسير» «٣».

و هذه الرواية لا دلالة فيها على عدم قبول شهادة العبد للموالي بوجه، فإن

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٩ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١٤.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٠ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١٥، تفسير الإمام العسكري (عليه السلام): ٣٧٤ / ٦٥٦، و الآية في سورة البقرة ٢: ٢٨٢.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٤٧ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٢٨

.....

السؤال إنما هو عن الشهادة لغير الموالى، و لا مفهوم لها أصلاً. و أما بالنسبة إلى اختصاص قبول شهادته لغير مواليه بالدين و الشيء اليسير فهذا لا قائل به منّا، فلا مناص من حمل الرواية على التقية. على أن صحيحتى عبد الرحمن بن الحجاج و محمد بن قيس قد دلنا صريحاً على قبول شهادة المملوك في درع طلحه، بل يظهر منهما أن قبول شهادة المملوك لا يختص بمورد النزاع.

الثانية: صحيحة جميل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكاتب تجوز شهادته؟ «فقال: في القتل وحده» «١».

و هذه الرواية أيضاً لا بد من حملها على التقية، لعين ما ذكرناه في الرواية الأولى. و يزيد على ذلك: أن تخصيص ما دل على قبول شهادة المملوك بالقتل وحده تخصيص بفردي نادر و هو مستهجن.

الثالثة: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب، و قال: العبد المملوك لا تجوز شهادته» «٢».

الرابعة: صحيحة الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم» «٣».

أقول: و هاتان الصحيحتان معارضتان بصحيحة محمد بن مسلم الثالثة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم» «٤».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٨ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٤٨ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١٠.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٤٨ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ١٢.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٤٦ / كتاب الشهادات ب ٢٣ ح ٥، التهذيب ٦: ٢٤٩ / ٦٣٦، الاستبصار ٣: ١٦ / ٤٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٢٩

و أما شهادته على مولاة ففي قبولها إشكال، و الأظهر القبول (١).

و هذه الصحيحة رواها الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب، و رواها بإسناده عن محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن الحسن بن محبوب. و الموجود في نسخة الفقيه التي عندنا كما ذكره الشيخ «١»، و لكن في الوسائل أن في نسخة من الفقيه كلمة: «لا يجوز» بدل: «يجوز».

أقول: المظنون قوياً أن ما ذكره من النسخة فيها تحريف، و على تقدير تسليم اختلاف النسخة يكفي في المعارضه ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب، أضف إلى ذلك أن الروايتين معارضتان بصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج و صحيفة محمد بن قيس المتقدمين «٢» اللتين كان موردهما الشهادة على الحرّ، فلا مناص من حمل الصحيحتين على التقيّة. فالمتحصّل ممّا ذكرناه: أن ما ذهب إليه المشهور هو الصحيح، و أن ما دلّ على عدم قبول شهادة العبد محمول على التقيّة. و من هنا يظهر حال بقيّة الأقوال في المسألة.

(١) وجه الإشكال: أن كثيراً من الأصحاب ذهبوا إلى عدم قبول شهادة العبد على مولاة، بل ادّعى عليه الإجماع في السرائر و الانتصار و الغنية «٣». و استدللّ على ذلك بعدة أمور:

الأول: دعوى الإجماع على ذلك.

و فيه: أن هذه الدعوى خاطئة، فإنّ الإجماع الكاشف عن قول المعصوم

(١) الفقيه ٣: ٢٦ / ٦٩.

(٢) في ص ١٢٥ و ١٢٦.

(٣) السرائر ٢: ١٣٥، الغنية ٢: ٤٤٠، الانتصار: ٤٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٠

.....

(عليه السلام) غير متحقق جزماً.

و قد مال الشهيد الثاني (قدس سره) إلى القبول «١»، و نسبه في الجواهر إلى جماعة من المتأخرين «٢».

الثاني: قياس العبد بالولد، فكما أن شهادة الولد لا تقبل على الوالد، فكذلك شهادة العبد على سيّده.

و لكنّه يندفع أولاً: بأنّ الحكم في المقيس عليه غير ثابت كما تقدّم «٣».

و ثانياً: بأنّه قياس محض و لا نقول به.

الثالث: أنّه لا يقبل إقرار العبد على نفسه، باعتبار أنّه إقرار على المولى، و لو أنّ شهادته كانت مقبولة على سيّده كان إقراره أيضاً مقبولاً.

و فيه: أنّه لا ربط لأحدهما بالآخر أصلاً، فإنّ عدم نفوذ إقراره على نفسه باعتبار أنّه إقرار في حقّ الغير، و دليل حجّية الإقرار لا يشمل

مثله، و هذا بخلاف دليل حجية الشهادة، فإنه عام و لا مخصص له و لا مقيد. بقى هنا شيء: و هو أنه قد يجمع بين ما دلّ على قبول شهادة العبد و ما دلّ على عدم قبولها، بحمل الطائفة الأولى على غير الشهادة على المولى، و حمل الطائفة الثانية على الشهادة على المولى، و نسب هذا الجمع إلى جماعة، منهم الشيخ (قدس سره) «٤». و غير خفى أن هذا النحو من الجمع هو من أظهر موارد الجمع التبرّعى الذى

(١) المسالك ١٤: ٢٠٤ ٢٠٥.

(٢) الجواهر ٤١: ٩٢.

(٣) فى ص ١١٧ ١١٩.

(٤) التهذيب ٦: ٢٤٩ / ٦٣٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣١

[مسألة ٩٤: لا يبعد قبول شهادة المتبرّع بها إذا كانت واجدة للشرائط]

(مسألة ٩٤): لا يبعد قبول شهادة المتبرّع بها إذا كانت واجدة للشرائط، بلا فرق فى ذلك بين حقوق الله تعالى و حقوق الناس (١).

لا دليل عليه.

و من الغريب أنه نسب إلى بعضهم الجمع بين الروايات بعكس ذلك، و لكن لم يعلم قائله. على أنه قد مرّ ما دلّ على قبول شهادة العبد على غير مولاة كما فى صحيحة عبد الرحمن.

فالتيجة: أن الأظهر هو قبول شهادة العبد على مولاة أيضاً.

(١) أما بالنسبة إلى حقوق الله تعالى و منها ما يرجع إلى المصالح العامة فى الجواهر: أن المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة القبول، بل لم يعرف الخلاف فى ذلك إلا ما يحكى عن الشيخ فى النهاية التى هى متون أخبار، مع أن المحكى عنه فى المبسوط موافقة المشهور «١»، انتهى.

نعم، تردّد فى ذلك المحقق فى الشرائح «٢»، و عن الفاضل الاستشكال فيه فى بعض كتبه «٣».

و ما ذكره المشهور هو الصحيح، لإطلاقات الأدلة و عموماتها، و عدم دليل صالح للتقييد.

و أما بالنسبة إلى حقوق الناس فالمشهور بين الفقهاء عدم قبول شهادة المتبرّع، بل قيل: إنه لم يوجد الخلاف فيه، و استدلل على ذلك بعدة روايات نبوية

(١) الجواهر ٤١: ١٠٦.

(٢) الشرائح ٤: ١٣٤.

(٣) إرشاد الأذهان ٢: ١٥٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٢

.....

منها قوله (صلى الله عليه و آله و سلم): «ثم يجىء قوم يعطون الشهادة قبل أن يسألوها» (١).

و منها قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ثم يفسو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يُستشهد» (٢).
و منها قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «تقوم الساعة على قوم يشهدون من غير أن يُستشهدوا» (٣).
بضميمة ما ورد من أنها تقوم على شرار الخلق (٤).

و استدلل على ذلك أيضاً بأن شهادة المتبرع معرض للتهمة، و لا عبرة بشهادة المتهم.

أقول: إن تم الإجماع على عدم قبول شهادة المتبرع فهو، و لكنه لا يتم. و عن ظاهر المحقق الأردبيلي (قدس سره) القبول (٥)، و نسب الميل إلى ذلك إلى السبزواري (قدس سره) في الكفاية (٦)، و اختاره صاحب المستند صريحاً و نسبه إلى صريح ابن إدريس في السرائر (٧). و كيف كان فالإجماع غير محقق، و المنقول ليس بحجة.
و أما النبويات فهي ليست بحجة، على أنها معارضة بالنبوى الآخر، فقد

(١) مسند أحمد ٤: ٤٢٦.

(٢) سنن ابن ماجه ٢: ٧٩١ / ٢٣٦٣.

(٣) دعائم الإسلام ٢: ٥٠٨ / ١٨١٥.

(٤) نوادر الراوندى (ضمن الفصول العشرة): ١٦، شرح نهج البلاغه ١٥: ٢٦٤.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان ١٢: ٣٩٩.

(٦) الكفاية: ٢٨٢ (حجرى).

(٧) المستند ١٨: ٢٦٤، السرائر ٢: ١٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٣٣

.....

روى أنه قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «ألا- أخبركم بخير الشهود؟» قالوا: بلى، يا رسول الله «قال: أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد» (١).

و أمّا دعوى انجبار النبويات الدالّة على عدم قبول شهادة المتبرع بعمل المشهور فممنوعه، إذ لا ظنّ باعتماد المشهور عليها، فإنّ المذكور فى كلمات غير واحد منهم هو تعليل ذلك بالإجماع أو بالتهمة، على أنّ لنا كلاماً فى كبرى حجّة الرواية الضعيفة باستناد المشهور إليها، ذكرناه فى مباحث الأصول مفصلاً (٢).

و أمّا الاستدلال بالتهمة فيندفع أولًا: بما تقدّم من أنّ المراد بالمتهم من لم تثبت عدالته. و على ذلك رتبنا قبول شهادة الصديق للصديق و القريب للقريب و غير ذلك. على أنّ الشاهد المتبرع قد لا يكون متهمًا، كما إذا كان المشهود به على خلاف ميل الشاهد، أو أنّه كان يتخيّل أنّه يجب عليه أداء الشهادة قبل السؤال أو لغير ذلك ممّا يوجب عدم تطرّق احتمال التهمة فيه.

فالأقرب حينئذ هو قبول شهادة المتبرع إذا كان عادلاً جامعاً لشرائط الشهادة.

بقى هنا شيء: و هو أنّه بناءً على عدم قبول شهادة المتبرع لا تكون شهادته جرحاً له حتى لا تقبل شهادته فى غير ذلك أيضاً، و عليه، فلو أعاد شهادته بعد مطالبه الحاكم فالظاهر قبولها، و لا إجماع فى مثل ذلك جزماً.

(١) ورد الحديث باختلاف فى الألفاظ كما فى صحيح مسلم ٣: ١٣٤٤ / ١٧١٩، سنن البيهقى ١٠: ١٥٩.

(٢) مصباح الأصول ٢: ٢٠٣ ٢٠١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٤

[مسألة ٩٥: لا تقبل شهادة ولد الزنا مطلقاً]

(مسألة ٩٥): لا تقبل شهادة ولد الزنا مطلقاً (١)

(١) على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد. خلافاً للشيخ في المبسوط على ما نسب إليه ذلك الشهيد الثاني في المسالك و ما هو إليه. واستدل على قول المشهور بعدة روايات:

منها: معتبره أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن ولد الزنا أ تجوز شهادته؟ «فقال: لا» فقلت: إن الحكم بن عتيبة يزعم أنها تجوز «فقال: اللهم لا تغفر ذنبه، ما قال الله للحكم «وَإِنَّهُ لَدِكَّرٌ لَكَ وَ لِقَوْمِكَ» (١)». و منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تجوز شهادة ولد الزنا» (٢). و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن شهادة ولد الزنا «فقال: لا و لا عبد» (٣). و منها: صحيحة علي بن جعفر في كتابه عن أخيه، قال: سألت عن ولد الزنا هل تجوز شهادته؟ «قال: لا يجوز شهادته و لا يؤم» (١). و لا يعارضها ما رواه عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن الحسن، عن علي بن

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٤ كتاب الشهادات ب ٣١ ح ١، و الآية في الزخرف ٤٣: ٤٤.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٧٥ كتاب الشهادات ب ٣١ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٧٦ كتاب الشهادات ب ٣١ ح ٦.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٧ كتاب الشهادات ب ٣١ ح ٨ مسائل علي بن جعفر: ١٩١ / ٣٩١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٥

إلّا في الشيء اليسير على إشكال (١)، و تقبل شهادة من لم يثبت

جعفر، عن أخيه، قال: سألت عن ولد الزنا هل تجوز شهادته؟ «قال: نعم، تجوز شهادته و لا يؤم» (١).

فإنها ضعيفة سنداً، لأنّ عبد الله بن الحسن لم يرد فيه توثيق و لا مدح، و على تقدير تسليم المعارضة فلا بدّ من حملها على التقيّة.

(١) وجه الإشكال: أنّ المشهور ذهبوا إلى عدم الفرق في عدم قبول شهادة ولد الزنا بين الشيء اليسير و غيره، و لكن عن الشيخ في النهاية و ابن حمزة قبول شهادته في الشيء اليسير (٢).

و مستند ذلك ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عيسى بن عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شهادة ولد الزنا «فقال: لا تجوز إلّا في الشيء اليسير إذا رأيت منه صلاحاً» (٣).

و ناقش في ذلك الشهيد الثاني (قدس سره) و غيره باشتراك عيسى بن عبد الله بين الثقة و غير الثقة (٤).

و لكن الظاهر أنّ المناقشة في غير محلّها، فإنّ الثقة إنّما هو عيسى بن عبد الله القمي الذي ورد فيه بسند صحيح مدحٌ بليغ عن الصادق (عليه السلام) (٥)، و الراوي عنه هو أبان على ما ذكره الشيخ في رجاله (٦)، و روى عنه أبان في غير

(١) الوسائل ٢٧: ٣٧٦ كتاب الشهادات ب ٣٢ ح ٧، قرب الاسناد: ٢٩٨ / ١١٧١.

(٢) النهاية: ٣٢٦، الوسيلة: ٢٣٠.

(٣) التهذيب ٦: ٢٤٤ / ٦١١.

(٤) المسالك ١٤: ٢٢٥.

(٥) رجال الكشي: ٣٣٢ / ٦٠٧ و ٦١٠.

(٦) رجال الطوسي: ٢٥٨ / ٥٦٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٣٦

كونه ولد زنا و إن ناله بعض الألسن (١).

[مسألة ٩٦: لا تجوز الشهادة إلا بالمشاهدة أو السماع أو ما شاكل ذلك]

(مسألة ٩٦): لا تجوز الشهادة إلا بالمشاهدة أو السماع أو ما شاكل ذلك (٢)، و تتحقق المشاهدة في مورد الغصب و السرقة و القتل و الرضاع و ما شاكل ذلك،

مورد، فيتعين بذلك أن عيسى بن عبد الله الوارد في سند هذه الرواية هو القمى الأشعري، فتكون الرواية معتبرة. إنما الإشكال من جهة أن الشيء اليسير والكثير ليس لهما واقع محفوظ كما تقدم «١»، بل هما أمران إضافيان، فالشيء الواحد يسير بالإضافة إلى شيء و كثير بالإضافة إلى آخر، أو أنه يسير بالإضافة إلى شخص و كثير بالإضافة إلى آخر، أو أنه يسير في مكان أو زمان و كثير في مكان أو زمان آخر. و على ذلك فلا تبقى للتفصيل في قبول شهادته في الشيء اليسير و عدم قبولها في الشيء الكثير فائدة.

(١) فإنه إذا كان واجداً لشرائط قبول الشهادة من العدالة و غيرها فإن ثبت بطريق شرعي كالفراس مثلاً أنه ولد حلال فهو، و إن لم يثبت فيكفي في قبول شهادته العمومات و الإطلاقات، فإن المخصص عنوان وجودي فيثبت عدمه عند الشك فيه بالأصل.
(٢) بيان ذلك: أن الشاهد يخبر عن ثبوت المشهود به خارجاً، و لا يجوز الإخبار عن شيء بغير علم، لقوله سبحانه «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ...» «٢»، و قوله سبحانه «إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ» «٣»، و غير ذلك مما دلّ على

(١) في ص ٩٥.

(٢) الإسراء ١٧: ٣٦.

(٣) الزخرف ٤٣: ٨٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٣٧

و تُقبل في تلك الموارد شهادة الأصم، و يتحقق السماع في موارد النسب و الإقرار و الشهادة على الشهادة و المعاملات من العقود و الإيقاعات و ما شاكل ذلك. و على هذا الضابط لا تُقبل الشهادة بالملك المطلق مستندة إلى اليد. نعم، تجوز الشهادة على أنه في يده أو على أنه

حرمة القول بغير علم، و العالم بثبوت شيء و إن كان يجوز له الإخبار عنه إلا أنه لا يكفي في الشهادة و ترتيب أثرها عليه، و ذلك لأن الشهود بمعنى الحضور و منه المشاهدة، و ليس كل عالم شاهداً. و قد استعملت الشهادة بمعنى الحضور في عدّة من الآيات: منها قوله تعالى «عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ» «١».

- و منها قوله تعالى «وَ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» * «٢» .
 و منها قوله تعالى «مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ» «٣» .
 و منها قوله تعالى «وَ لِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ» «٤» .
 و منها قوله تعالى «وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ» «٥» .
 و منها قوله تعالى «يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ» «٦» . إلى غير ذلك من الآيات .

(١) التوبة ٩: ٩٤ .

(٢) النساء ٤: ٧٩ .

(٣) النمل ٢٧: ٣٢ .

(٤) النور ٢٤: ٢ .

(٥) الطلاق ٦٥: ٢ .

(٦) المطففين ٨٣: ٢١ .

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٨

.....

نعم، قد يستعمل لفظ الشهادة في إظهار الاعتقاد بشيء كقوله تعالى «وَ مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا» «١» .
 و منها قوله تعالى «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَ الْمَلَائِكَةُ وَ أُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ» «٢» .
 و منها قوله تعالى «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِادَتِهِمَا وَ مَا أَعْتَدْنَا إِلَّا إِذَا لِمَنِ الظَّالِمِينَ» «٣» .
 و منها قوله تعالى «وَ الَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهِدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهِدُوا بِأَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَ الْخَامِسِيَّةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَ يَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ» «٤» . إلى غير ذلك من الآيات .

و بما أن حجتيه إخبار المخبر لا تثبت إلا بدليل فما لم يكن إخباره عن حسّ و عن مشاهدة لا يكون حجّة، لعدم الدليل .
 و تؤيد ذلك رواية على بن غياث على رواية محمد بن يعقوب و على بن غراب على رواية الصدوق عن أبي عبد الله (عليه السلام)
 «قال: لا تشهدنّ بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك» «٥» .

و مرسله المحقق عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و قد سُئِلَ عن الشهادة

(١) يوسف ١٢: ٨١ .

(٢) آل عمران ٣: ١٨ .

(٣) المائدة ٥: ١٠٧ .

(٤) النور ٢٤: ٨٦ .

(٥) الوسائل ٢٧: ٣٤١ / كتاب الشهادات ب ٢٠ ح ١، الكافي ٧: ٣٨٣ / ٣، الفقيه ٣: ٤٢ / ١٤٦ .

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٣٩

ملكه ظاهراً (١) .

«قال: هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دع» (١).

(١) بيان ذلك: أن اليد أمانة شرعية للملكية، فكما أن الشهادة بكون المال في يد أحد شهادة حسيّة، كذلك الشهادة على أنه ملك له شرعاً. والظاهر أن هذا مما لا خلاف فيه. كما أن الظاهر أنه لا إشكال في ذلك أيضاً إذا لم يكن له منازع فيه ولم تكن الشهادة شهادة في مورد الترافع، فإنّ الإخبار عن الواقع لا بأس به إذا كان مستنداً إلى أمانة معتبرة شرعية. وإنما الإشكال والخلاف في الشهادة على الملكية الواقعية مستندة إلى اليد في مقام الترافع وفصل الخصومة، والمشهور عدم جوازها.

□
وقد يقال بالجواز، لمعتبرة حفص بن غياث عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال له رجل: إذا رأيت شيئاً في يدي رجل يجوز لي أن أشهد أنه له؟ «قال: نعم» قال الرجل: أشهد أنه في يده ولا أشهد أنه له فلعله لغيره؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أفاحلّ الشراء منه؟» قال: نعم، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «فلعله لغيره، فمن أين جاز لك أن تشتريه ويصير ملكاً لك؟! ثم تقول بعد الملك: هو لي، وتحلف عليه، ولا يجوز أن تنسبه إلى من صار ملكه من قبله إليك؟!» ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لو لم يجز هذا لم يقيم للمسلمين سوق» (٢).

ولكنّ الظاهر أن المراد بالشهادة هو جواز الإخبار عن كون شيء لصاحب

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٢ / كتاب الشهادات ب ٢٠ ح ٣، الشرائع ٤: ١٣٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٩٢ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٥ ح ٢، الكافي ٧: ٣٨٧ / ١، الفقيه ٣: ٣١ / ٩٢، التهذيب ٦: ٢٩٥ / ٢٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٠

.....

اليد استناداً إلى يده لا الشهادة في مقام الترافع، فإنّه لو جازت الشهادة بمجرد كون المال في يد أحد لم يفرض مورد لا تكون لصاحب اليد بينة، فلا يكون أثر لإقامة المدعى البينة على أن المال له. وهذا يناهض ما تقدّم من أن المدعى إذا أقام بينة ولم تكن لصاحب اليد بينة حكم له.

و يؤكد ما ذكرناه من حمل الرواية على الإخبار لا على الشهادة في مقام الترافع ذيل المعتمدة، وهو قوله (عليه السلام): «لو لم يجز هذا لم يقيم للمسلمين سوق»، فإنّه ظاهر الدلالة على أن المراد أن يعامل ذو اليد معاملة المالك عملاً وقولاً. ثمّ إنه قد يناقش في الرواية بأنّ في سندها القاسم بن يحيى كما في طريق الكليني والشيخ، أو القاسم بن محمد الأصبهاني كما في طريق الصدوق، ولم يرد فيهما توثيق، ولكنّ الصحيح أن القاسم بن يحيى ثقة، لوقوعه في اسناد كامل الزيارات، فيأذن لا وجه للمناقشة في سندها.

ثمّ إنه قد يتوهم جواز الشهادة اعتماداً على الاستصحاب.

□
ويستدل على ذلك بمعتبرة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون له العبد والأمة قد عرف ذلك، فيقول: أبق غلامي أو أمتي، فيكلفونه القضاء شاهدين بأنّ هذا غلامه أو أمته لم يبع ولم يهب، أنشهد على هذا إذا كلفناه؟ «قال: نعم» (١).

فإنّ هذه الرواية وإن كانت ظاهرة في أنها كانت في مورد الترافع ورفع الأمر إلى القاضى، إلا أنّها معارضة بذيل معتبرته الأخرى، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون في داره إلى أن قال: قلت: الرجل يكون له العبد والأمة، فيقول: أبق غلامي أو

أبقت أمتي، فيؤخذ بالبلد، فيكلفه القاضي

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٧/ كتاب الشهادات ب ١٧ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤١

.....

اليئنه أن هذا غلام فلان لم يبعه و لم يهبه، أ فنشهد على هذا إذا كلفناه و نحن لم نعلم أنه أحدث شيئاً؟ «فقال: كلما غاب من يد المرء المسلم غلامه أو أمته أو غاب عنك لم تشهد به» (١).

و لا يضرب باعتبارها وقوع إسماعيل بن مرار في سندها، فإنه ثقة على الأظهر.

و يمكن الجمع بحمل الاولى على الشهادة بمقدار العلم بالمشهود به، و حمل الثانية على الشهادة على الزائد بالمقدار المعلوم بقريته صحيحته الثالثة، قال: قلت له: إن ابن أبي ليلى يسألني الشهادة عن هذه الدار مات فلان و تركها ميراثاً و أنه ليس له وارث غير الذي شهدنا له «فقال: اشهد بما هو علمك» قلت: إن ابن أبي ليلى يحلفنا الغموس «فقال: احلف، إنما هو على علمك» (٢).

فإنها واضحة الدلالة على أن الشهادة لا بد و أن تكون بمقدار العلم.

و يؤكد ما ذكرناه ما تقدم من عدم جواز الشهادة استناداً إلى اليد، فإنه إذا لم تجز الشهادة بمقتضى اليد لم تجز بمقتضى الاستصحاب بطريق أولى.

بقي هنا شيء: و هو أنه لا مانع من الشهادة بمقتضى الاستصحاب إذا لم يكن منازع في البين كما هو الحال في اليد.

و يدل على ذلك التعليل الوارد في ذيل معتبرة حفص المتقدمة، الدال على جواز الشهادة فيما يجوز فيه الشراء.

و صدر معتبرة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون في داره ثم يغيب عنها ثلاثين سنة و يدع فيها عياله ثم يأتيها هلاكة، و نحن لا ندري ما أحدث في داره، و لا ندري ما أحدث له من الولد،

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٦/ كتاب الشهادات ب ١٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٣٦/ كتاب الشهادات ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٢

[مسألة ٩٧: لا تجوز الشهادة بمضمون ورقة لا يذكره بمجرد رؤية خطه فيها]

(مسألة ٩٧): لا تجوز الشهادة بمضمون ورقة لا يذكره بمجرد رؤية خطه فيها إذا احتل التزوير في الخط (١) أو احتل التزوير في الورقة، أو أن خطه لم يكن لأجل الشهادة، بل كان بداع آخر (٢)، و أمّا إذا علم أن خطه كان بداعى الشهادة

إلا أننا لا نعلم أنه أحدث في داره شيئاً و لا حدث له ولد و لا تقسم هذه الدار على ورثته الذين ترك في الدار حتى يشهد شاهدا عدل أن هذه الدار دار فلان ابن فلان مات و تركها ميراثاً بين فلان و فلان، أو تشهد على هذا؟ «قال: نعم» الحديث (١).

فإنها واضحة الدلالة على أن المراد من الشهادة فيها هو الإخبار عن الواقع استناداً إلى الاستصحاب، و ليس المراد منها الشهادة في مقام الترافع، لعدم فرضه فيها.

(١) تدل على ذلك مضافاً إلى أنه مقتضى الأصل معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه

و آله و سلم): لا تشهد بشهادة لا تذكرها، فإنه من شاء كتب كتاباً و نقش خاتماً «٢».

(٢) تدلّ عليه مضافاً إلى أنه مقتضى الأصل صحيحة حسن بن سعيد، قال: كتب إليه جعفر بن عيسى: جعلت فداك، جاءني جيران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه، و في الكتاب اسمي بخطي قد عرفته، و لست أذكر الشهادة، و قد دعوني إليها، فأشهد لهم على معرفتي أن اسمي في الكتاب و لست أذكر الشهادة، أو لا تجب الشهادة عليّ حتى أذكرها، كان اسمي [بخطي]

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٦ / كتاب الشهادات ب ١٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٣ / كتاب الشهادات ب ٨ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٣

و لم يحتمل التزوير جازت له الشهادة و إن كان لا يذكر مضمون الورقة فعلاً (١).

[مسألة ٩٨: يثبت النسب بالاستفاضه المفيدة للعلم عادةً]

(مسألة ٩٨): يثبت النسب بالاستفاضه المفيدة للعلم عادةً (٢)، و يكفي فيها الاشتهار في البلد، و تجوز الشهادة به مستندة إليها، و أما غير النسب كالوقف و النكاح و الملك و غيرها-

في الكتاب أو لم يكن؟ فكتب: «لا تشهد» (١).
و أما صحيحة عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يشهدني على شهادة فأعرف خطي و خاتمي، و لا اذكر من الباقي قليلاً و لا كثيراً، قال: فقال لي: «إذا كان صاحبك ثقة و معه رجل ثقة فاشهد له» (٢).

فلا بد من حملها على أن شهادة الثقتين مذكرة له، كما ورد نظير ذلك في الآية الكريمة «... فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ...» (٣)، و إنما فهي مطروحة، إذ لا عبرة بشهادة المدعى، بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب قديماً و حديثاً.

(١) فإنه و إن لم يكن ذاكراً لمضمون الورقة فعلاً إلا أنه عالم بصحته و موافقته للواقع مستنداً إلى حسه السابق، فلا مانع من الشهادة عليه.

(٢) على المشهور شهرة عظيمة، فإن العلم العادي حجة ببناء العقلاء، و عليه جرت سيرتهم في ترتيب الأثر على النسب و الشهادة على ذلك، و يؤيد هذا بعدة روايات:

(١) الوسائل ٢٧: ٣٢٢ / كتاب الشهادات ب ٨ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢١ / كتاب الشهادات ب ٨ ح ١.

(٣) البقرة ٢: ٢٨٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٤

فهى و إن كانت تثبت بالاستفاضه (١) إلا أنه لا تجوز الشهادة استناداً إليها (٢)، و إنما تجوز الشهادة بالاستفاضه.

منها: ما رواه يونس بن عبد الرحمن، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن البيئته إذا أقيمت على الحق أحقّ يحلّ للقاضي أن يقضى بقول البيئته إذا لم يعرفهم من غير مسألة؟ «فقال: خمسة أشياء يجب على الناس أن يأخذوا فيها بظاهر الحكم:

الولايات، و المناكح، و المواريث، و الذبائح، و الشهادات» الحديث «١».

و هنا قولان آخران:

أحدهما: اعتبار إفادة الاستفاضة العلم الوجداني، و إلا فلا أثر لها.

و فيه: أن العلم العادي حجة، و لا وجه لتقييدها بما إذا أفادت العلم الوجداني.

و ثانيهما: كفاية إفادتها الظن.

و فيه: أنه لا دليل على حجّية الظن.

(١) لما تقدّم من حجّية العلم العادي ببناء العقلاء و جريان سيرتهم عليها «٢».

(٢) لما سبق من اعتبار الشهود و الحسّ في جواز الشهادة و نفوذها «٣»، فلا- دليل على جوازها مطلقاً. و منه يظهر حال جواز الشهادة بالاستفاضة، فإنّه شهادة بالحسّ.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٨٩ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٢ ح ١ و الرواية منقولة عن الفقيه ٣: ٢٩ / ٩.

(٢) في ص ١٤٣.

(٣) في ص ١٣٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٥

[مسألة ٩٩: يثبت الزنا و اللواط و السحق بشهادة أربعة رجال]

(مسألة ٩٩): يثبت الزنا و اللواط و السحق بشهادة أربعة رجال (١)، و يثبت الزنا خاصية بشهادة ثلاثة رجال و امرأتين أيضاً (٢)، و كذلك يثبت بشهادة رجلين و أربع نساء، إلا أنه لا يثبت بها الرجم، بل يثبت بها الجلد فحسب (٣)،

(١) بلا خلاف و لا إشكال.

(٢) على المشهور، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن شهادة النساء في الرجم «فقال: إذا كان ثلاثة رجال و امرأتان، و إذا كان رجلان و أربع نسوة لم تجز في الرجم» (١).

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تجوز شهادة النساء في رؤية الهلال، و لا يجوز في الرجم شهادة رجلين و أربع نسوة، و يجوز في ذلك ثلاثة رجال و امرأتان» الحديث «٢».

(٣) على المشهور، أمّا ثبوت الجلد فلصحيحة الحلبي الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن رجل محصن فجر بامرأة، فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان «وجب عليه الرجم، و إن شهد عليه رجلان و أربع نسوة فلا- تجوز شهادتهم، و لا- يرجم و لكن يضرب حدّ الزاني» «٣».

و لكن ذهب جماعة منهم: الصدوقان و العلّامة في المختلف «٤» إلى عدم

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥١ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٠.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٣٢ / أبواب حد الزنا ب ٣٠ ح ١.

(٤) فتاوى على بن بابويه (رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين): ١٣٤، المقنع: ٤٠٢، المختلف ٨: ٤٧٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٦
و لا يثبت شيء من ذلك بشهادة رجلين عدلين (١)،

ثبوت الحدّ بذلك أيضاً، للأصل.

و احتجّ في المختلف بأنّه لو ثبت الزنا بشهادتهنّ لثبت الرجم.

وفيه: أنّه لا وجه للتمسك بالأصل مع وجود الدليل في المسألة. و الملازمة ممنوعة، فلا مانع من القول بالتفكيك إذا دلّ عليه دليل.

و أما عدم ثبوت الرجم فهذه الصحيحة و الصحيحتين المتقدمتين المصرحتين بعدم ثبوته بذلك.

و عن الشيخ في الخلاف: ثبوت الحدّ دون الرجم بشهادة رجل واحد و ست نساء «١». و لا دليل عليه، فالمتبع ما ذكرناه.

و عن الإسكافي: إلحاق اللواط و السحق بالزنا في ثبوتها بشهادة ثلاثة رجال و امرأتين، و بشهادة رجلين و أربع نسوة «٢».

لكنه ضعيف، لعدم الدليل عليه، و لما يأتي من عدم قبول شهادة النساء في الحدود «٣».

(١) أمّا بالإضافة إلى الزنا فلا إشكال و لا خلاف، و تدلّ على ذلك عدّة نصوص:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: حدّ الرجم أن يشهد أربع رأوه يدخل و يخرج» «٤».

(١) الخلاف ٦: ٢٥١.

(٢) حكاة في المختلف ٨: ٤٧٠.

(٣) في ص ١٤٩.

(٤) الوسائل ٢٨: ٩٤/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٤٧

.....

و منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يجلد رجل و لا امرأة حتى

يشهد عليهما أربعة شهود على الإيلاج و الإخراج» الحديث «١».

و أمّا اللواط و السحق فقد ألحقهما الأصحاب من دون خلاف بالزنا. و الظاهر أنّ المسألة متسالم عليها، فقد ادّعى الإجماع في

كلماتهم، و قال الشهيد (قدس سره) في المسالك: في معناه الزنا اللواط و السحق عندنا «٢».

أقول: و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «وَ اللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي

الْبُيُوتِ حَتَّى تَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» «وَالذَّانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا» الآية «٣»، على ما بيناه مفضلاً في البيان «٤».

و ملخصه: أنّ المراد من الفاحشة فيها لو لم تكن خصوص المساحقة فلا أقلّ من أنّها تعمّها. و على هذا فلا تثبت المساحقة إلّا بأربعة

شهداء. هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى: أنّ المراد من الآية الثانية هو اللواط، و حيث إنّ لم يذكر فيها طريق ثبوته فيعلم من ذلك أنّ طريق ثبوته هو الطريق

المذكور في الآية الكريمة المتقدمة، و هو أربعة شهداء.

هذا، و يمكن الاستدلال عليه بما ورد في الزنا من أنّ الإقرار شهادة، فكما

(١) الوسائل ٢٨: ٩٧/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ١١.

(٢) المسالك ١٤: ٢٤٦.

(٣) النساء ٤: ١٥، ١٦.

(٤) البيان: ٣٠٨ ٣١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٤٨

و هذا بخلاف غيرها من الجنایات الموجبة للحد، كالسرقة و شرب الخمر و نحوهما (١). و لا يثبت شيء من ذلك بشهادة عدل و امرأتين و لا بشاهد و يمين، و لا بشهادة النساء منفردات (٢).

يثبت الزنا بأربع شهادات يثبت بأربعة إقرارات، و هو صحيحه أصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «١» على رواية الشيخ الصدوق (قدس سره)، فإذا كان كل إقرار شهادة و ضم ذلك بما دل على أن اللواط لا يثبت إلا بأربعة إقرارات كما في صحيحه مالك بن عطية «٢» أنتج: أن اللواط لا يثبت إلا بأربع شهادات، فإذا ثبت ذلك في اللواط ثبت في المساحقة أيضاً بعدم القول بالفصل جزماً.

□

و يؤيد ذلك بما روى عن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) أنه قال: «السحق في النساء بمنزلة اللواط في الرجال» الحديث «٣».

(١) و ذلك لعمومات أدلة حجية البيئه مع ورود النص الخاص في بعضها كالسرقة.

(٢) فإن ثبت شيء بهذه الأمور يختص بموارد خاصة على ما سيأتي «٤»، و الأشياء المذكورة ليست منها.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٨/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٦ ح ٦، الفقيه ٤: ٢١ / ٥١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٦١/ أبواب حد اللواط ب ٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٦٦/ أبواب حد السحق و القيادة ب ١ ح ٣.

(٤) في ص ١٥٢ ١٥٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٤٩

[مسألة ١٠٠: لا يثبت الطلاق و الخلع و الحدود و الوصية إليه]

(مسألة ١٠٠): لا يثبت الطلاق و الخلع و الحدود و الوصية إليه و النسب و رؤية الأهل و الوكالة و ما شاكل ذلك في غير ما يأتي إلا بشاهدين عدلين، و لا يثبت بشهادة النساء لا منضمات و لا منفردات (١)،

(١) أما ثبت هذه الأمور بشاهدين عدلين فلاطلاق الأدلة الدالة على حجية شهادتهما، مضافاً إلى النصوص الخاصة.

و أما عدم ثبوتها بشهادة النساء مطلقاً فلعدة من النصوص العامة و الخاصة:

أمّا العامية فمنها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليه السلام): «أنه كان يقول: شهادة النساء لا تجوز في طلاق و لا نكاح و لا في حدود، إلا في الديون و ما لا يستطيع الرجال النظر إليه» «١».

فهى تدل بقرينة الاستثناء على عدم قبول شهادتهن في غير الموارد المستثناة.

و منها: صحيحه العلاء عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: لا تجوز شهادة النساء في الهلال» و سألته هل تجوز شهادتهن وحدهن؟ «قال: نعم، في العذرة و النفساء» «٢».

و منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألته تجوز شهادة النساء وحدهن؟ «قال: نعم، في العذرة و النفساء» (٣).
و منها: صحيحته الأخرى، قال: «قال: لا تجوز شهادة النساء في الهلال،

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٢ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٨.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٠

.....

و لا في الطلاق» و قال: سألته عن النساء تجوز شهادتهن؟ «قال: نعم، في العذرة و النفساء» (١).
و أما الخاصية فمنها: صحيحة جميل بن دراج و محمد بن حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلنا: أ تجوز شهادة النساء في الحدود؟ «فقال: في القتل وحده، إن علياً (عليه السلام) كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم» (٢).
أقول: المراد بثبوت القتل بشهادتهن ثبوته بالنسبة إلى الدينة، و أمراً بالنسبة إلى القود فلا يثبت بشهادة النساء، ففي معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «قال: لا تجوز شهادة النساء في الحدود و لا في القود» (٣).
و على ذلك يجمع بين صحيحة ربيعي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا تجوز شهادة النساء في القتل» (٤) و بين صحيحة جميل و محمد بن حمران المتقدمه الدالة على جواز قبول شهادة النساء بالقتل، بحمل الاولى على نفى القود، و حمل الثانية على ثبوت الدينة.
و أما ما في ذيل معتبرة عبد الرحمن الآتية «قال: تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال» فهو و إن دلّ على جواز شهادة النساء في الحدود منضمّة إلى الرجال إلا أنه لا عامل به منّا، فهو شاذ لا بدّ من ردّ علمه إلى أهله.
على أنّ هذا الذيل إنّما هو فيما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان، و هو غير موجود فيما رواه عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٨.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٠ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٨ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٩.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٥٨ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥١

.....

عن عبد الله بن سنان في التهذيب، و عن عبد الله بن سليمان في الاستبصار (١)، و كذلك غير موجود فيما رواه محمد بن يعقوب بسنده المعتبر عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٢)، و متن الرواية واحد في الجميع، فالأمر يدور بين النقص و الزيادة، إذ من البعيد أن رواية واحدة يرويها أبان عن عبد الرحمن تارة، و عن عبد الله بن سنان أو سليمان تارة أخرى، فيرويها مع الزيادة مرّة، و بلا زيادة أخرى. إذن لم تثبت الزيادة، مضافاً إلى أنّ محمد بن يعقوب أضبط في الرواية من الشيخ (رحمه الله)، و لا سيما أنّ روايته مؤيدة برواية الشيخ نفسه.

و منها: صحیحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن شهادة النساء في النكاح «فقال: تجوز إذا كان معهنَّ رجل، و كان على (عليه السلام) يقول: لا أُجيزها في الطلاق» قلت: تجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين؟ «قال: نعم» الحديث «٣».

و منها: صحیحة محمد بن مسلم المتقدمه الدالة على عدم جواز شهادتهنَّ في الهلال و الطلاق. □

و منها: معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة يحضرها الموت و ليس عندها إلَّا امرأة، تجوز شهادتها؟ «قال: تجوز شهادة النساء في العذرة و المنفوس. و قال: تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال» «٤».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٧ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٤، التهذيب ٦: ٢٧٠ / ٧٣١، الاستبصار ٣: ٣١ / ١٠٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٥ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٤، الكافي ٧: ٣٩٢ / ١٠.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥١ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٥٢

و لا بشاهد و يمين (١).

(مسألة ١٠١): تثبت الديون و النكاح و الدية بشهادة رجل و امرأتين (٢)، و أمَّا الغصب و الوصية إليه و الأموال

و هذه الرواية و إن كانت تدلّ على عدم ثبوت الوصية بشهادة المرأة إلَّا أنه لا بدّ من حملها على غير الوصية التمليكية، لما سيأتى «١».

و منها: صحیحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال و لا يقبل في الهلال إلَّا رجلان عدلان» «٢».

(١) لاختصاص ثبوت الدعوى بشاهد و يمين في الأموال كما سيأتى.

(٢) أمّا الديون: فبلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع، و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ» «٣»، و عدّه نصوص:

منها: صحیحة الحلبي المتقدمه. □

و منها: معتبره داود بن حصين عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهنَّ إذا كانت المرأة منكراً «فقال: لا- بأس به إلى أن قال: و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجيز شهادة المرأتين في النكاح عند الإنكار، و لا يجيز في الطلاق إلَّا شاهدين عدلين» فقلت: فأنتي ذكر الله تعالى قوله «فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ»؟ «فقال: ذلك في الدين، إذا لم يكن

(١) في ص ١٦١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٥ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٧.

(٣) البقرة ٢: ٢٨٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٥٣

.....

رجلان فرجل و امرأتان» الحديث «١».

و أما النكاح: فعن جماعة عدم قبول شهادتهن مع الرجال، منهم: المفيد و الديلمي و ابن حمزة و الحلبي «٢»، و عن الصيمري: نسبته إلى المشهور «٣».

و عن جماعة كثيرة من المتقدمين: القبول، منهم: الصدوقان و الإسكافي و العماني و الحلبي «٤» و غيرهم، و نسب ذلك إلى أكثر المتأخرين، بل عن الغنية دعوى الإجماع على ذلك «٥».

و منشأ الخلاف اختلاف الروايات، و هي على طوائف:

فمنها: ما دلّ على عدم قبول شهادة النساء فيه مطلقاً، كمعتبرة السكوني المتقدمة «٦».

و منها: ما دلّ على قبول شهادتهن فيه مطلقاً، و هي عدّة روايات كلّها ضعاف، منها: رواية زرارة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن شهادة النساء تجوز في النكاح؟ «قال: نعم» الحديث «٧».

و منها: ما دلّ على قبول شهادتهن إذا كان معهنّ رجل، كصحيحة الحلبي

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٠ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣٥. و الآية في البقرة ٢: ٢٨٢.

(٢) المقنعة: ٧٢٧، المراسم: ٢٣٣، الوسيلة: ٢٢٢، السرائر ٢: ١٣٩.

(٣) غاية المرام ٤: ٢٩٥.

(٤) فتاوى علي بن بابويه (رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين): ١٣٢، المقنعة: ٤٠٢، حكاة عنه الإسكافي في المختلف ٨: ٤٦١،

فتاوى ابن عقيل (رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين): ١٥١، الكافي في الفقه: ٤٣٩.

(٥) الغنية ٢: ٤٣٩.

(٦) في ص ١٤٩.

(٧) الوسائل ٢٧: ٣٥٤ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٤

.....

المتقدمة، و رواية أبي بصير، قال: سألت عن شهادة النساء إلى أن قال: «و تجوز شهادة النساء في النكاح إذا كان معهنّ رجل» «١».

و هذه الطائفة تكون شاهد جمع بين الطائفتين الأولتين، على أن الطائفة الثانية غير قابلة للاعتماد عليها في نفسها، و إطلاق معتبرة السكوني يقيد بصحيح الحلبي.

بقي هنا شيء: و هو أن معتبرة داود بن الحصين المتقدمة قد دلّت على قبول شهادة المرأتين في النكاح بلا رجل معهنّ، لكنّها مع شدوذها و هجرها و عدم عامل بها معارضة بمعتبرة السكوني، و بمفهوم صحيحة الحلبي و رواية أبي بصير، و المرجع بعد التسايط هو العمومات الدالة على عدم قبول شهادة النساء.

فالتيجة: أنه تقبل شهادة النساء، في النكاح إذا كان معهنّ رجل، و لا تقبل شهادتهنّ إذا لم يكن معهنّ رجل.

و أما الدية: فلما تقدّم من ثبوت القتل بشهادة النساء، و إنّما المنفى ثبوت القود. و لا فرق في ذلك بين ما كانت الدية ثابتة بالأصالة كما في القتل الخطائي و شبه العمد، و قتل الحرّ العبد، و قتل الوالد الولد، و قتل المسلم الذمي و ما شاكل ذلك و ما لم تكن ثابتة بالأصالة كما في القتل العمدي و ذلك فإنه إذا ثبت القتل بشهادة النساء لأنه لا يبطل دم امرئ مسلم، كما في صحيح الحلبي، و لم يجز القود ثبتت الدية لا محالة.

ثم إن عن جماعة منهم: الشيخ في المبسوط و الفاضل «٢» ثبوت القصاص

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥١ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤.

(٢) في المبسوط ٨: ٧٢ و ٧: ٢٤٨ و ٢٥٠ خلاف ذلك، نعم وجدناه في النهاية: ٣٣٣، إرشاد الأذهان ٢: ١٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٥

و المعاوزات و الرهن فالمشهور أنها تثبت بها، و كذلك الوقف و العتق على قول جماعة، و لكنّ الجميع لا يخلو عن إشكال (١)، و الأقرب عدم الثبوت.

بشاهد و امرأتين، و هو مختار المحقق هنا «١»، و لكنّه اختار عدم ثبوته بهما في باب القصاص «٢»، فبين عبارتيه تهافت. و كيف كان، فالظاهر عدم الثبوت كما عرفت.

(١) وجه الإشكال: أنّه لا دليل على اعتبار شهادة المرأتين منضمّة مع شهادة رجل واحد في الموارد المزبورة، و مقتضى الأصل عدم جواز شهادتهنّ فيما لم يرد دليل على الجواز، مضافاً إلى ما تقدّم من الإطلاقات الدالّة على عدم قبول شهادة النساء. و قد استدلّ على القبول بعدّة أمور:

الأول: الآية الكريمة الدالّة على قبول شهادة المرأتين في الدين منضمّة إلى شهادة الرجل، بدعوى إلغاء خصوصيّة المورد، و أنّ شهادة المرأتين تقوم مقام شهادة رجل واحد.

و يرد عليه أوّلًا: أنّه لا وجه للتعدّي مع عدم القرينة على إلغاء خصوصيّة المورد.

و ثانيًا: أنّ معتبرة داود بن حصين المتقدّمة دالّة على اختصاص الحكم في الآية المباركة بالدين.

و ثالثًا: أنّ الروايات المتقدّمة تدلّ بإطلاقها على عدم قبول شهادة النساء

(١) لاحظ الشرائع ٤: ١٤٠.

(٢) الشرائع ٤: ٢٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٦

[مسألة ١٠٢: تثبت الأموال من الديون و الأعيان بشاهد و يمين]

(مسألة ١٠٢): تثبت الأموال من الديون و الأعيان بشاهد و يمين، و أمّا ثبوت غيرها من الحقوق بهما فمحلّ إشكال و إن كان الأقرب الثبوت كما تقدّم في القضاء (١)، و كذلك تثبت الديون بشهادة امرأتين و يمين (٢)،

و إن كانت منضمّة إلى شهادة الرجل، إلّا فيما دلّ الدليل على قبولها.

الثاني: قياس شهادة المرأتين باليمين، فكما تثبت الأمور المزبورة بشاهد واحد و يمين المدّعى تثبت بشهادة امرأتين منضمّة إلى شهادة رجل واحد.

و يرد عليه: أنّ الملازمة بينهما لم تثبت بدليل، و القياس لا نقول به، و مقتضى الإطلاقات عدم القبول.

الثالث: رواية يونس عمّن رواه «قال: استخراج الحقوق بأربعة وجوه: بشهادة رجلين عدلين، فإن لم يكونا رجلين فرجل و امرأتان» الحديث «١».

فإنّها تدلّ على أنّ استخراج الحقوق مطلقاً كما يكون بشهادة رجلين عدلين يكون بشهادة رجل و امرأتين.

وفيه: أنها لو تمت لكانت معارضة لما دلّ على عدم قبول شهادة المرأة إلا في موارد خاصية، على أنها غير تامة، فإنها مرسله و مقطوعة، فلا تصلح أن تكون مدركا لحكم شرعي. و على ذلك فالأقرب عدم ثبوت هذه الأمور و ما شاكلها بشهادة رجل و امرأتين.

(١) تقدّم وجه جميع ذلك في المسألة (٣٨) من مسائل القضاء مفضلاً.

(٢) بلا خلاف ظاهر.

و تدلّ عليه صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ رسول الله ﷺ

(١) الوسائل ٢٧: ٢٧١ / أبواب كيفية الحكم ب ١٥ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٧

و أما ثبوت مطلق الأموال بهما فمحلّ إشكال، و عدم الثبوت أقرب (١).

[مسألة ١٠٣: تثبت العذرة و عيوب النساء الباطنة]

(مسألة ١٠٣): تثبت العذرة و عيوب النساء الباطنة و كلّ ما لا يجوز

(صلى الله عليه و آله و سلم) أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله أن حقه لحقّ» (١).

و المراد بشهادة النساء شهادة امرأتين، فإنها هي التي كانت جزء البيّنة، و الجزء الآخر شهادة رجل واحد، و إذا لم يكن رجل واحد كانت يمين المدعى بمنزلته.

و بها يقيّد إطلاق صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) أجاز شهادة النساء في الدين، و ليس معهنّ رجل» (٢) بما إذا كانت معهنّ يمين الطالب.

(١) المشهور بين الفقهاء هو ثبوت مطلق الأموال بشهادة امرأتين مع يمين المدعى.

و استندوا في ذلك إلى رواية منصور بن حازم: أن أبا الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: «إذا شهد لطالب الحقّ امرأتان و يمينه فهو جائز».

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٧

و لكنّ الرواية ضعيفة، فإنّ الشيخ الصدوق رواها بإسناده إلى منصور بن حازم، و في طريقه محمّد بن علي ماجيلويه، و هو لم يوثق. و رواها الشيخ الكليني، و لكنّها مرسله (٣). و رواها الشيخ بإسناده عن محمّد بن عبد الحميد، عن سيف

(١) الوسائل ٢٧: ٢٧١ / أبواب كيفية الحكم ب ١٥ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٠.

(٣) الوسائل ٢٧: ٢٧١ / أبواب كيفية الحكم ب ١٥ ح ١، الفقيه ٣: ٣٣ / ١٠٥، الكافي ٧: ٣٨٦ / ٦ بتفاوت يسير.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٥٨

للرجال النظر إليه و الرضاع بشهادة أربع نسوة منفردات (١).

ابن عميرة، عن منصور بن حازم «١»، و طريق الشيخ إلى محمد بن عبد الحميد ضعيف بأبي المفضل و ابن بطة. فإذن لا دليل على ثبوت مطلق الأموال بشهادة النساء مع يمين المدعى. و قد مر ما دلّ بعمومه على عدم قبول شهادة النساء مطلقاً إلا فيما ثبت بدليل «٢».

و مما ذكرناه يظهر الحال في سائر الحقوق و أنها لا تثبت بشهادة النساء و يمين صاحب الحق.

(١) أما بالإضافة إلى العذرة: فمضافاً إلى عدم الخلاف بين الأصحاب قد دلت على قبول شهادة النساء فيها عدّة روايات: منها: صحيحة العلاء عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: لا تجوز شهادة النساء في الهلال» و سألته هل تجوز شهادتهنّ و حدهنّ؟ «قال: نعم، في العذرة و النفساء» «٣».

و منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألته تجوز شهادة النساء و حدهنّ؟ «قال: نعم، في العذرة و النفساء» «٤».

و أما بالنسبة إلى عيوب النساء الباطنة: فتدلّ على قبول شهادة النساء فيها عدّة روايات:

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٩ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣١، التهذيب ٦: ٢٧٢ / ٧٣٨، الاستبصار ٣: ٣١ / ١٠٦.

(٢) في ص ١٤٩ ١٥٢.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٨.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٥٩

[مسألة ١٠٤: المرأة تُصدّق في دعواها أنها خليّة]

(مسألة ١٠٤): المرأة تُصدّق في دعواها أنها خليّة و أنّ عدّتها قد انقضت (١)،

منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تجوز شهادة النساء في رؤية الهلال إلى أن قال: تجوز شهادة النساء و حدهنّ بلا رجال في كلّ ما لا يجوز للرجال النظر إليه» الحديث «١».

و منها: معتبرة عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تجوز شهادة النساء في العذرة و كلّ عيب لا يراه الرجل» «٢».

و منها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «أنّه كان يقول: شهادة النساء لا تجوز في طلاق و لا نكاح و لا في حدود، إلّا في الديون و ما لا يستطيع الرجال النظر إليه» «٣».

و أمّا بالإضافة إلى الرضاع: فلدخوله في عموم قوله (عليه السلام): «كلّ ما لا يجوز للرجال النظر إليه» كما في صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة، و عموم قوله (عليه السلام): «ما لا يستطيع الرجال النظر إليه» كما في معتبرة السكوني المتقدمة.

(١) و ذلك لصحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: العدة و الحيض للنساء إذا ادّعت صدّقت» «٤».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٠.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٩.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٦٢ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤٢.

(٤) الوسائل ٢: ٣٥٨ أبواب الحيض ب ٤٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٦٠

و لكنّها إذا ادّعت ذلك و كانت دعواها مخالفة للعادة الجارية بين النساء، كما إذا ادّعت أنّها حاضت في شهر واحد ثلاث مرّات، فإنّها لا تصدّق، و لكن إذا شهدت النساء من بطانتها بأنّ عاداتها كذلك قبلت (١).

[مسألة ١٠٥: يثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع الموصى به للموصى له]

(مسألة ١٠٥): يثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع الموصى به للموصى له (٢)،

(١) تدلّ على ذلك معتبرة إسماعيل ابن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال في امرأة ادّعت أنّها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض، فقال: كلّفوا نسوة من بطانتها أنّ حيضها كان فيما مضى على ما ادّعت، فإن شهدن صدّقت و إلّا فهي كاذبة» (١).

(٢) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك عدّة نصوص:

منها: صحيحة ربعي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في شهادة امرأة حضرت رجلاً يوصى ليس معها رجل «فقال: يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها» (٢).

و منها: معتبرة أبان عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: في وصيّة لم يشهدا إلّا امرأة فأجاز شهادتها في الربع من الوصية بحساب شهادتها (٣).

و منها: صحيحة محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «أنّه قضى في وصيّة لم يشهدا إلّا امرأة، فأجاز شهادة المرأة في ربع الوصية» (٤).

(١) الوسائل ٢: ٣٥٨ / أبواب الحيض ب ٤٧ ح ٣.

(٢) الوسائل ١٩: ٣١٦ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ١٩: ٣١٧ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٢.

(٤) الوسائل ١٩: ٣١٧ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٦١

.....

و منها: صحيحته الأخرى، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيّة لم يشهدا إلّا امرأة أن تجوز شهادة المرأة في ربع الوصية إذا كانت مسلمة غير مريية في دينها» (١).

و لا تعارض هذه الروايات صحيحة عبد الرحمن، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة بحضرها الموت و ليس عندها إلّا امرأة، تجوز شهادتها؟ «قال: تجوز شهادة النساء في العذرة و المنفوس، و قال: تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجل» (٢).

فإنّها و إن دلت بالإطلاق في مقام البيان على عدم قبول شهادة النساء في الوصية التملكيّة أيضاً بالمال، إلّا أنّه يرفع اليد عن الإطلاق بما تقدّم من الروايات الدالّة على قبول شهادة المرأة الواحدة في ثبوت ربع الوصية.

و بذلك يظهر الجواب عن صحيحة أبان عن عبد الله بن سنان (سليمان)، قال: سألت عن امرأة حضرها الموت و ليس عندها إلّا امرأة، أ تجوز شهادتها؟ «فقال: لا تجوز شهادتها إلّا في المنفوس و العذرة» (٣).

كما أن بذلك يظهر الجواب عن رواية إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتب أحمد بن هلال إلى أبي الحسن (عليه السلام): امرأة شهدت على وصية رجل لم يشهدا غيرها، وفي الورثة من يصدقها، ومنهم من يتهمها فكتب (عليه السلام): «لا، إلا أن يكون رجل و امرأتان، وليس بواجب أن تنفذ شهادتها» (٤).

(١) الوسائل ١٩: ٣١٧ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٣.

(٢) الوسائل ١٩: ٣١٨ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٦.

(٣) الوسائل ١٩: ٣١٨ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٧.

(٤) الوسائل ١٩: ٣١٩ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٢

كما يثبت ربع الميراث للولد بشهادة القابلة باستهلاله (١)،

على أنها ضعيفة سنداً، لعدم ثبوت وثاقه إبراهيم بن محمد.

بقي هنا شيء: وهو أن حماداً روى في الصحيح عن الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن امرأة ادّعت أنه أوصى لها في بلد بالثلث، وليس لها بينة «قال: تصدق في ربع ما ادّعت» (١).

وهذه الصحيحة شاذة لا عامل بظاهرها منّا، فهي مطروحة أو مؤولة.

(١) بلا خلاف ظاهر، وتدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل، فوضعت بعد موته غلاماً، ثم مات الغلام بعد ما وقع إلى الأرض، فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استهلّ وصاح حين وقع إلى الأرض ثم مات «قال: على الإمام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام» (٢).

ومنها: معتبرة سماعه، قال: «قال: القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة امرأة واحدة» (٣).

ثم إن الاستفادة من بعض الروايات قبول شهادة القابلة في ثبوت تمام الإرث، كصحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تجوز شهادة النساء في رؤية الهلال إلى أن قال: وتجاوز شهادة القابلة وحدها في المنفوس» (٤).

(١) الوسائل ١٩: ٣١٧ / كتاب الوصايا ب ٢٢ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٢ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٧ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٣.

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٥٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٣

بل بشهادة مطلق المرأة وإن لم تكن قابلة (١).

ومثلها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سئل عن شهادة النساء في النكاح إلى أن قال: وسألته عن شهادة القابلة في الولادة «قال: تجوز شهادة الواحدة، وقال: تجوز شهادة النساء في المنفوس والعذرة» الحديث (٤).

فإن مقتضى هاتين الصحيحتين ثبوت تمام الإرث بشهادة القابلة، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن إطلاقهما بصحيحة عمر بن يزيد ومعتبرة

سماعة.

(١) فإنَّ المستفاد من عدّة روايات: أنَّ الحكم لا يختصّ بالقابلة، بل يعمّ الحكم مطلق المرأة، فثبت الولادة بشهادتها:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألته تجوز شهادة النساء وحدهنّ؟ «قال: نعم، في العذرة والنفساء» (١).

و منها: صحيحة العلاء عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: لا تجوز شهادة النساء في الهلال» و سألته هل تجوز شهادتهنّ وحدهنّ؟ «قال: نعم، في العذرة والنفساء» (٢).

و منها: صحيحة عبد الرحمن، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة يحضرها الموت و ليس عندها إلّا امرأة، تجوز شهادتها؟ «قال: تجوز شهادة النساء في العذرة والمنفوس» الحديث (٣).

فإنَّ مقتضى إطلاق هذه الروايات عموم الحكم لغير القابلة، و ليس في

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٥١ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٩.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٨.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٦ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٦٤

و إذا شهدت اثنتان ثبت النصف (١)، و إذا شهدت ثلاث نسوة ثبت ثلاثة أرباعه،

الروايات ما يقتضى تقييد الحكم بها. على أنَّ المستفاد من صحيحة الحلبي المتقدمة: أنَّ القابلة لا خصوصية لها، و إنّما تقبل شهادتها باعتبار أنّها واحدة، فتجوز شهادة الواحدة و إن لم تكن قابلة، و لذلك قال (عليه السلام) بعد قوله: «تجوز شهادة القابلة»: «تجوز شهادة النساء في المنفوس و العذرة»، فقد بيّن (عليه السلام) حكماً كلياً و طبّقه على مورد السؤال، و هو شهادة الواحدة. و يستفاد ذلك من صحيحة عبد الله بن سنان الآتية أيضاً.

(١) فإنَّه يستفاد ذلك من قوله (عليه السلام) في صحيحة ربي المتقدمة «١»: «يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها».

و قوله (عليه السلام) في معتبرة سماعة: «القابلة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة امرأة واحدة»، حيث يستفاد منها ثبوت النصف بشهادة امرأتين.

على أنّه ورد في صحيحة عبد الله بن سنان التصريح بذلك، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «تجوز شهادة القابلة في المولود إذا استهلّ و صاح في الميراث، و يورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة واحدة» قلت: فإن كانت امرأتين؟ «قال: تجوز شهادتهما في النصف من الميراث» (٢).

و بها يقيّد إطلاق معتبرة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «قال: يجوز شهادة امرأتين في استهلال» (٣)، فإنَّها تقيّد بالجواز في نصف الميراث.

(١) في ص ١٦٠.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٦٤ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤٥.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٦٢ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٦٥

و إذا شهدت أربع نسوة ثبت الجميع (١)، و في ثبوت ربع الدية بشهادة المرأة الواحدة في القتل، و نصفها بشهادة امرأتين، و ثلاثة أرباعها بشهادة ثلاث، إشكال و إن كان الأقرب الثبوت (٢).

(١) يظهر الوجه في ذلك مما تقدم.

(٢) خلافاً للمشهور، و ذلك لصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في غلام شهدت عليه امرأة أنه دفع غلاماً في بئر فقتله، فأجاز شهادة المرأة بحساب شهادة المرأة» (١).
و مقتضى إطلاق الصحيحة عدم الفرق بين أن تكون الشهادة على القتل متعمداً أو غير متعمد، كما أن مقتضى قوله (عليه السلام): «بحساب شهادة المرأة» ثبوت النصف بشهادة امرأتين، و ثبوت ثلاثة أرباع بشهادة ثلاث نسوة. و أمّا ثبوت تمام الدية فقد تقدم الكلام فيه (٢).

ثم إن هذه الصحيحة رواها الصدوق في الفقيه و أسقط قوله: «بحساب شهادة المرأة»، و لكن ذلك لا يضّر، فإنّ عدم ذكر هذه الجملة لا يدلّ على عدم وجودها، على أنّه لا بدّ من حملها على ذلك، إذ لا شكّ في عدم قبول شهادة المرأة الواحدة في تمام الدية.
و يؤيده ما رواه عبد الله بن الحكم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة شهدت على رجل أنّه دفع صبيّاً في بئر فمات «قال: على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة» (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٥٧ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٢٦، الفقيه ٣: ٣١/٩٦.

(٢) في ص ١٥٤.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٥٩ كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٦

و لا يثبت بشهادة النساء غير ذلك (١).

[مسألة ١٠٦: لا يعتبر الإشهاد في شيء من العقود و الإيقاعات]

(مسألة ١٠٦): لا يعتبر الإشهاد في شيء من العقود و الإيقاعات (٢) إلّا في الطلاق (٣)

(١) و ذلك لما تقدم من الإطلاقات الدالّة على عدم قبول شهادتهنّ إلّا في الموارد الخاصّة المتقدّمة.

(٢) فإنّه يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه، و مقتضى الإطلاقات من الكتاب و السنّة عدم اعتباره.

(٣) بلا خلاف عندنا، و يدلّ على ذلك قوله تعالى «وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ» (١) و لو بضميمه ما ورد في بيان المراد منها من الروايات المستفيضة:

منها: صحيحة زرارة و محمد بن مسلم و بكير و بريد و فضيل و إسماعيل الأزرق و معمر بن يحيى عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أنّه قال: «و إن طلقها في استقبال عدّتها طاهراً من غير جماع و لم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه إياها بطلاق» (٢).

و منها: صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل طلق امرأته بعد ما غشيها بشهادة عدلين «قال: ليس هذا طلاقاً» قلت: فكيف طلاق السنّة؟ «فقال: يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشيها بشاهدين عدلين، كما قال الله عزّ و جلّ في كتابه» الحديث (٣).

(١) الطلاق ٦٥: ٢.

(٢) الوسائل ٢٢: ٢٦ / أبواب مقدمات الطلاق ب ١٠ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٢: ٢٦ / أبواب مقدمات الطلاق ب ١٠ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٧

و الظهار (١). نعم، يستحبّ الإشهاد في النكاح (٢)، و المشهور أنّه يستحبّ في البيع و الدّين

(١) من دون خلاف، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة حمران في حديث قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «لا يكون ظهار في يمين، و لا في إضرار، و لا في غضب، و لا يكون ظهار إلّا في طهر من غير جماع بشهادة شاهدين مسلمين» (١).
و منها: صحيحته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث «قال: لا- يكون ظهار إلّا على طهر بغير جماع بشهادة شاهدين مسلمين» (٢).

(٢) خلافاً للعامة، حيث ذهبوا إلى اعتبار الإشهاد في صحّة النكاح. و عن ابن أبي عقيل اختيار هذا القول في الدائم (٣).
و استدللّ على ذلك برواية مهلب الدّلال: أنّه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام): أنّ امرأه كانت معي في الدار، ثمّ إنّها زوجتني نفسها، و أشهدت الله و ملائكته على ذلك، ثمّ إنّ أباهما زوجها من رجل آخر، فما تقول؟ فكتب (عليه السلام): «التزويج الدائم لا يكون إلّا بولي و شاهدين، و لا يكون تزويج متعّ ببيكر، استر على نفسك و اكنم رحمك الله» (٤).
و معتبرة المعلّى بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما يجزى في المتعة من الشهود؟ «فقال: رجل و امرأتان يشهدهما» قلت: أ رأيت إن لم

(١) الوسائل ٢٢: ٣٠٧ / كتاب الظهار ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٢: ٣٠٨ / كتاب الظهار ب ٢ ح ٤.

(٣) فتاوى ابن عقيل (رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين): ١٢٥.

(٤) الوسائل ٢١: ٣٤ / أبواب المتعة ب ١١ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٨

.....

يجد واحداً؟ «قال: إنّ لا- يعوزهم» قلت: أ رأيت إن أشفق أن يعلم بهم أحد أ يجزيهم رجل واحد؟ «قال: نعم» قال: قلت: جعلت فداك، كان المسلمون على عهد رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) يتزوجون بغير بينة؟ «قال: لا» (١).

أقول: إنّ الرواية الأولى ضعيفة، و الثانية لا دلالة فيها على الوجوب في نفسها.

هذا، مضافاً إلى استفاضة الروايات بعدم اشتراط النكاح بالإشهاد.

منها: صحيحة زرارة بن أعين، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتزوج المرأة بغير شهود «فقال: لا بأس بتزويج البتة فيما بينه و بين الله، إنّما جعل الشهود في تزويج البتة من أجل الولد، لولا ذلك لم يكن به بأس» (٢).

و منها: صحيحة حفص بن البختري عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يتزوج بغير بينة «قال: لا بأس» (٣).

و قد تحصل من ذلك: أنه لا يعتبر الإشهاد في صحّة النكاح.

و أما استحبابه: فقد دلت عليه عدّة من الروايات:

منها: معتبرة داود بن الحصين عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهنّ إذا كانت المرأة منكراً فقال: لا بأس به إلى أن قال: إن الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين، فأجازوا الطلاق بلا شاهد واحد، و النكاح لم يجيء عن الله في تحريمه (عزيمة) فسوّى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) في ذلك الشاهدين تأديباً، و نظراً لثلاً

(١) الوسائل ٢١: ٦٥ / أبواب المتعة ب ٣١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٠: ٩٨ / أبواب مقدمات النكاح ب ٤٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٠: ٩٨ / أبواب مقدمات النكاح ب ٤٣ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٦٩

و نحو ذلك أيضاً (١).

ينكر الولد و الميراث» الحديث «١».

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و استدلل على الاستحباب بالأمر بالإشهاد في المبايعه و الدين في الآية الكريمة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَ اسْتَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» الآية «٢».

مع قيام الضرورة و السيرة القطعية على جواز البيع و الدين بغير إشهاد، كما استدلل عليه بما ورد في عدّة من الروايات من عدم استحبابه دعاء من كان له على غيره مال بدين أو غيره و لم يشهد على ذلك:

منها: معتبرة جعفر بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أربعة لا يستجاب لهم دعوة إلى أن قال: و رجل كان له مال فأدانه بغير بينة، فيقال له: أ لم آمرك بالشهادة» «٣».

و منها: معتبرة مسعدة ابن زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): أصناف لا يستجاب لهم: منهم من أدان رجلاً ديناً إلى أجل، فلم يكتب عليه كتاباً، و لم يشهد عليه شهوداً» الحديث «٤».

و منها: رواية عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٠ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣٥.

(٢) البقرة ٢: ٢٨٢.

(٣) الوسائل ٧: ١٢٤ / أبواب الدعاء ب ٥٠ ح ٢.

(٤) الوسائل ٧: ١٢٦ / أبواب الدعاء ب ٥٠ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٧٠

[مسألة ١٠٧: لا خلاف في وجوب أداء الشهادة بعد تحمّلها مع الطلب]

(مسألة ١٠٧): لا خلاف في وجوب أداء الشهادة بعد تحمّلها مع الطلب إذا لم يكن فيه ضرر عليه (١).

قال: لأقعدنّ في بيتي و لأصلينّ و لأصومنّ و لأعبدنّ ربّي، فأما رزقي فسيأتيني «فقال: هذا أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم إلى أن

قال: ورجل كان له حق على إنسان لم يشهد عليه، فیدعو الله أن یردّ علیه، فيقال له: قد أمرتك أن تشهد و تستوثق فلم تفعل «(٣)». هذا، و يمكن أن يقال: إنه لا دلالة في الآية المباركة و لا في الروايات على استحباب الإشهاد استحباباً شرعياً، لأن الأمر فيها للإرشاد إلى الإشهاد، كما يظهر ذلك من التأمل في الآية المباركة و الروايات، و ليس الأمر فيهما أمراً مولوياً.

(١) تدلّ على ذلك الآية المباركة «وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذْ مَا دُعُوا» (١)، و عدّة من الروايات: ففي صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في قول الله عزّ و جلّ «وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ» (قال: بعد الشهادة) «(٢)». و مقتضى الإطلاق في الآية الكريمة و هذه الصحيحة و غيرها حرمة الكتمان مطلقاً، و لكن لا بدّ من رفع اليد عن إطلاقها و الالتزام بعدم وجوبه فيما إذا استلزم الضرر بقاعدة لا ضرر.

(٣) الوسائل ٧: ١٢٥ / أبواب الدعاء ب ٥٠ ح ٤.

(١) البقرة ٢: ٢٨٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣١٢ / كتاب الشهادات ب ٢ ح ١، و الآية في سورة البقرة ٢: ٢٨٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٧١

[مسألة ١٠٨: الظاهر أنّ أداء الشهادة واجب عيني]

(مسألة ١٠٨): الظاهر أنّ أداء الشهادة واجب عيني (١)، و ليس للشاهد أن يكتفم شهادته و إن علم أنّ المشهود له يتوصّل إلى إثبات مدّعه بطريق آخر. نعم، إذا ثبت الحقّ بطريق شرعي سقط الوجوب (٢).

[مسألة ١٠٩: يختصّ وجوب أداء الشهادة بما إذا أشهد]

(مسألة ١٠٩): يختصّ وجوب أداء الشهادة بما إذا أشهد، و مع عدم الإشهاد، فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء لم يشهد (٣). نعم، إذا كان أحد طرفي الدعوى ظالماً للآخر وجب أداء الشهادة لدفع الظلم و إن لم يكن إشهاد (٤).

(١) لأنّه مقتضى إطلاق الأدلّة من الآية و الروايات، و ما ذهب إليه الأكثر من كون الوجوب كفاً لم يظهر وجهه.

(٢) لأنّ الغاية من وجوب الشهادة إنّما هي وصول صاحب الحقّ إلى حقّه، فإذا تحقّق ذلك لم تبق للشهادة أيّة فائدة، حيث إنّ الغرض من الشهادة هو حسم مادّة النزاع، فإذا تحقّق الغرض المذكور فلا يبقى موضوع لها.

(٣) تدلّ على ذلك عدّة روايات صحاح:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا سمع الرجل الشهادة و لم يشهد عليها، فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء سكت» (١)، و مثلها صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «(٢)».

(٤) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا سمع الرجل الشهادة و لم يشهد عليها فهو بالخيار إن شاء شهد و إن شاء سكت، إلّا إذا علم من الظالم، فيشهد، و لا يحلّ له إلّا أن يشهد» (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٣١٧ / كتاب الشهادات ب ٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣١٨ / كتاب الشهادات ب ٥ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣١٨ / كتاب الشهادات ب ٥ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٢

[مسألة ١١٠: إذا دُعي من له أهلية التحمل ففي وجوبه عليه خلاف]

(مسألة ١١٠): إذا دُعي من له أهلية التحمل ففي وجوبه عليه خلاف، و الأقرب هو الوجوب مع عدم الضرر (١).

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في قول الله عزّ وجلّ «وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ» قال: قبل الشهادة» الحديث (١).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في قوله تعالى «وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذْ مَا دُعُوا» قال: لا ينبغي لأحد إذا دُعي إلى شهادة ليشهد عليها أن يقول: لا أشهد لكم عليها، فذلك قبل الكتاب» (٢).

و منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في قول الله عزّ وجلّ «وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذْ مَا دُعُوا» فقال: لا ينبغي لأحد إذا دُعي إلى شهادة ليشهد عليها أن يقول: لا أشهد لكم» (٣).

و مقتضى هذه الروايات وجوب التحمل إلّا فيما إذا كان ضررياً، فعندئذ لا يجب بمقتضى حديث لا ضرر.

بقي هنا شيء: و هو أنّ ظاهر الروايات الواردة في تفسير الآية الكريمة هو أنّ وجوب تحمّل الشهادة عيني لا كفائي، فمن دُعي إلى الشهادة وجب عليه القبول و إن كان هناك من يمكن إشهاده. نعم، إذا تحقّق تحمّل الشهادة ممّن تقبل شهادته لم يجب على الآخرين تحمّل الشهادة إذا دعوا له، فإنّ ظاهر الآية

(١) الوسائل ٢٧: ٣٠٩ / كتاب الشهادات ب ١ ح ١، و الآية في سورة البقرة ٢: ٢٨٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣١٠ / كتاب الشهادات ب ١ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣١٠ / كتاب الشهادات ب ١ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٣

[مسألة ١١١: تقبل الشهادة على الشهادة في حقوق الناس]

(مسألة ١١١): تقبل الشهادة على الشهادة في حقوق الناس، كالقصاص و الطلاق و النسب و العتق و المعاملة و المال و ما شابه ذلك (١)،

المباركة أنّ الواجب هو تحمّل الشهادة عند الاستشهاد، و الاستشهاد المأمور به في الآية يختصّ باستشهاد رجلين أو رجل و امرأتين فحسب.

(١) بلا خلاف و لا إشكال، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد من الأصحاب، و تدلّ عليه مضافاً إلى إطلاقات أدلّه قبول الشهادات عدّة روايات:

منها: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ عليّاً (عليه السلام) كان لا يجيز شهادة رجل على

شهادة رجل، إلّا شهادة رجلين على شهادة رجل» (١)، و قريب منها معتبرة طلحة بن زيد (٢).
ثمّ إنّه حكى عن العلامة في التذكرة أنّه لا يثبت الهلال بالشهادة على الشهادة، مستدلّاً على ذلك بأصالة البراءة، و باختصاص قبول الشهادة على الشهادة بالأموال و حقوق الأدميين (٣).
و يندفع ذلك: بأنّ مقتضى إطلاق الروايات قبول الشهادة على الشهادة مطلقاً، إلّا فيما دلّ الدليل على عدم القبول كما في الحدود، و معه لا مجال لدعوى الاختصاص بحقوق الناس و التمسك بأصالة البراءة، على أنّ التمسك بأصالة البراءة في مثل ذلك باطل في نفسه كما هو ظاهر.

(١) الوسائل ٢٧: ٤٠٣ / كتاب الشهادات ب ٤٤ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٧: ٤٠٣ / كتاب الشهادات ب ٤٤ ح ٢.

(٣) التذكرة ٦: ١٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٤

و لا تُقبل في الحدود، سواء أ كانت لله محضاً أم كانت مشتركة، كحدّ القذف و السرقة و نحوهما (١).

(مسألة ١١٢): في قبول الشهادة على الشهادة على الشهادة فصاعداً إشكال، و الأظهر القبول (٢).

□

(١) أمّا الأوّل و هو ما كان لله محضاً فلا خلاف فيه بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك معتبرة طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه، عن علي (عليه السلام): «أنّه كان لا يجيز شهادة على شهادة في حدّ» (١).

و معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه «قال: قال (عليه السلام): لا تجوز شهادة على شهادة في حدّ، و لا كفالة في حدّ» (٢).

و أمّا الثاني و هو ما كان مشتركاً بينه تعالى و بين غيره ففيه خلاف، و المشهور بين الأصحاب هو القبول.

خلافاً لجماعة، منهم: الشهيد الأوّل في النكت و الثاني في المسالك (٣).

و ما ذكره المشهور هو الصحيح، لإطلاق الروايتين، و المناقشة في سندهما و رميهما بالضعف في غير محلّه.

(٢) خلافاً للمشهور، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد، و استدلّ على ذلك بأمرين:

(١) الوسائل ٢٧: ٤٠٤ / كتاب الشهادات ب ٤٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٤٠٤ / كتاب الشهادات ب ٤٥ ح ٢.

(٣) حكاة عن الشهيد الأوّل في الجواهر ٤١: ١٩١، المسالك ١٤: ٢٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٥

[مسألة ١١٣: لو شهد رجلان عادلان على شهادة عدول أربعة بالزنا]

(مسألة ١١٣): لو شهد رجلان عادلان على شهادة عدول أربعة بالزنا لم يثبت الحدّ. و في ثبوت غيره من الأحكام، كنشر الحرمة بالنسبة

إلى ابن الزاني أو أبيه، خلاف، و الأظهر هو الثبوت (١).

الأوّل: عدم الدليل على القبول، بدعوى أنّ إطلاقات أدلّة قبول الشهادة و معتبرتي طلحة بن زيد و غياث المتقدمين لا تشمل المقام. و

عليه، فمقتضى الأصل عدم الحجية.

□

الثاني: رواية عمرو بن جميع، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليه السلام): «قال: اشهد على شهادتك من ينصحك إلى أن قال: ولا تجوز شهادة على شهادة على شهادة» (١).

أقول: المناقشة في شمول معتبرتي طلحة بن زيد و غياث بن إبراهيم و إن كانت لا بأس بها، إلا أن المناقشة في شمول الإطلاقات في غير محلها، فإن دليل حجية البيئنة و دليل حجية خبر الواحد يثبتان الحكم على نحو القضية الحقيقية، فلا مانع من ثبوت بيئنة و هكذا، كما يثبت خبر بخبر و هكذا، على ما فصلنا الكلام فيه في مبحث حجية خبر الواحد.

و أمّا رواية عمرو بن جميع فهي ضعيفة من جهة عمرو بن جميع نفسه، و من جهة أن طريق الصدوق إليه ضعيف. و عليه، فإن تم الإجماع فهو، و لكنّه غير تام، و عندئذٍ فلا مانع من القبول.

(١) أمّا عدم ثبوت الحدّ فلما تقدّم، و أمّا ثبوت غيره من الأحكام فلا إطلاق

(١) الوسائل ٢٧: ٤٠٤ / كتاب الشهادات ب ٤٤ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٧٦

[مسألة ١١٤: تثبت الشهادة بشهادة رجلين عدلين]

(مسألة ١١٤): تثبت الشهادة بشهادة رجلين عدلين (١)، و لا تثبت بشهادة رجل واحد (٢)، و لا بشهادة رجل و امرأتين (٣)، و لو شهد عادلان على شهادة رجل أو على شهادة امرأتين أو عليهما معاً تثبت (٤)، و لو شهد رجل واحد على أمر و شهد أيضاً على شهادة رجل آخر عليه و شهد معه رجل آخر على شهادة ذلك الرجل تثبت الشهادة (٥).

دليل قبول الشهادة على الشهادة. و التفكيك بين الحدّ و غيره لا مانع منه، كما هو الحال في السرقة، فإذا شهد شاهدان على شهادة اثنين بالسرقة ثبت وجوب ردّ المال دون الحدّ.

(١) على ما تقدّم من الأدلة الخاصة و العامة.

(٢) لعدم حجية شهادة الواحد في القضاء، مضافاً إلى ما تقدّم من الروايات الخاصة الدالة على عدم قبول شهادة رجل واحد.

(٣) لما سبق من أن نفوذ شهادة رجل و امرأتين مختصّ بموارد خاصة «١»، فلا دليل على حجيتها مطلقاً. مضافاً إلى دلالة معتبرة طلحة بن زيد و غياث ابن إبراهيم على ذلك.

(٤) لإطلاق أدلة نفوذ الشهادة.

(٥) بضمّ الوجدان إلى البيئنة، فإنّ شهادة أحد الرجلين وجداني، و شهادة الآخر تثبت بالبيئنة.

(١) في ص ١٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٧٧

[مسألة ١١٥: لا تقبل شهادة الفرع الشهادة على الشهادة]

(مسألة ١١٥): لا تقبل شهادة الفرع الشهادة على الشهادة على المشهور إلا عند تعذر شهادة الأصل لمرض أو غيبه أو نحوهما، و لكنّه

لا يخلو من إشكال، و القبول أقرب (١).

(١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل معتدلاً به على ذلك الاشتراط ما عدا أمرين:
الأول: دعوى الإجماع عليه.

وفيه: أن الإجماع غير ثابت، وقد نقل الخلاف فيه عن الإسكافي وكشف اللثام «١».

الثاني: رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في الشهادة على شهادة الرجل و هو بالحضرة في البلد «قال: نعم، و لو كان خلف سارية يجوز ذلك إذا كان لا يمكنه أن يقيمها هو لعلّه تمنعه عن أن يحضره و يقيمها، فلا بأس بإقامة الشهادة على شهادته» «٢».
ولكن الرواية ضعيفة سنداً، فإنها مروية بطريقتين، ففي التهذيب بسنده عن محمد بن مسلم، و في السند ذبيان بن حكيم، و هو مهمل، و رواها الشيخ الصدوق بسنده إلى محمد بن مسلم، و في السند على بن أحمد ابن أبي عبد الله عن أبيه، و كلاهما لم يوثقا.
فالتيجة: أن القبول هو القوي.

(١) حكاة عن الإسكافي في الجواهر ٤١: ١٩٩، كشف اللثام ٢: ٣٨٥ (حجري).

(٢) الوسائل ٢٧: ٤٠٢ / كتاب الشهادات ب ٤٤ ح ١، الفقيه ٣: ٤٢ / ١٤١، التهذيب ٦: ٢٥٦ / ٦٧٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٨

[مسألة ١١٦: إذا شهد الفرع فأنكر الأصل شهادته]

(مسألة ١١٦): إذا شهد الفرع فأنكر الأصل شهادته، فإن كان بعد حكم الحاكم لم يلتفت إلى إنكار الأصل (١)، و أما إذا كان قبله فلا يلتفت إلى شهادة الفرع. نعم، إذا كان شاهد الفرع أعدل ففي عدم الالتفات إليه إشكال، و الأقرب هو الالتفات (٢).

(١) و ذلك لأن الشهادة قد ثبتت بالبينّة الشرعيّة، و كان حكم الحاكم مبنيّاً عليها، فلا تنتقض بإنكار الأصل شهادته.

(٢) وجه الإشكال: هو أن المشهور اعتبروا في قبول شهادة الفرع عدم إمكان حضور الأصل، فإذا حضر الأصل بطلت شهادة الفرع، و المفروض في المقام أن الأصل ينكر شهادته، و لكنّ الظاهر هو الالتفات إلى شهادة الفرع إذا كان أعدل، و ذلك فإنّ توقّف قبول شهادة الفرع على عدم إمكان حضور الأصل لم يثبت على ما تقدّم، و على تقدير الثبوت فالروايات المعتمدة قد دلّت على القبول في المقام:

ففي صحيحة عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل شهد على شهادة رجل فجاء الرجل فقال: إني لم أشهده «قال: تجوز شهادة أعدلهما، و إن كانت عدالتهما واحدة لم تجز شهادته» «١».

و معتبرته الثانية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شهد شهادة على شهادة آخر فقال: لم أشهده «فقال: تجوز شهادة أعدلهما» «٢».

و صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل شهد على

(١) الوسائل ٢٧: ٤٠٥ / كتاب الشهادات ب ٤٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٤٠٥ / كتاب الشهادات ب ٤٦ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٧٩

[مسألة ١١٧: يعتبر في قبول شهادة الشاهدين تواريخها على شيء واحد]

(مسألة ١١٧): يعتبر في قبول شهادة الشاهدين تواريخها على شيء واحد وإن كانا مختلفين بحسب اللفظ (١)، ولا تقبل مع الاختلاف في المورد (٢)، فإذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالإقرار به لم يثبت البيع، وكذلك إذا اتفقا على أمر و اختلفا في زمانه فقال أحدهما: إنه باعه في شهر كذا، وقال الآخر: إنه باعه في شهر آخر، وكذلك إذا اختلفا في المتعلق، كما إذا قال أحدهما: إنه سرق ديناراً، وقال الآخر: سرق درهماً. وثبت الدعوى في جميع ذلك يمين المدعى منضمّة إلى إحدى الشهادتين (٣).

شهادة رجل، فجاء الرجل فقال: لم أشهده، قال: «فقال: تجوز شهادة أعدلهما، ولو كان أعدلهما واحداً لم تجز شهادته» (١).
 (١) فإن العبرة إنما هي باتفاقهما في المشهود به، ولا عبرة باختلافهما بحسب اللفظ، كأن يقول أحدهما: إن زيداً مثلاً غصب مال عمرو، ويقول الآخر: أخذه منه قهراً وعدواناً.
 (٢) إذ يعتبر في نفوذ البيّنة تواريخ شهادة الشاهدين على مورد واحد، حيث إن المشهود به لا يثبت إلا بشهادتهما معاً، فإذا شهد أحدهما في مورد والآخر في مورد آخر لم تقم البيّنة على شيء من الموردتين، وبذلك يظهر حال جميع الأمثلة المذكورة في المتن وغيرها.
 (٣) لما تقدّم من ثبوت دعوى المدعى بهما بشكل مفصل (٢).

(١) الوسائل ٢٧: ٤٠٥ / كتاب الشهادات ب ٤٦ ح ٣.

(٢) في ص ٣٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٨٠

نعم، لا يثبت في المثال الأخير إلا الغرم دون الحد (١)، وليس من هذا القبيل ما إذا شهد أنه سرق ثوباً بعينه، ولكن قال أحدهما: إن قيمته درهم، وقال الآخر: إن قيمته درهماً، فإن السرقة تثبت بشهادتهما معاً، والاختلاف إنما هو في قيمة ما سرق، فالواجب عندئذ على السارق عند تلف العين ردّ درهم دون درهمين. نعم، إذا حلف المدعى على أن قيمته درهماً غرم درهمين (٢).

[مسألة ١١٨: إذا شهد شاهدان عادلان عند الحاكم ثم ماتا حكم بشهادتهما]

(مسألة ١١٨): إذا شهد شاهدان عادلان عند الحاكم ثم ماتا حكم بشهادتهما (٣)، وكذلك لو شهدا ثم زكيا من حين الشهادة (٤)، ولو شهدا ثم فسقا أو فسق أحدهما قبل الحكم فالمشهور عدم جواز الحكم بشهادتهما في حقوق الله، وأما حقوق الناس ففيه خلاف، والظاهر هو الحكم بشهادتهما مطلقاً، لأنّ المعبر إنّما هو العدالة حال الشهادة (٥).

(١) لما عرفت من عدم ثبوت الحدّ بهما.

(٢) قد ظهر وجه ذلك كلّ ممّا سبق.

(٣) بلا-خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وتدبّر على ذلك إطلاقات أدلّة نفوذ الشهادة وعدم قصورها عن الشمول لمثل هذه الموارد جزماً، من دون فرق في ذلك بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدمي، وكذلك الحكم في الجنون الطارئ بعد الشهادة.

(٤) لأنّه بالتزكية تثبت عدالة الشاهدين حين أداء الشهادة.

(٥) يقع الكلام هنا في مقامين:

الأول: فيما إذا طرأ الفسق على أحد الشاهدين أو كليهما في حقوق الناس.

الثاني: فيما إذا كان ذلك في حقوق الله.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٨١

.....

أما المقام الأول: ففيه خلاف، فذهب جماعة منهم: الشيخ في الخلاف والحلي والمحقق «١» إلى عدم القدح.

و ذهب جماعة أخرى منهم: الشيخ في موضع من المبسوط والفاضل في المختلف والشهيد في الدروس «٢» إلى القدح.

واستدل على ذلك بعدة أمور:

الأول: أن الحاكم لو حكم على طبق شهادتهما لكان ذلك من الحكم بشهادة فاسقين، وهو غير نافذ.

وفيه: أن المعتبر في نفوذ الشهادة عدالة الشاهدين حين الأداء، ومن المعلوم أن حكم الحاكم على طبقها من الحكم بشهادة العدلين

لا الفاسقين، على أنه لو لم يجر ذلك لم يجر الحكم فيما إذا طرأ الجنون عليهما أو على أحدهما.

الثاني: أن طرؤ الفسق عليهما أو على أحدهما كرجوعهما عن الشهادة قبل الحكم.

وفيه مضافاً إلى أنه قياس محض، وأنه مع الفارق: أن الرجوع عدولاً عن الشهادة الأولى الموجب لبطلانها من الأول، والفسق

الطارئ يوجب فقط شرط قبول الشهادة بقاءً، ومن المعلوم أنه لا يوجب بطلان الشهادة الأولى.

الثالث: أن طرؤ الفسق يضعف ظن العدالة.

وفيه أولاً: أن الأمر ليس كذلك دائماً.

(١) الخلاف ٦: ٣٢٠ الشهادات / ٧٣، انظر الكافي: ٤٤٠ (الموجود فيه مخالف لما قاله السيد (قدس سره) والظاهر قصده الحلي و وقع

اشتباه في الطبع فراجع السرائر ٢: ١٧٩، السرائر ٤: ١٤٦).

(٢) المبسوط ٨: ٢٣٣، المختلف ٨: ٥٣٥، الدروس ٢: ١٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٨٢

.....

و ثانياً: أنه لو فرض في مورد أنه يوجب ضعف الظن بالعدالة فلا أثر له بعد ما ثبتت عدالته شرعاً.

نعم، إن ظهور الفسق لو أوجب في مورد تشكيكاً في العدالة السابقة، بحيث لم يمكن الحكم فعلياً بعدالة الشاهدين سابقاً، كما إذا

ثبتت عدالتهما بالاطمئنان الشخصي، ثم زال الاطمئنان وحصل الشك فيها، لكان ذلك قادحاً في قبول شهادتهما جزماً، ولكن هذه

الصورة خارجة عن محل الكلام.

و أما المقام الثاني: وهو ما إذا كانت الشهادة في حقوق الله فالمشهور فيه عدم جواز الحكم بشهادتهما، واستدل على ذلك بالوجوه

□

المتقدمة، وقد عرفت حالها.

و أيضاً استدلل عليه بأمرين آخرين:

الأول: الإجماع.

الثاني: درء الحدود بالشبهات، نظراً إلى أن طرؤ الفسق يوجب الشبهة.

أقول: أمّا الإجماع: فإنّ تحقّق منه ما يكشف عن قول المعصوم فهو، و لكنّه لم يتحقّق، لقوّة احتمال أن يكون المدرك فيه الوجه المتقدمه و درء الحدّ بالشبهة، فلا إجماع تعبدى هنا.

و أمّا الثانى: فلعل جوابه ظاهر، إذ لا شبهة بعد شهادة شاهدين عادلين، و من الطبيعى أن طروء الفسق لا يوجب شبهة فى الشهادة السابقة، بل طروء الكفر لا يوجب ذلك فضلاً عن الفسق.

نعم، لو فرض أنّه فى مورد أوجب التشكيك فى العدالة السابقة كما تقدّم لكان قادحاً فى نفوذ شهادتهما قطعاً، و لكنّه غير مورد الكلام.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨٣

[مسألة ١١٩: لو رجح الشاهدان عن شهادتهما فى حقّ مالى و أبرزتا خطأهما فيها قبل الحكم]

(مسألة ١١٩): لو رجح الشاهدان عن شهادتهما فى حقّ مالى و أبرزتا خطأهما فيها قبل الحكم لم يحكم (١)، و لو رجعا

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل لم ينقل الخلاف إلّا عن كشف اللثام فيما إذا كان الشاهدان معروفين بالعدالة و الضبط «١». و الدليل على ذلك هو انصراف أدلّة حجّية الشهادة عن مثل تلك الشهادة التى رجح الشاهدان عنها، و قصور شمولها لها، و يؤكّد ذلك عدم جريان السيرة العقلائية على حجّية خبر الثقة إذا رجح المخبر عن إخباره.

و تؤيّد مرسله جميل بن دراج، عمّن أخبره، عن أحدهما (عليهما السلام): قال: فى الشهود إذا رجعوا عن شهادتهم و قد قضى على الرجل: «ضمنوا ما شهدوا به و غرموا، و إن لم يكن قضى طرحت شهادتهم و لم يغرّموا الشهود شيئاً» «٢».

أضف إلى ذلك: أنّ رجوع الشاهد عن شهادته و إبراز خطئه فى الشهادة الأولى شهادة منه على نفى المشهود به سابقاً، و بذلك تسقط الشهادة الأولى للمعارضه.

و قد يستدلّ على ما نسب إلى كشف اللثام بصحيحة هشام بن سالم عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يأخذ بأوّل الكلام دون آخره».

و لكن هذه الصحيحة لو تمّت فلا بدّ من حملها على الإنكار بعد الإقرار، أو

(١) كشف اللثام ٢: ٣٨٩ (حجرى).

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٦ كتاب الشهادات ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨٤

بعده و بعد الاستيفاء و تلف المحكوم به لم ينقض الحكم و ضمنا ما شهدا به (١)،

على أخذ المتكلّم به و لو فى الشهادة كما يأتى ذلك فى معتبرة السكونى، على أنّها غير تامة، فإنّها و إن كانت كما ذكرناه فى التهذيب المطبوع و فى الوافى «١» إلّا أنّها مذكورة فى نسخة صحيحة خطية. و فى الوسائل هكذا: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) لا يأخذ بأوّل الكلام دون آخره» «٢». و عليه، فىكون على خلاف المطلوب أدلّ.

(١) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، بل ادّعى الإجماع على ذلك فى كلمات غير واحد منهم، و يدلّ عليه أمران:

الأوّل: عدم جواز نقض حكم الحاكم، كما تشهد به الروايات الواردة فى نفوذ القضاء.

الثانى: ما فى بعض الروايات من إطلاق الإلتاف على شهادة شاهد الزور، فإنّه يدلّ على الضمان فى المقام أيضاً:

منها: صحيحة جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في شاهد الزور «قال: إن كان الشيء قائماً بعينه رُدَّ على صاحبه، وإن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أُلّف من مال الرجل» (٣).
و صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في شهادة الزور: «إن كان قائماً، وإلا ضمن بقدر ما أُلّف من مال الرجل» (٤).

- (١) التهذيب ٦: ٣١٠/٨٥٣، الوافي ١٦: ٩١٣.
(٢) الوسائل ٢٧: ٢١٦/ أبواب آداب القاضي ب ٤ ح ٣.
(٣) الوسائل ٢٧: ٣٢٧/ كتاب الشهادات ب ١١ ح ٢.
(٤) الوسائل ٢٧: ٣٢٨/ كتاب الشهادات ب ١١ ح ٣.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٨٥
و كذا الحكم قبل الاستيفاء أو قبل التلف على الأظهر (١).

[مسألة ١٢٠: إذا رجع الشاهدان أو أحدهما عن الشهادة في الحدود خطأ]

(مسألة ١٢٠): إذا رجع الشاهدان أو أحدهما عن الشهادة في الحدود خطأ، فإن كان قبل الحكم لم يحكم (٢)،

فمورد الصحيحتين و إن كان شهادة الزور إلا أنه لا خصوصية له من هذه الناحية، فإن العبرة إنما هي بإطلاق المتلف على الشاهد بشهادته. و من هذه الناحية لا فرق بين مورد الكلام و مورد الصحيحتين.
و تؤكد ذلك معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: من شهد عندنا ثم غير أخذناه بالأول و طرحنا الأخير» (١).
فإن الظاهر منها هو إلزام الشاهد بشهادته الأولى و مؤاخذته عليها. و من الواضح أن من مؤاخذته تضمينه، و رواه الصدوق مرسلًا «٢»، و تؤيده مرسله جميل المتقدمه.
(١) وفاقاً لأكثر الفقهاء، و تدل على ذلك بضميمة عدم جواز نقض حكم الحاكم، كما تشهد به نصوص القضاء الصحيحتان المتقدمتان، فإن مقتضى نفوذ القضاء هنا هو تلف المال من المشهود عليه و إن كان قائماً بعينه عند المشهود له، و بما أن هذا التلف مستند إلى شهادة الشاهدين لإسناد الإلتلاف في الصحيحتين إلى الشاهد فيحكم بضمائهما. و تؤيد ذلك معتبرة السكوني الآنفه الذكر، كما تؤيده مرسله جميل المتقدمه.
(٢) تقدم وجه ذلك.

- (١) الوسائل ٢٧: ٣٢٨/ كتاب الشهادات ب ١١ ح ٤.
(٢) الوسائل ٢٧: ٣٣٣/ كتاب الشهادات ب ١٤ ح ٤، الفقيه ٣: ٢٧/ ٧٤.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ١٨٦
و إن كان بعد الحكم و الاستيفاء ضمنا إن كان الراجع كليهما، و إن كان أحدهما ضمن النصف (١)، و إن كان بعده و قبل الاستيفاء نقض الحكم على المشهور، و لكنّه لا يخلو من إشكال،

(١) و ذلك لما سبق آنفاً، و لعدّه من الروايات الواردة في رجوع الشاهد في السرقة:

منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل شهد عليه رجلان بأنه سرق فقطع يده، حتى إذا كان بعد ذلك جاء الشاهدان برجل آخر فقالا: هذا السارق وليس الذي قطعت يده، إنما شبّهنا ذلك بهذا، فقضى عليهما أن غرّمهما نصف الديّة، و لم يجز شهادتهما على الآخر» (١)، و قريب منها معتبرة السكوني (٢).
و منها: معتبرته الأخرى، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «في رجلين شهدا على رجل أنه سرق فقطع يده، ثم رجع أحدهما فقال: شبّه علينا، غرما دية اليد من أموالهما خاصية. و قال في أربعة شهدوا على رجل أنهم رأوه مع امرأة يجامعها و هم ينظرون، فرجم، ثم رجع واحد منهم، قال: يغرم ربع الديّة إذا قال: شبّه عليّ، و إذا رجع اثنان و قالوا: شبّه علينا، غرما نصف الديّة، و إن رجعوا كلّهم و قالوا: شبّه علينا، غرموا الديّة، فإن قالوا: شهدنا بالزور، قتلوا جميعاً» (١).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٢ / كتاب الشهادات ب ١٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٣٢ / كتاب الشهادات ب ١٤ ح ٣.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٢ / كتاب الشهادات ب ١٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨٧

و الأقرب نفوذ الحكم (١).

أقول: الظاهر أنّ المراد من الرجوع في قوله: «ثم رجع أحدهما» ليس هو الرجوع عن الشهادة، بل المراد به هو الرجوع الخارجى و إخباره أنّ الأمر اشتبه عليهما معاً، كما يدلّ عليه قوله: «شبّه علينا»، و إلّا لقال: شبّه عليّ، و قوله: «غرما دية اليد من أموالهما خاصية»، فإنّهما قرينتان على ذلك.

و من هنا يظهر وجه ضمان النصف فيما إذا رجع أحد الشاهدين، مضافاً إلى التصريح بالتقسيط في ذيل معتبرة السكوني في الشهادة على الزنا.

(١) وجه الإشكال: أنّ الحكم المذكور و إن كان مشهوراً بين الأصحاب شهرة عظيمة، بل لم يوجد الخلاف فيه صريحاً، نعم نسب التردد في ذلك إلى الفاضلين و فخر المحققين «١»، إلّا أنّه مع ذلك لم يثبت دليل على نقض الحكم إلّا ما تكرر ذكره في كلمات غير واحد منهم من أنّ رجوع الشاهد يحقّق الشبهة، و أنّ الحدود تدرأ بالشبهات. و هذا الدليل لا يتم، فإنّ المراد بالشبهة التي يدرأ بها الحد: إن أريد بها ما هو أعمّ من الواقع و الظاهر فلا شبهة في المقام بعد حكم الحاكم و عدم جواز نقضه، و إن أريد بها الشبهة بالإضافة إلى خصوص الواقع و إن كان الحكم الظاهري معلوماً فلا وجه لدرء الحدود بها، لوجودها في أكثر موارد القضاء، على أنّ درء الحدود بالشبهات لم يثبت برواية معتبرة.

و على ذلك فإن تمّ الإجماع فهو، و لكنّه غير تامّ. فإذن الأقرب نفوذ الحكم و عدم جواز نقضه.

(١) الشرائع ٤: ١٤٧، القواعد ٣: ٥٠٩، الإيضاح ٤: ٤٥١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨٨

[مسألة ١٢١: لو أعاد الشاهدان شهادتهما بعد الرجوع عنها]

(مسألة ١٢١): لو أعاد الشاهدان شهادتهما بعد الرجوع عنها قبل حكم الحاكم، فهل تقبل؟ فيه وجهان، الأقرب عدم القبول (١).

[مسألة ١٢٢: إذا رجع الشهود أو بعضهم عن الشهادة في الزنا خطأ]

(مسألة ١٢٢): إذا رجع الشهود أو بعضهم عن الشهادة في الزنا خطأ جرى فيه ما تقدم، ولكن إذا كان الراجع واحداً و كان رجوعه بعد الحكم والاستيفاء غرم ربع الدية، وإذا كان الراجع اثنين غرما نصف الدية، وإذا كان الراجع ثلاثة غرموا ثلاثة أرباع الدية، وإذا كان الراجع جميعهم غرموا تمام الدية (٢).

(١) كما عن القواعد والمسالك (١)، والوجه في ذلك: هو أنهما بعد الرجوع يشهدان على خلاف ما شهدا به أولاً، حيث إن معنى إبراز الخطأ هو الشهادة على الخلاف. وعليه، فكما أنها تعارض الشهادة الأولى كذلك تعارض الشهادة الثالثة. فإذن لا موجب للقبول. (٢) تدل على ذلك معتبرة السكوني المتقدمة. و أما معتبرة مسمع كردين عن أبي عبد الله (عليه السلام): في أربعة شهدوا على رجل بالزنا، فرجم، ثم رجع أحدهم فقال: شككت في شهادتي «قال: عليه الدية» قال: قلت: فإنه قال: شهدت عليه متعمداً «قال: يقتل» (٢). فهي وإن كانت ظاهرة في لزوم تمام الدية على الراجع إلا أن ظهورها كان بالإطلاق، فيرفع اليد عنه بمعتبرة السكوني، فيقتد بالربع. و قريب منها مرسله ابن محبوب (٣).

(١) القواعد ٣: ٥٠٨، المسالك ١٤: ٢٩٨.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٩ كتاب الشهادات ب ١٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٢٨ كتاب الشهادات ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٨٩

[مسألة ١٢٣: تحرم الشهادة بغير حق]

(مسألة ١٢٣): تحرم الشهادة بغير حق، وهي من الكبائر (١)، فإن شهد الشاهدان شهادة الزور و حكم الحاكم بشهادتهما ثم ثبت عنده أن شهادتهما كانت شهادة زور انتقض حكمه، وعندئذ إن كان المحكوم به من الأموال ضمنناه، و وجب رد العين على صاحبها إن كانت باقية، وإلا غرما (٢)،

(١) تدل على ذلك مضافاً إلى ما دل على حرمة الكذب عدّة روايات خاصة:

منها: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار» (١). ومنها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث: «أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: يا علي، إن ملك الموت إذا نزل فقبض روح الكافر نزل معه بسفود من نار، فيتزع روحه فيصيح جهنم، فقال علي (عليه السلام): هل يصيب ذلك أحداً من أمتك؟ قال: نعم، حاكم جائر، و آكل مال اليتيم ظلماً، و شاهد زور» (٢).

(٢) تدل على ذلك عدّة نصوص:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في شاهد الزور ما توبته؟ «قال: يؤدى من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله إن كان النصف أو الثلث إن كان شهد هذا و آخر معه» (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٢٤ / كتاب الشهادات ب ٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٤ / كتاب الشهادات ب ٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٢٧ / كتاب الشهادات ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٠

و كذلك المشهود له إذا كان عالمًا بالحال (١)، و أمّا إن كان جاهلاً بالحال فالظاهر أنّه غير ضامن، بل الغرامة على الشاهدين (٢)،

و منها: صحيحة جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في شاهد الزور «قال: إن كان الشيء قائماً بعينه رُدَّ على صاحبه، و إن لم يكن قائماً ضمن بقدر ما أُلّف من مال الرجل» (١)، و قريب منها صحيحته الأخرى (٢).

فهذه الروايات واضحة الدلالة على أنّ شاهد الزور ضامن، و أنّه يجب عليه أخذ العين من المشهود له إذا كانت موجودة و رُدّها إلى صاحبها، و إلّا فعليه مثلها إن كانت مثليّة، و قيمتها إن كانت قيمية.

(١) فإنّه لا يجوز له حينئذٍ أخذ المال المشهود له و التصرف فيه، بل هو غاصب حقيقةً، فإذا أُلّفه كان ضامناً له، بل إذا غرم الشاهدان في هذه الصورة جاز لهما الرجوع إلى المشهود له، لأنّ استقرار الضمان عليه.

(٢) بيان ذلك: أنّ المحكوم له في فرض كونه جاهلاً بالحال كان أخذه للعين عن حقّ، فلا- موجب لضمّانه، و تدلّ على ذلك الروايات المتقدمة الدالة على غرامة الشاهدين في صورة تلف العين و ضمّانها، حيث إنّ مقتضى إطلاق قوله (عليه السلام) في صحيحة محمّد بن مسلم المتقدمة: «يؤدّي من المال...» انحصار وجوب الأداء بقدر ما ذهب من المال على شاهد الزور دون غيره، حيث إنّ الأداء غير الضمان، فتعدّد الضمان بتعدّد الأشخاص لمالٍ واحد و إن أمكن و لكن تعدّد الأداء بتعدّدهم غير ممكن، فهذا قرينة على انحصار الغرامة و الضمان على شاهد الزور دون من تلف المال بيده في هذه الصورة.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٢٧ / كتاب الشهادات ب ١١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٨ / كتاب الشهادات ب ١١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩١

و إن كان المحكوم به من غير الأموال كقطع اليد و القتل و الرجم و ما شاكل ذلك اقتصر من الشاهد (١).

(١) بلا خلاف في المسألة، و تدلّ على ذلك عدّة روايات في الشهادة على الزنا زوراً:

منها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «في رجلين شهدا على رجل إلى أن قال: و قال في أربعة شهدوا على رجل أنّهم رأوه مع امرأة يجامعها، و هم ينظرون، فرجم، ثم رجع واحد منهم، قال: يغرم ربع الديّة إذا قال: شبه عليّ، و إذا رجع اثنان و قالوا: شبه علينا، غرما نصف الديّة، و إن رجعوا كلّهم و قالوا: شبه علينا، غرموا الديّة، فإن قالوا: شهدنا بالزور، قتلوا جميعاً» (١).

و منها: معتبرة مسمع كردين عن أبي عبد الله (عليه السلام): في أربعة شهدوا على رجل بالزنا، فرجم، ثم رجع أحدهم فقال: شككت في شهادتي «قال: عليه الديّة» قال: قلت: فإنّه قال: شهدت عليه متعمداً؟ «قال: يقتل» (٢).

و منها: صحيحة إبراهيم بن نعيم الأزدي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أربعة شهدوا على رجل بالزنا، فلمّا قتل رجع أحدهم عن شهادته، قال: «فقال: يقتل الراجع» الحديث (٣).

فهذه الصحيحة و إن كانت مطلقة إلّا أنّه لا بدّ من تقييدها بصورة التعمد، و إلّا فليس عليه إلّا الديّة.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٢ / كتاب الشهادات ب ١٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٢٩ / كتاب الشهادات ب ١٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٧: ٣٢٩ / كتاب الشهادات ب ١٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٢

[مسألة ١٢٤: إذا أنكر الزوج طلاق زوجته، و هي مدعية له]

(مسألة ١٢٤): إذا أنكر الزوج طلاق زوجته، و هي مدعية له، و شهد شاهدان بطلاقها، فحكم الحاكم به، ثم رجعا و أظهرتا خطأهما، فإن كان بعد الدخول لم يضمن شيئاً (١)، و إن كان قبله ضمنا نصف المهر المسمى على المشهور، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل الأظهر عدم الضمان (٢).

و يمكن الاستدلال على ذلك بما تقدّم من الروايات الواردة في شهادة الزور المصرحة بأنّ شاهد الزور هو المتلف، فيترتب على شهادته حكم التلف من قصاص أو رجم أو ما شاكل ذلك.

(١) لأنهما و إن فوتتا على الزوج منفعة البضع بشهادتهما إلّا أنّها لا تضمن من دون خلاف معتدّ به في المسألة.

(٢) خلافاً للمشهور، فإنّهم ذهبوا إلى أنّهما يضمنان نصف المهر المسمى. و لكنّ الأظهر عدم الضمان، و ذلك لأنّهما لم يتلفا بشهادتهما شيئاً على الزوج، لفرض أنّ نصف المهر قد استقرّ على ذمته بالعقد، سواء أطلق أم لم يطلق، دخل بها أم لم يدخل، غاية الأمر أنّه بالدخول يستقرّ نصفه الآخر.

و من هنا حكى عن الشيخ الإشكال في ضمانهما نصف المهر المسمى، نظراً إلى أنّ رجوعهما عن الشهادة بالطلاق بعد حكم الحاكم به لا يوجب تفويت شيء على الزوج ليضمناه له.

و لكن نسب إليه ضمان مهر المثل في هذه الصورة، نظراً إلى أنّ الشاهدين قد فوتتا عليه البضع، فيثبت مهر المثل «١». و يندفع ذلك بما عرفت من أنّه لا ضمان في تفويت البضع.

(١) انظر في ذلك كلّ النهاية: ٣٣٦، المبسوط ٨: ٢٤٧، الخلاف ٦: ٣٢٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٣

[مسألة ١٢٥: إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة زوراً فاعتدّت المرأة و تزوّجت]

(مسألة ١٢٥): إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة زوراً فاعتدّت المرأة و تزوّجت زوجاً آخر مستندة إلى شهادتهما، فجاء الزوج و أنكر الطلاق، فعندئذ يفرّق بينهما، و تعتدّ من الأخير، و يضمن الشاهدان الصداق للزوج الثاني، و يضربان الحدّ (١)، و كذلك إذا شهدا بموت الزوج فتزوّجت المرأة ثمّ جاءها زوجها الأوّل (٢).

□

(١) تدلّ على ذلك صحيحة إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله (عليه السلام): في شاهدين شهدا على امرأة بأنّ زوجها طلقها، فتزوّجت، ثمّ جاء زوجها فأنكر الطلاق «قال: يضربان الحدّ، و يضمنان الصداق للزوج، ثمّ تعتدّ، ثمّ ترجع إلى زوجها الأوّل» «١». أقول: الشهادة في هذه الصحيحة و إن لم يصرّح بأنّها شهادة زور إلّا أنّه لا بدّ من حملها عليها بقريته ما ورد فيها من الحدّ، حيث لا حدّ

إلا على شاهد الزور بلا إشكال.

ثم إنه قال الشيخ (قدس سره) في الاستبصار: ينبغي أن يحمل هذا الخبر على أنه لما أنكر الزوج الطلاق رجوع أحد الشاهدين، فحينئذٍ وجب عليهما ما تضمنه الخبر «٢».

وما ذكره (قدس سره) غريب، فإن رجوع الشاهد عن شهادته لا يوجب الحد ما لم تكن شهادته شهادة زور، كما أن رجوع أحد الشاهدين لا يوجب تغريم الآخر إذا لم يرجع عن شهادته، فالصحيح ما ذكرناه.

(٢) تدل على ذلك صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): في

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٠ كتاب الشهادات ب ١٣ ح ١.

(٢) الاستبصار ٣: ٣٨ / ١٢٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٤

[مسألة ١٢٦: إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة، فاعتدت المرأة، فتزوجت رجلاً آخر]

(مسألة ١٢٦): إذا شهد شاهدان بطلاق امرأة، فاعتدت المرأة، فتزوجت رجلاً آخر، ثم جاء الزوج فأنكر الطلاق، ورجع أحد الشاهدين وبرز خطأه، فعندئذٍ يفرق بينهما، و ترجع إلى زوجها الأول، و تعتد من الثاني، و يؤخذ الصداق من الذي شهد ورجع (١).

امرأة شهد عندها شاهدان بأن زوجها مات، فتزوجت، ثم جاء زوجها الأول «قال (عليه السلام): لها المهر بما استحل من فرجها الأخير، و يضرب الشاهدان الحد، و يضمنان المهر لها بما غزا الرجل، ثم تعتد و ترجع إلى زوجها الأول» (١).

أقول: هذه الرواية واضحة الدلالة على أن الشهادة كانت شهادة زور، و على تقدير عدم الظهور لا بد من حملها على ذلك، لما عرفت. (١) تدل على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجلين شهدا على رجل غائب عن امرأته أنه طلقها، فاعتدت المرأة و تزوجت، ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها، و أكذب نفسه أحد الشاهدين «فقال: لا سبيل للأخير عليها، و يؤخذ الصداق من الذي شهد ورجع، فيرد على الأخير و يفرق بينهما، و تعتد من الأخير، و لا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها» (٢).

أقول: حيث لم يحكم في هذه الصحيحة بثبوت الحد على الشاهد، فلا موجب لحمل الشهادة فيها على شهادة الزور، فيلزم العمل بها فيما إذا رجع الشاهد عن شهادته و لو كان من جهة الخطأ و الاشتباه، و مقتضى ظاهرها هو أن تمام المهر

(١) الوسائل ٢٧: ٣٣٠ كتاب الشهادات ب ١٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٣١ كتاب الشهادات ب ١٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٥

[مسألة ١٢٧: إذا حكم الحاكم بثبوت حق مالي مستنداً إلى شهادة رجلين عادلين]

(مسألة ١٢٧): إذا حكم الحاكم بثبوت حق مالي مستنداً إلى شهادة رجلين عادلين فرجع أحدهما ضمن نصف المشهود به، و إن رجع كلاهما ضمننا تمام المشهود به. و إذا كان ثبوت الحق بشهادة رجل و امرأتين فرجع الرجل عن شهادته دون المرأتين ضمن نصف المشهود به، و إذا رجعت إحدى المرأتين عن شهادتها ضمن ربع المشهود به، و إذا رجعتا معاً ضمننا تمام النصف. و إذا كان ثبوت

الحقّ بشهادة أربع نسوة كما في الوصية فرجع جميعاً عن شهادتهنّ ضمنّت كلّ واحدة منهنّ الربع، و إذا رجع بعضهنّ ضمنّت بالنسبة (١).

على الراجع فحسب. وهذا أيضاً لا مانع من الالتزام به إن لم يكن إجماع على خلافه.

(١) بلا إشكال ولا خلاف ظاهر في شيء من ذلك، ويدلّ عليه ما دلّ على ثبوت الضمان في شاهد الزور، معللاً بأنّ الشاهد قد أتلف ما شهد به. و من الظاهر أنّه لا دخل لشهادة الزور في صدق الإلتلاف، فإنّه إنّما هو من جهة أصل الشهادة، نظراً إلى أنّها سبب له، فلا يختصّ الضمان بمورد شهادة الزور.

و يمكن الاستدلال على ذلك بمعتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: من شهد عندنا ثمّ غير أخذناه بالأوّل و طرحنا الأخير» (١). فإنّ ظاهر الأخذ هو إلزامه و مؤاخذته بما شهد إذا غير شهادته. و يؤكّد ما ذكرناه ما تقدّم من الروايات الدالّة على ضمان الشاهد إذا رجع عن شهادته في الحدود.

(١) الوسائل ٢٧: ٣٢٨ كتاب الشهادات ب ١١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٦

[مسألة ١٢٨: إذا كان الشهود أكثر ممّا تثبت به الدعوى]

(مسألة ١٢٨): إذا كان الشهود أكثر ممّا تثبت به الدعوى، كما إذا شهد ثلاثة من الرجال، أو رجل و أربع نسوة، فرجع شاهد واحد، قيل: إنّهُ يضمن بمقدار شهادته، و لكن لا يبعد عدم الضمان (١). و لو رجع اثنان منهم معاً فالظاهر أنّهما يضمنان النصف (٢).

[مسألة ١٢٩: إذا ثبت الحقّ بشهادة واحد و يمين المدعى]

(مسألة ١٢٩): إذا ثبت الحقّ بشهادة واحد و يمين المدعى، فإذا رجع الشاهد عن شهادته ضمن النصف (٣)، و إذا كذب الحالف نفسه اختصّ بالضمان (٤)، سواء أرجع الشاهد عن شهادته أم لم يرجع.

(١) لما عرفت من أنّ سبب الضمان هو الإلتلاف، و لا يستند الإلتلاف في مفروض الكلام إلى الشاهد الراجع، لفرض أنّ وجود شهادته و عدمها بالإضافة إلى حكم الحاكم سيان، فلا أثر لها.

(٢) و ذلك لأنّ حكم الحاكم في مفروض المسألة مستند إلى شهادة الرجل الباقي بضميمة شهادة أحد الراجعين من دون تعيين. و عليه، فبطبيعة الحال يستند الإلتلاف إلى شهادتهما بلا أثر لشهادة الثالث. فإذا رجع اثنان منهم فلا محالة يضمنان النصف، لعدم الترجيح في البين.

و بذلك يظهر حكم رجوع كلّهم عن الشهادة، كما يظهر به حكم رجوع النساء كلّاً أو بعضاً.

(٣) يظهر الوجه فيه ممّا تقدّم.

(٤) و ذلك لأنّ إقراره حجّة عليه، فيؤخذ به.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٧

[مسألة ١٣٠: إذا شهد شاهدان و حكم الحاكم بشهادتهما ثم انكشف فسقهما]

(مسألة ١٣٠): إذا شهد شاهدان و حكم الحاكم بشهادتهما ثم انكشف فسقهما حال الشهادة، ففي مثل ذلك: تارة: يكون المشهود به من الأموال. و اخرى: يكون من غيرها. فإن كان من الأموال استردت العين من المحكوم له إن كانت باقية، و إلا ضمن مثلها أو قيمتها (١). و إن كان من غير الأموال فلا إشكال في أنه لا قصاص و لا قود على من له القصاص أو القود و إن كان هو المباشر (٢). و أما الدية ففي ثبوتها عليه أو على الحاكم من بيت المال خلاف، و الأقرب أنها على من له الولاية على القصاص إذا كان هو المباشر، و على بيت المال إذا كان المباشر من أذن له الحاكم (٣).

(١) الوجه فيه واضح، فإنه إذا ظهر بطلان حكم الحاكم ظهر أن المال المحكوم به باقٍ على ملك مالكة الأول شرعاً، فلا يجوز تصرف المحكوم له فيه بحسب الظاهر، بل عليه أن يردّه إلى مالكة إن كان باقياً، و إلا فعليه أن يردّ إليه مثله أو قيمته. (٢) و ذلك لأن القصاص أو القود إنما يثبت على القاتل ظلماً، و المفروض أنه لم يصدر منه كذلك، و إنما صدر بحكم الحاكم، فلا موجب عندئذٍ للقصاص أو القود.

(٣) أما وجه كون الدية على من له الولاية إذا كان هو المباشر: فلأجل أنه لا قصور في شمول أدلة القتل الشبيه بالعمد له، حيث إنه قام بالقصاص أو القود بعنوان استيفاء حقه منه، و ليس إقدامه على ذلك من شؤون حكومة الحاكم لتكون الدية على بيت مال المسلمين، فالأظهر أن الدية تكون في ماله.

و أما كون الدية في بيت المال إذا كان المباشر من أذن له الحاكم: فتدلّ عليه مضافاً إلى أن إقدام من أذن له الحاكم على الاقتصاص أو القود إنما هو من شؤون حكومته، و من الطبيعي أن ما كان من شؤونها لحفظ المصالح العامة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٨

[مسألة ١٣١: إذا شهد شاهدان بوصية أحد لزيد بمال]

(مسألة ١٣١): إذا شهد شاهدان بوصية أحد لزيد بمال، و شهد شاهدان من الورثة برجوعه عنها و وصيته لعمرو، قيل: تقبل شهادة الرجوع، و قيل: لا تقبل، و الأقرب أنها لا تقبل فيما كان بيد الورثة أو كان مشاعاً، و إلا فتقبل (١).

لا يمكن أن يكون دركه عند الخطأ في مال الحاكم أو المباشر، فإن ذلك يؤدي إلى ترك الحكم بالشهادة تحزراً عن ضرر الدرك معتبراً أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن ما أخطأت به القضاة في دم أو قطع فعلى بيت مال المسلمين» «١»، و نحوها رواية الأصمغ بن نباتة «٢».

و عليه، فما عن الحلبي من أن الدية في مال الحاكم «٣» واضح الضعف، على أن المسألة لا خلاف فيها بين الأصحاب. هذا، و قد يتوهم أن إطلاق الروايتين يقتضى كون الدية في بيت المال و إن كان المباشر من له الولاية على القصاص. و لكنّه يندفع بأنهما منصرفتان إلى مورد تكون الدية فيه على القاضي، أو على المباشر من قبله بطبيعته الحال، و في نفسه، فجعلت الدية في بيت المال لأجل رفعها عنهما. و أما إذا كان المكلف بالدية شخصاً آخر غير القاضي و المأذون من قبله فلا تشمل الروايتان، بل المرجع فيه ما تقتضيه القاعدة من ثبوت الدية على المباشر.

(١) فإن الصحيح في المقام هو التفصيل بين ما إذا كان المال المتنازع فيه

- (١) الوسائل ٢٩: ١٤٧ / أبواب دعوى القتل ب ٧ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٧: ٢٢٦ / أبواب آداب القاضي ب ١٠ ح ١.
 (٣) الكافي في الفقه: ٤٤٨.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ١٩٩

[مسألة ١٣٢: إذا شهد شاهدان لزيد بالوصية، و شهد شاهد واحد بالرجوع عنها]

(مسألة ١٣٢): إذا شهد شاهدان لزيد بالوصية، و شهد شاهد واحد بالرجوع عنها و أنه أوصى لعمرو، فعندئذٍ إن حلف عمرو ثبت الرجوع (١)، و إلّا كان المال الموصى به لزيد.

[مسألة ١٣٣: إذا أوصى شخص بوصيتين منفردتين فشهد شاهدان بأنه رجع عن إحدهما]

(مسألة ١٣٣): إذا أوصى شخص بوصيتين منفردتين فشهد شاهدان بأنه رجع عن إحدهما، قيل: لا تقبل، و هو ضعيف، و الظاهر هو القبول و الرجوع إلى القرعة في التعيين (٢).

تحت يد الوارث أو كان مشاعاً، و بين ما إذا كان المال المتنازع فيه عيناً خارجية و لم تكن تحت يد الوارث. و على الأول: فالموصى له بمقتضى قيام البيّنة على أنّ الميّت قد أوصى له مدّع للشركة مع الوارث في المقدار الموصى به، أو مدّع للمال الموجود تحت يده. و على كلا التقديرين يكون الوارث غريماً له، و لا تُقبل شهادة الغريم كما تقدّم «١». و على الثاني: فيما أنّ الوارث ليس غريماً له فلا مانع من قبول شهادته.
 (١) الوجه فيه: ما تقدّم من ثبوت دعوى المال بشهادة عدل واحد و يمين المدّعى «٢».
 (٢) إذ لا مانع من قبول مثل هذه الشهادة، و لا يعتبر في قبولها كون المشهود به معيناً خارجياً، فيكفي في قبولها كون المشهود به أحد الأمرين في الواقع، و يرجع في تعيينه إلى القرعة.

(١) في ص ١١١.

(٢) في ص ٣٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٠١

كتاب الحدود

إشارة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٠٣

[الحدود و أسبابها و هي ستّة عشر]

إشارة

الحدود و أسبابها و هي ستة عشر:

[الأول: الزنا]

إشارة

الأول: الزنا (١)

[إثبات الزنا]

إشارة

و يتحقق ذلك بإيلاج الإنسان حشفه ذكره في فرج امرأة محرمة عليه أصالةً (٢) من غير عقد و لا ملك و لا شبهة.

كتاب الحدود

(١) كتاباً و سنةً و ضرورةً من المسلمين.

(٢) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل، أ عليه غسل؟ قال: كان علي (عليه السلام) يقول: إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل. قال: و كان علي (عليه السلام) يقول: كيف لا يوجب الغسل و الحدّ يجب فيه؟! و قال: يجب عليه المهر و الغسل «١».

(١) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابة ب ٦ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٠٤

و لا- فرق في ذلك بين القبل و الدبر (١)، فلو عقد على امرأة محرمة كالأمّ و الأخت و زوجة الولد و زوجة الأب و نحوها جاهلاً بالموضوع أو بالحكم، فوطئها سقط عنه الحدّ، و كذلك في كلّ موضع كان الوطء شبهةً، كمن وجد على فراشه امرأة فاعتقد أنّها زوجته و وطئها (٢).

و صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: جمع عمر بن الخطّاب أصحاب النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) إلى أن قال: و قال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي (عليه السلام): ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال علي (عليه السلام): أ توجبون عليه الحدّ و الرجم، و لا توجبون عليه صاعاً من الماء؟! الحدّ «١».

و منها: صحيحة أبي بصير قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا التقى الختانان فقد وجب الجلد» (٢).

فإنّ هذه الروايات تدلّ بوضوح على أنّ الموضوع لوجوب الغسل و المهر و الحدّ أمر واحد، و هو التقاء الختانين.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و يكفي في ذلك إطلاق الزنا و الفجور و إصابة الفاحشة و المجامعة و الواقعة و الإتيان الواردة في الروايات، الدالة على لزوم الحدّ من رجم أو جلد.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، و السبب فيه هو أن الزنا قد فسّر بالفجور، و من الظاهر أنه يعتبر في تحقّق مفهومه و صدقه إحراز عدم الاستحقاق، كالغصب في الأموال. و على ذلك فلا يثبت على الواطئ بالشبهة حدّ مع عدم صدق الزنا.

(١) الوسائل ٢: ١٨٤ / أبواب الجنابة ب ٦ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٠٥

و إن كانت الشبهة من أحد الطرفين دون الطرف الآخر سقط الحدّ عن المشتبه خاصه دون غيره،

و تدلّ عليه مضافاً إلى ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لو أنّ رجلاً دخل في الإسلام و أقرب به، ثمّ شرب الخمر و زنا و أكل الربا و لم يتبين له شيء من الحلال و الحرام، لم أقم عليه الحدّ إذا كان جاهلاً، إلّا أن تقوم عليه البيّنة أنّه قرأ السورة التي فيها الزنا و الخمر و أكل الربا، و إذا جهل ذلك أعلمته و أخبرته، فإن ركب بعد ذلك جلده و أقت عليه الحدّ» (١)، و قريب منها صحيحة محمد بن مسلم (٢) و صحيحة أبي عبيدة الحدّاء (٣).

و منها: معتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن امرأة تزوّجها رجل فوجد لها زوجاً «قال (عليه السلام): عليه الجلد و عليها الرجم، لأنّه تقدّم بعلم و تقدّمت هي بعلم» الحديث (٤).

و منها: صحيحة عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّ رجلاً أعجمياً دخل المسجد يلثبي و عليه قميصه، فقال لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّي كنت رجلاً أعمل بيدي و اجتمعت لي نفقة، فحيث أحجّ لم أسأل أحداً عن شيء، و أفتونى هؤلاء أن أشقّ قميصي و أنزع من قبل رجلي، و أنّ حجّي فاسد، و أنّ عليّ بدنه «فقال له: متى لبست؟ إلى أن قال: أيّ رجل ركب أمراً

(١) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٢٧ / أبواب حد الزنا ب ٢٧ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٠٦

فلو تشبّهت امرأة لرجل بزوجه فوطئها فعليها الحدّ دونه (١).

[مسألة ١٣٤: المراد بالشبهة الموجبة لسقوط الحدّ هو الجهل عن قصور أو تقصير في المقدمات]

(مسألة ١٣٤): المراد بالشبهة الموجبة لسقوط الحدّ هو الجهل عن قصور أو تقصير في المقدمات مع اعتقاد الحليّة حال الوطء (٢)، و أمّا من كان جاهلاً بالحكم عن تقصير و ملتفتاً إلى جهله حال العمل حكم عليه بالزنا و ثبوت الحدّ (٣).

بجهالة فلا شيء عليه» (١).

و هذه الروايات تختصّ الاولى منها بالشبهة الحكمية، و الثانية بالشبهة الموضوعية، و الأخيرة تعمّ كلتا الشبهتين.

و يؤيّد ذلك ما رواه الشيخ الصدوق مرسلًا، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم): «ادرعوا الحدود بالشبهات» الحديث

«٢».

و من الغريب ما ذكره صاحب الرياض (قدس سره) في ذيل المسألة الثانية من المسائل الثلاث في آخر حد السرقة، ما نصّه: و الأولى التمسك بعصمة الدم إلّا في موضع اليقين، عملاً بالنص المتواتر بدفع الحد بالشبهات «٣».

(١) و ذلك لأنّ ثبوت الحدّ على كلّ من الرجل و المرأة تابع لتحقّق موضوعه و هو الزنا، و بما أنّ الوطء بالإضافة إلى المرأة زنا دون الرجل فيثبت الحدّ عليها دونه.

(٢) و ذلك لإطلاق الأدلّة الدالّة على نفي الحدّ عن الجاهل.

(٣) و ذلك لأنّه عالم بالحكم الظاهري، و لا يكون جهله بالواقع في مفروض

(١) الوسائل ١٢: ٤٨٨ / أبواب تروك الإحرام ب ٤٥ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٤٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢٤ ح ٤، الفقيه ٤: ٥٣ / ٩٠.

(٣) رياض المسائل ٢: ٤٩٥ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٠٧

[مسألة ١٣٥: يشترط في ثبوت الحدّ أمور]

(مسألة ١٣٥): يشترط في ثبوت الحدّ أمور: الأوّل: البلوغ، فلا حدّ على الصبي (١). الثانی: الاختيار، فلا حدّ على المكره و نحوه (٢).

المسألة عذراً له، فلا يكون مشمولاً لإطلاقات الأدلّة المتقدّمة الدالّة على نفي الحدّ من الجاهل.

و تؤكّد ما ذكرناه صحيحة يزيد الكناسي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة تزوّجت في عدّتها «فقال: إن كانت تزوّجت في عدّة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها الرجم» إلى أن قال: قلت: فإن كانت تعلم أنّ عليها عدّة و لا تدري كم هي؟ «فقال: إذا علمت أنّ عليها العدّة لزمتهما الحجّة فتسأل حتى تعلم» «١».

فإنّها تدلّ على أنّ من لزمته الحجّة لا بدّ له من السؤال، و لا يسقط عنه الحدّ.

(١) و ذلك لرفع القلم عنه، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة يزيد الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتيم، و زوّجت و أقيمت عليها الحدود التامة لها و عليها» قال: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غير مدرّك، أ تقام عليه الحدود على تلك الحال؟ «قال: أمّا الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا، و لكن يجلد في الحدود كلّها على مبلغ سنّه، و لا تبطل حدود الله في خلقه، و لا تبطل حقوق المسلمين بينهم» «٢».

(٢) و ذلك لسقوط التكليف عن المكره، مضافاً إلى ما ورد في عدّة روايات من نفي الحدّ عن المكره:

(١) الوسائل ٢٨: ١٢٦ / أبواب حد الزنا ب ٢٧ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٠ / أبواب مقدمات الحدود ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٠٨

الثالث: العقل، فلا حدّ على المجنون (١).

منها: صحیحہ أبي عبيدة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إنَّ علياً (عليه السلام) أتى بامرأة مع رجل فجر بها، فقالت: استكرهني والله يا أمير المؤمنين (عليه السلام) فدرأ عنها الحدّ» الحديث (١).

ومن هنا: صحیحہ محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام): «وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) في امرأة أقرت على نفسها أنه استكرهها رجل على نفسها، قال: هي مثل السائبة لا تملك نفسها، فلو شاء لقتلها، فليس عليها جلد ولا نفي ولا رجم» (٢)، و مثلها صحیحہ محمد (٣).

(١) أما بالنسبة إلى المرأة المجنونة: فلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب قديماً و حديثاً.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى اشتراط التكليف بالعقل صحیحہ محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): في امرأة مجنونة زنت «قال: إنها لا تملك أمرها، ليس عليها شيء» (٤).

و أما بالنسبة إلى الكون: فالأمر كذلك عط ائلاك و رء كره عظيمه بغ الأصحاب □
و نسب الخلاف في ذلك إلى الشيخين و الصدوق و القاضي و ابن سعيد (قدس الله أسرارهم) (٥).

- (١) الوسائل ٢٨: ١١٠ / أبواب حد الزنا ب ١٨ ح ١.
- (٢) الوسائل ٢٨: ١١١ / أبواب حد الزنا ب ١٨ ح ٤.
- (٣) الوسائل ٢٨: ١١٠ / أبواب حد الزنا ب ١٨ ح ٢.
- (٤) الوسائل ٢٨: ١١٧ / أبواب حد الزنا ب ٢١ ح ١.
- (٥) المفيد في المقنعة: ٧٨٦، الشيخ في المبسوط ٨: ٣ و ٤، الصدوق في المقنع: ٤٣٦، لاحظ المهذب لابن البراج ٢: ٥٢٠ و ٥٣٠، و ابن سعيد في الجامع للشرائع: ٥٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٠٩

[مسألة ١٣٦: إذا ادعت المرأة الإكراه على الزنا قبلت]

(مسألة ١٣٦): إذا ادعت المرأة الإكراه على الزنا قبلت (١).

□
و استدلوا على ذلك برواية أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا زنى المجنون أو المعتوه جلد الجلد، وإن كان محصناً رجم» (١).

ولكن الرواية ضعيفة، فإن في سندها إبراهيم بن الفضل، و لم يرد فيه توثيق و لا مدح. فإذن لا يمكن الاعتماد عليها. و على ذلك، فحكم المجنون حكم المجنونة، حيث إنه يستفاد من التعليل في الصحیحة المتقدمة حكم المجنون أيضاً، فإنه لا يملك أمره و لا يميز الخير عن الشر، على أن المجنون لا يؤاخذ بشيء من أعماله، لسقوط التكليف عنه.

و يؤيد ذلك بعدة روايات مستفيضة واردة في أبواب متفرقة و قد دلت على رفع القلم عنه، و أنه لا حدّ عليه، ففي صحیحة فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا حدّ لمن لا حدّ عليه، يعني: لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً، و لو قذفه رجل فقال: يا زان، لم يكن عليه حدّ» (٢)، و نحوها معتبرة إسحاق بن عمار (٣).

(١) و ذلك لا لأجل أن الحدود تدرأ بالشبهات، لما تقدّم من عدم ثبوتها، بل لأجل صحیحة أبي عبيدة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إنَّ علياً (عليه السلام) أتى بامرأة مع رجل فجر بها، فقالت: استكرهني والله يا أمير المؤمنين، فدرأ عنها الحدّ، و لو شئيل هؤلاء عن ذلك لقالوا: لا تصدق،

- (١) الوسائل ٢٨: ١١٨ / أبواب حد الزنا ب ٢١ ح ٢.
- (٢) الوسائل ٢٨: ٤٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٩ ح ١.
- (٣) الوسائل ٢٨: ٤٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٩ ح ١.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٠

[مسألة ١٣٧: يثبت الزنا بالإقرار وبالبيّنة]

(مسألة ١٣٧): يثبت الزنا بالإقرار وبالبيّنة، ويعتبر في المقرّ: العقل (١)، والاختيار (٢)، والحرية (٣)،

- و قد والله فعله أمير المؤمنين (عليه السلام) «١».
- (١) إذ لا اعتبار بإقرار المجنون و كلامه.
- (٢) فإنّ الفعل المستكره عليه بمقتضى حديث رفع الإكراه بمنزلة العدم، فلا يترتب عليه أثر، ولا يؤخذ فاعله به.
- (٣) بلا خلاف عندنا، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد، وذلك لأنّ الإقرار إنّما ينفذ في حقّ المقرّ دون غيره، فأقرار العبد بالزنا إقراراً في حقّ المولى، فإنّه مملوك له، فلا ينفذ.
- و تدلّ على ذلك في خصوص السرقة صحيحة الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا أقر المملوك على نفسه بالسرقة لم يقطع، وإن شهد عليه شاهدان قطع» «٢».
- و قد يتوهم أنّه لا مانع من أخذ العبد بإقراره، فيتبع به بعد عتقه.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

- مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٠
- و لكنّه يندفع بأنّ وجوب الجلد أو الرجم إن ثبت فلا يتأخّر عن الإقرار، وإن لم يثبت عند الإقرار فلا دليل على ثبوته بعد العتق إلّا أن يقرّ به ثانياً، فلا يقاس الإقرار بالزنا أو السرقة على الإقرار بإتلاف مال مثلاً فإنّه يثبت به الضمان من حين الإقرار، و يكلف بتفريغ الذمّة بعد العتق.

- (١) الوسائل ٢٨: ١١٠ / أبواب حد الزنا ب ١٨ ح ١.
- (٢) الوسائل ٢٨: ٣٠٥ / أبواب حد السرقة ب ٣٥ ح ١.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١١
- فلو أقرّ عبداً به فإن صدّقه المولى ثبت بإقراره (١)، وإلّا لم يثبت. نعم، لو انعتق العبد و أعاد إقراره كان إقراره حجّة عليه، و يثبت به الزنا و تترتب عليه أحكامه (٢).

[مسألة ١٣٨: لا يثبت حدّ الزنا إلّا بالإقرار أربع مرّات]

(مسألة ١٣٨): لا يثبت حدّ الزنا إلّا بالإقرار أربع مرّات، فلو أقرّ به كذلك اجري عليه الحدّ، و إلّا فلا (٣).

- (١) فإن تصديق المولى إياه إقراراً منه على نفسه، فيؤخذ بإقرار العبد عندئذٍ لوجود المقتضى و عدم المانع في البين. و على ذلك تحمل صحيحة ضريس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: العبد إذا أقر على نفسه عند الإمام مرّةً أنه قد سرق قطعه، و الأمة إذا أقرت بالسرقة قطعها» (١)، و إلّا فهي مطروحة و محمولة على التقية.
- و أمّا ما في صحيحة فضيل، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقر على نفسه عند الإمام بحق من حدود الله مرّةً واحدةً حرّاً كان أو عبداً أو حرّةً كانت أو أمّةً، فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه كائناً من كان، إلّا الزانى المحصن، فإنّه لا يجرمه حتى يشهد عليه أربعة شهداء» الحديث (٢)، فهو محمول على التقية جزماً.
- (٢) و ذلك لأنّه من إقرار الحرّ على نفسه، فيشمله دليل ثبوت الزنا بالإقرار.
- (٣) على المشهور شهرة عظيمة.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٤٩ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٢

.....

و نسب الخلاف إلى ابن أبي عقيل، فاكتفى في ثبوته بالإقرار مرّةً واحدةً (١).

و تدلّ على القول المشهور عدّة روايات:

منها: ما رواه الصدوق بسنده المعتبر إلى ساعد بن طريف عن الأصعب بن نباتة، قال: أتت امرأة أمير المؤمنين (عليه السلام) فقالت: يا أمير المؤمنين، إنّي زني فطهرني طهرك الله، فإنّ عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع، فقال لها: «مّمّ أطهرك؟» قالت: من الزنا، فقال لها: «فذاذ بعل أنت أم غير ذات بعل؟» فقالت: ذات بعل إلى أن قال: فلما ولّت عنه المرأة من حيث لا تسمع كلامه قال: «اللهم هذه شهادة» فلم تلبث أن أتته فقالت: إنّي وضعت فطهرني، فتجاهل عليها و قال: «أطهرك يا أمّة الله ممّا ذا؟» قالت: إنّي زني إلى أن قال: فلما ولّت حيث لا تسمع كلامه قال: «اللهم إنهما شهادتان» فلما أرضعته عادت إليه فقالت: يا أمير المؤمنين، إنّي زني فطهرني، قال لها: «و ذات بعل كنت إذ فعلت ما فعلت أم غير ذات بعل؟» قالت: بل ذات بعل «قال: و كان زوجك حاضراً أم غائباً؟» قالت: بل حاضراً «قال: اذهبي فاكفليه» إلى أن قال: فانصرفت و هي تبكي، فلما ولّت حيث لا تسمع كلامه قال «اللهم هذه ثلاث شهادات» إلى أن قال: فرجعت فأخبرت أمير المؤمنين (عليه السلام) بقول عمرو، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «و لِم يكفل عمرو ولدك؟» قالت: يا أمير المؤمنين، إنّي زني فطهرني إلى أن قال: فرفع أمير المؤمنين (عليه السلام) رأسه إلى السماء و قال: «اللهم إنّه قد أثبت ذلك عليها أربع شهادات» الحديث (٢).

(١) حكاها في الجواهر ٤١: ٢٨٠.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٠٣ / أبواب حد الزنا ب ١٦ ح ١، الفقيه ٤: ٢٢ / ٥٢، الكافي ٧: ١٨٨ / ذيل ح ١، التهذيب ١٠: ١١ / ٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٣

.....

و الرواية مطابقة لما في الفقيه، و لكن صاحب الوسائل نسبها إلى رواية الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و الظاهر أنه سهو من قلمه الشريف. و رواها محمد بن يعقوب بسنده الصحيح عن خلف بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثله، إلا أن الشيخ رواها عن خالد بن حماد.

و قريب منها صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في إقرار رجل عند أمير المؤمنين (عليه السلام) بالزنا «١». و هاتان الصحيحتان و غيرهما تدلّ على أن الإقرار بمنزلة الشهادة. و عليه، فلا يثبت الزنا به إذا كان أقلّ من أربع مرّات. و مورد هذه الروايات و إن كان هو الرجم إلا أنه يستفاد منها حكم الجلد أيضاً، و ذلك لوجهين:

الأول: أن الإقرار في الزنا بمنزلة الشهادة كما عرفت، فعندئذ كما لا يثبت الرجم إلا بأربع شهادات لا يثبت الجلد أيضاً إلا بذلك. الثاني: أن الجلد لو كان يثبت بالإقرار مرّة واحدة لم يكن وجه لتأخير الحدّ في الإقرار بالزنا حتى يتمّ أربع مرّات، كما في هذه الروايات. و بذلك يقيد ما دلّ على نفوذ الإقرار مطلقاً.

هذا كله مضافاً إلى صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل قال لامرأته: يا زانية، أنا زنيت بك «قال: عليه حدّ واحد لقذفه إيّاها، و أمّا قوله: أنا زنيت بك، فلا حدّ فيه، إلا أن يشهد على نفسه أربع شهادات بالزنا عند الإمام» «٢».

(١) الوسائل ٢٨: ١٠٥ / أبواب حد الزنا ب ١٦ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩٥ / أبواب حد القذف ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢١٤

[مسألة ١٣٩: لو أقرّ شخص بما يوجب رجمه ثمّ جحد سقط عنه الرجم دون الحدّ]

(مسألة ١٣٩): لو أقرّ شخص بما يوجب رجمه ثمّ جحد سقط عنه الرجم دون الحدّ، و لو أقرّ بما يوجب الحدّ غير الرجم ثمّ أنكر لم يسقط (١).

فإنها ظاهرة في أن الحدّ مطلقاً رجماً كان أو جلداً لا يترتب على الإقرار مرّة واحدة، بل لا بدّ من الإقرار عند الإمام أربع مرّات. و أمّا صحيحة الفضيل، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود الله مرّة واحدة حرّاً كان أو عبداً أو حرّة كانت أو أمّة فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه، كائناً من كان، إلا الزاني المحصن، فإنّه لا يرحمه حتى يشهد عليه أربعة شهداء، فإذا شهدوا ضربته الحدّ مائة جلدة ثمّ يرحمه» الحديث «١».

فإنها و إن كانت تدلّ على ثبوت الزنا بالإقرار مرّة واحدة، إلا أنه لا بدّ من حملها على التقيّة، كما يشهد على ذلك أمران: الأول: اشتغالها على نفوذ إقرار العبد في الحدود، و هو مخالف لمذهب أصحابنا و موافق لمذهب العامة. الثاني: أن ظاهر إطلاق هذه الصحيحة هو أن الرجم لا يترتب على الإقرار و لو كان أربع مرّات، و إنّما يثبت بشهادة أربعة شهداء، و كلا الأمرين مخالف لمذهب الأصحاب، فلا مناص عندئذ من حملها على التقيّة كما تقدّم.

(١) على المشهور بين الأصحاب فيهما، و تدلّ على ذلك عدّة روايات: منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أقرّ على نفسه بحدّ ثمّ جحد بعد «فقال: إذا أقرّ على نفسه عند الإمام أنه سرق ثمّ جحد قطعت يده و إن رجم أنفه، و إن أقرّ على نفسه أنه شرب خمرأً أو بقرية فاجلدوه ثمانين

(١) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٥

[مسألة ١٤٠: لو أقر بما يوجب الحد من رجم أو جلد كان للإمام (عليه السلام) العفو]

(مسألة ١٤٠): لو أقر بما يوجب الحد من رجم أو جلد كان للإمام (عليه السلام) العفو و عدم إقامة الحد عليه (١)، و قتيده المشهور

جلده» قلت: فإن أقر على نفسه بحد يجب فيه الرجم، أ كنت راجمه؟ «فقال: لا، ولكن كنت ضاربه الحد» (١).
و قريب منها صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا أقر الرجل على نفسه بحد أو فريته ثم جحد جلد» قلت: أ رأيت إن أقر على نفسه بحد يبلغ فيه الرجم، أ كنت ترجمه؟ «قال: لا، ولكن كنت ضاربه» (٢).
و منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من أقر على نفسه بحد أقمته عليه إلا الرجم، فإنه إذا أقر على نفسه ثم جحد لم يرجم» (٣).

(١) تدل عليه معتبرة طلحة بن زيد عن جعفر (عليه السلام) «قال: حدثني بعض أهلي أن شاباً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فأقر عنده بالسرقة، قال: فقال له علي (عليه السلام): إنني أراك شاباً لا بأس بهتتك، فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟ قال: نعم، سورة البقرة، فقال: قد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: و إنما منعه أن يقطعه لأنه لم يقم عليه بينة» (٤).
و تؤيده روايته الأخرى عن جعفر بن محمد (عليه السلام) «قال: جاء رجل

(١) الوسائل ٢٨: ٢٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٢ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٥٠ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٦

.....

إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فأقر بالسرقة، فقال له: أ تقرأ شيئاً من القرآن؟ قال: نعم، سورة البقرة، قال: قد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: فقال الأشعث: أ تعطل حدًا من حدود الله؟ فقال: و ما يدريك ما هذا؟ إذا قامت البينة فليس للإمام أن يعفو، و إذا أقر الرجل على نفسه فذاك إلى الإمام إن شاء عفا و إن شاء قطع» (١).

و قد نسب صاحب الوسائل هذه الرواية إلى رواية الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و لكنّه سهو من قلمه الشريف، فإن الرواية مرسله.

و يمكن أن يستدل عليه بصحيح ضريس الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا يعفى عن الحدود التي لله دون الإمام، فأما ما كان من حق الناس في حد فلا بأس بأن يعفى عنه دون الإمام» (٢).

و لكن لا بد من رفع اليد عن إطلاق هذه الصحيحة بما إذا ثبت الحق بالبينة، فإنه لا بد من إقامته عندئذ و لا يعفى عنه.

و يؤيد ذلك ما رواه الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) في حديث «قال: و أمّا الرجل الذي اعترف باللواط فإنه لم يقم عليه البينة، و إنما تطوع بالإقرار من نفسه، و إذا كان للإمام الذي من الله أن يعاقب عن الله كان له أن يمن عن الله، أما سمعت قول الله «هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب؟!» (٣).

- (١) الوسائل ٢٨: ٤١/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٨ ح ٣، الفقيه ٤: ٤٤/ ١٤٨.
- (٢) الوسائل ٢٨: ٤٠/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٨ ح ١.
- (٣) الوسائل ٢٨: ٤١/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٨ ح ١، تحف العقول: ٤٨١، والآية في سورة ص ٣٨: ٣٩.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٧
- بما إذا تاب المقر، و دليله غير ظاهر (١).

[مسألة ١٤١: إذا حملت المرأة و ليس لها بعل لم تحد]

- (مسألة ١٤١): إذا حملت المرأة و ليس لها بعل لم تحد، لاحتمال أن يكون الحمل بسبب آخر دون الوطء، أو بالوطء شبهة أو إكراهاً أو نحو ذلك (٢). نعم، إذا أقرت بالزنا أربع مرات حدثت كما مر.
- (مسألة ١٤٢): لا يثبت الزنا بشهادة رجلين عادلين، بل لا بد من شهادة أربعة رجال عدول، أو ثلاثة و امرأتين، أو رجلين و أربع نساء، إلا أنه لا يثبت الرجم بالأخيرة، و لا يثبت بغير ذلك من شهادة النساء منفردات، أو شهادة رجل و ست نساء، أو شهادة واحد و يمين (٣).

- (١) و ذلك لأنه إن تم إجماع فهو، و لكنه غير تام، و مقتضى إطلاق ما دل على جواز عفو الإمام عدم الفرق بين توبة المقر و عدمها. نعم، كلمة التطوع الواردة في رواية تحف العقول المتقدمه تشعر باعتبار التوبة في جواز العفو، و لكنها لضعف سندها غير قابلة للاستدلال بها، على أن ما فيها مجرد إشعار لم يبلغ حد الظهور، بل الظاهر من صحيحه عبد الله بن سنان الآتية في المسألة (١٤٨) الواردة في السرقة سقوط الحد في نفسه بالتوبة بلا حاجة إلى العفو، غير أنها خاصة بالسرقة و لا تعم غيرها.
- (٢) فإن الحد إنما يثبت فيما إذا ثبت الزنا بالبينه أو بالإقرار، و مع احتمال أن يكون الحمل بسبب آخر غير الزنا لا يثبت الحد.
- (٣) تقدم وجه جميع هذه الفروع في كتاب الشهادات (١).

(١) في ص ١٤٥ ١٤٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٨

[مسألة ١٤٣: يعتبر في قبول الشهادة على الزنا أن تكون الشهادة شهادة حس و مشاهدة]

(مسألة ١٤٣): يعتبر في قبول الشهادة على الزنا أن تكون الشهادة شهادة حس و مشاهدة (١)،

- (١) تدل على ذلك مضافاً إلى ما تقدم من اعتبار المشاهدة و الحس في الشهادة، و أنه لا تجوز الشهادة بغير حس عدة روايات: منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: حد الرجم أن يشهد أربع رأوه يدخل و يخرج» (٢).
- و منها: صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يرجم رجل و لا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج و الإخراج» (٣).
- و منها: صحيحته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يجلد رجل و لا امرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهود على الإيلاج و الإخراج» الحديث (١).

ثم إن هذا الحكم مما لا شبهة فيه ولا إشكال، وإنما الإشكال فيما ذكره جمع من الأصحاب من اعتبار الرؤية في الشهادة، ولزوم أن تكون على الجماع والإيلاج والإخراج كالميل في المكحلة. □
و استندوا في ذلك إلى معتبرة أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا يرجم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهداء على الجماع والإيلاج والإدخال كالميل في المكحلة» (٢).

(٢) الوسائل ٢٨: ٩٤/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٩٤/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ٢.

(١) الوسائل ٢٨: ٩٧/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ١١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٩٥/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢١٩

و لو شهدوا بغير المشاهدة والمعينة لم يحد المشهود عليه و حدّ الشهود (١). و يعتبر أن تكون الشهادة شهادةً بفعل واحد زماناً و مكاناً، فلو اختلفوا في

و إلى صحيحة حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: القاذف يجلد ثمانين جلدة إلى أن قال: ولا تقبل شهادتهم حتى يقول أربعة: رأينا مثل الميل في المكحلة» (١).

و الظاهر أن ما ذكره أمر لا يتحقق في الخارج إلا في فرض نادر، و لازم ذلك سدّ باب الشهادة في الزنا نوعاً، مع أن كثيراً ما تحققت الشهادة على الزنا في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) و من بعده، و رتب على الشهادة أثرها من رجم أو جلد، فالجماع كغيره من الأفعال التي يمكن الشهادة عليها من جهة رؤية مقدماتها الملازمة لها خارجاً المحققة لصدق الرؤية و الحسّ بالإضافة إلى المشهود به عرفاً.

و أمّا معتبرة أبي بصير فلا دلالة فيها على اعتبار الرؤية في الإيلاج و الإدخال كالميل في المكحلة، و إنّما المعتبر فيها الشهادة على ذلك، و قد عرفت أن الشهادة تتحقق برؤية الأفعال الملازمة له خارجاً، فيشهد الرائي على الإدخال كالميل في المكحلة. و أمّا صحيحة حريز فلا بدّ من حملها على رؤية المقدمات الملازمة له خارجاً الموجبة لصدقها بالإضافة إلى الجماع عرفاً. (١) و ذلك لما عرفت من أنه لا اعتبار بالشهادة إذا لم تكن عن حسّ، فيحدّ الشهود من جهة القذف.

(١) الوسائل ٢٨: ١٧٧/ أبواب حد القذف ب ٢ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٠

الزمان أو المكان لم يثبت الزنا و حدّ الشهود (١). و أمّا لو كان اختلافهم غير موجب لتعدّد الفعل و اختلافه، كما إذا شهد بعضهم على أن المرأة المعينة المزني بها من بنى تميم مثلاً و شهد البعض الآخر على أنها من بنى أسد مثلاً أو نحو ذلك من الاختلاف في الخصوصيات، لم يضرّ بثبوت الزنا بلا إشكال (٢). و أمّا إذا كان اختلافهم في خصوصية الزنا، كما لو شهد بعضهم على أن الزاني قد أكره المرأة على الزنا، و شهد الآخر على عدم الإكراه و أنّ المرأة طوعته، ففي ثبوت الزنا بالإضافة إلى الزاني عندئذٍ إشكال (٣)، و لا يبعد التفصيل بين ما إذا كان الشاهد على المطاوعة شاهداً على زناها و ما إذا لم يكن، فعلى الأول لا يثبت الزنا بشهادته، و يثبت على الثاني.

- (١) وذلك لأنه مع الاختلاف لا يثبت الزنا بشهادتهم، وإذا لم يثبت جرى عليهم حكم القاذف.
 (٢) والوجه في ذلك واضح، لأن اختلافهم في هذه الخصوصيات لا يضرّ بثبوت أصل المشهود به، لعدم دخلها فيه أصلاً.
 (٣) منشأ الاشكال أمران:

الأول: أن جماعة منهم: الشهيدان في النكت و المسالك و الفاضل في بعض كتبه «١» قد ادّعوا أن الزنا بقيد الإكراه غير الزنا بقيد المطاوعة، فلا يثبت مع الاختلاف.
 وفيه: أن الزنا فعل واحد، فلا يفرق بين كون المرأة مكرهة أو مطاوعة،

(١) غاية المراد في شرح نكت الإرشاد ٤: ١٩٢ ١٩٣، المسالك ١٤: ٣٥٥ ٣٥٦، المختلف ٩: ١٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢١

[مسألة ١٤٤: إذا شهد أربعة رجال على امرأة بكر بالزنا قبلاً]

(مسألة ١٤٤): إذا شهد أربعة رجال على امرأة بكر بالزنا قبلاً و أنكرت المرأة و ادّعت أنّها بكر، فشهدت أربع نسوة بأنّها بكر، سقط عنها الحدّ (١).

و كلا الأمرين لا أثر له بالإضافة إلى تحقّق الزنا من الزانى.

الثانى: أنّ من شهد على مطاوعة المرأة فهو فى الحقيقة قاذف لها، فيجرى عليه حكم القذف، و معه لا تقبل شهادته، لأنّه بذلك يصبح فاسقاً.

و هذا الوجه صحيح، و لكن يقيد ذلك بما إذا شهد على الزنا. و أمّا إذا شهد على الجماع مع المطاوعة فقط دون الزنا، مع احتمال أن تكون مطاوعة المرأة من جهة الاشتباه و نحو ذلك، ففى مثل ذلك لا يكون الشاهد قاذفاً، فتقبل شهادته.

(١) على المشهور بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع فى كلمات بعضهم.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى الروايات المتقدّمة الدالّة على قبول شهادة النساء فى العذرة و المنفوس صحيحة زرارة عن أحدهما

(عليهما السلام): فى أربعة شهدوا على امرأة بالزنا فقالت: أنا بكر، فنظر إليها النساء فوجدنها بكراً «فقال: تقبل شهادة النساء» (١).

و معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) بامرأة بكر زعموا أنّها زنت، فأمر النساء فنظرت

إليها، فقلن: هى عذراء، فقال: ما كنت لأضرب من عليها خاتم من الله، و كان يجيز شهادة النساء فى مثل هذا» (٢)، و قريب منها

معتبرته الثانية (٣).

(١) الوسائل ٢٧: ٣٦٣ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٤٤.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٥٤ / كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٢٤ / أبواب حد الزنا ب ٢٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٢

[مسألة ١٤٥: إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا، و كان أحدهم زوجها]

(مسألة ١٤٥): إذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزنا، و كان أحدهم زوجها، فالأكثر على أنّه يثبت الزنا و تحدّ المرأة، و لكنّ الأظهر

أنه لا يثبت (١).

ثم إن هذه الروايات وإن لم يصرح فيها بشهادة أربع نساء إلا أن التعبير فيها بشهادة النساء ناظر إلى ما هو المتعارف المعهود في الخارج، وهو شهادة أربع نساء، وأما اعتبار الزائد عليها فهو بلا دليل، كما أن شهادة الأقل من الأربع لا دليل على اعتبارها. بقي الكلام في أن الشهود هل يحدون من جهة القذف؟ فيه خلاف، اختار المحقق ذلك «١»، وهو المحكى عن جماعه، منهم: الشيخ في النهاية وابن إدريس في كتاب الشهادات «٢»، وإن كان قد نسب إليهما الرجوع عن ذلك «٣». و كيف كان، فالصحيح عدم ثبوت القذف، وذلك لأن القذف إنما يكون فيما إذا لم تكن شهادة أربعة، ومعها لا قذف وإن سقطت الشهادة عن الحجية بالتعارض، ويؤكد ذلك سكوت الإمام (عليه السلام) في هذه الروايات عن ذلك. (١) استدلى على ما ذهب إليه الأكثر بإطلاقات الأدلة الدالة على ثبوت الزنا بشهادة الأربعة، مؤيدة برواية عباد بن كثير، عن إبراهيم بن نعيم، عن أبي عبد الله

(١) الشرائع ٤: ١٦١.

(٢) النهاية: ٣٣٢ ٣٣٣، السرائر ٢: ١٣٧.

(٣) المبسوط ٨: ١٠، السرائر ٣: ٤٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٢٣

.....

(عليه السلام)، قال: سألت عن أربعة شهدوا على امرأة بالزنا، أحدهم زوجها «قال: تجوز شهادتهم» «١».

ولكن الظاهر أنه لا يثبت الزنا بذلك، فلا بد للزوج من أن يلاعن زوجته، ويجلد الشهود الثلاثة.

وتدل على ذلك مضافاً إلى إطلاق الآية المباركة من أن الزوج إذا رمى زوجته بالزنا فلا بد وأن يأتي بشهداء أربعة على ما يظهر من الآية السابقة، وإلا فلا بد من الملائعة صحيحة مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام): في أربعة شهدوا على امرأة بفجور، أحدهم زوجها «قال: يجلدون الثلاثة، ويلاعنها زوجها، ويفرق بينهما، ولا تحل له أبداً» «٢»، وقريب منها رواية زرارة «٣». وأما رواية إبراهيم بن نعيم فهي ضعيفة بعباد بن كثير، فإنه لم يرد فيه توثيق ولا مدح، فلا تصلح لمعارضه صحيحة مسموعة المؤيدة بإطلاق الآية الكريمة.

ومن الغريب أن صاحب الجواهر والشهيد في المسالك غفلا عن صحيحة مسمع، وتخيلوا أن ما دل على عدم شهادة الزوج في الزنا منحصر برواية زرارة، وذكر أنها ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها «٤».

بقي هنا شيء: وهو أن محل الخلاف إنما هو فيما إذا شهد الشهود الأربعة بالزنا معاً وكان أحدهم الزوج، وأما إذا كان المدعى للزنا أولاً هو الزوج فالظاهر أنه لا خلاف في لزوم إتيانه بأربعة شهداء، كما هو الحال في قذف غير زوجته.

(١) الوسائل ٢٢: ٤٣١ / كتاب اللعان ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٢: ٤٣٢ / كتاب اللعان ب ١٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٢: ٤٣٢ / كتاب اللعان ب ١٢ ح ٢.

(٤) الجواهر ٤١: ٣٦٥، المسالك ١٤: ٣٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٤

[مسألة ١٤٦: لا فرق في قبول شهادة أربعة رجال بالزنا]

(مسألة ١٤٦): لا فرق في قبول شهادة أربعة رجال بالزنا بين أن تكون الشهادة على واحد أو أكثر (١).

[مسألة ١٤٧: يجب التعجيل في إقامة الحدود بعد أداء الشهادة]

(مسألة ١٤٧): يجب التعجيل في إقامة الحدود بعد أداء الشهادة ولا يجوز تأجيلها (٢)، كما لا يجوز التسريح بكفالة (٣)

□

(١) وذلك لإطلاق الدليل، وتؤيده رواية عبد الله بن جذاعة، قال: سألته عن أربعة نفر شهدوا على رجلين و امرأتين بالزنا قال: يرجمون» (١).

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا، فقال علي (عليه السلام): أين الرابع؟ قالوا: الآن يجيء، فقال (عليه السلام): حدّوهم، فليس في الحدود نظر (نظرة ساعة)» (٢).

و يؤيده ما رواه الصدوق مرسلًا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: إذا كان في الحدّ لعلّ أو عسى فالحّد معطل» (٣). و نسبه صاحب الوسائل إلى رواية الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و هو سهو من قلمه الشريف.

(٣) من دون خلاف.

□

و تدلّ عليه معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال

(١) الوسائل ٢٨: ٩٦/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ٩٦/ أبواب حد الزنا ب ١٢ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢٨: ٤٧/ أبواب مقدمات الحدود ب ٢٥ ح ٢، الفقيه ٤: ٣٦/ ١١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٥

أو العفو بشفاعه (١).

[مسألة ١٤٨: لو تاب المشهود عليه قبل قيام البيّنة فالمشهور سقوط الحدّ عنه]

(مسألة ١٤٨): لو تاب المشهود عليه قبل قيام البيّنة فالمشهور سقوط الحدّ عنه، و دليله غير ظاهر، و أمّا بعد قيامها فلا يسقط (٢).

□

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): لا كفالة في حدّ» (١).

(١) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يشفعنّ أحد في حدّ إذا بلغ الإمام، فإنّه لا يملكه، و اشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم» الحديث (٢).

و مقتضى التعليل في هذه المعتمدة هو اختصاص عدم جواز الشفاعه في الحدود بما لا يملك الإمام العفو فيها، و أمّا فيما له العفو كما

إذا ثبت موجب الحد بالإقرار فلا مانع من الشفاعة فيه.

(٢) أما عدم السقوط بعد قيام البيئنة: فلا شك فيه، وذلك للإطلاقات الدالة على لزوم إجراء الحد و عدم الدليل على سقوطه بالتوبة. و يؤكد ذلك ما دلّ على أنّ من هرب من الحفيرة يردّ حتى يقام عليه الحدّ إذا كان قد قامت عليه البيئنة، كصحيحه حسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفيرة هل يردّ حتى يقام عليه الحدّ؟ «فقال: يردّ ولا يردّ إلى أن قال: وإن كان إنّما قامت عليه البيئنة و هو يجحد ثم هرب رُدّ و هو صاغر حتى يقام عليه الحدّ» (١).

(١) الوسائل ٢٨: ٤٤/ أبواب مقدمات الحدود ب ٢١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٤٣/ أبواب مقدمات الحدود ب ٢٠ ح ٤.

(١) الوسائل ٢٨: ١٠١/ أبواب حد الزنا ب ١٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٢٦

.....

و أما سقوط الحدّ إذا تاب قبل قيام البيئنة: فهو المشهور بين الفقهاء، بل عن كشف اللثام دعوى الاتفاق عليه «١»، فإن تمّ الإجماع فهو، و إلّا فليس عليه دليل.

و قد استدللّ عليه بما رواه جميل، عن رجل، عن أحدهما (عليهما السلام): في رجل سرق أو شرب الخمر أو زنى فلم يعلم ذلك منه، و لم يؤخذ حتى تاب و صلح «فقال: إذا صلح و عرف منه أمر جميل لم يقم عليه الحدّ» الحديث «٢».

و هذه الرواية لإرسالها غير قابلة للاعتماد عليها. و هذه الرواية لابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: السارق إذا جاء من قبل نفسه تائباً إلى الله عزّ و جلّ تردّ سرقته إلى صاحبها و لا قطع عليه» «٣».

فإنّها تدلّ بوضوح على أنّ مجيء السارق إن لم يستند إلى طلب الحاكم أو المسروق منه لأجل قيام البيئنة عليه و إنّما استند إلى توبته و ندمه تردّ سرقته إلى صاحبها، و حينئذ لا قطع عليه، و ليس للحاكم أن يقطعه، إلّا أنّ الصحيحه خاصّة بالسرقة و لا يتعدى عن موردها إلى غيره من الموارد. و سيأتي نظير ذلك في باب المحارب «٤».

نعم، يظهر من معتبرة السكوني المتقدمة أنّ الحدّ قابل للشفاعة قبل أن يبلغ الإمام إذا رأى منه الندم، و مقتضى ذلك أنّه قابل للعفو مع التوبة، و هذا غير سقوط الحدّ بالتوبة كما هو ظاهر، بل الظاهر من عدّة روايات أنّ التوبة بمجردها

(١) كشف اللثام ٢: ٣٩٨ (حجري).

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٦/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٦ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٦/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٦ ح ١.

(٤) في ص ٣٨٧ ٣٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٢٧

[مسألة ١٤٩: لو شهد ثلاثة رجال بالزنا أو ما دونهم حدوا حدّ القذف]

(مسألة ١٤٩): لو شهد ثلاثة رجال بالزنا أو ما دونهم حدوا حدّ القذف، و لا ينتظر لإتمام البيئنة، و هي شهادة الأربعة (١).

[مسألة ١٥٠: لا فرق في الأحكام المتقدمة بين كون الزاني مسلماً أو كافراً]

(مسألة ١٥٠): لا فرق في الأحكام المتقدمة بين كون الزاني مسلماً أو كافراً، وكذا لا فرق بين كون الزاني بها مسلماً أو كافراً (٢) و أما إذا زني كافر بكافرة، أو لاط بمثله، فالإمام مخير بين إقامة الحدّ عليه، و بين دفعه إلى أهل ملته ليقيموا عليه الحدّ (٣).

لا توجب سقوط الحدّ و إن كان للإمام أن يعفو عنه إذا كان موجب الحدّ ثابتاً بالإقرار:

منها: معتبرة الأصبح بن نباتة، قال: أتى رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: يا أمير المؤمنين، إنني زني فطهرني، فأعرض عنه بوجهه، ثم قال له: «اجلس» فقال: «أيعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئة أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه؟» فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين إنني زني فطهرني «فقال: و ما دعاك إلى ما قلت؟» قال: طلب الطهارة «قال: و أي طهارة أفضل من التوبة؟» ثم أقبل على أصحابه يحدثهم، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين، إنني زني فطهرني ... الحديث «١».

(١) تدلّ على ذلك معتبرة السكوني المتقدمة.

(٢) و ذلك لإطلاقات الأدلة المتقدمة.

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ

(١) الوسائل ٢٨: ٣٨ أبواب مقدمات الحدود ب ١٦ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٨

.....

وَ إِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَ إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ «١».

فإنها ظاهرة في التخيير بين أن يحكم الحاكم بما تقتضيه الشريعة الإسلامية، و بين أن يتركهم و شأنهم و ما تقتضيه شريعتهم.

و تؤيد ذلك رواية أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إن الحاكم إذا أتاه أهل التوراة و أهل الإنجيل يتحاكمون إليه، كان ذلك إليه، إن شاء حكم بينهم و إن شاء تركهم» «٢».

و يمكن الاستدلال على ذلك بالجمع بين ما دلّ على لزوم الحكم عليهم بما تقتضيه شريعتهم، و ما دلّ على لزوم الحكم عليهم بما تقتضيه الشريعة الإسلامية، فإن مقتضى الجمع بينهما هو التخيير و رفع اليد عن ظهور كلّ منهما في الوجوب التعيني بنص الآخر، فتكون النتيجة هي التخيير.

ففي معتبرة السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السلام): «أنّ محمّد بن أبي بكر كتب إلى علي (عليه السلام) في الرجل زني بالمرأة اليهودية و النصرانية، فكتب (عليه السلام) إليه: إن كان محصناً فارجمه، و إن كان بكراً فاجلده مائة جلدة، ثم أنفه، و أما اليهودية فابعث بها إلى أهل ملتها، فليقضوا فيها ما أحبوا» «٣».

و في صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دية اليهود و النصارى و المجوس «قال: هم سواء ثمانمائة درهم» قلت: إن أخذوا في بلاد المسلمين و هم يعملون الفاحشة أ يقام عليهم الحدّ؟ «قال: نعم، يحكم فيهم

(٢) الوسائل ٢٧: ٢٩٦ / أبواب كيفية الحكم ب ٢٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٨٠ / أبواب حد الزنا ب ٨ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٢٩

[حد الزاني]

إشارة

حد الزاني

[مسألة ١٥١: من زنى بذات محرم له كالأمّ و البنت و الأخت]

(مسألة ١٥١): من زنى بذات محرم له كالأمّ و البنت و الأخت و ما شاكل ذلك يقتل بالضرب بالسيف في رقبتة (١)،

بأحكام المسلمين» (١).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي أيوب، قال: سمعت ابن بكير بن أعين يروى عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضُربَ ضربةً بالسيف أخذت منه ما أخذت، و إن كانت تابعة ضُربَتَ ضربةً بالسيف أخذت منها ما أخذت» قيل له: فمن يضربهما و ليس لهما خصم؟ «قال: ذاك على الإمام إذا رفعاً إليه» (٢).

و قد يقال: إن هذه الصحيحة أو ما شاكلها لا تدلّ على القتل، و إنّما تدلّ على وجوب ضربة واحدة بالسيف بلغت ما بلغت، سواء أ ترتب عليها القتل أم لم يترتب، فلا ملازمة بين الأمرين.

و يدفعه: أنّ المراد بقوله (عليه السلام): «أخذت منه ما أخذت» أنّه لا يعتبر مقدار خاصّ في بلوغ السيف، و أمّا ترتب القتل عليه فهو أمر عادي لا يتخلّف عنه عادةً، و يكشف عن ذلك قوله (عليه السلام) في صحيحة جميل بن درّاج، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أين يضرب الذي يأتي ذات محرم بالسيف؟ أين هذه الضربة؟ «قال: تضرب عنقه. أو قال: تضرب رقبتة» (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٢١٩ / أبواب ديات النفس ب ١٣ ح ٨.

(٢) الوسائل ٢٨: ١١٣ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ١١٤ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٠

.....

فإنّ المتفاهم عرفاً من ضرب العتق بالسيف أو الرقبة هو الضرب المترتب عليه القتل، و يؤيد ذلك تفسير أخذ السيف ما أخذ بالقتل

في روايتي سليمان بن هلال (١).

و أمّا رواية محمّد بن عبد الله بن مهران، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل وقع على أخته «قال:

يضرب ضربه بالسيف» قلت: فإنّه يخلص «قال: يحبس أبداً حتى يموت» (٢).

و رواية عامر بن السمط عن علي بن الحسين (عليه السلام): في الرجل يقع على أخته «قال: يضرب ضربةً بالسيف بلغت منه ما بلغت، فإن عاش خلد في السجن حتى يموت» (٣).

فلم نجد قائلاً بمضمونهما، على أن الرواية الأولى مرسله من جهتين، و محمد ابن عبد الله بن همران غالٍ كذاب، و عامر بن السمط في الرواية الثانية لم تثبت وثاقته، على أن في نسخة الفقيه المروى عنها الرواية: عمرو بن السمط، و هو مهمل، فالروايتان لا يمكن الاعتماد عليهما.

ثم إن الروايات ظاهرة في تعيين الضرب بالسيف في رقبته، فما يظهر من إطلاق كلام بعضهم من جواز الاكتفاء بالقتل بالسيف و إن لم يكن قتله بالضرب بالعنق، أو جواز الاكتفاء بالقتل مطلقاً و إن لم يكن بالضرب بالسيف لا يمكن المساعدة عليه، حيث إنه خلاف ظاهر روايات الباب، فلا موجب لرفع اليد عن ظهورها.

(١) الوسائل ٢٨: ١٥٣ / أبواب حد اللواط ب ١ ح ٢، الوسائل ٢٨: ٣٥٩ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ١١٤ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ١١٦ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ١٠، الفقيه ٣: ١٩ / ٤٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣١

و لا يجب جلده قبل قتله. و لا فرق في ذلك بين المحصن و غيره (١) و الحرّ و العبد و المسلم

(١) على المشهور شهرة عظيمة.

و عن ابن إدريس: أنه إذا لم يكن محصناً يجلد ثم يقتل، و إذا كان محصناً جلد ثم رجم (١).

و يردّه: أنه لا دليل على ثبوت الجلد في المحصن أصلاً، و أما الرجم فيه و الجلد في غيره فهما و إن ثبتا بالإطلاقات إلا أن نسبتها إلى ما دلّ على وجوب القتل بالسيف في الزنا بذات محرم نسبة العام إلى الخاص، فإن نسبته إلى كلّ ممّا دلّ على وجوب الجلد في غير المحصن و وجوب الرجم في المحصن و إن كانت نسبة العموم من وجه، إلا أنه لا بدّ من تقديم هذه الروايات، لأنها ناظرة إلى إثبات خصوصية للزنا بذات المحرم، فيرفع اليد بها عن إطلاق ما دلّ على ثبوت الجلد أو الرجم.

على أن الروايات الدالّة على أن الزاني بذات المحرم يقتل بالسيف أظهر من الروايات الدالّة على أن الزاني يجلد أو يرمج، نظراً إلى أن دلالتها على ذلك بالعموم وضعاً، و دلالة تلك بالإطلاق، تقدّم عليها في مورد الاجتماع و المعارضة.

و أما معتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا زنى الرجل بذات محرم حدّ حدّ الزاني، إلا أنه أعظم ذنباً» (٢).

فهى و إن دلّت على ثبوت الجلد أو الرجم في الزنا بذات محرم إلا أنها ظاهرة

(١) السرائر ٣: ٤٣٨.

(٢) الوسائل ٢٨: ١١٥ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٢

.....

في عدم وجوب القتل، و لا سيّما بقربنة الاستثناء، و معنى ذلك: أنه لا خصوصية للزنا بذات محرم، و أن حكمه حكم الزنا بالأجنبية، و إنّما يختلفان من جهة زيادة الإثم، فهى معارضة للروايات المتقدمة الدالّة على لزوم القتل بالسيف، فتطرح لشذوذها و شهرة تلك

الروايات.

□
و لا يبعد حملها على التقية و الله العالم.

ثم إن الشيخ (قدس سره) حمل هذه الرواية على التخبير، و قال بعد ذكر الرواية:- فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار من أنه يجب عليه ضربة بالسيف، لأنه إذا كان الغرض بالضربة قتله و فيما يجب على الزاني الرجم، و هو يأتي على النفس، فالإمام مخير بين أن يضربه ضربة بالسيف أو يرحمه «١».

و ما ذكره (قدس سره) غريب، فإن الرواية لم ترد في خصوص المحصن، و إنما وردت في الزنا بذات محرم على الإطلاق، فكيف يمكن أن يقال: إن الإمام مخير بين قتله بالسيف و بين رجمه؟! بقى هنا شيء: و هو أن صاحب الجواهر (قدس سره) نسب إلى بعضهم اختصاص الحكم بذات المحرم من حلال، فلو كانت من حرام كالزنا لم تكن مشمولة للحكم. و ربما يظهر من كلامه الميل إليه «٢».

و لكنه يندفع: بأنه لا وجه له أصلاً، حيث إنه لا أثر للزنا من هذه الناحية بعد صدق ذات المحرم عليها و عدم انصرافها عنها و لو قلنا بانصرافها عن المحرم بالرضاع و المصاهرة، و إنما الأثر لها في مسألة الإرث فحسب، و الفارق وجود النص.

(١) التهذيب ١٠: ٢٣ / ٧١.

(٢) الجواهر ٤١: ٣١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٣

و الكافر و الشيخ و الشاب (١)، كما لا فرق في هذا الحكم بين الرجل و المرأة إذا تابعته (٢)، و الأظهر عموم الحكم للمحرم بالرضاع أو بالمصاهرة (٣). نعم، يستثنى من المحرم بالمصاهرة زوجة الأب فإن من زني بها يرحم و إن كان غير محصن (٤).

(١) لعين ما تقدم من وجود خصوصية للزنا بذات المحرم.

(٢) و ذلك لصحيحة أبي أيوب المتقدمة «١».

(٣) و ذلك لإطلاقات الأدلة الدالة على ذلك الحكم.

و دعوى الانصراف إلى المحرم بالنسب كما عن غير واحد لم يظهر لها وجه صحيح، فإن المراد بالمحرم من حرم نكاحها، و هو شامل للمحرم بالنسب و الرضاع و المصاهرة.

هذا، و لكن المشهور بين الفقهاء هو اختصاص الحكم بالنسب.

و عن الشيخ و ابن سعيد: إلحاق الرضاع به «٢».

فإن تم إجماع على الاختصاص فهو، و إلا فالظاهر هو عموم الحكم، كما احتمله الشهيد الثاني في الروضة «٣».

نعم، لا يبعد دعوى انصراف ذات المحرم عن حرم نكاحها تأديباً، كما في اللعان و المطلقة تسعاً، و من يحرم نكاحها باللواط، و نحو ذلك.

(٤) تدل على ذلك معتبرة إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن

(١) في ص ٢٢٩.

(٢) المبسوط ٨: ٨، الجامع للشرائع: ٥٤٩.

(٣) الروضة البهية ٩: ٦٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٤

[مسألة ١٥٢: إذا زنى الذمى بمسلمة قتل]

(مسألة ١٥٢): إذا زنى الذمى بمسلمة قتل (١).

أمير المؤمنين (عليهم السلام): «أنه رفع إليه رجل وقع على امرأة أبيه فرجمه و كان غير محصن» (١).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد منهم.

و تدل على ذلك صحيحة حنان بن سدير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن يهودى فجر بمسلمة «قال: يقتل» (٢).

و الصحيحة و إن كان موردها اليهودى إلا أن المتفاهم منها عرفاً مطلق من لا يجوز قتله من الكفار فى نفسه، يهودياً كان أم نصرانياً. و تؤيد ذلك رواية جعفر بن رزق الله الآتية الواردة فى النصرانى.

بقى هنا شىء: و هو أن الذمى إذا زنى بمسلمة ثم أسلم بعد ثبوت الزنا عند الحاكم فلا يسقط القتل عنه بلا خلاف ظاهر، لإطلاق الصحيحة المتقدمه، و لرواية جعفر بن رزق الله، قال: قدم إلى المتوكل رجل نصرانى فجر بامرأة مسلمة، و أراد أن يقيم عليه الحد، فأسلم، فقال يحيى بن أكنم: قد هدم إيمانه شركه و فعله إلى أن قال: فلما قدم الكتاب كتب أبو الحسن (عليه السلام): «يضرب حتى يموت» فأنكر يحيى بن أكنم إلى أن قال: فكتب (المتوكل) أن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا إلى أن قال: فكتب (عليه السلام): «بسم الله الرحمن الرحيم فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده و كفونا بما كنا به مشركين. فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا سنت الله التي قد حلت في عباده و خسر هالك الكافرون»

(١) الوسائل ٢٨: ١١٥ / أبواب حد الزنا ب ١٩ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٤١ / أبواب حد الزنا ب ٣٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٣٥

[مسألة ١٥٣: إذا أكره شخص امرأة على الزنا فزنى بها قتل]

(مسألة ١٥٣): إذا أكره شخص امرأة على الزنا فزنى بها قتل (١)،

قال: فأمر به المتوكل فضرب حتى مات (١).

و أما إذا أسلم طوعاً قبل ثبوت الزنا عند الحاكم فربما يقال فيه بسقوط الحد، كما احتمله فح كشاف اللثام و مال إليه صاحب الجواهر (قدس سره) «٢»، نظراً إلى أن الإسلام يجب ما قبله، و ربما تشير إليه رواية جعفر بن رزق الله، فإن الظاهر منها أن عدم سقوط الحد إنما كان من جهة أن توبه الزانى كانت بعد رؤيته البأس و الحكم عليه بالقتل.

أقول: مقتضى إطلاق الصحيحة عدم السقوط، و أن زنا اليهودى بالمسلمة موجب للقتل و إن أسلم بعد ذلك.

و أما رواية جعفر بن رزق الله: فليس فيها دلالة على السقوط إذا كان إسلامه قبل الحكم عليه، و إنما هو مجرد إشعار، فلا حجية فيه، على أن الرواية ضعيفة سنداً، فإن جعفر بن رزق الله لم تثبت وثاقته و لم يرد فيه مدح.

و أما حديث الجب: فهو لم يثبت من طرفنا، فلا يمكن الاستدلال به، و إنما الثابت سقوطه بالإسلام هو ما دلت عليه الرواية المعتمدة أو ما قامت عليه السيرة القطعية، و من المعلوم أن محل الكلام ليس كذلك، بل المشهور بين الفقهاء عدم السقوط على ما هو مقتضى إطلاق كلماتهم.

(١) بلا خلاف بين الفقهاء، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

(١) الوسائل ٢٨: ١٤١ / أبواب حد الزنا ب ٣٦ ح ١، و الآيتان في سورة غافر ٤٠: ٨٤، ٨٥.

(٢) كشف اللثام ٢: ٣٩٨ (حجرى)، الجواهر ٤١: ٣١٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٦

من دون فرق في ذلك بين المحصن و غيره (١).

منها: صحيحة بريد العجلي، قال: سُئِلَ أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل اغتصب امرأة فرجها «قال: يُقتل، محصناً كان أو غير محصن»
«١»، و نحوها صحيحة زرارة على طريق الصدوق (قدس سره) «٢».

(١) من دون خلاف في البين، لإطلاق عدّة من الروايات، و صريح صحيحة بريد العجلي و زرارة المتقدمتين.

و أمّا رواية زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل غصب امرأة فرجها «قال: يضرب ضربة بالسيف بالغه منه ما بلغت» «٣».

فالمراد منها القتل، كما تقدّم نظير ذلك في روايات الزنا بذات المحرم «٤». على أنّ الرواية ضعيفة سنداً، فإنّ في سندها على بن حديد و هو ضعيف.

و أمّا معتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا كابر الرجل المرأة على نفسها ضرب ضربة بالسيف، مات منها أو عاش»
«٥».

فهي غير قابلة لمعارضه الروايات المتقدمه، فلا مناص من طرحها، مضافاً إلى أنّها غير ظاهرة في تحقّق الزنا.

(١) الوسائل ٢٨: ١٠٨ / أبواب حد الزنا ب ١٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٠٩ / أبواب حد الزنا ب ١٧ ح ٤، ٥، الفقيه ٤: ١٢٢ / ٤٢٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٠٩ / أبواب حد الزنا ب ١٧ ح ٣.

(٤) في ص ٢٢٩ ٢٣١.

(٥) الوسائل ٢٨: ١٠٩ / أبواب حد الزنا ب ١٧ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٣٧

[مسألة ١٥٤: الزانى إذا كان شيخاً و كان محصناً يجلد ثم يرحم]

(مسألة ١٥٤): الزانى إذا كان شيخاً و كان محصناً يجلد ثم يرحم، و كذلك الشيخة إذا كانت محصنة (١).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: فى الشيخ و الشيخة جلد مائة و الرجم، و البكر و البكرة جلد مائة و نفى
سنة» «١».

فهذه الصحيحة و إن كانت مطلقة من جهة الإحصان و عدمه إلّا أنّه لا بدّ من تقيدها بالإحصان، و ذلك لصحيحة محمد بن قيس عن
أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الشيخ و الشيخة أن يجلدا مائة، و قضى للمحصن الرجم، و قضى
فى البكر و البكرة إذا زنيا جلد مائة، و نفى سنة فى غير مصرهما، و هما اللذان قد أملكا و لم يدخل بها» «٢».

فإن مقتضى هذه الصحيحة: أن الشيخ و الشيخة لا رجم عليهما إذا لم يكونا محصنين.
 فالنتيجة: أن الجمع بين الجلد و الرجم يختص بصورة الإحصان، فإذا لم يكن إحصان كان الحد هو الجلد فحسب.
 و أما ما ورد في صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الرجم في القرآن قول الله عز و جل: إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة، فإنهما قضيَا الشهوة» «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ٦٤ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٦١ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٦٢ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٣٨

.....

□ ونحوها صحيحة سليمان بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في القرآن رجم؟ «قال: نعم» قلت: كيف؟ «قال: الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة، فإنهما قضيَا الشهوة» «١».

فهما و إن كانتا تدلان على ثبوت الرجم على الشيخ و الشيخة مع عدم الإحصان أيضاً، إذ مع تخصيصهما بالإحصان لا تبقى خصوصيته لهما، إلا أنه لا قائل بذلك منا، و لا شك في أنهما وردتا مورد التقية، فإن الأصل في هذا الكلام هو عمر ابن الخطاب، فإنه ادعى أن الرجم مذکور في القرآن، و قد وردت آية بذلك، و لكن اختلفت الروايات في لفظ الآية المدعاة، فإنها نقلت بوجه، فمنها: ما في هاتين الصحيحتين، و منها: غير ذلك، و قد تعرضنا لذلك في كتابنا البيان، في البحث حول التحريف، و أن القرآن لم يقع فيه تحريف «٢».

□ □ بقي هنا شيء: و هو أنه قد يتوهم معارضة صحيحة الحلبي بصحيحة أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: رجم رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) و لم يجلد» و ذكروا: أن علياً (عليه السلام) رجم بالكوفة و جلد، فأنكر ذلك أبو عبد الله (عليه السلام) و قال: «ما نعرف هذا» أي لم يحد رجلاً حدين: جلد و رجم في ذنب واحد «٣».

□ ولكنّه يندفع بأنّ الصحيحة إنما تدلّ على نفى الوقوع خارجاً لا على نفى التشريع، كما يدلّ على ذلك صدر الصحيحة من أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) لم يجلد، على أنها على تقدير المعارضة تحمل على التقية.

(١) الوسائل ٢٨: ٦٧ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ١٨.

(٢) البيان: ٢٠٠ ٢٥٧.

(٣) الوسائل ٢٨: ٦٢ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٣٩

و أما إذا لم يكونا محصنين ففيه الجلد فحسب (١)، و إذا كان الزاني شاباً أو شابة فإنه يرجم إذا كان محصناً (٢)،

(١) ظهر حكم ذلك ممّا تقدّم.

(٢) بلا خلاف بين العلماء، و قد ادعى الإجماع على ذلك، و تدلّ على هذا عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن قيس المتقدمة.

و منها: موثقة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الحرّ و الحرّة إذا زنيا جلد كلّ واحد منهما مائة جلدة، فأما المحصن و المحصنة فعليهما الرجم» «٢».

و هل يجب عليهما الجلد قبل الرجم، أو يقتصر على الرجم؟

فيه خلاف، قال المحقق في الشرائع: و إن كان شاباً ففيه روايتان، إحداهما: يرمم لا غير، و الأخرى: يجمع له بين الحدّين، و هو أشبه «١». و ارتضاه صاحب الجواهر (قدس سره) «٢».

أقول: الصحيح أنّه لا جلد و إنّما يجب الرجم فقط، فإنّ ما ورد من الروايات في الجمع بين الجلد و الرجم مطلق، و لم يذكر في شيء منها الشاب و الشابة:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «في المحصن و المحصنة جلد مائة ثمّ الرجم» «٣».

(٢) الوسائل ٢٨: ٦٢ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٣.

(١) الشرائع ٤: ١٥٨.

(٢) الجواهر ٤١: ٣١٨ ٣١٩.

(٣) الوسائل ٢٧: ٦٣ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٠

.....

و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «في المحصن و المحصنة جلد مائة ثمّ الرجم» «١».

و عليه، فلا بدّ من رفع اليد عن إطلاقهما بصحيحة عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الرجم حدّ الله الأكبر، و الجلد حدّ الله الأصغر، فإذا زنى الرجل المحصن رجم و لم يجلد» «٢».

و هذه الصحيحة لا بدّ من تقييدها بغير الشيخ و الشیخة، لما مرّ من الجمع بين الجلد و الرجم فيهما، فتحمل هذه الصحيحة على الشابّ و الشابة، فتكون أخصّ من الصحيحتين المتقدمتين، فتحمل الصحيحتان على الشيخ و الشیخة.

و تؤيّد ذلك رواية عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا زنى الشيخ و العجوز جلدا ثمّ رجما عقوبةً لهما، و إذا زنى النصف من الرجال رجم، و لم يجلد إذا كان قد أحسن» الحديث «٣».

بقي هنا شيء: و هو أنّه ورد في معتبرة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى على (عليه السلام) في امرأة زنت فجلت فقتلت ولدها سرّاً، فأمر بها فجلدها مائة جلدة، ثمّ رجمت و كانت أوّل من رجمها» «٤».

و هذه الرواية قد يتوهم أنّها تدلّ على الجمع بين الجلد و الرجم في غير الشيخ و الشیخة، حيث إنّ موردها المرأة التي جلّت. و لكنّه يندفع بأنّ الرواية مطلقة و لم يفرض فيها إحصان المرأة، فالجمع بين الحدّين في مورد الرواية إنّما هو في صورة خاصة، و هي ما إذا قتلت الزانية

(١) الوسائل ٢٨: ٦٥ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ١٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٦١ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٦٤ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ١١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٦٥ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤١
و يجلد إذا لم يكن محصناً (١).

[مسألة ١٥٥: هل يختص الحكم فيما ثبت فيه الرجم بما إذا كانت المزني بها عاقلة بالغة]

(مسألة ١٥٥): هل يختص الحكم فيما ثبت فيه الرجم بما إذا كانت المزني بها عاقلة بالغة، فلو زنى البالغ المحصن بصبيته أو مجنونته فلا رجم؟ فيه خلاف، ذهب جماعة إلى الاختصاص، منهم: المحقق في الشرائع «١»، ولكن الظاهر عموم الحكم (٢).

ولدها، فإن أمكن العمل بها في موردها فهو، وإلا فهي مطروحة، لمعارضتها بما دلّ على أن المحصن يرجم و غير المحصن يجلد.

(١) من دون خلاف بين الأصحاب.
و تدلّ عليه الآية المباركة «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...» «٢»، بعد تقييد إطلاقها بغير المحصن.
و عدّة روايات:
منها: ما تقدّم.

و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: الذي لم يحصن يجلد مائة جلدة و لا ينفى، و الذي قد أمّلك و لم يدخل بها يجلد مائة و ينفى» «٣».

(٢) و ذلك للإطلاقات الدالّة على ثبوت الرجم مع الإحصان، و عدم وجود ما يصلح للتقييد إلا ما قيل من نقص حرمة المجنونة و الصبيّة بالإضافة إلى العاقلة البالغة، و من نقص اللدّة في الزنا بالصغيرة، و من قياس ذلك بما إذا وزنت

(١) الشرائع ٤: ١٥٨.

(٢) النور ٢٤: ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٦٣ / أبواب حد الزنا ب ١ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٢

[مسألة ١٥٦: إذا زنت المرأة المحصنة و كان الزاني بها بالغاً رُجمت]

(مسألة ١٥٦): إذا زنت المرأة المحصنة و كان الزاني بها بالغاً رُجمت (١)، و أمّا إذا كان الزاني صبيّاً غير بالغ فلا ترجم و عليها الحدّ كاملاً، و يجلد الغلام دون الحدّ (٢).

[مسألة ١٥٧: قد عرفت أن الزاني إذا لم يكن محصناً يضرب مائة جلدة]

(مسألة ١٥٧): قد عرفت أن الزاني إذا لم يكن محصناً يضرب مائة جلدة، و لكن مع ذلك يجب جزّ شعر رأسه أو حلقه، و يغزّب عن بلده سنّه كاملاً، و هل يختص هذا الحكم و هو جزّ شعر الرأس أو الحلق و التغريب بمن أمّلك و لم يدخل بها أو يعمّه و غيره؟ فيه قولان، الأظهر هو الاختصاص (٣).

البالغة العاقلة بالصبي.

و لكن من الظاهر أنّ شيئاً من ذلك غير قابل لأن ترفع به اليد عن إطلاقات الأدلّة.

(١) قد تقدّم وجه ذلك «١».

(٢) وفاقاً لجماعة من الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): في غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين زني بامرأة «قال: يجلد الغلام دون الحدّ، و تجلد المرأة الحدّ كاملاً» قيل: فإن كانت محصنة؟ «قال: لا ترجم، لأنّ الذي نكحها ليس بمدرك، و لو كان مدركاً رجمت» «٢».

(٣) أمّا بالإضافة إلى الجزّ أو الحلق: فلعدم الدليل على لزومه، إلّا ما ورد في صحيحة حنّان، قال: سألت رجل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا أسمع: عن

(١) في ص ٢٣٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨١ / أبواب حد الزنا ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٣

.....

البكر يفجر، و قد تزوّج ففجر قبل أن يدخل بأهله «فقال: يضرب مائه، و يجزّ شعره، و ينفي من المصر حولاً، و يفرّق بينه و بين أهله» «١».

و صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة، و لم يدخل بها فزني، ما عليه؟ «قال: يجلد الحدّ، و يحلق رأسه، و يفرّق بينه و بين أهله، و ينفي سنة» «٢».

و مقتضى الجمع بين الروايتين هو التخيير بين الجزّ و الحلق، و لكن موردهما خصوص من أملك و لم يدخل بأهله، و التعدى عن موردهما إلى كلّ زان غير محصن يحتاج إلى دليل، و لا دليل في البين.

و أمّا بالإضافة إلى التغريب: ففي بعض الروايات كصحيحة الحلبي المتقدمة في حكم الشيخ و الشيخة «٣» الحكم بالنفي في البكر و البكرة، و في بعضها الحكم بالنفي لغير المحصن مطلقاً، كمتبره سماعه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا زنى الرجل ينبغي للإمام أن ينفه من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها، فإنّما على الإمام أن يخرج من المصر الذي جلد فيه» «٤».

و قد ذكر المحقق في الشرائع: أن الأشبه أن البكر عبارة عن غير المحصن و إن لم يكن مملكاً «٥».

و لكنّ الأظهر اختصاص الحكم بالمتزوّج الذي لم يدخل بأهله، و ذلك لصحيحة زرارة المتقدمة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: الذي لم يحصن

(١) الوسائل ٢٨: ٧٧ / أبواب حد الزنا ب ٧ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ٧٨ / أبواب حد الزنا ب ٧ ح ٨.

(٣) راجع ص ٢٣٧.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٢٣ / أبواب حد الزنا ب ٢٤ ح ٣.

(٥) الشرائع ٤: ١٥٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٤

و أمّا المرأة فلا جزّ عليها بلا إشكال (١)، و أمّا التغريب ففي ثبوته إشكال، و الأقرب الثبوت (٢).

يجلد مائة جلده و لا ينفى، و الذى قد أملك و لم يدخل بها يجلد مائة و ينفى».

و قد تقدّم فى صحيحه محمّد بن قيس: أنّ البكر و البكرة إذا زنيا جلدا مائة، و نفيا سنه فى غير مصرهما، و هما اللذان قد أملكا و لم يدخل بهما «١».

و بهاتين الصحيحتين يقيد إطلاق ما تقدّم، كما يظهر المراد من البكر و البكرة فى صحيحه الحلبي.

(١) من دون خلاف فى البين، بل ادعى فى كلمات غير واحد الإجماع عليه. و الروايات الدالّة على الجزّ تختصّ بالرجل و لا تعمّ المرأة. فإذن لا دليل على ثبوت الجزّ عليها.

(٢) وجه الإشكال: هو أنّه قد ادعى الإجماع على أنّه لا- تغريب على المرأة، و لكن نسب الخلاف إلى ابن عقيل و ابن جنيد «٢»، و تردّد فيه الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك «٣».

و لكنّ القول بالثبوت هو الأقرب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: قوله (عليه السلام) فى صحيحه محمّد بن قيس المتقدّمة: «و قضى فى البكر و البكرة إذا زنيا جلد مائة و نفى سنه».

و منها: قوله (عليه السلام) فى صحيحه الحلبي المتقدّمة: «و البكر و البكرة

(١) راجع ص ٢٣٧.

(٢) حكاها عنهما فى الجواهر ٤١: ٣٢٩.

(٣) المسالك ١٤: ٣٦٠ ٣٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٤٥

[مسألة ١٥٨: يعتبر فى إحصان الرجل أمران]

(مسألة ١٥٨): يعتبر فى إحصان الرجل أمران: الأوّل: الحرّيّة، فلا رجم على العبد (١).

جلد مائة و نفى سنه «١».

و منها: قوله (عليه السلام) فى صحيحه عبد الرحمن المتقدّمة: «و يجلد البكر و البكرة مائة و ينفى سنه» «٢».

و تدلّ على ذلك أيضاً الروايات المتقدّمة الواردة فى نفى الرجم و التغريب عن المرأة المجنونة و المستكرهه، معلّله بأنّها لا تملك أمرها، فإنّها تدلّ بوضوح على أنّها لو كانت مالكة لأمرها لكان عليها رجم و نفى. و على هذا فإن كان إجماع فى المقام فهو، و لكنّه لا إجماع. و عليه فلا موجب لرفع اليد عمّا دلّت عليه الروايات الصحيحة.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ عليه صحيحه أبى بصير يعنى: المرادى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فى العبد يتزوّج الحرّة ثم يعتق، فيصيب فاحشّه، قال: «فقال: لا رجم عليه حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق» الحديث «٣».

و منها: صحيحه محمّد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى العبيد إذا زنى أحدهم أن يجلد خمسين جلده و إن كان مسلماً أو كافراً أو نصرانياً، و لا يرجم و لا ينفى» «٤».

(١) راجع ص ٢٣٧.

(٢) لم نلاحظ تقدّمها، وانظر الوسائل ٢٨: ٦٥/ أبواب حد الزنا ب ١ ح ١٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٧/ أبواب حد الزنا ب ٧ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٣٤/ أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٦

الثاني: أن تكون له زوجة دائمة قد دخل بها أو أمه كذلك (١) و هو متمكّن من وطئها متى شاء و أراد، فلو كانت زوجته غائبة عنه بحيث

(١) تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: معتبرة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل إذا هو زنيّ و عنده السريّة و الأمّة يطؤها، تحصنه الأمّة و تكون عنده؟ «فقال: نعم، إنّما ذلك لأنّ عنده ما يغنيه عن الزنا» قلت: فإن كانت عنده أمّة زعم أنّه لا يطؤها؟ «فقال: لا يصدّق» قلت: فإن كانت عنده امرأة متعة أ تحصنه؟ «فقال: لا، إنّما هو على الشىء الدائم عنده» «١»، و قريب منها معتبرته الثانية «٢».

و منها: صحيحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: لا يرجم الغائب عن أهله، و لا المملّك الذي لم بين بأهله، و لا صاحب المتعة» «٣».

و منها: صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الحرّ تحته المملوكه، هل عليه الرجم إذا زنيّ؟ «قال: نعم» «٤».

و منها: صحيحة رفاعه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يزني قبل أن يدخل بأهله، أ يرجم؟ «قال: لا» «٥».

(١) الوسائل ٢٨: ٦٨/ أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٦٩/ أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٣/ أبواب حد الزنا ب ٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٧٢/ أبواب حد الزنا ب ٢ ح ١١.

(٥) الوسائل ٢٨: ٧٦/ أبواب حد الزنا ب ٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٧

لا يتمكّن من الاستمتاع بها، أو كان محبوساً فلا يتمكّن من

بقي هنا شىء: و هو أنّ تحقّق الإحصان بالزوجة الدائمة لا خلاف فيه و لا إشكال، و أمّا تحقّقه بالأمّة ففيه خلاف: فالمشهور شهرة عظيمة هو تحقّق الإحصان بها.

و نسب الخلاف إلى القديمين و الصدوق و الديلمي، فاختاروا عدم تحقّق الإحصان بالأمّة «٤».

و لكنّ الصحيح هو القول المشهور، لما تقدّم من الروايات الدالّة على تحقّق الإحصان بها.

نعم، إنّ هناك روايات تدلّ على عدم تحقّق الإحصان بالأمّة:

منها: صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في الذي يأتي وليده امرأته بغير إذنها، عليه مثل ما على الزاني يجلد مائة جلدة؟ «قال: و لا يرجم إن زنيّ يهوديّة أو نصرانيّة أو أمّة، فإن فجر بامرأة حرّة و له امرأة حرّة فإنّ عليه الرجم. و قال: و كما لا تحصنه الأمّة و اليهوديّة و النصرانيّة إن زني بحرّة كذلك لا يكون عليه حدّ المحصن إن زني بيهوديّة أو نصرانيّة أو أمّة، و تحته حرّة» «١».

و منها: صحيحته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الحرّ أ تحصنه المملوكه؟ «قال: لا يحصن الحرّ المملوكه، و لا يحصن المملوك الحرّ، و النصراني يحصن اليهودية، و اليهودى يحصن النصرانية» «٢».

(٤) حكاة عن القديمين فى المسالك ١٤: ٣٣٥، الصدوق فى المقنع: ٤٣٩، الديلمى فى المراسم: ٢٥٢.

(١) الوسائل ٢٨: ٧١ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٧٥ / أبواب حد الزنا ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٨

.....

و منها: صحيحته الثالثة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يزنى و لم يدخل بأهله، أ يحصن؟ «قال: لا و لا بالأمة» «١».

و منها: صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الحرّ، أ يحصن المملوكه؟ «فقال: لا يحصن الحرّ المملوكه، و لا تحصن المملوكه الحرّ» الحديث «٢».

أقول: أمّا ما فى الصحيحة الأولى فهو مقطوع البطلان، إذ لا يعتبر فى المزنى بها الإسلام و الحرّية، بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: إذا جامع الرجل وليده امرأته فعليه ما على الزانى» «٣».

و منها: معتبرة إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السلام): «أنّ محمّد بن أبى بكر كتب إلى على (عليه السلام): فى الرجل زنى بالمرأة اليهودية و النصرانية، فكتب (عليه السلام) إليه: إن كان محصناً فارجمه» الحديث «٤».

و قيل: إنّ ذلك مذهب أبى حنيفة و أصحابه، فلا مناص من حملها على التقيّة، و لأجل ذلك تحمل الصحاح الأخيرة أيضاً على التقيّة، لمعارضتها بما دلّ من الروايات على تحقّق الإحصان بالأمة، و مع الإغماض عن ذلك فهى تسقط بالمعارضة، فيرجع إلى العموم المتقدّم، و هو ما دلّ على تحقّق الإحصان بما يعمّ الأمة، كصحيحة إسماعيل بن جابر عن أبى جعفر (عليه السلام)، قال: قلت:

(١) الوسائل ٢٨: ٧٨ / أبواب حد الزنا ب ٧ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٧٠ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٨.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٩ / أبواب حد الزنا ب ٨ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٨٠ / أبواب حد الزنا ب ٨ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٤٩

الخروج إليها، لم يترتب حكم الإحصان (١).

□

ما المحصن رحمك الله؟ «قال: من كان له فرج يغدو عليه و يروح فهو محصن» «١».

و صحيحة حريز، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحصن، قال: «فقال: الذى يزنى و عنده ما يغنيه» «٢».

و يحتمل بعيداً حمل هذه الروايات على الأمة المحلّة.

(١) بلا خلاف فى البين، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحتا إسماعيل بن جابر و حريز المتقدّمات.

و منها: صحیحة محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «المغيب و المغيبة ليس عليهما رجم، إلا أن يكون الرجل مع المرأة و المرأة مع الرجل» (٣).

و منها: صحیحة أبي عبيدة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الرجل الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة أن يدرأ عنه الرجم، و يضرب حد الزاني. قال: و قضى في رجل محبوس في السجن، و له امرأة حرّة في بيته في مصر، و هو لا يصل إليها فزنى في السجن، قال: عليه الحدّ و يدرأ عنه الرجم» (٤).

(١) الوسائل ٢٨: ٦٨ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٦٩ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٢ / أبواب حد الزنا ب ٣ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٧٢ / أبواب حد الزنا ب ٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٠

.....

و منها: صحیحة أبي عبيدة الآتية (١).

و منها: صحیحة عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: لا يرمم الغائب عن أهله» الحديث (٢).
ثم إنّ الاستفادة من هذه الروايات و من صحیحتي إسماعيل بن جابر و حريز المتقدمين: أنّه لا خصوصية لغياب الزوج عن الزوجة و بالعكس، و إنّما العبرة بما إذا لم يتمكّن من الاستمتاع متى شاء و أراد، كما هو معنى قوله (عليه السلام) في صحیحة إسماعيل بن جابر: «من كان له فرج يغدو عليه و يروح»، و قوله (عليه السلام) في صحیحة حريز: «و عنده ما يغنيه»، و نحو ذلك. و على ذلك، فكلّ من لم يتمكّن من الاستمتاع، سواء أ كان من ناحية السفر أم الحبس أو نحو ذلك، و سواء أ كان سفره بحدّ المسافة أم كان دونه، فهو غير محصن، و كلّ من كان متمكّناً من ذلك و إن كان مسافراً و كان سفره بحدّ المسافة فهو محصن.
نعم، صحیحة عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن الغائب عن أهله يزني، هل يرمم إذا كان له زوجة و هو غائب عنها؟ «قال: لا يرمم الغائب عن أهله» إلى أن قال: ففي أيّ حدّ سفره لا يكون محصناً؟ «قال: إذا قصر و أفطر فليس بمحصن» (٣).

تنافي ما تقدّم، و لكن لا بدّ من رفع اليد عنها من جهة أنّها مخالفة للإجماع و التسالم بين الأصحاب، و مخالفة للروايات المتقدمة، نظراً إلى أنّ المتفاهم العرفي منها هو أنّ العبرة في الإحصان و عدمه إنّما هي بالتمكّن من الاستمتاع و عدم التمكّن منه، و هذه الرواية تدلّ على أنّ العبرة فيه وجوداً و عدماً إنّما هي بالسفر

(١) في ص ٢٥٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٧٣ / أبواب حد الزنا ب ٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٤ / أبواب حد الزنا ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥١

[مسألة ١٥٩: يعتبر في إحصان المرأة: الحرّية]

(مسألة ١٥٩): يعتبر في إحصان المرأة: الحرّية (١)، و أن يكون لها زوج دائم قد دخل بها (٢).

بحدّ المسافه و ما دونه، سواء أ كان متمكناً من الاستمتاع أم لم يكن. فإذن لا محاله تقع المعارضه بينهما، فلا بدّ من طرحها، لشذوذها و شهرة تلك الروايات.

ثم إنّ الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك ناقش في سند هذه الرواية بأنّ في سندها جهالة «١». و الوجه فيما ذكره: أن في سند الرواية عبد الرحمن بن حمّاد، و لم يرد فيه توثيق في كتب الرجال. و لكنّ الظاهر أنّ الرواية صحيحة، فإنّ عبد الرحمن بن حمّاد قد وقع في أسناد كامل الزيارات، فيحكم بوثاقته على ما ذكرناه في محله.

(١) بلا خلاف ظاهر.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى ما مرّ من الروايات في اعتبار الحرّية في الرجل صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في مكاتبة زنت إلى أن قال: و أبي أن يرجمها و أن ينفىها قبل أن يبين عتقها» «٢». و تؤيّدتها رواية بريد العجلي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الأمة تزني «قال: تجلد نصف الحدّ، كان لها زوج أو لم يكن لها زوج» «٣».

(٢) تدل على اعتبار أن يكون لها زوج صحيحة محمد بن مسلم، قال

(١) المسالك ١٤: ٣٣٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٣٧ / أبواب حد الزنا ب ٣٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٣٣ / أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٢

.....

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «المغيب و المغيبة ليس عليهما رجم، إلّا أن يكون الرجل مع المرأة و المرأة مع الرجل» «١». و صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن امرأة تزوّجت رجلاً و لها زوج قال: «فقال: إن كان زوجها الأوّل مقيماً معها في المصر التي هي فيه تصل إليه و يصل إليها فإنّ عليها ما على الزاني المحصن الرجم، و إن كان زوجها الأوّل غائباً عنها أو كان مقيماً معها في المصر لا يصل إليها و لا تصل إليه فإنّ عليها ما على الزانية غير المحصنة» الحديث «٢». و أمّا اعتبار الدوام: فالتسالم بين الأصحاب.

و لمعتبرة إسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبي إبراهيم (عليه السلام) إلى أن قال: قلت: و المرأة المتعة؟ قال: «فقال: لا، إنّما ذلك على الشئ الدائم» الحديث «٣».

فإنّ المشار إليه في قوله: «إنّما ذلك» هو الإحصان، فيدلّ حينئذٍ على أنّه إنّما يكون في الشئ الدائم، بلا فرق بين إحصان الرجل و المرأة، و مورد الرواية و إن كان هو إحصان الرجل إلّا أنّه من تطبيق الكبرى على الصغرى.

و أمّا اعتبار الدخول: فتدلّ عليه صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن قول الله عزّ و جلّ «فَإِذَا أُحْصِنَ» «قال: إحصانهنّ أو يدخل بهنّ» قلت: إن لم يدخل بهنّ، أما عليهنّ حدّ؟ «قال: بلى» «٤».

- (١) الوسائل ٢٨: ٧٢ / أبواب حد الزنا ب ٣ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٨: ١٢٥ / أبواب حد الزنا ب ٢٧ ح ١.
 (٣) الوسائل ٢٨: ٦٩ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ٥.
 (٤) الوسائل ٢٨: ٧٦ / أبواب حد الزنا ب ٧ ح ٤، و الآية في سورة النساء ٤: ٢٥.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٣
 فلو زنت و الحال هذه و كان الزاني بالغاً رجمت (١).

[مسألة ١٦٠: المطلقة رجعية زوجة ما دامت في العدة]

(مسألة ١٦٠): المطلقة رجعية زوجة ما دامت في العدة، فلو زنت و الحال هذه عالمة بالحكم و الموضوع رجمت و كذلك زوجها (٢).

(١) قد تقدم الكلام في أن الزنا بغير البالغ لا يوجب الرجم «١».

(٢) من دون خلاف في البين، و يكفي في ذلك ما دلّ من الروايات على أن المطلقة الرجعية زوجة، فيرتب عليها تمام أحكام الزوجة، التي منها: الرجم إذا زنت في هذه الحال، مع العلم بالحكم و الموضوع، و كذلك الحال في زوجها، فلا نحتاج إلى دليل خاص في المسألة.

هذا، مضافاً إلى صحيحة يزيد الكناسي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة تزوّجت في عدتها «فقال: إن كانت تزوّجت في عدّة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها الرجم، و إن كانت تزوّجت في عدّة ليس لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها حدّ الزاني غير المحصن، و إن كانت تزوّجت في عدّة بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة أشهر و العشرة أيام فلا رجم عليها، و عليها ضرب مائة جلد» الحديث «٢».

و معتبرة عمّار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام): عن رجل كانت له امرأة فطلقها أو ماتت فزني «قال: عليه الرجم» و عن امرأة كان لها زوج فطلقها أو مات ثم زنت، عليها الرجم؟ «قال: نعم» «٣».

(١) في ص ٢٤٢.

- (٢) الوسائل ٢٨: ١٢٦ / أبواب حد الزنا ب ٢٧ ح ٣.
 (٣) الوسائل ٢٨: ١٢٩ / أبواب حد الزنا ب ٢٧ ح ٨.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٤
 و لا رجم إذا كان الطلاق بائناً، أو كانت العدة عدّة وفاة (١).

[مسألة ١٦١: لو طلق شخص زوجته خلعاً، فرجعت الزوجة بالبذل]

(مسألة ١٦١): لو طلق شخص زوجته خلعاً، فرجعت الزوجة بالبذل، و رجع الزوج بها، ثم زني قبل أن يطلأ زوجته، لم يرجم، و كذلك زوجته (٢)،

أقول: إن الطلاق المذكور في هذه المعبرة لا بدّ من حمله على الطلاق الرجعي، بقريته صحيحة يزيد الكناسي المتقدمة. و أمّا الزنا

بعد موت الزوج أو الزوجة فهو لا يوجب الرجم جزماً، لتسالم الأصحاب على خلافه، كما صرح بعدم الرجم في الأول في صحيحة يزيد الكناسي. و من هنا حمل الشيخ حكم الموت على الوهم من الراوي «٢».

و أما رواية علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل طلق أو بانت امرأته ثم زني، ما عليه؟ «قال: الرجم» وقال: سألته عن امرأة طلقت، فزنت بعد ما طلقت، هل عليها الرجم؟ «قال: نعم» «٣».

فلا بد من حمل الطلاق على الطلاق الرجعي، و أما الزنا بعد ما بانت المرأة عن زوجها فهو لا يوجب الرجم قطعاً، فلا مناص من طرح الرواية من هذه الجهة، على أنها ضعيفة سنداً و غير قابلة للاعتماد عليها.

(١) ظهر وجه ذلك مما تقدم.

(٢) و ذلك لأن الزوج خرج عن الإحصان بالطلاق البائن، و الرجوع في حكم الزواج الجديد، فلا أثر له قبل الوطء، و كذلك الحال في الزوجة.

(٢) التهذيب ١٠: ٢٢ / ٦٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ٧٥ / ٧٦ أبواب حد الزنا ب ٦ ح ١، ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٥

و كذا المملوك لو أعتق و المكاتب لو تحرر، فلو زنيا قبل أن يظآ زوجتيهما لم يرجما (١).

[مسألة ١٦٢: إذا زنى المملوك جلد خمسين جلده]

(مسألة ١٦٢): إذا زنى المملوك جلد خمسين جلده، سواء أ كان محصناً أم غير محصن، شاباً أم شيخاً، و كذلك الحال في المملوكة (٢)، و لا تغريب عليهما و لا جز (٣).

(١) و ذلك صحيحة أبي بصير المتقدمة في اعتبار الحرية في إحصان الرجل «١».

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ على ذلك عدّة من الروايات، قد تقدّمت جملة منها في اعتبار الحرية في الإحصان.

و منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: قيل له: فإن زني و هو مكاتب و لم يؤد شيئاً من مكاتبته؟ «قال: هو حقّ الله يطرح عنه من الحدّ خمسين جلده و يضرب خمسين» «٢».

و منها: صحيحة حسن بن السري عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا زني العبد و الأمة و هما محصنان فليس عليهما الرجم، إنّما عليهما الضرب خمسين نصف الحدّ» «٣».

(٣) أمّا التغريب: و إن شمله بعض الإطلاقات و لكنّه يقيّد بصحيحة محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في العبيد إذا زني أحدهم أن يجلد خمسين جلده و إن كان مسلماً أو كافراً أو نصرانياً،

(١) في ص ٢٤٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٣٣ / أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٣٤ / أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٥٦

نعم، المكاتب إذا تحرر منه شيء جلد بقدر ما أعتق، فلو أعتق نصفه جلد خمساً و سبعين جلده، و إن أعتق ثلاثة أرباعه جلد سبعاً و

ثمانين جلده و نصف جلده، و لو أعتق ربعة جلد اثنتين و ستين جلده و نصف جلده، و كذلك الحال في المكاتبه إذا تحرر منها شيء (١).

.....

و لا يرجم و لا ينفى «١»، و صحيحته الأخرى الآتية.

و مورد الصحيحه و إن كان هو العيبه إلا أن الحكم ثابت في الإمامه قطعاً و بطريق أولي، على أن النفي منافٍ لحق المولى. و أما الجز: فلا مقتضى له، لاختصاص دليله بالرجل الحر. (١) و ذلك لعدّه روايات:

منها: صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في مكاتبه زنت، قال: ينظر ما أدت من مكاتبها، فيكون فيها حدّ الحرّه، و ما لم تقض فيكون فيه حدّ الأمه. و قال في مكاتبه زنت و قد أعتق منها ثلاثه أرباع و بقى الربع: جلدت ثلاثه أرباع الحدّ حساب الحرّه على مائه، فذلك خمس و سبعون جلده، و ربعها حساب خمسين من الأمه اثنا عشر سوطاً و نصف، فذلك سبع و ثمانون جلده و نصف، و أبي أن يرجمها و أن ينفىها قبل أن يبين عتقها» (٢). و رواه الشيخ بطريق آخر عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) مثله، إلما أنه قال: «يؤخذ السوط من نصفه فيضرب به، و كذلك الأقلّ و الأكثر» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ١٣٤ / أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٣٧ / أبواب حد الزنا ب ٣٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٣٧ / أبواب حد الزنا ب ٣٣ ح ٤، التهذيب ١٠: ٩٣ / ٢٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٥٧

[مسألة ١٦٣: لا تجلد المستحاضه ما لم ينقطع عنها الدم]

(مسألة ١٦٣): لا تجلد المستحاضه ما لم ينقطع عنها الدم، فإذا انقطع جلدت (١).

[مسألة ١٦٤: لا يجلد المريض الذي يخاف عليه الموت حتى يبرأ]

(مسألة ١٦٤): لا يجلد المريض الذي يخاف عليه الموت حتى يبرأ (٢)، و مع اليأس من البرء يضرب بالضغث المشتمل على العدد مره واحده (٣).

(١) و ذلك لمعتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا يقام الحدّ على المستحاضه حتى ينقطع الدم عنها» (١).

(٢) تدلّ على ذلك معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل أصاب حداً، و به قروح في جسده كثيره، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): أقروه حتى تبرأ، لا تنكثوها عليه فتقتلوه» (٢).

(٣) تدلّ على ذلك صحيحه أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) برجل دمّم قصير قد سقى بطنه، و قد درت عروق بطنه قد فجر بامرأه، فقالت المرأة: ما علمت به إلاّ و قد دخل عليّ، فقال له رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم): أزنيت؟ فقال له: نعم و لم يكن أحسن فصعد رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) بصره و خفضه، ثم دعا

بعذق فقدّه مائه، ثمّ ضربه بشماريخه» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٣ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٣ ح ٤. نكأ القرحة كمنع: - قَشَرَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْرَأَ فَنَدَيْتَ الْقَامُوسَ الْمَحِيطَ ١: ٣١ (نكأ).

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٠ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٣ ح ٥.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٥٨

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٥٨

ولا يعتبر وصول كل شمراخ إلى جسده (١).

[مسألة ١٦٥: لو زنى شخص مراراً وثبت ذلك بالإقرار أو البيّنة]

(مسألة ١٦٥): لو زنى شخص مراراً وثبت ذلك بالإقرار أو البيّنة حدّ حدّاً واحداً (٢).

و معتبرة سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام)، عن النبي (صلّى الله عليه وآله وسلم): «أنّه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرماً، فدعا رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) بعرجون فيه مائة شمراخ، فضربه مرّة واحدة، فكان الحدّ» (١).

(١) وذلك لإطلاق الدليل و عدم ما يدلّ على تقييده بذلك.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب في الجملة، و الدليل على ذلك: أنّ الجلد أو الرجم إنّما يثبت على الزانى أو الزانية، و مقتضى الإطلاق عدم الفرق بين وحدة الزنا و تكرره.

و قد حكى التفصيل في المسألة عن الشيخ الصدوق و الإسكافي (قدس سرهما)، فإنّ الزنا المتكرّر إذا كان في اليوم الواحد بامرأة واحدة حدّ حدّاً واحداً، و إن كان بنسوة متعدّدة حدّ حدوداً متعدّدة بتعدّد النساء (٢).

و السند في هذا التفصيل هو رواية أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يزنى في اليوم الواحد مراراً كثيرة، قال: «قال: إن زنى بامرأة واحدة كذا و كذا مرّة فإنّما عليه حدّ واحد، فإن هو زنى بنسوة شتى في يوم واحد و في ساعة واحدة فإنّ عليه في كلّ امرأة فجر بها حدّاً» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ٣١ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٣ ح ٧.

(٢) المقنع: ٤٣٨، و حكاه عن ابن الجنيد العلّامة في المختلف ٩: ١٦٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٢٢ / أبواب حد الزنا ب ٢٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٥٩

[مسألة ١٦٦: لو أُقيم الحدّ على الزانى ثلاث مرّات قتل في الرابعة]

(مسألة ١٦٦): لو أُقيم الحدّ على الزانى ثلاث مرّات قتل في الرابعة إن كان حرّاً (١)، و يقتل في الثامنة بعد إقامة الحدّ عليه سبعاً إن كان مملوكاً،

و لكنّ الرواية ضعيفة، فإنّ في سندها على بن أبي حمزة البطائني، و هو ضعيف.

فالصحيح هو عدم تكزّر الحدّ بتكزّر الزنا مطلقاً.

(١) على المشهور.

و تدلّ عليه معتبرة أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الزاني إذا زنى يجلد ثلاثاً و يقتل في الرابعة» (١) أي يجلد ثلاث مرّات.

و يؤيّد ذلك خبر محمّد بن سنان عن الرضا (عليه السلام) فيما كتب إليه: أنّ علّة القتل من إقامة الحدّ في الثالثة على الزاني و الزانية لاستحقاقهما و قلّة مبالتهما بالضرب ... الحديث «٢».

و عن الصدوقين و الحلّي: أنّه إذا أُقيم عليه الحدّ مرّتين قُتل في الثالثة «٣». و مال إلى هذا القول المحقق في الشرائع «٤».

و الدليل عليه: صحيحة يونس عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) «قال: أصحاب الكبائر كلّها إذا أُقيم عليهم الحدّ مرّتين قُتلوا في الثالثة» «٥».

و فيه: أنّ هذه الصحيحة تُقيّد بالمعتبرة المتقدّمة.

(١) الوسائل ٢٨: ١٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٥ ح ٣.

(٣) حكاة عن الصدوقين العلّامة في المختلف ٩: ١٤٠ و راجع المقنع: ٤٢٧ ٤٢٨، السرائر ٣: ٤٤٢.

(٤) الشرائع ٤: ١٥٩.

(٥) الوسائل ٢٨: ١٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٠

و أدّى الإمام قيمته إلى مواليه من بيت المال (١).

فالتيجة: هي خروج الزاني عن عمومها.

(١) على المشهور بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة بريد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا زنى العبد جلد خمسين، فإن عاد ضرب خمسين، فإن عاد ضرب خمسين إلى ثمانى مرّات، فإن زنى ثمانى مرّات قتل، و أدّى الإمام قيمته إلى مواليه من بيت المال» «١».

هذا، و لكن عن النهاية و القاضى و الجامع و المختلف: أنّه يقتل في التاسعة «٢».

و الدليل عليه هو رواية بريد العجلي أو عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أمه زنت «قال: تجلد خمسين جلدة»

قلت: فإنّها عادت «قال: تجلد خمسين» قلت: فيجب عليها الرجم فى شىء من الحالات؟ «قال: إذا زنت ثمانى مرّات يجب عليها الرجم»

قلت: كيف صار فى ثمانى مرّات؟ «فقال: لأنّ الحر إذا زنى أربع مرّات و أُقيم عليه الحدّ قتل، فإذا زنت الأمه ثمانى مرّات رجمت فى

التاسعة» الحديث «٣»، و رواها الصدوق بسنده إلى محمّد بن سليمان نحوه، إلّا أنّه قال: فى عبد زنى.

و أما ما في معتبرة الأصبح بن نباتة المتقدمه من أمر أمير المؤمنين (عليه السلام) المرأة المقررة بالزنا المحصنة بإرضاعها حولين كاملين، فهو أجنبي عن محل الكلام، لأن أمره (عليه السلام) كان قبل ثبوت الزنا بالشهادة أربع مرات. نعم، إذا توقفت حياة الولد على إرضاع كامل و لم تكن مرضعة أخرى، أُجل الرجم حفظاً على حياة الولد، كما ورد ذلك في رسالة الشيخ المفيد عن أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه قال لعمر و قد اتى بحامل قد زنت إلى أن قال: «إذا ولدت و وجدت لولدها من يكفله فأقم الحدّ عليها» (١).

(١) أما لزوم الحدّ: فلعدم الدليل على التأخير، لما عرفت من اختصاصه بالرجم إلى أن تضع حملها. نعم، إذا خيف على ولدها و جب التأخير تحفظاً عليه.

(١) الوسائل ٢٨: ١٠٨ / أبواب حد الزنا ب ١٦ ح ٧، الإرشاد ١: ٢٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٦٣

[مسألة ١٦٨: إذا وجب الحدّ على شخص ثمّ جنّ لم يسقط عنه]

(مسألة ١٦٨): إذا وجب الحدّ على شخص ثمّ جنّ لم يسقط عنه، بل يقام عليه الحدّ حال جنونه (١).

[مسألة ١٦٩: لا تجوز إقامة الحدّ على أحد في أرض العدو]

(مسألة ١٦٩): لا تجوز إقامة الحدّ على أحد في أرض العدو إذا خيف أن تأخذه الحمية و يلحق بالعدو (٢).

[مسألة ١٧٠: إذا جنى شخص في غير الحرم ثمّ لجأ إليه لم يجز أن يقام عليه الحدّ]

(مسألة ١٧٠): إذا جنى شخص في غير الحرم ثمّ لجأ إليه لم يجز أن يقام عليه الحدّ، و لكن لا يطعم و لا يسقى و لا يكلم و لا يبيع حتى يخرج و يقام عليه الحدّ. و أما إذا جنى في الحرم أقيم عليه الحدّ فيه (٣).

(١) و ذلك لصحيحة أبي عبيدة عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل و جب عليه الحدّ، فلم يضرب حتى خولط «فقال: إن كان أوجب على نفسه الحدّ و هو صحيح لا عله به من ذهاب عقل أقيم عليه الحدّ كائناً ما كان» (١).

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا يقام على أحد حدّ بأرض العدو» (٢).

و معتبرة غياث بن إبراهيم عن جعفر أو عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «أنه قال: لا أقيم على رجل حدّاً بأرض العدو حتى يخرج منها، مخافة أن تحمله الحمية فيلحق بالعدو» (٣).

و إطلاق المعتبرة الاولى يقيد بالثانية، فتكون النتيجة كما ذكرناه.

(٣) بلا خلاف ظاهر في البين.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٣ / أبواب مقدمات الحدود ب ٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٤ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٠ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٤ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٤

[مسألة ١٧١: لو اجتمعت على رجل حدود بُدئ بالحد الذي لا يفوت معه الآخر]

(مسألة ١٧١): لو اجتمعت على رجل حدود بُدئ بالحد الذي لا يفوت معه الآخر، كما لو اجتمع عليه الحد و الرجم بُدئ بالحد أولاً ثم رجم (١).

[مسألة ١٧٢: يُدفن الرجل عند رجمه إلى حقويه]

(مسألة ١٧٢): يُدفن الرجل عند رجمه إلى حقويه، و تُدفن المرأة إلى موضع الثديين (٢). و المشهور على أنه إذا ثبت الزنا بالإقرار بدأ الإمام بالرجم ثم الناس بأحجار صغار، و لو ثبت بالبيئة و جب الابتداء على الشهود، و هو لا يخلو

و من جملة ما تدل على ذلك صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يجنى في غير الحرم، ثم يلجأ إلى الحرم «قال: لا يقام عليه الحد و لا يطعم و لا يسقى و لا يكلم و لا يبايع، فإنه إذا فعل به ذلك يوشك أن يخرج فيقام عليه الحد، و إن جنى في الحرم جناية أُقيم عليه الحد في الحرم، فإنه لم ير للحرم حرمة» (١).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و يدل على ذلك أنه مقتضى العمل بكل من السبين، و في عدة روايات أنه يبدأ بما دون القتل، ثم يقتل، ففي صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: أيما رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد ذلك» (٢).

(٢) تدل على ذلك عدة روايات: منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: تدفن المرأة إلى وسطها، ثم يرمى الإمام و يرمى الناس بأحجار صغار، و لا يدفن الرجل إذا رجم إلّا إلى حقويه» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ٥٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٤ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٩٩ / أبواب حد الزنا ب ١٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٥

من إشكال، بل لا يبعد وجوب بدء الإمام بالرجم مطلقاً (١).

و في صحيحة أبي مريم المتقدمة في المرأة المقررة بالزنا: أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أدخلها الحفرة إلى الحقو و موضع الثديين. و هذه الصحيحة تكون قرينة على أن المراد بالوسط في معتبرة سماعة هو موضع الثديين.

(١) استند المشهور في ذلك إلى رواية صفوان، عن رواه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) و رواية عبد الله بن المغيرة و صفوان و غير واحد رفعوه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا أقر الزاني المحصن كان أول من يرميه الإمام ثم الناس، فإذا قامت عليه البيئة كان أول من يرميه البيئة ثم الإمام ثم الناس» (١).

و هذه الرواية من جهة الإرسال غير قابلة للاستدلال بها.

و دعوى الانجبار بعمل المشهور غير صحيحة صغرى و كبرى على ما حققناه في محلّه.

و كذا دعوى أنّ مرسل صفوان و أضرابه في حكم الصحيح على ما فصلنا الكلام فيه في محلّه. فإذن لا- موجب لرفع اليد عن إطلاق ما دلّ على أنّ الإمام يرمى أوّلًا ثم يرمى الناس، كمعتبرة سماعه المتقدّمة، و معتبرة أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «تدفن المرأة إلى وسطها إذا أرادوا أن يرموها، و يرمى الإمام ثم يرمى الناس بعد بأحجار صغار» (٢).

و أمّا قضيتي ماعز بن مالك الواردة في صحيحة الحسين بن خالد الآتية، حيث أمر رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) الناس بـ
برجمها من دون حضوره

(١) الوسائل ٢٨: ٩٩/ أبواب حد الزنا ب ١٤ ح ٢، الفقيه ٤: ٢٦/ ٦٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٩٨/ أبواب حد الزنا ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٦

[مسألة ١٧٣: لو هرب المرجوم أو المرجومة من الحفيرة]

(مسألة ١٧٣): لو هرب المرجوم أو المرجومة من الحفيرة، فإن ثبت زناه بالإقرار لم يردّ إن أصابه شيء من الحجارة (١)،

(صلى الله عليه و آله و سلم) و أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يكن حاضراً كما هو المفروض في الرواية فهي قضيتي في واقعة، فلعلّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) كان معذوراً عن الحضور. فإذن لا يبعد وجوب بدء الإمام (عليه السلام) بالرمم مطلقاً.
(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة من الروايات:

منها: صحيحة الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفيرة هل يردّ حتى يقام عليه الحدّ؟ «فقال: يردّ و لا يردّ» فقلت: و كيف ذاك؟ «فقال: إن كان هو المقرّ على نفسه ثم هرب من الحفيرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يردّ، و إن كان إنّما قامت عليه البيّنة و هو يجحد ثم هرب ردّ و هو صاغر حتى يقام عليه الحدّ» الحديث (١).
و منها: معتبرة أبي العباس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أتى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) رجل فقال: إنّي زنيت إلى أن قال: فأمر به رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) أن يرمم، فحفرّوا له حفيرة، فلمّا أن وجد مسّ الحجارة خرج يشتدّ، فلقبه الزبير فرماه بساق بعير فعقله به، فأدركه الناس فقتلوه، فأخبروا النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بذلك فقال: هلّا تركتموه؟» الحديث (٢).

(١) الوسائل ٢٨: ١٠١/ أبواب حد الزنا ب ١٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٠٢/ أبواب حد الزنا ب ١٥ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٧

و إن كان قبل الإصابتة أو ثبت زناه بالبيّنة ردّ (١).

(١) أمّا فيما إذا ثبت الزنا بالإقرار و كان الفرار قبل الإصابتة: فلزوم الردّ هو المشهور بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى إطلاقات أدلّة الرجم صحيحة الحسين بن خالد المتقدّمة، حيث قيد عدم الردّ في المقرّ بالزنا بصورة الإصابتة، و صحيحة أبي بصير الآتية.

و أمّا فيما إذا ثبت الزنا بالبيّنة: فلزوم الردّ ممّا لا خلاف فيه و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك إطلاقات أدلّة الرجم، و قوله

(عليه السلام) في صحيحة الحسين بن خالد المتقدمة: «و إن كان إنما قامت عليه البينة و هو يجحد ثم هرب رُدَّ» فإنه يدل على وجوب الردّ مطلقاً من دون فرق بين أن تصيبه الحجارة أو لا تصيبه، و لا سيما بقريته أن الإمام (عليه السلام) فرق فيها بين ثبوت الزنا بالإقرار و ثبوته بالبينة، فقيّد عدم الردّ في الأوّل بصورة الإصابة، و أطلق الثاني.

و أما ما دلّ على عدم الردّ مطلقاً فيما أصابه ألم الحجارة كصحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنه إن كان أصابه ألم الحجارة فلا يردّ، و إن لم يكن أصابه ألم الحجارة رُدَّ» (١) فيقيّد إطلاقه بالصحيحة المتقدمة الدالة على لزوم الردّ مطلقاً إذا ثبت الزنا بالبينة أي سواء أصابه أم لم يصبه، فإن النسبة بينهما و إن كانت عموماً من وجه إلا أن ظهور تلك الصحيحة بقريته تفصيل الإمام (عليه السلام) بين الإقرار و البينة أقوى من ظهور هذه الصحيحة، فتتقدّم عليها في مورد الاجتماع و المعارضة، و على تقدير وقوع المعارضة بينهما فالمرجع هو إطلاقات أدلة الرجم.

(١) الوسائل ٢٨: ١٠٣ / أبواب حد الزنا ب ١٥ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٨

و أما الجلد فلا يسقط بالفرار مطلقاً (١).

[مسألة ١٧٤: ينبغي إعلام الناس لحضور إقامة الحد]

(مسألة ١٧٤): ينبغي إعلام الناس لحضور إقامة الحد (٢)،

هذا، و قد يقال: بأنّ الحسين بن خالد الوارد في سند الرواية مشترك فيه بين الصيرفي و بين الحسين بن خالد الخفاف، و الأوّل لم تثبت وثاقته فلا تكون الرواية حجّة.

و لكننا ذكرنا في محلّه: أنّ الحسين بن خالد المشهور و الذي كثرت الرواية عنه هو الحسين بن خالد الخفاف. و حينئذٍ تكون الرواية صحيحة.

(١) و ذلك لعدم الدليل على السقوط، سواء أ كان هربه قبل الجلد أم في أثناءه.

(٢) يدل على ذلك فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) على ما رواه الشيخ الصدوق بسنده المعتبر إلى سعد بن طريف عن الأصعب بن نباتة: أنّ امرأة أتت أمير المؤمنين فقالت: يا أمير المؤمنين، أتى زنيته إلى أن قال: ثمّ قام (عليه السلام) فصعد المنبر فقال: «يا قنبر، ناد في الناس الصلاة جامعاً» فاجتمع الناس حتى غصّ المسجد بأهله فقال: أيّها الناس، إنّ إمامكم خارج بهذه المرأة إلى الظهر ليقم عليها الحدّ إن شاء الله» الحديث (١).

و رواه محمّد بن يعقوب بسند صحيح عن خلف بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) نحوه.

و رواه الشيخ بذلك السند عن خالد بن حماد.

و لكن يبعد ما ذكره الشيخ: أنّ خالد بن حماد لم يثبت له وجود و لم توجد له

(١) الوسائل ٢٨: ٥٣ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ١، الفقيه ٤: ٢٢ / ٥٢، الكافي ٧: ١٨٨ / ذيل ح ١، التهذيب ١٠: ١١ / ٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٦٩

بل الظاهر وجوب حضور طائفة لإقامته (١) و المراد بالطائفة الواحد و ما زاد (٢).

رواية غير هذه الرواية.

كما أنه يبيد ما في الكافي: أن رواية خلف بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) بعيد و لم توجد له رواية عنه (عليه السلام) غير هذه.

كما تدل عليه صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتاه أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل بالكوفة فقال: يا أمير المؤمنين، إني زيت فطهرني، و ذكر أنه أقر أربع مرّات إلى أن قال: ثم نادى في الناس: يا معشر المسلمين، اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحدّ» الحديث «١».

وقد نسب صاحب الوسائل الرواية الاولى إلى رواية الصدوق بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين، و لا يبعد أنه سهو من قلمه الشريف.

(١) كما عليه جماعة، لظاهر الآية الكريمة «وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» «٢».

(٢) كما اختاره غير واحد من الأصحاب.

و تدل عليه معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن أمير المؤمنين (عليهم السلام): «في قول الله عزّ و جلّ «وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ» قال: في إقامة الحدود، و في قوله تعالى «وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» قال: الطائفة واحد» «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ٥٥/ أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ٣.

(٢) النور ٢٤: ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٩٣/ أبواب حد الزنا ب ١١ ح ٥، و الآية في سورة النور ٢٤: ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٧٠

[مسألة ١٧٥: هل يجوز تصدى الرجم لمن كان عليه حدّ من حدود الله أم لا؟]

(مسألة ١٧٥): هل يجوز تصدى الرجم لمن كان عليه حدّ من حدود الله أم لا؟ وجهان، المشهور هو الأوّل على كراهته، و لكنّ الأقرب هو الثاني (١).

(١) و ذلك لعدّة روايات:

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد أقرّ على نفسه بالفجور، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) لأصحابه: اغدوا غداً عليّ متلّمين، فقال لهم: من فعل مثل فعله فلا يرحمه و لينصرف، قال: فانصرف بعضهم و بقى بعضهم، فرجمه من بقى منهم» «١».

و منها: صحيحة أبي بصير يعنى: المرادى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتاه أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل بالكوفة إلى أن قال: ثم قال: معاشر المسلمين، إن هذه حقوق الله، فمن كان لله في عنقه حقّ فلينصرف، و لا يقيم حدود الله من في عنقه حدّ، فانصرف الناس و بقى هو و الحسن و الحسين (عليهم السلام)» الحديث «٢»، و قريب منهما معتبرة الأصبغ بن نباتة «٣».

و من الغريب ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك، حيث قال: وجه الأوّل ما روى عن علي (عليه السلام) لما رجم المرأة أنّه نادى بأعلى صوته: «أيتها الناس، إن الله عهد إلى نبيّه (صلّى الله عليه و آله و سلم) عهداً عهدته محمّد (صلّى الله عليه و آله و سلم) إلىّ بأنّه لا يقيم الحدّ من لله عليه حدّ، فمن كان لله عليه مثل ماله عليها فلا يقيم عليها الحدّ» الحديث «٤»، و الأصل في

(١) الوسائل ٢٨: ٥٤/ أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ٢.

(٢) لاحظ الوسائل ٢٨: ٥٥ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٥٥ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ٥٣ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣١ ح ١، التهذيب ١٠: ١١ / ٢٤، الفقيه ٤: ٢٢ / ٥٢، الكافي ٧: ١٨٨ / ذيل حديث ١. مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧١

[مسألة ١٧٦: لو وجد الزانى عارياً جلد عارياً]

(مسألة ١٧٦): لو وجد الزانى عارياً جلد عارياً. و إن وجد كاسياً، قيل: يجزّد فيجلد، و فيه إشكال، و الأظهر جواز جلده كاسياً (١).

النهى التحريم. و الأولى حملها على الكراهة، لقصوره سنداً عن إفادة التحريم، مضافاً إلى أصالة الإباحة، انتهى «١». و فيه أولاً: أن الرواية و إن كانت ضعيفة على طريق الشيخ إلا أنها صحيحة على طريق الصدوق، بل هي صحيحة على طريق الكليني أيضاً، فإنه رواها بسند صحيح عن خلف بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، غير أنها لم تثبت، فإن الشيخ رواها بعين السند عن خالد بن حماد كما تقدّم، فلا وجه للمناقشة في سندها.

و ثانياً: أن الدليل غير منحصر بها كما عرفت.

(١) ذهب جماعة منهم الفاضلان في النافع و القواعد «٢» أنه يجلد مجزّداً.

و مستند هذا القول معتبره إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الزانى كيف يجلد؟ «قال: أشدّ الجلد» قلت: فمن فوق ثيابه؟ «قال: بل تخلع ثيابه» الحديث «٣»، و قريب منها معتبرته الأخرى «٤».

و لكن عن جماعة أخرى بل نسب إلى المشهور أنه يجلد على الحال التي وجد عليها: إن عارياً فعارياً و إن كاسياً فكاسياً.

(١) المسالك ١٤: ٣٨٨.

(٢) المختصر النافع: ٢١٦، القواعد ٣: ٥٣٠.

(٣) الوسائل ٢٨: ٩٢ / أبواب حد الزنا ب ١١ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٨: ٩٢ / أبواب حد الزنا ب ١١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧٢

و أمّا المرأة الزانية فتجلد و هي كاسية (١)، و الرجل يجلد قائماً، و المرأة قاعدة، و يتقى الوجه و المذاكير (٢).

و مستند ذلك معتبره طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «قال: لا يجزّد في حدّ و لا يشنح يعنى: يمدّ و قال: و يضرب الزانى على الحال التي وجد عليها: إن وجد عرياناً ضرب عرياناً، و إن وجد و عليه ثيابه ضرب و عليه ثيابه» «١».

و بما أن معتبره طلحة بن زيد معارضة بمعتبرتي إسحاق بن عمار، نظراً إلى أنها ظاهرة في حرمة التجريد، و هما ظاهران في وجوبه، فتسقطان، فالمرجع هو إطلاقات أدلة الجلد من الكتاب و السنّة، و مقتضاها جواز الجلد كاسياً.

و يمكن أن يقال: إن معتبره إسحاق بن عمار مطلقه من ناحية أنه كان في حال وجدانه عارياً و أكسى بعد ذلك، و أنه كان كاسياً حال وجدانه، و عليه فيقيد إطلاقها بمعتبره طلحة بن زيد.

فالنتيجة: هي اختصاص وجوب الخلع بما إذا كان في حال وجدانه عارياً، و أمّا إذا كان كاسياً حين وجدانه ضرب و عليه ثيابه.

(١) لأنّ وجوب التجريد على القول به يختصّ دليله بالرجل، و أمّا بدن المرأة فلا بدّ من ستره.

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: يضرب الرجل الحدّ قائماً و المرأة قاعده، و يضرب على كلّ عضو، و يترك الرأس و المذاكير» «٢».

(١) الوسائل ٢٨: ٩٣/ أبواب حد الزنا ب ١١ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ٩٢/ أبواب حد الزنا ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧٣

[مسألة ١٧٧: يجوز للحاكم الجامع للشرائط إقامة الحدود على الأظهر]

(مسألة ١٧٧): يجوز للحاكم الجامع للشرائط إقامة الحدود على الأظهر (١).

(١) هذا هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، بل لم ينقل فيه خلاف إلّا ما حكى عن ظاهر ابنى زهرة و إدريس من اختصاص ذلك بالإمام أو بمن نصّبه لذلك «١». و هو لم يثبت، و يظهر من المحقق فى الشرائع و العلامة فى بعض كتبه التوقف «٢». و يدلّ على ما ذكرناه أمران:

الأول: أنّ إقامة الحدود إنّما شرّعت للمصلحة العامة و دفعاً للفساد و انتشار الفجور و الطغيان بين الناس، و هذا ينافى اختصاصه بزمان دون زمان، و ليس لحضور الإمام (عليه السلام) دخل فى ذلك قطعاً، فالحكمة المقتضية لتشريع الحدود تقضى بإقامتها فى زمان الغيبة كما تقضى بها زمان الحضور.

الثانى: أنّ أدلّة الحدود كتاباً و سنّة مطلقه و غير مقيدة بزمان دون زمان، كقوله سبحانه «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً» «٣»، و قوله تعالى «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» «٤». و هذه الأدلّة تدلّ على أنّه لا بدّ من إقامة الحدود، و لكنّها لا تدلّ على أنّ المتصدى لإقامتها من هو، و من الضرورى أنّ ذلك لم يشترع لكلّ فرد من أفراد المسلمين، فإنّه يوجب اختلال النظام، و أنّ لا يثبت حجر على حجر، بل يستفاد من عدّة روايات أنّه لا يجوز إقامة الحدّ لكلّ أحد

(١) الغيبة ٢: ٤٣٧، السرائر ٣: ٤٣٢.

(٢) الشرائع ٤: ٧٥، منتهى المطلب ٢: ٩٩٤ (حجرى) ..

(٣) النور ٢٤: ٢.

(٤) المائدة ٥: ٣٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧٤

.....

منها: صحيحة داود بن فرقد، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم) قالوا لسعد بن عباد: أ رأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به؟ قال: كنت أضربه بالسيف، قال: فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم) فقال: ماذا يا سعد؟ فقال سعد: قالوا: لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به؟ فقلت: أضربه بالسيف، فقال: يا سعد، فكيف بالأربعة الشهود؟ فقال: يا رسول الله بعد رأى عيني و علم الله أن قد فعل؟ قال: اى و الله بعد رأى عينك و علم الله أن قد فعل، إنّ الله قد جعل لكلّ شيء حداً، و جعل لمن تعدّى ذلك الحدّ حداً» «١».

فإذن لا بدّ من الأخذ بالمقدار المتيقّن، و المتيقّن هو من إليه الأمر، و هو الحاكم الشرعى.

و تؤيد ذلك عدّة روايات:

منها: رواية إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمّد بن عثمان العمرى أن يوصلني كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان (عليه السلام): «أما ما سألت عنه أرشدك الله و ثبتك إلى أن قال: و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم و أنا حجّة الله» «٢».

و منها: رواية حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) من يقيم الحدود: السلطان أو القاضى؟ «فقال: إقامة الحدود إلى من إليه الحكم» «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ١٤ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٧: ١٤٠ / أبواب صفات القاضى ب ١١ ح ٩.

(٣) الوسائل ٢٨: ٤٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٧٥

.....

فإنها بضميمة ما دلّ على أنّ من إليه الحكم فى زمان الغيبة هم الفقهاء تدلّ على أنّ إقامة الحدود إليهم و وظيفتهم.

و أما الاستدلال على عدم الجواز بما فى دعائم الإسلام و الأشعثيات عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه عن على (عليهم السلام): «لا يصلح الحكم و لا الحدود و لا الجمعة إلّا بإمام» «٤».

ففيه: أنّ ما فى دعائم الإسلام لإرساله لم يثبت. و أما الأشعثيات المعبر عنها بالجعفرات أيضاً فهى أيضاً لم تثبت.

بيان ذلك: أنّ كتاب محمّد بن محمّد الأشعث الذى وثّقه النجاشى و قال: له كتاب الحجّ ذكر فيه ما روته العامّة عن جعفر بن محمّد (عليهما السلام) فى الحجّ «١» و إن كان معتبراً إلّا أنّه لم يصل إلينا و لم يذكره الشيخ فى الفهرست، و هو لا ينطبق على ما هو موجود عندنا جزماً، فإنّ الكتاب الموجود بأيدينا مشتمل على أكثر أبواب الفقه، و ذلك الكتاب فى الحجّ خاصية و فى خصوص ما روته العامّة عن جعفر بن محمّد (عليهما السلام).

و أمّا ما ذكره النجاشى و الشيخ فى ترجمه إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليهم السلام) من أنّ له كتباً يرويها عن أبيه عن آبائه، منها: كتاب الطهارة، إلى آخر ما ذكره «٢».

فهو و إن كان معتبراً أيضاً، فإنّ طريقهما إلى تلك الكتب هو الحسين بن عبيد الله عن سهل بن أحمد بن سهل عن محمّد بن محمّد الأشعث عن موسى بن

(٤) المستدرک ١٧: ٤٠٢ / كتاب القضاء ب ٢٣ ح ٢، دعائم الإسلام ١: ١٨٢، الأشعثيات: ٤٣.

(١) رجال النجاشى: ٣٧٩ / ١٠٣١.

(٢) رجال النجاشى: ٢٦ / ٤٨، الفهرست: ١٠ / ٣١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٧٦

[مسألة ١٧٨: على الحاكم أن يقيم الحدود بعلمه فى حقوق الله]

(مسألة ١٧٨): على الحاكم أن يقيم الحدود بعلمه في حقوق الله كحدّ الزنا و شرب الخمر و السرقة و نحوها (١)، و أمّا في حقوق الناس فتتوقّف إقامتها على مطابفة من له الحقّ حدّاً كان أو تعزيراً (٢).

إسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه إسماعيل عن أبيه عن آبائهم (عليهم السلام) و الطريق لا بأس به، إلّا أنّ ما ذكرناه لا ينطبق على ما هو موجود بأيدينا، فإنّ الموجود بأيدينا مشتمل على كتاب الجهاد و كتاب التفسير و كتاب النفقات و كتاب الطبّ و المأكول و كتاب غير مترجم، و هذه الكتب غير موجودة فيما ذكره النجاشي و الشيخ، و كتاب الطلاق موجود فيما ذكرناه و غير موجود فيما هو عندنا، فمن المطمأنّ به أنّهما متغايران، و لا أقلّ من أنّه لم يثبت الاتحاد، حيث إنّ لا طريق لنا إلى إثبات ذلك، و أنّ الشيخ المجلسي و صاحب الوسائل (قدّس سرهما) لم يرويا عن ذلك الكتاب شيئاً و لم يصل الكتاب إليهما جزءاً، بل الشيخ الطوسي نفسه لم يصل إليه الكتاب، و لذلك لم يرو عنه في كتابيه شيئاً.

فالتيجة: أنّ الكتاب الموجود بأيدينا لا يمكن الاعتماد عليه بوجه.

هذا كلّه، مضافاً إلى أنّ الجملة الأولى من الرواية مقطوعة البطلان، بل و كذا الجملة الثانية، بناءً على ما هو الصحيح و المشهور من جواز إقامة الجمعة في زمان الغيبة، فلو صحّت الرواية لزم التصرّف في مدلولها و حمله على الوظيفة الأولى، و لا ينافي ذلك جوازها لغير الإمام بإذنه الخاصّ أو العامّ.

(١) قد تقدّم الكلام في ذلك في باب القضاء «١».

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

(١) في ص ١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٧٧

[مسألة ١٧٩: لا فرق فيما ذكرناه من الأحكام المترتبة على الزنا بين الحيّ و الميت]

(مسألة ١٧٩): لا فرق فيما ذكرناه من الأحكام المترتبة على الزنا بين الحيّ و الميت، فلو زنى بامرأة ميتة فإن كان محصناً رجم، و إن كان غير محصن جلد (١).

منها: صحيحة الفضيل، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود الله مرّة واحدة حرّاً كان أو عبداً أو حرّة كانت أو أمّة، فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه إلهي أن قال: إذا أقرّ على نفسه عند الإمام بسرقة قطعه، فهذا من حقوق الله و إذا أقرّ على نفسه أنه شرب خمراً حدّه، فهذا من حقوق الله، و إذا أقرّ على نفسه بالزنا و هو غير محصن، فهذا من حقوق الله. قال: و أمّا حقوق المسلمين فإذا أقرّ على نفسه عند الإمام بفريئة لم يحده حتى يحضر صاحب الفريئة أو وليه، و إذا أقرّ بقتل رجل لم يقتله حتى يحضر أولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم» «١».

و منها: صحيحة الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ أحد من حقوق المسلمين فليس على الإمام أن يقيم عليه الحد الذي أقرّ به عنده حتى يحضر صاحبه حقّ الحد أو وليه و يطلبه بحقّه» «٢».

(١) من دون خلاف بين الفقهاء، و تدلّ على ذلك إطلاقات أدلّة الزنا من الكتاب و السنّة، و تؤيّد روايتان:

إحدهما: رواية عبد الله بن محمّد الجعفي عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ثمّ نكحها «قال: إنّ حرمة

الميت كحرمة الحيّ، تقطع يده لنبشه و سلبه الثياب، و يقام عليه الحدّ في الزنا إن أحصن رجم، و إن

(١) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٥٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧٨

[الثاني: اللواط]

إشارة

الثاني: اللواط

[مسائل]

[مسألة ١٨٠: المراد باللواط: وطء الذكران]

(مسألة ١٨٠): المراد باللواط: وطء الذكران، و يثبت بشهادة أربعة رجال و بالإقرار أربع مرات، و لا يثبت بأقل من ذلك (١). و يعتبر في المقر: العقل، و الاختيار، و الحرّية.

لم يكن أحسن جلد مائة» (١).

و ثانيتهما: رواية إبراهيم بن هاشم، قال: لما مات الرضا (عليه السلام) حججنا فدخلنا على أبي جعفر (عليه السلام) و قد حضر خلق من الشيعة إلى أن قال: فقال أبو جعفر (عليه السلام): «سئِلَ أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: يقطع يمينه للنيش و يضرب حدّ الزنا، فإنّ حرمة الميتة كحرمة الحيّة» الحديث (٢).

(١) بلا خلاف، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد.

و تدل على ذلك صحيحة مالك بن عطية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: بينما أمير المؤمنين (عليه السلام) في ملاء من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي أوقيت على غلام فطهرني، فقال له: يا هذا، امض إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك، فلما كان من غد عاد إليه فقال له: يا أمير المؤمنين، إنّي أوقبت على غلام فطهرني، فقال له: اذهب إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك، حتى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرّته الاولى، فلما كان في الرابعة قال له: يا هذا، إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر

(١) الوسائل ٢٨: ٣٦١ / أبواب نكاح البهائم و وطء الأموات ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨٠ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٧٩

.....

أَيَّهِنَّ شَتَّ، قال: و ما هُنَّ يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربة بالسيف في عنقك بالغَةُ ما بلغت» الحديث «١».

فإنَّها تدلُّ على عدم ثبوت اللواط بأقلِّ من أربعة إقرارات، وقد مرَّ في صحيحه الأصبح بن نباتة «٢» في ثبوت الزنا بالإقرار أربع مرَّات: أنَّ الإقرار بمنزلة الشهادة، فإذا كان اللواط لا يثبت إلَّا بأقلِّ من أربعة إقرارات لا يثبت بأقلِّ من أربع شهادات، مضافاً إلى أنَّ الإقرار أقوى في نفسه من الشهادة. و من هنا تثبت الحقوق المائئة ونحوها بالإقرار مرَّة واحدة و لا تثبت بشهادة واحد.

و تؤيِّد ذلك رواية محمَّد بن عبد الرحمن العزمي، عن أبيه عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليهما السلام) «قال: اتى عمر برجل قد نكح في دبره، فهمَّ أن يجلد، فقال للشهود: رأيتموه يدخله كما يدخل الميل في المكحلة؟ قالوا: نعم، فقال لعلي (عليه السلام): ما ترى في هذا؟» الحديث «٣».

و رواية أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) بامرأة و زوجها، قد لاط زوجها بابنها من غيره و ثقبه، و شهد عليه بذلك الشهود، فأمر (عليه السلام) به فضرب بالسيف حتى قتل» الحديث «٤».

نظراً إلى أنَّ تعبيرهما بالشهود بصيغته الجمع يدلُّ على عدم ثبوت اللواط بشاهدين عدلين.

(١) الوسائل ٢٨: ١٦١ / أبواب حد اللواط ب ٥ ح ١.

(٢) في ص ٢١٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٥٨ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٥٦ / أبواب حد اللواط ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٨٠

فلو أقرَّ المجنون أو المكره أو العبد لم يثبت الحد (١).

[مسألة ١٨١: يقتل اللائط المحصن]

(مسألة ١٨١): يقتل اللائط المحصن. و لا فرق في ذلك بين الحرِّ و العبد و المسلم و الكافر (٢). و هل يقتل غير المحصن؟ المشهور أنَّه يقتل، و فيه إشكال، و الأظهر عدم القتل و لكنَّه يجلد (٣)،

(١) تقدّم الوجه في ذلك كلّ في باب الزنا «١».

(٢) و ذلك لإطلاق الأدلّة، و عدم وجود مقتيد في البين.

(٣) وجه الإشكال: هو أنَّ الأصحاب قد اتَّفقوا ظاهراً على عدم الفرق بين المحصن و غيره في ذلك، عدا ما نسبته صاحب الرياض إلى بعض متأخري المتأخريين «٢»، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد، فإن تمَّ الإجماع فهو، و إلَّا فللمناقشة في ذلك مجال واسع.

بيان ذلك: أنَّ الروايات في المقام على طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على وجوب قتل اللائط مطلقاً، أي من غير تقييد بكونه محصناً:

منها: صحيحه مالك بن عطية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: بينما أمير المؤمنين (عليه السلام) في ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين (عليه السلام)، إنّي أوقبت على غلام فطهرني إلى أن قال: فلمّا كان في الرابعة قال له: يا هذا، إن رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر أيَّهنَّ شئت، قال: و ما هُنَّ يا أمير المؤمنين؟ قال: ضربة

(١) في ص ٢١٠.

(٢) الرياض ٢: ٤٧٥ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨١

.....

بالسيف في عنقك بالغه ما بلغت، أو إهداب (إهداء) من جبل مشدود اليدين و الرجلين، أو إحراق بالنار» الحديث «١».

الطائفة الثانية: ما دلت على أن اللائظ المحصن يقتل و غير المحصن يجلد:

كعبيرة حماد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أتى رجلاً «قال: عليه إن كان محصناً القتل، و إن لم يكن محصناً فعليه الجلد» قال: قلت: فما على المؤتبي به؟ «قال: عليه القتل على كل حال محصناً كان أو غير محصن» «٢».

الطائفة الثالثة: ما دلت على أن المحصن يرحم و غير المحصن يجلد:

منها: معتبرة الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «أنه كان يقول في اللوطي إن كان محصناً رجم، و إن لم يكن محصناً جلد الحد» «٣».

و منها: معتبرة يزيد بن عبد الملك، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إن الرجم على الناكح و المنكوح ذكراً كان أو أنثى إذا كانا محصنين و هو على الذكر إذا كان منكوحاً أحصن أو لم يحصن» «٤».

و منها: صحيحة ابن أبي عمير عن عده من أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الذي يوقب أن عليه الرجم إن كان محصناً، و عليه الجلد إن لم يكن محصناً» «٥».

(١) الوسائل ٢٨: ١٦١ / أبواب حد اللواط ب ٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٥٤ / أبواب حد اللواط ب ١ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٥٥ / أبواب حد اللواط ب ١ ح ٦.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٥٥ / أبواب حد اللواط ب ١ ح ٨.

(٥) الوسائل ٢٨: ١٦٠ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٢

.....

أقول: إن مقتضى الجمع بين هذه الطوائف هو تقييد الطائفة الأولى بالطائفة الثانية، فالمحصن يحكم عليه بالقتل، و غير المحصن يحكم عليه بالجلد، و أمّا ما دلّ على وجوب رجم المحصن فمقتضى إطلاقه وجوب الرجم تعييناً، كما أن مقتضى صحيحة مالك بن عطية هو تعيين القتل بأحد الأمور المذكورة فيها، فيرفع اليد عن إطلاق كل منهما بنص الآخر، فتكون النتيجة هي التخيير بين الرجم و أحد الأمور الثلاثة. و عندئذ فإن تمّ الإجماع فهو، و إلّا فاللازم هو التفصيل بين المحصن و غيره.

ثمّ إنه بناءً على ما ذكرناه من أن الأظهر عدم قتل اللائظ غير المحصن، فإن كان اللائظ غير المحصن عبداً جليد خمسين جلدة، فإنّه و إن لم يرد نصّ فيه بخصوصه إلّا أنّه يستفاد حكمه من بعض ما ورد في زنا العبد من التنصيف.

ففي صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: قيل له: فإن زني و هو مكاتب و لم يؤد شيئاً من مكاتبته «قال: هو حقّ الله يطرح عنه من الحدّ خمسين جلدة و يضرب خمسين» «١».

فإنها واضحة الدلالة على أن الحكم يعم الزنا وغيره مما هو حق الله.

و صحيحته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام): في عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه، ثم إن العبد أتى حداً من حدود الله قال: إن كان العبد حيث أعتق نصفه قوم ليغرم الذي أعتقه نصف قيمته فنصفه حرّ يضرب نصف حدّ الحرّ و يضرب نصف حدّ العبد، و إن لم يكن قوم فهو عبد يضرب حدّ العبد» (٢).

فإنها أيضاً واضحة الدلالة على عدم اختصاص الحكم بالزنا.

(١) الوسائل ٢٨: ١٣٣ / أبواب حد الزنا ب ٣١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٣٧ / أبواب حد الزنا ب ٣٣ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٣

كما أنه يقتل الملووط مطلقاً على ما سيأتي. نعم، لا قتل على المجنون و لا على الصبي (١).

[مسألة ١٨٢: إذا لاط البالغ العاقل بالمجنون حدّ اللانط دون الملووط]

(مسألة ١٨٢): إذا لاط البالغ العاقل بالمجنون حدّ اللانط دون الملووط (٢).

[مسألة ١٨٣: إذا لاط الرجل بصبي حدّ الرجل و أدب الصبي]

(مسألة ١٨٣): إذا لاط الرجل بصبي حدّ الرجل و أدب الصبي، و كذلك العكس (٣).

[مسألة ١٨٤: إذا لاط بعبد حدّاً]

(مسألة ١٨٤): إذا لاط بعبد حدّاً، و لو ادّعى العبد الإكراه سقط الحدّ عنه إذا احتمل صدقه، و كذلك الحال في دعوى الإكراه من غير العبد (٤).

(١) بلا خلاف و لا إشكال في المسألة بين الأصحاب، لرفع القلم عنهما كما تقدّم الكلام فيه في مبحث الزنا «١»، و لبعض النصوص الآتية.

(٢) قد ظهر حكم ذلك مما تقدّم.

(٣) تدلّ على ذلك مضافاً إلى ما تقدّم صحیحته أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إنّ في كتاب علي (عليه السلام): إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجزدين ضرب الرجل و أدب الغلام، و إن كان ثقب و كان محصناً رجم» (٢).

(٤) أمّا حدّهما فقد تبين حكمه ممّا سبق.

و أمّا دعوى الإكراه: فالمشهور بين الأصحاب أنّها توجب سقوط الحدّ، و لا يختصّ ذلك بدعوى العبد الإكراه، بل يعمّ كلّ من ادّعى الإكراه على ذلك،

(١) في ص ٢٤١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٥٩ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٤

[مسألة ١٨٥: إذا لاط ذمى بمسلم]

(مسألة ١٨٥): إذا لاط ذمى بمسلم، فإن كان مع الإيقاب قتل (١)، وإن كان بدونه فالمشهور أنه يقتل أيضاً، وهو غير بعيد (٢). وأما إذا لاط بذمى آخر أو بغير ذمى من الكفار فالحكم كما تقدّم في باب الزنا.

لعموم درء الحدّ بالشبهة. ولكن قد تقدّم عدم ثبوت هذا العموم «١»، إلّا أنّ صحيحة أبي عبيدة المتقدمة في حدّ الزنا «٢» لا يبعد دلالتها على سماع هذه الدعوى، فإنّ موردها وإن كان هو دعوى المرأة الإكراه على الزنا إلّا أنّه من المقطوع به عدم الفرق بين دعوى الإكراه على الزنا و دعوى الإكراه على اللواط.

فالتيجة: أنّ هذه الدعوى مسموعة، سواء أ كانت من العبد أم من غيره، فلا موجب لاختصاصه بالعبد.

(١) بلا-خلاف في البيّن، ولا-فرق في ذلك بين المحصن وغير المحصن، لثبوت ذلك في الزنا، و اللواط أشدّ منه، ففي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لو كان ينبغي لأحد أن يرجم مرّتين لرجم اللوطي» «٣».

(٢) لأنّه يعتبر في الذمى أن لا يرتكب ما ينافي حرمة الإسلام، فإذا ارتكبه خرج عن الذمّة فيقتل.

(١) في ص ٢٠٩.

(٢) في ص ٢٠٩.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٥٧ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٥

[مسألة ١٨٦: إذا تاب اللائط قبل قيام البيّنة]

(مسألة ١٨٦): إذا تاب اللائط قبل قيام البيّنة فالمشهور أنّه يسقط عنه الحدّ، و لو تاب بعده لم يسقط بلا إشكال (١)، و لو أقربه و لم تكن بيّنة كان الإمام مخيراً بين العفو و الاستيفاء (٢).

[مسألة ١٨٧: إذا لاط بميت كان حكمه حكم من لاط بحي]

(مسألة ١٨٧): إذا لاط بميت كان حكمه حكم من لاط بحي (٣).

(١) تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً في مبحث الزنا «١».

(٢) يظهر ذلك أيضاً ممّا سبق في الزنا «٢». و تدلّ على ذلك في خصوص المقام صحيحة مالك بن عطية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: بينما أمير المؤمنين (عليه السلام) في ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي أوقبت على غلام فطهرني إلى أن قال: فقال: اللهم إنّي قد أتيت من الذنب ما قد علمته إلى أن قال: ثمّ قام و هو باكٍ حتى دخل الحفيرة التي حفرها له أمير المؤمنين (عليه السلام) و هو يرى النار تتأجج حوله، قال: فبكى أمير المؤمنين (عليه السلام) و بكى أصحابه جميعاً، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): قم يا هذا، فقد أبكيت ملائكة السماء و ملائكة الأرض، فإنّ الله قد تاب عليك، فقم و لا تعاودن شيئاً ممّا فعلت» «٣».

(٣) و ذلك لإطلاق جملة من الأدلة، و عدم قصورها عن شمول مثل ذلك.

(١) في ص ٢٢٥.

(٢) في ص ٢١٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٦١/ أبواب حد اللواط ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٦

[كيفية قتل اللائط]

كيفية قتل اللائط (مسألة ١٨٨): يتخير الإمام في قتل اللائط المحصن و كذلك غير المحصن إن قلنا بوجوب قتله بين أن يضربه بالسيف و إذا ضربه بالسيف لزم إحراقه بعده بالنار على الأظهر (١)، أو يحرقه بالنار، أو يدحرج به مشدود اليدين و الرجلين من جبل و نحوه، و إذا كان اللائط محصناً فللإمام أن يرجمه (٢)، و أمّا الملوط فالإمام مخير بين رجمه و الأحكام الثلاثة المذكورة، و لا فرق بين كونه محصناً أو غير محصن (٣).

(١) يدل على ذلك إطلاق صحيحة عبد الرحمن العرزمي الآتية.

(٢) قد تقدم تفصيل ذلك قريباً.

(٣) بيان ذلك: أن النصوص الواردة في المقام على طوائف، و يستفاد التخيير بين الأحكام المزبورة من الجمع بين تلك الطوائف: الطائفة الأولى: ما دلت على أن حكم الملوط الرجم مطلقاً، كصحيحة يزيد ابن عبد الملك المتقدمة «١»، و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا كان الرجل كلامه كلام النساء و مشيته مشية النساء و يمكن من نفسه ينكح كما تنكح المرأة فارجموه و لا تستحيوه» «٢».

الطائفة الثانية: ما دلت على أن حكمه القتل مطلقاً، كصحيحة حماد بن عثمان المتقدمة «٣».

(١) في ص ٢٨١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٥٩/ أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٥.

(٣) في ص ٢٨١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٧

.....

الطائفة الثالثة: ما دلت على أن حكمه الإحراق بالنار، كصحيحة جعفر بن محمد، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كتب خالد إلى أبي بكر: سلام عليك، أما بعد فإني أتيت برجل قامت عليه البينة أنه يؤتى في دبره كما تؤتى المرأة، فاستشار فيه أبو بكر، فقالوا: اقلوه، فاستشار فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فقال: أحرقه بالنار» الحديث «١».

و قد يقال: إن الرواية ضعيفة، لجهالة جعفر بن محمد.

و لكنّه يندفع: بأن جعفر بن محمد الذي يروى عن عبد الله بن ميمون هو جعفر بن محمد بن عبيد الله، بقرينة أنه من رواة كتابه على

ما فصلناه في كتابنا المعجم «٢»، وهو وإن لم يوثق في كتب الرجال إلا أنه موجود في أسناد كامل الزيارات. فاذن الرواية صحيحة. و بعد ذلك نقول: إن مقتضى الجمع بين هذه الطوائف هو رفع اليد عن ظهور كل واحدة منها في الوجوب التعيني والحمل على التخيير.

فالتيجة: هي أن الإمام مخير بين رجم الملوط كما هو مقتضى نص الطائفة الأولى وبين قتله بالضرب بالسيف أو اهدابه مشدود اليدين والرجلين من جبل أو نحوه كما هو مقتضى إطلاق الطائفة الثانية وبين إحراقه بالنار، كما هو مقتضى صريح الطائفة الثالثة. هذا، مضافاً إلى أنه يمكن الاستدلال على ثبوت الأحكام الثلاثة الأخيرة للملوط بصحيفة مالك بن عطية المتقدمة «٣»، بيان: أن موردها وإن كان هو اللائط إلا أنها تدل على ثبوت تلك الأحكام للملوط بالأولوية القطعية، والسبب في ذلك هو أن حكم الملوط في الشريعة المقدسة على ما يستفاد من

(١) الوسائل ٢٨: ١٦٠ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٩.

(٢) المعجم ٥: ٨٣ / ٢٢٨٠.

(٣) في ص ٢٨٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٨

.....

الروايات أشد من حكم اللائط، فإن حكمه القتل أو الرجم مطلقاً دونه. وعليه، فإذا ثبتت للائط هذه الأحكام الثلاثة التي بعضها أشد من الرجم لو لم يكن جميعها كذلك ثبتت للملوط بطريق أولى. وحينئذٍ فمقتضى الجمع بينها وبين الطائفة الأولى هو ما ذكرناه من التخيير.

و كيف كان، فلا شبهة في ثبوت تلك الأحكام للملوط كما أنها ثابتة للائط.

ثم إن الإمام إذا اختار ضربه بالسيف أحرقه بالنار بعده، وذلك لصحيفة عبد الرحمن العزمي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «وجد رجل مع رجل في إمارة عمر فهرب أحدهما وأخذ الآخر، فجيء به إلى عمر فقال للناس: ما ترون في هذا؟ فقال هذا: اصنع كذا، و قال هذا: اصنع كذا، قال: فما تقول يا أبا الحسن؟ قال: اضرب عنقه، فضرِبَ عنقه، قال: ثم أراد أن يحمله فقال: مه، إنه قد بقي من حدوده شيء، قال: أي شيء بقي؟ قال: ادع بحطب، فدعا عمر بحطب، فأمر به أمير المؤمنين (عليه السلام) فأحرق به» «١».

أقول: إن مقتضى إطلاق هذه الصحيحة وإن كان تعين ذلك إلا أنه لا بد من رفع اليد عن هذا الإطلاق بنص الروايات المتقدمة، كما أنه لا بد من رفع اليد عن إطلاق تلك الروايات بنص هذه الصحيحة الدالة على ثبوت الحكم في اللواط، ولا يشك في ثبوته على الملوط، لما عرفت من أن أمره أشد من اللائط، ويحكم بثبوته على اللائط أيضاً، للإطلاق المقامي، و كون الإمام (عليه السلام) في مقام البيان، فإذا اختار الإمام (عليه السلام) قتل اللائط بالسيف لزم إحراقه بعده بالنار.

وقد تحصل من ذلك: أنه لا فرق بين اللائط المحصن و الملوط من هذه الناحية أصلاً.

(١) الوسائل ٢٨: ١٥٨ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٨٩

إشارة

الثالث: التفخيذ

[مسألة ١٨٩: حدّ التفخيذ إذا لم يكن إيقاب مائة جلدة]

(مسألة ١٨٩): حدّ التفخيذ إذا لم يكن إيقاب مائة جلدة (١).

(١) على المشهور شهرة عظيمة، خلافاً لما عن جماعة من أنه يرجم إن كان محصناً، ويجلد إن لم يكن محصناً. والصحيح هو ما ذهب إليه المشهور، وتدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إنّ في كتاب علي (عليه السلام): إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجردين ضرب الرجل وأدب الغلام، وإن كان ثقب و كان محصناً رجم» (١).

فإنّ الظاهر من ضرب الرجل في هذه الصحيحة هو الحدّ الشرعي في مقابل الرجم، بقرينة التفصيل بينهما، و بقرينة التعبير بالتأديب بالنسبة إلى الغلام.

كما أنّ الظاهر من قوله (عليه السلام) «و إن كان ثقب»: وقوع شيء من الرجل دون الثقب في الفرض الأوّل و هو التفخيذ. و مع التّنزل عن ذلك فلا أقلّ من الإطلاق، فيقيّد بصورة التفخيذ، بقرينة ما سيأتي من الروايات الدالّة على أنّ النوم المجرد ليس فيه جلد مائة، بل الثابت فيه ضرب تسعة و تسعين سوطاً. و تؤيّد ذلك مرفوعة أبي يحيى الواسطي، قال: سألته عن رجلين يتفاخدان «قال: حدّهما حدّ الزاني، فإن أدم أحدهما على صاحبه ضرب الداعم ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت و تركت ما تركت يريد بها مقتله، و الداعم عليه يحرق بالنار» (١).

(١) الوسائل ٢٨: ١٥٩ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٧.

(١) الوسائل ٢٨: ١٥٩ / أبواب حد اللواط ب ٣ ح ٦. و دعم المرأة: جامعها أو طعن فيها أو أولجه أجمع القاموس المحيط ٤: ١٢٢ (دعم).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٠

.....

□ ورواية سليمان بن هلال، قال سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: جعلت فداك، الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد؟ «فقال: ذوا محرم؟» فقال: لا إلى أن قال: «إن كان دون الثقب فالحدّ، و إن هو ثقب أقيم قائماً، ثمّ ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذه» الحديث (١).

و أمّا الرجم مع الإحصان كما عن الشيخ (٢) أو القتل مطلقاً و إن لم يكن محصناً كما عن الصدوقين و الإسكافي (٣) فلا دليل عليه. نعم، في ذيل صحيحة الحسين بن سعيد، قال: قرأت بخطّ رجل إلى أن قال: و كتب أيضاً هذا الرجل و لم أر الجواب: ما حدّ رجلين نكح أحدهما الآخر طوعاً بين فخذه، ما توبته؟ فكتب: «القتل» الحديث (٤).

و لكنّه لا يمكن الاستدلال بها، لأنّ الرجل الكاتب مجهول، و الحسين بن سعيد لم ير الجواب.

و أما معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال: أمير المؤمنين (عليه السلام): اللواط ما دون الدبر، و الدبر هو الكفر»
 «٥»، و قريب منها رواية حذيفة بن منصور «٦».

فهما ناظرتان إلى بيان الحكم التكليفي بقريته إثبات الكفر على الوطء بالدبر، إذ من المعلوم قطعاً عدم ترتب أحكام الارتداد على ذلك.

(١) الوسائل ٢٨: ٩٠ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢١.

(٢) النهاية: ٧٠٤.

(٣) حكاة عنهم في الجواهر ٤١: ٣٨٣، و راجع المقنع: ٤٣٠.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٥٤ / أبواب حد اللواط ب ١ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٠: ٣٣٩ / أبواب النكاح المحرم ب ٢٠ ح ٢.

(٦) الوسائل ٢٠: ٣٤٠ / أبواب النكاح المحرم ب ٢٠ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٢٩١

و لا- فرق في ذلك بين المسلم و الكافر و المحصن و غيره و الفاعل و المفعول (١)، و المشهور أنه لا فرق بين الحرّ و العبد و لكنّ الظاهر هو الفرق و أنّ حدّ العبد نصف حدّ الحرّ (٢).

[مسألة ١٩٠: لو تكرر التفخيذ]

(مسألة ١٩٠): لو تكرر التفخيذ و نحوه و حدّ مرتين قتل في الثالثة (٣).

[مسألة ١٩١: إذا وجد رجلان تحت لحاف واحد مجردين]

(مسألة ١٩١): إذا وجد رجلان تحت لحاف واحد مجردين من دون أن يكون بينهما حاجز فالمشهور بين المتأخرين أنّهما يعزّران من ثلاثين سوطاً إلى تسعة و تسعين سوطاً (٤).

(١) و ذلك لإطلاق الأدلّة كما عرفت.

(٢) لما عرفت من أنّ العبد لا يساوي الحرّ في الحدّ.

(٣) خلافاً للمشهور بين الأصحاب من أنّه يقتل في الرابعة، بل ادّعى عليه الإجماع كما عن الغنية «١»، بدعوى أنّه لا فرق بينه و بين الزنا في ذلك.

و فيه: أنّه لا وجه لذلك، فإنّ حمل المقام على الزنا قياساً مع الفارق.

فإذن الصحيح هو أنّه يقتل في الثالثة، لصحيحة يونس عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) «قال: أصحاب الكبراء كلّها إذا أُقيم عليهم الحدّ مرتين قتلوا في الثالثة» «٢».

(٤) مستند المشهور هو رواية سليمان بن هلال، قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: جعلت فداك، الرجل ينام مع الرجل في لحاف

(١) الغنية ٢: ٤٢٦.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٢

.....

واحد؟ «فقال: ذوا محرم؟» فقال: لا، «قال: من ضرورة؟» قال: لا «قال: يضربان ثلاثين سوطاً» الحديث «١».

فإن هذه الرواية تدل على أن الجلد لا يكون أقل من ثلاثين سوطاً، فإذا انضمت إلى ما دل على أنهما يجلدان غير سوط واحد، كصحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجلين يوجدان في لحاف واحد «قال: يجلدان غير سوط واحد» «٢» كانت النتيجة: أن الحد يكون بين ثلاثين سوطاً و تسعة و تسعين سوطاً، و التخيير إلى الإمام.

هذا، و لكن رواية سليمان بن هلال ضعيفة، فلا يمكن الاستدلال بها.

و عن أبي علي و الصدوق: الحد مائة سوط «٣»، و تدل على ذلك عدة روايات:

منها: صحيحة أبي عبيدة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) إذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردين جلدهما حد الزاني مائة جلدة، كل واحد منهما، و كذلك المرأتان إذا وجدتا في لحاف واحد مجردتين جلدهما كل واحدة منهما مائة جلدة» «٤».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: حد الجلد أن يوجد في لحاف واحد، و الرجلان يجلدان إذا وجد في لحاف واحد الحد، و المرأتان تجلدان إذا أخذتا في لحاف واحد الحد» «٥».

(١) الوسائل ٢٨: ٩٠ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٨.

(٣) حكاة عن ابن الجنيد في المسالك ١٤: ٤١١، المقنع: ٤٣٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٥.

(٥) الوسائل ٢٨: ٨٤ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٣

.....

و منها: صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «حد الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد، و الرجلان يوجدان في لحاف واحد، و المرأتان توجدان في لحاف واحد» «١».

و منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان علي (عليه السلام) إذا وجد الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد، فإذا أخذ المرأتين في لحاف ضربهما الحد» «٢».

و منها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «حد الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد، و الرجلان يوجدان في لحاف واحد، و المرأتان توجدان في لحاف واحد» «٣».

و لكن بإزاء هذه الروايات ما يدل على أن الجلد أقل من المائة:

منها: صحيحة معاوية بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المرأتان تنامان في ثوب واحد «فقال: تضربان» فقلت: حدًا؟ «قال: لا» قلت: الرجلان ينامان في ثوب واحد «قال: يضربان» قال: قلت: الحد؟ «قال: لا» «٤»، رواها الشيخ بإسناده إلى يونس بن عبد الرحمن.

وهذه الرواية صحيحة على الأظهر، فإن طرق الشيخ إلى يونس بن عبد الرحمن و ن كان أكثرها ضعيفة إلا أن طريقا واحدا منها صحيح وإن كان

(١) الوسائل ٢٨: ٨٥ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨٦ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٨: ٩٠ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٦، التهذيب ١٠: ١٠ / ٤٠، الاستبصار ٤: ٢١٣، ٧٩٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٤

.....

فيه ابن أبي جيد، فإنه ثقة على الأظهر، لأنه من مشايخ النجاشي. و الرواية واضحة الدلالة على أن الرجلين كانا عريانين، و كان ثوبهما واحداً.

□

ومنها: صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجلين يوجدان في لحاف واحد «قال: يجلدان غير سوط واحد» «١»، و نحوها صحيحة أبان بن عثمان «٢» و حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣».

إذن لا- بد من الإلتزام بالتخيير أو حمل روايات المائة على التقية، كما يظهر ذلك من صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) فدخل عليه عباد البصرى و معه أناس من أصحابه، فقال له: حدثني عن الرجلين إذا أخذوا في لحاف واحد، فقال له: «كان على (عليه السلام) إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد» فقال له عباد: إنك قلت لى: غير سوط، فأعاد عليه ذكر الحديث حتى أعاد ذلك مراراً «فقال: غير سوط» الحديث «٤».

فإن الظاهر من هذه الصحيحة أن الإمام (عليه السلام) كان ممتنعاً عن بيان أن الجلد أقل من حد الزنا بسوط، و لعله لأجل من كان مع عباد من أصحابه، حيث إنه كان من العامة، و بعد ما أصبر عباد و كثر السؤال التجأ الإمام (عليه السلام) إلى بيان الحكم. فالنتيجة: أن أخبار المائة تكون محمولة على التقية، و الله العالم.

(١) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٨.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٩.

(٣) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢٠.

(٤) الوسائل ٢٨: ٨٤ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٥

و الأظهر أن يجلد كل واحد منهما تسعة و تسعين سوطاً (١)، و كذلك الحال في امرأتين وجدتا مجردتين تحت لحاف واحد (٢)

(١) ظهر وجه ذلك مما تقدم.

(٢) فَإِنَّ الْحَالَ فِيهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ، فَفِي صَحِيحَةِ أَبِي عُبَيْدَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ: «الْمَرَأَتَانِ إِذَا وَجَدْتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ مَجْرَدَتَيْنِ جُلْدَهُمَا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جُلْدَةٍ»، وَفِي صَحِيحَةِ الْحَلْبِيِّ الْمُتَقَدِّمَةِ: «تَجْلُدَانِ إِذَا أُخِذَتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ حَدًّا»، وَكَذَلِكَ فِي صَحِيحَتِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْكَانٍ.

وَلَكِنْ تَعَارَضَهَا صَحِيحَةُ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ الْمُتَقَدِّمَةِ: الْمَرَأَتَانِ تَنَامَانِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ «فَقَالَ: تَضْرِبَانِ» فَقُلْتُ: حَدًّا؟ «قَالَ: لَا». وَعَلَيْهِ، فَلَا مَنَاصَ مِنْ حَمْلِ رَوَايَاتِ الْمِائَةِ عَلَى التَّقْيِيدِ، فَإِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ صَحِيحَتِي ابْنِ سَنَانَ وَابْنِ مَسْكَانِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ أَنَّ الْحُكْمَ وَاحِدٌ فِي نَوْمِ رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِي لِحَافٍ وَاحِدَةٍ. هَذَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو خَدِيجَةَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «قَالَ: لَيْسَ لِامْرَأَتَيْنِ أَنْ تَبِيْتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، فَإِنْ فَعَلْتَا نَهَيْتَا عَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ وَجَدْتَا مَعَ النَّهْيِ جُلِدْتَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَدًّا حَدًّا» الْحَدِيثُ «١». وَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا تَقْيِيدٌ سَائِرُ الرُّوَايَاتِ، فَيَخْتَصُّ حُكْمَ الْجُلْدِ بِغَيْرِ الْمَرَّةِ الْأُولَى. وَلَكِنَّهُ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الرُّوَايَةِ أَنَّ عَدَمَ الْجُلْدِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى فِي مَوْرَدِهَا إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْجَهْلِ بِالْحُكْمِ فَلَا تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتِ الْمَرَأَتَانِ عَالِمَتَيْنِ بِهِ، فَلَا مَوْجِبَ لِتَقْيِيدِ الْمَطْلُوقَاتِ.

(١) الوسائل ٢٨: ١٦٦ / أبواب حد السحق والقيادة ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٦

أو رجل و امرأة (١)

(١) يَظْهَرُ الْحَالَ فِيهِمَا مِمَّا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ عَدَّةَ مِنَ الرُّوَايَاتِ دَلَّتْ عَلَى جُلْدِهَا مِائَةَ جُلْدَةٍ، وَبَعْضُهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ يَجْلُدُ كُلَّ مِنْهُمَا مِائَةَ سَوْتٍ غَيْرِ سَوْتٍ، كَصَحِيحَةِ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «إِنَّ عَلِيًّا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَجَدَ امْرَأَةً مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافٍ وَاحِدَةٍ فَجُلِدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ سَوْتٍ غَيْرِ سَوْتٍ» «٢»، وَنَحْوَهَا صَحِيحَةُ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «٣». بَقِيَ هُنَا أَمْرَانِ:

الأول: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ الْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ، لِإِطْلَاقِ الرُّوَايَاتِ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّحْمِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي جَمَلَةٍ مِنَ الْعِبَارَاتِ تَقْيِيدِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ الرَّحْمِ، كَمَا فِي عِبَارَةِ الشَّرَائِعِ وَالنَّافِعِ وَاللَّمْعَةِ «١».

وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ.

نَعَمْ، فِي رَوَايَةِ سَلِيمَانَ بْنِ هَلَالٍ الْمُتَقَدِّمَةِ اخْتِصَاصَ الْحُكْمِ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ. وَلَكِنَّهَا ضَعِيفَةُ السَّنَدِ، عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْمَحْرَمِ وَالرَّحْمِ عَمُومًا مِنْ وَجْهِهِ.

الثاني: أَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَصُّ بِمَا إِذَا كَانَا مَجْرَدَيْنِ تَحْتَ لِحَافٍ وَاحِدَةٍ.

وَتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ صَحِيحَةُ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) «قَالَ: لَيْسَ لِامْرَأَتَيْنِ أَنْ تَبِيْتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ» الْحَدِيثُ «٢».

(٢) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ١٩.

(٣) الوسائل ٢٨: ٨٩ / أبواب حد الزنا ب ١٠ ح ٢٠.

(١) الشرائع ٤: ١٦٤، المختصر النافع: ٢١٨، اللّمعنة ٩: ١٥٥.

(٢) لاحظ الوسائل ٢٨: ١٦٦ / أبواب حد الزنا ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٧

[الرابع: تزويج ذمّية على مسلمة بغير إذنها]

إشارة

الرابع: تزويج ذمّية على مسلمة بغير إذنها

[مسألة ١٩٢: من تزوّج ذمّية على مسلمة فجامعها عالمًا بالتحريم قبل إجازة المرأة المسلمة كان عليه ثمن حدّ الزاني]

(مسألة ١٩٢): من تزوّج ذمّية على مسلمة فجامعها عالمًا بالتحريم قبل إجازة المرأة المسلمة كان عليه ثمن حدّ الزاني، وإن لم ترض المرأة بذلك فزق بينهما (١)، و أمّا إذا تزوّج أمه

فإنها وإن وردت في المرأتين إلا أنه لا فرق بينهما وبين الرجلين في ذلك كما عرفت، وقد ورد التقييد بذلك في صريح صحيحة أبي عبيدة و ظاهر صحيحة معاوية بن عمار المتقدمتين. ويستفاد من صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة أنّ موضوع سؤال عباد فيها واحد، وأنّ حكم الشارع بالجلد مائة أو بالجلد مائة غير سوط وارد في موضوع واحد. وعليه، فبطبيعة الحال يكون موضوع الحكم في جميع هذه الروايات هو شخصان عاريان، كما كان هو الغالب في تلك الأعصار حال النوم، وعليه يحمل ما ورد من الأمر بالتفريق في المنام بين صبيّين أو صبيّتين أو صبي و صبيّة، ولا يعمّ الموضوع ما إذا كانا كاسيين، كيف؟! وقد جرت على ذلك السيرة القطعية بين المسلمين، ولا سيّما في أيام الشتاء بالإضافة إلى الفقراء.

نعم، لا شكّ في عدم جواز نوم رجل مع المرأة الأجنبية تحت لحاف واحد وإن كانا كاسيين، ولكن ليس في ذلك حدّ معيّن، فيكون التعزير بنظر الإمام.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل تزوّج ذمّية على مسلمة «قال: يفرّق بينهما و يضرب ثمن حدّ الزاني اثني عشر سوطاً و نصفاً، فإن رضيت المسلمة ضرب ثمن الحدّ و لم يفرّق بينهما» قلت: كيف يضرب النصف؟ «قال: يؤخذ السوط بالنصف فيضرب به» (١)،

(١) الوسائل ٢٠: ٥٤٤/ أبواب ما يحرم بالكفر و نحوه ب ٧ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٨

على حرّة مسلمة فجامعها عالمًا بالتحريم قبل إجازتها فقال جماعة: عليه ثمن حدّ الزاني أيضاً، و هو لا يخلو من إشكال، بل منع (١)، و الأظهر ثبوت تمام الحدّ (٢).

[الخامس: تقبيل المحرم غلاماً بشهوة]

إشارة

الخامس: تقبيل المحرم غلاماً بشهوة

[مسألة ١٩٣: من قبل غلاماً بشهوة]

(مسألة ١٩٣): من قبل غلاماً بشهوة، فإن كان محرماً ضرب مائة سوط (٣)،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٢٩٩

.....

و نحوها رواية منصور بن حازم «١». و هذه الصحيحة و إن لم يصرح فيها بالجماع إلا أنها منصرفه إلى ذلك بمناسبة الحكم و الموضوع. و ذكر في الجواهر عدم الخلاف في اعتباره «٢»، و أنه لا حدّ على العقد المجرد عن الوطء. (١) و ذلك لعدم الدليل.

و أما رواية حذيفة بن منصور، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تزوج أمه على حرّة لم يستأذنها «قال: يفرق بينهما» قلت: عليه أدب؟ «قال: نعم، اثنا عشر سوطاً و نصف، ثمن حدّ الزاني، و هو صاغر» «٣».

فهى ضعيفة، لأنّ في سندها أحمد بن هودّه و إبراهيم بن إسحاق النهاوندى، و لم يثبت توثيقهما.

(٢) لأنّه زنا و تترتب عليه جميع أحكامه، و منها ثبوت الحدّ.

(٣) تدلّ على ذلك معتبره إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله و إلاّ عزّره الحاكم دون الحدّ حسبما يراه من المصلحة (٤).

[السادس: السحق]

إشارة

السادس: السحق

[مسألة ١٩٤: حدّ السحق إذا كانت غير محصنة مائة جلدة]

(مسألة ١٩٤): حدّ السحق إذا كانت غير محصنة مائة جلدة (٥)،

(عليه السلام): محرّم قبل غلاماً بشهوة «قال: يضرب مائة سوط» «٤».

و لا يضرب كون يحيى بن المبارك في سندها، فإنّه ثقة على الأظهر.

(٤) يأتي في ضمن البحوث الآتية أنّه ليس للتعزير ضابط خاصّ، بل هو بيد الحاكم حسب ما يراه من المصلحة «٥»، و هى تختلف باختلاف الموارد.

ثمّ إنّ المحقق في الشرائع قد خصّ الحكم بغير المحارم «٦».

و لكن لم يظهر وجهه، لوضوح أنّه لا- فرق في حرمة التقبيل بشهوة بين المحارم و غيرهم أصلاً، بل لا- يبعد أن يكون الحكم في

المحارم أشد.

(٥) بلا خلاف ولا إشكال، وتدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن أبي حمزة و هشام و حفص، كلّهم عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه دخل عليه نسوة فسألته امرأة منهنّ عن السحق فقال: حدّها حدّ الزاني فقالت المرأة: ما ذكر الله ذلك في القرآن فقال: بليّ قالت: و أين هنّ؟ قال: هنّ أصحاب الرسّ» (٧).

(١) الوسائل ٢٠: ٥٤٥ / أبواب ما يحرم بالكفر و نحوه ب ٧ ح ٥.

(٢) الجواهر ٤١: ٣٧٢.

(٣) الوسائل ٢٠: ٥١١ / أبواب ما يحرم بالمصاهرة و نحوها ب ٤٧ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٦١ / أبواب حد اللواط ب ٤ ح ١.

(٥) في ص ٤٠٨.

(٦) الشرائع ٤: ١٦٤.

(٧) الوسائل ٢٨: ١٦٥ / أبواب حد السحق و القيادة ب ١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٠

و يستوى في ذلك المسلمة و الكافرة (١)، و كذلك الأمة و الحرّة على المشهور (٢)، و فيه إشكال بل منع، و قال جماعة: إنّ الحكم في المحصنة أيضاً كذلك،

و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: السحاقه تجلد» (١).

(١) و ذلك لإطلاق الأدلّة.

(٢) استدللّ على ذلك بإطلاق الروايات.

و لا يعارضها ما دلّ على التنصيف في غير الحرّ، كصحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في المكاتب «قال: يجلد في الحدّ بقدر ما أعتق منه» (٢).

فإنّ النسبة بينهما و إن كانت هي العموم من وجه إلّا أنّ هذه الإطلاقات تتقدّم عليه من جهة الشهرة.

و المرسل عن بعض الكتب عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «السحق في النساء كاللواط في الرجال، و لكن فيه جلد مائة، لأنّه ليس فيه إيلاج» (٣).

و لكنّ الصحيح أنّه لا وجه للمعارضه، و ذلك لأنّ صحيحتي سليمان بن خالد المتقدمتين «٤» تدلّان على أنّ الحدّ مطلقاً ينصّف في غير الحرّ، و لا يختصّ ذلك بالزنا، لأنهما تدلّان على أنّ حدّ الله في غير الحرّ النصف، فهما بهذا اللسان تتقدّمان على الإطلاقات في مورد الاجتماع و المعارضه، و لا يمكن تقييدهما بخصوص الزنا.

(١) الوسائل ٢٨: ١٦٥ / أبواب حد السحق و القيادة ب ١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٣٦ / أبواب حد الزنا ب ٣٣ ح ١.

(٣) دعائم الإسلام ٢: ٤٥٦ / ١٦٠٣.

(٤) في ص ٢٨٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠١
و لكنّه ضعيف، بل الظاهر أنّ المحصنة ترجم (١).

و أمّا المرسل: فهو غير ثابت، و على تقدير الثبوت فالتأييد به مبنى على عدم الفرق بين الحرّ و العبد فى اللواط، و قد عرفت الفرق بينهما. على أنّ فى التأييد به إشكالاً، و كذلك فى التأييد بالشهرة الفتوائية.
و ممّا يدلّ على أنّ حكم الأمة يُغايّر حكم الحرّة قوله سبحانه «فَإِذَا أَحْصَنَ الْإِمَاءَ فَإِنَّ أُنثَىٰ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» (١). و المراد من المحصنات: الحرائر، كما فى بعض التفاسير، فمقتضى الإطلاق فى الآية المباركة أنّ الأمة إذا أتت بفاحشة فحدّها نصف حدّ الحرّة، سواء أ كانت الفاحشة زنا أم مساحقة.

(١) وفاقاً للشيخ فى النهاية و القاضى «٢»، و مال إليه الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك «٣»، و تدل على ذلك عدّة روايات: منها: صحيحه محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر و أبا عبد الله (عليه السلام) يقولان: «بينما الحسن بن على (عليه السلام) فى مجلس أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أقبل قوم فقالوا: يا أبا محمّد، أردنا أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: و ما حاجتكم؟ قالوا: أردنا أن نسأله عن مسألة، قال: و ما هى تخبرونا بها؟ قالوا: امرأة جامعها زوجها، فلمّا قام عنها قامت بحموتها فوعدت على جارية بكر فساحتها فوعدت النطفة فيها فحملت، فما تقول فى هذا؟ فقال الحسن

(١) النساء ٤: ٢٥.

(٢) النهاية: ٧٠٦، المهذب ٢: ٥٣١.

(٣) المسالك ١٤: ٤١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٢

[مسألة ١٩٥: لو تكزرت المساحقة]

(مسألة ١٩٥): لو تكزرت المساحقة، فإن أقيم الحدّ عليها بعد كلّ مساحقة قتلت فى الثالثة (١)، و أمّا إذا لم يبق عليها الحدّ لم تقتل (٢).

[مسألة ١٩٦: إذا تابت المساحقة قبل قيام البينة]

(مسألة ١٩٦): إذا تابت المساحقة قبل قيام البينة فالمشهور سقوط الحدّ عنها، و دليله غير ظاهر، و لا أثر لتوبتها بعد قيام البينة بلا إشكال (٣).

(عليه السلام): معضله و أبو الحسن لها، و أقول فإن أصبت فمن الله و من أمير المؤمنين، و إن أخطأت فمن نفسى فأرجو أن لا أخطئ إن شاء الله: يعمد إلى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر فى أوّل وهلة، لأنّ الولد لا يخرج منها حتى تشق فتذهب عذرتها، ثمّ ترجم المرأة لأنّها محصنة، و ينتظر بالجارية حتى تضع ما فى بطنها، و يرّد الولد إلى أبيه صاحب النطفة، ثمّ تجلد الجارية الحد، قال: فانصرف القوم من عند الحسن (عليه السلام) فلقوا أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال: ما قلتم لأبى محمّد و ما قال لكم؟ فأخبروه،

فقال: لو أتني المسئول ما كان عندي فيها أكثر مما قال ابني» (١).

و منها: معتبرة المعلى بن خنيس، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وطئ امرأته، فنقلت ماءه إلى جارية بكر فحبلت «فقال: الولد للرجل، و على المرأة الرجم، و على الجارية الحد» (٢).

(١) و ذلك لما تقدم في صحیحته يونس من أن أصحاب الكبائر كلها إذا أُقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة، و لا دليل مقيد لهذه الصحیحته هنا.

(٢) و ذلك لعدم الدليل عليه بعد عدم شمول الإطلاق المزبور لمثله.

(٣) يظهر الحال فيه مما تقدم.

(١) الوسائل ٢٨: ١٦٧ / أبواب حد السحق و القيادة ب ٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٦٩ / أبواب حد السحق و القيادة ب ٣ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٣

[مسألة ١٩٧: لو جامع الرجل زوجته فقامت الزوجة فوقت على جارية بكر]

(مسألة ١٩٧): لو جامع الرجل زوجته فقامت الزوجة فوقت على جارية بكر فساحتها فألقت النطفة فيها فحملت، فعلى المرأة مهر الجارية البكر، ثم تُرجم المرأة، و أمّا الجارية فتنظر حتى تضع ما في بطنها و يردّ إلى أبيه صاحب النطفة، ثم تجلد (١). و ما نسب إلى بعض المتأخرين من إنكار كون المهر على المرأة، بدعوى أن المساحة كالزانية في سقوط دية العذرة، لا وجه له (٢).

[السابع: القيادة]

إشارة

السابع: القيادة (٣) و هي الجمع بين الرجال و النساء للزنا، و بين الرجال و الرجال للواط، و بين النساء و النساء للسحق.

[مسألة ١٩٨: تثبت القيادة بشهادة رجلين عادلين]

(مسألة ١٩٨): تثبت القيادة بشهادة رجلين عادلين، و لا تثبت بشهادة رجل و امرأتين، و لا بشهادة النساء منفردات (٤)، و هل تثبت بالإقرار مرة واحدة؟ المشهور عدم ثبوتها بذلك،

(١) تدلّ على ذلك صحیحته محمد بن مسلم المتقدمه.

(٢) تقدم أن الصحیحته نصّ في خلاف ذلك. و ما نسب إلى بعض فهو اجتهاد في مقابل النصّ، فلا يمكن المساعدة عليه بوجه.

(٣) و هي محرّمة بلا خلاف و لا إشكال، بل أن حرمتها من الضروريات التي يعرفها كلّ متشرّع.

(٤) لما تقدم من عدم قبول شهادة النساء إلّا في موارد خاصّة «١»، و ما نحن فيه ليس من تلك الموارد.

(١) في ص ١٥٢ ١٦٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٤

بل لا بدّ من الإقرار مرتين، و لكن لا يبعد ثبوتها بالإقرار مرّة واحدة (١).

[مسألة ١٩٩: إذا كان القوَاد رجلاً]

(مسألة ١٩٩): إذا كان القوَاد رجلاً فالمشهور أنّه يضرب ثلاثة أرباع حدّ الزاني، بل في كلام بعض عدم الخلاف فيه، بل الإجماع عليه (٢)،

(١) السبب في ذلك هو أنّه لا دليل على ما ذهب إليه المشهور من اعتبار الإقرار مرتين.

وما عن المراسم من أنّ كلّ ما يثبتته شاهدان عدلان من الحدود بالإقرار فيه مرتان «١».

لا مستند له أصلاً.

و دعوى أنّ اعتبار الإقرار فيه مرتين، لفحوى اعتبار الأربع فيما تثبته شهادة الأربع.

واضح الفساد، فإنّها قياس محض و لا نقول به.

فالتيجة: أنّه لا موجب لرفع اليد عن عموم دليل نفوذ الإقرار و لو كان مرّة واحدة.

(٢) و هذا هو العمدة.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٤

و أمّا ما رواه محمّد بن سليمان عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن القوَاد ما حدّه؟ «قال: لا حدّ

على القوَاد، أليس إنّما يعطى الأجر على أن يقود؟» قلت: جعلت فداك، إنّما يجمع بين الذكر و الأُنثى حراماً «قال: ذاك المؤلّف بين

الذكر و الأُنثى حراماً» فقلت: هو ذاك «قال: يضرب ثلاثة أرباع حدّ الزاني، خمسهُ و سبعين سوطاً، و ينفي من المصر

(١) المراسم: ٢٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٥

و قال جماعة: إنّهُ مع ذلك ينفي من مصره إلى غيره من الأمصار، و هو ضعيف (١)، و قيل: يحلق رأسه و يشهّر، بل نسب ذلك إلى

المشهور، و لكن لا- مستند له. و أمّا إذا كان القوَاد امرأة فالمشهور أنّها تجلد، بل ادّعى على ذلك عدم الخلاف، لكنّه لا يخلو من

إشكال، و ليس عليها نفي و لا شهرة و لا حلق (٢).

الذي هو فيه» (١).

فلا يمكن الاستدلال به، فإنّ محمّد بن سليمان مشترك بين الثقة و غير الثقة، بل الظاهر أنّه محمّد بن سليمان البصري (المصري) الذي

ضعفه النجاشي «٢»، فإنه المذكور في طريق الصدوق في هذه الرواية. على أن الرواية خاصة بمن يجمع بين الذكر والأنثى، ويمكن إلحاق الجامع بين الذكر والذكر به بالأولوية القطعية. و أما الجامع بين الأنثى والأنثى فالرواية ساكتة عنه. فإذن المدرك هو الإجماع فقط.

- (١) فإن مدرك ذلك هو الرواية المتقدمه، وقد عرفت أنها ضعيفة وغير قابلة للاعتماد عليها.
(٢) بلا إشكال ولا خلاف، لعدم الدليل على شيء من ذلك.

(١) الوسائل ٢٨: ١٧١ / أبواب حد السحق والقيادة ب ٥ ح ١، الفقيه ٤: ٣٤ / ١٠٠.

(٢) رجال النجاشي: ٩٨٧ / ٣٦٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٠٦

[الثامن: القذف]

إشارة

الثامن: القذف وهو الرمي بالزنا أو اللواط، مثل أن يقول لغيره: زنيته أو أنت زان، أو ليط برك، أو أنت منكوح في دبرك، أو أنت لائط، أو ما يؤدي هذا المعنى.

[مسألة ٢٠٠: لا يقام حد القذف إلا بمطالبة المقذوف ذلك]

(مسألة ٢٠٠): لا يقام حد القذف إلا بمطالبة المقذوف ذلك (١).

[مسألة ٢٠١: يعتبر في القاذف البلوغ والعقل]

(مسألة ٢٠١): يعتبر في القاذف البلوغ والعقل، فلو قذف الصبي أو المجنون لم يحد (٢).

(١) تقدم الكلام في ذلك في مبحث الزنا عموماً «١».

و تدل عليه بالخصوص معتبره عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قال للرجل: يا ابن الفاعلة يعني: الزنا «فقال: إن كانت أمه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقها ضرب ثمانين جلده، وإن كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم ثم تطلب حقها، وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلا خير ضرب المفترى عليها الحد ثمانين جلده» «٢».

(٢) تدل على ذلك مضافاً إلى ما تقدم من حديث رفع القلم عنهما صحيحة فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا حد لمن لا حد عليه، يعني: لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً، ولو قذفه رجل فقال: يا زان، لم يكن عليه حد» «٣»، و نحوها معتبره إسحاق بن عمار (٤).

(١) في ص ٢٧٦ ٢٧٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٨٧ / أبواب حد القذف ب ٦ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٤٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٧

ولا فرق في القاذف بين الحرّ والعبد (١)،

و صحیحته أبي مريم الأنصاري، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل، هل يجلد؟ «قال: لا، و ذلك لو أنّ رجلاً قذف الغلام لم يجلد» (١).

و لا يضر بصحتها وقوع القاسم بن سليمان في سندها، لأنه ثقة على الأظهر.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى ظاهر الآية «و الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ...» (٢) عدّة نصوص:

منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال في الرجل إذا قذف المحصنة: «يجلد ثمانين، حرّاً كان أو مملوكاً» (٣).

و منها: معتبرته الثانية، قال: سألته عن المملوك يفترى على الحرّ «قال: يجلد ثمانين» الحديث (٤).

و منها: صحیحته الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قذف العبد الحرّ جلد ثمانين. و قال: هذا من حقوق الناس» (٥).

و منها: معتبرة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): في مملوك قذف حرّة محصنة «قال: يجلد ثمانين، لأنه إنّما يجلد بحقها» (٦).

(١) الوسائل ٢٨: ١٨٥ / أبواب حد القذف ب ٥ ح ١.

(٢) النور ٢٤: ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٧٨ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٨٠ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٨: ١٧٩ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٤.

(٦) الوسائل ٢٨: ١٨٠ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٠٨

.....

و منها: صحیحته سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن المكاتب افتري على رجل مسلم «قال: يضرب حدّ الحرّ ثمانين إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً أو لم يؤدّ» الحديث (١).

و منها: معتبرة أبي بكر الحضرمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مملوك قذف حرّاً «قال: يجلد ثمانين، هذا من حقوق الناس» الحديث (٢).

هذا، و قد خالف في المسألة الصدوق و الشيخ في محكي الهداية و المبسوط، فذهبا إلى اعتبار الحرّيّة في إجراء الحدّ الكامل (٣).

و تدلّ على ذلك معتبرة القاسم بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العبد إذا افتري على الحرّ، كم يجلد؟ «قال: أربعين، و قال: إذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب» (٤).

و لكن هذه الرواية لا تعارض الروايات المتقدمة من وجوه:

أولاً: من جهة شهرة تلك الروايات بين الأصحاب و معروفيتها و شدوذ هذه، فتطرح و لا يعمل بها.
و ثانياً: أن تلك الروايات موافقة لإطلاق قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَصِبَاتِ...﴾ «٥» و هذه مخالفة له، و أما قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ «٦» فالمراد من الفاحشة فيه هو الزنا و ما بحكمه فحسب.

(١) الوسائل ٢٨: ١٨١ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٨١ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٠.

(٣) الهداية: ٢٩٣، المبسوط ٨: ١٦.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٨٣ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٥.

(٥) النور ٢٤: ٤.

(٦) النساء ٤: ٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٠٩

و لا بين المسلم و الكافر (١).

[مسألة ٢٠٢: يعتبر في المقدوف البلوغ و العقل]

(مسألة ٢٠٢): يعتبر في المقدوف البلوغ و العقل (٢)

و ثالثاً: أن تلك الروايات مخالفة للعامه، حيث إن صاحب المغنى نسب القول باعتبار الحرية في الحد الكامل إلى أكثر أهل العلم، بل قال: كاد أن يكون اتفاقاً، و نقل دعوى الإجماع على ذلك من الصحابة و الطعن على من خالفهم في المسألة «١». و هذه الرواية موافقة لها.

فالتيجة: أن الصحيح هو ما ذهب إليه المشهور.

و أما صحيحة محمد عن أبي جعفر (عليه السلام): في العبد يفترى على الحرّ «قال: يجلد حدًا إلا سوطاً أو سوطين» «٢».

و معتبرة سماعه، قال: سألته عن المملوك يفترى على الحرّ «قال: عليه خمسون جلده» «٣».

فهما روايتان شاذتان فلا بد من طرحهما، حيث لا عامل بهما لا من العامه و لا من الخاصه، على أنهما مخالفتان لإطلاق الكتاب.

(١) لإطلاق الأدلة، و لخصوص معتبرة بكير عن أحدهما (عليهما السلام)، أنه قال: «من افتري على مسلم ضرب ثمانين، يهودياً أو نصرانياً أو عبداً» «٤».

(٢) تدل على ذلك صحيحة الفضيل و معتبرة إسحاق بن عمار و صحيحة

(١) المغنى ١٠: ١٩٨.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٨٤ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٩.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٨٤ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٢٠.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٨٢ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣١٠

و الحرّية (١)

أبي مريم الأنصاري المتقدمات في المسألة السابقة.

و تدلّ على اعتبار البلوغ في المقدوف مضافاً إلى ذلك صحيحةً أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يقذف الصبيّة، يجلد؟ «قال: لا، حتى تبلغ» (١).

و في صحيحته الثانية: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة «قال: لا يجلد إلّا أن تكون أدركت أو قاربت (قارنت)» (٢).

و الظاهر أنّ المراد بالإدراك في هذه الصحيحة هو رؤية الحيض، و بالقرب من ذلك إكمالها تسع سنين. فالنتيجة: أن تكون بالغاً.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك صحيحةً أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من افتري على مملوك عزرّ لحرمة الإسلام» (٣).

و صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الحرّ يفتري على المملوك «قال: يُسأل، فإن كانت أمّه حرّة جلد الحد» (٤).

فإنّ الظاهر من الفرية فيها هو نسبة التولد من الزنا إليه، فعندئذ تكون الفرية فريةً لأمّه، فإذا كانت حرّة فعليه حدّ القذف.

(١) الوسائل ٢٨: ١٨٦ / أبواب حد القذف ب ٥ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٨٥ / أبواب حد القذف ب ٥ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٨١ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٢.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٨١ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١١

و الإسلام (١)

و تؤيد ذلك رواية عبيد بن زرارة، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لو أتيت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لا نعلم منه إلّا خيراً لضربته الحدّ حدّ الحرّ إلّا سوطاً» (١).

و رواية حمزة بن حمران عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألت عن رجل أعتق نصف جاريته ثمّ قذفها بالزنا، قال: «قال: أرى عليه خمسين جلدة» الحديث (٢).

ثمّ إنّه لا فرق بين كون القاذف أجنبيّاً أو مولاه، و ذلك لإطلاق النصوص.

(١) من دون خلاف في البين، بل عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّه نهى عن قذف من ليس على الإسلام إلّا أن يطلع على ذلك منهم «و قال: أيسر ما يكون أن يكون قد كذب» (٣).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّه نهى عن قذف من كان على غير الإسلام إلّا أن تكون قد أطلعت على ذلك منه (٤).

فإنهما واضحتا الدلالة على أنّه لا بأس بقذف من ليس على الإسلام إذا كان مطّلعاً على ذلك.

(١) الوسائل ٢٨: ١٧٨ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٧٩ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٧٣ / أبواب حد القذف ب ١ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٧٣ / أبواب حد القذف ب ١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣١٢

و الإحصان (١)، فلو لم يكن المقذوف واجداً لهذه الأوصاف لم يثبت الحدّ بقذفه. نعم، يثبت التعزير حسبما يراه الحاكم من المصلحة على ما سيأتي في باب التعزير. و لو قذف الأب ابنه لم يحدّ (٢)، و كذلك لو قذف أمّ ابنه الميئة.

فالتيجة: هي اعتبار البلوغ و العقل و الحرّية و الإسلام في المقذوف.

(١) و هو هنا بمعنى العفة كما هو المستعمل فيه في عدّة من الآيات و الروايات، و قد ورد التقييد بذلك في عدّة من الروايات:

منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال في الرجل إذا قذف المحصنة: «يجلد ثمانين، حرّاً كان أو مملوكاً» (١).

و منها: صحيحة عبيد بن زرارة المتقدمة.

(٢) تدلّ عليه صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قذف ابنه بالزنا «قال: لو قتله ما قتل به، و إن قذفه

لم يجلد له» قلت: فإن قذف أبوه أمه؟ «قال: إن قذفها و انتفى من ولدها تلاعنا و لم يلزم ذلك الولد الذي انتفى منه، و فرق بينهما و

لم تحلّ له أبداً. قال: و إن كان قال لابنه و أمه حيّة: يا ابن الزانية، و لم ينتف من ولدها، جلد الحدّ لها، و لم يفرّق بينهما. قال: و إن

كان قال لابنه: يا ابن الزانية، و أمه ميئة و لم يكن لها من يأخذ بحقّها منه إلّا ولدها منه، فإنّه لا يقام عليه الحدّ، لأنّ حقّ الحدّ قد صار

لولده منها، فإن كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له، و إن لم يكن لها ولد من غيره و كان لها قرابة يقومون بأخذ الحدّ جلد لهم»

«٢».

(١) الوسائل ٢٨: ١٧٨ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩٦ / أبواب حد القذف ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣١٣

نعم، لو كان لها ابن من غيره ثبت له الحدّ، و كذا الحال إذا كان لها قرابة (١).

(مسألة ٢٠٣): لو قذف رجل جماعة بلفظ واحد، فإن أتوا به مجتمعين ضرب حدّاً واحداً، و إن أتوا به متفرّقين ضرب لكلّ منهم حدّاً

(٢)،

(١) الدليل على ذلك ذيل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة.

(٢) على المشهور، بل ادّعى عليه عدم الخلاف.

و تدلّ على ذلك صحيحة جميل بن درّاج عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل افتري على قوم جماعة «قال: إن أتوا به

مجتمعين ضرب حدّاً واحداً، و إن أتوا به متفرّقين ضرب لكلّ منهم حدّاً» (١).

و صحيحة محمد بن حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل افتري على قوم جماعة قال: «فقال: إن أتوا به

مجتمعين به ضرب حدّاً واحداً، و إن أتوا به متفرّقين ضرب لكلّ رجل حدّاً» (٢).

و ما يتوهم من اشتراك محمد بن حمران بين الثقة و غيره يندفع بما ذكرناه في معجم رجال الحديث من أنّ الوارد في الروايات هو

النهدى الثقة «٣».

و على ما فى الصحيحتين تحمل معتبرة سماعة عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل افترى على نفر جميعاً فجلده حدّاً واحداً» «٤».

(١) الوسائل ٢٨: ١٩٢ / أبواب حد القذف ب ١١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩٢ / أبواب حد القذف ب ١١ ح ٣.

(٣) معجم رجال الحديث ١٧: ٤٦ ٤٧ / ١٠٦٦٦.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٩٣ / أبواب حد القذف ب ١١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١٤

و لو قذفهم متفرقين حدّ لكلّ منهم حدّاً (١).

[مسألة ٢٠٤: إذا عفا المقذوف حدّ القذف عن القاذف]

(مسألة ٢٠٤): إذا عفا المقذوف حدّ القذف عن القاذف فليس له المطالبة به بعد ذلك (٢).

فإنها مطلقة، فتحمل على ما إذا أتوا به جميعاً.

و أما رواية بريد عن أبى جعفر (عليه السلام): فى الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة «قال: إذا لم يسمهم فإنما عليه حدّ واحد، و إن سمى فعليه لكلّ رجل حدّ» «١».

فهى و إن دلّت على تعدّد الحدّ إن سمّاهم و لو أتوا به مجتمعين إلّا أنّها ضعيفة السند، فلا يمكن الاعتماد عليها، إذ فى سندها أبو الحسن الشامى، و هو لم يوثق و لم يمدح.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة الحسن العطار، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل قذف قوماً «قال: بكلمة واحدة؟» قلت: نعم «قال: يضرب حدّاً واحداً، فإن فرق بينهم فى القذف ضرب لكلّ واحد منهم حدّاً» «٢»، و إطلاق الجملة الأولى يحمل على ما إذا أتوا بالقاذف مجتمعين.

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة سماعة بن مهران عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يفترى على الرجل فيعفو عنه، ثم يريد أن يجلده بعد العفو «قال: ليس له أن يجلده بعد العفو» «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ١٩٣ / أبواب حد القذف ب ١١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩٢ / أبواب حد القذف ب ١١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٠٧ / أبواب حد القذف ب ٢١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١٥

.....

و معتبرة سماعة الأخرى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقذف الرجل بالزنا فيعفو عنه و يجعله من ذلك فى حلّ، ثم

إنه بعد ذلك يبدو له في أن يقدمه حتى يجلد «فقال: ليس له حد بعد العفو» الحديث «١».

بقي هنا أمران: الأول: أنه لا فرق في العفو بين أن يكون قبل المرافعة أو بعده، بلا خلاف ولا إشكال في الجملة بين الأصحاب، لأنه من حقوق الناس فأمرها بأيديهم وجوداً و عدماً.

و يدل على ذلك إطلاق معتبرتي سماعه المتقدمتين، و صحيحة ضريس الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا يعفَى عن الحدود التي لله دون الإمام، فأما ما كان من حقوق الناس في حد فلا بأس بأن يعفَى عنه دون الإمام» «٢».

أما رواية حمزة بن حرمان عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن رجل أعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا، قال: «قال: أرى عليه خمسين جلدة، و يستغفر الله عز و جل» قلت: أ رأيت إن جعلته في حل و عفت عنه؟ «قال: لا ضرب عليه إذا عفت عنه من قبل أن ترفعه» «٣».

فهى ضعيفة سنداً، فإن حمزة بن حرمان لم تثبت وثاقته و لم يمدح، و عليه فلا يمكن الاعتماد عليها. الثاني: أنه لا فرق في ذلك بين قذف الزوج و غيره على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٠٦ / أبواب حد القذف ب ٢٠ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٠٥ / أبواب حد القذف ب ٢٠ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٧٩ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١٦

مسألة ٢٠٥: إذا مات المقدوف قبل أن يطالب بحقه أو يعفو

(مسألة ٢٠٥): إذا مات المقدوف قبل أن يطالب بحقه أو يعفو فلا وليائه من أقاربه المطالب به، كما أن لهم العفو، فإن تعدد الولي كما إذا مات عن ولدين أو أخوين فعفا أحدهما كان للآخر المطالبة بالحق، و لا يسقط بعفو الأول (١).

نعم، نسب إلى الشيخ في كتابي الأخبار و يحيى بن سعيد عدم عفو للزوجة بعد المرافعة «١»، جمعاً بين صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألته عن الرجل يقذف امرأته «قال: يجلد» قلت: أ رأيت إن عفت عنه؟ «قال: لا، و لا كرامة» «٢»، و بين ما دلّ من الروايات المتقدمة على العفو.

و لكن يرد عليه أولاً: أن مقتضى الجمع بينهما على تقدير تمامية دلالة الصحيحة ليس ذلك، بل يقتيد إطلاق الروايات السابقة بغير الزوجة، كما نسب ذلك إلى الصدوق (قدس سره) «٣».

و ثانياً: أن صحيحة محمد بن مسلم ظاهرة في صحة عفو الزوجة، فإن الظاهر من قوله (عليه السلام): «لا» بعد قوله: أ رأيت إن عفت عنه، هو نفي الجلد لا- نفي العفو، و على تقدير التنزل عن هذا و تسليم أنه لا ظهور لها في ذلك فلا شبهة في أنها ليست ظاهرة في عدم عفو الزوجة أيضاً، بل هي مجملة فلا أثر لها عندئذ، فالمرجع هو الإطلاقات المتقدمة، و مقتضاها عدم الفرق بين الزوجة و غيرها. (١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

(١) حكاها في الجواهر ٤١: ٤٢٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٠٧ / أبواب حد القذف ب ٢٠ ح ٤.

(٣) حكاة في الجواهر ٤١: ٤٢٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١٧

[مسألة ٢٠٦: إذا قذف أحد ابن شخص أو ابنته]

(مسألة ٢٠٦): إذا قذف أحد ابن شخص أو ابنته فقال له: ابنك زان، أو ابنتك زانية، فالحدّ حقّ لهما، و ليس لأبيهما حقّ المطالبة به أو العفو (١).

[مسألة ٢٠٧: إذا تكرّر الحدّ بتكرّر القذف قتل القاذف في الثالثة]

(مسألة ٢٠٧): إذا تكرّر الحدّ بتكرّر القذف قتل القاذف في الثالثة (٢).

□
و تدلّ على ذلك معتبرة عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «إن الحدّ لا يورث كما تورث الديّة و المال، و لكن من قام به من الورثة فهو وليّه، و من تركه فلم يطلبه فلا حقّ له، و ذلك مثل رجل قذف و للمقذوف أخ (أخوان)، فإن عفا عنه أحدهما كان للآخر أن يطلبه بحقه، لأنّها أمّهما جميعاً، و العفو إليهما جميعاً» (١)، و قريب منها معتبرته الأخرى (٢).

و على ذلك تحمل معتبرة السكوني: «الحدّ لا يورث» (٣) أي لا يكون إرثه كإرث المال، كما في معتبرة عمّار.

(١) فإنّ القذف متوجّه إلى الابن أو الابنة فحسب دون الأب، فبطبيعة الحال يكون حقّ الحدّ لهما دونه.

نعم، عن الشيخ في النهاية أنّ للأب المطالبة به أو العفو (٤).

و لكن وجهه غير ظاهر، بعد ما عرفت من أنّ طرف القذف هو الابن أو الابنة دون الأب.

(٢) و ذلك لصحيحة يونس المتقدّمة من أنّ أصحاب الكبائر إذا أُقيم عليهم الحدّ مرّتين قتلوا في الثالثة. و لا دليل على خلافها في المقام.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٠٨ / أبواب حد القذف ب ٢٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٠٨ / أبواب حد القذف ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٠٩ / أبواب حد القذف ب ٢٢ ح ٣.

(٤) النهاية: ٧٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣١٨

[مسألة ٢٠٨: إذا تكرّر القذف من شخص واحد لواحد قبل أن يقام عليه الحدّ]

(مسألة ٢٠٨): إذا تكرّر القذف من شخص واحد لواحد قبل أن يقام عليه الحدّ، حدّ حدّاً واحداً (١).

[مسألة ٢٠٩: لا يسقط الحدّ عن القاذف إلا بالبيّنة المصدّقة]

(مسألة ٢٠٩): لا يسقط الحدّ عن القاذف إلاّ بالبينة المصدّقة أو بتصديق من يستحقّ عليه الحدّ أو بالعفو. نعم، لو قذف الزوج زوجته سقط حقّ القذف باللعان أيضاً على ما تقدّم (٢).

[مسألة ٢١٠: لو شهد أربعة بالزنا ثمّ رجع أحدهم حدّ الرجوع]

(مسألة ٢١٠): لو شهد أربعة بالزنا ثمّ رجع أحدهم حدّ الرجوع. ولا فرق في ذلك بين كونه قبل حكم الحاكم وبعده (٣).

و ما قيل من أنّه يقتل في الرابعة بعد إقامة الحدّ عليه ثلاث مرّات.

لم يظهر وجهه إلاّ لأجل إلحاقه بالزنا من هذه الناحية، وهو قياس لا نقول به.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): في الرجل يقذف الرجل فيجلد، فيعود عليه بالقذف «فقال: إن قال له: إنّ الذي قلت لك حقّ، لم يجلد، وإنّ قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحدّ، وإنّ قذفه قبل ما يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه إلاّ حدّ واحد» «١».

(٢) الوجه في جميع ذلك ظاهر، فلا يحتاج إلى مؤنه بيان.

(٣) بلا إشكال فيما إذا كان بعد حكم الحاكم. وأمّا إذا كان قبل حكم الحاكم فقد يقال: إنّ يحدّ الجميع، ولكن لا وجه له، وذلك لتمايمه الشهود الأربعة، فلا موجب للحدّ.

نعم، يحدّ الرجوع، نظراً إلى أنّه برجوعه قد اعترف بالقذف.

(١) الوسائل ٢٨: ١٩١/ أبواب حد القاذف ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣١٩

[مسألة ٢١١: حدّ القذف ثمانون جلدة]

(مسألة ٢١١): حدّ القذف ثمانون جلدة. ولا فرق في ذلك بين الحرّ والعبد (١) والذكر والأنثى (٢). ويضرب بثياب بدنه ولا يجزّد (٣)،

(١) تقدّم الكلام في وجه ذلك موسعاً في شرائط القاذف «١».

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع، لإطلاق الأدلّة.

(٣) من دون خلاف ظاهر بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي الحسن (عليه السلام) «قال: المفترى يضرب بين الضربين، يضرب جسده كلّه فوق ثيابه» «٢».

و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن لا ينزع شيء من ثياب القاذف إلاّ الرداء» «٣».

و أما صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السلام) «قال: قضی أمير المؤمنین (علیه السلام) فی المملوک یدعو الرجل لغير أیبه، قال: أرى أن يعزى جلده» (٤).

فهی لا- تعارضهما، فإنّ جملة: «أن يعزى جلده» لم تثبت، حیث إن صاحب الوافی نقل كلمة: «أن يفري» فقال: إن الموجود فی الاستبصار هو كلمة: «أن يعزى» (٥)، وكذا نقل صاحب الجواهر اختلاف النسخة (٦). فالنتیجة: أن تلك

(١) فی ص ٣٠٦ / ٣٠٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٩٧ / أبواب حد القذف ب ١٥ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٩٧ / أبواب حد القذف ب ١٥ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ١٨٣ / أبواب حد القذف ب ٤ ح ١٦.

(٥) الوافی ١٥: ٣٧٨ / ١٥٢٨٧.

(٦) الجواهر ٤١: ٤١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢٠

و يقتصر فيه على الضرب المتوسط (١).

[مسألة ٢١٢: يثبت القذف بشهادة عدلين]

(مسألة ٢١٢): يثبت القذف بشهادة عدلين (٢)، و أمّا ثبوته بالإقرار فقد اعتبر جماعة كونه مرتين، و لكنّ الأظهر ثبوته بالإقرار مرّة واحدة (٣).

[مسألة ٢١٣: لو تقاذف شخصان ذري عنهما الحد]

(مسألة ٢١٣): لو تقاذف شخصان ذري عنهما الحد، و لكنهما يعزّران (٤).

الجملة غير ثابتة، و عليه فلا يمكن الاستناد إليها. على أن في ذيل هذه الرواية ما لا يناسب صدوره عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فلا بدّ إذن من ردّها إلى أهلها. و كيف كان، فالرواية لا يمكن أن تعارض الروايتين المتقدمتين.

(١) و ذلك لعدّة روايات، منها معتبرة إسحاق بن عمار المتقدم.

(٢) بلا خلاف بين الفقهاء، لإطلاق أدلة حجّية البيّنة.

(٣) تقدّم الكلام في ذلك في مبحث القيادة (١).

(٤) من دون خلاف ظاهر بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحیحة عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين افتري كل واحد منهما على صاحبه فقال: يدرأ عنهما الحدّ و يعزّران (٢).

و صحیحة أبی ولّاد الحنّاط، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجلين قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنا في بدنه، قال: فدرأ عنهما الحدّ و عزّرها» (٣).

(١) في ص ٣٠٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٠١ / أبواب حد القذف ب ١٨ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٠٢ / أبواب حد القذف ب ١٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢١

[التاسع: سب النبي (صلى الله عليه وآله)]**إشارة**

التاسع: سب النبي (صلى الله عليه وآله)

[مسألة ٢١٤: يجب قتل من سب النبي (صلى الله عليه وآله) على سامعه]

(مسألة ٢١٤): يجب قتل من سب النبي (صلى الله عليه وآله) على سامعه ما لم يخف الضرر على نفسه أو عرضه أو ماله الخطير و نحو ذلك (١)، و يلحق به سب الأئمة (عليهم السلام) و سب فاطمة الزهراء (عليها السلام) (٢).

(١) أما وجوب قتله مضافاً إلى أنه لا خلاف فيه، بل ادعى الإجماع عليه بقسميه فلعدة روايات: منها: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عَمَّنْ شَتَمَ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) «فقال (عليه السلام): يقتله الأذنى فالأذنى قبل أن يرفع إلى الإمام» (١).

و أما عدم وجوبه مع الخوف فلا إطلاق أدلة نفي الضرر، و لخصوص صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إن رجلاً من هذيل كان يسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أن قال: فقلت لأبي جعفر (عليه السلام): أ رأيت لو أن رجلاً الآن سب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أ يقتل؟ «قال: إن لم تخف على نفسك فاقتله» (٢).

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادعى الإجماع بقسميه، و ذلك لما علم من الخارج بالضرورة أن الأئمة (عليهم السلام) و الصديقة الطاهرة (عليها السلام) بمنزلة نفس النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، و أن حكمهم (عليهم السلام) حكمه (صلى الله عليه وآله وسلم) و آله و سلم، و كلهم يجرون مجرى واحداً، و تؤكد ذلك عدة روايات:

(١) الوسائل ٢٨: ٣٣٧ / أبواب حد المرتد ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢١٣ / أبواب حد القذف ب ٢٥ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢٢

و لا يحتاج جواز قتله إلى الإذن من الحاكم الشرعي (١).

[العاشر: دعوى النبوة]

العاشر: دعوى النبوة (مسألة ٢١٥): من ادعى النبوة وجب قتله مع التمكّن والأمن من الضرر من دون حاجة إلى الإذن من الحاكم الشرعي (٢).

منها: صحيحه هشام بن سالم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في رجل سبأه لعلّي (عليه السلام)؟ قال: فقال لي: «حلال الدم والله لولا أن تعمّ به بريئاً» قال: قلت: لأيّ شيء يعمّ به بريئاً؟ «قال: يقتل مؤمن بكافر» (١).
ومنها: صحيحه داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في قتل الناصب؟ «فقال: حلال الدم، ولكنّي أتقى عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه في ماء لكي لا يشهد به عليك فافعل» الحديث (٢).

(١) كما صرح به في صحيحه هشام بن سالم المتقدم.

(٢) من دون خلاف بين الفقهاء.

وتدلّ على ذلك معتبرة ابن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ بزيغاً يزعم أنّه نبيّ «فقال: إن سمعته يقول ذلك فاقتله» الحديث (٣).

ومعتبرة أبي بصير يحيى بن أبي القاسم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال في حديث: «قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): أئبها الناس، إنّه لا نبيّ بعدي، ولا سنة بعد سنتي، فمن ادعى ذلك فدعواه وبدعته في النار فاقتلوه، ومن تبعه

(١) الوسائل ٢٨: ٢١٥ / أبواب حد القذف ب ٢٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢١٦ / أبواب حد القذف ب ٢٧ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٣٧ / أبواب حد المرتد ب ٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٢٣

[الحادي عشر: السحر]

الحادي عشر: السحر (مسألة ٢١٦): ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل (١)،

فإنّه في النار» الحديث (١).

(١) من دون خلاف في الجملة.

وتدلّ على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل، فقيل: يا رسول الله، ولم لا يقتل ساحر الكفار؟ قال: لأنّ الكفر (الشرك) أعظم من السحر، ولأنّ السحر والشرك مقرونان» (٢).

ومعتبرة زيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) «قال: سئل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الساحر، فقال: إذا جاء رجلان عدلان فشهدا بذلك فقد حلّ دمه» (٣).

وتؤيّد رواية زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الساحر يضرب بالسيف ضربة واحدة على رأسه» (٤).

ثمّ إنّه قد يقال: إنّ المراد بالساحر الذي حكمه القتل هو من اتخذ السحر شغلاً وحرقة له دون مطلق من عمل بالسحر.

ولكنّه يندفع بذيل معتبرة السكوني، وهو قوله (عليه السلام): «ولأنّ السحر والشرك مقرونان»، فإنّه يدلّ على أنّ عمل السحر كالشرك في إيجابه

(١) الوسائل ٢٨: ٣٣٧ / أبواب حد المرتد ب ٧ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٦٥ / أبواب بقیة الحدود ب ١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٦٧ / أبواب بقیة الحدود ب ٣ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٦٦ / أبواب بقیة الحدود ب ١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢٤

و من تعلم شيئاً من السحر كان آخر عهده بربه، و حدّه القتل إلا أن يتوب (١).

[الثاني عشر: شرب المسكر]

إشارة

الثاني عشر: شرب المسكر

[إثبات الشرب]

[مسألة ٢١٧: من شرب المسكر أو الفقاع عالماً بالتحريم]

(مسألة ٢١٧): من شرب المسكر أو الفقاع عالماً بالتحريم (٢)

القتل، سواء اتّخذ شغلاً و حرفةً له أم لم يتّخذ.

(١) تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: من تعلم شيئاً من

السحر كان آخر عهده بربه، و حدّه القتل إلا أن يتوب» (١).

و قد يقال: إنّ الرواية محمولة على ما إذا تعلم و عمل. و لكنّه تقييد بلا موجب.

و أمّا ما في الجواهر من أنّ الرواية ضعيفة لا جابر لها «٢»، فلا يمكن المساعدة عليه، فإنّ غياث بن كلوب الواقع في سند الرواية ثقة

ذكره الشيخ في العدة «٣».

(٢) فلا حدّ على الجاهل بلا خلاف و لا إشكال، لعدة من الروايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لو أنّ رجلاً دخل في الإسلام و أقرب به، ثمّ شرب الخمر و زنى و أكل الربا و

لم يتبين له شيء من الحلال و الحرام، لم أقم عليه الحدّ إذا كان جاهلاً» الحديث «٤»، و قريب منها صحيحة محمد بن مسلم «٥» و

صحيحة أبي عبيدة الحدّاء «٦».

(١) الوسائل ٢٨: ٣٦٧ / أبواب بقیة الحدود ب ٣ ح ٢.

(٢) الجواهر ٤١: ٤٤٣.

(٣) العدة: ٥٦.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ١.

(٥) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ٢.

(٦) الوسائل ٢٨: ٣٢ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢٥

مع الاختيار و البلوغ و العقل حُدَّ (١).

و تقدّم الكلام في سقوط الحدّ عن المكره و الصبي و المجنون «١».

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك روايات مستفيضة تقدّمت جملة منها:

و منها: صحيحة أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كلّ مسكر من الأشربة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحدّ» «٢».

و منها: صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن الفقاع «فقال: [هو] خمر، و فيه حدّ شارب الخمر» «٣».

و منها: معتبرة ابن فضال، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الفقاع «فقال: هو الخمر، و فيه حدّ شارب الخمر» «٤».

و منها: صحيحة سليمان بن خالد، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجلد في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر، و يقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر «٥».

و منها: معتبرة أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) يضرب في الخمر و النبيذ ثمانين» «٦».

(١) في ص ٢٠٧ ٢٠٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٣٠ / أبواب حد المسكر ب ٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٣٨ / أبواب حد المسكر ب ١٣ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٥: ٣٦٠ / أبواب الأشربة المحرمة ب ٢٧ ح ٢.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٣٦ / أبواب حد المسكر ب ١١ ح ١٣.

(٦) الوسائل ٢٨: ٢٢٤ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٢٦

.....

و منها: صحيحة بريد بن معاوية، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنّ في كتاب علي (عليه السلام): يضرب شارب الخمر ثمانين، و شارب النبيذ ثمانين» «١».

و أمّا ما رواه أبو الصباح الكناني عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قلت: أ رأيت إن أخذ شارب النبيذ و لم يسكر، أ يجلد؟ «قال: لا» «٢» فقد حمله الشيخ على التقيّة «٣».

و الأولى حمله على النبيذ غير المسكر، كما يدلّ على ذلك تقييد النبيذ بالمسكر في صحيحة سليمان بن خالد المتقدّمة، و صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) قلت: أ رأيت إن أخذ شارب النبيذ و لم يسكر، أ يجلد ثمانين؟ «قال: لا، و كلّ مسكر حرام» «٤».

على أن الرواية ضعيفة، فإن في سندها محمد بن فضيل، و هو مشترك بين الثقة و غير الثقة.
و أما صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألته عن الشارب «فقال: أما رجل كانت منه زلة فإني معزّره» الحديث «٥».
فلا مانع من أن يرد من التعزير فيها الحد الشرعي، نظراً إلى أنه لغه عبارة عن التأديب و الضرب الشديد، فلا بأس بحمله على ثمانين ضربة، و لو لم يمكن حمل الرواية على ذلك فهي رواية شاذة مخالفة للروايات المشهورة المعروفة بين

(١) الوسائل ٢٨: ٢٢٤ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٢٤ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٤.

(٣) التهذيب ١٠: ٩٦ / ٣٧٠.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٢٥ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٢٥ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٢٧

و لا فرق في ذلك بين القليل و الكثير (١)، كما لا فرق في ذلك بين أنواع المسكرات مما اتخذ من التمر أو الزبيب أو نحو ذلك (٢).

[مسألة ٢١٨: لا فرق في ثبوت الحد بين شرب الخمر و إدخاله في الجوف]

(مسألة ٢١٨): لا فرق في ثبوت الحد بين شرب الخمر و إدخاله في الجوف و إن لم يصدق عليه عنوان الشرب كالاصطباغ (٣)،

الأصحاب، فتطرح.

(١) بلا خلاف.

و تدلّ عليه مضافاً إلى الإطلاقات صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الحدّ في الخمر أن يشرب منها قليلاً أو كثيراً» (٢).

و معتبرة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شرب حسوة خمر «قال: يجلد ثمانين جلدة، قليلها و كثيرها حرام» (٣).

و أمّا مرسله الصدوق عن زرارة، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا سكر من النبيذ المسكر و الخمر جلد ثمانين» (١).

فهى و إن كانت ظاهرة في اعتبار الإسكار الفعلي في إقامة الحد، إلّا أنّها من جهة إرسالها لا يمكن الاعتماد عليها.

(٢) و ذلك للإطلاقات، و خصوص صحيحة أبي الصباح الكناني المتقدمة.

(٣) الوجه في ذلك: هو أنه لا خصوصية بحسب المتفاهم العرفي لعنوان الشرب، بل الموضوع هو إدخاله في الجوف و لو بغير عنوان الشرب، و لأجل

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٢٤ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢١٩ / أبواب حد المسكر ب ١ ح ١.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٢٦ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٨، علل الشرائع: ٥٣٩ / ذيل ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٢٨

و أما عموم الحكم لغير ذلك كما إذا مزجه بمائع آخر و استهلك فيه و شربه فهو المعروف بل المتسالم عليه بين الأصحاب، إلا أنه لا يخلو عن إشكال و إن كان شرهه حراماً (١).

ذلك لا يشك أحد في ثبوت الحكم فيما إذا جعل الخمر في كبسولة و بلعها، مع أنه لا يصدق عليه عنوان الشرب. هذا، مضافاً إلى أن الحد غير مترتب على عنوان الشرب في بعض الروايات، كمعتبره أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) يضرب في الخمر و النبيذ ثمانين» (١).

(١) أما حرمة مما لا إشكال فيه، و تدل عليه عدّة من الروايات:

منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله (عليه السلام) إلى أن قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن ما أسكر كثيره فقليله حرام» فقال له الرجل: فأكسره بالماء؟ فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): «لا، و ما للماء يحل الحرام، أتق الله و لا تشربه» (٢).

و أما ثبوت الحد فيه فلم يدل عليه دليل، فإن تم إجماع فهو، و إلا فهو لم يثبت، لأن الحد مختص بشرب الخمر، و لا يعم شرب كل محرّم و إن لم يصدق عليه شرب الخمر.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٢٤ / أبواب حد المسكر ب ٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٥: ٣٣٩ / أبواب الأشربة المحرمة ب ١٧ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٢٩

[مسألة ٢١٩: لا يلحق العصير العنبي قبل ذهاب ثلثيه بالمسكر في إيجابه الحد]

(مسألة ٢١٩): لا يلحق العصير العنبي قبل ذهاب ثلثيه بالمسكر في إيجابه الحد (١) و إن كان شرهه حراماً بلا إشكال (٢).

(١) خلافاً للمشهور، حيث ألحقه بالخمر في إيجابه أحكامه من الحرمة و النجاسة و الحد، و لكن نبين عن قريب أنه لا يستفاد من الروايات إلا ثبوت التحريم له فحسب، و لا ملازمة بين ثبوت التحريم و الحد كما عرفت.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث، و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ «فقال: لا تشربه» الحديث (١)، كذا في ما عندنا من نسخة التهذيب.

و هذه الرواية هي مستند القول في النجاسة و ثبوت الحد بشرب العصير، و لكننا قد ذكرنا في كتاب الطهارة (٢) أنه لا يستفاد من الرواية إلا تنزيل العصير منزلة الخمر في عدم جواز شرهه، لا في مطلق أحكامه، و إلا لقال: خمر فلا تشربه. و الفرق بين العبارتين ظاهر: على أن الرواية في الكافي خالية عن ذكر كلمة الخمر، و عليه فحكم هذه الرواية حكم سائر الروايات الدالة على التحريم من دون اشتمال على التنزيل منزلة الخمر.

(١) الوسائل ٢٥: ٢٩٣ / أبواب الأشربة المحرمة ب ٧ ح ٤، الكافي ٦: ٤٢١ / ٧، التهذيب ٩: ١٢٢ / ٥٢٦.

(٢) شرح العروة ٣: ٩٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٠

[مسألة ٢٢٠: يثبت شرب المسكر بشهادة عدلين و بالإقرار مرة واحدة]

(مسألة ٢٢٠): يثبت شرب المسكر بشهادة عدلين (١) و بالإقرار مرة واحدة (٢). نعم، لا يثبت بشهادة النساء لا منضمات و لا منفردات (٣).

[الحد في الشرب و كيفيته]

إشارة

الحد و كيفيته و هو ثمانون جلد. و لا فرق في ذلك بين الرجل و المرأة و الحرّ و العبد و المسلم و الكافر (٤).

على أنّ صاحب الوسائل (قدس سره) قد روى هذه الرواية عن الشيخ أيضاً خالية عن ذكر كلمة الخمر، فيظهر أنّ هذه الكلمة لم تكن موجودة في جميع نسخ التهذيب، و إنّما هي موجودة في بعضها، فلا يمكن الاستدلال بها لا على نجاسة العصير و لا على ثبوت الحد في شربه.

(١) و ذلك لإطلاقات الأدلة.

(٢) خلافاً للمشهور، حيث اعتبروه مرتين، و لكن قد تقدّم أنّه لا دليل عليه «١»، فالصحيح هو كفاية الإقرار مرة واحدة، لإطلاق دليلها.

(٣) تقدّم أنّ شهادة النساء لا تقبل في الحدود «٢».

(٤) يدلّ على ذلك مضافاً إلى إطلاق عدّه من النصوص صريح طائفة أخرى:

منها: معتبره أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) يضرب في الخمر و النبيذ ثمانين، الحرّ و العبد و اليهودي و النصراني، قلت

(١) في ص ٣٠٤.

(٢) في ص ١٤٩ ١٥٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣١

.....

و ما شأن اليهودي و النصراني؟ «قال: ليس لهم أن يظهروا شربه، يكون ذلك في بيوتهم» «١»، و نحوها معتبرته الثانية «٢».

و منها: صحيحة أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) يجلد الحرّ و العبد و اليهودي و النصراني في الخمر ثمانين» «٣».

و منها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي بصير، قال: «قال: حدّ اليهودي و النصراني و المملوك في الخمر و الفرية سواء» الحديث «٤».

و أمّا ما دلّ على أنّ حدّ المملوك نصف حدّ الحرّ، كرواية يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال: كان أبي يقول: حدّ المملوك نصف حدّ الحر» «٥».

فهي مع الإغماض عن سندها تقيّد بالروايات المتقدّمة.

و أمّا معتبره حمّاد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): التعزير كم هو؟ «قال: دون الحدّ» قلت: دون ثمانين؟ «قال: لا، و لكن دون الأربعين، فإنّها حدّ المملوك» الحديث «٦».

فليس فيها دلالة على أنّ الأربعين حدّ المملوك في شرب الخمر، فهي مردّدة بين أن يراد بها حدّ المملوك في شرب الخمر و حدّه في القذف، و على كلا

(١) الوسائل ٢٨: ٢٢٧ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٢٧ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٢٨ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٢٨ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٢٩ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٩.

(٦) الوسائل ٢٨: ٢٢٨ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٢

.....

التقديرين فهي معارضة بما دلّ على مساواة حدّ المملوك لغيره، فتحمل على التقيّة كما ذكره الشيخ «١».

و من ذلك يظهر الجواب عن صحيحة أبي بكر الحضرمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن عبد مملوك قذف حرّاً «قال: يجلد ثمانين، هذا من حقوق المسلمين، فأما ما كان من حقوق الله فإنه يضرب نصف الحدّ» قلت: الذي من حقوق الله ما هو؟ «قال: إذا زنى أو شرب الخمر، فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحدّ» «٢».

و أمّا ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك من تقديم رواية أبي بكر الحضرمي على الروايات المتقدّمة بعد المناقشة في سند كلتا الطائفتين، قال: لأنّ رواية أبي بكر الحضرمي أوضح طريقاً و مشتملة على التعليل دون تلك الطائفة «٣».

فلا يمكن المساعدة عليه، إذ لم يظهر لنا وجه كون رواية أبي بكر أوضح طريقاً، و التعليل لا يكون مرجحاً، و لا سيّما إذا كانت الرواية غير نقيّة السند على ما زعمه (قدس سره).

و أمّا ما دلّ على التساوي بين العبد و الحرّ فأسنادها قويّة و ليس فيها ما يمكن المناقشة فيه، إلّا توهم أن أبا بصير مشترك بين الثقة و غيره، و قد ذكرنا في محله بطلان ذلك، فالصحيح ما ذكرنا من أنّ الروايات متعارضة، و التقديم مع الروايات الدالّة على التساوي، فإنّها مشهورة روايةً و فتوى، و رواية أبي بكر شاذّة و موافقة للعامة على ما ذكره الشيخ (قدس سره) «٤».

(١) التهذيب ١٠: ٩٢ / ٣٥٦.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٢٩ / أبواب حدّ المسكر ب ٦ ح ٧.

(٣) المسالك ١٤: ٤٦٥.

(٤) التهذيب ١٠: ٩٢ / ٣٥٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٣

[مسألة ٢٢١: يضرب الرجل الشارب للمسكر من خمر أو غيرها مجزّداً عن الثياب]

(مسألة ٢٢١): يضرب الرجل الشارب للمسكر من خمر أو غيرها مجرداً عن الثياب بين الكتفين (١)، و أما المرأة فتجلد من فوق ثيابها (٢).

[مسألة ٢٢٢: إذا شرب الخمر مرتين و حدّ بعد كلّ منهما قتل في الثالثة]

(مسألة ٢٢٢): إذا شرب الخمر مرتين و حدّ بعد كلّ منهما قتل في الثالثة (٣)،

(١) تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير في حديث قال: سألته عن السكران و الزاني؟ قال: يجلدان بالسياط مجردين بين الكتفين الحديث «١».

(٢) و ذلك لاختصاص النصّ بالرجل من ناحية، و كون بدن المرأة عورة من ناحية أخرى.

(٣) على المشهور شهرة عظيمة.

و تدلّ على ذلك صحيحة يونس عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) قال: أصحاب الكبائر كلّها إذا أُقيم عليهم الحدود مرتين قتلوا في الثالثة «٢».

و لعدّة نصوص خاصّة:

منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد الثالثة فاقتلوه» «٣»، و نحوها صحيحة محمد عن أبي جعفر (عليه السلام) «٤».

(١) الوسائل ٢٨: ٢٣١ / أبواب حد المسكر ح ٨ .١

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٣٤ / أبواب حد المسكر ح ١١ .٢

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٣٣ / أبواب حد المسكر ح ١١ .١

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٣٤ / أبواب حد المسكر ح ١١ .١

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٤

و كذلك الحال في شرب بقيّة المسكرات (١).

[مسألة ٢٢٣: لو شهد رجل واحد على شرب الخمر و شهد آخر بقيتها لزم الحدّ]

(مسألة ٢٢٣): لو شهد رجل واحد على شرب الخمر و شهد آخر بقيتها لزم الحدّ (٢).

و منها: صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاقتلوه» «١».

(١) و ذلك لإطلاق صحيحة يونس المتقدّمة، و صحيحة أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كلّ مسكر من الأشرطة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحدّ» «٢».

و تؤيّد ذلك رواية أبي الصباح الكناني، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أن قال:

قلت: النبيذ؟ قال: إذا أخذ شاربهُ قد انتشى ضربَ ثمانين» قلت: أ رأيت إن أخذته ثانية؟ قال: اضربه» قلت: فإن أخذته ثلثه؟ قال:

يقتل كما يقتل شارب الخمر» «٣».

و مرسله سليمان بن خالد، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجلد في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر، و يقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر «٤».

(٢) و ذلك لأن الشهادة بالقىء بما أنها شهادة بشره فيتحد المشهود به في شهادتهما فيثبت.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٣٤ / أبواب حد المسكر ب ١١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٣٠ / أبواب حد المسكر ب ٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٣٦ / أبواب حد المسكر ب ١١ ح ١١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٣٦ / أبواب حد المسكر ب ١١ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٥

نعم، إذا احتل في حقه الإكراه أو الاشتباه لم يثبت الحد (١)، و كذلك الحال إذا شهد كلاهما بالقىء (٢).

[مسألة ٢٢٤: من شرب الخمر مستحلاً]

(مسألة ٢٢٤): من شرب الخمر مستحلاً، فإن احتل في حقه الاشتباه كما إذا كان جديد العهد بالإسلام أو كان بلده بعيداً عن بلاد المسلمين لم يقتل (٣)،

و تؤيد ذلك رواية الحسين بن زيد عن أبي عبد الله عن أبيه (عليه السلام) «قال: اتى عمر بن الخطاب بقدامة بن مظعون و قد شرب الخمر، فشهد عليه رجلان إلي أن قال: فشهد أحدهما أنه رآه يشرب، و شهد الآخر أنه رآه يقىء الخمر، فأرسل عمر إلى ناس من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فيهم أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال لأمر المؤمنين (عليه السلام): ما تقول يا أبا الحسن؟ فإنك الذى قال له رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): أنت أعلم هذه الأمة و أقضاها بالحق، فإن هذين قد اختلفا في شهادتهما؟ قال: ما اختلفا في شهادتهما، و ما قاءها حتى شربها» «١».

(١) و ذلك لأن الشهادة على القىء ليست شهادة على الشرب الاختيارى، فإذا احتل الإكراه أو الاشتباه لم يثبت الحد.

(٢) يظهر الحال فيه مما تقدم.

(٣) و ذلك لعدم ثبوت ارتداده مع هذا الحال.

و تدل على ذلك مضافاً إلى هذا معتبرة ابن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: شرب رجل الخمر على عهد أبي بكر، فرفع إلى أبي بكر، فقال

(١) الوسائل ٢٨: ٢٣٩ / أبواب حد المسكر ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٦

و إن لم يحتمل في حقه ذلك ارتد، و تجرى عليه أحكام المرتد من القتل و نحوه (١). و قيل: يستتاب أولاً، فإن تاب أُقيم عليه حدّ شرب الخمر، و إلّا قتل (٢)، و فيه منع (٣).

له: أشربت خمرًا؟ قال: نعم، قال: و لِمَ و هى محرّمة؟ قال: فقال له الرجل: إنى أسلمت و حسن إسلامى و منزلى بين ظهراى قوم يشربون الخمر و يستحلّون، و لو علمت أنها حرام اجتنبتها، فالتفت أبو بكر إلى عمر فقال: ما تقول فى أمر هذا الرجل؟ فقال عمر:

معضلة و ليس لها إلّا أبو الحسن إلى أن قال: فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): ابعثوا معه من يدور به على مجالس المهاجرين و الأنصار من كان تلا عليه آية التحريم، فليشهد عليه، ففعلوا ذلك به، فلم يشهد عليه أحد بأنه قرأ عليه آية التحريم، فخلّى سبيله، فقال له: إن شربت بعدها أقمنا عليك الحدّ» (١).

و تقدّمت جملة من الروايات في اعتبار العلم بالحرمة في لزوم الحدّ.

(١) فإنّ استحلال ما تكون حرمة ضروريّة مع العلم بذلك مستلزم لإنكار الرسالة و هو موجب للارتداد.

(٢) كما عن الشيخين و أتباعهما و مال إليه الفاضل في المختلف (٢).

(٣) إذ لم يثبت ما يكون مخصّصاً لما دلّ على أنّ المرتدّ الفطرى يقتل و لا تقبل منه التوبة.

و أمّا مرسله الشيخ المفيد من العامّة و الخاصّة: أنّ قدامة بن مظعون شرب

(١) الوسائل ٢٨: ٢٣٢ / أبواب حد المسكر ب ١٠ ح ١.

(٢) المقنعة: ٧٩٩، النهاية: ٧١٢ ٧١١، المختلف ٩: ١٩١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٣٧

.....

الخمير فأراد عمر أن يحده، فقال: لا يجب على الحدّ، إنّ الله يقول «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذْ مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا» فدرأ عنه عمر الحدّ، فبلغ ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) فمشى إلى عمر فقال: «ليس قدامه من أهل هذه الآية و لا من سلك سبيله في ارتكاب ما حرّم الله، إنّ الذين آمنوا و عملوا الصالحات لا يستحلّون حراماً، فاردد قدامه فاستتبه مما قال، فإن تاب فأقم عليه الحدّ، و إن لم يتب فاقتله، فقد خرج من الملة» فاستيقظ عمر لذلك و عرف قدامه الخبر، فأظهر التوبة و الإقلاع، فدرأ عنه القتل و لم يدر كيف يحده، فقال لعلي (عليه السلام): أشّر عليّ فقال: «قال: حدّه ثمانين جلدة» الحديث (١).

فلا حجّية فيها.

و أمّا صحيحه عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الحدّ في الخمر أن يشرب منها قليلاً أو كثيراً. ثمّ قال: اتى عمر بقدامة بن مظعون و قد شرب الخمر و قامت عليه البيّنة، فسأل عليّاً (عليه السلام)، فأمره أن يجلده ثمانين، فقال قدامة: يا أمير المؤمنين، ليس عليّ حدّ، أنا من أهل هذه الآية «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا» فقال علي (عليه السلام): لست من أهلها، إنّ طعام أهلها لهم حلال ليس يأكلون و لا يشربون إلّا ما أحلّ الله لهم. ثمّ قال (عليه السلام): إنّ الشارب إذا شرب لم يدر ما يأكل و لا ما يشرب فاجلده ثمانين جلدة» (٢).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٢٠ / أبواب حد المسكر ب ٢ ح ١، الإرشاد ١: ٢٠٢، و الآية في سورة المائدة ٥: ٩٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٢٢ / أبواب حد المسكر ب ٣ ح ٥، و الآية في سورة المائدة ٥: ٩٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٣٨

و كذلك الحال في شرب سائر المسكرات (١).

[مسألة ٢٢٥: إذا تاب شارب الخمر قبل قيام البيّنة فالمشهور سقوط الحدّ عنه]

(مسألة ٢٢٥): إذا تاب شارب الخمر قبل قيام البيّنة فالمشهور سقوط الحدّ عنه، و لكنّه مشكل، و الأظهر عدم السقوط (٢)، و إن تاب

بعد قيامها لم يسقط بلا إشكال ولا خلاف.

[مسألة ٢٢٦: إن أقر شارب الخمر بذلك ولم تكن بينه]

(مسألة ٢٢٦): إن أقر شارب الخمر بذلك ولم تكن بينه فالإمام مخير بين العفو عنه وإقامه الحدّ عليه (٣).

فليس فيها دلالة، مع أنّ قدامه قد استحلّ شرب الخمر ولم يذكر فيها الاستتابة. والظاهر أنّ قدامه الذي هو من السابقين من الصحابة لم يكن له أن ينكر حرمة شرب الخمر، وإنّما أنكر وجوب الحدّ على مثله، فهي أجنيئة عن المقام.

(١) لعين ما مرّ.

نعم، يفترق سائر المسكرات عن الخمر، فإنّ احتمال الاشتباه والجهل بالحرمة فيها أقرب منه في الخمر، حيث إنّ حرمتها ليست في الوضوح كحرمة الخمر.

(٢) تقدّم الكلام في ذلك وفيما بعده في باب الزنا «١».

(٣) سبق الكلام في ذلك مفصلاً «٢».

(١) في ص ٢٢٥ ٢٢٧.

(٢) في ص ٢١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٣٩

[الثالث عشر: السرقة]

إشارة

الثالث عشر: السرقة

[يعتبر في السارق أمور]

إشارة

يعتبر في السارق أمور:

[الأول: البلوغ]

الأول: البلوغ، فلو سرق الصبي لا يحدد، بل يعفى في المرّة الأولى بل الثانية أيضاً (١)،

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحیحہ عبد اللہ بن سنان، قال: سألت أبا عبد اللہ (عليه السلام) عن الصبي يسرق «قال: يعفى عنه مرّة و مرّتين، و يعزّر في الثالثة،

فإن عاد قطعت أطراف أصابعه، فإن عاد قطع أسفل من ذلك» (١).

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن الصبي يسرق «فقال: إذا سرق مرّة و هو صغير عفى عنه، فإن عاد عفى عنه، فإن عاد قطع بنانه، فإن عاد قطع أسفل من ذلك» (٢).

و منها: معتبرة إسحاق بن عمّار عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قلت: الصبي يسرق «قال: يعفى عنه مرّتين، فإن عاد الثالثة قطعت أنامله، فإن عاد قطع المفصل الثاني، فإن عاد قطع المفصل الثالث و تركت راحته و إبهامه» (٣).

و بهذه الصحاح يقيد إطلاق صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: إذا سرق الصبي عفى عنه، فإن عاد عزّر، فإن عاد قطع أطراف الأصابع، فإن عاد قطع أسفل من ذلك» (٤)، فيحمل العود فيها على العود في

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٣ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٤ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٩٨ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٥.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٩٤ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٠

.....

المرّة الثالثة.

و مثلها صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الصبي يسرق «قال: يعفى عنه مرّة، فإن عاد قطعت أنامله أو حكّت حتى تدمى، فإن عاد قطعت أصابعه، فإن عاد قطع أسفل من ذلك» (١).

فإن هذه الصحيحة و إن كانت ظاهرة في ثبوت القطع في المرّة الثانية، إلّا أنّه لا بدّ من رفع اليد عنها و حملها على العود بالمرّة الثالثة، لصراحة الصحاح المتقدّمة في العفو في المرّة الثانية.

و صحيحة علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن الصبي يسرق ما عليه؟ «قال: إذا سرق و هو صغير عفى عنه، و إن عاد قطعت أنامله، و إن عاد قطع أسفل من ذلك أو ما شاء الله» (٢).

فهذه أيضاً لا بدّ من حملها على العود بالمرّة الثالثة.

و ما دلّ من الروايات على قطع أطراف الأصابع في سرقة الصبي أو ضربه أسواطاً أو قطع لحم أطراف أصابعه كلّ ذلك لا بدّ من حملها على السرقة في غير المرّة الأولى و الثانية:

ففي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أتى علي (عليه السلام) بجارية لم تحض قد سرقت، فضربها أسواطاً و لم يقطعها» (٣).

و في معتبرة عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا سرق الصبي و لم يحتلم قطعت أطراف أصابعه» قال: «و قال: و لم يصنعه إلّا

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٥ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٨ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٦.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٩٦ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤١

و يعزّر في الثالثة، أو تقطع أنامله، أو يقطع من لحم أطراف أصابعه، أو تحكّ حتى تدمى إن كان له سبع سنين (١)،

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) و أنا «١».

و معتبرة سماعة «قال: إذا سرق الصبي و لم يبلغ الحلم قطعت أنامله» و قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) بغلام قد سرق و لم يبلغ الحلم فقطع من لحم أطراف أصابعه، ثم قال: إن عدت قطعت يدك» «٢».

و أما صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الصبي يسرق «فقال: إن كان له سبع سنين أو أقلّ رفع عنه، فإن عاد بعد سبع سنين قطعت بنانه أو حكّت حتى تدمى، فإن عاد قطع منه أسفل من بنانه، فإن عاد بعد ذلك و قد بلغ تسع سنين قطع يده، و لا يضيّع حدّ من حدود الله عزّ و جلّ» «٣».

فهى و إن دلّت بإطلاقها على أنّ العود بعد سبع سنين و إن كان في المرّة الثانية يوجب قطع البنان أو الحكّ حتى تدمى، إلّا أنّها معارضة بإطلاق الصحاح المتقدّمة الدالّة على العفو في المرّة الثانية أيضاً و إن كان بعد سبع سنين، و النسبة بينهما عموم من وجه، و المرجع في مورد الاجتماع و التعارض هو العموم، و هو ما دلّ على نفى مؤاخذه الصبي.

(١) بيان ذلك: أنّ الوارد في بعض الروايات هو التعزير في الثالثة، كصحيحة عبد الله بن سنان المتقدّمة، و في بعضها الآخر قطع بنانه، كصحيحة محمد بن

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٦ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٧ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٩٧ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٢

فإن عاد قطع من المفصل الثاني، فإن عاد مرّة خامسة قطعت أصابعه إن كان له تسع سنين (١).

مسلم المتقدّمة، و في الثالث قطع بنانه أو حكّها حتى تدمى بعد حمله على المرّة الثالثة على ما عرفت، و في الرابع قطع لحم أطراف أصابعه في المرّة الثالثة بعد الحمل عليها كما تقدّم. و مقتضى الجمع بين هذه الروايات هو الحمل على التخيير.

بقي هنا شيء: و هو أنّ المستفاد من صحيحة محمد بن مسلم المتقدّمة أنّ العود يوجب قطع البنان أو الحكّ حتى تدمى إذا كان بعد سبع سنين، و أمّا إذا كان قبل ذلك فلا يوجب، و عندئذٍ تقع المعارضة بين إطلاق هذه الصحيحة و إطلاق ما دلّ على أنّ العود في المرّة الثالثة يوجب ذلك و إن كان قبل سبع سنين، و المعارضة بالعموم من وجه. فإذن يسقط الإطلاقان بالمعارضة، فيرجع إلى عموم ما دلّ على عدم مؤاخذه الصبي بما يصدر منه.

فالتيجة: هي أنّ السرقة قبل سبع سنين و إن تكرّرت لا توجب عليه شيئاً.

(١) تدلّ على ذلك عدّة من الروايات المتقدّمة، كموثقة إسحاق بن عمار و صحيحة محمد بن مسلم، و صحيحة ابن سنان و الحلبي، و صحيحة علي بن جعفر، و بها يقيّد إطلاق ما دلّ على قطع اليد إذا عاد بعد قطع لحم أطراف أصابعه، كمعتبرة سماعة المتقدّمة، و صحيحة زرارة قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «أتى علي (عليه السلام) بغلام قد سرق فطرّف أصابعه، ثم قال: أما لئن عدت لأقطعنها، ثم قال: أمّا إنّه ما عمله إلّا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) و أنا» «١».

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٥ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٣

و لا فرق في ذلك بين علم الصبي و جهله بالعقوبة (١).

ثم إن مقتضى إطلاق أكثر الروايات المتقدمة قطع الأصابع في المرة الخامسة، سواء أبلغ تسع سنين أم لم يبلغ. و لكن مقتضى صحیحہ محمد بن مسلم المتقدمة المؤيدة بروايته الثانية قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الصبي يسرق «قال: إن كان له تسع سنين قطعت يده و لا يضيّع حدّ من حدود الله» (١) «أنّ القطع إنّما يكون إذا كان الصبي قد بلغ تسع سنين، و أمّا إذا كان قبل ذلك فلا قطع، و بها يقيد إطلاق الروايات المتقدمة. و يؤيد ذلك ما دلّ من الروايات على أنّ الحدود التامة لا تجرى على الصبي حتى يبلغ، و قد خرج من إطلاق هذه الروايات الصبي البالغ من العمر تسع سنين، حيث أنّ الحد يجري عليه على الشكل الذي مضى في الروايات السابقة، فيبقى غيره تحت العموم.

(١) و ذلك لإطلاق الروايات.

و أمّا رواية محمد بن خالد بن عبد الله القسري، قال: كنت على المدينة، فأُتيت بـغلام قد سرق، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عنه «فقال: سله حيث سرق، هل كان يعلم أنّ عليه في السرقة عقوبة؟، فإن قال: نعم، قيل له: أي شيء تلك العقوبة؟ فإن لم يعلم أنّ عليه في السرقة قطعاً فخلّ عنه» فأخذت الغلام و سألته فقلت له: أ كنت تعلم أنّ في السرقة عقوبة؟ قال: نعم، قلت: أي شيء هو؟ قال: الضرب، فخلّيت عنه (٢).

فهي ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٦ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٠.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٦ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٤

[الثاني: العقل]

الثاني: العقل، فلو سرق المجنون لم تقطع يده (١).

[الثالث: ارتفاع الشبهة]

الثالث: ارتفاع الشبهة، فلو توهم أنّ المال الفلاني ملكه فأخذه ثمّ بان أنّه غير مالك له لم يحدّ (٢).

[الرابع: أن لا يكون المال مشتركاً بينه و بين غيره]

الرابع: أن لا يكون المال مشتركاً بينه و بين غيره، فلو سرق من المال المشترك بقدر حصّته أو أقلّ لم تقطع يده، و لكنّه يعزّر. نعم، لو سرق أكثر من مقدار حصّته و كان الزائد بقدر ربع دينار من الذهب قطعت يده. و في حكم السرقة من المال المشترك السرقة من المغنم أو من بيت مال المسلمين (٣).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع، و ذلك لرفع القلم عن المجنون.

(٢) هذا الشرط ليس شرطاً خارجياً حتى يحتاج في إثباته إلى دليل، بل هو مقوم لمفهوم السرقة، فلا تصدق بدون قصدها.

(٣) تدلّ على ذلك عدّة روايات بعد حمل مطلقها على مقيدها:

منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام): «أنّ عليّاً (عليه السلام) قال في رجل أخذ بيضة من المقسم (المغرم) فقالوا: قد سرق اقطعها، فقال: إنّي لم أقطع أحداً له فيما أخذ شرك» (١).

ومنها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: رجل سرق من المغرم أيش الذي يجب عليه؟ أيقطع؟ (الشيء الذي يجب عليه القطع) «قال: ينظر كم نصيبه؟ فإن كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزّر و دفع إليه تمام ماله، وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه، وإن كان أخذ فضلاً

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨٨ / أبواب حد السرقة ب ٢٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٥

[الخامس: أن يكون المال في مكان محرز و لم يكن مأذوناً في دخوله]

إشارة

الخامس: أن يكون المال في مكان محرز و لم يكن مأذوناً في دخوله، ففي مثل ذلك لو سرق المال من ذلك المكان و هتك الحرز قطع، و أمّا لو سرقه من مكان غير محرز أو مأذون في دخوله أو كان المال تحت يده لم يقطع (١). و من هذا القبيل: المستأمن إذا خان و سرق الأمانة، و كذلك الزوج إذا سرق من مال زوجته و بالعكس فيما لم يكن المال محرزاً. و مثله السرقة من منزل الأب و منزل الأخ و الأخت و نحو ذلك ممّا يجوز الدخول فيه. و من هذا القبيل أيضاً: السرقة من المجامع العامّة كالخانات و الحمامات و الأرحية و المساجد و ما شاكل ذلك.

بقدر ثمن مجن و هو ربع دينار قطع» (١)، و قريب منها روايته الأخرى (٢).

و أمّا صحيحة صالح بن عقبه، عن يزيد بن عبد الملك، عن أبي جعفر و أبي عبد الله و أبي الحسن (عليهم السلام)، و عن مفضل بن صالح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا سرق السارق من البيدر من إمام جائر فلا قطع عليه، إنّما أخذ حقه، فإذا كان من إمام عادل عليه القتل» (٣).

فهي غير قابلة لتقييد الروايات المتقدمة، لأنّ متنها مقطوع البطلان، فإنّ السرقة لا يترتب عليها القتل و إن كان من إمام عادل.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى الإجماع عليه، و تدلّ على ذلك عدّة روايات

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٤ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٤ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٨٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٤ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٤٦

.....

منها: صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قوم اصطحبوا في سفر رفقاء فسرق بعضهم متاع بعض «فقال: هذا

خائن لا- يقطع، و لكن يتبع بسرقة و خيانتة» قيل له: فإن سرق من أبيه؟ «فقال: لا يقطع، لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول إلى منزل أبيه، هذا خائن، و كذلك إن أخذ من منزل أخيه أو أخته إن كان يدخل عليهم لا يحجبانه عن الدخول» (١).
و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): كلّ مدخل يدخل فيه بغير إذن فسرق منه السارق فلا قطع فيه، يعني: الحمّامات و الخانات و الأرحية» (٢).

و منها: معتبرته الثانية عنه (عليه السلام) «قال: لا يقطع إلّا من نقب بيتاً، أو كسر قفلاً» (٣).
بقي هنا شيء: و هو أنّه روى الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يأخذ اللصّ، يرفعه أو يتركه؟ «فقال: إن صفوان بن أمية كان مضطجعاً في المسجد الحرام فوضع رداءه و خرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع إليه، فقال: من ذهب بردائي؟ ذهب يطلبه، فأخذ صاحبه فرفعه إلى النبي ﷺ (صلّى الله عليه و آله و سلم) فقال النبي (صلّى الله عليه و آله و سلم): اقطعوا يده، فقال الرجل: تقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله؟! قال: نعم» الحديث (٤).
و هذه الصحيحة تدلّ على أنّ الحدّ يثبت على السارق من المسجد الحرام،

(١) الوسائل ٢٨: ٢٧٦/ أبواب حد السرقة ب ١٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٦/ أبواب حد السرقة ب ١٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٧٧/ أبواب حد السرقة ب ١٨ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٩/ أبواب مقدمات الحدود ب ١٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٤٧

و لا قطع في الطرّار و المختلس (١).

و حملها على السرقة من محرز فيه بعيد غايته، فإن تمّ إجماع على اشتراك المسجد الحرام مع غيره من المساجد فهو، و إلّا لم يبعد ثبوت الحدّ على السارق من المسجد الحرام بخصوصه الذي جعله الله مثابةً للناس و أمناً.
و مما يؤكّد ذلك أي كون مثل هذا الحكم من الأحكام الخاصّة بالمسجد الحرام عدّة روايات:

منها: صحيحة عبد السلام بن صالح الهروي عن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: قلت له: بأيّ شيء يبدأ القائم منكم إذا قام؟ «قال: يبدأ بنبي شبيهة فيقطع أيديهم، لأنهم سراق بيت الله تعالى» (١).

باعتبار أنّ قطع القائم (عليه السلام) أيدي بنبي شبيهة ليس مبتدأ على قيام حدّ السرقة عليهم، نظراً إلى أنّ شرائط القطع فيهم غير موجودة، بل هم من الخائنين لبيت الله، فيكون هذا من أحكام بيت الله الحرام دون غيره.

(١) و ذلك لأنّهما لا يأخذان المال من حرز، مضافاً إلى عدّة روايات تدلّ على ذلك:

منها: معتبرة عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ليس على الذي يستلب قطع، و ليس على الذي يطرّ الدراهم من ثوب قطع» (٢).

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين

(١) الوسائل ١٣: ٢٥٣/ أبواب مقدمات الطواف ب ٢٢ ح ١٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٠/ أبواب حد السرقة ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٤٨

[مسألة ٢٢٧: من سرق طعاماً في عام المجاعة لم يقطع]

(مسألة ٢٢٧): من سرق طعاماً في عام المجاعة لم يقطع (١).

(عليه السلام) بطّار قد طرّ دراهم من كتم رجل، قال: إن كان طرّ من قميصه الأعلى لم أقطعه، و إن كان طرّ من قميصه السافل (الداخل) قطعته» (١).

□
و منها: صحیحہ عیسیٰ بن صبیح، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الطّار و التّباش و المختلس «قال: لا يقطع» (٢).
و أمّا صحیحہ منصور بن حازم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «يقطع التّباش و الطّار و لا يقطع المختلس» (٣).
فهی مطلقه، فلا بدّ من رفع اليد عن إطلاقها و تقييده بطّار طرّ من غير قميصه الأعلى، بقرینه معتبره السكونی المتقدّمة.

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٤٨

(١) بلا خلاف ظاهر.

□
و تدلّ علی ذلك معتبره السكونی عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: لا يقطع السارق في عام سنه، يعني: عام مجاعة» (٤).
و معتبرته الأخرى عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليه السلام) «قال: لا يقطع السارق في عام سنه مجدبه، يعني: في المأكول دون غيره» (٥).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٧٠ / أبواب حد السرقة ب ١٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧١ / أبواب حد السرقة ب ١٣ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٧١ / أبواب حد السرقة ب ١٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٩١ / أبواب حد السرقة ب ٢٥ ح ٢.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٩١ / أبواب حد السرقة ب ٢٥ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٤٩

[مسألة ٢٢٨: لا يعتبر في المحرز أن يكون ملكاً لصاحب المال]

(مسألة ٢٢٨): لا يعتبر في المحرز أن يكون ملكاً لصاحب المال، فلو استعار بيتاً أو استأجره فنقبه المعير أو المؤجر فسرق مالاً للمستعير أو المستأجر قطع (١).

[مسألة ٢٢٩: إذا سرق باب الحرز أو شيئاً من أبنيته المثبتة فيه قطع]

(مسألة ٢٢٩): إذا سرق باب الحرز أو شيئاً من أبنيته المثبتة فيه قطع (٢)، و أمّا إذا كان باب الدار مفتوحاً و نام صاحبها و دخل سارق و سرق المال فهل يقطع؟ فيه إشكال و خلاف، و الظاهر هو القطع (٣).

[مسألة ٢٣٠: إذا سرق الأجير من مال المستأجر]

(مسألة ٢٣٠): إذا سرق الأجير من مال المستأجر، فإن كان المال في حزره قطع، وإلا لم يقطع، ويلحق به الضيف فلا قطع في سرقة من غير حزر (٤).

- (١) من دون خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وذلك للإطلاقات.
- (٢) خلافاً لجماعة، فقالوا بعدم القطع، معللاً بعدم كونه محرراً.
- و يردّه: منع ذلك، بل هو من المحرز من جهة إثباته بالعمارة، وعلى تقدير الشكّ فالشبهة مفهوميّة، والتقييد منفصل، فالمرجع هو الإطلاق بعد صدق السارق عليه حقيقةً.
- (٣) وذلك لعين ما عرفت في سابقه.
- (٤) تدلّ على ذلك عموم الروايات المتقدمة، مضافاً إلى عدّة نصوص خاصّة:
- كصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال في رجل استأجر أجييراً وأقعد على متاعه فسرقه «قال: هو مؤتمن» (١).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٧١ / أبواب حد السرقة ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥٠

[مسألة ٢٣١: إذا كان المال في محرز، فهتكه أحد شخصين]

(مسألة ٢٣١): إذا كان المال في محرز، فهتكه أحد شخصين، وأخذ ثانيهما المال المحرز، فلا قطع عليهما (١).

- و منها: صحيحه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يستأجر أجييراً، فيسرق من بيته، هل تقطع يده؟
«فقال: هذا مؤتمن، ليس بسارق، هذا خائن» (٢).
- و منها: معتبرة سماعة، قال: سألت عن رجل استأجر أجييراً، فأخذ الأجير متاعه فسرقه «فقال: هو مؤتمن. ثم قال: الأجير و الضيف أمنا ليس يقع عليهم حدّ السرقة» (١).
- و منها: صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: الضيف إذا سرق لم يقطع، وإذا أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ضيف الضيف» (٢).
- و هذه الروايات خاصّة بما إذا كانت السرقة من غير حزر، لأنّه نفى عنهما الحدّ من جهة أنّهما مؤتمنان، فلا يشمل الحكم ما إذا سرق من محرز.
- (١) أمّا عدم القطع على الهاتك: فلعدم صدق السارق عليه.
- و أمّا عدم القطع على المخرج: فلأنّه لم يأخذ المال من محرز بعد هتك الأول. و من هنا لا خلاف فيه بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٢ / أبواب حد السرقة ب ١٤ ح ٣.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٧٢ / أبواب حد السرقة ب ١٤ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٥ / أبواب حد السرقة ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥١

[مسألة ٢٣٢: لا فرق في ثبوت الحدّ على السارق المخرج للمتع من حرز]

(مسألة ٢٣٢): لا فرق في ثبوت الحدّ على السارق المخرج للمتع من حرز بين أن يكون مستقلاً أو مشاركاً لغيره، فلو أخرج شخصان متاعاً واحداً ثبت الحدّ عليهما جميعاً، ولا فرق في ذلك أيضاً بين أن يكون الإخراج بالمباشرة و أن يكون بالتسيب فيما إذا استند الإخراج إليه (١).

[السادس: أن لا يكون السارق والدّاً لصاحب المتاع]

السادس: أن لا يكون السارق والدّاً لصاحب المتاع، فلو سرق المتاع من ولده لم تقطع يده (٢)، وأما لو سرق ولد من والده مع وجود سائر الشرائط قطعت يده، وكذلك الحال في بقيّة الأقارب (٣).

[السابع: أن يأخذ المال سرّاً]

السابع: أن يأخذ المال سرّاً، فلو هتك الحرز قهراً و علناً و أخذ المال لم يقطع (٤).

(١) وذلك لإطلاق الأدلّة، فلو هتك حرزاً و أخرج المتاع بحمله على حيوان أو صبي غير ممّيز أو ما شاكل ذلك ثبت الحدّ عليه و إن لم يكن مباشراً للإخراج، لأنّ العبرة إنّما هي باستناده إليه، و هو متحقّق في المقام.
(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع.
و تدلّ على ذلك صحیحته محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قذف ابنه بالزنا «قال: لو قتله ما قُتِلَ به، و إن قذفه لم يُجلد له» الحديث «١»، حيث يستفاد منها عموم الحكم للسرقة أيضاً.
(٣) و ذلك لإطلاق الأدلّة، و عدم وجود دليل مقيد في البين.
(٤) تدلّ على ذلك مضافاً إلى عدم صدق السارق عليه عدّة روايات:

(١) الوسائل ٢٨: ١٩٦ / أبواب حد القذف ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٥٢

[الثامن: أن يكون المال ملك غيره]

الثامن: أن يكون المال ملك غيره. و أمّا لو كان متعلّقاً لحقّ غيره، و لكن كان المال ملك نفسه كما في الرهن، أو كانت منفعته ملكاً لغيره كما في الإجارة، لم يقطع (١).

منها: صحیحته محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل اختلس ثوباً من السوق، فقالوا: قد سرق هذا الرجل، فقال: إنّى لا أقطع في الدغارة المعلنة، و لكن أقطع من يأخذ ثمّ يخفى» «١».
و منها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: ليس على الطرار و المختلس قطع، لأنّها دغارة معلنة، و لكن يقطع من يأخذ و يخفى» «٢».

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و ذلك لاختصاص أدلّة القطع بسرقة العين المملوكة، و هي عدّة روايات:

منها: صحیحہ محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في كم يقطع السارق؟ «قال: في ربع دينار إلى أن قال: فقال: كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه و أحرزه فهو يقع عليه اسم السارق، و هو عند الله سارق، و لكن لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر» الحديث «٣».

و منها: صحیحہ عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال:

(١) الوسائل ٢٨: ٢٦٨ / أبواب حد السرقة ب ١٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٦٩ / أبواب حد السرقة ب ١٢ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٥٣

[التاسع: أن لا يكون السارق عبداً للإنسان]

إشارة

التاسع: أن لا يكون السارق عبداً للإنسان، فلو سرق عبده من ماله لم يقطع (١)، و كذلك الحال في عبد الغنيمة إذا سرق منها (٢).

لا يقطع يد السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجناً و هو ربع دينار» (١).

(١) تدل على ذلك مضافاً إلى أن قطع يده زيادة ضرر على المولى عدّة روايات:

منها: صحیحہ محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في عبد سرق و اختان من مال مولاه، قال: ليس عليه قطع» (٢).

و منها: معتبرة السكوني الآتية.

(٢) تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): عبدى إذا سرقنى لم أقطع، و عبدى إذا سرق غيرى قطعته، و عبد الإمارة إذا سرق لم أقطع لأنه فيء» (٣).

و منها: صحیحہ محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجلين قد سرقا من مال الله أحدهما عبد مال الله، و الآخر من عرض الناس، فقال: أما هذا فمن مال الله ليس عليه شيء، مال الله أكل بعضه بعضاً» الحديث «٤».

(١) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٢. و المجلد: الترس الذي يتقى به المحارب ضرب عدوه الصحاح ٥: ٢٠٩٤ (جنن).

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٨ / أبواب حد السرقة ب ٢٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٩٨ / أبواب حد السرقة ب ٢٩ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٩٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٩ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٥٤

[مسألة ٢٣٣: لا قطع في الطير و حجارة الرخام و أشباه ذلك على الأظهر]

(مسألة ٢٣٣): لا قطع في الطير و حجارة الرخام و أشباه ذلك على الأظهر (١).

و منها: صحيحته الثانية عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إذا أخذ رقيق الإمام لم يقطع، و إذا سرق واحد من رقيقى من مال الإمارة قطعت يده» الحديث «١».

بقى هنا شيء: و هو أنه قد قيد فى كلمات الفقهاء عدم القطع بما إذا سرق عبد الغنيمه منها، و لكن مقتضى عموم التعليل فى معتبرة السكونى و هو قوله (عليه السلام): «لأنه فىء»، نظراً إلى أن الظاهر هو رجوع الضمير إلى العبد عدم القطع مطلقاً و لو كانت السرقة من غير الغنيمه، و كذا مقتضى إطلاق صحيحه محمد بن قيس الثانية، و لكن لا بدّ من رفع اليد عن مقتضى إطلاقهما بالتعليل فى صحيحه محمد بن قيس الاوّل، و هو قوله (عليه السلام): «مال الله أكل بعضه بعضاً»، حيث إنّ مقتضى هذا التعليل هو اختصاص عدم القطع بما إذا سرق من الغنيمه.

فالتبيجه: أن ما هو الموجود فى كلمات الفقهاء من التقييد هو الصحيح.

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) اتى بالكوفه برجل سرق حماماً فلم يقطعه، و قال: لا أقطع فى الطير» «٢».

و منها: معتبرة السكونى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا قطع فى ريش، يعنى: الطير كله» «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٩ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨٥ / أبواب حد السرقة ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٨٥ / أبواب حد السرقة ب ٢٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٥٥

[مقدار المسروق]

إشارة

مقدار المسروق المشهور بين الأصحاب أنه يعتبر فى القطع أن تكون قيمة المسروق ربع دينار و الدينار عبارة عن ثمانى عشرة حمصه من الذهب المسكوك و قيل: يقطع فى خمس دينار، و هو الأظهر (١).

و منها: معتبرته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا قطع على من سرق الحجاره، يعنى: الرخام و أشباه ذلك» «١».

و لكنّ المصرح به فى الجواهر أنه لم يوجد عامل بها «٢». و هو على تقدير تحقّقه لا أثر له، و لا سيّما أن بعض من لم يعمل بها ناقش فيها بضعف السند، و لا وجه للمناقشه عندنا، و لا سيّما فى معتبرة غياث، فقد وثّقه النجاشى صريحاً «٣»، و ليس فى السند من يناقش فيه غيره، فإن تمّ الإجماع فهو، و إلّا فالأظهر عدم القطع.

(١) بيان ذلك: أن الروايات الواردة فى اعتبار قيمة المسروق فى القطع على أربع طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على اعتبار كون القيمة ربع دينار.

منها: صحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): فى كم يقطع السارق؟ «قال: فى ربع دينار» قال: قلت له: فى درهمين؟ «قال: فى ربع دينار بلغ الدينار ما بلغ» قال: قلت له: أ رأيت من سرق أقلّ من ربع

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨٦ / أبواب حد السرقة ب ٢٣ ح ١.

(٢) الجواهر ٤١: ٤٩٨.

(٣) رجال النجاشي: ٣٠٥ / ٨٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥٦

.....

دينار، هل يقع عليه حين سرق اسم السارق، و هل هو عند الله سارق؟ «قال: كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه و أحرزه فهو يقع عليه اسم السارق، و هو عند الله سارق، و لكن لا يقطع إلّا في ربع دينار أو أكثر، و لو قطعت أيدي السرّاق فيما أقلّ هو من ربع دينار لألقيت عامّة الناس مقطّعين» (١).

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا يقطع يد السارق إلّا في شيء تبلغ قيمته مجناً و هو ربع دينار» (٢).

و منها: معتبرة سماعة بن مهران عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قطع أمير المؤمنين (عليه السلام) في بيضة» قلت: و ما بيضة؟ «قال: بيضة قيمتها ربع دينار» قلت: هو أدنى حدّ السارق؟ فسكت (٣).

الطائفة الثانية: ما دلّت على اعتبار أن تكون القيمة خمس دينار:

منها: صحيحة محمد بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: أدنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار» (٤).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: يقطع السارق في كلّ شيء بلغ قيمته خمس دينار إن سرق من سوق أو زرع أو ضرع أو غير ذلك» (٥).

و منها: صحيحة محمد بن مسلم الثانية، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) «أدنى ما تقطع فيه يد السارق خمس دينار، و الخمس آخر الحدّ الذي لا يكون

(١) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٤ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٤٦ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥٧

.....

القطع في دونه، و يقطع فيه و فيما فوقه» (٢).

و منها: معتبرة إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل سرق من بستان عذقاً قيمته درهماً «قال: يقطع به» (٣)، فإنّه المراد من الدرهمين هو خمس دينار عل ما كان متعارفاً في ذلك الزمان.

و منها: صحيحة علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن حدّ ما يقطع فيه السارق «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

بيضة حديد بدرهمين أو ثلاثة» (٤).
 الطائفة الثالثة: ما دلّت على اعتبار أن تكون القيمة ثلث دينار:
 كمعتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قطع أمير المؤمنين (عليه السلام) رجلاً في بيضة» قلت: و أي بيضة؟ «قال: بيضة حديد قيمتها ثلث دينار» فقلت: هذا أدنى حدّ السارق؟ فسكت (١).
 و معتبرة سماعة، قال: سألته على كم يقطع السارق؟ «قال: أدناه على ثلث دينار» (٢).
 الطائفة الرابعة: ما دلّت على اعتبار أن تكون القيمة ديناراً:
 كصحيحة أبي حمزة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) في كم يقطع السارق؟ فجمع كفيه ثم قال: «في عددها من الدراهم» (٣).

- (٢) الوسائل ٢٨: ٢٤٧ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١٣.
 (٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٧ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١٤.
 (٤) الوسائل ٢٨: ٢٤٨ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٢٢.
 (١) الوسائل ٢٨: ٢٤٦ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١٠.
 (٢) الوسائل ٢٨: ٢٤٦ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ١١.
 (٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٥ / أبواب حد السرقة ب ٢ ح ٩.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥٨

.....

أقول: أما ما دلّ على اعتبار كون قيمة المسروق عشرة دراهم فهو خلاف المقطوع به بين فقهاءنا إلّا العماني، فإنه نسب إليه اعتبار كون القيمة ديناراً واحداً (١)، فلا مناص من حملها على التقية، لمعارضتها لسائر الروايات، و مخالفتها لظاهر الكتاب، و موافقتها لمذهب أبي حنيفة و أصحابه على ما في المغني (٢).
 و أمّا ما دلّ على اعتبار الثلث فهو أيضاً خلاف المقطوع به بين الأصحاب، و معارض للروايات المتقدمة، و مخالف لظاهر الكتاب المجيد، و لا يبعد حملها على التقية باعتبار أن ثلث الدينار يساوي ثلاثة دراهم تقريباً، و قد ذهب جماعة من العامة إلى اعتبار ذلك، فيبقى الأمر دائراً بين اعتبار الربع و الخمس، و المشهور هو اعتبار الربع، و نسب إلى الصدوق (قدس سره) اعتبار الخمس (٣)، و قد حمل الشيخ (رحمه الله) الروايات الدالة على اعتبار الخمس على التقية (٤)، و لا نعرف لهذا الحمل وجهاً، فإنه لم ينقل من العامة قول باعتبار الخمس، إذ المعروف بينهم كما مرّ هو اعتبار الربع، و قد ذكروا أن قول النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): «لا تقطع إلّا في ربع دينار» (٥) متفق عليه، و قد نسب هذا القول إلى المشاهير منهم، فحينئذ كان حمل ما دلّ على اعتبار ربع دينار على التقية هو الأقرب، و مع الإغماض عن ذلك فالروايات متعارضة، و الترجيح مع روايات الخمس، لموافقتها لظاهر الكتاب، و موافقة الكتاب أول مرجح في مقام التعارض.

(١) حكاة عنه العلامة في المختلف ٩: ٢١٤.

(٢) المغني لابن قدامة ١٠: ٢٣٩.

(٣) حكاة في الجواهر ٤١: ٤٩٦، و لاحظ المقنع: ٤٤٤ و الهداية: ٢٩٦ و الفقيه ٤: ٤٥ / ١٦ و ١٧.

(٤) التهذيب ١٠: ١٠٢ / ٣٩٥، الاستبصار ٤: ٢٤٠ / ٩٠٨.

(٥) مسند أحمد ٦: ١٠٤ و ٢٤٩، صحيح مسلم ٣: ١٣١٢ / ٢ و ٣، سنن ابن ماجه ٢: ٨٦٢ / ٢٥٨٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٥٩

[مسألة ٢٣٤: من نبش قبراً و سرق الكفن قطع]

(مسألة ٢٣٤): من نبش قبراً و سرق الكفن قطع (١).

بيان ذلك: أن مقتضى الإطلاق في الآية المباركة وجوب القطع في السرقة مطلقاً، فليما كان المسروق أم كثيراً، و لكننا علمنا من الخارج أنه لا قطع في أقل من خمس، فترفع اليد عن إطلاق الآية بهذا المقدار، و أما التخصيص الزائد فلم يثبت، لمعارضه ما دل على ذلك بالروايات الدالة على اعتبار الخمس، فتطرح من ناحية مخالفتها لظاهر الكتاب. فالنتيجة: أن القول باعتبار الخمس هو الأظهر.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل ادعى عليه الإجماع، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبره إسحاق بن عمار: «أن علياً (عليه السلام) قطع نباش القبر، ف قيل له: أ ت قطع في الموتى؟ فقال: إننا نقطع لأمواتنا، كما نقطع لأحيائنا» (١).

و منها: صحيحة حفص بن البختري، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «حدّ التباش حدّ السارق» (٢).

و قيل كما عن المقنع و الفقيه (٣): «أنه يعتبر في ذلك نبشه مراراً عديدة، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: التباش إذا كان معروفاً بذلك قطع» (٤).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨١ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٨ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١.

(٣) المقنع: ٤٤٧، الفقيه ٤: ٤٧ / ١٦٢.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٨٢ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦٠

.....

و منها: رواية على بن سعيد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل أخذ و هو ينيش؟ قال: لا أرى عليه قطعاً، إلّا أن يؤخذ و قد نبش مراراً فأقطعه» (١).

و منها: روايته الثانية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن التباش؟ قال: إذا لم يكن النيش له بعادة لم يقطع و يعزّر» (٢). و هاتان الروايتان لا يمكن الأخذ بهما، فإنّ على بن سعيد لم يرد فيه توثيق و لا مدح. و أما صحيحة الفضيل فمضافاً إلى أن المعروفة غير التكرّر، فقد يكون العمل متكرراً و لا يكون فاعله معروفاً به و المفروض أن الصدوق (قدس سره) أخذ موضوع الحكم التكرّر دون المعروفة، فالرواية لم يوجد عامل بها أصلاً معارضه بمعتبره إسحاق بن عمار المتقدمه، فإن مقتضاها عدم الفرق بين الميت و الحي، فكما أن القطع في السارق من حي لا يعتبر فيه تكرر السرقة كذلك السارق من ميت، و مع المعارضة لا بدّ من الرجوع إلى إطلاق ما دل على أن السارق يقطع.

و غير بعيد حمل الروايات على التقيّة و لو في الجملة، فإنّ أبا حنيفة و الثوري ذهبا إلى عدم القطع، لأنهما لم يعتبروا القبر حرزاً (٣).

و على ذلك تحمل أيضاً صحيحة عيسى بن الصيبح عن أبي عبد الله (عليه السلام): عن الطرّار و التّبّاش و المختلس «قال: لا يقطع»
«٤».

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨١ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨١ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٣.

(٣) المغنى لابن قدامة ١٠: ٢٧٦.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٨٢ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦١

هذا إذا بلغت قيمة الكفن نصاباً، و قيل: يشترط ذلك في المرّة الأولى دون الثانية و الثالثة، و قيل: لا يشترط مطلقاً، و وجههما غير ظاهر (١).

و قد سها قلم صاحب الوسائل (قدس سره) و نسب الرواية هنا إلى الفضيل، و احتمل الشيخ (قدس سره) وقوع السقط في هذه الرواية «١»، فإنّ عيسى بن الصيبح روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الطرّار و التّبّاش و المختلس «قال: يقطع الطرّار و التّبّاش و لا يقطع المختلس» «٢».

و ما احتمله (قدس سره) جيّد.

(١) القائل بالاعتبار في المرّة الأولى دون غيرها هو ابن إدريس في أوّل كلامه «٣»، و القائل بعدم الاعتبار مطلقاً هو الشيخ (قدس سره) و ابن إدريس (قدس سره) في آخر كلامه «٤».

و لكن ليس لهما وجه ظاهر، فإنّ مقتضى معتبره إسحاق بن عمّار المتقدّمه و غيرها التساوى بين الميّت و الحيّ في حكم السرقة، فإذا كان القطع في السرقة من الحيّ مشروطاً ببلوغ قيمة المسروق نصاباً كان الحكم كذلك في السرقة من الميّت، من دون فرق في ذلك بين المرّة الأولى و غيرها.

بقي هنا شيء: و هو أنّه قد ورد في بعض الروايات: أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) اتى برجل تبّاش فأخذ بشعره فضرب به الأرض، ثمّ أمر الناس أن

(١) الإستبصار ٤: ٢٤٧ / ٩٣٨.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨١ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٠.

(٣) السرائر ٣: ٥١٢.

(٤) النهاية: ٧٢٢، السرائر ٣: ٥١٤ ٥١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦٢

.....

يطؤوه بأرجلهم فوطئوه حتى مات.

و حمل الشيخ (قدس سره) ذلك على ما إذا تكرر منه الفعل و جرى عليه الحدّ في المرّة الأولى و الثانية، فإنّه يقتل في الثالثة، و الإمام مخير في قتله كيف ما شاء «١».

و هذا الحمل و إن كان لا بأس به، إلا أن ما ورد فيه ضعيف سنداً، فإن ابن أبي عمير روى ذلك عن غير واحد من أصحابنا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «٢» و رواها أبو يحيى الواسطي مرسله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣».

نعم، روى ذلك صاحب الوسائل (قدس سره) عن الصدوق (قدس سره) بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) «٤»، و طريق الصدوق إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) صحيح، و لكن الظاهر أن الأمر اشتبه على صاحب الوسائل، فإن هذه الرواية رواها الصدوق (قدس سره) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) مرسله، و ما يرويه عنه (عليه السلام) مرسلًا أجنبي عمّا يرويه عن قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام).

و على ذلك، فالروايات بأجمعها ضعيفة، و لو أغمضنا عن السند فهي قضية في واقعة.

(١) التهذيب ١٠: ١١٨ / ٤٧٠ ٤٧١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٧٩ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٨٢ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ١٧.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٨٠ / أبواب حد السرقة ب ١٩ ح ٨، الفقيه ٤: ٤٧ / ١٦٣ و ١٦٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦٣

[ما يثبت به حد السرقة]

إشارة

ما يثبت به حد السرقة

[مسألة ٢٣٥: لا يثبت حد السرقة إلا بشهادة رجلين عدلين]

(مسألة ٢٣٥): لا يثبت حد السرقة إلا بشهادة رجلين عدلين، و لا يثبت بشهادة رجل و امرأتين و لا بشهادة النساء منفردات (١).

[مسألة ٢٣٦: المعروف بين الأصحاب أنه يعتبر في ثبوت حد السرقة الإقرار مرتين]

(مسألة ٢٣٦): المعروف بين الأصحاب أنه يعتبر في ثبوت حد السرقة الإقرار مرتين، و هو لا يخلو من نظر، فالأظهر ثبوته بالإقرار مرة واحدة (٢).

(١) تقدّم وجه ذلك «١».

(٢) الوجه فيما ذهب إليه المشهور أمران:

الأول: دعوى التسالم على أن الحد لا يثبت بالإقرار مرة واحدة.

و يردّها ما تقدّم من عدم ثبوت ذلك على نحو يكون إجماعاً في المسألة و كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام) «٢»، غاية الأمر أن هذا هو المشهور بين الأصحاب.

الثاني: عدّة روايات:

منها: مرسله جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) في حديث «قال: لا يقطع السارق حتى يقتر بالسرقة

مرّتين، فإن رجع ضمن السرقة، و لم يقطع إذا لم يكن شهود» (٣).

ومنها: صحیحہ أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: «كنت عند عيسى بن موسى، فأتى بسارق و عنده رجل من آل عمر، فأقبل

(١) في ص ١٤٩.

(٢) في ص ٢١٠ ٢١١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٩ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦٤

.....

يسألني، فقلت: ما تقول في السارق إذا أقرّ على نفسه أنه سرق؟ قال: يقطع «قلت: فما تقول في الزنا إذا أقرّ على نفسه مرّات؟ قال: نرجمه «قلت: و ما يمنعكم من السارق إذا أقرّ على نفسه مرّتين أن تقطعوه فيكون بمنزلة الزاني؟!» (٢).

ومنها: رواية جميل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرّتين، و لا يرحم الزاني حتى يقرّ أربع مرّات» (٣).

ومنها: ما عن دعائم الإسلام عن علي (عليه السلام) أن رجلاً أتاه فقال: يا أمير المؤمنين، إنني سرقت، فانتهره، فقال: يا أمير المؤمنين، إنني سرقت «فقال: أ تشهد على نفسك مرّتين؟» فقطعه (٤).

وهذه الروايات مضافاً إلى أن ثلاثاً منها ضعيفة سنداً، فإن اثنتين منها ضعيفة بالإرسال، و واحدة منها بعلي بن سندی، و الرابعة منها ضعيفة دلالةً و هي صحیحہ أبان، حيث إنه ليس فيها إلّا الإشعار بذلك، و أمّا الدلالة و الظهور فلا معارضة بصحیحہ الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن أقرّ الرجل الحرّ على نفسه مرّة واحدة عند الإمام قطع» (١).

و صحیحته الثانية، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود الله مرّة واحدة حرّاً كان أو عبداً أو حرّة كانت أو أمه، فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للذي أقرّ به على نفسه كائناً من كان» إلى أن قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله، فما هذه الحدود

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٥٠ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٥١ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٦.

(٤) مستدرک الوسائل ١٨: ١٢٢ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ١، دعائم الإسلام ٢: ٤٧٤ / ١٧٠١.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥٠ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٦٥

و أمّا الغرم فلا إشكال في ثبوته بالإقرار مرّة واحدة (١).

[مسألة ٢٣٧: إذا أخرج المال من حرز شخص و ادعى أن صاحبه أعطاه إياه]

(مسألة ٢٣٧): إذا أخرج المال من حرز شخص و ادعى أن صاحبه أعطاه إياه سقط عنه الحدّ (٢)، إلّا إذا أقام صاحب المال البيّنة على أنه سرقه فعندئذ يقطع.

التي إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة على نفسه أُقيم عليه الحدّ فيها؟ «فقال: إذا أقرّ على نفسه عند الإمام بسرقة قطعه، فهذا من حقوق الله» الحديث «١».

و حمل الشيخ (قدس سره) ذلك على التقيّة «٢».

و فيه أولاً: أنّه لا وجه لذلك، فإنّ أكثر العامّة على ما في المغني «٣» ذهبوا إلى اعتبار الإقرار مرّتين.

و ثانياً: أنّهما موافقتان لعموم ما دلّ على نفوذ الإقرار، فالترجيح معهما.

فالنتيجة: أنّ القول بثبوت حدّ السرقة بالإقرار مرّة واحدة هو الصحيح.

(١) و ذلك لأنّ الإقرار مرّة واحدة يكفي في الأموال بلا إشكال و لا خلاف، لعموم دليل نفوذ الإقرار و عدم وجود مقيد في البين.

(٢) و ذلك لعدم ثبوت السرقة حينئذٍ.

و في صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نَقَبَ بيتاً فأخذ قبل أن يصل إلى شيء «قال: يعاقب» إلى أن قال: و سألته عن

(١) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.

(٢) التهذيب ١٠: ١٢٦ / ٥٠٤.

(٣) المغني ١٠: ٢٨٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٦٦

[مسألة ٢٣٨: يعتبر في المقرّ البلوغ و العقل]

(مسألة ٢٣٨): يعتبر في المقرّ البلوغ و العقل، فلا- اعتبار بإقرار الصبي و المجنون (١)، و الحرّية فلو أقرّ العبد بالسرقة لم يقطع، و إن شهد عليه شاهدان قطع (٢).

رجل أخذوه [أخذ] و قد حمل كاره من ثياب، و قال: صاحب البيت أعطانيها «قال: يدرأ عنه القطع إلّا أن تقوم عليه بينة، فإن قامت البينة عليه قطع» «١».

(١) ظهر وجه ذلك مما تقدّم.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، بل ادّعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك صحيحة الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا أقرّ المملوك على نفسه بالسرقة لم يقطع، و إن شهد عليه شاهدان قطع» «٢».

و لكنّها معارضة بصحيحته الأخرى المتقدّمة، و بصحيحته ضريس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: العبد إذا أقرّ على نفسه عند الإمام (عليه السلام) مرّة أنّه قد سرق قطعه، و الأمة إذا أقرت بالسرقة قطعها» «٣».

و لكن بما أنّ هاتين الصحيحتين موافقتان لأكثر العامّة على ما في المغني «٤» فتحملان على التقيّة، فالمرجع هو العمل على طبق الصحيحة السابقة. و على تقدير الإغماض عن ذلك فالطائفتان تسقطان من جهة المعارضة، فلا دليل على القطع، لأنّ عموم نفوذ إقرار العقلاء على أنفسهم لا يشمل المقام، نظراً إلى أنّ

(١) الوسائل ٢٨: ٢٦٢ / أبواب حد السرقة ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٠٥ / أبواب حد السرقة ب ٣٥ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٤٩ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٢.

(٤) المغنى ١٠: ٢٨٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٦٧

نعم، يثبت بإقراره الغرم (١).

[حد القطع]

إشارة

حد القطع

[مسألة ٢٣٩: تقطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى]

(مسألة ٢٣٩): تقطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى و تترك له الراحة و الإبهام (٢)، و لو سرق ثانيةً قطعت رجله

إقرار العبد إقراراً في حق الغير و هو المولى.

(١) و ذلك لعموم نفوذ الإقرار، غاية الأمر أنه يتبع به بعد العتق.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم (عليه السلام) «قال: تقطع يد السارق و يترك إبهامه و صدر راحته، و تقطع رجله و يترك له عقبه يمشى عليها» (١).

و معتبرة عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: أخبرني عن السارق إلى أن قال: «فقال: إن القطع ليس من حيث رأيت يقطع، إنما يقطع الرجل من الكعب و يترك من قدمه ما يقوم عليه و يصلّي و يعبد الله» قلت له: من أين تقطع اليد؟ «قال: تقطع الأربع أصابع و يترك الإبهام يعتمد عليها في الصلاة و يغسل بها وجهه للصلاة» الحديث (٢).

و تؤيد ذلك عدّة روايات:

منها: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: القطع من وسط

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥٢ / أبواب حد السرقة ب ٤ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٥٧ / أبواب حد السرقة ب ٥ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٦٨

اليسرى و تترك له العقب (١)،

الكف و لا يقطع الإبهام، و إذا قطعت الرجل تترك العقب لم يقطع» (١).

و رواية إبراهيم بن عبد الحميد، عن عامية أصحابه، يرفعه إلى أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه كان إذا قطع السارق ترك الإبهام و

الراحة ... الحديث «٢».

و منها: رواية معاوية بن عمّار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يقطع من السارق أربع أصابع و يترك الإبهام، و تقطع الرجل من المفصل، و يترك العقب يظاً عليه» «٣».

و يمكن الاستدلال على ذلك بمعتبرة سماعة، قال: «قال: إذا أخذ السارق قطعت يده من وسط الكفّ، فإن عاد قطعت رجله من وسط القدم، فإن عاد استودع السجن، فإن سرق في السجن قتل» «٤».

فإنّ وسط الكفّ هو المفصل من الأصابع الأربع.

و أمّا صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: من أين يجب القطع؟ فبسط أصابعه و قال: «من ههنا» يعنى: من مفصل الكفّ «٥».

فهى محمولة على التقيّة، لموافقها لمذهب العامّة و مخالفتها للمذهب.

(١) بلا خلاف بين الفقهاء، بل دعوى الإجماع على ذلك، و تدلّ عليه عدّة روايات و قد تقدّمت، و تأتي عدّة روايات تدلّ على قطع اليد اليمنى أولاً ثمّ قطع

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥١ / أبواب حد السرقة ب ٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٥٣ / أبواب حد السرقة ب ٤ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٥٤ / أبواب حد السرقة ب ٤ ح ٧.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٥٦ / أبواب حد السرقة ب ٥ ح ٤.

(٥) الوسائل ٢٨: ٢٥١ / أبواب حد السرقة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٦٩

و إن سرق ثلثه حبس دائماً و أنفق عليه من بيت المال (١)، و إن سرق في السجن قتل (٢). و لا فرق في ذلك بين المسلم و الكافر و الذكر و الأنثى و الحرّ و العبد (٣).

الرجل اليسرى.

(١) من دون خلاف و إشكال في السنن، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة القاسم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل سرق «فقال: سمعت أبي يقول: اتى على (عليه السلام) فى زمانه برجل قد سرق فقطع يده، ثمّ اتى به ثانيةً فقطع رجله من خلاف، ثمّ اتى به ثالثةً فخلّده فى السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين، و قال: هكذا صنع رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) لا أخالفه» «١».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث فى السرقة «قال: تقطع اليد و الرجل، ثمّ لا يقطع بعد، و لكن إن عاد حبس و أنفق عليه من بيت مال المسلمين» «٢».

و منها: معتبرة سماعة، قال: سألته عن السارق و قد قطعت يده «فقال: تقطع رجله بعد يده، فإن عاد حبس فى السجن و أنفق عليه من بيت مال المسلمين» «٣».

و منها: صحيحة ابن سنان و زرارة الآيتين.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال. و تدلّ عليه معتبرة سماعة المتقدمة.

(٣) لإطلاق الأدلّة.

- (١) الوسائل ٢٨: ٢٥٥ / أبواب حد السرقة ب ٥ ح ٣.
 (٢) الوسائل ٢٨: ٢٥٧ / أبواب حد السرقة ب ٥ ح ٧.
 (٣) الوسائل ٢٨: ٢٥٩ / أبواب حد السرقة ب ٥ ح ١٤.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٧٠

[مسألة ٢٤٠: لو تكررت السرقة و لم يظفر به ثم ظفر به فعليه حد واحد]

(مسألة ٢٤٠): لو تكررت السرقة و لم يظفر به ثم ظفر به فعليه حد واحد، و هو قطع اليد اليمنى فقط. و أما لو أخذ و شهدت البينة بالسرقة الأولى ثم أمسك لتقطع يده فقامت البينة على السرقة الثانية قطعت رجله اليسرى أيضاً (١).

[مسألة ٢٤١: تقطع اليد اليمنى في السرقة و لا تقطع اليسرى]

(مسألة ٢٤١): تقطع اليد اليمنى في السرقة و لا تقطع اليسرى و إن كانت اليمنى شلاء أو كانت اليسرى فقط شلاء أو كانتا شلاءين (٢).

(١) بلا خلاف بين العامة و الخاصة في ذلك بالنسبة إلى الحكم الأول، و أما بالنسبة إلى الحكم الثاني ففيه خلاف و الأظهر ذلك. و تدل عليه صحيحة بكير بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل سرق فلم يقدر عليه، ثم سرق مرة أخرى و لم يقدر عليه، و سرق مرة أخرى، فأخذ فجاءت البينة فشهدوا عليه بالسرقة الأولى و السرقة الأخيرة «فقال: تقطع يده بالسرقة الأولى، و لا تقطع رجله بالسرقة الأخيرة» ف قيل له: و كيف ذلك؟ «قال: لأن الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد بالسرقة الأولى و الأخيرة قبل أن يقطع بالسرقة الأولى، و لو أن الشهود شهدوا عليه بالسرقة الأولى ثم أمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الأخيرة قطعت رجله اليسرى» (١).
 (٢) على المشهور شهرة عظيمة، و تدل على ذلك مضافاً إلى الإطلاقات عدّة نصوص خاصة:
 منها: صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أشل اليد اليمنى أو أشل الشمال سرق «قال: تقطع يده اليمنى على كل حال» (٢).

- (١) الوسائل ٢٨: ٢٤٣ / أبواب حد السرقة ب ٩ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٨: ٢٤٤ / أبواب حد السرقة ب ١١ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٧١

[مسألة ٢٤٢: المشهور بين الأصحاب أنه تقطع يمينه]

(مسألة ٢٤٢): المشهور بين الأصحاب أنه تقطع يمينه و إن لم تكن له يسار، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدم جواز قطع اليمين حينئذ (١).

و منها: صحيحة الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) و صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «أن الأشل إذا سرق قطعت يمينه على كل حال، شلاء كانت أو صحيحة، فإن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى، فإن عاد خلد في السجن و أجرى عليه من بيت المال و كف عن الناس» (٢).

و عن الإسكافي: عدم القطع فيما إذا كانت اليد اليسرى شلاء (٣).

و استدلل على ذلك بما يأتي من التعليل من عدم قطع اليسرى في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج الآتية و غيرها بقوله (عليه السلام): «إني لأستحي من ربي أن أدعه ليس له ما يستنجي به أو يتطهر به»
و برواية المفضل بن صالح عن بعض أصحابه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا سرق الرجل و يده اليسرى شلاء لم تقطع يمينه و لا رجله» الحديث (١).

و لكنّه يندفع بأنّ التعليل و إن كان يقتضى التعدي عن مورده إلّا أنّه لا بدّ من رفع اليد عنه هنا، للروايات الخاصّة.

و أمّا رواية المفضل فهي مرسلّة، على أنّ المفضل بنفسه ضعيف لا يعتمد على روايته، فلا معارض للصحيح المذكورة.

(١) وجه المشهور في المسألة: هو الإطلاقات المؤيدة بصحيحة ابن سنان المتقدمة الدالة على القطع فيما إذا كانت اليد اليسرى شلاء.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٤٧/ أبواب حد السرقة ب ١١ ح ٤.

(٣) المختلف ٩: ٢٣٠ و ٢٣٨.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٤٦/ أبواب حد السرقة ب ١١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٢

.....

و لكنّه لا- يصحّ ذلك، لصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السارق يسرق فتقطع يده، ثم يسرق فتقطع رجله، ثم يسرق، هل عليه قطع؟ «فقال: في كتاب علي (عليه السلام): أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) مضى قبل أن يقطع أكثر من يد و رجل، و كان علي (عليه السلام) يقول: إني لأستحي من ربي أن لا أدع له يداً يستنجي بها أو رجلاً يمشى عليها» قال: فقلت له: لو أنّ رجلاً قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق، ما يصنع به؟ قال «فقال: لا يقطع و لا يترك بغير ساق» قال: قلت: لو أنّ رجلاً قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يد رجل، أ يقتص منه أم لا؟ «فقال: إنّما يترك في حقّ الله عزّ و جلّ، فأما في حقوق الناس فيقتص منه في الأربع جميعاً» (١).

و هذه الصحيحة واضحة الدلالة على أنّ في حقّ الله لا يترك الرجل بغير يد، بل لا بدّ أن تترك له يد واحدة يستنجي بها، كما لا بدّ من أن تترك له رجل واحدة يمشى عليها، فإذا لم تكن له اليد اليسرى لم تقطع اليمنى، و إنّما خرجنا عن ذلك في اليد الشلاء بدليل. و أمّا قوله (عليه السلام): «و لا يترك بغير ساق» فإجماله لا يضرّ بالاستدلال بها بعد وضوح دلالة صدرها و ذيلها على المقصود. و وجه الإجمال: هو أنّ السؤال إنّما كان عن قطع اليد اليمنى إذا لم تكن له يسرى، و هذه الجملة أجنبية عن ذلك، على أنّ الساق لا يقطع مطلقاً و إنّما تقطع الرجل من العقب كما عرفت، فتكون الجملة مجملّة.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥٨/ أبواب حد السرقة ب ٥ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٣

[مسألة ٢٤٣: لو كانت للسارق يمين حين السرقة فذهبت قبل إجراء الحدّ عليه]

(مسألة ٢٤٣): لو كانت للسارق يمين حين السرقة فذهبت قبل إجراء الحدّ عليه لم تقطع يساره و لا رجله (١).

[مسألة ٢٤٤: لو سرق من لا يمين له سقط عنه القطع]

(مسألة ٢٤٤): لو سرق من لا يمين له سقط عنه القطع ولا ينتقل إلى اليسرى ولا إلى الرجل اليسرى ولا إلى الحبس (٢)،

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، وذلك لأن الحق قد تعلق باليد الذاهبة، فبطبيعة الحال يذهب بذهابها، وانتقاله منها إلى غيرها يحتاج إلى دليل، ولا دليل.

هذا، مضافاً إلى ما تقدم من لزوم إبقاء اليد اليسرى لئلا يبقى غير متمكن من الاستنجاء، فلا يجوز قطع اليد اليسرى في الفرض المزبور.

(٢) أما عدم الانتقال إلى الحبس فواضح، فإنه حكم من قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى، والتعدى عن مورده إلى غيره يحتاج إلى دليل، ولا دليل في البين.

وأما عدم الانتقال إلى الرجل اليسرى فإنه حكم من قطعت يمينه في المرة الأولى وقد سرق ثانياً، ولا وجه للتعدى عن مورده إلى غيره بلا دليل.

وأما عدم الانتقال إلى اليد اليسرى فلأنه لا دليل عليه إلا ما قيل من إطلاق الآية الكريمة، فإنه يعم اليمنى واليسرى، غاية الأمر أنه ثبت تقييدها باليمين فيما إذا كانت موجودة.

ولكنه يندفع بما تقدم من أن السارق لا يترك بغير يد ولا رجل، وأن اليد اليسرى لا بد من إبقائها للاستنجاء، بل لو كان فاقداً لليسى لم تقطع اليمنى التي كان الواجب قطعها أولاً لئلا يبقى بغير يد، فكيف يحكم بقطع يده اليسرى

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٤

و كذا لو سرق فقطعت يده اليمنى ثم سرق ثانياً ولم تكن له رجل يسرى، فإنه يسقط عنه القطع ولا تقطع يده اليسرى ولا رجله اليمنى ولا ينتقل إلى الحبس (١)، كما أن مثل هذا الرجل لو سرق ثالثاً لم يحبس (٢).

[مسألة ٢٤٥: يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته]

(مسألة ٢٤٥): يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته (٣) ولا أثر لها بعد ثبوته بالبين (٤)،

التي لا يجب قطعها ابتداءً؟! ولا فرق فيما ذكرناه بين فقدته لليمنى خلقه أو لعارض من قصاص أو نحوه.

(١) يظهر وجه ذلك كله مما تقدم.

(٢) قد عرفت أن الحبس حكم من جرى عليه الحد مرتين دون غيره، فالتعدى يحتاج إلى دليل.

نعم، يثبت التعزير في جميع ذلك حسب ما يراه الحاكم.

(٣) بلا خلاف ولا إشكال.

وتدل على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: السارق إذا جاء من قبل نفسه تائباً إلى الله ورد سرقته على صاحبها فلا قطع عليه» (١).

(٤) لما تقدم من الروايات الدالة على أنه بعد قيام البيئة لا بد للإمام من إقامة الحد عليه ولا يملك العفو.

وقد يتوهم أن صحيحة عبد الله بن سنان تشمل بإطلاقها ما إذا جاء السارق

(١) الوسائل ٢٨: ٣٠٢/ أبواب حد السرقة ب ٣١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٥

و أما إذا ثبت بالإقرار ففي سقوطه بها إشكال و خلاف، و الأظهر عدم السقوط (١).

[مسألة ٢٤٦: لو قطع الحداد يد السارق مع علمه بأنها يساره]

(مسألة ٢٤٦): لو قطع الحداد يد السارق مع علمه بأنها يساره فعليه القصاص (٢) و لا يسقط القطع عن السارق على المشهور، و لكن فيه إشكال،

من قبل نفسه تائباً إلى الله بعد قيام البيئة أيضاً، فإذن لا موجب لتخصيص الحكم بالإقرار فحسب. و لكنه يندفع بأنها على تقدير تسليم إطلاق الصحيحة و عدم انصرافها إلى خصوص صورة ثبوت السرقة بالإقرار معارضة بالروايات المتقدمة المفصلة بين الإقرار و البيئة، فالمرجع في مورد الاجتماع و التعارض هو إطلاق الآية الكريمة و الروايات الدالة على ثبوت الحد على السارق. (١) و ذلك لعدم الدليل على السقوط.

نعم، للإمام حينئذ العفو، الروايات المتقدمة المصرحة بذلك: منها: معتبرة طلحة بن زيد عن جعفر (عليه السلام) «قال: حدّثني بعض أهلي أنّ شايئاً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فأقرّ عنده بالسرقة، قال: فقال له علي (عليه السلام): إنّي أراك شابّاً لا بأس بهتكت، فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟ قال: نعم، سورة البقرة: فقال: قد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: و إنّما منعه أن يقطعه لأنّه لم يقم عليه بيئته» (١)، و نحوها مرسله أبي عبد الله البرقي «٢». (٢) بلا إشكال و لا خلاف بين الأصحاب، لإطلاق الأدلة.

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥٠ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ٤١ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٨ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٦

بل منع، فالأظهر عدم القطع (١). و أما لو اعتقد بأنها يمينه فقطعها فعليه الدية (٢) و يسقط به القطع عن السارق (٣).

[مسألة ٢٤٧: إذا قطعت يد السارق ينبغي معالجتها و القيام بشؤونه]

(مسألة ٢٤٧): إذا قطعت يد السارق ينبغي معالجتها و القيام بشؤونه حتى تبرأ (٤).

(١) وجه المشهور: هو إطلاق ما دلّ على أنّ السارق تقطع يمينه، فإنّ مقتضاه عدم الفرق بين كون يسراه مقطوعة أم لا. و لكنه يندفع بما تقدّم من الروايات الدالة على أنّه لا يترك بغير يد. و تؤكد ذلك صحيحة محمد بن قيس الآتية. (٢) لأنّ ذلك من شبيه العمدة الذي مقتضاه الدية. (٣) تدلّ على ذلك مضافاً إلى ما عرفت صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل أمر به أن تقطع يمينه، فقدّمت شماله فقطعوها و حسبوها يمينه، و قالوا: إنّما قطعنا شماله أ تقطع يمينه؟ قال: فقال: لا، لا تقطع يمينه قد قطعت شماله» الحديث «١».

و أما ما عن جماعة منهم: الشيخ في المبسوط و الفاضل في محكيّ التحرير «٢» أنّه لا يسقط القطع عن السارق لإطلاق الأدلة. فإنّه مدفوع بما تقدّم، فلا مجال عندئذٍ للتمسك بالإطلاق.

(٤) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى

(١) الوسائل ٢٨: ٢٦٠ / أبواب حد السرقة ب ٦ ح ١.

(٢) المبسوط ٨: ٣٩، تحرير الأحكام ٢: ٢٣١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٧

[مسألة ٢٤٨: إذا مات السارق بقطع يده فلا ضمان على أحد]

(مسألة ٢٤٨): إذا مات السارق بقطع يده فلا ضمان على أحد (١).

[مسألة ٢٤٩: يجب على السارق ردّ العين المسروقة إلى مالكها]

(مسألة ٢٤٩): يجب على السارق ردّ العين المسروقة إلى مالكها، وإن تعيبت ونقصت قيمتها فعليه أرش النقصان،

أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجلين قد سرقا إلى أن قال: و أما الآخر فقدّمه و قطع يده، ثم أمر أن يطعم اللحم و السمن حتى برئت يده» (١).

و منها: رواية حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوم سراق قد قامت عليهم البيّنة و أقرّوا، قال (عليه السلام): تقطع أيديهم، ثم قال: يا قنبر، ضمّمهم إليك فداؤ كلومهم و أحسن القيام عليهم» الحديث (٢).

(١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتت رجل قتلته الحدّ أو القصاص فلا دية له» الحديث (٣).
و لا تعارضها رواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «من ضربناه حدّا من حدود الله فمات فلا دية له علينا، و من ضربناه حدّا من حدود الناس فمات فإنّ ديته علينا» (٤)، و مثلها مرسله الصدوق (٥).

(١) الوسائل ٢٨: ٢٩٩ / أبواب حد السرقة ب ٢٩ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٠١ / أبواب حد السرقة ب ٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٦٥ / أبواب القصاص من النفس ب ٢٤ ح ٩.

(٤) الوسائل ٢٩: ٦٤ / أبواب القصاص من النفس ب ٢٤ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢٨: ١٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣ ح ٤، الفقيه ٤: ١٨٣ / ٥١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٨

و لو مات صاحبها وجب دفعها إلى ورثته، و إن تلفت العين ضمن مثلها إن كانت مثلية و قيمتها إن كانت قيمية (١).

[مسألة ٢٥٠: إذا سرق اثنان مالاً لم يبلغ نصيب كلّ منهما نصاباً]

(مسألة ٢٥٠): إذا سرق اثنان مالاً لم يبلغ نصيب كلّ منهما نصاباً فلا قطع (٢).

فإنهما وإن كانتا أخص من الروايات المتقدمة إلا أنهما من ناحية ضعف سندهما غير قابلتين للاستدلال بهما.

(١) كل ذلك لأن السارق غاصب فتجرى عليه أحكام الغصب، مضافاً إلى روايات خاصة:

منها: صحيحة سليمان بن خالد، قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا سرق السارق قطعت يده و غرم ما أخذ» (١).
و منها: صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة.

(٢) خلافاً لجماعة، منهم: الشيخ في النهاية و الشيخ المفيد و السيد المرتضى بل عن الغنية و الانتصار الإجماع عليه (٢)، بدعوى صدق سرقة النصاب على مجموعهما.

و لكن الظاهر عدم القطع، و ذلك لأن السارق و إن كان يصدق على كل منهما إلا أنه لا يجدى ما لم يسرق كل منهما ما يبلغ حد النصاب الذي هو الموضوع للقطع، و المفروض هنا انتفاؤه، لفرض أن سرقة كل منهما لم تبلغ النصاب.
و أما صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى

(١) الوسائل ٢٨: ٢٤٤ / أبواب حد السرقة ب ١٠ ح ١.

(٢) النهاية: ٧١٨ ٧١٩، المقنعة: ٨٠٤، الانتصار: ٥٣١، الغنية ٢: ٤٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٧٩

[مسألة ٢٥١: إذا عفا المسروق منه عن السارق قبل رفع أمره إلى الإمام]

(مسألة ٢٥١): إذا عفا المسروق منه عن السارق قبل رفع أمره إلى الإمام سقط عنه الحد، و أما إذا عفا بعد رفع أمره إلى الإمام لم يسقط عنه الحد (١).

أمير المؤمنين (عليه السلام) في نفر نحروا بغيراً فكلوه، فامتحنوا أيهم نحروا فشهدوا على أنفسهم أنهم نحروه جميعاً لم يخصوا أحداً دون أحد، فقضى (عليه السلام) أن تقطع أيمانهم» (١).

فهى لا تنافى ما ذكرناه، فإنها قضية في واقعة، على أن الغالب في موردها هو بلوغ نصيب كل منهم حد النصاب.

(١) بلا خلاف و لا إشكال، و تدل على ذلك عدة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن الرجل إلى أن قال: «فقال الرجل: تقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله؟ قال: نعم، قال: فأنا أهبه له، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): فهلاً كان هذا قبل أن ترفعه إلي؟» قلت: فالإمام بمنزلة إذا رفع إليه؟ قال: نعم» قال: و سألت عن العفو قبل أن ينتهى إلى الإمام «فقال: حسن»، و قريب منها صحيحة الحسين بن أبي العلاء (١).

و منها: معتبرة سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عبد الله (عليه السلام) «قال: من أخذ سارقاً فعفا عنه فذلك له، فإذا رفع إلى الإمام قطعه، فإن قال الذى سرق له: أنا أهبه له، لم يدعه إلى الإمام حتى يقطعه إذا رفعه إليه، و إنما الهبة قبل أن يرفع إلى الإمام، و ذلك قول الله عز و جل «وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ»،

(١) الوسائل ٢٨: ٣٠٤ / أبواب حد السرقة ب ٣٤ ح ١.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٨٠

[مسألة ٢٥٢: إذا ثبت السرقة بإقرار أو بينة]

(مسألة ٢٥٢): إذا ثبت السرقة بإقرار أو بينة بناءً على قبول البينة الحسينية كما قويناه سابقاً، فهل للإمام أن يقيم الحدّ عليه من دون مطالبة المسروق منه؟ فيه خلاف، و الأظهر جواز إقامة الحدّ عليه (١).

فإذا انتهى الحدّ إلى الإمام فليس لأحد أن يتركه» (١).

(١) خلافاً للمشهور، حيث ذهبوا إلى أنه لا تقطع يد السارق قبل مطالبة المسروق منه.

و استدلووا على ذلك بصحيفة الحسين بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول إلى أن قال: «و إذا نظر إلى رجل يسرق أن يزره و ينهاه و يمضى و يدعه» قلت: و كيف ذلك؟ «قال: لأنّ الحقّ إذا كان لله فالواجب على الإمام إقامته، و إذا كان للناس فهو للناس» (٢).

و لكنّها معارضة بصحيفة الفضيل، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ» إلى أن قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله، فما هذه الحدود التي إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة على نفسه أُقيم عليه الحدّ فيها؟ «فقال: إذا أقرّ على نفسه عند الإمام بسرقة قطعه، فهذا من حقوق الله» الحديث (٣).

المعتضدة بعدة روايات دالّة على أنّ الإمام له أن يقطع يد المقرّ بالسرقة، و لا شكّ في أنّ الترجيح مع صحيفة الفضيل، لموافقتها للكتاب و السنّة، الدالّين

(١) الوسائل ٢٨: ٣٩ / أبواب مقدمات الحدود ب ١٧ ح ٣، و الآية في سورة التوبة ٩: ١١٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٥٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨١

[مسألة ٢٥٣: لو ملك السارق العين المسروقة]

(مسألة ٢٥٣): لو ملك السارق العين المسروقة، فإن كان ذلك قبل رفع أمره إلى الإمام سقط عنه الحدّ، و إن كان بعده لم يسقط (١).

[مسألة ٢٥٤: لو أخرج المال من حرز شخص ثمّ رده إلى حرزه]

(مسألة ٢٥٤): لو أخرج المال من حرز شخص ثمّ رده إلى حرزه، فإن كان الرد إليه رداً إلى صاحبه عرفاً سقط عنه الضمان (٢)، و في سقوط الحدّ خلاف، و الأظهر عدم السقوط (٣).

[مسألة ٢٥٥: إذا هتك الحرز جماعةً و أخرج المال منه واحد منهم]

(مسألة ٢٥٥): إذا هتك الحرز جماعةً و أخرج المال منه واحد منهم فالقطع عليه خاصّة، و كذلك الحال لو قرّبه أحدهم إلى النقب و أخرج المال منه آخر فالقطع على المخرج خاصّة، و كذا لو دخل أحدهم النقب و وضع المال في وسطه و أخرجه الآخر منه فالقطع عليه دون الداخل (٤).

على قطع يد السارق، و لم يثبت تقييد ذلك بمطالبة المسروق منه، و إنما الثابت سقوط الحدّ فيما إذا عفا المسروق منه قبل رفع الأمر إلى الحاكم و الثبوت عنده.

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك معتبرة سماعه المتقدمة.

(٢) لأنه ردّ المال إلى صاحبه.

(٣) و ذلك لأنّ السرقة بقدر النصاب حيث كانت تمام الموضوع لإقامة الحدّ، فالسقوط يحتاج إلى دليل، كما إذا تاب و جاء من قبل نفسه و ردّ السرقة إلى صاحبها، و لم يدلّ دليل على سقوط الحدّ بمجرد الردّ كما في المقام.

نعم، إذا كانت إقامة الحدّ مشروطة بمطالبة المسروق منه كما هو المشهور سقط الحدّ عنه عندئذٍ، لأنّ المسروق منه ليس له المطالبة بعد الردّ.

(٤) لأنه يعتبر في ثبوت الحدّ أمران، أحدهما: الهتك، أي هتك الحرز.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٢

[مسألة ٢٥٦: لو أخرج المال من الحرز بقدر النصاب مراراً متعدّدة]

(مسألة ٢٥٦): لو أخرج المال من الحرز بقدر النصاب مراراً متعدّدة، فعندئذٍ إن عدّ الجميع عرفاً سرقة واحدة قطع، و إلّا فلا (١).

[مسألة ٢٥٧: إذا نهب فأخذ من المال بقدر النصاب]

(مسألة ٢٥٧): إذا نهب فأخذ من المال بقدر النصاب، ثمّ أحدث فيه حدثاً تنقص به قيمته عن حدّ النصاب، و ذلك كأن يخرق الثوب أو يذبح الشاة ثمّ يخرجه، فالظاهر أنّه لا قطع (٢)، و أمّا إذا أخرج المال من الحرز و كان بقدر النصاب ثمّ نقصت قيمته السوقية بفعله أو بفعل غيره فلا إشكال في القطع (٣).

ثانيهما: الإخراج. و عليه، فلا حدّ على غير المخرج و إن كان شريكاً في الهتك، و بذلك يظهر حال جميع صور المسألة.

(١) فإنّ المعتمد أن يكون المسروق بقدر النصاب في سرقة واحدة، و لا يكفي في بلوغ النصاب ضمّ سرقة إلى سرقة أخرى.

(٢) كما هو المشهور، لأنّ المعتمد في القطع على ما هو ظاهر روايات الباب أن تبلغ قيمة المسروق خمس دينار أو ربع دينار على ما تقدّم «١»، و لا تصدق السرقة قبل الإخراج، و المسروق في مفروض الكلام لا تبلغ قيمته النصاب بعد الإخراج و إن كانت كذلك قبله.

(٣) لأنّ المعتمد في قطع يد السارق هو أن يكون المخرج مالاً بقدر النصاب، و المفروض أنّه في المقام كذلك. و عليه، فلا اثر لنقصان قيمته بعد ذلك.

(١) في ص ٣٥٧ ٣٥٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٣

[مسألة ٢٥٨: إذا ابتلع السارق داخل الحرز ما هو بقدر النصاب]

(مسألة ٢٥٨): إذا ابتلع السارق داخل الحرز ما هو بقدر النصاب، فإن استهلكه الابتلاع كالطعام فلا قطع (١)، و إن لم يستهلكه كاللؤلؤ و نحوه فإن كان إخراج متعديراً فهو كالتالف فلا قطع أيضاً (٢)، و لكنّه يضمن المثل إن كان مثلياً و القيمة إن كان قيميّاً. و في مثل ذلك لو خرج المال اتفاقاً بعد خروج السارق من الحرز و جب عليه ردّ نفس العين و لا قطع أيضاً (٣). نعم، لو ردّ إلى مالكه مثله أو

قيمته ثم اتفق خروجه فالظاهر عدم وجوب رده عليه (٤).

(١) لما تقدم من اعتبار كون المخرج مالاً بقدر النصاب في القطع، وإلا فلا قطع.

(٢) لعين ما تقدم.

(٣) وذلك لما عرفت من أن المعتبر في القطع هو تحقق عنوان إخراج المال من الحرز بحد النصاب، فإنه الموضوع لوجوبه، و المفروض عدم تحققه هنا.

(٤) وذلك لما ذكرناه في محله من عدم إمكان الجمع بين البدل و المبدل «١»، فإذا ردّ البدل من المثل أو القيمة إلى مالكة انتقل المبدل إلى الغارم، فلا يجب عليه رده.

و دعوى أن الخروج اتفاقاً يكشف عن عدم صدق التلف عليه من أول الأمر، واضحة الدفع.

(١) شرح العروة ٢٨: ٦٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٤

و أمّا لو ابتلع ما يكون بقدر النصاب في الحرز ثم خرج منه و لكن كان إخراجاه من بطنه غير متعذر عادةً و كان قصده إخراجاه من الحرز بهذه الطريقة فُطِع (١)، و لو كان قصده من ذلك إتلافه ضمن و لا قطع عليه (٢).

[الرابع عشر: بيع الحرز]

الرابع عشر: بيع الحرز (مسألة ٢٥٩): من باع إنساناً حرّاً، صغيراً كان أو كبيراً ذكراً كان أو أنثى، قطعت يده (٣).

(١) لصدق هتك الحرز و إخراج المال منه بقدر النصاب الذي هو الموضوع لوجوب القطع.

(٢) أمّا ضمانه فلما عرفت. و أمّا عدم قطعه فلائنه قاصد للإتلاف دون السرقة.

(٣) كما عن الشيخ «١» و جماعه، بل عن التنقيح أنه المشهور «٢».

و تدلّ على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى برجل قد باع حرّاً فقطع يده» «٣».

و تؤيدها رواية سفيان الثوري على رواية محمد بن يعقوب، و رواية طريف ابن سنان الثوري على رواية الصدوق و الشيخ، قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن رجل سرق حرّاً فباعها قال: «فقال: فيها أربعة حدود، أمّا

(١) النهاية: ٧٢٢.

(٢) التنقيح الرائع ٤: ٣٨٠.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٨٣ / أبواب حد السرقة ب ٢٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٥

[الخامس عشر: المحاربة]

إشارة

الخامس عشر: المحاربة

[مسألة ٢٦٠: من شهر السلاح لإخافة الناس نفى من البلد]

(مسألة ٢٦٠): من شهر السلاح لإخافة الناس نفى من البلد، و من شهر فعقر اقتص منه ثم نفى من البلد، و من شهر و أخذ المال قطعت يده و رجله، و من شهر و أخذ المال و ضرب و عقر و لم يقتل فأمره إلى الإمام إن شاء قتله و صلبه و إن شاء قطع يده و رجله، و من حارب فقتل و لم يأخذ المال كان على الإمام أن يقتله، و من حارب و قتل و أخذ المال فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقه ثم يدفعه إلى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه، و إن عفا عنه أولياء المقتول كان على الإمام أن يقتله، و ليس لأولياء المقتول أن يأخذوا الدية منه فيتركوه (١).

أولها: فسارق تقطع يده» الحديث «١».

و رواية عبد الله بن طلحة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبيع الرجل و هما حزان يبيع هذا هذا و هذا هذا و يفزان من بلد إلى بلد فيبيعان أنفسهما و يفزان بأموال الناس «قال: تقطع أيديهما، لأنهما سارقا أنفسهما و أموال الناس (المسلمين)» «٢».

(١) يستفاد ما ذكرناه من الجمع بين صحيحه محمد بن مسلم و صحيحه على ابن حسان، فروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: من شهر السلاح في مصر من الأمصار فعقر اقتص منه و نفى من تلك البلد، و من شهر

(١) الوسائل ٢٨: ٢٨٣ / أبواب حد السرقة ب ٢٠ ح ١، الكافي ٧: ٢٢٩ / ١، الفقيه ٤: ٤٨ / ١٧٠، التهذيب ١٠: ١١٣ / ٤٤٧.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٨٣ / أبواب حد السرقة ب ٢٠ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٦

.....

السلاح في مصر من الأمصار و ضرب و عقر و أخذ المال و لم يقتل فهو محارب، فجزاؤه جزاء المحارب، و أمره إلى الإمام إن شاء قتله و صلبه و إن شاء قطع يده و رجله. قال: و إن ضرب و قتل و أخذ المال فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقه، ثم يدفعه إلى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه» قال: فقال له أبو عبيدة: أ رأيت إن عفا عنه أولياء المقتول؟ قال: فقال أبو جعفر (عليه السلام): «إن عفوا عنه كان على الإمام أن يقتله، لأنه قد حارب و قتل و سرق» قال: فقال أبو عبيدة: أ رأيت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية و يدعونه، أ لهم ذلك؟ «قال: لا، عليه القتل» «١».

و روى على بن حسان عن أبي جعفر (الجواد) (عليه السلام) «قال: من حارب [الله] و أخذ المال و قتل كان عليه أن يقتل أو يصلب، و من حارب فقتل و لم يأخذ المال كان عليه أن يقتل و لا يصلب، و من حارب و أخذ المال و لم يقتل كان عليه أن تقطع يده و رجله من خلاف، و من حارب و لم يأخذ المال و لم يقتل كان عليه أن ينفى» الحديث «٢».

و على هاتين الصحيحتين يحمل إطلاق بقية روايات الباب.

بقي هنا أمران: الأول: أنه قد يتوهم أن رواية على بن حسان لا يعتمد عليها، لأنه مشترك بين الضعيف و هو الهاشمي و الثقة و هو

الواسطى و لم تقم قرينه على أن راوى هذه الرواية هو الواسطى، فلا تكون حجة.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٠٧ / أبواب حد المحارب ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣١٣ / أبواب حد المحارب ب ١ ح ١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٧

.....

و لكنّه يندفع بأن راويها على بن إبراهيم فى تفسيره، و قد التزم بأن لا يروى إلا عن الثقة، فبمقتضى شهادته و التزامه يحكم بأن على بن حسان فى هذه الرواية هو الثقة دون غيره.

الثانى: أن جميل بن دراج سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ و جلّ «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَشْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ» الآية، أى شىء عليه من هذه الحدود التى سمى الله عزّ و جلّ؟ «قال: ذلك إلى الإمام إن شاء قطع، و إن شاء نفى، و إن شاء صلب، و إن شاء قتل» الحديث «١».

و الرواية صحيحة.

فقد يقال: إن هذه الصحيحة تنافى الصحيحتين المتقدمتين من جهة ظهورها فى تخيير الإمام بين القطع و النفى و الصلب و القتل، فهى تنافى ما دلّت عليه الصحيحتان من التفصيل.

و لكنّه يندفع بأنّ الصحيحة و إن كانت ظاهرة فى التخيير لكنّه لا بدّ من رفع اليد عن ظهورها بصريح صحيحة بريد بن معاوية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ و جلّ «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ» «قال: ذلك إلى الإمام يفعل ما شاء» قلت: فمفوض ذلك إليه؟ «قال: لا، و لكن نحو الجنابة» «٢».

و عليه، يرتفع التنافى بين صحيحة جميل و الصحيحتين.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٠٨ / أبواب حد المحارب ب ١ ح ٣، ٢، و الآية فى سورة المائدة ٥: ٣٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٠٨ / أبواب حد المحارب ب ١ ح ٣، ٢، و الآية فى سورة المائدة ٥: ٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٨

[مسألة ٢٦١: لا فرق فى المال الذى يأخذه المحارب]

(مسألة ٢٦١): لا فرق فى المال الذى يأخذه المحارب بين بلوغه حدّ النصاب و عدمه (١).

[مسألة ٢٦٢: لو قتل المحارب أحداً طلباً للمال]

(مسألة ٢٦٢): لو قتل المحارب أحداً طلباً للمال فلولى المقتول أن يقتله قصاصاً إذا كان المقتول كفواً، و إن عفا الولي عنه قتله الإمام حدّاً، و إن لم يكن كفواً فلا قصاص عليه، و لكنّه يقتل حدّاً (٢).

[مسألة ٢٦٣: يجوز للولي أخذ الدية بدلاً عن القصاص]

(مسألة ٢٦٣): يجوز للولي أخذ الدية بدلاً عن القصاص الذي هو حقّه، ولا يجوز له ذلك بدلاً عن قتله حدّاً (٣).

[مسألة ٢٦٤: لو جرح المحارب أحدًا]

(مسألة ٢٦٤): لو جرح المحارب أحدًا، سواء أ كان جرحه طلباً للمال أم كان لغيره، اقتصّ الولي منه و نفى من البلد (٤)، و إن عفا الولي عن القصاص فعلى الإمام أن ينفية منه (٥).

-
- (١) لإطلاق الأدلّة، و عدم وجود مقيد في البين.
- (٢) لما سيحيى إن شاء الله تعالى من أنّه يعتبر في القصاص كون المقتول كفوّاً للقاتل، و إلّا فلا يقتصّ منه «١».
- (٣) لما سيأتى من أنّ لولي المقتول أخذ الدية من القاتل.
- و أمّا ما في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمه فلا ينافى ذلك، لأنّه راجع إلى المنع عن أخذ الدية في مقابل تركه على حاله و عدم قتله أصلاً.
- (٤) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمه.
- (٥) لأنّ سقوط القصاص بالعمو لا يقتضى سقوط النفي الذي هو حدّ المحارب.

(١) مباني تكملة المنهاج ٢: ٣٩ و ما بعدها.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٨٩

[مسألة ٢٦٥: إذا تاب المحارب قبل أن يقدر عليه سقط عنه الحدّ]

(مسألة ٢٦٥): إذا تاب المحارب قبل أن يقدر عليه سقط عنه الحدّ (١)، و لا يسقط عنه ما يتعلّق به من الحقوق كالقصاص و المال (٢)، و لو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه الحدّ، كما لا يسقط غيره من الحقوق (٣).

[مسألة ٢٦٦: لا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام]

(مسألة ٢٦٦): لا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام، ثمّ بعد ذلك ينزل و يصلّى عليه و يدفن.

[مسألة ٢٦٧: ينفي المحارب من مصر إلى مصر و من بلد إلى آخر]

(مسألة ٢٦٧): ينفي المحارب من مصر إلى مصر و من بلد إلى آخر، و لا يسمح له بالاستقرار على وجه الأرض (٤)،

- (١) تدلّ على ذلك الآية الكريمة «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» (١)، وقد فسّرت الآية في رواية على بن حسان المتقدمة: أن يتوبوا قبل أن يأخذهم الإمام.
- (٢) يظهر وجه ذلك مما تقدّم من أنه لا دليل على السقوط.
- (٣) وذلك لاختصاص السقوط بالتوبة قبل الظفر، و أما بعده فلا دليل عليه أصلاً.
- (٤) لأنه مقتضى النفي من وجه الأرض، فإنه لا يتحقّق إلّا بأن لا يكون له مقرّ يستقرّ فيه.
- و أمّا معتبرة أبي بصير، قال: سألته عن الإنفاء من الأرض كيف هو؟ «قال: ينفي من بلاد الإسلام كلّها، فإن قدر عليه في شيء من أرض الإسلام قتل ولا أمان له حتى يلحق بأرض الشرك» (٢).

(١) المائدة ٥: ٣٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣١٨ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٩٠

.....

و معتبرة بكر بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا نفى أحداً من أهل الإسلام نفاه إلى أقرب بلد من أهل الشرك إلى الإسلام، فنظر في ذلك، فكانت الديلم أقرب أهل الشرك إلى الإسلام» (١).

فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهلها، فإنه لا شكّ في أنّ الزاني لا ينفي إلى بلاد الشرك، و إنّما ينفي من البلد الذي جلد فيه إلى بلد آخر كما تقدّم (٢). و أمّا المحارب فلا يسمح له بالاستقرار في مكان بلا خلاف، كما تدلّ عليه الآية الكريمة، و من الظاهر أنّه إذا نفى إلى بلاد الشرك كان له مستقرّ فيها.

و تؤيّد ما ذكرناه عدّة روايات:

منها: رواية عبيد الله المدائني عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث المحارب قال: قلت: كيف ينفي و ما حدّ نفيه؟ «قال: ينفي من المصر الذي فعل فيه ما فعل إلى مصر غيره، و يكتب إلى أهل ذلك المصر: أنّه منفي، فلا تجالسوه و لا تباعوه و لا تناكحوه و لا تؤاكلوه و لا تشاربوه، فيفعل ذلك به سنه، فإن خرج من ذلك المصر إلى غيره كتب إليهم بمثل ذلك حتى تتمّ السنه» قلت: فإنّ توجه إلى أرض الشرك ليدخلها؟ «قال: إن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها قوتل أهلها» (٣).

و نحوها رواية إسحاق المدائني عن أبي الحسن (عليه السلام) إلّا أنّه قال: فقال له الرجل: فإن أتى أرض الشرك فدخلها؟ «قال: يضرب عنقه إن أراد الدخول في أرض الشرك» (٤).

(١) الوسائل ٢٨: ٣١٧ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ٦.

(٢) في ص ٢٤٣ ٢٤٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣١٦ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ٢، ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٩١

ولا أمان له ولا يبيع ولا يؤوى ولا يطعم ولا يتصدّق عليه حتى يموت (١).

إشارة

السادس عشر: الارتداد المرتد عبارة عن دين الإسلام، وهو قسمان: فطرى وملئ.

و نحوها أيضاً رواية عبيد الله بن إسحاق عن أبي الحسن (عليه السلام)، إلا أنه قال في آخره: «يفعل ذلك به سنة، فإنه سيتوب و هو صاغراً قلت: فإن أم أرض الشرك يدخلها؟ قال: يقتل» (١).
فالتيجة: أنه لا بد من طرح الروايتين.

و يمكن أن يقال: إن المعبرتين غير واجدتين لشرائط الحجية في نفسيهما، لأنهما مخالفتان للكتاب، فإن النفي من الأرض يقتضى أن لا يسمح للمحارب بالاستقرار فى مكان، و نفيه إلى أرض الشرك سماح له بالاستقرار.
هذا، مضافاً إلى أن بلاد المسلمين حين نزول الآية المباركة كانت قليلة جداً، فلا يمكن تقييد الأرض فى الآية الكريمة بها بمقتضى هاتين المعبرتين، فإنه مستلزم لتخصيص الأكثر.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، فإنهم لم يقتدوا النفي بزمان خاص، و قد صرح الشهيد الثانى (قدس سره) باستمرار النفي إلى الموت فى الروضة و المسالك (٢)، و نسبه فى الثانى إلى الأكثر.

(١) الوسائل ٢٨: ٣١٦ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ٤.

(٢) الروضة ٩: ٣٠٢، المسالك ١٥: ١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٢

.....

و تدلّ على ذلك صحيحة حنان عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى قول الله عزّ و جلّ «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ» الآية «قال: لا يبايع و لا يؤوى (و لا يطعم) و لا يتصدّق عليه» (١).

فإن مقتضى إطلاقها استمرار الحكم إلى أن يموت.

و تؤيدها رواية زرارة عن أحدهما (عليهما السلام): فى قوله تعالى «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ يُصَيِّبُوا» الآية «قال: لا يبايع و لا يؤتى بطعام و لا يتصدّق عليه» (٢).

و عن ابن سعيد: أن حدّ النفي سنة واحدة (٣).

و لكن لا دليل عليه إلا الروايات المتقدمة، و بما أنّها ضعاف جميعاً فلا يمكن الاعتماد عليها أصلاً.

ثم إن صريح المحقق فى النافع و الشهيد الثانى فى الروضة تقييد زمان النفي بعدم التوبة، فإذا تاب يسقط حكم النفي، فيسمح له بالاستقرار فى أى مكان شاء (٤).

و هذا مما لا نعرف له وجهاً ظاهراً، و مقتضى إطلاق الدليل من الآية و غيرها أن التوبة بعد الظفر به لا أثر لها، فيبقى منفياً حتى يموت.

(١) الوسائل ٢٨: ٣١٥ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ١، و الآية فى سورة المائدة ٥: ٣٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣١٨ / أبواب حد المحارب ب ٤ ح ٨، و الآية فى سورة المائدة ٥: ٣٣.

(٣) الجامع للشرائع: ٢٤٢.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٩٢

(٤) المختصر النافع: ٢٢٦، الروضة ٩: ٣٠٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٩٣

الأول: المرتد الفطري، وهو الذي ولد على الإسلام من أبوين مسلمين أو من أبوين أحدهما مسلم (١)،

(١) أما بالنسبة إلى المتولد من أبوين مسلمين: فيدلّ على الحكم بإسلامه مضافاً إلى الإجماع والضرورة معتبرة عمّار الساباطي الآتية، و ما نذكره فيما إذا كان أحد أبويه مسلماً.

و أما بالنسبة إلى المتولد من أبوين أحدهما مسلم: فيدلّ عليه مضافاً إلى أنه لا خلاف فيه، بل لا يبعد أن يكون من الواضحات أمران: أحدهما: ما دلّ على أن الرجل المسلم إذا مات و كانت زوجته أو أمته حاملاً يعزل ميراثه فينتظر به حتى يولد حياً، فإنه يدلّ بإطلاقه على أن الحمل يرث إذا ولد حياً و إن كانت الزوجة أو الأمه غير مسلمة، و بضميمة أن وارث المسلم يعتبر فيه الإسلام على ما دلّت عليه معتبرة سماعه و صحيحة فضيل ابن يسار «١» يثبت أنه محكوم بالإسلام من أول ولادته، و كذلك إذا ماتت الأم المسلمة و تركت ولداً من كافر و لو لأجل الوطاء بالشبهة أو أسلمت الأم بعد الحمل و قبل الولادة، فإن الولد يرثها بمقتضى إطلاق الأدلة، فيثبت إسلامه بالملازمة المتقدمة.

ثانيهما: معتبرة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الصبي يختار الشرك و هو بين أبويه «قال: لا يترك و ذاك إذا كان أحد أبويه نصرانياً» (٢).

و صحيحة أبان على رواية الصدوق: أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال في

(١) الكافي ٢: ٢٥٥ / ٢٦١، ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٢٦ / أبواب حد المرتد ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٣٩٤

و يجب قتله و تبين منه زوجته و تعتدّ عدّة الوفاء، و تقسم أمواله حال ردّته بين ورثته (١).

الصبي إذا شبّ فاختار النصرانية و أحد أبويه نصراني أو مسلمين «قال: لا يترك و لكن يضرب على الإسلام» (١). فإنهما تدلان على تبعية الولد لأحد أبويه في الإسلام، و لأجل ذلك لا يترك و يضرب على الإسلام، فإن كان أحد أبويه مسلماً قبل ولادته يحكم عليه بالإسلام من أول ولادته، و إن صار مسلماً بعد ولادته حكم عليه بالإسلام من حين إسلامه.

و تؤيّد ذلك رواية حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك «فقال: إسلامه إسلاماً لنفسه و لولده الصغار و هم أحرار» الحديث (٢).

و يؤيّد أيضاً ما رواه الصدوق مرسلًا، قال: قال علي (عليه السلام): «إذا أسلم الأب جزّ الولد إلى الإسلام، فمن أدرك من ولده دُعي إلى الإسلام، فإن أبي قتل» الحديث (٣).

(١) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبره عمار الساباطي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كَلَّ مسلم بين مسلمين ارتدَّ عن الإسلام و جحد محمداً (صلى الله عليه و آله و سلم) نبوته و كذبه فإنَّ دمه مباح لمن سمع ذلك منه، و امرأته بائنه منه يوم

(١) الوسائل ٢٨: ٣٢٦ / أبواب حد المرتد ب ٢ ح ٢، الفقيه ٣: ٩١ / ٣٤١.

(٢) الوسائل ١٥: ١١٦ / أبواب جهاد العدو ب ٤٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٢٩ / أبواب حد المرتد ب ٣ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٥

.....

ارتد، و يقسم ماله على ورثته و تعتد امرأته عدّة المتوفّي عنها زوجها، و على الإمام أن يقتله و لا يستتبهه» (١). و هذه الصحيحة و إن كان موضوعها المسلم المتولد من مسلمين إلّا أنّ الظاهر أنّ التقييد من جهة الغلبة و لو بقرينة سائر الروايات. و المراد كل من كان مسلماً من أوّل أمره، فتشمل المسلم المتولد من أبوين أحدهما مسلم. و منها: صحيحة الحسين بن سعيد، قال: قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام): رجل ولد على الإسلام، ثم كفر و أشرك و خرج عن الإسلام، هل يستتاب، أو يقتل و لا يستتاب؟ فكتب (عليه السلام) «يقتل» (٢). و منها: صحيحة على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سألته عن مسلم تنصّر «قال: يقتل و لا يستتاب» قلت: فنصراني أسلم ثم ارتد؟ «قال: يستتاب، فإن رجع و إلّا قتل» (٣). و هذه الصحيحة تدلّ على أنّ من كان مسلماً من أوّل أمره ثم تنصّر يحكم عليه بالقتل من دون استتابة، فيشمل من كان متولداً من أبوين أحدهما مسلم.

و بها يقيد إطلاق صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث «قال: و من جحد نبياً مرسلًا نبوته و كذبه فدمه مباح» الحديث (٤).

و كذلك صحيحة الثانية، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المرتد «فقال: من رغب عن الإسلام و كفر بما انزل على محمد (صلى الله عليه و آله و سلم) بعد إسلامه فلا توبه له، و قد وجب قتله، و بانت منه امرأته، و يقسم ما ترك على ولده» (٥).

(١) الوسائل ٢٨: ٣٢٤ / أبواب حد المرتد ب ١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٢٥ / أبواب حد المرتد ب ١ ح ٦، ٥.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٢٥ / أبواب حد المرتد ب ١ ح ٦، ٥.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٢٣ / أبواب حد المرتد ب ١ ح ١، ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٦

الثاني: المرتد الملى و هو من أسلم عن كفر ثم ارتد و رجع إليه، و هذا يستتاب، فإن تاب خلال ثلاثة أيام فهو، و إلّا قتل في اليوم الرابع (١). و لا تزول عنه أملاكه (٢)، و ينفسخ العقد بينه و بين زوجته (٣)، و تعتد عدّة المطلقة إذا كانت مدخولاً بها (٤).

فتحملان على المرتد الفطرى.

كما أنّ بها يقيد ما دلّ على أنّ المرتد يستتاب فإن تاب و إلّا قتل، كصحيحة ابن محبوب عن غير واحد من أصحابنا عن أبي جعفر و

أبي عبد الله (عليهما السلام) «١»، فتحمل على المرتد الملى.

(١) أما استتابته و عدم قتله ابتداءً: فتدل عليها صحيحة على بن جعفر المتقدمة.

و أما تحديد زمان الاستتابة بثلاثة أيام فتدل عليه معتبرة السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام): «المرتد عن الإسلام تعزل عنه امرأته و لا تؤكل ذبيحته، و يستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب و إلا قتل يوم الرابع إذا كان صحيح العقل» «٢».

(٢) و ذلك لعدم الدليل على الزوال، و إنما الدليل قد دل على ذلك في خصوص المرتد الفطرى.

(٣) لما تقدم من معتبرة السكوني، و لما سيأتى من معتبرة أبي بكر الحضرمي.

(٤) تدل على ذلك معتبرة أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله (عليه السلام):

(١) الوسائل ٢٨: ٣٢٧ / أبواب حد المرتد ب ٣ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٢٨ / أبواب حد المرتد ب ٣ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٧

[مسألة ٢٦٨: يشترط في تحقق الارتداد: البلوغ و كمال العقل و الاختيار]

(مسألة ٢٦٨): يشترط في تحقق الارتداد: البلوغ و كمال العقل و الاختيار (١)، فلو نطق الصبي بما يوجب الكفر لم يحكم بارتداده و كفره، و كذا المجنون و المكره. و لو ادعى الإكراه على الارتداد، فإن قامت قرينة على ذلك فهو، و إلا فلا أثر لها (٢).

«إذا ارتد الرجل المسلم عن الإسلام بانت منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثاً، و تعتد منه كما تعتد المطلقة، فإن رجع إلى الإسلام و تاب قبل أن تتزوج فهو خاطب و لا عدّة عليها منه له و إنما عليها العدّة لغيره» الحديث «١».

(١) قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً و أنه لا حدّ على الصبي و لا على المجنون و لا على المكره «٢».

(٢) خلافاً لجماعة ذهبوا إلى سقوط الحدّ مع احتمال صدق المدعى للإكراه، تمسكاً بأن الحدود تدرأ بالشبهة.

و لكنك عرفت أنّ هذه الكبرى لم تثبت، و إنما هي رواية مرسله رواها الشيخ الصدوق (قدس سره) «٣»، و قد تقدم أنه لا شبهة في

أمثال المقام، فإننا قد ذكرنا أنّ المراد بالشبهة إن كان هو الشبهة الواقعية فهي متحققة في أكثر موارد ثبوت الحدّ، و إن كان المراد بها

الشبهة واقعاً و ظاهراً فهي غير متحققة في المقام، لتحقق ما يوجب الارتداد وجداناً، و المانع و هو الإكراه مدفوع بالأصل.

(١) الوسائل ٢٦: ٢٨ / أبواب موانع الإرث ب ٦ ح ٥.

(٢) في ص ٢٠٧ ٢٠٩.

(٣) في ص ٢٠٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٨

[مسألة ٢٦٩: لو قتل المرتد الملى أو مات كانت تركته لورثته المسلمين]

(مسألة ٢٦٩): لو قتل المرتد الملى أو مات كانت تركته لورثته المسلمين، و إن لم يكن له وارث مسلم فالمشهور أنّ إرثه للإمام (عليه

السلام)، و هو لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد أن يكون كالكافر الأصلي فيرثه الكافر (١).

□

(١) تدلّ على ذلك صحيحة إبراهيم بن عبد الحميد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): نصراني أسلم ثم رجع إلى النصرانية، ثم مات «قال: ميراثه لولده النصراني» و مسلم تنصّر ثم مات «قال: ميراثه لولده المسلمين» (١).

وهذه الصحيحة لا بدّ من تقييد إطلاقها بما إذا لم يكن له وارث مسلم، لما دلّ من الروايات على أن الكافر لا يرث مع وجود المسلم: منها: معتبرة أبان: أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال في الرجل يموت مرتدّاً عن الإسلام و له أولاد و مال «فقال: ماله لولده المسلمين» (٢).

على أن الرواية في نفسها ظاهرة في أنه ليس له وارث مسلم، وإلا فلا يحتمل أن يرثه وارثه الكافر دون وارثه المسلم بعد دلالة عدّة روايات على أن الإسلام يوجب العزّ والشرف، و نحن نرث الكفار و هم لا يرثونا.

(١) الوسائل ٢٦: ٢٥ / أبواب موانع الإرث ب ٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٦: ٢٨ / أبواب موانع الإرث ب ٦ ح ٦، و الرواية مطابقة لما في الفقيه ٣: ٩٢ / ٣٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٣٩٩

[مسألة ٢٧٠: إذا كان للمرتدّ ولد صغير فهو محكوم بالإسلام]

(مسألة ٢٧٠): إذا كان للمرتدّ ولد صغير فهو محكوم بالإسلام و يرثه و لا يتبعه في الكفر. نعم، إذا بلغ فأظهر الكفر حكم بكفره، و لو ولد للمرتدّ ولد بعد ردّته كان الولد محكوماً بالإسلام أيضاً إذا كان انعقاد نطفته حال إسلام أحد أبويه، فإنّه يكفي في ترتّب أحكام الإسلام انعقاد نطفته حال كون أحد أبويه مسلماً و إن ارتدّ بعد ذلك (١).

[مسألة ٢٧١: إذا ارتدّت المرأة و لو عن فطرة لم تقتل]

(مسألة ٢٧١): إذا ارتدّت المرأة و لو عن فطرة لم تقتل (٢)،

(١) ظهر الحال في جميع ذلك مما تقدّم.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في المرتدّة عن الإسلام «قال: لا تقتل، و تستخدم خدمة شديدة، و تمنع الطعام و الشراب إلّا ما يمسك نفسها، و تلبس خشن الثياب، و تضرب على الصلوات» (١).

و منها: معتبرة عباد بن صهيب عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: المرتدّ يستتاب، فإن تاب و إلّا قتل، و المرأة تستتاب، فإن تابت و إلّا حبست في السجن و أضرب بها» (٢).

□

و منها: صحيحة الحسن بن محبوب، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) في المرتدّ «يستتاب، فإن تاب و إلّا قتل، و المرأة إذا ارتدّت عن الإسلام استتبت، فإن تابت و إلّا خلدت في السجن و ضيق عليها في حبسها» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ٣٣٠ / أبواب حد المرتد ب ٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٣١ / أبواب حد المرتد ب ٤ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٣٢ / أبواب حد المرتد ب ٤ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٠

و تبين من زوجها و تعتدّ عدّة الطلاق (١)، و تستتاب، فإن تابت فهو، و إلّا حبست دائماً و ضربت في أوقات الصلاة،

بقي هنا شيء: و هو أنه قد روى محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في وليدة كانت نصرانية فأسلمت و ولدت لسيدها، ثم إن سيدها مات و أوصى بها عتاقة السريّة على عهد عمر، فنكحت نصرانية ديرانياً و تنصّرت فولدت منه ولدين و حبلت بالثالث، فقضى فيها أن يعرض عليها الإسلام، فعرض عليها الإسلام فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصرانية فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول و أنا أحبسها حتى تضع ولدها، فإذا ولدت قتلها» (١).

و هذه الرواية و إن كانت صحيحة إلّا أنه لا بدّ من ردّ علمها إلى أهله، فإنّه لا يظهر وجه لكون أولادها من النصراني المتزوج بها عبيداً لأخيهم المتولّد من سيدها، كما لا يظهر وجه لقتلها بعد وضع حملها، بعد وضوح أنّ المرأة لا تقتل بالارتداد حتى إذا كان عن فطرة، فضلاً عمّا إذا كان عن ملّة كما هو مورد الرواية، و لأجل ذلك احتل الشيخ (قدس سره) حملها على ما إذا تزوّجت بمسلم ثم ارتدت و تزوّجت فاستحققت القتل لذلك (٢)، و لكنّ الحمل المزبور مع بعده في نفسه ينافيه أنّ القتل في الرواية قد ترتّب على عدم التوبة، فلو كان القتل لما ذكره لم يكن يسقط بالتوبة.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٣١ / أبواب حد المرتد ب ٤ ح ٥.

(٢) التهذيب ١٠: ١٤٣ / ٥٦٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠١

و استخدمت خدمة شديدة، و منعت الطعام و الشراب إلّا ما يمسك نفسها، و ألبست خشن الثياب (١).

مسألة ٢٧٢: إذا تكرّر الارتداد في الملى أو في المرأة

(مسألة ٢٧٢): إذا تكرّر الارتداد في الملى أو في المرأة قيل: يقتل في الرابعة، و قيل: يقتل في الثالثة، و كلاهما لا يخلو من إشكال، بل الأظهر عدم القتل (٢).

أمّا بينونتها من زوجها: فلقوله تعالى «و لا تُمسِكوا بَعْضَ الْكُوفِرِ» (١)، فإنّه يدلّ على أنّ زوجة المسلم لا تكون كافرة، خرج من ذلك ما خرج من جواز الترويح بأهل الكتاب مطلقاً أو في خصوص المتعة، و ما إذا أسلم الزوج و لم تسلم زوجته، و يبقى الباقي تحت العموم.

و أمّا اعتدادها عدّة الطلاق: فلأنّ التقاء الختانين يوجب العدّة مطلقاً كما تقدّم (٢)، و المنصرف من العدّة إنّما هو عدّة الطلاق، إلّا فيما ثبت بدليل خاصّ أنّها عدّة الوفاة، كما في ارتداد الزوج عن فطرة.

(١) تدلّ على ذلك بعض الروايات المتقدمة.

(٢) الوجه في ذلك: أنه لا دليل على القتل في المرّة الرابعة إلّا ما ادّعه الشيخ من الإجماع في الخلاف على أن أصحاب الكبائر يقتلون في الرابعة، و هو نقل إجماع لم يثبت «٣»، بل ثبت عدمه، لذهاب جماعة إلى أنه يقتل في الثالثة، و نسب الشيخ (قدس سره) ذلك إلى الأصحاب «٤».

(١) الممتحنه ٦٠: ١٠.

(٢) شرح العروة الوثقى ٣٢: ٢٢٤.

(٣) الخلاف ٥: ٥٠٤.

(٤) المبسوط ٨: ٧٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٠٢

.....

و أما القتل في الثالثة: فلا دليل عليه أيضاً إلّا الصحيحة المتقدّمة من أن أصحاب الكبائر إذا أُقيم عليهم الحدّ مرّتين يقتلون في الثالثة، و هذه الصحيحة لا تشمل المقام، فإنّها خاصّة بما إذا أُقيم الحدّ على الجاني مرّتين، و هو غير متحقّق في المقام. نعم، روى الشيخ الكليني، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عن جميل بن درّاج و غيره، عن أحدهما (عليهما السلام): في رجل رجع عن الإسلام «قال: يستتاب، فإن تاب و إلّا قتل» قيل لجميل: فما تقول: إن تاب ثمّ رجع عن الإسلام؟ قال: يستتاب، قيل: فما تقول إن تاب ثمّ رجع؟ قال: لم أسمع في هذا شيئاً، لكنّه عندي بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحدّ مرّتين ثمّ يقتل بعد ذلك، و قال: روى أصحابنا «أنّ الزاني يقتل في المرّة الثالثة» «١»، و رواها الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد مع اختلاف يسير.

و لكن هذه الرواية ضعيفة بعلي بن حديد. على أن المذكور فيها فتوى لجميل فلا حجّية فيها.

و أما رواية جابر عن أبي عبد الله (عليه السلام) على رواية محمّد بن يعقوب، و عن أبي جعفر (عليه السلام) على رواية الشيخ «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل من بني ثعلبة قد تنصّر بعد إسلامه فشهدوا عليه، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): ما يقول هؤلاء اليهود؟ فقال: صدقوا و أنا أرجع إلى الإسلام، فقال: أمّا أنّك لو كذّبت الشهود لضربت عنقك، و قد قبلت منك فلا تعد، فإنّك إن رجعت لم أقبل منك رجوعاً بعده» «٢».

(١) الوسائل ٢٨: ٣٢٨ / أبواب حد المرتدّ ب ٣ ح ٣، الكافي ٧: ٢٥٦ / ٥، التهذيب ١٠: ١٣٧ / ٥٤٤.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٢٨ / أبواب حد المرتدّ ب ٣ ح ٤، الكافي ٧: ٢٥٧ / ٩، التهذيب ١٠: ١٣٧ / ٥٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٠٣

[مسألة ٢٧٣: غير الكتابي إذا أظهر الشهادتين حكم بإسلامه]

(مسألة ٢٧٣): غير الكتابي إذا أظهر الشهادتين حكم بإسلامه و لا يفتّش عن باطنه، بل الحكم كذلك حتى مع قيام القرينة على أن إسلامه إنّما هو للخوف من القتل (١). و أمّا الكتابي فقال جماعة بعدم الحكم بإسلامه في هذا الفرض، و هو لا يخلو من إشكال، بل الأظهر هو الحكم بإسلامه (٢).

فهي ضعيفة السند، فإن في سندها محمد بن سالم، و هو مشترك بين الثقة و غير الثقة، و عمرو بن شمر و هو ضعيف. على أن متنها مخالف للمقطوع به كما هو ظاهر.

(١) بلا خلاف و لا إشكال و عليه جرت السيرة القطعية، مضافاً إلى ما يأتي في الحكم بإسلام الكتابي إذا أظهر الإسلام.

(٢) و ذلك لأنه يكفي في الإسلام إظهاره لساناً، سواء آمن قلباً أم لا. □

بيان ذلك: أن السيرة القطعية قد جرت في زمن النبي الأكرم (صلى الله عليه و آله و سلم) على قبول إسلام الكفرة بمجرد إظهارهم للشهادتين، مع القطع بكونهم غير معتقدين بالإسلام حقيقةً، إذ من البعيد جداً لو لم يكن مستحيلاً عادةً حصول اليقين القلبي للكفرة بمجرد مشاهدتهم غلبة الإسلام و تقدمه. و من هذا القبيل إسلام المرتد الملى، فإنه يستتاب ثلاثة أيام، فإن لم يتب قتل، فإن إسلامه حينئذ يكون في الغالب خوفاً من القتل، و كذلك المرأة المرتدة و لو عن فطرة فإنها تحبس و تضرب أوقات الصلاة و يضيق عليها في الطعام و الشراب حتى تتوب و تسلم.

هذا، مضافاً إلى الروايات الواردة من طرق الخاصة و العامة الدالة على أن الإسلام هو إظهار الشهادتين، و أن به حقت الدماء، و عليه جرت الموارث

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٤

[مسألة ٢٧٤: إذا صلى المرتد أو الكافر الأصلي في دار الحرب]

(مسألة ٢٧٤): إذا صلى المرتد أو الكافر الأصلي في دار الحرب أو دار الإسلام، فإن قامت قرينة على أنها من جهة التزامه بالإسلام حكم به، و إلا فلا (١).

و جاز النكاح:

□
منها: معتبرة سماعاً، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخبرني عن الإسلام و الإيمان، أهما مختلفان؟ «فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام و الإسلام لا يشارك الإيمان» فقلت: فصفها لي «فقال: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله و التصديق برسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم)، به حقت الدماء و عليه جرت المناكح و الموارث» الحديث (١).

(١) و ذلك لأن مجرد الصلاة لا يكون دليلاً على إظهار الشهادتين، فالعبرة إنما هي بإظهارهما، فإن كانت الصلاة قرينة على ذلك فهو، و إلا فلا تدل على إسلامه.

و قد يقال: إن الصلاة حيث إنها تشمل على الشهادتين فالأتي بها مظهر لهما.

و فيه: أن المعتبر في الصلاة إنما هو لفظ الشهادتين دون قصد معناهما، و المعتبر في الإسلام إنما هو قصد معناهما، فمجرد الإتيان بهما بعنوان جزء الصلاة لا يدل على الإسلام.

(١) الكافي ٢: ٢٥ / ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٥

[مسألة ٢٧٥: لو جن المرتد الملى بعد ردته و قبل توبته لم يقتل]

(مسألة ٢٧٥): لو جنّ المرتدّ الملى بعد ردّته و قبل توبته لم يقتل (١)، و إن جنّ بعد امتناعه عن التوبة قتل (٢).

[مسألة ٢٧٦: لا يجوز تزويج المرتدّ بالمسلمة]

(مسألة ٢٧٦): لا يجوز تزويج المرتدّ بالمسلمة (٣)، و قيل بعدم جواز تزويجه من الكافرة أيضاً، و فيه إشكال، بل الأظهر جوازه، و لا سيّما في الكتابيّة، و لا سيّما في المتعة (٤).

(١) و ذلك لما تقدّم من أنّ قتل المرتدّ الملى مشروط بامتناعه عن التوبة «١».

(٢) لأنّ شرط القتل و هو الامتناع عن التوبة قد وجد، و عروض الجنون بعده لا يوجب سقوط القتل عنه، لعدم الدليل على سقوطه به. (٣) قد ظهر وجه ذلك مما سبق.

(٤) وجه الإشكال: هو أنّ المشهور ذهبوا إلى عدم جواز عقده من الكافرة، نظراً إلى تحرّمه بالإسلام المانع من التزويج بها، و لذا علّل الشهيد (قدس سره) في الدروس بأنّ المرتدّ دون المسلم و فوق الكافر «٢»، و لكنّ الصحيح هو جواز عقده منها: أمّا من الكتابيّة: فواضح، لأنّ تزويج المسلم بها إذا كان جائزاً مطلقاً كما قويتناه أو في المتعة كما هو المشهور فتزويج من هو دون المسلم بطريق أولى، على أنّه لا مقتضى لمنع تزويجه منها. و أمّا تزويجه من غير الكتابيّة: فإنّ تمّ إجماع على عدم الجواز فهو، و لكنّه غير تامّ، و عليه فلا مانع منه، لعدم الدليل على المنع.

(١) في ص ٣٩٨.

(٢) الدروس ٢: ٥٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٠٦

[مسألة ٢٧٧: لا ولاية للأب أو الجدّ المرتدّ على بنته المسلمة]

(مسألة ٢٧٧): لا ولاية للأب أو الجدّ المرتدّ على بنته المسلمة، لانقطاع ولايتهما بالارتداد (١).

[مسألة ٢٧٨: يتحقّق رجوع المرتدّ عن ارتداده باعترافه بالشهادتين]

(مسألة ٢٧٨): يتحقّق رجوع المرتدّ عن ارتداده باعترافه بالشهادتين إذا كان ارتداده بإنكار التوحيد أو النبوة الخاصّة (٢)، و أمّا إذا كان ارتداده بإنكار عموم نبوة نبيّنا محمّد (صلّى الله عليه و آله و سلم) لجميع البشر فلا بدّ في توبته من رجوعه عمّا جحد و أنكر (٣).

[مسألة ٢٧٩: إذا قتل المرتدّ عن فطرة أو ملّة مسلماً عمداً]

(مسألة ٢٧٩): إذا قتل المرتدّ عن فطرة أو ملّة مسلماً عمداً جاز لولي المقتول قتله فوراً، و بذلك يسقط قتله من جهة ارتداده بسقوط

موضوعه. نعم، لو عفا الولي أو صالحه على مال قُتل من ناحية ارتداده.

و أما تعليل الشهيد (قدس سره): فهو واضح الضعف، لأن المرتد أدون من الكافر الأصلي، و لذلك يحكم بقتله دون غيره. و مما ذكرناه يظهر حال تزويجه بالمرتدة.

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، لقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (١).

(٢) و الوجه في كل منهما ظاهر، و ذلك لما عرفت من أنه يكفي في الحكم بالإسلام إظهار الشهادتين، و لا فرق في ذلك بين أن يكون كافراً أصلياً أو مرتداً.

(٣) وجهه ظاهر.

(١) النساء ٤: ١٤١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٧

[مسألة ٢٨٠: إذا قتل أحد المرتد عن مله بعد توبته]

(مسألة ٢٨٠): إذا قتل أحد المرتد عن مله بعد توبته، فإن كان معتقداً بقاءه على الارتداد لم يثبت القصاص، و لكن تثبت الدية (١).

[مسألة ٢٨١: إذا تاب المرتد عن فطرة لم تقبل توبته]

(مسألة ٢٨١): إذا تاب المرتد عن فطرة لم تقبل توبته بالنسبة إلى الأحكام اللازمة عليه من وجوب قتله و انتقال أمواله إلى ورثته و بينونة زوجته منه (٢)، و أما بالإضافة إلى غير تلك الأحكام فالأظهر قبول توبته (٣)، فتجربى عليه أحكام المسلم، فيجوز له أن يتزوج من زوجته السابقة أو امرأة مسلمة أخرى و غير ذلك من الأحكام.

[التعزيرات]

إشارة

التعزيرات

[مسألة ٢٨٢: من فعل محرماً أو ترك واجباً إلهياً عالماً عامداً]

(مسألة ٢٨٢): من فعل محرماً أو ترك واجباً إلهياً عالماً عامداً عزّره الحاكم حسب ما يراه من المصلحة (٤)،

(١) أما عدم ثبوت القصاص: فلأنه لم يكن متعمداً لقتل المسلم الذي هو الموضوع لوجوب القصاص.

و أما ثبوت الدية: فلأن دم المسلم لا يذهب هدرًا.

(٢) على ما دلّت عليه الروايات المتقدمة.

(٣) و ذلك لعموم ما دلّ على قبول التوبة، و ما دلّ على أنّ من أظهر الشهادتين يحكم بإسلامه. و يؤكّد ذلك أنّه لا شكّ في عدم سقوط التكليف عنه، و أنّه مكلف بالصلاة و الصيام و غيرهما مما يشترط في صحّته الإسلام، فلو لم تقبل توبته امتنع تكليفه بذلك، مع أنّه مسلم بمقتضى إظهاره الشهادتين.

(٤) على المشهور شهرة عظيمة، بل بلا خلاف في الجملة، و تدلّ على ذلك عدّة أمور

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٨

.....

الأول: فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) ذلك في موارد مختلفة، كما يظهر من عدّة روايات في أبواب متفرقة، و هذا يدلّ بوضوح على مشروعيتها ذلك.

الثاني: أنّ الإسلام قد اهتمّ بحفظ النظام المادّي و المعنوي و إجراء الأحكام على مجاريها، و من الطبيعي أنّ هذا يقتضى أن يعزّر الحاكم كلّ من خالف النظام.

الثالث: النصوص الخاصة الواردة في موارد مخصوصة، الدالة على أنّ للحاكم التعزير و التأديب حتى في الصبي و المملوك.

الرابع: ما ورد في عدّة روايات من أنّ الله تعالى جعل لكلّ شيء حدّاً:

منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ لكلّ شيء حدّاً، و من تعدّى ذلك الحدّ كان له حدّ» (١).

و أمّا مقداره: فعن جماعة منهم المحقق في الشرائع (٢) أنّه لا يبلغ حدّ الحرّ في الحرّ و حدّ العبد في العبد. و نسبة المجلسي في المرأة إلى الأصحاب (٣).

و لم يظهر لنا وجه ذلك، بل الظاهر من صحیح حماد أنّ التعزير لا بدّ و أن يكون أقلّ من الحدّ مطلقاً، فقد روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: كم التعزير؟ «فقال: دون الحدّ» قال: قلت: دون ثمانين؟ «قال: لا، و لكن دون أربعين، فإنّها حدّ المملوك، قلت: و كم ذاك؟ «قال: على قدر ما يراه الوالي من ذنب الرجل و قوّة بدنه» (٤).

و مقتضى هذه الصحیح أنّ التعزير لا يزيد على أربعين و إن كان المعزّر حرّاً، بل في معتبرة إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن

(١) الوسائل ٢٨: ١٧ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣ ح ٢.

(٢) الشرائع ٤: ١٧٢.

(٣) مرآة العقول ٢٣: ٣٧٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٧٥ / أبواب بقيّة الحدود ب ١٠ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٠٩

و ثبت موجب التعزير بشهادة شاهدين و بالإقرار (١).

التعزير كم هو؟ «قال: بضعة عشر سوطاً ما بين العشرة إلى العشرين» (١).

و لكن لا بدّ من رفع اليد عن ظهورها و حملها على المثال، لقوّة ظهور الصحیح في جواز التعزير بأكثر من العشرين.

و على تقدير المعارضة فالترجيح مع الصحیح، لاعتزادها بإطلاقات أدلّة التعزير، فإنّ المقدار الثابت إنّما هو عدم بلوغ التعزير مقدار الحدّ.

و أما تقييده بأكثر من ذلك فلم يثبت، فللحاكم التعزير بمقدار ما يراه من المصلحة على أن لا يبلغ مبلغ الحدّ.

(١) أما ثبوته بشهادة شاهدين عدلين: فلاطلاق الأدلة و عدم الدليل على الخلاف.

و أما ثبوته بالإقرار: فلعوم دليله و عدم موجب للتقييد.

نعم، قيل كما عن الحلّي «٢» و غيره-: إنّه لا يثبت إلّا بالإقرار مرتين، بل في المسالك عن العلامة: أنّه لم يذكر فيه خلافاً «٣».

و لكن دليله غير ظاهر.

و قد يظهر من عبارة المحقق في الشرائع الميل إلى ثبوته بالإقرار مرّة واحدة أو للتردد فيه «٤».

(١) الوسائل ٢٨: ٣٧٤ / أبواب بقیة الحدود ب ١٠ ح ١.

(٢) السرائر ٣: ٣٣٥.

(٣) المسالك ١٤: ٤٥٦.

(٤) الشرائع ٤: ١٧١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤١٠

[مسألة ٢٨٣: إذا أقرّ بالزنا أو باللواط دون الأربع لم يحد]

(مسألة ٢٨٣): إذا أقرّ بالزنا أو باللواط دون الأربع لم يحد و لكنّه يعزّر (١).

[مسألة ٢٨٤: من اقتضّ بكرًا غير الزوجة و المملوكه بإصبع أو نحوها]

(مسألة ٢٨٤): من اقتضّ بكرًا غير الزوجة و المملوكه بإصبع أو نحوها عزّر على المشهور، و فيه إشكال، و الأقرب أنّه يحدّ ثمانين جلد (٢).

و كيف كان، فالظاهر أنّه يثبت بالإقرار مرّة واحدة.

(١) أما عدم الحدّ: فلما تقدّم من عدم ثبوت الزنا بالنسبة إلى وجوب إقامة الحدّ «١».

و أمّا التعزير: فلأنه إقرار بالمعصية، و هو معصية، و ذلك لأنّه مضافاً إلى كونه تجزياً على المولى و هتكاً لحرمة، و إلى أنّه إشاعة للفحشاء و كشف لما ستره الله منافٍ للعدالة المعتر فيها الستر و العفاف. على أن الإقرار نافذ في حقّ المقرّ، غاية الأمر أنّه لا يثبت الجلد أو الرجم إلّا بعد إقراره أربع مرّات.

نعم، التعزير يختصّ بما إذا علم بعدم إقراره كذلك فيما بعد، و إلّا فلا تعزير، بل ينتظر به إلى أن يتمّ إقراره كذلك فيجلد أو يرجم، و على ذلك جرت سيرة النبي الأكرم (صلّى الله عليه و آله و سلّم) و أمير المؤمنين (عليه السلام).

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في امرأة اقتضت جارية بيدها، قال: «قال: عليها مهرها، و تجلد ثمانين» «٢».

و صحيحة الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام): في امرأة اقتضت جارية بيدها «قال: عليها المهر، و تضرب الحدّ» «٣».

(٢) (٣) الوسائل ٢٨: ١٤٤ / أبواب حد الزنا ب ٣٩ ح ٤، ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١١

[مسألة ٢٨٥: لا بأس بضرب الصبي تأديباً خمسة أو ستة مع رفق]

(مسألة ٢٨٥): لا بأس بضرب الصبي تأديباً خمسة أو ستة مع رفق (١)،

بعد حمل الحد فيها على ثمانين بقرينه الصحيحة الأولى.

هذا، ولكن المشهور بين الأصحاب أنه يعزّر ولا حدّ عليه، وحملوا ثمانين جلده في الصحيحة على التعزير، نظراً إلى أنه دون الحدّ، و بما أنه ليس للتعزير حدّ خاصّ، بل هو بنظر الحاكم حسب ما يراه من المصلحة، جعلوا الثمانين جلده أحد أفرادها.

ومن هنا قال المفيد والديلمي: إنه يجلد من ثلاثين إلى ثمانين «١».

وعن الشيخ: من ثلاثين إلى سبعة و تسعين «٢».

وعن ابن إدريس: من ثلاثين إلى تسعة و تسعين «٣». وقوى ذلك صاحب الجواهر (قدس سره)، و علّله بأنّه لا قائل بخبر ثمانين «٤».

أقول: إن تمّ إجماع على ذلك فهو، ولكنّه غير تامّ. فإذن لا موجب لرفع اليد عن ظهور صحيحة ثمانين في تعيين ذلك.

فالتنتيجة: أن الأقرب ما ذكرناه.

(١) تدلّ على ذلك معتبرة حماد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): في أدب الصبي والمملوك «فقال: خمسة أو ستة و أرفق» «٥».

(١) المقنعة: ٧٨٥، المراسم: ٢٥٥.

(٢) حكاة عن الشيخ في الجواهر ٤١: ٣٧١.

(٣) السرائر ٣: ٤٤٩.

(٤) الجواهر ٤١: ٣٧١.

(٥) الوسائل ٢٨: ٣٧٢ / أبواب بقیة الحدود ب ٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٢

.....

و معتبرة إسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ربّما ضربت الغلام في بعض ما يجرم «قال: و كم تضربه؟» قلت: ربّما ضربته مائة، «فقال: مائة مائة؟» فأعاد ذلك مرّتين، ثمّ قال: «حدّ الزنا، اتّق الله» فقلت: جعلت فداك، فكم ينبغي لى أن أضربه؟ «فقال: واحداً» فقلت: و الله لو علم أنّي لا- أضربه إلّما واحداً ما ترك لى شيئاً إلّما أفسده «قال: فاثنين» فقلت: هذا هو هلاكي. قال: فلم أزل أماكسه حتى بلغ خمسة ثمّ غضب فقال: «يا إسحاق، إن كنت تدري حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فيه و لا تعدّ حدود الله» «١».

و لا- يختصّ الحكم المزبور بولّي الطفل، ففي معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): أدب اليتيم مما تؤدّب منه ولدك، و اضربه مما تضرب منه ولدك» «٢».

هذا في غير المعلم.

و أمّا فيه: فالظاهر عدم جواز الضرب بأزيد من ثلاثة، و ذلك لمعتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين

(عليه السلام) ألقى صبيان الكتاب ألواحهم بين يديه ليختر بينهم، فقال: أما أنها حكومة و الجور فيها كالجور في الحكم، أبلغوا معلّمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتص منه» (٣).

(١) الوسائل ٢٨: ٥١ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٠ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢١: ٤٧٩ / أبواب أحكام الأولاد ب ٨٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٧٢ / أبواب بقیة الحدود ب ٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٣

كما لا بأس بضرب المملوك تأديباً إلى عشرة (١).

[مسألة ٢٨٦: من باع الخمر عالماً بحرمة غير مستحلّ عزّر]

(مسألة ٢٨٦): من باع الخمر عالماً بحرمة غير مستحلّ عزّر (٢)، و إن استحلّه حكم بارتداده (٣)، و إن لم يكن عالماً بحرمة فلا شيء عليه، و لكن يبين له حرمة ليمتنع بعد ذلك، و كذلك من استحلّ شيئاً من المحرّمات المعلوم

(١) تدلّ على ذلك صحيحة حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لا بأس أن يؤدّب المحرم عبده ما بينه و بين عشرة أسواط» (١).

و هذه الصحيحة و إن وردت في المحرم إلّا أنّه إذا جاز للمحرم أن يضرب عبده عشرة أسواط جاز لغيره بالأولوية. ثمّ إنّ بها ترفع اليد عن ظهور معتبرة حماد بن عثمان المتقدمه، المؤيدة برواية زرارة بن أعين، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما ترى في ضرب المملوك؟ «قال: ما أتى فيه على يديه فلا شيء عليه، و أمّا ما عصاك فيه فلا بأس» قلت: كم أضربه؟ «قال: ثلاثة أو أربعة أو خمسة» (٢).

و بمرسله الصدوق، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): «لا يحلّ لوالٍ يؤمن بالله و اليوم الآخر أن يجلد أكثر من عشرة أسواط إلّا في حدّ، و إذن في أدب المملوك من ثلاثة إلى خمسة» (٣).

فالتيجة: هي التخيير في ضرب المملوك إلى عشرة.

(٢) لأنّ بيعه من المعاصي الكبيرة فيثبت به التعزير.

(٣) فيقتل إن كان ارتداده عن فطره، و يستتاب إن كان عن ملّة.

(١) الوسائل ١٢: ٥٦٤ / أبواب تروك الإحرام ب ٩٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٧٣ / أبواب بقیة الحدود ب ٨ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٧٥ / أبواب بقیة الحدود ب ١٠ ح ٢، الفقيه ٤: ٥٢ / ١٨٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٤

حرمته في الشريعة الإسلامية، كالميتة و الدم و لحم الخنزير و الربا، و لو ارتكب شيئاً منها غير مستحلّ عزّر (١).

[مسألة ٢٨٧: لو نبت قبراً و لم يسرق الكفن عزّر]

(مسألة ٢٨٧): لو نبش قبراً و لم يسرق الكفن عزّر (٢).

[مسألة ٢٨٨: لو سرق و لا يمين له أو سرق ثانياً]

(مسألة ٢٨٨): لو سرق و لا يمين له أو سرق ثانياً و ليس له رجل يسرى سقط عنه الحدّ و عزّره الإمام حسب ما يراه من المصلحة (٣).

[مسألة ٢٨٩: قد تقدّم اختصاص قطع اليد بمن سرق من حرز]

(مسألة ٢٨٩): قد تقدّم اختصاص قطع اليد بمن سرق من حرزه، و أمّا المستلب الذي يأخذ المال جهراً أو المختلس الذي يأخذ المال خفية و مع الإغفال و المحتال الذي يأخذ المال بالتزوير و الرسائل الكاذبة فليس عليهم حدّ و إنّما يعزّرون (٤).

و لكنّ المحقق في الشرائع حكم باستتابته، فإن تاب و إلّا قتل «١».

و لم يظهر له وجه بالنسبة إلى الفطرى.

(١) الوجه فى جميع ذلك ظاهر.

(٢) لأنه فعل معصية كبيرة فيثبت بها التعزير.

(٣) تقدّم الكلام فى ذلك مفصلاً «٢».

نعم، يعزّره الحاكم على ارتكابه معصية الله.

(٤) فإنه ليس عليهم حدّ كما تقدّم «٣»، و لكنّ الحاكم يعزّره لارتكابهم المعصية الكبيرة. و فى موثقة سماعة قال: «قال: من سرق خلسه خلسها لم يقطع،

(١) الشرائع ٤: ١٧٤.

(٢) فى ص ٣٧٥.

(٣) فى ص ٣٤٩ ٣٥٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٥

[مسألة ٢٩٠: من وطئ بهيمة مأكولة اللحم أو غيرها فلا حدّ عليه]

(مسألة ٢٩٠): من وطئ بهيمة مأكولة اللحم أو غيرها فلا حدّ عليه، و لكن يعزّره الحاكم حسب ما يراه من المصلحة (١)،

و لكن يضرب ضرباً شديداً «١».

(١) الروايات الواردة فى المسألة على طوائف:

الطائفة الأولى: ما دلّت على أنّ حكمه هو القتل.

كصحيحة جميل بن درّاج عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى رجل أتى بهيمة «قال: يقتل» «٢».

و رواية سليمان بن هلال، قال: سأل بعض أصحابنا أباً عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتى البهيمه «فقال: يقام قائماً، ثم يضرب

ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ» قال: فقلت: هو القتل؟ «قال: هو ذاك» «٣».

و هذه الطائفة مضافاً إلى أنّها لا عامل بها من الأصحاب معارضة بما يأتي.

الطائفة الثانية: ما دلّت على أنّ حدّه حدّ الزاني:

كصحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أتى بهيمة فأولج «قال: عليه الحدّ» «٤»، و رواه الكليني بسند ضعيف مثله، إلّا أنّه قال: «قال: حدّ الزاني».

و رواية أبي فروة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: الذي يأتي بالفاحشة

(١) الوسائل ٢٨: ٢٦٩ / أبواب حد السرقة ب ١٢ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٥٩ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٥٩ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٧.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٦٠ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٨، الكافي ٧: ٢٠٤ / ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٦

.....

و الذي يأتي البهيمه حدّه حدّ الزاني «١».

و هذه الطائفة مضافاً إلى أنّها لا عامل بها أيضاً، و إن كان يظهر من الشيخ العمل بها «٢» جمعاً بين الأخبار معارضة بالروايات الآتية، على أنّ الصحيحه غير صريحه في حدّ الزاني، و غيرها ضعيف سنداً و لا يمكن الاعتماد عليه.

الطائفة الثالثة: ما دلّت على أنّ حدّه ربع حدّ الزاني:

كصحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، و صحيحه حسين ابن خالد عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، و معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم موسى (عليه السلام): في الرجل يأتي البهيمه، فقالوا جميعاً: «إن كانت البهيمه للفاعل ذبحت، فإذا ماتت أحرقت بالنار و لم ينتفع بها، و ضرب هو خمسه و عشرين (ون) سوطاً، ربع حدّ الزاني» الحديث «٣».

و عليها تحمل معتبرة سماعة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي بهيمه شاة أو ناقة أو بقرة قال: «فقال: عليه أن يجلد حدّاً غير الحدّ، ثم ينفي من بلاده إلى غيرها» الحديث «٤».

و معتبرة سدير عن أبي جعفر (عليه السلام): في الرجل يأتي البهيمه «قال: يجلد دون الحدّ» الحديث «٥».

فالتنتيجة: أنّ المراد منهما هو خمسه و عشرون سوطاً.

و هذه الطائفة أيضاً معارضة بما تقدّم من الروايات و ما يأتي منها، و المشهور على خلافها.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٦٠ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٩.

(٢) التهذيب ١٠: ٦٢ / ٢٢٧.

(٣) الوسائل ٢٨: ٢٥٧ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٨: ٢٥٧ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٢.

(٥) الوسائل ٢٨: ٣٥٨ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤١٧

و ينفي من بلاده إلى غيرها (١)، و أمّا حكم البهيمه نفسها و حكم ضمان الواطئ فقد تقدّم في المسألة التاسعة من باب الأطمعة و

الأشربة (الجزء الثاني من المنهاج) «١».

الطائفة الرابعة: ما دلّت على أنّه يضرب تعزيراً وليس عليه حدّ:

كمعتبرة الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «أنّه سُئِلَ عن راكب البهيمة، فقال: لا رجم عليه ولا حدّ، و لكن يعاقب عقوبة موجعة» «٢».

و رواية الفضيل بن يسار و ربيع بن عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل يقع على البهيمة «قال: ليس عليه حدّ و لكن يضرب تعزيراً» «٣».

و رواية العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل يقع على بهيمة، قال «فقال: ليس عليه حدّ و لكن تعزير» «٤».

و هذه الطائفة قد عمل بها المشهور، فإنّها و إن كانت معارضة بالروايات المتقدمة إلّا أنّها تتقدّم عليها بموافقها لما دلّ على ثبوت التعزير على ارتكاب كلّ معصية كبيرة.

فالتيجة: أنّ الحاكم يعزّر الواطئ حسب ما يراه من المصلحة.

(١) لمعتبرة سماعه المتقدمة.

(١) منهاج الصالحين ٢: ٣٤٥ / ١٦٨٦.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٦١ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ١١.

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٥٩ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٥.

(٤) الوسائل ٢٨: ٣٥٨ / أبواب نكاح البهائم ب ١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤١٨

[مسألة ٢٩١: مَنْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ فِي الْكَعْبَةِ مُتَعَمِّدًا أُخْرِجَ مِنْهَا وَ مِنْ الْحَرَمِ]

(مسألة ٢٩١): مَنْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ فِي الْكَعْبَةِ مُتَعَمِّدًا أُخْرِجَ مِنْهَا وَ مِنْ الْحَرَمِ، وَ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَ مِنْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مُتَعَمِّدًا ضُرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا (١).

(١) تدلّ على ذلك صحيحة أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أيما أفضل: الإيمان أو الإسلام؟ إلى أن قال: «فقال: الإيمان» قال: قلت: فأوجدني ذلك «قال: ما تقول في من أحدث في المسجد الحرام متعمداً؟» قال: قلت: يضرب ضرباً شديداً «قال: أصبت، فما تقول في من أحدث في الكعبة متعمداً؟» قلت: يقتل «قال: أصبت، ألا ترى أنّ الكعبة أفضل من المسجد؟!» الحديث «١».

و صحيحة عبد الرحيم القصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث الإسلام و الإيمان «قال: و كان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة و أحدث في الكعبة حدثاً، فاخرج عن الكعبة و عن الحرم فضربت عنقه و صار إلى النار» «٢».

و أمّا معتبرة سماعه قال: سألته، و ذكر حديثاً يقول فيه: «و لو أنّ رجلاً دخل الكعبة فبال فيها معانداً أُخْرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَ مِنَ الْحَرَمِ وَ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ» «٣».

فهى لا- تنافى ما تقدّم، و لا توجب تقييدها، فإنّ المعاندة المذكورة فيها في قبال من أفلت منه بوله بغير اختيار، فإنّ فيها قال: «لو أنّ رجلاً دخل الكعبة فأفلت منه بوله أُخْرِجَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَرَمِ فغسل ثوبه و تطهر ثم لم

- (١) الوسائل ٢٨: ٣٦٨ / أبواب بقیة الحدود ب ٦ ح ١ .
 (٢) الوسائل ٢٨: ٣٦٩ / أبواب بقیة الحدود ب ٦ ح ٣ .
 (٣) الوسائل ٢٨: ٣٧٠ / أبواب بقیة الحدود ب ٦ ح ٤ .
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤١٩

[مسألة ٢٩٢]: من استمنى بيده أو بغيرها

(مسألة ٢٩٢): من استمنى بيده أو بغيرها عزّره الحاكم حسبما يراه من المصلحة (١).

[مسألة ٢٩٣]: من شهد شهادة زور جلدته الإمام حسبما يراه

(مسألة ٢٩٣): من شهد شهادة زور جلدته الإمام حسبما يراه، و يطاف به ليعرفه الناس، و لا تقبل شهادته إلا إذا تاب و كذب نفسه على رؤوس الأشهاد (٢).

يمنع أن يدخل الكعبة، و لو أن رجلاً دخل الكعبة إلى ما ذكرناه ... الحديث «١» .
 فالنتيجة: أن المراد بالمعاند هو المتعمد.

(١) لأنه من الكبائر، و قد تقدّم ثبوت التعزير عليها «٢» .

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة سماعه، قال: سألته عن شهود زور «فقال: يجلدون حدًا ليس له وقت، فذلك إلى الإمام، و يطاف بهم حتى يعرفهم الناس» و أمّا قوله تعالى «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَيْدَاءَ ... إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا» قال: قلت: كيف تعرف توبتهم؟ «قال: يكذب نفسه على رؤوس الناس حتى يضرب و يستغفر ربّه، فإذا فعل ذلك فقد ظهرت توبته» «٣» .

و معتبرته الثانية، قال: «قال: شهود الزور يجلدون حدًا ليس له وقت، و ذلك إلى الإمام، و يطاف بهم حتى يعرفوا فلا يعودوا» قلت له: فإن تابوا و أصلحوا، تقبل شهادتهم بعد؟ «قال: إذا تابوا تاب الله عليهم و قبلت شهادتهم بعد» «٤»، و قريب من المعتبرة الأولى رواية عبد الله بن سنان «٥» .

(١) الوسائل ٣: ٢٩١ / أبواب مقدمات الطواف ب ٤٦ ح ٢، الكافي ٢: ٢٨ / ٢ .

(٢) في ص ٤١٣ .

(٣) الوسائل ٢٨: ٣٧٦ / أبواب بقیة الحدود ب ١١ ح ١، و الآية في سورة النور ٢٤: ٤ و ٥ .

(٤) الوسائل ٢٧: ٣٧٦ / أبواب بقیة الحدود ب ١١ ح ٢ .

(٥) الوسائل ٢٨: ٣٣٤ / كتاب الشهادات ب ١٥ ح ٢ .

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٢٠

[مسألة ٢٩٤]: إذا دخل رجل تحت فراش امرأة أجنبية عزّر

(مسألة ٢٩٤): إذا دخل رجل تحت فراش امرأة أجنبية عزّر (١).

(١) لأنه معصية كبيرة.

و تدلّ على ذلك بالخصوص معتبرة طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنه رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل وجد تحت فراش امرأة في بيتها، فقال: هل رأيتم غير ذلك؟ قالوا: لا، قال: فانطلقوا به إلى مخروء فمَرَّ غوه عليها ظهراً لبطن ثم خلّوا سبيله» (١).

ثم لا يخفى أنّ المعتبرة لا تدلّ على انحصار التعزير بما ذكر فيها، لأنه فعل صدر عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في مورد خاص، فلا دلالة فيه على الانحصار، وقد تقدّم أنّ التعزير بيد الحاكم حسب ما يراه من المصلحة، ومن المعلوم أنّ المصلحة المقتضية لذلك تختلف باختلاف الموارد والمقامات.

بقي هنا شيء: وهو أنّه روى حفص بن البختری في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل وجد تحت فراش رجل فأمر به أمير المؤمنين (عليه السلام) فلوّث في مخروء» (٢). وهذه الرواية لا بدّ من حملها على مورد كان من قصد الرجل الفساد، وإلا فلا يحتمل أن يكون مجرد دخول رجل تحت فراش رجل من المحرّمات في الشريعة المقدّسة حتى يترتب عليه التعزير.

(١) الوسائل ٢٨: ١٤٥ / أبواب حد الزنا ب ٤ ح ٢، والخُرة بالضم: العذرة، والموضع مخزأة القاموس المحيط ١: ١٣ (خرئ).

(٢) الوسائل ٢٨: ١٦٣ / أبواب حد اللواط ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٢١

[مسألة ٢٩٥: من أراد الزنا بامرأة جاز لها قتله]

(مسألة ٢٩٥): من أراد الزنا بامرأة جاز لها قتله دفاعاً عن نفسها ودمه هدر (١).

[مسألة ٢٩٦: إذا دخل اللصّ دار شخص بالقهر والغلبة جاز لصاحب الدار محاربتة]

(مسألة ٢٩٦): إذا دخل اللصّ دار شخص بالقهر والغلبة جاز لصاحب الدار محاربتة، فلو توقّف دفعه عن نفسه أو أهله أو ماله على قتله جاز له قتله، وكان دمه ضائعاً، ولا ضمان على الدافع (٢)، ويجوز الكفّ عنه في مقابل

(١) تدلّ على ذلك مضافاً إلى إمكان استفادة هذا من الروايات الآتية صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في رجل أراد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابت منه مقتلاً «قال: ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عزّ وجلّ، وإن قدمت إلى إمام عادل أهدر دمه» (١).

(٢) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام)، أنه قال: «إذا دخل عليك رجل يريد أهلك و مالك فابدره بالضربة إن استطعت، فإنّ اللصّ محارب لله و لرسوله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، فما تبعك منه من شيء فهو عليّ» (٢).

ومنّها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «إنّ الله ليمقت العبد يُدخّل عليه في بيته فلا يقاتل ولا يحارب» (٣).

ومنّها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا دخل عليك اللصّ المحارب فاقتله،

فما أصابك قدمه في عنقي» (٤).

(١) الوسائل ٢٩: ٦١ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٣٨٤ / أبواب الدفاع ب ٥ ح ١.

(٣) الوسائل ١٥: ١١٩ / أبواب جهاد العدو ب ٤٦ ح ٢.

(٤) الوسائل ١٥: ١٢١ / أبواب جهاد العدو ب ٤٦ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢٢

ماله و تركه قتله (١). هذا فيما إذا أحرز ذلك. و أما إذا لم يحرز و احتمال أن قصد الداخل ليس هو التعدي لم يجز له الابتداء بضربة أو قتله (٢). نعم، له منعه عن دخول داره (٣).

[مسألة ٢٩٧: لو ضرب اللص فعطل]

(مسألة ٢٩٧): لو ضرب اللص فعطل لم يجز له الضرب مرّة ثانية، و لو ضربه مرّة ثانية فهي مضمونة (٤).

[مسألة ٢٩٨: من اعتدى على زوجته رجل أو مملوكته أو غلامه أو نحو ذلك]

(مسألة ٢٩٨): من اعتدى على زوجته رجل أو مملوكته أو غلامه أو نحو ذلك من أرحامه و أراد مجامعتها أو ما دون الجماع فله دفعه، و إن توقّف دفعه على قتله جاز قتله و دمه هدر (٥).

(١) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): من قتل دون ماله فهو شهيد، و قال: لو كنت أنا لتركتم المال و لم أقاتل» (١)، و قريب منها صحيحة الحسين بن أبي العلاء الآتية.

(٢) و ذلك لأنّه لم يحرز الموضوع، و بدونه لا يجوز له ذلك.

(٣) لسلطنة المالك على ماله و منع الغير عن التصرف فيه.

(٤) و ذلك لأنّ ضرره عنه يندفع بالعطل، فلو ضربه بعد ذلك لكان تعدياً منه عليه، فلا محالة يكون مضموناً عليه.

(٥) تدلّ على ذلك معتبرة غياث بن إبراهيم و غيرها من الروايات المتقدمة، و صحيحة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام): «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): من قتل دون مظلمته فهو شهيد» ثم قال: «يا أبا مريم، هل

(١) الوسائل ٢٨: ٣٨٣ / أبواب الدفاع ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢٣

[مسألة ٢٩٩: من أطلع على قوم في دارهم لينظر عوراتهم فلهم زجره]

(مسألة ٢٩٩): من أطلع على قوم في دارهم لينظر عوراتهم فلهم زجره، فلو توقّف على أن يفقتوا عينيه أو يجرحوه فلا دية عليهم (١).

تدرى ما دون مظلمته؟» قلت: جعلت فداك الرجل، يقتل دون أهله و دون ماله و أشباه ذلك «فقال: يا أبا مريم، إنّ من الفقه عرفان

الحقّ» (١).

و تدلّ على ذلك أيضاً فحوى صحيحة الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقاتل دون ماله «فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من قتل دون ماله فهو بمنزلة الشهيد» فقلت: أ يقاتل أفضل أو لا يقاتل؟ «فقال: إن لم يقاتل فلا بأس، أما أنا فلو كنت لم أقاتل و تركته» (٢).

فإنّ هذه الصحيحة قد دلّت على جواز المقاتلة دفاعاً عن المال، فيثبت بها جواز القتال دفاعاً عن العرض بالأولوية القطعية. و مثلها في الدلالة على ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة و صحيحة الحلبي الآتية.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أطلع رجل على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من الجريد، فقال له النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): لو أعلم أنّك تثبت لي لقمتم إليك بالمشقص حتى أفقأ به عينيك» قال: فقلت له: و ذاك لنا؟ «فقال: و يحك أو ويلك أقول لك إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل و تقول: ذاك لنا؟!» (٣)، و قريب منها

(١) الوسائل ١٥: ١٢١ / أبواب جهاد العدو ب ٤٦ ح ٩.

(٢) الوسائل ١٥: ١٢١ / أبواب جهاد العدو ب ٤٦ ح ١٠.

(٣) الوسائل ٢٩: ٦٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٥ ح ٤، و المشقص: نصل أو سهم القاموس المحيط ٢: ٣٠٦ (شقص).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢٤

نعم، لو كان المّطلع محرماً لنساء صاحب المنزل و لم تكن النساء عاريات لم يجره و لا فقه عينيه (١).

[مسألة ٣٠٠: لو قتل رجلاً في منزله و ادّعى أنّه دخله بقصد التعدي]

(مسألة ٣٠٠): لو قتل رجلاً في منزله و ادّعى أنّه دخله بقصد التعدي على نفسه أو عرضه أو ماله، و لم يعترف الورثة بذلك، لزم القاتل إثبات مدّعه، فإن أقام البيّنة على ذلك أو على ما يلازمه فهو، و إلّا اقتص منه (٢).

معتبرته الثانية (١).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: أيما رجل أطلع على قوم في دراهم لينظر إلى عوراتهم ففقؤوا عينه أو جرحوه فلا دية عليهم، و قال: من اعتدى فاعتدى عليه فلا قود له» (٢).

و أمّا رواية العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا أطلع رجل على قوم يشرف عليهم أو ينظر من خلل شيء لهم فرموه فأصابوه فقتلوه أو فقؤوا عينه فليس عليهم غرم» الحديث (٣).

الدالّة على جواز قتله، فهي ضعيفة السند، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(١) لانصراف الأدلّة عن ذلك.

(٢) تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّه مقتضى الأصل، فإنّ القتل عمداً وجداني و هو يوجب القصاص، إلّا أن يثبت أنّه كان دفاعاً عن نفسه أو عرضه أو ماله، و إذا شكّ فيه فالأصل عدمه صحيحة داود بن فرقد عن أبي عبد الله (عليه)

(١) الوسائل ٢٩: ٦٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٥ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٦٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٥ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢٩: ٦٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٥ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢٥

[مسألة ٣٠١: يجوز للإنسان أن يدفع عن نفسه]

(مسألة ٣٠١): يجوز للإنسان أن يدفع عن نفسه أو ما يتعلّق به من مال وغيره الدابّة الصائلة، فلو تلفت بدفعه مع توقّف الحفظ عليه فلا ضمان عليه (١).

(السلام) قال: سألتني داود بن علي عن رجل كان يأتي بيت رجل فنهاه أن يأتي بيته فأبى أن يفعل، فذهب إلى السلطان، فقال السلطان: إن فعل فاقته، قال: فقتله، فما ترى فيه؟ فقلت: أرى أن لا يقتله، إنّه إن استقام هذا ثم شاء أن يقول كلّ إنسان لعدوّه: دخل بيتي فقتلته» (١).

(١) بلا خلاف عندنا.

و تدلّ عليه مضافاً إلى الأولويّة القطعيّة بالإضافة إلى تلف الإنسان المهاجم المقتول دفاعاً في خصوص الدفاع عن النفس: صحيحة معلّى أبي عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل غشيت دابّة فأرادت أن تطأه و خشى ذلك منها فزجر الدابّة فنفرت بصاحبها فصرعته فكان جرح أو غيره «فقال: ليس عليه ضمان، إنّما زجر عن نفسه و هي الجبار» (٢).

فإنّها بمقتضى التعليل في ذيلها تدلّ على عدم الضمان فيما إذا تعيبت الدابّة و تلفت أيضاً.

نعم، إذا تمكّن من الفرار و لم يتوقّف الحفظ على الدفع لم يجز تعييبها أو إتلافها، فلو فعل ذلك و الحال هذه ضمن.

(١) الوسائل ٢٩: ١٣٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٦٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٧٥ / أبواب موجبات الضمان ب ٣٧ ح ١ و المتن موافق لما في الفقيه ٤: ٢٣٥ / ٧٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعة، ص: ٤٢٦

[مسألة ٣٠٢: لو عضّ يد إنسان ظلماً فانتزع يده]

(مسألة ٣٠٢): لو عضّ يد إنسان ظلماً فانتزع يده فسقطت أسنان العاضّ بذلك فلا قود و لا دية و كانت هدراً (١).

[مسألة ٣٠٣: لو تعدّى كلّ من رجلين على آخر]

(مسألة ٣٠٣): لو تعدّى كلّ من رجلين على آخر ضمن كلّ منهما ما جناه على الآخر، و لو كفّ أحدهما فصال الآخر و قصد الكافّ الدفع عن نفسه فلا ضمان عليه (٢).

[مسألة ٣٠٤: لو تجارح اثنان، و ادّعى كلّ منهما أنه قصد الدفع عن نفسه]

(مسألة ٣٠٤): لو تجارح اثنان، و ادّعى كلّ منهما أنه قصد الدفع عن نفسه، فإن حلف أحدهما دون الآخر ضمن الآخر (٣)، و إن حلفا أو لم يحلفا معاً ضمن كلّ منهما جنايته (٤).

- (١) من دون خلاف بيننا، بل بين العامة أيضاً إلاً عن ابن أبي ليلى «١»، و يدل على ذلك ما تقدم من الروايات، و يؤيدها المرسل المحكى عن المبسوط: أن رجلاً فعل ذلك فأتى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فأهدر سنه «٢».
- (٢) يظهر وجه ذلك مما تقدم.
- (٣) لأن الجرح العمدي مقتضى للضمان، و كون الجرح فى مقام الدفع حتى لا يكون مضموناً عليه يحتاج إلى إثبات، فإن ثبت بيئته شرعاً فهو، و إلاً فعلى المجروح الحلف، فإن حلف على أنه لم يكن فى مقام الدفع ضمن الجراح الديه.
- (٤) يظهر الحال فيه مما تقدم. و عليه، فإن كانت الجنيتان متساويتين سقط الضمان بالتهاتر، و إن كانت إحدهما أكره من الأخرى بقى ضمان الزائد.

(١) المغنى لابن قدامة ١٠: ٣٤٩.

(٢) حكاها فى الجواهر ٤١: ٦٦٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤١ موسوعه، ص: ٤٢٧

[مسألة ٣٠٥: اجرة من يقيم الحدود من بيت المال]

(مسألة ٣٠٥): اجرة من يقيم الحدود من بيت المال، و قيل: إن أجرته فيما إذا لم يكن بيت مال، أو كان هناك أهم منه على من يقيم عليه الحد، و لكن لا وجه له (١).

(١) القائل به المحقق فى الشرائع «١»، و لكنه مما لا وجه له أصلاً، و ذلك لأن الواجب على الجانى إنما هو التسليم، و أما الزائد عليه فلا دليل على وجوبه، فالصحيح أن اجرة ذلك على بيت مال المسلمين، غاية الأمر أن الإمام (عليه السلام) يستدين إذا لم يكن بيت مال أو كان هناك ما هو أهم.

هذا تمام كتاب الحدود، و يليه كتاب القصاص إن شاء الله تعالى.

و الحمد لله أولاً و آخراً

(١) الشرائع ٤: ٢٣٥.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

الجزء الثانى و الأربعون

[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين، و اللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

أما بعد، فهذا هو الجزء الثانى من مباني تكملة المنهاج المشتمل على كتابى القصاص و الديات، و قد من الله سبحانه و تعالى على

بالتوفيق لإنجازه و إتمامه، إنه وليّ التوفيق و له الحمد أوّلاً و آخراً.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢

كتاب القصاص

إشارة

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣

كتاب القصاص و فيه فصول

[الفصل الأول]

إشارة

الفصل الأول

[في قصاص النفس]

إشارة

في قصاص النفس

[مسألة ١: يثبت القصاص بقتل النفس المحترمة المكافئة عمدًا و عدوانًا]

(مسألة ١): يثبت القصاص بقتل النفس المحترمة المكافئة عمدًا و عدوانًا (١)، و يتحقق العمد بقصد البالغ العاقل القتل و لو بما لا يكون قاتلاً غالباً فيما إذا ترتب القتل عليه (٢)، بل الأظهر تحقق العمد بقصد ما يكون قاتلاً عادةً و إن

(١) يأتي وجه جميع ذلك في شرائط القصاص إن شاء الله تعالى.

(٢) لتحقق قصد القتل حقيقةً، فيتحقق القتل العمدي الذي هو الموضوع للقصاص.

و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «العمد: كلّ ما اعتمد شيئاً فأصابه بحديده أو بحجر أو بعصاً أو بوكزة، فهذا كلّ عمد، و الخطأ:

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤

لم يكن قاصداً القتل ابتداءً (١)، و أمّا إذا لم يكن قاصداً القتل و لم يكن الفعل قاتلاً عادةً، كما إذا ضربه بعود خفيف أو رماه بحصاة فاتفق موته، لم يتحقق

من اعتمد شيئاً فأصاب غيره» (١).

(١) لأنَّ قصد الفعل مع الالتفات إلى ترتب القتل عليه عادةً لا ينفك عن قصد القتل تبعاً.

و تدلُّ عليه مضافاً إلى ذلك عدَّة روايات:

□
منها: صحيحة الفضل بن عبد الملك على رواية الصدوق عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «إذا ضرب الرجل بالحديدة فذلك العمد» قال: سألته عن الخطأ الذي فيه الديه والكفارة، أ هو أن يعتمد ضرب رجل ولا يعتمد قتله؟ «فقال: نعم» قلت: رمي شاة فأصاب إنساناً؟ «قال: ذاك الخطأ الذي لا شك فيه، عليه الديه والكفارة» (٢).

فإنها تدلُّ على أنَّ الضرب بالحديدة الذي يترتب عليه القتل عادةً من القتل العمدى وإن لم يقصد الضارب القتل ابتداءً، وأما مع قصد القتل فلا خصوصية للحديدة.

□
ومنها: صحيحة أبي العباس و زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنَّ العمد: أن يتعمده فيقتله بما يقتل مثله، و الخطأ، أن يتعمده و لا يريد قتله يقتله بما لا يقتل مثله، و الخطأ الذي لا شك فيه: أن يتعمد شيئاً آخر فيصبيه» (٣).

فإنَّ التقييد بقوله (عليه السلام): «بما لا يقتله» يدلُّ على أن الآله إذا كانت

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦ / أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨ / أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٩، الفقيه ٤: ٧٧ / ٢٣٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٤٠ / أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥

به موجب القصاص (١).

[(مسألة ٢): تحقّق القتل العمدى إذا ترتّب من دون أن يتوسّطه فعل اختياري من شخص آخر]

(مسألة ٢): كما يتحقّق القتل العمدى فيما إذا كان فعل المكلف علّة تامّة للقتل أو جزءاً أخيراً للعلّة بحيث لا ينفك الموت عن فعل الفاعل زماناً، كذلك .. يتحقّق فيما إذا ترتّب القتل عليه من دون أن يتوسّطه فعل اختياري من شخص آخر، كما إذا رمي سهماً نحو من أراد قتله فأصابه فمات بذلك بعد مدّة من الزمن، و من هذا القبيل ما إذا خنقه بحبل و لم يرخه عنه حتّى مات، أو حبسه فى مكان و منع عنه الطعام و الشراب حتّى مات، أو نحو ذلك، فهذه الموارد و أشباهها داخله فى القتل العمدى (١).

قتالة فليس هو من الخطأ و إن لم يقصد القتل ابتداءً.

(١) و ذلك لعدم تحقّق العمد فى القتل، و لصحيحة الفضل بن عبد الملك و صحيحة أبي العباس و زرارة المتقدمتين، و صحيحة أخرى لأبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: أرمى الرجل بالشىء الذى لا يقتل مثله «قال: هذا خطأ» ثم أخذ حصاة صغيرة فرمى بها، قلت: أرمى الشاة فأصيب رجلاً «قال: هذا الخطأ الذى لا شك فيه، و العمد الذى يضرب بالشىء الذى يقتل بمثله» (١).

(٢) لأنَّ العبرة فى القصاص إنّما هو بتحقّق القتل العمدى، و ملاك العمد فى القتل هو إيجاد عمل يقصد به القتل أو يترتب عليه الموت غالباً، و هو متحقّق فى جميع هذه الموارد.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧ / أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦

[مسألة ٣: لو ألقى شخصاً في النار أو البحر متعمداً فمات]

(مسألة ٣): لو ألقى شخصاً في النار أو البحر متعمداً فمات، فإن كان متمكناً من الخروج و لم يخرج باختياره فلا قود ولا دية (١)، و إن لم يكن متمكناً من الخروج و إنجاء نفسه من الهلاك فعلى الملقى القصاص (٢).

[مسألة ٤: لو أحرقه بالنار قاصداً به قتله أو جرحه]

(مسألة ٤): لو أحرقه بالنار قاصداً به قتله أو جرحه كذلك فمات فعليه القصاص و إن كان متمكناً من إنجاء نفسه بالمداداة و تركها باختياره (٣).

[مسألة ٥: إذا جنى عمداً و لم تكن الجناية ممّا تقتل غالباً]

(مسألة ٥): إذا جنى عمداً و لم تكن الجناية ممّا تقتل غالباً و لم يكن الجاني قد قصد بها القتل و لكن اتفق موت المجنى عليه بالسراية، فالمشهور بين الأصحاب ثبوت القود، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدمه،

(١) فإنّ الموت حينئذٍ مستند إلى نفسه لا إلى فعل الملقى، فلا يتحقق موجب القصاص و لا موجب الدية.

(٢) لتحقق موضوعه و هو القتل العمدى.

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب، و ذلك لأنّ القتل مستند إلى فعله و هو الجرح و الإحراق و ترك المداداة و إن كان دخيلاً في تحقق الموت إلّا أنّ الموت لم يستند إليه، فإنّه إنّما هو من آثار المقتضى و المداداة من قبيل المانع، فإذا لم يوجد و لو اختياراً استند الأثر إلى المقتضى، فإنّ الموجود إنّما ينشأ من الموجود و يترتب عليه و لا يستند إلى أمر عدمى، فالقتل عند عدم المداداة يستند إلى المحرق أو الجرح دون المقتول، و ذلك نظير من قتل شخصاً و كان المقتول متمكناً من الدفاع عن نفسه و لم يدفع حتى قتل، فإنّه لا يشكّ في استناد القتل إلى القاتل دون المقتول. نعم، لا شكّ في أنّ المقتول في كلتا صورتين قد ارتكب محرماً، لأنّه لم يحفظ نفسه مع تمكّنه، و هذا لا ينافي استناد القتل إلى غيره.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧

فيجرى عليه حكم القتل الشبيه بالعمد (١).

[مسألة ٦: لو ألقى نفسه من شاهق على إنسان عمداً قاصداً به قتله]

(مسألة ٦): لو ألقى نفسه من شاهق على إنسان عمداً قاصداً به قتله أو كان ممّا يترتب عليه القتل عادةً فقتله، فعليه القود. و أمّا إذا لم يقصد به القتل و لم يكن ممّا يقتل عادةً فلا قود عليه (٢). و أمّا إذا مات الملقى قدمه هدر على كلا التقديرين (٣).

(١) وجه المشهور هو أنهم ذهبوا إلى أن السراية في الجناية العمدية مضمونة و إن لم تكن مقصودة، فيثبت القصاص إذا سرت الجناية و ترتب عليها الموت.

و لكنّه يندفع بأنّ ضمان الجناية إنّما هو بمقدارها المقصود، و أمّا الزائد المترتب عليها اتّفاقاً فهو إذا لم يكن مقصوداً و لا ممّا يترتب عليها غالباً لا يكون عمدياً، بل هو شبيه بالعمد على ما يأتي من أنّه متقوّم بقصد الفعل المترتب عليه القتل اتّفاقاً من دون قصده. و تؤكّد ما ذكرناه رواية ذريح، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل شخّ رجلاً موضحةً و شجّه آخر داميةً في مقام واحد فمات الرجل «قال: عليهما الدية في أموالهما نصفين» (١).

و الرواية معتبرة على الأظهر، فإنّها تدلّ على أنّ الموت إذا ترتب على الجناية اتّفاقاً فالواجب فيه الدية دون القصاص.

(٢) ظهر وجه جميع ذلك ممّا تقدّم.

(٣) لأنّ قتله مستند إلى نفسه.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨

[مسألة ٧: ليس للسحر حقيقة موضوعية]

(مسألة ٧): ليس للسحر حقيقة موضوعية، بل هو إراءة غير الواقع بصورة الواقع، و لكنّه مع ذلك لو سحر شخصاً بما يترتب عليه الموت غالباً أو كان بقصد القتل، كما لو سحره فتراءى له أن الأسد يحمل عليه فمات خوفاً، كان على الساحر القصاص (١).

[مسألة ٨: لو أطعمه عمداً طعاماً مسموماً يقتل عادةً]

(مسألة ٨): لو أطعمه عمداً طعاماً مسموماً يقتل عادةً، فإن علم الآكل بالحال و كان مميّزاً، و مع ذلك أقدم على أكله فمات، فهو المعين على نفسه، فلا قود و لا دية على المطعم، و إن لم يعلم الآكل به أو كان غير مميّز فأكل فمات فعلى المطعم القصاص، بلا فرق بين قصده القتل به و عدمه (٢)، بل الأظهر أنّ الأمر كذلك فيما لو جعل السمّ في طعام صاحب المنزل و كان السمّ ممّا يقتل عادةً فأكل صاحب المنزل جاهلاً بالحال فمات (٣).

(١) فإنّ العبرة في القصاص إنّما هي باستناد القتل العمدى إليه بأحد الوجهين المتقدمين، و ذلك متحقّق في المقام و إن لم يكن للسحر واقع في نفس الأمر.

(٢) لصدق القتل العمدى على ما عرفت و إن لم يكن القتل مقصوداً له ابتداءً.

(٣) و ذلك لأنّه و إن لم يلجئه إلى الأكل من الطعام المسموم و لا قدّمه له إلّا أنّ القتل عرفاً مستند إلى فعله حقيقةً، و هذا المقدار كافٍ لتحقق موجب القصاص.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٩

[مسألة ٩: لو حفر بئراً عميقة في معرض مرور الناس متعمداً]

(مسألة ٩): لو حفر بئراً عميقة في معرض مرور الناس متعمداً، و كان الموت يترتب على السقوط فيها غالباً، فسقط فيها المارّ و مات، فعلى الحافر القود، بلا فرق بين قصده القتل و عدمه. نعم، لو لم يترتب الموت على السقوط فيها عادةً و سقط فيها أحد المارّة فمات اتفاقاً فعندئذٍ إن كان الحافر قاصداً القتل فعليه القود و إلّا فلا، و كذلك يثبت القصاص لو حفرها في طريق ليس في معرض المرور، و لكنّه دعا غيره الجاهل بالحال لسلوكه قاصداً به القتل أو كان السقوط فيها ممّا يقتل عادةً، فسلكه المدعو و سقط فيها فمات (١).

[مسألة ١٠: إذا جرح شخصاً قاصداً به قتله]

(مسألة ١٠): إذا جرح شخصاً قاصداً به قتله، فداوى المجرّح نفسه بدواء مسموم أو أقدم على عمليّة و لم تنجح فمات، فإن كان الموت مستنداً إلى فعل نفسه فلا- قود و لا- دية على الجرح. نعم، لوليّ الميّت القصاص من الجاني بنسبته الجرح أو أخذ الدية منه كذلك. و إن كان مستنداً إلى الجرح فعليه القود (٢). و إن كان مستنداً إليهما معاً كان لوليّ المقتول القود بعد ردّ نصف الدية إليه و له العفو و أخذ نصف الدية منه (٣).

(١) يظهر الحال في جميع ذلك ممّا تقدّم.

(٢) لما عرفت من أنّ العبرة في القصاص و عدمه إنّما هي باستناد القتل العمدي إلى الجاني و عدمه.

(٣) الوجه في ذلك: أنّ مقتضى الآية المباركة و الروايات أنّ لوليّ المقتول ظلماً الاقتصاص، و لكن في كلّ مورد كان القصاص فيه مستلزماً لإعطاء وليّ المقتول شيئاً من الدية كان لوليّ المقتول المطالبة بالدية، كما إذا قتل رجل امرأة مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠

[مسألة ١١: لو ألقاه من شاهق قاصداً به القتل]

(مسألة ١١): لو ألقاه من شاهق قاصداً به القتل أو كان ممّا يترتب عليه القتل عادةً، فمات الملقى في الطريق خوفاً قبل سقوطه إلى الأرض كان عليه القود، و مثله ما لو ألقاه في بحر قاصداً به قتله أو كان ممّا يترتب عليه الموت غالباً فالتقمه الحوت قبل وصوله إلى البحر (١).

[مسألة ١٢: لو أغرى به كلباً عقوراً قاصداً به قتله]

(مسألة ١٢): لو أغرى به كلباً عقوراً قاصداً به قتله أو كان ممّا يترتب عليه القتل غالباً فقتله فعليه القود، و كذا الحال لو ألقاه إلى أسد كذلك و كان ممّن لا- يمكنه الاعتصام منه بفرارٍ أو نحوه، و إلّا فهو المعين على نفسه فلا قود عليه و لا دية، و مثله ما لو أنهش حيّة قاتلة أو ألقاها عليه فنهشته فعليه القود، بلا فرق بين قصده القتل به و عدمه (٢).

فأراد وليّها الاقتصاص من الرجل القاتل، أو قتل شخصان واحداً فأراد وليّ المقتول الاقتصاص منهما، أو كان الأب شريكاً مع غيره في

قتل ولده، أو كان القاتلان مختلفين فكان قتل أحدهما عمدياً والآخر خطأ فأراد وليّ المقتول القصاص من العاقد، أو كان القاتل حيواناً وإنساناً، ونحو ذلك. ففي جميع هذه الموارد كان وليّ المقتول مخيراً بين الاقتصاص و مطالبه الدية، و يأتي تفصيل ذلك في المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

(١) لاستناد القتل العمدي إلى فعله، و معه لا أثر لتخلف القصد من ناحية اختلاف الخصوصيات.

(٢) ظهر وجه جميع ذلك مما تقدم.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١

[مسألة ١٣: لو جرحه بقصد القتل ثم عضه الأسد مثلاً]

(مسألة ١٣): لو جرحه بقصد القتل ثم عضه الأسد مثلاً و سرتا فمات بالسراية كان لوليّ المقتول قتل الجراح بعد ردّ نصف الدية إليه، كما أن له العفو عن القصاص و مطالبته بنصف الدية (١).

[مسألة ١٤: لو كتفه ثم ألقاه في أرض مسبعة مظنة للافتراس عادةً]

(مسألة ١٤): لو كتفه ثم ألقاه في أرض مسبعة مظنة للافتراس عادةً، أو كان قاصداً به قتله فافترسه السباع، فعليه القود (٢). نعم، لو ألقاه في أرض لم تكن مظنة للافتراس عادةً و لم يقصد به قتله، فافترسه السباع اتفاقاً، فالظاهر أنه لا قود، و عليه الدية فقط (٣).

(١) أما جواز القصاص فلائنه القاتل عمداً و إن لم يكن مستقلاً في القتل، غاية الأمر أنه إذا اقتص منه لا بدّ من ردّ نصف الدية إلى وليه قبل الاقتصاص، كما إذا قتل رجلان رجلاً واحداً فإنّ لوليّ المقتول أن يقتصّ منهما جميعاً بعد أن يردّ إلى وليّ كلّ منهما نصف الدية.

و أما جواز مطالبته بالدية فلما تقدم من أنّ كلّ مورد كان الاقتصاص موجباً للردّ جاز لوليّ المقتول إلزام القاتل بالدية، و بما أنّ القتل مستند في مفروض الكلام إلى أمرين، أحدهما: فعل الجراح، و الآخر: عضّ الأسد، فإذا أراد وليّ الدم الاقتصاص من الجراح فلا بدّ له من ردّ نصف الدية إليه، و له أن لا يقتصّ منه و يطالبه بنصف الدية.

(٢) لصحة الاستناد القتل العمدي إليه، و هو يوجب القود.

(٣) أما عدم القود فلائنه ليس قاتلاً له عمداً، و أما وجوب الدية فلائّن القتل مستند إلى فعله، فيدخل في القتل الشبيه بالعمد.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢

[مسألة ١٥: لو حفر بئراً فسقط فيها آخر بدفع ثالث]

(مسألة ١٥): لو حفر بئراً فسقط فيها آخر بدفع ثالث فالقاتل هو الدافع دون الحافر (١).

[مسألة ١٦: لو أمسكه و قتله آخر، قتل القاتل، و حبس الممسك مؤبداً]

(مسألة ١٦): لو أمسكه وقتله آخر، قتل القاتل، وحبس الممسك مؤبداً حتى يموت بعد ضرب جنبيه و يجلد كل سنة خمسين جلدة (٢). و لو اجتمعت

(١) لاستناد القتل عرفاً إليه دون الحافر.

(٢) تدل على ذلك عدة روايات:

منها: معتبرة عمرو بن أبي المقدم: أن رجلاً قال لأبي جعفر المنصور وهو يطوف: يا أمير المؤمنين، إن هذين الرجلين طرقا أخى ليلاً، فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ، و الله ما أدري ما صنعا به، فقال لهما: ما صنعتما به؟ فقالا: يا أمير المؤمنين، كلمناه ثم رجع إلى منزله إلى أن قال: فقال لأبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام): اقض بينهم إلى أن قال: «فقال: يا غلام، اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): كل من طرقت رجلاً بالليل فأخرجته من منزله فهو ضامن إلا أن يقيم عليه البيئته أنه قد رده إلى منزله. يا غلام، نَح هذا فاضرب عنقه للآخر» فقال: يا ابن رسول الله، والله ما أنا قتلته و لكنى أمسكته، ثم جاء هذا فوجأه فقتله «فقال: أنا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يا غلام، نَح هذا فاضرب عنقه للآخر» فقال: يا ابن رسول الله، ما عذبتة و لكنى قتلته بضربة واحدة. فأمر أخاه فاضرب عنقه، ثم أمر بالآخر فاضرب جنبيه و حبسه في السجن و وقع على رأسه يحبس عمره و يضرب في كل سنة خمسين جلدة «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٥١/ أبواب القصاص في النفس ب ١٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٣

جماعة على قتل شخص فأمسكه أحدهم وقتله آخر و نظر إليه ثالث، فعلى القاتل القود، و على الممسك الحبس مؤبداً حتى الموت، و على الناظر أن تقفأ عيناه (١).

[مسألة ١٧: لو أمر غيره بقتل أحد، فقتله، فعلى القاتل القود]

(مسألة ١٧): لو أمر غيره بقتل أحد، فقتله، فعلى القاتل القود، و على الأمر الحبس مؤبداً إلى أن يموت (٢). و لو أكرهه على القتل، فإن كان ما توعد به دون القتل فلا ريب في عدم جواز القتل، و لو قتله و الحال هذه-

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى على (عليه السلام) في رجلين أمسك أحدهما و قتل الآخر، قال: يقتل القاتل و يحبس الآخر حتى يموت غمماً» «١»، و قريب منها معتبرة سماعة «٢».

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن ثلاثة نفر رفعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام): واحد منهم أمسك رجلاً، و أقبل الآخر فقتله، و الآخر يراهم، فقضى في صاحب الرؤية أن تسمل عيناه، و في الذي أمسك أن يسجن حتى يموت كما أمسكه، و قضى في الذي قتل أن يقتل» «٣».

(١) تدل عليه معتبرة السكوني المتقدمة.

(٢) تدل على ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقتله «فقال: يقتل به الذي قتله، و يحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت» «٤».

- (١) الوسائل ٢٩: ٤٩/ أبواب القصاص في النفس ب ١٧ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٩: ٥٠/ أبواب القصاص في النفس ب ١٧ ح ٢.
 (٣) الوسائل ٢٩: ٥٠/ أبواب القصاص في النفس ب ١٧ ح ٣.
 (٤) الوسائل ٢٩: ٤٥/ أبواب القصاص في النفس ب ١٣ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٤

كان عليه القود (١)، و على المكره الحبس المؤبد (٢)، و إن كان ما توعد به هو القتل فالمشهور أن حكمه حكم الصورة الأولى، و لكنّه مشكل، و لا يبعد جواز القتل عندئذ، و على ذلك فلا قود و لكن عليه الدية (٣)، و حكم المكره بالكسر في هذه الصورة حكمه في الصورة الأولى. هذا إذا كان المكره بالفتح بالغاً عاقلاً. و أما إذا كان مجنوناً أو صبيّاً غير مميّز فالقود على المكره بالكسر - (٤)، و أما إذا كان صبيّاً مميّزاً فلا قود لا على المكره و لا على

(١) و ذلك لما علم من ضرورة الشرع المقدّس أهميّة النفس المحترمة، فلا ترتفع حرمة قتلها بالإكراه على ما دون القتل، فلو أقدم على قتلها و الحال هذه فقد قتلها ظلماً و عدواناً، و حكمه القصاص و القود.

(٢) لصحيحة زرارة المتقدمة.

(٣) أما وجه المشهور: فلأنهم استدّلوا على أن الإكراه لا يتحقّق في القتل.

و فيه: أن ما ذكره و إن كان صحيحاً، حيث إن حديث الإكراه الوارد مورد الامتنان لا يشمل المقام و أمثاله، إلّا أنّه مع ذلك لا يكون القتل محرّماً، فإنّ ذلك داخل في باب التراحم، إذ الأمر يدور بين ارتكاب محرّم و هو قتل النفس المحترمة و بين ترك واجب و هو حفظ نفسه و عدم تعريضه للهلاك و حيث لا ترجيح في البين فلا مناص من الالتزام بالتخيير، و عليه فالقتل يكون سائغاً و غير صادر عن ظلم و عدوان، فلا يترتب عليه القصاص، و لكن تثبت الدية، لأنّ دم امرئ مسلم لا يذهب هدراً.

(٤) و ذلك لأنّه القاتل في الفرض، حيث إنّهما كالآلة بالنسبة إليه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٥

الصبي (١). نعم، على عاقلة الصبي الدية (٢) و على المكره الحبس مؤبداً (٣).

[مسألة ١٨: المشهور جريان الحكم المذكور فيما لو أمر السيّد عبده بقتل شخص]

(مسألة ١٨): المشهور جريان الحكم المذكور فيما لو أمر السيّد عبده بقتل شخص فقتله، و لكنّه مشكل، بل لا يبعد أن يقتل السيّد الأمر و يحبس العبد (٤).

(١) أمّا على المكره بالكسر فلأنه في الفرض لم يكن قاتلاً، فإنّ القاتل إنّما هو الصبي المميّز. و أمّا على الصبي فلأنه لا قود عليه، و إنّما هو على القاتل البالغ متعمداً.

(٢) لأنّ عمد الصبي خطأ تحمله العاقلة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى «١».

(٣) لأنّ صحيحة زرارة المتقدمة و إن كان موردها كون المأمور رجلاً إلّا أنّ من المعلوم أنّه لا خصوصيّة لذلك أصلاً، بل الحكم يجري في كلّ مورد يكون المتصدّي للقتل فاعلاً مختاراً، سواء أ كان رجلاً أم امرأة أم صبيّاً مميّزاً.

(٤) بيان ذلك: أنّ المشهور بين الفقهاء عدم الفرق بين ما إذا كان المأمور عبداً للأمر و ما إذا لم يكن، و يظهر من تعبير المحقّق

(قدس سره) في النافع بقوله: و لو كان المأمور عبده قولان، أشبههما: أنه كغيره «٢»، وجود القائل بالفرق عندنا، بل يظهر من قول السيد في شرحه أن القائل به كثير، حيث إنه عطف على كلمة "أشبههما قوله": "وأشهرهما «٣»، فيعلم أن القائل به كثير، إلا أنا لم نجد قائلاً بذلك غير ما تُسبب إلى الإسكافي «٤» و مال إليه صاحب الوافي «٥».

(١) في ص ٧٩.

(٢) المختصر النافع: ٢٩٣.

(٣) رياض المسائل ٢: ٥٠١ (حجري).

(٤) حكاة في رياض المسائل ٢: ٥٠٢ (حجري).

(٥) الوافي ١٦: ١٥٨٣٨ / ٦٢٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٦

.....

و كيف كان، فالأظهر أنه يقتل السيد و يحبس العبد. □
و تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله، قال: «فقال: يقتل السيد به» «١».

□
و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): في رجل أمر عبده أن يقتل رجلاً فقتله، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): و هل عبد الرجل إلا كسوطه أو كسيفه؟ يقتل السيد و يستودع العبد السجن» «٢»، و رواها الشيخ الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا على (عليه السلام) إلا أنه قال: «و يستودع العبد في السجن حتى يموت» «٣».

و قد نوقش في الاستدلال بهاتين الروايتين بوجهين:

الأول: ما في الرياض من أن ما دلّ على قتل السيد قاصر سنداً «٤».

و الجواب عن ذلك: أن الروايتين موثقتان، على أن الثانية على طريق الصدوق صحيحة فكيف يصحّ دعوى القصور في السند؟! و أما دعوى قصورهما عن مكافأة ما دلّ على أن القود على العبد، فيدفعها: أنه ليس هناك أيّ دليل على أن القود على العبد نفسه غير الإطلاقات الكتابية و غيرها، و من الظاهر أن المطلقات غير قابلة لمعارضه المقيد.

و من الغريب أن الشيخ في التهذيب جعل الروايتين مخالفتين للكتاب و السنّة،

(١) الوسائل ٢٩: ٤٧ / أبواب القصاص في النفس ب ١٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٤٧ / أبواب القصاص في النفس ب ١٤ ح ٢.

(٣) الفقيه ٤: ٢٨٢ / ٨٨.

(٤) رياض المسائل ٢: ٥٠٢ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧

.....

و قال: فينبغي أن يلغى أمرهما، و يكون العمل بما سواهما «٤».

وليت شعري كيف تكون الروايتان مخالفتين للكتاب مع أن تقييد إطلاقات الكتاب و السنّة بالروايات المعتبرة غير عزيز؟! أضف إلى ذلك أن معتبرة السكوني تدلّ على أن القاتل في مفروض الكلام هو السيد، فإنّ العبد بمنزلة سوطه و سيفه، و عليه فلا تقييد لإطلاقات الكتاب، حيث إنّ الإمام (عليه السلام) في مقام بيان أن القاتل هو السيد فالقود عليه، و حينئذٍ كيف يمكن أن يقال: إنّ الروايتين مخالفتان للقرآن و الأخبار؟! و أما ما ذكره الشيخ في الخلاف من معارضة هاتين الروايتين لما دلّ من الأخبار على أن القود على العبد نفسه «١».

فلم يتحصّل له معنى، إذ لم يذكر الشيخ و لا غيره رواية تدلّ على أن القود على العبد نفسه، و إنّما الدالّ على ذلك هو المطلقات و قد عرفت حالها.

الوجه الثاني: أن الروايات الدالّة على قتل السيد غير واجدة لشرائط الحجّية، فإنّ إعراض المشهور عنها أوجب سقوطها عن الحجّية. و الجواب عن ذلك أوّلاً: أنّه لم يثبت إعراض المشهور عنها، و لذلك قد حمل الشيخ ما رواه من الروايتين على محامل اخرى. على أن الاستفادة من كلام السيد صاحب الرياض (قدس سره) عدم ثبوت الشهرة في المقام، غاية الأمر أن القول بأنّ القود على العبد نفسه هو الأشهر.

و ثانياً: أنا قد ذكرنا في محلّه أن الإعراض و عدم عمل المشهور بروايته

(٤) التهذيب ١٠: ٢٢٠.

(١) انظر الخلاف ٥: ١٦٨ ١٦٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٨

[مسألة ١٩: لو قال: اقتلني، فقتله]

(مسألة ١٩): لو قال: اقتلني، فقتله، فلا ريب في أنّه قد ارتكب محرّماً (١)، و هل يثبت القصاص عندئذٍ أم لا؟ وجهان، الأظهر: ثبوته (٢). هذا إذا كان القاتل مختاراً أو متوعداً بما دون القتل. و أمّا إذا كان متوعداً بالقتل فالحكم فيه كما تقدّم.

[مسألة ٢٠: لو أمر شخص غيره بأن يقتل نفسه، فقتل نفسه]

(مسألة ٢٠): لو أمر شخص غيره بأن يقتل نفسه، فقتل نفسه، فإن كان المأمور صبيّاً غير مميّز فعلى الأمر القود (٣)، و إن كان مميّزاً أو كبيراً بالغاً فقد

لا يوجب سقوطها عن الاعتبار إذا كانت واجدة لشرائطه.

(١) فإنّ حرمة القتل لا ترتفع بإذن المقتول.

(٢) خلافاً للشيخ في محكّي المبسوط و الفاضل في التلخيص و الإرشاد و اختاره المحقّق في الشرائع و في المسالك أنّه الأشهر «١»، و استدللّ على ذلك بأنّ الأمر قد أسقط حقّه بالإذن فلا يتسلّط عليه الوارث.

و مورد كلام المحقّق و إن كان هو الإكراه إلّا أنّ تعليقه يعمّ صورة الاختيار أيضاً.

و كيف كان، فلا يمكن المساعدة على ما ذكره، فإنّ الإنسان غير مسلّط على إتلاف نفسه ليكون إذنه بالإتلاف مسقطاً للضمان كما

هو الحال في الأموال، فعمومات أدلة القصاص محكمة.

(٣) لأنه القاتل عمداً حقيقةً، و الصبي المباشر بمنزلة الآلة له عرفاً، فيثبت عليه القود.

(١) حكاة في الجواهر ٤٢: ٥٣، الشرائع ٤: ٢٠٤، المسالك ٢: ٣٦٣ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٩

أثم فلا- قود على الأمر (٢). هذا إذا كان القاتل مختاراً أو مكرهاً متوعداً بما دون القتل أو بالقتل (٣). و أمّا إذا كان متوعداً بما يزيد على القتل من خصوصياته، كما إذا قال: اقتل نفسك و إلّا لقطعتك إرباً إرباً، فالظاهر جواز قتل نفسه عندئذٍ (٤)، و هل يثبت القود على المكره؟ وجهان، الأقرب: عدمه (٥).

(١) لأنّ القتل في مفروض الكلام غير مستند إلى الأمر ليكون عليه القود، بل هو مستند إلى نفسه.

(٢) فإنّ في جميع ذلك لا يسوغ له قتل نفسه، فإذا قتل نفسه فقد ارتكب محرماً و هدر دمه، و لا يكون غيره مسؤولاً عنه.

(٣) و ذلك لعدم قصور شمول دليل الإكراه لذلك، فترتفع به حرمة قتل النفس المحترمة.

(٤) الوجه في ذلك هو أنّ إكراه شخص على قتله و توعيد بنوع من القتل أصعب من النوع الذي يقتل به نفسه لا- يوجب خروج المكره بالفتح عن الاختيار، فإنّه باختيار قتل نفسه دفعاً للفرد الأشدّ و الأصعب. و عليه، فبطبيعة الحال يستند القتل إليه حقيقةً دون المكره بالكسر فلا موجب عندئذٍ للقود، نظير ذلك: من اضطرّ إلى قتل نفسه دفعاً للفرد الأشدّ، كما إذا علم بأنّه لو لم يقتل نفسه لقتله آخر بأشدّ ممّا قتل به نفسه، فلا شبهة في عدم صحّة استناده إلى الآخر، بل هو مستند إليه.

و دعوى أنّ السبب في مفروض الكلام أقوى من المباشر.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٠

[مسألة ٢١: لو أكره شخصاً على قطع يد ثالث]

(مسألة ٢١): لو أكره شخصاً على قطع يد ثالث معيناً كان أو غير معين و هدّده بالقتل إن لم يفعل، جاز له قطع يده (١). و هل يثبت القصاص على المكره، أو أنّ القصاص يسقط و تثبت الدية على المباشر؟ وجهان، الظاهر هو الثاني (٢).

مدفوعة بأنّه لا دليل على ذلك، فإنّ العبرة في القصاص إنّما هي باستناد القتل عرفاً، و قد عرفت أنّه غير مستند إلى المكره بالكسر و من هنا لم يلتزم الأصحاب بذلك فيما لو أكره على قتل غيره، حيث إنّ هناك التزموا بأنّ القاتل هو المكره بالفتح دون المكره بالكسر مع أنّه لا فرق من هذه الناحية بين الإكراه على قتل غيره و الإكراه على قتل نفسه و لو قلنا بالفرق بينهما من ناحية الحرمة و عدمها في صورتين، إذ لا دخل للحكم الشرعي من جهة الجواز و عدمه باستناد القتل إلى المكره و عدمه.

(١) لأنّ قطع يد الشخص و إن كان محرماً إلّا أنّه في فرض مزاحمته بما هو أهمّ منه و هو حفظ النفس المحترمة في مفروض الكلام يجوز ذلك جزماً.

(٢) أمّا عدم ثبوت القصاص على المكره بالكسر فلعدم كونه قاطعاً لليد حتّى يثبت عليه القود، و إنّما القاطع هو المكره بالفتح باختياره و لو من جهة دفع الضرر الأهمّ.

و أمّا عدم ثبوته على المكره بالفتح فلا أنّ صدور القطع منه ليس عدواناً و ظلماً الذي هو الموضوع للقصاص.

و أما ثبوت الديّة عليه فلائنّ قطع يد المسلم لا يذهب هدرًا.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١

[مسألة ٢٢: لو أكرهه على صعود جبل أو شجرة أو نزول بئر فزلت قدمه]

(مسألة ٢٢): لو أكرهه على صعود جبل أو شجرة أو نزول بئر فزلت قدمه و سقط فمات، فإن لم يكن الغالب في ذلك السقوط المهلك و لا هو قصد به القتل فلا قود عليه و لا دية، و إلّا ففيه الوجهان، و الأقرب أنّه لا شيء عليه (١). و كذلك الحال فيما إذا أكره على شرب سمّ فشرّب فمات.

[مسألة ٢٣: إذا شهدت بينه بما يوجب القتل]

(مسألة ٢٣): إذا شهدت بينه بما يوجب القتل، كما إذا شهدت بارتداد شخص أو بأنه قاتل لنفس محترمة، أو نحو ذلك، أو شهد أربعة بما يوجب الرجم كالزنا، ثم بعد إجراء الحدّ ثبت أنهم شهدوا زورًا، كان القود على الشهود (٢)، و لا ضمان على الحاكم الأمر و لا حدّ على المباشر للقتل أو الرجم (٣). نعم، لو علم مباشر القتل بأنّ الشهادة شهادة زور كان عليه القود دون الشهود (٤).

[مسألة ٢٤: لو جنى على شخص فجعله في حكم المذبوح و لم تبق له حياة مستقرّة]

(مسألة ٢٤): لو جنى على شخص فجعله في حكم المذبوح و لم تبق له حياة مستقرّة، بمعنى: أنّه لم يبق له إدراك و لا شعور و لا نطق و لا حركة اختيارية، ثمّ ذبحه آخر، كان القود على

(١) يظهر الحال فيه و فيما بعده ممّا تقدّم.

(٢) تقدّم الكلام في ذلك مفصّلًا في باب الشهادات «١».

(٣) مرّ البحث عنه في باب الشهادات مفصّلًا «٢».

(٤) لأنّ المباشر للقتل و الحال هذه كان قاصدًا القتل عدوانًا و ظلماً

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١٨٩.

(٢) مباني تكملة المنهاج ١: ١٩٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢

الأوّل (١) و عليه دية ذبح الميت (٢)، و أمّا لو كانت حياته مستقرّة كان القاتل هو الثاني و عليه القود، و الأوّل جارح، سواء أ كانت جنايته ممّا يفضى إلى الموت كشقّ البطن أو نحوه، أم لا كقطع أنملة أو ما شاكلها (٣).

[مسألة ٢٥: إذا قطع يد شخص و قطع آخر رجله]

(مسألة ٢٥): إذا قطع يد شخص و قطع آخر رجله قاصداً كلّ منهما قتله فاندملت إحداهما دون الأخرى ثم مات بالسراية، فمن لم يندمل جرحه هو القاتل و عليه القود (٤)، و من اندمل جرحه فعليه القصاص في الطرف أو اليد مع التراضي، و قيل: يرد اليد المأخوذة إلى أولياء القاتل، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدمه (٥).

فيثبت عليه القود.

(١) و ذلك لأنّه هو القاتل حقيقةً دون الذابح.

(٢) لما سيأتي من أنّ من قطع رأس الميّت فعليه الدية «١»، و المفروض أنّه بمنزلة الميّت، فلا يجري عليه حكم الحيّ.

(٣) الوجه في ذلك ظاهر، فإنّ الذابح بذبحه منع عن سراية الجناية الاولى و استناد الموت إليها، فهو القاتل حقيقةً.

(٤) لاستناد القود إليه، فيثبت القود عليه.

□

(٥) و ذلك لعدم الدليل إلّا رواية سورة بن كليب عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً و كان المقتول

أقطع اليد اليمنى «فقال: إن كانت قطعت يده في جناية جناها على نفسه أو كان قطع فأخذ دية»

(١) في ص ٥١٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣

[مسألة ٢٦: لو جرح اثنان شخصاً جرحين بقصد القتل فمات المجروح بالسراية]

(مسألة ٢٦): لو جرح اثنان شخصاً جرحين بقصد القتل فمات المجروح بالسراية، فادّعى أحدهما اندمال جرحه و صدّقه الولي، نفذ إقراره على نفسه و لم ينفذ على الآخر. و عليه، فيكون الولي مدّعياً استناد القتل إلى جرحه، و هو منكر له، فعلى الولي الإثبات (١).

[مسألة ٢٧: إذا قطع اثنان يد شخص]

(مسألة ٢٧): إذا قطع اثنان يد شخص، و لكن أحدهما قطع من الكوع و الآخر من الذراع فمات بالسراية، فإن استند الموت إلى كلتا الجنايتين معاً كان كلاهما قاتلاً، و إن استند إلى قاطع الذراع فالقاتل هو الثاني، و الأوّل جرح، نظير ما إذا قطع أحد يد شخص و قتله آخر، فالأوّل جرح و الثاني قاتل (٢).

يده من الذي قطعها، فإن أراد أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدّوا إلى أولياء قاتله دية يده التي قيد منها إن كان أخذ دية يده و يقتلوه، و إن شاءوا طرحوا عنه دية يد و أخذوا الباقي. قال: و إن كانت يده قطعت في غير جناية جناها على نفسه و لا أخذ لها دية قاتله و لا يغرّم شيئاً، و إن شاءوا أخذوا دية كاملة «١».

و لكنّها ضعيفة بسورة بن كليب، فإنّه لم يثبت توثيقه و لا مدحه، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(١) فإن تمكّن الولي من إثبات أنّ تمام القتل مستند إلى جرحه فله الاقتصاص منه بدون ردّ نصف الدية إليه، و إلّا فعلى المنكر الحلف، و إن ادّعى عدم العلم بذلك، فإن ادّعى الولي علمه بالاندمال فعليه اليمين على عدم العلم.

(٢) تقدّم حكم الموت بالسراية في أوّل قصاص النفس «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ١١١ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٠ ح ١.

(٢) في ص ٧٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤

[مسألة ٢٨: لو كان الجرح والقاتل واحداً]

(مسألة ٢٨): لو كان الجرح والقاتل واحداً فهل تدخل دية الطرف في دية النفس أم لا؟ وجهان، والصحيح هو التفصيل بين ما إذا كان القتل والجرح بضربة واحدة، وما إذا كان بضربتين، فعلى الأول: تدخل دية الطرف في دية النفس فيما ثبت فيه الدية أصالةً (١). وعلى الثاني: فالمشهور

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

وتدل على ذلك صحيحة أبي عبيدة الحذاء، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله «قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له، فإنه ينتظر به سنة، فإن مات فيما بينه وبين السنة أُقيد به ضاربه، وإن لم يمته فيما بينه وبين السنة ولم يرجع إليه عقله اغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله» قلت: فما ترى عليه في الشجة شيئاً؟ «قال: لا، لأنه إنما ضرب ضربة واحدة فجنت الضربة جنايتين فألزمته أغلظ الجنايتين، وهي الدية، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنايتين لألزمته جناية ما جنتا كائناً ما كان إلا أن يكون فيهما الموت بواحدة وتطرح الأخرى فيقاد به ضاربه، فإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنايات ألزمته جناية ما جنت الثلاث ضربات كائناً ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه، قال: فإن ضربه عشر ضربات فجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر ضربات» (١).

فمورد الصحيحة وإن كان دخول دية الطرف في دية العقل إلا أن مقتضى عموم التعليل هو دخول دية الطرف في دية النفس أيضاً في مفروض الكلام.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٦ / أبواب ديات المنافع ب ٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥

المدعى عليه الإجماع هو التداخل أيضاً والاكْتفاء بديه واحدة وهي دية النفس. ولكنّه لا يخلو من إشكال، والأقرب عدم التداخل (١).

وأما القصاص فإن كان الجرح والقتل بجناية واحدة، كما إذا ضربه ضربة واحدة فقطعت يده فمات، فلا ريب في دخول قصاص الطرف في قصاص النفس، ولا يقتصر منه بغير القتل (٢)، كما أنه لا ريب في عدم التداخل إذا

(١) فإنّ التداخل خلاف الأصل فيحتاج إلى دليل، فإن تمّ إجماع عليه كما ادّعاه المحقّق وصاحب الجواهر (قدّس سرّهما) «١» فهو، ولكنّه لم يتحقّق، ولا اعتماد بنقله، فإنّ المسألة غير محرّرة في كلام غير واحد، وقد استشكل الأردبيلي في التداخل فيما إذا كان الفصل بين الضربتين كثيراً «٢»، فإذاً الأقرب هو التعدّد.

هذا، مضافاً إلى أن صحیحه أبي عبيدة الحذاء المتقدمه تدلّ على عدم التداخل، فإنّها تدلّ على أن كلّ جناية يلزم بها الجاني ما لم ينته إلى الاقتصاص، و معه يثبت القود و يطرح الباقي.

هذا فيما إذا كان الموت مستنداً إلى إحدى الضربتين.

و أما إذا كان مستنداً إلى كليهما فلا ينبغي الشكّ في التداخل، و الوجه فيه ظاهر.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ على ذلك صحیحه محمد بن قيس عن أحدهما (عليهما السلام): في رجل فقا عيني رجل و قطع اذنيه ثمّ قتله «فقال: إن كان فرق ذلك اقتصّ منه ثمّ يقتل، و إن كان ضربه ضربة واحدة ضربت عنقه

(١) الشرائع ٤: ٢٠٦، الجواهر ٤٢: ٦٢.

(٢) مجمع الفائدة و البرهان ١٣: ٤٤٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٦

كان الجرح و القتل بضربتين متفرقتين زماناً، كما لو قطع يده و لم يمت به ثمّ قتله (١)، و أمّا إذا كانت الضربتان متواليتين زماناً، كما إذا ضربه ضربة فقتعت يده مثلاً و ضربه ضربة ثانية فقتلته، فهل يحكم بالتداخل؟ فيه

و لم يقتصّ منه» (١).

و صحیحه حفص بن البختری، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ضرب على رأسه فذهب سمعه و بصره و اعتقل لسانه ثمّ مات «فقال: إن كان ضربه ضربة بعد ضربة اقتصّ منه ثمّ قتل، و إن كان أصابه هذا من ضربة واحدة قتل و لم يقتصّ منه» (٢).

هذا، مضافاً إلى أن القتل عادة لا ينفكّ عن الجرح.

(١) كما تقتضي ذلك إطلاقات الأدلّة.

و أمّا صحیحه أبي عبيدة المتقدمه فلا تقتيد هذه الإطلاقات، لأنّ مورد الصحیحه وقوع ضربة بعد ضربة فلا تشمل صورة التفريق بينهما زماناً، فهي على تقدير العمل بها و الإغماض عن معارضتها بصحیحته محمد بن قيس و ابن البختری على ما سيجيء قاصرة عن الشمول لصورة تفرّق الضربتين زماناً، فلا مانع من التمسك بالإطلاقات فيها.

(١) الوسائل ٢٩: ١١٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٥١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١١٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٥١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٧

إشكال و خلاف، و الأقرب عدم التداخل (١).

مسألة ٢٩: إذا قتل رجلان رجلاً

(مسألة ٢٩): إذا قتل رجلان رجلاً مثلاً جاز لأولياء المقتول قتلها بعد أن يردّوا إلى أولياء كلّ منهما نصف الديّة، كما أن لهم أن يقتلوا أحدهما، و لكن على الآخر أن يؤدّي نصف الديّة إلى أهل المقتصّ منه. و إن قتل ثلاثة واحداً كان كلّ واحد منهم شريكاً في قتله بمقدار الثلث. و عليه، فإن قتل وليّ المقتول واحداً من هؤلاء الثلاثة و جب على كلّ واحد من الآخرين أن يردّ ثلث الديّة إلى أولياء المقتصّ منه. و إن قتل اثنين منهم و جب على الثالث أن يردّ ثلث الديّة إلى أولياء المقتصّ منهما، و يجب على وليّ المقتول

(١) منشأ الخلاف و الإشكال هو الاختلاف بين صحيحتي محمد بن قيس و حفص بن البخري المتقدمين و بين صحيحة أبي عبيدة المتقدمه، فإن مقتضى الأولين عدم التداخل، و مقتضى الثالثه هو التداخل، و الأظهر عدم التداخل، لأنّ الصحيحتين الأولتين موافقتان لإطلاق الكتاب دون الصحيحة الثالثه فتقدّمان عليها.

ثمّ إنه قد يتوهم أنّ مورد صحيحة محمد بن قيس هو تفرّق الضربتين زماناً، فلا تكون معارضة لصحيحة أبي عبيدة. و لكنّه يندفع بأنّ المراد بالتفرّق فيها هو التعدّد، بقرينه قوله (عليه السلام): «و إن كان ضربه ضربه واحدة» فإنّه تصريح بمفهوم الجملة الأولى، فإذن تكون معارضة لها. و مع الإغماض عن ذلك فصحيحة ابن البخري كافية في المعارضة.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨

المقتصّ أن يردّ إليهم تمام الدية ليصل إلى أولياء كلّ واحد من المقتولين ثلثا الدية قبل الاقتصاص، و إن أراد قتل جميعهم فله ذلك بعد أن يردّ إلى أولياء كلّ واحد منهم ثلثي الدية (١).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة داود بن سرحان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجلين قتلا- رجلاً «قال: إن شاء أولياء المقتول أن يؤدّوا دية و يقتلوهما جميعاً قتلوهما» (١).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في عشرة اشتركوا في قتل رجل «قال: يخيّر أهل المقتول، فأيهم شاءوا قتلوا، و يرجع أولياؤه على الباقيين بتسعة أعشار الدية» (٢).

و منها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجلين قتلا رجلاً «قال: إن أراد أولياء المقتول قتلها أدوا دية كاملة و قتلوهما، و تكون الدية بين أولياء المقتولين، فإن أرادوا قتل أحدهما قتلوه، و ادّى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول، و إن لم يؤدّ دية أحدهما و لم يقتل أحدهما قبل الدية صاحبه من كليهما، و إن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما» (٣).

و منها: معتبرة الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام) عشرة قتلوا رجلاً «قال: إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعاً و غرموا تسع ديات، و إن شاءوا

(١) الوسائل ٢٩: ٤١/ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٤٢/ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٤٢/ أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩

.....

تخيروا رجلاً قتلوه، و ادّى التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كلّ رجل منهم، قال: ثمّ الوالي بعد يلي أدبهم و حبسهم» (١).

و لا- يعارضها ما رواه القاسم بن عروة عن أبي العباس و غيره عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكم الوالي أن يقتل أيهم شاءوا، و ليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد، إن الله عزّ و جلّ يقول «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» (٢) و إذا قتل ثلاثة واحداً خيّر الوالي أيّ الثلاثة شاء أن يقتل، و يضمن الآخرا ثلثي الدية لورثة

المقتول» (٣).

لأنها قاصرة سنداً، فإن القاسم بن عروة لم تثبت وثاقته، و لم يذكر بمدح.

وقد حملها الشيخ تارةً على التقيّة، و أخرى على أن المراد أنه ليس للولي أن يقتل أكثر من واحد من غير أن يؤدّى ما عليه من الديّة (٤).

وقد ذكر في الاستبصار: أن قوماً من العامّة ذهبوا إلى جواز قتل الاثنين و ما زاد عليهما بواحد من دون ردّ فضل ذلك، و قال: و هو مذهب بعض من تقدّم على أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥).

و لا بأس بما ذكره (قدس سره) لو صحّت الرواية، لأنها مطلقة و قابلة للتقييد بصريح الروايات المتقدّمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٤٣ / أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٦.

(٢) الإسرائ ١٧: ٣٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٤٣ / أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٨٧.

(٤) الاستبصار ٤: ٢٨٢ / ١٠٦٨.

(٥) الاستبصار ٤: ٢٨٢ / ١٠٦٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠

[مسألة ٣٠]: تتحقّق الشركه في القتل بفعل شخصين معاً

(مسألة ٣٠): تتحقّق الشركه في القتل بفعل شخصين معاً و إن كانت جناية أحدهما أكثر من جناية الآخر، فلو ضرب أحدهما ضربه و الآخر ضربتين أو أكثر فمات المضروب و استند موته إلى فعل كليهما كانا متساويين في القتل. و عليه، فلوليّ المقتول أن يقتل أحدهما قصاصاً، كما أنّ له أن يقتل كليهما معاً على التفصيل المتقدّم (١).

[مسألة ٣١]: لو اشترك إنسان مع حيوان بلا إغراء في قتل مسلم

(مسألة ٣١): لو اشترك إنسان مع حيوان بلا إغراء في قتل مسلم، فلوليّ المقتول أن يقتل القاتل (٢)

(١) لإطلاق الروايات المتقدّمة، على أن فرض التساوي بين الجنائتين أو أزيد لعلّه فرض نادر في الخارج، و لا يمكن حمل الروايات على ذلك.

(٢) بلا خلاف بيننا، و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» (١) بعد فرض صدق القاتل عليه عرفاً.

و يستفاد من الروايات الدالّة على أنّ لوليّ المقتول أن يقتل رجلين أو أكثر إذا اشتركا في قتله: أنّه يكفي في قتل رجل قصاصاً اشتراكه في القتل.

و من الظاهر عدم الفرق في ذلك بين أن يكون كلا الجرحين مضموناً أو يكون أحدهما مضموناً دون الآخر.

و تؤكّد ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) (قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل و غلام اشتركا في قتل

رجل فقتلاه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتصّ منه، و إذا لم يكن

(١) المائدة ٥: ٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١
بعد أن يردّ إلى وليه نصف الدية (١)، و له أن يطالبه بنصف الدية (٢).

يبلغ خمسة أشبار قضى بالدية» (١).

فإنها ظاهرة في أن جواز الاقتصاص من الرجل مفروغ عنه، و أمّا الصبي فإن كان بالغاً اقتص منه، و إلّا فلا.
فما عن بعض العامة من أنه لا قصاص في مفروض المسألة، لأنّ القتل مستند إلى سببين أحدهما غير مضمون.
واضح الفساد، فإنّ عدم الضمان بالإضافة إلى الحيوان لا يلازم عدم الضمان بالإضافة إلى الإنسان.
(١) الوجه فيه ظاهر، و ذلك لعدم استقلاله في القتل، و إنّما كان شريكاً فيه، فلا بدّ عند قتله قصاصاً من تدارك الزيادة، كما هو
كذلك فيما إذا قتل رجلان رجلاً واحداً على ما عرفت.
(٢) و الوجه في ذلك: أنّ وليّ المقتول إذا لم يتمكّن من الاقتصاص إلّا بدفع نصف الدية لا يتعيّن فيه القصاص حتّى يلزم بدفع نصف
الدية، كما إذا قتل رجل امرأة، فإنّ وليّ المرأة إذا أراد الاقتصاص لزمه دفع نصف الدية إلى أولياء المقتص منه، و لكنّه لا يلزم
بذلك، بل له مطالبة الدية من القاتل، و قد دلّت على ذلك عدّة روايات قد تقدّمت، مضافاً إلى أنّه لو لم يكن لوليّ المقتول في أمثال
المقام مطالبة الدية لزم في بعض الموارد هدر دم المسلم، و ذلك كما إذا فرض

(١) الوسائل ٢٩: ٩٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢

[مسألة ٣٢: إذا اشترك الأب مع أجنبي في قتل ابنه]

(مسألة ٣٢): إذا اشترك الأب مع أجنبي في قتل ابنه جاز لوليّ المقتول أن يقتل الأجنبي (١)، و أمّا الأب فلا يقتل (٢)، بل عليه نصف
الدية يعطيه لوليّ المقتص منه في فرض القصاص و لوليّ المقتول مع عدم الاقتصاص (٣). و كذلك

عدم تمكّن الولي من ردّ نصف الدية إذا اقتص من القاتل و لم يرض القاتل بدفع الدية، ففي مثل ذلك يلزم المحذور المتقدّم.
هذا، و يمكن الاستدلال على ذلك بإطلاق ما دلّ على ثبوت الدية في القتل العمدى، و أمّا ما دلّ على أنّ الثابت أوّلاً في القتل
العمدى هو القصاص و الدية إنّما تثبت بالتراضي على ما سيجيء فهو منصرف عن المقام و خاصّ بما إذا لم يستلزم الاقتصاص ردّ
شيء إلى وليّ المقتص منه.

(١) لما تقدّم من أنّ القاتل متعمداً يجوز قتله و إن لم يكن مستقلاً في القتل، بل كان شريكاً مع الغير.

(٢) لما سيأتي إن شاء الله تعالى من أنّ الوالد لا يقاد بولده (١).

(٣) أمّا أصل ثبوت الدية على الوالد فلاّذ دم المسلم لا يذهب هدرًا، فإذا لم يجز القصاص وجبت الدية، كما في قتل الحرّ غير الحرّ،
و فيما إذا كان القتل خطأ، و فيما إذا فرّ القاتل عمدًا، فإنّه تؤخذ الدية من ماله إن كان له مال، و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم
تكن له قرابة أداه الإمام (عليه السلام)، فإنّه لا يبطل دم امرئ مسلم على ما في معتبرة أبي بصير (٢).

و يؤكد ذلك ما ورد في كتاب ظريف الثابت بطريق معتبر عن أمير المؤمنين

(١) في ص ٨٦.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ / أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٣

إذا اشترك مسلم و ذمى في قتل ذمى (١).

[مسألة ٣٣: يقتص من الجماعة المشتركين في جناية الأطراف]

(مسألة ٣٣): يقتص من الجماعة المشتركين في جناية الأطراف حسب ما عرفت في قصاص النفس (٢)، و تتحقق الشركة في الجناية على الأطراف بفعل شخصين أو أشخاص معاً على نحو تستند الجناية إلى فعل الجميع، كما لو وضع جماعة سكيناً على يد شخص و ضغطوا عليها حتى قطعت يده. و أما إذا وضع أحد سكيناً فوق يده و آخر تحتها و ضغط كل واحد منهما على سكينه حتى التقيا، فذهب جماعة إلى أنه ليس من الاشتراك في الجناية، بل كل منهما القصاص في جنايته، و لكنه مشكل جداً. و لا يبعد تحقق الاشتراك بذلك، للصدق العرفي.

(عليه السلام) «قال: و قضى أنه لا- قود لرجل أصابه والده في أمر يعيب عليه فيه فأصابه عيب من قطع و غيره، و يكون له الدية و لا يقاد» (١).

فإنه إذا ثبتت الدية فيما دون النفس ثبتت في النفس بطريق أولي.

و أما إعطاؤها لولي المقتص منه فلما تقدم. و أما إعطاؤها لولي المقتول في فرض عدم القصاص فلما عرفت من أن في كل مورد امتنع الاقتصاص لزمّت الدية.

(١) فإن المسلم لا يقتل بالدمى فعليه نصف الدية يعطيه لأولياء المقتص منه أو لأولياء المقتول في فرض عدم الاقتصاص.

(٢) و ذلك للأولوية القطعية، حيث إن القصاص من الجماعة المشتركين في

(١) الوسائل ٢٩: ٧٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤

[مسألة ٣٤: لو اشتركت امرأتان في قتل رجل كان لولي المقتول قتلها معاً بلا رد]

(مسألة ٣٤): لو اشتركت امرأتان في قتل رجل كان لولي المقتول قتلها معاً بلا رد (١)، و لو كن أكثر كان له قتل جميعهن، فإن شاء قتلهن أدى

جناية النفس ثابت بالنصوص المتقدمة، فإذا ثبت ذلك في النفس ثبت في الأطراف بطريق أولي.

و لصحيفة أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجلين اجتمعا على قطع يد رجل «قال: إن أحب أن يقطعها أدّى

إليهما دية يد أحد [فاقتسامها ثم يقطعها، و إن أحب أخذ منهما دية يد] قال: و إن قطع يد أحدهما ردّ الذي لم تقطع يده على الذي قطعت يده ربع الدية» (١).

ثم إن الظاهر من قوله (عليه السلام): «و إن أحب أخذ منهما دية يد» و جعله عدلاً لقوله (عليه السلام): «إن أحب أن يقطعها» هو أنّ المجنى عليه مخير بين الاقتصاص منهما أو من أحدهما و مطالبة الدية منهما، و الالتزام بذلك هنا غير بعيد، و إن كنا لا نلتزم به في قصاص النفس، لعدم الدليل.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، حيث لا فاضل لهما عن دية المقتول.

و تدلّ على ذلك رواية محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن امرأتين قتلتا رجلاً عمداً «قال: تقتلان به، ما يختلف في هذا أحد» (٢).

و هي صحيحة على الأظهر، فإنّ محمد بن عبد الله الواقع في سندها هو محمد ابن عبد الله بن هلال، بقرينه روايته عن العلاء، و رواية محمد بن الحسين عنه، و هو ثقة على الأظهر، لوروده في أسناد كامل الزيارات.

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٦ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٨٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥

فاضل ديتهنّ إليهنّ ثم قتلهنّ جميعاً (١). و أمّا إذا قتل بعضهنّ، كما إذا قتل اثنتين منهنّ مثلاً و جب على الثالثة ردّ ثلث دية الرجل إلى أولياء المقتصّ منهما (٢).

[مسألة ٣٥: إذا اشترك رجل و امرأة في قتل رجل]

(مسألة ٣٥): إذا اشترك رجل و امرأة في قتل رجل، جاز لوليّ المقتول قتلها معاً، بعد أن يرّد نصف الدية إلى أولياء الرجل دون أولياء المرأة، كما أنّ له قتل المرأة و مطالبته الرجل بنصف الدية، و أمّا إذا قتل الرجل و جب على المرأة ردّ نصف الدية إلى أولياء المقتصّ منه (٣).

[مسألة ٣٦: كلّ موضع و جب فيه الردّ على الولي عند إرادته القصاص]

(مسألة ٣٦): كلّ موضع و جب فيه الردّ على الولي عند إرادته القصاص على اختلاف موارد له فيه تقديم الردّ على استيفاء الحقّ كالقتل و نحوه، فإذا كان القاتل اثنين و أراد وليّ المقتول قتلها معاً و جب عليه أوّلاً ردّ نصف الدية إلى كلّ منهما، ثمّ استيفاء الحقّ منهما (٤).

(١) لما سيأتى من أنّه لا حقّ لوليّ المقتول في أمثال المسألة قتل الجميع إلّا بعد ردّ فاضل الدية.

(٢) و الوجه في ذلك: هو أنّ الروايات المتقدمة الدالّة على وجوب الدية على غير المقتصّ منه و إن كانت خاصّة بالرجل إلّا أنّ المتفاهم العرفي منها عدم اختصاص الحكم بالرجل، و من ثمّ يتعدّى منها إلى صورة الاشتراك في قتل المرأة.

(٣) ظهر وجه جميع ذلك ممّا تقدّم.

(٤) تدلّ على ذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: في الرجل يقتل المرأة متعمداً فأراد أهل المرأة أن يقتلوه
 قال: ذاك لهم إذا أدوا إلى
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦

[مسألة ٣٧: لو قتل رجلان رجلاً و كان القتل من أحدهما خطأ]

(مسألة ٣٧): لو قتل رجلان رجلاً و كان القتل من أحدهما خطأً و من الآخر عمداً، جاز لأولياء المقتول قتل القاتل عمداً بعد ردّهم
 نصف ديته إلى وليه (١) و مطالبة عاقله القاتل خطأً نصف الدية (٢)، كما لهم العفو عن قصاص القاتل و أخذ الدية منه بقدر نصيبه
 (٣)، و كذلك الحال فيما إذا اشترك صبي مع

أهله نصف الدية» الحديث «١».

فإنها ظاهرة في أن جواز القتل معلق على أداء نصف الدية خارجاً، فما لم يؤدوه ليس لهم قتله.

ومنها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجلين قتلا رجلاً «قال: إن أراد أولياء المقتول قتلها أدوا دية
 كاملة و قتلوهما» الحديث «٢».

فإنها ظاهرة في أن جواز القتل معلق على أداء الدية خارجاً، فما لم يؤدوها ليس لهم قتله.

(١) تقدّم وجهه «٣».

(٢) سيأتي وجهه في محله «٤».

(٣) سبق وجهه «٥».

(١) الوسائل ٢٩: ٨١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٤٢ / أبواب القصاص في النفس ب ١٢ ح ٤.

(٣) في ص ٢٧ ٢٨.

(٤) في ص ٢٤٢.

(٥) في ص ٢٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧

رجل في قتل رجل عمداً (١).

[مسألة ٣٨: لو اشترك حرّ و عبد في قتل حرّ عمداً]

(مسألة ٣٨): لو اشترك حرّ و عبد في قتل حرّ عمداً، كان لوليّ المقتول قتلها معاً بعد ردّ نصف الدية إلى أولياء الحرّ (٢)، و أمّا العبد
 فيقوم، فإن كانت قيمته تساوي نصف دية الحرّ أو كانت أقلّ منه فلا شيء على الولي، و إن كانت أكثر منه فعليه أن يردّ الزائد إلى
 مولاه (٣)، و لا فرق في ذلك بين كون الزائد بمقدار نصف دية الحرّ أو أقلّ. نعم، إذا كان أكثر منه كما لو كانت قيمة العبد أكثر من
 تمام الدية لم يجب عليه ردّ الزائد على النصف، بل يقتصر على ردّ النصف (٤).

- (١) فإن عمد الصبي خطأ تحمله العاقلة.
- (٢) لما تقدّم من أنّ جواز القتل في أمثال هذه الموارد مشروط بأداء فاضل الديّة «١».
- (٣) فإنّه ليس على رقبه العبد إلّا نصف الديّة، فلا بدّ من ردّ الزائد إلى مولاه.
- (٤) و ذلك لعدّة روايات دالّة على أنّ ديّة العبد لا تزيد على ديّة الحرّ.
- منها: صحیحہ ابن مسکان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ديّة العبد قيمته، فإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم، ولا يجاوز به ديّة الحرّ» «٢».

(١) في ص ١١ و ٣١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٧ / أبواب ديات النفس ب ٦ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٨

[مسألة ٣٩: إذا اشترك عبد و امرأة في قتل حرّ]

(مسألة ٣٩): إذا اشترك عبد و امرأة في قتل حرّ، كان لوليّ المقتول قتلتهما معاً بدون أن يجب عليه ردّ شيء بالنسبة إلى المرأة (١)، و أمّا بالنسبة إلى العبد فقد مرّ التفصيل فيه. و إذا لم يقتل العبد كان له استرقاقه، فعندئذٍ إن كانت قيمته أكثر من نصف ديّة المقتول ردّ الزائد على مولاه و إلّا فلا (٢).

(١) و ذلك لأنّ ديّة المرأة نصف ديّة الرجل فلا فاضل حتّى يجب عليه ردّه.

(٢) تدلّ على ذلك صحیحہ ضريس الكناسی، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة و عبد قتلا رجلاً خطأً فقال: إنّ خطأ المرأة و العبد مثل العمد، فإن أحبّ أولياء المقتول أن يقتلوهما قتلوهما، فإن كانت قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيّد العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم، و إن أحبّوا أن يقتلوا المرأة و يأخذوا العبد أخذوا، إلّا أن تكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم، فليردوا على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم، و يأخذوا العبد أو يفتديه سيّده، و إن كانت قيمة العبد أقلّ من خمسة آلاف درهم فليس لهم إلّا العبد «١».

و هذه الصحیحہ تتضمّن أمرين:

الأوّل: أنّ خطأ المرأة و العبد مثل العمد.

الثاني: أنّ لوليّ المقتول استرقاق العبد عند عدم اختيار قتله على التفصيل المذكور فيها.

أمّا الأمر الأوّل: فلا يمكن الأخذ به، و لا بدّ من ردّ علمه إلى أهله.

و أمّا الأمر الثاني: فلا مانع من الأخذ به.

(١) الوسائل ٢٩: ٨٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٩

[شروط القصاص]

إشارة

شروط القصاص و هي خمسة:

[الأول: التساوى فى الحرّية و العبودية]

إشارة

الأول: التساوى فى الحرّية و العبودية.

[مسألة ٤٠: إذا قتل الحرّ الحرّ عمداً قُتِلَ به]

(مسألة ٤٠): إذا قتل الحرّ الحرّ عمداً قُتِلَ به (١)، و كذا إذا قتل الحرّ، و لكن بعد ردّ نصف الدية إلى أولياء المقتص منه (٢).

(١) بلا خلاف و لا إشكال كتاباً و سنّة.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب. و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: فى الرجل يقتل المرأة متعمداً، فأراد أهل المرأة أن يقتلوه «قال: ذاك لهم إذا أدوا إلى أهله نصف الدية، و إن قبلوا الدية فلهم نصف دية الرجل، و إن قتلت المرأة الرجل قُتِلَ به، ليس لهم إلّا نفسها» الحديث «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول فى رجل قتل امرأته متعمداً «قال: إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه و يؤدّوا إلى أهله نصف الدية، و إن شاءوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم» و قال فى

(١) الوسائل ٢٨: ٨١ / أبواب القصاص فى النفس ب ٣٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٠

[مسألة ٤١: إذا قتل الحرّ الحرّ قُتِلَ بها]

(مسألة ٤١): إذا قتل الحرّ الحرّ قُتِلَ بها (١)، و إذا قتل الحرّ فكذلك،

امرأة قتل زوجها متعمداً «قال: إن شاء أهله أن يقتلوه قتلوها، و ليس يجنى أحد أكثر من جنايته على نفسه» «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتل المرأة رجلاً قُتِلَ به، و إذا قتل الرجل المرأة فإن أرادوا القود أدوا فضل دية الرجل على دية المرأة و أقادوه بها، و إن لم يفعلوا قبلوا الدية دية المرأة كاملة، و دية المرأة نصف دية الرجل» «٢».

و لا تعارضها رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قتل رجلاً بامرأة قتلها عمداً، و قتل امرأة

قتلت رجلاً عمداً» (٣).

فإنها مضافاً إلى ضعف سندها لا تنافي لزوم الدية في قتل الرجل بالمرأة، فيقتد إطلاقها بذلك بمقتضى الصحاح المتقدمة. و أمياً ما في معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر (عليه السلام): «أن رجلاً قتل امرأة فلم يجعل على (عليه السلام) بينهما قصاصاً و ألزمه الدية» (٤).

فيحمل على عدم جعل القصاص مجزّداً من ردّ نصف الدية بقرينة الروايات المتقدمة إن أمكن ذلك، و إلّا ردّ علمها إلى أهله. (١) اتفاقاً كتاباً و سنّة.

(١) الوسائل ٢٨: ٨٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٨: ٨١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٨: ٨٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١٤.

(٤) الوسائل ٢٨: ٨٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤١

و ليس لوليّ المقتول مطالبه و ليها بنصف الديه (١).

[مسألة ٤٢: إذا قتل الحرّ الحرّ أو الحرّة خطأ محضاً أو شبه عمداً]

(مسألة ٤٢): إذا قتل الحرّ الحرّ أو الحرّة خطأ محضاً أو شبه عمداً فلا قصاص (٢). نعم، تثبت الديه، و هي على الأوّل على عاقله القاتل، و على الثاني في ماله، على تفصيل يأتي في باب الديات إن شاء الله تعالى.

[مسألة ٤٣: إذا قتل الحرّ أو الحرّة العبد عمداً فلا قصاص]

(مسألة ٤٣): إذا قتل الحرّ أو الحرّة العبد عمداً فلا قصاص (٣).

(١) بلا خلاف ظاهر. و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحنا الحلبي و عبد الله بن سنان المتقدمان.

و لا- تعارضهما صحيحة أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: في امرأة قتلت رجلاً «قال: تُقتل و يؤدى وليها بقيه المال» (١).

فإنها رواية شاذة، و تلك روايات مشهورة بين الأصحاب، و لا سيّما أنّها مخالفة للكتاب المجيد «أنّ النّفْسِ بِالنّفْسِ» (٢)، فتطرح لا محالة، على أنّها قاصرة دلالة، فإنّ المذكور فيها أنّ الوليّ يؤدى بقيه المال، و ليست ظاهرة في تأدية نصف الديه، فلا مناص عندئذٍ من ردّ علمها إلى أهله.

(٢) فإنّ القصاص إنّما يثبت في القتل العمدى دون مطلق القتل، و بما أنّ القتل في مفروض المسألة ليس بعمدى فلا- موضوع للقصاص.

(٣) من دون خلاف و إشكال. و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي بصير عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: قلت له

(١) الوسائل ٢٩: ٨٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١٧.

(٢) المائدة ٥: ٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢

.....

قوله الله عز وجل «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى» (١) قال: «فقال: لا يقتل حرّ بعبد، و لكن يضرب ضرباً شديداً و يغرم ثمنه دية العبد» (٢).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: لا يقتل الحرّ بالعبد، و إذا قتل الحرّ العبد غرم ثمنه و ضرب ضرباً شديداً» (٣).

و منها: معتبرة سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: يقتل العبد بالحرّ، و لا يقتل الحرّ بالعبد، و لكن يغرم ثمنه، و يضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود» (٤).

و لا تعارضها معتبرة إسماعيل ابن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام): «أنه قتل حرّاً بعبد قتله عمداً» (٥).
فإنها قضية في واقعه، و من المحتمل أن الحرّ كان معتاداً على قتل العبيد، و سيأتى إن شاء الله تعالى أن الحكم في مثله القتل (٦).
و أمّا ما في معتبرة زيد بن علي، عن آبائه، عن علي (عليه السلام) «قال: ليس بين الرجال و النساء قصاص إلّا في النفس، و ليس بين الأحرار و المماليك قصاص إلّا في النفس، و ليس بين الصبيان قصاص في شيء إلّا في النفس» (٧).

(١) البقرة ٢: ١٧٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٩٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٩٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٩٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢٩: ٩٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ٩.

(٦) في ص ٤٨.

(٧) الوسائل ٢٩: ١٨٤ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣

و على القاتل قيمة المقتول يوم قتله (١) لمولاه إذا لم تتجاوز دية الحرّ (٢)، و إلّا

فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهله، فإنّ الجملة الأخيرة فيها مقطوعة البطلان، لأنّ الصبي ليس عليه قصاص حتى في النفس، و إنّما اللازم في قتله الدية، و هي على عاقلته.

و كذلك الجملة الأولى، فإنّ القصاص ثابت بين الرجال و النساء في غير النفس أيضاً، غاية الأمر أنّه لا بدّ من ردّ فاضل الدية فيما إذا جاوز الثلث إذا كان المقتصّ هي المرأة، كما هو الحال في النفس.

و أمّا الجملة الثانية فهي أيضاً كذلك، حيث إنّ لا يقتل الحرّ بالعبد بنصّ الآية الكريمة و الروايات المتظاهرة التي تقدّم بعضها، فلا مناص عندئذٍ من طرح الرواية.

و من ذلك يظهر الحال في معتبرة السكوني عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: ليس بين العبيد و الأحرار قصاص فيما

دون النفس، و ليس بين اليهودى و النصرانى و المجوسى قصاص فيما دون النفس» (١).
على أنه لا دلالة فيها على ثبوت القصاص فى النفس إلا بمفهوم القيد، و هو لا يثبت إلا القصاص فى الجملة، حيث لا إطلاق له، فإذن المتيقن هو حمله على صورة الاعتياد.

(١) فإنه يوم اشتغال الذمة بالقيمة.

(٢) بلا خلاف. و تدلّ عليه عدّة نصوص:

منها: صحیحہ الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتل الحرّ

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٤ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٢ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٤

فلا يغرم الزائد، و إذا قتل الأمة فكذلك (١)، و على القاتل قيمتها إذا لم تتجاوز دية الحرّ (٢)، و لو كان العبد أو الأمة ذميّاً غرم قيمته المقتول إذا لم تتجاوز دية الذمى أو الذميّة. و لا فرق فيما ذكرناه بين كون العبد أو الأمة قنّاً أو

العبد غرم قيمته و أدب» قيل: فإن كانت قيمته عشرين ألف درهم؟ «قال: لا يجوز بقيمة عبد دية الحرّ» (١).

و منها: صحیحہ ابن مسكان عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: دية العبد قيمته، فإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم، و لا يجاوز به دية الحرّ» (٢).

(١) و السبب فيه: أن مورد الروايات المتقدمة و إن كان هو قتل الحرّ العبد إلا أن الظاهر منها هو أنها فى مقام بيان حكم المملوك من حيث كونه مملوكاً، بلا فرق بين كونه ذكراً أو أنثى.

(٢) نظراً إلى انّ دية المرأة نصف دية الرجل، فإذا لم تتجاوز قيمة العبد عشرة آلاف درهم لم تتجاوز قيمة الأمة الخمسة آلاف درهم.

و تدلّ على ذلك صحیحہ عبد الله بن مسكان المتقدمه، و صحیحته الأخرى عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «دية المرأة نصف دية الرجل» (٣).

و بما ذكرنا يظهر حال العبد و الأمة الذميين، فإنّ ديتهما لا تزيد على دية الحرّ منهما.

(١) الوسائل ٢٩: ٩٧ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٠ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٧ / أبواب ديات النفس ب ٦ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٠٥ / أبواب ديات النفس ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٥

مدبراً (١)، و كذلك إذا قتل الحرّ أو الحرّ مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً و لم يؤدّ من مال الكتابة شيئاً (٢). و لا فرق فى ذلك بين الذكر و الأنثى (٣). و مثل ذلك القتل الخطائى (٤)، غاية الأمر أنّ الدية تحمل على عاقله القاتل الحرّ إذا كان خطأً محضاً، و إلاّ ففى مال القاتل نفسه على تفصيل يأتي.

بقى هنا شىء، و هو أنّ الاستفادة من الروايات المتقدمة: أنّ عدم تعريم قاتل العبد بأكثر من عشرة آلاف درهم إذا كانت قيمته أكثر منها إنّما هو من جهة القتل فقط، بمعنى: أنّ قاتل العبد عمداً يسقط عنه القصاص، و ينتقل الأمر إلى الدية، و هى لا تزيد على دية

الحز.

و أما إذا كان هناك سبب آخر للضمان غير القتل، كما إذا غضب الحرّ عبداً ثمّ قتله، ففي مثل ذلك لا يبعد الالتزام بضمان تمام قيمته مهما بلغت، فإنّ الغضب أوجب ذلك.

ولا موجب لسقوط الضمان، فإنّ القتل العمدى إن لم يوجب الزيادة لم يوجب النقص، فلو فرضنا أنّ العبد المذكور قد مات بنفسه كان الغاصب ضامناً لقيّمته مهما بلغت، فكيف به إذا قتله عمداً بعد غضبه؟! وقد نسب الشهيد الثانى ذلك إلى بعض الأصحاب وقوّاه (١).

(١) لإطلاق الأدلة و عدم خصوصية في البين.

(٢) فإنّه قنّ تترتب عليه أحكامه المتقدّمة.

(٣) ظهر وجهه ممّا تقدّم.

(٤) وذلك لما عرفت من أنّ الثابت في قتل الحرّ العبد عمداً هو الدية أى

(١) المسالك ٢: ٣٦٦ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦

[مسألة ٤٤: إذا اختلف الجانى و مولى العبد فى قيمته يوم القتل]

(مسألة ٤٤): إذا اختلف الجانى و مولى العبد فى قيمته يوم القتل، فالقول قول الجانى مع يمينه إذا لم تكن للمولى بينة (١).

[مسألة ٤٥: لو قتل المولى عبده متعمداً]

(مسألة ٤٥): لو قتل المولى عبده متعمداً، فإن كان غير معروف بالقتل ضرب مائة ضربة شديدة، و حُيس و أخذت منه قيمته يتصدّق بها، أو تدفع إلى بيت مال المسلمين (٢)،

قيمة العبد المقتول فلا قود و لا قصاص. و المفروض أنّ الأمر كذلك فى قتله العبد خطأ، فلا فرق بينهما من هذه الناحية أصلاً.

نعم، يفترق القتل الخطائى عن العمدى فى نقطة اخرى، و هى أنّ القتل إذا كان خطأً فالدية على عاقله القاتل لا فى مال نفسه.

(١) لأنّ الجانى يدعى الأقلّ فيكون قوله مطابقاً للأصل، فعلى مدعى الزائد الإثبات.

و تؤيّد ذلك رواية أبى الورد، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل عبداً خطأً؟ «قال: عليه قيمته إلى أن قال: إن كان لمولاه شهود أنّ قيمته كانت يوم قتل كذا و كذا أخذ بها قاتله، و إن لم يكن له شهود على ذلك كانت القيمة على من قتله مع يمينه» الحديث (١).

(٢) هذا مقتضى الجمع بين صحيحه يونس و معتبرة السكونى.

ففى الأولى: عنهم (عليهم السلام)، قال: سئل عن رجل قتل مملوكه «قال: إن كان غير معروف بالقتل ضرباً شديداً و أخذ منه قيمة العبد، و يدفع

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠٨ / أبواب ديات النفس ب ٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧

.....

إلى بيت مال المسلمين، وإن كان متعوداً للقتل قتل به» (١).

ثم إنه قد يناقش في الرواية بوقوع إسماعيل بن مرار في سندها وهو لم يوثق، ولكنه مندفع بما ذكرناه في معجم رجال الحديث من أنه ثقة على الأظهر (٢)، فإذن الرواية صحيحة.

وأما ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) من أنها مرسله مقطوعة (٣)، فلم يظهر لنا وجهه، فإنّ يونس وإن لم يرو عن غير الكاظم (عليه السلام) والرضا (عليه السلام) بلا واسطة إلا أنه يصح له أن ينسب ما سمعه منهما أو من أحدهما إلى الأئمة (عليهم السلام). وفي الثانية: عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) رفع إليه رجل عذب عبده حتى مات، فضربه مائة نكالا، وحبسه وأغرمه قيمة العبد، فتصدق بها عنه» (٤).

ثم إن محمد بن يعقوب والشيخ روي هذه الرواية بإسنادهما عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وفيها: «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) حبسه سنة» (٥).

ولكن الرواية ضعيفة بسهل بن زياد ومحمد بن الحسن بن شمون وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(١) الوسائل ٢٩: ٩٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٨ ح ٢.

(٢) معجم رجال الحديث ٤: ٩٦ / ١٤٣٩.

(٣) المسالك ٢: ٣٦٦ (حجری).

(٤) انظر الوسائل ٢٩: ٩٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٧ ح ٥.

(٥) الكافي ٧: ٣٠٣ / ٦، التهذيب ١٠: ٢٣٥ / ٩٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨

وإن كان متعوداً على القتل قتل به (١). ولا فرق في ذلك بين العبد والأمة (٢)، كما أنه لا فرق بين القن والمدبر والمكاتب، سواء أكان مشروطاً أم مطلقاً لم يؤد من مال كتابته شيئاً (٣).

[مسألة ٤٦: إذا قتل الحرّ أو الحرّة متعمداً مكاتباً]

(مسألة ٤٦): إذا قتل الحرّ أو الحرّة متعمداً مكاتباً أدى من مال مكاتبته شيئاً لم يقتل به (٤) ولكن عليه دية الحرّ بمقدار ما تحرّر منه ودية

(١) تدلّ على ذلك ذيل صحيحة يونس المتقدمة.

و تؤيدها رواية الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن (عليه السلام): في رجل قتل مملوكه أو مملوكته «قال: إن كان المملوك له أدب وحبس، إلا أن يكون معروفاً بقتل المماليك فيقتل به» (١).

ثم إن الظاهر أنّ صاحب الوسائل (قدس سره) سها قلمه الشريف حيث نسب الرواية إلى أبي الفتح الجرجاني.

(٢) فإنّ مورد الروايتين وإن كان هو العبد إلا أنّ المقطوع به أنه لا خصوصية له وأن هذه الأحكام أحكام المماليك بلا فرق بين الذكر والأنثى.

(٣) لإطلاق النصوص المتقدمة.

(٤) لأنَّ الحرَّ لا يُقتل إلا بالحرِّ و المكاتب ليس بحرّ.

و أما الآية الكريمة «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» (٢) فهي مقيدة بقوله تعالى «الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ» (٣)، فإنه يدل على أن الحرَّ لا يُقتل إلا بالحرّ.

(١) الوسائل ٢٩: ٩٤/ أبواب القصاص في النفس ب ٣٨ ح ١.

(٢) المائدة ٥: ٤٥.

(٣) البقرة ٢: ١٧٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩

العبد بمقدار ما بقي (١)

(١) و الوجه في ذلك: أنه بعد ما عرفت من أن أدلة القصاص لا تشمل المقام فبطبيعة الحال ينتهي الأمر إلى الدية، و حيث إنّه لا يمكن أن تكون الدية هنا قيمته لفرض أن مقداراً منه حرّ فلا يكون مشمولاً للروايات الدالة على أن دية العبد قيمته. فإذن لا محالة تتسقط الدية، و بالإضافة إلى مقدار ما تحرّر منه تكون الدية دية حرّ، و بالإضافة إلى مقدار ما بقي من الرق تكون الدية قيمته. و يمكن استفادة ذلك من صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال في مكاتب قتل رجلاً خطأ «قال: عليه ديته بقدر ما أعتق، و على مولاه ما بقي من قيمة المملوك» الحديث (١).

و لا يضرّ في صححتها أن يكون في سندها إسماعيل بن مرار، فإنه ثقة على الأظهر.

و صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في مكاتب قتل، قال: يحسب ما أعتق منه فيؤدى دية الحرّ و ما رقت منه فدية العبد» (٢).

بتقريب: أن موردهما و إن كان فرض المكاتب قاتلاً و لكن في تقسيط دية المقتول عليه فيؤدى دية الحرّ بمقدار ما تحرّر و دية العبد بمقدار ما رقت دلالة على أن ديته إذا كان مقتولاً أيضاً كذلك، نظراً إلى أن ذلك من خصوصية الحرّ و المملوك، فلا أثر لكونه قاتلاً أو مقتولاً من هذه الناحية.

(١) الوسائل ٢٩: ٢١٣/ أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢١٣/ أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٠

كما هو الحال في القتل الخطائي (١)، و لا فرق في ذلك بين كون المكاتب عبداً أو أمه (٢)، كما لا فرق بين كونه قد أدى نصف مال كتابته أو أقل من ذلك (٣). و كذا الحال فيما لو قتل المولى مكاتبه عمداً (٤).

(١) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٢) لما عرفت من أن هذه الأحكام أحكام المالك من دون خصوصية لكون المملوك ذكراً أو أنثى.

(٣) خلافاً للشيخ (قدس سره) في الاستبصار، حيث إنّه بعد ما روى في رواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألت عن مكاتب فقأ عين مكاتب أو كسر سنّه، ما عليه؟ قال: إن كان أدى نصف مكاتبته فديته دية حرّ، و إن كان دون النصف فبقدر ما أعتق، و كذا إذا فقأ عين حرّ و سألت عن حرّ فقأ عين مكاتب أو كسر سنّه أو كسر سنّه «قال: إذا أدى نصف مكاتبته تفقأ عين الحرّ أو ديته إن كان خطأ هو بمنزلة الحرّ، و إن لم يكن أدى النصف قوم فأدى بقدر ما أعتق منه» الحديث (١).

جعلها مقيدة لإطلاق صحيحة محمد بن قيس، فحملها على صورة ما أعتق منه ما دون النصف، وأما إذا كان المعتق بقدر النصف فديته دية الحر.

و ما ذكره (قدس سره) لا يمكن المساعدة عليه، لضعف رواية علي بن جعفر سنداً، فإن في سندها محمد بن أحمد العلوي، و لم يرد فيه توثيق و لا مدح.

(٤) يظهر الحال فيه مما تقدم.

(١) الوسائل ٢٩: ٢١٣ / أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٣، الاستبصار ٤: ٢٧٧ / ١٠٤٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥١

[مسألة ٤٧: لو قتل العبد حرًا عمدًا قُتل به]

(مسألة ٤٧): لو قتل العبد حرًا عمدًا قُتل به (١)، و لا يضمن مولاه جنايته (٢). نعم، لولي المقتول الخيار بين قتل العبد و استرقاقه (٣).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب. و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: يقتل العبد بالحرّ و لا يقتل الحرّ بالعبد» الحديث «١».

و منها: صحيحة زرارة الآتية.

و تؤيد ذلك رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): في عبد قتل مولاه متعمداً «قال: يقتل به» ثم قال: «و قضى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بذلك» «٢».

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في مكاتب قتل إلى أن قال: العبد لا يغرم أهله وراء نفسه شيئاً» «٣».

و تؤيدها رواية ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتل العبد الحرّ فدفن إلى أولياء الحرّ فلا شيء على مواليه» «٤».

على أنه لا مقتضى لضمان المولى جنايته عبده.

(٣) من دون خلاف بين العلماء، بل ادّعى عليه الإجماع. و تدلّ على ذلك

(١) الوسائل ٢٩: ٩٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٩٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٠ ح ١٠.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢١٣ / أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٠٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٤١ ح ٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢

و ليس لمولاه فكّه إلّا إذا رضی الولی به (١). و لا فرق فيما ذكرناه بين كون القاتل أو المقتول ذكراً أو أنثى (٢)، كما أنه لا فرق بين كون القاتل قنّاً أو مدبراً و كذلك أم الولد (٣).

[مسألة ٤٨: إذا قتل المملوك أو المملوكة مولاه عمدًا]

(مسألة ٤٨): إذا قتل المملوك أو المملوكة مولاه عمدًا، جاز لولي المولى قتله، كما يجوز له العفو عنه. و لا فرق في ذلك بين القنّ و

المدبر والمكاتب بأقسامه (٤).

عدة روايات:

منها: صحيحة زرارة عن أحدهما (عليهما السلام): «في العبد إذا قتل الحرّ دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا استرقوه» (١).

(١) وذلك لأن مقتضى صحيحة زرارة المتقدمه هو أن الاختيار بيد وليّ المقتول، وأنه مخير بين قتل العبد القاتل و استرقاقه، فليس للمولى معارضة الولي في ذلك.

نعم، إذا رضی الولي بدفع المولى الدية فلا بأس.

(٢) بلا-خلاف، لإطلاق النصّ، فإن المراد من العبد والحرّ في الصحيحة و لو بمناسبة الحكم و الموضوع إنّما هو المملوك و غير المملوك من دون خصوصية للذكورة و الأنوثة، حيث إنّ هذه الأحكام أحكام المماليك في مقابل الأحرار كما عرفت.

(٣) لإطلاق الدليل.

(٤) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(١) الوسائل ٢٩: ٩٩/ أبواب القصاص في النفس ب ٤١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣

[مسألة ٤٩: لو قتل المكاتب حرّاً متعمداً قُتل به مطلقاً]

(مسألة ٤٩): لو قتل المكاتب حرّاً متعمداً قُتل به مطلقاً (١)، سواء أ كان مشروطاً أم مطلقاً، أدّى من مال الكتابة شيئاً أم لم يؤدّ. نعم، لو أدّى المطلق منه شيئاً لم يكن لوليّ المقتول استرقاقه تماماً (٢)، و له استرقاقه بمقدار ما بقي من عبوديته (٣)، و ليس له مطالبته بالدية بمقدار ما تحرّر منه إلّا مع التراضي (٤).

(١) بلا خلاف كتاباً و سنّة.

(٢) و ذلك لأنّ مقداراً منه قد أصبح حرّاً، و من المعلوم أنّه لا يمكن استرقاقه.

(٣) لأنّ جناية العبد في رقبته و لا يغرم أهله وراء نفسه شيئاً.

خوبی، سيد ابو القاسم موسوی، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣

هذا، و يمكن استفادة ذلك من صحيحة أبي ولاد الآتية، فإنّها تدلّ على أنّه يدفع المكاتب القاتل للعبد أو الحرّ إلى مولى المقتول أو وليه.

(٤) و ذلك لأنّ الثابت في القتل العمدى هو القصاص، و الدية لا تثبت إلّا مع التراضي.

و أمّا صحيحة أبي ولاد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مكاتب جنى على رجل حرّ جنائياً «فقال: إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنائته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ، و إن عجز عن حقّ الجنائية أخذ ذلك من المولى الذي كاتبه» قلت: فإنّ الجنائية

لعبد «قال: على مثل ذلك يدفع إلى مولى العبد الذى جرحه المكاتب» الحديث «١». فهى وإن كانت ظاهرة فى العمد من جهة أن الجناية بمعنى ارتكاب الذنب،

(١) الوسائل ٢٩: ٢١٤ / أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤

[مسألة ٥٠: لو قتل العبد أو الأمة الحر خطأ]

(مسألة ٥٠): لو قتل العبد أو الأمة الحر خطأ، تخير المولى بين فك رقبته بإعطاء دية المقتول أو بالصلح عليها، و بين دفع القاتل إلى ولّى المقتول ليسترقه، و ليس له إلزام المولى بشىء من الأمرين (١).

و من جهة أن الدية فى فرض الخطأ على الإمام لا على الخاطئ نفسه، إلّا أنه لا بد من حملها على غير موارد القصاص، أو على صورة التراضى على الدية، فإنه لا تصل النوبة إلى الدية فى موارد القصاص إلّا مع التراضى.

ثم إن محمّد بن يعقوب (قدس سره) رواها بسنده الصحيح عن أبى ولّاد الحنّاط، إلّا أنه رواها هكذا: قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه جنى إلى رجل جنائياً، الحديث «١».

و الظاهر أن ما ذكره (قدس سره) لا يصح، لأن المكاتب المشروط قنّ و لا يجرى عليه الحكم المذكور فى الصحيحة.

(١) و ذلك لأنّ الثابت فى القتل الخطائى هو الدية، و بما أن دية جنائى العبد أو الأمة فى رقبته و لا عاقلة له فلا يلزم المولى بدفعها، لفرض عدم شىء عليه.

نعم، له ذلك إذا أراد فك رقبته، كما تدلّ عليه صحيحنا محمّد بن حمران و جميل الآيتان. و على هذا فإن لم يدفع مولى القاتل الدية فلولى المقتول أن يسترقه، فعندئذ إن ساوت قيمة العبد الدية أو نقصت فلا شىء على الولي، و إن زادت قيمته عنها فعليه ردّ الزائد إلى مولاه.

و تدلّ على أن لولى المقتول الاسترقاق صحيحة أبى بصير، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مدبر قتل رجلاً عمداً «فقال: يُقتل به» قال: قلت

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٥ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥

.....

فإن قتله خطأ؟ قال: «فقال: يدفع إلى أولياء المقتول فيكون لهم رقاً، فإن شاءوا باعوا، و إن شاءوا استرقوا و ليس لهم أن يقتلوه» قال: ثم قال: «يا أبا محمّد، إن المدبر مملوك» «١».

و تدلّ على ذلك أيضاً صحيحة محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مكاتب قتل رجلاً خطأ، قال: «فقال: إن كان مولاه حين كاتبه اشترط عليه إن عجز فهو ردّ فى الرقّ فهو بمنزلة المملوك يدفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا استرقوا و إن شاءوا باعوا» الحديث «٢».

فهذه الصحيحة أيضاً واضحة الدلالة على أن لولى المقتول استرقاق المملوك مطلقاً و إن كان مكاتباً، كما أن له بيعه و أخذ ثمنه

بعنوان الديّة.

وما ذكرناه مطابق لما في الفقيه، و لكن محمّد بن يعقوب و الشيخ رويها هكذا: «فإن شاءوا قتلوا و إن شاءوا باعوا»، و هي مقطوعة البطلان، لمخالفتها للكتاب و السنّة، حيث إنّه لا قتل في القتل الخطائي.

و من الغريب أنّ صاحب الوسائل (قدس سره) لم يشر إلى ما رواه الصدوق في الفقيه، و اقتصر على رواية محمّد بن يعقوب و الشيخ. و كيف كان، فلا مانع من الأخذ برواية الصدوق (قدس سره)، كما لا بدّ من تقييد إطلاقها و إطلاق صحيحه أبي بصير بما إذا لم يدفع مولى القاتل الديّة، و إلّا فليس لأولياء المقتول الاسترقاق بمقتضى الصحيحتين الآتيتين.

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٦ ح ٢، التهذيب ١٠: ١٩٨ / ٨٤، الفقيه ٤: ٩٥ / ٢٥، الكافي ٧: ٣٠٨ / ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٦

و لا فرق في ذلك بين القنّ و المدبّر (١) و المكاتب المشروط و المطلق الذي لم يؤدّ من مال الكتابة شيئاً (٢). و أمّ الولد (٣).

□

(١) بيان ذلك: أنّه روى □ محمّد بن حرمان في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام): في مدبّر قتل رجلاً خطأً «قال: إن شاء مولاه أن يؤدّي إليهم الديّة، و إلّا دفعه إليهم يخدمهم، فإذا مات مولاه يعني: الذي أعتقه رجوع حرّاً» (١).

و روى □ جميل في الصحيح أيضاً: قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): مدبّر قتل رجلاً خطأً، من يضمن عنه؟ «قال: يصلح عنه مولاه، فإن أبي دفع إلى أولياء المقتول يخدمهم حتّى يموت الذي دبّره ثمّ يرجع حرّاً لا سبيل عليه» (٢).

و لكن صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) المتقدّمة بعد تقييدها بما إذا لم يدفع وليّ القاتل الديّة و لم يصلح عنه تعارض هاتين الصحيحتين و بعد التسايط يكون المرجع صحيحه محمّد بن مسلم المتقدّمة و عموم ما دلّ على أنّ جناية العبد في رقبته.

(٢) لإطلاقات الأدلّة.

(٣) خلافاً للشيخ (قدس سره)، حيث ذهب إلى أنّ جناية أمّ الولد خطأً على سيّدتها (١).

و أستند في ذلك إلى رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أمّ الولد جنايتها في حقوق الناس على سيّدتها، و ما كان من حقوق الله

(١) الوسائل ٢٩: ٢١١ / أبواب ديات النفس ب ٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢١١ / أبواب ديات النفس ب ٩ ح ١.

(١) المبسوط ٧: ١٦٠، الخلاف ٥: ٢٧١ ٢٧٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٧

[مسألة ٥١: لو قتل المكاتب الذي تحرّر مقدار منه الحرّ أو العبد خطأً]

(مسألة ٥١): لو قتل المكاتب الذي تحرّر مقدار منه الحرّ أو العبد خطأً، فعليه الديّة بمقدار ما تحرّر، و الباقي على مولاه، فهو بالخيار بين ردّ الباقي إلى أولياء المقتول و بين دفع المكاتب إليهم، و إذا عجز المكاتب عن أداء ما عليه كان ذلك على إمام المسلمين (١).

عزّ و جلّ في الحدود فإنّ ذلك في بدنها» الحديث «١».

و لكن في سندها نعيم بن إبراهيم و لم يرد فيه توثيق و لا مدح، فهي ضعيفة، فلا يمكن الاعتماد عليها.

فالنّتيجة: عدم الفرق بين أمّ الولد و غيرها فيما ذكرناه، لعدم خصوصية لها.

(١) تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّه مقتضى القاعدة صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في مكاتب قتل رجلاً خطأً قال: عليه ديته بقدر ما أعتق، و على مولاه ما بقى من قيمة المملوك، فإن عجز المكاتب فلا عاقلة له، إنّما ذلك على إمام المسلمين «٢».

و صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مكاتب قتل رجلاً خطأً، قال: «فقال: إن كان مولاه حين كاتبه اشترط عليه إلى أن قال: و إن كان مولاه حين كاتبه لم يشترط عليه و كان قد أدّى من مكاتبته شيئاً فإنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: يعتق من المكاتب بقدر ما أدّى من مكاتبته، فإنّ على الإمام أن يؤدّي إلى أولياء المقتول من الديّة بقدر ما أعتق من المكاتب، و لا يبطل دم امرئ مسلم» الحديث «٣».

(١) الوسائل ١٩: ١٠٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٣ ح ١.

(٢) الوسائل ١٩: ١٣ / أبواب ديّات النفس ب ١٠ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٠٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٦ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٨

[مسألة ٥٢: لو قتل العبد عبداً متعمداً قُتِلَ به]

(مسألة ٥٢): لو قتل العبد عبداً متعمداً قُتِلَ به (١)،

و لكنّه لا بدّ من تقييد إطلاقها بما إذا لم يكن للمكاتب مال بصحيحة عبد الله ابن سنان.

(١) بلا خلاف و لا إشكال كتاباً و سنّةً، و إنّما الإشكال في موضعين:

أحدهما: فيما إذا كانت قيمة العبد القاتل أكثر من قيمة العبد المقتول، فإذا اقتصّ مولى المقتول من القاتل فهل يجب عليه ردّ الزائد من قيمته إلى مولى المقتصّ منه؟

فيه قولان، نُسب إلى العلّامة في القواعد وجوب الردّ «١»، و قوّاه في المسالك صريحاً «٢».

و لكنّ الصحيح عدم وجوب الردّ، فإنّ العبد و إن كان من الأموال، إلّا أنّ تشريع القصاص مبني على حفظ النفوس، فجعل النفس بالنفس في الحرّ و غيره، و مقتضى ذلك عدم العبرة بتفاوت القيمة، و يؤكّد ذلك عدم الإشارة في شيء من الروايات إلى لزوم دفع الزائد إلى مولى المقتصّ منه، مع أنّ العبيد يختلفون بحسب القيمة غالباً.

ثانيهما: أنّ مولى المقتول هل له استرقاق العبد بعد الفراغ من عدم جواز مطالبته الديّة من مولى القاتل، فإنّ المولى لا يلزم بشيء من فعل العبد، و إنّما جنايته في رقبتة، أو ليس له ذلك؟

فيه قولان، المشهور بين الأصحاب جواز ذلك، و لكن إذا كانت قيمة العبد

(١) القواعد ٣: ٥٩٦.

(٢) المسالك ٢: ٣٦٦ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٩

.....

القاتل أكثر من قيمة العبد المقتول لزم أن يردّ مولى المقتول الزائد إلى مولى القاتل. إلّا أنّ ظاهر عبارة المحقق في النافع و كذلك عبارة الشارح (قدس سره) أنّ لمولى المقتول القصاص إلّا مع التراضي مع مولى القاتل في الدية (١).
و ظاهر هذا الكلام أنّه ليس لمولى المقتول استرقاق العبد القاتل من دون رضا مولاه. و الظاهر أنّ هذا هو الصحيح، فإنّ جناية العبد و إن كانت على نفسه إلّا أنّه لا يستلزم ذلك جواز استرقاقه بدون إذن مولاه. و ثبوت ذلك فيما إذا قتل الحرّ لا يلزم ثبوته فيما إذا قتل العبد.

و دعوى ثبوته بالفحوى □ كما في الجواهر (٢)، لم تتحصّلها.

هذا، و يمكن الاستدلال على عدم جواز الاسترقاق بصحيحه أبي ولّاد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مكاتب جنى على رجل حرّ جناية «فقال: إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً إلى أن قال: فإن لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فإنه يقاصّ للعبد منه أو يغرم المولى كلّما جنى المكاتب، لأنّه عبده، ما لم يؤدّ من مكاتبته شيئاً» الحديث (٣).
بتقريب: أنّها تدلّ على عدم إلزام المولى بإعطاء العبد لمولى المقتول، و أنّ الأمر يدور بين الاقتصاص منه و دفع مولاه غرامته، و لو كان ذلك بدفع نفسه، فلو كان لمولى المقتول حقّ استرقاقه لم تصل النوبة إلى اختيار مولاه دفع الغرامة إلّا برضا مولى المقتول.

(١) المختصر النافع: ٢٩٥.

(٢) الجواهر ٤٢: ١٠٠.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢١٤ / أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦٠

بلا فرق بين كون القاتل و المقتول قنين أو مدبرين أو كون أحدهما قنناً و الآخر مدبراً (١)، و كذلك الحكم لو قتل العبد أمة (٢) و لا ردّ لفاضل ديته إلى مولاه (٣).

[مسألة ٥٣: لو قتل العبد مكاتباً عمداً]

(مسألة ٥٣): لو قتل العبد مكاتباً عمداً، فإن كان مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ من مال الكتابة شيئاً فحكمه حكم قتل القنّ (٤)، و إن كان مطلقاً تحرّر بعضه، فلكلّ من مولى المقتول و ورثته حقّ القتل (٥)، فإن قتلاه معاً فهو، و إن قتله أحدهما دون الآخر سقط حقه بسقوط موضوعه. و هل لولّي

(١) لإطلاق الأدلّة كتاباً و سنّة.

(٢) لإطلاق الآية الكريمة «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» (١).

(٣) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم من أنّ ردّ الزائد يحتاج إلى دليل، و لا دليل هنا.

نعم، ثبت ذلك في قتل الرجل الحرّ المرأة الحرّة، فإنّ أولياء المرأة إذا أرادوا أن يقتلوه فعليهم ردّ نصف ديته إلى أوليائه.

(٤) تقدّم حكم ذلك.

(٥) لأنَّ المقتول بما أنَّه مشترك بين الحرِّ والعبد فالقاتل له قاتل للحرِّ والعبد معاً، فباعتبار أنَّه قاتل للحرِّ فلوليه قتله، و باعتبار أنَّه قاتل للعبد فلمولاه قتله. وقد تقدّم أنَّه لا فرق في ثبوت القصاص بين كون القاتل قاتلاً للبعض أو للكُلِّ «٢».

(١) المائدة ٥: ٤٥.

(٢) في ص ٤٨ ٥٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٦١

المقتول استرقاق القاتل بمقدار حرِّيَّة المقتول؟ نعم، له ذلك (١).

[مسألة ٥٤: لو قتلت الأمة أمة قتلت بها]

(مسألة ٥٤): لو قتلت الأمة أمة قتلت بها (٢)، بلا فرق بين أقسامها (٣)، وكذا لو قتلت عبداً (٤).

[مسألة ٥٥: لو قتل المكاتب عبداً عمداً]

(مسألة ٥٥): لو قتل المكاتب عبداً عمداً، فإن كان مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدَّ من مال الكتابه شيئاً فحكمه حكم القنِّ (٥)، وإن أدى منه شيئاً لم يُقتل به (٦) ولكن تتعلق الجناية برقبته

(١) تقدّم وجه ذلك في تعليقه المسألة (٤٩).

(٢) بلا خلاف ولا إشكال كتاباً وسنّة.

(٣) لإطلاق الأدلّة وعدم وجود دليل مقيد في البين.

(٤) من دون خلاف بين الأصحاب، لإطلاق الكتاب والسنّة.

(٥) تقدّم حكم ذلك «١».

(٦) تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولّاد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مكاتب جنى على رجل حرّ جنائيه «فقال: إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنائيه بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ، وإن عجز عن حقّ الجنائيه أخذ ذلك من المولى الذي كاتبه» قلت: فإنّ الجنائيه لعبد «قال: على مثل ذلك يدفع إلى مولى العبد الذي جرحه المكاتب، ولا تقاصّ بين المكاتب وبين العبد إذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً» الحديث «٢».

(١) في ص ٥٣ ٥٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢١٤ / أبواب ديات النفس ب ١٠ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٦٢

بقدر ما بقي من الرقيّة (١) ويسعى في نصيب حرّيته إذا لم يكن عنده مال، وإلّا فيؤدّي من ماله (٢)، فإن عجز كانت الديّة على المولى المكاتب (٣)، وأمّا ما تعلّق برقبته فلمولى المقتول استرقاقه بمقدار رقيّته ليستوفى حقّه، ولا يكون مولى القاتل ملزماً بدفعه الديّة إلى مولى المقتول (٤). ولا فرق ذلك بين كون

(١) لما عرفت من أنّ جنائيه العبد على رقبته.

(٢) لما تقدّم من أنّ قاتل العبد إذا كان حراً فعليه أن يدفع قيمته إلى مولاه «١»، فإذا فرضنا أنّ القاتل بعضه حرّ لزمه دفع قيمته إلى مولاه بقدر نصيب حرّيته.

(٣) تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولّاد المتقدّمه، ولم أرَ من تعرّض لحكم عجز المكاتب عن دفع الدية في القتل العمدي.

(٤) فإنّ ذلك مقتضى القاعدة بعد عدم ثبوت القصاص، نظراً إلى أنّ جنايته بمقدار رقيته بما أنّها كانت متعلّقة برقبته، ولا يلزم المولى بشيء من جناية عبده، فبطبيعته الحال كان لمولى المقتول أن يستوفى حقه منها باسترقاقه بقدر رقيته، ولكن بشرط أن لا تكون قيمة هذا المقدار من رقيته أكثر من ذلك المقدار من رقيه المقتول، وإلا لزم ردّ الزائد.

هذا، مضافاً إلى أنّ قوله (عليه السلام) في صحيحة أبي ولّاد المتقدّمه «يدفع إلى مولى العبد الذي جرحه المكاتب...» يدلّ على ذلك، فإنّ معناه: أنّ جنايته في رقبته، فلذا يدفع إلى مولى المقتول ليستوفى حقه منه. ومن ذلك يظهر وجه عدم إلزام المولى بدفع الدية إلى مولى المقتول.

(١) في ص ٤١ ٤٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٦٣

القاتل أو المقتول ذكراً أو أنثى، كما أنّه لا فرق بين كون المقتول قنّاً أو مدبراً (١).

[مسألة ٥٦: لو قتل المكاتب الذي تحرّر مقدار منه مكاتباً مثله عمداً]

(مسألة ٥٦): لو قتل المكاتب الذي تحرّر مقدار منه مكاتباً مثله عمداً، فإنّ تحرّر من المقتول بقدر ما تحرّر من القاتل أو أكثر قتل به (٢)، وإلا فالمشهور أنّه لا يقتل، ولكنّه لا يخلو من إشكال، والأقرب أنّه يقتل (٣).

(١) تقدّم وجه ذلك و أنّه لا فرق في هذه الأحكام بين أصناف المماليك ولا بين الذكر والأنثى منهم «١».

(٢) بلا خلاف ولا إشكال، وذلك لإطلاق قوله تعالى «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» «٢» «٣».

(٣) وجه المشهور: هو اعتبار التساوي بين القاتل والمقتول في الحرّيّة والرقيّة، وحيث لا تساوي في المقام بينهما فلا قصاص.

وقد يستدلّ على ذلك كما في الجواهر «٤» بمفهوم قوله تعالى «وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ» «٥».

وفي كلا الدليلين ما لا يخفى:

(١) في ص ٥٢.

(٢) المائدة ٥: ٤٥.

(٣) المائدة ٥: ٤٥.

(٤) الجواهر ٤٢: ١١١.

(٥) البقرة ٢: ١٧٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٦٤

[مسألة ٥٧: إذا قتل عبد عبداً خطأ، كان مولى القاتل بالخيار]

(مسألة ٥٧): إذا قتل عبد عبداً خطأ، كان مولى القاتل بالخيار بين فكّه بأداء دية المقتول وبين دفعه إلى مولى المقتول ليسترقّه و

يستوفى حقه من قيمته (١)، فإن تساوت القيمتان فهو، وإن زادت قيمة القاتل على قيمة المقتول ردّ الزائد إلى مولى القاتل (٢)، وإن نقصت عنها فليس له أن يرجع

أمّا الأول: فلاّنه لم يدلّ دليل على اعتبار التساوى حتّى في هذا المقدار، فإنّ الثابت بالدليل هو أنّ الحرّ و المكاتب الذي تحرّر منه شيء لا يقتلان بالعبد. و عليه، فلا مقيد لإطلاق الآية الكريمة «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ».

و أمّا الثاني: فلاّنه لا ينفي القتل في المقام ليكون مقيداً لإطلاق الآية، فإنّ الاستفادة من قوله تعالى «وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ» أنّ غير العبد لا يقتل بالعبد، و لا دلالة فيه بوجه على أنّ من تحرّر بعضه لا يقتل بمن تحرّر بعضه أيضاً إذا كان تحرّر القاتل أكثر.

فالنّتيجة: أنّه لا دليل على ما هو المشهور، و عليه فالأقرب أنّه يُقتل بمقتضى إطلاق الآية الكريمة.

(١) و الوجه في ذلك ظاهر، فإنّ جناية العبد في رقبته و لا يغرم مولاه غير نفس العبد، و تقدّم أنّ المولى لا يلزم بدفع العبد نفسه و أنّ له دفع الدية «١».

(٢) تقدّم وجه ذلك «٢».

(١) في ص ٥٤ ٥٥.

(٢) في ص ٥٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦٥

إلى مولى القاتل و يطالبه بالنقص (١). و لا- فرق في ذلك بين كون القاتل ذكراً أو أنثى، كما أنّه لا فرق بين كونه قنّاً أو مدبراً أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ من مال الكتابة شيئاً (٢). و أمّا لو قتل مكاتباً تحرّر مقدار منه فقد ظهر حكمه ممّا تقدّم (٣).

[مسألة ٥٨: لو كان للحرّ عبدان قتل أحدهما الآخر]

(مسألة ٥٨): لو كان للحرّ عبدان قتل أحدهما الآخر، خير المولى بين قتل القاتل و العفو عنه (٤).

(١) لأنّ جناية العبد في رقبته و لا يلزم المولى بشيء و لو كانت قيمته أقلّ من قيمة المقتول، و تدلّ عليه عدّة من الروايات المتقدمة.

(٢) لما تقدّم من أنّ هذه الأحكام أحكام المماليك بما هم مماليك من دون خصوصيّة لصنف منهم بالإضافة إلى صنف آخر «١».

(٣) و هو أنّ مولى القاتل مخير بين فكّ رقبته بدفع قيمته بأن يدفع نصيب حرّيته إلى ورثته و نصيب رقبته إلى مولاه، و بين أن يدفع القاتل إلى مولى المقتول و ورثته.

(٤) تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّه مقتضى القاعدة معتبرة إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل له مملوك قتل أحدهما صاحبه، إله أن يقيد به دون السلطان إن أحبّ ذلك؟ «قال: هو ماله يفعل به ما شاء، إن شاء قتل و إن شاء عفا» «٢».

(١) في ص ٤٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦٦

[مسألة ٥٩: لو قتل حرّ حرّين فصاعداً فليس لأوليائهما إلا قتله]

(مسألة ٥٩): لو قتل حرّ حرّين فصاعداً فليس لأوليائهما إلاً قتله، و ليس لهم مطالبته بالدية إلا إذا رضى القاتل بذلك (١). نعم، لو قتله وليّ أحد المقتولين فالظاهر جواز أخذ الآخر الدية من ماله (٢).

(١) وذلك لأنّ الثابت في القتل العمدى هو القصاص، و ليس لأولياء المقتول مطالبته بالدية من القاتل إلا مع التراضى.

(٢) وفاقاً لجماعة، منهم: ابنا جنيد و زهرة و صاحب المسالك «١».

و خلافاً للمشهور بين الأصحاب، فإنهم ذهبوا إلى أنّ الجانى لا يجنى أكثر من نفسه، و الدية لا تثبت إلا صلحاً و مع التراضى. و على هذا، فلو قتل وليّ أحدهما القاتل فليس لوليّ الآخر مطالبته بالدية من ماله.

و لكنّ الظاهر هو الأوّل، و ذلك للتعليل الوارد فى معتبرة أبى بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه «قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله، و إلا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابة أداه الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» (٢).

فإنّ مورد هذه الرواية و إن كان هو هرب القاتل و عدم التمكن منه إلا أنّ العبرة إنّما هى بعموم التعليل، فإنّ مقتضاه أنّ دم المسلم لا يذهب هدرأ، فإذا لم يمكن القصاص انتقل الأمر إلى الدية فى ماله. و لا فرق بين كون عدم القدرة من جهة الهرب أو من جهة أخرى.

(١) لاحظ المحكى عن ابن الجنيد فى المختلف ٩: ٤٤٣، ابن زهرة فى الغنية ٢: ٤٠٥، المسالك ٢: ٣٦٧ (حجرى).

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٦٧

[مسألة ٦٠: لو قتل عبد حرّين معاً]

(مسألة ٦٠): لو قتل عبد حرّين معاً ثبت لأولياء كلّ منهما حقّ الاقتصاص مستقلاً، فلا يتوقّف على إذن الآخر (١). نعم، لو بادر أحدهما و استرقه جاز للآخر أيضاً ذلك، و لكنهما يصحان شريكين فيه (٢)، و إذا قتل أحدهما و استرقه أولياؤه ثم قتل الثانى اختصّ العبد بأولياء الثانى،

و على ذلك يترتب أنّه لو قتل القاتل نفسه أو مرض و مات قبل الاقتصاص أو نحو ذلك لم تسقط الدية، بل لا بدّ من أخذها من ماله بمقتضى عموم هذا التعليل.

(١) و ذلك لما دلّ من الكتاب و السنّة على أنّ لأولياء المقتول ظلماً حقّ الاقتصاص من القاتل، و من المعلوم أنّ هذا الحقّ ثابت لكلّ منهما على نحو الاستقلال، فلا يتوقّف إعماله من أحدهما على إذن الآخر.

نعم، إذا استوفى أحدهما حقه سقط حقّ الآخر بسقوط موضوعه.

(٢) و ذلك لأنّ حقّ كلّ منهما تعلق برقبته، فيجوز لكلّ منهما استرقاقه، فإذا استرقه أحدهما جاز للآخر أيضاً استرقاقه، لبقاء الموضوع، فيكون شريكاً له.

و بذلك يفترق الاسترقاق عن القصاص، فإنه لو اقتص أحدهما انتفى موضوع حقّ الآخر.

و هذا بخلاف الاسترقاق، فإنّ موضوع استرقاق الآخر باقٍ مع استرقاق الأوّل.

و من هنا يظهر أنه كما يجوز للآخر الاسترقاق بعد استرقاق الأول يجوز له الاقتصاص أيضاً.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦٨

بمعنى: أن لهم استرقاقه و أخذه من أولياء الأول أو قتله (١).

(١) لأنه باسترقاق أولياء الأول يصير عبداً لهم، فإذا جنى بعد ذلك و قتل آخر فبطبيعة الحال جاز لأولياء الثاني استرقاقه، كما جاز لهم قتله، و لا يحتاج هذا إلى دليل خاص.

و مع ذلك تدلّ عليه صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): في عبد جرح رجلين «قال: هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته» قيل له: فإن جرح رجلًا في أول النهار و جرح آخر في آخر النهار؟ «قال: هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجروح الأول. قال: فإن جنى بعد ذلك جناية فإنّ جنايته على الأخير» (١).

فإنّ مورد الصحيحة و إن كان هو الجرح إلّا أنّه من الواضح أنّه لا خصوصيّة له، فإنّ العبرة إنّما هي بما إذا كانت الجناية الثانية بعد استيفاء وليّ المجنى عليه أوّلًا حقّه، فإنّه حينئذٍ يكون هو المالك فتكون الجناية عليه.

بقي هنا شيء: و هو أنّ عليّ بن عقبه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن عبد قتل أربعة أحرار واحداً بعد واحد، قال: «فقال: هو لأهل الأخير من القتلى إن شاءوا قتلوه و إن شاءوا استرقّوه، لأنّه إذا قتل الأول استحقّ أولياؤه، فإذا قتل الثاني استحقّ من أولياء الأول فصار لأولياء الثاني، فإذا قتل الثالث استحقّ من أولياء الثالث، فإذا قتل الرابع استحقّ من أولياء الثالث فصار لأولياء الرابع إن شاءوا قتلوه و إن شاءوا استرقّوه» (٢).

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٥ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٦٩

[مسألة ٦١: لو قتل عبد عبيدين عمداً]

(مسألة ٦١): لو قتل عبد عبيدين عمداً جاز لمولى كلّ منهما اقتصاصه (١)، و أمّا استرقاقه فيتوقّف على رضا مولى القاتل (٢)، فلو سبق أحدهما بالاقتصاص سقط حقّ الآخر بسقوط موضوعه، و لو رضى المولى باسترقاقه فعندئذٍ إن اختار أحدهما استرقاقه و اقتص الآخر سقط حقّ الأول، و إن اختار الآخر الاسترقاق أيضاً اشترك معه. و لا فرق في ذلك بين كون استرقاقه في زمان استرقاق الأول أو بعده، كما لا فرق في ذلك بين قتله العبيدين دفعةً واحدةً أو على نحو التعاقب (٣). نعم، إذا استرقّه مولى

و ظاهر هذه الرواية هو أنّ العبد القاتل ينتقل من وليّ المقتول الأول إلى الثاني، و من الثاني إلى الثالث، و هكذا، و لو قبل استيفاء السابق حقّه منه و استرقاقه، و لكن يقيد إطلاقها بصحيحة زرارة المتقدمة بما إذا استوفى السابق حقّه منه، على أنّها ضعيفة بالحسن بن أحمد بن سلمة الكوفي الواقع في سنده.

(١) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(٢) سبق وجهه في قتل عبد عبداً متعمداً (١).

(٣) تقدّم وجه كلّ ذلك (٢).

نعم، عن الشيخ (قدس سره) في محكيّ المبسوط تقديم حقّ الأول، لأنّه أسبق (٣).

وفيه: أنه لا دليل على ذلك بعد فرض تعلق حقّ الثاني أيضاً برقبته،

(١) في ص ٥٨.

(٢) في ص ٦٧.

(٣) المبسوط ٧: ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٠

الأول و بعد ذلك قتل الثاني كان مولى الثاني بالخيار بين قتله و استرقاقه مع رضا مولاه (١).

[مسألة ٦٢: لو قتل عبد عبداً لشخصين عمداً]

(مسألة ٦٢): لو قتل عبد عبداً لشخصين عمداً اشتركا في القود و الاسترقاق، فكما أنّ لهما قتله فكذلك لهما استرقاقه بالتراضي مع مولى القاتل (٢)، و لو طلب أحدهما من المولى ما يستحقّه من القيمة فدفعه إليه سقط حقه عن رقبته و لم يسقط حقّ الآخر (٣) فله قتله بعد ردّ نصف قيمته إلى مولاه (٤).

[مسألة ٦٣: لو قتل عبدان أو أكثر عبداً عمداً]

(مسألة ٦٣): لو قتل عبدان أو أكثر عبداً عمداً فلمولى المقتول قتل الجميع، كما أنّ له قتل البعض (٥)، و لكن إذا قتل الجميع فعليه أن يرّد

و مقتضى ذلك جواز استيفاء الحقّ لكلّ منهما، و لا دليل على أنّ استيفاء الثاني حقه منوط بعدم استيفاء الأول.

(١) ظهر وجهه ممّا تقدّم.

(٢) تقدّم وجه ذلك «١».

(٣) لأنّ سقوطه يحتاج إلى مسقط، و لا مسقط على الفرض.

(٤) سبق وجه ذلك.

(٥) لأنّ كلّاً منهم قاتل عمداً، فحكمه القصاص.

(١) في ص ٥٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧١

ما فضل عن جناية كلّ واحد منهم إلى مولاه (١)، و له ترك قتلهم و مطالبه الديّة من مواليتهم، و هم مخيرون بين فكّ رقاب عبيدهم بدفع قيمة العبد المقتول و بين تسليم القتل إلى مولى المقتول ليستوفى حقه منهم و لو كان باسترقاقهم، لكن يجب عليه ردّ الزائد على مقدار جنايتهم على مواليتهم (٢).

[مسألة ٦٤: لو قتل العبد حرّاً عمداً ثمّ أعتقه مولاه]

(مسألة ٦٤): لو قتل العبد حرّاً عمداً ثمّ أعتقه مولاه فهل يصحّ العتق؟ فيه قولان، الأظهر: الصحّة (٣).

- (١) فإنه يستفاد من الروايات: أن أهل المقتول إذا قتلوا أكثر من واحد فعليهم أن يردوا الدية إلى أهلهم. و من المعلوم أنه لا فرق في ذلك بين الحرّ و العبد.
- (٢) قد تقدّم وجه ذلك مفضلاً «١».
- (٣) و الوجه في ذلك: هو أنه لا مانع من شمول إطلاقات أدلّة العتق للمقام. و دعوى أن العبد في مفروض المسألة بما أنه متعلّق لحقّ الغير و هو الاسترقاق فإنه مانع عن نفوذه. مدفوعاً بأنه ليس من الحقّ المانع عن ذلك كحقّ الرهانة أو نحوه، بل هو حكم شرعيّ فحسب، و هو لا يقتضى بقاء موضوعه و هو العبد، فما دام موضوعه محققاً فهو باق، و إلّا فلا. و عليه، فلا مانع من نفوذ العتق و صحّته، و هو رافع لموضوعه، فيرتفع بارتفاعه. و نظير ذلك عدّة موارد:

(١) في ص ٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٧٢

و أما بيعه أو هبته فالظاهر أنه لا ينبغي الإشكال في صحّته و إن قيل بالبطلان فيه أيضاً (١).

[مسألة ٦٥: لو قتل العبد حرّاً خطأ ثمّ أعتقه مولاه صحّ]

(مسألة ٦٥): لو قتل العبد حرّاً خطأ ثمّ أعتقه مولاه صحّ و الزم مولاه بالدية (٢).

[الشرط الثاني: التساوى في الدين]

إشارة

الشرط الثاني: التساوى في الدين، فلا يقتل المسلم

منها: ما إذا كان القاتل أمّ ولد و أصبحت حرّة قبل استرقاقها.

و منها: موارد تنكيل المولى.

و منها: ما إذا كان القاتل عبداً مدبراً و أصبح حرّاً بموت مولاه.

فإنّ في جميع هذه الموارد ينتفى الاسترقاق بانتفاء موضوعه.

(١) و ذلك لشمول إطلاقات أدلّة نفوذهما لمثل المقام قطعاً، و لا تنافى بين صحّة البيع و نحوه و الاسترقاق، لفرض إمكانه بعد البيع و

الهبه أيضاً، نظراً إلى أنّ الموضوع باق، و معه لا مانع من صحّتهما.

نعم، إذا كان المشتري جاهلاً بالحال ثبت له الخيار.

(٢) و ذلك لما تقدّم من أنّ مولى القاتل مخير بين دفع قيمة العبد إلى وليّ المقتول، و بين دفع العبد نفسه إليه، و ليس لولى المقتول

معارضته في ذلك «١».

و على ذلك، فالعبد في مفروض المسألة ليس متعلّقاً لحقّ الغير، و لو قلنا به في القتل العمدي لم نقل به في المقام، لعدم الدليل، فإنّ

لا مانع من العتق في المقام أصلاً.

(١) في ص ٥٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٣
بقتله كافراً، ذمياً كان أو مستأمناً أو حربياً، كان قتله سائغاً أم لم يكن (١).

و تؤيد ذلك رواية الميثمي عن بعض أصحابه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في عبد قتل حراً خطأ، فلما قتله أعتقه مولاة، قال: فأجاز عتقه و ضمنه الديه» (١).
هذا فيما إذا كان المولى موسراً.
و أما إذا كان معسراً، فقد قيل: إنه لا يجوز عتقه.

و لكن الصحيح: أنه لا- مانع منه، و ذلك لما عرفت من أنه ليس في المقام إلا حكم تكليفي محض، و ليست رقبه العبد متعلقه لحق الغير، نظير من كان مديناً بدين واجب الأداء، و باع ماله أو وهبه لشخص، فإنه لا إشكال في صحه ذلك.
(١) تدل على ذلك عدّه روايات:

□
منها: معتبره إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المسلم هل يقتل بأهل الذمه؟ «قال: لا، إلا أن يكون معوداً لقتلهم فيقتل و هو صاغر» (٢).

و منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا يقاد مسلم بدمي في القتل و لا في الجراحات، و لكن يؤخذ من المسلم جنايته للدمي على قدر دية الذمي ثمانمائة درهم» (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٢١٦ / أبواب ديات النفس ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٦.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٠٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٤

نعم، إذا لم يكن القتل سائغاً عزّره الحاكم حسبما يراه من المصلحة (١)، و في قتل الذمي من النصارى و اليهود و المجوس يغرم الديه كما سيأتي. هذا مع عدم الاعتياد. و أما لو اعتاد المسلم قتل أهل الذمه جاز لولّي الذمي المقتول قتله (٢).

□
و منها: صحيحة إسماعيل بن الفضل الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له رجل قتل رجلاً من أهل الذمه «قال: لا يُقتل به، إلا أن يكون متعوداً للقتل» (١).

و هذه الروايات و إن وردت في الذمي إلا أنه لا إشكال في ثبوت هذا الحكم لغيره أيضاً من المستأمن و الحربى، أما الثانى: فواضح، و أما الأول: فلأنه دون الذمي، نظراً إلى أن الذمي مستأمن و زياده، فإذا ثبت هذا الحكم له ثبت لمن دونه بالأولوية القطعية.

(١) لما تقدّم من ثبوت التعزير في ارتكاب معصية الله تعالى حسب رأى الحاكم (٢).

(٢) لما تقدّم في الروايات من أن المسلم يقتل بالذمي إذا كان متعوداً لقتله، و ما دلّ من الروايات الآتية الدالة على أن المسلم يُقتل بقتل الكافر، حيث إنه مطلق يحمل على صورة كون المسلم معتاداً في قتله، كما دلّت عليه عدّه من الروايات المتقدمة. فإذن لا تنافي بين الطائفتين من هذه الروايات.

فالتيجة: أن المسلم المعتاد على قتل الذمي يُقتل قصاصاً.

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٧.

(٢) مباني تكملة المنهاج ١: ٤٠٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٥

بعد ردّ فاضل ديته (١).

و من هنا يظهر أنّه لا وجه لما عن ابن إدريس (قدس سره) من أنّه لا يُقتل (١).

ولا لما عن العلامة (قدس سره) وغيره من أنّه يُقتل حدّاً (٢).

ولا لما احتمله الشهيد (قدس سره) في الروضة من أنّه يُقتل حدّاً مع ردّ فاضل الدية (٣).

فإنّ جميع ذلك مخالف لصريح الروايات المتقدمة الدالّة على أنّه يُقتل قصاصاً. على أنّ الأخير مخالف للإجماع، و لم يذهب إليه أحد ما عدا الكركي في حاشية الكتاب على ما قيل (٤).

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة ابن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقتلوا ردّوا فضل دية المسلم و أقادوه» (٥).

و منها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتل المسلم النصراني فأراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه و أدّوا فضل ما بين الديتين» (٦).

(١) السرائر ٣: ٣٥٢.

(٢) انظر المختلف ٩: ٣٢٣ ٣٢٤، تحرير الأحكام ٢: ٢٤٧.

(٣) الروضة البهية ١٠: ٥٤ ٥٥.

(٤) حكاة في الجواهر ٤٢: ١٥٥.

(٥) الوسائل ٢٩: ١٠٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٢.

(٦) الوسائل ٢٩: ١٠٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٦

[مسألة ٦٦: يُقتل الذمّي بالذمّي]

(مسألة ٦٦): يُقتل الذمّي بالذمّي (١) و بالذمّي بعد ردّ فاضل ديته إلى أوليائه (٢)، و تُقتل الذمّيّة بالذمّيّة و بالذمّي (٣)،

و منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قتل رجلاً من أهل الذمّة «فقال: هذا حديث شديد لا يحتمله الناس، و لكن يعطى الذمّي دية المسلم ثمّ يُقتل به المسلم» (١).

و منها: صحيحة أبي بصير، قال: سألت عن ذمّي قطع يد مسلم «قال: تُقطع يده إن شاء أوليائه و يأخذون فضل ما بين الديتين، و إن قطع المسلم يد المعاهد خيّر أولياء المعاهد، فإن شاءوا أخذوا دية يده، و إن شاءوا قطعوا يد المسلم، و أدّوا إليه فضل ما بين الديتين، و إذا قتله المسلم صنع كذلك» (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و يدلّ على ذلك عموم الكتاب و السنّة، و خصوص معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«أن أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقول: يقتص اليهودى والنصرانى والمجوسى بعضهم من بعض، و يقتل بعضهم بعضاً إذا قتلوا عمداً» (٣).

(٢) من دون خلاف فى البين، لإطلاق النصوص الدالّة على أنّ أولياء المرأة المقتولة إذا قتلوا الرجل القاتل أدوا نصف ديته إلى أوليائه.

(٣) للإطلاقات و العمومات.

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٨ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٧ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٨٣ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١١٠ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٧

و لو قتل الذمى غيره من الكفار المحقونى الدم قُتل به (١).

[مسألة ٦٧: لو قتل الذمى مسلماً عمداً]

(مسألة ٦٧): لو قتل الذمى مسلماً عمداً، دُفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوه، و إن شاءوا عفوا عنه، و إن شاءوا استرقوه. و إن كان معه مال دفع إلى أوليائه هو و ماله (٢). و لو أسلم الذمى قبل الاسترقاق كانوا بالخيار بين قتله و العفو عنه و قبول الدية إذا رضى بها (٣).

[مسألة ٦٨: لو قتل الكافر كافراً ثم أسلم لم يقتل به]

(مسألة ٦٨): لو قتل الكافر كافراً ثم أسلم لم يقتل به (٤). نعم، تجب

(١) لإطلاقات الآية الكريمة «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِئِيهِ سُلْطٰنًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» (١).

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ على ذلك صحيحة ضريس الكناسى عن أبى جعفر (عليه السلام): فى نصرانى قتل مسلماً، فلما أخذ أسلم «قال: اقتله به» قيل: و إن لم يسلم؟ «قال: يدفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا، و إن شاءوا عفوا، و إن شاءوا استرقوا» قيل: و إن كان معه عين (مال)؟ «قال: دفع إلى أولياء المقتول هو و ماله» (٢).

(٣) و ذلك لأن موضوع الاسترقاق هو الكافر الذمى، فإذا أسلم انتفى موضوعه. و على ذلك، فبطبيعة الحال يكون وليّ المقتول مخيراً بين القتل و العفو و قبول الدية مع التراضى.

(٤) لما تقدّم من الروايات الدالّة على أنه لا يقتل المسلم بالذمى، و من الواضح أنها ظاهرة فى أنّ العبرة فى الإسلام إنّما هى بحال الاقتصاص لا بحال

(١) الإسرائ ١٧: ٣٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١١٠ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٨

عليه الدية إن كان المقتول ذا دية (١).

[مسألة ٦٩: لو قتل ولد الحلال ولد الزنا، قُتل به]

(مسألة ٦٩): لو قتل ولد الحلال ولد الزنا، قُتل به (٢).

[مسألة ٧٠: الضابط في ثبوت القصاص و عدمه]

(مسألة ٧٠): الضابط في ثبوت القصاص و عدمه إنّما هو حال المجنى عليه حال الجنائية، إلّا ما ثبت خلافه، فلو جنى مسلم على ذمّي قاصداً قتله، أو كانت الجنائية قاتلة عادةً، ثمّ أسلم فمات، فلا قصاص (٣). و كذلك الحال فيما لو جنى على عبد كذلك ثمّ أعتق فمات (٤). نعم، تثبت عليه في الصورتين دية النفس كاملة (٥).

القتل، و حيث إنّ القاتل مسلم في حال الاقتصاص و إن كان كافراً حال القتل فلا يقتل به.

(١) لما سيأتي من ثبوت الدية في قتل المسلم الذمّي.

(٢) لإطلاق الكتاب و السنّة، و عدم وجود دليل مقيد. و كون دية ولد الزنا كدية الذمّي لا يلازم عدم ثبوت القصاص بقتله.

نعم، لو حكم بكفره كما نُسب ذلك إلى السيّد المرتضى (قدس سره) «١» لم يُقتل المسلم به. لكنّ المبني غير صحيح.

(٣) و ذلك لأنّه لم يكن قاصداً قتل المسلم، و قد تقدّم أنّ القصاص لم يثبت إلّا فيما إذا كان قاصداً قتل مسلم.

(٤) لأنّه لم يقصد قتل الحرّ، و بدونه لا قصاص.

(٥) لما سيأتي بيانه في مبحث الديات إن شاء الله تعالى.

(١) الانتصار: ٣٠٥ / ٥٤٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٧٩

[مسألة ٧١: لو جنى الصبي بقتل أو بغيره]

(مسألة ٧١): لو جنى الصبي بقتل أو بغيره، ثمّ بلغ، لم يقتص منه، و إنّما تثبت الدية على عاقلته (١).

[مسألة ٧٢: لو رمى سهماً و قصد به ذمياً أو كافراً حربياً أو مرتدّاً]

(مسألة ٧٢): لو رمى سهماً و قصد به ذمياً أو كافراً حربياً أو مرتدّاً، فأصابه بعد ما أسلم، فلا قود (٢). نعم، عليه الدية (٣). و أمّا لو جرح حربياً أو مرتدّاً فأسلم المجنى عليه، و سرت الجنائية فمات، فهل عليه الدية أم لا؟ وجهان، الظاهر هو الأوّل (٤).

(١) و ذلك لأنّ عمد الصبي خطأ تحمله العاقلة.

ففي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: عمد الصبي و خطؤه واحد» «١».

و في معتبرة إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ عليّاً (عليه السلام) كان يقول: عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة» «٢».

(٢) و ذلك لأنّه لم يكن قاصداً قتل المسلم، و قد تقدّم اعتبار في ثبوت القصاص.

(٣) لأنّ قتل المسلم مستند إليه، و لا يذهب دم امرئ مسلم هدراً.

(٤) وذلك لأن الجناية في حينها وإن كانت غير مضمونة نظراً إلى أنها جناية على كافر حربى أو مرتدّ إلا أن القتل مستند إليه عرفاً، باعتبار سرية الجناية المزبورة، و المفروض أنه حين الموت و القتل مسلم، فلا يذهب دمه هدرًا.

(١) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨٠

[مسألة ٧٣: لو رمى عبداً بسهم، فأعتق، ثم أصابه السهم فمات]

(مسألة ٧٣): لو رمى عبداً بسهم، فأعتق، ثم أصابه السهم فمات، فلا قود (١) و لكن عليه الدية (٢).

[مسألة ٧٤: إذا قطع يد مسلم قاصداً به قتله ثم ارتد المجنى عليه فمات]

(مسألة ٧٤): إذا قطع يد مسلم قاصداً به قتله ثم ارتد المجنى عليه فمات، فلا- قود في النفس و لا- دية (٣)، و هل لولى المقتول الاقتصاص من الجانى بقطع يده أم لا؟ وجهان، و لا يبعد عدم القصاص (٤)، و لو ارتد ثم تاب ثم مات فالظاهر ثبوت القصاص (٥).

(١) لأنه غير قاصد قتل الحرّ، و لا قصاص بدونه.

(٢) ظهر وجهه ممّا تقدّم.

(٣) لما تقدّم من أنّ المسلم لا يقتل بالكافر، و أنّه لا دية للمرتدّ «١».

(٤) و ذلك لصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا- يقاد مسلم بدمى في القتل و لا في الجراحات، و لكن يؤخذ من المسلم جنايته للدمى على قدر دية الدمى ثمانمائة درهم» «٢».

وجه الاستدلال: أنّ حقّ الاقتصاص فى الأ-طراف لا يثبت للولى ابتداءً، و إنّما يثبت له بالإرث، و حيث إنّ المجنى عليه فى المقام لم يكن له حقّ الاقتصاص لعدم إسلامه فليس لولىه بعد موته حقّ الاقتصاص أيضاً.

(٥) و الوجه فيه: أنّه مسلم حال الموت و إن كان ارتداده عن فطرة فضلاً عن غيره، لما ذكرناه من أنّ عدم قبول توبته إنّما هو بالنسبة إلى الأحكام الخاصّة

(١) فى ص ٧٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٨ / أبواب القصاص فى النفس ب ٤٧ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨١

[مسألة ٧٥: لو قتل المرتدّ ذمياً، فهل يقتل المرتدّ أم لا؟]

(مسألة ٧٥): لو قتل المرتدّ ذمياً، فهل يقتل المرتدّ أم لا؟ وجهان، الأظهر أنّه يقتل به (١)، و لو عاد إلى الإسلام لم يقتل حتّى و إن كان فطرياً (٢).

الثابتة له، لا بالنسبة إلى إسلامه واقعاً، فهو مسلم حقيقةً و تترتب عليه أحكام الإسلام، و على ذلك فشرط القصاص و هو التساوى فى

الدين موجود.

و مال إلى هذا القول المحقق في الشرائع و الفاضل و الشيخ في محكي الخلاف «١» و غيرهم.

نعم، اختار الشيخ (قدس سره) في محكي المبسوط عدم القصاص «٢». و لكنّه ضعيف، و ليس له وجه معتدّ به.

(١) و ذلك لأنّ إطلاق أدلّة القصاص كقوله تعالى «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» «٣» و قوله تعالى «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» «٤» غير قاصر عن شمول مثل المقام، لأنّ الخارج عنها هو عنوان المسلم، و أنّه لا يقتل بالكافر ذميّاً كان أو غيره. و أمّا إذا لم يكن القاتل مسلماً كما هو المفروض فإنّ المرتدّ ليس بمسلم فلا- تترتب عليه أحكام الإسلام، فهو داخل تحت الإطلاق، و مقتضاه: أنّه يقتل به. و لا فرق في ذلك بين ارتداده عن ملّة أو فطرة.

(٢) لما تقدّم من أنّ المرتدّ الفطري بعد التوبة مسلم حقيقةً، و تترتب عليه أحكام الإسلام و إن لم ترتفع عنه الأحكام الخاصّة التي تثبت عليه بارتداده و منها القتل.

(١) الشرائع ٤: ٢١٨ ٢١٩، الخلاف ٥: ١٦٤ ١٦٥، القواعد ٣: ٦٠٧.

(٢) المبسوط ٧: ٢٦.

(٣) المائدة ٥: ٤٥.

(٤) البقرة ٢: ١٧٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٨٢

[مسألة ٧٦: لو جنى مسلم على ذمى قاصداً قتله]

(مسألة ٧٦): لو جنى مسلم على ذمى قاصداً قتله، أو كانت الجناية قاتلةً عادةً، ثم ارتدّ الجانى، و سرت الجناية فمات المجنى عليه، قيل: إنّه لا قود عليه، لعدم التساوى حال الجناية. و الأظهر ثبوت القود (١).

[مسألة ٧٧: لو قتل ذمى مرتدداً قتل به]

(مسألة ٧٧): لو قتل ذمى مرتدداً قتل به (٢)، و أمّا لو قتله مسلم فلا قود عليه، لعدم الكفاءة في الدين (٣). و أمّا الديّة ففي ثبوتها قولان، الأظهر عدم ثبوتها في قتل المسلم غير الذمى من أقسام الكفار (٤).

[مسألة ٧٨: إذا كان على مسلم قصاص، فقتله غير الولي بدون إذنه]

(مسألة ٧٨): إذا كان على مسلم قصاص، فقتله غير الولي بدون إذنه، ثبت عليه القود (٥).

[مسألة ٧٩: لو وجب قتل شخص بزناً أو لواط أو نحو ذلك، غير سبّ النبى]

(مسألة ٧٩): لو وجب قتل شخص بزناً أو لواط أو نحو ذلك، غير سبّ النبى (صلّى الله عليه و آله و سلم)، فقتله غير الإمام (عليه السلام)، قيل:

(١) لأنّ الخارج عن إطلاق أدلّة القصاص هو قتل المسلم بالكافر، و هو غير متحقق في المقام، و عليه فيثبت القصاص.

(٢) لإطلاق أدلّة القصاص، كقوله تعالى «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ»، و لا دليل على تقييده بغير المفروض في الكلام. و لا فرق في ذلك بين

كون ارتداده عن فطرة أو عن ملّة.

(٣) لما عرفت من عدم قتل المسلم بالكافر.

(٤) لعدم الدليل على ثبوت الديّة في قتل المسلم الكافر غير الذمّي.

(٥) بلا-خلاف و لا إشكال، لأنّه محقون الدم بالإضافة إليه. و عليه، فبطبيعة الحال يكون قتله هذا ظلماً و عدواناً، حيث إنّ بدون استحقاق، فتشمله الآية الكريمة الدالّة على أنّ لولّي المقتول الاقتصاص من القاتل.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٨٣

إنّه لا قود و لا دية عليه، و لكنّ الأظهر ثبوت القود أو الديّة مع التراضي (١).

(١) استدللّ للقول بعدم ثبوت القود و الديّة برواية سعيد بن المسيّب: أنّ معاوية كتب إلى أبي موسى الأشعري: أنّ ابن أبي الجسرين وجد رجلاً مع امرأته فقتله، فاسأل لى علياً (عليه السلام) عن هذا، قال أبو موسى فلقيت علياً (عليه السلام) فسألته إلى أن قال: «فقال: أنا أبو الحسن، إن جاء بأربعة يشهدون على ما شهد، و إلّا دفع برمته» (١).

فإنّها تدلّ على أنّ الزوج إن أتى بأربعة شهود يدرأ عنه القود. و هذه الرواية رواها الشيخ بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عليّ بن إسماعيل، عن أحمد بن نصر، عن الحصين بن عمرو، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب.

و رواها الصدوق (قدس سره) بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عليّ بن إسماعيل، عن أحمد بن نصر، عن الحصين بن عمرو، عن يحيى بن سعيد بن المسيّب: أنّ معاوية كتب. و على كلّ تقدير فالرواية ضعيفة، فلا يعتمد عليها.

و قد نقل صاحب الجواهر (قدس سره) هذه الرواية عن داود بن فرقد أيضاً، و عبّر عنها بالصحيحة (٢). و لا يبعد أنه سهو من قلمه الشريف.

(١) الوسائل ٢٩: ١٣٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٦٩ ح ٢، التهذيب ١٠: ١١٤ / ٣١٤، الفقيه ٤: ١٢٧ / ٤٤٧.

(٢) الجواهر ٤١: ٣٦٩ / ٣٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٨٤

[مسألة ٨٠: لا فرق في المجنّي عليه المسلم بين الأقارب و الأجانِب]

(مسألة ٨٠): لا فرق في المجنّي عليه المسلم بين الأقارب و الأجانِب، و لا بين الوضيع و الشريف (١)، و هل يُقتل البالغ بقتل الصبي؟ قيل: نعم، و هو المشهور (٢)،

و كيف كان، فإن قلنا بالجواز و سقوط القصاص و الديّة فإنّما يختصّ ذلك بالزوج، و لا يمكن التعدّي من مورد الرواية إلى غيره، فالمرجع في غيره للإطلاقات و العمومات. و سيأتي التعرّض لحكم قتل الزوج الزاني بزوجه (١).

(١) و ذلك للإطلاقات، و خصوص صحيحة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله) خطب الناس في مسجد الخيف، فقال: نصر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها و بلّغها من لم يسمعها إلى أن قال: المسلمون إخوة تتكافأ دماؤهم، و يسعى بذمتهم أدناهم» (٢).

(٢) نقلًا و تحصيلًا، بل عن الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك: هو المذهب «٣»، و في محكي السرائر: هو الأظهر بين أصحابنا المعمول عليه عند المحضين لمنهم «٤»، و في الجواهر: بل لم أجد فيه خلافاً بين المتأخرين منهم و لا بين القدماء عدا ما يحكي عن الحلبي «٥».

و استدلل عليه بعموم أدلة القصاص، و خصوص مرسله ابن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كل من قتل شيئاً صغيراً

(١) في ص ١٠٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٧٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٣١ ح ٢.

(٣) المسالك ٢: ٣٧٠ (حجری).

(٤) السرائر ٣: ٣٢٤.

(٥) الجواهر ٤٢: ١٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٨٥

و فيه إشكال، بل منع (١).

أو كبيراً بعد أن يتعمد فعله القود» (١).

(١) وجهه: هو أن العمومات قابلة للتخصيص بصحيحة أبي بصير الآتية.

و أما المرسل فهو و إن كان لا بأس بدلالته إلا أنه ضعيف سنداً من جهة الإرسال.

نعم، رواه الصدوق بسنده الصحيح عن ابن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إلا أنه قال: «كل من قتل بشيء صغر أو كبير» (٢).

و لكنّه ضعيف دلالة، نظراً إلى أنّ الظاهر من قوله (عليه السلام): «صغر أو كبير» هو أنّ الصغر و الكبير صفة للشئ الذي يقع به القتل. و

عليه، فالرواية أجنبيّة عن كون المقتول صغيراً أو كبيراً.

فاذن إن تمّ إجماع فهو، و لكنّه غير تامّ، كما يظهر من عبارة الشرائع، حيث عبّر بقوله: على الأصحّ «٣». و نُسب الخلاف إلى الحلبي

كما عرفت.

و تدلّ على عدم القود صحيحة أبي بصير يعنى: المرادى قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً مجنوناً «فقال: إن كان

المجنون أراد دفعه عن نفسه (فقتله) فلا شئ عليه من قود و لا دية، و يعطى ورثته ديته من بيت مال المسلمين. قال: و إن كان قتله

من غير أن يكون المجنون أراد فلا قود لمن لا يقاد منه» الحديث «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٧٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٣١ ح ٤.

(٢) الفقيه ٤: ٨٣ / ٢٦٥.

(٣) الشرائع ٤: ٢٢١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٧١ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٨٦

[الشرط الثالث: أن لا يكون القاتل أباً للمقتول]

إشارة

الشرط الثالث: أن لا يكون القاتل أباً للمقتول، فإنه لا يُقتل بقتل ابنه (١)

فهذه الصحيحة و إن كان موردها المجنون إلّا أن قوله (عليه السلام) «فلا قود لمن لا يقاد منه» تطبيقاً للكبرى على الصغرى، فتدلّ على عدم القود في الصغير أيضاً.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ عليه عدّة نصوص:

منها: صحيحة حمران عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: لا يقاد والد بولده» الحديث «١».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يقتل ابنه، أ يُقتل به؟ «قال: لا» «٢».

و منها: معتبرة إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: لا يُقتل والد بولده إذا قتله» الحديث «٣».

و منها: صحيحة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: وقضى أنّه لا قود لرجل أصابه والده في أمر يعيب عليه فيه فأصابه عيب من قطع وغيره و يكون له الدية، و لا يقاد «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٧٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٧٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٧٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ٨.

(٤) الوسائل ٢٩: ٧٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨٧

و عليه الدية (١) و يعزّر (٢)، و هل يشمل الحكم أب الأب أم لا؟ وجهان، لا يبعد الشمول (٣).

[مسألة ٨١: لو قتل شخصاً، و ادّعى أنّه ابنه، لم تسمع دعواه ما لم تثبت بيئته أو نحوها]

(مسألة ٨١): لو قتل شخصاً، و ادّعى أنّه ابنه، لم تسمع دعواه ما لم تثبت بيئته أو نحوها، فيجوز لوليّ المقتول الاقتصاص (٤)، و كذلك لو ادّعا

(١) تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّ دم المسلم لا يذهب هدراً صحيحة ظريف المتقدمة.

(٢) لما تقدّم من ثبوت التعزير لكلّ معصية كبيرة حسبما يراه الحاكم الشرعي.

و تؤيد ذلك رواية جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) في الرجل يقتل ابنه أو عبده «قال: لا يقتل به، و لكن يضرب ضرباً شديداً و ينفي عن مسقط رأسه» «١».

(٣) على المشهور شهرة عظيمة، و يدلّ على ذلك إطلاق صحيحة حمران و معتبرة إسحاق بن عمّار و صحيحة ظريف المتقدّمات، فإنّ الظاهر شمول كلمة الوالد لأب الأب أيضاً، كما أنّ لفظ الابن يشمل ابن الابن.

(٤) و ذلك لإحراز موضوع جواز الاقتصاص بالأصل في المقام، فإنّ الخارج عن القصاص في القتل العمدي هو كون القاتل والدّاً للمقتول، و بما أنّنا نشكّ في ذلك فلا مانع من الرجوع إلى استصحاب عدم كون القاتل والدّاً للمقتول، و به يحرز الموضوع بضمّ

الوجدان إلى الأصل.

(١) الوسائل ٢٩: ٧٩/ أبواب القصاص في النفس ب ٣٢ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨٨

اثان، و قتله أحدهما أو كلاهما، مع عدم العلم بصدق أحدهما (١)، و أما إذا علم بصدق أحدهما، أو ثبت ذلك بدليل تعبدي، و لم يمكن تعيينه، فلا يبعد الرجوع إلى القرعة (٢).

(١) يظهر الحال في ذلك مميّا مّر، حيث إنّه لا- مانع من إحراز موضوع جواز القتل بالأصل، بناءً على ما حَقَّقناه في محلّه من جواز التمسك به لإثبات كون الفرد المشكوك فيه من الأفراد الباقية تحت العام فيتمسك به.

(٢) و ذلك لأنّ المستفاد من أدلّة القضاء هو أنّ كلّ دعوى بين متخاصمين لا بدّ من حلّها بإحدى الطرق الشرعيّة المقرّرة لذلك، و منها: الدعوى بينهما في بنوّه شخص، فإنّه إذا لم يمكن حلّها بإحدى الطرق فالمرجع هو القرعة.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى إطلاقات أدلّة القرعة عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا وقع الحرّ و العبد و المشرك على امرأة في طهر واحد، و ادّعوا الولد أقرع بينهم، و كان الولد للذي يقرع» «١».

و صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: بعث رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم) علياً (عليه السلام) إلى اليمن، فقال له حين قدم: حدّثني بأعجب ما ورد عليك، فقال: يا رسول الله، أتاني قوم قد تبايعوا جارية فوطئها جميعهم في طهر واحد، فولدت غلاماً، فاحتجوا فيه كلّهم يدّعيه، فأسهمت بينهم، فجعلته للذي خرج سهمه و ضمنته نصيبهم، فقال رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم): ليس من قوم تقارعوا ثمّ فوّضوا أمرهم إلى الله إلّا

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٧/ أبواب كيفية الحكم ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٨٩

[مسألة ٨٢: لو قتل الرجل زوجته، و كان له ولد منها، فهل يثبت حقّ القصاص لولدها؟]

(مسألة ٨٢): لو قتل الرجل زوجته، و كان له ولد منها، فهل يثبت حقّ القصاص لولدها؟ المشهور عدم الثبوت، و هو الصحيح (١)، كما لو قذف الزوج زوجته الميّتة و لا وارث لها إلّا ولدها منه (٢).

[مسألة ٨٣: لو قتل أحد الأخوين أباهما، و الآخر أمهما]

(مسألة ٨٣): لو قتل أحد الأخوين أباهما، و الآخر أمهما، فلكلّ واحد منهما على الآخر القود (٣)، فإن بدر أحدهما فاقتصّ كان لوارث الآخر

خرج سهم المحقّ «١».

(١) و الوجه في ذلك: هو أنّ ما دلّ من النصوص على أنّ الوالد لا يقتل بولده و إن لم يشمل المقام، إلّا أنّ مقتضى عموم التعليل في ذيل صحيحة محمّد ابن مسلم المتقدّمة في مسألة قذف الوالد ولده «٢» شمول الحكم للمقام أيضاً.

و من الغريب أن المحقق (قدس سره) مال هنا إلى ثبوت الاقتصاص و ثبوت حقّ القذف، اقتصاراً بالمنع على مورد النصّ «٣»، مع أنه جزم بعدم ثبوت حقّ القذف له في باب القذف «٤».

(٢) تقدّم الكلام في ذلك في مبحث القذف «٥».

(٣) لأنّ كلّاً منهما قد ارتكب القتل العمدى الذى هو الموضوع لجواز القصاص، فيثبت لكلّ من الوليين حقّ الاقتصاص من الآخر.

(١) الوسائل ٢٧: ٢٥٨ / أبواب كيفية الحكم ب ١٣ ح ٦.

(٢) مباني تكملة المنهاج ١: ٣١٢.

(٣) الشرائع ٤: ٢٢٠.

(٤) الشرائع ٤: ٢٢٠ ٢٢١.

(٥) مباني تكملة المنهاج ١: ٣١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩٠.

الاقتصاص منه (١).

[الشرط الرابع: أن يكون القاتل عاقلًا بالغًا]

إشارة

الشرط الرابع: أن يكون القاتل عاقلًا بالغًا، فلو كان مجنوناً لم يُقتل، من دون فرق في ذلك بين كون المقتول عاقلًا أو مجنوناً. نعم، تحمل على عاقلته الديّة.

و كذلك الصبى لا يُقتل بقتل غيره، صبياً كان أو بالغاً، و على عاقلته الديّة (٢).

و قيل: عند التشاح بينهما يرجع إلى القرعة.

و لكن لا وجه له بعد فرض ثبوت حقّ الاستيفاء لكلّ منهما على الإطلاق بمقتضى الأدلّة.

نعم، لو قلنا بتوقّف جواز الاقتصاص على حكم الحاكم كان للرجوع إلى القرعة عند التشاح وجه.

(٢) لأنّ حقّ الاقتصاص من الحقوق القابلة للانتقال، كسائر الحقوق الشرعيّة القابلة لذلك، فإذن يقوم الوارث مقام مورّثه فى استيفاء الحقّ من القاتل.

(٣) من دون خلاف بين الأصحاب فى شىء منهما، بل ادعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يجعل جناية المعتوه على عاقلته، خطأ كان أو عمدًا» (١).

(١) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩١.

و العبرة فى عدم ثبوت القود بالجنون حال القتل، فلو قتل و هو عاقل ثمّ جنّ لم يسقط عنه القود (١).

و منها: صحيحته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: عمد الصبي و خطؤه واحد» «١».

و منها: معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: عمد الصبيان خطأً يحمل على العاقلة» «٢».

و منها: معتبرة إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ محمّداً بن أبي بكر كتب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً، فجعل الدية على قومه، و جعل خطأه و عمدته سواء» «٣».

و مقتضى إطلاق هذه الروايات عدم الفرق بين كون المقتول بالغاً أو صبيّاً، عاقلاً أو مجنوناً.

(١) بلا خلاف عندنا.

نعم، تُسبب الخلاف إلى بعض العامة.

و الوجه في ذلك: هو أنّ النصوص الخاصّة و هي النصوص المتقدّمة لا تشمل هذه الصورة، لأنّ ظاهرها هو صدور الفعل من المجنون حال جنونه، فلو جنّ بعده لم يكن مشمولاً لها، و كذا لا يشمل ما دلّ على رفع القلم عن المجنون.

(١) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٤٠١ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩٢

.....

و عليه، فمقتضى إطلاق أدلّة القصاص جواز قتله.

و تؤيد ذلك رواية بريد بن معاوية العجلي، قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً عمداً، فلم يقم عليه الحدّ، و لم تصحّ الشهادة عليه حتى خولط و ذهب عقله، ثمّ إنّ قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط أنّه قتله «فقال: إن شهدوا عليه أنّه قتله حين قتله و هو صحيح ليس به عله من فساد عقل قتل به، و إن لم يشهدوا عليه بذلك و كان له مال يعرف دفع إلى ورثه المقتول الدية من مال القاتل، و إن لم يكن له مال أعطى الدية من بيت المال، و لا يبطل دم امرئ مسلم» «١».

بقي هنا أمور: الأول: أنّه قال الشيخ (قدس سره) في الاستبصار و حكى عنه ذلك في المبسوط و النهاية: إذا بلغ الصبي عشر سنين اقتص منه «٢».

و لكن ذكر غير واحد كالشهيد الثاني في المسالك و صاحب الجواهر (قدس سرهما) «٣» أنّنا لم نظفر إلّا برواية مقطوعة و مرسله في الكتب: «يقتص من الصبي إذا بلغ عشرًا».

أقول: يمكن أن يكون الشيخ (قدس سره) قد استند في ذلك إلى صحيحة أبي أيوب الخزاز، قال: سألت إسماعيل بن جعفر متى تجوز شهادة الغلام؟ فقال: إذا بلغ عشر سنين، قلت: و يجوز أمره؟ قال: فقال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) دخل بعائشة و هي بنت عشر سنين، و ليس يدخل بالجارية

(١) الوسائل ٢٩: ٧٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٩ ح ١.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٨٦ / ٢، حكاة في الجواهر ٤٢: ١٨٠.

(٣) المسالك ٢: ٣٧٠ (حجری)، الجواهر ٤٢: ١٨٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٩٣

.....

حتى تكون امرأة، فإذا كان للغلام عشر سنين جاز أمره و جازت شهادته «١».

و لكن الرواية لا يمكن الاستدلال بها، فإنها ليست رواية عن معصوم، و قول إسماعيل ليس بحجة، على أنه مبني على استدلال فاسد و على قياس واضح البطلان.

الثاني: أنه ورد في صحيحة سليمان بن حفص المروزي عن الرجل (عليه السلام) «قال: إذا تم للغلام ثمان سنين فجاز أمره، و قد وجبت عليه الفرائض و الحدود، و إذا تم للجارية تسع سنين فكذلك» «٢».

و روى الحسن بن راشد في الصحيح عن العسكري (عليه السلام) هذه الرواية بعينها، إلا أنه قال في آخرها: «و إذا تم للجارية سبع سنين فكذلك» «٣».

و كيف كان، فهذه الرواية معارضة للروايات المستفيضة المعتبرة الدالة على اعتبار البلوغ و الإدراك في وجوب الفرائض و إقامة الحدود، و أن البلوغ في الغلام إنما يكون بإكمال خمس عشرة سنة إذا لم يحتلم قبل ذلك و لم ينبت شعر عانته، فلا بد من طرحها و ردّ علمها إلى أهله.

الثالث: أن الشيخ (قدس سره) قال في الاستبصار: إن الصبي إذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه. و استدل على ذلك بمعتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل و غلام اشتركا في قتل رجل فقتلاه، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا بلغ الغلام خمسة أشبار اقتص منه، و إذا لم يكن يبلغ خمسة أشبار قضى بالديه» «٤».

(١) الوسائل ٢٧: ٣٤٤ / كتاب الشهادات ب ٢٢ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٨: ٢٩٧ / أبواب حد السرقة ب ٢٨ ح ١٣.

(٣) الوسائل ١٩: ٢١٢ / كتاب الوقوف و الصدقات ب ١٥ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٩٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٦ ح ١، الإستبصار ٤: ٢٨٧ / ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٩٤

مسألة ٨٤: لو اختلف الولي و الجاني في البلوغ و عدمه حال الجناية]

(مسألة ٨٤): لو اختلف الولي و الجاني في البلوغ و عدمه حال الجناية، فادعى الولي أن الجناية كانت حال البلوغ، و أنكره الجاني، كان القول قول الجاني مع يمينه، و على الولي الإثبات (١)، و كذلك الحال فيما إذا كان مجنوناً ثم أفاق، فادعى الولي أن الجناية كانت حال الإفاقة،

أقول: لا بد من حمل الرواية على معرفتيه وصوله سن البلوغ و هو خمس عشرة سنة، و لا يبعد أن يكون هذا هو الغالب، و إلا فلا بد من طرحها، ضرورة أنه إذا افترضنا صبيين متساويين في السن، و لكن بلغ أحدهما خمسة أشبار دون الآخر، فلازم ذلك هو أن من بلغ منهما خمسة أشبار إذا قتل نفساً متعمداً اقتص منه دون الآخر. و هذا مقطوع البطلان، فإذا لا بد من طرحها و ردّ علمها إلى أهله.

(١) و ذلك لاستصحاب صغره و عدم بلوغه حال الجناية.

ثم إنَّ اليمين إنما تتوجه إليه فيما إذا كان حال الدعوى بالغاً، وإلا فلا موجب للحلف أيضاً، لعدم الأثر لحلفه. فما عن الشهيد الأول (قدس سره) من احتمال تحليفه «١»، ضعيف جداً.

ثم إنَّ الجناية إذا ثبتت بينه أو نحوها فاليمين إنما يترتب عليها نفي القصاص، وتثبت الديه على العاقل، لتحقق موضوعها بضمَّ الوجدان إلى الأصل. وأما إذا ثبتت الجناية بالإقرار، وادّعى الجاني أنها كانت حال صغره، وحلف على ذلك، فالقصاص وإن كان يسقط عنه إلا أنَّ الديه تثبت على نفسه دون عاقلته، لأنَّ إقراره لا ينفذ في حقهم على ما سيأتي في محله «٢».

(١) حكاة في الجواهر ٤٢: ١٨٤.

(٢) في ص ٥٥٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩٥

و ادّعى الجاني أنها كانت حال الجنون، فالقول قول الجاني مع يمينه (١). نعم، لو لم يكن الجاني مسبوقاً بالجنون، فادّعى أنه كان مجنوناً حال الجناية، فعليه الإثبات، وإلا فالقول قول الولي مع يمينه (٢).

[مسألة ٨٥: لو قتل العاقل مجنوناً، لم يُقتل به]

(مسألة ٨٥): لو قتل العاقل مجنوناً، لم يُقتل به. نعم، عليه الديه إن كان القتل عمدياً أو شبيه عمد (٣).

(١) الوجه في ذلك ما تقدّم، و يجري فيه ما ذكرناه هناك.

(٢) و ذلك لاستصحاب عدم تحقق الجنون في زمان تحقق الجناية.

فما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك من احتمال تقديم قول الجاني أيضاً، لقيام الاحتمال المانع من التهجّم على الدماء «١».

ضعيف جداً، و ذلك لأنه لا أثر لهذا الاحتمال بعد ثبوت موضوع القصاص و هو القتل العمدي من العاقل بضمَّ الوجدان إلى الأصل، على أنك قد عرفت غير مرّة أنه لا أصل لدرء الحدود بالشبهة.

(٣) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير يعني: المرادى قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً مجنوناً «فقال: إن كان المجنون أراد دفعه عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من قود و لا دية، و يعطى ورثته ديته من بيت مال المسلمين. قال: و إن كان قتله من غير أن يكون المجنون أراد دفعه فلا قود لمن لا يقاد منه، و أرى أن على قاتله الديه في ماله يدفعها إلى ورثته المجنون و يستغفر

(١) المسالك ٢: ٣٧٠ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩٦

[مسألة ٨٦: لو أراد المجنون عاقلاً فقتله العاقل دفاعاً عن نفسه]

(مسألة ٨٦): لو أراد المجنون عاقلاً فقتله العاقل دفاعاً عن نفسه أو عمّا يتعلّق به، فالمشهور أن دمه هدر، فلا قود و لا دية عليه، و قيل: إن ديته من بيت مال المسلمين. و هو الصحيح (١).

اللّه و يتوب إليه» (١).

(١) كما عن المفيد و الجامع و الصيمرى (٢).

و تدلّ عليه صحيحة أبي بصير المتقدمة.

و تؤيد ذلك رواية أبي الورد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) أو لأبي جعفر (عليه السلام): أصلحك الله، رجل حمل عليه رجل مجنون، فضربه المجنون ضربة، فتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله «فقال: أرى أن لا يقتل به، و لا يغرّم ديته، و تكون ديته على الإمام، و لا يبطل دمه» (٣).

و نسب في الوسائل الرواية إلى الصدوق (قدس سره) بإسناده إلى إسماعيل ابن أبي زياد.

و الظاهر أنه سهو من قلمه الشريف، حيث إن الرواية لم توجد في الفقيه (٤).

و ما قيل من أن الدفاع إما واجب أو مباح، فلا يتعقبه الضمان من قود و لا دية.

(١) الوسائل ٢٩: ٧١ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٨ ح ١.

(٢) حكى عن المفيد في رياض المسائل ٢: ٥١٣ (حجرى)، الجامع للشرائع: ٥٧٥، الصيمرى في غاية المرام ٤: ٣٨٧.

(٣) الوسائل ٢٩: ٧١ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٨ ح ٢.

(٤) في الوسائل المحقق حديثاً لم تنسب هذه الرواية لإسماعيل بن أبي زياد، نعم نسب الحديث رقم ٢ ب ٢٩ من أبواب القصاص في النفس إلى الراوى المذكور.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٩٧

[مسألة ٨٧: لو كان القاتل سكراناً، فهل عليه القود أم لا؟]

(مسألة ٨٧): لو كان القاتل سكراناً، فهل عليه القود أم لا؟ قولان، نسب إلى المشهور الأول، و ذهب جماعة إلى الثانى، و لكن لا يبعد أن يقال: إن من شرب المسكر إن كان يعلم أن ذلك ممّا يؤدى إلى القتل نوعاً، و كان شربه فى معرض ذلك، فعليه القود (١)، و إن لم يكن كذلك،

مندفع بأنه لو تمّ فإنما يقتضى نفي الدية عن القاتل لا عن بيت المال، كما هو مقتضى الصحيحة.

(١) هذا الحكم مضافاً إلى أنه مقتضى القاعدة فإن السكران إذا علم قبل سكره إن شربه المسكر يكون فى معرض القتل، و أنه يؤدى إليه نوعاً، فهو بشره قاصد للقتل، فيكون القتل المترتب على السكر قتلاً عمدياً. و أما إذا لم يكن كذلك، و كان القتل اتفاقياً، لم تجر عليه أحكام القتل العمدى، و إنما تترتب عليه الدية.

تدلّ عليه معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: كان قوم يشربون فيسكرون فتباعجوا بسكاكين كانت معهم، فرفعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) فسجنهم، فمات منهم رجلاّن، و بقى رجلاّن، فقال أهل المقتولين: يا أمير المؤمنين، أقد هما بصاحبينا، فقال للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نرى أن تقيدهما، فقال على (عليه السلام) للقوم: فعلت ذينك اللذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه، قالوا: لا ندري، فقال على (عليه السلام): بل أجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة، و آخذ دية جراحه الباقيّن من دية المقتولين» (١).

بتقريب: أنه لا بدّ من حملها على أن شربهم المسكر كان فى معرض التباعج

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٣ / أبواب موجبات الضمان ب ١ ح ٢، التهذيب ١٠: ٢٤٠ / ٩٥٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٩٨
بل كان القتل اتفاقاً، فلا قود، بل عليه الدية (١).

بالسكاكين المؤدى إلى القتل عادةً، بقرينه أنه فرغ فيها ثبوت القود على فرض العلم بأن الباقيين قتلاهما، و عدم ثبوته على فرض عدم العلم بذلك، و احتمال أن كلاً منهما قتل صاحبه.

و يؤيد ذلك أن الشيخ روى هذه الرواية و المذكور فيها: «كان قوم يشربون فيسكرون فيتباعجون بسكاكين» الحديث، فإن الظاهر من هذه الجملة أن التباعج الذي هو معرض للقتل في نفسه كان عادةً لهم.

و عليه، فلا تعارضها صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أربعة شربوا مسكراً، فأخذ بعضهم على بعض السلاح، فاقتتلوا، فقتل اثنان و جرح اثنان، فأمر المجروحين فضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة، و قضى بديئة المقتولين على المجروحين، و أمر أن تقاس جراحة المجروحين فترفع من الدية، فإن مات المجروحان فليس على أحد من أولياء المقتولين شيء» (١).

و ذلك لأنها قضية في واقعه، و لا- بد من حملها على صورة وقوع القتل و القتال بينهم اتفاقاً، من دون علم لهم بأن شرب المسكر يؤدى إلى ذلك عادةً.

و على تقدير تسليم التعارض فالمرجع هو ما تقتضيه القاعدة.

(١) لصحيحة محمد بن قيس المتقدمه، على أن الحكم على طبق القاعدة.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٣ / أبواب موجبات الضمان ب ١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٩٩

[مسألة ٨٨: إذا كان القاتل أعمى، فهل عليه القود أم لا؟]

(مسألة ٨٨): إذا كان القاتل أعمى، فهل عليه القود أم لا؟ قولان، نسب إلى أكثر المتأخرين الأول، و لكن الأظهر عدمه. نعم، تثبت الدية على عاقلته، و إن لم تكن له عاقلة فالديّة في ماله، و إلّا فعلى الإمام (عليه السلام) (١).

(١) وفاقاً لجماعة من القدماء، منهم: الشيخ و أبو على و الصهرشتى و الطبرسى و ابنا البراج و حمزة و ظاهر الصدوق (قدّس الله أسرارهم) (١)، بل في غاية المرام: أن هذا هو المشهور بين الأصحاب (٢). و وافقه في ذلك الشهيد الثاني (قدس سره) في روض الجنان (٣).

و تدلّ على ذلك صحيحة محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ضرب رأس رجل بمعول، فسالت عيناه على خديّه، فوثب المضروب على ضاربه فقتله، قال: «فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هذان متعديان جميعاً، فلا أرى على الذى قتل الرجل قوداً، لأنه قتله حين قتله و هو أعمى، و الأعمى جنايته خطأ يلزم عاقلته، يؤخذون بها في ثلاث سنين، في كلّ سنة نجماً، فإن لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله، يؤخذ بها في ثلاث سنين، و يرجع الأعمى على ورثه ضاربه بديّة عينيه» (٤).

و معتبرة أبي عبيدة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أعمى فقاً

(١) الشيخ في النهاية: ٧٦٠، و حكاه عن أبي على و الصهرشتى و الطبرسى في الجواهر ٤٢: ١٨٩، و ابن البراج في المهذب ٢: ٩٥، و

ابن حمزة في الوسيلة: ٤٥٥، و الصدوق في الفقيه ٤: ١٠٧ / ٣٦١.

(٢) لاحظ غاية المرام ٤: ٣٨٩.

(٣) هذا البحث غير موجود في القسم المطبوع من روض الجنان.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٩٩ / أبواب العاقلة ب ١٠ ح ١، التهذيب ١٠: ٢٣٢ / ٩١٨، الفقيه ٤: ١٠٧ / ٣٦١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٠

[الشرط الخامس: أن يكون المقتول محقون الدم]

إشارة

الشرط الخامس: أن يكون المقتول محقون الدم، فلا قود في القتل السائق شرعاً، كقتل سب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و الأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، و قتل المرتد الفطري و لو بعد توبته و المحارب و المهاجم القاصد للنفس أو العرض أو المال، و كذا من يقتل بقصاص أو حد و غير ذلك. و الضابط في جميع ذلك هو كون القتل سائغاً للقاتل (١).

عين صحيح «فقال: إن عمداً أعمى مثل الخطأ، هذا فيه الدية في ماله، فإن لم يكن له مال فالدية على الإمام، و لا يبطل حق امرئ مسلم» (١).

ثم إنه لا بد من حمل المعبرة على ما إذا لم تكن له عاقلة، بقربته صحيحة الحلبي المتقدمة الدالة على أنه إذا لم تكن له عاقلة فالدية في ماله. كما أنه لا بد من تقييد إطلاق ذيل الصحيحة بما إذا كان له مال، و إلا فالدية على الإمام بمقتضى ذيل المعبرة الدال على ذلك.

بقي هنا شيء: و هو أن الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك قد رمى الروايتين بضعف السند (٢)، و الظاهر أنه نظر في رواية الحلبي إلى رواية الشيخ (رحمة الله عليه)، فإن في سندها محمد بن عبد الله، و هو محمد بن عبد الله بن هلال، الذي لم يرد فيه توثيق و لا مدح في كتب الرجال. و غفل عن أن الصدوق (قدس سره) رواها في الفقيه بسند صحيح.

و أما رواية أبي عبيدة فلا موجب لتضعيفها، غير أن في سندها عمارة الساباطي، و هو من أجل الثقات.

(١) و ذلك لأن دم المقتول يكون عندئذٍ هدرًا، و معه لا موجب للقصاص

(١) الوسائل ٢٩: ٨٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٥ ح ١.

(٢) المسالك ٢: ٣٧١ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠١

.....

و لا للدية، غاية الأمر أنه قد يكون دمه هدرًا بالإضافة إلى كل شخص، كسب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) و الأئمة الأطهار (سلام الله عليهم)، و قد يكون هدرًا بالإضافة إلى شخص دون آخر، كما في موارد قتل المرتد الفطري، و موارد القصاص و نحوهما و المحارب و المهاجم.

هذا، مضافاً إلى ورود النصوص الخاصة بذلك:

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠١
 منها: ما ورد في ساب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة الأطهار (عليهم السلام) الدالة على جواز قتله لكل أحد، ومعنى ذلك: أن دمه هدر، وقد تقدمت تلك الروايات في محلها «١».
 ومنها: ما ورد في من قتله الحد أو القصاص، وهو عدة نصوص:
 منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أئمة رجل قتله الحد أو القصاص فلا دية له» «٢».
 ومنها: صحيحة أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن أقيم عليه الحد، إيقاد منه، أو تؤذى ديته؟ «قال: لا، إلا أن يزداد على القود» «٣».
 فإنها تدل على أنه لا قود ولا دية في ذلك مطلقاً، أي سواء أ كان قتله من جهة الارتداد أو الزنا أو اللواط أو قتل النفس المحترمة.
 ومنها: ما ورد في المحارب والمهاجم الدال على أن دمه هدر، وقد تقدمت تلك الروايات أيضاً في محلها «٤».

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ٣٢٠.

(٢) الوسائل ٢٩: ٦٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٤ ح ٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٦٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٤ ح ٧.

(٤) مباني تكملة المنهاج ١: ٣٨٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٢

[مسألة ٨٩: المشهور على أن من رأى زوجته يزني بها رجل و هي مطاوعة]

(مسألة ٨٩): المشهور على أن من رأى زوجته يزني بها رجل و هي مطاوعة، جاز له قتلها، و هو لا يخلو عن إشكال، بل منع (١).

(١) يقع الكلام في صورتين:

الاولى: أنه إذا ادعى الزوج أنه رأى زوجته تزني فقتلها لذلك من دون أن تكون له بينة على ذاك، ففي هذه الصورة لا إشكال ولا خلاف في ثبوت القود عليه، و تدل على ذلك مضافاً إلى أنه على طبق القواعد الروايات الآتية.

الثانية: أن تكون له بينة على ذلك، ففي هذه الصورة: المعروف و المشهور بين الأصحاب بل لم يظهر الخلاف في البين أنه لا قود عليه، و استدلل على جواز قتله و أنه لا قود عليه بعدة روايات:

منها: رواية سعيد بن المسيب عن رواية الشيخ (قدس سره) و رواية يحيى ابن سعيد بن المسيب عن رواية الصدوق (قدس سره): أن معاوية كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن ابن أبي الجسرين وجد رجلاً مع امرأته فقتله، فاسأل لى علياً (عليه السلام) عن هذا، قال أبو موسى: فلقيت علياً (عليه السلام) فسألته إلى أن قال: «فقال: أنا أبو الحسن، إن جاء بأربعة يشهدون على ما شهد، و إلا دفع برمته» «١».

ومنها: رواية الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن (عليه السلام): في رجل دخل دار آخر للتصيص أو الفجور، فقتله صاحب الدار، أ يقتل به أم لا؟ «فقال: اعلم أن من دخل دار غيره فقد أهدر دمه و لا يجب عليه شيء» «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ١٣٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٦٩ ح ٢، التهذيب ١٠: ١١٦٨ / ٣١٤، الفقيه ٤: ١٢٧ / ٤٤٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٧٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٣

.....

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: أيما رجل أطلع على قوم في دارهم لينظر إلى عوراتهم ففقؤوا عينه أو جرحوه فلا دية عليهم. و قال: من اعتدى فاعتدى عليه فلا قود له» (٣).

و فيه: أن الرواية الأولى و إن كانت تامّة دلالةً إلّا أنّها ضعيفة سنداً من عدّة جهات، فإنّ في سندها الحصين بن عمرو، و هو مجهول، و كذا يحيى بن سعيد، على أنّ طبقة أحمد بن النضر متأخرة عن الحصين بن عمرو فلا يمكن روايته عنه، فالرواية مرسلّة من هذه الجهة، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و أمّا الرواية الثانية فلأنّها ضعيفة سنداً و دلالةً، أمّا سنداً: فلأنّ في سندها عدّة مجاهيل، و أمّا دلالةً: فلأنّ موردها دخول دار أحد للفجور أو التلصص، فيجوز قتله للدفاع.

و من هنا قلنا: إنّ لا يختصّ بالزنا، فلو دخل دار غيره لتقييل زوجته مثلاً جاز قتله أيضاً، كما أنّه لا يختصّ بالزواج، فلو دخل دار غيره للفجور بابنته أو أخته، أو لتقييلهما، جاز له قتله، كما تقدّم ذلك مفضلاً (١).

و هذا بخلاف مورد كلامنا، فإنّه فيما إذا لم ينطبق عليه عنوان الدفاع، فإنّ لا يقاس ما نحن فيه بالموارد المتقدّمة، فالرواية أجنبيّة عن محلّ الكلام.

و بذلك يظهر الجواب عن الرواية الثالثة، فإنّها و إن كانت تامّة سنداً، إلّا أنّها أجنبيّة عمّا نحن فيه، فإنّها واردة في مقام الدفاع عن العرض، و قد تقدّم أنّه لا شبهة في جواز القتل لأجله (٢).

(٣) الوسائل ٢٩: ٦٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٥ ح ٧.

(١) تكملة مباني المنهاج ١: ٤٢١ ٤٢٣.

(٢) تكملة مباني المنهاج ١: ٤٢٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٤

.....

فالنّتيجة: أنّ شيئاً من هذه الروايات لا يدلّ على مذهب المشهور.

على أنّ صحيحة داود بن فرقد، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنّ أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) قالوا لسعيد بن عباد: أ رأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به؟ قال: كنت أضربه بالسيف، قال: فخرج رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) فقال: ماذا يا سعد؟ فقال سعد: قالوا: لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به؟ فقلت: أضربه بالسيف، فقال: يا سعد، فكيف بالأربعة الشهود؟ فقال: يا رسول الله، بعد رأى عيني و علم الله أن قد فعل؟ قال: أي و الله، بعد رأى عينك و علم الله أن قد فعل، إنّ الله قد جعل لكلّ شيء حدّاً، و جعل لمن تعدّى ذلك الحدّ حدّاً» (١).

ظاهرة في عدم جواز قتله و أنّ الله تعالى جعل للزنا حدّاً، و أنّه لا يجوز قتل الزاني قبل شهادة الأربعة، فلا يجوز التعدّي عنه، و من تعدّى فعليه حدّ.

فما في الجواهر من أنه يمكن أن تكون الصحيحة بياناً للحكم في الظاهر، وأنه لا مانع من قتله في الواقع ولا إثم عليه «٢». لا يمكن المساعدة عليه، فإنه خلاف ظاهر الصحيحة، فلا يمكن الالتزام به بلا دليل ولا قرينة. وأما ما في الجواهر أيضاً من نسبة صحيح آخر إلى داود بن فرقد، وهو ما كتبه معاوية إلى أبي موسى «٣».

(١) الوسائل ٢٨: ١٤ / أبواب مقدمات الحدود ب ٢ ح ١.

(٢) الجواهر ٤١: ٣٦٩.

(٣) الجواهر ٤١: ٣٦٩ ٣٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٥

.....

فالظاهر أنه سهو من قلمه الشريف، حيث إن تلك الرواية لم يروها داود ابن فرقد. أضف إلى ما ذكرناه: أنه لو تمت دلالة تلك الروايات على جواز القتل فإنما تتم في خصوص قتل الرجل الزاني، ولا تدل على جواز قتل الزوجة المزني بها. نعم، أرسل الشهيد (قدس سره) في الدروس: «أن من رأى زوجته تزني فله قتلها» «١». وبما أن هذه المرسله لا توجد في كلام من تقدم على الشهيد فلا يحتمل استناد المشهور إليها ليقال: إنها منجبره بعمل المشهور، على أن الكبرى ممنوعه. ثم إن الحكم على تقدير ثبوته يختص بحال الزنا، فلو علم الزوج أن رجلاً زني بزوجه سابقاً لم يجز له قتله، وذلك لأن عمده الدليل عليه هي رواية ابن أبي الجسرين المتقدمه، وهي لا تدل على مزيد من ذلك.

(١) الوسائل ٢٨: ١٤٩ / أبواب حد الزنا ب ٤٥ ح ٢، الدروس ٢: ٤٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٦

[الفصل الثاني في دعوى القتل وما يثبت به]

إشارة

الفصل الثاني في دعوى القتل وما يثبت به

[مسألة ٩٠: يشترط في المدعى: العقل، والبلوغ]

(مسألة ٩٠): يشترط في المدعى: العقل، والبلوغ (١). وقيل: يعتبر فيه الرشد أيضاً. والأظهر عدم اعتباره (٢). ويشترط في المدعى عليه: إمكان صدور القتل منه، فلو ادّعى على غائب لا يمكن صدور القتل منه عادةً لم تقبل، وكذا لو ادّعى على جماعة يتعدّد اجتماعهم على قتل واحد عادةً، كأهل البلد مثلاً (٣).

[مسألة ٩١: لو ادّعى على شخص أنه قتل أباه مثلاً مع جماعة لا يعرفهم]

(مسألة ٩١): لو ادعى على شخص أنه قتل أباه مثلاً مع جماعة لا يعرفهم، سمعت دعواه، فإذا ثبت شرعاً كان لولي المقتول قتل المدعى عليه، ولأولياء الجاني بعد القود الرجوع إلى الباقين بما يخصهم من الدية، فإن لم يعلموا عددهم رجعوا إلى المعلومين منهم، وعليهم أن يؤدوا ما يخصهم من الدية (٤).

(١) تقدم الكلام في ذلك في كتاب القضاء «١» أحكام الدعاوى فلا حاجة إلى الإعادة.

(٢) تقدم الكلام في ذلك في كتاب القضاء أحكام الدعاوى فلا حاجة إلى الإعادة.

(٣) فإنه يعتبر في سماع دعوى المدعى احتمال الصدق، فلا أثر لها مع عدمه.

(٤) وذلك لما تقدم من أن جماعة إذا كانوا مشتركين في القتل فلولي المقتول

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ٥١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٧

[مسألة ٩٢: لو ادعى القتل ولم يبين أنه كان عمداً أو خطأ]

(مسألة ٩٢): لو ادعى القتل ولم يبين أنه كان عمداً أو خطأ، فهذا يتصور على وجهين:

الأول: أن يكون عدم بيانه لمانع خارجي، لا لجهله بخصوصياته، فحينئذ يستفصل القاضي منه (١).

الثاني: أن يكون عدم بيانه لجهله بالحال، وأنه لا يدري أن القتل الواقع كان عمداً أو خطأ. وهذا أيضاً يتصور على وجهين:

قتل الجميع بعد رد مقدار الدية إلى أولياء كل واحد منهم، وله قتل واحد منهم، و معه فلاولياء الجاني المقتول الرجوع إلى أولياء الباقي ومطالبتهم بما يخصهم من الدية.

وقد يقال كما قيل -: إنه ليس لولي المقتول حق القود، وذلك لتوقفه على إمكان رد ما فضل من ديته من جنايته، وهو موقوف على معرفة عدد الشركاء، وهي منتفية هنا.

ولكنه مندفع بأن مقتضى الروايات الواردة في موضوع الاشتراك في القتل: أن لولي المقتول اختيار ذلك، وأنه غير مقيد بإمكان رد أولياء الباقي ما يخصهم من الدية إلى أولياء الجاني المقتول، فإنه وظيفتهم، ولا صلة لهذا الحكم بولي المقتول. وعلى ذلك ففي فرض عدم معرفتهم بعدد الشركاء يرجع إلى الصلح، أو يقتصر في أخذ الدية على المقدار المتيقن.

(١) وذلك لأن حكم القتل العمدي يختلف عن حكم القتل الخطائي، ولأجل ذلك يستفصل الحاكم منه، ليتضح له أنه من أي القسمين، وأن المدعى يدعى أيهما، حيث إن الدعوى الإجمالية غير مسموعة.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٨

فإنه تارة: يدعى أن القاتل كان قاصداً لذات الفعل الذي لا يترتب عليه القتل عادةً، ولكنه لا يدري أنه كان قاصداً للقتل أيضاً أم لا؟ فهذا يدخل تحت دعوى القتل الشبيه بالعمد (١).

وأخرى: لا يدعى أنه كان قاصداً لذات الفعل أيضاً، لاحتمال أنه كان قاصداً أمراً آخر، ولكنه أصاب المقتول اتفاقاً، فعندئذ يدخل في دعوى القتل الخطائي المحض (٢).

وعلى كلا الفرضين تثبت الدية إن ثبت ما يدعيه، ولكنها في الفرض الأول على القاتل نفسه، وفي الفرض الثاني تحمل على عاقلته.

[مسألة ٩٣: لو ادعى على شخص أنه القاتل منفرداً]

(مسألة ٩٣): لو ادعى على شخص أنه القاتل منفرداً، ثم ادعى على آخر أنه القاتل كذلك، أو أنه كان شريكاً مع غيره فيه، لم تسمع الدعوى الثانية (٣)، بل لا يبعد سقوط الدعوى الأولى أيضاً (٤).

[مسألة ٩٤: لو ادعى القتل العمدى على أحد و فسره بالخطأ]

(مسألة ٩٤): لو ادعى القتل العمدى على أحد و فسره بالخطأ، فإن احتمل في حقه عدم معرفته بمفهوم العمد و الخطأ سمعت دعواه (٥)، و إلا

(١) و ذلك لأنه بضّم الوجدان إلى الأصل يثبت موضوع القتل الشبيه بالعمد.

(٢) لعين البيان المتقدم.

(٣) و ذلك لاعترافه أولاً بعدم كون الثاني قاتلاً، لا منفرداً و لا مشتركاً، و من المعلوم أن اعترافه هذا مسموع في حقه.

(٤) لأنه بالدعوى الثانية كذب نفسه بالنسبة إلى الدعوى الاولى، فالنتيجة سقوط كلتا الدعويين.

(٥) لأن الدعوى الاولى لا تكذب الدعوى الثانية، فتكون مسموعة.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٠٩

سقطت الدعوى من أصلها (١)، و كذلك الحال فيما لو ادعى القتل الخطائي و فسره بالعمد (٢).

[يُثبت القتل بأمر:]**إشارة**

(مسألة ٩٥): يُثبت القتل بأمر:

[الأول: الإقرار]**إشارة**

الأول: الإقرار، و تكفى فيه مرة واحدة (٣).

(١) و ذلك لأن الدعوى الثانية مكذّبة للدعوى الاولى و بالعكس، فتسقطان معاً، فلا يثبت القصاص و لا الديّة.

(٢) يظهر الحال فيه ممّا عرفت.

(٣) على المشهور شهرة عظيمة، خلافاً لجماعته، منهم: الشيخ و ابنا إدريس و البراج و الطبرسى «١».

و يدلّ على المشهور مضافاً إلى إطلاق أدلّة الإقرار خصوص صحيحة الفضيل، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من أقرّ

على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود الله مرة واحدة، حرّاً كان أو عبداً، أو حرّة كانت أو أمّة، فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه» إلى أن

قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله، فما هذه الحدود التي إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة على نفسه أقيم عليه الحدّ فيها؟ إلى أن قال: «و إذا أقرّ بقتل رجل لم يقتله حتّى يحضر أولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم» (٢).
و صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل قتل

- (١) الشيخ في النهاية: ٧٤٢، ابن إدريس في السرائر ٣: ٣٤١، و حكاة عن الطبرسي و ابن البراج في الجواهر ٤٢: ٢٠٤.
(٢) الوسائل ٢٨: ٥٦ / أبواب مقدمات الحدود ب ٣٢ ح ١.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٠
و يعتبر في المقرّ: البلوغ، و كمال العقل، و الاختيار (١)، و الحرّية على تفصيل (٢)، فإذا أقرّ بالقتل العمدي ثبت القود،

فحمل إلى الوالى إلى أن قال: حتّى أتاهم رجل، فأقرّ عند الوالى أنّه قتل صاحبهم عمداً، و أنّ هذا الرجل الذى شهد عليه الشهود برىء من قتل صاحبه، فلا تقتلوه به، و خذونى بدمه، قال: «فقال أبو جعفر (عليه السلام): إن أراد أولياء المقتول أن يقتلوا الذى أقرّ على نفسه فليقتلوه» الحديث (١).

و يؤيّد ذلك بمرفوعة عليّ بن إبراهيم، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل وجد فى خربة و بيده سكّين ملطّخ بالدم، و إذا رجل مذبوح يتشخّط فى دمه، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): ما تقول؟ قال: أنا قتلته، قال: اذهبوا به فأقيدوه به» الحديث (٢).

و رواها الصدوق (قدس سره) باختلاف يسير مرسله عن أبي جعفر (عليه السلام)، و لكن صاحب الوسائل (قدس سره) نسبها إلى رواية الصدوق (قدس سره) بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و لعله من سهو القلم.
و أمّا ما ذهب إليه الشيخ و هؤلاء الجماعة من اعتبار الإقرار مرّتين، فليس له وجه ظاهر. و ما استدللّ عليه من أنّ فيه احتياطاً للدماء، و ليس القتل بأدون من السرقة واضح الضعف، كيف؟! و لو تمّ ذلك فلا بدّ من اعتبار الإقرار أربع مرّات، لأنّ القتل ليس بأدون من الزنا.

- (١) لأنّ القلم مرفوع عن الصبى و المجنون و المكره.
(٢) بيان ذلك: هو أنّ المولى لا يخلو من أن يصدّق عبده فى إقراره مالاً كان

- (١) الوسائل ٢٩: ١٤٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٥ ح ١.
(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٢ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٤ ح ١، الفقيه ٣: ١٤ / ٣٧.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١١

.....

أو حدّاً أو جنايةً، أو لا يصدّقه فى ذلك.

فعلى الأوّل: يقبل إقراره من دون خلاف بين الأصحاب، لأنّ الحقّ لا يعدوهما، و المنع إنّما كان لحقّ السيّد، و قد انتفى على الفرض. و على الثانى: لا يقبل إقراره فى حقّ السيّد بلا خلاف، بل ادّعى عليه الإجماع فى كلمات غير واحد من الأصحاب، بلا فرق بين المال و الجناية.

و أمّا بالنسبة إلى العبد نفسه فلا- مانع من شمول أدلّة نفوذ الإقرار له. و عليه، فإن كان إقراره بمالٍ فعليه أدائه بعد العتق، و إن كان

بجناية: فإن كان أثرها القصاص كما إذا كانت عمدية اقتص منه، وإلا أخذت منه الدية.

و تؤيد عدم نفوذ إقراره في حق السيد بدون إذنه و تصديقه: صحيحة الفضيل ابن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا أقر المملوك على نفسه بالسرقة لم يقطع، وإن شهد عليه شاهدان قطع» (١).

و رواية أبي محمد الوابشي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوم ادعوا على عبد جنائيه تحيط برقبته، فأقر العبد بها «قال: لا يجوز إقرار العبد على سيده، فإن أقاموا البيئته على ما ادعوا على العبد أخذ بها العبد، أو يفتديه مولاه» (٢). لكنها ضعيفة سنداً بأبي محمد الوابشي.

بقي هنا شيء: وهو أنه قد ورد في صحيحة الفضيل المتقدمة في صدر المسألة نفوذ إقرار العبد على نفسه، وأنه يؤخذ به كالحز، وأن الزاني المحصن لا يجرم بإقراره ما لم يشهد أربعة شهود، وكلا الحكمين مخالف للإجماع القطعي و الروايات المعتمدة، فلا بد من طرحها و رد علمها إلى أهله.

(١) الوسائل ٢٨: ٣٠٥ / أبواب حد السرقة ب ٣٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦١ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٢

و إذا أقر بالقتل الخطائي ثبتت الدية في ماله لا على العاقلة (١)، و أمياً المحجور عليه لفلس أو سفه فيقبل إقراره بالقتل عمداً فيثبت عليه القود. و إذا أقر المفلس بالقتل الخطائي ثبتت الدية في ذمته (٢) و لكن ولي المقتول لا يشارك الغرماء إذا لم يصدقوه (٣).

[مسألة ٩٦: لو أقر أحد بقتل شخص عمداً، و أقر آخر بقتله خطأ]

(مسألة ٩٦): لو أقر أحد بقتل شخص عمداً، و أقر آخر بقتله خطأً، تخير ولي المقتول في تصديق أيهما شاء، فإذا صدق واحداً منهما فليس له على الآخر سبيل (٤).

(١) تدل على ذلك صحيحة زيد بن علي عن آبائه (عليهم السلام) «قال: لا تعقل العاقلة إلا ما قامت عليه البيئته. قال: و أتاه رجل فاعترف عنده، فجعله في ماله خاصة، و لم يجعل على العاقلة شيئاً» (١).

(٢) و ذلك لأن حجره إنما هو في التصرف في أمواله، و لا يكون محجوراً في إقراره، فيشمله إطلاق أدلته نفوذه.

(٣) و الوجه في ذلك: هو أنه إقرار في حق الغير، و لا دليل على اعتباره.

(٤) و استدلل على ذلك بالإجماع، كما عن الانتصار (٢).

و برواية الحسن بن صالح (رحمته) كما في الكافي و التهذيب، و رواية الحسن بن حنيفة، و هما واحد، و هو الحسن بن صالح بن حنيفة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وجد مقتولاً، فجاء رجلان إلى وليه، فقال أحدهما: أنا قتلته عمداً، و قال الآخر: أنا قتلته خطأً «فقال: إن هو أخذ صاحب العمد

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٨ / أبواب العاقلة ب ٩ ح ١.

(٢) الانتصار: ٥٤٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٣

[مسألة ٩٧: لو أقر أحد بقتل شخص عمداً، و أقر آخر أنه هو الذي قتله]

(مسألة ٩٧): لو أقرّ أحد بقتل شخص عمداً، و أقرّ آخر أنّه هو الذي قتله، و رجع الأوّل عن إقراره، فالمشهور أنّه يدرأ عنهما القصاص و الدية، و تؤخذ الدية من بيت مال المسلمين.

فليس له على صاحب الخطأ سبيل، و إن أخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد سبيل شيء «(١)». و فيه: أنّ الإجماع منقول، و هو ليس بحجة كما حَقَّقناه في الأصول «(٢)»، و لا سيّما من مثل السيّد المرتضى (قدس سره) الذي يدعى الإجماع على أساس أنّ ما يدعيه مقتضى أصل أو أماره. و أمّا الرواية: فضعيفة سنداً، فإنّ الحسن بن صالح زیدی بترى متروك العمل بما يختص بروايته على ما ذكره الشيخ (قدس سره) «(٣)». و دعوى أنّ الراوى عنه هو الحسن بن محبوب، و هو من أصحاب الإجماع، و هو لا يروى إلّا عن ثقة. مدفوعة بعدم ثبوت ذلك على ما فصلناه في معجم رجال الحديث «(٤)». كما أنّ ما ذكره الوحيد من أنّ ابن الوليد لم يستثن من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى في نوادر الحكمة الحسن بن صالح، و هذا دليل على أنّ ابن الوليد

(١) الوسائل ٢٩: ١٤١/ أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٣ ح ١، الكافي ٧: ٢٨٩/ ١، التهذيب ١٠: ١٧٢/ ١٧٧، الفقيه ٤: ٧٨/ ٢٤٤.

(٢) مصباح الأصول ٢: ١٣٤ ١٣٨.

(٣) التهذيب ١: ٤٠٨/ ١٢٨٢.

(٤) لاحظ معجم رجال الحديث ٦: ٩٦ ١١٤/ ٣٠٧٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١١٤

و فيه إشكال، بل منع، فالظاهر أنّ حكمهما حكم المسألة السابقة (١). و أمّا إذا لم يرجع الأوّل عن إقراره

قد اعتمد عليه «(١)».

مندفع أوّلاً: بعدم ثبوت هذه الكبرى.

و ثانياً: بأنّ محمّد بن أحمد بن يحيى لم يرو عنه في كتاب النوادر، و إنّما روى عن الحسن بن صالح بن محمّد الهمداني، و هو رجل آخر، و كيف يمكن أن يروى محمّد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن صالح بن حيّ الذي هو من أصحاب الباقر (عليه السلام) و أدرك الصادق (عليه السلام)؟! و الصحيح في وجه التخيير أن يقال: إنّ كلّاً من الإقرارين و إن كان حجّة على المقرّ نفسه إلّا أنّه ليس لولّي المقتول الأخذ بكليهما معاً، للعلم الإجمالي بمخالفة أحدهما للواقع.

نعم، له الأخذ بإقرار أحدهما بمقتضى بناء العقلاء على جواز أخذ المقرّ بإقراره حتّى في أمثال المقام، فإذا رجع إلى المقرّ بالقتل خطأً و أخذ منه الدية فليس له الرجوع إلى المقرّ بالقتل عمداً و الاقتصار منه. و إذا رجع إلى المقرّ بالقتل عمداً و اقتصر منه فليس لورثته مطالبة الآخر بنصف الدية، لأنّه بمقتضى إقراره قد اعترف ببراءة الآخر من القتل. و تدلّ على ذلك صحيحة زرارة الآتية في المسألة (١٠٨).

(١) استدللّ للمشهور برواية عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابنا رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل

(١) منتهى المقال ٢: ٣٩٨ / ٧٤٠، معجم رجال الحديث ٥: ٣٥١ / ٢٨٨٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٥

.....

وجد في خربة، و بيده سكين ملطخ بالدم، و إذا رجل مذبوح يتشخّط في دمه، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): ما تقول؟ قال: أنا قتلته، قال: اذهبوا به فأقيدوه به، فلما ذهبوا به أقبل رجل مسرع إلى أن قال: فقال: أنا قتلته، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) للأول: ما حملك على إقرارك على نفسك؟ فقال: و ما كنت أستطيع أن أقول و قد شهد على أمثال هؤلاء الرجال و أخذوني، و بيدي سكين ملطخ بالدم إلى أن قال: فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): خذوا هذين فاذهبوا بهما إلى الحسن إلى أن قال: فقال الحسن (عليه السلام): قولوا للأمير المؤمنين (عليه السلام): إن كان هذا ذبح ذاك فقد أحيى هذا إلى أن قال: يخلّي عنهما، و تخرج دية المذبح من بيت المال» (١).

و رواها الصدوق (قدس سره) مرسله عن أبي جعفر (عليه السلام)، و قد نسبها صاحب الوسائل إلى رواية الصدوق (قدس سره) بإسناده إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام).

و الأمر ليس كذلك. و عليه، فالرواية ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و دعوى الانجبار بعمل المشهور لا أصل لها كما حَقَّقناه في محلّه.

و الصحيح أن حكم هذه المسألة حكم سابقتها، نظراً إلى أنه لا أثر لرجوع المقرّ عن إقراره، فإذن النتيجة هي التخيير، كما قوّاه الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك «٢»، و نسبه في الجواهر إلى أبي العباس «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ١٤٢ / أبواب دعوى القتل ب ٤ ح ١، الفقيه ٣: ١٤ / ٣٧.

(٢) المسالك ٢: ٣٧٢ (حجری).

(٣) الجواهر ٤٢: ٢٠٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٦

تخيّر الولي في تصديق أيهما شاء، بلا خلاف ظاهر (١).

[الثاني: البيّنة]

إشارة

الثاني: البيّنة، و هي أن يشهد رجلان بالغان عاقلان عدلان بالقتل (٢).

[مسألة ٩٨: لا يثبت القتل بشاهد و امرأتين]

(مسألة ٩٨): لا- يثبت القتل بشاهد و امرأتين، و لا- بشهادة النساء منفردات، و لا بشاهد و يمين. نعم، يثبت ربع الدية بشهادة امرأة واحدة، و نصفها بشهادة امرأتين، و ثلاثة أرباعها بشهادة ثلاث نسوة، و تمامها بشهادة أربع نسوة (٣).

[مسألة ٩٩: يعتبر في الشهادة على القتل أن تكون عن حنّ أو ما يقرب منه]

(مسألة ٩٩): يعتبر في الشهادة على القتل أن تكون عن حس أو ما يقرب منه، وإلا فلا تقبل (٤).

[مسألة ١٠٠: لو شهد شاهدان بما يكون سبباً للموت عادةً]

(مسألة ١٠٠): لو شهد شاهدان بما يكون سبباً للموت عادةً، وادّعى الجاني أن موته لم يكن مستنداً إلى جنايته، قبل قوله مع يمينه (٥).

(١) ظهر وجهه مما تقدم.

(٢) بلا خلاف ولا إشكال، لعمومات أدلة حجّية البيّنة، مضافاً إلى ما يستفاد من روايات خاصّة.

(٣) تقدّم تفصيل ذلك في كتاب الشهادات «١».

(٤) تقدّم تفصيل ذلك في كتاب الشهادات

(٥) لأنّ قوله مطابق للأصل، فعلى من يدّعى أن موته مستند إلى الجناية الإثبات شرعاً والمفروض أن البيّنة إنّما قامت على الجناية نفسها لا على استناد موته إليها، وحيث إنّه لم يثبت يقبل قول الجاني مع يمينه. و عليه، فإن كانت الجناية ممّا له مقدّر شرعاً فهو، وإلا فالمرجع هو الحكومة.

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١٤٩ و ١٥٥ و ١٣٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١١٧

[مسألة ١٠١: يعتبر في قبول شهادة الشاهدين توارد شهادتهما على أمر واحد]

(مسألة ١٠١): يعتبر في قبول شهادة الشاهدين توارد شهادتهما على أمر واحد، فلو اختلفا في ذلك لم تقبل، كما إذا شهد أحدهما أنّه قتل في الليل، و شهد الآخر أنّه قتل في النهار، أو شهد أحدهما أنّه قتله في مكان، و الآخر شهد أنّه قتله في مكان آخر، و هكذا (١).

[مسألة ١٠٢: لو شهد أحدهما بالقتل، و شهد الآخر بإقراره به]

(مسألة ١٠٢): لو شهد أحدهما بالقتل، و شهد الآخر بإقراره به، لم يثبت القتل (٢).

[مسألة ١٠٣: لو شهد أحدهما بالإقرار بالقتل من دون تعيين العمد و الخطأ]

(مسألة ١٠٣): لو شهد أحدهما بالإقرار بالقتل من دون تعيين العمد و الخطأ، و شهد الآخر بالإقرار به عمداً، ثبت إقراره و كلف بالبيان (٣)، فإن أنكر العمد في القتل فالقول قوله، و تثبت الديّة في ماله (٤)، فإن ادّعى الولي أن القتل كان عن عمد فعلية الإثبات (٥). و مثل ذلك ما لو شهد أحدهما بالقتل متعمداً، و شهد الآخر بمطلق القتل، و أنكر القاتل العمد، فإنّه لا يثبت القتل العمدي، و على الولي إثباته بالقسامة، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.

(١) الوجه فيه ظاهر، كما تقدّم في كتاب الشهادات «١».

(٢) لعدم قيام البيّنة على القتل ولا على الإقرار به.

(٣) لثبوت القتل إجمالاً بالإقرار الثابت بالبيّنة.

(٤) أمّا أن القول قوله فلاصالة عدم العمد، و المفروض أن البيّنة لم تقم عليه. و أمّا أن الديّة في ماله فلما مرّ من أن العاقلة لا تحمل إلا

القتل الثابت بالبيّنة «٢».

(٥) لمخالفة قوله للأصل، فعليه الإثبات شرعاً.

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١٧٩.

(٢) في ص ٩٤ و انظر ص ٥٥٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١١٨

[مسألة ١٠٤: لو ادعى شخص القتل على شخصين و أقام على ذلك بيّنة]

(مسألة ١٠٤): لو ادعى شخص القتل على شخصين و أقام على ذلك بيّنة، ثم شهد المشهود عليهما بأنّ الشاهدين هما القاتلان له، فإن لم يصدّقهما الولي فلا أثر لشهادتهما (١) و للولي الاقتصاص منهما أو من أحدهما على تفصيلٍ قد تقدّم، و إن صدّقهما سقطت الدعوى رأساً (٢).

[مسألة ١٠٥: لو شهد شخصان لمن يرثانه بأنّ زيدا جرحه و كانت الشهادة بعد الاندمال]

(مسألة ١٠٥): لو شهد شخصان لمن يرثانه بأنّ زيدا جرحه و كانت الشهادة بعد الاندمال قبلت (٣)، و أمّا إذا كانت قبله فقبل: لا تقبل، و لكنّ الأظهر القبول (٤).

[مسألة ١٠٦: لو شهد شاهدان من العاقلة بفسق شاهدي القتل]

(مسألة ١٠٦): لو شهد شاهدان من العاقلة بفسق شاهدي القتل، فإن كان المشهود به القتل عمداً أو شبه عمد قبلت و طرحت شهادة الشاهدين (٥)، و إن كان المشهود به القتل

(١) لأنّهما متّهمان بدفع الضرر عن أنفسهما، فلا تقبل شهادتهما.

(٢) و ذلك لأنّ تصديق الولي شهادة المشهود عليهما على الشاهدين بطبيعة الحال يستلزم تكذيب شهادتهما، و دعواه القتل على المشهود عليهما أوّلاً تستلزم نفي القتل عن الشاهدين، فالنتيجة: سقوط الدعوى بالكليّة.

(٣) بلا خلاف و لا إشكال، لعموم أدلّة حجّية الشهادة.

(٤) و الوجه في ذلك: ما تقدّم «١» من أنّ مطلق التهمة لا يكون مانعاً عن قبول الشهادة، و إنّما المانع عن قبولها التهمة في موارد خاصّة. و على ذلك، فمجزّد احتمال أنّ شهادتهما كانت لأجل السراية و أخذ الدية لا يكون مانعاً عنه.

(٥) و ذلك لثبوت الجرح فيهما، فلا اعتبار بشهادتهما.

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١١٩

خطأً لم تقبل شهادتهما (١).

[مسألة ١٠٧: لو قامت بيّنة على أنّ زيدا قتل شخصاً منفرداً]

(مسألة ١٠٧): لو قامت بينة على أن زيداً قتل شخصاً منفرداً، وقامت بينة أخرى على أن القاتل غيره، سقط القصاص عنهما جزماً، وكذا الدية، وقيل: وجبت الدية عليهما نصفين. وفيه إشكال بل منع (٢).

[مسألة ١٠٨: لو قامت بينة على أن شخصاً قتل زيداً عمداً، وأقر آخر]

(مسألة ١٠٨): لو قامت بينة على أن شخصاً قتل زيداً عمداً، وأقر آخر أنه هو الذي قتله دون المشهود عليه وأنه برىء، واحتمل اشتراكهما في القتل، كان للولي قتل المشهود عليه وعلى المقر رد نصف الدية إلى ولي المشهود عليه، وله قتل المقر، ولكن عندئذ لا يرد المشهود عليه إلى ورثة المقر شيئاً، وله قتلها بعد أن يرد إلى ولي المشهود عليه نصف دية،

(١) وذلك لأنهما يدفعان الغرم عن أنفسهما، وقد تقدم عدم قبول شهادة دافع الغرم عن نفسه «١». وهذا بطبيعة الحال يختص بمن عليه الدية من العاقلة. وأمّا من لا دية عليه كغير المتمكن منهم، أو من لا يصل إليه العقل أو نحو ذلك، فتقبل شهادته إذا كانت واجدة للشرائط من ناحية أخرى.

(٢) وذلك لتعارض الدلالة الالتزامية لكل منهما بالدلالة المطابقة للأخرى، فتسقطان معاً، فكأنه لا بينة في المقام أصلاً. وعليه، فلا يثبت كون هذا قاتلاً ولا ذاك، فإذا لا مقتضى للقصاص منهما ولا من أحدهما ولا لأخذ الدية كذلك. ومن ذلك يظهر أن ما عن الشيخين والقاضي والصهرشتي وأبي منصور الطبري

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٢٠

ولو عفا عنهما ورضى بالدية كانت عليهما نصفين (١). وأمّا إذا علم أن القاتل واحد فالظاهر جواز قتل المقر أو أخذ

والفاضل في بعض كتبه وولده وأبي العباس من وجوب الدية عليهما نصفين «١»، في غير محلّه.
(١) بيان ذلك: أن في المسألة صوراً:

الأولى: ما إذا علم أولياء المقتول بكذب المقر بخصوصه أو بكذب البينة كذلك.

الثانية: ما إذا احتمل الاشتراك في القتل بينهما.

الثالثة: ما إذا علم إجمالاً عدم الاشتراك وأن القاتل واحد.

أمّا الصورة الأولى: فهي خارجة عن منصرف الصحيحة الآتية جزماً، حيث إنه لا يجوز قتل من علم ببراءته بمجرد إقراره أو قيام البينة عليه.

وأمّا الصورة الثانية: فمقتضى القاعدة فيها جواز قتلها معاً، وذلك لأن البينة التي قامت على أن زيداً قاتل لا تخلو من أن تكون لها دلالة التزامية على نفي اشتراك غيره في القتل، أو لا تكون لها هذه الدلالة، وعلى كلا التقديرين فهي لا تنفي اشتراك غيره فيه، أمّا على الثاني: فواضح، وأمّا على الأول: فلأن الدلالة الالتزامية المذكورة تسقط من جهة إقرار غيره بالقتل، وأمّا إقرار المقر

(١) الشيخ المفيد في المقنعة: ٧٣٦، الشيخ الطوسي في النهاية: ٧٤٢، القاضي في المهذب ٢: ٥٠٢، الفاضل في قواعد الأحكام ٣: ٦١٥، ابن الفاضل في إيضاح الفوائد ٤: ٦٠٨، أبو العباس في المهذب البارع ٥: ٢٠٢، ٢٠٤، وحكاة عن الصهرشتي وأبي منصور الطبري في الجواهر ٤٢: ٢١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢١

.....

فهو حجة بالإضافة إلى ما عليه من الآثار، و أما بالإضافة إلى نفي القتل من غيره فلا يكون حجة. فالنتيجة من ضمّ البيّنة إلى الإقرار هي أنّهما معاً قاتلان على نحو الاشتراك، فيجرى عليهما حكم الاشتراك في القتل، غير أنّ وليّ المقتول إذا اقتصر من المقرّ فقط فليس لورثته أخذ نصف الدية من المشهود عليه، وذلك لأجل أخذ المقرّ بإقراره. وتدلّ على ذلك أيضاً صحیحته زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل قتل فحمل إلى الوالي، وجاءه قوم فشهد عليه الشهود أنّه قتل عمداً، فدفع الوالي القاتل إلى أولياء المقتول ليقاد به، فلم يريموا حتّى أتاهم رجل، فأقرّ عند الوالي أنّه قتل صاحبهم عمداً، و أنّ هذا الرجل الذي شهد عليه الشهود برىء من قتل صاحبه فلا تقتلوه به و خذوني بدمه، قال: «فقال أبو جعفر (عليه السلام): إن أراد أولياء المقتول أن يقتلوا الذي أقرّ على نفسه فليقتلوه و لا سبيل لهم على الآخر، ثم لا سبيل لورثته الذي أقرّ على نفسه على ورثته الذي شهد عليه، و إن أرادوا أن يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوا و لا سبيل لهم على الذي أقرّ، ثم ليؤدّ الدية الذي أقرّ على نفسه إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية» قلت: أ رأيت إن أرادوا أن يقتلوهما جميعاً؟ قال: ذاك لهم، و عليهم أن يدفعوا إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصاً دون صاحبه ثم يقتلونهما» قلت: إن أرادوا أن يأخذوا الدية؟ قال: «فقال: الدية بينهما نصفان، لأنّ أحدهما أقرّ و الآخر شهد عليه» قلت: كيف جعلت لأولياء الذي شهد عليه على الذي أقرّ نصف الدية حيث قتل، و لم تجعل لأولياء الذي أقرّ على أولياء الذي شهد عليه و لم يقرّ؟ «فقال: لأنّ الذي شهد عليه ليس مثل الذي أقرّ، الذي شهد عليه لم يقرّ و لم يبرئ صاحبه و الآخر أقرّ و برأ

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٢

الدية منه بالتراضى.

صاحبه، فلزم الذي أقرّ و برأ صاحبه ما لم يلزم الذي شهد عليه و لم يقرّ و لم يبرئ صاحبه» (١).

و هذه الصحیحته واضحة الدلالة على حكم هذه الصورة بشقوقها.

و أمّا الصورة الثالثة: فالمشهور أنّ الحكم فيها كما في الصورة الثانية، و لكنّ المحقّق في الشرائع لم يجزم بذلك حيث قال: و في قتلها إشكال، لانتهاء الشركة، و كذا في إلزامها بالدية نصفين، و القول بتخيير الولي في أحدهما وجه قوي، غير أنّ الرواية من المشاهير (٢).

و ذهب إلى التخيير جماعة، منهم: ابن إدريس في السرائر و الفاضل في التحرير و ولده في الإيضاح و أبو العباس في المهذب و المقتصر (٣).

و قال في الجواهر بعد ما اختار مذهب المشهور: بل لعلّ طرحها الصحیحته و العمل بما تقتضيه القواعد اجتهاداً في مقابلة النصّ (٤).

أقول: الصحیح أنّه لا مجال لما ذهب إليه المشهور و لا للقول بالتخيير.

أمّا الأول: فلا أنّ الصحیحته إن دلّت على ذلك فإنّما تكون دلّته بالإطلاق، و كيف يمكن الأخذ به و رفع اليد عمّا دلّ على عدم جواز قتل المؤمن بغير حقّ

(١) الوسائل ٢٩: ١٤٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٥ ح ١.

(٢) الشرائع ٤: ٢٢٨.

(٣) السرائر ٣: ٣٤١، التحرير ٢: ٢٥١، إيضاح الفوائد ٤: ٦٠٩، المهذب البارع ٥: ٢٠٥ ٢٠٧، المقتصر: ٤٣٢.

(٤) الجواهر ٤٢: ٢٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٣

[مسألة ١٠٩: لو ادعى الولي أن القتل الواقع في الخارج عمدي]

(مسألة ١٠٩): لو ادعى الولي أن القتل الواقع في الخارج عمدي، و أقام على ذلك شاهداً و امرأتين، ثم عفا عن حقّ الاقتصاص، قيل بعدم صحّة العفو، حيث إنّ حقّه لم يثبت، فيكون العفو عفواً عمّا لم يثبت. و لكنّ الظاهر هو الصحّة (١).

من الآيات و الروايات؟! فالمتعين هو رفع اليد عن إطلاق الصححة و حملها على صورة احتمال الاشتراك.

و أمّا الثاني: فلاّن القول بالتخيير يحتاج إلى دليل، و الأصل عند تعارض الحجّتين و عدم إمكان العمل بهما هو التساقط دون التخيير على ما حقّقناه في محلّه «١». على أن المقام ليس من موارد التعارض، فإنّ الظاهر من بناء العقلاء في أمثال المقام هو الأخذ بالإقرار و عدم ترتيب الأثر على البيّنة. و عليه، فالمتعين هو الأخذ بالإقرار و الاقتصاص من المقرّ أو أخذ الدية منه بالتراضي.

و أمّا ما تقدّم من مرفوعه إبراهيم بن هاشم «٢» فهي و إن دلّت بمقتضى التعليل على سقوط القصاص و الدية عن المقرّ إلّا أنّها لضعفها سنداً غير قابلة للاستدلال بها.

(١) إذ لو كان له حقّ في الواقع لسقط بعفوه و إن لم يثبت عند الحاكم، فلو ثبت عنده بعد العفو لم يترتب أثر عليه، لفرض سقوطه بإسقاط ذي الحقّ.

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٦٥ ٢٦٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٢ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٤

[الفصل الثالث في القسامه]

إشارة

الفصل الثالث في القسامه

[تعريف القسامه]

[مسألة ١١٠: لو ادعى الولي القتل على واحد أو جماعة]

(مسألة ١١٠): لو ادعى الولي القتل على واحد أو جماعة، فإن أقام البيّنة على مدّعه فهو (١)، و إلّا فإن لم يكن هنا لوث طولب المدّعي عليه بالحلف،

(١) بلا خلاف و لا إشكال، لإطلاق أدلّه حجّية البيّنة.

و أمّا صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ الله حكم في دمائكم بغير ما حكم به في أموالكم، حكم في أموالكم: أنّ البيّنة على المدّعى و اليمين على المدّعى عليه، و حكم في دمائكم: أنّ البيّنة على المدّعى عليه و اليمين على من ادّعى، لئلا يبطل دم امرئ مسلم» (١).
فهي لا تدلّ على عدم حجّية بيّنة المدّعى، و إنّما تدلّ على أنّ المطالب بها هو المنكر دون المدّعى، على أنّها خاصّة بموارد اللوث دون غيرها على ما سيأتي.

و أمّا في غيرها فيكون المطالب بالبيّنة هو المدّعى، بمقتضى ما ورد من أنّ البيّنة على المدّعى و اليمين على المدّعى عليه. هذا، و قد صرّح في صحيحة بريد بن معاوية و مسعدة بن زياد الآيتين بحجّية بيّنة المدّعى، مع أنّهما وردتا في مورد اللوث.

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٣ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٥

فإن حلف سقطت الدعوى (١)، و إن لم يحلف كان له ردّ الحلف إلى المدّعى، و إن كان لوث طوب المدّعى عليه بالبيّنة (٢)، فإن أقامها على عدم القتل فهو، و إلّا فعلى المدّعى الإتيان بقسامه خمسين رجلاً لإثبات مدّعه (٣)،

(١) من دون خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، كما في سائر الدعاوى. و كذلك الحال في جواز ردّ الحلف على المدّعى.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، و تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير المتقدّمة و صحيحة بريد بن معاوية الآتية.

(٣) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّما جعلت القسامه احتياطاً للناس لكيما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً أو يغتال رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل» (١).

و منها: صحيحة بريد بن معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن القسامه «فقال: الحقوق كلّها: البيّنة على المدّعى و اليمين على المدّعى عليه، إلّا في الدم خاصّة، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بينما هو بخير إذا فقدت الأنصار رجلاً منهم، فوجدوه قتيلاً، فقالت الأنصار: إنّ فلان اليهودى قتل صاحبنا، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) للطلّيين: أقيموا رجلين عدلين من غيركم أقيده (أفده) برمته، فإن لم تجدوا شاهدين فأقيموا قسامه خمسين رجلاً أقيده برمته، فقالوا: يا رسول الله، ما عندنا شاهدان من غيرنا و إنّنا لنكره أن نقسم على ما لم نره، فوداه رسول الله (صلى الله عليه و آله)

(١) الوسائل ٢٩: ١٥١ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٦

.....

و قال: إنّما حقن دماء المسلمين بالقسامه، لكى إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة (من عدوه) حجّزه مخافة القسامه أن يقتل به فكف عن قتله، و إلّا حلف المدّعى عليه قسامه خمسين رجلاً ما قتلنا و لا علمنا قاتلاً، و إلّا أغرموا الديه إذا وجدوا قتيلاً بين أظهرهم إذا لم يقسم المدّعون» (٢).

و منها: صحيحة مسعدة بن زياد عن جعفر (عليه السلام) «قال: كان أبى (رضي الله عنه) إذا لم يقم القوم المدّعون البيّنة على قتل قتلهم، و لم يقسموا بأنّ المتّهمين قتلوه، حلف المتّهمين بالقتل خمسين يميناً بالله ما قتلناه و لا علمنا له قاتلاً، ثمّ يؤدى الديه إلى أولياء

القتيل، ذلك إذا قتل في حي واحد، فأما إذا قتل في عسكر أو سوق مدينة فديته تدفع إلى أوليائه من بيت المال» (١).
 بقى هنا شيء: وهو أن المتسالم عليه بين فقهاءنا بل بين فقهاء المسلمين كافة إلا الكوفي من العامة (٢) اعتبار اللوث في القسامة، ومع ذلك قد ناقش فيه المحقق الأردبيلي، نظراً إلى إطلاق الروايات وخلوها عن التقييد المذكور (٣)، ولكن الصحيح هو اعتبار اللوث، فإنه مضافاً إلى كونه أمراً متسالمًا عليه يمكن استفادته من عدة روايات في الباب:
 منها: معتبرة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنما جعلت القسامة ليغلظ بها في الرجل المعروف بالشر المتهم، فإن شهدوا عليه جازت شهادتهم» (٤).

- (٢) الوسائل ٢٩: ١٥٢ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٣.
 (١) الوسائل ٢٩: ١٥٣ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٦.
 (٢) حكاة في الجواهر ٤٢: ٢٢٧.
 (٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ١٨٢ ١٨٤.
 (٤) الوسائل ٢٩: ١٥٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٧.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٧
 و إلا فعلى المدعى عليه القسامة كذلك (١)، فإن أتى بها سقطت الدعوى،

و منها: صحيحة زرارة و بريد المتقدمتان. □
 و منها: صحيحة ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنما وضعت القسامة لعل الحوط، يحتاط على الناس، لكي إذا رأى الفاجر عدوه فر منه مخافة القصاص» (١).
 فإن التعليل المذكور فيها يدلنا على أن جعل القسامة لا يعم كل مورد، بل لا بد أن يكون المدعى عليه رجلاً فاسقاً و متهماً بالشر، كما صرح به في رواية زرارة. و هذا هو معنى اللوث.
 أضف إلى ذلك: أن قوله (عليه السلام) في روايات الباب: «إنما جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس» يدل على اعتبار اللوث فيها، و إلا لم يكن احتياطاً للدماء، بل يوجب هدرها، حيث إن للفاسق و الفاجر أن يدعى القتل على أحد و يأتي بالقسامة فيقتص منه، فيذهب دم المسلم هدرًا.
 و يؤيد ذلك ما في حديث عن الصادق (عليه السلام): «كانت العداوة بين الأنصار و بينهم اليهود ظاهرة، فإذا كانت هذه الأسباب أو ما أشبهها فهي لطح تجب معه القسامة» (٢).

- (١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدة روايات:
 منها: ما تقدم من صحيحة بريد بن معاوية و صحيحة مسعدة بن زياد.
 و منها: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القسامة

- (١) الوسائل ٢٩: ١٥٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٩.
 (٢) دعائم الإسلام ٢: ٤٢٩.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٢٨
 و إلا الزم الدعوى (١).

«فقال: هي حق، إن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قليب من قليب اليهود إلى أن قال: فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه إليكم، قالوا: يا رسول الله، كيف نقسم على ما لم نر؟ قال: فيقسم اليهود» الحديث (١).

(١) على ما يظهر من كلمات غير واحد منهم، فإنهم ذكروا أنه إذا نكل و امتنع عن الحلف الزم الدعوى، بل صرح بعضهم كصاحب الرياض (قدس سره) «٢» بأنه يلزم بالدعوى، سواء أ كانت الدعوى دعوى القتل عمداً أم كانت دعوى القتل خطأً. و الوجه في ذلك: هو أن مقتضى ما دل على جعل القسامة و أنه إذا لم يقسم المدعى كانت القسامة على المدعى عليه: أنه إذا امتنع عن الحلف الزم بالدعوى، و إلا كان إلزامه بالحلف لغواً. و هذا ظاهر. ثم إنه هل للمدعى عليه عندئذ رد الحلف على المدعى، كما كان ذلك في غير دعوى القتل، أم يحكم على المدعى عليه بمجرد نكوله؟

قولان، المشهور هو الثاني.

و عن الشيخ (قدس سره) في المبسوط هو الأول «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٥/ أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١٠ ح ٣.

(٢) رياض المسائل ٢: ٥١٩.

(٣) المبسوط ٧: ٢١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٢٩

[مسألة ١١١: إذا كان المدعى أو المدعى عليه امرأة، فهل تثبت القسامة؟]

(مسألة ١١١): إذا كان المدعى أو المدعى عليه امرأة، فهل تثبت القسامة؟ فيه وجهان، الأظهر هو الثبوت (١).

و لا نعرف له وجهاً، فإن الرد إنما ثبت فيما إذا كان الحلف وظيفة المدعى عليه، و أمّا فيما إذا كان الحلف وظيفة المدعى و لم يقسم فانقل الحلف إلى المدعى عليه كما في المقام فلا موجب للرد أصلاً. بقى هنا شيء: و هو أن المدعى عليه إذا لم يكن شخصاً معيناً، و قد وجد القتل عند طائفة أو قبيلة أو قرية و امتنعوا عن الحلف، الزموا بالدية، و تدل على ذلك مضافاً إلى عدم جواز الاقتصاص ممن لم يثبت أنه قاتل صحيحة بريد بن معاوية المتقدمة. و أمّا ما في صحيحة مسعدة بن زياد من لزوم أداء الدية إلى أولياء القتل بعد حلف المتهمين، فلا دلالة فيه على أخذ الدية منهم، بل تؤدى الدية من بيت المال، فإن دم المسلم لا يذهب هدرًا.

(١) بلا خلاف ظاهر، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنما جعلت القسامة احتياطاً للناس» الحديث «١».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن القسامة كيف كانت؟ «فقال: هي حق إلى أن قال: و إنما القسامة نجاه للناس» «٢».

- (١) الوسائل ٢٩: ١٥١ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٩: ١٥١ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٢.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٠

[كَمِيَّةُ الْقِسَامَةِ]

إشارة

كَمِيَّةُ الْقِسَامَةِ

[مسألة ١١٢: في القتل العمدي خمسون يمينا]

(مسألة ١١٢): في القتل العمدي خمسون يمينا (١)،

فإن مقتضى هذا التعليل عدم اختصاص الحكم بالرجال و إن كان مورد جملة منها الرجل. و منها: صحيحة بريد بن معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن القسامة فقال: الحقوق كلها: البينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه، إلّا في الدم خاصة الحديث «١».

و منها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن الله حكم في دمائكم بغير ما حكم به في أموالكم، حكم في أموالكم: أن البينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه، و حكم في دمائكم: أن البينة على المدعى عليه و اليمين على من ادعى، لتلا يبطل دم امرئ مسلم» (٢).

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل ادعى عليه الإجماع. و تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان، قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): في القسامة خمسون رجلاً في العمد، و في الخطأ خمسة و عشرون رجلاً، و عليهم أن يحلفوا بالله» (٣).

و صحيحة يونس و ابن فضال جميعاً عن الرضا (عليه السلام) في حديث:

- (١) الوسائل ٢٩: ١٥٢ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٣.
 (٢) الوسائل ٢٩: ١٥٣ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٤.
 (٣) الوسائل ٢٩: ١٥٨ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣١

و في الخطأ المحض و الشبيه بالعمد خمس و عشرون يمينا (١). و عليه، فإن أقام المدعى خمسين رجلاً يقسمون فهو، و إلّا فالمشهور تكرير الأيمان عليهم حتى يتم عدد القسامة، و هو غير بعيد (٢).

«و القسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً، و جعل في النفس على الخطأ خمسة و عشرين رجلاً» الحديث «١».

و خالف في ذلك ابن حمزة، حيث قال: إنها خمسة و عشرون في العمد إذا كان هناك شاهد واحد «٢». وفيه: أنه مبني على أن الخمسين بمنزلة شاهدين عدلين، و هو اعتبار ضعيف جداً، فلا يمكن جعله مدرکاً لحكم شرعي، على أنه مخالف لإطلاق هاتين الصحيحتين.

(١) على الأشهر بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك الصحيحتان المتقدمتان.

و خالف في ذلك جماعة، منهم: المفيد و الديلمي و ابن إدريس و الفاضل و ولده و الشهيدان، و ذهبوا إلى أنه لا فرق في ذلك بين العمد و الخطأ «٣».

و فيه: أنه مخالف لصريح الصحيحتين المتقدمتين، فلا يمكن القول به.

(٢) بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد من الأصحاب، و لم ينقل

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٩ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١١ ح ٢.

(٢) الوسيلة: ٤٦٠.

(٣) الشيخ المفيد في المقنعة: ٧٣٦، الديلمي في المراسم: ٢٣٢، ابن إدريس في السرائر ٣: ٣٣٨، العلامة في القواعد ٣: ٦١٨، ابن العلامة في إيضاح الفوائد ٤: ٦١٥، الشهيد الأول في اللمعة ١٠: ٧٣، الشهيد الثاني في الروضة البهية ١٠: ٧٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٢

.....

الخلافاً في المسألة عن أحد، إلا أنه لم يرد فيها نص، بل مقتضى صحيحتي بريد بن معاوية و زرارة و غيرهما: أن القود يتوقف على حلف خمسين رجلاً، فلا يثبت القود عند عدم تحقق الحلف من خمسين رجلاً.

و أما ما في صحيحة يونس عن الرضا (عليه السلام) فيما أفتى به أمير المؤمنين (عليه السلام) في الديات: «فمما أفتى به في الجسد و جعله ستّ فرائض: النفس و البصر و السمع و الكلام و نقص الصوت من الغنن و الببح و الشلل في اليدين و الرجلين، ثم جعل مع كلّ شيء من هذه قسامه على نحو ما بلغت الدية إلى أن قال: و القسامه في النفس و السمع و البصر و العقل و الصوت من الغنن و الببح و نقص اليدين و الرجلين، فهو ستّ أجزاء الرجل. تفسير ذلك: إذا أصيب الرجل من هذه الأجزاء الستّ و قيس ذلك، فإن كان سدس بصره أو سمعه أو كلامه أو غير ذلك حلف هو وحده، و إن كان ثلث بصره حلف هو و حلف معه رجل واحد، و إن كان نصف بصره حلف هو و حلف معه رجلان، و إن كان ثلثي بصره حلف هو، و حلف معه ثلاثة نفر، و إن كان خمسة أسداس بصره حلف هو و حلف معه أربعة، و إن كان بصره كلّ حلف هو و حلف معه خمسة نفر، و كذلك القسامه في الجروح كلّها، فإن لم يكن للمصاب من يحلف معه ضوعفت عليه الأيمان إلى أن قال: و إن كان كلّ حلف ستّ مرّات، ثم يعطى «١».

فموردها القسامه في الأجزاء، و التعدى عنه إلى القسامه في النفس يحتاج إلى دليل، على أن الثابت بالقسامه في موردها هو الديه، فإثبات القود بتكرّر الأيمان يحتاج إلى دليل غير ذلك.

و على الجملة: فإن تمّ إجماع في المقام كما أنه ليس ببعيد فهو، و إلا فثبوت القود بتكرّر الأيمان مشكل جداً.

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٩ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٣

[مسألة ١١٣: إذا كان المدعون جماعة أقل من عدد القسامة]

(مسألة ١١٣): إذا كان المدعون جماعة أقل من عدد القسامة، قسّمت عليهم الأيمان بالسوية على الأظهر (١).

نعم، يؤكّد ذلك ما ورد في غير واحد من الروايات من أنّ القسامة إنّما جعلت احتياطاً للناس لئلاّ يغتال الفاسق رجلاً فيقتله حيث لا يراه أحد، فإذا كانت علمه جعل القسامة ذلك فكيف يمكن تعليق القود على حلف خمسين رجلاً؟! فإنه أمر لا يتحقّق إلّا نادراً، فكيف يمكن أن يكون ذلك موجّباً لخوف الفاسق من الاغتيال؟!

(١) وفاقاً للمحقّق (قدس سره) في الشرائع والفاضل في القواعد والإرشاد والأردبيلي (قدس سره) في شرحه «١»، وحكى ذلك عن الروض والتحرير ومجمع البرهان «٢».

خلافاً لما في الجواهر، حيث إنّ اختار عدم لزوم التساوي «٣». والوجه في ذلك: هو ما تقدّم من أنّه لا دليل على تكرير الأيمان أصلاً، ونصوص الباب جميعاً خالية عن ذلك، وإنّما قلنا به لأمرين، أحدهما: الإجماع والتسالم عليه بين الأصحاب. ثانيهما: ما عرفت من أنّه لو لم نقل بالتكرير لزم هدر دم المسلم في غالب الموارد، نظراً إلى أنّ المدعى غالباً لا يتمكّن من أن

(١) الشرائع ٤: ٢٣١، القواعد ٣: ٦١٨، إرشاد الأذهان ٢: ٢١٩، مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ١٩٦.

(٢) حكاة في مفتاح الكرامة ١٠: ٧٠ (حجری) وراجع ذلك في التحرير ٢: ٢٥٣ (حجری)، مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ١٩٦.

(٣) الجواهر ٤٢: ٢٤٨ ٢٤٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٤

[مسألة ١١٤: المشهور أنّ المدعى عليه إذا كان واحداً]

(مسألة ١١٤): المشهور أنّ المدعى عليه إذا كان واحداً حلف هو وأحضر من قومه ما يكمل عدد القسامة، فإن لم يكمل كزّرت عليهم الأيمان حتّى يكمل عددها. وفيه إشكال (١). وأما إذا كان أكثر من واحد،

يأتى بخمسين رجلاً من قومه يقسمون على أنّ فلاناً قاتل، وهو منافع لجعل القسامة احتياطاً لدماء الناس. وعلى ذلك، فلا بدّ من الأخذ بالمقدار المتيقّن، وهو التساوي في القسمة بينهم، وأما ثبوت الدعوى بها مع عدم التساوي فيحتاج إلى دليل، ولا دليل. هذا إذا لم يكن المدعون مختلفين بحسب حصص الإرث.

و أمّا إذا كانوا مختلفين في ذلك فعن الشيخ في المبسوط: أنّ التقسيم بحسب الحصص «١»، فلو فرض أنّ الولي ابن و بنت حلف الابن أربعاً وأربعاً و ثلاثين و البنت سبع عشرة. وفي القواعد احتماله «٢».

أقول: إنّ تمّ إجماع على خلاف ذلك فهو، وإلّا فالأحوط رعاية كلا الأمرين بأن تحلف البنت خمساً وعشرين يميناً و يحلف الابن أربعاً و ثلاثين، وذلك لعدم الدليل على ثبوت الدعوى بغير ذلك.

(١) وجه الإشكال: أنّ الحكم المزبور وإن كان مشهوراً شهرة عظيمة، بل ادّعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد من الفقهاء، إلّا أنّ ذلك لم يرد في شيء من الروايات.

و أما رواية أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القسامة

(١) المبسوط ٧: ٢٣٣.

(٢) القواعد ٣: ٦٢١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٥

.....

أين كان بدوها؟ «فقال: كان من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى أن قال: فعلى المدعى أن يجيء بخمسين يحلفون أن فلاناً قتل فلاناً، فيدفع إليهم الذي حلف عليه، فإن شاءوا عفوا، وإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا قبلوا الدية، وإن لم يقسموا فإن على الذين ادعى عليهم أن يحلف منهم خمسون ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً، فإن فعلوا أدى أهل القرية الذين وجد فيهم» الحديث «١». فهي مضافاً إلى أنها ضعيفة سنداً بعلی بن حمزة لا تدل على أن المدعى عليه يحضر من قومه من يحلف معه لا كمال العدد الذي هو محل الكلام، بل المفروض فيها طلب الحلف من المدعى عليهم. بل مقتضى صحیحة مسعدة بن زياد المتقدمة «٢»: أن الباقر (عليه السلام) كان يحلف المتهمين بالقتل خمسين يميناً، فالحالف هو المتهم نفسه دون غيره.

و أما ما في صحیحة بريد بن معاوية المتقدمة «٣» من قوله (عليه السلام): «و إلاً حلف المدعى عليه قسامة خمسين رجلاً ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً» فلا دلالة فيه على لزوم حلف غير المدعى عليه، بل تدل على أن المدعى عليه لا بد وأن يكون هو الحالف ولكن لا يكتفى بحلفه مرة واحدة، بل لا بد وأن يكون حلفه قسامة خمسين رجلاً، بمعنى: أنه يلزم عليه الحلف خمسين مرة. و على الجملة: فإن تم إجماع على اعتبار حلف خمسين رجلاً بالإضافة إلى المدعى عليه فهو، و إلاً فالظاهر كفاية خمسين يميناً من المدعى عليه، بلا حاجة إلى ضم حلف شخص آخر إليه.

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٦ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١٠ ح ٥.

(٢) في ص ١٢٦.

(٣) في ص ١٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٦

بمعنى: إن الدعوى كانت متوجهة إلى كل واحد منهم، فعلى كل واحد منهم قسامة خمسين رجلاً (١).

(مسألة ١١٥): إذا لم تكن بينة للمدعى ولا للمدعى عليه و لم يحلف المدعى، و حلف المدعى عليه، سقطت الدعوى، و لا شيء على المدعى عليه، و تعطى الدية لورثة المقتول من بيت المال (٢).

(١) على المشهور بين الأصحاب.

و يدل على ذلك قوله (عليه السلام) في صحیحة بريد بن معاوية: «حلف المدعى عليه قسامة خمسين رجلاً»، فإن مقتضاه: أن كل من انطبق عليه عنوان المدعى عليه كانت وظيفته الإتيان بقسامة خمسين رجلاً على التفصيل الآنف الذكر. و خالف في ذلك الشيخ في محكي الخلاف، فاكتفى بالخمسين منهم أجمع «١». و وجهه غير ظاهر، فالصحيح ما ذكرناه.

(٢) على المشهور شهرة عظيمة.

و تدلّ على ذلك صحيحة بريد بن معاوية المتقدمة، بتقريب: أنّ غرامة المدعى عليه الدية في تلك الصحيحة علقت على عدم الحلف، فلا تثبت الغرامة مع الحلف، و بضميمة ما في غير واحد من الروايات من أنّ دم المسلم لا يذهب هدراً تثبت الدية في بيت مال المسلمين.

□
و تؤيد ذلك رواية علي بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا

(١) الخلاف ٥: ٣١٤، و حكاه عنه في الجواهر ٢: ٢٥٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٧

.....

وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه و لا يعلمون له قاتلاً، فإن أبوا أن يحلفوا أغرموا الدية فيما بينهم في أموالهم سواء سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين» (١).

□ □
و على ذلك تحمل صحيحة محمد بن مسلم و عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنه قال في رجل كان جالساً مع قوم فمات و هو معهم، أو رجل وجد في قبيلة و على باب دار قوم، فادعى عليهم» قال: ليس عليهم شيء، و لا يبطل دمه» (٢).
أو أنّها تحمل على فرض عدم اللوث، فإنّه لا قسامة حينئذ.

و لكن بعض الروايات تدلّ على أنّ الدية بعد الحلف على المدعى عليه، كرواية أبي بصير المتقدمة (٣)، فإنّها دلّت على أنّ المدعى عليهم إذا حلفوا أدى أهل القرية الذين وجد فيهم الدية، إلّا أنّها ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و مثلها رواية أبي البختری، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام): «أنه أتى علي (عليه السلام) بقتيل وجد بالكوفة مقطوعاً، فقال: صلّوا عليه ما قدرتم عليه منه، ثم استحلفهم قسامة بالله ما قتلناه و لا علمنا له قاتلاً، و ضمنهم الدية» (٤).
و هذه الرواية أيضاً ضعيفة سنداً، فإنّ أبا البختری هو وهب بن وهب المعروف بالكذب، على أنّه لا دلالة فيها على أنّهم حلفوا.

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٣ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٨ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ح ١.

(٣) في ص ١٣٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٥٠ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٨

[مسألة ١١٦: تثبت بالقسامة الدعوى في الجروح]

(مسألة ١١٦): القسامة كما تثبت بها الدعوى في قتل النفس كذلك تثبت بها في الجروح بالإضافة إلى الدية (١).

□
و أمّا صحيحة مسعدة بن زياد المتقدمة فلا دلالة فيها، فإنّ قوله (عليه السلام): «حلف المتهمين بالقتل خمسين يمينا بالله ما قتلناه و لا علمنا له قاتلاً، ثم يؤدى الدية إلى أولياء القتل» لا يدلّ على أنّ الدية على المدعى عليهم بعد حلفهم، فإنّ الظاهر أنّ كلمة «يؤدى»

مبتية للمجهول. والمراد: أنه لا بد من دفع الدية إلى أولياء القتل، لئلا يبطل دم امرئ مسلم، و الدية حينئذ على بيت المال، كما يستفاد من توديه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، و لو كانت الكلمة مبتية للمعلوم لكان المناسب أن يؤتى بها بصيغة الجمع كما هو ظاهر.

فالتيجة: أن المتهمين لا شيء عليهم من القود أو الدية إذا حلفوا القسامة.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات الأصحاب، و تدل على ذلك صحيحة يونس المتقدمة «١». و خالف في ذلك الشيخ في المحكى عن المبسوط، فلم يعتبر القسامة في الأعضاء «٢» وفاقاً لأكثر العامة. و لعل وجه ذلك: الاقتصار في تقييد النصوص الدالة على أن اليمين على المدعى عليه و البينة على المدعى باللوث في النفس دون الأعضاء.

و فيه: أن صحيحة يونس مقيدة لإطلاق تلك النصوص، فلا إشكال عندئذ فيما ذهب إليه المشهور.

(١) في ص ١٣٢.

(٢) حكاها في الجواهر ٤٢: ٢٥٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٣٩

و في عددها في الجروح خلاف، قيل: خمسون يميناً إن بلغت الجناية فيها الدية كاملة، و إلاً فبحسابها (١). و قيل: ستة أيمان فيما بلغت دية النفس، و ما كان دون ذلك فبحسابه. و هذا هو القول الصحيح.

[مسألة ١١٧: إذا كان القتل كافراً فادعى وليه القتل على المسلم]

(مسألة ١١٧): إذا كان القتل كافراً فادعى وليه القتل على المسلم و لم تكن له بينة، فهل تثبت القسامة حينئذ؟ وجهان، قيل: تقبل، و هو لا يخلو من إشكال، بل منع (٢).

بقي هنا شيء: و هو أن القسامة في الأعضاء تفرق عن القسامة في النفس، حيث يثبت بها القصاص في النفس كما عرفت، و لا يثبت بها القصاص في الأعضاء، و ذلك لعدم الدليل، فإن صحيحة يونس خاصة في الدية، فلا موجب للخروج عما دل على أن في الحقوق كلها: البينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه، في غير الدم.

(١) كما عن المفيد و سلار، بل في المسالك: أنه مذهب الأكثر، و عن السرائر: دعوى الإجماع عليه «١».

و هذا القول لا دليل عليه أصلاً، فالصحيح هو القول الآخر كما عن الشيخ «٢» و أتباعه، و تدل على ذلك صريحة صحيحة يونس المتقدمة.

(٢) ذهب جماعة من الأصحاب منهم: الشيخ في المبسوط و العلامة في المختلف ترجيحاً «٣» إلى أن قسامة الكافر تقبل على المسلم، و لكن لا يثبت بها

(١) المقنعة: ٧٢٨، المراسم: ٢٣٢، المسالك ٢: ٣٧٥ (حجري)، السرائر ٣: ٣٤٠ ٣٤١.

(٢) النهاية: ٧٤١ ٧٤٢.

(٣) المبسوط ٧: ٢١٦ ٢١٨، المختلف ٩: ٤٦٧ ٤٦٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٠

.....

القود، و إنما تثبت بها الدية.

و اختار جماعة أخرى منهم: الشيخ في الخلاف و المحقق في الشرائع و العلامة في التحرير و الإرشاد و القواعد «١» عدم قبولها على المسلم.

احتج الأولون بإطلاق الروايات، كصحيحة زرارة المتقدمة «٢»، و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن القسامة كيف كانت؟ «فقال: هي حق و هي مكتوبة عندنا، و لولا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً ثم لم يكن شيء، و إنما القسامة نجاة للناس» «٣»، و قريب منها صحيحة عبد الله بن سنان «٤».

و لكن الظاهر هو القول الثاني، و ذلك لاختصاص جعل القسامة بما إذا كان القتل مسلماً، كمعتبرة أبي بصير المتقدمة «٥»، فإنها تدل بوضوح على أن جعل اليمين على المدعى إنما هو لعدم بطلان دم امرئ مسلم.

كما أن المستفاد من صحيحة ابن سنان أن جعل القسامة إنما هو ليمتنع الفاسق عن القتل مخافة القصاص، قال ابن سنان: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنما وضعت القسامة لعل الحوط يحتاط على الناس، لكي إذا رأى الفاجر عدوه فر منه مخافة القصاص» «٦».

(١) الخلاف ٥: ٣١١ / ١٠، الشرائع ٤: ٢٢٣، التحرير ٢: ٢٥٤، الإرشاد ٢: ٢١٩، القواعد ٣: ٦٢٠.

(٢) في ص ١٢٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٥١ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٥٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٨.

(٥) في ص ١٣٠.

(٦) الوسائل ٢٩: ١٥٤ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤١

[مسألة ١١٨: إذا قتل رجل في قرية أو في قريب منها اغرم]

(مسألة ١١٨): إذا قتل رجل في قرية أو في قريب منها اغرم أهل تلك القرية الدية إذا لم توجد بينة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه، و إذا وجد بين قريتين ضمننت الأقرب منهما (١).

و في صحيح بريد بن معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال: سألته عن القسامة «فقال: الحقوق كلها إلى أن قال: إنما حقن دماء المسلمين بالقسامة لكي إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة من عدوه حجزه مخافة القسامة أن يقتل به فكف عن قتله» الحديث «١».

و بهذه الروايات يقيد إطلاق الروايات المتقدمة.

نعم، نلتزم بالقسامة في كل مورد دلّ الدليل بالخصوص على ثبوتها فيه و إن لم يكن فيه قصاص، كموارد دعوى القتل الخطائي على المسلم، و لا يمكن التعدي من ذلك إلى غيره.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يوجد قتيلاً في القرية أو بين قريتين؟ قال: يقاس ما بينهما، فأيهما كانت أقرب ضمنت «٢»، و مثلها معتبرة سماعة بن مهران «٣».
و صحيحة محمد بن قيس، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل قتل في قرية أو قريباً من قرية أن يغرم أهل تلك القرية إن لم توجد بينة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه» «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ١٥٢ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٩ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٤٩ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ذيل ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٤٩ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٢

[مسألة ١١٩: إذا وجد قتيلاً في زحام الناس]

(مسألة ١١٩): إذا وجد قتيلاً في زحام الناس أو على قنطرة أو بئر أو جسر أو مصنع أو في شارع عام أو جامع أو فلاة أو ما شاكل ذلك، والضابط: أن لا يكون ممّا يستند القتل فيه إلى شخص خاص أو جماعة معينة أو قرية معلومة، فديته من بيت مال المسلمين (١).

ولا تعارضها رواية محمد بن قيس الثانية، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لو أن رجلاً قتل في قرية، أو قريباً من قرية، و لم توجد بينة على أهل تلك القرية أنه قتل عندهم فليس عليهم شيء» «١».

فإنها مرسله لا يمكن الاعتماد عليها.

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة مسعدة بن زياد المتقدمة «٢» □
ومنها: صحيحة عبد الله بن سنان و عبد الله بن بكير جميعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل وجد مقتولاً لا يدري من قتله، قال: إن كان عرف له أولياء يطلبون ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين، و لا يبطل دم امرئ مسلم، لأنّ ميراثه للإمام، فكذلك تكون ديته على الإمام، و يصلّون عليه و يدفونونه. قال: و قضى في رجل زحمة الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات أن ديته من بيت مال المسلمين» «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ١٤٨ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٨ ح ٢.

(٢) في ص ١٢٦.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٤٥ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٣

[مسألة ١٢٠: يعتبر في اليمين أن تكون مطابقة للدعوى]

(مسألة ١٢٠): يعتبر في اليمين أن تكون مطابقة للدعوى، فلو ادعى القتل العمدي و حلف على القتل الخطائي فلا أثر له (١).

و منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: ازدحم الناس يوم الجمعة في إمرة علي (عليه السلام) بالكوفة فقتلوا رجلاً، فودى ديته إلى أهله من بيت مال المسلمين» (١).

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ليس في الهايشات عقل ولا قصاص، و الهايشات: الفرعة تقع بالليل و النهار فيشج الرجل فيها أو يقع قتيل لا يدرى من قتله و شجه» (٢).

و منها: معتبرته الثانية عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: من مات في زحام الناس يوم الجمعة أو يوم عرفه أو على جسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال» (٣).

و رواه الصدوق نحوه إلما أنه قال: «من مات في زحام جمعة أو عيد أو عرفه أو على بئر أو جسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال» (٤).

(١) الوجه في ذلك ظاهر.

(١) الوسائل ٢٩: ١٤٦ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٦ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٦ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٦ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٤٦ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٦ ح ٥.

(٤) الفقيه ٤: ١٢٢ / ٤٢٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٤

[مسألة ١٢١: لو ادعى أن أحد هذين الشخصين قاتل و لكنّه لا يعلم به تفصيلاً]

(مسألة ١٢١): لو ادعى أن أحد هذين الشخصين قاتل و لكنّه لا يعلم به تفصيلاً، فله أن يطالب كلّاً منهما بالبيّنة على عدم كونه قاتلاً (١)، فإن أقام كلّ منهما البيّنة على ذلك فهو، و إن لم تكن لهما بيّنة فعلى المدعى القسامة (٢)، و إن لم يأت بها فعليهما القسامة، و إن نکلا ثبتت الدية دون القود (٣).

[مسألة ١٢٢: لو ادعى القتل على اثنين بنحو الاشتراك و لم تكن له بيّنة]

(مسألة ١٢٢): لو ادعى القتل على اثنين بنحو الاشتراك و لم تكن له بيّنة، فله أن يطالبهما بالبيّنة، فإن أقاما البيّنة على عدم صدور القتل منهما فهو، و إلّا فعلى المدعى الإتيان بالقسامة، فإن أتى بها على أحدهما دون الآخر فله قتله (٤)

(١) الوجه في ذلك: هو أن الدعوى و إن كانت متوجهة إلى الجامع، إلما أنّها حيث لا ترتفع عن الجامع إلّا بإقامة كلّ منهما البيّنة فعليهما ذلك، فإن أقاما البيّنة سقطت الدعوى.

(٢) لأنّ ذلك وظيفة المدعى عند عدم إتيان المدعى عليه بالبيّنة، فإذا أتى المدعى بها ثبتت الدعوى، و لكن لا يقاد من طرفي

الدعوى، لعدم تعين القاتل، فلا بد من الدية على ما يستفاد من عدّة روايات من لزوم الدية على المتهمين بالقتل.
(٣) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٤) و ذلك لثبوت القتل بالقسامه على ما يقتضيه غير واحد من الروايات، منها: صحیحة أبي بصير المتقدمه «١»، حيث ورد فيها: «البينة على المدعى عليه»

(١) في ص ١٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٥

بعد ردّ نصف الدية إلى أوليائه (١) كما أنّ له العفو و أخذ نصف الدية منه، و إن أتى بها على كليهما فله قتلها بعد أن يردّ إلى أولياء كلّ منهما نصف الدية كما أنّ له مطالبه الدية منهما (٢)، و إن نكل فالقسامة عليهما، فإن أتيا بها سقط عنهما القصاص و الدية، و إن أتى بها أحدهما سقط عنه ذلك، و للولى أن يقتل الآخر بعد ردّ نصف ديته إلى أوليائه، و له أن يعفو عنه و يأخذ نصف الدية، و إن نکلا معاً كان للولى قتلها معاً بعد ردّ نصف دية كلّ منهما إلى أوليائه، أو مطالبه الدية منهما (٣).

[مسألة ١٢٣: لو ادعى القتل على اثنين]

(مسألة ١٢٣): لو ادعى القتل على اثنين، و كان في أحدهما لوث، فعلى المدعى إقامة البينة بالإضافة إلى من ليس فيه لوث، و إن لم يقيم فعلى المنكر اليمين (٤)، و أمّا بالإضافة إلى من فيه لوث فالحكم فيه كما سبق.

و اليمين على المدعى، و تقدّم في صحیحة ابن سنان ثبوت القصاص بالقسامه «١».

(١) و ذلك لأنّ الثابت بالقسامه كون المدعى عليه شريكاً في القتل، فيثبت به القصاص، لكن بعد ردّ نصف الدية إلى أوليائه، كما أنّ له العفو و أخذ نصف الدية منه، و ذلك لما تقدّم من أنّ في كلّ مورد كان القصاص مستلزماً لإعطاء المقتصّ شيئاً إلى أولياء المقتصّ منه جاز له مطالبه الدية من القاتل.

(٢) يظهر الوجه فيه ممّا تقدّم.

(٣) ظهر وجهه ممّا سبق.

(٤) كما هو الحال في سائر الدعاوى من أنّ البينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه. و قد خرجنا عن ذلك في دعوى القتل في موارد اللوث.

(١) راجع ص ١٤٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٦

[مسألة ١٢٤: لو كان للمقتول وليان و كان أحدهما غائباً]

(مسألة ١٢٤): لو كان للمقتول وليان و كان أحدهما غائباً فادعى الحاضر على شخص أنّه القاتل و لم تكن له بينة، فإن حلف خمسين يميناً في دعوى العمد و خمساً و عشرين في دعوى الخطأ ثبت حقه (١)، و لو حضر الغائب، فإن لم يدع شيئاً انحصر الحقّ بالحاضر، و

إن ادعى كان عليه الحلف بمقدار حصته فيما كانت الدعوى القتل عمداً أو خطأ (٢).

(١) لما تقدم من ثبوت الحق بالقسامة «١».

(٢) بيان ذلك:

أنه تارة: يفرض الكلام في القتل العمدى.

و أخرى: في القتل الخطائي.

أما الأول: فتارة: يكون حضور الغائب بعد اقتصاص الحاضر.

و أخرى: قبله.

أما في الأول: فلا يخلو الحال من مطالبه الغائب بعد قدومه بالدية و من رضاه بالقصاص و عدم المطالبة بشيء.

فعلى الأول: يجب على الحاضر أن يدفع له ما يستحقه من الدية بمقتضى اعترافه بأن له حقاً.

و على الثاني: فلا يجب عليه شيء، لأنه إنما يجب عليه ذلك إذا لم يرض بالقصاص لا مطلقاً على ما سيجيء «٢».

(١) في ص ١٤٠.

(٢) في ص ١٦١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٧

و كذلك الحال إذا كان أحد الوليين صغيراً و ادعى الكبير على شخص أنه القاتل (١).

و أما في الثاني: فإن أراد الغائب الاقتصاص من القاتل فهل له الاكتفاء بقسامة المدعى الحاضر من دون حاجة إليها ثانياً أصلاً أم لا؟

فيه تفصيل:

و هو أنه إن كان الحاضر قد جاء بخمسين رجلاً أقسموا بالله أنه قاتل جاز للغائب الاقتصاص بلا حاجة إلى قسامه، لأن قسامه خمسين رجلاً بمنزلة البيئه، فيثبت بها القتل مطلقاً، و لا يلزم على كل واحد من المدعين الإتيان بالقسامه.

و إن كان الحاضر قد جاء بقسامه خمسين رجلاً بالتكرار في الكل أو البعض، لم يكتف الغائب بها بعد قدومه، و ذلك لما عرفت من أنه لا دليل على كفاية التكرار إلا الإجماع، و عدم هدر دم المسلم، و بما أنه لا إطلاق لهما فالمتيقن هو حجته تلك القسامه على من

جاء بها فحسب.

فإذن لا بد للغائب من الإتيان بالقسامه.

و إنما الكلام في أنه هل يجب عليه الإتيان بخمسين قسامه، أو الواجب عليه خمس و عشرون يميناً؟

الظاهر هو الثاني، و ذلك لأنه عند كون المدعى اثنين يقسم الحلف عليهما، فيكون لكل واحد منهما خمس و عشرون يميناً.

و أما الثاني: و هو فرض القتل خطأ فإن جاء الحاضر بخمسة و عشرين رجلاً أقسموا بالله أنه قاتل، جاز للغائب بعد قدومه مطالبه بالدية،

و إلا فعليه الإتيان بما يخصه من الأيمان على ما مر في العمد.

(١) يظهر الحال في ذلك مما تقدم.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٨

[مسألة ١٢٥: إذا كان للقتيل وليان، و ادعى أحدهما القتل على شخص]

(مسألة ١٢٥): إذا كان للقتيل وليان، و ادعى أحدهما القتل على شخص، و كذبه الآخر بأن ادعى أن القاتل غيره، أو أنه اقتصر على نفي القتل عنه، لم يقدح هذا في دعوى الأول، و يمكنه إثبات حقه بالقسامة (١) إذا لم تكن للمدعى عليه بينة على عدم كونه قاتلاً (٢).

[مسألة ١٢٦: إذا مات الولي قام وارثه مقامه]

(مسألة ١٢٦): إذا مات الولي قام وارثه مقامه (٣) و لو مات أثناء الأيمان، كان على الوارث خمسون يميناً مستأنفةً، فلا اعتداد بالأيمان الماضية (٤).

(١) و ذلك لإطلاق أدلته ثبوت الحق بالقسامة.

هذا إذا لم يكن التكذيب موجباً لإزالة اللوث، كما ربما يتفق ذلك في بعض الموارد. و عليه، فلا قسامة، لما عرفت من أنها في مورد اللوث.

(٢) فإن إثبات القتل بالقسامة إنما يكون فيما إذا لم تكن للمدعى عليه بينة، وإلا فلا تصل النوبة إلى القسامة على ما تقدم.

(٣) لانتقال حق الدعوى إلى الوارث، كسائر الحقوق المنتقلة من المورث إلى وارثه.

(٤) لما تقدم من أن المستفاد من الأدلة لزوم الإتيان بالقسامة على من كان له حق الدعوى «١». و المفروض في المقام أن الوارث في حياة مورثه لم يكن له هذا الحق و كان أجنبيًا، و بعد موته و إن صار إليه هذا الحق إلا أنه لا بد له من الإتيان بالقسامة، و لا أثر للأيمان المتقدمه بالإضافة إليه.

(١) في ص ١٢٤ ١٢٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٤٩

[مسألة ١٢٧: لو حلف المدعى على أن القاتل زيد]

(مسألة ١٢٧): لو حلف المدعى على أن القاتل زيد، ثم اعترف آخر بأنه القاتل منفرداً، قال الشيخ في الخلاف: إنه مخير بين البقاء على مقتضى القسامة و بين العمل على مقتضى الإقرار و لو كان الإقرار بعد استيفاء الحق من المدعى عليه «١». و لكنّه لا وجه له (١). أو إذا صدق المدعى المقر سقطت دعواه الأولى أيضاً (٢).

[مسألة ١٢٨: إذا حلف المدعى و استوفى حقه من الديه]

(مسألة ١٢٨): إذا حلف المدعى و استوفى حقه من الديه ثم قامت البيئه على أن المدعى عليه كان غائباً حين القتل، أو كان مريضاً، أو نحو ذلك مما لا يتمكّن معه من القتل، بطلت القسامة و ردت الديه. و كذلك الحال فيما إذا اقتص منه (٣).

(١) وذلك لأن المدعى بحلفه على أن القاتل زيد قد اعترف بأن المقر ليس بقاتل، وأنه برىء. و عليه، فلا أثر لإقراره.
 (٢) لأن تصديقه المقر يستلزم تكذيب القسامة. و عليه، فلو كان قد أخذ من المدعى عليه الدية وجب عليه ردّها إليه، و لو كان قد قتله فعليه ديته.

(٣) وذلك لأن البينة تكشف عن كذب القسامة و مخالفتها للواقع، و هي تتقدّم على القسامة لكونها أقوى، فلا أثر لها معها. و على تقدير التعارض فالأمر أيضاً كذلك، لبطلان القسامة عندئذٍ، فلا يثبت أنه قاتل. فإذن وجب على المدعى ردّ ما أخذه من الدية إليه، لأنه لم يستحقّه. و منه يظهر الحال فيما لو اقتص منه، فإنه تؤخذ منه الدية.

(١) الخلاف ٥: ٣١٥ / ٣١٦ / ١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٠

[مسألة ١٢٩: لو اتهم رجل بالقتل حبس سنه أيام]

(مسألة ١٢٩): لو اتهم رجل بالقتل حبس سنه أيام، فإن جاء أولياء المقتول بما يثبت به القتل فهو، وإلا خلى سبيله (١).

(١) تدلّ على ذلك معتبره السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال: إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يحبس في تهمه الدم سنه أيام، فإن جاء أولياء المقتول يثبت، وإلا خلى سبيله» (٢).

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٠ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥١

[الفصل الرابع في أحكام القصاص]

إشارة

الفصل الرابع في أحكام القصاص

[مسألة ١٣٠: النابت في القتل العمدى القود دون الدية]

(مسألة ١٣٠): النابت في القتل العمدى القود دون الدية، فليس لوليّ المقتول مطالبه القاتل بها إلا إذا رضى بذلك، و عندئذٍ يسقط عنه القود و تثبت الدية (١) و يجوز لهما التراضى

(١) على المشهور شهرة عظيمة بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

خلافاً للعماني و الإسكافي «١»، حيث حكى عنهما في المسألة التخيير بين الاقتصاص و الدية.

و تدلّ على هذا القول صحيحة عبد الله بن سنان و ابن بكير، جميعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سُئِلَ عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً إلى أن قال: «فقال: إن لم يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبه، فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم

الدية و أعتق نسمة و صام شهرين متتابعين و أطعم ستين مسكيناً توبهً إلى الله عزّ و جلّ «٢».
و صحيحه ابن سنان الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سئل عن

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥١

(١) حكاة فى المختلف ٩: ٢٧٤.

(٢) الوسائل ٢٢: ٣٩٨ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٢

.....

رجل قتل مؤمناً، و هو يعلم أنه مؤمن، غير أنه حملة الغضب على أنه قتله، هل له من توبه إن أراد ذلك أو لا توبه له؟ «قال: توبته إن لم يعلم انطلق إلى أوليائه فأعلمهم أنه قتله، فإن عفى عنه أعطاهم الدية و أعتق رقبه و صام شهرين متتابعين و تصدق على ستين مسكيناً» (١).

و تؤيد ذلك رواية أبى بكر الحضرمى، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) رجل قتل رجلاً متعمداً «قال: جزاؤه جهنم» قال: قلت له: هل له توبه؟ «قال: نعم، يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكيناً و يعتق رقبه، و يؤدى ديته» قال: قلت: لا يقبلون منه الدية؟ «قال: يتزوج إليهم، ثم يجعلها صلّه يصلهم بها» قال: قلت: لا يقبلون منه و لا يزوجه؟ «قال: يصره صرراً يرمى بها فى دارهم» (٢).
و النبوتان:

ففى إحداهما: «من قتل له قتيلاً فهو يخير بين النظرين: إما يفدى، و إما أن يقتل» (٣).

و فى الثانية: «من أصيب بدم أو خبل فهو بالخيار بين إحدى ثلاث: إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو» (٤).

و الصحيح هو قول المشهور، و الوجه فى ذلك: هو أنّ رواية أبى بكر الحضرمى و النبوتين ضعاف سنداً، فلا يمكن الاستدلال بها على ثبوت حكم شرعى أصلاً.

(١) الوسائل ٢٢: ٣٩٩ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٢: ٣٩٩ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ٤.

(٣) ورد بتفاوت يسير بالألفاظ كما فى مسند أحمد ٢: ٢٣٨، سنن البيهقى ٨: ٥٣ حيث ورد بلفظ (فهو بخير النظرين ...).

(٤) مسند أحمد ٤: ٣١، سنن الدارمى ٢: ١٨٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٣

على أقل من الدية أو على أكثر منها (١). نعم، إذا كان الاقتصاد يستدعى

و أمّا الصحيحتان الأولتان: فهما و إن دلّتا بظاهرهما على القول بالتخيير لأنه إذا وجب على القاتل إعطاء الدية عند عفو الولي عن الاقتصاد، جاز للولي ترك القصاص و مطالبته بالدية لا محالة، و هذا هو معنى التخيير إلّا أنّهما معارضتان بصحيفة عبد الله بن

سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من قتل مؤمناً متعمداً قيد منه، إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية و أحب ذلك القاتل فالدية» الحديث «(١)».

و لكن لا بد من تقديم هذه الصحيحة على تلك الصحيحتين، لموافقتهما لإطلاق الكتاب المجيد من ناحية، فإنه ظاهر في ثبوت الولاية على القصاص فقط بالإضافة إلى الولي، دون أن يكون له المطالبة بالدية، و لمخالفتها للعامة من ناحية أخرى دونهما. فالنتيجة: هي أن الدية لا تثبت إلا برضا الجاني، فلا يكون ولي المجنى عليه بالخيار بين الاقتصاص منه و مطالبته بالدية. هذا كله فيما إذا تمكن من الاقتصاص.

و أما إذا لم يتمكن منه لمانع لزم الجاني الدية، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى «(٢)».

(١) بلا-خلاف و لا-إشكال. و الوجه في ذلك: هو أن الدية لم تثبت ابتداءً، و إنما كان ثبوتها منوطاً برضا الطرفين: الجاني، و ولي المجنى عليه، فالعبرة إذن

(١) الوسائل ٢٩: ٥٣/ أبواب القصاص في النفس ب ١٩ ح ٣.

(٢) في ص ٢٤١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٤

الرد من الولي، كما إذا قتل رجل امرأة، كان ولي المقتول مخيراً بين القتل و مطالبة الدية (١).

[مسألة ١٣١: لو تعدد القصاص لهرب القاتل أو موته]

(مسألة ١٣١): لو تعدد القصاص لهرب القاتل أو موته أو كان ممن لا يمكن الاقتصاص منه لمانع خارجي، انتقل الأمر إلى الدية، فإن كان للقاتل مال فالدية في ماله، و إلا أخذت من الأقرب فالأقرب إليه، و إن لم يكن أدنى الإمام (عليه السلام) الدية من بيت المال (٢).

إنما هي برضاها، فعلى أي مقدار تراضيا ثبت، سواء أ كان ذلك المقدار أقل من الدية أم أكثر.

(١) تقدم وجه ذلك مفصلاً «(١)».

(٢) على المشهور في الهارب و الميت.

و تدل على ذلك معتبرة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً، ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه «قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله، و إلا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابة أداه الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» «(٢)».

و صحيحة ابن أبي نصر عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل قتل رجلاً عمداً، ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات «قال: إن كان له مال أخذ منه، و إلا أخذ من الأقرب فالأقرب» «(٣)».

(١) في ص ٣٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٥/ أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٩٥/ أبواب العاقلة ب ٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٥

[مسألة ١٣٢: لو أراد أولياء المقتول القصاص من القاتل فخلّصه قوم من أيديهم]

(مسألة ١٣٢): لو أراد أولياء المقتول القصاص من القاتل فخلّصه قوم من أيديهم، حبس المخلص حتى يتمكن من القاتل، فإن مات القاتل أو لم يقدر عليه فالدية على المخلص (١).

[مسألة ١٣٣: يتولّى القصاص من يرث المال من الرجال دون الزوج]

(مسألة ١٣٣): يتولّى القصاص من يرث المال من الرجال دون الزوج (٢)

ثم إن مقتضى التعليل في معتبره أبي بصير ثبوت الحكم في كلّ مورد يتعدّر فيه القصاص، و عدم اختصاصه بمورد الفرار، بل لا يبعد استفادة عموم الحكم من الرويتين، مع قطع النظر عن التعليل في الرواية الأولى، فإنه يظهر من التفرع فيهما أنّ موضوع الحكم هو عدم القدرة على الاقتصاص من دون خصوصية للمورد.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل قتل رجلاً عمداً، فرفع إلى الوالى، فدفعه الوالى إلى أولياء المقتول ليقتلوه، فوثب عليه قوم فخلّصوا القاتل من أيدي الأولياء، قال: أرى أن يحبس الذين خلّصوا القاتل من أيدي الأولياء (أبداً) حتى يأتوا بالقاتل» قيل: فإن مات القاتل و هم فى السجن؟ قال: إن مات فعليهم الدية يؤدونها جميعاً إلى أولياء المقتول» (١).

(٢) بلا-خلاف ولا إشكال، بل ادعى عليه الإجماع نقلًا و تحصيلًا، و فى الجواهر: بل لم أجد فيه مخالفاً من العامّة (٢). و تدلّ عليه معتبره أبي العباس فضل البقباق الآتية.

(١) الوسائل ٢٩: ٤٩ / أبواب القصاص فى النفس ب ١٦ ح ١.

(٢) الجواهر ٤٢: ٢٨٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٦

و من يتقرّب بالأُم (١)، و أمّا النساء فليس لهنّ عفو و لا قود (٢).

(١) اختاره جماعة، منهم المحقق فى الشرائع (١)، و ادعى الحلّى فى السرائر عدم الخلاف (٢).

و تدلّ على ذلك معتبره أبي العباس فضل البقباق عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: هل للنساء قود أو عفو؟ قال: لا، و ذلك للعصبه (٣).

و يؤكّد ذلك ما دلّ من الروايات على أنّ المتقرب بالأُم لا يرث من الدية، فإنّها تدلّ بالأولوية على عدم استحقاقه القصاص.

(٢) خلافاً للمشهور، و وفقاً للشيخ فى المبسوط على ما فى المسالك (٤).

و تدلّ على ذلك معتبره أبي العباس المتقدمه.

و لكنّ الشهيد (قدس سره) رماها فى المسالك بالضعف سنداً (٥).

و لا-نعرف له وجهاً إلّا من ناحية أنّ الشيخ (رحمه الله) رواها بطريقه إلى عليّ بن الحسن بن فضال، و فى الطريق عليّ بن محمّد بن الزبير، و هو لم يذكر بمدح و لا توثيق.

و لكنّه يندفع بأنّ المخبر بكتب عليّ بن الحسن بن فضال بالنسبة إلى الشيخ و النجاشى واحد، و هو أحمد بن عبدون، فالكتب التى

كانت عند الشيخ هي

- (١) الشرائع ٤: ٢٣٥.
 (٢) السرائر ٣: ٣٢٨.
 (٣) الوسائل ٢٦: ٨٧ / أبواب موجبات الإرث ب ٨ ح ٦، التهذيب ٩: ٣٩٧ / ١٤١٨.
 (٤) المسالك ٢: ٣٧٧ (حجری).
 (٥) المسالك ٢: ٣٧٧ (حجری).
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٧

[مسألة ١٣٤: إذا كان وليّ المقتول واحداً جازت له المبادرة إلى القصاص]

(مسألة ١٣٤): إذا كان وليّ المقتول واحداً جازت له المبادرة إلى القصاص (١) و الأولى الاستئذان من الإمام (عليه السلام) و لا سيما في قصاص الأطراف (٢)

بعينها الكتب التي كانت عند النجاشي، و بما أنّ للنجاشي إلى تلك الكتب طريقاً آخر معتبراً فلا محالة تكون رواية الشيخ أيضاً معتبرة.

بقي هنا شيء: و هو أنّ الشيخ بعد ما روى □ هذه الرواية قال: قال عليّ بن الحسن بن فضال: هذا خلاف ما عليه أصحابنا. و لعلّه لأجل ذلك حملها صاحب الوسائل (قدس سره) على التقيّة.

أقول: لم نعرف وجهاً للحمل على التقيّة بعد ما لم تكن الرواية معارضة أو مخالفة للإجماع القطعي، غاية الأمر أنّها مخالفة للمشهور، و هي لا- تستلزم طرحها و حملها على التقيّة، و لا- سيما إذا كان مثل الشيخ عاملاً بها، بل يظهر ذلك من كلّ من منع النساء عن إرث الديّة، فإنّها إذا كانت لا ترث من الديّة لم تستحقّ القصاص بطريقٍ أوّلٍ.

ثمّ إنّ ما ذكرناه لا ينافي صحیحته أبي ولاد الآتيّة الدالّة على لزوم إعطاء سدس الديّة للأئمّ فيما إذا أرادت الديّة، لو أراد ابن المقتول القصاص، و ذلك لأنّه لا تنافي بين استحقاق الديّة و عدم ثبوت حقّ القصاص و العفو لها.

(١) لإطلاقات أدلّة الاقتصاص و عدم تقييدها بالاستجازه من الإمام، خلافاً للمشهور، حيث ذهبوا إلى تقييد تلك الإطلاقات بما بعد الإذن.

(٢) لدعوى عدم الخلاف في كلمات بعضهم على ذلك، و هي و إن لم تكن حجّة إلّا أنّها تصير منشأً للاحتياط الاستجابي و الأولويّة، و يتأكد ذلك في قصاص الأطراف من جهة دعوى الإجماع فيها.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٥٨

[مسألة ١٣٥: إذا كان للمقتول أولياء متعدّون]

(مسألة ١٣٥): إذا كان للمقتول أولياء متعدّون فهل يجوز لكلّ واحد منهم الاقتصاص من القاتل مستقلاً و بدون إذن الباقيين أو لا؟ فيه وجهان، الأظهر هو الأوّل (١).

(١) وفاقاً لجماعة منهم: الشيخ في المبسوط والخلاف «١» وهو المحكى عن أبي علي وعلم الهدى والقاضى والكيدرى وابنى حمزة وزهرة «٢»، بل فى مجمع البرهان نسبته إلى الأكثر «٣»، بل عن المرتضى والخلاف والغنية وظاهر المبسوط الإجماع عليه، بل عن الشيخ فى الخلاف نسبته إلى أخبار الفرقة.

و خلافاً لجماعة، منهم: الفاضل والشهيدان والفاضل المقداد والأردبيلي والكاشانى «٤»، بل فى غاية المرام: أنه المشهور «٥».

و الوجه فى ما ذكرناه: هو أن حق الاقتصاص لا يخلو من أن يكون قائماً بالمجموع كحق الخيار، أو بالجامع على نحو صرف الوجود، أو بالجامع على نحو الانحلال.

أمّا الأوّل: فهو مضافاً إلى أنه لا دليل عليه، بل هو خلاف ظاهر الآية الكريمة كما سنشير إليه ينافى حكمه وضع القصاص، حيث إنّه يمكن للقاتل أن

(١) المبسوط ٧: ٥٤، الخلاف ٥: ١٧٩ الجنائيات / ٤٣.

(٢) حكاة فى الجواهر ٤٢: ٢٨٩.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ١٣: ٤٣٠.

(٤) القواعد ٣: ٦٢٢، الشهيدان فى اللمعة الدمشقية وشرحها الروضة البهية ١٠: ٩٥، التنقيح الرائع ٤: ٤٤٥، مجمع الفائدة والبرهان ١٣:

٤٣٠ ٤٣١، و حكاة فى الجواهر عن الكاشانى ٤٢: ٢٨٩.

(٥) غاية المرام ٤: ٤٠٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٥٩

.....

يتوسّل إلى عفو أحد الأولياء مجاناً، أو مع أخذ الدية، و معه يسقط حق الاقتصاص من الآخرين، فلو قتل واحد منهم الجاني والحال هذه كان قتله ظلماً فعليه القصاص، و هو ممّا لا يمكن الالتزام به.

و أمّا الثانى: فهو أيضاً كذلك، حيث إنّ لازمه هو سقوط القصاص بإسقاط واحد منهم.

و أمّا الثالث: فهو الأظهر، فإنّه الظاهر من الآية الكريمة «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً» «١».

بتقريب: أنّ الحكم المجعول لطبيعى الولي ينحلّ بانحلاله، فيثبت لكلّ فرد من أفراد حقه مستقلّ كما هو الحال فى سائر موارد انحلال الحكم بانحلال موضوعه، و لا- يقاس ذلك بحق الخيار فإنّه حقّ واحد ثابت للمورث على الفرض والوارث يتلقّى منه هذا الحقّ الواحد، فلا محالة يكون ذلك لمجموع الورثة بما هو مجموع، و هذا بخلاف حقّ الاقتصاص فإنّه مجعول للولي ابتداءً، و كونه حقاً واحداً أو متعدداً بتعدّد موضوعه تابع لدلالة دليله.

و تدل عليه أيضاً صحيحة أبي ولاد الحنات، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قُتل و له أمّ و أب و ابن، فقال الابن: أنا أريد أن أقتل قاتل أبي، و قال الأب: أنا أريد أن أعفو، و قالت الأمّ: أنا أريد أن آخذ الدية، «قال: فقال: فليعط الابن أمّ المقتول السدس من الدية و يعطى ورثة القاتل السدس من الدية حقّ الأب الذى عفا و ليقته» «٢».

و لا تعارضها صحيحة عبد الرحمن فى حديث قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجلان قتلا رجلا عمداً و له وليان، فعفا أحد الوليين، قال

(٢) الوسائل ٢٩: ١١٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٠

.....

«فقال: إذا عفا بعض الأولياء دُرئ عنهما القتل، و طرح عنهما من الدية بقدر حصية من عفا، و ادى الباقي من أموالهما إلى الذين لم يعفو» (١).

و معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فيمن عفا من ذى سهم فإن عفوه جائز، و قضى في أربعة إخوة عفا أحدهم قال: يعطى بقيتهم الدية و يرفع عنهم بحصة الذى عفا» (٢).

و معتبرة إسحاق بن عمارة، عن جعفر، عن أبيه: «أن علياً (عليه السلام) كان يقول: من عفا عن الدم من ذى سهم له فيه فعفوه جائز و سقط الدم و تصير دية و يرفع عنه حصه الذى عفا» (٣).

لأن هذه الروايات موافقة للمشهور بين العامة منهم: أبو حنيفة و أبو ثور و ظاهر مذهب الشافعي (٤) فتحمل على التقية. فالنتيجة: هي ثبوت حق الاقتصاص لكل واحد من الأولياء على نحو الاستقلال، و يترتب على ذلك جواز مبادرة كل منهم إلى الاقتصاص، فلا يتوقف على إذن الآخرين.

بقي هنا شيء: و هو أن ما ذكرناه من الانحلال إنما هو فيما إذا كان حق الاقتصاص مجعولاً ابتداءً للأولياء، و أما إذا كان مجعولاً لهم من جهة الإرث و الانتقال من الميت، كما إذا قطع الجاني يد أحد متعمداً فمات المجنى عليه قبل الاقتصاص اتفاقاً، فإن حق القصاص ينتقل إلى ورثته لا محالة، و بما أنه حق

(١) الوسائل ٢٩: ١١٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١١٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٤ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ١١٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٤ ح ٤.

(٤) بدائع الصنائع ٧: ٢٤٢ ٢٤٣، الام ٦: ١٢ ١٣، الحاوى الكبير ١٢: ١٠٢، المجموع ١٨: ٤٤٣، الوجيز ٢: ١٣٤ ١٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦١

[مسألة ١٣٦: إذا اقتص بعض الأولياء فإن رضى الباقيون بالقصاص فهو]

(مسألة ١٣٦): إذا اقتص بعض الأولياء فإن رضى الباقيون بالقصاص فهو، و إلا ضمن المقتص حصتهم، فإن طالبوه بها فعليه دفعها إليهم، و إن عفوا فعليه دفعها إلى ورثة الجاني (١).

واحد فيثبت لمجموع الورثة كحق الخيار، و يترتب على ذلك سقوط حق الاقتصاص بإسقاط واحد منهم، كما أنه يترتب عليه عدم جواز اقتصاصه بدون إذن الآخرين، ثم إنه إذا سقط حق الاقتصاص بإسقاط البعض فللباقين مطالبه الديه من الجاني، فإن حق المسلم لا يذهب هدرًا.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، و تدل على ذلك صحيحة أبي ولاد المتقدمة، و تقريب دلالتها على ضمان المقتص في صورة مطالبه الباقيين بالديه من وجهين:

الأول: أنه قد صرح فيها بإعطاء حق من عفا لورثة الجاني، فإنه يدل على أن الحق حقه، غاية الأمر أنه يعطى في فرض العفو إلى ورثة

الجاني، ففي صورة المطالبة لا بد من إعطائه له.

الثاني: أن ضمان حصّة الأم مع أن حق الاقتصاص غير ثابت لها يدلّ بالأولوية القطعية على ضمان حصّة من له حقّ الاقتصاص، فلا بدّ من إعطائه له إذا طالب به.

بقي هنا شيء: وهو أنه لا يمكن التعدي عن مورد الصحيحة وهو الأم إلى غيرها من النساء من الموارد، بل لا بدّ من الاقتصاص على موردها، فلو كان للمقتول أخ وأخت فليس للأخت مطالبه الدية إذا اقتصر الأخ من القاتل، لما ثبت من أنه ليس للنساء حقّ الاقتصاص ولا العفو، ولهم الحقّ من الدية في فرض عدم الاقتصاص و التراضي بها.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٢

[مسألة ١٣٧: إذا كان المقتول مسلماً ولم يكن له أولياء من المسلمين]

(مسألة ١٣٧): إذا كان المقتول مسلماً ولم يكن له أولياء من المسلمين وكان له أولياء من الذميين، عرض على قرابته من أهل بيته الإسلام، فمن أسلم فهو وليه و يدفع القاتل إليه، فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدية و إن شاء عفا، و إن لم يسلم منهم أحد فأمره إلى الإمام (عليه السلام) فإن شاء قتله و إن شاء أخذ الدية منه (١).

(مسألة ١٣٨): لا تجوز مثله القاتل عند الاقتصاص. و المشهور بين الأصحاب أنه لا يقتصر إلّا بالسيف، و هو الصحيح (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولاد الحنّاط، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً (عمداً) فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلّا أولياء من أهل الذمّة من قرابته «فقال: على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته (دينه) الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل إليه فإن شاء قتل و إن شاء عفا و إن شاء أخذ الدية، فإن لم يسلم أحد كان الإمام وليّ أمره فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين، لأنّ جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون دينته لإمام المسلمين» قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ قال: «فقال: إنّما هو حقّ جميع المسلمين، و إنّما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية، و ليس له أن يعفو» (١).

(٢) تدلّ على ذلك مضافاً إلى إطلاقات أدلّة تحريم المثلة صحيحة الحلبي و رواية أبي الصباح الكناني، جميعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سأله

(١) الوسائل ٢٩: ١٢٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٦٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٣

[مسألة ١٣٩: الاقتصاص حقّ ثابت للولي]

(مسألة ١٣٩): الاقتصاص حقّ ثابت للولي، و له أن يتولاه مباشرة أو بتسبيب غيره مجاناً أو بأجرة (١).

[مسألة ١٤٠: لو كان بعض أولياء المقتول حاضراً دون بعض جاز الاقتصاص مع ضمان حصّة الباقي من الدية]

(مسألة ١٤٠): لو كان بعض أولياء المقتول حاضراً دون بعض جاز الاقتصاص مع ضمان حصّة الباقي من الدية، و كذلك الحال إذا كان بعضهم صغيراً (٢).

[مسألة ١٤١: إذا كان ولي الميت صغيراً أو مجنوناً]

(مسألة ١٤١): إذا كان ولي الميت صغيراً أو مجنوناً، و كان للولي ولي كالأب أو الجد أو الحاكم الشرعي، فهل لوليه الاقتصاص من القاتل أم لا؟ قولان، لا يبعد: العدم (٣). نعم، إذا اقتضت المصلحة أخذ الدية من القاتل أو المصالحة معه في أخذ شيء جاز لوليه ذلك (٤).

عن رجل ضرب رجلاً بعصا، فلم يقلع عنه الضرب حتى مات، أ يدفع إلى ولي المقتول فيقتله؟ «قال: نعم، و لكن لا يترك يعبث به، و لكن يجيز عليه بالسيف» (١).
 (١) و ذلك لإطلاق أدلته سلطنته.
 (٢) ظهر وجه ذلك مما تقدم.
 (٣) و ذلك لعدم ثبوت إطلاق أو عموم يدل على ثبوت الولاية له عليه في كل مورد حتى في مثل القصاص.
 (٤) لثبوت ولايته عليه في مثل هذه الموارد.

(١) الوسائل ٢٩: ١٢٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٦٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٤

[مسألة ١٤٢: إذا كان للميت وليان، فادعى أحدهما أن شريكه عفا]

(مسألة ١٤٢): إذا كان للميت وليان، فادعى أحدهما أن شريكه عفا عن القصاص على مال أو مجاناً، لم تقبل دعواه على الشريك (١)، و إذا اقتضى المدعى وجب عليه رد نصيب شريكه، فإن صدقه الشريك بالعتو مجاناً أو بعوض وجب عليه رده إلى ورثة المقتول قصاصاً (٢).

[مسألة ١٤٣: إذا كان ولي المقتول محجوراً عليه لفسل أو سفه]

(مسألة ١٤٣): إذا كان ولي المقتول محجوراً عليه لفسل أو سفه جاز له الاقتصاص من القاتل، كما جاز له العفو عنه، و يجوز له أخذ الدية بالتراضي (٣).

[مسألة ١٤٤: لو قتل شخص و عليه دين و ليس له مال]

(مسألة ١٤٤): لو قتل شخص و عليه دين و ليس له مال، فإن أخذ أولياؤه الدية من القاتل وجب صرفها في ديون المقتول و إخراج وصاياه منها (٤)، و هل لهم الاقتصاص من دون ضمان ما عليه من الديون؟

(١) و ذلك لأنه إقرار في حق الغير فلا يكون نافذاً. و عليه، فيبقى الشريك على شركته، و له الاقتصاص من القاتل.
 (٢) إذ بعد عدم الأثر لإقراره، و كونه بحكم العدم، فبطبيعة الحال يكون ضامناً لحصية الشريك عند مطالبته، كما أنه ضامن لورثة المقتص منه عند عفو عليه ما تقدم.

(٣) لأنه ممنوع عن التصرف في الأموال الموجودة عنده، لا عن كل شيء، فحاله بالإضافة إلى الاقتصاص من القاتل كحال غيره بلا فرق بينهما من هذه الناحية أصلاً. و عليه، فيجوز له العفو عن القصاص كغيره مجاناً أو مع مطالبة الدية، كما يجوز له أخذ الدية من القاتل بالتراضي.

(٤) بلا خلاف ولا إشكال، وذلك لأن الدية بحكم أموال الميت، فتصرف في

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٦٥

فيه قولان، الأظهر هو الأول (١).

ديونه و وصاياه كغيرها من أمواله.

و تدل على ذلك عدة روايات:

منها: معتبره إسحاق بن عمار عن جعفر (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إذا قبلت دية العمد فصارت مالاً فهي ميراث كسائر الأموال» (١).

(١) وذلك لإطلاق الكتاب و السنه. و مقتضاه ثبوت حق الاقتصاص لولي المقتول من دون ضمان، و ليس هنا ما يدل على الضمان إلا ما رواه الشيخ بإسناده عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أسلم الجبلي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقتل و عليه دين و ليس له مال، فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله و عليه دين؟ «فقال: إن أصحاب الدين هم الخصماء للقاتل، فإن وهبوا أولياؤه دية القاتل فجائز، و إن أرادوا القود فليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للغرماء، و إلا فلا» (١).

و لكنها مضطربة المتن. و من المطمأن به وقوع الغلط في النسخة، أو الاشتباه في النقل، فإن هذه الرواية رواها الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم الجبلي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير.

(١) الوسائل ٢٦: ٤١ / أبواب موانع الإرث ب ١٤ ح ١.

(١) الوسائل ١٨: ٣٦٥ / أبواب الدين و القرض ب ٢٤ ح ٢، التهذيب ٦: ٣١٢ / ٨٦١، و ١٠: ٣١٤ / ١١٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٦٦

[مسألة ١٤٥: إذا قتل شخص و عليه دين و ليس له مال]

(مسألة ١٤٥): إذا قتل شخص و عليه دين و ليس له مال، فإن كان قتله خطأ أو شبه عمد فليس لأوليائه المقتول عفو القاتل أو عاقلته عن الدية إلا مع أداء الدين أو ضمانه (١)، و إن كان القتل عمداً فلاوليائه العفو عن القصاص و الرضا بالدية (٢) و ليس لهم العفو عن القصاص بلا دية، فإن فعلوا ذلك

و رواها أيضاً بإسناده عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يقتل و عليه دين و ليس له مال، فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله و عليه دين؟ قال: «فقال: إن أصحاب الدين هم الخصماء للقاتل، فإن وهب أولياؤه دمه لقاتله ضمنوا الدين للغرماء، و إلا فلا» (١)، و رواها الصدوق في الفقيه بإسناده عن محمد بن أسلم الجبلي مثله.

و على ذلك فلم تثبت الرواية الأولى، و لو صححت كانت معارضة بما رواه الشيخ و الصدوق (قدس سرهما)، فإنها تدل على عدم الضمان مع الاقتصاص، و انحصار الضمان بفرض هبة الدم للقاتل بمقتضى قوله في آخرها: «و إلا فلا»، فإنه يدل على عدم الضمان في

فرض الاقتصاص.

- (١) لأنّ الدية ملك الميّت، ولا بدّ من أداء دينه منها، والإرث إنّما هو بعد الدين، فما لم تفرغ ذمّة الميّت من الدين بالأداء أو الضمان لم يكن للوارث العفو عن الدية.
- (٢) ولا بدّ عندئذٍ من أداء الدين، فإنّ الدية مال الميّت، كما دلّت عليه معتبرة إسحاق بن عمار المتقدّمة.

- (١) الوسائل ٢٩: ١٢٢ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٩ ح ١، التهذيب ١٠: ١٨٠ / ٧٠٣، الفقيه ٤: ١١٩ / ٤١١.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٧
- ضمنوا الدية للغرماء (١).

[مسألة ١٤٦: إذا قتل واحد اثنين على التعاقب أو دفعة واحدة]

- (مسألة ١٤٦): إذا قتل واحد اثنين على التعاقب أو دفعة واحدة ثبت لأولياء كلّ منهما القود، فإن استوفى الجميع مباشرة أو تسيباً فهو، وإن رضى أولياء أحد المقتولين بالدية وقبل القاتل أو عفوا عن القصاص مجّاناً لم يسقط حقّ أولياء الآخر (٢).

[مسألة ١٤٧: لو وكل وليّ المقتول من يستوفى القصاص ثمّ عزله قبل الاستيفاء]

- (مسألة ١٤٧): لو وكلّ وليّ المقتول من يستوفى القصاص ثمّ عزله قبل الاستيفاء، فإن كان الوكيل قد علم بانعزاله و مع ذلك أقدم على قتله فعليه القود (٣)، وإن لم يكن يعلم به فلا قصاص ولا دية (٤)، وأما لو عفا الموكل

- (١) تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير المتقدّمة، وتؤيّدتها رواية عليّ ابن أبي حمزة عن أبي الحسن موسى، قال: قلت له: جعلت فداك، رجل قتل رجلاً متعمداً أو خطأً وعليه دين، وليس له مال، وأراد أولياؤه أن يهبوا دمه للقاتل «قال: إن وهبوا دمه ضمنوا ديته» الحديث «١».

- (٢) وذلك لإطلاق الكتاب والسنة المقتضى لثبوت السلطنة لكلّ من أولياء المقتولين على القاتل على نحو الاستقلال، وعدم الموجب لسقوطها عنه بعفو البعض عن القصاص.

- (٣) بلا خلاف ولا إشكال، لأنّه قتل ظلماً وعدواناً، وهو الموضوع للاقتصاص.

- (٤) وذلك لأنّ الوكيل لا ينزل إلّا بعلمه بالعزل، فما لم يعلم تكون وكالته باقية و تصرفاته نافذة.

- (١) الوسائل ٢٩: ١٢٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٥٩ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٦٨

- القاتل ولم يعلم به الوكيل حتّى استوفى فعليه الدية (١) ولكن يرجع بها إلى الموكل (٢)، وكذلك الحال فيما إذا مات الموكل بعد التوكيل وقبل الاستيفاء (٣).

[مسألة ١٤٨: لا يقتص من المرأة الحامل حتّى تضع]

- (مسألة ١٤٨): لا يقتص من المرأة الحامل حتّى تضع (٤) ولو كان حملها حادثاً بعد الجنابة أو كان الحمل عن زنا (٥)، ولو توقفت

حياة الطفل على إرضاعها إياه مدّة لزم تأخير القصاص إلى تلك المدّة (٦)، و لو ادّعت الحمل قبل قولها على المشهور، إلّا إذا كانت أماره على كذبها، وفيه إشكال، بل منع (٧).

- (١) وذلك لأنّ الوكالة قد بطلت بارتفاع موضوعها و هو حقّ الاقتصاص، فيدخل قتله هذا في شبهه العمد، فثبت الديه.
 - (٢) لأنّه قد استوفى بأمره الموجب للضمان.
 - (٣) يظهر الحال فيه ممّا عرفت.
 - (٤) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى الاتفاق عليه، وذلك تحفظاً على الحمل، فإنّه محترم، فلا يجوز إتلافه.
 - (٥) لأنّ الحمل محترم في جميع هذه التقادير.
 - (٦) وذلك لوجوب حفظ النفس المحترمة.
 - (٧) نسب المحقّق (قدس سره) في الشرائع الخلاف إلى بعض «١».
- و كيف كان، فإن كان في المسألة إجماع فهو، و بما أنّه لا إجماع فيها كما عرفت فلا دليل على قبول قولها.
- و أمّا الآية المباركة «وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ...» (٢).

(١) الشرائع ٤: ٢٣٨.

(٢) البقرة ٢: ٢٢٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٦٩

[مسألة ١٤٩: لو قتلت المرأة قصاصاً فبانَت حاملاً فلا شيء على المقتص]

(مسألة ١٤٩): لو قتلت المرأة قصاصاً فبانَت حاملاً فلا شيء على المقتص (١). نعم، إن أوجب ذلك تلف الحمل ففيه الديه، و هي تحمل على العاقلة و إن لم تلجه الروح على المشهور، لكنّ الأظهر أنّ الديه على المتلف نفسه قبل ولوج الروح في الحمل (٢).

فهي وارده في خصوص المطلقة، فلا إطلاق لها.

و أمّا رواية الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عن الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى «وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ» (قال: قد فوض الله إلى النساء ثلاثة أشياء: الحيض و الطهر و الحمل) «١».

فهي ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(١) و ذلك لأنّ حقّ القصاص ثابت للوليّ مطلقاً، غاية الأمر أنّه يجب عليه تأخيره فيما إذا كانت المرأة حاملاً، و حيث أنّه حكم تكليفي لا- وضعي فلو أقدم على الاقتصاص قبل الوضع كان في محلّه، و بما أنّه كان جاهلاً بالحال فهو معذور من حيث الحكم التكليفي.

(٢) فإنّ كون الديه على العاقلة و إن كان مشهوراً بل ادّعى عليه الإجماع، لأنّ تلف الحمل مستند إلى الخطأ، و ليس بعمد و لا شبهه عمد إلّا أنّه إنّما يتمّ فيما إذا ولجته الروح و صدق عليه القتل، و أمّا فيما قبله فلا دليل على أنّ الديه على العاقلة، بل مقتضى إطلاق الروايات الآتية الواردة في ديه الجنين أنّ الديه

(١) الوسائل ٢٢: ٢٢٢ / أبواب العدوب ٢٤ ح ٢، مجمع البيان ١: ٣٢٦، و فيه «قد فرض» بدل «قد فوض».

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٧٠

[مسألة ١٥٠: لو قطع يد شخص، ثم قتل شخصاً آخر]

(مسألة ١٥٠): لو قطع يد شخص، ثم قتل شخصاً آخر، فالمشهور بين الأصحاب أنه تقطع يده أولاً، ثم يقتل، وفيه إشكال، بل منع (١). وإذا قتله أولياء المقتول قبل قطع يده فهل تثبت الدية في ماله أم لا؟ وجهان، ولا يبعد ثبوتها، كما مرّ في قتل شخص اثنين (٢).

[مسألة ١٥١: إذا قطع يد رجل ثم قتل شخصاً آخر فاقبص منه بقطع يده]

(مسألة ١٥١): إذا قطع يد رجل ثم قتل شخصاً آخر فاقبص منه بقطع يده و بقتله، ثم سرت الجناية في المجنى عليه فمات، وجبت الدية في مال الجاني (٣).

على نفس المقتص، فإن تمّ إجماع فهو، وإلا فالأظهر أن الدية على المقتص نفسه.

(١) والوجه في ذلك: هو أنه لا- دليل على تقييد سلطنة أولياء المقتول بما بعد قطع يده. والجمع بين الحقيين لا يقتضى وجوب التحفظ على حق من قطعت يده، غاية الأمر أنه لا- يجوز منعه عند إرادة استيفاء حقه منه، وهو حكم تكليفي محض ثابت له، فلا يكون مانعاً عن اقتصاص الولي. وعليه، فلا مانع له من قتله قبل قطع يده. ويؤيد ما ذكرناه أنه لو كان من قطعت يده غائباً لم يجب على ولي المقتول تأخير القصاص إلى أن يحضر.

(٢) لأنه إذا لم يمكن الاقتصاص منه بانتفاء موضوعه فبطبيعة الحال تنتقل الدية إلى تركته، لأن حق المسلم لا يذهب هدرًا.

(٣) بيان ذلك: أن في المسألة أقوالاً:

الأول: عدم وجوب شيء في مال الجاني.

الثاني: وجوب نصف الدية فيه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٧١

[مسألة ١٥٢: إذا قطع يد شخص ثم اقتص المجنى عليه من الجاني فسرت الجانيان]

(مسألة ١٥٢): إذا قطع يد شخص ثم اقتص المجنى عليه من الجاني فسرت الجانيان، فقد تكون السراية في طرف المجنى عليه أولاً ثم في الجاني، وأخرى تكون بالعكس.

الثالث: وجوب تمام الدية.

أمّا القول الأول: فقد اختاره صاحب الجواهر (قدس سره) بتقريب: أن الدية لا تثبت في القتل العمدي إلا بالتراضى والتصالح، والمفروض عدمه في المقام، والقصاص قد فات محلّه «١».

و يرد عليه: أن هذا القول مبنى على ما هو المشهور والمعروف من أن السراية إلى النفس في الجناية العمديّة في حكم القتل العمدي، والثابت فيه هو القصاص دون الدية، ولكن قد تقدّم «٢» أن هذا المبنى غير صحيح وأن السراية في الجناية العمديّة ليست في حكم العمد، بل هي في حكم القتل الشبيه بالعمد، والثابت فيه الدية في مال الجاني.

هذا، مضافاً إلى ما تقدّم «٣» من أن كلّ مورد لا يمكن فيه الاقتصاص ولو بفوت محلّه تجب فيه الدية في مال الجاني، لأن دم المسلم

لا يذهب هدرًا.

و أما القول الثاني: فقد حكى عن الشيخ (قدس سره) في المبسوط و اختاره المحقق (قدس سره) في الشرائع «٤»، ببيان: أن قطع يد الجاني يقع بدلًا عن نصف الدية، فليس للولي إلا أخذ النصف.

(١) الجواهر ٤٢: ٣٣٦.

(٢) في ص ٦.

(٣) في ص ٦٦ ٦٧.

(٤) المبسوط ٧: ٦٢، الشرائع ٤: ٢٣٨ ٢٣٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧٢

أما على الأول فالمشهور أن موت الجاني يقع قصاصاً، و على الثاني يكون هدرًا. و فيه إشكال، و الأظهر التفصيل بين ما إذا كان كل من الجاني و المجني عليه قاصداً للقتل أو كان الجرح مما يقتل عادةً، و بين ما إذا لم يكن كذلك، فعلى الثاني تثبت الديه في مال الجاني (١)

و فيه: أنه لا دليل على وقوع القصاص بدلًا عن نصف الديه، و مقتضى إطلاق الأدلة هو تمام الديه بلا فرق بين وقوع القصاص و عدمه.

و أما القول الثالث: فقد اختاره العلامة (قدس سره) في القواعد «١» و قال الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك: أنه متجه «٢». بل في كشف اللثام: أنه المشهور «٣». و هو الصحيح، و ذلك لإطلاق الأدلة و عدم دليل على التقييد.

(١) بيان ذلك: أن في المسألة احتمالات:

الأول: ما هو المشهور بل ادعى عدم الخلاف فيه من أن الجناية إن سرت في المجني عليه أولًا فقد وقع القصاص في محله، و إن كان الأمر بالعكس كانت سرايه الجاني هدرًا، لأنها غير مضمونه.

و يردّه: ما تقدّم من أن السرايه في الجناية العمديه في مفروض الكلام ليست في حكم العمد، بل هي في حكم القتل الشبيه بالعمد، و الثابت فيه الديه في مال الجاني، و لا أثر لموت الجاني بالسرايه أيضاً، فإن الجناية في طرفه لا تقع مضمونه. و لا فرق في ذلك بين موت الجاني بعد المجني عليه أو قبله، فإنه على

(١) انظر القواعد ٣: ٦٢٦.

(٢) المسالك ٢: ٣٨٠ (حجرى).

(٣) كشف اللثام ٢: ٤٦٨ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧٣

دون الأول (١).

كلا التقديرين ليست السرايه في طرفه مضمونه، و أنها مضمونه في طرف المجني عليه.

الثاني: أن لولي المجني عليه أخذ نصف الديه من مال الجاني، لأن قطع يده قصاصاً بدل عن النصف.

و يردّه: ما تقدّم في المسألة السابقة.

الثالث: أنه ليس لولي المجنى عليه شيء، لا- لأجل وقوع القصاص في محله، بل لأجل أنه فات محله، و الدية إنما تثبت في القتل العمدي بالتراضي و التصالح، و المفروض عدمه.

و فيه: ما عرفت في المسألة المتقدمة.

فالتيجة: أن الصحيح هو لزوم تمام الدية في مال الجاني، و ذلك لإطلاق الأدلة، من دون فرق في ذلك بين أن يكون موت الجاني بالسراية قبل موت المجنى عليه أو بعده.

(١) الكلام فيه يفرض:

تارة: فيما إذا كان موت الجاني بالسراية بعد موت المجنى عليه.

و اخرى: فيما إذا كان موته بها قبل موته.

أما على الأول: فالمشهور بين الأصحاب أن سراية الجاني تقع قصاصاً في محله، فلا يستحق ولي المجنى عليه في مال الجاني شيئاً.

و فيه: أن المدعى و هو عدم استحقاق الولي حينئذ شيئاً و إن كان صحيحاً إلا أن تعليقه و هو وقوع موت الجاني قصاصاً غير صحيح، و ذلك

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧٤

[مسألة ١٥٣: حق القصاص من الجاني إنما يثبت للولي بعد موت المجنى عليه]

(مسألة ١٥٣): حق القصاص من الجاني إنما يثبت للولي بعد موت المجنى عليه (١)، فلو قتله قبل موته كان قتله ظلماً و عدواناً، فيجوز للولي الجاني

لأن القصاص بمقتضى الآية الكريمة حق للولي دون المجنى عليه، فلا تقع قصاصاً، و لكن بما أن موت الجاني مستند إلى المجنى عليه في مفروض المسألة و قد دلّ الدليل على أن الجاني لا يجنى أكثر من نفسه فبطبيعة الحال لا يستحق ولي المجنى عليه شيئاً في ماله، و قد جرت على ذلك السيرة القطعية العقلية أيضاً.

و أما على الثاني: فالمشهور أنها تقع هدرًا، و على ذلك يجري فيه جميع الوجوه المتقدمة.

و لكن الأظهر هو أنها لا تقع هدرًا، و ذلك لأن موته حيث إنه كان مستنداً إلى المجنى عليه فهو و إن لم يكن قصاصاً كما عرفت إلا أنه وقع في محله، لأنه اعتداء بالمثل، و قد عرفت أن الجاني لا يجنى أكثر من نفسه. و لا فرق في ذلك بين أن يكون موته بعد موت المجنى عليه أو قبله، و قد جرت على ذلك السيرة العقلية أيضاً.

هذا، و يمكن استفادة ما ذكرناه من معتبرة السكوني المتقدمة في المسألة (٨٧).

(١) لقوله سبحانه و تعالى «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا...» (١)، و للروايات الدالة على ذلك.

(١) الإسرائ ١٧: ٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧٥

المقتول الاقتصاص منه، كما أن له العفو و الرضا بالدية (١). و أما دية المجنى عليه بعد موته فهي من مال الجاني (٢).

[مسألة ١٥٤: لو قتل شخصاً مقطوع اليد]

(مسألة ١٥٤): لو قتل شخصاً مقطوع اليد، قيل: إن كانت يده قطعت في جناية جناها، أو أنه أخذ ديتها من قاطعها، فعلى المقتول إن أراد الاقتصاص أن يردّ دية يده إليه، وإلا فله قتله من غير ردّ. ولكن الأظهر عدم الرد مطلقاً (٣).

[مسألة ١٥٥: لو ضرب وليّ الدم الجاني قصاصاً]

(مسألة ١٥٥): لو ضرب وليّ الدم الجاني قصاصاً، وظنّ أنّه قتله فتركه و به رمق، ثمّ برئ، قيل: ليس للوليّ قتله حتّى يقتصّ هو من الولي بمثل ما فعله، ولكن الأظهر أنّ ما فعله الولي إن كان سائغاً كما إذا ضربه بالسيف في عنقه فظنّ أنّه قتله فتركه، ولكنّه لم يتحقّق به القصاص جاز له ضربه ثانياً قصاصاً، وإن كان ما فعله غير سائغ جاز للمضروب الاقتصاص منه بمثل ما فعله (٤).

(١) لإطلاق الأدلة الدالة على جواز اقتصاص وليّ المقتول ظلماً من القاتل و عفوّه عنه و أخذ الدية منه بالتراضي.

(٢) لأنّ دم المسلم لا يذهب هدرًا.

(٣) و ذلك لأنّ مقتضى إطلاق الآية الكريمة و الروايات جواز قتله من دون لزوم ردّ شيء عليه أصلاً، و ما دلّ على التفصيل هو رواية سورة بن كليب المتقدمة في المسألة ٢٥، و هي ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(٤) الوجه في ذلك: أنّ فعل الولي إن لم يكن سائغاً فهو ظالم في فعله،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٧٦

.....

و للجاني الاقتصاص منه. و أمّا إذا كان سائغاً فقد وقع في محلّه، و لكن حيث لم يترتب عليه الموت جاز له الضرب ثانياً. نعم، بما أنّ الضرب الأوّل لم ينطبق عليه عنوان القصاص و وقع أجنبيّاً عنه خارجاً فلا يذهب هدرًا و يثبت على الولي الدية له بذلك. و أمّا مستند القول المزبور فهو رواية أبان، عمّن أخبره، عن أحدهما (عليهما السلام) «قال: اتى عمر بن الخطاب برجل قد قتل أخا رجل، فدفعه إليه و أمره بقتله، فضربه الرجل حتّى رأى أنّه قد قتله، فحمل إلى منزله، فوجدوا به رمقاً، فعالجوه فبرئ، فلمّا خرج أخذه أخو المقتول الأوّل فقال: أنت قاتل أخي، و لى أن أقتلك، فقال: قد قتلتني مرّة، فانطلق به إلى عمر فأمر بقتله، فخرج و هو يقول: و الله قتلتني مرّة، فمروا على أمير المؤمنين (عليه السلام) فأخبره خبره، فقال: لا- تعجل حتّى أخرج إليك، فدخل على عمر، فقال: ليس الحكم فيه هكذا، فقال: ما هو يا أبا الحسن؟ فقال: يقتصّ هذا من أخ المقتول الأوّل ما صنع به ثمّ يقتله بأخيه، فنظر الرجل أنّه إن اقتصّ منه أتى على نفسه، فعفا عنه و تتركه» (١).

و لكنّ الرواية مرسله لا يمكن الاعتماد عليها و الاستدلال بها على حكم شرعى أصلاً.

(١) الوسائل ٢٩: ١٢٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٦١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٧٧

[الفصل الخامس في قصاص الأطراف]

إشارة

الفصل الخامس في قصاص الأطراف

[مسألة ١٥٦: يثبت القصاص في الأطراف بالجناية عليها عمداً]

(مسألة ١٥٦): يثبت القصاص في الأطراف بالجناية عليها عمداً (١)، و هي تتحقق بالعمد إلى فعل ما يتلف به العضو عادةً، أو بما يقصد به الإتلاف و إن لم يكن ممّا يتحقق به الإتلاف عادةً.

(١) لقوله تعالى «وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ...» (١).

و للروايات المستفيضة التي تأتي في ضمن المسائل الآتية:

منها: معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما كان من جراحات الجسد: أن فيها القصاص، أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطها» (٢)، و مثلها معتبرته الثانية (٣).
و قد تقدّم أن حقّ القصاص إنّما يثبت في القتل العمدي دون الخطائي الشبيه بالعمد أو الخطأ المحض، حيث لا يثبت فيه إلاّ الدية، و قد عرفت الفرق بين

(١) المائدة ٥: ٤٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٧٦ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٧٧ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٧٨

[مسألة ١٥٧: يشترط في جواز القصاص فيها: البلوغ، والعقل]

(مسألة ١٥٧): يشترط في جواز القصاص فيها: البلوغ، والعقل، و أن لا يكون الجاني والد المجنّي عليه (١). و يعتبر فيه أيضاً أمران: الأول: التساوي في الحرّيّة و الرقيّة، فلا يقتصّ من الحرّ بالعبد (٢).

هذه الأقسام، و من المعلوم أنه لا فرق في ذلك بين قصاص النفس و قصاص الطرف، فلا يثبت حقّ القصاص فيه إلاّ في الجرح العمدي دون الخطائي، فالثابت فيه إنّما هو الدية على تفصيلٍ تقدّم (١).

(١) يظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب قديماً و حديثاً.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولّاد الحنّاط، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه جنى إلى رجل جناية «فقال: إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنايته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحرّ إلى أن قال: و لا تقاصّ بين المكاتب و بين العبد إذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً» الحديث (٢).

فهى تدلّ على أن المكاتب الذي تحرّز مقدار منه لا يقتصّ بالعبد فضلاً عن الحرّ.

و معتبرة السكوني عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: ليس بين العبيد و الأحرار قصاص فيما دون النفس» الحديث (٣).

(١) في ص ٥٤ ٥٦.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٠٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٦ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٨٤ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٢ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٧٩

[مسألة ١٥٨: لو جرح العبد حرًا كان للمجروح الاقتصاص منه]

(مسألة ١٥٨): لو جرح العبد حرًا كان للمجروح الاقتصاص منه، كما أن له استرقاقه إن كانت الجراحة تحيط برقبته، وإلا فليس له استرقاقه إذا لم يرض مولاه، ولكن عندئذ إن افتداه مولاه و أدى دية الجرح فهو، وإلا كان للحرّ المجروح من العبد بقدر دية جرحه، والباقي لمولاه، فبياع العبد و يأخذ المجروح حقه، و يردّ الباقي على المولى (١).

و تؤيد ذلك رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أمّ الولد «قال: و يقاصّ منها للمماليك، و لا قصاص بين الحرّ و العبد» (١).

(١) بلا خلاف في ذلك بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال في عبد جرح حرًا «فقال: إن شاء الحرّ اقتصص منه، و إن شاء أخذه إن كانت الجراحة تحيط برقبته، و إن كانت لا تحيط برقبته افتداه مولاه، فإن أبي مولاه أن يفتديه كان للحرّ المجروح (حقه) من العبد بقدر دية جراحه، و الباقي للمولى يباع العبد فيأخذ المجروح حقه، و يردّ الباقي على المولى» (٢).

و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): في عبد جرح رجلين «قال: هو بينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته» الحديث (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٦ / أبواب قصاص الطرف ب ٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٠٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٠

[مسألة ١٥٩: إذا جنى حرّ على مملوك فلا قصاص و عليه قيمة الجناية]

(مسألة ١٥٩): إذا جنى حرّ على مملوك فلا- قصاص (١) و عليه قيمة الجناية (٢)، فإن كانت الجناية قطع يده مثلاً و جب عليه نصف قيمته، و إن سرت فمات المملوك فعليه تمام القيمة (٣)، و لو تحرّر فسرت الجناية إلى نفسه فمات بعد تحرّره فعلى

(١) لما تقدّم من اعتبار التساوى في الحرّيّة و الرقيّة.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، بل هو أمر مقطوع به بينهم.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أن حقّ المسلم لا- يذهب هدرًا معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن» (١).

على أن ذلك ممّا تقتضيه القاعدة، حيث إنّه إتلافٌ لمال غيره، فبطبيعته الحال يكون مضموناً، غاية الأمر أنّه قد ثبت بالأدلة الخاصّة أنّ ضمانه مقيد بما إذا لم تزد القيمة في العبد عن دية الحرّ، و إلاّ فالزائد غير مضمون.

(٣) لأنّ الموت مستند إلى جنايته، و السراية مضمونة. و أمّا دية الطرف فتدخل في دية النفس على ما مرّ «٢»، فلا تثبت على الجاني إلّا قيمة العبد وحدها. و المراد بالقيمة: قيمته سليماً عن الجناية، فلو انتقل العبد إلى شخص آخر بعد الجناية فسرت فمات كان للمولى الأوّل قيمة الجناية و الباقي من قيمة العبد للمولى الثاني، و لا تجب على الجاني دية الجناية زائدة على دية النفس.

(١) الوسائل ٢٩: ١٦٨ / أبواب قصاص الطرف ب ٥ ح ١.

(٢) في ص ٢٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨١

الجاني دية الحرّ (١) و لمولاه قيمة الجناية من الدية و الباقي لورثته (٢)، و إن كانت القيمة أكثر من دية ذلك العضو فليس للمولى إلّا مقدار الدية دون قيمة الجناية (٣)، و إن كانت أقلّ للمولى قيمة الجناية (٤). هذا إذا لم تنقص قيمة الجناية بالسراية. و أمّا إذا نقصت بها، كما لو قطع يد مملوك، و قطع آخر يده الأخرى، و قطع ثالث رجله، ثمّ سرى الجميع فمات، سقطت دية الأطراف و دخلت في دية النفس (٥)، ففي هذه الصورة تنقص قيمة الجناية بالسراية من النصف إلى الثلث، فليس للمولى إلّا ذلك الناقص، و هو ثلث الدية، و لا يلزم الجاني بتلك النقيصة (٦).

(١) لأنّ قتله حال كونه حرّاً مستند إليه، فتجب عليه دية الحرّ.

(٢) لأنّ المولى لا يستحقّ أزيد من قيمة الجناية من الدية، و الباقي منها ينتقل إلى ورثته المقتول كسائر أمواله، لأنّ حكم الدية حكمها.

(٣) لما عرفت من أنّ القيمة في العبد إذا زادت عن دية الحرّ لم يستحقّ المولى إلّا القيمة دون الزائد.

(٤) لأنّ الزيادة إنّما نشأت من ناحية الحرّيّة، فلا يستحقّها المولى.

(٥) تقدّم وجه ذلك مفصّلاً.

(٦) و ذلك لأنّ المولى عندئذٍ يستحقّ تمام قيمة العبد، و بما أنّها توزّع على أشخاص ثلاثة نظراً إلى أنّ موته مستند إلى جنائياتهم فبطبيعة الحال تنقص قيمة جناية كلّ واحد منهم من ناحية السراية، إذ على فرض عدم السراية كان الواجب على كلّ منهم قيمة ذلك العضو، و هي نصف قيمة العبد على الفرض.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٢

[مسألة ١٦٠: لو قطع حرّ يد عبد قاصداً قتله فأعتق]

(مسألة ١٦٠): لو قطع حرّ يد عبد قاصداً قتله فأعتق، ثمّ جنى آخر عليه كذلك فسرت الجنائتان فمات، فللمولى على الجاني الأوّل نصف قيمة العبد على أن لا تتجاوز نصف دية الحرّ، و على الجاني الثاني القود، فإن اقتص منه فعلى المقتص أن يردّ إلى وليّ المقتصّ منه نصف دية الحرّ (١).

[مسألة ١٦١: لو قطع حرّ يد عبد، ثمّ قطع رجله بعد عتقه]

(مسألة ١٦١): لو قطع حرّ يد عبد، ثمّ قطع رجله بعد عتقه، كان عليه أن يردّ قيمة الجناية الاولى إلى مولاه (٢)، و أمّا بالإضافة إلى الجناية الثانية فكان للعبد المعتق الاقتصاص من الجاني بقطع رجله، و إن عفا و رضى بالدية كانت له و لا صلة للمولى بها أصلاً (٣).

الثاني: التساوى في الدين، فلا يقتصر من مسلم بكافر (٤)، فلو قطع المسلم يد ذمى مثلاً لم تقطع يده و لكن عليه دية اليد (٥).

(١) تقدّم وجه كلّ ذلك مفصلاً «١».

(٢) لما تقدّم من أنّ المولى يستحق قيمة الجناية على الجانى إذا لم ترد على دية ذلك العضو من الحرّ «٢».

(٣) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(٤) لما عرفت من اعتبار التساوى في الدين في القصاص.

(٥) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب.

(١) في ص ٣٧.

(٢) في ص ١٨٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٣

[مسألة ١٦٢: إذا جنت المرأة على الرجل اقتص الرجل من المرأة من دون أخذ شيء منها]

(مسألة ١٦٢): إذا جنت المرأة على الرجل اقتص الرجل من المرأة من دون أخذ شيء منها، وإن جنى الرجل على المرأة اقتصت المرأة منه بعد ردّ التفاوت إليه إذا بلغت دية الجناية الثلث (١) وإلا فلا، فلو قطع الرجل إصبع امرأة

و تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا يقاد مسلم بدمي في القتل ولا في الجراحات، ولكن يؤخذ من المسلم جنايته للدمي على قدر دية الدمى ثمانمائة درهم» «١».

و أما ما في صحيحة أبي بصير، قال: سألت عن ذمى قطع يد مسلم «قال: تقطع يده إن شاء أولياؤه، و يأخذون فضل ما بين الديتين، و إن قطع المسلم يد المعاهد خير أولياء المعاهد، فإن شاءوا أخذوا دية يده، و إن شاءوا قطعوا يد المسلم و أدوا إليه فضل ما بين الديتين، و إذا قتله المسلم صنع كذلك» «٢».

فهى رواية شاذة لا عامل بها من الأصحاب، مع اشتغالها على اقتصاص المسلم من الذمى و أخذ فضل الدية منه، و هو خلاف ما تسالم عليه الأصحاب، و لم يقل به أحد. و عليه، فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهله، أو حملها على من كان معتاداً على قتل الذمى. فالنتيجة: هى اعتبار التساوى في الدين في قصاص النفس و الأطراف. و لا فرق بينهما من هذه الناحية أصلاً.

(١) تدلّ على ذلك عدّة روايات: □

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٠ / أبواب قصاص الطرف ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٨٣ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٤

.....

جراحات الرجال و النساء سواء، سنّ المرأة بسنّ الرجل، و موضحة المرأة بموضحة الرجل، و إصبع المرأة بإصبع الرجل، حتى تبلغ

الجراحات ثلث الدينة، فإذا بلغت ثلث الدينة ضعفت دية الرجل على دية المرأة» (١).
 و منها: معتبرة ابن أبي يعفور، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قطع إصبع امرأة «قال: تقطع إصبعه حتى تنتهي إلى ثلث المرأة، فإذا جاز الثالث أضعف الرجل» (٢)، و ذيل الحديث في الكافي هكذا: «إذا جاز الثلث كان الرجل الضعف».
 و منها: صحيحة الحلبي الثانية، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن جراحات الرجال و النساء في الديات و القصاص [سواء؟] «فقال: الرجال و النساء في القصاص [السن بالسن و الشجة بالشجة و الإصبع بالإصبع سواء، حتى تبلغ الجراحات ثلث الدينة، فإذا جازت الثلث صيرت دية الرجل في الجراحات ثلثي الدينة، و دية النساء ثلث الدينة» (٣).
 بقي هنا شيء: و هو أن ظاهر بعض الروايات هو تساوي المرأة و الرجل في الدينة فيما إذا بلغت الجنائية الثلث أيضاً، و يختص تضعيف دية الرجل على دية المرأة بما إذا جازت الدينة الثلث، و لكنك ستعرف أنها لا بد من رفع اليد عنها بمعارضتها لما دل على التضعيف فيما بلغ الثلث، فيرجع إلى عموم ما دل على أن دية المرأة نصف دية الرجل.

(١) الوسائل ٢٩: ١٦٣ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٤ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ٤، الكافي ٧: ٣٠١ / ١٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٦٥ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ٦، ما بين المعقوفين من المصدر.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٥

جاز لها قطع إصبعه بدون رد شيء إليه، و لو قطع يدها جاز لها قطع يده بعد رد نصف دية يده إليه (١).

(١) تدل على ذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل فقأ عين امرأة «فقال: إن شاءوا أن يفقئوا عينه و يؤدوا إليه ربع الدينة، و إن شاءت أن تأخذ ربع الدينة» و قال في امرأة فقأت عين رجل: «إنه إن شاء فقأ عينها، و إلا أخذ دية عينه» (١).
 و لا تعارضها موثقة زيد بن علي عن آباءه عن علي (عليهم السلام) «قال: ليس بين الرجال و النساء قصاص إلا في النفس» (٢).
 فإنها رواية شاذة لا عامل بها، و معارضة بالروايات المتقدمة، و لظاهر الكتاب «و العَيْنِ بِالْعَيْنِ وَ الْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَ الْأُذُنِ بِالْأُذُنِ وَ السِّنِّ بِالسِّنِّ وَ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ» (٣)، فتطرح لا محالة.
 و من الغريب أن الشيخ حملها في الاستبصار على نفى التساوي في القصاص بين الرجل و المرأة، و ذلك لأنه على ما ذكره (قدس سره) لا يصح الاستثناء كما هو ظاهر (٤).

(١) الوسائل ٢٩: ١٦٦ / أبواب قصاص الطرف ب ٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٥ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ٧.

(٣) المائدة ٥: ٤٥.

(٤) الاستبصار ٤: ٢٦٦ / ١٠٠٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٦

مسألة ١٦٣: المشهور اعتبار التساوي في السلامة من الشلل في الاقتصاص

(مسألة ١٦٣): المشهور اعتبار التساوي في السلامة من الشلل في الاقتصاص، فلا تقطع اليد الصحيحة بالشلل و إن بذل الجاني يده للقصاص، و هو لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدمه (١)

(١) وجه الإشكال: هو أنه قد ادعى الإجماع في المسألة، و قال في الجواهر: إن الحكم مفروغ عنه «١». و استدلل على ذلك بإطلاق رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قطع يد رجل شلاء «قال: عليه ثلث الديه» «٢».

و لكنّها ضعيفه سنداً و دلالةً:

أما سنداً: فلأنّ في سندها حماد بن زياد، و هو مجهول، و رواية الحسن بن محبوب عنه لا تدلّ على توثيقه على ما فصّلناه في محله «٣».

و أما دلالةً: فلأنّها في مقام بيان مقدار الديه، و لم تتعرض للقصاص لا نفيّاً ولا إثباتاً.

و تؤيد ذلك رواية محمّد بن عبد الرحمن العزمي، عن أبيه عبد الرحمن، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّه جعل في السنّ السوداء ثلث ديتها، و في اليد الشلاء ثلث ديتها، و في العين القائمه إذا طمست ثلث ديتها، و في شحمه الأذن ثلث ديتها، و في الرجل العرجاء ثلث ديتها، و في خشاش الأنف في كلّ واحد ثلث الديه» «٤».

(١) الجواهر ٤٢: ٣٤٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٨ ح ١.

(٣) معجم رجال الحديث ٧: ٣٩١٢ / ١٩٩ و ٢١٧ / ٣٩٤١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٨٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٨٧

.....

لكنّها ضعيفه سنداً بيوست بن الحارث، إذ لم يذكر بمدح و لا توثيق.

و تقريب التأييد بها: هو اشتغالها على ما فيه قصاص يقيناً، و ليس هذا إلّا من ناحية أنّ الرواية في مقام بيان مقدار الديه، و ليس لها نظر إلى القصاص، فهي من هذه الناحية تؤيد ما ذكرناه في الرواية الأولى.

و على تقدير تسليم الإطلاق فيهما فلا بدّ من تقيدهما بإطلاق قوله تعالى «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» «١»، فإنّ النسبة بينهما و إن كانت عموماً من وجه إلّا أنّ الآية تتقدّم عليهما لا محالة.

و أما رواية الحسن بن صالح، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن عبد قطع يد رجل حرّ و له ثلاث أصابع من يده شلل «فقال: و ما قيمة العبد؟» قلت: اجعلها ما شئت «قال: إن كانت قيمة العبد أكثر من دية الإصبعين الصحيحتين و الثلاث الأصابع الشلل ردّ الذي قطعت يده على مولى العبد ما فضل من القيمة و أخذ العبد، و إن شاء أخذ قيمة الإصبعين الصحيحتين و الثلاث أصابع الشلل» قلت: و كم قيمة الإصبعين الصحيحتين مع الكفّ و الثلاث أصابع الشلل؟ «قال: قيمة الإصبعين الصحيحتين مع الكفّ ألفا درهم، و قيمة الثلاث أصابع الشلل مع الكفّ ألف درهم، لأنّها على الثلث من دية الصحاح. قال: و إن كانت قيمة العبد أقلّ من دية الإصبعين الصحيحتين و الثلاث الأصابع الشلل دفع العبد إلى الذي قطعت يده، أو يفتديه مولاه و يأخذ العبد» «٢».

فهي ضعيفه سنداً، فإنّ الحسن بن صالح لم يذكر بتوثيق و لا مدح، على أنّه لا إطلاق لها من هذه الناحية، فإنّ الظاهر أنّها في مقام بيان مقدار الديه فحسب.

(١) المائدة ٥: ٤٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٨

و أما اليد الشلاء فتقطع باليد الصحيحة بلا إشكال (١)، إلّا أن يحكم أهل الخبرة أنّها لا تنحسم، فعندئذ لا يجوز قطعها و تؤخذ الديق (٢).

و نظير ذلك عدّة روايات واردة في بيان دية الأطراف فحسب، مع ثبوت القصاص في مواردّها جزماً، و ليس ذلك إلّا من ناحية أنّها في مقام البيان من هذه الجهة دون القصاص.

و من جملة تلك الروايات: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره «قال: فيه الديق كاملة، و في العينين الديق، و في إحداهما نصف الديق، و في الأذنين الديق، و في إحداهما نصف الديق، و في الذكر إذا قطعت الحشفة و ما فوق الديق، و في الأنف إذا قطع المارن الديق، و في الشفتين الديق» (١).

فالتيجة: أنّه لا دليل على اعتبار التساوي في السلامة ما عدا دعوى الإجماع، فإن تمّ فهو، و إلّا فلا يبعد عدم اعتباره، لإطلاق الآية الكريمة «و الجُروحِ قِصاصٌ».

و دعوى انصرافه عن مثل المقام لا أساس لها أصلاً، و سيأتي أنّ العضو الصحيح يقطع بالمجدوم (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، لإطلاق الكتاب و السنّة، و عدم الدليل على التقييد.

(٢) و ذلك تحفظاً على النفس، لفرض أنّ قطع يده و الحال هذه يوجب إتلاف نفسه، فلا يجوز ذلك قصاصاً. و أمّا أخذ الديق فلأنه في كلّ مورد لا يمكن الاقتصاص من الجاني لزمته الديق، لأنّ حقّ امرئ مسلم لا يذهب هدرًا.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

(٢) في ص ٢٠٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٨٩

[مسألة ١٦٤: لو قطع يمين رجل قطعت يمينه إن كانت له يمين]

(مسألة ١٦٤): لو قطع يمين رجل قطعت يمينه إن كانت له يمين (١)، و إلّا قطعت يساره، على إشكال، و إن كان لا يبعد جوازه (٢). و إن لم تكن له يسار فالمشهور أنّه تقطع رجله إن كانت (٣)، و فيه إشكال، و الأقرب الرجوع فيه إلى الديق.

(١) لأنّ المجنّى عليه يستحقّ على الجاني مثل ما جنى عليه، و بما أنّ المقطوع هو اليد اليمنى فله أن يقطع يمينه.

(٢) و ذلك لأنّه مضافاً إلى أنّ الحكم متسالم عليه عند الأصحاب، و تؤيده رواية حبيب السجستاني الآتية لا يبعد صدق المماثلة عليها عند فقد اليمنى، فإنّه متى كانت اليمنى موجودة فهي المماثل، و عند فقدها لا يبعد كون المماثل هو اليد اليسرى.

و تؤكد ذلك صحيحة محمد بن قيس، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أعور فقاً عين صحيح «فقال: تفقاً عينه» قال: قلت: يبقى أعمى؟ «قال: الحقّ أعماه» (١).

فإنّ إطلاقها يعمّ ما إذا كانت عين الأعور الصحيحة غير مماثلة للعين المفقوءة من جهة الطرف.

(٣) استدلل على ذلك برواية حبيب السجستاني، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين، قال: «فقال: يا

حيب، تقطع يمينه للذي قطع يمينه أوّلماً، و تقطع يساره للرجل الذي قطع يمينه أخيراً، لأنه إنّما قطع يد الرجل الأخير و يمينه قصاص للرجل الأوّل» قال: فقلت: إنّ

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٨ / أبواب قصاص الطرف ب ١٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٠

[مسألة ١٦٥: لو قطع أيدي جماعة على التعاقب كان حكمه في الاقتصاص]

(مسألة ١٦٥): لو قطع أيدي جماعة على التعاقب كان حكمه في الاقتصاص و أخذ الديّة حكم من قتل جماعة على التعاقب على تفصيلٍ تقدّم في قصاص النفس (١).

□
علياً (عليه السلام) إنّما كان يقطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى «فقال: إنّما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله، فأما يا حبيب حقوق المسلمين، فإنّه تؤخذ لهم حقوقهم في القصاص اليد باليد إذا كانت للقاطع يد (يدان) و الرجل باليد إذا لم تكن للقاطع يد» فقلت له: أو ما تجب عليه الديّة و تترك له رجليه؟ «فقال: إنّما تجب عليه الديّة إذا قطع يد رجل، و ليس للقاطع يدان و لا رجلان، فتمّ تجب عليه الديّة، لأنّه ليس له جارحة يقاصّ منها» (١).

و بما أنّها ضعيفة سنداً، فإنّ حبيباً السجستاني لم يذكر بتوثيق و لا مدح، فلا يمكن الاستدلال بها على حكم شرعي أصلاً. و من هنا خالف في ذلك صريحاً الحلّي و الشهيد الثاني و فخر المحققين (٢).
فالتيجة: أنّه لا دليل على ما هو المشهور، فالأظهر عدم جواز القطع و لزوم الرجوع إلى الديّة، كما إذا لم تكن له رجل.
(١) فإنّ الملاك في كلتا المسألتين واحد.

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٤ / أبواب قصاص الطرف ب ١٢ ح ٢.

(٢) السرائر ٣: ٤١٥، المسالك ٢: ٣٨١ ٣٨٢ (حجری)، حكاة في الجواهر عن فخر المحققين ٤٢: ٣٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩١

[مسألة ١٦٦: لو قطع اثنان يد واحد]

(مسألة ١٦٦): لو قطع اثنان يد واحد جاز له الاقتصاص منهما بعد ردّ دية يد واحدة إليهما، و إذا اقتص من أحدهما ردّ الآخر نصف دية اليد المقتص منه، كما أنّ له مطالبه الديّة منهما من الأوّل (١).

[مسألة ١٦٧: يثبت القصاص في الشجاج]

(مسألة ١٦٧): يثبت القصاص في الشجاج، الشجّة بالشجّة (٢)، و يعتبر فيه التساوى طولاً و عرضاً (٣)

(١) تدلّ على ذلك مضافاً إلى ما ذكرناه في اشتراك اثنين في قتل واحد صحيحة أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل «قال: إن أحبّ أن يقطعها أدّى إليهما ديةً يد أحد و اقتسماها ثمّ يقطعها، و إن أحبّ أخذ

منهما دية يد. قال: و إن قطع يد أحدهما ردّ الذي لم تقطع يده على الذي قطعت يده ربع الدية» (١).

(٢) يدلّ على ذلك قوله تعالى «وَأَلْجُورُحَ قِصَاصٌ» (٢)، و عدّة من الروايات:

منها: معتبرة إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما كان من جراحات الجسد: أنّ فيها القصاص، أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطاه» (٣)، و نحوها معتبرته الثانية (٤).

(٣) بلا خلاف و لا إشكال، و يدلّ عليه ما دلّ على اعتبار المماثلة في القصاص.

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٦ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٥ ح ١.

(٢) المائدة ٥: ٤٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٧٦ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٧٧ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٢

و أمّا العمق فالعبرة فيه بحصول الاسم (١).

[مسألة ١٦٨: يثبت القصاص في الجروح فيما إذا كان مضبوطاً]

(مسألة ١٦٨): يثبت القصاص في الجروح فيما إذا كان مضبوطاً بأن كان القصاص بمقدار الجرح، و أمّا إذا كان غير مضبوط و موجباً لتعريض النفس على الهلاك أو زيادة في الجرح أو تلف العضو كالجائفة و المأمومة و الهاشمة و المنقلة و نحو ذلك لم يجز (٢)، و ينتقل الأمر فيها إلى الدية الثابتة بأصل

(١) الوجه في ذلك: هو أنّ الرؤوس تتفاوت بتفاوت الأشخاص في السمن و الهزال، فالعبرة إنّما هي بصدق عنوان الشجّة حتّى تتحقّق المماثلة و إن كانت في أحد الشخصين تستلزم عمقاً أكثر بالإضافة إلى الآخر.

(٢) بلا-خلاف و لا إشكال، بل ادّعى عليه الإجماع بقسميه، و ذلك لأنّه يعتبر في القصاص في الجروح أن لا يوجب تعريض النفس للهلاك، و لا-إتلاف العضو الآخر بالسراية، بل يعتبر فيه أن لا يكون أكثر من جرح الجاني و إن لم يكن فيه تغرير أو إتلاف عضو، فلا يجوز للمجنىّ عليه أن يقتصّ من الجاني أزيد من الجناية الواقعة عليه من قبله.

و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» (١)، بل يمكن استفادة ذلك من نفس مفهوم القصاص الوارد في الكتاب و السنّة.

و تؤيّد ذلك مقطوعه أبان: «الجائفة: ما وقعت في الجوف، ليس لصاحبها قصاص إلّا الحكومة، و المنقلة: تنقل منها العظام، و ليس فيها قصاص إلّا الحكومة، و في المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص إلّا الحكومة» (٢)، و نحوها

(١) البقرة ٢: ١٩٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٧٩ / أبواب قصاص الطرف ب ١٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٣

الشرع أو بالحكومة (١).

مقطوعة أبي حمزة (١).

و معتبره إسحاق بن عمّار عن جعفر (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: ليس في عظم قصاص» الحديث (٢).
و أما ما في صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن السن و الذراع يكسران عمداً، لهما أرش أو قود؟ «فقال: قود» الحديث (٣).

فلا بدّ من حملها على ما لا يرجى صلاحه، و إلّا فيردّ علمها إلى أهله.

(١) لأنّ حقّ امرئ مسلم لا يذهب هدرًا، فإذا لم يمكن الاقتصاص من الجاني من ناحية عدم الانضباط لزمته الديّة، غاية الأمر أنّ الجناية إذا كانت ممّا فيه الديّة في أصل الشرع فهي ثابتة عليه، و إلّا ثبتت بالحكومة.
بقي هنا شيء: و هو أنّه في الموارد التي لا ينضبط الجرح هل للمجنّي عليه الاقتصاص في الاقتصاص من الجاني على الأقلّ و مطالبته بالأرش للزائد؟

فيه قولان، فقد اختار المحقق في الشرائع صريحاً في الديات القول الأوّل (٤).

و عن الشيخ في المبسوط و الفاضل في القواعد و التحرير مثل ذلك (٥).

و لا يبعد هذا القول، و ذلك لأنّ العمومات قد دلّت على القصاص في الجروح،

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٠ / أبواب قصاص الطرف ب ١٦ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٨٥ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٨٥ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٤.

(٤) الشرائع ٤: ٢٦٨.

(٥) المبسوط ٧: ٧٤ ٧٥، القواعد ٣: ٦٤٢، التحرير ٢: ٢٥٨ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٤

[مسألة ١٦٩: يجوز الاقتصاص قبل الاندمال و إن احتمل عدمه]

(مسألة ١٦٩): يجوز الاقتصاص قبل الاندمال و إن احتمل عدمه (١)، و على هذا فلو اقتص من الجاني ثمّ سرت الجناية فمات المجنّي عليه كان لولّيه أخذ الديّة من الجاني فيما إذا لم يكن القتل مقصوداً و لم تكن الجناية ممّا يقتل

و إنّما منعنا عن ذلك عدم إمكان القصاص فيما لا يكون مضبوطاً، و هذا لا يقتضى عدم جواز القصاص بأقلّ من الجناية، و بما أنّ الجناية لا تذهب هدرًا فللمجنّي عليه بعد الاقتصاص مطالبته الأرش بالإضافة إلى الزيادة. إذن فالمجنّي عليه يكون مخيراً بين ترك القصاص و المطالبة بالديّة، و بين الاقتصاص بالأقلّ و المطالبة بالديّة بالإضافة إلى الزائد.

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل لم ينقل الخلاف إلّا عن الشيخ في المبسوط (١)، و قيل: إنّ كلامه غير ظاهر في ذلك، حيث قال: و التأخير فيه أحوط. و كيف كان، فالظاهر ما هو المشهور.

و الوجه في ذلك: هو أنّ أدلّة القصاص غير قاصرة الشمول لمثل المقام، و هو الاقتصاص قبل الاندمال، و عدم الدليل على التقييد بما بعده. و أمّا احتمال السراية الموجبة لدخول قصاص الطرف في النفس فهو مندفع بالأصل. فإذن لا موجب للتأخير.

و قد يستدلّ على عدم الجواز قبل الاندمال بمعتبرة إسحاق بن عمّار عن جعفر (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: لا يقضى في شيء من الجراحات حتّى تبرأ» (٢).

(١) المبسوط ٧: ٧٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٢ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٥

غالباً، وإلا كان له قتل الجاني أو أخذ الدية منه، فإن قتلته كان عليه دية جرحه (١).

[مسألة ١٧٠: كيفية القصاص في الجروح]

(مسألة ١٧٠): كيفية القصاص في الجروح هي أن يحفظ الجاني من الاضطراب حال الاستيفاء، ثم يقاس محل الشجة بمقياس ويعلم طرفاه في موضع الاقتصاص من الجاني، ثم يشرع في الاقتصاص من إحدى العلامتين إلى العلامة الأخرى (٢).

ولكنها قاصرة الدلالة، فإنها تختص بما إذا كان للبرء أثر في القضاء، فلا تشمل موارد السراية إذا لم يكن القتل مقصوداً ولم يكن الجرح ممّا يكون قاتلاً عادةً، فإن القصاص في هذه الموارد ثابت، سواء أبرى الجرح أم لم يبرأ. و أمّا إذا كان القتل مقصوداً أو كان الجرح ممّا يقتل عادةً، ففي مثل ذلك يختلف الحكم بالبرء و عدمه، فإنه إذا حصل البرء ثبت القصاص في الطرف، وإذا لم يحصل البرء و أدى إلى قتل النفس ثبت القصاص في النفس. فالنتيجة: أن الحكم في الواقع مردّد بين قصاص الطرف و قصاص النفس، فلا يمكن القضاء الجزمي حينئذٍ. و على ذلك تحمل المعبرة، و لكنّها لا تنافي ثبوت القصاص للمجنى عليه بمقتضى الأصل بأن يقتص من الجاني، فإن برئ جرح المجنى عليه فهو، و إلا كان للولي قتل الجاني قصاصاً، أو مطالبته بالدية. نعم، إذا اختار قتله فعليه أن يؤدّي دية جرحه.

(١) يظهر وجه جميع ذلك ممّا تقدّم.

(٢) الوجه في ذلك: هو ما عرفت من اعتبار التساوي و المماثلة بين الجرحين، فلا يجوز الاقتصاص بالأزيد.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٦

[مسألة ١٧١: يجب تأخير القصاص في الأطراف عن شدة البرد أو الحر]

(مسألة ١٧١): يجب تأخير القصاص في الأطراف عن شدة البرد أو الحر إذا كان في معرض السراية، و إلا جاز (١).

[مسألة ١٧٢: المشهور اعتبار كون آلة القصاص من الحديد]

(مسألة ١٧٢): المشهور اعتبار كون آلة القصاص من الحديد (٢)، و دليله غير ظاهر، فالظاهر عدم الاعتبار.

[مسألة ١٧٣: إذا كانت مساحة الجراحة في عضو المجنى عليه تستوعب عضو الجاني]

(مسألة ١٧٣): إذا كانت مساحة الجراحة في عضو المجنى عليه تستوعب عضو الجاني و تزيد عليه لصغره، لم يجز له أن يقتص من عضوه الآخر عوضاً عن الزائد، بل يجب عليه الاقتصاص على ما يتحمّل ذلك العضو، و يرجع في الزائد إلى الدية بالنسبة (٣).

(١) و ذلك لوجوب حفظ النفس المحترمة، و عدم جواز ارتكاب ما يوجب تعريضها للهلاك.

(٢) قال المحقق الأردبيلي (قدس سره) عند شرحه عبارة العلامة: «لا قصاص بغير الحديد»: لعل وجه الإجماع والخبر «١»، انتهى.
أقول: الظاهر عدم الاعتبار، وذلك لأنه لا دليل على تقييد إطلاقات أدلة القصاص بأن يكون بآله من حديد بعد شمولها للاقتصاص بغيرها أيضاً، فإن الإجماع لم يثبت، وأما الخبر فهو النبوي الذي ذكره الشهيد الثاني في الروضة من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا قصاص بغير حديد» (٢)، وهو أيضاً لم يثبت، ولم أر التعرض له في كلام غيره.
(٣) تقدم اعتبار التساوي في المساحة في قصاص الجروح وأنه لا يقاس

(١) مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ١٣١.

(٢) الروضة ١٠: ٨١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٧
و كذا الحال إذا كان عضو المجنى عليه صغيراً واستوعبته الجناية ولم تستوعب عضو الجاني، فيقتصر في الاقتصاص على مقدار مساحة الجناية (١).

[مسألة ١٧٤: لو قطع عضواً من شخص كالاذن]

(مسألة ١٧٤): لو قطع عضواً من شخص كالاذن، فاقتص المجنى عليه من الجاني، ثم ألصق المجنى عليه عضوه المقطوع بمحلّه، فالتحم و برئ، جاز للجاني إزالته (٢)،

ذلك بقصاص الأطراف، فإنّ المقابلة في تلك الموارد إنّما هي بين طبعي العين والعين، والأنف والأنف، وغيرهما، ولا نظر فيها للصغر والكبر أصلاً. وهذا بخلاف الجروح، فإنّ المقابلة فيها بين الجرح ومماثلة، فلا محالة تعتبر فيه المساحة، ولكن ذلك لا يقتضى التعدي من عضو إلى آخر، ففي مفروض المسألة تتعين الدية بالإضافة إلى الزائد.
(١) ظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ رجلاً قطع من بعض اذن رجل شيئاً، فرفع ذلك إلى علي (عليه السلام) فأقاده، فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه على اذنه بدمه، فالتحمت و برئت، فعاد الآخر إلى علي (عليه السلام) فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية، وأمر بها فدفنت، وقال (عليه السلام): إنّما يكون القصاص من أجل الشين» (١).
فهذه المعتبرة واضحة الدلالة على أنّ للجاني حقّ إزالة اذن المجنى عليه بعد إلصاقها، معللاً بأنّ القصاص لأجل الشين، فإذا زال الشين بإلصاقها كان للجاني إعادته.

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٥ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ١٩٨

و كذلك الحال في العكس (١).

[مسألة ١٧٥: لو قطعت اذن شخص]

(مسألة ١٧٥): لو قطعت اذن شخص مثلاً ثمّ ألصقها المجنى عليه قبل الاقتصاص من الجاني والتحمت، فهل يسقط به حقّ الاقتصاص؟

المشهور عدم السقوط، و لكنّ الأظهر هو السقوط (٢) و انتقال الأمر إلى الديّة (٣).

[مسألة ١٧٦: لو قلع رجل أعور عين رجل صحيح]

(مسألة ١٧٦): لو قلع رجل أعور عين رجل صحيح، قلعت عينه (٤).

بقي هنا شيء: وهو أنّه قيل: إنّ الإزالة إنّما هي من ناحية كونها ميتة من باب النهي عن المنكر. وهو واضح الفساد، إذ هو مضافاً إلى أنّها بعد الالتحام ليست بميتة خلاف صريح المعبرة و تعليلها، فلا يمكن الالتزام به أصلاً.

(١) يدلّ على ذلك التعليل في ذيل المعبرة المتقدّمة، حيث إنّ القصاص لأجل الشين، فإذا زال عن الجاني بإلصاقه و التحامه كان للمجنّي عليه إعادته.

(٢) استدللّ المشهور بوجود المقتضى للقصاص، و هو إطلاقات أدلته، و عدم ما يدلّ على منع الإلصاق عنه.

وفيه: أنّ الإلصاق و إن كان موجوداً إلّا أنّ التعليل في ذيل المعبرة المتقدّمة يقيده في مفروض المسألة بموارد تحقّق الشين، فإذا ارتفع الشين فلا مقتضى له.

فالتيجة: هي أنّ الأظهر سقوط القصاص في المقام.

(٣) و ذلك لإطلاقات أدلّة الديّة، مضافاً إلى أنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

(٤) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب.

و يدلّ على ذلك مضافاً إلى إطلاقات الكتاب و السنّة خصوص صحيحة محمّد بن قيس، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): أعور فقاً عين صحيح

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ١٩٩

[مسألة ١٧٧: لو قلع صحيح العينين العين الصحيحة من رجل أعور]

(مسألة ١٧٧): لو قلع صحيح العينين العين الصحيحة من رجل أعور خلقه أو بآفه، كان المجنّي عليه بالخيار بين قلع إحدى عيني الصحيح و أخذ نصف الديّة منه، و بين العفو و أخذ تمام الديّة (١)، و أمّا لو كان أعور بجناية

«فقال: تفقأ عينه» قال: قلت: يبقى أعمى؟ «قال: الحقّ أعماه» (١).

و أمّا ما عن الشهيد الثاني في المسالك من أنّ سند الرواية غير نقي «٢»، و تبعه على ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) و لكنّه قال: إنّ ضعفها منجر بعمل المشهور «٣»، فهو غريب، حيث إنّّه ليس في سندها ما يوجب التوقّف فيها إلّا تخيل أنّ محمّد بن قيس مشترك بين الثقة و غير الثقة. و لكن من الواضح أنّ المراد منه في سند هذه الرواية هو الثقة، و ذلك مضافاً إلى أنّه المعروف و المشهور لأجل أنّ رواية عاصم بن حميد عنه قرينه على أنّ المراد هو الثقة المعروف الذي روى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام).

(١) وفاقاً للأكثر، و خلافاً لجماعه، منهم: المفيد و الحلّي «٤».

و استندوا في ذلك إلى الأصل، و إلى إطلاق قوله تعالى «الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» «٥».

و كلاهما مدفوع بصحيحة محمّد بن قيس، قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام) قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقئت: أن تفقأ إحدى عيني صاحبه، و يعقل له نصف الديّة، و إن شاء أخذ ديّة كاملة»

- (١) الوسائل ٢٩: ١٧٨ / أبواب قصاص الطرف ب ١٥ ح ١.
 (٢) المسالك ٢: ٣٨٢ (حجرى).
 (٣) الجواهر ٤٢: ٣٦٧.
 (٤) المقنعة: ٧٥٩، السرائر ٣: ٣٨١.
 (٥) المائدة ٥: ٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٠
 جان لم يكن للمجنى عليه إلا قلع إحدى عيني الصحيح (١).

[مسألة ١٧٨: لو أذهب ضوء عين آخر دون الحدقة]

(مسألة ١٧٨): لو أذهب ضوء عين آخر دون الحدقة، كان للمجنى عليه الاقتصاص بمثل ذلك (٢).

و يعفا عن عين صاحبه» (١) □
 و تؤيد ذلك رواية عبد الله بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل صحيح فقأ عين رجل أعور «فقال: عليه الدية كاملة، فإن شاء الذي فُقت عينه أن يقتص من صاحبه و يأخذ منه خمسة آلاف درهم فعل، لأن له الدية كاملة و قد أخذ نصفها بالقصاص» (٢) □

(١) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات بعض، و ذلك لأن صحيحة محمد بن قيس المتقدمة لا إطلاق فيها، و إنما المحكى فيها قضاء على عليه السلام في قضيه شخصيه.
 و نتيجة ذلك: الاقتصاص على القدر المتيقن، و الرجوع في غيره إلى إطلاق الآية المباركة «الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ». و أما رواية عبد الله بن الحكم فهي ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها.

(٢) من دون خلاف بين الفقهاء، و تدل عليه الآية الكريمة «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» (٣) □.

- (١) الوسائل ٢٩: ١٨٠ / أبواب قصاص الطرف ب ١٧ ح ١، و ٣٣١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٧ ح ٢.
 (٢) الوسائل ٢٩: ٣٣١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٧ ح ٤.
 (٣) البقرة ٢: ١٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠١
 إن أمكن، و إلا انتقل الأمر إلى الدية (١).

[مسألة ١٧٩: يثبت القصاص في الحاجبين و اللحية و شعر الرأس]

(مسألة ١٧٩): يثبت القصاص في الحاجبين و اللحية و شعر الرأس و ما شاكل ذلك (٢).

و لكن لا بد من كون القصاص بالمثل، فلو استلزم القصاص هنا تغيراً في عضو آخر أو في النفس أو بزيادة لم يجز.

و تؤيد ذلك رواية رفاعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن عثمان (عمر) أتاه رجل من قيس بمولى له قد لطم عينه، فأنزل الماء فيها، و هي قائمة ليس يبصر بها شيئاً، فقال له: أعطيك الديق، فأبى، قال: فأرسل بهما إلى علي (عليه السلام) و قال: احكم بين هذين، فأعطاه الديق فأبى، قال: فلم يزلوا يعطونه حتى أعطوه ديتين، قال: فقال: ليس أريد إلا القصاص، قال: فدعا علي (عليه السلام) بمرآة فحماها، ثم دعا بكرسف فبله ثم جعله على أشفار عينيه و على حواشيها، ثم استقبل بعينه عين الشمس، قال: و جاء بالمرآة فقال: انظر، فنظر فذاب الشحم و بقيت عينه قائمة و ذهب البصر» (١).

نعم، ما تضمنته الرواية من بيان الطريق للقصاص غير ثابت، لضعف الرواية سنداً أولاً، فإن فيه سليمان الدهان، و هو لم يثبت توثيقه و لا مدحه. و لأنها لا تدل على تعيين هذا الطريق ثانياً، نظراً إلى أنها قضية في واقعة.

(١) لما تقدم من أن في كل مورد لا يمكن الاقتصاص ينتقل الأمر إلى الديق، لأن حق امرئ مسلم لا يذهب هدرًا.

(٢) بيان ذلك: أن إزالة الشعر

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٣ / أبواب قصاص الطرف ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٠٢

.....

تارة: تكون بزواله مجرداً بلا إفساد للمحل.

و أخرى: تكون مع إفساد المنبت.

فعلى الأول: يثبت القصاص بمقتضى إطلاق قوله تعالى «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

و أما رواية سلمه بن تمام، قال: أهرق رجل قدرًا فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره، فاختموا في ذلك إلى علي (عليه السلام) فأجله سنة، فجاء فلم ينبت شعره، فقضى عليه بالدية (١).

فهي و إن دلت على أن ذهاب الشعر بمجرد لا يترتب عليه اثر، و لذلك أجعل الإمام (عليه السلام) القضاء إلى سنة، إلا أنها نقلت بطريقتين: أحدهما بطريق الشيخ، و فيه عدة مجاهيل. و الآخر بطريق الصدوق و هي مرسله، فإنه رواها عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن سلمه بن تمام، و لا يمكن روايته محمد بن الحسين عن سلمه بلا واسطه، فإن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الجواد (عليه السلام) و سلمه بن تمام من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، على أنه لا توثيق لسلمه بن تمام. فالنتيجة: أن الرواية ضعيفة جداً، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و على الثاني: و هو ما إذا كانت الإزالة يفسد المنبت-: فإن أمكن فيه الاقتصاص بالمثل فللمجنى عليه ذلك بمقتضى إطلاق الآية الكريمة المتقدمة. و أمّا إذا لم يمكن الاقتصاص بالمثل انتقل الأمر إلى الديق، لما تقدم من أن في كل مورد لا يمكن فيه القصاص ينتقل الأمر فيه إلى الديق بمقتضى أن حق المسلم

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٧ ح ٣، التهذيب ١٠: ٢٤٢ / ١٠٣٥، الفقيه ٤: ١١٢ / ٣٨٠.

خوي، سيد ابو القاسم موسوى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٠٣

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٣

[مسألة ١٨٠: يثبت القصاص في قطع الذكر]

(مسألة ١٨٠): يثبت القصاص في قطع الذكر، ولا فرق فيه بين ذكر الشاب و الشيخ و الأغلف و المختون و غير ذلك (١)، و المشهور أنه لا فرق بين الصغير و الكبير، و لكنّه لا يخلو عن إشكال، بل منع (٢).

لا يذهب هدرًا.

و على ذلك تحمل صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: الرجل يدخل الحمام فيصّب عليه صاحب الحمام ماءً حارًا فيمتعط شعر رأسه فلا ينبت «فقال: عليه الديّة كاملة» (١).

حيث إنه لا يمكن القصاص بالمثل عادةً في موردها. و يمكن حملها بمناسبة المورد على صورة الشبيه بالعمد التي فيها الديّة ابتداءً.

(١) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، بل في الجواهر نسب عدم الخلاف إلى غيرنا أيضاً إلّا من مالِك (٢).

و يدلّ عليه إطلاق قوله تعالى «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلٍ مَّا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، و قوله تعالى «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ».

و إطلاق معتبرة إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في اللطمة إلى أن قال: و أمّا ما كان من جراحات في الجسد فإنّ فيها القصاص» الحديث (٣).

(٢) وجه الإشكال: ما تقدّم «٤» في قصاص النفس فيما إذا قتل الكبير صغيراً

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٧ ح ٢.

(٢) الجواهر ٤٢: ٣٧٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٧٧ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٥.

(٤) في ص ٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٤

[مسألة ١٨١: ذهب جماعة إلى أنه لا يقاد الصحيح بذكر العيّنين]

(مسألة ١٨١): ذهب جماعة إلى أنه لا يقاد الصحيح بذكر العيّنين، و هو لا يخلو من إشكال، بل الظاهر ثبوت القصاص، و عدم الفرق بين الصحيح و المعيب (١).

[مسألة ١٨٢: يثبت القصاص في الخصيتين]

(مسألة ١٨٢): يثبت القصاص في الخصيتين (٢) و كذا في إحداهما، فإن قطعت اليمنى اقتصّ من اليمنى، و إن قطعت اليسرى فمن اليسرى (٣).

من أن المشهور ثبوت القصاص.

و لكن قوله (عليه السلام) في صحيحة أبي بصير: «لا قود لمن لا يقاد منه» (١) يدلّ على عدم ثبوت القصاص فيما إذا كان المجنّى عليه

- صغيراً من دون فرق بين القتل وغيره من الجنائيات، فإن تمّ إجماع، وإلّا فالظاهر عدم ثبوت القصاص.
و بذلك يظهر الحال في قطع غير الذكر من الجنائيات على الصغير.
(١) وذلك لإطلاق الأدلة المتقدمة، ولا موجب لتقييدها إلّا قياس المقام باليد الشلّاء.
وفيه مضافاً إلى أنّه قياسٌ لا نقول به:- أنّك قد عرفت ثبوت القصاص في اليد الشلّاء أيضاً.
(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، وذلك للإطلاق وعدم وجود مقيد في البين.
(٣) وذلك لأجل تحقّق المماثلة التي تقدّم اعتبارها «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ٧١/ أبواب القصاص في النفس ب ٢٨ ح ١.

(٢) في ص ١٨٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٥

[مسألة ١٨٣: يثبت القصاص في قطع الشفرين]

- (مسألة ١٨٣): يثبت القصاص في قطع الشفرين (١)، فإن قطعت امرأة الشفرين من امرأة أخرى فلها الاقتصاص منها بالمثل (٢)، و كذلك الحال إذا قطعت إحدهما (٣)، و أمّا إذا قطعتهما الرجل فلا قصاص و تجب عليه ديتهما (٤)، كما أنّها لو قطعت ذكر الرجل فلا قصاص و عليها الدية (٥). نعم، لو قطع الرجل فرج امرأته و امتنع عن الدية و طالبت المرأة قطع ذكره قطع (٦).

(١) بلا خلاف بيننا، لإطلاق الأدلة.

(٢) لما عرفت من اعتبار المماثلة في الاقتصاص.

(٣) وجهه ظاهر.

(٤) أمّا عدم وجوب القصاص: فلعدم إمكانه، لفقد المماثلة.

و أمّا ثبوت الدية: فلما سبق من ثبوتها في كلّ مورد لا يمكن القصاص فيه، لأنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

(٥) يظهر وجهه ممّا ذكرناه.

- (٦) تدلّ على ذلك معتبرة عبد الرحمن بن سيّابة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ في كتاب علي (عليه السلام): لو أنّ رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمتها لها ديتها، وإن لم يؤدّ إليها الدية قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك» «١».
و لكن لا بدّ من الاقتصاص على موردها الخاصّ، و لا يمكن التعدّي عنه إلى غيره.

(١) الوسائل ٢٩: ١٧١/ أبواب قصاص الطرف ب ٩ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٦

.....

- و لا تعارضها صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل قطع فرج امرأته، قال: أغرمه لها نصف الدية» «١».

فإنّ المراد بالدية في هذه الرواية دية الرجل، فإنّ يكون نصفها تمام دية المرأة.

هذا، مضافاً إلى أن الرواية لم تثبت على النحو المذكور، و هي أجنبيّة عن محلّ الكلام بالكليّة، فإنّ الموجود فيها على ما في الكافي و التهذيب وّ الوافي:- «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل قطع ثدى امرأته» «٢»، فما في الوسائل إمّا من غلط النسخة أو من سهو القلم، و الله العالم.

و قال في الجواهر في بحث دية الشفرين: قال الصادق في خبر عبد الرحمن ابن سيّابة: ... و في آخر رجل قطع فرج امرأته «قال: أغرمه نصف ديتها»، و هو محمول على قطع أحدهما كما أنّ الأوّل محمول على قطعهما معاً «٣»، انتهى. أقول: ما ذكره من الرواية لا وجود له، و إنّما الموجود ما ذكرناه، و فيه نصف الدية لا نصف ديتها.

(١) الوسائل ٢٩: ١٧١ / أبواب قصاص الطرف ب ٩ ح ١.

(٢) الكافي ٧: ٣١٤ / ١٧، التهذيب ١٠: ٢٥٢ / ٩٩٨، الوافي ١٦: ٧٠٤.

(٣) الجواهر ٤٣: ٢٧٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٧

[مسألة ١٨٤: لا يعتبر التساوي بين العضو المقطوع و عضو الجاني]

(مسألة ١٨٤): لا- يعتبر التساوي بين العضو المقطوع و عضو الجاني، فيقطع العضو الصحيح بالمجدوم و إن سقط منه شيء و تناثر لحمه، و الأنف الشام بالعدام، و الأذن الصحيحة بالصماء، و الكبيرة بالصغيرة، و الصحيحة بالمشقوبة أو المخرومة و ما شاكل ذلك (١).

[مسألة ١٨٥: لو قطع بعض الأنف نسب المقطوع إلى أصله]

(مسألة ١٨٥): لو قطع بعض الأنف نسب المقطوع إلى أصله، و يؤخذ من الجاني بحسابه، فإن كان المقطوع نصف الأنف قطع من الجاني نصف أنفه، و إن كان أقلّ أو أكثر فكذاك بالنسبة (٢).

(١) كلّ ذلك لإطلاق الدليل و عدم وجود مقيد في البين، بل قلنا بذلك في اليد الشلاء فضلاً عن المقام، مع أنّه لو لم نقل فيها لم نتعدّ منها إلى غيرها.

و بذلك يظهر أنّه لا وجه لما عن القواعد و شرحها للاصبهاني من أنّه لا يقطع العضو الصحيح بالمجدوم و إن لم يسقط منه شيء «١». وجه الظهور: هو أنّه لا دليل على ما ذكره بعد شمول الإطلاق للمقام.

(٢) من النصف أو الثلث أو الربع أو أكثر أو أقلّ، و ذلك لأنّ العبرة في أمثال الموارد إنّما هي بالمماثلة بين العضوين أي عضوى الجاني و المجنّى عليه فإن قطع الجاني نصف عضو المجنّى عليه كنصف أنفه فله قطع نصف أنفه بالنسبة، و لا أثر للصغر و الكبير في ذلك أصلاً، و نظير ذلك ما إذا قطع شخص إصبع آخر، قطعت إصبعه، بلا نظر إلى الصغر و الكبير. و لا وجه لما في الجواهر من التأمل في ذلك و المناقشة في صدق الاسم «٢».

(١) القواعد ٣: ٦٣٢، كشف اللثام ٢: ٤٧١ (حجرى).

(٢) الجواهر ٤٢: ٣٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٨

[مسألة ١٨٦: يثبت القصاص في السن]

(مسألة ١٨٦): يثبت القصاص في السن، فلو قلع سن شخص فله قلع سنّه (١)، و لو عادت اتفاقاً كما كانت فهل يكون له القصاص، أو الدية؟ فيه وجهان، الأقرب فيه القصاص (٢).

[مسألة ١٨٧: لا قصاص في سن الصبي الذي لم يتغر إذا عادت]

(مسألة ١٨٧): لا قصاص في سن الصبي الذي لم يتغر إذا عادت و فيها الدية (٣)،

(١) لإطلاق الآية الكريمة «السن بالسن».

(٢) خلافاً للمشهور، بل في الجواهر: بلا خلاف محقق أجده فيه «١».

و على ذلك فإن تم إجماع في المسألة فهو، ولكنه غير تام. فإذن المرجع هو إطلاق الآية الكريمة «السن بالسن».

و أما العود فلا يوجب سقوط القصاص، لأنه هبة جديدة من الله تعالى.

(٣) أما عدم القصاص: فهو المعروف المشهور بين الأصحاب. و في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه «٢»، بل في كلمات بعضهم دعوى الإجماع عليه، و ذلك لانصراف إطلاق الآية الكريمة عن مثل ذلك، نظراً إلى أن عودها يكشف عن أنها ليست سنّاً أصليّة، بل هي فضلة، فلا تكون مشمولة له.

و يؤيد ذلك ما ورد من أن القصاص لأجل الشين، و لا شين في المقام.

و مرسله جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما (عليهما السلام): أنه قال في سن الصبي يضربها الرجل فتسقط ثم تنبت «قال: ليس عليه قصاص،

(١) الجواهر ٤٢: ٣٨٧.

(٢) الجواهر ٤٢: ٣٨٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٠٩

و إن لم تعد أصلاً ففيها القصاص على المشهور (١)، و فيه إشكال، بل منع.

و عليه الأرش «١».

و أما ثبوت الدية فلا إطلاق الأدلة.

و أما ما هو المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه الإجماع من أن الأمر في هذه الصورة الحكومة دون الدية، أي كما أنه لا قصاص هنا لا دية أيضاً، مستدلاً على ذلك بمرسله جميل.

ففيه: أنه إن تم الإجماع على ذلك فهو، ولكنه غير تام، فإذن لا يمكن رفع اليد عن إطلاقات الأدلة. و أما مرسله جميل فهي مضافاً إلى ضعفها سنداً لا تدل على الحكومة، و إنما تدل على ثبوت الأرض الصادق على الدية أيضاً.

(١) بل في الجواهر: لا أجده فيه خلافاً محققاً «٢».

و استدلل على ذلك بإطلاق الآية الكريمة «السِّنُّ بِالسِّنِّ»، نظراً إلى أن عدم عودها يكشف عن أنها كانت سنّاً أصليّة، فتكون مشموله له.

و أما ما ذهب إليه جماعة من إمام في قلع سنّ الصبي الذي لم يتغر بغير مطلقاً، مستدلين على ذلك بما رواه الشيخ بإسناده عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى في سنّ الصبي إذا لم يتغر بغير» «٣»، و مثلها رواية مسمع «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ١.

(٢) الجواهر ٤٢: ٣٩٠.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٣٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ٣، التهذيب ١٠: ٢٦١ / ١٠٣٣.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٣٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢١٠

[مسألة ١٨٨: لو اقتصّ المجنّي عليه من الجاني و قلع سنّه ثمّ عادت]

(مسألة ١٨٨): لو اقتصّ المجنّي عليه من الجاني و قلع سنّه ثمّ عادت فليس له قلعها (١).

فلا يمكن المساعدة عليه:

أولاً: لضعفهما سنداً، فإنّ طريق الشيخ إلى النوفلي ضعيف بأبي المفضل و ابن بطّء، و رواية مسمع بسهل بن زياد و ابن شمون و الأصمّ.

و ثانياً: أنّهما لا تدلّان على نفي القصاص في صورة عدم العود أصلاً، لأنّهما ناظران إلى بيان الديّة، و لا نظر لهما إلى القصاص لا نفيّاً و لا إثباتاً.

فإذن لا مناص من الالتزام بالتفصيل المذكور من ناحية، و التزام كون الديّة في صورة العود أيضاً دية السنّ من ناحية أخرى.

هذا، و لكن قد تقدّم قوله (عليه السلام) في صحيحة أبي بصير «لا قود لمن لا يقاد منه» «١»، و مقتضاه عدم القصاص في الجناية على

الصغير مطلقاً كما تقدّم في قطع ذكر الصغير «٢»، فإنّ تمّ إجماع، و لكنّه لا يتمّ، فالظاهر ثبوت الديّة مطلقاً.

(١) وفاقاً لجماعة من الأعلام، منهم المحقّق الأردبيلي (قدس سره) «٣»، و ذلك لأنّه هبة جديدة من الله تعالى، فلا صلة لها بالسّنّ المقلوعه.

و ما ورد من التعليل بأنّ القصاص لأجل الشين لا يشمل المقام، لأنّه يختصّ

(١) في ص ٢٠٤.

(٢) في ص ٢٠٤.

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢١١

[مسألة ١٨٩: المشهور اشتراط التساوي في المحلّ و الموضع في قصاص الأسنان]

(مسألة ١٨٩): المشهور اشتراط التساوى فى المحلّ و الموضع فى قصاص الأسنان، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدمه (١).

□

بما إذا أرجع العضو المقطوع إلى أصله و التحم، لا مثل المقام، لأنها مخلوق آخر قد وهبها الله تعالى له. (١) و ذلك لأنه إن تمّ إجماع على اعتبار التساوى فى المحلّ و الموضع فهو، و لكنّه غير تامّ، فإذن لا مانع من الرجوع إلى إطلاق قوله تعالى «السِّنُّ بِالسِّنِّ»، غاية الأمر أنّه نرفع اليد عن إطلاقه بالمقدار الذى يقتضيه مفهوم القصاص و الاعتداء بالمثل، و من المعلوم أنّه لا يقتضى أزيد من التماثل بين السنين، و إن تغاير موضعهما و محلّها، كما إذا كان التغير بالعليا و السفلى، و اليمنى و اليسرى، فيجوز قلع الضرس بالضرس، و الناب بالناب و إن كان موضع إحداهما غير موضع الأخرى. نعم، لا يجوز قلع الناب بالضرس و بالعكس، و لا قلع الناب بالثنية و نحو ذلك، لفقد المماثلة التى يقتضيه مفهوم القصاص. فالنتيجة: أنّه لا دليل على اعتبار التساوى فى المحلّ و الموضع، و إنّما العبرة بما ذكرناه. و من هنا يظهر أنّ ما ذكره المحقّق الأردبيلى (قدس سره) من تقييد جواز القصاص بالسّنّ مطلقاً بعدم المثل «١» لا-وجه له، و ذلك لأننا إن أخذنا بإطلاق الآية الكريمة فلا موجب للتقييد، و إن لم نأخذ به كما هو الصحيح لم يجز القصاص مع عدم المثل أيضاً.

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ١١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١٢

[مسألة ١٩٠: لا تعلق السنّ الأصليّة بالزائدة]

(مسألة ١٩٠): لا تعلق السنّ الأصليّة بالزائدة (١). نعم، لا يبعد جواز قلع الزائدة بالزائدة حتّى مع تغاير المحلّين (٢)، و كذلك الحال فى الأصابع الأصليّة و الزائدة (٣).

[مسألة ١٩١: كلّ عضو يقتض من مع وجوده تؤخذ الديّة بدله مع فقده]

(مسألة ١٩١): كلّ عضو يقتض من مع وجوده تؤخذ الديّة بدله مع فقده، فإذا قطع من له إصبع واحدة إصبعين من شخص قطعت الإصبع الواحدة قصاصاً عن إحداهما و أخذت دية الأخرى، و كذلك الحال فيما إذا قلع عين شخص من لا عين له (٤).

(١) و ذلك لاعتبار المماثلة فى القصاص كما عرفت، و المفروض عدم المماثلة بين السنّ الأصليّة و الزائدة، فلا يجوز قلعها بها، بل فيها الديّة أو الأرش على ما سيأتى فى محلّه «١».

(٢) و ذلك لصدق المماثلة بينهما، و من الواضح أنّ مفهوم القصاص لا يقتضى الاتّحاد بينهما فى المحلّ، و إنّما يقتضى كونهما متماثلتين، و هو موجود. و عليه، فإن تمّ إجماع على اعتبار الاتّحاد فى المحلّ و الموضع فهو، و لكنّه غير تامّ، فالأظهر ما ذكرناه.

(٣) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(٤) و ذلك لأنه مضافاً إلى أنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرّاً لا قصور فى إطلاق أدلّة الديّة عن شمول مثل المقام الذى لا يمكن فيه الاقتصاص.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١٣

[مسألة ١٩٢: ذهب جماعة إلى أنه لو قطع كفاً تامّة من ليس له أصابع أصلاً]

(مسألة ١٩٢): ذهب جماعة إلى أنه لو قطع كفاً تامّة من ليس له أصابع أصلاً، أو ليس له بعضها، قطعت كفه وأخذت منه دية الناقص، وفيه إشكال، والأقرب عدم جواز أخذ الدية (١)، وأما إذا كان الناقص عضو المجنّي عليه،

(١) الحكم المذكور وإن ادعى الشيخ في الخلاف الإجماع عليه معللاً بأنه أقرب إلى المثل بعد تعذر الصورة «١»، إلّا أنه لا دليل عليه، فإن الإجماع لم يتم، ولا يوجد دليل آخر.

هذا، وعن الشيخ في المبسوط التفصيل بين ما إذا أخذ القاطع دية أصابعه أو استحقتها، وما إذا كانت أصابعه مفقودة خلقاً أو بآفة، فعلى الأول كان للمجنّي عليه أخذ دية الأصابع منه، وعلى الثاني لم يستحق شيئاً «٢».

واختار هذا التفصيل ابن فهد في المهذب البارع والقاضي في الجواهر «٣». □
ومن الغريب أنهم استندوا في ذلك إلى رواية سورة بن كليب عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً، وكان المقتول أقطع اليد اليمنى «فقال: إن كانت قطعت يده في جناية جناها على نفسه، أو كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها، فإن أراد أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدوا إلى أولياء قاتله دية يده التي قيد منها إن كان أخذ دية يده ويقتلوه، وإن شاءوا طرحوا عنه دية يد وأخذوا الباقي. قال: وإن كانت يده قطعت في غير جناية جناها على نفسه ولا أخذ لها دية قتلوا قاتله ولا يغرم شيئاً، وإن شاءوا أخذوا دية

(١) الخلاف ٥: ١٩٣ ١٩٤.

(٢) المبسوط ٧: ٧٩ ٨٠.

(٣) المهذب البارع ٥: ٢٢٨ ٢٢٩، جواهر الفقه: ٢١٥ ٢١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١٤

كما إذا قطعت يده الناقصة إصبغاً واحدة أو أكثر، فهل له قطع يد الجاني الكاملة أم لا؟ فيه أقوال، الظاهر أنّ له القطع من دون وجوب ردّ شيء عليه (١).

كاملة. قال: وهكذا وجدناه في كتاب عليّ (عليه السلام) «١».

وجه الغرابة مضافاً إلى ضعف الرواية سنداً، فإنّ سورة بن كليب الواقع في سند الرواية مردّد بين الأسدي الواقع في أسناد تفسير عليّ بن إبراهيم، الذي روى □ عن أبي جعفر (عليه السلام)، وبين النهدي الذي لم يثبت توثيقه ولا مدحه، ومضافاً إلى أنّ موردها جناية النفس دون الطرف، ولا نقول بالقياس: أنّ الرواية أجنبيّة عن المسألة، فإنّ موردها نقصان يد المقتول دون القاتل، ومورد مسألتنا هذه نقصان يد الجاني بإصبع أو أصابع.

فالتيجة: أنّه لا دليل على هذا التفصيل، ولا نصّ في المسألة، فمقتضى أدلّة القصاص هو الاقتصار على قطع اليد.

(١) بيان ذلك: أنّ في المسألة أقوالاً:

منها: ما عن الفاضل في القواعد والشهيد الثاني في المسالك ومحكيّ التحرير من أنّه لا تقطع يد الجاني، بل تقطع الأصابع منها بمقدار أصابع المجنّي عليه فحسب، وتؤخذ منه دية الكف حكومته «٢».

و منها: ما عن ابن إدريس من عدم جواز القصاص لفقد المماثلة «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ١١١/ أبواب القصاص فى النفس ب ٥٠ ح ١.

(٢) القواعد ٣: ٦٣٣، المسالك ٢: ٣٨٤ (حجرى)، التحرير ٢: ٢٥٨ (حجرى).

(٣) السرائر ٣: ٤١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢١٥

.....

و منها: جواز القصاص بقطع اليد بعد ردّ دية الفاضل من الجانى.

و هذا القول هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه «١».

و استدلّ على هذا القول برواية الحسين بن العباس بن الجريش عن أبي جعفر الثانى (عليه السلام): «قال: قال أبو جعفر الأول (عليه السلام) لعبد الله بن عباس: يا ابن عباس، أنشدك الله، هل فى حكم الله اختلاف؟ قال: فقال: لا، قال: فما تقول فى رجل قطع رجل أصابعه بالسيف حتى سقطت، فذهب و أتى رجل آخر فأطار كفّ يده، فاتى به إليك و أنت قاضٍ كيف أنت صانع؟ قال: أقول لهذا القاطع: أعطه دية كفّه، و أقول لهذا المقطوع: صالحه على ما شئت، و أبعث إليهما ذوا عدل، فقال له: قد جاء الاختلاف فى حكم الله، و نقضت القول الأول، أبيت الله أن يحدث فى خلقه شيئاً من الحدود و ليس تفسيره فى الأرض، اقطع يد قاطع الكف أصلاً، ثم أعطه دية الأصابع، هذا حكم الله» «٢».

و يمكن الاستدلال على هذا القول أيضاً برواية سورة بن كليب المتقدمة.

و الصحيح فى المقام أن يقال:

أمّا القول الأول: فهو باطل جزماً، ضرورة أن الأمر فى المقام يدور بين أمرين لا ثالث لهما: إمّا أن نقول بقطع يد الجانى، نظراً إلى إطلاقات أدلّة القصاص كتاباً و سنّة، التى تدلّ على ذلك، من دون فرق بين اليد الكاملة و الناقصة. و إمّا أن لا نقول بقطع يده، نظراً إلى أن اليد الكاملة لا تقطع بالناقصة. و أمّا قطع أصابعه فحسب و أخذ دية الكف بالحكومة فلا وجه له أصلاً.

(١) الغنية ٢: ٤١٠.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٧٢/ أبواب قصاص الطرف ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢١٦

[مسألة ١٩٣: المشهور أنه لو قطع إصبع شخص، و سرت الجناية إلى كفّه اتفاقاً]

(مسألة ١٩٣): المشهور أنه لو قطع إصبع شخص، و سرت الجناية إلى كفّه اتفاقاً، ثبت القصاص فى الكفّ، و فيه إشكال، و الأظهر عدم ثبوته (١)،

و أمّا القول الثانى: فأيضاً لا وجه له، فإنّ المماثلة إنّما هى بين اليدين، و المفروض أنّها موجودة، و لا دليل على اعتبار أزيد من صدق اليد. و عليه، فالإطلاقات محكّمة، و لا أثر لوجود النقص فى إحداهما بإصبع أو أكثر دون الأخرى.

و أمّا القول الثالث: فهو و إن تمّ بالإضافة إلى القصاص، لما عرفت من أنه مقتضى الإطلاقات، و لا دليل على التقييد، إلّا أنه غير تام

بالإضافة إلى وجوب ردّ دية الإصبع الفاضلة في الجاني، وذلك لأنّ الإجماع في المسألة غير متحقّق.

وأمّا رواية الحسين بن العباس بن الجريش فهي ضعيفة سنداً، فإنّ في سندها سهل بن زياد، وهو لم يثبت توثيقه، والحسين بن الجريش ضعيف جداً، على أنّ الرواية مقطوعة البطلان جزماً، فإن ابن العباس لم يدرك زمان أبي جعفر الأول (عليه السلام).
وأمّا رواية سورة بن كليب فقد عرفت أنّها مضافاً إلى ضعف سندها واردة في جناية النفس دون جناية الطرف، فلا يمكن قياس المقام بموردها.

فالتيجة: هي ثبوت القصاص بمقتضى الإطلاقات و عدم وجوب ردّ شيء عليه.

(١) وذلك لما تقدّم من أنّ موضوع القصاص هو الجناية العمدية «١». و المفروض أنّ السراية لم تكن مقصودة و أنّ الجناية على الإصبع لم تكن ممّا يوجب السراية

(١) في ص ٣ و ص ١٥١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١٧

و إنّما له قطع إصبع الجاني و أخذ دية الكفّ منه (١)، و أمّا إذا تعدّد السراية، أو كانت الجناية ممّا تسرى عادةً، فليس له القصاص في الإصبع و أخذ دية الكفّ، بل هو بالخيار بين القصاص في تمام الكف و بين العفو و أخذ الدية مع التراضي (٢).

[مسألة ١٩٤: لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص]

(مسألة ١٩٤): لو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص، و لو قطع معها بعض الذراع فالمشهور أنّه يقتصّ من الكوع و يأخذ الدية من الزائد حكومته، و لكن لا وجه له، بل الظاهر هو القصاص من بعض الذراع إن أمكن، و إلّا فالمرجع هو الدية (٣). كما أنّه لو قطع يده من المرفق اقتصّ

عادةً، فلم يثبت موضوع القصاص بالإضافة إلى الكفّ. فإذا نـ لا- وجه لما عن المشهور من أنّ السراية توجب القصاص مطلقاً و إن كانت اتّفاقية.

(١) وفاقاً لما عن الشيخ في موضع من المبسوط «١»، فإنّه إذا لم يثبت القصاص ثبتت الدية لا محالة، لأنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.
(٢) لتحقّق موضوع القصاص حينئذٍ. و عليه، فبطبيعة الحال يثبت حقّ القصاص للمجنّي عليه. و بما أنّ الجناية واحدة فهو مخير بين الاقتصاص و الدية مع التراضي، و ليس له التبعيض بالاقتصاص من الأصابع و مطالبة الدية بالإضافة إلى الكفّ.
(٣) بيان ذلك: أنّ في المسألة وجوهاً:

الأوّل: أنّه يقتصّ من الكوع، و يؤخذ من الزائد الدية حكومته، و هذا هو

(١) المبسوط ٧: ٨٠ ٨١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢١٨

منها، و ليس له الاقتصاص من الكوع، و أخذ الأرش في الزائد، و كذا الحال إذا قطعت من فوق المرفق (١).

[مسألة ١٩٥: لو كانت للقاطع إصبع زائدة، و للمقطوع كذلك، ثبت القصاص]

(مسألة ١٩٥): لو كانت للقاطع إصبع زائدة، و للمقطوع كذلك، ثبت القصاص (٣)،

المشهور و المعروف بين الأصحاب، بل ادعى عدم الخلاف فيه.

الثاني: ما عن أبي علي من أن للمجنّي عليه و الحال هذه القصاص من المرفق بعد ردّ فاضل الدية «١».

الثالث: ثبوت الدية عند تعذر القصاص، من الذراع، و هذا الوجه هو الصحيح. و ذلك لأنّ الجناية في المقام واحدة، فالثابت فيها هو القصاص عند التمكن منه، و أمّا عند التعذر فلا دليل على الاقتصاص من الكوع المغاير للجناية و أخذ الدية على الزائدة حكوماً، فإن تمّ إجماع على ذلك فهو، و لكنّه غير تامّ، فإذن لا يمكن الالتزام به. و عليه، فبطبيعة الحال ينتقل الأمر إلى الدية، لأنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

و أمّا ما عن أبي علي فلا وجه له أصلًا، لما عرفت من أنّه لا يجوز الاقتصاص بالزائد على مقدار الجناية.

فالنتيجة: ثبوت القصاص إن أمكن، و إلّا فالدية.

(٢) ظهر الحال في كلّ ذلك ممّا تقدّم.

(٣) بلا خلاف و لا إشكال، للتساوي و عموم أدلّة القصاص.

(١) حكاة في الجواهر ٤٢: ٤٠١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢١٩

بل لا يبعد ذلك فيما إذا كانت الزائدة في الجاني فقط (١)، و أمّا إذا كانت في المجنّي عليه فقط فالمشهور أنّ له الاقتصاص و أخذ دية الزائد و هي ثلث دية الأصلية. و فيه إشكال، و الأقرب عدمه (٢).

(١) خلافًا للمشهور، حيث ذهبوا إلى أنّ القصاص و الحال هذه إنّما يثبت في الأصابع الأصلية دون الزائدة، لأنّها أزيد من الحقّ، فلا حقّ للمجنّي عليه فيها، و دون الكفّ أيضاً، لاستلزام القصاص فيها التغيرير بها و هو غير جائز، و لكنّ الظاهر هو ثبوت القصاص من الكفّ، لإطلاق أدلّة القصاص.

و ما ذكر من التعليل لا يصلح أن يكون مقيداً لها، فإنّه و إن لم يتعلّق للمجنّي عليه حقّ بالزائدة إلّا أنّ حقّه تعلّق بالكفّ، و له قطعها، و معه لا حكم للزائدة.

هذا، مضافاً إلى أنّه لو لم يجز الاقتصاص من الكفّ انتقل الأمر إلى الدية دون قطع الأصابع و أخذ الدية من الكفّ حكوماً، فإنّه يحتاج إلى دليل، و لا دليل على ذلك، فإنّ الجناية واحدة و حكمها القصاص في صورة الإمكان، و إلّا فالدية. و الانتقال إلى موضع آخر لا وجه له أصلًا، و الإجماع غير موجود في المقام.

(٢) وجه الاشكال هو: أنّ هذا الحكم و إن كان مشهوراً و معروفاً بين الأصحاب، بل ادعى عدم الخلاف فيه، إلّا أنّه لا دليل عليه، فإن تمّ إجماع عليه فهو، و لكنّه غير تامّ، فإذن مقتضى الإطلاقات أنّ اليد تقطع باليد و معه لا حكم للزائدة. و من هنا قال الأردبيلي (قدس سره): و يحتمل إسقاطها، لأنّها لحمه زائدة لا عوض لها كالسمن في يد المجنّي عليه دون الجاني أو بالعكس «١».

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ١٢٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٢٠

[مسألة ١٩٦: لو قطع يمين شخص، فبذل الجاني شماله فقطعها المجنى عليه جاهلاً بالحال]

(مسألة ١٩٦): لو قطع يمين شخص، فبذل الجاني شماله فقطعها المجنى عليه جاهلاً بالحال، فالظاهر عدم سقوط القصاص عنه، فللمجنى عليه أن يقطع يده اليمنى (١). نعم، إذا كان القطع معرضاً للسراية مع وجود الجرح في اليسرى لم يجز حتى يندمل الجرح فيها (٢)، ثم إن الجاني إذا كان قد تعمد ذلك، و كان يعلم أن قطع اليسرى لا يجزئ عن قطع اليمنى، فلا دية له (٣)، وإلا فله الدية (٤).

(١) خلافاً للشيخ في المبسوط، حيث قال: إن مقتضى مذهبنا سقوط القود و القصاص، لإطلاق صدق اليد باليد «١». وفيه: أنه قد تقدم اعتبار المماثلة في مفهوم القصاص «٢»، وأن اليد اليسرى لا تكفي عن اليد اليمنى مع وجودها. والإطلاق قد قيد بذلك، أي بما يقتضيه مفهوم القصاص. فالنتيجة: أن للمجنى عليه أن يقطع يده اليمنى. (٢) وذلك لأن القطع إذا كان موجباً لتعريض النفس للهلاك لم يجز كما تقدم «٣». (٣) وذلك لأنه أقدم على ذلك عالماً عامداً مع جهل المجنى عليه بالحال، فلا محالة يكون المجنى عليه مغروراً، فلا ضمان عليه. (٤) وذلك لأن المجنى عليه في هذا الفرض و إن كان جاهلاً إلباً أنه لا يكون مغروراً، لفرض أن الجاني أيضاً جاهل، فإذا لم يكن مغروراً من قبله لزمته

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٤ / أبواب قصاص الطرف ب ١٢ ح ٢.

(٢) في ص ١٨٩.

(٣) في ص ١٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٢١

و إذا كان المجنى عليه عالماً بالحال و مع ذلك قطعها فالظاهر أن عليه القود مطلقاً (١).

[مسألة ١٩٧: لو قطع يد رجل فمات، و ادعى الولي الموت بالسراية]

(مسألة ١٩٧): لو قطع يد رجل فمات، و ادعى الولي الموت بالسراية، و أنكره الجاني، فالقول قول الجاني (٢)، و مثله ما إذا قد الملقوف في الكساء نصفين فادعى الولي أنه كان حياً و ادعى الجاني أنه كان ميتاً مع احتمال صدقه عادة (٣).

الدية، لأنه يدخل في الجناية الشبيهة بالعمد.

(١) أما في صورة جهل الجاني بالحال: فالأمر واضح، لأنه يدخل في الجناية عمداً و عدواناً، التي هي موضوع القصاص. و أمّا في صورة علمه بالحال: فالأمر أيضاً كذلك، و ذلك لأن المجنى عليه مع فرض علمه بأن هذه يساره و لا يجوز له قطعها إذا أقدم عليه و قطعها دخل ذلك في القطع عمداً و عدواناً، الذي هو الموضوع للقصاص كما عرفت. (٢) و ذلك لأن استناد الموت إلى السراية أمر حادث، فعلى من يدعى ذلك الإثبات، فإن أثبتته شرعاً فهو، و إلا فالقول قول من ينكر ذلك مع الحلف.

(٣) فإن على الولي إثبات أنه كان حياً إلى زمان قدّه نصفين شرعاً، و استصحاب حياته إلى هذا الزمان لا يجدي، لأنه لا يثبت استناد موته إلى قدّه نصفين إلا على القول بالأصل المثبت، و لا نقول به. فإذا القول قوله الجاني مع يمينه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٢

[مسألة ١٩٨: لو قطع إصبع شخص من يده اليمنى]

(مسألة ١٩٨): لو قطع إصبع شخص من يده اليمنى مثلاً ثم قطع تمام اليد اليمنى من شخص آخر، ثبت القصاص عليه لكل منهما (١)، فإن اقتصر الثاني ألزم الأول بديء الإصبع (٢)، وإن اقتصر الأول منه بقطع إصبعه قطع الثاني يده، وليس له أن يرجع إليه بديء الإصبع كما تقدم.

[مسألة ١٩٩: إذا قطع إصبع رجل عمداً فعفا المجنى عليه قبل الاندمال]

(مسألة ١٩٩): إذا قطع إصبع رجل عمداً فعفا المجنى عليه قبل الاندمال أو بعده سقط القصاص ولا دية أيضاً (٣)، ولو قطع إصبعه خطأً أو شبيهاً بالعمد فعفا المجنى عليه عن الدية سقطت (٤)، ولو عفا عن الجناية ثم سرت إلى الكف سقط القصاص في الإصبع (٥)، وأما في الكف فإن كانت السراية مقصودة للجاني، أو كانت تلك الجناية مما تؤدي إلى السراية غالباً وإن لم

(١) وذلك لتحقق موضوع القصاص بالإضافة إلى كلتا الجنائتين، فلكل من المجنى عليهما حق الاقتصاص من الجاني.

(٢) وذلك لعدم إمكان القصاص بانتفاء موضوعه، فبطبيعة الحال ينتقل الأمر إلى الدية، لما دل على ثبوت الدية في قطع الإصبع، وما دل على أن حق المسلم لا يذهب هدرًا.

(٣) بلا- خلاف و لا- إشكال، وذلك لأن القصاص على الفرض حق ثابت له، فغفوه يكون من أهله وفي محله، فلا محالة يوجب سقوطه، وأما الدية فلأنها لا تثبت في الجناية العمدية إلا مع التراضي والمصالحة، والمفروض عدمه، فإذن لا مقتضى لثبوتها.

(٤) لأنه إسقاط حق ثابت عند الإبراء، فلا محالة يسقط.

(٥) لما عرفت من أن العفو عن القصاص يوجب سقوطه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٣

تكن مقصودة، ثبت القصاص في اليد (١)، وأما إذا كانت غير مقصودة و كانت السراية اتفاقية ثبتت الدية دون القصاص، وكذلك الحال إذا سرت إلى النفس (٢).

[مسألة ٢٠٠: لو عفا المجنى عليه عن قصاص النفس لم يسقط]

(مسألة ٢٠٠): لو عفا المجنى عليه عن قصاص النفس لم يسقط (٣)، وكذا لو أسقط دية النفس لم تسقط (٤).

[مسألة ٢٠١: إذا اقتصر من الجاني فسرت الجناية اتفاقاً]

(مسألة ٢٠١): إذا اقتصر من الجاني فسرت الجناية اتفاقاً و بغير قصد إلى عضو آخر منه أو إلى نفسه، فلا ضمان ولا دية (٥).

(١) وذلك لأنه يدخل في الجناية على اليد عمداً و عدواناً، فبطبيعة الحال توجب القصاص، و المفروض أن المجنى عليه لم يسقط حقه بعد ثبوته.

(٢) لأن ذلك داخل في الجناية الشبيهة بالعمد.

(٣) لأن القصاص حقّ للوليّ دون المجنّي عليه، فلا أثر لإسقاطه.

(٤) لأنّ الدية إنّما تثبت بعد الموت لا قبله، فإذا إسقاطها قبله إسقاط لما لم يجب، ولا أثر له.

(٥) وذلك لعدّة روايات:

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: من قتله القصاص بأمر الإمام فلا دية له في قتل ولا جراحه» «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٦٥/ أبواب القصاص في النفس ب ٢٤ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٤

[مسألة ٢٠٢: لا يقتص من الجاني عمداً إذا التجأ إلى حرم الله تعالى]

(مسألة ٢٠٢): لا يقتص من الجاني عمداً إذا التجأ إلى حرم الله تعالى، ولكن يضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فيقتص منه (١)، ولو جنى في الحرم جنائياً اقتص منه

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات غير واحد.

وتدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحه معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً في الحلّ ثم دخل الحرم «فقال: لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم، فيقام عليه الحدّ» قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق؟ «قال: يقيم عليه الحدّ في الحرم صاغراً، لأنه لم ير للحرم حرمة، وقد قال الله عزّ وجلّ «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» «١» فقال: هذا هو في الحرم، وقال فلأعدوان إلا على الظالمين» «٢».

ومنها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن قول الله عزّ وجلّ «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» «٣» قال: إذا أحدث العبد في غير الحرم جنائياً ثم فرّ إلى الحرم لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم، ولكن يمنع من السوق ولا يبايع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم، فإنّه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ. وإذا جنى في الحرم جنائياً أقيم عليه الحدّ في الحرم، لأنه لم يرع للحرم حرمة» «٤».

(١) البقرة ٢: ١٩٤.

(٢) الوسائل ١٣: ٢٢٥/ أبواب مقدمات الطواف ب ١٤ ح ١.

(٣) البقرة ٢: ١٩٣.

(٤) الوسائل ١٣: ٢٢٦/ أبواب مقدمات الطواف ب ١٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٥

فيه (١)، ولا يلحق به حرم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومشاهد الأئمة (عليهم السلام) (٢).

ومنها: صحيحه حفص بن البختری، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الذي يجنى الجنائياً في غير الحرم ثم يلجأ إلى الحرم، أيقام عليه الحدّ؟ «قال: لا، ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع، فإنّه إذا فعل ذلك به يوشك أن يخرج فيقام عليه الحدّ.

وإذا جنى في الحرم جنائياً أقيم عليه الحدّ في الحرم، لأنه لم ير للحرم حرمة» «١».

- (١) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وتدل على ذلك صحيحة معاوية ابن عمار المتقدمة وغيرها.
- (٢) خلافاً لجماعة، منهم: الشيخان والمهذب وابن إدريس في السرائر والعلامة في التحرير «٢».
- واستحسن المحقق في النكت الإلحاق، وعلل ذلك بزيادة شرفها على الحرم «٣».
- بل ظاهر التحرير: أن المشهد هو البلد «٤»، فضلاً عن الصحن الشريف والروضة المنورة.
- وفيه: أن الأمر وإن كان كذلك إلا أن ذلك لا يوجب ثبوت أحكام الحرم

(١) الوسائل ١٣: ٢٢٧/ أبواب مقدمات الطواف ب ١٤ ح ٥.

(٢) المقنعة: ٧٤٤، النهاية: ٧٥٦، المهذب: ٥١٦، السرائر ٣: ٣٦٣ ٣٦٤، التحرير ٢: ٢٦٨ (حجري).

(٣) النهاية و نكتها ٣: ٤٠٥.

(٤) التحرير ٢: ٢٦٨ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٦

.....

للمشاهد المشرفة، لوضوح أن ثبوت الحكم تابع للدليل، و بما أن الدليل خاص بالحرم فلا يمكن إثباته للمشاهد المشرفة، فإنه بلا دليل، والمفروض أننا لا نعلم أن ملاك ثبوت حرمة الحرم فحسب.

هذا تمام كتاب القصاص، و يتلوه كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

والحمد لله أولاً و آخراً

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٧

[كتاب الديات]

إشارة

كتاب الديات

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٢٩

كتاب الديات

[الدية]

إشارة

الدية: هي المال المفروض في الجناية على النفس أو الطرف أو الجرح أو نحو ذلك.

[مسألة ٢٠٣: تثبت الدية في موارد الخطأ المحض أو الشبيه بالعمد]

(مسألة ٢٠٣): تثبت الدية في موارد الخطأ المحض أو الشبيه بالعمد أو فيما لا يكون القصاص فيه أو لا يمكن، و أمياً ما ثبت فيه

القصاص بلا ردّ شيء فلا تثبت فيه الدية إلّا بالتراضي والتصالح، سواء أ كان في النفس أم كان في غيرها (١)، وقد تقدّم حكم ما يستلزم القصاص فيه الردّ.

(١) أمّا في النفس فلما تقدّم في كتاب القصاص بشكل موسّع.

و أمّا في غير النفس فتدلّ عليه مضافاً إلى أنّ الحكم فيه متسالم عليه بين الأصحاب و أنّه لا فرق في ذلك بين النفس و غيرها صحيحةً أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن السنّ و الذراع يكسران عمداً لهما أرش أو قود؟ «فقال: قود» قال: قلت: فإن أضعفوا الدية؟ «قال: إن أرضوه بما شاء فهو له» (١).

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٦ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٠

[مسألة ٢٠٤: دية قتل المسلم متعمداً مائة بعير فحل من مسان الإبل]

(مسألة ٢٠٤): دية قتل المسلم متعمداً مائة بعير فحل من مسان الإبل، أو مائتا بقرة أو ألف دينار و كلّ دينار يساوي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي من الذهب المسكوك أو ألف شاة أو عشرة آلاف درهم (١) و كلّ درهم يساوي ١٢ / ٦ حمصه من الفضة المسكوكة

و معتبرة إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما كان من جراحات الجسد أنّ فيها القصاص، أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطاه» (١).

و تؤيّد ذلك رواية الحكم بن عتيبة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قلت: ما تقول في العمد و الخطأ في القتل و الجراحات؟ قال: «فقال: ليس الخطأ مثل العمد، العمد فيه القتل، و الجراحات فيها القصاص، و الخطأ في القتل و الجراحات فيها الديات» الحديث (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه.

و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحّحة عبد الرحمن بن الحجّاج، قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهليّة مائة من الإبل فأقرّها رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلم)، ثمّ إنّ فرض على أهل البقر مائتي بقرة، و فرض على أهل الشاة ألف شاة ثنية، و على أهل الذهب ألف دينار، و على أهل الورق عشرة آلاف درهم، و على أهل اليمن الحلل مائتي حلّة. قال عبد الرحمن بن الحجّاج فسألت أبا عبد الله

(١) الوسائل ٢٩: ١٧٦ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٧٥ / أبواب قصاص الطرف ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣١

.....

(عليه السلام) عمّا روى ابن أبي ليلى «فقال: كان علىّ (عليه السلام) يقول: الدية ألف دينار، و قيمة الدينار عشرة دراهم و عشرة آلاف لأهل الأمصار، و على أهل البوادي مائة من الإبل، و لأهل السواد مائة بقرة أو ألف شاة» (٢).

و روى ابن أبي عمير في الصحيح عن جميل بن درّاج، في الدية، قال: ألف دينار أو عشرة آلاف درهم، و يؤخذ من أصحاب الحلل

الحلل، و من أصحاب الإبل الإبل، و من أصحاب الغنم الغنم، و من أصحاب البقر البقر» (٣).
ثم إن هاتين الروايتين ظاهرتان في التخيير بين هذه الأمور، و لا- تدلّان على تعيين كلّ واحد منها على أهله، و ذلك لأنّ الظاهر هو أنّهما في مقام بيان الإرفاق و التسهيل لهم، لا في مقام تعيين ذلك.
ثم إن في صحيحه محمد بن مسلم و زرارة و غيرهما عن أحدهما (عليهما السلام)، في الدية «قال: هي مائة من الإبل و ليس فيها دنائير و لا دراهم و لا غير ذلك» (١).

لكن هذه الرواية بظاهرها مخالفة للروايات المستفيضة المشهورة و لم يوجد بها عامل، فلا بدّ من طرحها أو تأويلها.
بقي هنا أمور:

الأول: أنّه قد ورد في روايات ثلاث: أنّ قيمة كلّ بغير عشرون غنماً:

منها: صحيحه ابن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في حديث: «إنّ الدية مائة من الإبل، و قيمة كلّ بغير من الورق مائة و عشرون

(٢) الوسائل ٢٩: ١٩٣ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ١. و في الكافي ٧: ٢٨٠ / ١ و التهذيب ١٠: ١٦٠ / ٦٤٠ و الاستبصار ٤: ٢٥٩ / ٩٧٥ «و لأهل السواد مائتا بقرة».

(٣) الوسائل ٢٩: ١٩٥ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ٤.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠١ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٣٢

.....

درهماً، أو عشرة دنائير، و من الغنم قيمة كلّ ناب من الإبل عشرون شاة» (١).

و منها: صحيحه معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دية العمد «فقال: مائة من فحولة الإبل المسان، فإن لم يكن إبل فمكان كلّ جمل عشرون من فحولة الغنم» (٢).

و منها: معتبره أبي بصير، قال: سألته عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمداً، قال: «فقال: مائة من فحولة الإبل المسان، فإن لم يكن إبل فمكان كلّ جمل عشرون من فحولة الغنم» (٣).

أقول: هذه الروايات مضافاً إلى أنّها لا عامل بها، و أنّ مضمونها مقطوع البطلان، حيث إنّ قيمة كلّ بغير عشرون شاة معارضة بما دلّ على أنّ الدية ألف شاة، فتحمل على التقيّة، لموافقته للعامة على ما في المغنى (٤).

الثاني: أنّ الظاهر من الروايتين الأخيرتين المتقدمتين و إن كان هو الترتيب بين الإبل و الشاة إلّا أنّه لا- قائل به من الأصحاب، بل المتسالم عليه بينهم عدم اعتباره، و لأجل ذلك لا بدّ من طرحهما، لأنّهما روايتان شاذتان.

الثالث: أنّه قد ورد في صحيحه عبد الله بن سنان: أنّ الدية إذا كانت من الدراهم كانت اثني عشر ألف درهم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من قتل مؤمناً متعمداً قيد منه، إلّا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية، فإن رضوا بالدية و أحبّ ذلك القاتل فالدية اثنا عشر ألفاً» الحديث (٥).

(١) الوسائل ٢٩: ١٩٤ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٠ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٠٠ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٣.

(٤) انظر المغنى ٩: ٤٠٣ و ٥٠٨.

(٥) الوسائل ٢٩: ١٩٦ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٣

ف عشرة دراهم تساوى خمسة مثاقيل صيرفيته و ربع المثقال أو مائتا حلة (١) و كل حلة ثوبان (٢).

و فى صحيحه عبيد الله بن زرارة عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: الدينة ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم» الحديث «١». أقول: أنه لا بد من رفع اليد عنهما، فإنهما مضافاً إلى عدم عامل بهما منّا محمولتان على التقية، لمعارضتهما بما دلّ على أنّها إن كانت من الدراهم كانت عشرة آلاف درهم، و موافقتهما للعامة.

(١) العمدة فى كون مائتى حلة من أفراد الدينة هو الإجماع و التسالم المقطوع به بين الأصحاب، و إلّا فهو لم يرد إلّا فى صحيحه ابن أبى عمير عن جميل و صحيحه ابن الحجاج المتقدمين، و لا يمكن إثبات ذلك بهما، فإن الأولى منهما موقوفة و لم يروها جميل ذلك عن الإمام (عليه السلام)، و أمّا الثانية فإن ابن الحجاج لم يرو ذلك عن الإمام، و إنّما رواه عن ابن أبى ليلى عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) مرسلًا، و لا عبرة بمسانيد ابن أبى ليلى فضلاً عن مراسيله.

نعم، لا بأس بكون الصحيحتين مؤيدتين للحكم.

(٢) على ما نصّ عليه أكثر الأصحاب و أهل اللغة، بل صرح فى الجواهر بأن الحكم مفروغ عنه «٢». و كيف كان، فالأمر كذلك، فإن تفسير معظم أهل اللغة إياها بالثوبين يوجب الاطمئنان بذلك.

(١) الوسائل ٢٩: ١٩٧ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ١٠.

(٢) جواهر الكلام ٤٣: ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٤

و قيل: لا بد أن يكون من إبراد اليمن، و هو غير ثابت (١).

[مسألة ٢٠٥: تستوفى دية العمد فى سنة واحدة (٢) من مال الجانى]

(مسألة ٢٠٥): تستوفى دية العمد فى سنة واحدة (٢) من مال الجانى، و يتخير الجانى بين الأصناف المذكورة، فله اختيار أى صنف شاء و إن كان أقلها قيمةً، و هو عشرة آلاف درهم أو مائة حلة فى زماننا هذا، و ليس لولى المقتول إجباره على صنف خاص من الأصناف المذكورة (٣).

[مسألة ٢٠٦: دية شبه العمد أيضاً أحد الأمور الستة]

(مسألة ٢٠٦): دية شبه العمد أيضاً أحد الأمور الستة (٤)

(١) قد صرح الشهيد الأول و المحقق و العلامة (قدس أسرارهم) بتقييد الحلة ببرود اليمن «١». و لكنّه غير ثابت، لعدم الدليل على ذلك بعد صدقها على غيرها أيضاً.

(٢) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولّاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) يقول: تُستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين، و تُستأدى دية العمد في سنة» «٢».

(٣) من دون خلاف بين الفقهاء، و تدلّ على ذلك عدّة روايات تقدّم بعضها، و ما دلّ على الترتيب قد عرفت حاله.

فالتنتيجة: هي تخيّر الجاني بين الأصناف المذكورة، و ليس لوليّ المقتول إلزامه بصنف خاصّ منها.

(٤) فإنّ الدية أحد هذه الأمور في القتل مطلقاً، بلا فرق بين كونه عمداً أو خطأً.

(١) اللعة ١٠: ١٧٦، الشرائع ٤: ٢٥١، القواعد ٣: ٦٦٦.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٥ / أبواب ديات النفس ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٥

و هي على الجاني نفسه (١). إلّا أنّه إذا اختار تأديتها من الإبل اعتبر أن تكون

(١) بلا خلاف بين الفقهاء، بل ادعى في كلمات غير واحد الإجماع على ذلك.

نعم، عن الحلبي: أنّها على العاقلة «١».

و الصحيح هو القول الأوّل.

و الوجه في ذلك: هو أنّ مقتضى إطلاق الآية الكريمة «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ...» «٢».

و إطلاق صحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم «فقال: عليه الدية و صوم

شهرين متتابعين من أشهر الحرم» الحديث «٣».

هو أنّ الدية في القتل الخطائي أيضاً على القاتل و إن كان خطأً محضاً، غاية الأمر أنّها تحمل على العاقلة في الخطأ المحض على ما

دلّت عليه عدّة روايات، مثل قوله (عليه السلام): «عمد الصبيان خطأً يحمل على العاقلة» «٤»، و قوله (عليه السلام): «و الأعمى جنايته

خطأً يلزم عاقلته» «٥»، و نحو ذلك من الروايات، هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى: أنّه قد ورد في عدّة روايات في أبواب متفرقة: أنّ الدية في القتل أو الجناية الشبيهة بالعدم على الجاني نفسه

(١) حكاها في الجواهر ٤٣: ٢٠.

(٢) النساء ٤: ٩٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢٩: ٣٩٩ / أبواب العاقلة ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٦

.....

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله «قال: الدية على الذي دفع إلى أن

قال: و إن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً» «١».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل ينفر برجل فيعقره و تعقر دابته رجلاً آخر «قال: هو ضامن لما كان من شيء» (٢).

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل تزوج جارية فوقع بها فأفضاها «قال: عليه الإجراء عليها ما دامت حيئة» (٣).

و منها: معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: من وطئ امرأة من قبل أن يتم لها تسع سنين فأعنف ضمن» (٤).

و منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن رجل أعنف على امرأته، فزعم أنّها ماتت من عنفه «قال: الدية كاملة و لا يقتل الرجل» (٥).

و منها: معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه قال: «لا- قود لامرأة أصابها زوجها فعيبت، و غرم العيب على زوجها، و لا قصاص عليه» و قضى في امرأة ركبها زوجها فأعفلها: «أنّ لها نصف ديتها: مائتان و خمسون ديناراً» (٦).

(١) الوسائل ٢٩: ٥٧/ أبواب القصاص في النفس ب ٢١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٥٨/ أبواب القصاص في النفس ب ٢١ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٢/ أبواب موجبات الضمان ب ٤٤ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٨٢/ أبواب موجبات الضمان ب ٤٤ ح ٤.

(٥) الوسائل ٢٩: ٢٦٩/ أبواب موجبات الضمان ب ٣١ ح ١.

(٦) الوسائل ٢٩: ٢٦٩/ أبواب موجبات الضمان ب ٣١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٣٧

تكون على الأوصاف التالية: أربعون منها خلفه من بين ثنية إلى بازل عامها، و ثلاثون حقه، و ثلاثون بنت لبون (١).

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من تطبب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه، و إلّا فهو له ضامن» (١).

و منها: معتبرته الثانية عن جعفر عن أبيه: «أنّ علياً (عليه السلام) ضمّن ختّاناً قطع حشفه غلام» (٢).

و تؤيد ذلك مرسله يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن ضرب رجل رجلاً بعصاً أو بحجر فمات من ضربة واحدة قبل أن يتكلم فهو يشبه العمدة، فالدية على القاتل» الحديث (٣).

(١) خلافاً لجماعة، منهم: المحقق في الشرائع (٤)، فإنهم ذهبوا إلى أنّ دية شبيه العمدة إذا اختار الجاني الإبل ثلاث و ثلاثون حقه و ثلاث و ثلاثون جذعة، و أربع و ثلاثون ثنية، كلّها طرقة الفحل.

و استدلل على ذلك برواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية الخطأ إذا لم يرد الرجل القتل إلى أن قال: و قال: دية المغلظة التي تشبه العمدة و ليست بعمد أفضل من دية الخطأ بأسنان الإبل ثلاثة و ثلاثون حقه،

(١) الوسائل ٢٩: ٢٦٠/ أبواب موجبات الضمان ب ٢٤ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٠/ أبواب موجبات الضمان ب ٢٤ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٧/ أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٥.

(٤) انظر الشرائع ٤: ٢٥١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٨

.....

و ثلاثة و ثلاثون جذعة و أربع و ثلاثون ثنية، كلّها طروقة الفحل» الحديث «٣».

و بروايه العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: و الخطأ مائة من الإبل أو ألف من الغنم إلى أن قال: و الدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمدة الذي يضرب بالحجر و العصا الضربة و الاثنتين فلا يريد قتله فهي أثلاث: ثلاث و ثلاثون حقة، و ثلاث و ثلاثون جذعة، و أربع و ثلاثون ثنية، كلّها خلفه من طروقة الفحل» الحديث «٤».

أقول: الروايتان بما أنّهما ضعيفتان سنداً حيث إنّ في سند الاولى علي بن أبي حمزة و هو البطائني الضعيف، و في سند الثانية محمد بن سنان، و هو لم يثبت توثيقه و لا مدحه لا يمكن الاستدلال بهما على حكم شرعي أصلاً.

هذا، و قد يتوهم جواز الاستدلال على هذا القول بما في صحيحة محمد بن مسلم و زرارة و غيرهما عن أحدهما (عليهما السلام)، في الدية «قال: هي مائة من الإبل» إلى أن قال: قال ابن أبي عمير: فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ فقال: نعم ثلاث و ثلاثون حقة، و ثلاث و ثلاثون جذعة، و أربع و ثلاثون ثنية إلى بازل عامها، كلّها خلفه إلى بازل عامها، الحديث «١».

و لكنّه يندفع مضافاً إلى أن ذلك لم يرد في دية الشبيه بالعمد، و إنّما ورد في الدية مطلقاً، و خصّها علي بن حديد بدية الخطأ على ما يأتي «٢» بأنّ هذا التحديد من جميل و لم ينسبه إلى معصوم، فلا حجّة فيه.

و عن النهاية و القواعد و اللعة و النافع و الروضة و غيرها: أنّ الدية ثلاث

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٠٠ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٩٨ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ١٣.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠١ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٧.

(٢) في ص ٢٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٣٩

.....

و ثلاثون بنت لبون، و ثلاث و ثلاثون حقة، و أربع و ثلاثون ثنية طروقة الفحل «١». بل عن الخلاف: دعوى إجماع الفرقة و أخبارها عليه «٢». و في النافع: أنّه أشهر الروايتين، و في المفاتيح. أنّه المشهور و به روايتان «٣».

أقول: الظاهر أنّه لم يرد ذلك في شيء من الروايات، فإنّ الوارد في روايتي أبي بصير و العلاء بن الفضيل المتقدمتين: ثلاث و ثلاثون جذعة، و ليس في المقام إلّا هاتان الروايتان، كما اعترف بذلك جماعة، منهم: أبو العتّاس و الاصبهاني و المقدّس الأردبيلي و صاحب الجواهر (قدس الله أسرارهم) «٤».

فالتيجة: أنّه لم يثبت شيء من هذين القولين، و الصحيح هو ما اخترناه، وفاقاً للمحكّي عن أبي علي و المقنع و الجامع و المقتصر و الغنية و التحرير «٥».

و تدلّ عط ذلك صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): في الخطأ شبه العمدة أن يقتل بالسوط أو بالعصا أو بالحجر، أنّ دية ذلك تغلظ، و هي مائة من الإبل: منها أربعون خلفه من بين ثنية إلى بازل

عامها، و ثلاثون حقة، و ثلاثون بنت لبون» الحديث «٦».

بقي هنا روايتان:

(١) النهاية: ٧٣٨، القواعد ٣: ٦٦٧، اللمعة ١٠: ١٧٧، المختصر النافع: ٣٠٢، الروضة ١٠: ١٧٧ ١٧٩.

(٢) الخلاف ٥: ٢٢١/٥.

(٣) المختصر النافع: ٣٠٢.

(٤) المهذب البارع ٥: ٢٤٢، كشف اللثام ٢: ٤٩٥ (حجری)، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣١٤، الجواهر ٤٣: ١٧: ٢٠.

(٥) حكاة في مفتاح الكرامة ١٠: ٣٥٩ (حجری)، و راجع المقنع: ٥١٤، الجامع للشرائع: ٥٧٣، المقتصر: ٤٣٨، الغنية ٢: ٤١٢، التحرير ٢:

٢٤٨.

(٦) الوسائل ٢٩: ١٩٩ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٠.

[مسألة ٢٠٧: المشهور بين الأصحاب أن دية شبه العمد تستوفى في سنتين]

(مسألة ٢٠٧): المشهور بين الأصحاب أن دية شبه العمد تستوفى في سنتين، و لكن لا دليل عليه، بل الظاهر أنها تستوفى في ثلاث

سنوات (١).

الأولى: صحيحة المعلى أبي عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: و في شبه العمد المغلظة ثلاث و ثلاثون حقة، و

أربع و ثلاثون جذعة، و ثلاث و ثلاثون ثنية خلفه طروقة الفحل» الحديث «١».

و الثانية: رواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان على (عليه السلام) يقول إلى أن قال: و قال في شبه العمد ثلاث

و ثلاثون جذعة و ثلاث و ثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه، و أربع و ثلاثون ثنية» «٢».

و هاتان الروايتان لم نجد عاملاً بهما من الأصحاب، على أن الثانية مرسله.

(١) بيان ذلك: أن في المسألة أقوالاً:

الأول: ما هو المعروف و المشهور بين الأصحاب من أنها تستوفى في سنتين «٣».

الثاني: ما عن ابن حمزة من أنها تؤدى في سنة إن كان موسراً، و إلّا في سنتين «٤».

الثالث: أنها تؤدى إلى ثلاث سنين «٥».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠٢ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٢ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ١٠.

(٣) المقنعة: ٧٣٦، المبسوط ٧: ١١٥، الغنية ٢: ٤١٣، القواعد ٣: ٦٦٧، الجواهر ٤٣: ٢٢.

(٤) الوسيلة: ٤٤١.

(٥) ابن قدامة في المغنى ٩: ٤٩٢ / ٦٧٨١، القفال في حلية العلماء ٧: ٥٣٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤١.

[مسألة ٢٠٨: إذا هرب القاتل فيما يشبه العمد فلم يقدر عليه أو مات]

(مسألة ٢٠٨): إذا هرب القاتل فيما يشبه العمد فلم يقدر عليه أو مات، أخذت الدية من ماله، فإن لم يكن له مال فالدية على الأقرب فالأقرب إليه (١).

أقول: أما القول الأول: فهو وإن كان مشهوراً بينهم إلا أنه لا دليل عليه أصلاً، والإجماع المدعى من الشيخ في المبسوط غير تام (١). وما قيل في وجه ذلك من أن فيه تخفيفاً بالإضافة إلى العمد وتغليظاً بالإضافة إلى الخطأ المحض، حيث إن الدية في الأول تؤدي في سنة، وفي الثاني تؤدي إلى ثلاث سنين، فالنتيجة بطبيعته الحال هي أن تؤدي دية شبيهة العمد في سنتين. استحساناً محض ولا نقول به.

و أما القول الثاني: فهو ساقط ولا قائل به إلا ابن حمزة، ولا دليل عليه. □
و أمّا القول الثالث: فهو الصحيح، وذلك لإطلاق صحيحة أبي ولّاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان عليّ (عليه السلام) يقول: تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين» (٢). ومع الغض عن الإطلاق فأصالة البراءة عن وجوب الأداء في أقل من ثلاث سنين محكمة.

□
(١) تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً، ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه «قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله، وإلا فمّن الأقرب فالأقرب، وإن لم يكن له قرابه أذاه الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» (٣).

(١) المبسوط ٧: ١١٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٥ / أبواب ديات النفس ب ٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ / أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٤٢

[مسألة ٢٠٩: دية الخطأ المحض أيضاً أحد الأمور الستة المذكورة]

(مسألة ٢٠٩): دية الخطأ المحض أيضاً أحد الأمور الستة المذكورة (١)، وهي تحمل على العاقلة (٢).

فإنها وإن وردت في القتل العمدى إلا أن مقتضى عموم التعليل فيها ثبوت الحكم في المقام أيضاً.

(١) لما تقدّم من أن هذه الأمور دية للقتل مطلقاً (١).

(٢) بلا خلاف بين العامة (٢) والخاصة (٣) إلا من الأصم.

وتدلّ على ذلك عدّة روايات:

□
منها: صحيحة محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضارب فقتله قال: «فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هذان متعديان جميعاً، فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً، لأنه قتله حين قتله وهو أعمى، والأعمى جنايته خطأ يلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين» الحديث (٤).
ومنها: معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة» (٥).

(١) في ص ٢٣٠ ٢٣٢.

(٢) المغنى لابن قدامة ٩: ٤٩٧ ٤٩٨، المحلى ١٠: ٤٠١ / ٢٠٢٤، المجموع ١٩: ١٤١، الوجيز ٢: ١٥٣.

(٣) الخلاف ٥: ٢٦٩ / ٨٤، المهذب ٢: ٤٥٧، القواعد ٣: ٦٦٧، الجواهر ٤٣: ٢٥.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٩٩ / أبواب العاقلة ب ١٠ ح ١.

(٥) الوسائل ٢٩: ٤٠٠ / أبواب العاقلة ب ١١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٣

[مسألة ٢١٠: إذا أرادت العاقلة أداء الدية من الإبل]

(مسألة ٢١٠): إذا أرادت العاقلة أداء الدية من الإبل اعتبر أن يكون ثلاثون منها حقة، و ثلاثون منها بنت لبون، و عشرون منها بنت مخاض، و عشرون منها ابن لبون (١).

بقي هنا أمور:

الأول: أن المحكى عن المفيد و سائر: أن العاقلة يرجعون إلى الجاني بعد تأدية الدية و يأخذونها منه «١». و لكنّه لا دليل عليه أصلاً، و لذا لم يقل به أحد غيرهما.

الثاني: أن أبا حنيفة ذهب إلى أن الجاني أيضاً يدخل في العاقلة «٢». و هو ظاهر البطلان.

الثالث: أنه يأتي «٣» في بحث العاقلة أن تحمّل العاقلة الدية تكليفاً محض، و الدية إنما هي في ذمة القاتل خطأً، و يترتب على ذلك أنه إذا لم تكن عاقلة أو أنها لم تتمكن من الأداء أو امتنعت و لم يمكن الأخذ منها وجب الأداء على القاتل نفسه.

(١) على المشهور بين الأصحاب، بل في الجواهر: أن عليه عاقلة المتأخرين «٤».

و تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه

(١) حكاها في الجواهر ٤٣: ٢٥، راجع المقنعة: ٧٣٧، و المراسم: ٢٣٩.

(٢) بدائع الصنائع ٧: ٢٥٥، المبسوط للسرخسي ٢٧: ١٢٦.

(٣) في ص ٥٥٤ ٥٥٧.

(٤) الجواهر ٤٣: ٢٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٤

.....

(السلام) يقول: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): في الخطأ شبه العمدة أن يقتل بالسوط إلى أن قال: و الخطأ يكون فيه ثلاثون حقة، و ثلاثون ابنة لبون، و عشرون بنت مخاض، و عشرون ابن لبون ذكر» الحديث «١».

و هنا قولان آخران:

أحدهما: ما حكى عن ابن حمزة من أن دية الخطأ المحض من الإبل خمس و عشرون بنت مخاض، و خمس و عشرون بنت لبون، و خمس و عشرون حقة، و خمس و عشرون جذعة «٢».

و استند في ذلك إلى رواية العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: و الخطأ مائة من الإبل، أو ألف من الغنم، أو عشرة آلاف درهم، أو ألف دينار، و إن كانت الإبل فخمسة و عشرون بنت مخاض، و خمس و عشرون بنت لبون، و خمس و عشرون حقة، و خمس و عشرون جذعة» الحديث «٣».

و نحوها مرسله العياشي عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان عليّ (عليه السلام) يقول: في الخطأ خمس و عشرون بنت لبون، و خمس و عشرون بنت مخاض، و خمس و عشرون حقة، و خمس و عشرون جذعة» الحديث «٤».

أقول: إن الروايتين بما أنّهما ضعيفتان سنداً فإنّ في سند الأولى: محمد بن

(١) الوسائل ٢٩: ١٩٩ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ١.

(٢) حكاة في الجواهر ٤٣: ٢٣، و راجع الوسيلة: ٤٤١.

(٣) الوسائل ٢٩: ١٩٨ / أبواب ديات النفس ب ١ ح ١٣.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٠٢ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٥

.....

سنان، و هو لم يثبت توثيقه و لا مدحه، و الثانية من جهة الإرسال لا يمكن الاعتماد عليهما في استنباط حكم شرعي أصلاً.

و ثانيهما: ما عن الشيخ في المبسوط و ابن إدريس في السرائر من أنّ دية الخطأ من الإبل عشرون بنت مخاض و عشرون ابن لبون و عشرون بنت لبون و عشرون حقة و عشرون جذعة «٢».

و فيه: أنّه لا دليل عليه أصلاً، و لم نجد له شاهداً فيما وصل إلينا من نصوص الباب.

ثمّ إنّ محمّد بن يعقوب روى بسنده الصحيح عن محمد بن مسلم و زرارة و غيرهما عن أحدهما (عليهما السلام)، في الدية «قال: هي مائة من الإبل، و ليس فيها دنانير و لا دراهم و لا غير ذلك» قال ابن أبي عمير: فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ فقال: نعم، ثلاث و ثلاثون حقة و ثلاث و ثلاثون جذعة و أربع و ثلاثون ثنية إلى بازل عامها، كلّها خلفه إلى بازل عامها. قال: و روى ذلك بعض أصحابنا عنهما. و زاد عليّ بن حديد في حديثه: إنّ ذلك في الخطأ. الحديث «١».

و هذه الرواية و إن كانت صحيحة، إلّا أنّ هذه الجملة التي زادها عليّ بن حديد غير ثابتة، فإنّ عليّ بن حديد ضعيف جداً. فإذن لا يمكن الاعتماد عليها، و من هنا لا عامل بها ظاهراً من الأصحاب. على أنّ التحديد المذكور فيها من جميل نفسه و ليس منسوباً إلى الإمام (عليه السلام) على ما عرفت.

(٢) المبسوط ٧: ١١٥، السرائر ٣: ٣٢٢.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠١ / أبواب ديات النفس ب ٢ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٦

[مسألة ٢١١: يستثنى من ثبوت الدية في القتل الخطائي]

(مسألة ٢١١): يستثنى من ثبوت الدية في القتل الخطائي ما إذا قتل مؤمناً في دار الحرب معتقداً جواز قتله و أنّه ليس بمؤمن فبان أنّه مؤمن، فإنّه لا تجب الدية عندئذٍ و تجب فيه الكفارة فقط (١).

(١) وفاقاً للأكثر، و خالف في المسألة صريحاً ابن إدريس في السرائر، حيث قال بوجوب الدية «١». و استشكل فيها صاحب الجواهر (قدس سره) «٢».

و لكنّ الصحيح هو ما ذهب إليه الأكثر. و تدلّ على ذلك الآية الكريمة «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» «٣»، بقرينة الجملة المتقدمة و هي قوله تعالى «وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ» «٤»، و الجملة اللاحقة و هي قوله تعالى «وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» «٥»، حيث إنهما قرينتان على أنّها في مقام بيان عدم ثبوت الدية في هذه الصورة، و أنّ الثابت فيها خصوص الكفارة، فإنّ التفصيل بين صورتين من هذه الناحية قاطع للشركة، و بها يقيد إطلاق ما دلّ على وجوب الدية في قتل المؤمن خطأً.

و بعد ذلك نقول: أنّ كلمة: «من» في قوله تعالى «مِنْ قَوْمٍ» ليست بمعنى: النشوء، فإنّ لازمه هو أنّه لو قتل مؤمناً خطأً في دار الإسلام أيضاً لم تجب الدية له. و هذا باطل جزماً، فإنّ المسلمين في زمان نزول الآية كان فيهم

(١) السرائر ٣: ٣٢٠.

(٢) الجواهر ٤٣: ٤١٠.

(٣) سورة النساء ٤: ٩٢.

(٤) سورة النساء ٤: ٩٢.

(٥) سورة النساء ٤: ٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٤٧

[مسألة ٢١٢: دية القتل في الأشهر الحرم عمداً أو خطأً دية كاملة و ثلثها]

(مسألة ٢١٢): دية القتل في الأشهر الحرم عمداً أو خطأً دية كاملة و ثلثها (١)، و على القاتل متعمداً مطلقاً كفارة الجمع و هي عتق رقبة و صوم

كثير ممّن كان قومه باقين على الكفر و العداوة إلّا نادراً، فالصحيح هو أنّ كلمة «من» هنا بمعنى: في، يعني: أنّ المقتول المؤمن خطأً كان بين قومه الكفار فتوهم أنّه كافر مهدور الدم، و كان هذا هو السبب في قتله، و إلّا لم يكن فرقاً بينه و بين غيره من المسلمين في ثبوت الدية بقتله. فالمراد من الخطأ في الآية المباركة: هو ما إذا اعتقد القاتل أنّه كافر و عدوّ له فقتله ثمّ بان أنّه كان مؤمناً، ففي مثله لا دية بمقتضى الآية، و الواجب إنّما هو الكفارة فحسب، و أمّا الخطأ بمعناه المتعارف و هو ما إذا رمى شيئاً مثلاً فأصاب إنساناً فالظاهر انصراف الآية الكريمة عن مثله، و لذلك ثبت فيه الدية و لو كان القتل في دار الحرب. و الظاهر أنّ المسألة لا خلاف فيها.

فالنتيجة: أنّ المتيقّن من الآية هو ما ذكرناه، و أمّا تعبير الفقهاء باستناد القتل إلى الظنّ بأنّه كافر فلا نعرف له وجهاً، فإنّ الظنّ الذي ليس بحجّة ليس مجوّزاً للقتل، و لا يوجب خروج القتل عن كونه ظلماً، فلا موجب لسقوط الدية.

(١) من دون خلاف بين الفقهاء، بل ادّعى في كلمات غير واحد الإجماع على ذلك.

و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة كليب الأسدي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقتل في الشهر الحرام، ما ديتة؟ «قال: دية و ثلث» «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠٣ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٨

شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكيناً (١)، و إذا كان القتل في الأشهر الحرم فلا بد و أن يكون الصوم فيها

و منها: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم «فقال: عليه الديه و صوم شهرين

متتابعين من أشهر الحرم» قلت: إن هذا يدخل فيه العيد و أيام التشريق «قال: يصومه، فإنه حَقُّ لزمه» (١).

و رواها الشيخ الصدوق (قدس سره) بإسناده الصحيح عن أبان، عن زرارة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: عليه دية و ثلث» (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة عبد الله بن سنان و ابن بكير، جميعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سُئِلَ عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً إلى أن

قال: «فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الديه و أعتق نسمة و صام شهرين متتابعين و أطعم ستين مسكيناً توبه إلى الله عزّ و جلّ» (٣).

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كفارة الدم إذا قتل الرجل المؤمن متعمداً فعليه أن يمكّن نفسه

إلى أن قال: و إن عفا عنه فعليه أن يعتق رقبة و يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكيناً، و أن يندم على ما كان منه، و يعزم على

ترك العود، و يستغفر الله عزّ و جلّ أبداً ما بقى» (٤).

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٥، الفقيه ٤: ٢٥٧ / ٨١.

(٣) الوسائل ٢٢: ٣٩٨ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٢: ٣٩٨ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٤٩

فيصوم يوم العيد أيضاً إذا صادفه (١)، و الكفارة مرتبة إذا كان القتل خطأً حتى إذا كان في الأشهر الحرم على المشهور، و فيه إشكال،

و الأقرب أنّ الكفارة

و منها: صحيحة ابن سنان يعني: عبد الله عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن رجل قتل مؤمناً إلى أن قال: هل له من توبه إن

أراد ذلك، أو لا- توبه له؟ «قال: توبته إن لم يعلم إلى أن قال: فإن عفى عنه أعطاهم الديه و أعتق رقبة و صام شهرين متتابعين و

تصدّق على ستين مسكيناً» (١).

و تؤيد ذلك رواية أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل قتل رجلاً متعمداً «قال: جزاؤه جهنم» قال: قلت له:

هل له توبه؟ «قال: نعم، يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكيناً و يعتق رقبة و يؤدى ديته» الحديث (٢).

(١) تدل على ذلك صحيحة زرارة، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «إذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من

أشهر الحرم» (٣).

ثم إنه لا بد من تقييد إطلاق هذه الصحيحة بالروايات المتقدمة.

فالنتيجة: هي ما ذكرناه من كفارة الجمع و لزوم كون الصوم في الأشهر الحرم.

بقي هنا شيء: هو أن دخول يوم العيد إنما هو فيما إذا صادف ذلك، كما إذا افترضنا أن القتل وقع أثناء شهر ذي القعدة، فعندئذ

بطبيعة الحال يدخل العيد،

(١) الوسائل ٢٢: ٣٩٩ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٢: ٣٩٩ / أبواب الكفارات ب ٢٨ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٠٣ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥٠

معينه فيما إذا وقع القتل في الأشهر الحرم و هي صوم شهرين متتابعين فيها (١).

و أما إذا افترضنا أن القتل وقع في شهر رجب أو في الليلة الأولى من شهر ذي القعدة، فعندئذ لا يصادف العيد، فإن القاتل يصوم شهر ذي القعدة تماماً و يوماً من شهر ذي الحجة، فيحصل التابع بمقتضى صحيحة الحلبي «١» الدالة على حصول التابع بذلك، كما فضلنا الكلام في ذلك في مبحث الصوم «٢».

(١) بيان ذلك: أن المشهور لم يفرقوا في كفارة القتل الخطائي بين أن يكون في الأشهر الحرم و أن يكون في غيرها، فقالوا بأنها مرتبة.

و استدلوا على ذلك بإطلاق الآية الكريمة «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...» الآية «٣».

و صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كفارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً إلى أن قال: و إذا قتل خطأ أدى دية إلى أوليائه ثم أعتق رقبته، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مداً مداً» الحديث «٤».

و لكنه لا يخلو من إشكال، و ذلك لأن مقتضى صحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم «فقال: عليه الدية و صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قلت: إن هذا يدخل فيه

(١) الوسائل ١٠: ٣٧٣ / أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ٩.

(٢) شرح العروة ٢٢: ٢٧٨ ٢٨١.

(٣) سورة النساء ٤: ٩٢.

(٤) الوسائل ٢٢: ٣٧٤ / أبواب الكفارات ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥١

و هل يلحق بالقتل في الأشهر الحرم في تغليظ الدية القتل في الحرم؟ فيه قولان، الأقرب عدم الإلحاق (١).

العيد و أيام التشريق «قال: يصومه، فإنه حق لزمه» «١» هو أن كفارة القتل الخطائي في خصوص الأشهر الحرم هو صوم شهرين متتابعين في تلك الأشهر معيناً، و بما أن هذه الصحيحة وردت في مورد خاص فبطبيعة الحال تقيد إطلاق الآية و الرواية المتقدمتين بغير هذا المورد، فعندئذ إن تم إجماع فهو، و لكنه غير تام.

فالنتيجة: هي التفصيل بين القتل الخطائي في غير الأشهر الحرم فكفارته مرتبة، و بين القتل فيها فكفارته معينه.

و لا تعارضها رواية زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام «قال: تغلظ عليه الدية، و عليه عتق رقبته أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم» الحديث «٢».

فإنها و إن دلت على التخيير بين العتق و الصيام إلا أنها ضعيفة سنداً، فإن في سندها سهل بن زياد، و هو لم يثبت توثيقه و لا مدحه،

فإذن لا يمكن الاعتماد عليها أصلاً، على أنه لا عامل بها.

(١) خلافاً للأكثر كما عن كشف اللثام «٣»، بل المشهور كما في مجمع البرهان «٤»، بل في ظاهر المحكي عن الشيخ في موضعين من المبسوط و عن ابن إدريس في

(١) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٤.

(٢) الوسائل ١٠: ٣٨٠ / أبواب بقیة الصوم الواجب ب ٨ ح ١.

(٣) كشف اللثام ٢: ٤٩٥ (حجری).

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥٢

.....

السرائر و عن غاية المرام و عن الغنية: الإجماع عليه «٣»، بل في محكي الخلاف عن الشيخ إجماع الفرقة و أخبارها «٤». و من هنا أخذ الشيخ في التهذيب في عنوان الباب القتل في الحرم مقابل القتل في الأشهر الحرم «٥». و كيف كان، فاستند في ذلك إلى صحيحة زرارة، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل قتل في الحرم «قال: عليه دية و ثلث» الحديث «٦».

و روايته الثانية، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل قتل رجلاً في الحرم «قال: عليه دية و ثلث» الحديث «٧». أقول: إن تم إجماع في المسألة على أن حكم القتل في الحرم حكم القتل في الأشهر الحرم فهو، و لكنّه غير تام، لتوقف المحقق و الفاضل و أبي العباس و المقداد «١» و غيرهم في ذلك. و أما الروايتان فلا يمكن الاستدلال بهما، فإن الرواية الأخيرة مرسله، فإن في سندها ابن أبي عمير، و هو لا يمكن أن يروى عن أبان بن تغلب بلا واسطه، فإن أبان قد مات في زمان الصادق (عليه السلام) و ابن أبي عمير لم يدرك الصادق (عليه السلام)، فإذن الرواية ساقطة من جهة الإرسال، فلا يمكن

(٣) حكاها في الجواهر ٤٣: ٢٦ ٢٧ و انظر المبسوط ٧: ١١٦ ١١٧، السرائر ٣: ٣٦٣، غاية المرام ٤: ٤٢١، الغنية ٢: ٤١٤.

(٤) حكاها في الجواهر ٤٣: ٢٦، و راجع الخلاف ٥: ٢٢٢ / ٦.

(٥) التهذيب ١٠: ٢١٥.

(٦) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديات النفس ب ٣ ح ٣.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥٢

(٧) الوسائل ١٠: ٣٨٠ / أبواب بقیة الصوم الواجب ب ٨ ح ٢.

(١) الشرائع ٤: ٢٥٢، انظر التحرير ٢: ٢٦٨، المهذب البارع ٥: ٢٤٦، التنقيح الرائع ٤: ٤٦٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥٣

و لا تغليظ في الجنايات على الأطراف إذا كانت في الأشهر الحرم (١).

الاعتماد عليها. على أن فيها إشكالاً آخر، وهو اشتغالها على العيدين، مع أنه ليس في الأشهر الحرم إلّا عيد واحد. و أما الرواية الأولى فهي و إن كانت تامةً سنداً إلّا أنه يمكن المناقشة في دلالتها، إذ من المحتمل قوياً أن يكون "الحرم بضمّ الحاء و الراء، فيكون المراد منه الأشهر الحرم، و يؤيد ذلك قوله (عليه السلام): «و يصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم» قال: قلت: هذا يدخل فيه العيد و أيام التشريق «فقال: يصومه، فإنه حقّ لزمه»، و هذا كفارة القاتل في الشهر الحرام عند الأصحاب لا كفارة القتل في الحرم، و من هنا ذكر جماعة عدم النصّ على ذلك.

و يؤيده ما قاله صاحب الجواهر: و قد حضرني نسخة من الكافي معتبرة جداً، و قد أعرب فيها الحُرْم بضمّين «١». فالنتيجة: أن الرواية لو لم تكن ظاهرة في أن المراد منها الأشهر الحرم دون الحرم فلا أقلّ أنّها مجملة فلا تكون حجةً. و من ذلك يظهر أن ما ذكره السيّد في الرياض من قوله: و كأنهم أي القائلون بعدم تغليظ الديّة في القتل في الحرم لم يقفوا على هذه الرواية صحيحة زارة و إلّا فهي مع اعتبار سندها في المطلوب صريحة ... «٢» في غير محلّه. (١) و ذلك لعدم الدليل عليه و اختصاصه بقتل النفس، و من هنا لا قائل بذلك من الأصحاب.

(١) الجواهر ٤٣: ٢٧.

(٢) رياض المسائل ٢: ٥٣٠ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٥٤

[مسألة ٢١٣: دية المرأة الحرّة المسلمة نصف دية الرجل الحرّ المسلم]

(مسألة ٢١٣): دية المرأة الحرّة المسلمة نصف دية الرجل الحرّ المسلم (١) من جميع الأجناس المتقدّمة (١).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عليه الإجماع بقسميه مستفيضاً، بل هو كذلك بين كافّة المسلمين إلّا ابن عليه و الأصمّ «١».

و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في رجل قتل امرأته متعمداً «قال: إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه، و يؤدّوا إلى أهلها نصف الديّة، و إن شاءوا أخذوا نصف الديّة خمسة آلاف درهم» الحديث «٢».

و منها: صحيحة عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قتلت المرأة رجلاً قتلت به، و إذا قتل الرجل المرأة فإن أرادوا القود أدّوا فضل دية الرجل على دية المرأة و أقادوه بها، و إن لم يفعلوا قبلوا الديّة دية المرأة كاملة و دية المرأة نصف دية الرجل» «٣».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: في الرجل يقتل المرأة متعمداً، فأراد أهل المرأة أن يقتلوه «قال: ذاك لهم إذا أدّوا إلى أهلها نصف الديّة، و إن قبلوا الديّة فلهم نصف دية الرجل» الحديث «٤».

(١) فإن جملة من الروايات منها صحيحة عبد الله بن سنان الآنفه الذكر و إن عيّنت نصف الديّة في خمسة آلاف درهم إلّا أن الظاهر هو أنه من باب

(١) البحر الزخار ٦: ٢٧٥، المغنى ٩: ٥٣٢ ٥٣٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٨٠ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٨١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٨١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥٥

[مسألة ٢١٤: المشهور بين الأصحاب أن دية ولد الزنا إذا كان محكوماً بالإسلام دية المسلم]

(مسألة ٢١٤): المشهور بين الأصحاب أن دية ولد الزنا إذا كان محكوماً بالإسلام دية المسلم، وقيل: إن ديته ثمانمائة درهم، وهو الأقرب (١).

المثال ولا خصوصية له، وذلك بقرينه صحيحة أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة كم فيها؟ **قَالَ: عشرة من الإبل**» قلت: قطع اثنتين؟ **«قال: عشرون»** قلت: قطع ثلاثاً؟ **«قال: ثلاثون»** قلت: قطع أربعاً؟ **«قال: عشرون»** قلت: سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون؟! إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبراً ممن قاله، ونقول: الذي جاء به شيطان **«فقال: مهلاً يا أبان، هذا حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إن المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف، يا أبان، إنك أخذتني بالقياس، والسنة إذا قيست مُحَقَّقَ الدين»** (١).
فإن هذه الصحيحة تدل على أن دية المرأة نصف دية الرجل من الإبل.

فالتيجة: من ضم هذه الصحيحة إلى تلك الرواية هي أن دية المرأة لا تختص بجنس دون آخر. على أن المسألة متسالم عليها بين الأصحاب.

(١) بيان ذلك: أن المعروف والمشهور بل في الجواهر: عدم وجدان الخلاف بين من تأخر عن المصنف «٢» أن دية ولد الزنا دية المسلم إذا أظهر الإسلام، لإطلاقات الأدلة.

وخالف في ذلك صريحاً الصدوق والسيد المرتضى (قدس سرهما) من

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٤ ح ١.

(٢) جواهر الكلام ٤٣: ٣٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥٦

.....

المتقدمين، فاختار أن ديته ثمانمائة درهم «١»، وقواه في مفتاح الكرامة «٢».

وتوقف في المسألة المحقق الأردبيلي (قدس سره) والشهيد في غاية المراد «٣».

وما اختاره الصدوق والمرتضى (رحمهما الله) ومن تبعهما هو الأظهر.

وتدل عليه معتبرة إبراهيم بن عبد الحميد عن جعفر (عليه السلام)، قال: **«قال: دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم»** «٤».

ولا يضّر كون عبد الرحمن بن حماد في سندها، لأنه وإن لم يوثق في كتب الرجال إلا أنه وارد في أسناد كامل الزيارات، فهو ثقة، و له كتاب روى عنه جماعة، منهم: ابن أبي عمير وإبراهيم بن هاشم والبرقي وأحمد بن محمد بن عيسى.

و قال في مفتاح الكرامة: الحديث إما حسن أو موثق أو قوى.

و تؤيد ذلك رواية عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض مواليه، قال: قال لى أبو الحسن (عليه السلام): «دية ولد الزنا دية اليهودى ثمانمائة درهم» (٥).

و رواية جعفر بن بشير عن بعض رجاله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دية ولد الزنا «قال: ثمانمائة درهم مثل دية اليهودى و النصرانى و المجوسى» (٦).

و أما ما قيل من أن رواية جعفر بن بشير معتبرة، نظراً إلى ما قاله النجاشى

(١) المقنع: ٥٣٠، الانتصار: ٥٤٤.

(٢) مفتاح الكرامة ١٠: ٣٦٦.

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٢٢ ٣٢٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٢٣ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ٣.

(٥) الوسائل ٢٩: ٢٢٢ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ١.

(٦) الوسائل ٢٩: ٢٢٢ / أبواب ديات النفس ب ١٥ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥٧

[مسألة ٢١٥: دية الذمى من اليهود و النصرانى و المجوس ثمانمائة درهم]

(مسألة ٢١٥): دية الذمى من اليهود و النصرانى و المجوس ثمانمائة درهم (١)،

من أنه يروى عن الثقات و هم رووا عنه «١».

فقد ذكرنا ما فيه فى مدخل كتابنا: معجم رجال الحديث، الصفحة (٦٨).

بقي هنا شىء: و هو أن عبد الله بن سنان روى فى الصحيح عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته فقلت له: جعلت فداك، كم دية ولد الزنا؟ «قال: يعطى الذى أنفق عليه ما أنفق» الحديث «٢».

و هذه الصحيحة تدل على أنه كان المرتكز فى ذهن عبد الله بن سنان أن دية ولد الزنا مغايرة لدية الحر المسلم، و لذا سأل عن مقدارها، و يظهر من الجواب و عدم بيان أن دية المسلم الحر: ثبوت المغايرة. و أما ما فيها من لزوم الاعتبار بالمقدار الذى أنفقه المنفق عليه فلا بد من رد علمه إلى أهله، لمخالفته للإجماع القطعى، و لعل إجمال الجواب كان لمصلحة هناك.

(١) بلا خلاف بيننا، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة ابن مسكان عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: دية اليهودى و النصرانى و المجوسى ثمانمائة درهم» (٣).

و منها: صحيحة ليث المرادى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دية النصرانى و اليهودى و المجوسى «فقال: ديتهم جميعاً سواء، ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم» (٤).

(١) رجال النجاشى: ٣٠٤ / ١١٩.

(٢) الوسائل ٢٦: ٢٧٥ / أبواب ميراث ولد الملائنة ب ٨ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢١٧ / أبواب ديات النفس ب ١٣ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢١٨ / أبواب ديات النفس ب ١٣ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥٨

.....

بقي هنا طائفتان من الروايات:

الاولى: ما دلت على أن ديتهم أربعة آلاف درهم، و هي روايتان:

إحداهما: ما رواه الصدوق مرسلًا: «أنّ دية اليهودى و النصرانى و المجوسى أربعة آلاف درهم أربعة آلاف درهم، لأنهم أهل الكتاب»
«١».

□

ثانيتها: رواية أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: دية اليهودى و النصرانى أربعة آلاف درهم» الحديث «٢».

أقول: إنّ كلتا الروايتين ضعيفتان، أما الأولى: فمن جهة الإرسال، و أما الثانية: فلوجود على فى سندها و هو البطائنى الضعيف على أنّه يمكن حملهما على التقيّة، لموافقتهم للمروى عن عمر و عثمان و سعيد بن المسيّب و عطا و الحسن و عكرمة و عمرو بن دينار و الشافعى و إسحاق و أبى ثور، على ما ذكره ابن قدامة فى المغنى «٣».

الطائفة الثانية: ما دلت على أن ديتهم دية المسلم، و هي أيضاً روايتان:

إحداهما: صحيحة أبان بن تغلب عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: دية اليهودى و النصرانى و المجوسى دية المسلم» «٤».

و ثانيتها: صحيحة زرارة عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: من أعطاه رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) ذمّة فديته كاملة» قال زرارة: فهؤلاء؟ قال أبو عبد الله (عليه السلام): «و هؤلاء من أعطاهم ذمّة» «٥».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٠ / أبواب ديات النفس ب ١٣ ح ١٢، الفقيه ٤: ٢٩٧ / ٩١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٢٢ / أبواب ديات النفس ب ١٤ ح ٤.

(٣) المغنى ٩: ٥٢٨.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٢١ / أبواب ديات النفس ب ١٤ ح ٢.

(٥) الوسائل ٢٩: ٢٢١ / أبواب ديات النفس ب ١٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٥٩

و دية نساءهم نصف ديتهم (١)، و أما سائر الكفار فلا دية فى قتلهم، كما لا قصاص فيه (٢).

أقول: هاتان الروايتان و إن كانتا تامتين سنداً إلاّ أنّه لا بدّ من حملهما على التقيّة للمعارضه، نظراً إلى موافقتهم لفتاوى جماعة من العامة كعلقمة و مجاهد و الشعبى و النخعى و الثورى و أبى حنيفة «٣».

و أما حملهما على المعتاد كما عن الشيخ «٤» فلا شاهد له أصلاً، كما لا مجال لحملهما على قتل خصوص من قام بشرائط الذمّة، فإنّه بلا موجب.

□

و أما معتبره سماعه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن مسلم قتل ذمياً إلى أن قال: «و من قتل ذمياً ظلماً فإنّه ليحرم على المسلم أن يقتل ذمياً حراماً ما آمن بالجزية و أداها و لم يجحدها» «٥».

فلا دلالة فيها على التقييد، فإنّ الإيمان بالجزية و أدائها شرط فى تحقّق الذمّة، و بدونهما لا يكون الكافر ذمياً، و لا يكون فى قتله دية أصلاً.

- (١) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك إطلاقات ما دلّ على أنّ دية المرأة نصف دية الرجل، و عدم دليل مقيد في البين.
- (٢) من دون خلاف بين الأصحاب، و ذلك لأنّه لا احترام لهم، و أنّ دمهم هدر، فكما لا يثبت على قاتلهم القصاص كذلك لا تثبت الدية.

(٣) المغنى ٩: ٥٢٨.

(٤) التهذيب ١٠: ١٨٧ / ٧٣٧.

(٥) الوسائل ٢٩: ٢٢١ / أبواب ديات النفس ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٠

[مسألة ٢١٦: دية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحرّ]

(مسألة ٢١٦): دية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحرّ، فإن تجاوزت لم يجب الزائد، و كذلك الحال في الأعضاء و الجراحات، فما كانت ديته كاملة كالأنف و اللسان و اليدين و الرجلين و العينين و نحو ذلك فهو في العبد قيمته، و ما كانت ديته نصف الدية كإحدى اليدين أو الرجلين فهو في العبد نصف قيمته، و هكذا (١).

[مسألة ٢١٧: لو جنى على عبد بما فيه قيمته]

(مسألة ٢١٧): لو جنى على عبد بما فيه قيمته، كأن قطع لسانه أو أنفه أو يديه، لم يكن لمولاه المطالبة بها إلّا مع دفع العبد إلى الجاني (٢). كما أنّه ليس له المطالبة ببعض القيمة مع العفو عن بعضها الآخر ما لم يدفع العبد إليه (٣)،

(١) تقدّم وجه جميع ذلك في قصاص النفس و قصاص الأطراف «١».

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع بقسميه.

و تدلّ على ذلك معتبرة غياث عن جعفر عن أبيه (عليه السلام) «قال: قال علي (عليه السلام): إذا قطع أنف العبد أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته، أدّى إلى مولاه قيمة العبد و أخذ العبد» (٢)، و نحوها معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «٣».

و يؤيد ذلك الارتكاز العقلاني، و هو عدم جواز الجمع بين العوض و المعوّض.

(٣) لأنّ العفو بمنزلة القبض، و قد عرفت أنّه لا يجوز له أخذ قيمة العبد من دون أن يؤدّى العبد إلى الجاني. و إن شئت قلت: إنّ الاستفادة من المعتبرتين

(١) في ص ٤١ ٤٢، و في ص ١٨٠.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٨٨ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٨ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦١

و أمّا لو جنى عليه بما لا يستوعب قيمته كان لمولاه المطالبة بدية الجناية مع إمساك العبد (١)، و ليس له إلزام الجاني بتمام القيمة مع

دفع العبد إليه (٢).

[مسألة ٢١٨: كل جناية لا مقدر فيها شرعاً ففيها الأرش]

(مسألة ٢١٨): كل جناية لا مقدر فيها شرعاً ففيها الأرش، فيؤخذ من الجاني إن كانت الجناية عمدية أو شبه عمد (٣)،

المتقدمتين أن الجناية إذا كانت مستوعبة كان المالك مختيراً بين إمساك العبد و مطالبه القيمة مع دفعه إلى الجاني، فليس له إمساك العبد و مطالبه الجاني ببعض القيمة إلّا بالتراضي.

(١) بلا خلاف و لا إشكال عند الأصحاب، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أن وقوع الجناية على مال المولى يقتضى أن يكون للمولى حقّ مطالبه الجاني بقيمة تلك الجناية عدّة روايات:

منها: صحيحة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل شجّ عبداً موضحه «قال: عليه نصف عشر قيمته» (١).

و منها: معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن» (٢).
(٢) فإنّ إلزامه بذلك يحتاج إلى دليل، و هو مفقود في المقام.

(٣) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا، و إلى صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: إنّ عندنا الجامعة» قلت: و ما الجامعة؟ «قال: صحيفة فيها

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٨ أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨٨ أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٨ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٢

و إلّا فمن عاقلته (١)، و تعيين الأرش بنظر الحاكم بعد رجوعه في ذلك إلى ذوى عدل من المؤمنين (٢).

[مسألة ٢١٩: لا دية لمن قتله الحدّ أو التعزير]

(مسألة ٢١٩): لا دية لمن قتله الحدّ أو التعزير (٣)، و قيل:

كلّ حلال و حرام، و كلّ شيء يحتاج إليه الناس حتّى الأرش في الخدش و ضرب بيده إلّا فقال: «أ تأذن يا أبا محمّد؟» قلت: جعلت فداك، إنّما أنا لك فاصنع ما شئت، فغمزني بيده، و قال: «حتّى أَرش هذا» (١) صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية اليد إذا قطعت خمسون من الإبل، و ما كان جروحاً دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منكم «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» (٢).

(١) لأنّ الدية في القتل الخطائي على عاقله القاتل، على ما سيأتى تفصيله في محله (٣).

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمه، و لاقتضاء المصلحة العامّة ذلك.

(٣) تدلّ على ذلك عدّة نصوص تقدّمت جملة منها، و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أيما رجل قتله الحدّ أو القصاص فلا دية له» الحديث (٤).

- (١) الوسائل ٢٩: ٣٥٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٨ ح ١.
- (٢) الوسائل ٢٩: ٣٨٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٩ ح ١، و الآية في المائة ٥: ٤٤.
- (٣) في ص ٥٥٠.
- (٤) الوسائل ٢٩: ٦٥ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٤ ح ٩.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٣
- إن ديته إذا كان الحد للناس من بيت مال المسلمين، و لكنّه ضعيف (١).

[مسألة ٢٢٠: إذا بان فسق الشاهدين أو الشهود بعد قتل المشهود عليه]

(مسألة ٢٢٠): إذا بان فسق الشاهدين أو الشهود بعد قتل المشهود عليه فلا ضمان على الحاكم، بل كانت ديته في بيت مال المسلمين (٢).

[مسألة ٢٢١: من اقتض بكرًا أجنبيًا]

(مسألة ٢٢١): من اقتض بكرًا أجنبيًا، فإن كانت حرّة

ثم إن مورد النصوص و إن كان هو خصوص الحدّ و القصاص إلما أنّه لا- شبهة في إلحاق التعزير بهما. و من هنا لا خلاف فيه، فإنّ الملاك في ذلك هو كونه من شؤون حكومة الحاكم، و المفروض أنّ التعزير كالحّد من شؤون حكومته.

(١) استدلل على هذا القول برواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: «من ضربناه حدًا من حدود الله فمات فلا دية له علينا، و من ضربناه حدًا من حدود الناس فمات فإنّ ديته علينا» (١).

و فيه: أنّ الرواية لضعف سندها بالحسن بن صالح الثوري لا يمكن الاستدلال بها و الاعتماد عليها في استنباط حكم شرعي أصلًا. فالنتيجة: أنّه لا مناص من القول الأوّل، و أنّه لا دية له أصلًا.

(٢) تدلّ عليه معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام): أنّ ما أخطأت به القضاة في دم أو قطع فعلي بيت مال المسلمين» (٢).

و قد تقدّم تفصيل ذلك في آخر باب الشهادات (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٦٤ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٤ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٤٧ / أبواب دعوى القتل و ما يثبت به ب ٧ ح ١.

(٣) مباني تكملة المنهاج ١: ١٩٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٤

لزمه مهر نساها. و لا فرق في ذلك بين كون الاقتضاض بالجماع أو بالإصبع أو بغير ذلك (١).

(١) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: إذا اغتصب أمه فاقضها فعليه عشر قيمتها، و إن كانت

حزّة فعليه الصداق» (١).

و منها: صحيحة ابن سنان يعنى: عبد الله و غيره عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى امرأه اقتضت جاريةً بيدها «قال: عليها المهر و تضرب الحدّ» (٢).

و منها: صحيحة الأخرى عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى امرأه اقتضت جاريةً بيدها، قال: «قال: عليها مهرها و تجلد ثمانين» (٣).
و على ذلك تحمل معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) رُفِعَ إليه جارتان دخلتا الحمام فاقترضت إحداهما الأخرى بإصبعها، ففضى على التى فعلت عقلها» (٤).

و أنّ المراد من العقل فيها هو الصداق المترتب على ذهاب العذرة بغير الجماع.
و تشهد على ذلك صحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر و أبا عبد الله (عليه السلام) يقولان: «بينما الحسن بن علىّ فى مجلس أمير المؤمنين (عليه السلام)

(١) الوسائل ٢٨: ١٤٤ / أبواب حد الزنا ب ٣٩ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٨: ١٤٤ / أبواب حد الزنا ب ٣٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٤٤ / أبواب حد الزنا ب ٣٩ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٥٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٥

.....

إذ أقبل قوم فقالوا: يا أبا محمد، أردنا أمير المؤمنين، قال: و ما حاجتكم؟ قالوا: أردنا أن نسأله عن مسأله، قال: و ما هى تخبرونا بها؟ قالوا: امرأه جامعها زوجها، فلما قام عنها قامت بحموتها فوقعت على جاريةً بكر فساحقتها، فوقعت النطفة فيها فحملت، فما تقول فى هذا؟ فقال الحسن (عليه السلام): معضلةٌ و أبو الحسن لها، و أقول: فإن أصبت فمن الله و من أمير المؤمنين (عليه السلام) و إن أخطأت فمن نفسى فأرجو أن لا أخطئ إن شاء الله، يعمد إلى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر فى أول وهلة، لأنّ الولد لا يخرج منها حتى تشق فتذهب عذرتها» الحديث (١).

و صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، ما على رجل وثب على امرأه إلى أن قال: قلت: فكيف صار مهر نساها إن نبت شعرها؟ «فقال: يا ابن سنان، ان شعر المرأة و عذرتها شريكان فى الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كملًا» (٢).

و هذه الصحيحة ذكرها فى الوسائل عن محمد بن سليمان المنقرى عن عبد الله ابن سنان، و عليه فتصبح الرواية ضعيفة. لكنّه سهو من قلمه الشريف، فإنّ الشيخ رواها فى التهذيب فى موضعين، و الراوى عن عبد الله فى أحدهما محمد ابن سليمان. و فى الآخر سليمان المنقرى، فالرواية صحيحة.

و لا- تنافى ذلك صحيحة معاوية بن وهب عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث طويل:- «أنّ امرأة دعت نسوة فأمسكن صبيته يتيمه بعد ما رمتها بالزنا و أخذت عذرتها بإصبعها ففضى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن تضرب

(١) الوسائل ٢٨: ١٦٧ / أبواب حد السحق و القيادة ب ٣ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ١، التهذيب ١٠: ١٠٣٦ / ٢٦٢ و ٢٣٥ / ٦٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٦

أما إذا كانت أمة لزمه عشر قيمتها (١).

المرأة حد القاذف و أُلزِمَهَنَّ جميعاً العقر و جعل عقرها أربعمائة درهم» (١).
لأنها قضية في واقعة، و لعل مهرها كان كذلك، فلا يمكن التعدي عنها إلى غيرها من الموارد.

(١) بيان ذلك: أن في المسألة أقوالاً:

الأول: أن على المقتض عشر قيمتها، و هو المعروف و المشهور بين الأصحاب.

الثاني: أن عليه الأرش، اختاره الفاضل في المختلف تبعاً للحلي (٢).

الثالث: أنه يلزمه أكثر الأمرين، اختاره الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك (٣).

أقول: أما القول الثالث: فلا دليل عليه يعتد به.

و أمّا القول الثاني: فهو و إن كان مقتضى القاعدة، لأن الأمة مملوكة للغير فالجناية عليها بما يوجب نقصان قيمتها مضمونة، إلا أن الصحيح هو القول الأول، و ذلك لمعتبرة طلحة بن زيد المتقدمه، نظراً إلى أن لزوم عشر الدية فيها رتب على الاقتضاض دون الجماع بقريته التفريع، كما أن لزوم المهر في الحرة مترتب على إزالة العذرة لا على الجماع.

(١) الوسائل ٢٠: ٣١٧ / أبواب النكاح المحرم و ما يناسبه ب ٣ ح ٢.

(٢) المختلف ٩: ٣٨٨، الشرائع ٤: ٢٧٩.

(٣) المسالك ٢: ٣٩٧ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٧

[مسألة ٢٢٢: من أكره امرأة أجنبية غير بكر فجامعها فعليه مهر المثل]

(مسألة ٢٢٢): من أكره امرأة أجنبية غير بكر فجامعها فعليه مهر المثل (١)، و أما إذا كانت مطاوعة فلا مهر لها،

فالتيجة: أن اغتصاب الأمة في مفروض الرواية و إن كان كنايةً عن الجماع إلا أنه لا- خصوصية له، و إنما الموضوع للحكم هو الاقتضاض و إزالة العذرة بأي سبب كان.

(١) على المشهورة شهرة عظيمة.

و ذكر في المسالك تارة: أنه لم يذكر كثير منهم الخلاف في المسألة، و أخرى: أنه لم يعد المسألة من مسائل الخلاف (١).

و لكن عن الشيخ في المبسوط: أنه إذا استكره امرأة على الزنا فلا حد عليها، لأنها ليست بزانية، و عليه الحد، لأنه زان، فأما المهر فلها مهر مثلها عند قوم. و قال آخرون: لا مهر لها، و هو مذهبنا (٢)، لأن الأصل براءة الذميمة. و يردّه ما عرفت من أن مذهب الأصحاب

ثبوت المهر لا عدمه، مع أنه (قدس سره) قال في عدّه مواضع آخر: أن لها المهر (١).

و كيف كان، فالصحيح هو ما ذهب إليه المشهور، و تدلّ على ذلك عدّه روايات:

منها: صحيحة عبيد الله بن عليّ الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام)

(١) المسالك ٢: ٣٣٧ (حجری).

(٢) المبسوط ٧: ١٥٠.

(١) المبسوط ٧: ١٥٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٨
سواء كانت بكرة أم لم تكن (١).

عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل، أ عليه غسل؟ «قال: كان عليّ (عليه السلام) يقول: إذا مسّ الختان الختان فقد وجب الغسل. قال: و كان عليّ (عليه السلام) يقول: كيف لا يوجب الغسل و الحدّ يجب فيه؟! و قال: يجب عليه المهر و الغسل» (١).
و المستفاد من هذه الرواية و جوب المهر بالدخول كوجوب الغسل و الحدّ به، خرج من ذلك الزانية، لأنها لا مهر لها كما يأتي، و المكرهه ليست بزانية.

(١) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة بريد العجلي، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل تزوّج امرأة فزوّجها إليه أختها و كانت أكبر منها، فأدخلت منزل زوجها ليلاً، فعمدت إلى ثياب امرأته فنزعته منها و لبستها ثمّ قعدت في حجلة أختها و نحت امرأته و أطفأت المصباح، و استحيت الجارية أن تتكلّم، فدخل الزوج الحجلة فوقعها و هو يظنّ أنّها امرأته التي تزوّجها فلما أن أصبح الرجل قامت إليه امرأته فقالت: أنا امرأتك فلانته التي تزوّجت، و أنّ أختي مكرت بي فأخذت ثيابي فلبستها و قعدت في الحجلة و نحتني، فنظر الرجل في ذلك فوجد كما ذكر «فقال: أرى أنّ لا مهر للتي دلّست نفسها، و أرى أنّ عليها الحدّ» الحديث (٢).

و منها: صحيحة عليّ بن أحمد بن أشيم، قال: كتب إليه الريان بن شبيب

(١) الوسائل ٢: ١٨٣ / أبواب الجنابة ب ٦ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢١: ٢٢٢ / أبواب العيوب و التدليس ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٦٩

.....

يعنى: أبا الحسن (عليه السلام) -: الرجل يتزوّج المرأة متعاً بمهر إلى أجل معلوم، و أعطاهها بعض مهرها و آخرته بالباقي، ثمّ دخل بها و علم بعد دخوله بها قبل أن يوفيهما باقي مهرها أنّها زوّجته نفسها و لها زوج مقيم معها، أ يجوز له حبس باقي مهرها أم لا يجوز؟ فكتب: «لا يعطيها شيئاً، لأنّها عصت الله عزّ و جلّ» (١).

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): أيما امرأة حرّة زوّجت نفسها عبداً بغير إذن مواليه فقد أباحّ فرجها و لا صداق لها» (٢).

و منها: معتبرته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: السحت ثمن الميتة و ثمن الكلب و ثمن الخمر و مهر البغي و الرشوة في الحكم و أجر الكاهن» (٣).

و منها: معتبرة سماعه، قال: «قال: السحت أنواع كثيرة، منها: كسب الحجام و أجر الزانية و ثمن الخمر» (٤).

و منها: صحيحة عمّار بن مروان، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الغلول «فقال: كلّ شيء غلّ من الإمام إلى أن قال: و السحت أنواع كثيرة، منها: أجور الفواجر» الحديث (٥).

- (١) الوسائل ٢١: ٦٢ / أبواب المتعة ب ٢٨ ح ٢.
 (٢) الوسائل ٢١: ١١٥ / أبواب نكاح العبيد و الإماء ب ٢٤ ح ٣.
 (٣) الوسائل ١٧: ٩٣ / أبواب ما يكتسب به ب ٥ ح ٥.
 (٤) الوسائل ١٧: ٩٣ / أبواب ما يكتسب به ب ٥ ح ٦.
 (٥) الوسائل ١٧: ٩٢ / أبواب ما يكتسب به ب ٥ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٠

[مسألة ٢٢٣: لو أدب الزوج زوجته تأديباً مشروعاً فأدى إلى موتها اتفاقاً]

(مسألة ٢٢٣): لو أدب الزوج زوجته تأديباً مشروعاً فأدى إلى موتها اتفاقاً، قيل: إنه لا دية عليه كما لا قود، و لكن الظاهر ثبوت الدية (١)، و كذلك الحال في الصبي إذا أدبه وليه تأديباً مشروعاً فأدى إلى هلاكه (٢).

[مسألة ٢٢٤: إذا أمر شخصاً بقطع عقده في رأسه مثلاً]

(مسألة ٢٢٤): إذا أمر شخصاً بقطع عقده في رأسه مثلاً و لم يكن القطع ممياً يؤدي إلى الموت غالباً، فقطعها فمات، فلا قود (٣). و كذلك لا دية على القاطع إذا كان قد أخذ البراءة من الأمر، و إلا فعليه الدية (٤).

- (١) الوجه في ذلك: هو أن مشروعية التأديب لا توجب سقوط الدية، و لا تنافي بينهما أصلاً، لأن الجواز التكليفي لا ينافي الوضع. نعم، أنه يوجب سقوط القود.
 و منه يظهر أنه لا وجه للتردد كما فعله المحقق في الشرائع «١».
 (٢) يظهر الحال فيه مما تقدم.
 (٣) لأن القطع عندئذٍ سائغ، و القود يختص بموارد القتل عمداً ظلماً، و المفروض عدمه.
 (٤) تدل على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من تطبب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه، و إلا فهو له ضامن» «٢».
 بتقريب: أن المراد من الولي من له الولاية، و هو يشمل نفس الأمر أيضاً،

(١) الشرائع ٤: ١٩٧.

- (٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٤ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧١

[مسألة ٢٢٥: لو قطع عدة أعضاء شخص خطأ]

(مسألة ٢٢٥): لو قطع عدة أعضاء شخص خطأ، فإن لم يسر القطع فعلى الجاني دية تمام تلك الأعضاء المقطوعة، و إن سرى فإن كان القطع متفرقاً فعليه دية كل عضو إلا الأخير زائدة على دية النفس (١)، و أما العضو الأخير المترتب على قطعه الموت فتدخل دية في دية النفس (٢)، و إن كان قطعها بضربة واحدة دخلت دية الجميع في دية النفس، فعلى الجاني دية واحدة و هي دية النفس (٣)، و إن

شك في السراية فهل لولي المجنى عليه مطالبة

و على ذلك فلا تثبت الدية عليه إذا أدى القطع إلى الموت اتفاقاً، و مرجع عدم ثبوتها إلى أن أخذ البراءة منه يوجب سقوط الفعل عن اقتضاء الدية، و ليس معناه إسقاط الدية ليقال: إنه من إسقاط ما لم يجب.

فالتيجة: عدم ثبوت الدية في صورة أخذ البراءة، و ثبوتها في صورة عدم أخذها، لأن القتل مستند إليه، و الإذن إنما هو في الفعل لا في القتل، فإذن لا موجب لسقوط الضمان.

(١) لعدم الدليل على التداخل، و مقتضى الأصل عدمه كما تقدم في مبحث القصاص «١».

(٢) و ذلك لأنه الجزء الأخير للعلمة التامة، نظراً إلى أن قتله يتحقق به، و من المعلوم أنه لا دية له مستقلاً، لأن القتل غالباً مسبوق بالجرح أو قطع عضو من الأعضاء.

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب.

(١) في ص ٢٤ ٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٢

الجاني بديء الأعضاء المقطوعة، أم ليس له إلا دية النفس؟ قولان، الأظهر هو الأول (١).

و تدل على ذلك صحيحة أبي عبيدة الحذاء، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسقط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله «قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة و لا يعقل ما قال و لا ما قيل له فإنه ينتظر به سنه، فإن مات فيما بينه و بين السنه أُقيد به ضاربه، و إن لم يمته فيما بينه و بين السنه و لم يرجع إليه عقله اغرم ضاربه الديه في ماله، لذهاب عقله» قلت: فما ترى عليه في الشجة شيئاً؟ «قال: لا، لأنه إنما ضرب ضربة واحدة، فجنت الجنيتين، فألزمته أغلظ الجنيتين و هي الديه، و لو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنيتين لألزمته جنائيه ما جنتا كائناً ما كان، إلا أن يكون فيهما الموت بواحدة و تطرح الأخرى فيقاد به ضاربه، فإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنائيات ألزمته جنائيه ما جنت الثلاثه ضربات كائناً ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه. قال: فإن ضربه عشر ضربات فجنين جنائيه واحدة ألزمته تلك الجنائيه التي جنتها العشر ضربات» «١».

فإن موردها و إن كان خصوص الجنائيه العمديه، كما أن الديه في موردها ديه العقل دون ديه النفس، إلا أن مقتضى التعليل بقوله (عليه السلام) «لأنه إنما ضرب ضربة واحدة» إلخ، هو التعدي عنه إلى غيره، و هو الجنائيه الخطائيه.

(١) و ذلك لأصالة عدم السراية، فإنها مسبوقه بالعدم، فتشمله إطلاقات أدله الديه، و مقتضاها لزوم دفع ديه كل عضو مقطوع.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٦/ أبواب ديات المنافع ب ٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٣

[موجبات الضمان]

إشارة

موجبات الضمان

[المباشرة]

إشارة

و هي أمران: (المباشرة، التسبيب).

[مسألة ٢٢٦: مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مِنْ دُونِ قَصْدٍ إِلَيْهِ]

(مسألة ٢٢٦): مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مِنْ دُونِ قَصْدٍ إِلَيْهِ، وَ لَا إِلَى فِعْلٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْقَتْلَ عَادَةً، كَمَنْ رَمَى هَدَفًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا أَوْ ضَرَبَ صَبِيًّا تَأْدِيبًا فَمَاتَ اتِّفَاقًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَفِيهِ الدِّيَةُ دُونَ الْقَصَاصِ (١).

[مسألة ٢٢٧: يَضْمَنُ الطَّيِّبُ مَا يَتَلَفُ بِعَلَاجِهِ مَبَاشِرَةً إِذَا عَالَجَ الْمَجْنُونَ أَوْ الصَّبِيَّ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ]

(مسألة ٢٢٧): يَضْمَنُ الطَّيِّبُ مَا يَتَلَفُ بِعَلَاجِهِ مَبَاشِرَةً إِذَا عَالَجَ الْمَجْنُونَ أَوْ الصَّبِيَّ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ، أَوْ عَالَجَ بِالْغَا عَاقِلًا بِدُونِ إِذْنِهِ، وَ كَذَلِكَ مَعَ الْإِذْنِ إِذَا قَصَّرَ (٢)، وَ أَمَّا إِذَا أَذِنَ لَهُ الْمَرِيضُ فِي عِلَاجِهِ وَ لَمْ يَقْصُرْ، وَ لَكِنَّهُ آَلَ إِلَى التَّلَفِ اتِّفَاقًا، فَهَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟ قَوْلَانِ، الْأَقْرَبُ هُوَ الْأَوَّلُ (٣)، وَ كَذَلِكَ الْحَالُ إِذَا عَالَجَ حَيْوَانًا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ وَ آَلَ إِلَى التَّلَفِ (٤). هَذَا إِذَا لَمْ يَأْخُذْ

(١) وَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْقَصَاصِ هُوَ الْقَتْلُ الْعَمْدِيُّ الْعَدَوَانِي لَا مَطْلُقَ الْقَتْلِ. وَ أَمَّا ثُبُوتُ الدِّيَةِ فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ ثُبُوتِهَا فِي الْقَتْلِ الْخَطَائِي (١)

- (٢) بِلَا خِلَافٍ وَ لَا إِشْكَالٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، لِوُجُودِ الْمُقْتَضَى، وَ هُوَ إِطْلَاقُ دَلِيلِ الضَّمَانِ، وَ عَدَمُ الْمَانِعِ بَيْنَ الْبَيْنِ.
(٣) لَعَيْنٍ مَا تَقَدَّمَ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعِلَاجِ فَحَسَبَ لَا فِي الْإِنْتِلافِ أَيْضًا.
(٤) يَظْهَرُ الْحَالُ فِيهِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

(١) فِي ص ١٨٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٤

الطبيب البراءة من المريض أو وليه أو صاحب الدابة، و أما إذا أخذها فلا ضمان عليه (١).

[مسألة ٢٢٨: إِذَا انْقَلَبَ النَّائِمُ غَيْرَ الظُّرِّ فَأَتَلَفَ نَفْسًا أَوْ طَرَفًا مِنْهَا]

(مسألة ٢٢٨): إِذَا انْقَلَبَ النَّائِمُ غَيْرَ الظُّرِّ فَأَتَلَفَ نَفْسًا أَوْ طَرَفًا مِنْهَا، قِيلَ: إِنَّ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ، وَ قِيلَ: إِنَّهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ. وَ فِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ إِشْكَالٌ، وَ الْأَقْرَبُ عَدَمُ ثُبُوتِ الدِّيَةِ (٢).

(١) على المشهور كما في المسالك «١»، بل في الغنية دعوى الإجماع على ذلك «٢».

و كيف كان، فتدلّ عليه معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من تطبّب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه، وإلا فهو له ضامن» «٣».

فإنّ الظاهر من الوليّ الذي تؤخذ منه البراءة كما مرّ هو من يرجع إليه الأمر، فإن كانت المعالجة معالجة حيوان فوليه مالكة، وإن كانت معالجة إنسان و كان بالغاً عقلاً فالوليّ هو نفسه، وإن كان صبيّاً أو مجنوناً فالوليّ وليه.

(٢) بيان ذلك: أنّ في المسألة وجوهاً:

الأول: أنّ الدية في ماله، اختاره جماعة كما في المقنعة و النهاية و الجامع و التحرير و الإرشاد و التلخيص و مجمع البرهان و ابن إدريس «٤».

(١) المسالك ٢: ٣٨٧ (حجری).

(٢) الغنية ٢: ٤١٠ ٤١١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٦٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٤ ح ١.

(٤) المقنعة: ٧٤٧، النهاية: ٧٥٨، الجامع للشرائع: ٥٨٣، لاحظ التحرير ٢: ٢٦٢ (حجری)، لاحظ الإرشاد ٢: ٢٢٣، انظر تلخيص المرام (سلسلة الينابيع الفقهية ٤٠): ٤٨٦، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٢٣١، السرائر ٣: ٣٦٥ ٣٦٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٥

.....

الثاني: أنّها على عاقلته، كما في القواعد و كشف الرموز و الإيضاح و اللمعة و التنقيح و الروضة و المسالك «١»، بل نسبة بعض إلى عامّة المتأخّرين، و قال المحقّق في الشرائع: أنّه أشبه بأصول المذهب «٢»، و اختاره في الجواهر «٣».

الثالث: أنّه لا دية لا عليه و لا على عاقلته، و هذا هو الأقرب.

و الوجه في ذلك: هو أنّه لا دليل على القولين الأوّلين أصلاً:

أمّا الأوّل: فلا وجه له عدا ما قيل من أن قتل النائم باعتبار ارتفاع الاختيار عنه من باب الأسباب التي ضمانها عليه دون العاقلة، و لذا ذكر الأصحاب ذلك في باب ضمان النفوس. و لكنّه لا دليل عليه مطلقاً ما لم يستند القتل إليه بالاختيار لعمدٍ أو شبه عمدٍ أو خطأ محض، لوضوح أنّ مجرّد كونه سبباً له لا- يوجب الضمان بدون تحقّق ذلك. و عليه، فلا يتمّ ذكر الأصحاب ذلك في باب ضمان النفوس.

و أمّا الوجه الثاني: فلما تقدّم من أنّه يعتبر في القتل الخطائي على ما فسّر في الرواية العمدة في الفعل بأن يريد شيئاً و يصيب غيره، أو من اعتمد شيئاً و أصاب غيره «٤»، و المفروض انتفاء القصد هنا. و عليه، فلا يكون المقام داخلًا في القتل الخطائي.

(١) القواعد ٣: ٦٥١، كشف الرموز ٢: ٦٣٨، إيضاح الفوائد ٤: ٦٥٦، اللمعة ١٠: ١١٣، التنقيح الرائع ٤: ٤٧١، الروضة ١٠: ١١٣، المسالك ٢: ٣٨٧ (حجری).

(٢) الشرائع ٤: ٢٥٥.

(٣) الجواهر ٤٣: ٥٢ ٥١.

(٤) في ص ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٦

[مسألة ٢٢٩: لو أتلفت الظئر طفلاً و هي نائمة بانقلابها عليه]

(مسألة ٢٢٩): لو أتلفت الظئر طفلاً و هي نائمة بانقلابها عليه أو حركتها، فإن كانت إنما ظاءرت طلباً للعزّ و الفخر فالديّة في مالها، و إن كانت مظاءرتها للفقر فالديّة على عاقلتها (١).

فالتيجة: أنه لا يمكن المساعدة على شيء من القولين المزبورين، فالأقرب ما ذكرناه، لأصالة البراءة عن الضمان. و يؤكّد ذلك ما سيأتى فى مسألة ما إذا سقط إنسان من شاهق على آخر بغير اختياره فقتله، من الروايات الدالّة على عدم ثبوت الديّة على الساقط «١». و هنا وجه رابع: و هو أن تكون الديّة على الإمام فى بيت مال المسلمين، لأنّ دم المسلم لا يذهب هدراً. و فيه: أنّ هذا الوجه لا- يتم أيضاً، و ذلك لأنّ التعليل لا- يعمّ ما إذا كان الموت بقضاء الله و قدره من دون أن يستند إلى اختيار شخص، كما إذا أطار الريح مثلاً رجلاً من على سطح فوق على إنسان فقتله، فإنّه لا دية فى ذلك لا على الواقع و لا على عاقلته، و لا على بيت المال، و ما نحن فيه من هذا القبيل.

(١) وفاقاً للصدوق و الشيخ و الفاضل فى الإرشاد و الشهيد فى اللمعة «٢».

و خالف فى ذلك الفاضل فى بعض كتبه و ولده و ثانى الشهيدين، و قالوا: إنّ الديّة على العاقلة مطلقاً، بل نسبه فى المسالك إلى أكثر المتأخرين معللاً بأنّه خطأ محض «٣».

(١) فى ص ٢٨٩.

(٢) المقنع: ٥١٨، النهاية: ٧٥٧ ٧٥٨، الإرشاد: ٢٢٣، اللمعة ١٠: ١٣٠ ١٣١.

(٣) القواعد ٣: ٦٥١، إيضاح الفوائد ٤: ٦٥٦ ٦٥٧، الروضة ١٠: ١٣٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٧

.....

و عن المفيد و سلار و ابني حمزة و إدريس: أنّ الديّة على الظئر مطلقاً «١».

و تدلّ على ما ذكرناه صحيحة محمد بن مسلم، قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام): أيما ظئر قوم قتلت صبيّاً لهم و هي نائمة فقتلته فإنّ عليها الديّة من مالها خاصّة إن كانت إنما ظاءرت طلب العزّ و الفخر، و إن كانت إنما ظاءرت من الفقر فإنّ الديّة على عاقلتها»، و رواها عبد الرحمن بن سالم، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه السلام) مثله، و رواها الحسين بن خالد و غيره عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) مثله «٢».

و ذكر الشهيد الثانى (قدس سره): أنّ هذه الروايات فى إسنادها ضعف و جهالة «٣»، و ذكر الأردبيلي مثله «٤»، و وافقهما على ذلك صاحب الجواهر (رحمه الله) «٥».

و لكنّ الصحيح أنّ رواية محمد بن مسلم صحيحة، فإنّها مروية بطريقتين: أحدهما فيه محمد بن أسلم، و ثانيهما رواه البرقى فى المحاسن عن أبيه، عن هارون ابن الجهم، عن محمد بن مسلم، و هذا الطريق صحيح، و كأنهم لم يلتفتوا إلى هذا الطريق، و إلّا فلا أقلّ

من أن يعتبروا هذه الرواية حسنة. وكيف كان، فلا مناص من الأخذ بالرواية، ولكنه يقتصر على موردها، ولا يمكن التعدي إلى غيره من الموارد، ولولا لم نلتزم بثبوت الدية أصلاً كما

(١) المقنعة: ٧٤٧، المراسم: ٢٤١، لاحظ الوسيلة: ٤٥٤، السرائر ٣: ٣٦٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٥/ أبواب موجبات الضمان ب ٢٩ ح ١، التهذيب ١٠: ١٧٣/ ٢٢٢ و ٨٧٤/ ٢٢٣، المحاسن ٢: ١٤/ ذيل حديث ١٠٨٥.

(٣) الروضة ١٠: ١٣١.

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٢٣٢.

(٥) الجواهر ٤٣: ٨٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٨

[مسألة ٢٣٠: إذا أعنف الرجل بزوجه جماعاً في قبل أو دبر]

(مسألة ٢٣٠): إذا أعنف الرجل بزوجه جماعاً في قبل أو دبر، أو ضمها إليه بعنف، فماتت الزوجة، فلا قود، ولكن يضمن الدية في ماله (١)، وكذلك الحال في الزوجة إذا أعنفت بزوجه فماتت (٢).

تقدم في غير الظئر «١».

(١) على المشهور بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أن ثبوت الدية على طبق القاعدة، نظراً إلى أنه داخل في القتل شبيه العمد صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنه سُئل عن رجل أعنف على امرأته فزعم أنها ماتت من عنفه «قال: الدية كاملة، ولا يقتل الرجل» (٢). و تؤيد ذلك رواية زيد عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل نكح امرأة في دبرها فألحّ عليها حتى ماتت من ذلك «قال: عليه الدية» (٣).

(٢) وذلك لأن النصّ وإن كان موردها الزوج إلّا أنك عرفت أن الحكم على طبق القاعدة، فلا يحتاج إلى نصّ خاصّ. و أمّا مرسله يونس عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر «قال: لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين، فإن أتتهما ألزما اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل» (٤).

(١) في ص ٢٧٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٩/ أبواب موجبات الضمان ب ٣١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٦٩/ أبواب موجبات الضمان ب ٣١ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٧٠/ أبواب موجبات الضمان ب ٣١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٧٩

[مسألة ٢٣١: من حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فعليه دية في ماله]

(مسألة ٢٣١): من حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فعليه دية في ماله، و يضمن المال إذا تلف منه شيء على المشهور (١).

فلا يمكن الاستدلال بها على شيء، لإرسالها، ولأن في سندها صالح بن سعيد، و هو مجهول، على أنها لو تمّ سندها كانت محمولة على نفي القصاص دون الدية.

(١) استدلل على كلاً الحكمين بصحيحه داود بن سرحان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل حمل متاعاً على رأسه، فأصاب إنساناً فمات أو انكسر منه «فقال: هو ضامن» (١).

وقد ناقش الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك في طريق الرواية بوجود سهل بن زياد فيه، و في دلالتها بأن إطلاقها مخالف للقواعد، لأنه إنما يضمن المصدوم في ماله مع قصده إلى الفعل و خطئه في القصد، فلو لم يقصد الفعل كان خطأ محضاً (٢). و تبعه على ذلك المحقق الأردبيلي (قدس سره) في شرح الإرشاد (٣).

أقول: أما ما ذكره (قدس سرهما) من المناقشة في سندها فلا يمكن المساعدة عليه، فإن الرواية قد رويت بعدة طرق: في بعضها سهل بن زياد على ما رواه الكليني و الشيخ في موضع من التهذيب، و لكنّه رواها في موضع آخر من التهذيب بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، و رواها الصدوق

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٤/ أبواب موجبات الضمان ب ١٠ ح ١.

(٢) المسالك ٢: ٣٨٧ (حجری).

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٢٣٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٠

و فيه إشكال، و الأقرب أن الدية على العاقلة (١)،

بإسناده عن ابن أبي نصر مثله (١). و الرواية بهذين الطريقتين صحيحة، و لا وجه للمناقشة في دلالتها بأنها مخالفة للقواعد كما هو ظاهر.

هذا، و لكنّ الشيخ الصدوق روى هذه الرواية بسنده الصحيح إلى داود بن سرحان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل حمل على رأسه متاعاً فأصاب إنساناً فمات أو كسر منه شيئاً «قال: هو مأمون» (٢)، و المتن موافق لما في الفقيه.

و هذه الرواية تنافي ما دلّ على ضمان الحمال، فلا يمكن الاعتماد عليه في رفع اليد عمّا تقتضيه القاعدة، و هو عدم الضمان فيما إذا كان مأموناً.

و ممّا يؤكّد عدم الضمان صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يستأجر الحمال فيكسر الذي يحمل عليه أو يهريقه «قال: إن كان مأموناً فليس عليه شيء، و إن كان غير مأمون فهو ضامن» (٣)، و الرواية موافقة لما في الفقيه.

فالنتيجة: أنه لا دليل على ضمانه في ماله.

(١) و ذلك لأنه داخل في القتل الخطائي المحض، و الدية فيه على عاقلة القاتل دونه كما عرفت.

(١) الوسائل ١٩: ١٥٢/ كتاب الإجارة ب ٣٠ ح ١١، الكافي ٧: ٣٥٠/ ٥، التهذيب ١٠: ٢٣٠/ ٩٠٩ و ٧: ٢٢٢/ ٩٧٣، الفقيه ٣: ١٦٣/ ١٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٤ / أبواب موجبات الضمان ب ١٠ ح ١، الفقيه ٤: ٢٤٣ / ٨٢.

(٣) الوسائل ١٩: ١٤٥ / كتاب الإجارة ب ٢٩ ح ١١ بتفاوت يسير، الفقيه ٣: ١٦٣ / ٧١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨١

و لا ضمان عليه في تلف المال إذا كان مأموناً غير مفرط (١).

[مسألة ٢٣٢: من صاح على أحد فمات]

(مسألة ٢٣٢): من صاح على أحد فمات، فإن كان قصد ذلك أو كانت الصيحة في محل يترتب عليها الموت عادةً و كان الصائح يعلم بذلك فعليه القود (٢)، وإلا فعليه الدية (٣). هذا فيما إذا علم استناد الموت إلى الصيحة،

(١) تدل على ذلك صحیحته أبي بصير المتقدمه، مضافاً إلى أنه مما تقتضيه القاعدة، و ما دل على الضمان معارض بمثله.

(٢) و ذلك لأنه داخل في القتل عمداً و عدواناً، الذي هو الموضوع للقصاص على ما عرفت.

(٣) لأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد. و قد تقدم أن الدية فيه على القاتل نفسه «١».

هذا، مضافاً إلى خصوص صحیحته الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أيما رجل فزع رجلاً من الجدار أو نفر به عن دابته فخر فمات فهو ضامن لديته، و إن انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه» «٢».

و عن الشيخ: أن الدية على العاقلة «٣».

و لكنّه لا وجه له أصلاً، فإنّ القتل المستند إلى الصيحة داخل في الشبيه بالعمد، و لا يكون من الخطأ المحض لتكون الدية على العاقلة. نعم، لو كانت الصيحة لا لإخافة شخص و اتفق موته بها كان القتل خطأً

(١) في ص ٢٣٤ ٢٣٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٥٢ / أبواب موجبات الضمان ب ١٥ ح ٢.

(٣) المبسوط ٧: ١٥٨ ١٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٢

و إلا فلا شيء عليه (١). و مثل ذلك ما لو شهر سلاحه في وجه إنسان فمات (٢).

[مسألة ٢٣٣: لو صدم شخصاً عمداً غير قاصد لقتله]

(مسألة ٢٣٣): لو صدم شخصاً عمداً غير قاصد لقتله، و لم تكن الصدمة ممّا يترتب عليه الموت عادةً، فاتفق موته، فديته في مال الصادم (٣)، و أمّا إذا مات الصادم فدمه هدر (٤)، و كذلك إذا كان الصادم المقتول غير قاصد للصدم، و كان المصدوم واقفاً في ملكه أو نحوه ممّا لا يكون فيه تفریط من قبله، و أمّا إذا كان واقفاً في مكان لا يسوغ له الوقوف فيه، كما إذا وقف في طريق المسلمين و كان ضيقاً فصدمه إنسان من غير قصد فمات، كان ضمانه على المصدوم (٥).

محضاً و الدية فيه على عاقلته، و لا شك في أن صحیحته الحلبي منصرفه عن ذلك.

- (١) لأنّ القتل في هذا الفرض لم يعلم استناده إلى صحته، و معه لا موجب لا للقصاص و لا للدية.
- (٢) ظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.
- (٣) يظهر الحال فيه ممّا عرفت.
- (٤) و ذلك لاستناد موته إلى فعل نفسه، فلا يكون دمه مضموناً، و بذلك يظهر وجه ما بعده.
- (٥) و ذلك لاستناد القتل حينئذٍ إلى المصدوم عرفاً، نظير من وضع الحجر في الطريق فعثر به إنسان فمات، كما سيأتى بيانه «١». و من هنا يظهر أنّه لو مات المصدوم في الفرض فدمه هدر، فلا يكون الصادم ضامناً له.

(١) في ص ٢٤١ ٢٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٨٣

[مسألة ٢٣٤: لو اصطدم حرّان بالغان عاقلان قاصدان ذلك]

(مسألة ٢٣٤): لو اصطدم حرّان بالغان عاقلان قاصدان ذلك فماتا اتّفاقاً، ضمن كلّ واحد منهما نصف دية الآخر (١). و لا فرق في ذلك بين كونهما مقبلين أو مدبرين أو مختلفين (٢).

[مسألة ٢٣٥: لو تصادم فارسان فمات الفرسان أو تعيبا]

(مسألة ٢٣٥): لو تصادم فارسان فمات الفرسان أو تعيبا فعلى كلّ واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر أو نصف الأرش (٣). هذا إذا كان الفارس مالكا للفرس. و أمّا إذا كان غيره ضمن نصف قيمة كلّ من الفرسين لمالكيهما (٤).

- (١) و ذلك لأنّ كلّ واحد تلف بفعل نفسه و فعل غيره، فبطبيعة الحال يهدر النصف مقابل فعله، و حينئذٍ إن كانا متساويين في الدية سقط ما في ذمّة كلّ منهما بما يقابله في ذمّة الآخر. و إن كانا مختلفين، كما إذا كان أحدهما رجلاً و الآخر امرأة، أو كان أحدهما مسلماً و كان الآخر كافراً، رجع ورثته صاحب الفضل إلى تركه الآخر فيأخذون الفضل منها.
- (٢) و ذلك لأنّ الضابط فيما ذكرناه هو أن يكون كلّ منهما قاصداً للصدم بالآخر دون القتل. نعم، إذا كان أحدهما أو كلاهما أعمى فجنايته على عاقلته كما تقدّم «١».
- (٣) و ذلك لأنّ التلف أو التعيب مستند إلى فعلهما معاً. و عليه، فبطبيعة الحال يضمن كلّ منهما نصف الآخر، و حينئذٍ فإن تساوت القيمتان فلا شيء عليهما لأجل التهاوتر، و إن زادت قيمة أحدهما عن قيمة الآخر رجع صاحب الزيادة إلى الآخر في الزائد.
- (٤) يظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(١) في ص ٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٨٤

هذا كلّه إذا كان التلف مستنداً إلى فعل الفارس. و أمّا إذا استند إلى أمر آخر كإطارة الريح و نحوها ممّا هو خارج عن اختيار الفارس لم يضمن شيئاً (١)، و مثله ما إذا كان الاصطدام من طرف واحد، أو كان التعدي منه، فإنّه لا ضمان حينئذٍ على الطرف الآخر، بل

الضمان على المصطدم أو المتعدّي (٢)، و يجرى ما ذكرناه من التفصيل في غير الفرس من المراكب، سواء أ كان حيواناً أم سيارة أم سفينة أم غيرها.

[مسألة ٢٣٦: إذا اصطدم صبيان راكبان بأنفسهما أو بإذن وليهما]

(مسألة ٢٣٦): إذا اصطدم صبيان راكبان بأنفسهما أو بإذن وليهما إذناً سائغاً فماتا فعلى عاقله كلّ منهما نصف دية الآخر (٣).

[مسألة ٢٣٧: لو اصطدم عبدان بالغان عاقلان]

(مسألة ٢٣٧): لو اصطدم عبدان بالغان عاقلان سواء أ كانا راكبين أم راجلين أم مختلفين فماتا فلا شيء على مولاها (٤).

(١) و ذلك لأنّ التلف لم يستند إليه أصلاً فلا ضمان عليه.

(٢) الوجه في ذلك كله ظاهر.

(٣) بلا- خلاف بين الأصحاب، لأنّ عمدتهما خطأ تحمله العاقله، و لكن بما أنّ موت كلّ منهما مستند إلى فعله و فعل الآخر فبطبيعة الحال تضمن العاقله النصف، لأنّ النصف الآخر مستند إلى فعل نفسه.

(٤) و ذلك لأنّ نصف دية كلّ منهما يذهب هدرًا، لاستناده إلى فعل نفسه، و النصف الآخر ينتفى بانتفاء محلّه، لأنّ جناية العبد في رقبته.

فالتيجة: أنّه لا شيء على مولاها.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٨٥

[مسألة ٢٣٨: إذا اصطدم عبد و حرّ فماتا اتفاقاً فلا شيء على مولى العبد]

(مسألة ٢٣٨): إذا اصطدم عبد و حرّ فماتا اتفاقاً فلا شيء على مولى العبد و لاله من دية العبد شيء (١).

[مسألة ٢٣٩: إذا اصطدم فارسان فمات أحدهما دون الآخر]

(مسألة ٢٣٩): إذا اصطدم فارسان فمات أحدهما دون الآخر ضمن الآخر نصف دية المقتول، و النصف الآخر منها هدر (٢).

(١) أمّا الأوّل: فلأنّ جناية العبد في رقبته، فلا ضمان على مولاها.

و أمّا الثاني: فلأنّ نصف قيمة العبد و إن كان على الحرّ المصطدم إلّا أنّ نصف دية على رقبه العبد المصطدم، فيستحقّ وليّ المجنىّ عليه ذلك النصف، فبطبيعة الحال يسقطان بالتهاتر و إن كان نصف قيمة العبد أكثر من نصف دية الحرّ، لما تقدّم من أنّه لا عبرة بالزيادة عندنا و لا أثر لها «١».

(٢) و ذلك لأنّه مستند إلى فعل نفسه فلا يكون ضمانه على الآخر.

و أما معتبرة صالح بن عقبه عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في فارسين اصطدما فمات أحدهما فضمن الباقي دية الميت» (٢).

فلا يمكن الاعتماد عليها، لأنها رواية شاذة لا عامل بها.

على أنه يمكن المناقشة في دلالتها، فإن الضمان إنما هو بمعنى ثبوت الشيء في العهدة، و من الطبيعي أنه إنما يكون بمقدار ما يستند إلى الجاني، فإذا كان الموت مستنداً إلى فعل الميت و فعل الباقي كان الباقي شريكاً في القتل، فضمنه إنما يكون بمقدار ما يستند إليه. و من هنا حمل صاحب الجواهر ضمان تمام الدية

(١) في ص ٤٣ ٤٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦١ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٦

مسألة ٢٤٠: إذا اصطدمت امرأتان إحداهما حامل والأخرى غير حامل فماتتا]

(مسألة ٢٤٠): إذا اصطدمت امرأتان إحداهما حامل والأخرى غير حامل فماتتا، سقطت ديتهما (١)، و إذا قتل الجنين فعلى كل واحدة منهما نصف ديته إن كان القتل شبيه عمد، كما إذا كانتا قاصدتين للاصطدام و عالمتين بالحمل، و إلا فالقتل خطأ محض، فالدية على عاقلتهما. و من ذلك يظهر حال ما إذا كانت كلتا حاملًا (٢).

مسألة ٢٤١: لو رمى إلى طرف قد يمر فيه إنسان فأصاب عابراً اتفاقاً]

(مسألة ٢٤١): لو رمى إلى طرف قد يمر فيه إنسان فأصاب عابراً اتفاقاً، فالدية على عاقله الرامي (٣)، و إن كان الرامي قد أخبر من يريد العبور بالحال و حذره فعبّر و الرامي جاهل بالحال فأصابه الرمي فقتله لم يكن عليه شيء (٤).

على ما إذا كان الموت مستنداً إلى فعل الباقي فقط، و لم يكن لفعل الميت دخل فيه أصلاً «١». و هذا الحمل بعيد جداً، و الأقرب ما ذكرناه.

(١) و ذلك لأنّ قتل كل واحدة منهما مستند إلى فعل نفسها و فعل الأخرى. و عليه، فبطبيعة الحال تضمن كل منهما نصف دية الأخرى، فيسقطان بالتهاتر.

(٢) الوجه في ذلك كله ظاهر.

(٣) من دون خلاف بين الفقهاء و ذلك لأنّ القتل خطأ محض.

(٤) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب.

و الوجه في ذلك: أنّ المقتول و الحال هذه قد أقدم على قتل نفسه فدمه هدر، فلا شيء على الرامي. أما القصاص: فظاهر، لأنه ليس داخلاً في القتل

(١) الجواهر ٤٣: ٦٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٧

و لو اصطحب العابر صبيّاً فأصابه الرمي فمات، فهل فيه دية على العابر أو الرامي أو على عاقلتهما؟ فيه خلاف، و الأقرب هو التفصيل (١): فمن كان منهما عالماً بالحال فعليه نصف الدية، و من كان جاهلاً بها فعلى عاقلته كذلك.

العمدَى العدواني. و أمّا الدية: فلما عرفت من أنّ العابر هو الذي أقدم على ذلك.

و تؤيّد ذلك رواية أبي الصباح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان صبيان في زمان عليّ (عليه السلام) يلعبون بأخطار لهم، فرمى أحدهم بخرطه فدقّ رباعيّة صاحبه، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فأقام الرامي البيّنة بأنّه قال: حذار، فدرأ عنه القصاص، ثمّ قال: قد أعذر من حدّر» (١).

(١) بيان ذلك: أنّ كلّاً من المصطحب و الرامي:

تارةً: يكون عالماً بأنّ العبور عن هذا المكان في معرض التلف.

و اخرى: يكون جاهلاً.

و ثالثةً: يكون أحدهما عالماً و الآخر جاهلاً.

فعلى الفرض الأوّل و الثاني: لا يبعد اشتراكهما في القتل، لاستناده و الحال هذه إلى كليهما معاً عرفاً، غاية الأمر أنّ القتل على الأوّل يدخل في القتل الشبيه بالعمد، لانصراف أدلّة القتل الخطائي المحض عن ذلك، فتكون الدية عليهما، و على الفرض الثاني يدخل في الخطأ المحض فالدية فيه على عاقلتهما.

و من هنا يظهر حال الفرض الثالث، فإنّ القتل مستند إليهما معاً، غاية الأمر أنّه بالإضافة إلى الجاهل خطأ محض و بالإضافة إلى العالم شبيه عمد.

(١) الوسائل ٢٩: ٦٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٨

[مسألة ٢٤٢: إذا أخطأ الختان فقطع حشفة غلام ضمن]

(مسألة ٢٤٢): إذا أخطأ الختان فقطع حشفة غلام ضمن (١).

[مسألة ٢٤٣: من سقط من شاهق على غيره اختياراً فقتله]

(مسألة ٢٤٣): من سقط من شاهق على غيره اختياراً فقتله، فإن كان قاصداً قتله أو كان السقوط ممّا يقتل غالباً فعليه القود (٢)، و إلّا فعليه الدية (٣)،

و كذلك الحال في غير الرمي من أسباب القتل.

و من هنا يظهر أنّه لا وجه لإطلاق ما عن القاضي و التحرير من أنّ الضمان على السبب دون المباشر و هو الرامي (١)، كما أنّه لا وجه لتردد جماعة في ذلك، منهم: المحقّق في الشرائع و العلّامة في القواعد و الشيخ في محكّي المبسوط (٢).

فالنتيجة: هي أن ما ذكرناه من التفصيل هو القوي.

- (١) لأنه مضافاً إلى دخوله في الجرح الشبيه بالعمد تدلّ عليه معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) ضمّن ختّاناً قطع حشفة غلام» (٣).
- (٢) لما تقدّم من أنّه داخل في القتل العمدي العدواني الذي هو الموضوع للقود «٤».
- (٣) لأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد، و الثابت فيه هو الدية على القاتل دون القصاص.

(١) المهذب ٢: ٥٠٨، التحرير ٢: ٢٦٣.

(٢) الشرائع ٤: ٢٥٧، القواعد ٣: ٦٥٢، حكاة عن المبسوط في الجواهر ٤٣: ٧٠ و راجع المبسوط ٧: ١٨٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٦٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٤ ح ٢.

(٤) في ص ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٨٩

و إن قصد السقوط على غيره و لكن سقط عليه خطأ فالدية على عاقلته (١).

[مسألة ٢٤٤: إذا سقط من شاهق على شخص بغير اختياره]

(مسألة ٢٤٤): إذا سقط من شاهق على شخص بغير اختياره، كما لو ألقته الريح الشديدة أو زلّت قدمه فسقط فمات الشخص، فالظاهر أنّه لا دية لا عليه و لا على عاقلته، كما لا قصاص عليه (٢).

(١) فإنّه داخل في القتل الخطائي المحض، و قد عرفت أنّ الدية فيه على العاقله.

(٢) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّ الدية إنّما تترتب على القتل المستند إلى الفعل الاختياري، غاية الأمر أنّه إذا كان خطأ محضاً فالدية على عاقلته، و المفروض في المقام عدم الاختيار عدّة نصوص:

منها: صحيحة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وقع على رجل فقتله «فقال: ليس عليه شيء» (١).

و منها: صحيحة الثانية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما «قال: ليس على الأعلى شيء و لا على الأسفل شيء» (٢).

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: في الرجل يسقط على الرجل فيقتله «فقال: لا شيء عليه» الحديث (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٥٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٥٧ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٠ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٥٦ / أبواب القصاص في النفس ب ٢٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٠

[مسألة ٢٤٥: لو دفع شخصاً على آخر، فإن أصاب المدفوع شيء]

(مسألة ٢٤٥): لو دفع شخصاً على آخر، فإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع بلا إشكال (١)، و أما إذا مات المدفوع عليه فالدية على المدفوع، و هو يرجع إلى الدافع (٢).

[مسألة ٢٤٦: لو ركبت جارية جارية أخرى فنخستها جارية ثالثة]

(مسألة ٢٤٦): لو ركبت جارية جارية أخرى فنخستها جارية ثالثة فقمصت الجارية المركوبة قهراً و بلا اختيار فصرعت الراكبة فماتت، فالدية على الناحسة دون المنخوسة (٣).

(١) تدلّ عليه مضافاً إلى أنّه بفعله المقصود، فيكون داخلاً في الشبيه بالعمد صحيحة عبد الله بن سنان الآتية.

(٢) خلافاً للمشهور بين المتأخرين، فذهبوا إلى أنّ الدية على الدافع.

و هذا و إن كان موافقاً لما تقتضيه القاعدة، نظراً إلى أنّ القتل مستند إلى الدافع، إلا أنّ صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال: الدية على الذي دفع على الرجل فقتله لأولياء المقتول. قال: و يرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه. قال: و إن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً «١» تدلّ على أنّ الدية على المدفوع، و هو يرجع إلى الدافع، و قد عمل الشيخ (قدس سره) بها في كتبه «٢»، و حكى العمل بها عن غيره أيضاً. فالنتيجة: أنّه لا بأس بالعمل بها في خصوص موردها.

(٣) و ذلك لأنّ الموت مستند إلى فعلها المقصود، فيدخل في القتل الشبيه

(١) الوسائل ٢٩: ٥٧/ أبواب القصاص في النفس ب ٢١ ح ١.

(٢) التهذيب ١٠: ٢١١/ ٨٣٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٩١

.....

بالعمد، و قد تقدّم أنّ الدية فيه على القاتل «٣».

و أما رواية الأصمغ بن نباته، قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في جارية ركبت جارية فنخستها جارية أخرى، فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت، فقضى بديتها نصفين بين الناحسة و المنخوسة «١».

فهى ضعيفة بأبي جميلة و أبي عبد الله الرازي الجاموراني، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و دعوى انجبارها بالشهرة المحكية على لسان الفاضلين و الشهيد في المسالك «٢».

ممنوعة صغرى و كبرى، أما الصغرى: فلأنه لم يثبت عمل المشهور بها، و لذا لم ينقل العمل بها إلا عن الشيخ و القاضي «٣». و أما كبرى: فلما بيناه في محلّه مفصلاً «٤».

و هنا قول آخر: و هو أنّ على الناحسة و القامصة ثلثا الدية، و يسقط الثلث من جهة ركوب الواقصة عبثاً، و اختار هذا القول جماعة، منهم: صاحب المقنعة و الغنية و هو المحكي عن الإصباح و الكافي «٥».

و استندوا في ذلك إلى مرسله المفيد في الإرشاد: أنّ علياً (عليه السلام) رفع إليه باليمن خبر جارية حملت جارية على عاتقها عبثاً و

لعباً، فجاءت جارية

(٣) في ص ٢٣٤ ٢٣٥.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٧ ح ١.

(٢) الشرائع ٤: ٢٥٨، التحرير ٢: ٢٦٧ (حجری)، المسالك ٢: ٣٨٨ (حجری).

(٣) المقنعة: ٧٦٣، المهذب ٢: ٤٩٩.

(٤) مصباح الأصول ٢: ٢٠١ ٢٠٢.

(٥) المقنعة: ٧٥٠، الغنية ٢: ٤١٦، الإصباح: ٥٠٢ ٥٠٣، الكافي: ٣٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٢

.....

أخرى فقرصت الحاملة، فقفزت لقرصها، فوقعت الراكبة فاندقت عنقها فهلكت، فقضى علي (عليه السلام) على القارصة بثلاث الديه، و على القامصة بثلاثها، و أسقط الثلث الباقي لركوب الواقصة عبثاً القامصة، فبلغ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فأمضاه «١». و لكنّها لإرسالها لا يمكن الاعتماد عليها أصلاً، فإذن الصحيح هو ما ذكرناه.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٠ / أبواب موجبات الضمان ب ٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٣

[فروع]

إشارة

فروع

[الأول: من دعا غيره ليلاً فأخرجه من منزله]

(الأول): من دعا غيره ليلاً فأخرجه من منزله فهو له ضامن حتى يرجع إلى منزله، فإن فقد و لم يعرف حاله فعليه ديته (١).

(١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، بل عن الغنية و غاية المرام: الإجماع على ذلك «١».

و تدلّ على ذلك صحيحة عمرو بن أبي المقدام، قال: كنت شاهداً عند البيت الحرام و رجل ينادي بأبي جعفر الدوانيقي و هو يطوف و يقول: يا أمير المؤمنين، إن هذين الرجلين طرقا أخی ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع إليّ، و و الله ما أدري ما صنعا به، فقال لهما: ما صنعتما به؟ إلى أن قال: فقال لأبي عبد الله (عليه السلام) و هو قابض على يده: يا جعفر، اقض بينهم «فقال: اقض بينهم أنت» قال: بحقّي عليك إلّا قضيت بينهم، قال: فخرج جعفر (عليه السلام) فطرح له مصلى قصب إلى أن قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا غلام، اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): كل من طرقت رجلاً بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن إلّا أن يقيم البيّنة أنّه قد ردّه إلى منزله. يا غلام، نخ هذا الواحد منهما و اضرب عنقه» فقال: يا ابن رسول الله، و الله ما أنا قتلته، و لكنّي

أمسكته ثم جاء هذا فوجأه فقتله «فقال: أنا ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يا غلام نَح هذا فاضرب عنقه

(١) الغنية ٢: ٤١٤، لاحظ غاية المرام ٤: ٤٢٧ ٤٢٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٤

.....

للآخر» فقال: يا ابن رسول الله، والله ما عذبتك ولكني قتلته بضربة واحدة، فأمر أخاه فاضرب عنقه، ثم أمر بالآخر فاضرب عنقه وحبسه في السجن ووقع على رأسه يحبس عمره، يضرب كل سنة خمسين جلدة» (١)، والرواية مطابقة لما في الفقيه. وتؤيدها رواية عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا دعا الرجل أخاه ليل فهو له ضامن حتى يرجع إلى بيته» (٢).

بقي هنا أمران: الأول: أنه لا إشكال ولا خلاف في ثبوت الدية فيما فقد الخارج ولم يعرف حاله، كما أنه لا إشكال ولا خلاف في عدم ثبوت القود في فرض عدم وجدانه مقتولاً، فإن الضمان الثابت بمقتضى الرواية لا يدل على ثبوت القود، وأما أمر الإمام (عليه السلام) الغلام بضر عنق أحد الرجلين فهو قضية في واقعة، ولا يبعد كون أمره هذا مقدمة لظهور الحال وانكشاف الواقع، وإلا فلا وجه لاختصاص ضرب العنق بأحدهما، كما لا وجه لتصدية (عليه السلام) للاقتصاص، فإن الاقتصاص حق للولي وهو أخ الميت في مفروض الكلام. وإنما الإشكال فيما إذا وجد الرجل قتيلاً، فالمشهور أنه لا قود حينئذ أيضاً ما لم يثبت ببينة أو إقرار أن القاتل هو المخرج.

ولكن ذهب العلامة في الإرشاد إلى ثبوت القود عندئذ (٣)، ونسب ذلك إلى المفيد (٤).

(١) الوسائل ٢٩: ٥١/ أبواب القصاص في النفس ب ١٨ ح ١، الفقيه ٤: ٨٦/ ٢٧٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٥٢/ أبواب القصاص في النفس ب ١٨ ح ٢.

(٣) الإرشاد ٢: ٢٢٤.

(٤) المقنعة: ٧٤٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٥

نعم، إن ادعى أهل الرجل القتل على الداعي المخرج فقد تقدم حكمه في ضمن مسائل الدعاوى.

[الثاني: أن الظئر إذا جاءت بالولد فأنكره أهله صدقت]

(الثاني): أن الظئر إذا جاءت بالولد فأنكره أهله صدقت ما لم يثبت كذبها (١)، فإن علم كذبها وجب عليها إحضار الولد، والمشهور أن عليها

ولا نعرف له وجهاً ظاهراً، فإن القود لا يثبت إلا مع ثبوت القتل من المخرج، والمفروض في المقام أنه لم يثبت.

الثاني: أن الخارج إذا وجد ميتاً ولم يكن فيه أثر القتل، فهل يثبت الضمان على المخرج؟ فيه خلاف، أثبتته المحقق في النافع (١)، ونفاه في الشرائع (٢).

و الصحيح في المقام هو التفصيل.

بيان ذلك: أنه إن احتمل استناد الموت إلى المخرج و إن كان لأمر غير ظاهر فالضمان عليه، لإطلاق الدليل، و أما إذا علم أنه مات حتف أنفه أو بسبب آخر لا يد للمخرج فيه فلا ضمان عليه، و الرواية منصرفة عنه جزماً.

(١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل استأجر ظئراً فدفعت إليها ولده، فغابت بالولد سنين ثم جاءت بالولد و زعمت أمه أنها لا تعرفه، و زعم أهلها أنهم لا يعرفونه «فقال: ليس لهم ذلك

(١) المختصر النافع: ٣٠٥.

(٢) الشرائع: ٤: ٢٥٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٦

الدية مع عدم إحضارها الولد، و وجهه غير ظاهر (١)، و لو ادّعت الظئر أنّ الولد قد مات صدقت (٢).

فليقبلوه، إنّما الظئر مأمونة» (١)، و نحوها صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢).

(١) و ذلك لأنه لا دليل في المسألة ما عدا دعوى الاتفاق و عدم الخلاف من الأصحاب، فعندئذٍ إن تمّ إجماع في المسألة فهو، و لكنّه غير تامّ، لعدم حصول القطع أو الاطمئنان منه بقول المعصوم (عليه السلام). فأذن الأقرب هنا عدم ثبوت الدية عليها. و أما صحيحة سليمان بن خالد الآتية فلا تدلّ على الضمان فيما نحن فيه، لأنّ موردها خيانة الظئر، فلا يمكن التعدّي عنه إلى المقام، حيث لم تثبت خيانتها، و مجرد كذبها لا يوجب خروجها عن عنوان الأمين، و على فرض خروجها عنه بالكذب لا يمكن الالتزام بالدية بتلك الصحيحة، و ذلك لأنّ ثبوت الدية في مثل المقام بما أنّه على خلاف القاعدة فلا بدّ من الاقتصار على موردها، و المفروض عدم وجود دليل آخر على الضمان، أما اليد فلا أثر لها في المقام، حيث إنّ الحرّ لا يضمن بإثبات اليد عليه، و الدية مترتبة على القتل، و هو غير ثابت.

و من هنا يظهر أنّ ما في الجواهر من الاستدلال بفحواها على ثبوت الدية في المقام (٣) غريب جدّاً.

(٢) لأنها أمنيّة، كما تقدّم في صحيحتي الحلبي و سليمان بن خالد.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٦٦ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٩ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢١: ٤٦٩ / أبواب أحكام الأولاد ب ٨٠ ح ١.

(٣) الجواهر ٤٣: ٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٧

[الثالث: لو استأجرت الظئر امرأة أخرى و دفعت الولد إليها]

(الثالث): لو استأجرت الظئر امرأة أخرى و دفعت الولد إليها بغير إذن أهله، فجهل خبره، و لم تأت بالولد، فعليها دية كاملة (١).

(١) تدلّ على ذلك صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل استأجر ظئراً فدفعت إليها ولده، فانطلقت الظئر فدفعت ولده إلى ظئر أخرى فغابت به حيناً، ثم إن الرجل طلب ولده من الظئر التي كان أعطاها ابنه فأقرت أنها استأجرتة و أقرت بقبضها ولده، و أنّها كانت دفعته إلى ظئر أخرى «فقال (عليه السلام): عليها الدية أو تأتي به» (١).

و صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل استأجر ظئراً فأعطاها ولده، و كان عندها، فانطلقت الظئر و استأجرت اخرى فغابت الظئر بالولد، فلا يدري ما صنعت به «قال (عليه السلام): الدية كاملة» «٢»، و مثلها صحيحة ابن مسكان و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «٣».

ثم إنه لا- إشكال في ثبوت الحكم فيما إذا لم يكن موت الولد و حياته معلوماً، لإطلاق الروايات، و أما إذا علم موته فالظاهر أيضاً ثبوت الحكم، لإطلاق الصحيحة، بل لا يبعد أن يكون ثبوت الدية في هذا الفرض أولى.

(١) الوسائل ٢١: ٤٦٩/ أبواب أحكام الأولاد ب ٨٠ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٧/ أبواب موجبات الضمان ب ٢٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٦٧/ أبواب موجبات الضمان ب ٢٩ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٢٩٨

[فروع التسيب]

إشارة

فروع التسيب

[مسألة ٢٤٧: إذا أدخلت المرأة أجنبياً في بيت زوجها]

(مسألة ٢٤٧): إذا أدخلت المرأة أجنبياً في بيت زوجها فجاء الزوج و قتل الرجل، فهل تضمن المرأة ديته؟ فيه وجهان، و الأقرب عدم الضمان (١).

(مسألة ٢٤٨): لو وضع حجراً في ملكه لم يضمن دية العاثر به اتفاقاً، و لو وضعه في ملك غيره أو في طريق مسلوكة و عثر به شخص فمات أو

(١) وفاقاً لجماعة، منهم: المحقق و الحلّي و الفخر و الكركي «١»، و لعلة المشهور.

و الوجه في ذلك: هو أنه لا دليل على ضمانها.

و أمّا ما رواه إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل تزوج امرأة، فلمّا كان ليلة البناء عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة، فلمّا دخل الرجل يباضع أهله ثار الصديق فاقْتل في البيت، فقتل الزوج الصديق، و قامت المرأة فضربت الزوج ضربةً فقتلته بالصديق «فقال: تضمن دية الصديق و تقتل بالزوج» «٢».

فلا يمكن الاعتماد عليه، لأنّ الرواية ضعيفة، فإنّ محمد بن حفص الذي

(١) المختصر النافع: ٣٠٥، السرائر ٣: ٣٦٣، إيضاح الفوائد ٤: ٦٦١، حكاة عن الكركي في الجواهر ٤٣: ٨٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٦٢/ أبواب القصاص في النفس ب ٢٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٩
 جرح ضمن ديته، و كذلك لو نصب سكيناً أو حفر بئراً في ملك غيره أو في طريق المسلمين فوقه أو فيها شخص فجرح أو مات ضمن ديته (١).

□
 يروى عنه إبراهيم بن هاشم مجهول، و عبد الله بن طلحة لم يرد فيه توثيق و لا مدح.
 فالأظهر أن دم الرجل هدر، و القاتل لا شيء عليه، لأنه قتله دفاعاً.
 (١) تدلّ على ذلك عدّة نصوص: □
 منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألت عن الشيء يوضع على الطريق فتمرّ الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره «فقال: كلّ شيء يضرب بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه» (٢).
 و منها: صحيحة أبي الصباح الكناني، قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): من أضرب بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن» (٣).
 و منها: معتبرة سماعة، قال: سألت عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه «فقال: أمّا ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان، و أمّا ما حفر في الطريق أو في غير ما يملك فهو ضامن لما يسقط فيه» (١).
 و منها: صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل حفر بئراً في غير ملكه، فمرّ عليها رجل فوق فيها «فقال: عليه الضمان، لأنّ كلّ من حفر في غير ملكه كان عليه الضمان» (٢).

خوي، سيد ابو القاسم موسى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ٢٩٩

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٣ / أبواب موجبات الضمان ب ٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٤١ / أبواب موجبات الضمان ب ٨ ح ٢.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤١ / أبواب موجبات الضمان ب ٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤١ / أبواب موجبات الضمان ب ٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٠

هذا إذا كان العابر جاهلاً بالحال، و أمّا إذا كان عالماً بها فلا ضمان له (١).

[مسألة ٢٤٩: لو حفر في طريق المسلمين ما فيه مصلحة العابرين]

(مسألة ٢٤٩): لو حفر في طريق المسلمين ما فيه مصلحة العابرين فاتفق وقوع شخص فيه فمات، قيل: لا يضمن الحافر، و هو قريب (٢).

□
 و تشعر بذلك صحيحته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: لو أن رجلاً حفر بئراً في داره ثمّ دخل رجل (داخل) فوق فيها لم يكن عليه شيء و لا ضمان، و لكن ليغّطها» (١).

(١) لأنه و الحال هذه قد أقدم على قتل نفسه باختياره، فبطبيعة الحال يكون دمه هدرًا، فلا ضمان على أحد.

(٢) وفاقاً لجماعة، منهم: الشيخ في محكيّ المسبوط و النهاية و الفاضل و الشهيد الثاني و المحقق في الشرائع «٢». و خلافاً لجماعة، منهم: فخر المحققين و صاحب الجواهر (قدّس الله أسرارهم) «٣». و الوجه فيما ذكرناه: أنّ الإمام (عليه السلام) قد جعل الموضوع للضمان في صحيحة الحلبي المتقدمة هو الإضرار، مع أنّ السؤال فيها كان عن مطلق وضع شيء في الطريق و لو لمصلحة عامّة، فهو يدلّ على أنّ مطلق وضع الشيء فيه ليس موضوعاً له. و من المعلوم أنّه لا فرق في ذلك بين وضع شيء في الطريق أو حفر بئر فيه، فالمناط في الضمان هو الإضرار.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٢ / أبواب موجبات الضمان ب ٨ ح ٤.

(٢) المبسوط ٧: ١٨٦، النهاية: ٧٦١، القواعد ٣: ٦٥٤، المسالك ٢: ٣٩٠ (حجری)، الشرائع ٤: ٢٦١.

(٣) إيضاح الفوائد ٤: ٦٦٣، الجواهر ٤٣: ١٠٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠١

[مسألة ٢٥٠: لو كان يعلم صبياً السباحة فغرق الصبي اتفاقاً]

(مسألة ٢٥٠): لو كان يعلم صبياً السباحة فغرق الصبي اتفاقاً، ضمن المعلم إذا كان الغرق مستنداً إلى فعله (١)، و كذا الحال إذا كان بالغاً رشيداً (٢)، و قد تقدّم حكم التبزي عن الضمان.

[مسألة ٢٥١: إذا اشترك جماعة في قتل واحد منهم خطأ]

(مسألة ٢٥١): إذا اشترك جماعة في قتل واحد منهم خطأ، كما إذا اشتركوا في هدم حائط مثلاً فوقع على أحدهم فمات، سقط من الدية بقدر حصّة المقتول، و الباقي منها على عاقلة الباقيين، فإذا كان الاشتراك بين اثنين سقط نصف الدية لأنه نصيب المقتول، و نصفها الآخر على عاقلة الباقي، و إذا كان الاشتراك بين ثلاثة سقط ثلث الدية، و ثلثان منها على عاقلة الشخصين الباقيين، و هكذا (٣).

(١) لأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد. و قد تقدّم أنّ ديته على القاتل «١».

نعم، إذا كان القتل مستنداً إلى تفریطه، و كان ممّا يوجب القتل عادةً، أو كان قاصداً له، ثبت القصاص على المشهور. و لا فرق في ذلك بين إذن الولي و عدمه. و قد تقدّم الكلام في حكم قتل الصبي مفضلاً «٢».

(٢) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٣) بلا-خلاف ظاهر، و الوجه في ذلك واضح، و هو أنّ الدية في أمثال الموارد أي موارد الاشتراك في القتل تنقسم على فعل كلّ واحد منهم. و عليه، فبطبيعة الحال يسقط منها بالمقدار المستند إلى فعل المقتول فيبقى الباقي على ذمّة الباقيين.

(١) في ص ٢٣٤ ٢٣٦.

(٢) في ص ٨٤ ٨٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٢

[مسألة ٢٥٢: لو أراد إصلاح سفينة حال سيرها ففرقت بفعله]

(مسألة ٢٥٢): لو أراد إصلاح سفينة حال سيرها ففرقت بفعله، كما لو أسمر مسماراً فقلع لوحه أو أراد ردم موضع فانتهك، ضمن ما يتلف فيها من مال لغيره أو نفس (١).

[مسألة ٢٥٣: لا يضمن مالك الجدار ما يتلف من إنسان أو حيوان بوقوع جداره عليه]

(مسألة ٢٥٣): لا يضمن مالك الجدار ما يتلف من إنسان أو حيوان بوقوع جداره عليه إذا كان قد بناه في ملكه أو في مكان مباح، و كذلك الحال لو وقع في طريق فمات شخص بغيره (٢). نعم، لو بناه مائلاً إلى غير ملكه أو بناه في ملك غيره فوقع على إنسان أو حيوان اتفاقاً فمات ضمن (٣)،

و أمّا رواية علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في حائط اشترك في هدمه ثلاثة نفر فوقع على واحد منهم فمات، فضمن الباقيين دينته، لأنّ كلّ واحد منهما ضامن لصاحبه» (١). فهي ضعيفة بعلي بن أبي حمزة، فلا يمكن الاعتماد عليها أصلاً.

(١) أمّا ضمان المال: فلإتلاف المستند إلى فعله، و أمّا ضمان النفس: فلأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد.
(٢) و ذلك لعدم الدليل على الضمان بعد ما لم يكن القتل مستنداً إلى فعله، و الأصل يقتضى عدمه، مضافاً إلى ما يستفاد من الروايات السابقة في حفر البئر و نحوه من أنّ الضمان يدور مدار الإضرار و التفريط فلا ضمان بدونه.
(٣) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و ذلك للإضرار و التفريط الذي هو الموضوع للضمان في الروايات المتقدمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٦ / أبواب موجبات الضمان ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٣

و لو بناه في ملكه ثم مال إلى الطريق أو إلى غير ملكه فوقع على عابر فمات ضمن مع علمه بالحال و تمكّنه من الإزالة أو الإصلاح قبل وقوعه (١)، و لو وقع مع جهله أو قبل تمكّنه من الإزالة أو الإصلاح لم يضمن (٢).

[مسألة ٢٥٤: يجوز نصب الميازيب و توجيهها نحو الطرق النافذة]

(مسألة ٢٥٤): يجوز نصب الميازيب و توجيهها نحو الطرق النافذة، فلو وقعت على إنسان أو حيوان فتلف لم يضمن (٣).

(١) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٢) و ذلك لعدم صدق التعدي و التفريط في هذه الصورة، فلا ضمان بدونه.

(٣) على المشهور بين الأصحاب، و ذلك للسيره الجارية بين المسلمين على ذلك، حيث إنّه بفعله هذا غير متعدّ على الفرض، و قد تقدّم أنّ الموضوع للضمان في الروايات السابقة هو التعدي و التفريط بالإضرار (١).

و على هذا، فلا وجه لما عن الشيخ في المبسوط و الخلاف من أنه يضمن «٢»، و ذلك لعدم الدليل عليه بعد عدم شمول الروايات المتقدمة لمثل المقام.

و أما معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): من أخرج ميزاباً أو كنيفاً أو أوتد و تدأً أو أوثق دابته أو حفر شيئاً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فعطب فهو له ضامن» (٣).

فالظاهر أنها أجنبيّة عن محلّ الكلام، فإنّه فيما إذا سقط الميزاب فأضرّ بإنسان أو حيوان، و أما مورد المعتبرة فبقريته قوله: «فأصاب شيئاً» هو الإضرار به

(١) في ص ٣٠٠.

(٢) المبسوط ٧: ١٨٨ ١٨٩، الخلاف ٥: ٢٩٠ ٢٩١ / ١١٨ و ١١٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٤٥ / أبواب موجبات الضمان ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٤

نعم، إذا كانت في معرض الانهيار مع علم المالك بالحال و تمكّنه من الإزالة أو الإصلاح ضمن (١)، و في حكم ذلك إخراج الرواشن و الأجنحة (٢).

[مسألة ٢٥٥: لو أجاج ناراً في ملكه فسرت إلى ملك غيره اتفاقاً]

(مسألة ٢٥٥): لو أجاج ناراً في ملكه فسرت إلى ملك غيره اتفاقاً، لم يضمن، إلّا إذا كانت في معرض السراية، كما لو كانت كثيرة أو كانت الريح عاصفه، فإنّه يضمن (٣)، و لو أجاجها في ملك غيره بدون إذنه ضمن ما يتلف بسببها من الأموال و الأنفس (٤)، و لو كان قاصداً إتلاف النفس أو كان التأجيج ممّا يترتب عليه ذلك عادةً و إن لم يكن المقصود إتلافها و لم يكن الشخص التالف متمكناً من الفرار و التخلّص ثبت عليه القود (٥).

حال كونه مثبتاً في الحائط بأن كان منصوباً في مكان سافل، و من المعلوم أنّه ليس له حقّ نصب مثل هذا الميزاب أو نحوه الذي يضرّ بالمارة، بل عليه أن ينصب على نحو لا يكون مضرّاً.

(١) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٢) فإنّ الضابط في ذلك هو أنّ كلّ ما كان إحداثه في الطريق جائزاً غير مضرّ لا يضمن المحدث ما يتلف بسببه اتفاقاً.

(٣) يظهر الحال في كلّ ذلك ممّا عرفت.

(٤) و ذلك للتعدّي و التفريط بالإضرار بالغير، و قد تقدّم ثبوت الضمان فيه «١».

(٥) لأنّه داخل في القتل العمدى العدوانى الذي هو الموضوع للاقتصاص.

(١) في ص ٣٠٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٥

[مسألة ٢٥٦: لو ألقى قشر بطيخ أو موز و نحوه في الطريق]

(مسألة ٢٥٦): لو ألقى قشر بطيخ أو موز ونحوه في الطريق، أو أسال الماء فيه فزلق به إنسان فتلف أو كسرت رجله مثلاً ضمن (١).

[مسألة ٢٥٧: لو وضع إناء على حائط و كان في معرض السقوط]

(مسألة ٢٥٧): لو وضع إناء على حائط و كان في معرض السقوط فسقط فتلف به إنسان أو حيوان ضمن، و إن لم يكن كذلك و سقط اتفاقاً لعارضٍ لم يضمن (٢).

[مسألة ٢٥٨: يجب على صاحب الدابة حفظ دابته الصائفة]

(مسألة ٢٥٨): يجب على صاحب الدابة حفظ دابته الصائفة، كالبعير المغتلم و الكلب العقور، فلو أهملهما و جنيا على شخص ضمن جنايتهما (٣).

و على ذلك تحمل معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «أته قضى في رجل أقبل بنار فأشعلها في دار قوم فاحترقت الدار و احترق أهلها و احترق متاعهم قال: يغرم قيمة الدار و ما فيها ثم يقتل» (١).

(١) و ذلك لأنه إضرار في طريق المسلمين، و قد تقدم أنه يوجب الضمان (٢).
نعم، لا ضمان فيما لا يعدّ إضراراً عرفاً و إن ترتب عليه الضرر اتفاقاً، كرش الطريق بالماء، و لا سيما إذا كان لمصلحة العابرين، فإنه لا دليل على الضمان حينئذٍ، و قد جرت السيرة القطعية على جواز ذلك من دون نكير.
(٢) قد تبين الحال في جميع ذلك مما سبق.
(٣) من دون خلاف و إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة نصوص:

(١) الوسائل ٢٩: ٢٧٩ / أبواب موجبات الضمان ب ٤١ ح ١ و المتن موافق لما في الفقيه ٤: ٤١٩ / ١٢٠.

(٢) في ص ٢٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٦

نعم، لو جهل المالك بالحال أو علم و لكنّه لم يفرط فلا ضمان عليه (١).

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن بختي «١» اغتلم «٢» فخرج من الدار فقتل رجلاً فجاء أخو الرجل فضرب الفحل بالسيف «فقال: صاحب البختي ضامن للديّة، و يقتصّ ثمن بختيه» (٣).

و منها: صحيحة علي بن جعفر في كتابه، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال: سألت عن بختي مغتلم قتل رجلاً، فقام أخو المقتول فعقر البختي و قتله، ما حاله؟ «قال: على صاحب البختي دية المقتول، و لصاحب البختي ثمنه على الذي عقر بختيه» (٤).

ثم إن مورد النصوص و إن كان هو البختي إلّا أنّ من الظاهر أنه لا خصوصية له من هذه الناحية، و من هنا لم ينسب إلى أحد من الأصحاب تخصيص الحكم به.

(١) بلا خلاف ظاهر، لانصراف إطلاق الروايات المتقدمة عن الصورة التي لا تقصير للمالك فيها أصلاً.

و تدلّ على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): البئر جبار و العجماء جبار و المعدن

(١) البختي: واحد البخت و هي الإبل الخراسانية، القاموس المحيط بخت ١: ١٤٣.

(٢) الاغتلام: هيجان البعير عند شدّة الشهوة الجنسية، انظر القاموس المحيط علم ٤: ١٥٧.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٥٠ / أبواب موجبات الضمان ب ١٤ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٥١ / أبواب موجبات الضمان ب ١٤ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٧

.....

جبار» (١)، و مثلها معتبرة زيد بن علي عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) (٢).

و تؤيد ذلك مرسله يونس، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «بهيمة الأنعام لا يغرم أهلها شيئاً» (٣).

و من المعلوم أنّ العجماء إنّما يكون جباراً في فرض عدم التسيب و التفريط من قبل المالك كما في المقام، و إلّا فلا شبهة في الضمان كما عرفت.

و تدلّ على ذلك أيضاً معتبرة زيد بن علي، عن آبائه، عن علي (عليه السلام): «أنّه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً، و لا يضمنه إذا عقر بالليل» الحديث (٤).

و معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: كان علي (عليه السلام) لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً، و يقول: علي صاحب الزرع حفظ زرع، و كان يضمن ما أفسدت البهائم ليلاً» (١).

ثمّ إنّ من الواضح أنّ التفصيل بين النهار و الليل في الضمان و عدمه ليس إلّا من ناحية أنّ التفريط من المالك في الغالب يكون في النهار دون الليل، فالعبرة في الضمان و عدمه إنّما هي بتفريط المالك و عدمه.

و تؤيد ذلك رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله: «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كان إذا صال الفحل أوّل مرّة لم يضمن صاحبه، فإذا ثنى يضمن»

(١) الوسائل ٢٩: ٢٧١ / أبواب موجبات الضمان ب ٣٢ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٧٢ / أبواب موجبات الضمان ب ٣٢ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٧١ / أبواب موجبات الضمان ب ٣٢ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٥٥ / أبواب موجبات الضمان ب ١٧ ح ٣.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٧٦ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٨

و لو جنى على صائئة، فإن كان دفاعاً عن نفسه أو ماله لم يضمن (١)، و إلّا ضمن و إن كانت جنايته انتقاماً من جنايتها على نفس محترمة أو غيرها (٢).

و مرسله الحلبي، عن رجل، عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً (عليه السلام) إلى اليمن فأقلت فرس لرجل من أهل اليمن، و مرّ يعدو، فمرّ برجل فنفحه برجله فقتله، فجاء أولياء المقتول إلى الرجل فأخذوه فرفعوه إلى علي (عليه السلام) فأقام صاحب الفرس البيئته عند علي (عليه السلام) أن فرسه أقلت من داره و نفع الرجل، فأبطل علي (عليه السلام) دم صاحبهم، فجاء أولياء المقتول من اليمن إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا: يا رسول الله، إن علياً (عليه السلام) ظلمنا و أبطل دم صاحبنا، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إن علياً ليس بظلام و لم يخلق للظلم، إن الولاية لعلي من بعدى و الحكم حكمه و القول قوله، لا يردّ حكمه و قوله و ولايته إلّا كافر» (٢)، و رواها الصدوق مسنداً، لكنّ السند ضعيف.

(١) تقدّم الكلام في ذلك في باب الدفاع «٣».

(٢) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك صحيحنا الحلبي و علي بن جعفر المتقدمان.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٥١ / أبواب موجبات الضمان ب ١٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٥٧ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٠ ح ١، الأمل للصدوق: ٤٢٨ / ٥٦٦.

(٣) مباني تكملة المنهاج ١: ٤٢٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٠٩

[مسألة ٢٥٩: إذا كان حفظ الزرع على صاحبه في النهار]

(مسألة ٢٥٩): إذا كان حفظ الزرع على صاحبه في النهار كما جرت العادة به فلا ضمان فيما أفسدته البهائم. نعم، إذا أفسدته ليلاً فعلى صاحبها الضمان (١).

[مسألة ٢٦٠: لو هجمت دابة على أخرى فجنت الداخلة]

(مسألة ٢٦٠): لو هجمت دابة على أخرى فجنت الداخلة، ضمن صاحبها جنايتها إذا فرط في حفظها، و إلّا فلا، و لو جنت بها المدخولة كانت هدرًا (٢).

(١) تدلّ على ذلك معتبرة السكوني المتقدمة و معتبرة هارون بن حمزة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البقر و الغنم و الإبل تكون في الرعي (المرعى) فتفسد شيئاً، هل عليها ضمان؟ «فقال: إن أفسدت نهاراً فليس عليها ضمان من أجل أن أصحابه يحفظونه، و إن أفسدت ليلاً فإنه عليها ضمان» (١).

و قد تقدّم أن العبرة في الضمان و عدمه إنّما هو بالتفريط و عدمه «٢»، فجعل الضمان في الليل دون النهار إنّما هو باعتبار التفريط في الأوّل دون الثاني، كما صرح بذلك في هاتين المعتبرتين.

(٢) يظهر الحال فيها ممّا تقدّم من أن الضمان و عدمه في أمثال الموارد يدوران مدار التفريط و عدمه.

و تؤيد ذلك رواية مصعب بن سلام التميمي، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ ثوراً قتل حماراً على عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فرفع ذلك إليه و هو في أناس من أصحابه فيهم أبو بكر و عمر، فقال: يا أبا بكر، اقض بينهم، فقال: يا رسول الله، بهيمة قتلت بهيمة ما عليهما شيء، فقال:

(١) الوسائل ٢٩: ٢٧٧ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٠ ح ٣.

(٢) في ص ٣٠٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٠

[مسألة ٢٦١: إذا دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا جنايته]

(مسألة ٢٦١): إذا دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا جنايته إن كان الدخول بإذنهم، وإلا فلا ضمان عليهم (١).

يا عمر، اقض بينهم، فقال: مثل قول أبي بكر، فقال: يا علي، اقض بينهم، فقال: نعم، يا رسول الله، إن كان الثور دخل على الحمار في مستراحه ضمن أصحاب الثور، وإن كان الحمار دخل على الثور في مستراحه فلا ضمان عليهم، قال: فرجع رسول الله يده إلى السماء فقال: الحمد لله الذي جعل مني من يقضى بقضاء النبيين «١»، وقريب منها رواية سعد بن طريف الإسكافي «٢».

(١) من دون خلاف بين الفقهاء، وتدل على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعقره كلبهم، قال: لا ضمان عليهم، وإن دخل بإذنهم ضمنوا» «٣».

ومنها: معتبرة زيد بن علي، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام): «أنه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهاراً، ولا يضمنه إذا عقر بالليل، وإذا دخلت دار قوم بإذنهم فعقر كلبهم فهم ضامنون، وإذا دخلت بغير إذن فلا ضمان عليهم» «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٥٦ / أبواب موجبات الضمان ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٥٦ / أبواب موجبات الضمان ب ١٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٥٤ / أبواب موجبات الضمان ب ١٧ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٥٥ / أبواب موجبات الضمان ب ١٧ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١١

وإذا عقر الكلب إنساناً خارج الدار، فإن كان العقر في النهار ضمن صاحبه، وإن كان في الليل فلا ضمان (١).

[مسألة ٢٦٢: إذا أتلفت الهرة المملوكة مال أحد]

(مسألة ٢٦٢): إذا أتلفت الهرة المملوكة مال أحد، فهل يضمن مالكها؟ قال الشيخ: نعم، بالتفريط مع الضراوة، والأظهر عدم الضمان مطلقاً (٢).

[مسألة ٢٦٣: يضمن راكب الدابة وقائدها ما تجنيه بيديها]

(مسألة ٢٦٣): يضمن راكب الدابة وقائدها ما تجنيه بيديها (٣) وكذلك ما تجنيه برجليها إن كانت الجناية مستندة إليهما،

(١) بلا-خلاف ظاهر، و تدلّ عليه معتبرة زيد بن عليّ (عليه السلام) المتقدمة. ثم إن التفصيل بين الليل و النهار إنّما هو من ناحية صدق التفريط في حفظه إذا كان في النهار، و عدمه إذا كان في الليل. و عليه، فلا خصوصية للزمان، و الضمان إنّما يدور وجوداً و عدماً مدار التفريط و عدمه.

(٢) الوجه في ذلك: هو أنّ الظاهر عدم تحقّق التفريط بالإضافة إلى الهرة، حيث إنّ العادة قد جرت على التحفّظ عن الهرة لا على حفظها عن التعدي، فإنّها متعدية في طبعها، مملوكة كانت أم لم تكن، و لا ضمان في جناية العجماء، فإنّها جبار. و عليه، فلا موجب للضمان أصلاً.

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّه سئل عن الرجل يمرّ على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته إنساناً برجلها «فقال: ليس عليه ما أصابت برجلها، و لكن عليه ما أصابت بيدها، لأنّ رجليها خلفه إن ركب، فإن كان قاد بها فإنّه يملك بإذن الله يدها يضعها حيث يشاء» (١)، و قريب

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٧ / أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٢

بأن كانت بتفريط منهما، و إلّا فلا ضمان (١)،

منها صحيحة سليمان بن خالد (١).

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّه ضمّن القائد و السائق و الراكب، فقال: «ما أصاب الرجل فعلى السائق، و ما أصاب اليد فعلى القائد و الراكب» (٢).

و مقتضى هذه الروايات هو ضمان القائد و الراكب ما تجنيه دابته بيديها مطلقاً و لو كان بدون تفريطٍ منهما.

بقي هنا شيء: و هو أنّ المحقّق (قدس سره) ذكر في الشرائع أنّه لو كان مع الراكب مالك الدابة فالضمان على المالك دون الراكب (٣). و ذهب إليه العلامة في القواعد و الشهيد في اللمعة (٤).

و لكنّه لا وجه له أصلاً، إلّا إذا كان المالك قائداً لها، فعندئذ الضمان عليه بمقتضى التعليل في ذيل صحيحة الحلبي و سليمان بن خالد، كما أنّه لو كان الراكب هو المالك و القائد غيره فالضمان على القائد.

فالتيجة: هي أنّه في صورة اجتماع القائد و الراكب يكون الضمان على القائد، سواء أ كان مالكا أم كان غيره.

(١) أمّا الضمان مع التفريط: فلا إشكال فيه، و أمّا عدم الضمان بدونه: فلعدم

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٩ / أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٨ / أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٥.

(٣) الشرائع ٤: ٢٦٤.

(٤) القواعد ٣: ٦٥٧، اللمعة ١٠: ١٦٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٣

الدليل عليه، وقد تقدّم أنّه لا ضمان في جناية العجماء، فإنّها جبار، و أمّا ما دلّ على الضمان فهو عدّة روايات: منها: معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في صاحب الدابة أنّه يضمن ما وطئت يديها ورجلها و ما نفحت» (١) «برجلها فلا ضمان عليه، إلّا أن يضربها إنسان» (٢)، و لكنّها لم تثبت، فإنّ الشيخ رواها بعينها خالية عن كلمة «و رجلها»، بل يظهر من الوافي أنّ هذه الكلمة لم تكن موجودة في الكافي أيضاً، فيظهر من ذلك أنّ نسخ الكافي كانت مختلفة.

و منها: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) ضمن صاحب الدابة ما وطئت يديها ورجليها، و ما بعجت برجلها فلا ضمان عليه، إلّا أن يضربها إنسان» الحديث (٣)، كذا في التهذيب، لكن هذه الرواية أيضاً لم تثبت، فإنّ الصدوق رواها في الفقيه خالية عن كلمة «و رجلها» و فيه جملة: «و ما نفحت» بدل جملة: «و ما بعجت»، و يظهر من الوافي أيضاً أنّ هذه الكلمة لم تكن موجودة في التهذيب أيضاً، و من ذلك يتبيّن أنّ نسخ التهذيب كانت مختلفة.

و منها: معتبرة إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يضمن الراكب ما وطئت الدابة يديها أو رجلها، إلّا أن يعث بها أحد فيكون الضمان على الذي عبث بها» (٤).

(١) نفحت: ضربت برجلها، الصحاح نفع ١: ٤١٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٧/ أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٤، التهذيب ١٠: ٢٢٧/ ٨٩٤، الكافي ٧: ٣٥٣/ ١١، الوافي ١٦: ٨٤٢/ ١٦٢٥١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٤٨/ أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٧، التهذيب ١٠: ٢٢٤/ ٨٨٠، الفقيه ٤: ١١٦/ ٤٠٢، الوافي ١٦: ٨٤٢/ ١٦٢٥١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٤٩/ أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣١٤

كما أنّهما لا يضمنان ما ضربته الدابة بحافرها إلّا إذا عبث بها أحد، فيضمن العاثر جنايتها (١)، و أمّا السائق فيضمن ما تجنيه الدابة برجلها دون يديها (٢)،

و لكنّها معارضة بالروايات المتقدمة الدالّة على عدم ضمان الراكب و القائد ما تجنيه الدابة برجلها، فتسقط بالمعارضة. فالنتيجة ما ذكرناه.

(١) أمّا عدم ضمان ما تضربه الدابة بحافرها: فإنّه مضافاً إلى أنّه مقتضى القاعدة تدلّ عليه معتبرتا أبي مريم و غياث بن إبراهيم المتقدمتان. و أمّا ضمان العاثر: فلدلالة ذيل معتبرة إسحاق بن عمّار المتقدمة عليه.

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة السكوني المتقدمة (١).

و على ذلك تحمل معتبرته الثانية: أنّ علياً (عليه السلام) كان يضمن القائد و السائق و الراكب (٢).

و لا تعارضها رواية العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام): أنّه سئل عن رجل يسير على طريق من طرق المسلمين على دابته، فتصيب برجلها «قال: ليس عليه ما أصابت برجلها، و عليه ما أصابت يديها، و إذا وقف فعليه ما أصابت يديها و رجلها، و إن كان يسوقها فعليه ما أصابت يديها و رجلها أيضاً» (١).

و ذلك لضعفها سنداً، فإنّ في سندها محمّد بن سنان، و هو لم يثبت توثيقه و لا مدحه.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٩ / أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ١١.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٧ / أبواب موجبات الضمان ب ١٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٥

إلا إذا كانت الجناية مستندة إليه بتفريطه فإنه يضمن (١).

[مسألة ٢٦٤: المشهور أن من وقف بدابته فعليه ضمان ما تصيبه بيدها]

(مسألة ٢٦٤): المشهور أن من وقف بدابته فعليه ضمان ما تصيبه بيدها ورجلها (٢)، وفيه إشكال، والأقرب: عدم الضمان (٣).

بقي هنا شيء: وهو أن المعروف والمشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه الإجماع: أن السائق يضمن ما تجنيه دابته برجلها ويدها، ومستندهم في ذلك رواية العلاء بن الفضيل، ولكنك عرفت ضعفها فلا يمكن الاعتماد عليها في استنباط حكم شرعي، والإجماع الكاشف عن قول المعصوم (عليه السلام) غير ثابت، فالأظهر ما ذكرناه.

(١) وجهه ظاهر.

(٢) بل في الجواهر بلا خلاف أجده فيه «١»، واستندوا في ذلك إلى رواية العلاء بن الفضيل المتقدمة، وقال في الجواهر: بل الظاهر ضمان ما تجنيه مطلقاً ولو برأسها وغيره، وإن اقتصر المصنف كالشيخ في محكي المبسوط على اليدين والرجلين اعتماداً على ما ذكره في الراكب، بل الظاهر أيضاً عدم الفرق في ذلك بين الطريق الضيق والواسع والمفرط وغيره والراكب والقائد والسائق، عملاً بإطلاق النص والفتوى «٢».

(٣) وجه الإشكال: ما عرفت من أن الرواية ساقطة بضعفها سنداً، ودعوى الانجبار بعمل الأصحاب مدفوعة بما ذكرناه من المناقشة فيها صغرى وكبرى، والإجماع التبعدي الكاشف عن قول الإمام (عليه السلام) غير ثابت. فإذن

(١) جواهر الكلام ٤٣: ١٣٨.

(٢) حكاة في الجواهر ٤٣: ١٣٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٦

[مسألة ٢٦٥: لو ركب الدابة رديفان، فوطئت شخصاً فمات أو جرح]

(مسألة ٢٦٥): لو ركب الدابة رديفان، فوطئت شخصاً فمات أو جرح، فالضمان عليهما بالسوية (١).

الأقرب ما ذكرناه من عدم ضمانه إلا فيما إذا كانت الجناية مستندة إليه، بأن كانت بتفريط منه. نعم، إذا أوقفها في طريق يضرّ بالعاشرين فعندئذ يضمن، لما تقدّم من أن من أضرّ بطريق المسلمين فهو له ضامن «١»، ومن ذلك يظهر أنه لو سلّمنا صحة الرواية فلا يمكن التعدّي من موردها إلى غيره. وعليه، فلا وجه لما ذكره صاحب الجواهر (قدس سره) من ضمان ما تجنيه برأسها أو غيره، إلا في فرض التفريط، فإنه خارج عن محلّ الكلام.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

و يدلّ على ذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام): في دابّة عليها رديفان، فقتلت الدابّة رجلاً أو جرحته، ففضى بالغرامة بين الرديفين بالسويّة «٢»، و رواه الشيخ بإسناده عن سلمة بن تَمّام عن علي (عليه السلام).
و لكن صاحب الجواهر (قدس سره) زعم انحصار الرواية بالثانية، فقال: إنّ ضعف الرواية منجبر بعمل المشهور «٣». و غفل عن أنّها مروية في الفقيه بطريق صحيح.

(١) في ص ٢٩٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨١/ أبواب موجبات الضمان ب ٤٣ ح ١، بتفاوت يسير، الفقيه ٤: ١١٦/ ٤٠١، التهذيب ١٠: ٢٣٤/ ٩٢٦، و فيه أو جرحت ففضى الغرامة.

(٣) جواهر الكلام ٤٣: ١٤١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣١٧

[مسألة ٢٦٦: إذا ألت الدابّة راكبها فمات أو جرح]

(مسألة ٢٦٦): إذا ألت الدابّة راكبها فمات أو جرح فلا ضمان على مالکها (١). نعم، لو كان إلقاؤها له مستنداً إلى تنفيره ضمن (٢).

[مسألة ٢٦٧: لو حمل المولى عبده على دابّته فوطئت رجلاً]

(مسألة ٢٦٧): لو حمل المولى عبده على دابّته فوطئت رجلاً، ضمن المولى ديبته. و لا فرق في ذلك بين أن يكون العبد بالغاً أو غير بالغ (٣)،

(١) و ذلك لعدم الموجب لضمان المالك هنا بعد عدم استناد الإلقاء إليه.

(٢) لتفريطه الموجب لاستناد الإلقاء إليه. و عليه، فبطبيعة الحال يضمن.

فالتنتيجة: أنّ الإلقاء إذا كان مستنداً إليه بأن يكون بتفريط منه ضمن، و إلّا فلا.

(٣) تدلّ على ذلك صحيحة عليّ بن رئاب عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل حمل عبده على دابّته فوطئت رجلاً «قال: الغرم على مولاه» «١».

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون العبد بالغاً أو غير بالغ.

خلافاً لابن إدريس، حيث اشترط في ضمانه كون المملوك صغيراً حتّى يكون تفريطاً منه بإركا به مع صغره، و أمّا إذا كان بالغاً فالضمان عليه لا على مولاه «٢». و استحسنة المحقّق في الشرائع «٣».

و فيه: أنّه لا وجه لهذا التفصيل مع إطلاق النصّ المذكور، فإنّ مقتضاه الضمان، سواء أ كان بتفريط منه أم لم يكن.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٥٣/ أبواب موجبات الضمان ب ١٦ ح ١.

(٢) السرائر ٣: ٣٧٢.

(٣) الشرائع ٤: ٢٦٤ ٢٦٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٨

و لو كانت جنايتها على مالٍ لم يضمن (١).

[مسألة ٢٦٨: لو شهر سلاحه في وجه إنسان]

(مسألة ٢٦٨): لو شهر سلاحه في وجه إنسان، ففرّ و ألقى نفسه في بئر أو من شأق اختياراً فمات، فلا ضمان عليه (٢)،

و دعوى: أن كلمة "الحمل ظاهرة في عدم قابلية الراكب للركوب بنفسه، فيختص الحكم بما إذا كان العبد صغيراً، كما في الجواهر (١)».

لا يمكن المساعدة عليها، على أن النسبة بين الصغر و عدم قابلية الركوب عموم من وجه.

(١) و ذلك لعدم الدليل على ضمان المولى.

(٢) وفاقاً لجماعه، منهم: الشيخ و الشهيد و المحقق الأردبيلي و صاحب الجواهر (قدس الله أسرارهم) (٢)».

و خلافاً للعلامة في التحرير، حيث رجح القول بالضمان (٣)».

و فيه: أنه لا وجه له بعد ما كان هو المباشر للموت باختياره، غاية الأمر أن يكون في حكم المكره، و قد مرّ أنه لا شيء على المكره فيما إذا قتل المكره نفسه (٤)».

(١) الجواهر ٤٣: ١٤٣.

(٢) الشيخ في المبسوط ٧: ١٥٩، حكاة عن الشهيد في الجواهر ٤٣: ٥٩، و المحقق الأردبيلي في الشرائع ٤: ٢٥٦، مجمع الفائدة و

البرهان ١٤: ٢٣٦ ٢٣٧، الجواهر ٤٣: ٥٩.

(٣) التحرير ٢: ٢٦٢ (حجری).

(٤) في ص ١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣١٩

و أمّا إذا كان بغير اختيار، كما إذا كان أعمى أو بصيراً لا يعلم به، فقليل: إنه يضمن، و لكنّه لا يخلو من إشكال، بل لا يبعد عدم

الضمان (١). و كذلك الحال إذا اضطرّه إلى مضيق فافترسه سبع اتفاقاً أو ما شاكل ذلك (٢).

[مسألة ٢٦٩: لو أركب صبياً بدون إذن الولي على دابة]

(مسألة ٢٦٩): لو أركب صبياً بدون إذن الولي على دابة و كان في معرض السقوط فوق فمات ضمن ديته (٣)،

(١) خلافاً لظاهر كلمات الأصحاب، حيث إنهم أوجبوا الضمان على المخيف، نظراً إلى أنه السبب للموت و هو أقوى من المباشر.

هذا، و لكنّ الالتزام بذلك مشكل جداً، بل لا يبعد عدم الضمان، و الوجه في ذلك: هو أن الضمان بالتسبب بما أنه على خلاف

القاعدة يحتاج إلى دليل، بعد عدم صحّة إسناد الفعل إلى السبب، و قد تقدّم الدليل على ذلك في موارد خاصّة تقدّمت ضمن

المسائل السابقة، و لا يمكن التعدّي عنها إلى غيرها. و على ذلك، ففي المقام بما أن الفعل مستند إلى المباشر دون السبب، و لا دليل

على ضمانه لا يمكن الالتزام به.

نعم، لو تم إجماع على ذلك فهو، ولكنه غير تام، نظراً إلى عدم كون هذه المسألة محرّرة في كلمات كثير منهم.

(٢) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٣) لأنّ الصبي وإن كان ركوبه باختياره وإرادته، ولكن بما أنّ إرادته ملغاة ولا أثر لها فبطبيعة الحال يستند الموت إلى المركب عرفاً.

نعم، إذا لم يكن في معرض ذلك و كان اتفاقياً محضاً بحيث لا يصحّ إسناده إليه عرفاً فالظاهر عدم الضمان، إلّا إذا تمّ إجماع على

الضمان مطلقاً، ولكنه غير تام، فإنّه وإن نقل عدم الخلاف في المسألة إلّا أنّ مثله لا يكون كاشفاً عن قول

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٠

ولو أركب صبيين كذلك فتصادما فتلفا ضمن ديتهما تماماً إن كان المركب واحداً، وإن كانا اثنين فعلى كلّ واحد منهما نصف دية كلّ منهما، وإن كانوا ثلاثة فعلى كلّ منهم ثلث دية كلّ منهما وهكذا، وكذلك الحال إذا أركبهما وليّهما مع وجود المفسدة فيه (١).

[فروع تراحم الموجبات]

إشارة

فروع تراحم الموجبات

[مسألة ٢٧٠: إذا كان أحد شخصين مباشراً للقتل والآخراً سبباً]

(مسألة ٢٧٠): إذا كان أحد شخصين مباشراً للقتل والآخراً سبباً له ضمن المباشر، كما إذا حفر بئراً في غير ملكه ودفع الآخر ثالثاً إليها فسقط فيها فمات، فالضمان على الدافع إذا كان عالماً، وأما إذا كان جاهلاً فالمشهور أنّ الضمان على الحافر، وفيه إشكال، ولا يبعد كون الضمان على كليهما (٢)،

المعصوم (عليه السلام).

فالتيجة: أنّه بعد فقدان النصّ على الضمان في المقام يدور الضمان و عدمه مدار إسناد الموت عرفاً إلى المركب و عدم إسناده إليه كذلك.

(١) يظهر الوجه في كلّ ذلك ممّا سبق.

(٢) أمّا في صورة العلم: فلا خلاف بين الأصحاب في ضمان الدافع، و يدل عليه أنّ القتل مستند إليه دون الحافر، و ما دلّ على ضمانه لا يشمل هذه الصورة، و أمّا في صورة جهل الدافع بالحال فالمعروف و المشهور بين الأصحاب بل يظهر من غير واحد منهم دعوى الإجماع عليه أنّ الضمان على الحافر دون الدافع.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢١

و إذا أمسك أحدهما شخصاً و ذبحه الآخر فالقاتل هو الذابح كما تقدّم، و إذا وضع حجراً مثلاً في كفّ المنجنيق و جذب به الآخر

فأصاب شخصاً فمات أو جرح فالضمان على الجاذب دون الواضع (١).

[مسألة ٢٧١: لو حفر بئراً في ملكه وغطاها و دعا غيره فسقط فيها]

(مسألة ٢٧١): لو حفر بئراً في ملكه وغطاها و دعا غيره فسقط فيها، فإن كانت البئر في معرض السقوط كما لو كانت في ممر الدار و كان قاصداً للقتل أو كان السقوط فيها ممّا يقتل غالباً ثبت القود، وإلا فعليه الدية (٢)،

أقول: إن تمّ إجماع في المسألة فهو، ولكنه غير تام، حيث لا يحصل منه الاطمئنان بقول المعصوم (عليه السلام). و عليه، فلا يعد أن يكون الضمان على كليهما معاً، أما الحافر: فلا إطلاق ما دلّ على ضمانه، و أما الدافع: فلاستناد القتل إليه، فيكون داخلًا في القتل الشبيه بالعمد، و الجهل بالحال لا يكون رافعاً، لصحة استناد القتل إليه، و من هنا لو دفع شخصاً إلى حفيرة طبيعية لا يعلمها الدافع فسقط فيها فمات، أو دفعه إلى بئر في ملكه لا يعلمها، فلا شبهة في ضمان الدافع. و لا فرق بين ذلك و ما نحن فيه.

(١) أمّا في صورة علم الجاذب بترتب الموت على فعله: فواضح، و أمّا في صورة جهله به: فلاستناد القتل إليه، فيدخل في القتل الشبيه بالعمد أو الخطأ المحض على اختلاف الموارد، و أمّا السبب: فلا ضمان عليه، لعدم استناد القتل إليه.

(٢) أمّا ثبوت القود في الفرض الأول: فلأنه داخل في موضوع القصاص، و هو القتل العمدى العدوانى، و أمّا ثبوت الدية في الفرض الثانى: فلأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد، و قد تقدّم أن الضمان فيه على القاتل «١».

(١) فى ص ٢٣٤ ٢٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٢

و إن لم تكن فى معرض السقوط و اتفق سقوطه فيها لم يضمن (١).

[مسألة ٢٧٢: لو اجتمع سببان لموت شخص]

(مسألة ٢٧٢): لو اجتمع سببان لموت شخص، كما إذا وضع أحد حجراً مثلاً فى غير ملكه و حفر الآخر بئراً فيه فعثر ثالث بالحجر و سقط فى البئر فمات، فالأشهر أن الضمان على من سبقت جنايته، و فيه إشكال، فالأظهر أن الضمان على كليهما (٢). نعم، إذا كان أحدهما متعمداً، كما إذا حفر بئراً فى غير ملكه و الآخر لم يكن متعمداً، كما إذا وضع حجراً فى ملكه فمات العاثر بسقوطه فى البئر، فالضمان على المتعمد (٣).

و تؤيد ذلك معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعقره كلبهم، قال: لا ضمان عليهم، و إن دخل بإذنهم ضمنوا» «١».

(١) و ذلك لعدم استناد القتل إليه حتى يضمن.

(٢) الوجه فى ذلك: هو أنه لا دليل على ما هو الأشهر بين الأصحاب عدا ما قيل من أنه يستصحب أثر السبب الأول و به يرجح على السبب الثانى. و فيه: أنه لا مجال للاستصحاب أصلاً، حيث إنه لا أثر للسبب الأول قبل السبب الثانى، بل هو مستند إلى كليهما معاً.

فالتيجة: أن نسبة الضمان بالإضافة إلى كلا السببين على حد سواء، فلا وجه لترجيح السابق جنايةً على اللاحق كذلك.

(٣) و ذلك لما تقدّم من أنّ الضمان في مثل ذلك على المتعدّي «٢»، و هو الحافر

(١) الوسائل ٢٩: ٢٥٤ / أبواب موجبات الضمان ب ١٧ ح ٢.

(٢) في ص ٢٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٣

[مسألة ٢٧٣: إذا حفر بئراً في الطريق عدواناً فسقط شخصان فيها]

(مسألة ٢٧٣): إذا حفر بئراً في الطريق عدواناً فسقط شخصان فيها فهلك كلّ واحد منهما بسقوط الآخر فيها فالضمان على الحافر (١).

[مسألة ٢٧٤: لو قال لآخر: ألق متاعك في البحر لتسلم السفينة من الغرق و الخطر]

(مسألة ٢٧٤): لو قال لآخر: ألق متاعك في البحر لتسلم السفينة من الغرق و الخطر، و كانت هناك قرينة على المجانيه و عدم ضمان الأمر، فألقاه المأمور، فلا ضمان على الأمر، و لو أمر به و قال: و عليّ ضمانه، ضمن إذا كان الإلقاء لدفع الخوف و نحوه من الدواعي العقلانية (٢)، و أما إذا لم يكن ذلك

في ملك الغير في المثال.

(١) لما تقدّم ممّا دلّ على ضمان الحافر «١». و لا فرق فيه بين أن يكون موت كليهما مستنداً إلى سقوطهما في البئر معاً، أو مستنداً إلى سقوط كلّ واحد منهما فيها مستقلاً. و لا موجب لضمان كلّ منهما للآخر في الفرض الأوّل، فإنّ الموضوع للضمان القتل الاختياري و لو كان خطأً، و المفروض في المقام أنّ السقوط لم يكن باختيارهما.

(٢) بلا-خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى عدم الخلاف فيه بين العامية و الخاصية إلّا من أبي ثور، بل عن الشيخ في محكي الخلاف دعوى إجماع الأمة على ذلك عداه «٢».

و الوجه في ذلك: هو أنّ السيرة العقلانية قد جرت على ضمان من أمر غيره بإتلاف ماله لا مجاناً فأتلفه، و هي حجّة في المقام، و مع وجود هذه السيرة لا أثر للإجماع المذكور، لاحتمال أن يكون مدركه تلك السيرة.

(١) في ص ٢٩٩.

(٢) حكاة عن أبي ثور في الجواهر ٤٣: ١٥٠، الخلاف ٥: ٢٧٥ / ٩٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٤

و مع هذا قال: ألق متاعك في البحر و عليّ ضمانه، فالمشهور على أنّه لا ضمان عليه، بل ادّعى الإجماع عليه، و فيه إشكال، و الأقرب هو الضمان (١).

[مسألة ٢٧٥: لو أمر شخصاً بإلقاء متاعه في البحر]

(مسألة ٢٧٥): لو أمر شخصاً بإلقاء متاعه في البحر وقال: عليّ و على ركّاب السفينة ضمانه، فإن قال ذلك من قبلهم بتخيّل أنّهم راضون به و لكنّهم بعد ذلك أظهروا عدم الرضا به، ضمن الأمر بقدر حصّته دون تمام المال (٢)، و كذلك الحال فيما إذا ادّعى الإذن من قبلهم و لكنّهم أنكروا ذلك (٣)، و أمّا إذا

(١) و ذلك لعدم اختصاص السيرة المتقدّمة بما إذا كان هناك غرض عقلائي في الإتلاف، و الإجماع المدّعى في المقام على عدم الضمان لم يثبت.

(٢) و ذلك لأنّ الظاهر من مثل هذا هو ضمان المجموع للمتع على نحو الاشتراك، و مرجعه إلى ضمان كلّ منهم ما يخصّه على حسب التقسيط. و على هذا، فلا موجب لضمان الأمر تمام المال.

و الوجه فيه: هو أنّ إتلاف المالك ماله و إلقاءه في البحر مستندٌ إلى ضمان الأمر مع الركّاب لا- إلى ضمانه فحسب، فلا موجب لضمانه تمام المال التالف.

(٣) خلافاً للمحقّق في الشرائع و العلّامة في القواعد و التحرير، حيث قالوا بضمان الأمر للجميع عند إنكار بقية الركّاب «١».

و لكنّه ممّا لا وجه له، فإنّ الضمان يحتاج إلى سببٍ من تفريطٍ أو غرورٍ من قبل الأمر و نحو ذلك، و شيء من ذلك لا يكون هنا إذا لم يثبت كذبه و احتمال اشتباهه فيه، بل التفريط حينئذٍ من المالك من جهة عدم استباته الحال.

(١) الشرائع ٤: ٢٦٦، القواعد ٣: ٦٦٤، التحرير ٢: ٢٦٣ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٢٥

قال ذلك مدّعيّاً الإذن منهم أو بدونه و لكن مع ذلك قال: لو لم يعط هؤلاء فأنا ضامن، فإنّه يضمن التمام إذا لم يقبلوا (١).

[مسألة ٢٧٦: إذا وقع من شاهق أو في بئر أو ما شاكل ذلك فتعلّق بآخر]

(مسألة ٢٧٦): إذا وقع من شاهق أو في بئر أو ما شاكل ذلك فتعلّق بآخر ضمن ديته، و إذا تعلّق الثاني بالثالث ضمن كلّ من الأوّل و الثاني نصف دية الثالث، و إذا تعلّق الثالث بالرابع ضمن كلّ من الثلاثة ثلث دية الرابع، و إذا تعلّق الرابع بالخامس ضمن كلّ من الأربعة ربع دية الخامس، و هكذا. هذا كلّ فيما إذا علم بتعلّق المجذوب بالآخر (٢)، و إلّا فالقتل بالإضافة

(١) و الوجه في ذلك واضح، و هو أنّ إتلاف المالك ماله مستندٌ إلى ضمان الأمر تمام عوضه عند امتناع البقية عن الأداء.

(٢) بيان ذلك: أنّ ضمان الأوّل تمام دية الثاني باعتبار أنّ موته مستندٌ إلى فعله فحسب، و أمّا أنّ دية الثالث على الأوّل و الثاني فباعتبار أنّ موته مستندٌ إلى فعل كليهما معاً، فإنّ الأوّل لو رفع اليد عن الثاني لم يقع الثالث، و كذا لو رفع الثاني اليد عن الثالث. و عليه، فبطبيعة الحال كان وقوعه مستنداً إلى فعل كليهما. و من هنا يظهر وجه أنّ دية الرابع على الأوّل و الثاني و الثالث معاً، و هكذا. و أمّا ما احتمله العلّامة (قدس سره) في الإرشاد و غيره من أنّ الثاني كالأوّل ضامن لتمام دية الثالث، و الثالث ضامن لتمام دية الرابع «١».

ففيه: أنّه لا وجه له أصلاً، فإنّ مقتضى القاعدة ما ذكرناه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٦

إليه خطأ محض، والديّة فيه على العاقلة. نعم، يستثنى من ذلك ما إذا وقع في زبيّة الأسد فتعلّق بالآخر وتعلّق الثاني بالثالث و الثالث بالرباع، فقتلهم الأسد، ضمن أهل الأوّل ثلث ديّة الثاني، و الثاني ثلثي ديّة الثالث، و الثالث تمام ديّة الرابع (١).

(١) وفاقاً للمشهور.

و تدلّ على ذلك صحيحه محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أربعة اطلعوا في زبيّة الأسد فخرّ أحدهم فاستمسك بالثاني، و استمسك الثاني بالثالث، و استمسك الثالث بالرباع، حتّى أسقط بعضهم بعضاً على الأسد فقتلهم الأسد، فقضى بالأوّل فريسة الأسد، و غرّم أهله ثلث الديّة لأهل الثاني، و غرّم الثاني لأهل الثالث ثلثي الديّة، و غرّم الثالث لأهل الرابع الديّة كاملة» (١).

أقول: الصحيحه بما أنّها مخالفة للقاعدة فلا بدّ من الاقتصار على موردها، فلا يمكن التعدّي منه إلى غيره من الموارد، و هي قضيه في واقعة.

و قد ناقش الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك في سند هذه الرواية باشتراك محمّد بن قيس بين الثقة و غيره «٢». و لكن لا موضع للمناقشة، لأنّ محمّد بن قيس الواقع في سند هذه الرواية هو الذي يروي قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، و هو البجلي الثقة بقرينه رواية عاصم عنه.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٧ / أبواب موجبات الضمان ب ٤ ح ٢.

(٢) المسالك ٢: ٣٩٣ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٧

[مسألة ٢٧٧: لو جذب غيره إلى بئر مثلاً فسقط المجذوب]

(مسألة ٢٧٧): لو جذب غيره إلى بئر مثلاً فسقط المجذوب فمات الجاذب بسقوطه عليه فدمه هدر (١)، و لو مات المجذوب فقط ضمنه الجاذب (٢)، فإن كان قاصداً لقتله أو كان عمله ممّا يؤدّي إلى القتل عادةً فعليه القود (٣)، و إلّا فعليه الديّة (٤)، و إذا مات كلاهما معاً فدم الجاذب هدر و ديّة المجذوب في مال الجاذب (٥).

و أمّا رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ قوماً احتفروا زبيّة للأسد باليمن فوق وقع فيها الأسد فازدحم الناس عليها ينظرون إلى الأسد فوق وقع رجل فتعلّق بآخر فتعلّق الآخر بآخر و الآخر بآخر فجرحهم الأسد، فمنهم من مات من جراحة الأسد، و منهم من أخرج فمات، فتشاجروا في ذلك حتّى أخذوا السيوف، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): هلمّوا أقض بينكم، فقضى أنّ للأوّل ربع الديّة، و الثاني ثلث الديّة، و الثالث نصف الديّة، و الرابع الديّة كاملة» الحديث (١).

فهي ضعيفة سنداً بسهل بن زياد و محمّد بن الحسن بن شمون و عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ، فلا يمكن الاعتماد عليها أصلاً.

(١) و ذلك لأنّه صار سبباً لموت نفسه، فلا موجب لضمان غيره له.

(٢) لأنّ موت المجذوب مستندٌ إلى فعله.

(٣) لتحقّق موضوع القصاص، و هو القتل العمدي العدواني.

(٤) لأنه داخل في القتل الشبيه بالعمد.

(٥) يظهر وجه ذلك ممّا سبق.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٣٦ / أبواب موجبات الضمان ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٨

[مسألة ٢٧٨: لو سقط في بئر مثلاً فجذب ثانياً، والثاني ثالثاً]

(مسألة ٢٧٨): لو سقط في بئر مثلاً فجذب ثانياً، والثاني ثالثاً، فسقطوا فيها جميعاً فماتوا بسقوط كلّ منهم على الآخر، فعلى الأول ثلاثة أرباع دية الثاني (١)، وعلى الثاني ربع دية الأول (٢)، وعلى كل واحد من الأول والثاني نصف دية الثالث (٣)،

(١) بيان ذلك: أنّ الثاني بما أنّ موته مستندٌ إلى جذب الأول إياه و إلى جذبه الثالث فيثبت نصف ديته على الأول من ناحية جذبه له، و حيث إنّ وقوع الثالث مستندٌ إلى جذب كلّ من الأول والثاني دون الثاني وحده فيثبت على الأول ربع دية الثاني أيضاً، و يسقط ربع ديته من ناحية فعل نفسه و هو جذبه الثالث.

(٢) و ذلك لأنّ موت الأول بما أنّه مستندٌ إلى سقوط الثاني و الثالث عليه فبطبيعة الحال تسقط ثلاثة أرباع ديته، أمّا سقوط نصفها: فمن جهة استناده إلى جذبه وحده الثاني، و أمّا سقوط ربعها: فمن جهة اشتراكه مع الثاني في جذب الثالث. و عليه، فيتسقط النصف الباقي عليهما معاً، فلا محالة يبقى ربع ديته على الثاني. ثمّ إنّ الأول والثاني إذا كانا متساويين في الدية كالحريين مثلاً حصل التهاتر بينهما في الربع، و نتيجته: هي أنّ على الأول نصف دية الثاني و لا شيء على الثاني، و أمّا إذا لم يكونا متساويين كما إذا كان أحدهما رجلاً و الآخر امرأة حصل التهاتر بينهما بحسب المقدار.

(٣) و ذلك لأنّ موته مستندٌ إلى جذب كليهما، فلا محالة تتسقط ديته عليهما.

و دعوى: أنّ موته مستندٌ إلى جذب الثاني فقط، لأنّه غير مُلجأً إلى جذبه، فهو المباشر للجذب دون الأول.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٢٩

و لا شيء على الثالث (١). و من ذلك يظهر الحال فيما إذا جذب الثالث رابعاً، و هكذا.

لا يمكن المساعدة عليها، لأنّ سقوط الثالث معلول لجذب الأول الثاني و جذبه الثالث معاً، و بانتفاء واحد منهما ينتفي السقوط، فالسقوط مستندٌ إليهما لا محالة.

(١) لعدم استناد موت أحد إلى فعله، و إنّما القتل مستندٌ إلى جذب الأولين.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٣٠

[ديات الأعضاء]

إشارة

ديات الأعضاء و فيها فصول:

[الفصل الأول في دية القطع]

إشارة

الفصل الأول في دية القطع (مسألة ٢٧٩): في قطع كل عضو من أعضاء الإنسان أو ما بحكمه الدية، وهي على قسمين:

[الأول: ما ليس فيه مقدر خاص في الشرع]

الأول: ما ليس فيه مقدر خاص في الشرع.

الثاني: ما فيه مقدر كذلك.

أما الأول: فالمشهور أنّ فيه الأرش، ويسمى بالحكومة، وهو أن يفرض الحرّ مملوكاً فيقوم صحيحاً مرّةً و غير صحيح أخرى، و يؤخذ ما به التفاوت بينهما إذا كانت الجنائية توجب التفاوت، وأمّا إذا لم توجه فالأمر بيد الحاكم، فله أن يأخذ من الجاني ما يرى فيه مصلحة، وفيه إشكال، والأظهر أنّ له ذلك مطلقاً حتّى فيما إذا كانت الجنائية موجبةً للتفاوت (١).

(١) وجه الإشكال: هو أنّ الإجماع المدعى في المسألة إنّما هو الإجماع على الحكومة، وأمّا تفسيرها بما ذكر في المتن فلم يثبت بدليل ولا إجماع عليه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٣١

[و أمّا الثاني]

إشارة

و أمّا الثاني: هو في ستّة عشر موضعاً:

فإذن الصحيح ما ذكرناه، وتدلّ على ذلك عدّة روایات:

منها: صحیحہ عبد اللہ بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية اليد إذا قطعت خمسون من الإبل، و ما كان جروحاً دون الاصلطام فيحكم به ذوا عدل منكم «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» (١)».

فإنّ هذه الصحیحہ تدلّ على أنّ تعيين الدية في الجروح دون الاصلطام إنّما هو بحكم ذوى عدل من المسلمين، بمعنى: أنّ الحاكم يستعين في تعيين الدية في أمثال ذلك بشهادتهما.

و منها: صحیحہ أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: إنّ عندنا الجامعة» قلت: و ما الجامعة؟ «قال: صحيفه فيها كلّ حلال و حرام و كلّ شيء يحتاج إليه الناس حتّى الأرش في الخدش» و ضرب بيده إلى فقال: «أ تأذن يا أبا محمد» قلت: جعلت فداك، إنّما أنا لك فاصنع ما شئت، فغمزني بيده و قال: «حتّى أرس هذا» (٢).

و منها: صحیحہ أبى عبيدة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أعمى فقأ عين صحیح «فقال: إنّ عمد الأعمى مثل الخطأ، هذا فيه الدية في ماله، فإن لم يكن له مال فالدية على الإمام، و لا يبطل حقّ امرئ مسلم» (١).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٩ ح ١، و الآية في المائة ٥: ٤٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٥٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٨ ح ١.

(١) الوسائل ٢٩: ٨٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٢

[الأول: الشعر]

الأول: الشعر ففي اللحية إذا حلقت فإن نبت ففيه ثلث الدية (١)، و إن لم تنبت ففيه الدية

فإنها و إن وردت في مورد له دية مقدرة إلا أنها بمقتضى التعليل تدل على أن حق المسلم لا يذهب هدرًا حتى فيما لا يكون فيه مقدر شرعاً، فلو لم يعين الحاكم غرامته بمقتضى شهادة ذوى عدل من المسلمين لذهب حق المسلم هدرًا.

(١) وفاقاً لأبى على و الصدوق و الشيخ «١».

و تدل على ذلك معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى اللحية إذا حلقت فلم تنبت الدية كاملة، فإذا نبت فثلث الدية» «٢»، و مثلها رواية مسمع «٣».

لكن خالف فى ذلك جماعة، منهم: المحقق فى الشرائع و الفاضل و الشهيدان، فاختاروا الأرش «٤»، و ذلك من جهة المناقشة فى الرواية سنداً، فإن رواية مسمع واضحة الضعف، و فى سند رواية السكونى الحسين بن يزيد النوفلى، و لم يثبت توثيقه، و لا جابر لضعف الرواية.

وفيه: أن الحسين بن يزيد النوفلى ثقة على الأظهر، فالرواية إذن معتبرة، فيتعين العمل بها.

(١) حكاة فى الجواهر عن أبى على ٤٣: ١٧١، المقنع: ٥٢٦، النهاية: ٧٦٨.

(٢) الفقيه ٤: ١١٢ / ٣٨١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٤١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٧ ح ١.

(٤) الشرائع ٤: ٢٦٩، القواعد ٣: ٦٧٠، اللمعة ١٠: ١٩٩، الروضة البهية ١٠: ١٩٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٣

الدية كاملة (١)، و فى شعر الرأس إذا ذهب فإن لم ينبت ففيه الدية كاملة (٢)،

(١) على المشهور كما فى المسالك «١»، بل عن ظاهر قصاص المبسوط و صريح قصاص الإجماع على ذلك «٢»، و حكى الإجماع عليه عن الغنية أيضاً «٣»، و تدل على ذلك معتبرة السكونى المتقدمة، و تؤيد ذلك رواية مسمع السابقة.

و لكن عن المفيد و الصدوق فى موضع من المقنع: أن ديتها إذا لم تنبت مائة دينار «٤».

وفيه: أنه لا مستند له أبداً.

(٢) على المشهور شهرة عظيمة، و فى الجواهر: لم أجد فيه خلافاً يعتد به «٥»، بل عن ظاهر المبسوط دعوى الإجماع عليه «٦».

و تدل على ذلك صحيحة سليمان بن خالد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل صب ماءً حاراً على رأس رجل فامتعت شعره

فلا ينبت أبداً «قال: عليه الدية» «٧»، و الرواية مطابقة لما فى الفقيه، و قريب منها مرسله على ابن خالد (حديد) «٨».

- (١) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجرى).
- (٢) المبسوط ٧: ١٥٣، الخلاف ٥: ٢١١ / ٩١.
- (٣) الغنية ٢: ٤١٦.
- (٤) حكاة فى الجواهر ٤٣: ١٧٣، راجع المقنعة: ٧٥٦ و المقنع: ٥٣٠.
- (٥) الجواهر ٤٣: ١٦٩.
- (٦) المبسوط ٧: ١٥٣.
- (٧) الفقيه ٤: ٣٧٩ / ١١١.
- (٨) الوسائل ٢٩: ٣٤١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٧ ح ٢.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٤
- و إن نبت ففیه الحكومه (١)، و فى شعر المرأة إذا حلق فإن نبت ففیه مهر

و تؤيد ذلك رواية سلمة بن تمام، قال: أهرق رجل قدرًا فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره فاختموا فى ذلك إلى على (عليه السلام) فأجله سنة، فجاء فلم يثبت شعره، فقضى عليه بالدية (١).

□ و لكنّ الشهيد (قدس سره) فى المسالك استشكل فى ذلك، نظراً إلى أنّ الصحيحة مروية فى التهذيب هكذا: قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل دخل الحمام فصبّ عليه ماءً حاراً فامتعت شعر رأسه و لحيته فلا يثبت أبداً «قال: عليه الدية» (٢)، و هى لا تدلّ على ثبوت تمام الدية فى شعر الرأس خاصّة، و إنّما تدلّ على ثبوته فى شعر الرأس و اللحية معاً (٣).

و فيه: أنّ الظاهر منها بقريته ما تقدّم من ثبوت الدية كاملة فى اللحية فحسب إذا لم تثبت إرادة "أو من" الواو، و تؤكّد ذلك رواية الصدوق المتقدمة، فإنّها خالية عن ذكر كلمة اللحية.

و أمّا ما عن المفيد و الصدوق من أنّ الدية مائة دينار فى مفروض المسألة، فلا نعلم له أىّ مستند.

(١) وفاقاً لجماعة كثيرة، منهم: الشيخ فى النهاية و ابن حمزة و الفاضل و الشهيدان (٤).

- (١) الوسائل ٢٩: ٣٤٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٧ ح ٣.
- (٢) التهذيب ١٠: ٩٩٢ / ٢٥٠.
- (٣) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجرى).
- (٤) النهاية: ٧٦٤، الوسيلة: ٤٤٤، الإرشاد ٢: ٢٣٦، الروضة البهية ١٠: ١٩٩.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٥
- نسائها، و إن لم يثبت ففیه الدية كاملة (١)،

و الوجه فى ذلك: هو ما تقدّم من أنّ كل مورد لا مقدّر فيه للدية شرعاً فالمرجع فيه هو الحكومه (١).

□ (١) على المشهور شهرة عظيمة، بل فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه إلّا من الإسكافى (٢).

و استدللّ على ذلك بما رواه الشيخ و محمّد بن يعقوب عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن سليمان، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عن القواد ما حدّه؟ «قال: لا حدّ على القواد، أليس إنّما يعطى الأجر على أن يقود؟»

قلت: جعلت فداك، إنما يجمع بين الذكر والأنثى حراماً «قال: ذاك المؤلف بين الذكر والأنثى حراماً» فقلت: هو ذاك جعلت فداك إلى أن قال: فما على رجل وثب على امرأة فحلق رأسها؟ «قال: يضرب ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها، وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة» الحديث «٣».

□

و روى الصدوق بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن سندی، عن محمد بن سليمان المصري، عن عبد الله بن سنان، صدر هذه الرواية إلى قوله: «بين الذكر والأنثى حراماً» «٤».

(١) في ٢٦٠ و ٣٢٨.

(٢) الجواهر ٤٣: ١٧٤.

(٣) الوسائل ٢٨: ١٧١ / أبواب حد السحق والقيادة ب ٥ ح ١، الوسائل ٢٩: ٣٣٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ١، التهذيب ١٠: ١٠٤ / ٢٣٥، الكافي ٧: ٢٦١ / ١٠.

(٤) الفقيه ٤: ٣٤ / ١٠٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٦

.....

ثم إن الرواية ضعيفة بمحمد بن سليمان، فإن الظاهر من محمد بن سليمان المطلق الموجود في رواية الشيخ و محمد بن يعقوب هو محمد بن سليمان الموجود في رواية الصدوق، حيث إنه الديلمي المعروف والمشهور و هو ضعيف، و لو فرض أنه غيره فهو مجهول. هذا، و قد روى الشيخ في باب ديات الأعضاء و الجوارح من التهذيب بسنده الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن سليمان المنقري، عن عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، ما على رجل وثب على امرأة فحلق رأسها؟ «قال: يضرب ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نساؤها، وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة» الحديث «١».

□

و سليمان المنقري هو سليمان بن داود المنقري، و هو ثقة، فالرواية صحيحة و لا مانع من أن يكون الراوي عن عبد الله بن سنان اثنين. فالنتيجة: أن ما هو المشهور بين الأصحاب هو الصحيح.

ثم إن صاحب الوسائل روى □ هذه الرواية عن محمد بن سليمان المنقري، و هو اشتباه و سهو من قلمه الشريف، فإن محمد بن سليمان المنقري لا وجود له في كتب الرجال، و الرواية إنما هي من سليمان المنقري، كما أنه سها (قدس سره) في إسناد هذه الرواية إلى الصدوق أيضاً، فإنك قد عرفت أن الشيخ الصدوق روى □ صدر هذه الرواية فقط دون هذا الذيل.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ١، التهذيب ١٠: ٢٦٢ / ١٠٣٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٧

و في شعر الحاجب إذا ذهب كله فديته نصف دية العين: مائتان و خمسون ديناراً، و إذا ذهب بعضه فعلى حساب ذلك (١).

(١) وفاقاً للأكثر، بل المشهور، بل عن ظاهر قصاص المبسوط و صريح السرائر الإجماع عليه «١».

و تدل على ذلك ما في معتبرة ظريف من قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن أصيب الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين: مائتا دينار و خمسون ديناراً، فما أصيب منه فعلى حساب ذلك» الحديث «٢».

و ناقش الشهيد الثاني في المسالك في مستند الحكم «٣».

و فيه: أن المناقشة في غير محلها، فإن مستندها الرواية المعتبرة التي رواها محمد بن يعقوب و الشيخ بسندهما الصحيح، فلا مجال للمناقشة في سندها أصلاً.

□

نعم، رويت هذه الرواية بعدة طرق عن أبي عبد الله (عليه السلام) كلها ضعيفة.

و هنا قول آخر و هو ما اختاره صاحب الغنية و الإصباح «٤» من أن في ذهاب شعر الحاجبين الدية كاملة، و في كل واحد منهما نصف الدية. بل ادعى في الغنية الإجماع عليه.

(١) حكاة في الجواهر ٤٣: ١٧٥ و لاحظ المبسوط ٧: ١٥٣ و راجع السرائر ٣: ٣٧٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢ ح ٣.

(٣) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجری).

(٤) الغنية ٢: ٤١٧، الإصباح: ٥٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٨

[الثاني: العينان]

إشارة

الثاني: العينان و فيهما الدية كاملة (١)،

و لعل مستند ذلك ما دلّ على أنّ فيما كان في الجسد اثنان ففيه الدية، و في كل واحد نصفها.

و فيه أولاً: أنّه منصرف عن شمول مثل الحاجبين، فإنّ الظاهر منه هو الأعضاء الحقيقية.

و ثانياً: أنّه على فرض شموله له يقتيد إطلاقه بغير ذلك من جهة المعتبرة المتقدمة.

(١) بلا-خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، بل عن الشيخ و ابن زهرة: عدم الخلاف فيه بين غيرنا أيضاً «١»، و في المسالك دعوى

إجماع المسلمين عليه «٢».

و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

□

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية مثل اليدين و

العينين» قال: قلت: رجل فقئت عينه؟ «قال: نصف الدية» الحديث «٣».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره «قال: فيه الدية كاملة، و في العينين الدية، و في

إحداهما نصف الدية» الحديث «٤».

(١) المبسوط ٧: ١٢٧، الغنية ٢: ٤١٦.

(٢) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجری).

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٣٩

و في كلّ منهما نصف الديّة (١). و لا- فرق في ذلك بين العين الصحيحة و العمشاء و الحولاء و الجاحظة (٢). و المشهور أنّ في الأجناف الأربعة الديّة الكاملة و فيه إشكال، و الأقرب عدم (٣)،

(١) من دون خلاف بين فقهاءنا، بل بين غيرنا أيضاً كما عن الشيخ و ابن زهرة «١»، بل عن الشهيد الثاني في المسالك أنّ عليه إجماع المسلمين «٢».

و تدلّ على ذلك عدّة روايات، منها: الصحيحتان المتقدمتان.

و منها: معتبرة سماعة، قال: سألته عن اليد «قال: نصف الديّة إلى أن قال: و العين الواحدة نصف الديّة» الحديث «٣».

(٢) و ذلك لإطلاق الأدلّة و عدم ما يصلح لتقييده.

خلافاً لما عن الوسيلة، فجعل دية العمشاء ثلث دية النفس «٤».

و لكن لم نعرف له دليلاً صالحاً لتقييد إطلاق ما تقدّم من النصوص.

(٣) وجه الإشكال: هو أنّ المشهور و إن ذهبوا إلى ذلك، بل ادّعى عليه الإجماع و استندوا في ذلك إلى صحيحة عبد الله بن سنان

المتقدّمة، و صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كلّ ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الديّة و في أحدهما نصف الديّة» الحديث «١».

(١) المبسوط ٧: ١٢٧، الغنية ٢: ٤١٦.

(٢) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجري).

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٠.

(٤) الوسيلة: ٤٤٦.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٠

بل أنّ في الجفن الأعلى ثلث دية العين، و هو مائة و ستّة و ستون ديناراً و ثلثا ديناراً، و في الجفن الأسفل نصف دية العين، و هو مائتان و خمسون ديناراً (١)،

إلّا أنّ شمولها لمثل الأجناف لا يخلو عن إشكال، بل الظاهر عدم الشمول و انصرافها عن ذلك، و لذا ناقش في دالتهما على ذلك

الشهيد الثاني في المسالك «١» و نفاها كاشف اللثام صريحاً «٢»، فإن تمّ إجماع في المسألة فهو، و لكنّه غير تامّ، فالأقرب ما ذكرناه.

(١) هذا هو المعروف و المشهور بين الأصحاب.

و هنا قولان آخران:

أحدهما: أنّ في كلّ جفن ربع الديّة، و اختار هذا القول جماعة، منهم: الشيخ في المبسوط و الفاضل في جملة من كتبه و ولده و

الشهيدان و أبو العباس «٣».

و ثانيهما: أنّ في الجفن الأعلى ثلثي دية العين و في الأسفل ثلثها، و اختار هذا القول الشيخ (قدس سره) في الخلاف و حكى عن

السرائر أيضاً «٤».

و الصحيح هو القول الأوّل، و تدلّ عليه معتبرة ظريف، قال: أفتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فكتب الناس فتياه و كتب به أمير

المؤمنين (عليه السلام) إلى أمرائه و رؤوس أجناده، فمما كان فيه: «إن أُصيب شفر العين الأعلى

(١) المسالك ٢: ٣٩٤ (حجري).

(٢) كشف اللثام ٢: ٤٩٩ (حجري).

(٣) المبسوط ٧: ١٣٠، القواعد ٣: ٦٧١ و التبصرة: ٢١١، إيضاح الفوائد ٤: ٦٨٨، الروضة البهية ١٠: ٢٠٢، لاحظ المهذب البارع ٥: ٣٠٧
٣٠٩.

(٤) الخلاف ٥: ٢٣٦/٢٤، حكاة عن السرائر في الجواهر ٤٣: ١٨٢، و راجع السرائر ٣: ٣٧٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤١

و أما الأهداب فلا تقدير فيها شرعاً، كما أنه ليس فيها شيء إذا انضمت مع الأجنان، و فيها الحكومة إذا انفردت (١).

فشتر فديته ثلث دية العين مائة دينار و ستّة و ستون ديناراً و ثلثا دينار، و إن أصيب شفر العين الأسفل فشتر فديته نصف دية العين مائتا دينار و خمسون ديناراً الحديث «١».

فهذه المعبرة و إن كان موردها شتر الجفن إلّا أنه لا- خصوصية له، بل الظاهر شمولها لصورة قطعه أيضاً، بل يمكن دلالتها عليه بالأولوية القطعية.

و أما القولان الآخران فلا دليل عليهما أصلاً:

أما الأول: فإنه و إن استند فيه إلى صحيحتي عبد الله بن سنان و هشام بن سالم المتقدمتين، بتقريب: أن كلّ جفنين بمنزلة عضو واحد فيكونان كالعين الواحدة، إلّا أنك قد عرفت المناقشة في دلالتها على مثل ذلك، و أن الظاهر عدم شمولهما له.

و أما الثاني: فلا دليل عليه أصلاً ما عدا دعوى الشيخ إجماع الفرقة و أخبارهم.

و فيه: أنه لا إجماع في المسألة، لما عرفت من أن المشهور هو القول الأول، و قد اختار القول الثاني جماعة، و لم يرد و لا خبر واحد في المسألة فضلاً عن الأخبار كما اعترف بذلك غير واحد، منهم صاحب الجواهر (قدس سره) «٢».

(١) لما تقدّم من ثبوت الأرش في كلّ ما لا تقدير له شرعاً «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٩/ أبواب ديات الأعضاء ب ٢ ح ٣.

(٢) الجواهر ٤٣: ١٨٢.

(٣) في ص ٢٤١ و ٣٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٢

[مسألة ٢٨٠: لو قلعت الأجنان مع العينين لم تتداخل ديتاهما]

(مسألة ٢٨٠): لو قلعت الأجنان مع العينين لم تتداخل ديتاهما (١).

[مسألة ٢٨١: إذا قلع العين الصحيحة من الأعور]

(مسألة ٢٨١): إذا قلع العين الصحيحة من الأعور ففيه الدية كاملة (٢)، و المشهور قيّدوا ذلك بما إذا كان العور خلقه أو بآفة سماوية، و أما إذا كان بجناية فعليه نصف الدية، و فيه إشكال، و الأقرب عدم الفرق (٣)،

- (١) لأنّ التداخل يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه في المقام، فمقتضى الأصل عدمه.
- (٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل في كلمات غير واحد دعوى الإجماع على ذلك.
- و تدلّ عليه صحيحة محمد بن قيس، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقت أن تفتقأ إحدى عيني صاحبه و يعقل له نصف الدية، و إن شاء أخذ دية كاملة و يُعفى عن عين صاحبه» (١).
- و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في عين الأعور الدية كاملة» (٢).
- (٣) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل لهم ما عدا دعوى الإجماع في المسألة، فإن تمّ إجماع فهو، و لكنّه غير تامّ لعدم حصول الاطمئنان بقول المعصوم (عليه السلام). فإذن لا بدّ من الأخذ بإطلاق الصحيحتين المتقدمتين.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣١/ أبواب ديات الأعضاء ب ٢٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٠/ أبواب ديات الأعضاء ب ٢٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٣

كما أنه لا فرق فيما إذا كان العور بالجناية بين ما إذا أخذ الأعور ديتها من الجاني و ما إذا لم يأخذها (١)، و في خسف العين العوراء ثلث الدية (٢)،

فالتيجة: أن الأظهر ما ذكرناه.

(١) و ذلك لإطلاق الأدلة و عدم ما يصلح أن يكون مقتيداً له.

(٢) وفاقاً للمشهور.

و تدلّ عليه صحيحة بريد بن معاوية عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «في لسان الأخرس و عين الأعمى و ذكر الخصى و أنثيه ثلث الدية» (١).

و هنا روايتان أخريان:

إحدهما: رواية عبد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الله (عليه السلام): في العين العوراء تكون قائمة فتخسف «فقال: قضى فيها على بن أبي طالب (عليه السلام) نصف الدية في العين الصحيحة» (٢).

و ثانيتهما: رواية عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل فقاً عين رجل ذاهب و هي قائمة «قال: عليه ربع دية العين» (٣).

و لكنّ الروايتين بما أنّهما ضعيفتان، حيث إنّ في سندهما أبا جميلة مفضل ابن صالح و هو ضعيف، و عبد الله بن سليمان و هو مجهول لا يمكن الاستدلال بهما على حكم شرعي أصلاً. فالصحيح ما ذكرناه.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٦/ أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٣/ أبواب ديات الأعضاء ب ٢٩ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٣٤/ أبواب ديات الأعضاء ب ٢٩ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٤

من دون فرق في ذلك بين كونه أصلياً أو عارضياً (١)،

و أمّا صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس «فقال: إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه ثلث الديّة، و إن كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإنّ على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه. قال: و كذلك القضاء في العينين و الجوارح. قال: و هكذا وجدناه في كتاب علي (عليه السلام)» (١).
فلا بدّ من حمل العينين فيها على الاستغراق بقريته صحيحة بريد المتقدّمة، و يؤكّد ذلك أنّ المراد من الجوارح هو الاستغراق. فالنتيجة: أنّ الأظهر ما ذكرناه.

(١) و ذلك لإطلاق صحيحة بريد المتقدّمة، و عدم الدليل على تقييده.

توضيح ذلك: أنّ محمّد بن يعقوب و الشيخ رويّا صحيحة أبي بصير كما ذكرناه، و مقتضاها: أنّه لا فرق في دية قطع لسان الأخرس بين كون الخرس أصليّاً و كونه عارضياً، و قد صرّح بكلّ من الشّقين لأجل التوضيح، و ظاهر الوسائل أنّ الشيخ الصدوق أيضاً رواها كذلك، و لكنّ الموجود في الفقيه هكذا «فقال: إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه الديّة» الحديث (٢).
و على ذلك، فيختصّ الحكم بكون الديّة الثلث بما إذا كان الخرس عرضياً. و عليه، يكون الحكم في العين أيضاً كذلك.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ٢، الكافي ٧: ٣١٨ / ٧، التهذيب ١٠: ٢٧٠ / ١٠٦٣.

(٢) الفقيه ٤: ١١١ / ٣٧٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٥

و كذلك الحال في قطع كلّ عضو مشلول، فإنّ الديّة فيه ثلث دية الصحيح (١).

[مسألة ٢٨٢: لو قلع عين شخص و ادّعى أنها كانت قائمة لا تبصر]

(مسألة ٢٨٢): لو قلع عين شخص و ادّعى أنها كانت قائمة لا تبصر، و ادّعى المجنّى عليه أنها كانت صحيحة، ففيه قولان، و الأظهر أنّ القول قول المجنّى عليه مع يمينه (٢)،

و لكن هذا مع بعده في نفسه فإنّ الخرس العرضي إن لم تزد ديته على دية الخرس الأصلي فلا موجب لنقصانها عنها لا يمكن القول به، استناداً إلى ما في الفقيه، فإنّه لو صحّ يعارضه ما رواه محمّد بن يعقوب و الشيخ، فيبقى إطلاق صحيحة بريد بلا معارض.
(١) بلا خلاف ظاهر، و تدلّ على ذلك صحيحة أبي بصير المتقدّمة، بتقريب: أنّ قوله (عليه السلام) في الصحيحة: «و كذلك القضاء في العينين و الجوارح» يدلّ على أنّ في قطع كلّ عضو مشلول سواء كان عيناً أو يداً أو رجلاً أو غير ذلك ثلث دية ذلك العضو. و تؤيّد ذلك رواية الحكم بن عتيبة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أصابع اليدين و أصابع الرجلين، أ رأيت ما زاد فيهما على عشرة أصابع أو نقص من عشرة فيها دية؟ قال: فقال لي: إلى أن قال: «و كلّما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح» (١).
(٢) خلافاً لجماعة، بل لعلّ المشهور بين الأصحاب، منهم: المحقّق في الشرائع (٢)، فإنّهم ذهبوا إلى أنّ القول قول الجاني، و ذلك لأصالة البراءة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ١.

(٢) الشرائع ٤: ٢٨٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٦

و كذلك الحال فيما إذا كان الاختلاف بينهما في سائر الأعضاء من هذه الناحية (١).

[الثالث: الأنف]

إشارة

الثالث: الأنف إذا استؤصل الأنف أو قطع مارنه ففيه الدية كاملة (٢)،

ولكن الصحيح ما ذكرناه، والوجه في ذلك: هو أن أصل البراءة محكوم بأصالة الصحة الثابتة ببناء العقلاء، ومن هنا قالوا في باب الخيارات: إن المشتري لو ادعى العيب في المبيع فعليه الإثبات، فإن أثبت فهو، وإلا فالقول قول البائع. هذا، ويمكن أن يقال بجريان أصالة عدم كونها عوراء، بناءً على جريان الاستصحاب في العدم الأزلي كما هو الصحيح، بيان: أن مقتضى الإطلاقات هو أن في قلع العين الدية والخارج عنها بدليل هو العين العوراء، فإذا شك في اتصاف العين بهذا الوصف استصحاب عدمه، وبضمه إلى الوجدان يثبت الموضوع لتمام الدية وهو العين التي لم تكن عوراء. ولا يعارضه استصحاب عدم اتصافها بالإبصار، لأنه لا يثبت العمى وبدونه لا أثر له.

فالتيجة: أنه لا معارض لاستصحاب عدم العور وهو حاكم على أصالة البراءة. هذا كله فيما إذا لم تكن للصحة حالة سابقة، وإلا فلا إشكال في استصحابها. وأما لزوم اليمين عليه: فلما دلّ من أن اليمين على من ادعى عليه. (١) يظهر وجهه مما تقدم.

(٢) وفاقاً للمشهور بين الأصحاب، وتدلّ على ذلك عدّة روايات

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٤٧

.....

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الأنف إذا استؤصل جدعه الدية» الحديث «١». ومنها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره «قال فيه الدية كاملة إلى أن قال: وفي الأنف إذا قطع المارن الدية» الحديث «٢».

ومنها: معتبرة سماعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل الواحد نصف الدية إلى أن قال: وفي الأنف إذا قطع الدية كاملة» الحديث «٣».

ومنها: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كل ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية، وما كان فيه واحد ففيه الدية» «٤».

بقي هنا شيء: وهو أن جماعة من الأصحاب منهم: صاحب الوسيلة والعلامة في التحرير والشهيد في الروضة «٥» قالوا: إنه لو قطع المارن مع القصبه كان في المارن الدية وفي القصبه الحكومة. وقواه في الرياض «٦».

وفيه: أننا لم نجد مستنداً لهم على ذلك عدا ما ذكره صاحب الرياض (قدس سره) من أن غاية أدلة الدية إثباتها في قطع المارن، ولا تنفي الحكومة في قطع الزائد عليه. ولكنه غير تام، وذلك لأن مقتضى نص صحيحة عبد الله بن سنان

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

- (٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٧.
- (٤) الوسائل ٢٩: ٢٨٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٢.
- (٥) الوسيلة: ٤٤٧، التحرير ٢: ٢٦٩ (حجرى)، الروضة البهية ١٠: ٢٠٧.
- (٦) الرياض ٢: ٥٤٤ (حجرى).
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٤٨
- و فى قطع روثته نصف ديته (١).

و إطلاق معتبره سماعه و صحيحه هشام المتقدّمات هو نفى ذلك لا مجرد إثبات الديه فحسب.

نعم، إذا كان قطع القصبه بجنايه اخرى كان فيه الحكومه زائده على الديه فى قطع المارن، و لكّنه خارج عن مفروض الكلام.

(١) وفاقاً لجماعه كثيره، منهم: الشيخان و الديلمى و ابنا حمزه و سعيد و الفاضل و الشهيد الثانى «١»، و نسبه فى كشف اللثام إلى الأكثر «٢»، و فى المسالك إلى المشهور «٣».

و تدلّ على ذلك معتبره ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فى الأنف «قال: فإن قطع روثه الأنف و هى طرفه فديته خمسمائه دينار» الحديث «٤».

ثم إنّ المحقّق (قدس سره) فى الشرائع فسّر الروثه بالحاجز بين المنخرين «٥».

و عن جماعه منهم: ابن بابويه و صاحب الكنز و الإيضاح «٦» أنّهما مجمع المارن.

و فسرها أهل اللغه بطرف الأنف. و الظاهر أنّه هو الصحيح، و تدلّ عليه

- (١) المقنعه: ٧٦٧، النهايه: ٧٧٦، المراسم: ٢٤٤، الوسيله: ٤٤٧، الجامع للشرائع: ٥٩٣، الإرشاد ٢: ٢٣٧، الروضة البهية ١٠: ٢٠٩.
- (٢) كشف اللثام ٢: ٤٩٩ (حجرى).
- (٣) المسالك ٢: ٣٩٥ (حجرى).

خويى، سيد ابو القاسم موسى، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

- مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٤٨
- (٤) الوسائل ٢٩: ٢٩٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤ ح ١.
- (٥) الشرائع ٤: ٢٧٠.
- (٦) الفقيه ٤: ٥٧، كنز الفوائد ٣: ٧٧٧، الإيضاح ٤: ٦٨٨.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٤٩

[مسألة ٢٨٣: فى ديه قطع إحدى المنخرين خلاف]

(مسألة ٢٨٣): فى ديه قطع إحدى المنخرين خلاف، قيل: إنّها نصف الديه، و قيل: ربع الديه، و الصحيح: أنّها ثلث الديه (١).

نفس هذه الصحيحه، فقد فسّر الخيشوم فيها بالحاجز بين المنخرين، و جعل مقابلًا للروثه، حيث قال (عليه السلام): «و إن كانت نافذة

في إحدى المنخرين إلى الخيشوم وهو الحاجز بين المنخرين» الحديث، ويؤكد ذلك تفسير الروثة بطرف الأنف في هذه الصحيحة على رواية الكليني «١».

(١) ذهب إلى القول الأول الشيخ (قدس سره) في المبسوط، وعلله بأن فيه إذهاب نصف الجمال والمنفعة، فبطبيعة الحال تكون دية نصف دية الأنف «٢». وحكى هذا القول عن ابن إدريس في السرائر، بل نسبه فيه إلى مذهبنا «٣» مشعراً بالإجماع. وتبع الشيخ في ذلك المحقق في النافع والفاضل في بعض كتبه «٤».

أقول: إن ما أفاده (قدس سره) من التعليل عليل جداً ولا يمكن المساعدة عليه بوجه، وذلك لأنه إن استند (قدس سره) في ذلك إلى ما دل على أن ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الدية وفي كل واحد منهما نصف الدية، فهو غير شامل للمقام، لأن مجموع الأنف شيء واحد، وإن استند إلى ما هو ظاهر تعليقه فلا دليل عليه أصلاً، بل الدليل على خلافه، وهو معتبرة غياث الآتية. واختار القول الثاني الكيدري والتقى وابن زهرة «٥»، ويظهر من الأخير

(١) الكافي ٧: ٣٣٠/٢.

(٢) المبسوط ٧: ١٣١.

(٣) حكاة في الجواهر ٤٣: ١٩٧ وراجع السرائر ٣: ٤١١.

(٤) المختصر النافع: ٣٠٧، التحرير ٢: ٢٦٩ (حجری).

(٥) إصباح الشيعة: ٥٠٤، الكافي في الفقه: ٣٩٧، الغنية ٢: ٤١٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٥٠

.....

دعوى الإجماع عليه.

وفيه: أن الإجماع غير ثابت جزماً ولا دليل عليه أصلاً، والمعتبرة الآتية تدل على خلافه.

فالتيجة: أن الصحيح هو القول الثالث، وهو المشهور بين الأصحاب، وتدل عليه معتبرة غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «أنه قضى في شحمة الأذن بثلث دية الأذن، وفي الإصبع الزائدة ثلث دية الإصبع، وفي كل جانب من الأنف ثلث دية الأنف» «١».

وتؤيد ذلك رواية عبد الرحمن، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «أنه جعل في السن السوداء ثلث ديتها إلى أن قال: وفي خشاش الأنف كل واحد ثلث الدية» «٢».

ثم إن صاحب الوسائل روى في رواية غياث هكذا: عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محمد بن يحيى، عن غياث. والموجود في بعض نسخ التهذيب: عن الحسن بن محمد بن يحيى، وهو الصحيح. وذلك بقريته أن الحسن بن محمد بن يحيى غير موجود في هذه الطبقة حتى يروى العباس بن المعروف عنه ويروى عن غياث، وأن راوى كتاب غياث هو محمد بن يحيى. فإذا لا محالة تكون نسخة الوسائل غلطاً. وعليه، فالحسن الذي يروى عن محمد بن يحيى ويروى عنه العباس بن المعروف مردد بين الحسن بن محبوب والحسن بن علي بن الفضال والحسن بن محمد الحضرمي، وقد روى عنهم العباس بن معروف في عدة موارد وكلهم ثقات.

ومما يؤيد ذلك: أن ما اشتملت عليه هذه الرواية من أن في الإصبع الزائدة

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٣ ح ١، التهذيب ١٠: ٢٦١ / ١٠٣٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٥١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥١

[الرابع: الأذنان]

الرابع: الأذنان وفيهما الدية كاملة، وفي إحداهما نصف الدية (١)،

□

ثالث دية الإصبع، قد رواه محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ورواه المشايخ الثلاثة «١».

فإذن لا إشكال في سند هذه الرواية من هذه الناحية. وأما المناقشة فيه من ناحية غياث فلا وجه لها، فإنه ثقة وإن كان بتريناً.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، وتدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية» الحديث «٢».

ومن هنا: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره «قال: فيه الدية كاملة إلى أن قال: وفي الأذنين الدية و

في إحداهما نصف الدية، وفي الذكر إذا قطعت الحشفة و ما فوق الدية، وفي الأنف إذا قطع المارن الدية، وفي الشفتين الدية» «٣».

ومن هنا: معتبرة سماعة، قال: سألت عن اليد «قال: نصف الدية، وفي الاذن نصف الدية إذا قطعها من أصلها» الحديث «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٢، الكافي ٧: ٣٣٨ / ١١، التهذيب ١٠: ٢٥٦ / ١٠١١، الفقيه ٤: ١٠٣ / ٣٤٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٨٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٢

وفي بعضهما بحساب ذلك (١)، وفي شحمة الأذن ثلث ديتها (٢).

[الخامس: الشفتان]

الخامس: الشفتان وفيهما الدية كاملة (٣)،

□

ومن هنا: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كل ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية» الحديث «١».

ثم إن الظاهر عدم الفرق في ذلك بين الاذن الصحيحة والصماء، لإطلاق الدليل، ولأن الصمم ليس نقصاً في الاذن وإنما هو نقص في السماع.

(١) من دون خلاف ظاهر، وتدل على ذلك معتبرة زريق عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «في الأذنين إذا قطعت إحداهما فديتها خمسمائة دينار و ما قطع منها فبحساب ذلك» «٢».

(٢) تدل على ذلك معتبرة غياث المتقدمة، المؤيدة بما تقدم من رواية عبد الرحمن، و برواية مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) قضى في شحمة الأذن ثلث دية الأذن» «٣».

□

(٣) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع بقسميه، بل نسب عدم الخلاف فيه إلى المسلمين كافة، و تدل على ذلك عدّة روايات:

□
منها: صحيحة الحلبي، و صحيحة هشام و صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمتان.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٩٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٧ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٣

و في كلّ منهما نصف الديّة (١)،

و منها: صحيحة يونس: أنّه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه في ذهاب السمع كلّ ألف دينار إلى أن قال: «و الشفتين إذا استوصلا ألف دينار» الحديث «١».

(١) بيان ذلك: أنّ في المسألة أقوالاً أربعة:

الأوّل: أنّ في قطع العليا ثلث الديّة و في السفلى الثلثين.

الثاني: أنّ في العليا أربعمئة دينار و في السفلى ستمائة دينار.

الثالث: أنّ في العليا نصف الديّة و في السفلى ثلثي الديّة.

الرابع: أنّهما سواء في الديّة.

أمّا القول الأوّل: فقد اختاره جماعة، منهم: الشيخ في المبسوط و المفيد و الديلمي و أبو الصلاح و ابنا زهرة و إدريس و صاحب الجامع، بل عن ظاهر المبسوط و الغنية دعوى الإجماع على ذلك «٢».

و استدلل المفيد (قدس سره) على هذا القول بأنّ السفلى تمسك الطعام و الشراب و أنّ شينها أقبح من شين العليا، فبطبيعة الحال تكون ديتهما أزيد من دية العليا.

أقول: أمّا الإجماع فلا واقع له أصلاً، لما عرفت من الخلاف في المسألة. و أمّا ما أفاده المفيد (قدس سره): فهو مجرد استحسان لا يصلح أن يكون دليلاً في المسألة.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٢.

(٢) المبسوط ٧: ١٣٢، المقنعة: ٧٥٥، المراسم: ٢٤٤، الكافي: ٢٩٨، الغنية ٢: ٤١٧، السرائر ٣: ٣٨٢، الجامع للشرائع: ٥٩٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٤

و ما قطع منهما فبحسابهما.

أقول: أمّا الإجماع فلا واقع له أصلاً، لما عرفت من الخلاف في المسألة. و أمّا ما أفاده المفيد (قدس سره): فهو مجرد استحسان لا يصلح أن يكون دليلاً في المسألة.

و أمّا القول الثاني: فقد اختاره جماعة أخرى، منهم: الصدوق في المقنع و الهداية و الشيخ في النهاية و التهذيب و الاستبصار و ابن حمزة في الوسيلة و ابن فهد في المهذب و العلّامة في المختلف «١».

و استدلل على هذا القول:

تارةً: بالإجماع، بتقريب: أن الإجماع منعقد بتفضيل السفلى على العليا، والاتفاق حاصل على أن دية السفلى ستمائة دينار و الأصل براءة الذمة مما زاد على أربعمائه دينار في العليا.
و أخرى: برواية أبان بن تغلب عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في الشفة السفلى ستة آلاف درهم، و في العليا أربعة آلاف، لأن السفلى تمسك الماء» (٢).

و ذكر المحقق في الشرائع: أن هذا موجود في كتاب ظريف أيضاً (٣).
أقول: أما ما ذكره المحقق فلم يثبت، فإن الموجود في كتاب ظريف إنما هو

-
- (١) المقنع: ٥١١، الهداية: ٢٩٩، النهاية: ٧٦٦، التهذيب: ١٠: ٢٤٦/٧ و ٨، الإستبصار ٤: ٢٨٨/١٠٨٦، الوسيلة: ٤٤٣، لاحظ المهذب البارع ٥: ٣١٨ ٣٢١، المختلف ٩: ٣٦٩ ٣٧٠.
(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٤/ أبواب ديات الأعضاء ب ٥ ح ٢.
(٣) الشرائع ٤: ٢٧١.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٥
.....

أن أمير المؤمنين (عليه السلام) فضّلها أي السفلى لأنها تمسك الماء و الطعام مع الأسنان، و أما تعيين مقدار ما به التفاضل فهو غير ذلك على ما يأتي.

و أما الإجماع: فغير محقق جزماً كما عرفت.

و أما الرواية: فضعيفة سنداً بأبي جميلة، فلا يمكن الاعتماد عليها في استنباط الحكم الشرعي أصلاً.

و أما القول الثالث: فقد اختاره ابن بابويه و حكى عن أبي علي أيضاً (١).

و استدلل عليه بما في كتاب ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و إذا قطعت الشفة العليا و استوصلت فديتها خمسمائة دينار فما قطع منها فبحساب ذلك، فإن انشقت حتى تبدو منها الأسنان ثم دوويت و برئت و التأم فديتها مائة دينار، فذلك خمس دية الشفة إذا قطعت و استوصلت و ما قطع منها فبحساب ذلك، و إن شترت فشنت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و دية الشفة السفلى إذا استوصلت ثلثا الدية ستمائة و ستة و ستون ديناراً و ثلث دينار فما قطع منها فبحساب ذلك، فإن انشقت حتى تبدو الأسنان منها ثم برئت و التأم فديتها مائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و إن أصيبت فشنت شيئاً قبيحاً فديتها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك نصف (ثلث) ديتها» قال ظريف: فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك «فقال: بلغنا أن أمير المؤمنين (عليه السلام) فضّلها لأنها تمسك الماء و الطعام مع الأسنان، فلذلك فضّلها في حكومته» (٢).

(١) حكاها عنهما في الجواهر ٤٣: ٢٠٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٤/ أبواب ديات الأعضاء ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٦
.....

أقول: هذه الرواية معارضةً بمعتبرة سماعاً الآتية، و بما أن المعترضة موافقةً للسنة و هي الروايات الدالة على أن كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الديه و في كل واحد منهما نصف الديه دون تلك، فتتقدم عليها.

و أما القول الرابع: فقد اختاره جماعة كثيرة، منهم: ابن عقيل و الفاضلان في النافع و الشرائع و القواعد و التحرير و الإرشاد و التبصرة و الشهيد الأول في اللمعة و الثاني في المسالك و الأردبيلي في مجمع البرهان و الكاشاني في المفاتيح «١».

و هو الأظهر، و ذلك لمعتبرة سماعاً، قال: سألته عن اليد «قال: نصف الديه إلى أن قال: و الشفتان العليا و السفلى سواء في الديه» «٢».

و قد عرفت أنها من ناحية موافقتها للروايات المتقدمه تتقدم على معتبره ظريف من ناحية مخالفتها لها، و بما أن الترجيح بموافقه الكتاب أو السنة متقدم على الترجيح بمخالفة العامه فلا أثر لموافقه معتبره سماعاً للعامه.

و قد حمل الشيخ معتبره سماعاً على التساوي من جهة ثبوت الديه لا في مقدارها «٣».

و هذا منه غريب كما لا يخفى. و يؤيد ذلك اتفاق النصوص و منها معتبره

(١) رسالتان مجموعتان (فتاوى ابن أبي عقيل): ١٧١، المختصر النافع: ٣٠٨، الشرائع ٤: ٢٧١ ٢٧٢، القواعد ٣: ٦٧٣، التحرير ٢: ٢٧٢ (حجری)، الإرشاد ٢: ٢٣٧، التبصرة: ٢١١١، اللمعة ١٠: ٢٠٩، المسالك ٢: ٣٩٥ (حجری)، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٦٩، مفاتيح الشرائع ٢: ١٤٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٠.

(٣) التهذيب ١٠: ٢٤٦ / ٩٧٥، الاستبصار ٤: ٢٨٨ / ١٠٨٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٥٧

[السادس: اللسان]

إشارة

السادس: اللسان و في استئصال اللسان الصحيح الديه كامله (١)، و في قطع لسان الأخرس ثلث الديه (٢)، و فيما قطع من لسانه فيحسابه

ظريف على أن في الشفتين الديه كامله، فلو كانت ديه السفلى ثلثي الديه لزم الزيادة على الديه، و هو بعيد.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدل عليه عدّه روايات:

منها: ما في كتاب ظريف: «و اللسان إذا استؤصل ألف دينار» «١».

و منها: معتبره سماعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل الواحد نصف الديه إلى أن قال: و في اللسان إذا قطع الديه كامله» «٢».

و منها: صحيحه هشام بن سالم «قال: كل ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الديه إلى أن قال: و ما كان فيه واحد ففيه الديه» «٣».

(٢) من دون خلاف و إشكال بين الأصحاب.

و تدل عليه صحيحه بريد بن معاوية عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: في لسان الأخرس و عين الأعمى و ذكر الخصى و أنثيه ثلث الديه» «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٣٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٨

مساحة (١)، و أما في اللسان الصحيح فيحاسب بحروف المعجم، و يعطى الدية بحساب ما لا يفصح منها (٢).

و أما صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس «فقال: إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه ثلث الدية، و إن كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإنّ على الذى قطع لسانه ثلث دية لسانه» الحديث «١».

فهى غير ثابتة على ما تقدّم قريباً في البحث عن خسف العين العوراء «٢».

(١) بلا- خلايف ظاهر و لما عرفته في نظائره من سائر أعضاء و جوارح الإنسان و يدلّ عليه ما تقدّم من أنّ في كل مورد لا مقدر له شرعاً ففيه الحكومة و مقتضى الحكومة ذلك.

(٢) بيان ذلك: أنّ في المسألة احتمالات و أقوالاً:

الأول: أنّ يكون المدار على خصوص ذهاب المنفعة، و هو المشهور.

الثاني: أنّ يكون المدار على المساحة فحسب، كما مال إليه المحقق الأردبيلي (قدس سره) «٣».

الثالث: أنّ يكون اللازم أكثر الأمرين، كما قواه الشهيد الثاني (قدس سره) «٤».

الرابع: أنّ يكون الواجب مجموع الأمرين، كما احتمله المحقق الأردبيلي

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ٢.

(٢) في ص ٣٤٤.

(٣) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٧٤.

(٤) المسالك ٢: ٣٩٥ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٥٩

.....

(قدس سره) و قواه صاحب الرياض «١».

و الظاهر من هذه الاحتمالات و الأقوال هو الأول.

و تدلّ عليه معتبرة سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل ضرب لغلام ضربه فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض و لم يفصح ببعض «فقال: يقرأ المعجم، فما أفصح به طرح من الدية، و ما لم يفصح به ألزم الدية» قال: قلت: كيف هو؟ «قال: على حساب الجمل» الحديث «٢».

و أمّا ما في ذيل المعتمدة من بيان حساب الجمل من أنّ "ألف ديته واحد، و "ب ديتها اثنان، و هكذا، فيحتمل أنّ يكون من كلام الراوى كما احتمله الشيخ (قدس سره) «٣»، و إلّا فهو مطروح فيردّ علمه إلى أهله.

و تؤيد ذلك عدّة من الروايات الواردة في ذهاب المنفعة فحسب.

أما الاحتمال الثاني: فقد مال إليه المحقق الأردبيلي (قدس سره) مدّعياً أن الروايات الدالّة على التقسيم بحساب الحروف خالية عن ذكر قطع بعض اللسان وخاصة بما إذا ذهبت المنفعة فقط «٤». و يردّه: أن أكثر الروايات وإن كانت كما ذكره إلّا أن المعبرة المتقدّمة مشتملة على ذلك، وهي تكفي دليلاً في المسألة. و دعوى: أن المراد من قطع بعض اللسان هو قطعه بحسب النطق و الكلام لا بحسب الجرم.

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٧٧، رياض المسائل ٢: ٥٤٦ (حجری).

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٠ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ٧.

(٣) الإستبصار ٤: ٢٩٢ / ٢٩٤ / ١١٠٥، التهذيب ١٠: ٢٦٣ / ١٠٤٣.

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٧٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٦٠

[مسألة ٢٨٤: المشهور بين الأصحاب أن حروف المعجم ثمانية و عشرون حرفاً]

(مسألة ٢٨٤): المشهور بين الأصحاب أن حروف المعجم ثمانية و عشرون حرفاً، و فيه إشكال، و الأظهر أنها تسعة و عشرون حرفاً (١).

مدفوعة بأنّها خلاف الظاهر، فتحتاج إلى قرينة.

نعم، إذا فرضنا أن قطع الجرم لم يؤثر في الكلام و كان المقطوع بعض لسانه يتكلم بتمام الحروف لم يبعد أن يكون المدار حينئذٍ على المساحة.

و أما الاحتمال الثالث: فقد قيل في وجهه: أن مقتضى الأصل هو الأخذ بكلا الدليلين، يعني: دليل دية ذهاب المنفعة، و دليل دية نقص بعض اللسان، خرج منها القدر المتداخل فيه بشبهه الإجماع و الأولوية المستفادّة من ثبوت التداخل باستتصال الجارحة اتفاقاً فتوى و رواية، ففي البعض أولى.

و فيه: ما سيأتي من أنه ليس هنا دليلان، بل دليل واحد لا بدّ من الأخذ به.

و أما الاحتمال الرابع: فمستنده الجمع بين الدليلين، يعني: دليل دية ذهاب المنفعة، و دليل دية نقص بعض اللسان.

و فيه: أنه إن تمت رواية سماعه كما استظهرنا ذلك فلا يكون هنا دليلان، فإنّها تدلّ على أن قطع بعض اللسان دية ذهاب المنفعة فقط.

نعم، لو قلنا بعدم تماميتها لم يبعد الالتزام بتعدد الدية: دية لذهاب المنفعة، و دية لقطع العضو.

(١) وجه الإشكال: هو أن المشهور و إن ذهبوا إلى ذلك، بل عن ظاهر المبسوط و الخلاف و السرائر دعوى الإجماع عليه «١»، إلّا أنه لا يتم، فإنهم استندوا

(١) المبسوط ٧: ١٣٣، الخلاف ٥: ٢٤٠ / ٣٢، السرائر ٣: ٣٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٦١

.....

□

في ذلك إلى رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل ضرب فذهب بعض كلامه و

بقي البعض فجعل ديته على حروف المعجم، ثم قال: تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً، فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فما نقص من كلامه فبحساب ذلك» (١).

وهذه الرواية ضعيفة سنداً، حيث إن في سند الشيخ إلى النوفلي ضعفاً.

و أما الإجماع: فهو غير ثابت جزماً، ولا سيما مع وجود المخالف في المسألة. فإذن الأظهر ما ذكرناه، وقد مال إليه المحقق الأردبيلي (قدس سره) «٢»، وحكى ذلك عن يحيى بن سعيد «٣».

وتدل على ذلك مضافاً إلى أنه مطابق للوجدان وأنه المعروف والمشهور بين أهل العربية صحيحه عبد الله بن سنان على رواية الكافي والشيخ عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل ضرب رجلاً بعضاً على رأسه فتقل لسانه «فقال: يعرض عليه حروف المعجم، فما أفصح منها فلا شيء فيه، وما لم يفصح به كان عليه الديه وهي تسعة وعشرون حرفاً» «٤». نعم، روى الصدوق (قدس سره) هذه الرواية عن عبد الله بن سنان، إلا أنه

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٠ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ٦، التهذيب ١٠: ٢٦٣ / ١٠٤٢، الاستبصار ٤: ٢٩٣ / ١١٠٧.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ٣٧٧.

(٣) الجامع للشرائع: ٥٩١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٥٨ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ٢، الكافي ٧: ٣٢٢ / ٢، التهذيب ١٠: ٢٦٣ / ١٠٤٠، الفقيه ٤: ٨٣ / ٢٦٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٢

[مسألة ٢٨٥: لا اعتبار بالمساحة في المقدار المقطوع من اللسان الصحيح]

(مسألة ٢٨٥): لا اعتبار بالمساحة في المقدار المقطوع من اللسان الصحيح فيما إذا أوجب ذهاب المنفعة، لما عرفت من أن العبرة فيه بحروف المعجم، فلو قطع ربع لسانه وذهب نصف كلامه ففيه نصف الديه، ولو قطع نصفه وذهب ربع كلامه ففيه ربع الديه (١).

[مسألة ٢٨٦: لو جنى على شخص فذهب بعض كلامه بقطع بعض لسانه]

(مسألة ٢٨٦): لو جنى على شخص فذهب بعض كلامه بقطع بعض لسانه أو بغير ذلك فأخذ الديه ثم عاد كلامه، قيل: تستعاد الديه، ولكن الصحيح هو التفصيل بين ما إذا كان العود كاشفاً عن أن ذهابه كان عارضياً ولم يذهب حقيقةً، وبين ما إذا ذهب واقعاً، فعلى الأول: تستعاد الديه (٢)، وأما على الثاني: فلا تستعاد (٣).

قال: «ثمانية وعشرون حرفاً». وعليه، فإذا بنينا على تقديم رواية الكافي على رواية الصدوق باعتبار أنه أضبط منه ولا سيما مع موافقته للشيخ فهو، وإلا فالمرجع هو الأخذ بالقدر المتيقن، وهو تقسيم الديه على تسعة وعشرين حرفاً، والزائد يدفع بالأصل.

(١) الوجه في ذلك واضح، فإنه بعد ما كانت العبرة بالحروف فلا أثر لملاحظة المساحة.

(٢) لأنه لم يذهب حقيقةً، فلا يكون مشمولاً للروايات الدالة على أن ذهابه يوجب الديه.

(٣) وذلك لأن العود عليه نعمه جديدة وهبه من الله تعالى، نظير ما لو قطع لسانه ثم أنبته الله تعالى، فإن هذا هبه منه سبحانه، فلا توجب استعادة الديه.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٣

[مسألة ٢٨٧: لو كان اللسان ذا طرفين كالمشقوق]

(مسألة ٢٨٧): لو كان اللسان ذا طرفين كالمشقوق فقطع أحدهما دون الآخر كان الاعتبار بالحروف، فإن نطق بالجميع فلا دية مقدرة و فيه الحكومة، وإن نطق ببعضها دون بعض أخذت الدية بنسبة ما ذهب منها (١).

[مسألة ٢٨٨: في قطع لسان الطفل الدية كاملة]

(مسألة ٢٨٨): في قطع لسان الطفل الدية كاملة (٢)، و أما إذا بلغ حدًا ينطق مثله و هو لم ينطق فإن علم أو اطمأن بأنه أخرس ففيه ثلث الدية (٣)، و إلا فالدية كاملة (٤).

[السابع: الأسنان]

إشارة

السابع: الأسنان و فيها دية كاملة (٥)،

- (١) الوجه في جميع ذلك ظاهر.
 - (٢) لإطلاق الروايات المتقدمة.
 - (٣) لما عرفت من أن في قطع لسانه ثلث الدية.
 - (٤) فإن الخارج عن الإطلاقات إنما هو لسان الأخرس، فإذا شك فيه فالمرجع هو الإطلاقات.
 - (٥) بلا خلاف بين الأصحاب، بل عن ظاهر الشيخ في المبسوط و صريح العلامة في التحرير دعوى الإجماع على ذلك «١».
- و يدل عليه ما رواه الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه قضى في الأسنان التي تقسم عليها الدية: أنها ثمانية و عشرون

(١) المبسوط ٧: ١٣٧، التحرير ٢: ٢٧٤ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٦٤

.....

سنًا: ستة عشر في مواخير الفم، و اثني عشر في مقاديمه، فدية كل سن من المقاديم إذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً يكون ذلك ستمائة دينار، و دية كل سن من المواخير إذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقاديم خمسة و عشرون ديناراً فيكون ذلك أربعمائة دينار، فذلك ألف دينار، فما نقص فلا دية له، و ما زاد فلا دية له «١».

و تؤيد ذلك رواية الحكم بن عتيبة، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): بعض الناس في فيه اثنان و ثلاثون سنًا، و بعضهم له ثمانية و عشرون سنًا، فعلى كم تقسم دية الأسنان؟ «فقال: الخلق إنما هي ثمانية و عشرون سنًا: اثنتي عشرة في مقاديم الفم و ست عشرة في مواخيرها، فعلى هذا قسمة دية الأسنان، فدية كل سن من المقاديم إذا كسرت حتى تذهب خمسمائة درهم فديتها كلها ستة آلاف درهم، و في كل سن من المواخير إذا كسرت حتى تذهب فإن ديتها مائتان و خمسون درهماً و هي ست عشرة سنًا، فديتها كلها أربعة آلاف درهم، فجميع دية المقاديم و المواخير من الأسنان عشرة آلاف درهم، و إنما وضعت الدية على هذا، فما زاد على ثمانية و عشرين سنًا فلا دية له، و ما نقص فلا دية له، هكذا وجدناه في كتاب علي (عليه السلام)» «٢».

و تؤيد ذلك أيضاً رواية العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا قطع الأنف من المارن ففيه الدية تامة، و في أسنان الرجل الدية تامة» الحديث «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٥

و تقسم الدية على ثمانى و عشرين سنّاً: ستّ عشرة في مواخير الفم، و اثنتى عشرة في مقاديمه. و دية كلّ سنّ من المقاديم إذا كسرت حتى يذهب خمسون ديناراً فيكون المجموع ستمائة دينار، و دية كلّ سن من المواخير إذا كسرت حتى يذهب على النصف من دية المقاديم خمسة و عشرون ديناراً فيكون ذلك أربعمائة دينار و المجموع ألف دينار (١)،

(١) بلا خلاف ظاهر، بل ادعى عليه إجماع الفرقة، و يدلّ عليه ما رواه الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) المتقدّم، المؤيد برواية الحكم بن عتيبة المتقدّم.

و بإزاء هذه عدّة روايات تدلّ على أنّ الأسنان كلّها سواء في الدية:

منها: ما في كتاب ظريف المعتبر عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الأسنان في كلّ سنّ خمسون ديناراً، و الأسنان كلّها سواء» الحديث «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الأسنان كلّها سواء في كلّ سنّ خمسمائة درهم» «٢».

و منها: معتبرة سماعه، قال: سألته عن الأسنان «فقال: هي سواء في الدية» «٣».

و لكن بما أنّ هذه الروايات موافقة للعامّة و لا خلاف بينهم في ذلك، و تلك مخالفة لهم، فتتقدّم تلك عليها في مقام المعارضة.

على أنّ مقتضى معتبرة ظريف و صحيحة عبد الله بن سنان أن تكون دية

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٩٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٦

فما نقص فلا دية له، و كذلك ما زاد عليها، و فيه الحكومة إذا قلع منفرداً (١).

الأسنان كلّها زائدة على مقدار الدية التامة، إذ تكون دية المجموع حينئذٍ ألفاً و أربعمائة دينار، أو أربعة عشر ألف درهم، و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به.

و أمّا ما في رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): الأسنان (للإنسان) واحد و ثلاثون ثغرة في كلّ ثغرة ثلاثة أبعرة و خمس بعير» «١».

فهو مضافاً إلى ضعف سنده مخالفتاً للواقع و الوجدان، فإنّه على تقدير أن يبلغ عدد الأسنان اثنتين و ثلاثين سنّاً كما في رواية الحكم بن عتيبة المتقدّم فلا تكون الثغرة بينها واحدة و ثلاثين، بل تكون ثلاثين فحسب. هذا على تقدير أن يكون المراد منها الفرجة بين

الأسنان. و أما إن كان المراد منهما نفس السنّ فلا يكون عددها فرداً.

فالرواية على كلا التقديرين مخالفة للواقع. على أن مجموع ذلك لا يبلغ بقدر الديّة، بل يكون أقلّ منها بأربعة أخماس البعير.

وقد حمل الشيخ (قدس سره) هذه الرواية على التقيّة «٢».

ولكنّ الظاهر أنّه لا وجه له، إذ لم نجد من العامّة من يقول ذلك.

(١) بيان ذلك: أنّه لا إشكال ولا خلاف بين الأصحاب في أنّه إن قلعت الزائدة منضمّة إلى البواقي فلا دية لها، بلا فرق بين كونها مشخّصة بحسب المحلّ و كونها غير مشخّصة، كما إذا كان عدد أسنانه في مواخير الفمّ ثمانى عشرة سنّاً أو كان في مقادير الفمّ أربع عشرة سنّاً.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٨ ح ٥.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٩٠ / ١٠٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٧

[مسألة ٢٨٩: إذا ضربت السنّ انتظر بها سنة واحدة]

(مسألة ٢٨٩): إذا ضربت السنّ انتظر بها سنة واحدة، فإن وقعت غرم الضارب ديتها، وإن لم تقع و اسودّت غرم ثلثي ديتها (١)، و في سقوطها بعد الاسوداد ثلث ديتها على المشهور،

و يدلّ على ذلك ما رواه الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، المؤيد برواية الحكم بن عتيبة المتقدمين.

و أما إذا قلعت الزائدة منفردة فالظاهر أنّ المرجع فيه الحكومة، لإطلاق ما دلّ على أنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

و نسب إلى المشهور القول بأنّ في قلع الزائدة ثلث دية الأصليّة، من دون فرق بين ما إذا كان للزائدة تعيّن واقعي و ما لا يكون لها تعيّن كذلك.

و لكن مستند هذا القول غير ظاهر، فإنّ الروايات الواردة في أنّ في قطع الإصبع الزائدة ثلث دية الأصليّة لا يمكن التعدي عن موردها إلى غيرها.

فالصحيح هو القول بأنّ المرجع هو الحكومة.

(١) بلا خلاف ظاهر.

و تدلّ على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: السنّ إذا ضربت انتظر بها سنة، فإن وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم، و إن لم تقع و اسودّت أغرم ثلثي الديّة» «١».

و هذه الصحيحة و إن كان موردها ما تكون الديّة فيه خمسمائة درهم إلّا أنّه لا شكّ في عدم اختصاص الحكم بذلك، فيعمّ ما إذا كانت الديّة فيه مائتين و خمسين درهماً.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٦٨

و فيه إشكال، و الأظهر أنّ فيه ربع ديتها (١).

و في مقابل هذه الصحيحة روايتان:

إحداهما: معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الأسنان في كل سنّ خمسون ديناراً إلى أن قال: فإذا اسودّت السنّ إلى الحول و لم تسقط فديتها دية الساقطة خمسون ديناراً» الحديث (١).

و ثانيتهما: مرسله أبان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: إذا اسودّت الثنية جعل فيها الدية» (٢).

أقول: أما الرواية الأخيرة فهي ضعيفة سنداً، فلا يمكن الاعتماد عليها، و أما الرواية الأولى فيما أنها معتبرة سنداً فتعارض هذه الصحيحة في ثلث الدية، فتسقطان معاً من جهة المعارضة، فالمرجع هو الأصل العملي، و مقتضاه البراءة عنه. فالنتيجة: هي ما ذكرناه من ثبوت ثلثي الدية.

(١) الأقوال في المسألة ثلاثة:

الأول: أن فيه ثلث ديتها، و هذا هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، بل عن الخلاف و ظاهر الغنية الإجماع عليه (٣). و استدل على ذلك بوجهين

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٠ ح ٢.

(٣) الخلاف ٥: ٢٤٦، الغنية ٢: ٤١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٦٩

.....

أحدهما: أن ثلثي ديتها أي دية السنّ قد ذهب باسودادها و لم يبق إلّا ثلثها. و عليه، فبطبيعة الحال لا يكون في سقوطها إلّا الثلث الباقي. و فيه: أن هذا الوجه استحساناً فلا أثر له في استنباط الحكم الشرعي أصلاً.

و ثانيهما: رواية عبد الرحمن العرزمي عن جعفر عن أبيه (عليه السلام): «أنه جعل في السنّ السوداء ثلث ديتها» الحديث (١).

و فيه: أن الرواية ضعيفة بيوسف بن الحارث و محمد بن عبد الرحمن العرزمي، فلا يمكن الاعتماد عليها، فحينئذٍ إن تمّ إجماع في المسألة فهو، إلّا أنه غير تامّ جزماً.

الثاني: أن فيه ربع الدية، كما عن النهاية و القاضي و يحيى بن سعيد (٢).

و استدل على ذلك برواية عجلان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في دية السن الأسود ربع دية السنّ» (٣).

و فيه: أن الرواية ضعيفة من عدّة جهات:

إحداها: من جهة تردّد عجلان بين الثقة و الضعيف.

و ثانيتهما: من جهة علي بن محمد بن الحسين، فإنه مجهول.

و ثالثتها: من جهة محمد بن يحيى الواقع في سند هذه الرواية كما في التهذيب فإنه أيضاً مجهول.

هذا، و يمكن الاستدلال لهذا القول بقوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥١ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٣ ح ٢.

(٢) النهاية: ٧٦٧، حكاة عن القاضي بن فهد في المهذب البارع ٥: ٣٢٩، الجامع للشرائع: ٥٩٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٤٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٠ ح ٣، التهذيب ١٠: ٢٤١ / ١٠٣١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٠

.....

«فإن سقطت بعد و هي سوداء فديتها اثنا عشر ديناراً و نصف دينار» الحديث «٤».

بتقريب: أن المفروض في الرواية أن دية السنّ خمسون ديناراً، فيكون اثنا عشر ديناراً و نصف دينار ربع دية السنّ، ففيما كان دية السنّ خمسة و عشرين ديناراً كانت دية السوداء منه ستة دانير و ربع.

فإن قيل: إن ما ذكر من الرواية إنما هو موافق لما في الكافي و التهذيب، و أما الفقيه فالموجود فيه: أن دية خمسة و عشرون ديناراً، و بما أن النقل عن كتاب ظريف معارض بتمثله فلا يمكن الاستدلال بشيء منهما.

قلنا: نعم، إلا أن التعارض إنما هو في المقدار الزائد على الربع، و أما مقدار الربع فهو المتفق عليه بين النقلين، و يثبت ذلك لا محالة، و يدفع الزائد بالبراءة.

و بعبارة اخرى: أن كتاب ظريف كان مشتملاً على تقدير دية السنّ السوداء و لكنها مرددة بين الربع و النصف، فيؤخذ بالمتيقن و يرجع في المشكوك إلى أصالة البراءة.

و يؤيد ذلك مضافاً إلى ما هو المشهور من أن الكليني أضبط نقلًا من الصدوق و لا سيما مع موافقة الشيخ له في النقل أن ما في الفقيه لم يوجد له قائل منّا.

الثالث: أن المرجع في المقام هو الحكومة، و قد اختاره الشيخ في المبسوط «١» و تبعه بعض المتأخرين.

و لكن هذا القول إنما يتم إذا لم تثبت له دية مقدرة، و قد عرفت ثبوتها و هو

(٤) الوسائل ٢٩: ٢٩٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ١، الكافي ٧: ٣٣٣ / ذيل ح ٥، الفقيه ٤: ٥٨ / ١٩٤، التهذيب ١٠: ٣٠٠ / ١١٤٨.

(١) المبسوط ٧: ١٣٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧١

[مسألة ٢٩٠: لا فرق في ثبوت الدية بين قلع السنّ من أصلها الثابت في اللثة]

(مسألة ٢٩٠): لا فرق في ثبوت الدية بين قلع السنّ من أصلها الثابت في اللثة (١) و بين كسرها منها (٢)، و أما إذا كسرها أحد من اللثة و قلعها منها آخر فعلى الأول ديتها و على الثاني الحكومة (٣).

الربع، فلا تصل النوبة إلى الحكومة، و لو لا ذلك كان القول بالحكومة هو الصحيح.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع عليه بقسميه، و هذا هو القدر المتيقن من النصوص.

(٢) وفاقاً لجماعة كثيرة، بل نسبه في مجمع البرهان إلى ظاهر الأكثر «١». و يدلّ عليه ما رواه الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه قضى في الأسنان التي تقسم عليها الدية إلى أن قال: فدية كل سنّ من المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً... الحديث «٢».

بتقريب: أن الكسر الموجب لذهاب السنّ هو الموضوع للدية المزبورة، فإنها إذا ذهبت مع نسخها فهو قلع لا كسر، و مع تحقّق القلع لا أثر للكسر، فالكسر إنما هو موضوع للدية فيما إذا لم يتحقّق قلع، و المفروض أن السنّ تصدق على ما هو المشاهد منها عرفاً.

و يؤيد ذلك ما عن الشيخ في المبسوط من أن السنَّ اسمٌ لما شاهدته زائداً على اللثة «٣».

(٣) أما ثبوت الدية على الأول: فلما عرفت، و أما الحكومة على الثاني:

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٩٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٨ ح ١، الفقيه ٤: ١٠٣ / ٣٤٧.

(٣) المبسوط ٧: ١٣٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٢

[مسألة ٢٩١: المشهور بين الأصحاب أنه لو قلع سنّ الصغير أو كسرت تماماً ينتظر بها سنة]

(مسألة ٢٩١): المشهور بين الأصحاب أنه لو قلع سنّ الصغير أو كسرت تماماً ينتظر بها سنة، فإن نبتت لزم الأرش (١)، و إلّا ففيها الدية (٢)، و لكن دليله غير ظاهر، فلا يبعد ثبوت الدية مطلقاً (٣).

فلفرض أنه لا مقدّر له شرعاً، و أنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

(١) استندوا في ذلك إلى رواية جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما (عليهما السلام): أنه قال في سنّ الصبي يضربها الرجل فتسقط ثم تنبت «قال: ليس عليه قصاص و عليه الأرش» «١».

و فيه: أنّ الرواية ضعيفة سنداً من ناحية الإرسال، فلا يمكن الاعتماد عليها.

(٢) لإطلاق النصوص، و مقتضاه عدم الفرق بين سنّ الصغير و غيره.

(٣) لما عرفت من أنّ الدليل على التفصيل و لزوم الأرش في صورة الإنبات غير تامّ، فالمرجع هو إطلاق النصوص.

و أما ما ذهب إليه جماعة منهم: الشيخ في المبسوط و ابن فهد في المهذب و ابن زهرة في الغنية و ابن حمزة في الوسيلة «٢» من أنّ دية سنّ الصبي بعيرٌ مطلقاً، سواء أنبت أم لم ينبت.

فلا نعرف له وجهاً.

□

نعم، في رواية مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ علياً (عليه السلام) قضى في سنّ الصبي قبل أن يتغر بعيراً في كلّ سنّ» «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ١.

(٢) المبسوط ٧: ١٣٨، انظر المهذب البارع ٥: ٣٣١ ٣٣٣، حكاة عن الغنية في الجواهر ٤٣: ٢٤١، الوسيلة: ٤٤٨.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٣٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٣

[مسألة ٢٩٢: لو زرع الإنسان في موضع السنّ المقلوعة عظماً فثبت فيه]

(مسألة ٢٩٢): لو زرع الإنسان في موضع السنّ المقلوعة عظماً فثبت فيه ثمّ قلعه قالع فلا دية فيه، و لكن فيه الحكومة (١).

[الثامن: اللجان]

الثامن: اللحيان و هما العظامان اللذان يلتقيان في الذقن، و يتصل طرفاهما بالاذن من جانبي الوجه و عليهما نبات الأسنان، و فيهما الدية كاملة، و في كل واحدة منهما نصف الدية (٢). هذا فيما إذا قلعا منفردين عن الأسنان، و لو قلعا مع الأسنان

و رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى في سنّ الصبي إذا لم يتغر ببعير» (١).
و فيه: أن الروايتين ضعيفتان سنداً، أما الأولى: فبسئل بن زياد و ابن شمون و الأصمّ. و أما الثانية: فمن جهة أن في طريق الشيخ إلى النوفلي ابن بطّة و أبا المفضل، و هما ضعيفتان. فإذن لا يمكن الاستدلال بهما.
فالنتيجة: أن ما ذكرناه هو الصحيح.

(١) أما عدم الديّة: فلأنّ ما دلّ على ثبوت الديّة في قلع السنّ منصرف عن ذلك. و أما الحكومة: فلما عرفت من أنّ في كلّ مورد لا مقدّر فيه شرعاً فالمرجع فيه نظر الحاكم، حيث إنّ حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.
(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك الروايات المتقدّمة الدالّة على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الديّة كاملة، و في كلّ واحد منهما نصف الديّة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٤

ففي كلّ منهما ديته (١).

[التاسع: اليدان]

إشارة

التاسع: اليدان و فيهما الديّة كاملة، و في كلّ واحدة منهما نصف الديّة (٢)، و لا حكم للأصابع مع قطع اليد (٣).

(١) ظهر ممّا تقدّم وجه ذلك.
(٢) بلا خلاف بين الفقهاء، بل الإجماع بقسميه عليه، بل لا خلاف في ذلك بين المسلمين، و تدلّ على ذلك نصوص متضافرة:
منها: النصوص السابقة الدالّة على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الديّة كاملة و في كلّ واحد منهما نصف الديّة.
و منها: معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإنّها دلّت في مواضع متعدّدة على أنّ دية اليد خمسمائة دينار، كقوله (عليه السلام): «و دية المنكب إذا كسر خمس دية اليد مائة دينار» الحديث (١).
و قوله (عليه السلام): «و في العضد إذا انكسر فاجر على غير عثم و لا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار» الحديث (٢).
(٣) من دون خلاف بين العلماء، بل ادّعى الإجماع عليه محصّلاً و منقولاً، و يكفي في ذلك مضافاً إلى أنّ ما دلّ على أنّ في قطع الأصابع الديّة لا يشمل المقام، فإنّه فيما إذا كان القطع وارداً على الأصابع لا على اليد كما في ما نحن فيه إطلاق النصوص المتقدّمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٥

[مسألة ٢٩٣: لا ريب في ثبوت الدية بقطع اليد من الزند]

(مسألة ٢٩٣): لا ريب في ثبوت الدية بقطع اليد من الزند، و أما إذا قطع معها مقدار من الزند ففيه خلاف، و المشهور بين الأصحاب أن فيه دية قطع اليد و الأرش لقطع الزائد، و فيه إشكال، بل لا يبعد الاقتصار فيه على الدية فقط (١).

(١) وجه الإشكال: هو أن اليد لو كانت اسماً للكفّ إلى الكوع كما فسرها الشيخ في المبسوط «١» لم يرد القطع على اليد، و إنما ورد على الذراع، و اليد إنما ذهبت في ضمن قطعها و لا حكم لها حينئذٍ، و قد عرفت أنه لا حكم للأصابع مع قطع اليد. و عليه، فالمرجع هو الحكومة فحسب، لعدم مقدّر لها شرعاً، و إنما التقدير لليد. و إن كانت اسماً للجامع و كانت الكفّ إلى الكوع أقصر أفرادها كما هو الظاهر كان القطع من الذراع قطعاً لليد، فعندئذٍ لا وجه للحكومة.

فالتيجة: أن ما ذهب إليه المشهور لا يمكن إتمامه بدليل، فالأظهر ما ذكرناه.

و من ذلك يظهر أنه لو قطع اليد من المرفق فلا دية للذراع لا حكومةً و لا مقدراً، كما أنه لو قطع من المنكب فلا دية لها و لا للعضد كذلك.

و على هذا، فما عن ابن إدريس «٢» و قيل: إنه ظاهر أبي علي و المفيد و سلار و الحلبيين «٣» من أن لكل من الذراع و العضد أيضاً دية.

لا مقتضى له أصلاً، لما عرفت من أن القطع في جميع هذه الموارد قطع واحد

(١) المبسوط ٧: ١٤٣.

(٢) السرائر ٣: ٣٩٥.

(٣) حكاة عن أبي علي في مفتاح الكرامة ١٠: ٤٢٣، المفيد في المقنعة: ٧٥٥، سلار في المراسم: ٢٤٤، أبو صلاح في الكافي في الفقه: ٣٩٨، ابن زهرة في غنية النزوع: ٢: ٤١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٧٦

[مسألة ٢٩٤: إذا كان لشخص يداً على زند إحداهما أصلياً و الأخرى زائدة]

(مسألة ٢٩٤): إذا كان لشخص يداً على زند إحداهما أصلياً و الأخرى زائدة، فإن قطعت اليد الأصليّة ففيها خمسمائة دينار (١)، و إن قطعت اليد الزائدة قيل: إن ديتها ثلث دية اليد، و هو لا يخلو عن إشكال، و الأقرب أن المرجع فيه هو الحكومة (٢).

[مسألة ٢٩٥: لو اشتبهت اليد الأصليّة بالزائدة]

(مسألة ٢٩٥): لو اشتبهت اليد الأصليّة بالزائدة و لم يمكن تمييز إحداهما عن الأخرى لتساويهما في البطش و القوّة و غيرهما من الجهات، فإن قطعتهما معاً ففيه الدية كاملة و الحكومة (٣)، و إن قطعتهما إحداهما دون الأخرى ففيه الحكومة (٤).

و هو قطع اليد، و الدية ديتها فحسب.

(١) ظهر وجهه ممّا تقدّم.

(٢) وجه الإشكال: أنه لا دليل على أن في قطع اليد الزائدة ثلث دية اليد الأصليّة و إن اختاره الشيخ (قدس سره) في المبسوط «١»، و قياس ذلك بالإصبع الزائدة باطل، فلا نقول به. فإذا بطبيعة الحال يكون المرجع فيه الحكومة، حيث لا مقدّر له شرعاً.

(٣) فإن إحداهما زائدة قطعاً، وقد عرفت أن في قطع الزائدة الحكومة.

(٤) وذلك لعدم إحراز أنها أصليّة، و الدية إنما تترتب على قطع اليد الأصليّة، و مقتضى الأصل عدمها. و عليه، فلا محالة يكون المرجع فيه الحكومة، حيث لم يثبت تقدير فيه شرعاً.

(١) المبسوط ٧: ١٤٤ ١٤٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٧٧

ما لم تزد على دية اليد الكاملة (١).

[مسألة ٢٩٦: لو قطع ذراع لا كفّ لها ففيه نصف الدية]

(مسألة ٢٩٦): لو قطع ذراع لا كفّ لها ففيه نصف الدية، و كذا الحال في العضد (٢).

[العاشر: الأصابع]

إشارة

العاشر: الأصابع المشهور أنّ في قطع كلّ واحد من أصابع اليدين أو الرجلين عشر الدية، و عن جماعة: أنّ في قطع الإبهام ثلث دية اليد أو الرجل، و في كلّ واحد من الأربعة البواقي سدس دية اليد أو الرجل، و هو الصحيح (٣).

(١) و ذلك لأنه لا يمكن أن تكون دية الزائدة حكوماً أكثر من دية اليد الأصليّة.

(٢) لإطلاق ما دلّ على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية و في كلّ واحد منهما نصف الدية.

(٣) بيان ذلك: أنّ المسألة ذات قولين:

الأول: ما هو المشهور و المعروف بين الأصحاب من أنّ في قطع كلّ واحدة من أصابع اليدين و الرجلين عشر الدية.

الثاني: ما عن جماعة منهم: الشيخ في الخلاف و ابن حمزة في الوسيلة «١» من أنّ في قطع الإبهام ثلث دية اليد أو الرجل و في البواقي سدس ديتهما.

أمّا القول الأول: فقد استدلّ عليه بعدة روايات

(١) الخلاف ٥: ٢٤٨ / ٥٠، الوسيلة: ٤٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٧٨

.....

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الإصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت» قال: و سألته عن الأصابع أ

هنّ سواء في الدية؟ «قال: نعم» الحديث «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: أصابع اليدين و الرجلين سواء في الدية في كلّ إصبع عشر من الإبهام» الحديث «٢».

و منها: معتبرة سماعه، قال: سألته عن الأصابع، هل لبعضها على بعض فضل في الدية؟ «فقال: هنّ سواء في الدية» «٣».

و أما القول الثاني: فتدل عليه معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في دية الأصابع و القصب التي في الكف «ففي الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد: مائة دينار و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار إلى أن قال: و في الأصابع في كل إصبع سدس دية اليد: ثلاثة و ثمانون ديناراً و ثلث دينار» الحديث «٤».

و هذه المعتبرة تعارض الصحاح المتقدمة، فلا بد من الرجوع إلى قواعد باب المعارضة. أما الطائفة الأولى: فهي موافقة للعامّة، حيث إنّه لا خلاف بينهم على ما نصّ عليه صاحب العدة و المغني «٥»، نعم في المغني نسب الخلاف إلى مجاهد فحسب، و هو اختار قولاً لا يوافق شيئاً من القولين المزبورين. و الطائفة الثانية: مخالفة لهم فتتقدم عليها. فالنتيجة: ما ذكرناه.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٦/ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٦/ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٤٧/ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٦.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٠٢/ أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.

(٥) العدة شرح العمدة: ٥٣١، المغني ٩: ٦٣٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٧٩

[مسألة ٢٩٧: دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل]

(مسألة ٢٩٧): دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل، ما عدا الإبهام فإنّ ديتها مقسومة على أناملتين (١)، فإذا قطع المفصل الأوسط من الأصابع الأربع فديتها خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار، و إن قطع المفصل الأعلى

و هنا قولان آخران:

الأول: ما عن الحلبي من أنّ في كل إصبع عشر الدية إلّا في الإبهام فإنّ ديتها ثلث دية اليد، هذا في أصابع اليد، و أما في أصابع الرجلين ففي الجميع العشر، من دون فرق بين الإبهام و غيرها «١».

الثاني: ما اختاره ابن زهرة في الغنية و المحكّي عن الإصباح من أنّ دية الإبهام ثلث دية اليد و في البواقي العشر، بلا فرق بين أصابع اليدين و الرجلين «٢».

أقول: أما القول الأوّل فلا مقتضى له أصلاً، على أنّ المراد من عشر الدية إن أريد عشر دية اليد الواحدة فهو يقتضى نقصاً في الدية، و إن أريد عشر دية الإنسان فهو يقتضى أن تزيد دية الأصابع على دية النفس، و لا يمكن الالتزام بشيء منهما. و من هنا يظهر حال القول الثاني أيضاً.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كان يقضى في كل مفصل من الإصبع بثلاث عقل تلك الإصبع، إلّا الإبهام فإنّه كان يقضى في مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام، لأنّ لها مفصلين» «٣».

(١) الكافي في الفقه: ٣٩٨.

(٢) الغنية ٢: ٤١٨، الإصباح: ٥٠٦.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٥٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٠
منها فديتها سبعة و عشرون ديناراً و ثمانية أعشار دينار (١).

[مسألة ٢٩٨: في فصل الظفر من كل إصبع من أصابع اليد خمسة دنانير]

(مسألة ٢٩٨): في فصل الظفر من كل إصبع من أصابع اليد خمسة دنانير (٢)،

أقول: إن ظاهر المعبرة كون القسمة متساوية، إلا أنها تقريبية بمقتضى معتبرة ظريف الآتية.

(١) تدل على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في دية الأصابع و القصب التي في الكف «ففي الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد: مائة دينار و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار إلى أن قال: و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار إلى أن قال: و في المفصل الأعلى من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة و عشرون ديناراً و نصف و ربع و نصف عشر دينار» الحديث «١».

ثم إن المعبرة قد ألغت من دية المفصل الوسط مقداراً و هو تسعان، فإن ديته بمقتضى معتبرة السكوني المتقدمة خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار و تسعا دينار، و في دية المفصل الأعلى قد زادت مقداراً و هو اثنان من تسعين جزء من دينار واحد، أي عشرين من التسع، فإن ديته بمقتضى المعبرة سبعة و عشرون ديناراً و سبعة أضع دينار لا ثمانية أعشاره. و كيف ما كان، فلا بأس بذلك الإلغاء.

(٢) تدل على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: و في الظفر خمسة دنانير» «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٥٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨١

و قيل: إن لم ينبت الظفر أو نبت أسود ففيه عشرة دنانير، و هو ضعيف (١).

[مسألة ٢٩٩: في فصل ظفر الإبهام من القدم ثلاثون دينار]

(مسألة ٢٩٩): في فصل ظفر الإبهام من القدم ثلاثون دينار (٢)، و في

و قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في ظفر كل إصبع منها الأصابع الأربع التي تلي الكف خمسة دنانير» «١».

و المعبرة و إن كانت لا تعم ظفر الإبهام و لكن في صحيحة عبد الله بن سنان كفاية.

(١) و إن كان المشهور ذهبوا إليه، إذ لا مستند له سوى ما رواه الشيخ بإسناده عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الظفر إذا قطع و لم ينبت أو خرج أسود فاسداً عشرة دنانير، فإن خرج أبيض فخمسة دنانير» «٢».

و بما أن جميع رواها غير مسمع ضعيفة فلا يمكن الاعتماد عليها.

(٢) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في ظفره الإبهام ثلاثون ديناراً، و ذلك لأنه لث ثلث دية الرجل» الحديث «٣».

ثم إنَّ المعبرة قد استشكل فيها من وجهين:

- (١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤١ ح ١، التهذيب ١٠: ٢٥٦ / ١٠١٢.
 (٣) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٢
 فصله من كل إصبع غير الإبهام عشرة دنانير (١).

[مسألة ٣٠٠: في الإصبع الزائدة في اليد أو الرجل ثلث دية الإصبع الصحيحة]

(مسألة ٣٠٠): في الإصبع الزائدة في اليد أو الرجل ثلث دية الإصبع الصحيحة (٢)،

الأول: ما ذكره العلامة المجلسي و صاحب الرياض (قدس سرهما) من أنه لم يوجد عامل بها «١».
 ولكن يرد على ما ذكره: أن مجرد ذلك لا يكفي في رد الرواية المعبرة ما لم يكن إجماع على خلافها، ولا إجماع في المقام جزماً.
 الثاني: أن التعليل المذكور فيها غير مطابق للواقع.
 ويردّه: أن عدم إمكان الأخذ بالتعليل لا يوجب رفع اليد عن أصل الحكم، مع أن من المحتمل أن في العبارة سقطاً وأن الصحيح هكذا: لأن دية الإبهام ثلث دية الرجل.
 وكيف كان، فلا بأس بالاستدلال بالمعبرة، وبها يقيد إطلاق صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة الدالة على أن في كل ظفر خمسة دنانير.

(١) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و دية كل ظفر من الأصابع الأربع من القدم عشرة دنانير» الحديث «٢».

□
 وبذلك يقيد أيضاً إطلاق صحيحة عبد الله بن سنان.
 (٢) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب.

- (١) ملاذ الأخيار ١٦: ٦٦٦، الرياض ٢: ٥٤٩ (حجري).
 (٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٣
 وفي قطع العضو المشلول ثلث دية (١).

□
 وتدل على ذلك معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الإصبع الزائدة إذا قطعت ثلث دية الصحيحة» «١»، و قريب منها معتبرته الأخرى المتقدمة في مسألة قطع إحدى المنخرين «٢».

ولا تعارضهما رواية الحكم بن عتيبة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أصابع اليدين و أصابع الرجلين، أ رأيت ما زاد فيهما على عشرة أصابع أو نقص من عشرة فيها دية؟ قال: فقال لي «يا حكم، الخلقه التي سيمت عليها الديه عشرة أصابع في اليدين فما زاد أو نقص فلا دية له، و عشرة أصابع في الرجلين فما زاد أو نقص فلا دية له، و في كل إصبع من أصابع الرجلين ألف درهم، و كلما كان

من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح» (٣).

لأنها ضعيفة سنداً بالحكم بن عتيبة، فلا يمكن الاعتماد عليها.

و أما مناقشة المحقق الأردبيلي (قدس سره) في مستند المسألة و رمى الروايتين المزبورتين بالضعف سنداً «(٤)، فلا- وجه لها، فإنهما معتبرتان من حيث السند على الأظهر.

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و استدلل على ذلك برواية الحكم بن

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٥ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٢.

(٢) في ص ٢٨٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٤٥ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ١، الكافي ٧: ٣٣٠/٢، التهذيب ١٠: ٢٥٤/١٠٠٤، وفيها «فما زاد أو نقص فلا دية له، و في كل إصبع من أصابع اليدين ألف درهم، و في كل إصبع من أصابع الرجلين ألف درهم...».

(٤) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٠٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٨٤

[الحادي عشر: النخاع]

الحادي عشر: النخاع المشهور أنّ في قطعه دية كاملة، و هو لا يخلو عن إشكال، بل لا يبعد فيه الحكومة (١).

عتيبة المتقدمه، و لكن قد عرفت ضعفها سنداً.

و الاولى أن يستدل على ذلك بصحيحه أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس «فقال: إن كان ولدته أمه و هو أخرس فعليه ثلث الدية إلى أن قال: و كذلك القضاء في العينين و الجوارح» الحديث «(١)».

بتقريب: أنّ مقتضى إطلاق قوله (عليه السلام): «و كذلك القضاء في العينين و الجوارح» هو أنّ كلّ جارحة مشلوله من الإنسان إذا قطعت فعلى القاطع ثلث ديتها.

(١) هذا إذا فرض بقاء الإنسان بعد قطع نخاعه. و عليه، فما هو المشهور من ثبوت الدية كاملة بل ادعى فيه عدم الخلاف لا يخلو من إشكال، لأنهم استندوا في ذلك إلى أنّ كلّ ما في الإنسان واحد ففيه الدية كاملة، و لكن شموله لمثل النخاع مشكل جداً، بل لا يبعد انصرافه عنه، فإنّ النخاع لا يعدّ من أعضاء الإنسان بنفسه و إنّما هو تابع للفقرات. على أنّ دليل ثبوت الدية في كلّ ما كان في الإنسان واحداً ظاهرّاً في قطعه و فصله عن البدن، و لا يعمّ قطعه و هو في محلّه. و على ذلك، فإتمام ما ذهب إليه المشهور بالدليل لا يمكن، فإنّ تمّ إجماع في المسألة فهو، و لكنّه غير تامّ، و الأظهر أنّ المرجع فيه الحكومة، فإنّه يدخل فيما لا مقدّر له شرعاً.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٦ أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٨٥

[الثاني عشر: الثديان]

إشارة

الثاني عشر: الثديان و في قطعهما الدية كاملة، و في كلّ منهما نصف الدية (١)، و لو قطعهما مع شيء من جلد الصدر ففي قطعهما

الديّة، و في قطع الجلد الحكومه (٢)، و لو أجاف الصدر مع ذلك ففيه زائداً على ذلك دية الجائفة (٣).

[مسألة ٣٠١: في كل واحد من الحلمتين من الرجل ثمن الديّة]

(مسألة ٣٠١): في كل واحد من الحلمتين من الرجل ثمن الديّة (٤)،

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه.

و تدلّ عليه مضافاً إلى ما تقدّم من الروايات الدالّة على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الديّة و في أحدهما نصف الديّة صحیحة أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل قطع ثدى امرأته، قال: إذن أغرمه لها نصف الديّة» (١)، و في الوسائل نقل مكان: «ثدى امرأته»: فرج امرأته، و هو سهو كما ذكرناه في قصاص الأطراف (٢).

(٢) أمّا الديّة: فلما عرفت. أمّا الحكومه: فلما تقدّم من أنّ كلّ ما لا تقدير له شرعاً ففيه الحكومه (٣).

(٣) الوجه في ذلك يظهر ممّا تقدّم.

(٤) تدلّ على ذلك معتبره ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: في الصدر إذا رضّ فثنى شقيّه كليهما فديته خمسمائة دينار إلى أن قال: و في حلمه»

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٦ ح ١.

(٢) في ص ٢٠٦.

(٣) في ص ٢٦١ و ٣٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٨٦

و كذلك الحال في قطع حلمه المرأة (١).

[الثالث عشر: الذكر]

إشارة

الثالث عشر: الذكر و في قطع الحشفه و ما زاد دية كاملة (٢)، و لا فرق في ذلك بين الشاب

ثدى الرجل ثمن الديّة: مائة و خمسة و عشرون ديناراً الحديث (١).

و ذهب الشيخ في المبسوط و ابن إدريس و الفاضل في جملة من كتبه إلى أنّ فيهما الديّة كاملة، للضابط المتقدّم (٢).

و فيه: أنّ الضابط المزبور منصرف عن مثل ذلك، و على تقدير عدم الانصراف و الشمول للمقام فيردّه وجود نصّ خاصّ فيه و هو معتبره ظريف.

بقي هنا شيء: و هو أنّ الشهيد الثاني اختار في المقام الحكومه، بدعوى أنّ رواية ظريف ضعيفة، و الضابط المتقدّم لا يشمل المقام (٣).

و فيه: ما عرفت من اعتبار رواية ظريف، فلا وجه للمناقشة فيها.

نعم، على تقدير ضعفها كان ما أفاده متيناً جداً.

(١) فإنّ النصّ و إن ورد في الرجل إلّا أنّ المرأة تشترك معه في الديّة إلى أن تبلغ الثلث كما سيأتي (١).

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ على ذلك

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

(٢) المبسوط ٧: ١٤٨، السرائر ٣: ٣٩٤، المختلف ٩: ٣٩١، التحرير ٢: ٢٧٣ (حجرى).

(٣) المسالك ٢: ٣٩٧ (حجرى).

(١) فى ص ٣٩٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٧

و الشيخ و الصغير و الكبير (١)،

عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): فى الرجل يكسر ظهره «قال: فيه الديّة كاملة إلى أن قال: و فى الذكر إذا قطعت الحشفة و ما فوق الديّة» الحديث «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «فى الأنف إذا استوصل جدعه الديّة إلى أن قال: و فى الذكر إذا قطع من موضع الحشفة الديّة» «٢».

و بهما نرفع اليد عن مفهوم صحيحة يونس: أنّه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه: «فى ذهاب السمع كلّ ألف دينار إلى أن قال: «و الذكر إذا استوصل ألف دينار» الحديث «٣»، أو يحمل الاستئصال فيها على القطع من الحشفة. (١) لإطلاق النصوص المتقدّمة.

و خصوص صحيحة بريد العجلي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: فى ذكر الغلام الديّة كاملة» «٤».

و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٣٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٨

و أمّا من سلت خصيتاه فإن لم يؤدّ ذلك إلى شلل ذكره ففي قطعه تمام الديّة (١)، و إن أدّى إليه ففيه ثلث الديّة (٢)، و كذلك الحال فى قطع ذكر الخصي (٣).

[مسألة ٣٠٢: فى قطع بعض الحشفة الديّة بنسبة دية المقطوع من الكمره]

(مسألة ٣٠٢): فى قطع بعض الحشفة الديّة بنسبة دية المقطوع من الكمره (٤).

[مسألة ٣٠٣: إذا قطع حشفة شخص، و قطع آخر ما بقى من ذكره]

(مسألة ٣٠٣): إذا قطع حشفة شخص، و قطع آخر ما بقى من ذكره، فعلى الأول الديّة كاملة، و على الثانى الحكومه (٥).

(عليه السلام): في ذكر الصبي الدية و في ذكر العنين الدية» (١).

(١) للإطلاق و عدم ما يوجب تقييده.

(٢) لما تقدّم من أنّ في قطع العضو المشلول ثلث الدية (٢).

(٣) تدلّ على ذلك صحيحة بريد بن معاوية عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: في لسان الأخرس و عين الأعمى و ذكر الخصى و أنثيه ثلث الدية» (٣).

(٤) من دون خلاف بين الأصحاب في المسألة، و يدلّ عليه مضافاً إلى ما ورد في بعض الأعضاء و الجوارح من أخذ الدية بنسبة المساحة ما ذكرناه من الحكومة، فإنّها تقتضى تعيين الدية حسب شهادة ذوى عدل، و كذلك فيما له مقدّر شرعاً إذا قطع بعضه.

(٥) يظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٥ ح ٢.

(٢) في ص ٣٨٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٣٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٨٩

[مسألة ٣٠٤: المشهور أنّ في قطع ذكر العنين ثلث الدية]

(مسألة ٣٠٤): المشهور أنّ في قطع ذكر العنين ثلث الدية، و هو لا يخلو عن إشكال، و الأظهر أنّ فيه الدية كاملة (١).

[مسألة ٣٠٥: في قطع الخصيتين الدية كاملة]

(مسألة ٣٠٥): في قطع الخصيتين الدية كاملة (٢)، و قيل: في قطع اليسرى ثلثا الدية، و في اليمنى ثلث الدية، و فيه إشكال، و الأظهر ما هو المشهور من التساوى (٣).

(١) وجه الإشكال: هو أنّ المشهور و إن ذهبوا إلى أنّ فيه ثلث الدية بل ادّعى الإجماع عليه حيث إنّ دية العضو المشلول ثلث دية الصحيح، إلّا أنّ معتبرة السكونى المتقدّمة دلّت على ثبوت تمام الديّة، و لا موجب لرفع اليد عنها.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ على ذلك عموماً عدّة نصوص، و هي الروايات المتقدّمة التي دلّت على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الديّة، و خصوصاً صحيحة يونس: أنّه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه: «و البيضتين ألف دينار» الحديث (١).

و صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره إلّا أنّ قال: «و في البيضتين الديّة» (٢).

(٣) بيان ذلك: هو أنّه روى عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٠

.....

(عليه السلام) «قال: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية» إلى أن قال: قلت: فرجل ذهب إحدى بيضتيه «قال: إن كانت اليسار ففيها ثلثا الدية» قلت: ولم؟ أليس قلت: «ما كان في الجسد من اثنان ففيه نصف الدية»؟! «فقال: لأن الولد من البيضة اليسرى» (١).
فإنها بضميمة ما دل على أن دية الخصيتين معاً تمام الدية تدل على أن دية اليمنى ثلث الدية.
و تؤيدها رواية أبي يحيى الواسطي، رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الولد يكون من البيضة اليسرى، فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية» (٢).
ولكنها ضعيفة من جهة رفعها، ومن جهة أن في سندها محمد بن هارون، وهو ضعيف.
وأما الصحيحة فهي معارضة بمعتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: وفي خصية الرجل خمسمائة دينار» الحديث (٣).
وبعد المعارضة وعدم الترجيح فالمرجع هو العمومات المتقدمة الدالة على أن كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية. على أن التعليل المذكور في ذيل صحيحة عبد الله بن سنان على ما نقل من الأطباء غير مطابق للواقع.

- (١) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ١.
 - (٢) الوسائل ٢٩: ٣١١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٨ ح ٢.
 - (٣) الوسائل ٢٩: ٣١١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٨ ح ١.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩١

[الرابع عشر: الشفران]

الرابع عشر: الشفران و هما اللحمان المحيطان بالفرج، و في قطعهما دية كاملة، و في قطع واحد منهما نصف الدية (١). و لا فرق في ذلك بين المرأة السليمة و غيرها كالرتقاء و القرناء و الكبيرة الصغيرة و الثيب و البكر (٢)، و في قطع الركب و هو في المرأة كموضع العانة في الرجل الحكومة (٣).

[الخامس عشر: الأليتان]

الخامس عشر: الأليتان و في قطعهما معاً الدية كاملة، و في قطع إحداهما نصف الدية (٤).

- (١) من دون خلاف بين فقهاءنا.
- و تدل على ذلك مضافاً إلى العمومات المتقدمة الدالة على أن كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية و في أحدهما نصف الدية صحيحة عبد الرحمن ابن سيابة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إن في كتاب علي (عليه السلام): لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمتها لها ديتها» (١).
- (٢) لإطلاق الأدلة و عدم وجود مقيد في البين.
- (٣) لما سبق من أن في كل مورد لا مقدر له شرعاً ففيه الحكومة.
- (٤) تدل على ذلك ما تقدم من العمومات الدالة على أن كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية و في واحد منهما نصف الدية (٢).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٤٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٦ ح ١.

(٢) في ص ٣٣٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٢

[السادس عشر: الرجلان]

إشارة

السادس عشر: الرجلان و في قطع كليهما دية كاملة، و في قطع إحداهما نصف الدية (١). و لا فرق في ذلك بين قطعهما من المفصل أو من الساق أو من الركبة أو من الفخذ (٢).

[مسألة ٣٠٦: في قطع أصابع الرجلين دية كاملة]

(مسألة ٣٠٦): في قطع أصابع الرجلين دية كاملة (٣).

نعم، إذا لم يقطع تمامها ففيه الحكومة على ما مرّ.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ عليه النصوص العامة الدالة على أنّ كلّ ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية و في أحدهما نصف الدية، و عدّة نصوص خاصة:

منها: معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل الواحدة نصف الدية» الحديث «١».

و منها: ما ورد في عدّة موارد من معتبرة ظريف.

(٢) لإطلاق الرجل على الجميع، و المفروض أنّ موضوع الدية هو قطع الرجل فلا يكون فيه إلّا دية واحدة.

و أمّا الحكومة فيما إذا قطعت الرجل من الساق بالإضافة إلى المقدار الزائد عن المفصل: فقد تقدّم الكلام فيها في مسألة قطع اليدين و قلنا هناك: إنّ لا وجه للحكومة أصلاً بعد صدق قطع اليد أو قطع الرجل على المجموع و عدم صدق أنّه قطع الرجل أو اليد مع الزيادة.

(٣) تقدّم في أصابع اليدين وجه ذلك بشكل موسّع، كما تقدّم كذلك حكم

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٣

[مسألة ٣٠٧: في قطع الساقين الدية كاملة]

(مسألة ٣٠٧): في قطع الساقين الدية كاملة، و في قطع إحداهما نصف الدية (١)، و كذلك قطع الفخذين (٢).

[مسألة ٣٠٨: كلّ ما كان من أعضاء الرّجل فيه دية كاملة]

(مسألة ٣٠٨): كلّ ما كان من أعضاء الرّجل فيه دية كاملة كالأنف و اليدين و الرجلين و نحو ذلك، كان فيه من المرأة ديتها، و كل ما كان فيه نصف الدية كإحدى اليدين ففي المرأة نصف ديتها (٣)، و كذلك الحال بالنسبة إلى الذمّي،

قطع كل إصبع منها «١».

- (١) هذا فيما إذا لم تكن له قدم، وإلا فالديّة دية الرجل كما عرفت، والدليل عليه ما عرفت من الضابط العام.
(٢) يظهر الحال في ذلك ممّا عرفت.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٣

(٣) بلا- خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ على ذلك الروايات المتقدّمة الدالّة على أنّ كلّ ما في الإنسان منه واحد ففيه الديّة كاملة و كلّ ما كان فيه منه اثنان ففيهما الديّة و في أحدهما نصف الديّة، بضميمة ما دلّ على أنّ دية المرأة نصف دية الرجل، فإنّ مقتضى إطلاق هذه الروايات هو أنّ في قطع أنف المرأة أو يديها أو رجلها و ما شاكل ذلك تمام ديتها و هي نصف دية الرجل، و في قطع إحدى يديها أو رجلها نصف ديتها، و تدلّ على ذلك أيضاً الروايات الآتية الدالّة على أنّ المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث الديّة، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف.

(١) في ص ٣٧٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٤

فلو قطعت إحدى يدي الذمّي ففيه نصف ديته، و في الذمّيّة نصف ديتها (١)، و كذا الحال في العبد، فلو قطع إحدى يدي العبد كان فيه نصف قيمته (٢).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى الإطلاقات المتقدّمة، بضميمة ما دلّ على أنّ دية الذمّي ثمانمائة درهم في الذكور و أربعمائه في الإناث صحيحة محمّد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا يقاد مسلم بدمي في القتل و لا في الجراحات، و لكن يؤخذ من المسلم جنايته للذمّي على قدر دية الذمّي: ثمانمائة درهم» (١).

فإنّ مقتضى إطلاق تلك الروايات و صحيحة محمّد بن قيس هو أنّ في قطع أنف الذمّي أو يديه أو ما شاكل ذلك تمام ديته و هو ثمانمائة درهم، و في الذمّيّة تمام ديتها و هو أربعمائه درهم، و في قطع إحدى يدي الذمّي أو رجله نصف ديته و هو أربعمائه درهم، و في الذمّيّة نصف ديتها و هو مائتا درهم.

(٢) بلا خلاف بين الفقهاء.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى الإطلاقات السابقة معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: جراحات العبيد على نحو جراحات الأحرار في الثمن» (٢).

و معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في أنف العبد أو ذكره أو شيء يحيط بقيمته أنّه يؤدى إلى مولاه

(١) الوسائل ٢٩: ١٠٨ / أبواب القصاص في النفس ب ٤٧ ح ٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٨ / أبواب قصاص الطرف ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٥

[مسألة ٣٠٩: كل جناية كانت فيها دية مقدرة شرعاً]

(مسألة ٣٠٩): كل جناية كانت فيها دية مقدرة شرعاً سواء أكانت بقطع عضو أو كسره أو جرحه أو زوال منفعته، فإن كانت الدية أقل من ثلث دية الرجل فالمرأة تعاقله فيها (١)،

قيمة العبد و يأخذ العبد» (١)». .

فإن مقتضى إطلاق المعتبرة الأولى والثانية أن في قطع أنف العبد أو يديه تمام قيمته فإنها ديته، وفي قطع إحدى يديه أو رجله نصف قيمته.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، وتدل على ذلك عدّة نصوص:

منها: صحيحة أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في رجل قطع إصبعاً من أصابع المرأة، كم فيها؟ قال: عشرة من الإبل» قلت: قطع اثنين «قال: عشرون» قلت: قطع ثلاثاً «قال: ثلاثون» قلت: قطع أربعاً «قال: عشرون» قلت: سبحان الله، يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون، ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون! إن هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فنبأ من قاله ونقول: الذي جاء به شيطان «فقال: مهلاً يا أبان، هذا حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف، يا أبان إنك أخذتني بالقياس، والسنة إذا قيست مُحِقِّ الدين» (٢)».

ومنها: معتبرة سماعه، قال: سألته عن جراحة النساء «فقال: الرجال والنساء في الدية سواء حتى تبلغ الثلث، فإذا جازت الثلث فإنها مثل نصف دية الرجل» (٣)».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٨/ أبواب ديات الشجاج والجراح ب ٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٥٢/ أبواب ديات الأعضاء ب ٤٤ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٥٢/ أبواب ديات الأعضاء ب ٤٤ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٣٩٦

و إن كان بقدر الثلث أو أزيد صارت دية المرأة نصف دية الرجل (١).

ومنها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: جراحات الرجال والنساء سواء، سنّ المرأة بسنّ الرجل، و موضحة المرأة بموضحة الرجل، وإصبع المرأة بإصبع الرجل، حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية، فإذا بلغت ثلث الدية ضعفت دية الرجل على دية المرأة» (١)».

(١) الكلام في ذلك يقع في مقامين:

الأول: فيما إذا كانت الدية المقدرة أزيد من ثلث دية الرجل.

الثاني: فيما إذا كانت بمقداره.

أمّا المقام الأول: فالظاهر أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب وأن دية المرأة ترجع إلى النصف.

وتدل على ذلك جملة من الروايات وقد تقدّم بعضها.

ومنها: معتبرة ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قطع إصبع امرأة «قال: تقطع إصبعه حتى تنتهي إلى ثلث الدية، فإذا جاز الثلث كان في الرجل الضعف» (٢)»، والرواية مطابقة لما في الكافي.

و منها: صحيحة الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن جراحات الرجال و النساء في الديات و القصاص السن بالسن و الشجة بالشجة و الاصبع بالاصبع سواء، حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية، فإذا جازت الثلث صيرت دية

(١) الوسائل ٢٩: ١٦٣ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ١٦٤ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ٤، الكافي ٧: ٣٠١ / ١٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٧

.....

الرجال في الجراحات ثلثي الدية، و دية النساء ثلث الدية «١».

و أما المقام الثاني: فالمعروف و المشهور فيه بين الأصحاب: أنّ المرأة تعاقب الرجل إلى الثلث، فإذا بلغت الثلث رجعت دية المرأة إلى النصف من دية الرجل.

و خالف في ذلك جماعة منهم: الشيخ (قدس سره) في النهاية و صاحب الرياض «٢» و قالوا: إنّ جراحات المرأة تساوي جراحات الرجل ما لم تتجاوز ثلث الدية، فإذا جازت رجعت دية المرأة إلى النصف.

أقول: الصحيح ما هو المشهور بين الأصحاب، و ذلك لأن الروايات الواردة في المقام على طائفتين:

إحداهما: تدلّ على أنّ المرأة تساوي الرجل إلى الثلث، فإذا زادت عليه رجعت دية المرأة إلى النصف.

و ثانيتهما: تدلّ على أنّها تساوي الرجل فيما دون الثلث، فإذا بلغت الثلث رجعت دية المرأة إلى النصف.

فمورد المعارضة بين الطائفتين هو ما إذا بلغت الدية الثلث، فإن مقتضى الطائفة الاولى: عدم رجوع دية المرأة إلى النصف، و مقتضى الطائفة الثانية: رجوعها إلى النصف، و حيث لا مرجح في البين لتقديم إحداهما على الأخرى

(١) الوسائل ٢٩: ١٦٥ / أبواب قصاص الطرف ب ١ ح ٦، و في الكافي ٧: ٣٠٠ / ٨، و التهذيب ١٠: ١٨٥ / ٧٢٦، و الوسائل المحقق جديداً «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن جراحات الرجال و النساء في الديات و القصاص سواء؟ فقال: الرجال و النساء في القصاص السن بالسن...».

(٢) النهاية: ٧٧٣، الرياض ٢: ٥٥٩ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٨

.....

فتسقطان معاً.

فالمرجع هو إطلاق صحيحة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال في كل شيء» «١».

فإن مقتضاه اختصاص تساوي المرأة مع الرجل في ما دون الثلث دون الزائد عليه.

بقي هنا شيء: و هو أنّ هذا الحكم هل يختصّ بما إذا كان الجاني على المرأة رجلاً أو يعمّ ما إذا كان امرأة؟

فيه قولان، المعروف و المشهور بين الأصحاب هو القول الثاني.

و مال إلى القول الأول المحقق الأردبيلي (قدس سره) «٢»، بتقريب: أنّ مورد روايات الباب هو ما إذا كان الجاني رجلاً، فالتعدّي عنه

إلى غيره من الموارد يحتاج إلى دليل. و عليه، فإذا كان الجاني على المرأة امرأة فالدية من الأوّل على النصف من دية الرجل، فلو قطعت المرأة إصبع امرأة ففيه خمس من الإبل، و هكذا.
 و من هنا استشكل العلامة (قدس سره) في القواعد في التعميم «٣».
 أقول: الصحيح ما هو المشهور و المعروف بينهم، و ذلك لأنّ مورد أكثر الروايات و إن كان كذلك إلّا أنّ فيها ما يكون مطلقاً من هذه الناحية، كمتبرة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: جراحات المرأة و الرجل سواء

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٤ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٣ ح ٢.

(٢) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٧١ ٤٧٢.

(٣) القواعد ٣: ٦٩١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٣٩٩

.....

إلى أن تبلغ ثلث الدية، فإذا جاز ذلك تضاعفت جراحة الرجل على جراحة المرأة ضعفين «١»، فإنّ مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون الجاني رجلاً أو امرأة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٣ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٠

فصل

[الفصل الثاني في ديات الكسر و الصدع و الرضّ و النقل و النقب]

إشارة

في ديات الكسر و الصدع و الرضّ و النقل و النقب و الفكّ و الجرح في البدن غير الرأس

[مسألة ٣١٠: المشهور أنّ في كسر العظم من كلّ عضو]

(مسألة ٣١٠): المشهور أنّ في كسر العظم من كلّ عضو كان له مقدّر في الشرع خمس دية ذلك العضو، فإن صلح على غير عيب و لا عثم فديته أربعة أخماس دية كسره، و في موضحته ربع دية كسره، و في رضه ثلث دية ذلك العضو، فإذا برئ على غير عيب و لا عثم فديته أربعة أخماس دية رضه، و في فكّه من العضو بحيث يصبح العضو عاطلاً ثلثا ديته، فإن صلح على غير عيب و لا عثم فأربعة أخماس دية فكّه. و لكن مستند جميع ذلك على الإطلاق غير ظاهر، حيث إنّ دية هذه الأمور تختلف باختلاف الأعضاء و النسبة غير محفوظة في الجميع كما ستأتى في ضمن المسائل الآتية.

[مسألة ٣١١: في كسر الظهر دية كاملة]

(مسألة ٣١١): في كسر الظهر دية كاملة (١)،

(١) بلا خلاف بين الفقهاء.

و تدلّ على ذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يكسر ظهره «قال: فيه الدية كاملة» الحديث «١».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠١

و كذلك إذا أُصيب فأحذب (١) أو صار بحيث لا يستطيع الجلوس (٢).

و معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الصلب إذا انكسر الدية» «١».

و أما ما في معتبرة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل الواحدة نصف الدية إلى أن قال: و في الظهر إذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة» الحديث «٢»، من التقييد بعدم إنزال الماء فالظاهر أنه من جهة الملازمة الخارجية بين كسر الظهر و قطع إنزال الماء، لا من جهة خصوصية فيه ليوجب التقييد.

فالتيجة: أن موضوع الحكم هو الكسر.

(١) من دون خلاف بين أصحابنا.

و تدلّ على ذلك صحيحة يونس: أنه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه «في ذهاب السمع كله ألف دينار إلى أن قال: و الظهر إذا أحذب ألف دينار» الحديث «٣».

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة بريد العجلي عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس أن فيه الدية» «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٤ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٧.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٠٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٢

[مسألة ٣١٢: إذا كسر الظهر فجر على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣١٢): إذا كسر الظهر فجر على غير عثم و لا عيب، قيل: إن فيه ثلث الدية، و هو لا يخلو عن إشكال، و الصحيح أن دية مائة دينار (١)، و إن عثم ففيه ألف دينار (٢).

و أما تضعيف المحقق الأردبيلي (قدس سره) هذه الرواية من جهة وجود أبي سليمان الحمار في السند «١»، فلا وجه له أصلاً، فإنّ أبا سليمان الحمار هو داود بن سليمان، وهو ثقة روى عنه ابن محبوب.

(١) وجه الإشكال: هو أنّ جماعةً وإن ذهبوا إلى أنّ دية ثلث الديّة، بل نسبه غير واحد إلى الشهرة، إلّا أنّه لا مستند له أصلاً سوى قياس ذلك على اللحية إذا نبتت و الساعد إذا صلح على غير عيب و لا عثم فإنّ فيهما ثلث الديّة، و لكن من الواضح أنّ التعدي عن موردهما إلى غيره من الموارد يحتاج إلى دليل، و القياس لا نقول به.

فإذن الصحيح ما ذكرناه، و تدلّ عليه معتبرة طريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: في الصدر إذا رضّ فثنى شقّيه كليهما فديته خمسمائة دينار إلى أن قال: و إن انكسر الصلب فجزر على غير عثم و لا عيب فديته مائة دينار، و إن عثم فديته ألف دينار» الحديث «٢».

(٢) وفاقاً لجماعة، بل عن الغنية الإجماع عليه «٣»، و تدلّ على ذلك معتبرة طريف المتقدمة و الروايات السابقة.

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٠٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

(٣) الغنية ٢: ٤١٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٣

[مسألة ٣١٣: إذا كسر الظهر فشلت الرجلان]

(مسألة ٣١٣): إذا كسر الظهر فشلت الرجلان ففيه دية كاملة و ثلثا الدية (١).

[مسألة ٣١٤: إذا كسر الصلب فذهب به جماعه ففيه ديتان]

(مسألة ٣١٤): إذا كسر الصلب فذهب به جماعه ففيه ديتان (٢).

[مسألة ٣١٥: في موضحة الظهر خمسة و عشرون ديناراً]

(مسألة ٣١٥): في موضحة الظهر خمسة و عشرون ديناراً (٣)، و في نقل عظامه خمسون ديناراً، و في قرحته التي لا تبرا ثلث دية كسره، و كذلك الحال

(١) أمّا الدية كاملةً فمضافاً إلى عدم الخلاف فيه بين الأصحاب يدلّ عليه ما عرفت من أنّ في كسر الظهر دية كاملة، و أمّا ثلثا الدية فلما سيأتى من أنّ في شلل كلّ عضو ثلثي دية ذلك العضو «٣».

(٢) بلا خلاف ظاهر، إحداهما: لكسر الصلب، لما سبق من أنّ فيه الدية كاملة «١». و ثانيتهما: لذهاب الجماع، ففي صحيحة إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجلٍ ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه و بصره و

لسانه و عقله و فرجه و انقطع جماعه و هو حى بست ديات» «٢»، فإنها تدلّ على أنّ في انقطاع الجماع و ذهابه ديةً كاملةً.
(٣) يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في معتبرة طريف: «و ديةً موضحةً الكتفين و الظهر خمسةً و عشرون ديناراً» الحديث «٣».

(٣) في ص ٤٦٢.

(١) في ص ٤٠٠.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٥ / أبواب ديات المنافع ب ٦ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٤

في قرحة سائر الأعضاء (١).

[مسألة ٣١٦: في كسر الترقوة إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣١٦): في كسر الترقوة إذا جبرت على غير عثم و لا- عيب أربعون ديناراً، و في صدعها أربعة أخماس دية كسرها، و في موضحتها خمسةً و عشرون ديناراً، و في نقل عظامها نصف دية كسرها، و في نقبها ربع دية كسرها (٢).

(١) تدلّ على ذلك صحيحة يونس و معتبرة ابن فضال عن أبي الحسن (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في دية جراحة الأعضاء كلّها إلى أن قال: فما كان من عظم كسر فجب على غير عثم و لا عيب لم ينقل منه عظام فإنّ دية معلومة، فإن أوضح و لم ينقل عظامه فدية كسره و دية موضحته، فإنّ دية كلّ عظم كسر معلوم دية، و نقل عظامه نصف دية كسره، و دية موضحته ربع دية كسره، فما وارت الثياب غير قصبتي الساعد و الإصبع و في قرحة لا تبرأ ثلث دية العظم الذي هو فيه» الحديث «١».

(٢) على المشهور بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك معتبرة طريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الترقوة إذا انكسرت فجب على غير عثم و لا- عيب أربعون ديناراً، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس كسرها اثنان و ثلاثون ديناراً، فإن أوضحت فديتها خمسةً و عشرون ديناراً و ذلك خمسة أجزاء من ثمانية من ديتها إذا انكسرت، فإن نقل منها العظام فديتها نصف دية كسرها عشرون ديناراً، فإن نقبت فديتها ربع دية كسرها عشرة دنانير» الحديث «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧٨ / أبواب الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٥

.....

بقي هنا أمران:

الأول: أنّ المحقق في الشرائع ذكر ما نصّه: قال في المبسوط و الخلاف: في الترقوتين الدية، و في كلّ واحدة منهما مقدّر عند أصحابنا. و لعلّه إشارة إلى ما ذكره الجماعة عن طريف، و هو في الترقوة إذا كسرت و جبرت على غير عيب أربعون ديناراً «١».

أقول: إنَّ موضوع كلام الشيخ «٢» وجماعة كابن حمزة و الصيمري و ابن فهد «٣» هو قطع الترقوتين أو إحداهما، و ما هو المذكور في معتبرة ظريف هو الكسر دون القطع، فمعتبرة ظريف أجنبيَّة عمَّا ذكره الشيخ و جماعة. ثمَّ إنَّ ثبوت الديَّة كاملةً في قطع الترقوتين و نصفها في قطع إحداهما محلَّ إشكال على ما ذكره جماعة منهم: صاحب الجواهر «٤» فإنَّ ما دلَّ على أنَّ كلَّ ما كان في الإنسان منه اثنان ففيهما الديَّة و في أحدهما نصف الديَّة، منصرفٌ عن مثل ذلك. فالنتيجة: أنَّ الأظهر عدم ثبوت الديَّة كاملةً فيهما و لا نصفها في إحداهما، بل المرجع فيه الحكومة. الثاني: أنَّ معتبرة ظريف إنَّما تعرَّضت لحكم ما إذا جبرت الترقوة على غير عيب و لا- عثم، و أمَّا ما إذا لم تجبر أو جبرت مع عثم و عيب فهي لم تعرَّض لحكهما، فالمرجع فيهما هو الحكومة.

(١) الشرائع ٤: ٢٨٠.

(٢) الخلاف ٥: ٧٣ / ٢٦١.

(٣) لاحظ الوسيلة: ٤٤٩، غاية المرام ٤: ٤٥٩، المهذب البارع ٥: ٣٥٢.

(٤) الجواهر ٤٣: ٢٨٧ ٢٨٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٦

[مسألة ٣١٧: في كسر كلِّ ضلع من الأضلاع التي خالط القلب خمسة و عشرون ديناراً]

(مسألة ٣١٧): في كسر كلِّ ضلع من الأضلاع التي خالط القلب خمسة و عشرون ديناراً (١)، و في صدعه اثنا عشر ديناراً و نصف دينار، و في موضحته ربع دية كسره، و كذا في نقبه، و في نقل عظامه سبعة دنانير و نصف دينار (٢).

[مسألة ٣١٨: في كسر كلِّ ضلع من الأضلاع التي تلي العضدين عشرة دنانير]

(مسألة ٣١٨): في كسر كلِّ ضلع من الأضلاع التي تلي العضدين عشرة دنانير (٣)، و في صدعه سبعة دنانير، و في

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل لم يوجد الخلاف فيه.

و يدلُّ على ذلك قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها ضلع فديته خمسة و عشرون ديناراً، و في صدعه اثنا عشر ديناراً و نصف، و دية نقل عظامها سبعة دنانير و نصف، و موضحته على ربع دية كسره، و نقبه مثل ذلك، و في الأضلاع ممَّا يلي العضدين دية كلِّ ضلع عشرة دنانير إذا كسر، و دية صدعه سبعة دنانير، و دية نقل عظامه خمسة دنانير، و في موضحة كلِّ ضلع منها ربع دية كسره دنانير و نصف، فإنَّ نقب ضلع منها فديتها ديناران و نصف» الحديث «١».

(٢) تدلُّ على ذلك كله معتبرة ظريف المتقدمة، و بها يقيد إطلاق صحيحه يونس المتقدمة في مسألة موضحة الظهر، الدالَّة على أنَّ في نقل العظم من كلِّ عضو نصف دية كسره.

(٣) على المشهور بين الأصحاب، بل في الجواهر: لا أجد فيه خلافاً إلَّا عن

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٧

موضحة ديناران و نصف دينار، و كذا في نقبه، و في نقل عظامه خمسة دانير (١).

[مسألة ٣١٩: في رضّ الصدر إذا انثنى شقاه نصف الدية]

(مسألة ٣١٩): في رضّ الصدر إذا انثنى شقاه نصف الدية، و إذا انثنى أحد شقيه ربع الدية، و كذلك الحال في الكتفين (٢)، و في موضحة كلّ من الصدر و الكتفين خمسة و عشرون ديناراً (٣).

ابن إدريس في السرائر «١»، حيث إنّه لم يفرّق في دية الأضلاع أصلاً، فحكم بأنّ دية كلّ ضلع خمسة و عشرون ديناراً «٢». و فيه: أنّه لا مستند لهذا الإطلاق، فإنّ الدليل في المقام منحصرٌ بمعتبرة ظريف المتقدّمة، و هي صريحة في التفصيل بينها.

(١) تدلّ على ذلك المعبرة المتقدّمة.

(٢) يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «في الصدر إذا رضّ فثنى شقيه كليهما فديته خمسمائة دينار، و دية أحد شقيه إذا انثنى مائتان و خمسون ديناراً، و إذا انثنى الصدر و الكتفان فديته ألف دينار، و إذا انثنى أحد شقي الصدر و أحد الكتفين فديته خمسمائة دينار و دية موضحة الصدر خمسة و عشرون ديناراً و دية موضحة الكتفين و الظهر خمسة و عشرون ديناراً» الحديث «٣».

(٣) تدلّ على ذلك معتبرة ظريف المتقدّمة.

(١) الجواهر ٤٣: ٢٨٠.

(٢) السرائر ٣: ٤١١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٨

[مسألة ٣٢٠: في كسر المنكب إذا جبر على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٠): في كسر المنكب إذا جبر على غير عثم و لا عيب خمس دية اليد مائة دينار، و في صدعه ثمانون ديناراً، و في موضحته خمسة و عشرون ديناراً، و كذلك الحال في نقبه، و في نقل عظامه خمسون ديناراً، و في رضه إذا عثم ثلث دية النفس، و في فكّه ثلاثون ديناراً (١).

[مسألة ٣٢١: في كسر العضد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢١): في كسر العضد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب خمس دية اليد، و في موضحتها خمسة و عشرون ديناراً، و كذلك في نقبها، و في نقل عظامها خمسون ديناراً (٢).

(١) تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الترقوة إذا انكسرت إلى أن قال: و دية المنكب إذا كسر

خمس دية اليد مائة دينار، فإن كان في المنكب صدع فديته أربعة أخماس كسره ثمانون ديناراً، فإن أوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً، فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار و خمسة و سبعون ديناراً منها مائة دينار دية كسره و خمسون ديناراً لنقل عظامه و خمسة و عشرون ديناراً لموضحته. فإن كانت ناقبة فديتها ربع دية كسره خمسة و عشرون ديناراً، فإن رضّ فعثم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، فإن فكّ فديته ثلاثون ديناراً» (١).

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «في العضد إذا انكسر فجبر على غير عثم و لا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار، و دية موضحتها ربع دية كسرها خمسة و عشرون ديناراً و دية نقل عظامها نصف دية كسرها خمسون ديناراً، و دية نقبها ربع دية كسرها خمسة و عشرون

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٠٩

[مسألة ٣٢٢: في كسر الساعد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٢): في كسر الساعد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب ثلث دية النفس، و في كسر إحدى قصبتي الساعد إذا جبرت على غير عثم و لا عيب مائة دينار، و في صدعها ثمانون ديناراً، و في موضحتها خمسة و عشرون ديناراً، و في نقل عظامها مائة دينار، و في نقبها اثنا عشر ديناراً و نصف دينار، و في نافذتها خمسون ديناراً، و في قرحتها التي لا تبرأ ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار (١).

ديناراً» الحديث (١).

(١) تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الساعد إذا كسر فجبر على غير عثم و لا عيب ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، فإن كسر إحدى القصبتين من الساعدين فديتها خمس دية اليد مائة دينار، و في إحداها أيضاً في الكسر لأحد الزندين خمسون ديناراً، و في كليهما مائة دينار، فإن انصدع إحدى القصبتين ففيها أربعة أخماس دية إحدى قصبتي الساعد أربعون ديناراً، و دية موضحتها ربع دية كسرها خمسة و عشرون ديناراً، و دية نقل عظامها مائة دينار و ذلك خمسة دية اليد، و إن كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة و عشرون ديناراً، و دية نقبها نصف دية موضحتها اثنا عشر ديناراً و نصف، و دية نافذتها خمسون ديناراً، فإن صارت فيها قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك ثلث دية التي هي فيه» الحديث (٢)، كذا في التهذيب، و في

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١١ ح ١، التهذيب ١٠: ٣٠١، الفقيه ٤: ٦٠، الكافي ٧: ٣٣٥ / ١٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٠

[مسألة ٣٢٣: في كسر المرفق إذا جبر على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٣): في كسر المرفق إذا جبر على غير عثم و لا عيب مائة دينار (١)، و في صدعه ثمانون ديناراً، و في نقل عظامه خمسون

ديناراً، و في نقبه خمسة و عشرون ديناراً، و كذلك موضحته، و في فكّه ثلاثون ديناراً،

الفقيه مثله باختلاف يسير. و أما الكافي فنسخه مختلفه، ففي بعضها: «أنّ دية كسر الساعد خمس دية اليد»، و في ثانياً: «أنّ دية ثلاث دية النفس»، كما أنّ في بعضها «أنّ دية كسر قصبتي الساعد خمس دية اليد مائة دينار»، و في ثانياً: «أنّ دية كسر إحدى قصبتي الساعد خمس دية اليد»، و بما أنّ النسخ مختلفه فلا اعتماد على شيء منها، و العبرة إنّما هي بما رواه الشيخ و الصدوق (قدس سرهما) في كلا الموردين.

بقي هنا شيء: و هو أنّ المذكور في الكافي و التهذيب: «أنّ دية انصداع إحدى قصبتي الساعد أربعون ديناراً» و الظاهر أنّه من غلط النسخه، فإنّ المذكور في التهذيب و في نسخه من الكافي: «أنّ دية كسر إحدى قصبتي الساعد مائة دينار» فأربعة أخماسها التي هي دية انصداعها كما في المعبره: ثمانون ديناراً كما هو في الفقيه لا أربعون، و يؤيد ذلك: أنّ صاحب الوسائل رواها عن الكافي، و الموجود فيه: ثمانون.

(١) على المشهور شهرة عظيمة.

و تدلّ على ذلك معتبره ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «في العضد إذا انكسر إلى أن قال: و في المرفق إذا كسر فجبر على غير عثم و لا عيب فديته مائة دينار و ذلك خمس دية اليد، و إن انصدع فديته أربعة أخماس دية كسره ثمانون ديناراً، فإن نقل منه العظام فديته مائة و خمسة و سبعون ديناراً للكسر مائة دينار، و لنقل العظام خمسون ديناراً، و للموضحة خمسة و عشرون ديناراً، فإن كانت فيه ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة و عشرون ديناراً،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤١١

و في رضه إذا عثم ثلاث دية النفس (١).

[مسألة ٣٢٤: في كسر كلا الزندين إذا جبر على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٤): في كسر كلا الزندين إذا جبر على غير عثم و لا عيب مائة دينار، و في كسر إحداهما خمسون ديناراً (٢)، و في نقل عظامها نصف دية كسرها (٣).

[مسألة ٣٢٥: في رض أحد الزندين إذا جبر على غير عيب]

(مسألة ٣٢٥): في رض أحد الزندين إذا جبر على غير عيب و لا عثم ثلاث دية اليد (٤).

فإن رض المرفق فعثم فديته ثلاث دية النفس ثلاثمائة دينار و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلاث دينار، فإن كان فكّه فديته ثلاثون ديناراً» (١).

(١) تدلّ على جميع ذلك المعبره المتقدمه.

(٢) تدلّ على ذلك المعبره المتقدمه في مسأله كسر الساعد «١».

(٣) تدلّ على ذلك صحيحه يونس المتقدمه في مسأله موضحة الظهر «٢»، الداله على أنّ دية نقل العظم نصف دية الكسر.

(٤) يدلّ عليه قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و دية (الرصغ) الرسغ إذا رض فجبر على غير عثم و لا- عيب ثلاث

دية اليد مائة دينار و ستّة و ستون ديناراً و ثلثا ديناراً الحديث «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٠ ح ١.

(١) في ص ٤٠٩.

(٢) راجع ص ٤٠١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٠١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٢

[مسألة ٣٢٦: في كسر الكفّ إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٦): في كسر الكفّ إذا جبرت على غير عثم و لا- عيب أربعون ديناراً، و في صدعها اثنان و ثلاثون ديناراً، و في موضعها خمسة و عشرون ديناراً، و في نقل عظامها عشرون ديناراً و نصف دينار، و في نقبها ربع دية كسرهما، و في قرحة لا تبرأ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار (١).

(١) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام): في معتبرة ظريف: «و في الكفّ إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا- عيب فديتها أربعون ديناراً، و دية صدعها أربعة أخماس دية كسرهما اثنان و ثلاثون ديناراً، و دية موضعها خمسة و عشرون ديناراً، و دية نقل عظامها عشرون ديناراً و نصف دينار، و دية نقبها ربع دية كسرهما عشرة دنانير، و دية قرحة لا تبرأ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار» (١).

هذا، و لكن في موضع آخر من المعتبرة ما يدلّ على أنّ دية كسر الكفّ خمس دية اليد مائة دينار، و دية نقل عظامها نصف دية كسرهما خمسون ديناراً و دية ناقبتها ربع دية كسرهما خمسة و عشرون ديناراً (٢).
أقول: هذا الاختلاف موجود في كلّ من الكافي و الفقيه و التهذيب (٣)، و من الجائز أن يكون ذلك من غلط النسخ و أنّ الصحيح في الموضع الثاني كلمة: الكف، بدل: كلمة: الكفّ. و عليه، فدية الكف تكون مثل دية المنكب، و إن لم يتمّ ذلك فالأمر دائر بين الأقلّ و الأكثر، فتجرى البراءة عن الأكثر المشكوك بثبوتها.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١١ ح ١.

(٣) الكافي ٧: ٣٣٥ / ١٠، الفقيه ٤: ٦٠، التهذيب ١٠: ٣٠١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٣

[مسألة ٣٢٧: في كسر قصبه إبهام الكفّ إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٢٧): في كسر قصبه إبهام الكفّ إذا جبرت على غير عثم و لا عيب ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و في صدعها ستّة و عشرون ديناراً و ثلث دينار، و في موضعها ثمانية دنانير و ثلث دينار، و في نقل عظامها ستّة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و في نقبها ثمانية

دنانير و ثلث دينار، و في فكها عشرة دنانير (١).

بقي هنا شيان:

الأول: أنه ذكر في المعبره في الموضوع الثاني: «فإن كان في الكف قرحة لا تبرأ فديتها ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار»، و هو مناف لما تقدم من أن دية القرحة في الكف التي لا تبرأ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و ما تقدم هو الموافق لإطلاق قوله (عليه السلام) في صحيحه يونس المتقدمه «١»: «و في قرحة لا تبرأ ثلث دية العظم الذي هو فيه»، فإنه بعد ما كانت دية الكسر أربعين ديناراً فتكون دية القرحة ثلث دية الكسر ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار. و لو تنزلنا عن ذلك فأصالة البراءة عن الزائد تقضى بعدم وجوبه.

الثاني: أن المذكور في صحيحه يونس و إن كان: أن مقدار دية نقل العظام في كل عظم نصف دية كسره، فتكون دية النقل في الكف عشرين فقط، إلا أن المصرح به في خصوص الكف في معتبره ظريف: «عشرون ديناراً و نصف دينار»، فالزيادة هنا تكون تخصيصاً لما في صحيحه يونس لا محالة.

(١) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و دية قصبه الإبهام التي في الكف تجبر على غير عثم خمس دية الإبهام ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار إذا استوى جبرها و ثبت، و دية صدعها ستة و عشرون

(١) في ص ٤٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤١٤

[مسألة ٣٢٨: في كسر كل قصبه من قصب أصابع الكف دون الإبهام]

(مسألة ٣٢٨): في كسر كل قصبه من قصب أصابع الكف دون الإبهام إذا جبرت على غير عثم و لا عيب عشرون ديناراً و ثلث دينار، و في موضحة كل قصبه من تلك القصب الأربع أربعة دنانير و سدس دينار، و في نقل كل قصبه منهن ثمانية دنانير و ثلث دينار (١).

[مسألة ٣٢٩: في كسر المفصل الذي فيه الظفر من الإبهام في الكف]

(مسألة ٣٢٩): في كسر المفصل الذي فيه الظفر من الإبهام في الكف إذا جبر على غير عيب و لا عثم ستة عشر ديناراً و ثلث دينار، و في موضحتها أربعة دنانير و سدس دينار، و كذا في نقيها، و في صدعها ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و في نقل عظامها خمسة دنانير (٢).

ديناراً و ثلث دينار، و دية موضحتها ثمانية دنانير و ثلث دينار، و دية نقل عظامها ستة عشر ديناراً و ثلث دينار، و دية نقيها ثمانية دنانير و ثلث دينار نصف دية نقل عظامها إلى أن قال: و دية فكها عشرة دنانير إلى أن قال: و دية قصب أصابع الكف سوى الإبهام دية كل قصبه عشرون ديناراً و ثلث دينار، و دية كل موضحة في كل قصبه من القصب الأربع أصابع أربعة دنانير و سدس دينار، و دية نقل كل قصبه منهن ثمانية دنانير و ثلث دينار» الحديث «١».

(١) تدل عليه معتبره ظريف المتقدمه، بتقريب: أن المراد من دية كل قصبه دية كسرها إذا جبرت على غير عثم و لا عيب، بقريته صدرها الوارد في دية كسر قصبه الإبهام بعد جبرها بدون عثم و لا عيب.

(٢) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و دية المفصل الثاني من أعلى الإبهام إن كسر فُجبر على غير عثم و لا عيب

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤١٥

[مسألة ٣٣٠: في كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف]

(مسألة ٣٣٠): في كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف غير الإبهام ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و في صدع كل قصبه منهنّ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و في نقل عظامها ثمانية دانير و ثلث دينار، و في موضحتها أربعة دانير و سدس دينار، و كذلك في نقبها، و في فكها خمسة دانير (١).

[مسألة ٣٣١: في كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع أحد عشر]

(مسألة ٣٣١): في كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع أحد عشر ديناراً و ثلث دينار، و في صدعه ثمانية دانير و نصف دينار، و في موضحته ديناران و ثلث دينار، و كذا في نقبه، و في نقل عظامه خمسة دانير و ثلث دينار، و في فكها ثلاثة دانير و ثلث دينار (٢).

ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و دية الموضحة إن كانت فيها أربعة دانير و سدس دينار، و دية نقبها أربعة دانير و سدس دينار، و دية صدعها ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و دية نقل عظامها خمس دانير إلى أن قال: و دية كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي الكف ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و في صدع كل قصبه منهنّ ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار إلى أن قال: و في نقل عظامها ثمانية دانير و ثلث دينار، و في موضحته أربعة دانير و سدس دينار، و في نقبه أربعة دانير و سدس دينار، و في فكها خمسة دانير» الحديث (١).

(١) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في المعتبره المتقدمه.

(٢) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً و ثلث

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤١٦

[مسألة ٣٣٢: في كسر المفصل الأعلى من الأصابع الأربع]

(مسألة ٣٣٢): في كسر المفصل الأعلى من الأصابع الأربع خمسة دانير و أربعة أخماس دينار، و في صدعه أربعة دانير و خمس دينار، و في موضحته ديناران و ثلث دينار، و في نقل عظامه خمسة دانير و ثلث دينار، و في نقبه ديناران و ثلث دينار، و في فكها ثلاثة

دنانير و ثلثا دينار (١).

[مسألة ٣٣٣: في الورك إذا كسر فجب على غير عثم و لا عيب خمس دية الرجل]

(مسألة ٣٣٣): في الورك إذا كسر فجب على غير عثم و لا- عيب خمس دية الرجل، و في صدعه أربعة أخماس دية كسره، و في موضحته ربع دية كسره، و في نقل عظامه خمسون ديناراً، و في رضه إذا عثم ثلث دية النفس (٢)،

دينار، و في كسره أحد عشر ديناراً و ثلث دينار، و في صدعه ثمانية دنانير و نصف دينار، و في موضحته ديناران و ثلثا دينار، و في نقل عظامه خمسة دنانير و ثلث دينار، و في نقبه ديناران و ثلثا دينار، و في فكّه ثلاثة دنانير و ثلثا دينار» الحديث «١».

(١) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في كسره المفصل الأعلى من الأصابع الأربع خمسة دنانير و أربعة أخماس دينار، و في صدعه أربعة دنانير و خمس دينار، و في موضحته ديناران و ثلث دينار، و في نقل عظامه خمسة دنانير و ثلث، و في نقبه ديناران و ثلثا دينار، و في فكّه ثلاثة دنانير و ثلثا دينار» الحديث «٢».

(٢) يدل على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «في الورك إذا كسر فجب على غير عثم و لا عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار، و إن صدع الورك فديته مائة و ستون ديناراً أربعة أخماس دية كسره، فإن أوضحت فديته ربع دية كسره خمسون ديناراً، و دية نقل عظامه مائة»

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٢/ أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٢/ أبواب ديات الأعضاء ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٧

و الأقرب أن دية فكّه ثلاثون ديناراً (١).

و خمسة و سبعون ديناراً، لكسرها مائة دينار، و لنقل عظامها خمسون ديناراً، و لموضحتها خمسة و عشرون ديناراً، و دية فكّها ثلاثون ديناراً، فإن رضت فعثمت فديتها ثلاثمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و في الفخذ إذا كسرت فجب على غير عثم و لا عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار، فإن عثمت فديتها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك ثلث دية النفس، و دية صدع الفخذ أربعة أخماس دية كسرها مائة دينار و ستون ديناراً، فإن كانت قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرها ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار، و دية موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً، و دية نقل عظامها نصف دية كسرها مائة دينار، و دية نقبها ربع دية كسرها خمسون ديناراً» «١».

ثم إن المراد من الورك في صدر المعتبرة: هو كلا وركي الرجلين، فإنه مضافاً إلى أن في نسبة دية الرجلين دون دية النفس شهادة على ذلك قد صرح في هذه المعتبرة بأن دية كسر أحد الوركين مائة دينار، و هو قوله (عليه السلام): «لكسرها مائة دينار». و على ذلك، فالمراد من رضه مع العثم رض أحدهما بقريته السياق، حيث إن العدول في التعبير عن دية كليهما إلى دية أحدهما دلالة على ذلك، و يؤيده أن الرض في حكم الشلل و فيه ثلثا دية ذلك العضو، و يؤكد ذلك ما تقدم من أن دية رض المنكب و المرفق مع العثم ثلث دية النفس «٢».

(١) وفاقاً للمشهور، و الوجه في ذلك: أن الموجود في كتاب ظريف على

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٦ أبواب ديات الأعضاء ب ١٥ ح ١.

(٢) في ص ٤٠٨ و ٤١١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٨

[مسألة ٣٣٤: في الفخذ إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٣٤): في الفخذ إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا- عيب خمس دية الرجل، فإن عثمت فديتها ثلث دية الرجل، و في صدعها ثمانون ديناراً، و في موضحتها ربع دية كسرهما، و كذلك في نقبها، و في نقل عظامها نصف دية كسرهما، و إن كانت فيها قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرهما (١).

[مسألة ٣٣٥: في كسر الركبة إذا جبرت على غير عثم و لا عيب]

(مسألة ٣٣٥): في كسر الركبة إذا جبرت على غير عثم و لا- عيب مائة دينار، و في صدعها ثمانون ديناراً، و في موضحتها خمسة و عشرون ديناراً، و كذلك في نقبها، و في نقل عظامها خمسون ديناراً، و دية فكها ثلاثون ديناراً، و في رضها إذا عثمت ثلث دية النفس (٢)،

ما رواه الكليني و الصدوق: «أن دية فكّ الورك ثلاثون ديناراً» (١) و لكنّ الموجود في التهذيب: «أن دية فكها ثلثا ديتها» (٢). و عليه، فلم يعلم أن الموجود في كتاب ظريف كان أيّاً منهما، و بما أنه لا دليل على ثبوت الزائد على الثلاثين فيرجع في نفيه إلى أصالة البراءة.

هذا، مضافاً إلى ما هو المشهور من ترجيح ما رواه الكليني عند المعارضة في النقل، لأنه أضبط و لا سيّما مع موافقته لما رواه الصدوق.

(٢) تدلّ على جميع ذلك المعبرة المتقدّمة، و تقريب الاستدلال بها ما عرفت من أنّ المراد بالفخذ فيها: كلتا الفخذين.

(٣) تدلّ على ذلك معبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الركبة إذا كسرت و جبرت على غير عثم و لا- عيب خمس دية الرجلين

(١) الكافي ٧: ٣٣٨ ٣٣٩، الفقيه ٤: ٦٣.

(٢) التهذيب ١٠: ٣٠٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤١٩

و في قرحتها التي لا تبرأ ثلث دية كسرهما (١).

مائتا دينار، فإن انصدعت فديتها أربعة أخماس دية كسرهما مائة و ستون ديناراً، و دية موضحتها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً، و دية نقل عظامها مائة دينار و خمسة و سبعون ديناراً، منها دية كسرهما مائة دينار، و في نقل عظامها خمسون ديناراً، و في موضحتها خمسة و عشرون ديناراً، و دية نقبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً، فإن رضت فعثمت ففيها ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و

ثلث دينار. فإن فكّت فديتها ثلاثة أجزاء من دية الكسر ثلاثون ديناراً» الحديث «١».

ثم إن المراد من الركبة في صدر المعبرة: كلتا الركبتين، فإنه مضافاً إلى أن في نسبة ديتها إلى دية الرجلين شهادة على ذلك قد صرح في نفس المعبرة بذلك وهو قوله (عليه السلام): «منها دية كسرهما مائة دينار». وعلى ذلك، فالمعبرة قد تعرضت لبيان مقدار دية كليهما معاً إلى قوله (عليه السلام): «و دية نقبها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً».

و أمّا قوله (عليه السلام): «فإن رضت فعثمت» فالظاهر أنه في مقام بيان دية الرض مع العثم في إحداهما، وذلك بقريته قوله (عليه السلام) بعد هذه الجملة: «فإن فكّت»، فإن المراد منه فكّ إحداهما جزءاً، نظراً إلى أن دية كسرهما مائة دينار، وبطبيعة الحال تكون ثلاثة أجزاء (أعشار) من المائة ثلاثين ديناراً. و يؤيد ذلك ما تقدّم من أن الرض مع العثم في حكم الشلل وفيه ثلثا دية ذلك العضو. (١) تدلّ على ذلك صحيحة يونس المتقدمة في مسألة موضحة الظهر «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٦ ح ١.

(٢) في ص ٤٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٢٠

[مسألة ٣٣٦: في كسر الساق إذا جبرت على غير عثم و لا عيب مائة دينار]

(مسألة ٣٣٦): في كسر الساق إذا جبرت على غير عثم و لا عيب مائة دينار، و مع العثم مائة و ستون ديناراً و ثلثا دينار، و في صدعها ثمانون ديناراً، و في موضعها خمسة و عشرون ديناراً، و كذلك في نقل عظامها و في نفوذها، و دية نقبها نصف دية موضعها، و في قرحتها التي لا تبرأ ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار (١).

(١) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في الساق إذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا- عيب خمس دية الرجلين مائتا دينار، و دية صدعها أربعة أحماس دية كسرهما مائة و ستون ديناراً، و في موضعها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً، و في نقبها نصف موضعها خمسة و عشرون ديناراً، و في نقل عظامها ربع دية كسرهما خمسون ديناراً، و في نفوذها ربع دية كسرهما خمسون، و في قرحه لا- تبرأ ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، فإن عثم الساق فديتها ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» الحديث «١».

ثم الظاهر أن المراد من الساق في المعبرة هو كلتا الساقين إلى قوله (عليه السلام) «و في نفوذها ربع دية كسرهما» إلخ، لعين ما تقدّم. و أمّا قوله (عليه السلام): «و في قرحه لا تبرأ» فالظاهر منه بيان القرحه في إحداهما، و ذلك بقريته أن دية قرحه كلّ عضو ثلث دية ذلك العضو على ما دلّت عليه صحيحة يونس المتقدمة.

و أمّا قوله (عليه السلام) بعد ذلك «فإن عثم الساق» إلخ، فالظاهر منه بيان

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٢١

[مسألة ٣٣٧: في رض الكعيبين إذا جبرتا على غير عثم و لا عيب ثلث دية النفس]

(مسألة ٣٣٧): في رضّ الكعبين إذا جبرتا على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس، و في رضّ إحداهما إذا جبرت على غير عثم ولا عيب نصف ذلك (١).

[مسألة ٣٣٨: في القدم إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب مائة دينار]

(مسألة ٣٣٨): في القدم إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب مائة دينار، و في موضحتها ربع دية كسرها، و في نقل عظامها نصف دية كسرها، و في نافذتها التي لا تسدّ مائة دينار، و في ناقبتها ربع دية كسرها (٢).

دية الكسر مع العثم في كلا الساقين، بقريته أنه (عليه السلام) في مقام بيان حكم موضوع واحد و هو كسر كلتا الساقين مَرَّةً بدون عثم و أخرى مع العثم.

(١) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في الكعب إذا رضّ فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية الرجلين ثلاثمائة و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» (١)، و تقريب دلالتها كما تقدّم.

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «في القدم إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجل (الرجلين) مائتا دينار، و دية موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً، و في نقل عظامها مائة دينار نصف دية كسرها، و في نافذة فيها لا تسدّ خمس دية الرجل مائتا دينار، و في ناقبة فيها ربع (دية) كسرها خمسون ديناراً» (٢).

ثم إن المراد من القدم في المعتبرة: هو كلتا القدمين، و ذلك من جهة أنّ النسخة إذا كانت في الواقع: الرجلان، ففي نسبة ديتها إليهما شهادة على ذلك،

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٢

[مسألة ٣٣٩: دية كسر قصبه الإبهام التي تلى القدم كدية قصبه الإبهام من اليد]

(مسألة ٣٣٩): دية كسر قصبه الإبهام التي تلى القدم كدية قصبه الإبهام من اليد (١)، و في نقل عظامها ستّة و عشرون ديناراً و ثلثا دينار (٢)، و كذلك

و إذا كانت النسخة: الرجل، فمن جهة أنه جعل ديتها مائتا دينار و هي خمس دية كلتا الرجلين لا الرجل الواحدة، و بذلك يظهر الحال في دية الموضحة و ما بعدها.

(١) و هي خمس دية الإبهام ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و دية كسر قصبه الإبهام التي تلى القدم خمس دية الإبهام ستّة و ستون ديناراً و ثلثا دينار» (١).

و ما في المعتبرة هو بيان دية كسر كلتا القصبتين، و ذلك بقريته أنّ الستّة و الستين ديناراً و ثلثي دينار خمس دية كلتا الإبهامين لا

الإبهام الواحدة كما هو الحال في إبهام اليد على ما تقدّم «٢».

(٢) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في المعتمدة: «و في نقل عظامها ستّة و عشرون ديناراً و ثلثا ديناراً» «٣».

أقول: كذا في جميع النسخ الموجودة عندنا، و لكن في صحيحة يونس المتقدمة «٤»: أنّ دية نقل كلّ عظم نصف دية كسره، و حينئذ تكون الدية في نقل عظام قصبه الإبهام ستّة عشر ديناراً و ثلثا دينار كما كان ذلك في نقل عظام قصبه إبهام اليد. و عليه، تكون المعتمدة مخصّصة للكبرى المتقدمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

(٢) في ص ٤١٣ ٤١٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

(٤) في ص ٤٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٢٣

الحال في صدعها، و دية موضحتها و نقبها و فكها كديتها في اليد (١)، و دية كسر الأعلى من الإبهام و هو الثاني الذي فيه الظفر كديه كسر الأعلى من الإبهام في اليد، و كذلك الحال في موضحتها و نقبها و صدعها، و في نقل عظامها ثمانية دنانير و ثلث دينار، و في فكها خمسة دنانير (٢)، و في كسر قصبه كلّ من الأصابع الأربعة سوى الإبهام ستّة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و دية صدعها ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و دية موضحتها و نقبها و نقل عظامها كديتها في اليد، و في قرحة لا تبرأ في القدم ثلاثة و ثلاثون ديناراً

(١) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و في صدعها قصبه الإبهام ستّة و عشرون ديناراً و ثلثا دينار، و

في موضحتها ثمانية دنانير و ثلث دينار، و في نقبها ثمانية دنانير و ثلث دينار، و في فكها عشرة دنانير» «١».

(٢) يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في المعتمدة: «و دية المفصل الأعلى من الإبهام (في القدم) و هو الثاني الذي فيه

الظفر ستّة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و في موضحته أربعة دنانير و سدس، و في نقل عظامه ثمانية دنانير و ثلث، و في ناقبته أربعة دنانير و

سدس، و في صدعها ثلاثة عشر ديناراً و ثلث، و في فكها خمسة دنانير» الحديث «٢».

أقول: إنّ المراد بقوله (عليه السلام): «و دية المفصل الأعلى»: هو دية كسره، بقرينه أنّ دية قطعه نصف دية قطع الإبهام كما تقدّم و قد

صرّح بذلك في دية المفصل الأعلى من الإبهام في اليد.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٢٤

و ثلث دينار (١).

[مسألة (٣٤٠): في كسر المفصل الأخير من كلّ من الأصابع الأربع من القدم غير الإبهام ستّة عشر ديناراً و ثلث دينار]

(مسألة ٣٤٠): في كسر المفصل الأخير من كلّ من الأصابع الأربع من القدم غير الإبهام ستّة عشر ديناراً و ثلث دينار، و في صدعها

ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و في كسر المفصل الأوسط من الأصابع الأربع أحد عشر ديناراً و ثلثا دينار، و في صدعها ثمانية دنانير

و أربعة أخماس دينار، و في موضعها ديناران، و في نقل عظامها خمسةً دانير و ثلثا دينار، و ديةً نقبها كديته في اليد، و في فكها ثلاثةً دانير، و ديةً كسر المفصل الأعلى منها كديته في اليد، و كذلك في صدعها، و في موضعها دينار و ثلث دينار، و كذلك في نقبها، و في نقل عظامها ديناران و خمس دينار، و في فكها ديناران و أربعة أخماس دينار (٢).

(١) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و ديةً قصبه الأربع سوى الإبهام ديةً كل قصبه منهنّ ستة عشر ديناراً و ثلثا دينار، و ديةً موضحةً كل قصبه منهنّ أربعة دانير و سدس دينار، و ديةً نقل عظم كل قصبه منهنّ ثمانية دانير و ثلث دينار، و ديةً صدعها ثلاثة عشر ديناراً و ثلث دينار، و ديةً نقب كل قصبه منهنّ أربعة دانير و سدس دينار و ديةً قرحة لا تبرأ في القدم ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» الحديث «١».

أقول: المراد من دية قصبه الإبهام في القدم: دية كسرها، بقريته مقابلتها لدية كسر قصبه الإبهام في اليد.

(٢) يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبره ظريف: «و ديةً

(١) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٥

.....

كسر كل مفصل من الأصابع الأربع التي تلي القدم ستة عشر ديناراً و ثلث دينار، و ديةً صدعها ثلاثة عشر ديناراً إلى أن قال: و ديةً كسره المفصل الأوسط من الأصابع أحد عشر ديناراً و ثلثا دينار، و ديةً صدعه ثمانية دانير و أربعة أخماس دينار، و ديةً موضحةً ديناران، و ديةً نقل عظامه خمسةً دانير و ثلثا دينار، و ديةً نقبه ديناران و ثلثا دينار، و ديةً فكها ثلاثة دانير، و في المفصل الأعلى من الأصابع الأربع التي فيها الظفر إذا قطع فديته سبعة و عشرون ديناراً و أربعة أخماس دينار، و ديةً كسره خمسةً دانير و أربعة أخماس دينار، و ديةً صدعه أربعة دانير و خمس دينار، و ديةً موضحةً دينار و ثلث دينار. و ديةً نقل عظامه ديناران و خمس دينار، و ديةً نقبه دينار و ثلث دينار، و ديةً فكها ديناران و أربعة أخماس دينار» الحديث «٢».

بقي هنا أمور: الأول: أن الموجود في الكافي: أن دية فك المفصل الأوسط من الأصابع الأربع ثلاثة دانير، كما ذكرنا، و لكن الموجود في التهذيب و الفقيه: أن دية ثلاثة دانير و ثلثا دينار. و عليه، فلم يثبت الزائد على ثلاثة دانير، و أصالة البراءة تقتضى عدم وجوب الزائد.

الثاني: أن صاحب الوسائل ذكر في معتبره ظريف في آخر باب ديات القدم و أصابعه عن الكافي و الفقيه و التهذيب هذه الجملة: «و في موضحة الأصابع ثلث دية الأصابع»، و هذه الجملة تنافي ما ذكر في المعبره من مقدار دية موضحة، حيث إن ثلث دية الأصابع أزيد بكثير منه، و لكن هذه الجملة مضافاً إلى أن صحتها غير محتملة في نفسها، إذ لا يحتمل أن تكون دية موضحة أزيد من دية

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٧ ح ١، الكافي ٧: ٣٤٠ / ١١، التهذيب ١٠: ٢٩٥ / ١١٤٨، الفقيه ٤: ٥٤ / ١٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٦

[مسألة ٣٤١: لو نفذت نافذة من رمح أو خنجر في شيء من أطراف البدن فديتها مائة دينار]

(مسألة ٣٤١): لو نفذت نافذة من رمح أو خنجر في شيء من أطراف البدن فديتها مائة دينار (١).

الكسر، و مضافاً إلى أنه لا قائل بذلك من الأصحاب غير ثابتة و أنها سهو من قلم صاحب الوسائل، أو أنها من غلط النسخة جزماً، نظراً إلى أنها غير موجودة في هذه الكتب التي نقلها (قدس سره) عنها.

الثالث: أنه ورد في معتبره إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الجروح في الأصابع إذا أوضح العظم عشر دية الإصبع إذا لم يرد المجروح أن يقتص» (١)، كذا في الكافي و الفقيه، و لكن رواها في التهذيب و فيه: «نصف عشر دية الإصبع».

و على كلّ حال، فهذه المعتبرة تنافي ما تقدّم من أنّ دية الموضحة في الأصابع أقلها دينار و ثلث دينار و أكثرها أربعة دنائير و سدس دينار على حسب اختلاف مواردّها، و لا يمكن حمل هذه المعتبرة على غير المفاصل، إذ لا يحتمل أن تكون الدية فيه أكثر من دية موضحة المفاصل. فإذن تقع المعارضة بينها و بين معتبرة ظريف، فيرجع إلى أصالة البراءة عن الزائد عمّا في معتبرة ظريف.

(١) تدلّ على ذلك صحيحة يونس و معتبرة ابن فضال، قال: عرضت الكتاب على أبي الحسن (عليه السلام) «فقال: هو صحيح، قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في دية جراحه الأعضاء إلى أن قال: و أفتى في النافذة إذا نفذت من رمح أو خنجر في شيء من الرجل في أطرافه فديتها عشر دية الرجل مائة دينار» (٢).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٦ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٦ ح ١، الكافي ٧: ٣٢٧ / ٧، الفقيه ٤: ١٠٣ / ٣٥٠، التهذيب ١٠: ٢٩٠ / ١١٢٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٨ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٣، الكافي ٧: ٣٢٧ / ٥، الفقيه ٤: ٥٤ / ١٩٤، التهذيب ١٠: ٢٩٢ / ١١٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٧

[مسألة ٣٤٢: في قرحة كل عضو إذا لم تبرأ ثلث دية ذلك العضو]

(مسألة ٣٤٢): في قرحة كل عضو إذا لم تبرأ ثلث دية ذلك العضو (١).

و رواها في الوسائل هكذا: «في شيء من البدن في أطرافه» إلخ. و الظاهر أنه سهو، فإنّ الموجود في نسخة الكافي و الفقيه و التهذيب ما عرفت. و لا تعارضها رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في النافذة تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو» (١).

و ذلك لضعفها سنداً بسهل بن زياد و شمون و الأصم.

هذا، مضافاً إلى أنّ ذلك في نسخة الشيخ، و الموجود في نسخة الكليني: «في الناقله تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو».

فالتنتيجة: أنها غير ثابتة من جهة الاختلاف، فالصحيح ما ذكرناه.

نعم، لا بدّ من تخصيص ذلك بغير الموارد المنصوصة بالنصوص الخاصة، كما في نافذة الخدّ و الأنف و ما شاكل ذلك.

بقي هنا شيء: و هو أنّ المذكور في الصحيحة نفوذ شيء في أطراف الرجل، و لكنّ الحكم يعمّ المرأة أيضاً، لأنها تعادل الرجل إلى ثلث الدية.

(٢) تقدّم التصريح بذلك في دية عدّة من الأعضاء في معتبرة ظريف، و أمّا في غيرها من الأعضاء الباقية فتدلّ على ذلك صحيحة

يونس المتقدمة في مسألة موضحة الظهر.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٠ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٧، الكافي ٧: ٣٢٨ / ١٢، التهذيب ١٠: ٢٩٣ / ١١٣٧.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٨

[مسألة ٣٤٣: إذا اجتمع بعض ما فيه الدية المقدره شرعاً مع بعضها الآخر]

(مسألة ٣٤٣): إذا اجتمع بعض ما فيه الدية المقدره شرعاً مع بعضها الآخر كذلك فلكل دية (١). نعم، إذا كانت الجنيتان بضربة واحدة و كانتا مترتبين و كانت دية إحداهما أغلظ من الأخرى دخلت دية غير الأغلظ في الأغلظ (٢).

(١) و ذلك للإطلاق و عدم الموجب للتداخل.

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة أبي عبيدة الحداء، و يأتي بيان ذلك في مسألة ما إذا أوجب قطع الأذنين ذهاب السمع «١».

(١) في ص ٤٣٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٢٩

[الفصل الثالث دية الجناية على منافع الأعضاء]

إشارة

دية الجناية على منافع الأعضاء و هي كما يلي:

[الأول: العقل]

إشارة

الأول: العقل و في ذهابه دية كاملة (١)،

(١) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي عبيدة الحداء، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسقط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله «قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة و لا يعقل ما قال و لا ما قيل له فإنه ينتظر به سنة، فإن مات فيما بينه و بين السنة أُقيد به ضاربه، و إن لم يمت فيما بينه و بين السنة و لم يرجع إليه عقله اغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله» قلت: فما ترى عليه في الشجة شيئاً؟ «قال: لا، لأنه إنما ضرب ضربة واحدة فجنت الضربة جنيتين فألزمته أغلظ الجنيتين و هي الدية، و لو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنيتين لألزمته جنياً ما جنتا كائناً ما كان إلا أن يكون

فيهما الموت بواحدة و تطرح الأخرى فيقاد به ضاربه، فإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنائيات ألزمته جنائيه ما جنت الثلاث ضربات كائنات ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه. قال: فإن ضربه عشر ضربات فجنين مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٣٠

و في ثبوت الديه فيما إذا رجع العقل أثناء السنه إشكال، بل لا يبعد عدم الثبوت (١).

جنائيه واحده ألزمته تلك الجنائيه التي جنتها العشر ضربات» (١).

و صحيحه إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه و بصره و لسانه و عقله و فرجه و انقطع جماعه و هو حي بست ديات» (٢).

(١) منشأ الإشكال: هو أن مقتضى صحيحه أبي عبيده المتقدمه هو التفصيل بين رجوع العقل أثناء السنه و عدم رجوعه، فعلى الأول: لا ديه فيه، و على الثاني: ففيه الديه. و لكن لم أجد من الأصحاب من يقول بهذا التفصيل إلّا الأردبيلي في ظاهر كلامه «٣»، بل مقتضى إطلاق كلماتهم ثبوت الديه مطلقاً و أنّها لا تردّ فيما إذا رجع العقل أثناء السنه.

نعم، قد تعرّضوا للتفصيل المزبور بالإضافة إلى القود، و أمّا بالإضافة إلى الديه فلم يوجد مفصل عدا العلامه (رحمه الله) في القواعد، فإنّه مال إلى تفصيل آخر، و هو ثبوت الديه فيما إذا حكم أهل الخيره بعدم زوال العارض و المانع و عدم ثبوتها فيما إذا حكموا بزواله إلى مدّه، و أنّه ينتظر ظهور حاله في هذه المدّه، فإن استمرّ فالديه و إلّا فلا «٤». و عليه، فإن تمّ إجماع على خلاف الصحيحه فهو، و لكنّه غير تامّ. فإذن الأظهر

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٦ / أبواب ديات المنافع ب ٧ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٥ / أبواب ديات المنافع ب ٦ ح ١.

(٣) مجمع الفائده و البرهان ١٤: ٤٢٩.

(٤) القواعد ٣: ٦٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٣١

و عليه، فالمرجع فيه الحكومه (١). و أمّا إذا تمّت السنه و لم يرجع استحقّ الديه و إن رجع بعد ذلك (٢).

[مسأله ٣٤٤: إذا جنى على شخص بما أوجب نقصان عقله]

(مسأله ٣٤٤): إذا جنى على شخص بما أوجب نقصان عقله لم تثبت الديه فالمرجع فيه الحكومه (٣)، و كذلك فيما أوجب جنوناً أدوارياً (٤).

ما ذكرناه من التفصيل، و يؤيد ذلك: أنّ رجوعه أثناء السنه يكشف عن عدم ذهابه واقعاً و حقيقه، و تؤيده أيضاً صحيحه سليمان بن خالد الآتية في السمع.

و أمّا روايه أبي حمزه الثمالي عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قلت له: جعلت فداك، ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأمه حتى (يعنى) ذهب عقله «قال: عليه الديه» قلت: فإنّه عاش عشرة أيام أو أقلّ أو أكثر فرجع إليه عقله، إله أن يأخذ الديه؟ «قال: لا، قد مضت الديه بما فيها» الحديث (١).

فهى ضعيفه سنداً لا يمكن الاعتماد عليها في استنباط حكم شرعى فقهي.

- (١) لما تقدّم من أنّ كلّ ما لا تقدير فيه شرعاً فالمرجع فيه هو الحكومة.
 (٢) وفاقاً للأصحاب، و تدلّ على ذلك صحيحة أبي عبيدة المتقدمة.
 (٣) لعدم الدليل على ثبوت الديّة المقدّرة، و عليه فالمرجع هو الحكومة.
 (٤) لعين ما تقدّم. و صحيحة إبراهيم بن عمر منصرفة عن مثل ذلك.
 و ما ذكره جماعة منهم: الشيخ في المبسوط و ابن حمزة في الوسيلة و العلامة في القواعد «٢» من أنّ الديّة تقسّط بالزمان.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٧/ أبواب ديات المنافع ب ٧ ح ٢.

(٢) المبسوط ٧: ١٢٦، الوسيلة: ٤٤٣، القواعد ٣: ٦٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٢

[مسألة ٣٤٥: لو شحّ شخصاً شجّه فذهب بها عقله]

(مسألة ٣٤٥): لو شحّ شخصاً شجّه فذهب بها عقله، فإن كانت الشجّة و ذهب العقل بضربه واحدة تداخلت ديتاهما، و إن كانا بضربتين فجنى بكلّ ضربه جناية لم تتداخل (١).

[الثاني: السمع]

إشارة

الثاني: السمع و في ذهابه كلّ دية كاملة (٢)،

فلا دليل عليه أصلاً. فإذن الصحيح ما ذكرناه من أنّ المرجع فيه الحكومة.

(١) تقدّم الكلام في ذلك موسعاً في القصاص في المسألة الثامنة و العشرين.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ عليه عدّة روايات:

منها: صحيحة يونس: أنه عرض على الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه: «في ذهاب السمع كلّ ألف دينار» الحديث «١».
 و منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: في رجل ضرب رجلاً في أذنه بعظم فادّعى أنه لا يسمع قال: يترصد و يستغفل و ينتظر به سنه، فإن سمع أو شهد عليه رجلاً أن يسمع، و إلّا حلّفه و أعطاه الديّة، قيل: يا أمير المؤمنين، فإن عثر عليه بعد ذلك أنه يسمع؟ قال: إن كان الله ردّ عليه سمعه لم أر عليه شيئاً «٢».
 و منها: صحيحة إبراهيم بن عمر المتقدمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٧/ أبواب ديات المنافع ب ١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦١/ أبواب ديات المنافع ب ٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٣

و في ذهاب سمع إحدى الأذنين كلّ نصف الديّة (١)، و إذا جنى على رجل فادّعى ذهاب سمعه كلّ قبل قوله إن صدّقه الجاني (٢)، و أمّا إذا أنكره أو قال: لا أعلم ذلك، أجل إلى سنه و يترصد و استغفل بسؤاله، فإن انكشف الخلاف و بان أنه يسمع أو شهد شاهدان

بذلك فليس له مطالبة الدية (٣)،

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، ويدل على ذلك أن مقتضى النصوص المتقدمة أن يكون في ذهاب سمع إحداهما نصف الدية، فإن التقييد على خلاف ذلك يحتاج إلى قرينة مفقودة في المقام، وهذا من دون فرق بين أن تكون الذاهبة أحد من الأخرى أم لا. بل ولا بين أن تكون له ما عداها أو لا، سواء كانت التالفه بأفه من الله تعالى أو بجناية جان، وذلك لأن الذاهبة حينئذ ليست كل السمع الذي هو الموضوع لتتمام الدية.

فما عن ابن حمزة من وجوب الدية كاملة إن كانت الأخرى ذاهبة بأفه من الله تعالى، قياساً على العين الصحيحة من الأعور (١). لا دليل عليه أصلاً، والقياس لا نقول به.

(٢) لأنه إقرار على نفسه فيصدق.

(٣) وذلك لصحيفة سليمان بن خالد المتقدمة، وقريب منها روايته الأخرى (٢).

وأما صحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام)، قال: سألته عن رجل ضرب بعظم في أذنه فادعى أنه لا يسمع قال: إذا كان الرجل مسلماً صدق (٣).

(١) الوسيلة: ٤٤٥.

(٢) (٣) الوسائل ٢٩: ٣٦٣ / أبواب ديات المنافع ب ٣ ح ٣، ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٤

و إلا فعليه أن يأتي بالقسامه بأن يحلف هو و خمسة أشخاص إن وجدوا و إلا حلف هو ست مرات، فعندئذ يستحق الدية (١).

فمضافاً إلى أنها بإطلاقها مقطوعة البطلان، معارضة بصحيفة سليمان بن خالد المتقدمة و الترجيح لها، لموافقتهما للسنة، و هي الروايات الدالة على أن القضاء إنما هو بالبينات و الأيمان.

بقي هنا أمران: الأول: أن المشهور بين الأصحاب هو عدم تقييد الحكم في المسألة بالسنة، بل لم أجد من قيده بها، و إنما أحالوا الأمر على أهل الخبرة، فإن شهدوا باليأس لزمت الدية، و إن شهدوا بالعود بعد مدة أو قالوا: إنه مرجو إلى مدة كذا، فلا دية قبل انقضائها. وفيه: أنه لا دليل على ذلك، فعندئذ إن تم إجماع في المسألة على خلاف الصحيحة فهو، و لكنه غير تام جزماً. فإذن الصحيح ما ذكرناه.

الثاني: أنه إذا علم صدق المدعى و أنه ذهب سمعه و لكن احتمل عوده أثناء السنة أيضاً يؤجل سنه، للصحيفة المتقدمة، فإن عاد في اثنتائها فلا دية له، و المرجع فيه الحكومة، و إن عاد بعدها لم يوجب سقوط الدية، إذ لعله هبة جديدة من الله سبحانه و تعالى.

(١) تدل على ذلك صحيفة يونس و معتبرة ابن فضال عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أصيب الرجل في إحدى عينيه فإنها تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة إلى أن قال: و القسامه مع ذلك من السنة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه، فإن كان سدس بصره حلف هو وحده و أعطى، و إن كان ثلث بصره حلف هو و حلف معه رجل واحد،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٥

[مسألة ٣٤٦: لو ادعى المجنى عليه النقص في سمع كلتا الأذنين]

(مسألة ٣٤٦): لو ادعى المجنى عليه النقص في سمع كلتا الأذنين، فإن ثبت ذلك بينه فيها، و إلا فعليه القسامه بالنسبه، بمعنى: أن

المدعى إن كان ثلث سمعه حلف هو و حلف معه رجل واحد، و إن كان نصف سمعه حلف هو و حلف معه رجلان، و هكذا (١)، و لو ادعى النقص فى إحداهما قيست إلى الصحيحة بأن تسد الناقصة سداً جيداً و تطلق الصحيحة و يصاح به و يتباعد عنه حتى يقول: لا أسمع، فإن علم أو اطمئن بصدقه فهو، و إلاً يعلم ذلك المكان ثم يعاد عليه من طرف آخر كذلك، فإن تساوت المسافتان صدق و إلاً فلا، ثم بعد ذلك تطلق الناقصة و تسد الصحيحة جيداً و يختبر بالصيحة أو

و إن كان نصف بصره حلف هو و حلف معه رجلان، و إن كان ثلثي بصره حلف هو و حلف معه ثلاثة نفر، و إن كان أربعة أخماس بصره حلف هو و حلف معه أربعة نفر، و إن كان بصره كله حلف هو و حلف معه خمسة نفر، و كذلك القسامة كلها فى الجروح، و إن لم يكن للمصاب بصره من يحلف معه ضوعفت عليه الأيمان إلى أن قال: و إنما القسامة على مبلغ منتهى بصره، و إن كان السمع فعلى نحو من ذلك غير أنه يضرب له بشيء حتى يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك، و القسامة على نحو ما ينقص من سمعه، فإن كان سمعه كله فخيف منه فجور فإنه يترك حتى إذا استقل يوماً صيحه به، فإن سمع قاس بينهم الحاكم برأيه» الحديث (١).
و بها نقيده إطلاق التحليف فى صحيحة سليمان بن خالد المتقدمة.
(١) للمعتبرة المتقدمة.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧٤ / أبواب ديات المنافع ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٦

بغيرها حتى يقول: لا أسمع، فإن علم أو اطمئن بصدقه و إلاً يكرّر عليه الاختبار، فإن تساوت المقادير صدق ثم تمسح المسافتان الأولى و الثانية، فتؤخذ اليد عندئذ من الجاني بنسبة التفاوت، و تعطى له بعد إتيانه بالقسامة على ما يدعى من النقص فى سمع إحدى أذنيه (١).

(١) تدلّ على ذلك المعتبرة المزبورة، بتقريب: أنّها فى مقام بيان الاختبار عن التفاوت بين العين الصحيحة و المعيبة و الأذن التامة و الناقصة بالكيفية المذكورة فيها، فإن علم التفاوت بينهما من الاختبار بها مرة واحدة فهو، و إلاً يكرّر مرة ثانية، كما صرح به فى صحيحة معاوية بن عمار الآتية فى مسألة ما إذا ادعى المجنى عليه النقصان فى إحدى عينيه (١).
و أمّا رواية أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى رجل وُجى فى اذنه فادعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعها شيئاً قال: تسدّ التى ضربت سداً شديداً و يفتح الصحيحة فيضرب له بالجرس و يقال له: اسمع، فإذا خفى عليه الصوت علم مكانه، ثم يضرب به من خلفه و يقال له: اسمع، فإذا خفى عليه الصوت علم مكانه، ثم يقاس ما بينهما، فإن كان سواء علم أنه قد صدق، ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى عليه الصوت ثم يعلم مكانه، ثم يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى عليه الصوت ثم يعلم مكانه، ثم يقاس فإن كان سواء علم أنه قد صدق. قال: ثم تفتح أذنه المعتلة و تسد الأخرى سداً جيداً ثم يضرب بالجرس من قدامه ثم يعلم حيث يخفى عليه الصوت يصنع به كما صنع أول مرة باذنه الصحيحة، ثم يقاس فضل ما بين الصحيحة و المعتلة (فيعطى الأرش) بحساب ذلك» (٢).

(١) انظر ص ٤٣٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٢ / أبواب ديات المنافع ب ٣ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٧

[مسألة ٣٤٧: إذا أوجب قطع الأذنين ذهاب السمع ففيه ديتان]

(مسألة ٣٤٧): إذا أوجب قطع الأذنين ذهاب السمع ففيه ديتان: دية لقطعهما، و دية لذهاب السمع (١).

فبما أنها ضعيفة سنداً فلا يمكن الاستدلال بها على إثبات حكم شرعي.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و ذلك لأنه مقتضى إطلاق دليل دية كل منهما.

و دعوى أن مقتضى صحيحة أبي عبيدة الحذاء المتقدمة «١» هو الاجتزاء بديه واحدة، لما فيها من أن الجنائتين إذا كانتا بضربة واحدة ففيهما دية واحدة.

مدفوعة بأنها لا- تشمل أمثال المقام، حيث إن الظاهر منها ما إذا كانت الجنائتان طوليتين بأن تكون إحداهما مسببة عن الأخرى و مرتبة عليها و تكون إحداهما أغلظ و أشد من الأخرى، فإنه تدخل غير الأغلظ في الأغلظ، و أما إذا لم تكن دية إحداهما أغلظ من الأخرى، أو كانتا عرضيتين سواء كانتا متساويتين أم كانتا متفاوتتين، فلكل منهما ديته، و يدل على ذلك إطلاق دليل دية كل منهما، و أن التداخل يحتاج إلى دليل، و لا دليل في المقام.

و يؤكد ذلك في الجملة صحيحة إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه و بصره و لسانه و عقله و فرجه و انقطع جماعه و هو حي بست ديات» «٢».

و ما رواه الصدوق بسنده الصحيح عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: ضرب رجل رجلاً في هامته على عهد

(١) في ص ٤٢٩.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٥/ أبواب ديات المنافع ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٣٨

[الثالث: ضوء العينين]

إشارة

الثالث: ضوء العينين و في ذهابه منهما الدية كاملة (١)، و في ذهابه من إحداهما نصف الدية (٢)،

أمير المؤمنين (عليه السلام) فادعى المضروب أنه لا يبصر بعينه شيئاً و أنه لا يشم رائحة و أنه قد خرس فلا ينطق، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): إن كان صادقاً فقد وجبت له ثلاث ديات النفس إلى أن قال: و أما ما ادعاه في خياشيمه و أنه لا يشم رائحة فإنه يستبرأ ذلك بحراق يدني من أنفه فإن كان صحيحاً وصلت رائحة الحراق إلى دماغه و دمعت عيناه و نحى برأسه، و أما ما ادعاه في لسانه من الخرس و أنه لا ينطق فإنه يستبرأ ذلك بإبرة تضرب على لسانه فإن كان ينطق خرج الدم أحمر، و إن كان لا ينطق خرج الدم أسود» «١»، و الرواية مطابقة لما في الفقيه.

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و الضوء كله من العينين ألف دينار» «٢».

و منها: ما رواه الصدوق بإسناده الصحيح إلى عاصم بن حميد المتقدم.

و منها: صحيحة إبراهيم بن عمر المتقدم.

(٢) لأنه مقتضى إطلاق الروايات المتقدمة، فإن التقييد على خلاف ذلك يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٣ / أبواب ديات المنافع ب ٤ ح ١، الفقيه ٣: ١١ / ٣٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٣٩

و إن ادعى المجنى عليه ذهاب بصره كله فإن صدقه الجاني فعليه الدية (١)، و إن أنكره أو قال: لا- أعلم، اختبر بجعل عينيه في قبال نور قوى كالشمس و نحوها، فإن لم يتمالك حتى غمض عينيه فهو كاذب و لا دية له، و إن بقيتا مفتوحتين كان صادقا (٢) و استحقّ الدية مع الاستظهار

(١) لأنه إقرار على نفسه فيصدق.

(٢) وفقاً للشيخ و سائر «١»، بل عن الشيخ دعوى الإجماع عليه.

و استدلل على ذلك برواية الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين (عليه السلام): عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى المضروب أنه لا يبصر (بعينه) إلى أن قال: - (أمير المؤمنين (عليه السلام)) «فأما ما ادعاه في عينيه فإنه يقابل بعينه الشمس فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه، و إن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين» الحديث «٢».

ثم إن الشهيد الثاني (قدس سره) ناقش في الرواية و قال: إن في طريقها ضعفاً «٣». و وافقه على ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) «٤».

أقول: إن رواية الأصبغ و إن كانت ضعيفة بمحمد بن فرات الواقع في سندها و عدم إمكان روايته عن الأصبغ بلا واسطة، إلا أن الصدوق (رحمه الله) روى نحوها بإسناده الصحيح إلى عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر

(١) الخلاف ٥: ٢٣٥ / ٢١، المراسم: ٢٤٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٣ / أبواب ديات المنافع ب ٤ ح ١.

(٣) الروضة البهية ١٠: ٢٥٧.

(٤) الجواهر ٤٣: ٣٠٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٠

بالإيمان (١)، و إن عاد البصر بعد مدة فإن كان كاشفاً عن عدم الذهاب من الأول فلا دية و فيه الحكومة، و إن لم يكشف عن ذلك ففيه الدية (٢).

(عليه السلام) «١». فإذا ن لا مناص من الأخذ بها.

(١) كما صرح الشيخ به «٢». و الوجه في ذلك: أن الامتحان المذكور في صحيحة محمد بن قيس إنما يثبت به صدق المجنى عليه في دعواه أنه لا يبصر، و أما دعواه في أنه مستند إلى الجنائية فهي لا تثبت بالامتحان المزبور كما هو ظاهر، فلا بد في إثباتها مع الشك و احتمال أنه كان فاقداً للبصر قبل الجنائية أيضاً من الإتيان بالقسامة على ما نطقت به صحيحة يونس المتقدم «٣» في دعوى ذهاب

السمع، و سيأتي نظير ذلك في دعوى ذهاب بعض البصر (٤).

(٢) بيان ذلك: أن موضوع الدية إنما هو ذهاب ضوء العين على ما نطقت به الروايات المتقدمة. و على هذا، فإن كان عوده بعد مدة كاشفاً عن عدم ذهابه و لو من جهة شهادة أهل الخبرة بذلك و أنه كان باقياً، غاية الأمر أنه قد حجب عنه حاجب بسبب الجناية الواردة عليها و هو يرتفع بمرور الزمان و الأيام، فلم يتحقق موضوع الدية، و لكن بما أن حق المسلم لا يذهب هدرًا فالمرجع في مثل ذلك هو الحكومة، و إن لم يكن كاشفاً عن عدم ذهابه و احتمال أنه هبة جديدة من الله ففيه الدية، لتتحقق موضوعها بحكم الحاكم. و أما رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن

(١) الفقيه ٣: ١١ / ٣٥.

(٢) الخلاف ٥: ٢٣٥ / ٢١.

(٣) في ص ٤٣٤.

(٤) في ص ٤٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٤١

[مسألة ٣٤٨: إذا اختلف الجاني و المجنى عليه في العود و عدمه]

(مسألة ٣٤٨): إذا اختلف الجاني و المجنى عليه في العود و عدمه، فإن أقام الجاني البينة على ما يدعيه فهو، و إلا فالقول قول المجنى عليه مع الحلف (١).

[مسألة ٣٤٩: لو ادعى المجنى عليه النقصان في إحدى عينيه و أنكره الجاني]

(مسألة ٣٤٩): لو ادعى المجنى عليه النقصان في إحدى عينيه و أنكره الجاني أو قال: لا أعلم، اختبر ذلك بقياسها بعينه الأخرى الصحيحة، و مع ذلك لا بد في إثبات ما يدعيه من القسامة (٢)،

العين يدعى صاحبها أنه لا يبصر شيئاً قال: يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطى الدية» قال: قلت: فإن هو أبصر بعده؟ قال: هو شيء أعطاه الله إياه» (١).

فهى من ناحية ضعفها سنداً بحمد بن زيد لا يمكن الاعتماد عليها.

و أما ما في الجواهر من التعبير عنها بالصحيحة (٢)، فهو في غير محله. و الظاهر بل المقطوع به عدم عمل الأصحاب بها، و من هنا لم نجد في كلمات الأصحاب من حدّد لزوم الدية بالسنة. فإذا لا عبرة بالسنة، و إنما العبرة بما ذكرناه.

(١) الوجه في ذلك واضح، عملاً بقاعدة المدعى و المنكر.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً.

و تدلّ على ذلك صحيحة معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصاب في عينه فيذهب بعض بصره، أى شيء يعطى؟ قال: تربط إحداهما ثم توضع له بيضة ثم يقال له: انظر، فما دام يدعى أنه يبصر موضعها حتى إذا انتهى إلى موضع إن جازه قال: لا أبصر، قربها حتى يبصر،

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧٠ / أبواب ديات المنافع ب ٨ ح ٥.

(٢) الجواهر ٤٣: ٣٠٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٢

.....

ثم يعلم ذلك المكان ثم يقاس ذلك القياس من خلفه و عن يمينه و عن شماله، فإن جاء سواء و إلّا قيل له: كذبت حتى يصدق» قلت: أليس يؤمن؟ «قال: لا، و لا كرامة، و يصنع بالعين الأخرى مثل ذلك ثم يقاس ذلك على دية العين» (١).

و صحيحة يونس و معتبرة ابن فضال جميعاً عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال يونس: عرضت عليه الكتاب «فقال: هو صحيح» و قال ابن فضال: «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا أصيب الرجل في إحدى عينيه فإنها تقاس بيضة تربط على عينه المصابة و ينظر ما منتهى عينه الصحيحة، ثم تغطى عينه الصحيحة و ينظر ما منتهى نظر عينه المصابة، فيعطى دية من حساب ذلك، و القسامة مع ذلك من الستة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه، فإن كان سدس بصره حلف هو وحده و أعطى، و إن كان ثلث بصره حلف هو و حلف معه رجل واحد، و إن كان نصف بصره حلف هو و حلف معه رجلان، و إن كان ثلثي بصره حلف هو و حلف معه ثلاثة نفر، و إن كان أربعة أخماس بصره حلف هو و حلف معه أربعة نفر، و إن كان بصره كله حلف هو و حلف معه خمسة نفر، و كذلك القسامة كلها في الجروح، و إن لم يكن للمصاب بصره من يحلف معه ضوعفت عليه الأيمان: إن كان سدس بصره حلف مرة واحدة، و إن كان ثلث بصره حلف مرتين، و إن كان أكثر على هذا الحساب، و إنما القسامة على مبلغ منتهى بصره» الحديث (٢).

بقي هنا شيء: و هو أن القسامة إنما هي في مورد احتمال كذب المدعى و أن النقص غير مستند إلى الجناية، و أمّا إذا علم صدقه بالامتحان المزبور فلا حاجة إليها.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٨ أبواب ديات المنافع ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٤ أبواب ديات المنافع ب ١٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٣

.....

و أمّا ما ذكره المحقق الأردبيلي (قدس سره) من أن القسامة إنما هي في فرض عدم الامتحان، و أمّا معه فلا حاجة إليها (١).

فلا يمكن المساعدة عليه، فإن غاية الامتحان المذكور في الرواية أنه يوجب العلم بالتفاوت بينهما، و أمّا أنه حدث بالجناية فالامتحان المزبور أجنبى عنه، فلا بد من الإتيان بالقسامة، و لأجل ذلك حكم بالقسامة في الصحيحة مع الامتحان المزبور، حيث قال (عليه السلام): «و القسامة مع ذلك من الستة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه».

ثم إن صاحب الجواهر (قدس سره) قد استشكل في جريان القسامة فيما إذا كانت الدعوى في مقدار النقص مع العلم بأصله فيما إذا لم يمكن استظهاره بالامتحان، حيث قال: فهل المرجع في إثباتها القسامة أو يمين واحدة أو الصلح مع إمكانه، و إلّا اقتصر على المتيقن؟ وجوه. و استظهر (قدس سره) الوجه الأخير (٢).

أقول: إن ما استظهره (قدس سره) لا يمكن المساعدة عليه، و ذلك لأنّ صحيحة يونس المتقدمة غير قاصرة الشمول لهذه الصورة يعني: صورة الدعوى في المقدار و معها لا وجه للاقتصار على المتيقن أو نحوه.

و دعوى أن مورد الصحيحة ما إذا أمكن الاستظهار و وقع خارجاً، فلا يتعدى إلى غيره.

مدفوعة بأن الاستظهار إنما اعتبر لأجل احتمال ظهور كذب المدعى به، لا لإثبات الدعوى، فإنها إنما تثبت بالقسامة، فإذا لم يمكن

الاستظهار سقط الاستظهار و تثبت الدعوى بالقسامة، و يدلّ على ذلك قوله (عليه السلام): «و كذلك القسامة كلّها في الجروح»، فإنّه يدلّ على أنّ الدعوى تثبت بالقسامة و إن لم

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٣٥ ٤٣٦.

(٢) الجواهر ٤٣: ٣٠٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٤

و لو ادّعى النقص في العينين كان القياس بعين من هو من أبناء سنّه (١).

[مسألة ٣٥٠: لا تقاس العين في يوم غيم]

(مسألة ٣٥٠): لا تقاس العين في يوم غيم (٢)، و كذا لا تقاس في أرض

يكن في موردها استظهار.

هذا، و قد استند صاحب الجواهر (قدس سره) في منعه من الرجوع إلى القسامة في المقام إلى أنّ ثبوت الدعوى بالقسامة يعتبر فيه اللوث، و لا لوث فيما علم أصل الدعوى.

و يدفعه: أنّ اعتبار اللوث إنّما هو في القتل العمدي على ما تقدّم «١»، و لا دليل على اعتباره في كلّ مورد تثبت فيه الدعوى بالقسامة كمورد القتل الخطائي، و بما أنّ صحيحة يونس الدالّة على ثبوت دعوى النقص بالقسامة مطلقاً فلا موجب لتقيدها بموارد اللوث.

(١) على المشهور، بل لم يوجد فيه خلاف.

و يدلّ عليه صحيح عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله، عن أبيه (عليهما السلام) «قال: أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد ضرب رجلاً حتّى انتقص من بصره، فدعا برجال من أسنانه ثمّ أراههم شيئاً فنظر ما انتقص من بصره فأعطاه دية ما انتقص من بصره» «٢».

(٢) تدلّ على ذلك معتبرة إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: لا تقاس عين في يوم غيم» «٣».

(١) الجواهر ٤٣: ٣٠٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٩ أبواب ديات المنافع ب ٨ ح ٤ و الرواية مطابقة لما في الفقيه ٤: ٩٧ / ٣٢١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٦٥ أبواب ديات المنافع ب ٥ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٥

مختلفة الجهات علوّاً و انخفاضاً و نحو ذلك ممّا يمنع عن معرفة الحال (١).

[الرابع: الشّم]

إشارة

الرابع: الشّم و في إذهابه من كلا المنخرين الدية كاملة (٢)، و في إذهابه من أحدهما نصف الدية (٣)، و لو ادّعى المجنى عليه ذهابه عقيب الجنابة الواردة عليه فإن صدّقه الجاني فهو، و إن أنكره أو قال: لا- أعلم، اختبر بالحراق و يدنّي منه، فإن دمعت عيناه و نحى

رأسه فهو كاذب وإلا فصادق (٤)، وحينئذ قيل: إن عليه خمسين قسامه، و لكن دليله غير ظاهر، بل الظاهر أنّها من الستة الأجزاء

هذا، مضافاً إلى أن القياس الموجب للعلم بمقدار التفاوت بين العين الصحيحة والمعيبة لا يتحقق فيه غالباً.

- (١) و ذلك لأنّ المقياس المذكور و الحال هذه لا يوجب العلم بمقدار التفاوت.
- (٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و يدلّ على ذلك ما رواه الصدوق بسنده الصحيح عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس، المتقدّم في مسألة ذهاب السمع بقطع الأذنين «١».
- (٣) من دون خلاف ظاهر بينهم، و يدلّ على ذلك إطلاق الصحيح المتقدّم، فإنّ تقسيط الديّة عليهما بغير التصنيف يحتاج إلى دليل.
- (٤) يدلّ على ذلك الصحيح المتقدّم.

(١) في ص ٤٣٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٤٦
الواردة في المنافع (١).

[مسألة ٣٥١: إذا ادعى المجنى عليه النقص في الشّم]

(مسألة ٣٥١): إذا ادعى المجنى عليه النقص في الشّم فعليه أن يأتي بالقسامه على النحو المتقدّم في السمع (٢).

[مسألة ٣٥٢: إذا أخذ المجنى عليه الديّة ثم عاد الشّم]

(مسألة ٣٥٢): إذا أخذ المجنى عليه الديّة ثم عاد الشّم، فإن كان العود كاشفاً عن عدم ذهابه من الأوّل فللجاني أن يستردّ الديّة و للمجنى عليه أن يرجع إليه بالحكومة (٣)، و إلا فليس للجاني حقّ الاسترداد (٤).

(١) و ذلك لصحيحة يونس و معتبرة ابن فضال المتقدّمة «١»، بتقريب: أن المراد من الجروح فيها مطلق الجنايّة الموجبة لذهاب المنفعة بقريته موردها و هو البصر و السمع، فإنّ ذهابهما بالجنايّة لا يستلزم أن تستوجب الجنايّة جرحاً في البدن.

(٢) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(٣) و ذلك لأنّ موضوع الديّة إنّما هو ذهاب الشّم و المفروض أنّه لم يذهب، و قد منع المانع عنه بسبب الجنايّة الواردة عليه و قد ارتفع بمرور الزمان و الأيام.

نعم، المرجع في هذه المدّة الحكومة، نظراً إلى أن حقّ المسلم لا يذهب هدرًا.

(٤) أمّا في صورة العلم بعدم العود و أنّ هذا هبة جديدة من الله تعالى فالأمر واضح، و أمّا في صورة الشكّ و احتمال أن هذا هبة منه سبحانه فلاجل أن المجنى عليه قد أثبت الذهاب بالحلف، و أخذ الديّة بحكم الحاكم، فليس للجاني الرجوع إليه بالديّة.

(١) في ص ٤٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٤٧

[مسألة ٣٥٣: لو قطع أنف شخص فذهب به الشّم أيضاً فعليه ديتان]

(مسألة ٣٥٣): لو قطع أنف شخص فذهب به الشّم أيضاً فعليه ديتان (١).

[الخامس: النطق]

إشارة

الخامس: النطق و في ذهابه بالضرب أو غيره دية كاملة (٢)، و في ذهاب بعضه الدية بنسبة ما ذهب بأن تعرض عليه حروف المعجم كلّها ثمّ تعطى الدية بنسبة ما لم يفصح عنها (٣).

(١) دية لقطع الأنف، و دية لذهاب الشّم، و مقتضى الأصل عدم التداخل، و قد مرّ تفصيل ذلك في مسألة ذهاب السمع بقطع الأذنين «١».

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه و بصره و لسانه و عقله و فرجه و انقطع جماعه و هو حي بستّ ديات» «٢».

و منها: صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، المتقدمة في مسألة ذهاب السمع بقطع الأذنين «٣».

و منها: الروايات الآتية الواردة في ذهاب بعض النطق.

(٣) تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل

(١) في ص ٤٣٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٦٥ / أبواب ديات المنافع ب ٦ ح ١.

(٣) في ص ٤٣٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٨

[مسألة ٣٥٤: لو ادعى المجنى عليه ذهاب نطقه]

(مسألة ٣٥٤): لو ادعى المجنى عليه ذهاب نطقه بالجناية كلّها، فإن صدّقه الجاني فهو، و إن أنكره أو قال: لا أعلم، اختبر بأن يضرب لسانه بإبرة أو نحوها، فإن خرج الدم أحمر فقد كذب، و إن خرج الدم أسود فقد صدق (١)، و الظاهر اعتبار القسامه هنا أيضاً على النحو المتقدم في السمع و البصر (٢)، و إذا عاد النطق بالكلام فيه هو الكلام في نظائره، و في إلحاق الذوق بالنطق

ضرب رجلاً في رأسه فنقل لسانه، أنه يعرض عليه حروف المعجم كلّها ثمّ يعطى الدية بحصّة ما لم يفصح عنها «١».

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل ضرب رجلاً بعضاً على رأسه فنقل لسانه «فقال: يعرض عليه حروف المعجم فما أفصح منها فلا شء فيه، و ما لم يفصح به كان عليه الدية» الحديث «٢».

و منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا ضرب الرجل على رأسه فنقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم تقرأ،

- ثم قسّمت الدية على حروف المعجم فما لم يفصح به الكلام كانت الدية بالقصاص (بالقياس) من ذلك» (٣).
 (١) تدلّ على ذلك صحيحة محمد بن قيس المتقدمة.
 (٢) تقدّم وجه ذلك عن قريب «١».

- (١) الوسائل ٢٩: ٣٥٨ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ١.
 (٢) الوسائل ٢٩: ٣٥٨ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ٢.
 (٣) الوسائل ٢٩: ٣٥٩ / أبواب ديات المنافع ب ٢ ح ٣.
 (١) في ص ٤٣٤ و ٤٤١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٩
 إشكال، و الأظهر أنّ فيه الحكومة (١)، و كذلك الحال في ما يوجب نقصان الذوق (٢).

[مسألة ٣٥٥: إذا أوجبت الجناية ثقلاً في اللسان]

(مسألة ٣٥٥): إذا أوجبت الجناية ثقلاً في اللسان أو نحو ذلك ممّا لا تقدير له في الشرع، كالجناية على اللحن بحيث يعسر تحريكهما، ففيه الحكومة (٣).

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٤٩
 [مسألة ٣٥٦: لو جنى على شخص فذهب بعض كلامه]
 (مسألة ٣٥٦): لو جنى على شخص فذهب بعض كلامه ثمّ جنى عليه آخر فذهب بعضه الآخر، فعلى كلّ منهما الدية بنسبة ما ذهب بجنایته (٤).

- (١) وجه الإشكال: هو أنّه لا دليل على الإلحاق سوى توهم أمرين:
 الأوّل: أنّ قوله (عليه السلام) «كلّ ما كان في الإنسان منه واحد ففيه الدية» يشمل ذلك.
 وفيه: أنّ المتبادر منه العضو جزءاً فلا يشمل مثل المنفعة.
 الثاني: أنّه منفعة اللسان فحالها حال منفعة الاذن ونحوها، و المفروض أنّ في ذهاب منفعتها الدية كاملة.
 وفيه أوّلًا: أنّ معظم منفعة اللسان هو النطق لا خصوص الذوق.
 و ثانياً: أنّه ليس لنا دليل عام يدلّ على أنّ في ذهاب كلّ منفعة الدية.
 فإذا المرجع هو الحكومة حيث لا مقدّر له شرعاً.
 (٢) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.
 (٣) لما عرفت من أنّ كلّ ما لا تقدير فيه شرعاً فالمرجع فيه الحكومة.
 (٤) لأنّ كلّاً منهما يضمن ما ذهب بجنایته، و لا مقتضى لأن يضمن الثاني ما ذهب بجنایته الأوّل.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٠

[مسألة ٣٥٧: لو جنى على شخص فذهب كلامه كله ثم قطع هو]

(مسألة ٣٥٧): لو جنى على شخص فذهب كلامه كله ثم قطع هو أو آخر لسانه، ففي الجناية الأولى تمام الدية (١)، وفي الثانية ثلثها (٢).

[السادس: صعر العنق]

السادس: صعر العنق والمشهور أن في صعره الميل إلى أحد الجانبين دية كاملة، وهو لا يخلو عن إشكال، فلا يبعد الرجوع فيه إلى الحكومة (٣).

(١) ظهر وجه ذلك مما تقدم.

(٢) وذلك لأنه قطع لسان الأخرس، وقد تقدم أن فيه ثلث الدية «١».

(٣) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ذلك ما عدا رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): في القلب إذا أُرعد فطار الدية. وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): في الصعر الدية، والصعر: أن يثنى عنقه فيصير في ناحية «٢».

وفيه: أن الرواية ضعيفة سنداً بسهولة بن زياد ومحمد بن الحسن بن شمون وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، فلا يمكن الاعتماد عليها، فحينئذ إن تم إجماع في المسألة فهو، ولكنه غير تام. فإذا كان المرجع فيه الحكومة، حيث إن حق المسلم لا يذهب هدرًا.

(١) في ص ٣٥٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٣ / أبواب ديات المنافع ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٥١

نعم، الصعر إذا كان على نحو لا يقدر على الالتفات ففيه نصف الدية (١).

[السابع: كسر البعوص]

السابع: كسر البعوص «١» وفيه بحيث لا يملك استه الدية كاملة (٢).

(١) وذلك لمعتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: في الصدر إذا رض فتني شقيه كليهما فديته خمسمائة دينار إلى أن قال: وإن اعترى الرجل من ذلك صعر لا يستطيع أن يلتفت فديته خمسمائة دينار الحديث «٢».

(٢) وفاقاً لجماعة.

و تدل على ذلك صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل كسر بعوصه فلم يملك استه، ما فيه من الدية؟ فقال: الدية كاملة الحديث «٣».

و مورد الصحيحة وإن كان هو الرجل إلا أن الحكم يعم المرأة، نظراً إلى ما دل من الروايات على أن كل مورد ثبت فيه الدية للرجل

ثبت فيه للمرأة أيضاً، على تفصيل تقدم «٤».

بقي هنا شيء: و هو أن مقتضى ظاهر الصحيحة هو أنه لا دخل لكسر البعوص في موضوع الحكم، فالموضوع إنما هو عدم ملك الاست. و عليه، فلو أوجبت الجنائية ذلك مع سلس البول فمقتضى القاعدة عدم التداخل و أن

(١) البعوص: العظم الصغير الذي بين الألتين لسان العرب ٧: ٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٧٠ / أبواب ديات المنافع ب ٩ ح ١.

(٤) في ص ٣٩٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٢

[الثامن: سلس البول]

الثامن: سلس البول و فيه دية كاملة إذا كان مستمرّاً (١).

فيه ديتين، و لكن معتبرة إسحاق بن عمار الآتية تدلّ على التداخل فيما إذا كانت الجنائتان مترتبتين على الضرب دفعة واحدة، و أما إذا كانت متفرقتين فلا إشكال في عدم التداخل، لخروج ذلك عن مورد المعبرة.

(١) وفاقاً للمشهور بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في الرجل يضرب على عجانة فلا يستمسك غائطه و لا بوله أن في ذلك الدية كاملة» (١).

و منها: معتبرته الثانية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سأله رجل و أنا عنده عن رجل ضرب رجلاً فقطع بوله، فقال له: «إن كان البول يمرّ إلى الليل فعليه الدية، لأنّه قد منعه المعيشة، و إن كان إلى آخر النهار فعليه الدية، و إن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية، و إن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية» (٢).

و منها: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله بالدية كاملة» (٣).

ثمّ إنّه لا بأس بالالتزام بما هو مقتضى معتبرة إسحاق بن عمار الثانية من

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧١ / أبواب ديات المنافع ب ٩ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧١ / أبواب ديات المنافع ب ٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٧١ / أبواب ديات المنافع ب ٩ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٣

[التاسع: الصوت]

التاسع: الصوت و في ذهابه كله من الغنن و البجح دية كاملة (١).

[العاشر: أدرة الخصيتين]

العاشر: أدرة الخصيتين و فيها أربعمائه دينار، و إن فحج أى تباعد رجلاه بحيث لا يستطيع المشى النافع له فديته أربعة أخماس دية النفس (٢).

التفصيل بحسب الكبرى، إلا أن الظاهر عدم تحقق صغرى لها في الخارج، فإن اختصاص سلس البول الناشئ من الجنابة بما إذا كان إلى نصف النهار أو إلى ارتفاعه و إن كان ممكناً اتفاقاً إلا أن من الظاهر عدم تحققه في الخارج مستمراً، الذي هو الموضوع للدية في مفروض الرواية.

(١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب.

و تدل على ذلك صحيحة يونس: أنه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه: «في ذهاب السمع كله ألف دينار و الصوت كله من الغنن و البجح ألف دينار» الحديث (١).

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً.

و تدل على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في خصية الرجل خمسمائة دينار، فإن أصيب رجل فأدر (٢) خصيته كلاتهما فديته أربعمائه دينار، فإن فحج (٣) فلم يستطيع المشى إلا مشياً لا ينفعه فديته أربعة

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٧/ أبواب ديات المنافع ب ١ ح ١.

(٢) الأدرة: انتفاخ الخصية، الصحاح أدر ٢: ٥٧٧.

(٣) الفحج: تباعد ما بين أوساط الساقين، و قيل تباعد ما بين الفخذين، لسان العرب فحج ٢: ٣٤٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٤

[الحادى عشر: تعذر الإنزال]

الحادى عشر: تعذر الإنزال المشهور أن من أصيب بجنابة فتعذر عليه الإنزال في الجماع ففيه دية كاملة، و فيه إشكال، فالأظهر أن فيه الحكومة (١).

أخماس دية النفس ثمانمائة دينار» الحديث (١).

(١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ما ذكر عدا ما توهم من أمور:

الأول: شمول القاعدة العامة المتقدمة، و هى قوله (عليه السلام): «كل ما كان في الإنسان منه واحد ففيه الدية كاملة».

و فيه: أن من الظاهر انصراف القاعدة عن مثل ذلك كما تقدم (٢).

الثانى: معتبرة زرعة، عن سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الرجل الواحدة نصف الدية إلى أن قال: و في الظهر إذا انكسر

حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة» الحديث (٣).

و مثلها: معتبره عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «قال: في الظهر إذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة» (٤).
 وفيه ما تقدم من أن الموضوع للدية إنما هو كسر الظهر الذي هو ملازم لذلك، وليس في المعبرة دلالة على أن الموضوع إنما هو عدم إنزال الماء بأي

-
- (١) الوسائل ٢٩: ٣١١ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٨ ح ١.
 (٢) في ص ٣٨٤ و ٤٤٩.
 (٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٧.
 (٤) الوسائل ٢٩: ٣٧٦ / أبواب ديات المنافع ب ١٤ ح ١.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٥

-

سبب كان وأنه لا خصوصية لكسر الظهر. □
 الثالث: صحيحة إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حتى بست ديات» (١).
 ولكن الظاهر أن الصحيحة أجنبية عن المسألة، فإن المراد من انقطاع الجماع ليس عدم إنزال الماء جزماً مع التمكن منه، بل المراد منه على الظاهر هو العنز وعدم التمكن من الجماع.
 فالنتيجة: أنه لا دليل في المسألة، فإن تم إجماع فيها فهو، ولكنه غير تام. فإذن المرجع فيه الحكومة، لما عرفت من أن كل ما لا تقدير فيه شرعاً ففيه الحكومة.
 بقي هنا أمران: الأول: أن صحيحة إبراهيم بن عمر دلت على أن في ذهاب الفرج دية كاملة، ولا نعرف لذهاب الفرج المترتب على الضرب معنى غير انقطاع الجماع، والمفروض أن ذهاب الفرج ذكر في الصحيحة في مقابله، وأما حمله على سلس البول كما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول (٢) فبعيد جداً.
 الثاني: أن المراد من انقطاع الجماع كما عرفت هو العنز، ومقتضى الصحيحة أن فيه دية كاملة، ولكن الأصحاب لم يتعرضوا لذلك، بل مقتضى إطلاق كلامهم من أن في شلل كل عضو ثلثي ديته: أن فيه ثلثي الدية.

-
- (١) الوسائل ٢٩: ٣٦٥ / أبواب ديات المنافع ب ٦ ح ١.
 (٢) مرآة العقول ٢٤: ١١٤.
 مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٦

[الثاني عشر: دوس البطن]

الثاني عشر: دوس البطن من داس بطن إنسان بحيث خرج منه البول أو الغائط فعليه ثلث الدية، أو يداس بطنه حتى يحدث في ثيابه (١).

[الثالث عشر: خرق مائة البكر]

الثالث عشر: خرق مائة البكر المشهور أن من اقتضى بكرةً بإصبعه فخرق مئانتها فلم تملك بولها فعليه ديتها كاملة، و لكنّه لا يخلو عن إشكال، فالأظهر أن فيه ثلث ديتها (٢)،

(١) وفاقاً للأكثر.

و تدلّ على ذلك معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه، فقضى عليه أن يداس بطنه حتى يحدث في ثيابه كما أحدث أو يغرم ثلث الدية» (١).
 (٢) استدللّ على ما ذهب إليه المشهور بأمرين:
 الأول: ما رواه الشيخ (قدس سره) مرسلًا عن هشام بن إبراهيم، عن أبي الحسن (عليه السلام): «لها الدية» (٢).
 وفيه: أن الرواية ضعيفة سنداً من جهة الإرسال و من جهة هشام بن إبراهيم، لتردده بين الثقة و الضعيف.
 الثاني: ما تقدّم من الروايات في مسألة سلس البول من أن فيه الدية

(١) الوسائل ٢٩: ١٨٢ / أبواب قصاص الطرف ب ٢٠ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٣٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ٣، التهذيب ١٠: ٣٠٨ / ذيل حديث ١١٤٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٧

و فيه أيضاً مثل مهر نساء قومها (١).

[الرابع عشر: الإفشاء]**إشارة**

الرابع عشر: الإفشاء

[مسألة ٣٥٨: في إفشاء المرأة دية كاملة]

(مسألة ٣٥٨): في إفشاء المرأة دية كاملة إذا كان المفوضى أجنبياً (٢)، و أمّا إذا كان المفوضى زوجها فإن أفضاها و لها تسع سنين فلا شيء عليه، و إن أفضاها

كاملة، و هذه الروايات بضميمه ما دلّ على أن دية المرأة نصف دية الرجل تدلّ على أن الدية في المرأة هنا هي تمام ديتها. و لكنّه لا بدّ من تخصيصها بمعتبرة ظريف عن أمير المؤمنين: في رجل اقتضى جاريةً بإصبعه فخرق مئانتها فلا تملك بولها، فجعل لها ثلث الدية مائة و ستّة و ستين ديناراً و ثلثي دينار، و قضى لها عليه بصدّاق مثل نساء قومها (١).
 فالنتيجة: أن المعبرة تخصّص تلك الروايات بغير موردّها، فتكون الدية فيه ثلث دية المرأة.
 (١) للمعتبرة المزبورة و للروايات المتقدّمة الدالّة على ذلك.

(٢) بلا خلاف معتد به بين أصحابنا.

و تدلّ على ذلك صحيحة سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل كسر بعصوه فلم يملك استه، ما فيه من الديّة؟ «فقال: الديّة كاملة» و سألته عن رجل وقع بجارية فأفضاها و كانت إذا نزلت بتلك المنزلّة لم تلد «فقال: الديّة كاملة» (٢).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٠ / أبواب ديات المنافع ب ٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٨

قبل بلوغ تسع سنين فإن طلقها فعليه الديّة، و إن أمسكها فلا شيء عليه (١).

و ما رواه الصدوق بسنده الصحيح إلى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام): أنه قضى في امرأة أفضيت بالديّة (١).

(١) بيان ذلك: أن المشهور بين الأصحاب ثبوت الديّة مع الإمساك أيضاً، بل في الجواهر: بلا إشكال، بل بلا خلاف معتد به (٢). و قال في الرياض: مقتضى صحيحة حمران هو التفصيل في الديّة بين صورتى الطلاق و الإمساك، إلّا أن الرواية غير معمول بها بين الأصحاب و لم أجد قائلاً به، و به صرح خالي العلّامة المجلسي (قدس سره)، بل زاد فقال: لم يقل به أحد (٣). أقول: إنّ المسألة ليست إجماعية جزماً، فإنّه مضافاً إلى أنّ جماعة من المتقدّمين لم يتعرّضوا للمسألة أصلاً حتّى يتبين آراءهم فيها قد خالف المشهور فيها صاحب الحدائق (قدس سره) صريحاً (٤)، و يظهر من المحقّق في نكت النهاية الميل إلى التفصيل المزبور، حيث جعل الدليل في المسألة رواية بريد التي قد صرّحت بالتفصيل المذكور و رواية الحلبي الدالّة على وجوب النفقة (٥)، بل يمكن استظهار ذلك من الصدوق (قدس سره) أيضاً، نظراً إلى اعترافه بالعمل بما رواه في كتابه من لا يحضره الفقيه، و المفروض أنّه روى □ رواية حمران بلا تعليق.

فالتيجة: أنّ الإجماع غير ثابت، فإذن لا دليل على ما ذهب إليه المشهور،

(١) الوسائل ٢٩: ٣٣٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٦ ح ١، الفقيه ٤: ١١١ / ٣٧٧.

(٢) الجواهر ٤٣: ٢٧٥.

(٣) الرياض ٢: ٥٥١ (حجری).

(٤) الحدائق الناظرة ٢٣: ٩٣.

(٥) النهاية و نكتها ٣: ٤٤٢ ٤٤٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٥٩

.....

و لعلّه لأجل ذلك توقّف السيّد (رحمه الله) في العروة في ثبوت الديّة مطلقاً (١)، و كذا معظم المعلّقين عليها، فالصحيح ما ذكرناه. و تدلّ عليه صحيحة حمران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن رجل تزوّج جارية بكرّاً لم تدرك فلما دخل بها اقتضّ بها فأفضاها «فقال: إن كان دخل بها حين دخل بها و لها تسع سنين فلا شيء عليه، و إن كانت لم تبلغ تسع سنين أو كان لها أقلّ من ذلك بقليل حين دخل بها فاقضّها فإنّه قد أفسدها و عطّلها على الأزواج فعلى الإمام أن يغرمه ديّتها، و إن أمسكها و لم يطلقها حتّى تموت فلا شيء عليه» (٢).

و تؤيد ذلك رواية بريد بن معاوية عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل اقتض جارية يعنى: امرأته فأفضاها «قال: عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين. قال: و إن أمسكها و لم يطلقها فلا شيء عليه، و إن كان دخل بها و لها تسع سنين فلا شيء عليه، إن شاء أمسك و إن شاء طلق» (٣).

و بها تقييد الروايات المطلقة الدالة على الضمان بصورة الطلاق و أن المراد من المضمون فيها هو الدية:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من وطئ امرأته قبل تسع سنين فأصابها عيب فهو ضامن» (٤)، و مثلها صحيحة الأخرى (٥).

(١) العروة الوثقى ٢: ٥٩٠ / ٣٦٩٨.

(٢) الوسائل ٢٠: ١٠٣ / أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٤٥ ح ٩، الفقيه ٣: ٢٧٢ / ١٢٩٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨١ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٤ ح ١.

(٤) الوسائل ٢٠: ١٠٣ / أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٤٥ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٠: ١٠٣ / أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٤٥ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦٠

[مسألة ٣٥٩: إذا أكره امرأة فجامعها فأفضاها]

(مسألة ٣٥٩): إذا أكره امرأة فجامعها فأفضاها فعليه الدية و المهر معاً (١)، و هل يجب عليه أرش البكارة إذا كانت بكرة زائداً على المهر؟

و منها: معتبرة طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: من تزوج بكرة فدخل بها في أقل من تسع سنين فعبيت ضمن» (١).

و أمياً معتبرة السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام): «أن رجلاً أفضى امرأة فقومها قيمة الأمة الصحيحة و قيمتها مفضاء، ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها و أجبر الزوج على إمساكها» (٢).

فمضافاً إلى أنه لم يعمل بها أحد من الأصحاب، محمولة على التقيّة على ما ذكره الشيخ (قدس سره) (٣)، لموافقها لمذهب كثير من العامة.

بقي هنا شيء: هو أن صاحب الجواهر (قدس سره) حمل صحيحة حمران و رواية بريد على سقوط الدية في صورة الإمساك صلحاً، بأن نختار المقام معه بدلاً عن الدية، فإنّ الدية قد لزمته بالإفشاء بدلالة النصّ و الفتوى، فلا تسقط مجاناً من غير عوض (٤).

و ما أفاده (قدس سره) غريب، و ذلك لأنّه لا مانع من أن يكون ثبوت الدية مشروطاً بالطلاق على نحو الشرط المتأخر، فلا تثبت في صورة الإمساك.

(١) أمّا الدية: فمن ناحية الإفشاء، و قد مرّت آنفاً، و أمّا المهر: فقد تقدّم

(١) الوسائل ٢٠: ١٠٣ / أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٤٥ ح ٦.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٨٢ / أبواب موجبات الضمان ب ٤٤ ح ٣.

(٣) الاستبصار ٤: ٢٩٥ / ١١١٢.

(٤) جواهر الكلام ٢٩: ٤٢٢ ٤٢٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦١

قيل: يجب، و هو ضعيف، فالصحيح عدم وجوبه (١).

الكلام فيه في أواخر مبحث الديات بشكل موسّع «١».

(١) وجه الضعف: هو أنه لا دليل على أن لإزالة البكارة أرشاً زائداً على المهر، ما عدا دعوى أن تعدد السبب يوجب تعدد المسبب، و

ما ذكره الشهيد الثاني (رحمه الله) في المسالك بأن تفويت الجزء يوجب الأرش «٢».

وفيه: أن المهر الذي تستحقه البكر حسب الروايتين الآتيتين هو مهر البكر، و عليه فالزيادة ملحوظة فيه، فلا يكون تفويت هذا الجزء هدرًا، كما لا يكون على خلاف أصالة تعدد المسبب بتعدد سببه.

و الروايتان إحداهما: معتبرة طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «قال: إذا اغتصب الرجل أمه فاقترضها فعليه عشر قيمتها، وإن كانت حرّة فعليه الصداق» «٣».

و ثانيتهما: صحيحه عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، ما على رجل وثب على امرأة فحلق رأسها؟ «قال: يضرب ضرباً وجيعاً و يجبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها إلى أن قال: فقال: يا ابن سنان، إن شعر المرأة و عذرتها شريكان في الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كملًا» «٤».

(١) في ص ٢٦٧.

(٢) المسالك ٢: ٣٩٧ (حجری).

(٣) الوسائل ٢١: ٣٠٤ / أبواب المهور ب ٤٥ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٣٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ٣٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦٢

[الخامس عشر: تقلص الشفتين]

الخامس عشر: تقلص الشفتين قال الشيخ: إن فيه دية كاملة «١». و هو لا يخلو عن إشكال، و الأظهر أن فيه الحكومه (١).

[السادس عشر: شلل الأعضاء]

السادس عشر: شلل الأعضاء في شلل كل عضو ثلثا دية ذلك العضو (٢)، إلّا الذكر

فإن ورودهما في مقام البيان و سكوتهما عن الأرش زائداً على المهر دليل على عدم وجوبه.

و من ذلك يظهر أن ما ذكره المحقق (قدس سره) في الشرائع و الفاضل في بعض كتبه من أن الأشبه وجوب الأرش «٢»، بل عن

الشيخ في المبسوط: أنه من مذهبا «٣».

لا يمكن إتمامه بدليل، بل الدليل على خلافه.

فالتنتيجة: أن الصحيح ما ذكرناه.

- (١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ما ذكره (قدس سره)، ضرورة أن التقلص في الشفتين ليس إتلافاً وإنما هو عيب حدث فيهما بجناية جان، ولا مقدّر له شرعاً، فلا محالة يكون المرجع فيه الحكومة.
- (٢) بلا خلاف ظاهر، وعن ظاهر المبسوط و صريح الخلاف دعوى الإجماع

(١) المبسوط ٧: ١٣٢.

(٢) الشرائع ٤: ٢٧٩، القواعد ٣: ٦٨٣.

(٣) المبسوط ٧: ١٥٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦٣

.....

على ذلك «١».

ويمكن الاستدلال عليه بصحيفة الفضيل بن يسار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذراع إذا ضُرب فانكسر منه الزند، قال: «فقال: إذا يبست منه الكف فشلت أصابع الكف كلها فإن فيها ثلثي الديو، دية اليد. قال: وإن شلت بعض الأصابع وبقى بعض فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها. قال: وكذلك الحكم في الساق و القدم إذا شكك أصابع القدم» «٢».

بتقريب: أن الظاهر من قوله (عليه السلام) «و كذلك الحكم في الساق و القدم» عدم اختصاص الحكم بعضو دون عضو و أن الحكم لا يختص بمورده، و يؤيد ذلك ما يأتي من أن في قطع العضو المشلول ثلث ديته فيكون في مجموع شلله و قطعه تمام الديو.

و في مقابل هذه الصحيحة عدّة روايات تدلّ على أن في الشلل تمام الديو:

منها: صحيفة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الإصبع عشر الديو إذا قطعت من أصلها أو شلت» الحديث «٣».

و منها: معتبرة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في الإصبع عشرة من الإبل إذا قطعت من أصلها أو شلت» «٤».

و منها: صحيفة يونس: أنه عرض على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) كتاب الديات و كان فيه: «في ذهاب السمع كلّ ألف دينار إلى أن قال:-

(١) المبسوط ٧: ١٥٣، الخلاف ٥: ٧٢ / ٢٦١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٤٧ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٤٦ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٣.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٤٨ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٩ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦٤

فإن في شلله الديو كاملة (١).

[مسألة ٣٦٠: المشهور أن في انصداع السنّ ثلثي ديتها]

(مسألة ٣٦٠): المشهور أن في انصداع السنّ ثلثي ديتها، وهذا هو الأظهر إن وصلت إلى حدّ الشلل (٢)،

و الشلل في اليدين كلاتهما ألف دينار و شلل الرجلين ألف دينار» الحديث «٣».

و بما أنّ هذه الروايات موافقة للعامة حيث إنّ صاحب المغنى قال: إنّ فيه تمام الدية «٤»، و لم يذكر فيه خلافاً فتتقدم الصحيحة عليها في مقام المعارضة، و تحمل تلك الروايات على التقيّة.

(١) لما عرفت في مسألة تعذر الإنزال من أنّ في شلل الذكر و هو العنن تمام الدية. و عليه، يختص ما دلّ على أنّ في شلل كلّ عضو ثلثي دية ذلك العضو بغير شلل الذكر.

(٢) و ذلك لما عرفت من أنّ في شلل كلّ عضو ثلثي ديته.

و لكن في مقابل ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الأسنان في كلّ سنّ خمسون ديناراً إلى أن قال: فإن انصدعت و لم تسقط فديتها خمسة و عشرون ديناراً، و ما انكسر منها من شيء فبحسابه من الخمسين ديناراً، فإن سقطت بعد و هي سوداء فديتها (خمس و عشرون ديناراً، فإن انصدعت و هي سوداء فديتها) اثنا عشر ديناراً و نصف دينار، فما انكسر منها من شيء فبحسابه من الخمسة و العشرين ديناراً» «١».

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٨٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١ ح ٢.

(٤) المغنى ٩: ٥٨٥.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٦٥

و إلّا ففيه الحكومة (١)،

و لكن لا يمكن الأخذ بالمعتبرة، و ذلك لأنّ ما في المعبرة مبنى على أن تكون الدية في كلّ سنّ خمسين ديناراً كما هو صريحها، و قد سبق عدم ثبوت ذلك و أنّ المعبرة محمولة على التقيّة. و مع الغض عن ذلك فلا بدّ من رفع اليد عن المعبرة بالنسبة إلى الأسنان التي تكون الدية فيها خمسة و عشرين ديناراً، و تخصيصها بالأسنان التي تكون الدية فيها خمسين ديناراً. و عليه، تقع المعارضة بينها و بين ما دلّ على أنّ دية الشلل ثلثا دية العضو بالعموم من وجه، فإنّ الانصداع أعّم من الشلل، فمورد الالتقاء هو شلل السنّ، و مع ذلك لا بدّ من الأخذ بما دلّ على أنّ دية الشلل ثلثا دية العضو، لأنّه لو قدّم المعبرة لزم أن لا يكون حكم لشلل السنّ و أن يكون وجوده كعدمه، و هذا مقطوع البطلان. و يؤيد ذلك أنّه لم يوجد عامل بالمعبرة هنا.

(١) فإنّه إن قلنا بعدم سقوط رواية ظريف عن الاعتبار فالمرجع في المقام هو تلك الرواية، و أمّا إذا قلنا بسقوطها عن ذلك على ما مرّ «١» فالمرجع فيه هو الحكومة، حيث إنّ المقام يدخل فيما لا مقدّر له شرعاً.

و أمّا الرواية الدالة على أنّ فيه ثلثي الدية على ما ذكره المحقق في الشرائع و الشهيد الثاني في الروضة و المسالك «٢» فلم نعرّ عليها بعد الفحص التام، كما اعترف بذلك غير واحد.

(١) في ص ٣٦٥ ٣٦٦.

(٢) الشرائع ٤: ٢٧٤، الروضة البهية ١٠: ٢١٨، المسالك (حجری) ٢: ٣٩٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٦٦

[دية الشجاج و الجراح]

إشارة

دية الشجاج و الجراح الشجاج: هو الجرح المختص بالرأس و الوجه، و

هو على أقسام:

[الأول: الخارصة]

الأول: الخارصة و قد يعبر عنها بالدامية، و هي التي تسلخ الجلد و لا تأخذ من اللحم، و فيها بعير، أى جزء من مائة جزء من الدية (١).

(١) على المشهور شهرة عظيمة، بل فى الجواهر: لم أجد فيه خلافاً إلا ما يحكى من الإسكافى من أن فيها نصف بعير، و هو مع شذوذه لم يعرف له أى مستند يصلح للاعتماد عليه «١».

و تدلّ على المشهور معتبرة منصور بن حازم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى الخارصة شبه الخدش بعير، و فى الدامية بعيران، و فى الباضعة و هى ما دون السمحاق ثلاث من الإبل، و فى السمحاق و هى دون الموضحة أربع من الإبل، و فى الموضحة خمس من الإبل» «٢».

و معتبرة السكونى عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) قضى فى الدامية بعيراً، و فى الباضعة بعيرين، و فى المتلاحمة ثلاثة أبعرة، و فى السمحاق أربعة أبعرة» «٣».

(١) الجواهر ٤٣: ٣٢٠.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨٢ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٨٠ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٦٧

.....

بتقريب: أن المراد من الدامية فيها الخارصة، بقرينة أنه جعل فى كلتا الروايتين السمحاق فى المرتبة الرابعة و فرض قبلها ثلاث مراتب و جعل فى المرتبة الأولى منها بعير. و عليه، تكون الدامية فى رواية السكونى هى الخارصة فى رواية منصور، ثم إنه يراد من البعير فى دية الخارصة و ما بعدها جزء من مائة جزء من الدية من أى قسم كانت الدية و لا خصوصية للبعير.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى الفهم العرفى، فإنّ البعير لا يكون ميسوراً لكلّ أحد فى كلّ مورد و زمان صحيحة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجة المأمومة «فقال: ثلث الدية، و الشجة الجائفة ثلث الدية» و سألته عن الموضحة «فقال:

خمس من الإبل» «١».

فإنها إذا ضمت إلى صحيحة الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: فى الموضحة خمس من الإبل، و فى السمحاق أربع من الإبل، و الباضعة ثلاث من الإبل، و المأمومة ثلاث و ثلاثون من الإبل» الحديث «٢».

تدلّ على أنّه لا خصوصية للأبعره فيها، فيراد منها نسبة خاصه من ديه النفس.
و تدلّ على ذلك أيضاً معتبره ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الخد إذا كانت فيه نافذه إلى أن قال: و في موضحة الرأس خمسون ديناراً، فإن نقل (منها) العظام فديتها مائة دينار و خمسون ديناراً، فإن كانت ثاقبه في الرأس فتلك المأمومه ديتها ثلاثمائة و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨١ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٤.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٩٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٦٨

[الثاني: الداميه]

الثاني: الداميه و قد يعبر عنها بالباضعه، و هي التي تأخذ من اللحم يسيراً، و فيها بعيران (١).

[الثالث: الباضعه]

الثالث: الباضعه و قد يعبر عنها بالمتلاحمه، و هي التي تأخذ من اللحم كثيراً، و لا تبلغ السمحاق، و فيها ثلاثه أباعر (٢).

[الرابع: السمحاق]

الرابع: السمحاق و هو الذي يبلغ الجلد الرقيق بين العظم و اللحم، و فيه أربعة من الإبل (٣).

على أنّه لو كان المراد منها البعير خاصه فقد تزيد ديه المأمومه مثلاً على ديه النفس بكثير أحياناً، و لا يمكن الالتزام بذلك جزماً.

(١) تدلّ على ذلك المعبرتان المتقدمتان بالتقريب المتقدم آنفاً.

(٢) للمعبرتين السابقتين بالتقريب المتقدم، و صحيحه الحلبي المتقدمه، و صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنّه قال: «في الباضعه ثلاث من الإبل» (١).

(٣) بلا- خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ على ذلك عدّه روايات، منها: المعبرتان و صحيحه الحلبي المتقدمات.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧٨ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٦٩

[الخامس: الموضحة]

الخامس: الموضحة و هي التي توضح العظم، و فيها خمس من الإبل (١).

(١) من دون خلاف، و تدلّ على ذلك عدّه روايات:

منها: صحيحا الحلبي و معاوية بن وهب و معتبر منصور بن حازم المتقدمات. □ □
 و منها: معتبرة أبي مريم، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد كتب لابن حزم كتاباً
 فخذ منه فأتني به حتى أنظر إليه» قال: فانطلقت إليه فأخذت منه الكتاب ثم أتته به فعرضته عليه، فإذا فيه من أبواب الصدقات و
 أبواب الديات و إذا فيه «في العين خمسون، و في الجائفة الثلث، و في المنقلة خمس عشرة، و في الموضحة خمس من الإبل» (١).
 و قد تقدم أن المراد من جملة «خمس من الإبل»: نصف عشر الدية.
 و أمّا ما في معتبرة ظريف من قوله (عليه السلام): «و دية الشجة إذا كانت توضح أربعون ديناراً إذا كانت في الخد، و في موضحة
 الرأس خمسون ديناراً» (٢).

فلم يثبت، بل ثبت خلافه، فإن نسخة الكليني و إن كانت كذلك إلا أن الشيخ و الصدوق رواها هكذا: «إذا كانت في الجسد»، و
 الظاهر أن ما رواه هو الصحيح، و ذلك بقرينة أنه جعل في نفس هذه المعتبرة في موضحة الوجه خمسون ديناراً في موردين،
 أحدهما: قوله (عليه السلام): «فإن كانت موضحة في شيء من الوجه فديتها خمسون ديناراً»، و الآخر: قوله (عليه السلام): «فإن كانت
 رمية

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨١ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٩٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٦ ح ١، الكافي ٧: ٣٣٢ / ٥، التهذيب ١٠: ٢٩٥ / ١١٤٨، الفقيه ٤: ١٩٤ / ٥٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٠

[السادس: الهاشمة]

السادس: الهاشمة و هي التي تهشم العظم، و فيها عشرة من الإبل (١)، و يتعلق الحكم بالكسر و إن لم يكن جرحاً (٢).

[السابع: المنقلة]

السابع: المنقلة و هي التي تنقل العظم من الموضع الذي خلقه الله تعالى فيه إلى موضع آخر، و فيها خمس عشرة من الإبل (٣)،

بمنصل يثبت في العظم حتى ينفذ إلى الحنك فديتها مائة و خمسون ديناراً، جعل منها خمسون ديناراً لموضحتها.
 و يؤيد ما ذكرناه ما رواه السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إن الموضحة في
 الوجه و الرأس سواء» (١).

فإنها نص في أنه لا فرق بين موضحة الرأس و الوجه.

(١) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً.

و تدل على ذلك معتبرة السكوني: «أن علياً (عليه السلام) قضى في الهاشمة بعشر من الإبل» (٢)، و مثلها معتبرته الأخرى (٣).

(٢) و ذلك لأن موضع الحكم هو الهاشمة، و هي أعم من الجرح، فإن هشم العظم و كسره قد يستلزمه و قد لا يستلزمه.

(٣) بلا خلاف معتد به بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدّة روايات:

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٥ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٧٨ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٨٢ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧١
و الحكم فيه متعلق بالنقل و إن لم يكن جرحاً (١).

[الثامن: المأمومة]

الثامن: المأمومة و هي التي تبلغ أمّ الدماغ، و فيها ثلث الديّة: ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار (٢)، و يكفي فيها ثلاث و ثلاثون من الإبل (٣)، و كذا الحال في الجائفة (٤).

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في الموضحة خمس من الإبل، و في السمحاق أربع من الإبل، و الباضعة ثلاث من الإبل، و المأمومة ثلاث و ثلاثون من الإبل، و الجائفة ثلاث و ثلاثون، و المنقلة خمس عشرة من الإبل» (١).
و منها: معتبرة أبي مريم المتقدمة.

(١) و ذلك لأن موضع الديّة هو المنقلة، و هي لا تستلزم الجرح دائماً.

(٢) من دون خلاف ظاهر بين الفقهاء.

و تدلّ على ذلك صحيحة معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجة المأمومة «فقال: ثلث الديّة، و الشجة الجائفة ثلث الديّة» الحديث (٢).

(٣) تدلّ على ذلك صحيحة الحلبي المتقدمة.

(٤) للصحيحين و معتبرة أبي مريم المتدمات.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٧٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨١ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٢

[مسائل]

[مسألة ٣٦١: في ما ذكرناه من المراتب تدخل المرتبة الدانية في المرتبة العالية]

(مسألة ٣٦١): في ما ذكرناه من المراتب تدخل المرتبة الدانية في المرتبة العالية إذا كانتا بضربة واحدة (١)، و أمّا إذا كانتا بضربتين فلكلّ منهما ديتة (٢)، من دون فرق بين أن تكونا من شخص واحد أو من شخصين (٣).

[مسألة ٣٦٢: لو أوضح موضحين فلكلّ منهما ديتها]

(مسألة ٣٦٢): لو أوضح موضحين فلكلّ منهما ديتها (٤)، و لو أوصل آخر إحدى الموضحين بالأخرى بجناية ثالثة فعليه ديتها (٥)، و لو كان ذلك بفعل المجنّي عليه هدر، و إن كان ذلك بفعل الجاني أو بالسراية فهل هذا يوجب اتحاد الموضحين، أو هو موضحة ثالثة، أو فيه تفصيل؟ وجوه، بل أقوال (٦)، و الأقرب أنّه موضحة ثالثة إذا كان بفعل الجاني، و لا شيء عليه إذا كان بالسراية.

- (١) تدلّ على ذلك نفس روايات الباب، نظراً إلى أنّ المرتبة العالية منها تستلزم المراتب الدانية غالباً، مضافاً إلى أنّ التعدّد يحتاج إلى دليل، ولا دليل في المقام.
- (٢) لإطلاق هذه الروايات، و صحیحة أبي عبيدة الحدّاء، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاق على رأسه إلى أن قال: ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنائتين لألزمته جناية ما جنتا كائناً ما كان» الحديث «١».
- (٣) لإطلاق الدليل.
- (٤) للإطلاق و عدم المقتضى للتداخل.
- (٥) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك إطلاقات الأدلّة.
- (٦) بيان ذلك: أنّ في المسألة أقوالاً أربعة:

(١) الوسائل ٢٩: ٣٦٦ / أبواب ديات المنافع ب ٧ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٧٣

.....

الأول: أنّهما صارتا بذلك واحدة فيرتبّ عليها حكم الموضحة الواحدة، من دون فرق بين أن يكون ذلك بفعل الجاني أو بالسراية.

الثاني: أنّ الإيصال جناية ثالثة فلا يوجب وحدة الجنائتين الأولتين، فلكلّ منها حكمها، بلا فرق في ذلك بين أن يكون بفعل الجاني أو بالسراية.

الثالث: التفصيل بين ما كان الإيصال بينهما بفعل الجاني و ما كان الإيصال بالسراية، فالأول لا يوجب الاتّحاد دون الثاني.

الرابع: أنّهما شريكان في عدم إيجاب الاتّحاد، و يفرقان في أنّ الأول جناية ثالثة في قبالتها و الثاني ليس جناية.

أمّا القول الأول: فقد اختاره الشيخ في المبسوط و العلامة في الإرشاد و المحقّق في الشرائع «١»، و استدلّ على ذلك تارة: بصدق اسم الموضحة الواحدة عليهما بعد الاتّصال، و من الطبيعي أنّه ليس في الموضحة الواحدة إلّا دية واحدة. هذا، مضافاً إلى أصالة البراءة عن الزائد إذا شكّ في وجوبه.

و أخرى: بقياس ذلك بما إذا قطع يدي شخص و رجليه ثمّ قتله، فإنّ الدية فيه واحدة، لاّ اتّحاد الجاني.

أقول: يرد على الأول: أنّ مجرّد إيصال إحداهما بالأخرى لا يوجب زوال حكم التعدّد، بل هما موضحتان صادرتان من الجاني فيكون لكلّ منهما حكمها. و من هنا يظهر أنّه لا وجه لأصالة البراءة، حيث لا نشكّ في المقام حتّى يرجع إليها.

و يرد على الثاني أولاً: أنّه قياس لا نقول به.

(١) المبسوط ٧: ١١٩، الإرشاد ٢: ٢٤٥، الشرائع ٤: ٢٨٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٧٤

[مسألة ٣٦٣: إذا اختلفت مقادير الشجّة في الضربة الواحدة]

(مسألة ٣٦٣): إذا اختلفت مقادير الشجّة في الضربة الواحدة أخذت دية الأبلغ عمقاً، كما إذا كان مقدار منها خارصه، و مقدار منها متلاحمه، و الأبلغ عمقاً موضحة، فالواجب هو دية الموضحة (١).

و ثانياً: قد تقدّم أنّ الحكم في المقيس عليه ليس ثابتاً، بل هو محلّ الخلاف و الكلام «١»، و أنّ الصحيح فيه عدم التداخل.
و أما القول الثاني: فقد اختاره فخر المحققين في الإيضاح و المحقق الأردبيلي (قدس سره) في شرح الإرشاد و صاحب الجواهر (قدس سره) «٢».

أقول: إنّ هذا القول صحيح فيما إذا كان الإيصال بين الجنيتين بفعل الجاني، و أما إذا كان بالسراية فالظاهر أنّه ليس جنايةً ثالثةً كما سيأتي بيانه.

و أما القول الثالث: فمال إليه العلامة (قدس سره) في القواعد «٣»، و يظهر حاله ممّا تقدّم.
و أمّا القول الرابع: فالظاهر أنّه هو الصحيح، و الوجه في ذلك: هو أنّ الإيصال بعد ما عرفت من أنّه لا- يوجب زوال حكم تعدّد الجنيتين إذا كان بفعل الجاني فبطبيعة الحال يكون جنايةً ثالثةً في قبال الجنيتين الأولتين بنظر العرف فلها حكمها، و أما إذا كان بالسراية فليست هناك جنايةً ثالثةً، لأنّها هي الجناية الأولى، غايه الأمر أنّها قد اتّسعت دائرتها بالسراية، و ذلك لا يوجب ديةً زائدةً.
(١) و ذلك لأنّ الشجّة إذا بلغت إلى الإيضاح فبطبيعة الحال تستلزم عادةً أن

(١) مباني تكملة المنهاج ١: ١٣٠.

(٢) إيضاح الفوائد ٤: ٧١٦، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٦٠، الجواهر ٤٣: ٣٢٨.

(٣) القواعد ٣: ٦٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٧٥

[مسألة ٣٦٤: إذا جرح عضوين مختلفين لشخص]

(مسألة ٣٦٤): إذا جرح عضوين مختلفين لشخص كاليد و الرأس كان لجرح كلّ عضو حكمه، فإن كان جرح الرأس بقدر الموضحةً مثلاً و جرح الآخر دونها ففي الأول دية الإيضاح و في الثاني دية ما دونه، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الجرحان بضربة واحدة أو بضربتين (١)، و لو جرح موضعين من عضو واحد كالرأس أو الجبهة أو نحو ذلك جرحاً متصلاً ففيه دية واحدة (٢).

[مسألة ٣٦٥: لو جنى شخص بموضحة فجنى آخر بجعلها هاشمة]

(مسألة ٣٦٥): لو جنى شخص بموضحة فجنى آخر بجعلها هاشمة و ثالث منقله و رابع مأمومه، فعلى الأول خمس من الإبل، و قيل: على الثاني خمس من الإبل أي ما به التفاوت بين الموضحة و الهاشمة و على الثالث ما به التفاوت بين الهاشمة و المنقله، و على الرابع ثمان عشرة من الإبل (٣) و فيه

يكون مقدار منها خارصة و مقدار منها دامية أو متلاحمة. هذا، مضافاً إلى أنّها لو كانت كلّها موضحة لم تزد الدية على ديتها، لفرض أنّ حكم الموضحة لا يختلف باختلاف صغرها و كبرها.

(١) أمّا إذا كانا بضربتين فواضح، و أما إذا كانا بضربة واحدة فلا إطلاق الأدلّة و عدم الموجب للتقييد، و أمّا صحيحة أبي عبيدة المتقدمة فقد سبق الكلام فيها بشكل موسّع «١».

(٢) و ذلك لأنّه جرح واحد في عضو كذلك، و من الطبيعي أنّه لا فرق في الجرح الواحد بين صغره و كبره و طوله و قصره.

(٣) القائل به المحقق (قدس سره) في الشرائع و العلامة في الإرشاد و المحقق

(١) في ص ٤٢٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٦

إشكال، و الأظهر أنّ على الثاني تمام دية الهاشمة، و على الثالث تمام دية المنقلة، و على الرابع تمام دية المأمومة (١).

[مسألة ٣٦٦: الجائفة ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار]

(مسألة ٣٦٦): الجائفة و هي التي تصل الجوف بطعنه أو رميه فيها ثلث دية النفس: ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و لا تختص بما يدخل جوف الدماغ، بل يعم الداخل في الصدر و البطن أيضاً (٢)،

الأردبيلي (قدس سره) في شرحه «١» مع توفقه في الهاشمة و المنقلة، نظراً إلى أنّهما لا يتوقفان على الجرح.

(١) وجه الإشكال: هو أنّه لا دليل على ما ذكره، عدا ما قيل من أنّ الدية كعشر من الإبل مثلاً إنّما تجب في الهاشمة إذا كان الهشم مع الإيضاح، فلو أوضح ثمّ هشم فعليه خمس من الإبل بإزاء الإيضاح، و خمس بإزاء الهشم. و فيه: أنّه منافٍ لإطلاق ما دلّ على أنّ في الهشم عشرًا من الإبل، و مقتضاه أنّ العشر بإزاء الهشم، غاية الأمر أنّه إن كان الإيضاح معه بضربه واحدة فلا- دية فيه و إنّما الدية على أغلظ الجنائتين، و هو الهشم في مفروض المقام، بمقتضى ما تقدّم، و إن كان الإيضاح بضربة أخرى كما لو أوضح أولاً ثمّ هشم ففيه دية زائدة على دية الهشم. و لا يفرق في ذلك بين أن يكون الجاني واحداً أو متعدداً. هذا، مضافاً إلى ما تقدّم من أنّ الدية في الهشم تترتب على الكسر و إن لم يكن جرح «٢». و كذا الحال في المنقلة. فالنتيجة: أنّ الأظهر ما ذكرناه.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب ظاهراً، عدا المحقق الأردبيلي (قدس سره)،

(١) الشرائع ٤: ٢٨٧، الإرشاد ٢: ٢٤٥، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٦٤٦.

(٢) في ص ٤٧٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٧

.....

حيث إنّ احتمال اختصاص الثلث بجائفة الرأس دون البدن «١»، لصحيحة معاوية ابن وهب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجّة المأمومة «فقال: ثلث الدية، و الشجّة الجائفة ثلث الدية» الحديث «٢».

و كذلك صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في الموضحة خمس من الإبل إلى أن قال: و المأمومة ثلاث و ثلاثون من الإبل، و الجائفة ثلاث و ثلاثون» الحديث «٣».

و رواية زيد الشحام، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الشجّة المأمومة «فقال: فيها ثلث الدية، و في الجائفة ثلث الدية» الحديث «٤».

بتقريب: أنّ المراد من الجائفة فيها: الشجّة الجائفة بقريته السياق.

أقول: أمّا رواية الشحام فهي ضعيفة سنداً بالمفضل بن صالح فلا يمكن الاستدلال بها، و أمّا صحيحة معاوية و الحلبي فلو كنّا نحن و هاتين الصحيحتين لأمكن القول بالاختصاص، إلّا أنّ في معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: في الصدر إذا رضّ فثنى شقيه كليهما فديته خمسمائة دينار إلى أن قال: و في الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها فديته خمسة و عشرون

ديناراً إلى أن قال: وفي الجائفة ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و إن نفذت من الجانبين كليهما رمية أو طعنة فديتها أربعمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» الحديث «٥»، و هي تدلّ على عدم الاختصاص، أى عدم اختصاص الثلث بجائفة الرأس.

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٥٧ ٤٥٨.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨١ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ١٢.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٧٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٧٩ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٥.

(٥) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٨

و يكفي فيها ثلاث و ثلاثون من الإبل (١).

[مسألة ٣٦٧: لو جرح عضواً ثم أجافه]

(مسألة ٣٦٧): لو جرح عضواً ثم أجافه، مثل: أن يشق الكتف إلى أن يحاذى الجنب ثم يجيفه، لزمه دية الجرح و دية الجائفة (٢).

[مسألة ٣٦٨: لو أجافه كان عليه دية الجائفة]

(مسألة ٣٦٨): لو أجافه كان عليه دية الجائفة، و لو أدخل فيه سكيناً و لم يزد عمّا كان عليه فعليه التعزير (٣)، و إن زاد باطناً فحسب أو ظاهراً كذلك ففيه الحكومة (٤)، و لو زاد فيهما معاً فهو جائفة أخرى فعليه ديتها (٥).

ثم إن الجائفة في الرأس التي فيها ثلث الدية تختص بما يدخل في جوف الدماغ، فلا تشمل ما إذا دخل في جوف الخد.

و تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: و في الخد إذا كانت فيه نافذة يرى منها جوف الفم فديتها مائتا دينار، فإن دووى فبرئ و التأم و به أثر بين و شتر فاحش فديته خمسون ديناراً» الحديث «١».

حيث إنّه جعل فيها في جائفة الخد مائتا دينار لا الثلث.

(١) و ذلك لصحيحة الحلبي المتقدمة، فإن مقتضاها كفاية ذلك.

(٢) و ذلك لإطلاق الأدلة، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الجاني واحداً أو متعدداً، فإن العبرة في تعدد الدية إنما هي بتعدد الضربة.

(٣) لثبوته في ارتكاب كل فعل محرّم شرعاً.

(٤) لعدم ثبوت الدية المقدّرة شرعاً فيه بعد عدم صدق الجائفة عليه.

(٥) و ذلك لصدق الجائفة عليه، كما إذا أجافه ابتداءً. و لا فرق في ذلك بين أن يكون الجاني واحداً أو متعدداً.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٧٩

[مسألة ٣٦٩: لو كانت الجائفة مخيطة ففتقها شخص]

(مسألة ٣٦٩): لو كانت الجائفة مخيطة ففتقها شخص، فإن كانت بحالها و غير ملتئمة ففيه الحكومة (١)، وإن كانت ملتئمة فهي جائفة جديدة و عليه ثلث الدية (٢).

[مسألة ٣٧٠: لو طعنه في صدره فخرج من ظهره]

(مسألة ٣٧٠): لو طعنه في صدره فخرج من ظهره، فهل عليه دية واحدة لوحدة الطعنة، أو متعدّدة لخروجه من الظهر؟ وجهها، قيل: بأنّه جائفة واحدة و فيها ديتها، و الأظهر أنّ ديته أربعمائه و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار (٣).

(١) و ذلك لعدم صدق الجائفة الجديدة عليه، فإذن حيث إنّه لا مقدّر له شرعاً فالمرجع فيه الحكومة.

(٢) الوجه في ذلك واضح.

(٣) بيان ذلك: أنّ في المسألة ثلاثة أوجه:

الأول: أنّه جائفة واحدة و فيها ديتها.

الثاني: أنّه جائفتان و فيهما ديتان.

الثالث: أنّ ديته أربعمائه و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

أمّا الوجه الأول: فقد اختاره الشيخ (قدس سره) في المبسوط «١»، بل عن الشهيد: أنّ الوحدة ظاهر فتوى علمائنا «٢»، و مال إليه صاحب الجواهر (قدس سره) أيضاً «٣»، نظراً إلى اتحاد الجناية و أنّ الجائفة ما نفذت إلى الجوف من الظاهر، سواء نفذت من جانب آخر أم لا.

(١) المبسوط ٧: ١٢٥.

(٢) حكاة عن الشهيد صاحب كشف اللثام ٢: ٥١٨ (حجری).

(٣) الجواهر ٤٣: ٣٤٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٠

.....

و فيه: أنّ الظاهر أنّه جائفتان لا واحدة كما سنشير إليه.

و أمّا الوجه الثاني: فقد اختاره الشيخ (قدس سره) في الخلاف «١»، و مال إليه المحقق في الشرائع «٢» حيث قال: هو أشبه، باعتبار أنّهما عضوان متباينان فيتحقّق في كلّ منهما جائفة، و هي الجرح النافذ من الظاهر إلى الباطن، و المفروض تحقّق ذلك الجرح في كلّ من جانبي المجنّى عليه، فهنا جرحان نافذان من الظاهر إلى الباطن، و من الطبيعي أنّه لا فرق في ذلك بين أن يكون الجرحان بضربة واحدة أو بضربتين.

و ما ذكرناه من أنّ الجنائيتين إذا كانتا بضربة واحدة ففيهما دية واحدة و هي دية أغلظ الجنائيتين كما هو مقتضى صحيحة أبي عبيدة المتقدّمة «٣» إنّما هو فيما إذا كانتا في عضو واحد و كانت إحداهما أغلظ من الأخرى كما تقدّم تفصيل ذلك، و ما نحن فيه ليس كذلك.

و أمّا الوجه الثالث: فتدلّ عليه معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «قال: في الصدر إذا رضّ فثنى شقّيه كليهما فديته

خمسائة دينار إلى أن قال: وإن نفذت من الجانبين كليهما رمية أو طعنه فديتها أربعمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار» (٤).

و ظاهر الوسائل أن الشيخ و الصدوق (قدس سرهما) رواها كذلك أيضاً، حيث قال: و رواه الصدوق و الشيخ كما مرّ. و لكنّ الموجود في نسختي الفقيه و التهذيب اللتين في أيدينا هكذا: «و إن نفذت من الجانبين كليهما رمية أو طعنه

(١) الخلاف ٥: ١٥ / ٢٣٢.

(٢) الشرائع ٤: ٢٨٨.

(٣) في ص ٤٢٩.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٠٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٣ ح ١، التهذيب ١٠: ١١٤٨ / ٢٩٥، الفقيه ٤: ١٩٤ / ٥٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨١

[مسألة ٣٧١: في دية خرم الاذن خلاف]

(مسألة ٣٧١): في دية خرم الاذن خلاف، قيل: إنها ثلث ديتها، و فيه إشكال، و الأظهر فيه الرجوع إلى الحكومة (١).

وقعت في شقاق على نسخة الفقيه، و: صفاق، على نسخة التهذيب فديتها أربعمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار». أقول: أمّا الصفاق فلا نعرف له معنى مناسباً للمقام، و أمّا الشقاق فكذلك، إلّا أن يكون المراد من ذلك وقوع الرمية أو الطعنه حال الشقاق و النزاع، فإنه و إن لم تكن له خصوصية بالإضافة إلى الحكم في مورد الكلام إلّا أن التقييد به لعله من جهة الغلبة، و هو لا يوجب اختصاص الحكم في مورده.

فالتيجة: أنه لا بأس بالاعتماد على هذه المعبرة، و على تقدير التنزل عن ذلك فالأظهر أنه جائفتان بالتقريب المتقدم و فيهما ديتان. (١) وجه الإشكال: هو أن الشيخ (قدس سره) في محكي الخلاف و إن ادعى إجماع الفرقه و أخبارها على ذلك «١»، إلّا أن هذه الدعوى غير تامّة:

أمّا الإجماع:

فظاهر، ضرورة أن الإجماع الكاشف عن قول المعصوم غير موجود جزماً.

و أمّا الأخبار: فهي غير موجودة.

و أمّا رواية مسمع المتقدمه «٢»: فالموجود فيها: «خرم الأنف» لا: خرم الأذن، الذي هو محلّ الكلام. على أن الرواية ضعيفة سنداً.

(١) الخلاف ٥: ١٩ / ٢٣٤.

(٢) لم تتقدّم رواية مسمع في خرم الأنف، و هي في الوسائل ٢٩: ٢٩٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤ ح ٢.

نعم تقدّمت روايته في شحمة الاذن في ص ٣٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٢

[مسألة ٣٧٢: لو كسر الأنف ففسد]

(مسألة ٣٧٢): لو كسر الأنف ففسد فالمشهور بين الأصحاب أن فيه دية كاملة، و هو لا يخلو عن إشكال (١)، و الأقرب فيه الرجوع إلى

الحكومة.

هذا، ولكن ابن إدريس فسّره خرم الاذن بخرم شحمة الاذن، قال: وإن ديته ثلث دية الشحمة لا ثلث دية الأذن «١». و تبعه في ذلك العلامة في محكي المختلف و صاحب الجامع «٢».

وفيه: أنه لا دليل عليه أيضاً.

فالتيجة: أن الأظهر ما ذكرناه، وهو الرجوع إلى الحكومة، لما عرفت من أنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعاً.

و أمّا صحيحة معاوية بن عمّار، قال: تزوج جار لي امرأة فلما أراد مواتها رفته برجلها ففتقت بيضته فصار أدر، فكان بعد ذلك ينكح و يولد له، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك، و عن رجل أصاب سرّة رجل ففتقتها «فقال (عليه السلام): في كل فتق ثلث الدية» «٣».

فهى خاصية بموردها، فلا عموم لها لكل فتق، بقريته أن الظاهر من الدية فيها هو دية الإنسان، و من الواضح أن الفتق في كل عضو ليست ديته ثلث دية الإنسان.

(١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل في المسألة عدا ما قيل من أمرين: أحدهما: دعوى الإجماع فيها.

(١) السرائر ٣: ٣٨٢.

(٢) المختلف ٩: ٣٦٨، الجامع للشرائع: ٥٩٣.

(٣) الوسائل ظ ٩: ٣٣٧/ أبواب ديات الأعضاء ب ٣٣ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٨٣

[مسألة ٣٧٣: إذا كسر الأنف فجبر على غير عيب و لا عثم]

(مسألة ٣٧٣): إذا كسر الأنف فجبر على غير عيب و لا- عثم فالمشهور أن ديته مائة دينار، و هو لا يخلو عن إشكال (١) بل لا يبعد الرجوع فيه إلى الحكومة، و كذلك الحال فيما إذا جبر على عيب و عثم (٢).

وفيه: أنه غير محقق، فلا يكون كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام) جزماً.

و ثانيهما: قوله (عليه السلام): «ما كان في الإنسان واحد ففيه الدية كالأنف» بتقريب: أنه شامل للقطع و الإفساد.

وفيه: أن الظاهر منه هو الاختصاص بالقطع، كما هو الحال في سائر الأعضاء، فلا يشمل الكسر. و على ذلك، فيما أنه لا تقدير فيه شرعاً فالمرجع هو الحكومة.

نعم، لو كان إفساده على نحو يوجب ذهاب المارن أو ذهاب الأنف كله لدخل في الكبرى المتقدمة و فيه تمام الدية.

(١) وجه الإشكال: أنه لا دليل في المسألة إلا دعوى الإجماع، و جعله صاحب الرياض الحجّة فيها «١». و عليه، فإن تمّ إجماع فيها فهو، و لكنّه غير تامّ، ضرورة أن مثله لا يكون كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام)، و بدونه لا أثر له. فإذا بما أنه لا تقدير له في الشرع فلا محالة يكون المرجع فيه الحكومة.

(٢) يظهر الحال فيه ممّا تقدّم.

(١) رياض المسالك ٢: ٥٤٤ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٤

[مسألة ٣٧٤: إذا نفذت فى الأنف نافذة]

(مسألة ٣٧٤): إذا نفذت فى الأنف نافذة، فإن انسدت و برأت ففيه خمس دية روثه الأنف، و ما أُصيب منه فبحساب ذلك (١)، و إن لم تنسد فديته ثلث ديته، و إن كانت النافذة فى إحدى المنخرين إلى الخيشوم فديتها عشر دية روثه الأنف، و إن كانت فى إحدى المنخرين إلى المنخر الأخرى أو فى

نعم، لو ثبت أن الدية فى الفرض الأول و هو جبره بلا عيب و لا عثم هى مائة دينار لكانت الدية فى هذا الفرض و هو جبره مع العيب و العثم زائدة على الدية المذكورة من جهة عيبه و عثمه.

(١) وفاقاً لجماعة كثيرة، منهم: الشيخان و الديلمى و ابنا حمزة و سعيد و الفاضل و الشهيد الثانى «١»، بل فى كشف اللثام نسبته إلى الأكثر «٢»، و فى المسالك إلى المشهور «٣».

و كيف ما كان، تدلّ على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فى الأنف «قال: فإن قطع روثه الأنف و هى طرفه فديته خمسمائة دينار، و إن نفذت فيه نافذة لا تنسدّ بسهم أو رمح فديته ثلاثمائة دينار و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و إن كانت نافذة فبرأت و التأمّت فديتها خمس دية (روثه) الأنف مائة دينار، فما أُصيب منه فعلى حساب ذلك، و إن كانت نافذة فى إحدى المنخرين إلى الخيشوم و هو الحاجز بين المنخرين فديتها عشر دية روثه

(١) المفيد فى المقنعة: ٧٦٧، الطوسى فى النهاية: ٧٧٦، الديلمى فى المراسم: ٢٤٤، ابن حمزة فى الوسيلة: ٤٤٧، ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ٥٩٣، الفاضل فى القواعد ٣: ٦٧٢، الشهيد الثانى فى الروضة البهية ١٠: ٢٠٨.

(٢) كشف اللثام ٢: ٤٩٩ (حجرى).

(٣) انظر المسالك ٢: ٣٩٩ (حجرى) فإنه لم ينسبها إلى المشهور.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٥

الخيشوم إلى المنخر الأخرى فديتها ستّة و ستون ديناراً و ثلثا دينار (١).

[مسألة ٣٧٥: إذا انشقت الشفة العليا أو السفلى حتى يبدو منها الأسنان]

(مسألة ٣٧٥): إذا انشقت الشفة العليا أو السفلى حتى يبدو منها الأسنان ثم برأت و التأمّت ففيه خمس ديتها، و إن أُصيبت الشفة العليا فشينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار، و إن أُصيبت الشفة السفلى و شينت شيئاً قبيحاً فديتها ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار (٢).

[مسألة ٣٧٦: فى احمرار الوجه باللطمة دينار و نصف]

(مسألة ٣٧٦): فى احمرار الوجه باللطمة دينار و نصف، و فى اخضراره ثلاثة دنانير (٣)،

الأنف خمسون ديناراً، لأنه النصف، و إن كانت نافذة فى إحدى المنخرين أو الخيشوم إلى المنخر الآخر فديتها ستّة و ستون ديناراً و

ثلاثا دينار» (١).

(١) تدلّ على ذلك كلّ المعتره المتقدّمه.

(٢) تدلّ على ذلك كلّ معتره ظريف المتقدّمه في ديه قطع الشفتين (٢).

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب.

□

و تدلّ على ذلك معتره إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في اللطمه يسودّ أثرها في الوجه أنّ أرشها سنّه دنانير، فإن لم تسودّ و اخضرت فإنّ أرشها ثلاثه دنانير، فإن احمازت

(١) الوسائل ٢٩: ٣٥٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤ ح ١.

(٢) في ص ٣٥٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٨٦

و في اسوداده سنّه دنانير (١)، و إن كانت هذه الأمور في البدن فديتها نصف

و لم تخضارّ فإنّ أرشها دينار و نصف» (١).

(١) خلافاً لجماعه، حيث إنهم ذهبوا إلى أنّ ديته ثلاثه دنانير، منهم: السيدان مدّعين عليه الإجماع (٢)، للأصل.

و فيه: أنّ الإجماع غير محقّق جزماً، و الأصل مدفوع بالمعتره المزبوره.

فالصحيح ما ذكرناه وفاقاً لجماعه، بل عن الشيخ نسبته إلى الأكثر (٣).

بقي هنا شيء: و هو أنّ هذا الحكم هل يختصّ بالضرب أو يعمّ مطلق الجنايه؟

المشهور و المعروف كما يظهر من كلماتهم هو الثاني، و لذا عبّر المحقّق في الشرائع و النافع ب: الجنايه (٤)، و ادّعى صاحب الجواهر (قدس سره) الإجماع بقسميه عليه (٥). و كيف كان، فإن تمّ إجماع فهو، و لكنّه غير تامّ. فإذن الأظهر هو الأوّل، كما هو ظاهر المعتره المذكوره.

نعم، لا يختصّ الحكم بما إذا كان الضرب باليد و هو اللطم، للقطع بعدم خصوصيه ليد في ذلك.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٤ / أبواب الشجاج و الجراح ب ٤ ح ١.

(٢) الانتصار: ٥٤٩ / ٣٠٩، الغنيه ٢: ٤٢٠.

(٣) الخلاف ٥: ٧٤ / ٢٦٢.

(٤) الشرائع ٤: ٢٨٩، المختصر النافع: ٣١٢.

(٥) الجواهر ٤٣: ٣٤٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٨٧

ما كانت في الوجه (١).

(١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، بل عن الانتصار و الخلاف و الغنيه دعوى الإجماع على ذلك (٣).

و إن كان يظهر من عبارة المحقّق في الشرائع و النافع توقّفه في هذا الحكم (٤)، بل يظهر من المحقّق الأردبيلي (قدس سره) الميل إلى العدم و أنّ مقتضى القاعده هو الحكومه (٥).

و لكنّه لا وجه له، و الصحيح ما هو المعروف و المشهور بينهم.

و يدلّ عليه ما رواه الصدوق بإسناده الصحيح إلى حسن بن محبوب، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في اللطمة يسودّ أثرها في الوجه أنّ أرشها ستّة دنانير إلى أن قال: و في البدن نصف ذلك» (١).
بقي هنا شيء: و هو أنّ الخلاف السابق في دية الاسوداد جارٍ هنا أيضاً، و لكنّ الكلام فيه هو الكلام في السابق، و بما أنّنا اخترنا هناك أنّ دية ستّة دنانير فبطبيعة الحال تكون دية هنا ثلاثة دنانير. ثمّ إنّ مقتضى إطلاق النصّ عدم الفرق بين أعضاء البدن كلّها ما له مقدّر شرعاً و ما لا مقدّر له كذلك.

(٣) الانتصار: ٥٤٩ / ٣٠٩، الخلاف ٥: ٢٦٢ / ٧٤، الغنية: ٤٢٠.

(٤) الشرائع ٤: ٢٨٩، المختصر النافع: ٣١٢.

(٥) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٤٦٠.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٤ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٤ ح ١، الفقيه ٤: ١١٨ / ٤٠٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٨

مسألة ٣٧٧: إذا نفذت في الخد نافذة يرى منها جوف الفم

(مسألة ٣٧٧): إذا نفذت في الخد نافذة يرى منها جوف الفم فديتها مائتا دينار، فإن دووى و برئ و التأم و به أثر بين و شتر فاحش فديته خمسون ديناراً زائداً على المائتين المذكورتين، و إن لم يبق به أثر بين و شتر فلم يجب الزائد، فإن كانت النافذة في الخدين كليهما من دون أن يرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار، فإن كانت موضحة في شيء من الوجه فديتها خمسون ديناراً، فإن كان لها شين فدية شينه ربع دية موضحته، فإن كانت رمية بنصل نشبت في العظم حتى نفذت إلى الحنك ففيها ديتان: دية النافذة و هي مائة دينار، و دية الموضحة و هي خمسون ديناراً، فإن كان جرحاً و لم يوضح ثم برئ و كان في أحد الخدين فديته عشرة دنانير، فإن كان في الوجه صدع فديتها ثمانون ديناراً، فإن سقطت منه جذمة لحم و لم توضح و كان قدر الدرهم فما زاد على ذلك فديته ثلاثون ديناراً (١)، و دية الشجة الموضحة أربعون ديناراً إذا كانت في الجسد (٢).

(١) تدلّ على جميع هذه الفروع معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «١».

(٢) للمعتبرة المزبورة، و قد تقدّم الكلام بشكل موسّع و أنّ النسخة الصحيحة فيها هي «الجسد» دون: الخد «٢».

(١) الوسائل ٢٩: ٢٩٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٦ ح ١.

(٢) في ص ٤٦٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٨٩

مسألة ٣٧٨: دية الشجاج في الرأس و الوجه سواء

(مسألة ٣٧٨): دية الشجاج في الرأس و الوجه سواء (١).

(١) بلا خلاف ظاهر، و يدلّ على ذلك إطلاق الشجة، فإنّها شاملة للوجه أيضاً.

و تؤيد ذلك رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إن الموضحة في الوجه و الرأس سواء» (١).

و رواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه؟ «فقال: الموضحة و الشجاج في الوجه و الرأس سواء في الديء، لأن الوجه من الرأس» الحديث (٢).
و أما رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «قال: في السمحاق و هي التي دون الموضحة خمسمائة درهم، و فيها إذا كانت في الوجه ضعف الديء على قدر الشين» الحديث (٣).
فهي ضعيفة سنداً من ناحية الإرسال فلا يمكن الاعتماد عليها، على أنها معارضة بغيرها من الروايات التي جعلت دية السمحاق أربعة أبعرة لا خمسمائة درهم، فإنها تزيد عليها بنسبة الخمس.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٨٥ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٥ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٨٥ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٥ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٨٠ / أبواب ديات الشجاج و الجراح ب ٢ ح ٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩٠

[فصل في دية الحمل]

إشارة

فصل في دية الحمل

[مسألة ٣٧٩: إذا كان الحمل نطفة فديته عشرون ديناراً]

(مسألة ٣٧٩): إذا كان الحمل نطفة فديته عشرون ديناراً، و إن كان علقه فأربعون ديناراً، و إن كان مضغه فستون ديناراً، و إن نشأ عظم فثمانون ديناراً، و إن كسى لحماً فمائة دينار، و إن ولجته الروح فألف دينار إن كان ذكراً، و خمسمائة دينار إن كان أنثى (١).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل في الانتصار و الغنية و محكي السرائر و المبسوط الإجماع عليه (١).

و تدل على ذلك معتبرة ظريف عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: جعل دية الجنين مائة دينار و جعل منى الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء، فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار، و ذلك أن الله عزّ و جلّ خلق الإنسان من سلاله و هي النطفة فهذا جزء، ثم علقه فهو جزءان، ثم مضغه فهو ثلاثة أجزاء، ثم عظماً فهو أربعة أجزاء، ثم يكسى لحماً فحينئذ تمّ جنيناً فكملة لخمسة أجزاء مائة دينار، و المائة دينار خمسة أجزاء، فجعل للنطفة خمس المائة: عشرين ديناراً، و للعلقه خمس المائة: أربعين ديناراً، و للمغضة ثلاثة أخماس المائة: ستين ديناراً، و للعظم أربعة أخماس المائة: ثمانين ديناراً، فإذا كسا اللحم

(١) الانتصار: ٥٣٢ / ٢٩٦، الغنية ٢: ٤١٥، السرائر ٣: ٤١٦، المبسوط ٧: ١٩٣ ١٩٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩١

كانت له مائة كاملة، فإذا نشأ فيه خلق آخر و هو الروح فهو حينئذٍ نفس بألف دينار كاملة إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار، وإن قتلت امرأة و هي حبلية متم فلم يسقط ولدها و لم يعلم أذكر هو أو أنثى و لم يعلم أبعدها مات أم قبلها فديته نصفين: نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى، و دية المرأة كاملة بعد ذلك، و ذلك ستة أجزاء من الجنين. و أفتى (عليه السلام) في منى الرجل يفرغ (يفزع) عن عرسه فيعزل عنها الماء و لم يرد ذلك نصف خمس المائة: عشرة دنانير، و إذا أفرغ فيها عشرين ديناراً، و قضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر و الأنثى و الرجل و المرأة كاملة، و جعل له في قصاص جراحته و معقلته على قدر ديته و هي مائة دينار (١).

و تؤيد ذلك عدّة روايات:

منها: رواية سليمان بن صالح عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في النطفة عشرون ديناراً، و في العلقه أربعون ديناراً، و في المضغ ستون ديناراً، و في العظم ثمانون ديناراً، فإذا كسى اللحم فمائة دينار، ثم هي ديته حتى يستهل، فإذا استهل فالديه كاملة» (٢)، و قريب منها رواية سعيد بن المسيّب (٣).

و في مقابل هذه المعبرة المؤيدة بما ذكر عدّة روايات تدلّ على خلافها في الجملة:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة «فقال: عليه عشرون ديناراً» فقلت: يضربها فتطرح العلقه «فقال: عليه أربعون ديناراً» فقلت: فيضربها فتطرح المضغ «فقال

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣١٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣١٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩٢

.....

عليه ستون ديناراً» فقلت: فيضربها فتطرحه و قد صار له عظم «فقال: عليه الدية كاملة» الحديث (١).

و منها: صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في امرأة شربت دواء و هي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها «قال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم و شق له السم و البصر فإن عليها دية تسلّمها إلى أبيه» الحديث (٢).

و أفتى بمضمونها العماني (٣).

و لكنّ الصحيح هو القول المشهور، و ذلك لأنّ معتبرة ظريف نصّ في أنّ دية العظم إذا كسا اللحم و لم تلجج الروح مائة دينار، و هاتان الصحيحتان ظاهرتان في أنّ فيه الدية كاملة بالإطلاق فترفع اليد عنه بنصّ المعتبرة و نقيده بما إذا ولججه الروح.

بقي هنا شيء: و هو أنّه قد وردت عدّة روايات في أنّ دية الجنين: الغرّة العبد أو الأمه و هي على طوائف ثلاث:

الاولى: ما دلّ على أنّ الدية غرّة تعيناً، و هي عدّة روايات:

منها: صحيحة داود بن فرقد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفرغها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي: لم يهلّ و لم يصح و مثله يطل، فقال النبي (صلى الله عليه و آله و سلم): اسكت سجاعه، عليك غرّة و صيف عبد أو أمه» (٤).

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٤ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣١٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ١.

(٣) حكاة عنه في المختلف ٩: ٤١١.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣١٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩٣

.....

و منها: معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جنين الهلائية حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها ميتاً فإنّ عليه غزّة عبد أو أمة» (١).

و منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنّ رجلاً جاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد ضرب امرأة حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فاستعدى عليه، فقال الضارب: يا رسول الله، ما أكل ولا شرب ولا استهلّ ولا صاح ولا استبشّ (استبشر)، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): إنك رجل سجاعه، فقضى فيه رقبة» (٢).

فهذه الروايات تدلّ بإطلاقها على أنّ دية الجنين الغزّة، سواء أولجت فيه الروح أم لم تلج، ولأجل ذلك تكون معارضة للروايات المتقدمة التي تدلّ على التفصيل بين الصورتين، فتحمل هذه الطائفة على التقيّة من جهة موافقتها للعامة. هذا، ولكنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد حمل الجنين في هذه الروايات على ما لم تتمّ خلقته كالعلقة والمضغة (٣)، بقريته صحيحة أبي عبيدة الآتية.

وفيه: أنّه لا وجه لهذا الحمل بعد ظهور الجنين فيما تمّت خلقته، ولا سيّما مع فرض سقوطه ميتاً كما في بعض تلك الروايات، و الصحيحة لا تصلح أن تكون قريته على ذلك كما سيأتي بيانه.

الطائفة الثانية: ما دلّ على أنّ الدية غزّة أو أربعين درهماً في خصوص

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣١٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ٤.

(٣) التهذيب ١٠: ٢٨٧ / ذيل حديث ١١١٢، الاستبصار ٤: ٣٠١ / ذيل حديث ١١٢٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩٤

.....

العلقة أو المضغة، وهي صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله (عليه السلام): في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها «قال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فإنّ عليها دية تسلّمها إلى أبيه. قال: وإن كان جنيناً علقه أو مضغة فإنّ عليها أربعين ديناراً أو غزّة تسلّمها إلى أبيه» الحديث (١).

فإنّها تدلّ على أنّ دية العلقه أو المضغة غزّة أو أربعون ديناراً تخيراً.

أقول: إنّ الصحيحة لا يمكن الأخذ بها لا صدرّاً ولا ذليلاً:

أمّا من جهة الصدر: فلأنّه ظاهر في لزوم تمام الدية وهو ألف دينار فيما تمّت خلقته وإن لم تلج الروح فيه، ولا سيّما بقريته أنّه جعل

ذلك مقابل العلقه أو المضغه، وهذا مقطوع البطلان و لم يذهب إليه أحد لا من العامه ولا من إلاما العماني كما تقدم. و أما من جهة الذيل: فلأن ظاهره هو أن ديه العلقه أو المضغه مخيره بين الغره و أربعين ديناراً، و هذا لم يقل به أحد لا من العامه ولا من الخاصه.

و بذلك يظهر أن هذه الصحيحه غير صالحه لأن تكون قرينه على حمل الروايات السابقه على العلقه أو المضغه. الطائفة الثالثه: ما دل على أن الغره ديه تخيراً فيما كان الجنين في شرف الولاده، و هي صحيحه أبي عبيده و الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن رجل قتل امرأة خطأ و هي على رأس ولدها تمخض «فقال: خمس ألف درهم، و عليه ديه الذي في بطنها وصيف أو وصيفه أو أربعون ديناراً» (١).

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٨ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ١.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٢٠ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ٦.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٩٥

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٩٥

.....

أقول: إن ظاهر هذه الصحيحه هو التخيير بين هذه الأمور الثلاثه، و هو مقطوع البطلان، حيث لا قائل به لا من العامه ولا من الخاصه. و قد حملها الشيخ على ما لم تتم خلقته.

و فيه مضافاً إلى ما تقدم في صحيحه أبي عبيده: أنه بعيد جداً، نظراً إلى أن قوله: و هي على رأس ولدها تمخض، ظاهر في وضع الحمل التام بعد ولوج الروح فيه، و هذه قرينه أخرى على أنه لا يمكن الالتزام بها، لما تقدم من أن ديته ألف دينار، فكيف يمكن أن تكون ديته أربعين ديناراً.

فالتجبه: أنه لا بد من طرح هذه الروايه و رد علمها إلى أهله.

بقي هنا شيء: و هو أن المحقق الأردبيلي (قدس سره) قد ناقش فيما ذكره الأصحاب من أن ديه الجنين إذا تم و لم تلجه الروح مائه دينار (١)، و حاصل مناقشته: هو أن هذا الإطلاق في غير محله و أنه لا بد من التفصيل بين ما كان الجنين ذكراً و ما كان أنثى، فعلى الأول: ديته مائه دينار، و على الثاني: خمسون ديناراً، و يستفاد ذلك من أخبار الباب، نظراً إلى أنه جعل فيها ديه المرأة نصف ديه الرجل و ديه الجنين التام إذا كان ذكراً نصف خمس ديه الذكر و هو مائه دينار، و إذا كان أنثى نصف خمس ديه الأنثى و هو خمسون ديناراً، و إليه أشار بقوله (عليه السلام) في معتبره ظريف: و قضى في ديه جراح الجنين من حساب المائه، إلخ.

أقول: الصحيح هو ما ذكره الأصحاب كما تقدم، فإن قوله (عليه السلام) في معتبره ظريف «فإذا كسا اللحم كانت له مائه كامله» إذا ضم إليه قوله (عليه السلام) فيها: «فإذا أنشئ فيه خلق آخر و هو الروح فهو حينئذ نفس بألف دينار

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٢٤ ٣٢٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٩٦

[مسألة ٣٨٠: في تحديد المراتب المذكورة خلاف]

(مسألة ٣٨٠): في تحديد المراتب المذكورة خلاف، و الصحيح أنه أربعون يوماً نطفة، و أربعون يوماً علقه، و أربعون يوماً مضغه (١)،

كامله إن كان ذكراً، و إن كان أنثى فخمسة دینار» كان نصّاً في أنّ الجنين قبل ولوج الروح لا يشترك في الحكم مع الجنين بعد ولوج الروح فيه، فإنّ التفصيل بينهما قرينه قطعيّ على ذلك، و أنه لا فرق في الأوّل بين الذكر و الأنثى.

و أمّا قوله (عليه السلام): «و إن قتلت امرأة و هي حبلی متمّ قلم يسقط ولدها و لم يعلم أذكر هو أم أنثى و لم يعلم أبعدها مات أم قبلها فديته نصفين: نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى» إلخ، فهو من جهة فرض موت الجنين ظاهر في صورة ولوج الروح فيه، على أنّ في جعل دية نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى دلالة واضحة على ذلك، باعتبار أنّ الدية المذكورة للذكر و الأنثى في المعبرة هي دية من ولجت فيه الروح.

و أمّا قوله: و قضى في دية جراح الجنين من حساب المائة، إلخ، غير ظاهر في التفصيل المذكور، بل هو ظاهر فيما ذكرناه، و ذلك من جهة جعل دية من حساب المائة مطلقاً، بلا فرق بين كونه ذكراً أم أنثى، فلو كان بينهما فرق فلا بدّ من جعل دية جراح الجنين إذا كانت أنثى من حساب الخمسين لا المائة. (١) على المشهور شهرة عظيمة.

و خالف في المسألة ابن إدريس، فذهب إلى أنّ الفصل بين المراتب المزبورة عشرون يوماً «١».

و فيه: أنه لا دليل عليه أصلاً و لم يرد ذلك في شيء من الروايات، بل

(١) السرائر ٣: ٤١٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٤٩٧

.....

الصحيح ما هو المشهور، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: معتبرة ابن فضال عن الحسن بن الجهم، قال: قال: سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: «قال أبو جعفر (عليه السلام): إنّ النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً، ثمّ تصير علقه أربعين يوماً، ثمّ تصير مضغه أربعين يوماً، فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلّاقين» الحديث «١».

و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إنّ الله عزّ و جلّ إذا أراد أن يخلق النطفة إلى أن قال: فتفتح الرحم بابها فتصل النطفة إلى الرحم فتردّد فيه أربعين يوماً، ثمّ تصير علقه أربعين يوماً، ثمّ تصير مضغه أربعين يوماً» الحديث «٢»، و قريب منها صحیحته الأخرى «٣».

و أمّا صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته أن يدعو الله عزّ و جلّ لامرأة من أهلنا بها حمل «فقال أبو جعفر (عليه السلام): الدعاء ما لم يمض أربعة أشهر» فقلت له: إنّما لها أقلّ من هذا، فدعا لها ثمّ قال: «إنّ النطفة تكون في الرحم ثلاثين يوماً، و تكون علقه ثلاثين يوماً، و تكون مضغه ثلاثين يوماً، و تكون مخلّقة و غير مخلّقة ثلاثين يوماً، فإذا تمت الأربعة أشهر بعث الله إليها ملكين خلّاقين» «٤».

فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهلها، نظراً إلى أنّها مخالفة لظاهر الكتاب، و هو قوله تعالى:

(١) الكافي ٦: ١٣/٣.

(٢) الكافي ٦: ١٣/٤.

(٣) الكافي ٦: ١٦/٧.

(٤) الوسائل ٧: ١٤٢/ أبواب الدعاء ب ٦٤ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٩٨

و هل الديو بين هذه المراتب بحسابها و تقسم عليها؟ قيل: كذلك، و هو الأظهر (١).

«فَانَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَ غَيْرِ مُخَلَّقَةٍ» (١)، حيث إن الظاهر منه هو كون المخلقة و غير المخلقة صفتين للمضغة لا أنهما في مقابلها كما هو مدلول الصحيحة، و المراد منهما تام الخلقه و غير تامها.

(١) وفاقاً لجماعه، منهم: الشيخ في النهاية و ابن إدريس في السرائر و العلامة في الإرشاد و ابن حمزة في الوسيلة (٢)، و لكن الشيخ و العلامة و ابن حمزة لم يتعرضوا لكيفية التقسيم و إنما قالوا: الديو فيما بين هذه المراتب بحسابها.

و أميا ابن إدريس فقد تعرض لذلك و قال في محكي السرائر: الجنين ما دام في البطن فأول ما يكون نطفة و فيها بعد وضعها في الرحم إلى عشرين يوماً عشرون ديناراً، و بعد العشرين يوماً لكل يوم دينار إلى أربعين يوماً، و هي دية العلقه، فهذا معنى قولهم: و فيما بينهما بحساب ذلك.

أقول: يرد على ما ذكره ابن إدريس:

أولاً: أن الحد الفاصل بين هذه المراتب أربعون يوماً لا عشرون كما عرفت.

و ثانياً: أنه لا دليل على ما ذكره من التقسيم، فالصحيح في كيفية التقسيم هو ما تضمنته صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: فإن خرج في النطفة قطرة دم؟ «قال: في القطرة عشر النطفة، ففيها اثنان و عشرون ديناراً» قلت: قطرتان؟ «قال: أربعة و عشرون ديناراً» قلت: فثلاث «قال: ستة و عشرون ديناراً» قلت: فأربع «قال: ثمانية و عشرون ديناراً» قلت:

(١) الحج ٢٢: ٥.

(٢) النهاية: ٧٧٨، السرائر ٣: ٤١٦، الإرشاد ٢: ٢٣٤، الوسيلة: ٤٥٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٤٩٩

.....

فخمس «قال: ثلاثون ديناراً، و ما زاد على النصف فعلى هذا الحساب حتى تصير علقه فيكون فيها أربعون ديناراً» قلت: فإن خرجت النطفة متخضضة بالدم؟ «قال: قد علق، إن كان دماً صافياً أربعون ديناراً، و إن كان دماً أسوداً فذلك من الجوف فلا شيء عليه إلا التعزير، لأنه ما كان من دم صاف فذلك الولد، و ما كان من دم أسود فهو من الجوف» قال: فقال أبو شبل: فإن العلقه إذا صارت فيها شبه العروق و اللحم؟ «قال: اثنان و أربعون ديناراً العشر» قال: قلت: فإن عشر الأربعين: أربعة «قال: لا، إنما عشر المضغة، إنما ذهب عشرها، فكلمة ازدادت زيد حتى تبلغ الستين» قلت: فإن رأت في المضغة مثل عقده عظم يابس؟ «قال: إن ذلك عظم أول ما يتدئ فيه أربعة دنانير، فإن زاد فزاد أربعة دنانير حتى تبلغ مائة» قلت: فإن كسى العظم لحماً؟ «قال: كذلك إلى مائة» قلت: فإن وكزها فسقط الصبي لا يدرى أحيماً كان أو ميتاً؟ «قال: هيهات يا أبا شبل، إذا بلغ أربعة أشهر فقد صارت فيه الحياة و قد استوجب الديو» (١).

و صحیحہ صالح بن عقبہ عن أبی شبیل، قال: حضرت یونس و أبو عبد اللہ (علیه السلام) یخبره بالدیات، قال: قلت: فإنّ النطفة خرجت متحضضة بالدم، قال: فقال لی: «فقد علقت، إن كان دمًا صافياً ففيها أربعون ديناراً، و إن كان دمًا أسود فلا شیء علیه إلّا التعزیر، لأنّه ما كان من دم صاف فذلک للولد، و ما كان من دم أسود فذلک من الجوف» قال أبو شبیل: فإنّ العلقه صار فیها شبه العرق من لحم «قال: اثنان و أربعون العشر (ديناراً)» قال: فقلت: فإنّ عشر أربعین: أربعة «قال: لا، إنّما هو عشرة المضغّه، لأنّه إنّما ذهب عشرها، فکلّمّا زادت زید حتّى تبلغ الستین» قلت: فإن رأیت المضغّه مثل العقده عظمًا یابسًا؟ «قال: فذاک عظم أول ما یتدی العظم فیبتدی بخمسۀ أشهر ففیه أربعۀ

(١) لاحظ الوسائل ٢٩: ٣١٥/ أبواب دیات الأعضاء ب ١٩ ح ٦.

مبانی تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠٠

[مسألة ٣٨١: المشهور أنّ دية الجنين الذمى عشر دية أبيه]

(مسألة ٣٨١): المشهور أنّ دية الجنين الذمى عشر دية أبيه: ثمانون درهماً، و فيه إشكال، و الأظهر أنّ دية عشر دية أمّه: أربعون درهماً (١)،

دنانير، فإن زاد فزد أربعة أربعة (حتى تتم الثمانين)» قلت: فإذا وكرها فسقط الصبي و لا يدرى أحياناً كان أم لا؟ «قال: هيهات يا أبا شبيل، إذا مضت خمسة أشهر فقد صارت فيه الحياة و قد استوجب الدية» (١)، ثم إن الكلينى و الشيخ فى التهذيب روى هذه الرواية بسند صحيح عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبه، عن أبى شبيل. و رواها الصدوق بسنده الصحيح عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبى شبيل. و الرواية على كلا التقديرين صحيحة، فإنّ صالح بن عقبه ثقة على الأظهر.

بقى هنا شيء: و هو أنّ فى نسخة التفسير الموجودة عندنا: «إذا بلغ أربعة أشهر فقد صارت فيه الحياة» و لكن من المعلوم أنّه لا يمكن الأخذ بهذه الجملة، لأنّها مخالفة للآيات و الروايات الدالة على أنّ الحياة إنّما تنشأ فى الجنين إذا بلغ خمسة أشهر، أى بعد نشوء العظم و إكساء اللحم. و عليه، فلا بدّ أن يكون ذلك من غلط النسخة كما لعلّه يظهر من كلام صاحب الوسائل، و إلّا فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهله.

(١) وجه الإشكال: هو أنّ المعروف و المشهور بين الأصحاب و إن كان ذلك، بل فى الجواهر: بلا- خلاف أجده فيه «٢»، و عن الخلاف الإجماع عليه «٣»، إلّا أنّه

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٥/ أبواب دیات الأعضاء ب ١٩ ح ٦، الكافي ٧: ٣٤٦/ ذیل حدیث ١١، التهذيب ١٠: ٢٨٤/ ١١٠٥، الفقيه ٤: ١٠٨/ ٣٦٦.

(٢) جواهر الكلام ٤٣: ٣٦١.

(٣) الخلاف ٥: ٢٩٦.

مبانی تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠١

أمّا دية فى المراتب السابقة فبحسب ذلك (١).

لا دليل عليه عدا ما قيل من أنّ المستفاد من النصوص و الفتوى مساواة دية الذمى لدية المسلم فى مثل هذه الأحكام على حسب

النسبة.

و فيه: أن الأمر وإن كان كذلك إلا أن معتبرة السكوني قد دلت على أن دية عشر دية أمه، فإنه روى عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) «أنه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشر دية أمه» (١)، وتؤيدها رواية مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام) مثلها (٢).

و عليه، فإن تم إجماع في المسألة فهو، ولكنه غير تام كما يظهر من العلامة المجلسي (قدس سره)، حيث إنه قال: إن الأكثر لم يعملوا بروايتي مسمع و السكوني (٣). و من الظاهر أن هذا التعبير يكشف عن عمل جماعة بهما، بل يظهر من صاحب الوسائل (قدس سره) أنه أيضاً عمل بالروايتين، حيث إنه أخذ في العنوان: أن دية جنين الذميمة عشر ديتها. فالنتيجة: أن الأظهر ما ذكرناه.

ثم إن مقتضى إطلاق الروايتين أنه لا فرق في دية جنين الذميمة بين ما ولجت فيه الروح و ما لم تلج، و لا مانع من الأخذ بهذا الإطلاق إن لم يكن إجماع على خلافه كما هو كذلك. (١) يأتي بيانه في مسألة إسقاط الجنين المملوك و المتكون من الزنا.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٥ / أبواب ديات النفس ب ١٨ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٢٥ / أبواب ديات النفس ب ١٨ ح ١.

(٣) مرآة العقول ٢٤: ٨٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠٢

[مسألة ٣٨٢: المشهور أن دية الجنين المملوك عشر قيمة أمه المملوكة]

(مسألة ٣٨٢): المشهور أن دية الجنين المملوك عشر قيمة أمه المملوكة، و فيه إشكال، و الأقرب فيه الحكومه (١).

(١) وجه الإشكال: هو أن الحكم المذكور و إن كان مشهوراً شهرة عظيمة، بل في الجواهر: عليه عامّة المتأخرين (١)، و عن الخلاف و السرائر الإجماع عليه (٢)، إلا أنه لا دليل عليه إلا ما رواه السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في جنين الأمة عشر ثمنها» (٣). و لكنها ضعيفة، فإن الشيخ رواها بإسناده إلى النوفلي و طريق الشيخ إليه ضعيف. و عليه، فإن تم الإجماع فهو، ولكنه لا يتم، فالمرجع فيه الحكومه.

ثم إن الحكم المذكور على تقدير القول به يختص بالجنين المملوك و لا يعم الجنين الحرّ، كما صرح بذلك المحقق و الشهيد (٤) و غيرهما.

و الوجه في ذلك: أننا إذا بنينا على سقوط الرواية كما هو الصحيح فما دلّ على أن دية الجنين الحرّ مائة دينار قبل ولوج الروح و ألف دينار بعد و لوجها غير قاصر الشمول عن جنين حرّ أمه مملوكة. و أما لو قلنا باعتبارها و لو من جهة الشهرة فهي و إن كانت مطلقة من ناحية كون الجنين حرّاً أو مملوكاً إلا أنه لا شك في انصرافها إلى الجنين المملوك، لأن تقدير الدية بالقيمة إنما يكون في المملوك، فإن الحرّ لا يقدر بالقيمة و لا تختلف ديته باختلاف قيمة أمه زيادة و نقصاً.

(١) الجواهر ٤٣: ٣٦٢.

(٢) الخلاف ٥: ٢٩٨ / ١٣٣، السرائر ٣: ٤١٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٢٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢١ ح ٢، التهذيب ١٠: ٢٨٨ / ١١٢١.

(٤) المختصر النافع: ٣١٣، اللعة دمشقية ١٠: ٢٩٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٠٣

[مسألة ٣٨٣: لو كان الحمل أكثر من واحد فلكل ديته]

(مسألة ٣٨٣): لو كان الحمل أكثر من واحد فلكل ديته (١).

[مسألة ٣٨٤: لو أسقط الجنين قبل ولوج الروح]

(مسألة ٣٨٤): لو أسقط الجنين قبل ولوج الروح فلا- كفارة على الجاني (٢)، و أمّا لو أسقطه بعد ولوج الروح فالمشهور أنّ عليه الكفارة، وفيه إشكال، ولا يبعد عدمها (٣).

ثم إن مقتضى إطلاق رواية السكوني في هذا الفرض: أنّ دية الجنين المملوك عشر قيمة أمه، سواء أولجت فيه الروح أم لا، و يساعده الاعتبار، حيث إنّ لا فرق في قيمة الجنين بين الحالتين. و أمّا دية الحمل المملوك في المراتب السابقة فلا يمكن استفادتها منها، لما عرفت من أنّ الجنين لا يصدق على شيء من هذه المراتب، و لكن معتبرة ظريف لا تقصير عن الدلالة عليها بملاحظة أنّ في تلك المعتبرة قسّمت المائة على المراتب الخمس على النسبة الخاصة، و بما أنّه لا خصوصية للمائة إلّا باعتبار أنّها عشر الدية فتدلّ على أنّ دية الجنين المملوك أيضاً تقسيم على المراتب الخمس على النسبة في الجنين المملوك، يعني: أنّ لنطفته خمس عشر قيمة أمه المملوكه، و لعلته خمس عشر قيمتها، و هكذا.

(١) بلا خلاف و لا إشكال، و الوجه فيه ظاهر، و التداخل يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه في المقام. و لا فرق في ذلك بين المسلم و الذمي و المملوك، فلكل ديته على حسب ما عرفت.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، بل ادّعى الإجماع عليه، و ذلك لعدم الدليل عليها، فإنّ الكفارة مترتبة على القتل، و لا يصدق القتل بعد فرض عدم ولوج الروح.

(٣) وجه الإشكال: هو أنّ المشهور و المعروف بين الأصحاب و إن كان ذلك،

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٠٤

[مسألة ٣٨٥: لو قتل امرأة و هي حبلى فمات ولدها]

(مسألة ٣٨٥): لو قتل امرأة و هي حبلى فمات ولدها أيضاً فعليه دية المرأة كاملة و دية الحمل الذكر كذلك إن كان ذكراً و دية الأنثى إن كان أنثى (١). هذا إذا علم بالحال، و أمّا إذا جهل بها فليل: يقرع، و لكنّه مشكل، فالأظهر أنّ عليه نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى (٢).

بل في الجواهر: بلا خلاف و لا إشكال «١»، إلّا أنّه لا دليل عليه، فإنّ الآية و الروايات الواردة في كفارة القتل قد أخذ في موضوعهما عنوان المؤمن أو الرجل، و من المعلوم انصرافهما عن الجنين، بل يشكل الأمر بالإضافة إلى الصبي غير المميّز أيضاً، إلّا أن يكون إجماع فيه، و هو غير بعيد.

و أمّا ما في مسألتنا هذه فإن تمّ إجماع فيها فهو، ولكنّه غير تامّ، حيث لا يحصل الاطمئنان بمطابقته لقول المعصوم (عليه السلام).
فإذن لا يبعد ما ذكرناه.

و أمّا أنّ قاتله هل يستحقّ القصاص أم لا؟ فسيأتى الكلام فيه «٢».

(١) الوجه في ذلك واضح.

(٢) وجه الإشكال: هو أنّه لا دليل على التمسك بالقرعة في المقام، وذلك لمعتبرة ظريف المتقدّمة في المسألة (٣٧٩)، الدالّة على حكم المسألة صريحاً، ومعها لا إشكال في المسألة حتّى يرجع إلى القرعة. فإذن الأظهر ما ذكرناه.
و تويّده رواية عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية الجنين خمسة أجزاء إلى أن قال: وإن قتلت المرأة و هي حبلى فلم يدر أذكرأ

(١) الجواهر ٤٣: ٣٦٦.

(٢) في ص ٥١٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠٥

[مسألة ٣٨٦: لو تصدّت المرأة لإسقاط حملها]

(مسألة ٣٨٦): لو تصدّت المرأة لإسقاط حملها، فإن كان بعد ولوج الروح و كان ذكراً فعليها دية الذكر، و إن كان أنثى فعليها ديتها (١)، و إن كان قبل ولوج الروح فعليها ديته (٢)، و لو أفرعها مفرع فألقت جنينها فالدية على المفرع (٣).

كان ولدها أم أنثى فدية الولد: نصف دية الذكر و نصف دية الأنثى، و ديتها كاملة «١».

(١) للإطلاقات و العمومات.

(٢) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، للإطلاقات و العمومات.

(٣) من دون خلاف بين الفقهاء.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى العمومات و المطلقات صحيحة داود بن فرقد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفرعها فألقت جنيناً، فقال الأعرابي: لم يهلّ و لم يصح و مثله يطل، فقال النبي (صلّى الله عليه و آله و سلم): اسكت سجاعه، عليك غرّة و صيف عبد أو أمه» «٢».

و قد تقدّم حمل هذه الصحيحة على التقيّة من ناحية جعل الدية فيها الغرّة «٣»، و لكن لا تنافي ذلك الاستدلال بها على ثبوت أصل الدية على المفرع المستفاد من قوله (صلّى الله عليه و آله و سلم): «اسكت سجاعه» في جواب الأعرابي حيث قال: «و مثله يطل»، فإنّه لا تقيّة من هذه الناحية.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٩ / أبواب ديات النفس ب ٢١ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣١٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٠ ح ٢.

(٣) في ص ٤٩٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠٦

[مسألة ٣٨٧: في قطع أعضاء الجنين قبل ولوج الروح و جراحاته دية على نسبة ديته]

(مسألة ٣٨٧): في قطع أعضاء الجنين قبل ولوج الروح و جراحاته دية على نسبة ديته، ففي قطع إحدى يديه مثلاً خمسون ديناراً، و في قطع كليهما تمام ديته مائة دينار (١).

[مسألة ٣٨٨: لو أفزع شخصاً حال الجماع فعزل منه المنى]

(مسألة ٣٨٨): لو أفزع شخصاً حال الجماع فعزل منه المنى في الخارج فعليه عشرةً دنانير (٢)، و لو عزل الرجل عن امرأته الحرّة بدون إذنها قيل:

(١) بلا خلاف ظاهر بين أصحابنا.

و يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و قضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر و الأنثى و الرجل و المرأة كاملة» (١).

بتقريب: أنّ جعل الدية فيها من حساب المائة لا يكون إلّا بعد ما كان الجنين تامّ الخلقه و له أعضاء متميزة قبل ولوج الروح، فإنّ ديته عندئذٍ مائة دينار. و عليه، فدية قطع أعضائه على نسبة مائة دينار، و قد تقدّم أنّه لا فرق في ذلك بين كون الجنين ذكراً أو أنثى.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، بل عن الانتصار و الخلاف و الغنية الإجماع عليه «٢».

و يدلّ على ذلك قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «و أفتى (عليه السلام) في منى الرجل يفرغ عن عرسه فيعزل عنها الماء و لم يرد ذلك نصف خمس المائة عشرةً دنانير» الحديث «٣».

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

(٢) الانتصار: ٥٣٣، الخلاف ٥: ٢٩٣ / ١٢٣، الغنية ٢: ٤١٥.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٠٧.

لزمه عشرةً دنانير، و لكن لا وجه له، بل الأظهر أنّه ليس عليه شيء (١)،

بقي هنا شيء: و هو أنّ هذه الدية هل هي للزوج، أو للزوجة؟ فيه قولان، اختار القول الثاني الشيخ (قدس سره) «١»، و الأظهر هو القول الأول، و ذلك لأنّ المستفاد من الروايات الآتية التي دلّت على أنّ ذلك أي المنى إلى الرجل يصرفه حيث شاء هو أنّ المنى حقّ للرجل، فبطبيعته الحال تكون ديته له و لا يكون مربوطاً بالمرأة.

و ما ذكره الشيخ (قدس سره) من أنّه حقّ للزوجة بملاحظة الالتذاذ.

مدفوعٌ بأنّ مجرّد ذلك لا يوجب كونه حقّاً لها ليجب على الزوج مراعاة ذلك، بل هو قابل للمناقشة صغروباً أيضاً، فإنّ التذاذ المرأة إنّما هو بإنزالها لا بالإنزال في فرجها.

(١) القائل بالزوم جماعة، منهم: الشيخ و القاضي و أبو الصلاح و ابنا حمزة و زهرة و الكيدري و المحقق في الشرائع في كتاب النكاح و الفاضل بل عن الغنية و الخلاف دعوى الإجماع على ذلك «٢».

أقول: لا دليل على هذا القول، فإنّ الإجماع غير محقق جزماً، حيث إنّ المشهور بين الأصحاب عدم الدية.

ولا دليل آخر عدا ما قيل من أن قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف المتقدمة: «و أفتى (عليه السلام) في منى الرجل يفرغ عن عرسه فيعزل عنها الماء

(١) لاحظ الخلاف ٥: ٢٩٣/١٢٣.

(٢) الشيخ في الخلاف ٣: ٢٩٣/١٢٣، القاضى في المذهب ٢: ٥١٠، أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ٣٩٢، ابن حمزة في الوسيلة: ٤٥٦، ابن زهرة في الغنية ٢: ٤١٥، الكيدري في إصباح الشيعة: ٥٠١، المحقق في الشرائع ٢: ٣١٨، الفاضل في القواعد ٣: ٦٩٦. مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٠٨. و أما العزل عن الأمة فلا إشكال في جوازه ولا دية عليه (١).

ولم يرد ذلك نصف خمس المائة عشرة دنانير». بتقريب: أن دية النطفة للزوجة وحق لها، ولا فرق في ثبوتها بين أن يكون السبب لضياعتها شخصاً آخر أو يكون زوجها.

وفيه مضافاً إلى ما عرفت من أن دية النطفة ليست للزوجة-: أن المعتبرة لا تشمل ما إذا كان السبب فيه زوجها لا اختصاصها بما إذا كان السبب لذلك غيره، وتنقيح المناط قياساً لا نقول به.

فالتيجة: أن الأظهر ما ذكرناه، وتدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العزل «فقال: ذاك إلى الرجل يصرفه حيث شاء» (١).

ومنها: معتبرة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن العزل «فقال: ذاك إلى الرجل» (٢).

بيان: أن ألسنة هذه الروايات تأبى عن ثبوت الدية.

بقي هنا أمر: وهو أن بين كلام المحقق (قدس سره) هنا وكلامه في باب النكاح تهافتاً، إذ مال (قدس سره) هناك إلى ثبوت الدية للعزل، حيث قال: وهو أشبه، وقال هنا: الأشبه عدم وجوبها (٣).

(١) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وذلك لعدم مقتضى.

(١) الوسائل ٢٠: ١٤٩/ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٧٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٠: ١٤٩/ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ٧٥ ح ٢.

(٣) الشرائع ٤: ٢٩٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٠٩.

[مسألة ٣٨٩: في إسقاط الجنين المتكوّن من زنا إذا تمّت خلقتة قبل أن تلجه الروح عشر دية ولد الزنا]

(مسألة ٣٨٩): في إسقاط الجنين المتكوّن من زنا إذا تمّت خلقتة قبل أن تلجه الروح عشر دية ولد الزنا (١)، وأمّا دية في المراتب السابقة دون هذه المرتبة فعلى النسبة (٢)، وأمّا بعد ولوج الروح فديته ثمانمائة درهم إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فأربعمائة درهم (٣).

(١) يدل عليه قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف: «فإذا كسا اللحم كانت له مائة كاملة» (١).

بتقريب: أن المائة بملاحظة عشر الدية، فإذا كان الجنين حرّاً مسلماً ولم يكن متكوّنًا من الزنا فديته عشر الدية الكاملة مائة دينار، وأمّا

إن كان متكوناً من الزنا فديته عشر ديةً ولد الزنا ثمانون درهماً.

(٢) يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في معتبرة ظريف المتقدّمة: و جعل منى الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء إلى قوله (عليه السلام): «ثمّ يكسى لحماً فحيثيذ تمّ جنيناً فكملت لخمسة أجزاء مائة دينار و المائة دينار خمسة أجزاء، فجعل للنطفة خمس المائة عشرين ديناراً، و للعلقة خمسى المائة أربعين ديناراً و للمضغة ثلاثة أحماس المائة ستين ديناراً و للعظم أربعة أحماس المائة ثمانين ديناراً» (٢).

بتقريب: أن العبرة إنّما هي بهذه النسبة. و عليه، ففي المقام يقسم ثمانون درهماً على هذه المراتب على النسبة، يعنى: للنطفة خمس الثمانين: ستة عشر درهماً، و للعلقة خمسا الثمانين: اثنان و ثلاثون درهماً، و هكذا.

(٣) يدلّ عليه قوله (عليه السلام) في المعتبرة المزبورة: «إذا نشأ فيه خلق

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١٠

[مسألة ٣٩٠: لو ضرب المرأة الذمّية و هي حبلى فأسلمت]

(مسألة ٣٩٠): لو ضرب المرأة الذمّية و هي حبلى فأسلمت ثمّ أسقطت حملها فعلى الجانى ديةً جنين مسلم (١)، و لو ضرب الحرّية فأسلمت و أسقطت حملها بعد إسلامها فالمشهور أنّه لا ضمان عليه، و فيه إشكال، و الأظهر: الضمان (٢).

آخر و هو الروح فهو حينئذٍ نفسٌ بألف دينار كاملة إن كان ذكراً، و إن كان أنثى فخمسمائة دينار» (١).

بتقريب: أنّه إذا ولجت فيه الروح فديته دية النفس كاملة، و بما أن دية ولد الزنا ثمانمائة درهم إن كان ذكراً و إن كان أنثى فأربعمائة درهم فتكون دية جنينه بعد ولوج الروح فيه كذلك.

(١) و ذلك لأنّ الجنائية وقعت مضمونة، و الاعتبار بها حال الاستقرار لا وقت الضرب، و المفروض صدق جنين مسلم عليه فى هذا الحال، نظراً إلى أنّ أمّه قد أسلمت فهو يصبح مسلماً بتبعها، فلا محالة تكون ديته دية جنين مسلم.

(٢) وجه الإشكال: هو أنّه لا دليل على ما هو المشهور بين الأصحاب، عدا ما قيل من أنّ الجنائية حين وقوعها لم تكن مضمونة، فإذا لم تكن كذلك لم تضمن سرايتها.

وفيه: أنّها و إن لم تكن حين وقوعها مضمونة إلّا أنّها حين استقرارها مضمونة، باعتبار أنّها أوجبت سقط جنينها المسلم، و بطبيعة الحال يكون السقط مستنداً إلى هذه الجنائية بقاءً، فلا محالة يكون الجانى ضامناً.

(١) الوسائل ٢٩: ٣١٢ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١١

[مسألة ٣٩١: لو ضرب الأمة و هي حبلى فأعتقت ثمّ أسقطت حملها]

(مسألة ٣٩١): لو ضرب الأمة و هي حبلى فأعتقت ثمّ أسقطت حملها فالمشهور أنّ للمولى عشر قيمة امه يوم الجنائية، فإن كانت دية

الجنين زائدة على عشر القيمة كانت الزيادة لورثة الجنين، وفيه إشكال، ولا يبعد عدم ثبوت شيء للمولى (١).

وقد تقدّم نظير ذلك، وهو ما إذا جرح حربياً فأسلم ثمّ سرت الجناية فمات بها، حيث قلنا هناك بضمان الجاني، فإنّ الجناية وإن لم تكن مضمونة حدوثاً إلّا أنّها مضمونة بقاء، فإنّ موته مستند إليها، فلا محالة يكون الجاني ضامناً. □
(١) وجه الإشكال: أنّه لا دليل على ذلك سوى دعوى الإجماع، ورواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في جنين الأمة عشر ثمنها» (١).

وشيء منهما لا يتم:

أمّا دعوى الإجماع: فلعدم حصول الاطمئنان منها بقول المعصوم (عليه السلام).
وأمّا الرواية: فلأنّها مضافاً إلى ضعفها لا تشمل المقام، لأنّ الظاهر منها هو أنّ الدية المزبورة إنّما هي على موت الجنين حال كونه مملوكاً، والمفروض أنّ الجنين هنا حال الموت حرّ وليس بعبد، فلا يكون مشمولاً لها.
نعم، يضمن الجاني ما نقص من قيمة أمّه إذا كانت الجناية موجبة لذلك، وإلّا فلا شيء للمولى، إلّا إذا فرض أنّ الجناية أوجبت موت الجنين في بطن أمّه ثمّ انتعقت الأمّ، فإنّ هذا الفرض مشمول للرواية، حيث إنّ العبرة في الدية بموت الجنين لا بسقوطه. وعلى ذلك، فليس له دية زائدة ما عدا هذا العشر، إذ

(١) الوسائل ٢٩: ٣٢٣ / أبواب ديات الأعضاء ب ١٩ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١٢

[مسألة ٣٩٢: لو ضرب حاملاً خطأ فأسقطت جنينها]

(مسألة ٣٩٢): لو ضرب حاملاً خطأ فأسقطت جنينها وادّعى وليّ الدم أنّه كان بعد ولوج الروح، فإن اعترف الجاني بذلك أي بولج الروح ضمن المعترف ما زاد على دية الجنين قبل ولوج الروح (١) وهو التسعة الأعشار من الدية الكاملة، إمّا العشر الباقي فهو يحمل على العاقلة على المشهور، ويأتي الكلام عليه، وإن أنكر ذلك كان القول قوله (٢)، إلّا إذا أقام الوليّ البيّنة على أنّ الجناية كانت بعد ولوج الروح (٣).

لا أثر لانعتاق أمّه بعد موته.

فإذن لا يقاس المقام بما إذا قطع يد عبد مثلاً ثمّ أعتقه فسرت الجناية فمات، فإنّ على القاتل دية الحرّ ويستحقّ المولى من الدية ما يساوي نصف قيمة العبد حال الجناية والزائد يردّ إلى وارث العبد المجنّى عليه المعقّ، وذلك فإنّ للجرح هناك قيمة حال الجناية، لفرض أنّ لقطع إحدى يديه نصف قيمته، ولقطع كليهما تمام قيمته، فلا يقاس المقام بذلك.

(١) أمّا ضمانه ما زاد على دية الجنين قبل ولوج الروح: فلمقتضى إقراره، وأمّا عدم ضمان العاقلة له: فلأنّها لا تضمن الإقرار كما سيأتي بيانه في ضمن مسائل العاقلة (١).

(٢) لأنّ قوله موافق لأصالة عدم ولوج الروح فيه، فعلى من يدّعي الولوج الإثبات شرعاً.

(٣) فحينئذ تثبت الدية على العاقلة كما سيأتي.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥١٣

[مسألة ٣٩٣: لو ضرب حاملاً فأسقطت حملها فمات حين سقوطه فالضارب قاتل]

(مسألة ٣٩٣): لو ضرب حاملاً فأسقطت حملها فمات حين سقوطه فالضارب قاتل، والمشهور أن عليه القود إن كان متعمداً وقاصداً لقتله، وفيه إشكال، والأقرب عدمه، وعليه الديّة (١)، وإن كان شبه عمد فعليه ديته، وإن كان خطأً محضاً فالديّة على عاقلته، وكذلك الحال إذا بقي الولد بعد سقوطه مضمناً ومات أو سقط صحيحاً ولكنه كان ممن لا يعيش مثله كما إذا كان دون ستّة أشهر (٢).

[مسألة ٣٩٤: لو أسقطت حملها حيناً ففقط آخر رأسه]

(مسألة ٣٩٤): لو أسقطت حملها حيناً ففقط آخر رأسه، فإن كانت له حياة مستقرّة عادةً بحيث كان قابلاً للبقاء فالقاتل هو الثاني دون الأول، وإن كانت حياته غير مستقرّة فالقاتل هو الأول دون الثاني (٣)، وإن جهل حاله ولم يعلم أن له حياة مستقرّة سقط القود عن كليهما (٤)، وأما الديّة فهل هي على الثاني، أو على كليهما، أو أنها تعين بالقرعة، أو أنها في بيت مال

(١) وجه الإشكال ما تقدّم ضمن المسائل السابقة بشكل موسّع من عدم ثبوت القصاص والقود على من قتل صغيراً، بل عليه الديّة، فلاحظ «١».

(٢) الوجه في كلّ ذلك واضح ممّا تقدّم.

(٣) يظهر الوجه في ذلك ممّا تقدّم.

(٤) لعدم إحراز القاتل. هذا على المشهور.

و أما على ما اخترناه فلا قود أصلاً حتّى فيما إذا كان القاتل معلوماً على ما عرفت فضلاً عن المقام.

(١) في ص ٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥١٤

المسلمين؟ وجوه، الصحيح هو الأخير فيما عدا عشر الديّة، وأما العشر فهو على الثاني (١).

(١) بيان ذلك: أن في المسألة وجوهاً:

الأول: أن الديّة كاملة على الثاني، واختاره جماعة، منهم: الشيخ والمحقق الأردبيلي والعلامة في القواعد والإرشاد (قدس سرهم) «١»، ويظهر اختيار ذلك من صاحب الجواهر (قدس سره) أيضاً «٢».

الثاني: أنها توزّع عليهما، ونسبه في الجواهر إلى استظهار بعض معاصريه في كتاب القصاص في مسألة ما إذا قامت البيّنة على أن القاتل أحدهما إجمالاً «٣».

الثالث: تعيينها على الأول أو الثاني بالقرعة، ونسب صاحب الجواهر (قدس سره) احتمال هذا الوجه إلى بعض معاصريه أيضاً هناك «٤».

الرابع: أنه لا ديّة لا على الأول ولا على الثاني، بل هي من بيت مال المسلمين. وهو الصحيح.

أقول: أمّا الوجه الأول: فقد استدلّ عليه بأصالة بقاء الحياة المستقرّة.
و فيه: أنّها لا تثبت عنوان القتل الذي هو الموضوع للحكم إلّا على القول

(١) المبسوط ٧: ٢٠٣، مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٣٣٨، القواعد ٣: ٦٩٩، الإرشاد ٢: ٢٣٤.

(٢) الجواهر ٤٣: ٣٨١ ٣٨٢.

(٣) الجواهر ٤٢: ١٩٥.

(٤) الجواهر ٤٢: ١٩٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١٥

.....

بالأصل المثبت الذي لا نقول به. فإذا لا دليل على هذا القول، و لا يمكن الحكم بكون الديّة كاملة على الثاني.

و أمّا الوجه الثاني: فلا دليل عليه عدا ما يمكن أن يقال: إنّ هذا مقتضى قاعدة العدل و الإنصاف.

و فيه: أنّ هذه القاعدة غير ثابتة إلّا في موارد خاصّة، فلا يمكن التعدّي عنها إلى غيرها من الموارد.

و أمّا الوجه الثالث: فلأنّ دليل القرعة لا يشمل مثل المقام الذي كانت وظيفه كلّ منهما معلومة بمقتضى أصل البراءة، فليس هنا أمر مشكل حتّى يرجع إليها، و نظير ذلك ما إذا علم بأنّ أحد هذين الشخصين مديون لزيد فلا يمكن الرجوع فيه إلى القرعة لتعيين المديون بعد ما كانت وظيفه كلّ منهما معلومة بمقتضى الأصل، و أظهر من ذلك ما إذا علم بأنّ إحدى هاتين المرأتين زوجة له فلا يمكن الرجوع إليها في تعيين الزوجة، لعين الملاك المتقدّم، و كذا الحال فيما شاكل ذلك من الموارد.

و أمّا الوجه الرابع: فالظاهر أنّه هو الصحيح، و ذلك لأنّه لا دليل على ثبوت الديّة كاملة على الأول أصلاً، و لذا لم نجد في كلمات الفقهاء من قال بأنّ الديّة عليه، و كذا على الثاني، لما عرفت من عدم الدليل.

نعم، على الثاني مائة دينار على كلّ تقدير، فإنّه إن كانت حياته مستقرّة فعليه ألف دينار و إلّا فعليه المائة، نظراً إلى أنّه قطع رأس الميت فالمائة متيقّنه و الزائد غير ثابت. فإذا بطبيعة الحال يؤخذ الزائد من بيت المال، نظراً إلى أنّ دم المسلم لا يذهب هدرًا.

بقي هنا شيء: و هو أنّ المحقّق ذكر في الشرائع: أنّه لو جهل حاله حين ولادته

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١٦

[مسألة ٣٩٥: لو وطئ مسلم و ذمى امرأة شبهة في طهر واحد]

(مسألة ٣٩٥): لو وطئ مسلم و ذمى امرأة شبهة في طهر واحد ثمّ أسقطت حملها بالجناية، أقرع بين الواطئين، و ألزم الجاني بالديّة بنسبة دية من الحق به الولد من الذمى أو المسلم (١).

قال الشيخ: سقط القود و عليه الديّة «١». و قال الشهيد الثاني في تعليقه عليه: وجه سقوط القود أصالة عدم الحياة، و المراد دية جنين ميت، لأنّ ذلك هو المتيقّن. و نسبة هذا القول إلى الشيخ يؤذن برده أو التردّد فيه، و لا وجه له إلّا أن يريد الشيخ الديّة الكاملة للحق، فيشكل ذلك بأصالة عدم الحياة الدافعة للقود على تقدير التعمّد، و كذلك الديّة «١».

أقول: إنّ عبارة الشهيد الثاني مشتبهة المراد، بل الظاهر منها هو أنّه فرض الشكّ في أنّ سقوط الجنين أ كان قبل ولوج الروح أم كان بعده، و عليه فما أفاده (قدس سره) و إن كان صحيحاً بمقتضى الأصل المزبور إلّا أنّه فرض خارج عن محلّ الكلام بين الأصحاب،

حيث إنه فيما إذا سقط الجنين حياً و كان الشك في استقرار حياته و عدمه.

(١) و ذلك لأنّ الولد بما أنه مردّد بين المسلم و الذمّي و لا دليل على إلحاقه بأحدهما فبطبيعة الحال يتعيّن فيه الرجوع إلى القرعة لتعيين أنه لأىّ منهما، و بعد التعيين يترتب عليه حكمه، فإن الحق بالمسلم ترتب عليه حكم المسلم، و إن الحق بالذمّي ترتب عليه حكم الذمّي.

فالتنتيجة: أنّ الجاني ملزم بدفع الدية إلى من الحق به الولد.

(١) الشرائع ٤: ٢٩٥.

(١) المسالك ٢: ٤٠١ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥١٧

[مسألة ٣٩٦: إذا كانت الجناية على الجنين عمداً أو شبه عمد فديته في مال الجاني]

(مسألة ٣٩٦): إذا كانت الجناية على الجنين عمداً أو شبه عمد فديته في مال الجاني (١)، و إن كانت خطأ و بعد ولوج الروح فعلى العاقلة (٢)، و إن كانت قبل ولوج الروح ففي ثبوتها على العاقلة إشكال، و الأظهر عدمه (٣).

[مسألة ٣٩٧: الميّت كالجنين]

(مسألة ٣٩٧): الميّت كالجنين، ففي قطع رأسه أو ما فيه اجتياح نفسه لو كان حياً عشر الدية و لو كان خطأً (٤)،

(١) يظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

(٢) لما سيأتي في باب العاقلة من أنّ ذلك مقتضى إطلاق النصوص «١».

(٣) وجه الإشكال: هو أنّه لا- دليل عليه ما عدا دعوى عدم الخلاف في المسألة، فإنّ نصوص الباب منصرفه عن الجناية على غير الإنسان و إن كان جنيناً. و عليه، فإن تمّ اتّفاق فهو، و لكنّه غير تامّ حيث أنّه لا يكشف عن قول المعصوم (عليه السلام) جزماً، على أنّ مقتضى إطلاق ما دلّ على أنّ الجاني ضامن لدية الجنين قبل ولوج الروح: عدم الفرق بين كون الجناية عمداً أو شبه عمد أو خطأ.

و من هنا قال صاحب الجواهر (قدس سره): أنّه لولا الاتّفاق لأمكن الإشكال في ضمان العاقلة في صورة عدم تحقّق القتل، كما في الجناية عليه قبل ولوج الروح فيه «٢».

فالتنتيجة: أنّ الأظهر هو أنّ الضمان على الجاني دون العاقلة.

(٤) على المشهور شهرة عظيمة، بل عن الخلاف و الانتصار و الغنية الإجماع

(١) في ص ٥٤٠.

(٢) جواهر الكلام ٤٣: ٣٨٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥١٨

.....

عليه (١).

و تدل على ذلك صحیحہ حسین بن خالد عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل قطع رأس ميت «فقال: إن الله حرم منه ميتاً كما حرم منه حياً، فمن فعل بميت فعلاً يكون في مثله احتياح نفس الحي فعليه الديه» فسألت عن ذلك أبا الحسن (عليه السلام) «فقال: صدق أبو عبد الله (عليه السلام)، هكذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)» قلت: فمن قطع رأس ميت أو شق بطنه أو فعل به ما يكون فيه احتياح نفس الحي فعليه دية النفس كاملة؟ «فقال: لا، ولكن دية الجنين في بطن أمه قبل أن تلج فيه الروح و ذلك مائة دينار و هي لورثته، و دية هذا هي له لا للورثة» قلت: فما الفرق بينهما؟ «قال: إن الجنين أمر مستقبل مرجو نفعه، و هذا قد مضى و ذهب منفعتة فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثله له لا لغيره يحج بها عنه و يفعل بها أبواب الخير و البر من صدقة أو غيره» الحديث (٢).

ثم إن هذه الرواية صحیحہ على ما رواه البرقي في المحاسن، و أمياً على ما رواه الكليني و الشيخ و الصدوق (قدس سرهم) فهي ضعيفه، فإن في سند الكليني محمد بن حفص الذي يروي عنه إبراهيم بن هاشم و هو مجهول، و أمماً محمد بن حفص الثقة الذي هو وكيل الناحية و من أصحاب العسكري (عليه السلام) فلا يمكن أن يروي عنه إبراهيم بن هاشم، و لا يمكن أن يروي هو عن حسين بن خالد. و أمماً الشيخ فقد رواها بطريقين، في أحدهما: محمد بن حفص

(١) الخلاف ٥: ٢٩٩، الانتصار: ٥٤٢ / ٣٠١، الغنية ٢: ٤١٥.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٢٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٤ ح ٢، المحاسن ٢: ١٦ / ١٦، الكافي ٧: ٣٤٩ / ٤، التهذيب ١٠: ٢٧٣ / ١٠٧٣، و الاستبصار ٤: ٢٩٨ / ١١٢١، الفقيه ٤: ١١٧ / ٤٠٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥١٩

.....

المتقدم، و في الآخر: محمد بن أشيم و هو ضعيف. و أمماً الصدوق أيضاً رواها بطريقين، في أحدهما: موسى بن سعدان و عبد الله بن القاسم، و الأول ضعيف، و الثاني مشترك بين الثقة و غير الثقة، و في الآخر إرسال.

فالنتيجة: أن الرواية صحیحہ و لا مناص من العمل بها، و مقتضى إطلاقها ثبوت الديه على الجاني و لو كان ذلك خطأ، فإن نصوص العاقله منصرفه عن ذلك و الإجماع غير تام. فإذا العبرة إنما هي بإطلاق الصحیحه. و يؤيد ذلك تنزيله منزله الجنين قبل ولوج الروح، و قد تقدم أن دية مطلقاً على الجاني و لو كانت الجناية عليه خطأ محضاً.

و أمياً النصوص المطلقة الظاهرة في ثبوت الديه الكامله في قطع رأس الميت، كصحیحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قطع رأس الميت «قال: عليه الديه، لأن حرمة ميتاً كحرمة و هو حي» (١).

و صحیحه عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل قطع رأس الميت «قال: عليه الديه، لأن حرمة ميتاً كحرمة و هو حي» (٢).

فتحمل على هذه الصحیحه، نظراً إلى أن لسانها لسان التفسير و الحكومه.

بقي هنا أمور: الأول: أن الشهيد الثاني في الروضة و المسالك نسب الصحیحه المتقدمه إلى سليمان بن خالد و كذا صاحب الجواهر (قدس سرهما) (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٢٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٤ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٢٧ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٤ ح ٦.

(٣) الروضة البهية ١٠: ٢٩٥، المسالك ٢: ٤٠١ (حجری)، جواهر الكلام ٤٣: ٣٨٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٠

.....

وفيه: أن ذلك اشتباه منهما، فإن الرواية على جميع النسخ الموجودة عندنا عن حسين بن خالد لا عن سليمان بن خالد. الثاني: أنه قد يقال بأن حسين بن خالد مردد بين الثقة وهو الخفاف، وغير الثقة وهو الصيرفي، ولا قرينة على أنه هو الأول، والمفروض أنهما في طبقة واحدة، ولكن قد ذكرنا في كتابنا المعجم مفصلاً بأن المراد من حسين بن خالد المطلق هو الخفاف، فلاحظ (١).

الثالث: هو أنه ورد في ذيل هذه الرواية على طريق الكليني والشيخ: قلت: فإن أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة فسدر الرجل ممّا يحفر فدير به فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه؟ «فقال: إذا كان هكذا فهو خطأ وكفّارته عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو صدقة على ستين مسكيناً مد لكل مسكين بمد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)» ورواه الصدوق نحوه إلا أنه قال: «إن كان هكذا فهو خطأ وإنما عليه الكفارة» إلخ، وهو يدل على ثبوت الكفارة في الجناية الخطائي على الميت. واستشكل عليه في الجواهر بعدم وجدان العامل بها من هذه الناحية (٢).

ولكن الذي يسهل الخطب هو أن هذا الذيل موجود في رواية الكليني والشيخ والصدوق، وقد تقدّم أنها ضعيفة بهذه الطرق ولم يكن موجوداً في رواية البرقي التي هي صحيحة. وأما تعبير صاحب الجواهر (قدس سره) عنها بالحسنة وكذا الشهيد الثاني

(١) المعجم ٦: ٢٤٩ / ٢٥٠ / ٣٣٩٠.

(٢) الجواهر ٤٣: ٣٨٧.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢١

و في قطع جوارحه بحسابه من ديته (١)، وهي لا تورث و تصرف في وجوه

(قدس سره) في المسالك فقد ظهر أنه لا وجه له، فإنها ضعيفة بجميع تلك الطرق.

الرابع: أن المستفاد ممّا رواه الصدوق (قدس سره) في ذيل الرواية أنه لا دية فيما إذا كانت الجناية على الميت خطأ، فإن كلمة: «إنما» ظاهرة في الحصر، ولأجل ذلك مال صاحب الجواهر (قدس سره) إلى ذلك إن لم يكن إجماع على ثبوت الدية (١). ولكنه يندفع أولاً: بأن الرواية ضعيفة.

و ثانياً: كلمة «إنما» لم يثبت وجودها في الرواية، فإنها غير موجودة في نسخ الكافي والتهذيب والاستبصار.

وعليه، فلا موجب للقول بعدم الدية فيما كانت الجناية على الميت خطأً (١) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، وتدل على ذلك صحيحتا عبد الله بن سنان و عبد الله بن مسكان المتقدمتان، بتقريب: أن في تعليل ثبوت الدية في قطع رأس الميت فيهما دلالة على أن حاله حال الحي من حيث ثبوت الدية. وعليه، فكما أن في قطع يد الحي أو رجله أو نحو ذلك من أعضائه دية، كذلك في قطع يد الميت أو رجله أو نحوها من أعضائه.

وتدل عليه أيضاً صحيحة صفوان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «أبى الله أن يظنّ بالمؤمن إلّا خيراً، وكسرك عظامه حياً وميتاً

سواء» (٢).

(١) الجواهر ٤٣: ٣٨٧.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٢٩ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٥ ح ٤.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٢٢

القرب له (١).

و يؤيده تنزيل ذلك منزلة الجنين قبل ولوج الروح، و قد تقدّم ثبوت الديه في أعضائه و جوارحه «١».

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع، و تدلّ على ذلك صحيحة حسين بن خالد المتقدمة.

و لكن خالف في المسألة علم الهدى و الحلّي على ما حكى عنهما، فذهبا إلى أنّ ديته لبيت مال المسلمين «٢»، و استشهد لذلك بروايه إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت: ميّت قطع رأسه «قال: عليه الديه» قلت: فمن يأخذ ديته؟ «قال الإمام: هذا لله» الحديث «٣».

و فيه مضافاً إلى أنّها ضعيفه سنداً- لا ينافي صرفها في وجوه البر، فإنّ الإمام (عليه السلام) يأخذها و يصرفها في مواردّها.

(١) في ص ٥٠٦.

(٢) الانتصار: ٥٤٢ / ٣٠١، السرائر ٣: ٤١٩.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٢٦ / أبواب ديات الأعضاء ب ٢٤ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٢٣

[الجنایة على الحيوان]

إشارة

الجنایة على الحيوان

[مسألة ٣٩٨: كل حيوان قابل للتذكية]

(مسألة ٣٩٨): كلّ حيوان قابل للتذكية، سواء كان مأكول اللحم أم لم يكن، و إذا ذكاه أحد بغير إذن مالكة فالمالك مخير بين أخذه و مطالبته بالتفاوت بين كونه حياً و ذكياً (١) و بين عدم أخذه و مطالبته بتمام القيمة (٢)،

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و يدلّ على ذلك عدم خروج الحيوان عن ملك مالكة بالتذكية، لعدم الموجب له. و عليه، فلا محالة

له أخذه و الرجوع إلى الذابح بالتفاوت و ليس للذابح الامتناع عن ذلك، و قد جرت على ذلك السيرة العقلية.

(٢) وفاقاً لجماعة، منهم: الشيخ الطوسي في النهاية و المفيد في المقنعة و سلار و القاضي و ابنا حمزة و سعيد «١».

و خلافاً للمتأخرين و الشيخ في محكيّ المبسوط و مال إليه المحقق (قدس سره) في الشرائع بدعوى أنّه أتلّف بعض منافع فبطيعة

الحال يضمن مقدار التالف دون الزائد «٢».

هذا، ولكن الصحيح هو القول الأول، وذلك لأن الحيوان الحي ينظر العرف مابين للحيوان الميت، فلو أتلفه بالتذكية كان ذلك من التلف عندهم فيضمن،

(١) النهاية: ٧٨٠، المقنعة: ٧٦٩، المراسم: ٢٤٣، المهذب: ٢: ٥١١ ٥١٢، الوسيلة: ٤٢٨، الجامع للشرائع: ٦٠٤.

(٢) المبسوط ٨: ٣٠، الشرائع ٤: ٢٩٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٤

فإذا دفع الجاني قيمته إلى صاحبه ملك الحيوان المذكى (١)، وأما إذا أتلفه بغير تذكية ضمن قيمته (٢). نعم، إذا بقي فيه ما كان قابلاً للملكية والانتفاع من أجزائه كالصوف ونحوه فالمالك مخير كالسابق (٣)، وإذا جنى عليه بغير إتلاف، كما إذا قطع بعض أعضائه أو كسر بعضها أو جرح فعلية الأرش، وهو التفاوت بين قيمتي الصحيح والمعيب (٤). نعم، إذا فقأ عين ذات القوائم الأربع فعلى الجاني ربع ثمنها (٥)،

وعليه فللمالك حق إلزام المتلف بإعطاء القيمة، وليس له حق الامتناع عن ذلك، وعليه بناء العقلاء أيضاً.

(١) وذلك تحقيقاً لمفهوم المعاوضة والمبادلة وأنه لا يمكن أن يملك العوض مع بقاء المعوض في ملكه أيضاً، لأنه يناهض كونه عوضاً له.

(٢) لقاعدة الإلتلاف التي قد ثبتت ببناء العقلاء.

(٣) وذلك لبقاء ما كان قابلاً للملك والانتفاع في ملك مالكه، ضرورة أنه لم يصبر من المباحات الأصلية ولا ملكاً للجاني، لعدم الموجب لذلك أصلاً. وعليه، فبطبيعة الحال يتخير المالك بين أخذ أجزائه القابلة للملك والانتفاع ومطالبته بالتفاوت بين كون حياً وميتاً، وبين رفع اليد عنها ومطالبته بتمام القيمة، وليس له حق الامتناع، وقد تقدّم جريان السيرة على ذلك.

(٤) وذلك لأن أجزاء العين وصفاتها الدخيلة في المائيه مضمونه كأصلها.

(٥) خلافاً للمشهور بين الأصحاب، حيث إنهم ذهبوا إلى أن فيها الأرش كغيرها من الأعضاء والجراح والكسر.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٥

وإذا جنى عليها فألقت جنينها ففيه عشر قيمتها (١).

ولكن الصحيح ما ذكرناه وفقاً للشيخ وجماعه والمحقق في النافع «١»، وتدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي العباس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من فقأ عين دابة فعليه ربع ثمنها» «٢».

ومنها: صحيحة عمر بن أذينة، قال: كتبت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أسأله عن رواية الحسن البصري يرويها عن علي (عليه السلام) في عين ذات الأربع قوائم إذا فقئت ربع ثمنها «فقال: صدق الحسن، قد قال علي (عليه السلام) ذلك» «٣».

ومنها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى علي (عليه السلام) في عين فرس فقئت ربع ثمنها يوم فقئت العين» «٤».

بقي هنا شيء: وهو أن الشيخ في المبسوط والخلاف حكى عن الأصحاب أن في عين الدابة نصف قيمتها، وكذا كل ما كان في البدن منه اثنان «٥».

وفيه: أنه لا مستند له أصلاً، وقياس الدابة على الإنسان لا نقول به، مضافاً إلى أنه مع الفارق.

(١) وفقاً للمحقق في النافع وابن إدريس في السرائر «٦»، وإن كان دعوى

(١) النهاية: ٧٨١، المختصر النافع: ٣١٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٥٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٧ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٥٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٧ ح ٢.

(٤) الوسائل ٢٩: ٣٥٥ / أبواب ديات الأعضاء ب ٤٧ ح ٣.

(٥) المسبوط ٣: ٦٢، الخلاف ٣: ٣٩٧.

(٦) المختصر النافع: ٣١٤، السرائر ٣: ٤١٩.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٦

[مسألة ٣٩٩: في الجناية على ما لا يقبل التذكية]

(مسألة ٣٩٩): في الجناية على ما لا يقبل التذكية كالكلب والخنزير تفصيل: أما الخنزير فلا ضمان في الجناية عليه بإتلافٍ أو نحوه

(١) إلّا إذا كان لكافر ذمّي، و لكن يشترط في ضمانه له قيامه بشرائط الذمة (٢) و إلّا فلا يضمن (٣)،

ابن إدريس الإجماع و تواتر الأخبار على ذلك في غير محلّها، فإنّه لا إجماع في المسألة كما صرح به غير واحد و لا الأخبار المتواترة، حيث إنّه ليس فيها إلّا رواية واحدة، و هي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم): في جنين البهيمة إذا ضربت فأزلقت عشر قيمتها» (١).

(١) لعدم كونه مالاً شرعاً حتّى يوجب إتلافه الضمان.

(٢) بلا خلاف ظاهر بين الأصحاب، و يدلّ عليه ما دلّ على أنّه إذا قام بشرائط الذمة كان ماله محقوناً كدمه، و عليه فلا محالة يوجب إتلافه الضمان.

(٣) لأنّه عندئذ لا يكون دمه محقوناً فضلاً عن ماله، و عليه فلا مقتضى لضمانه.

و تدلّ على ذلك صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم) قبل الجزية من أهل الذمة على أن لا يأكلوا الربا و لا يأكلوا لحم الخنزير و لا ينكحوا الأخوات و لا بنات الأخ و لا بنات الأخت، فمن فعل ذلك منهم برئت منه ذمة الله تعالى و ذمة رسوله (صلى الله عليه وآله و سلم). قال: و ليست لهم اليوم ذمة» (٢).

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٥ / أبواب ديات النفس ب ١٨ ح ٢.

(٢) الوسائل ١٥: ١٢٤ / أبواب جهاد العدو ب ٤٨ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٧

.....

فهذه الصحيحة واضحة الدلالة على أنّ من لم يعمل بشرائط الذمة فدمه هدر، فما ظنك بما له؟! ثم إنّ المراد من ترك أكل الربا و لحم الخنزير فيها هو تركه علناً و جهراً. و عليه، فمن فعل ذلك متستراً به لم يخرج عن الذمة.

نعم، هنا روايتان قد يتوهم دلالتهما على الضمان مطلقاً و إن لم يكن متستراً:

أحدهما: رواية مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) رُفِعَ إليه رجل قتل خنزيراً فضمّنه، و رُفِعَ إليه

رجل كسر بربطاً فأبطله» (١).

و ثانيتهما: معتبرة غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) في حديث: «أن علياً (عليه السلام) ضمن رجلاً أصاب خنزير النصراني» (٢).

أقول: أما الرواية الأولى: فمضافاً إلى ضعفها سنداً بسهل بن زياد و شمون و الأصم، أنها قضية في واقعه، فلا إطلاق لها. و منه يظهر حال معتبرة غياث أيضاً، حيث إنه لا إطلاق فيها ليمسك به لإثبات الضمان حتى في صورة عدم التستر و العمل بشرائط الذمة. و أمّا ما في الجواهر من تسليم الإطلاق و احتمال أن يكون ذلك من جهة بناء الخنزير على عدم التستر به، فلا يكون التستر به من شرائط الذمة عليه (٣).

فلا يمكن المساعدة عليه، و ذلك لما عرفت من عدم الإطلاق فيها، و لأنه

(١) الوسائل ٢٩: ٢٤٢ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٦ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٤٢ / أبواب موجبات الضمان ب ٢٦ ح ٢.

(٣) جواهر الكلام ٤٣: ٤٠٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٨

كما لا ضمان في الخمر و آله اللهو و ما شاكلهما (١)، و أمّا الكلب فكذلك غير كلب الغنم و كلب الحائط و كلب الزرع و كلب الصيد، و أمّا فيها: ففي الأول و الثاني و الثالث يضمن القيمة (٢)، و أمّا الرابع فالمشهور أن فيه أربعين درهماً، و فيه إشكال،

لا فرق بين لحم الخنزير و غيره من جهة لزوم التستر على ما نطقت به صحيحة زرارة المتقدمة.

(١) لأنها ليست من ما يتمول شرعاً، فلا ضمان في إتلافها.

(٢) بيان ذلك: أن في الأول و جوهراً الأول: أن فيه كيشاً، و اختاره الفاضلان و الشهيدان (١)، بل نسبة ثانيهما إلى الأكثر.

و استند في ذلك إلى رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية الكلب السلوقي أربعون درهماً إلى أن قال: و دية كلب الغنم كبش، و دية كلب الزرع جريب من بز، و دية كلب الأهل قفيز من تراب لأهله» (٢).

الثاني: أن فيه عشرين درهماً، و نسب هذا الوجه إلى المشهور على ما في كشف اللثام (٣).

و استند في ذلك إلى رواية ابن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله

(١) الشرائع ٤: ٢٩٧، التحرير ٢: ٢٧٩ (حجري)، اللمعة ١٠: ٣٢٣، المسالك ٢: ٤٠٢ (حجري).

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٢٦ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ٢.

(٣) كشف اللثام ٢: ٥٢٣ (حجري).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٢٩

.....

(عليه السلام) «قال: دية كلب الصيد أربعون درهماً، و دية كلب الماشية عشرون درهماً، و دية الكلب الذي ليس للصيد و لا للماشية زنبيل من تراب على القاتل أن يعطى و على صاحبه أن يقبل» (١).

الثالث: أن دية قيمته، و هو الصحيح، و ذلك لأن مستند الوجه الأول و هو رواية أبي بصير ضعيف، حيث إن في سندها محمد بن

حفص و هو مجهول، و علي بن أبي حمزة و هو ضعيف، فلا- يمكن الاعتماد عليها. و كذا مستند الوجه الثاني و هو رواية ابن فضال فإنها مرسله.

فإذن الصحيح هو الوجه الثالث.

و تدل على ذلك مضافاً إلى أنه مقتضى القاعدة معتبرة السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): فيمن قتل كلب الصيد، قال: يقومه، و كذلك البازي، و كذلك كلب الغنم، و كذلك كلب الحائط» (٢).
و أما الثاني: فالمشهور ذهبوا إلى أن دية عشرون درهماً، إلا أنه لا مستند له أصلاً. فإذن الصحيح ما ذكرناه، و تدل على ذلك مضافاً إلى أنه مقتضى القاعدة معتبرة السكوني المتقدمة.

و أمّا ما في رواية أبي بصير المتقدمة من أن دية كلب الأهل قفيز من تراب لأهله، و قريب منه ما في مرسله ابن فضال، فلا يمكن الاعتماد عليه، لأن الروايتين ضعيفتان سنداً.

و أما الثالث: فالمشهور ذهبوا إلى أن فيه قفيزاً من بر، إلا أنه لا يتم، فإنه

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٧ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٢٦ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٣٠

و الأظهر أن فيه أيضاً القيمة إذا لم تكن أقل من أربعين درهماً، و إلا فأربعون درهماً (١).

لا مستند له غير رواية أبي بصير المتقدمة، و هي مضافاً إلى أنها ضعيفة سنداً لا تدل على ما ذهب إليه المشهور. فالأظهر ما ذكرناه، و ذلك لأنه من الأموال بطبيعته الحال يضمن قيمته و إن كان لا يجوز بيعه.

(١) بيان ذلك أن في المسألة وجوهاً:

الأول: أن دية أربعون درهماً، و هو المعروف و المشهور بين الأصحاب.

الثاني: أن دية قيمته، و مال إلى هذا القول الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك «١».

الثالث: أن دية قيمته بشرط أن لا تتجاوز أربعين درهماً، و اختار هذا الوجه الإسكافي «٢».

الرابع: أن دية أربعون درهماً إذا لم يقل من قيمته الواقعيّة، و إلا فقيمه. و هذا الوجه هو الأقوى.

أقول: أما الوجه الأول: فقد استدل عليه بعدة روايات:

منها: معتبرة الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: دية الكلب السلوقي أربعون درهماً أمر رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) بذلك

(١) المسالك ٢: ٤٠٢ (حجری).

(٢) حكاة عنه في رياض المسائل ٢: ٥٦٢ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٣١

.....

أن يديه لبني خزيمه» (١)، و رواها الصدوق بسنده المعبر إلى قوله (عليه السلام): «أربعون درهماً» (٢).

و منها: معتبرة عبد الأعلى بن أعين عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: في كتاب علي (عليه السلام): دية كلب الصيد أربعون درهماً» (٣).

وفيه: أنه لا يمكن الأخذ بإطلاق هذه الروايات، إذ لا نحتمل أن تكون دية كلب الحائط و كلب الغنم أزيد من دية كلب الصيد مع أنه أعلى قيمةً و أهم في نظر العقلاء، فلا يحتمل أن تكون ديتهما مائة درهم مثلاً أو أزيد و دية كلب الصيد أربعون درهماً. فإذن لا بد من تقييد إطلاقها بما إذا لم تزد قيمته على أربعين درهماً. و عليه، فتقلب النسبة بينها و بين معتبرة السكوني المتقدمة إلى عموم و خصوص مطلق، فتقييد المعتبرة بما إذا كانت قيمته أزيد من أربعين درهماً. فإذن تكون النتيجة كما ذكرناه من أن دية كلب الصيد أربعون درهماً، إلا إذا كانت قيمته أكثر من ذلك فتكون ديته قيمته.

و إن أغمضنا عن ذلك فالأظهر هو الوجه الثاني، و ذلك لأن هذه الروايات معارضة مع المعتبرة فتسقطان معاً، فالمرجع في مورد المعاضة هو إطلاقات أدلة الضمان بالقيمة.

هذا، و قد ذكر الشهيد الثاني (قدس سره) في وجه ذلك: أن روايات التحديد ضعيفة سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها. فإذن الأجود هو الضمان بالقيمة لولا مخالفة المشهور.

(١) الوسائل ٢٩: ٢٢٦ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٢٧ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ٦، الخصال: ٥٣٩ / ١٠.

(٣) الوسائل ٢٩: ٢٢٧ / أبواب ديات النفس ب ١٩ ح ٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٢

.....

وفيه: ما عرفت من أن عدّة روايات التحديد معتبرة سنداً و لا قصور فيها من هذه الناحية أصلاً.

و أما الوجه الثالث: فلا وجه له أصلاً كما ظهر من مطاوى ما ذكرناه.

بقي هنا أمران: الأول: أن ما ذكره العلامة (قدس سره) في الإرشاد من أن التقديرات المذكورة في الروايات لأصناف الكلب إنما هي للقاتل و أمّا الغاصب فيضمن القيمة (١).

أقول: إن هذا الكلام متين لو قلنا بهذه التقديرات كما ذكرنا نظير ذلك في العبد، فإن كان الغاصب للكلب هو القاتل ضمن أكثر الأمرين من القيمة أو المقدر الشرعي، و إن كان القاتل غيره ضمن الغاصب القيمة فحسب، و عليه فللمالك الرجوع إلى أيّ منهما شاء، فإن رجع إلى القاتل و أخذ الدية منه و كانت القيمة أزيد من الدية فله الرجوع إلى الغاصب بالزيادة، و إن رجع إلى الغاصب و كانت القيمة أقل من المقدر فله الرجوع إلى القاتل بالزيادة.

الثاني: أن الروايات الواردة في مقام تحديد دية الكلب بأربعين درهماً على ثلاثة أصناف:

منها: ما أخذ فيه عنوان الصيد، و هو معتبرة عبد الأعلى بن أعين المتقدمة.

و منها: ما أخذ فيه عنوان السلوقي، و هو معتبرة الوليد بن صبيح المتقدمة.

و منها: ما جمع بين كلا العنوانين يعني: الصيد و السلوقي و هو معتبرة الوليد بن صبيح الثانية.

(١) الإرشاد ٢: ٢٣٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٣

.....

و لكن حيث إن شيئاً من روايتي الوليد بن صبيح لم يثبت بملاحظة أن السند من ابن أبي عمير إلى من روى [] عن الإمام (عليه السلام) فيهما واحد، فلا ندرى أنه روى [] عنه ما فيه عنوان السلوقي فحسب، أو أنه روى [] ما فيه كلا-العنوانين، فتبقى رواية الصيد على إطلاقها، فلا موجب لتقيدها بالسلوقي أصلاً، فإن المروى إذا كان ما فيه عنوان السلوقي فقط فلا موجب للتقييد، نظراً إلى أنه لا تنافي بينهما، غاية الأمر أنه بناءً عليه ثبتت الدية المقدرة لكل من كلبى الصيد و السلوقي، باعتبار أن بين العنوانين عموماً من وجه. و لو كان المروى ما جمع فيه بين العنوانين فلا موجب للتقييد أيضاً، بملاحظة أن الغالب في كلب الصيد هو السلوقي. فإذن يكون القيد وارداً مورد الغالب، فلا ينافي الإطلاق.

و النتيجة: أن الحكم يختص بكلب الصيد، سواء كان سلوقياً أم لم يكن، و لا يعتم الكلب السلوقي و إن لم يكن كلب صيد.
مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٤

[كفارة القتل]

إشارة

كفارة القتل

[مسألة ٤٠٠: تقدم في أوائل كتاب الديات ثبوت الكفارة في قتل المؤمن]

(مسألة ٤٠٠): تقدم في أوائل كتاب الديات ثبوت الكفارة في قتل المؤمن زائدة على الدية، لكنّها تختص بموارد صدق عنوان القاتل كما في فرض المباشرة (١) و بعض موارد التسيب (٢)، و لا تثبت فيما لا يصدق عليه ذلك و إن ثبتت الدية فيه، كما لو وضع حجراً أو حفر بئراً أو نصب سكيناً في غير ملكه، فعثر به عاثر اتفاقاً فهلك، فلا كفارة عليه في هذه الموارد (٣).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و هو المتيقن من النصوص المتقدمة الدالة على ثبوت الكفارة على القتل.
(٢) و ذلك كما إذا افترضنا أن شخصاً حفر بئراً بقصد قتل حيوان رآه من بعيد فوقع فيها فمات ثم بان أنه إنسان فهو قتل خطأ، و أما إذا حفر بئراً بقصد قتل إنسان رآه من بعيد فوقع فيها فمات فهو قتل عمدى، فعلى كلا التقديرين يصدق عليه عنوان القاتل فتشمله النصوص المتقدمة.

(٣) بلا-خلاف بين الفقهاء. و الوجه في ذلك: هو أن أدلة الكفارة إنما تثبت على القاتل، فبيما لا يصدق فيه هذا العنوان كما في الموارد المزبورة لا تشمله الأدلة و إن ثبتت الدية فيها من جهة النصوص الخاصة. و أما ما في الرياض من المناقشة في ذلك «١».

(١) الرياض ٢: ٥٦٤ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٥

[مسألة ٤٠١: لا فرق في وجوب الكفارة بقتل المسلم بين البالغ و غيره]

(مسألة ٤٠١): لا فرق في وجوب الكفارة بقتل المسلم بين البالغ وغيره (١)، و العاقل و المجنون، و الذكر و الأنثى، و الحرّ و العبد (٢) و إن كان العبد عبد القاتل (٣)، و المشهور وجوب الكفارة في قتل الجنين بعد ولوج الروح فيه، و فيه إشكال،

فلا وجه له، حيث إن في موارد التسيب فيما لا يصدق فيه عنوان القاتل لا وجه لثبوتها أصلاً، لعدم شمول أدلتها. و الظاهر أن إطلاق كلمات الأصحاب في نفي الكفارة في موارد التسيب ناظر إلى الموارد التي لا يصدق فيها عنوان القاتل على السبب. (١) بلا خلاف و لا إشكال بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك الروايات المتقدمة، فإن شمولها للصبي المميّز واضح، و ذلك لصدق المؤمن عليه حقيقةً، و أمّا الصبي غير المميّز فلعدم القول بالفصل قطعاً بينه و بين المميّز. (٢) للإطلاق و عدم دليل على التقييد.

(٣) تدلّ على ذلك مضافاً إلى الإطلاقات عدّة روايات:

منها: صحیحة حمران عن أبي جعفر (عليه السلام): في الرجل يقتل مملوكاً له «قال: يعتق رقبة، و يصوم شهرين متتابعين، و يتوب إلى الله عزّ و جلّ» (١).

و منها: صحیحة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة، و أن يطعم ستين مسكيناً، و أن يصوم شهرين» (٢).

و منها: صحیحة أبي أيوب الخزاز، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه «قال: يعتق رقبة» (٣).

(١) الوسائل ٢٩: ٩١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٧ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٩: ٩١ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٧ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٩: ٩٣ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٧ ح ٨.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٦

و الأقرب عدم الوجوب (١)، و أمّا الكافر فلا كفارة في قتله من دون فرق بين الذميّ و غيره (٢).

[مسألة ٤٠٢: لو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كلّ منهم كفارة]

(مسألة ٤٠٢): لو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كلّ منهم كفارة (٣).

[مسألة ٤٠٣: لا إشكال في ثبوت الكفارة على القاتل العمدي]

(مسألة ٤٠٣): لا إشكال في ثبوت الكفارة على القاتل العمدي إذا رضی وليّ المقتول بالدية أو عفا عنه (٤)، و أمّا لو قتله قصاصاً أو مات بسببٍ آخر

(١) وجه الإشكال: هو أن المعروف و المشهور بين الأصحاب و إن كان ذلك إلماً أنه لا دليل عليه، فإن أدلته وجوب الكفارة من الكتاب و السنة لا تشمل ذلك، فحينئذٍ إن تمّ إجماع في المسألة فهو، و لكنّه غير تامّ، و لذا ناقش في وجوبها الأردبيلي (قدس سره) «١». فإذاً الأقرب ما ذكرناه.

و من الغريب ما عن العلامة (قدس سره) في التحرير من وجوب الكفارة في الجنين الذي لم تلجه الروح أيضاً «٢»، فإنه لا وجه له أصلاً

بعد عدم صدق القتل عليه حقيقةً.

(٢) بلا خلاف بين فقهاءنا، و ذلك لقصور الدليل، فإنّ الظاهر من الآيه و الروايات هو أنّ الإيمان تمام الموضوع لوجوب الكفارة.

(٣) من دون خلاف بين الأصحاب، و يدلّ على ذلك إطلاق الأدلة و عدم الدليل على التقييد.

(٤) بلا- خلاف و لا- إشكال بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّ الكفارة قد ثبتت بالقتل، و سقوطها بعد ثبوتها يحتاج

(١) مجمع الفائدة و البرهان ١٤: ٢١٥ ٢٢٠.

(٢) التحرير ٢: ٢٧٩ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٣٧

فهل عليه كفارة في ماله؟ فيه إشكال، و الأظهر عدم الوجوب (١).

إلى دليل، و لا دليل في المقام الصحاح المتقدمة عند البحث عن وجوب الكفارة.

(١) بيان ذلك: أنّ المسألة ذات قولين:

أحدهما: عدم وجوب الكفارة و سقوطها بالموت، و اختار هذا القول جماعة، منهم: الشيخ في المبسوط و ابن إدريس في محكي

السرائر و المفيد في المقنعة و ابن فهد في المهذب و ابن حمزة في الوسيلة «١».

و ثانيهما: وجوبها، و اختار هذا القول جماعة، منهم: العلامة في المختلف و التحرير «٢»، بل عن الشيخ في الخلاف دعوى إجماع

الفرقة و أخبارهم عليه «٣»، و قواه صاحب الجواهر (قدس سره) «٤».

و استدللّ عليه بأمر:

الأول: استصحاب بقاء وجوبها.

الثاني: أصالة عدم المسقط.

الثالث: أنّها من حقوق الله المتعلقة بالمال فلا تسقط بالموت.

و لكن جميع هذه الأمور مدفوعة:

أمّا الأول: فيردّه مضافاً إلى أنّه لا يجرى في نفسه لاختلاف الموضوع-

(١) المبسوط ٧: ٢٤٦، السرائر ٣: ٣٣١، انظر المقنعة: ٥٧٣ و ٧٤٦، حكاة عنهم في الجواهر ٤٣: ٤١١.

(٢) المختلف ٩: ٢٨٩، التحرير ٢: ٢٧٩ (حجرى).

(٣) حكاة عن الخلاف صاحب الجواهر ٤٣: ٤١٢.

(٤) الجواهر ٤٣: ٤١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٣٨

[مسألة ٤٠٤: لو قتل صبي أو مجنون مسلماً، فهل عليهما كفارة؟]

(مسألة ٤٠٤): لو قتل صبي أو مجنون مسلماً، فهل عليهما كفارة؟ فيه وجهان، الأظهر عدم وجوبها (١).

ما تقدم من النصوص الدالّة على سقوط الكفّارة في مفروض الكلام كالصّحاح الثلاثة لعبد الله بن سنان المتقدّمة، حيث إنّها تدلّ بوضوح على أنّ الكفّارة مشروطة بعدم القتل على نحو الشرط المتأخّر، فإذا قتل أو مات بسبب آخر فلا كفّارة. وبذلك يظهر الجواب عن الثاني، على أنّ مرجعه إلى الاستصحاب وليس في قبالة أصل آخر. وأما الثالث: فيردّه مضافاً إلى أنّ الكفّارة تكليف محض وليست من الحقوق المتعلقةّ بالمال أنّ السقوط من جهة هذه النصوص. فالأظهر هو القول الأوّل.

و أما الكفّارة في القتل الخطائي فهل تسقط عن القاتل إذا مات؟

الأظهر سقوطها، وذلك لأنّ المستفاد من الآية الكريمة هو أنّها تكليف محض، يعني: أنّ الواجب عليه هو التحرير، الذي هو فعل له، و من الطبيعي أنّه يسقط بموته فبقاؤه يحتاج إلى دليل.

(١) الوجه في ذلك: ما تقدم من أنّ كفّارة القتل تكليف محض وليست من الحقوق المتعلقةّ بالمال. و عليه، فيقتيد إطلاق النصوص بما دلّ على رفع القلم عن الصبي و المجنون.

و لو تنزلنا عن ذلك و سلمنا أنّها من الحقوق المائيّة فقد ذكرنا في محلّه أنّ حديث رفع القلم لا يختصّ بالتكليف، بل يعمّ الوضع أيضاً. و عليه، فلا مانع من شموله للمقام، و لا يكون فيه خلاف الامتنان، كما في موارد الضمانات.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٣٩

.....

فما عن الشيخ في المبسوط و الشهيد الثاني في المسالك من أنّ مقتضى إطلاق النصّ عدم الفرق في ثبوت الكفّارة بين البالغ و الصبي و العاقل و المجنون، فيخرج العتق و الإطعام من مالهما، و أنّ الصبي إذا بلغ و المجنون إذا أفاق خوطبا بالصوم «١». لا- وجه له أصلاً، لما عرفت، ثمّ إنّ على تقدير القول بثبوت الكفّارة عليهما فظاهر كلام الشيخ و الشهيد الثاني هو أنّ عليهما كفّارة الجمع في القتل العمدي، و لكن قد تقدّم أنّ عمدتهما خطأ، فالكفّارة حينئذٍ كفّارة خطأ.

(١) المبسوط ٧: ٢٤٦، المسالك ٢: ٤٠٣ (حجری).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٠

[فصل في العاقلة]

إشارة

فصل في العاقلة

[مسألة ٤٠٥: عاقلة الجاني عصبته]

(مسألة ٤٠٥): عاقلة الجاني عصبته، و العصبه: هم المتقرّبون بالأب كالأخوة و الأعمام و أولادهم و إن نزلوا (١).

(١) على المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة، و ذكر المحقّق في الشرائع أنّ من الأصحاب من خصّ به العقل الأقرب ممّن يرث بالتسمية، و مع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرّب بالأُمّ مع من يتقرّب بالأب أثلاثاً، و هو استناد إلى رواية سلمة بن كهيل عن

أمير المؤمنين (عليه السلام)، و في سلمة ضعف «١».

أقول: لم يثبت هذا القول لأحد من الأصحاب و إن كان قد نسب إلى أبي علي «٢»، إلا أن عبارته المحكيّة لا تنطبق على هذا القول، و على تقدير تحقّقه فلا- مستند له، فإنّ رواية سلمة بن كهيل مضافاً إلى أنّها ضعيفة سنداً لا ينطبق مضمونها على ذلك القول، فإنّ المذكور فيها: أنّ سلمة قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السلام) برجل قد قتل رجلاً خطأ فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): «من عشيرتك و قرابتك إلى أن قال: فكتب إلى عامله على الموصل: «أمياً بعد إلى أن قال: فإذا ورد عليك إن شاء الله و قرأت كتابي فافحص عن

(١) الشرائع ٤: ٢٩٩.

(٢) حكاه عنه في الرياض ٢: ٥٦٥ (حجرى).

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤١

.....

أمره إلى أن قال: ثمّ انظر فإن كان رجل منهم يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فألزمه الديّة و خذها بها نجومًا في ثلاث سنين، فإن لم يكن له من قرابته أحد له سهم في الكتاب و كانوا قرابته سواء في النسب و كان له قرابة من قبل أبيه و أمّه سواء في النسب ففضّ الديّة على قرابته من قبل أبيه و على قرابته من قبل أمّه من الرجال المدركين المسلمين، ثمّ خذهم بها و استأدهم الديّة في ثلاث سنين، و إن لم يكن له قرابة من قبل أبيه و لا قرابة من قبل أمّه ففضّ الديّة على أهل الموصل ممّن ولد و نشأ بها» الحديث «١».

فإنّ ظاهر هذه الرواية هو تقسيم الديّة على قرابتي الأب و الأمّ بالسويّة.

و عن كشف اللثام: أنّ العاقلة هم الورثة على ترتيب الإرث «٢».

و استدللّ على ذلك بمعتبرة أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثمّ هرب القاتل فلم يقدر عليه «قال: إن كان له مال أخذت الديّة من ماله، و إلّا فمّن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابة أداه الإمام، فإنّه لا يبطل دم امرئ مسلم» «١».

و صحيحة ابن أبي نصر عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل قتل رجلاً عمداً ثمّ فرّ فلم يقدر عليه حتّى مات «قال: إن كان له مال أخذ منه، و إلّا أخذ

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٢ / أبواب العاقلة ب ٢ ح ١، و فيه و كذا الكافي ٧: ٣٦٤ / ٢ و التهذيب ١٠: ١٧١ / ٦٧٥ و الفقيه ٤: ١٠٥ / ٣٥٦ [من الرجال المدركين المسلمين، ثمّ اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الديّة، و اجعل على قرابته من قبل أمّه ثلث الديّة، و إن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ففضّ الديّة على قرابته من قبل أمّه من الرجال المدركين المسلمين، ثمّ خذهم بها و استأدهم].

(٢) كشف اللثام ٢: ٥٢٧ (حجرى).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ / أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٢

و هل يدخل في العاقلة الآباء و إن علوا، و الأبناء و إن نزلوا؟ الأقرب الدخول (١).

من الأقرب فالأقرب» (١).

و مرسله يونس بن عبد الرحمن عن أحدهما (عليهما السلام)، أنه قال: في الرجل إذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية «أن الدية على ورثته، فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالى من بيت المال» (٢).

أقول: أن معتبره أبى بصير و صحبته ابن أبى نصر موردما القتل العمدى و ليس على العاقلة فيه شىء، و الحكم بثبوت الدية على الوارث حكم تعبدى يختص بمورده و لا يتعدى منه إلى القتل الخطائى الذى تكون الدية فيه على العاقلة.

و أميا المرسله فمضافاً إلى أنها ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها فإن موردها القتل الشبيه بالعمد، بقريته أن المفروض فى موردها أن الدية كانت واجبة على القاتل فمات قبل أن يفرغ ذمته، فهى أيضاً خارجة عن محل الكلام، و هو ثبوت الدية على العاقلة. فالنتيجة: أن الصحيح ما هو المشهور بين الأصحاب، و الدليل على ذلك هو اختصاص العصبه لغه و عرفاً بالمتقربين بالأب و لا تشمل المتقربين بالأم.

(١) خلافاً لجماعه، منهم: الشيخ فى المبسوط و الخلاف و ابن حمزة فى الوسيله

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ / أبواب العاقلة ب ٤ ح ٣.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٧ / أبواب العاقلة ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٤٣

.....

و ابن فهد فى محكى المهذب، بل نسبه الشهيد الثانى إلى المشهور «١»، بل ادعى الشيخ فى الخلاف إجماع الأصحاب عليه.

وفيه: أنه إن تم إجماع فهو، ولكنه غير تام جزماً.

فالصحيح وفاقاً لجماعه، منهم: الإسكافى و المفيد و الشيخ فى النهاية و الحلى و يحيى بن سعيد و أبى العباس و الصيمرى و الشهيد فى اللمعة، و نسبه فى الإيضاح إلى الشهرة، بل عن الحلى فى السرائر دعوى الإجماع عليه «٢» هو دخول الأب و إن علا و الابن و إن نزل. و الوجه فى ذلك: هو أن عصبه الشخص بحسب معناها اللغوى هم المحيطون به، فبطبيعته الحال تشمل الأب و الابن أيضاً. و أما صحبته محمد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) على امرأة أعتقت رجلاً و اشترت ولاءه و لها ابن فألحق ولاءه بعصبتها الذين يعقلون عنه دون ولدها» (٣).

فلا تدل على استثناء الولد من العاقلة، و ذلك لأن الظاهر منها هو أن الولد مستثنى ممن له الولاء و هم العصبه، فإن ولاء الام لا يصل إلى ولدها، و إنما يصل إلى غيره من عصبتها. فإذن الصحبته تدل على دخول الولد فى العاقلة، لكنه لا يرث الولاء من الام.

(١) المبسوط ٧: ١٧٣، الخلاف ٥: ١٧٧ / ٩٨، الوسيله: ٤٣٧، لاحظ المهذب البارع ٥: ٤١٧ ٤٢٠، المسالك ٢: ٤٠٣ (حجرى).

(٢) حكاة فى المهذب البارع عن الإسكافى ٥: ٤١٧، المفيد فى المقنعة: ٧٣٥، الشيخ فى النهاية: ٧٣٧، الحلى فى السرائر ٣: ٣٣١، ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ٥٧٣، أبو العباس فى المهذب البارع ٥: ٤١٥ ٤١٦، غايه المرام ٤: ٤٨٦، الصيمرى فى اللمعة ١٠: ٣٠٩، الإيضاح ٤: ٧٤٤، السرائر ٣: ٣٣٢.

(٣) الوسائل ٢٣: ٧٠ / كتاب العتق ب ٣٩ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٤٤

و لا يشترك القاتل مع العاقلة فى الدية (١)، و لا يشاركهم فيها الصبى و لا المجنون و لا المرأة و إن ورثوا منها (٢).

[مسألة ٤٠٦: هل يعتبر الغنى في العاقلة؟]

(مسألة ٤٠٦): هل يعتبر الغنى في العاقلة؟ المشهور اعتباره، وفيه إشكال، والأقرب عدم اعتباره (٣).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، وذلك لمعلومية أن القاتل غير العاقلة، حيث إن العاقلة تضمن جنايته. وما عن أبي حنيفة من مشاركته العاقلة في الضمان «١»، واضح الضعف.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب.

أما الأولان: فلحديث رفع القلم عنهما.

و أمّا الثالث: فتدلّ عليه مضافاً إلى أن المرأة خارجة عن مفهوم العصبه صحيحه الأ-حول، قال ابن أبي العوجاء: ما بال المرأة المسكينه الضعيفه تأخذ سهماً واحداً و يأخذ الرجل سهمين؟ قال: فذكر ذلك بعض أصحابنا لأبي عبد الله (عليه السلام) «فقال: إن المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا معقله، وإنما ذلك على الرجال» الحديث «٢»، و قريب منها رواية إسحاق بن محمد النخعي «٣». وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ما هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، فحينئذٍ إن تم إجماع فهو، و لكنّه غير تامّ. فإذن الأقرب عدم الاعتبار، و أنه لا فرق بين الغنى و الفقير في ذلك.

(١) حكاه عنه ابن قدامة في المغنى ٩: ٤٩٨ / ٦٧٨٩.

(٢) الوسائل ٢٦: ٩٣ / أبواب ميراث الأبوين و الأولاد ب ٢ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٦: ٩٤ / أبواب ميراث الأبوين و الأولاد ب ٢ ح ٣.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٤٥

[مسألة ٤٠٧: لا يدخل أهل البلد في العاقلة]

(مسألة ٤٠٧): لا يدخل أهل البلد في العاقلة إذا لم يكونوا عصبه (١).

[مسألة ٤٠٨: المشهور أن المتقرب بالأبوين يتقدم على المتقرب بالأب خاصه]

(مسألة ٤٠٨): المشهور أن المتقرب بالأبوين يتقدم على المتقرب بالأب خاصه، وفيه إشكال، و الأظهر عدم الفرق بينهما (٢).

[مسألة ٤٠٩: يعقل المولى جنايه العبد المعتق]

(مسألة ٤٠٩): يعقل المولى جنايه العبد المعتق (٣)

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، و أمّا روايه سلمه بن كهيل المتقدمه «١» فمضافاً إلى ضعفها سنداً لم نجد عاملاً بها.

(٢) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ما هو المشهور و المعروف بين الأصحاب، و أمّا معتبره أبي بصير و صحيحه البنزطي المتقدمتان «٢» فأجيبان عن محلّ الكلام، لاختصاصهما بالقتل العمدي كما عرفت، فعندئذٍ إن تم إجماع فهو، و لكنّه غير تامّ جزماً، و لذا قال العلامة في التحرير: و لو قيل بعدم التقديم كان وجهاً «٣»، و تبعه على ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) «٤».

(٣) بلا- خلاف بين الأصحاب، بل الإجماع بقسميه عليه، و يدل على ذلك ما دل على أن ولاء العبد المعتق لمولاه الذي أعتقه، بضميمة ما دل على أن من كان له الولاء فعليه العقل: كصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا ولي الرجل فله ميراثه و عليه معقلته» (٥).

(١) في ص ٥٣٨.

(٢) في ص ٥٤١.

(٣) التحرير ٢: ٢٨٠ (حجری).

(٤) الجواهر ٤٣: ٤٢٢.

(٥) الوسائل ٢٦: ٢٤٣ / أبواب ولاء ضمان الجريرة ب ١ ح ٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٦

و يرثه المولى إذا لم تكن له قرابة (١)، و إذا مات مولاه قبله فجنائته على من يرث الولاء (٢).

[مسألة ٤١٠: إذا لم تكن للقاتل أو الجاني عصبه و لا من له ولاء العتق]

(مسألة ٤١٠): إذا لم تكن للقاتل أو الجاني عصبه و لا من له ولاء العتق، و كان له ضامن جريرة فهو عاقلته (٣)،

و صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: إذا ولي الرجل الرجل فله ميراثه و عليه معقلته» (١).

(١) من دون خلاف بين الفقهاء، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في امرأة أعتقت رجلاً لمن ولاؤه و لمن ميراثه؟» قال: للذي أعتقه، إلّا أن يكون له وارث غيرها» (٢).

(٢) تدل على ذلك إطلاق الصحيحين المتقدمين، بتقريب: أن من يرث الولاء يكون ولياً فتكون معقلته عليه.

(٣) بلا خلاف بين الأصحاب، و تدل على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل إذا أعتق، إله أن يضع نفسه حيث شاء فتولّى من أحب؟ «فقال: إذا أعتق لله فهو مولى للذي أعتقه، و إذا أعتق فجعل سائبة فله أن يضع نفسه و يتولّى من شاء» (٣)، و تقريب دلالتها كما تقدّم.

و منها: صحيحة سليمان بن خالد الآتي، و قريب منها صحيحة ابن سنان

(١) الوسائل ٢٦: ٢٤٤ / أبواب ولاء ضمان الجريرة ب ١ ح ٤.

(٢) الوسائل ٢٣: ٦٢ / أبواب العتق ب ٣٥ ح ٣.

(٣) الوسائل ٢٣: ٦٣ / أبواب العتق ب ٣٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٧

و إلّا فيعقله الإمام من بيت المال (١).

[مسألة ٤١١: تحمل العاقلة دية الموضحة]

(مسألة ٤١١): تحمل العاقلة دية الموضحة و ما فوقها من الجروح (٢)،

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، مباني تكملة المنهاج، ٢ جلد، ه ق

مباني تكملة المنهاج؛ ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٧

عن أبي عبد الله (عليه السلام) «١».

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن مملوك أعتق سائبة قال: يتولّى من شاء، و على من تولّاه جريرته و له ميراثه «قلت: فإن سكت حتّى يموت؟» قال: يجعل ماله في بيت مال المسلمين «٢».

و صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في من أعتق عبداً سائبة أنّه لا ولاء لمواليه عليه، فإن شاء توالى إلى رجل من المسلمين فليشهد أنّه يضمن جريرته و كلّ حدث يلزمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه، و إن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرّد على إمام المسلمين» «٣».

فإنهما تدلّان على أنّ الولاء للإمام، فتكون معقلته عليه كما تقدّم.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك معتبرة أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن لا يحمل على العاقلة إلّا الموضحة فصاعداً. و قال:

(١) الوسائل ٢٣: ٧٤ / أبواب العتق ب ٤١ ح ٢.

(٢) الوسائل ٢٣: ٧٣ / أبواب العتق ب ٤١ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٦: ٢٥٠ / أبواب ولاء ضمان الجريرة و الإمامة ب ٣ ح ١٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٤٨

و دية ما دونها في مال الجاني (١).

[مسألة ٤١٢: قد تقدّم أنّ عمد الأعمى خطأ فلا قود عليه]

(مسألة ٤١٢): قد تقدّم أنّ عمد الأعمى خطأ فلا قود عليه، و أمّا الدية فهي على عاقلته، فإن لم تكن له عاقلة ففي ماله (٢)، و إن لم يكن له مال فعلى الإمام (٣).

ما دون السمحاق أجر الطيب سوى الدية «١».

(١) تدلّ على ذلك معتبرة أبي مريم المتقدمة.

ثمّ إنّ ظاهر المعتبرة أنّه يجب على الجاني أجر الطيب زائداً على الدية.

و الظاهر أنّ هذا لم يقل به أحد. و عليه، فإن تمّ إجماع، و إلّا فلا موجب لرفع اليد عن المعتبرة.

(٢) تدلّ على ذلك صحيحة محمد الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله، قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «هذان متعديان جميعاً، فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً، لأنّه قتله حين قتله وهو أعمى، والأعمى جنايته خطأ يلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كلّ سنة نجماً، فإن لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله يؤخذ بها في ثلاث سنين، ويرجع الأعمى على ورثته ضاربه بديه عينيه» (٢).

(٣) تقدّم الكلام في ذلك في المسألة (٨٨).

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٦/ أبواب العاقلة ب ٥ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٩/ أبواب العاقلة ب ١٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٤٩

.....

ثم إنّ المراد من كون الدية على الإمام (عليه السلام) ليس كونها على شخصه (عليه السلام) و في أمواله الخاصّة، بل المراد كونها في بيت مال المسلمين، حيث إنّ مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى ذلك، حيث إنّها من المصالح التي تستدعي أن يصرف فيها من بيت المال.

هذا، مضافاً إلى أنّ ذلك يستفاد من عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي ولّاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ليس فيما بين أهل الذمّة معاقلة إلى أن قال: فإن لم يكن لهم مال رجعت الجناية على إمام المسلمين، لأنهم يؤدّون إليه الجزية» الحديث (٢).

فإنّ مقتضى التعليل فيها هو كونها من بيت المال، نظراً إلى أنّ الجزية إلى ذلك.

ومنها: صحيحة أبي ولّاد الحنّاط، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً (عمداً) فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلّا أولياء من أهل الذمّة من قرابته «فقال: على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل دينه الإسلام إلى أن قال: فإن لم يسلم أحد كان الإمام وليّ أمره، فإن شاء قتل و إن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين، لأنّ جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين» الحديث (١).

فإنّها واضحة الدلالة، على أنّ المراد من كون الجناية على الإمام كونها في بيت مال المسلمين.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩١/ أبواب العاقلة ب ١ ح ١.

(١) الوسائل ٢٩: ١٢٤/ أبواب القصاص في النفس ب ٦٠ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٥٠

[مسألة ٤١٣: تؤدّي العاقلة دية الخطأ في ثلاث سنين]

(مسألة ٤١٣): تؤدّي العاقلة دية الخطأ في ثلاث سنين (١)، و لا فرق في ذلك بين الدية التامّة و الناقصة، و لا بين دية النفس و دية الجروح (٢)، و تقسّط في ثلاث سنين، و يستأدى في كلّ سنة ثلث منها (٣).

[مسألة ٤١٤: الأظهر عدم اختصاص التأجيل بموارد ثبوت الدية المقدّرة]

(مسألة ٤١٤): الأظهر عدم اختصاص التأجيل بموارد ثبوت الدية المقدرة (٤).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب، بل عليه إجماع الأمة إلّا من ربيعة حيث إنه أجلها إلى خمس سنين «١»، و حكى عن بعض أنها حالة و ليست بمؤجلة. و لكن كلا القولين لا دليل عليه أصلاً.

و تدلّ على المشهور عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي ولّاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: كان على (عليه السلام) يقول: تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين، و تستأدى دية العمد في سنة» «٢».

و منها: صحيحة محمد الحلبي المتقدمة.

(٢) للإطلاقات و عدم الدليل على الخلاف.

(٣) فإنّ التقييد بغير ذلك يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه.

(٤) بيان ذلك: أنّ في المسألة أقوالاً:

الأول: اختصاص التأجيل بدية النفس فحسب. و حكى هذا القول عن

(١) حكاة في المجموع ١٩: ١٥٠، حلية العلماء ٧: ٥٩٤.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٥ / أبواب ديات النفس ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥١

.....

العلامة في بعض كتبه «١».

الثاني: عدم اختصاصه بها، بل يعمّ دية الأطراف أيضاً إذا كانت لها دية مقدّرة، و أمّا فيما لا مقدّر فيه شرعاً فلا تأجيل فيه. و هذا القول هو المحكّي عن الأكثر.

الثالث: أنّ الأرش إن كان بقدر ثلث الدية فما دون يستأدى عند انسلاخ السنة الأولى، و إن كان بقدر الثلثين و ما دون فالثلث الأول يستأدى عند انسلاخ السنة الأولى و الباقي عند انسلاخ الثانية، و إن كان زائداً على الثلثين يستأدى الزائد عند انسلاخ السنة الثالثة. و اختار هذا القول العلامة في القواعد، و نسب ذلك إلى الشيخ في المبسوط أيضاً «٢».

الرابع: أنّ التأجيل يثبت مطلقاً. و هذا القول هو الأظهر.

و الوجه في ذلك: هو أنّه لا موجب للاختصاص بدية النفس أو بالدية المقدّرة، إلّا دعوى انصراف الدية في صحيحة أبي ولّاد إلى خصوص دية النفس أو مطلق الدية المقدّرة، و لكن لا وجه لهذه الدعوى أصلاً، فإنّ الدية أعمّ من دية النفس و من دية غيرها، كما أنّها أعمّ من المقدّرة و غيرها.

هذا، مضافاً إلى أنّ المذكور في صحيحة محمد الحلبي المتقدمة: الجناية خطأ، لا الدية، و من الواضح أنّها لا تختصّ بما له مقدّر شرعاً، و مقتضى إطلاق هذه الصحيحة عدم الفرق بين الدية و الأرش.

و أمّا ما اختاره العلامة فلا نعرف له وجهاً ظاهراً، فالأظهر ما ذكرناه.

(٢) القواعد ٣: ٧١١، المبسوط ٧: ١٧٦.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥٢

[مسألة ٤١٥: دية جنایة الذمی و إن كانت خطأ محضاً في ماله]

(مسألة ٤١٥): دية جنایة الذمی و إن كانت خطأ محضاً في ماله دون عاقلته (١)، و إن عجز عنها عقلها الإمام (عليه السلام) (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك صحيحة أبي ولّاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: ليس فيما بين أهل الذمة معاقلته فيما يجنون من قتل أو جراحة، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجنایة على إمام المسلمين، لأنهم يؤدون إليه الجزية كما يؤدي العبد الضريبة إلى سيده. قال: و هم ممالیک للإمام، فمن أسلم منهم فهو حرّ» (١).

(٢) من دون خلاف بين الفقهاء، و تدلّ على ذلك الصحيحة المتقدمة.

بقي هنا شيء: هو أنه لو كان للذمی عصبه من المسلمين فهل يعقلون عنه؟

الظاهر بل المقطوع به عدمه، و ذلك لأمرين:

الأول: الأولوية القطعية، فإنّ عصبته من الكفار إذا لم يعقلوا عنه فلا يعقل عنه المسلمون منهم بطريق أولى.

الثاني: إطلاق الحصر في الصحيحة المتقدمة، و هو قوله (عليه السلام) «إنما يؤخذ ذلك من أموالهم»، فإنّ مقتضاه: أنّ جنایته في ماله و إن كان له عصبه من المسلمين.

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩١ / أبواب العاقلة ب ١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥٣

[مسألة ٤١٦: لا تعقل العاقلة إقراراً و لا صلحاً]

(مسألة ٤١٦): لا تعقل العاقلة إقراراً و لا صلحاً، فلو أقر القاتل بالقتل أو بجنایة أخرى خطأ تثبت الدية في ماله دون العاقلة، و كذلك لو صالح عن قتل خطائي بمال آخر غير الدية، فإنّ ذلك لا يحمل على العاقلة (١).

[مسألة ٤١٧: تتحمل العاقلة الخطأ المحض دون العمد و شبه العمد]

(مسألة ٤١٧): تتحمل العاقلة الخطأ المحض دون العمد و شبه العمد (٢).

(١) بلا خلاف بين الأصحاب.

و تدلّ على ذلك مضافاً إلى أنّه مقتضى القاعدة معتبرة زيد بن علي عن آبائه (عليهم السلام) «قال: لا تعقل العاقلة إلّا ما قامت عليه البينة. قال: و أتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصّة و لم يجعل على العاقلة شيئاً» (١).

و من ذلك يظهر حال الصلح أيضاً، حيث إنّ عدم ضمان العاقلة للمال الذي وقع عليه الصلح على القاعدة، لأنّ ذمّه من صالحه عليه قد اشتغلت به دون غيره.

و تؤيد ذلك رواية أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا تضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً» (٢).
و رواية السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السلام) «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً» (٣).

(٢) قد تقدم الكلام في ذلك في أول بحث الديات، فلاحظ «٤».

(١) الوسائل ٢٩: ٣٩٨ / أبواب العاقلة ب ٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٤ / أبواب العاقلة ب ٣ ح ١.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٩٤ / أبواب العاقلة ب ٣ ح ٢.

(٤) في ص ٢٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥٤

نعم، لو هرب القاتل و لم يقدر عليه أو مات، فإن كان له مال أخذت الديه من ماله، و إلا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم تكن له قرابة أداه الإمام (عليه السلام) (١).

[مسألة ٤١٨: لو جرح أو قتل نفسه خطأ لم يضمه العاقلة]

(مسألة ٤١٨): لو جرح أو قتل نفسه خطأ لم يضمه العاقلة و لا دية له (٢).

[مسألة ٤١٩: المملوك جنايته على رقبته و لا يعقلها المولى]

(مسألة ٤١٩): المملوك جنايته على رقبته و لا يعقلها المولى (٣).

[مسألة ٤٢٠: تجب الدية على العاقلة في القتل الخطائي]

(مسألة ٤٢٠): تجب الدية على العاقلة في القتل الخطائي كما مرّ، فإن لم تكن له عاقلة أو عجزت عن الدية أخذت من مال الجاني (٤)،

(١) تقدم الكلام في ذلك أيضاً في أول كتاب الديات.

(٢) بلا خلاف بين الأصحاب، و ذلك لأن ما دلّ على تحمّل العاقلة جناية الجاني خطأ لا يشمل ذلك.

(٣) قد تقدم ذلك في الشرط الأول من شروط القصاص «١».

(٤) وفقاً للمعروف و المشهور بين الأصحاب، بل في الغنية دعوى الإجماع على ذلك «٢».

خلافاً لابن إدريس في السرائر، حيث ادّعى أنّه في صورة عدم العاقلة أو عجزها فالدية على الإمام دون الجاني «٣».

(١) في ص ٥١.

(٢) الغنية ٢: ٤١٣.

(٣) السرائر ٣: ٣٣٥.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥٥

.....

و لكن لا دليل على ذلك، و الصحيح ما هو المشهور، و الوجه في ذلك أمران:

الأول: أنه المستفاد من صحيحه محمّد الحلبي المتقدّمه في مسألة أن عمد الأعمى خطأ «١»، فإنّها تدلّ على أن الدية في القتل الخطائي تحمل على العاقلة ابتداءً، فإن لم تكن عاقلة وجبت الدية على الجاني نفسه، فإنّ الظاهر أن الإمام (عليه السلام) طبّق الكبرى على مورد السؤال، فالحكم حكم كلّ غير مختصّ بمورد الرواية.

نعم، المذكور في الرواية هو عدم وجود العاقلة دون عجزها. و لكن لا شكّ في اشتراك العجز مع عدم وجود العاقلة في الحكم، فإنّ المستفاد من الرواية أن الدية لا بدّ من أدائها من العاقلة إن أمكن، و إلّا فمن الجاني.

الثاني: أن ظاهر الآية الكريمة و الروايات هو أن ذمّة الجاني مشغولة بالدية، غاية الأمر أن العاقلة تتحمّل عنه في أدائها، فيكون بالإضافة إليها تكليفاً محضاً.

أمّا الآية و هي قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ» الآية «٢» فهي ظاهرة في أن الدية ثابتة في ذمّة القاتل و أنه المكلف بتأديتها إلى أهل المقتول، كما أنه مكلف بتحرير الرقبة المؤمنة.

و أمّا الروايات: فمنها ما هو صريح في ذلك، كصحيحه أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الخطأ الذي فيه الدية و الكفارة، أ هو أن يعتمد ضرب رجل و لا يعتمد قتله؟ «فقال: نعم» قلت: رمى شاة فأصاب

(١) في ص ٤٤٥ ٤٤٦.

(٢) النساء ٤: ٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٥٦

.....

إنساناً قال: ذاك الخطأ الذي لا شكّ فيه، عليه الدية و الكفارة» «١».

ومنها: ما هو ظاهر فيه، كصحيحه زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم فقال: عليه الدية، و صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم» الحديث «٢».

فإنّها ظاهرة في أن الدية في القتل الخطائي في مال الجاني و أنه مكلف بها مطلقاً و إن كان القتل خطأ محضاً، و يؤكّد ذلك أنه جعل الدية عليه في سياق جعل الكفارة عليه، فلو كنّا نحن و ظاهر الآية الكريمة و الروايتين لم نقل بوجوب إعطاء الدية على العاقلة، و لكن قد دلّ الدليل على أن عاقلة الجاني تتحمّل دية جنايته خطأ، كصحيحه محمّد الحلبي و غيرها من الروايات الدالّة على أن العاقلة تتحمّل دية جناية الجاني إذا كانت خطأ، و لكن لا يدلّ شيء منها على أن ذلك وضع.

و ما يظهر من بعض الروايات من الوضع، كرواية أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: لا تضمن العاقلة عمداً و لا إقراراً و لا صلحاً» «٣».

و رواية السكوني، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) «أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: العاقلة لا تضمن عمداً و لا إقراراً و لا صلحاً» الحديث «٤».

لا يمكن الأخذ به، لأنّ رواية أبي بصير ضعيفة سنداً بعليّ بن أبي حمزة،

- (١) الوسائل ٢٩: ٣٨ / أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٩.
- (٢) الوسائل ٢٩: ٢٠٤ / أبواب ديّات النفس ب ٣ ح ٤.
- (٣) الوسائل ٢٩: ٣٩٤ / أبواب العاقلة ب ٣ ح ١.
- (٤) الوسائل ٢٩: ٣٩٤ / أبواب العاقلة ب ٣ ح ٢.
- مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٥٧
و إن لم يكن له مال فهي على الإمام (عليه السلام) (١).

و رواية السكوني ضعيفة من جهة أنّ في طريق الشيخ إلى النوفلي ضعفاً.

فالتيجة من ذلك: أنّه لم يثبت كون تحمّل العاقلة الديّة في الجنائى الخطائى وضعاً، بل هو تكليف محض. و عليه، يترتب أنّ العاقلة إذا أدت الديّة برئت ذمّة الجانى، و إلّا فذمّته مشغولة بها. فإذن لا يختصّ كون الديّة في مال الجانى بصورة عدم العاقلة له أو عجزها، بل تعمّ صورة عصيانها و عدم تأديتها خارجاً.

(١) على المشهور شهرة عظيمة.

و تدلّ على ذلك معتبره أبى عبيده، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أعمى فقأ عين صحيح «فقال: إنّ عمد الأعمى مثل الخطأ، هذا فيه الديّة في ماله، فإن لم يكن له مال فالديّة على الإمام و لا يبطل حقّ امرئ مسلم» (١).

و تقريب دلالتها على ثبوت الحكم كما تقدّم، مضافاً إلى أنّ التعليل فيها شاهد على عدم الاختصاص بموردها. و بذلك يظهر دلالة معتبره أبى بصير أيضاً قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه «قال: إن كان له مال أخذت الديّة من ماله، و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، و إن لم يكن له قرابه أداه الإمام، فإنّه لا يبطل دم امرئ مسلم» (٢).

- (١) الوسائل ٢٩: ٨٩ / أبواب القصاص في النفس ب ٣٥ ح ١.

- (٢) الوسائل ٢٩: ٣٩٥ / أبواب العاقلة ب ٤ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٥٨

[مسألة ٤٢١: المشهور أنّه إذا مات بعض العاقلة]

(مسألة ٤٢١): المشهور أنّه إذا مات بعض العاقلة فإن كان قبل تمام الحول سقط عنه، و إن كان بعد تمام الحول انتقل إلى تركته، و فيه إشكال، و الأظهر السقوط مطلقاً (١).

[مسألة ٤٢٢: في كيفية تقسيم الديّة على العاقلة خلاف]

(مسألة ٤٢٢): في كيفية تقسيم الديّة على العاقلة خلاف، فقيل: إنّها على الغنى نصف دينار، و على الفقير ربع دينار. و قيل: يقسّمها الإمام (عليه السلام) أو نائبه عليهم على الشكل الذى يراه فيه مصلحة. و قيل: تقسّم عليهم بالسوية، و هذا القول هو الأظهر (٢).

(١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ما هو المعروف و المشهور بين الأصحاب أصلاً، ضرورة أنه إن كان ديناً انتقل إلى تركته و إن كان قبل تمام الحول، فإنّ عدم لزوم أدائه قبله لا ينافي ذلك، و إن لم يكن ديناً كما قويناه سقط عنه بموته مطلقاً و إن كان بعد تمام الحول.

فالتيجة: أن التفصيل لا مجال له.

(٢) بيان ذلك: أن في المسألة وجوهاً:

الأول: التفصيل بين الغنى و الفقير، فعلى الأول نصف دينار، و على الثاني ربه. و اختار هذا الوجه الشيخ في محكي المبسوط و الخلاف و القاضي، بل هو خيرة الفاضل في القواعد و الإرشاد «١».

الثاني: أن أمر التقسيم بيد الإمام (عليه السلام) أو نائبه. و اختار هذا الوجه جماعة كثيرة، منهم: الشيخ في موضع آخر من الخلاف و المبسوط و ابن إدريس

(١) المبسوط ٧: ١٧٤، الخلاف ٥: ٢٨٢ / ١٠٥، المهذب ٢: ٥٠٤، القواعد ٣: ٧١١، الإرشاد: ٢٣٠.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٥٩

[مسألة ٤٢٣: هل يجمع في العاقلة بين القريب و البعيد أو يعتبر الترتيب بينهم؟]

(مسألة ٤٢٣): هل يجمع في العاقلة بين القريب و البعيد أو يعتبر الترتيب بينهم؟ قيل بالثاني، و هذا هو المشهور بين الأصحاب، و فيه إشكال، و الأول هو الأظهر (١).

في السرائر و المحقق في الشرائع و النافع و ابن سعيد في جامعه و العلّامة في التحرير و التلخيص و التبصرة و اختاره صاحب الرياض و احتمل أنه المشهور «١».

الثالث: أن الدية تقسط على العاقلة بالسوية. و مال إلى هذا الوجه صاحب الجواهر (قدس سره) «٢». و هو القوي. و الوجه في ذلك: هو أن مقتضى إطلاق ما دلّ على أنها على العاقلة هو ذلك، حيث إنّ التقسيط بغير ذلك يحتاج إلى دليل، و هو مفقود في المقام.

(١) وجه الإشكال: هو أنه لا دليل على ذلك ما عدا الشهرة، فإنّ الإجماع غير محقق جزماً، لمخالفة الشيخ في المبسوط و ابن سعيد في الجامع صريحاً.

نعم، قد يستدلّ على ذلك بمرسلة يونس بن عبد الرحمن، عمّن رواه، عن أحدهما (عليهما السلام): أنه قال في الرجل إذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية: «أنّ الدية على ورثته، فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالى من بيت المال» «٣».

(١) الخلاف ٥: ٢٧٩ / ١٠٠، المبسوط ٧: ١٧٨، السرائر ٣: ٣٣٢، الشرائع ٤: ٣٠١، المختصر النافع: ٣١٦، الجامع للشرائع: ٥٧٦، التحرير ٢:

٢٨٠ (حجرى)، تلخيص المرام (سلسلة النبايع الفقهية) ٤٠: ٤٨٥، التبصر: ٢١٨، الرياض ٢: ٥٦٧ (حجرى).

(٢) الجواهر ٤٣: ٤٣٦.

(٣) الوسائل ٢٩: ٣٩٧ / أبواب العاقلة ب ٦ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٦٠

[مسألة ٤٢٤: إذا كان بعض أفراد العاقلة عاجزاً عن الدية]

(مسألة ٤٢٤): إذا كان بعض أفراد العاقلة عاجزاً عن الدية فهي على المتمكن منهم (١).

[مسألة ٤٢٥: لو كان بعض العاقلة غائباً لم يختص الحاضر بالدية]

(مسألة ٤٢٥): لو كان بعض العاقلة غائباً لم يختص الحاضر بالدية، بل هي عليهما معاً (٢).

[مسألة ٤٢٦: ابتداء زمان التأجيل في دية الخطأ من حين استقرارها]

(مسألة ٤٢٦): ابتداء زمان التأجيل في دية الخطأ من حين استقرارها، وهو في القتل من حين الموت، وفي جناية الطرف من حين الجناية إذا لم تسر، وأما إذا سرت فمن حين شروع الجرح في الاندمال (٣).

وفيه مضافاً إلى ضعفها سنداً من ناحية الإرسال:- أن موردها القتل الشبيه بالعمد دون الخطأ المحض كما أشرنا إليه سابقاً «١». فإذاً الأظهر ما ذكرناه، وهو عدم اعتبار الترتيب بين جميع الطبقات، وذلك لما تقدم من أن موضوع وجوب الدية هو العاقلة، وهي عبارة عن عصبه الجاني التي تعم جميع أقاربه من الرجال على اختلاف مراتبهم.

(١) بلا-خلاف بين الأصحاب. والوجه فيه ظاهر، بناءً على ما حققناه من أن ثبوت الدية على العاقلة تكليف محض. وعليه، فبطبيعة الحال يسقط عن العاجز، فيتوجه من الأول إلى المتمكن منهم.

(٢) من دون خلاف بين الأصحاب، وذلك لإطلاق الأدلة.

(٣) على المشهور بين الأصحاب، بل ادعى في الأولين عدم الخلاف. وكيف كان، فالوجه في ذلك كله واضح وأنه مما تقتضيه القاعدة.

(١) في ص ٥٤٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعة، ص: ٥٦١

[مسألة ٤٢٧: لا يعقل الدية إلا من علم أنه من عصبه القاتل]

(مسألة ٤٢٧): لا يعقل الدية إلا من علم أنه من عصبه القاتل، ومع الشك لا تجب (١).

[مسألة ٤٢٨: القاتل عمداً وظلماً لا يرث من الدية]

(مسألة ٤٢٨): القاتل عمداً وظلماً لا يرث من الدية (٢) ولا من سائر أمواله (٣)،

(١) وذلك لأصالة عدم كون المشكوك فيه من العصبه، بناءً على ما قويناه من جريان الأصل في الأعدام الأزلي وبها يحرز أنه ليس منها.

(٢) بلا خلاف ولا إشكال بين الأصحاب، وتدلى على ذلك عدّة روايات:

منها: صحيحة أبي عبيدة، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن امرأة شربت دواء وهي حامل ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها،

قال: «فقال إن كان له عظم و قد نبت عليه اللحم عليها دية تسلمها إلى أبيه» إلى أن قال: قلت له: فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه؟
قال: لا، لأنها قتلتها فلا ترثه» (١).

و منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: المرأة ترث من دية زوجها و يرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه» (٢).

و منها: صحيحة عبيد بن زرارَةَ عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: للمرأة من دية زوجها و للرجل من دية امرأته ما لم يقتل أحدهما صاحبه» (٣).

(٣) بلا خلاف و لا إشكال بين الفقهاء، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:

(١) الوسائل ٢٦: ٣١/ أبواب موانع الإرث ب ٨ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٦: ٣٢/ أبواب موانع الإرث ب ٨ ح ٢.

(٣) الوسائل ٢٦: ٣٨/ أبواب موانع الإرث ب ١١ ح ١.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٦٢

و إذا لم يكن له وارث غيره فهي للإمام (عليه السلام) كسائر أمواله (١)، و أمّا إذا كان شبه عمد أو خطأ محضاً فهل يرث من الدية؟ المشهور عدمه، و هو الأظهر (٢).

منها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام): «أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها، و إن قتلها متعمداً فلا يرثها» (١).

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل أمه، أ يرثها؟ قال: إن كان خطأ ورثها، و إن كان عمداً لم يرثها» (٢).

(١) من دون خلاف بين الأصحاب، لإطلاق الأدلّة.

(٢) و ذلك لإطلاق الصحاح المتقدمة، حيث إن مقتضاه عدم الفرق بين أقسام القتل من العمد و الشبيه بالعمد و الخطأ.

و أمّا صحيحة محمد بن قيس و عبد الله بن سنان المتقدمتان فهما معارضتان لتلك الصحاح بالعموم من وجه، فمورد الالتقاء بينهما هو الدية في القتل الخطائي، فالطائفة الأولى تدلّ على عدم الإرث منها، و الطائفة الثانية تدلّ على الإرث منها، و حيث أن المعارضة بينهما بالإطلاق فتسقطان معاً، فالمرجع هو إطلاق الآية الكريمة، و هي قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّتِهِ مُؤْمِنَةٌ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ» (٣)، حيث إن الظاهر منها هو أن الدية على القاتل و لا بدّ من

(١) الوسائل ٢٦: ٣٣/ أبواب موانع الإرث ب ٩ ح ١.

(٢) الوسائل ٢٦: ٣٤/ أبواب موانع الإرث ب ٩ ح ٢.

(٣) النساء ٤: ٩٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٦٣

[مسألة ٤٢٩: لا يضمن العاقلة عبداً و لا بهيمة]

(مسألة ٤٢٩): لا يضمن العاقلة عبداً و لا بهيمة (١).

[مسألة ٤٣٠: لو جرح ذمى مسلماً خطأ ثم أسلم فسرت الجناية]

(مسألة ٤٣٠): لو جرح ذمى مسلماً خطأ ثم أسلم فسرت الجناية فمات المجروح لم يعقل عنه عصبته لا من الكفار ولا من المسلمين (٢)، و عليه فديته في ماله، و كذا لو جرح مسلماً مسلماً ثم ارتد الجاني فسرت الجناية فمات

تسليمها إلى أهل المقتول، سواء أ كان المسلم هو القاتل نفسه كما في شبه العمد أو غيره كما في القتل الخطائي. و على كل حال، فمن اشتغلت ذمته بالدية غير من يسلم إليه الدية. و يؤكد ذلك ذيل الآية الكريمة، و هو قوله تعالى «إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا» الآية «١». (١) فَإِنَّ جناية العبد في رقبته، و جناية البهيمة إذا كانت بتفريط من مالها على المالك، كما تقدم الكلام في كليهما سابقاً «٢». (٢) أما الكفار: فلائهم لا يعقلون لا من أهل الذمّة لما تقدم من أنه لا معاقلة بينهم «٣» و لا من المسلمين، حيث إنهم لا يكونوا عاقلة للمسلم كما عرفت.

و أما المسلمون: فلائ عدم كونهم عاقلة للجاني حال الجناية ظاهر، و أمّا عدم كونهم عاقلة له حال الموت فلائ لا إطلاق في دليل العاقلة ليشمل مثل هذا الفرض. فالمتيقن منه هو ما إذا كان الجاني مسلماً حين الجناية أيضاً و عليه فديته في ماله.

(١) النساء ٤: ٩٢.

(٢) في ص ٥١، و ص ٣٠٥.

(٣) في ص ٥٥٢.

مباني تكملة المنهاج، ج ٤٢ موسوعه، ص: ٥٦٤

المجنى عليه لم يعقل عنه عصبته المسلمون و لا الكفار (١).

(مسألة ٤٣١): لو رمى صبي شخصاً ثم بلغ فقتل ذلك الشخص فديته على عاقلة (٢).

هذا آخر ما كتبناه تكميلاً للمنهاج، و الحمد لله أولاً و آخراً، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

(١) أمّا من الكفار: فظاهر، و أمّا من المسلمين: فلائ القاتل حين الجناية و إن كان مسلماً إلا أنه لا إطلاق في أدلته العاقلة كي تدل بإطلاقها على أن الجناية الخطائي من كل مسلم على عاقلة و إن ارتد بعدها مثلاً. و عليه، فمقتضى الإطلاقات أن ديته على ذمته. (٢) و ذلك لأنه حين القتل و إن كان بالغاً إلا أن استناده إليه إنما هو بسبب الجناية التي صدرت منه في حال كونه صبياً، و قد تقدم أن جنايته على عاقلة «١».

هذا آخر ما أوردناه من مباني الأحكام المدونة في كتابنا: تكملة منهاج الصالحين.

و بالله تعالى أستعين لإكمال مباني الأحكام المذكورة في الجزأين الأول و الثاني من: منهاج الصالحين، إنه الموفق و المعين.

و كان الفراغ من تسويد هذه الأوراق في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٩٥ هـ.

(١) في ص ٧٩.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و "فائى" / بنايه "القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعية، غير حكوميّة، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيّة و العلميّة الحالية و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفّق الكلّ توفيقاً مترائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW
WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

